

الجامع لأحكام القرآن الكريم

النفيس
القرطبي

دار الريان للتراث

طبعة خاصة
بتصريح من دار الشعب

يطلب من : دار البيان للتراث

• دار البيان للتراث ١٧٧ شارع الهرم - ت : ٥٣٦٥٩٩
• مصر الجديدة : ٢٠ شارع النيل - ت : ٢٥٩١٨٩٢ / ٢٥٩١٨٩١

الجامع للإمام القرآن الكريم

٢

النفوس القرطبي

لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

دار الريان للتراث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الثانية عشرة - قوله تعالى : (وَالْأَقْرَبِينَ) الأقربون جمع أقرب . قال قوم :
 الوصية للأقربين أولى من الأجانب ؛ لنص الله تعالى عليهم . حتى قال الضحاك : إن أوصى
 لغير قرابته فقد ختم عمله بمعصية . وروى عن ابن عمر أنه أوصى لأمهات أولاده لكل
 واحدة بأربعة آلاف . وروى أن عائشة وصّت لمولاة لها بأثاث البيت . وروى عن سالم
 ابن عبد الله مثل ذلك . وقال الحسن : إن أوصى لغير الأقربين ردت الوصية للأقربين ،
 فإن كانت لأجنبي فمهم ، ولا تجوز لغيرهم مع تركهم . وقال الناس حين مات أبو العالية :
 عجبا له ، اعتقته امرأة من رِيَّاح^(١) وأوصى بماله لبنى هاشم . وقال الشعبي : لم يكن له ذلك ولا
 كرامة . وقال طلوس : إذا أوصى لغير قرابته ردت الوصية إلى قرابته ونقض فعله . وقال
 جابر بن زيد : وقد روى مثل هذا عن الحسن أيضا ، وبه قال اسحاق بن رَاهُوَيْه . وقال
 مالك والثايفي وأبو حنيفة وأصحابهم والأوزاعي وأحمد بن حنبل : من أوصى لغير قرابته
 وترك قرابته محتاجين فبئسا صنع ، وفعله مع ذلك جائز ماض لكل من أوصى له من غنى
 وفقير قريب وبعيد مسلم وكافر . وهو معنى ما روى عن عمر وعائشة ، وهو قول ابن عمر
 وابن عباس .

قلت : القول الأول أحسن وأما أبو العالية رضى الله عنه فعمله نظر إلى أن بنى هاشم أولى
 من معتقته لصحبة ابن عباس وتعليمه إياه وإحلاقه بدرجة العلماء في الدنيا والأخرى . وهذه
 الآية وإن كانت معنوية فهي الحقيقية ، ومعتقته غايتها أن ألحقته بالأحرار في الدنيا ؛ لحسبها
 ثواب عتقها . والله أعلم .

الثالثة عشرة - ذهب الجمهور من العلماء إلى أن المريض يحجر عليه في ماله .
 وشذ أهل الظاهر فقالوا : لا يحجر عليه وهو كالصحيح . والحديث والمعنى يرد عليهم .
 قال سعد : عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من وجع أشفيت منه على
 الموت ؛ فقلت : يا رسول الله ، بلغ بي ما ترى من الوجع ، وأنا ذو مال ولا يرثني إلا بنت

(١) رياح (كتاب) : بية . (٢) أشفى عليه : أفرج .

واحدة، أفأتصدق بثبتي مالى؟ قال : "لا". قلت : أفأتصدق بسطوره؟ قال : "لا الثالث والثالث كثير أنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس" الحديث . ومنع أهل الظاهر أيضا الوصية بأكثر من الثلث وإن أجازها الورثة . وأجاز ذلك الكافة إذا أجازها الورثة وهو الصحيح ، لأن المريض إنما منع من الوصية بزيادة على الثلث لحق الوارث ، فإذا أسقط الورثة حقهم كان ذلك جائزا صحيحا ، وكان كالمهبة من عندهم . وروى الدارقطني عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة " . وروى عن عمرو بن حارثة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا وصية لوارث إلا أن تجيز الورثة " .

الرابعة عشرة - واختلفوا في رجوع المحيزين للوصية للوارث في حياة الموصى بعد وفاته ؛ فقالت طائفة : ذلك جائز عليهم وليس لهم الرجوع فيه . هذا قول عطاء بن أبي رباح وطاوس والثوري والحسن بن صالح وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وأبي ثور ، واختاره ابن المنذر . وفتق مالك فقال : إذا أذنوا له في صحته فلهم أن يرجعوا ، وإن أذنوا له في مرضه حين يحجب عن ماله فذلك جائز عليهم . وهو قول إسحاق . احتج أهل المقالة الأولى بأن المنع إنما وقع من أجل الورثة ، فإذا أجازوه جاز . وقد اتفقوا أنه إذا أوصى بأكثر من ثلثه لأجنبي جاز بإجازتهم ؛ وكذلك ها هنا . واحتج أهل القول الثاني بأنهم أجازوا شيئا لم يملكوه في ذلك الوقت ، وإنما يملك المال بعد وفاته ، وقد يموت الوارث المستأذن قبله ولا يكون وارثا وقد يرثه غيره ؛ فقد أجاز من لا حق له فيه فلا يلزمه شيء . واحتج مالك بأن قال : إن الرجل إذا كان صحيحا فهو أحق بماله كله يصنع فيه ما شاء ، فإذا أذنوا له في صحته فقد تركوا شيئا لم يجب لهم ، وإذا أذنوا له في مرضه فقد تركوا ما وجب لهم من الحق ؛ فليس لهم أن يرجعوا فيه إذا كمل قد اقتضه لأنه قد فات .

الخامسة عشرة - فإن لم ينفذ المريض ذلك كان للوارث الرجوع فيه لأنه لم يفت بالتعفيذ ، فإنه الأهرى . وذكر ابن المنذر عن إسحاق بن راهوية أن قول مالك في هذه المسألة

أشبهه بالسنة من غيره . قال ابن المنذر : واتفق قول مالك والثوري والكوفيين والشافعي وأبي ثور أنهم إذا أجازوا ذلك بعد وفاته لزمهم .

السادسة عشرة - واختلفوا في الرجل يوصي لبعض ورثته بمال ، ويقول في وصيته : إن أجازها الورثة فهي له ، وإن لم يجزوه فهو في سبيل الله ؛ فلم يجزوه . فقال مالك : إن لم تجز الورثة ذلك رجع إليهم . وفي قول الشافعي وأبي حنيفة ومeyer صاحب عبد الرزاق يعضى في سبيل الله .

السابعة عشرة - لا خلاف في وصية البالغ العاقل غير المحجور عليه ، واختلف في غيره ؛ فقال مالك : الأمر المجمع عليه عندنا أن الضعيف في عقله والسفيه والمصاب الذي يفترق أحيانا تجوز وصاياه إذا كان معهم من عقولهم ما يعرفون ما يوصون به . وكذلك الصبي الصغير إذا كان يعقل ما أوصى به ولم يأت بمنكر من القول فوصيته جائزة ماضية . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا تجوز وصية الصبي . وقال المزني : وهو قياس قول الشافعي ، ولم أجد للشافعي في ذلك شيئا ذكره ونص عليه . واختلف أصحابه على قولين : أحدهما كقول مالك ، والثاني كقول أبي حنيفة . وحجتهم أنه لا يجوز طلاقه ولا عتاقه ولا يقتص منه في جناية ولا يُحد في ذنب ؛ فليس كالبالغ المحجور عليه ، فكذلك وصيته . قال أبو عمر : قد اتفق هؤلاء على أن وصية البالغ المحجور عليه جائزة . ومعلوم أنه من يعقل من الصبيان ما يوصي به فخاله حال المحجور عليه في ماله . وعلة الحجر تبذير المال وإتلافه ، وتلك علة حرمة عنه الموت ، وهو بالمحجور عليه أشبه منه بالمجنون الذي لا يعقل ، فوجب أن تجوز وصيته مع الأمر الذي جاء فيه عن عمر رضي الله عنه ، فقال مالك : إنه الأمر المجمع عليه عندهم بالمدينة . وبالله التوفيق . وقال محمد بن شريح : من أوصى من صغير أو كبير فأصاب الحق فاقه قضاء على لسانه ليس للحق مدفع .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : (بِالْمَعْرُوفِ) يعني بالعدل ، لا وكس فيه ولا شطط ، وكبر هذا موكولا إلى اجتهد الميت ونظر الموصي ، ثم تولى الله سبحانه تقدير ذلك على لسان

نبيه عليه السلام، فقال عليه السلام : "الثالث والثالث كثير". وقد تقدم ما للعلماء في هذا .
وقال صلى الله عليه وسلم : "إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة
لكم في حسناتكم ليجمعها لكم زكاة". أخرجه الدارقطني عن أبي أمامة عن معاذ بن جبل
عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الحسن : لا يجوز وصية إلا في الثلث . وإليه ذهب
البخاري واحتج بقوله تعالى : (وَأِنْ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ يَأْتِزِلْ اللَّهُ) ، وحكم النبي صلى الله عليه
وسلم بأن الثلث كثير هو الحكم بما أنزل الله ؛ فمن تجاوز ما حده رسول الله صلى الله عليه وسلم
وزاد على الثلث فقد أتى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه ؛ وكان بفعله ذلك عاصيا إذا
كان بحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عالما . وقال الشافعي : وقوله : "الثالث كثير"
شريد أنه غير قليل .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : (حَقًّا) يعني ثابتا بثبوت نظر وتحصين لا بثبوت فرض
ووجوب ؛ بدليل قوله : (عَلَى الْمُتَّقِينَ) . وهذا يدل على كونه ندبا ؛ لأنه لو كان فرضا لكان
على جميع المسلمين ، فلما خص الله من يتقأ أى يخاف تقصيرا دلل على أنه غير لازم إلا فيما يتوقع
تلقه إن مات ، فيلزمه فرضا المبادرة بكتبه والوصية به ؛ لأنه إن سكوت عنه كان تقصيرا له
وتقصيرا منه . وقد تقدم هذا المعنى . وانتصب «حقا» على المصدر المؤكد ، ويجوز في غير
القرآن «حق» بمعنى ذلك حق .

الموفية عشرين — قال العلماء : المبادرة بكتب الوصية ليست مأخوذة من هذه الآية
وإنما هي من حديث ابن عمر . وفائدتها المبالغة في زيادة الاستيثاق وكونها مكتوبة مشهودا بها
وهي الوصية المتفق على العمل بها ؛ فلو أشهد العدول وقاموا بتلك الشهادة لفظا لعمل بها
وإن لم تكتب خطأ ؛ فلو كتبها بيده ولم يشهد فلم يختلف قول مالك أنه لا يعمل بها إلا
ما يكون فيها من إقرار يحق لمن لا يهتم عليه فيلزمه تنفيذه .

الحادية والعشرون — روى الدارقطني عن أنس بن مالك قال : كانوا يكتبون في صدور
وصاياهم «هكذا ما أوصى به فلان ابن فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

وأن محمدا عبده ورسوله وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأوصى من ترك بعده من أهله بتقوى الله حق تقاته وأن يصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين وأوصاهم بما وصى به إبراهيم بنوه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون .

قوله تعالى : (فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ) فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (فَمَنْ بَدَّلَهُ) شرط، وجوابه (فَأَمَّا إِمَّتُهُ عَلَى الَّذِينَ يَبْدُلُونَهُ) وما، كافة لأن عن العمل . وإمته، رفع بالابتداء، على الذين يبدلون، موضع الخبر . والضمير في « بدله » يرجع إلى الإيضاء لأن الوصية في معنى الإيضاء، وكذلك الضمير في « سمعه » وهو كقوله : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) أى وعظ . وقوله : (إِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ) أى المال بدليل قوله « منه » . ومثله قول الشاعر :

• ما هذه الصوت •

أى الصيحة . وقال امرؤ القيس :

بهرهرة رؤدة رخصة^(١) • تخرعوبة البانة المنفطر

والمنفطر المنفتح بالورق وهو أنتم ما يكون . ذهب إلى القضيبي وترك لفظ الخرعوبة . و « سمعه » يحتمل أن يكون سمعه من الوصى نفسه . ويحتمل أن يكون سمعه ممن ثبت به ذلك عنده، وذلك عدلان . والضمير في « إمته » عائد على التبدل، أى إثم التبدل عائد على المبدل لا على الميت؛ فإن الموصى يخرج بالوصية عن اللوم وتوجهت على الوارث أو الولي . وقيل : إن هذا الموصى إذا غير ترك الوصية أو لم يحزها على ما رسم له في الشرع فعليه الإثم .

الثانية — في هذه الآية دليل على أن الدين إذا أوصى به الميت خرج به عن ذمته وحصل الولي مطلوبا به ، له الأجر في قضائه وعليه الوزر في تأخيره . وقال القاضي أبو بكر

(١) البرهرة : الرقيقة الجلد أرمي الماء المترجعة . والرؤدة : النابة الحسة . والخرعوبة : القضيبي .

ابن العربي : « وهذا إنما يصح إذا كان الميت لم يفرط في أدائه ، وأما إذا قدر عليه وتركه ثم وصى به فانه لا يزيله عن ذمته تفريط الولي فيه » .

الثالثة - ولا خلاف أنه إذا أوصى بالآل يجوز مثل أن يوصى بنجر أو خنزير أو شيء من المعاصي أنه يجوز تبديله ولا يجوز إمضاؤه ، كما لا يجوز إمضاء ما زاد على الثلث ، قاله أبو عمر .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ صفتان لله تعالى لا ينفى معهما شيء من جنف الموصين وتبديل المعتدين .

قوله تعالى : ﴿ مَن خَافَ مِنْ مُّوْسَ جَنًّا أَوْ أَثَمًا ﴾ فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ مَن خَافَ ﴾ من ، شرط . وخاف بمعنى خشى . وقيل : علم . والأصل خوف ، قلبت الواو الفاء لتحريكها وتحرك ما قبلها . وأهل الكوفة يميلون خاف ليدلوا على الكسرة من فعلت . « من مَوْسَ » بالتشديد قراءة أبي بكر عن عاصم وحمزة والكسائي . وخفف الباقون . والتخفيف أين ؛ لأن أكثر النحويين يقولون مَوْسَ للتكثير . وقد يجوز أن يكون مثل كرم وأكرم . « جنفا » من جَنَفَ يَجْنَفُ إذا جَارَ ، والاسم منه جَنَفٌ وجانف ؛ عن النحاس . وقيل : الجنف الميل . قال الأعشى :

تَجَانَفَ عَنْ حَجَرِ الْيَمَامَةِ نَاقِي * وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

وفي الصحاح « الجنف » الميل . وقد جنف بالكسر يجنف جنتفا إذا مال ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ مَن خَافَ مِنْ مُّوْسَ جَنًّا ﴾ . قال الشاعر :

هُمُ الْمَوَالِي وَإِنْ جَنَفُوا عَلَيْنَا * وَإِنَّا مِنْ لِّتَائِهِمْ لَزُورُ

قال أبو عبيدة : المولى هاهنا في موضع الموالى ، أى بنو النعم ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ

طِفْلًا ﴾ . وقال لبيد .

إِنِّي أَمْرٌ مِّنْ أَرْوَمَةِ عَامِرٍ * ضَبِيحِي وَقَدْ جَنَفْتُ عَلَى خَصْوَصِي

قال أبو عبيد : وكذلك الجاني، بالهمز هو المائل أيضا . ويقال : أجنف الرجل أى جاء بالجنف ، كما يقال : الّام أى أتى بما يلام عليه . وأخس أى أتى بخسيس . وتجنّفت لإثم أى مال . ورجل أجنف أى منحى الظهر . وجنّفتى (على فعلى بضم الفاء وفتح العين) : اسم موضع ، عن ابن السكيت . وروى عن عليّ أنه قرأ « حيفا » بالخاء والياء أى ظلمنا . وقال مجاهد : فن خاف أى من خشى أن يجنف الموصى ويقطع ميراث طائفة ويتعمد الأذية^(١) ، أو يأتيها دون تعمد وذلك هو الجنف دون إثم ، فإن تعمد فهو الجنف فى إثم . فاللعنى من وعظ فى ذلك وردّ عنه فأصلح بذلك ما بينه وبين ورثته وبين الورثة فى ذاتهم فلا إثم عليه . (إن الله غفورٌ) عن الموصى إذا عملت فيه الموعظة ورجع عما أراد من الأذية . وقال ابن عباس وقادة والربيع وغيرهم : معنى الآية من خاف أى علم ورأى وأتى علمه عليه بعد موت الموصى إن الموصى جنف وتعمد أذية بعض ورثته فأصلح ما وقع بين الورثة من الاضطراب والشقاق فلا إثم عليه ، أى لا يلحقه إثم المبدل المذكور قبل . وإن كان فى فعله بديلاً ما ولا بدّ ، ولكنه تبديل لمصلحة . والتبديل الذى فيه الإثم إنما هو تبديل الهوى .

الثانية — الخطاب بقوله : (فَنَ خَافَ) لجميع المسلمين ، قيل لهم : إن خفتم من موصى ميلا فى الوصية وعدولا عن الحق ووقوعا فى إثم ولم يخرجها بالمعروف ، وذلك بأن يوصى بمال إلى زوج ابنته أو لولد ابنته لينصرف المال إلى ابنته ، أو إلى ابن ابنته ، والغرض أن ينصرف المال إلى ابنته ، أو أوصى لبعيد وترك القريب ، فبادروا إلى السعى فى الإصلاح بينهم ؛ فإذا وقع الصلح سقط الإثم عن المصلح . والإصلاح فرض على الكفاية ، فإذا قام أحدهم به سقط عن الباقي وإن لم يفعلوا إثم الكل .

الثالثة — فى هذه الآية دليل على أن الحكم بالظن ؛ لأنه إذا ظن قصد الفساد وجب السعى فى الصلاح ، وإذا تحقق الفساد لم يكن صلحا إنما يكون حكا بالدفع وإبطالا للفساد وحما له .

(١) فى الأصول : ما ونفايات « الأذية » .

وقوله تعالى : (فَأَصْلَحْ بَيْنَهُمْ) عطف على خاف ، والكناية عن الورنة ولم يجرم ذكر
لأنه قد عرف المعنى ، وجواب الشرط فلا إثم عليه .

الرابعة - لا خلاف أن الصدقة في حال الحياة والصحة أفضل منها عند الموت ؛ لقوله
عليه السلام وقد سئل أى الصدقة أفضل فقال : " أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ نَجِيحٌ " الحديث
أخرجه أهل الصحيح . وروى التارقطني عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : " لَأَنْ يَتَصَدَّقَ الْمَرْءُ فِي حَيَاتِهِ بِدِرْهَمٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ عِنْدَ مَوْتِهِ بِمِائَةٍ " .
وروى النسائي عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " مِثْلُ الَّذِي يَنْفَقُ أَوْ يَتَصَدَّقُ
عِنْدَ مَوْتِهِ مِثْلُ الَّذِي يَهْدِي بَعْدَ مَا يَنْبَغُ " .

الخامسة - من لم يضرب في وصيته كانت كفارة لما ترك من زكاة ؛ رواه التارقطني
من معاوية بن قرة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مَنْ حَضَرَتْهُ الْوَقَاةُ
فَأَوْصَى فَكَانَتْ وَصِيَّتُهُ عَلَى تَحْلِبِ اللَّهِ كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا تَرَكَ مِنْ زَكَاتِهِ " . فان ضُر
في الوصية وهي :

السادسة - فقد روى التارقطني أيضا عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : " الْإِضْرَارُ فِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الْبُكَارِ " . وروى أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إِنْ الرَّجُلُ أَوْ الْمَرْأَةُ لِيَعْمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِينَ سَنَةً ثُمَّ يَحْضُرُهَا
الْمَوْتُ فَيُضَارِّانِ فِي الْوَصِيَّةِ فَتَجِبَ لَهَا النَّارُ " . وترجم النسائي الصلاة على من جُفِ في وصيته
أخبرنا علي بن حجر أنبأنا هشيم عن منصور وهو ابن زاذان عن الحسن بن سُمرة عن عمران
ابن حصين رضي الله عنه أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم ؛
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فغضب من ذلك وقال : " لَقَدْ هَمَمْتُ أَلَّا أَصَلِّيَ عَلَيْهِ " .
[ثم دعا مملوكيه] فزأهم ثلاثة أجزاء ثم أفرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة . وأخرجه مسلم

بمعناه إلا أنه قال في آخره : وقال له قولاً شديداً . بدل قوله : "لقد هممت ألا أصل عليه" .
قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ الآية . فيه ست مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ لما ذكر ما كتب على
المكلفين من القصاص والوصية ذكر أيضاً أنه كتب عليهم الصيام والزمن إياه ، وأوجه عليهم
ولا خلاف فيه . قال صلى الله عليه وسلم : "بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن
محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان والحج" رواه ابن عمر . ومعناه
في اللغة الإمساك وترك التنقل من حال إلى حال . ويقال للصمت صوم ؛ لأنه إمساك عن
الكلام . قال الله تعالى مخبراً عن مريم : ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ أى سكوتاً عن الكلام .
والصوم : ركود الريح وهو إمساكها عن الهبوب . وصامت الدابة على أريها^(١) : قامت وثبتت
فلم تتلف . وصام النهار : اعتدل . ومصامُ الشمس حيث تستوى في منتصف النهار ؛ ومنه
قول النابغة :

خيلٌ صيامٌ وخيلٌ غيرُ صائمةٍ * تحت العجاج وحيلٌ تملُكُ الخيلُ

أى خيل ثابتة ممسكة عن الجرى والحركة ، كما قال :

* كأنَّ الثريا علقت في مصامها *

أى هي ثابتة في مواضعها فلا تتقل . وقوله :

* والبركات شرهن الصائمة *

ببنى التي لا تدور .

وقال امرؤ القيس :

فَدَعَهَا وَسَلَّ الْمِعْكَ بِحَسْرَةٍ * ذَمُولٌ إِذَا صَامَ النَّهَارَ وَجَمْرًا

أى أبطأت الشمس عن الانتقال والسير فصارت بالإبطاء كالمسكة .

(١) الأرى : حيل تشبه الدابة في محسبها ، وببنى الأخيه .

(٢) في الأصول . طع ذاماً وما أنبئناه من الديوان واللسان .

وقال آخر :

حتى إذا صام النهار واعتدل * وسال للشمس لعاب فترل

وقال آخر :

نأما بوجرة صعر الخلدو * دما تطعم النوم الا صياما

أى قائمة . والشعر في هذا المعنى كثير .

والصوم في الشرع : الإمساك عن المفطرات مع اقتران النية به من طلوع الفجر الى غروب الشمس ، وتماسه وكفاله باجتنب المحظورات وعدم الوقوع في المحرمات ؛ لقوله عليه السلام : " من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه من أجله " .

الثانية - فضل الصوم عظيم ، وثوابه جسيم ، جاءت بذلك أخبار كثيرة صحاح وحسان ذكرها الأئمة في مسانيدهم ، وسيأتي بعضها ويكفيك الآن منها في فضل الصوم أن خصه الله الإضافة إليه كما ثبت في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال محبرا عن ربه : " يقول الله تبارك وتعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به " الحديث . وإنما خص الصوم بأنه له وإن كانت العبادات كلها له لأمرين يابن الصوم بهما سائر العبادات ؛ أحدهما - أن الصوم يمنع من ملاذ النفس وشهواتها مالا يمنع منه سائر العبادات . الثاني - أن الصوم يـرـيـر العبد وبين ربه لا يظهر إلا له ؛ فلذلك صار مختصا به . وما سواه من العبادات ظاهر ربما فعله تصتما ورياء فلها صار أخص بالصوم من غيره . وقيل غير هذا .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ كَمَا كُتِبَ ﴾ الكاف في موضع نصب على التعت ، التقدير كما ، أو صوما كما . أو على الحال من الصيام ، أى كتب عليكم الصيام مشبها كما كتب على الذين . وقال بعض النحاة : الكاف في موضع رفع نعتا للصيام ؛ إذ ليس تعريفه بمحض ؛ لمكان الإجمال الذى فيه بما فسرته الشريعة ، فلذلك جاز نعته بكما إذ لا ينعت بها الا التكرات فهو بمنزلة كتب عليكم صيام . وقد ضعف هذا القول . وما ، في موضع خفض ، وصلتها ﴿ كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ ﴾

مِنْ قِيلِكُمْ) . والضمير في كتب يعود على ما . واختلف أهل التأويل في موضع التشبيه وهي :

الرابعة - فقال الشعبي وقادة وغيرهما : التشبيه يرجع الى وقت الصوم وقدر الصوم ؛ فان الله تعالى كتب على موسى وعيسى صوم رمضان فزاد أجبارهم عليهم عشرة أيام ، ثم مرض بعض أجبارهم فنذر ان شفاه الله أن يزيد في صومهم عشرة أيام ففعل ؛ فصار صوم النصارى خمسين يوما ، فصعب عليهم في الحر فتقلوه الى الربيع . واختار هذا القول النحاس وقال : وهو أشبه بما في الآية ، وفيه حديث يدل على صحته أسنده عن دَعْقَل بن حنظلة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كان على النصارى صوم شهر فرض رجل منهم فقالوا : لئن شفاه الله لتريدن عشرة ثم كان ملك آخر فاكل لحما فأوجع فاه فقالوا لئن شفاه الله لتريدن سبعة ثم كان ملك آخر فقالوا لئتمن هذه السبعة الأيام وتجعل صومنا في الربيع قال فصار خمسين " وقال مجاهد : كتب الله جل وعز صوم شهر رمضان على كل أمة . وقيل : أخذوا بالوثيقة فصاموا قبل الثلاثين يوما وبعدها يوما قرنا بعد قرن ، حتى بلغ صومهم خمسين يوما ؛ فصعب عليهم في الحر فتقلوه الى الفصل الشمسي . قال النقاش : وفي ذلك حديث عن دَعْقَل بن حنظلة والحسن البصري والسدي .

قلت : ولهذا - والله أعلم - كره صوم يوم الشك والسنة من شوال بإثر يوم الفطر متصلا به . قال الشعبي : لو صحت السنة كلها لأفطرت يوم الشك ؛ وذلك أن النصارى فرض عليهم صوم شهر رمضان كما فرض علينا فحولوه الى الفصل الشمسي لأنه قد كان يوافق القبط فعذوا ثلاثين يوما . ثم جاء بعدهم قرن فأخذوا بالوثيقة لأنفسهم فصاموا قبل الثلاثين يوما وبعدها يوما . ثم لم يزل الآخر يستن بسنة من كان قبله حتى صاروا الى خمسين يوما ؛ فذلك قوله تعالى : (كَتَبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) . وقيل : التشبيه راجع الى أصل صومه على من تقدم لا في الوقت والكيفية . وقيل : التشبيه واقع على صفة الصوم الذي

(١) الوثيقة : الإحكام في الأمر . والذي في الطبري فأخذوا بالثقة من أحسب .

كان عليهم من منعهم من الأكل والشرب والنكاح، فإذا حان الإفطار فلا يفعل هذه الأشياء من . وكذلك كان في النصارى أولا وكان في أول الاسلام ثم نسخ الله تعالى مقوله : **(أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ)** . على ما يأتي بيانه ، قاله السدي وأبو العالية والربيع . وقال معاذ بن جبل وعطاء : التشبيه واقع على الصوم لا على الصفة ولا على العدة وان اختلف الصيامان بالزيادة والنقصان . المعنى : كتب عليكم الصيام أى في أول الاسلام ثلاثة أيام من كل شهر ويوم عاشوراء؛ كما كتب على الذين من قبلكم وهم اليهود - في قول ابن عباس - ثلاثة أيام ويوم عاشوراء . ثم نسخ هذا في هذه الأمة بشهر رمضان . وقال معاذ بن جبل : نسخ ذلك « بأيام معدودات » ثم نسخت الأيام برمضان .

الخامسة - قوله تعالى : **(لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)** ؟ « لعل » ترج في حقهم ، كما تقدم . و « تتقون » قيل : معناه هنا تضعفون؛ فانه كلما قل الأكل ضعفت الشهوة، وكلما ضعفت الشهوة قلت المعاصي . وهذا وجه مجازي حسن . وقيل : لتقوا المعاصي . وقيل : هو على العموم؛ لأن الصيام كما قال عليه السلام جنة ووجه وسبب تقوى لأنه يمتت الشهوات .

السادسة - قوله تعالى : **(أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ)** ؟ أياما ، مفعول ثان بكتب ؛ قاله الفراء . وقيل : نصب على الظرف لكتب ، أى كتب عليكم الصيام في أيام . والأيام المعدودات : شهر رمضان؛ وهذا يدل على خلاف ما روى معاذ، والله أعلم .

قوله تعالى : **(قَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)** فيه ست عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : **(مَرِيضًا)** للمريض حالتان : إحداهما - ألا يطيق الصوم بحال ؛ فعليه الفطر واجبا . الثانية - أن يقدر على الصوم بضرر ومشقة ؛ فهذا يستحب له الفطر ولا يصوم إلا جاهل . قال ابن سيرين : متى حصل الانسان في حال يستحق بها اسم المرض صح الفطر قياسا على المسافر لعله السفر وان لم تدع الى الفطر ضرورة . قال طريف ابن تمام المطاردي : دخلت على محمد بن سيرين في رمضان وهو يأكل ؛ فلما فرغ قال : إنه

وجعت أصبى هذه . وقال جمهور من العلماء : إذا كان به مرض يؤلمه ويؤذيه أو يخاف
تأديه أو يخاف ترديه مع له الفطر . قال ابن عطية : وهذا مذهب حذاق أصحاب مالك وبه
ينظرون . وأما لفظ مالك فهو المرض الذى يشق على المرء ويبلغ به . وقال ابن خوزير منداد :
واختلفت الرواية عن مالك فى المرض المبيح للفطر ؛ فقال مرة : هو خوف التلف من الصيام .
وقال مرة : شدة المرض والزيادة فيه والمشقة الفادحة . وهذا صحيح مذهبه وهو مقتضى
الظاهر ؛ لأنه لم يخص مرضا من مرض فهو مباح فى كل مرض ، إلا ما خصه الدليل من
الصداع والحى والمرض اليسير الذى لا كلفة معه فى الصيام . وقال الحسن : إذا لم يقدر
فى المرض على الصلاة قائما أفطر . وقاله النحوى . وقالت ورقة : لا يفطر بالمرض إلا من
دبغته ضرورة المرض نفسه الى الفطر ومتى احتمل الضرورة معه لم يفطر . وهذا قول الشافعى
رحمه الله تعالى .

قلت : قول ابن سيرين أعدل شئ فى هذا الباب إن شاء الله تعالى . قال البخارى :
اعتلت بنيسابور دلة خفيفة وذلك فى شهر رمضان ؛ فعادنى إسحاق بن رافويه فى نفر من
أصحابه فقال لى : أفطرت يا أبا عبد الله ؟ فقلت : نعم . فقال : خشيت أن تضعف عن
قبول الرخصة . قلت : حدثنا عبدان عن ابن المبارك عن ابن جريح قال قلت لعطاء : من أى
المرض أفطر ؟ قال : من أى مرض كان ؛ كما قال الله تعالى : ﴿ قَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا ﴾
قال البخارى : وهذا الحديث لم يكن عند إسحاق . وقال أبو حنيفة إذا خاف الرجل على نفسه
وهو صائم إن لم يفطر أن تزداد عينه وجعا أو حاه شدة أفطر .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ اختلف العلماء فى السفر الذى يجوز فيه الفطر
والقصر ، بعد إجماعهم على سفر الطاعة كالجهاد ، ويتصل بهذين صلة الرحم وطلب
المعاش الضرورى . وأما سفر التجارات والمباحات فيختلف فيه بالمنع والإجازة ، والقول بالجواز
أرجح . وأما سفر العاصى فيختلف فيه بالجواز والمنع ، والقول بالمنع أرجح ؛ قاله ابن عطية .
ومسافة الفطر عند مالك حيث تقصر الصلاة . واختلف العلماء فى قدر ذلك ؛ فقال مالك :

يوم وليلة . ثم رجع فقال : ثمانية وأربعون ميلا - قال ابن خزيمة منبذاد : وهو ظاهر مذهبه - وقال مرة : اثنان وأربعون ميلا . وقال مرة : ستة وثلاثون ميلا . وقال مرة : مسيرة يوم ليلة . وروى عنه يومان ؛ وهو قول الشافعي . وفصل مرة بين البر والبحر فقال : في البحر مسيرة يوم وليلة ، وفي البر ثمانية وأربعون ميلا . وفي المذهب ثلاثون ميلا . وفي غير المذهب ثلاثة أميال . وقال ابن عمر وابن عباس والثوري : الفطر في سفر ثلاثة أيام ؛ حكاه ابن عطية .

قلت : والذي في البخاري : وكان ابن عمرو ابن عباس يفطران ويغصران في أربعة برد ، وهي ستة عشر فرسخا .

الثالثة - اتفق العلماء على أن المسافر في رمضان لا يجوز له أن يبيت الفطر ؛ لأن المسافر لا يكون مسافرا بالنية بخلاف المقيم ، وإنما يكون مسافرا بالعمل والنهوض ، والمقيم لا يقتصر إلى عمل ؛ لأنه إذا نوى الإقامة كان مقبيا في الحين لأن الإقامة لا تقتصر إلى عمل فاقترقا . ولا خلاف بينهم أيضا في الذي يؤمل السفر أنه لا يجوز له أن يفطر قبل أن يخرج ؛ فان أفطر فقال ابن حبيب : إن كان قد تأهب لسفره وأخذ في أسباب الحركة فلا شيء عليه . وحكى ذلك عن أصبغ وابن الماجشون . فان عاقه عن السفر طاق كان عليه الكفارة ، وحسبه أن يخجو إن سافر . وروى عيسى عن ابن القاسم أنه ليس عليه إلا قضاء يوم ؛ لأنه متأول في فطره . وقال أشهب : ليس عليه شيء من الكفارة سافر أو لم يسافر . وقال سمعون : عليه الكفارة سافر أو لم يسافر ، وهو بمنزلة المرأة تقول : غدا تأتيني حيضتي ففطر لذلك . ثم رجع إلى قول عبد الملك وأصبغ وقال : ليس مثل المرأة ؛ لأن الرجل يحدث السفر إذا شاء ، والمرأة لا تحدث الحيضة .

قلت : قول ابن القاسم وأشبغ في نفي الكفارة حسن ؛ لأنه فعل ما يجوز له فعله والذمة بريئة فلا يثبت فيها شيء إلا بيقين ولا يقين مع الاختلاف ، ثم إنه مقتضى قوله تعالى : (أَوْ عَلَى سَفَرٍ) . وقال أبو عمر : هذا أصح أقوالهم في هذه المسألة ؛ لأنه غير ممتنع لحُرمة الصوم

يقصد إلى ذلك وإنما هو متأول ، ولو كان الأكل مع نية السفر يوجب عليه الكفارة لأنه كان قبل خروجه ما أسقطها عنه خروجه . فأمل ذلك تجده كذلك إن شاء الله تعالى . وقد روى الدارقطني حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا اسماعيل بن اسحاق بن سهل بمصر قال حدثنا ابن أبي مريم حدثنا محمد بن جعفر أخبرني زيد بن أسلم قال : أخبرني محمد بن المنكدر عن محمد ابن كعب أنه قال : أثبت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد السفر وقد رُحلت دابته ولبس ثياب السفر وقد تقارب غروب الشمس ، فدعا بطعام فأكل منه ثم ركب . فقلت له : سنة ؟ قال : نعم . وروى عن أنس أيضا قال قال لي أبو موسى : ألم أبتلك إذا خرجت نرجت صائما ، وإذا دخلت دخلت صائما ؟ فإذا خرجت فأنخرج مفطرا وإذا دخلت فادخل مفطرا . وقال الحسن البصري : يفطر إن شاء في بيته يوم يريد أن يخرج . وقال أحمد : يفطر إذا برز عن البيوت . وقال اسحاق : لا ، بل حين يضع رجله في الرحل . قال ابن المنذر : قول أحمد صحيح ؛ لأنهم يقولون لمن أصبح صحيحا ثم اعتل : إنه يفطر بقية يومه ، وكذلك إذا أصبح في الحصر ثم نرج إلى السفر فله كذلك أن يفطر . وقالت طائفة : لا يفطر يومه ذلك وإن نهض في سفره . كذلك قال الزهري ومكحول ويحيى الأنصاري ومالك والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي . واختلفوا إن فعل ؛ فكلهم قال يقضى ولا يكفر . قال مالك : لأن السفر عذر طارئ فكان كالمرض يطرا عليه . وروى عن بعض أصحاب مالك أنه يقضى ويكفر ؛ وهو قول ابن كنانة والخزومي وحكاه البايع عن الشافعي ، واختاره ابن العربي وقال به . قال : لأن السفر عذر طرأ بعد لزوم العبادة ويخالف المرض والحيف ؛ لأن المرض يبيح له الفطر والحيف يحرم عليها الصوم ، والسفر لا يبيح له ذلك فوجب عليه الكفارة لمترك حرمة . قال أبو عمر : وليس هذا بشئ ؛ لأن الله سبحانه قد أباح له الفطر في الكتاب والسنة . وأما قولهم لا يفطر ؛ فانما ذلك استعجاب لما عقده فإن أخذ برسنة الله كان عليه القضاء ، وأما الكفارة فلا وجه لها ، ومن أوجبها فقد أوجب ما لم يوجب الله

ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وقد روى عن ابن عمر في هذه المسألة : يفتقر إن شاء في يومه ذلك إذا خرج مسافرا ؛ وهو قول الشعبي وأحمد وإسحاق .

قلت : وقد ترجم البخاري رحمه الله على هذه المسألة « باب من أفطر في السفر ليراه الناس » وساق الحديث عن ابن عباس قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة فصام حتى بلغ عسفان^(١) ، ثم دعا بماء فرفمه إلى يديه ليراه الناس فأفطر حتى قدم مكة وذلك في رمضان . وأخرجه مسلم أيضا عن ابن عباس وقال فيه : ثم دعا ببناء فيه شراب شربه نهارا ليراه الناس ثم أفطر حتى دخل مكة . وهذا نص في الباب فسقط ما خالفه وبالله التوفيق . وفيه أيضا حجة على من يقول : إن الصوم لا يتعقد في السفر . روى عن عمر وابن عباس وأبي هريرة وابن عمر ؛ قال ابن عمر : من صام في السفر قضى في الحضر . وعن عبد الرحمن بن عوف : الصائم في السفر كالمتفطر في الحضر . وقال به قوم من أهل الظاهر ؛ واحتجوا بقوله تعالى : (قَعِدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخِّرَ) على ما يأتي بيانه ، وبما روى كعب بن عاصم قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ليس من البر الصيام في السفر » . وفيه أيضا حجة على من يقول : إن من بيت الصوم في السفر أنه لا يفطر وإن لم يكن له عذر . وإليه ذهب مطرف وهو أحد نقول الشافعي وعليه جماعة من أهل الحديث . وكان مالك يوجب عليه القضاء والكفارة ؛ لأنه كان مخيرا في الصوم والفطر ، فلما اختار الصوم وبيته لزمه ولم يكن له الفطر ؛ فإن أفطر عامدا من غير عذر كان عليه القضاء والكفارة . وقد روى عنه أنه لا كفارة عليه ؛ وهو قول أكثر أصحابه إلا عبد الملك فإنه قال : إن أفطر بجماع كفر لانه لا يقوى بذلك على سفره ولا عذر له ؛ لأن المسافر إنما أبيع له الفطر ليقوى بذلك على سفره . وقال سائر العلماء بالعراق والنجاز : انه لا كفارة عليه ، منهم الثوري والأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وسائر فقهاء الكوفة . قاله أبو عمر .

الرابعة - واختلف العلماء في الأفضل من الفطر أو الصوم في السفر ؛ فقال مالك والشافعي في بعض ما روى عنهما : الصوم أفضل لمن قوى عليه . وجعل مذهب مالك التخيير ،

(١) عسفان (بضم السين وسكون الميم) : قرية بينا وبين مكة ثمانية وأربعين ميلا .

وكذلك مذهب الشافعي . قال الشافعي ومن اتبعه : هو غير ؛ ولم يفصل . وكذلك ابن علية ؛
 لحديث أنس قال : سافرتا مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر
 ولا المفطر على الصائم . أخرجه مالك والبخاري ومسلم . وروى عن عثمان بن أبي العاص
 التقي وأنس بن مالك صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهما قالا : الصوم في السفر
 أفضل ؛ لمن قدر عليه . وهو قول أبي حنيفة وأصحابه .

وروى عن ابن عمر وابن عباس : الرخصة أفضل وقال به سعيد بن المسيب والشعبي
 وعمر بن عبد العزيز ومجاهد وقائدة والأوزاعي وأحمد وإسحاق . فكل هؤلاء يقولون المفطر
 أفضل ؛ لقول الله تعالى : (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) .

الخامسة — قوله تعالى : (قَعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ) في الكلام حذف ، أى من يكن
 منكم مريضاً أو مسافراً فافطر فليقض . والجمهور من العلماء على أن أهل البلد إذا صاموا تسعة
 وعشرين يوماً وفي البلد رجل مريض لم يصم فإنه يقضى تسعة وعشرين يوماً . وقال قوم منهم
 الحسن بن صالح بن حبة : أنه يقضى شهراً بشهر من غير مراعاة عدد الأيام . قال الكيا
 الطبري : وهذا بعيد ؛ لقوله تعالى : (قَعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ) ولم يقل فشهراً من أيام أخر .
 وقوله : (قَعْدَةٌ) يقتضى استيفاء عدد ما أفطرن فيه ، ولا شك أنه لو أفطر بعض رمضان
 وجب قضاء ما أفطر بعده . كذلك يجب أن يكون حكم إفطار جميعه في اعتبار مدده .

السادسة — قوله تعالى : (قَعْدَةٌ) ارتفع عدة على خبر الابتداء ، تقديره فالحكم أو
 فالواجب عدة . ويصح فعلية عدة . وقال الكسائي : ويجوز فعلة ، أى فليصم عدة من أيام .
 وقيل : المعنى فعلية صيام عدة . فحذف المضاف وأقيمت البتة مقامه . والعدة فعلة من التدد
 ومعنى المعدود ؛ كالطحن بمعنى المطحون ، تقول : أسمع جمجمة ولا أرى طحنا . ومنه
 عدة المرأة . من أيام أخر ، لم ينصرف « أخر » عند سيويه لأنها معدولة عن الألف واللام ؛
 لأن سبيل قتل من هذا الباب أن يأتى بالألف واللام ؛ نحو الكبر والفضل . وقال الكسائي :
 هى معدولة عن آخر كما تقول حمراء وحمرا فلذلك لم تنصرف . وقيل : منعت من الصرف لأنها

على وزن جمع وهي صفة لأيام؛ ولم تكن أخرى لثلاثي الشكل بأنها صفة للعدة. وقيل : إن «آخر» جمع أخرى كأنه أيام أخرى ثم كثرت فقليل : أيام آخر. وقيل : إن نعت الأيام يكون مؤنثا فلذلك نعت بآخر.

السابعة - اختلف الناس في وجوب متابعتها على قولين ذكرهما الدارقطني في «سننه» فروى عن عائشة رضي الله عنها قالت : نزلت «عدة من أيام أخر متابعات» فسقطت^(١) «متابعات». قال : هذا إسناد صحيح. وروى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه». في إسناده عبد الرحمن ابن إبراهيم ضعيف الحديث. وأسنده عن ابن عباس في قضاء رمضان «صمه كيف شئت» وقال ابن عمر : «صمه كما أفطرت». وأسنده عن أبي عبيدة بن الجراح وابن عباس وأبي هريرة ومعاذ بن جبل وعمر بن الخطاب. وعن محمد بن المنكدر قال : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن تقطيع صيام رمضان فقال : «ذلك اليك أرايت لو كان على أحدكم دين ففضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاءه فأنه أحق أن يعفو ويفر». في إسناده حسن إلا أنه مرسل ولا يثبت متصلا. وفي موطا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : يصوم رمضان متابعا من أفطره متابعا من مرض أو في سفر. قال الباجي في «المنتقى» : يحتمل أن يريد الإخبار عن الوجوب ، ويحتمل أن يريد الإخبار عن الاستحباب. وعلى الاستحباب جمهور الفقهاء. وإن فرقه أجراه ؛ وبذلك قال مالك والشافعي. والدليل على صحة هذا قوله تعالى : ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ولم يحصر متفرقة من متابعة. وإذا أتى بها متفرقة فقد صام عدة من أيام أخر، فوجب أن يميزه. ابن العربي : إنما وجب التتابع في الشهر لكونه معينا وقد عدم التعيين في القضاء بخلاف التفريق.

(١) قال الزرقاني في شرح الموطا : معني سقطت نسخت قال : وليس بين الروحين «متابعات» أي : ليس في المصحف كلمة «متابعات» وقال الدارقطني : إن كلمة «سقطت» انفرد بها عروة.

الثامنة — لما قال تعالى : (قَدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُتِرَ) دل ذلك على وجوب القضاء من غير تعيين زمان ، لأن اللفظ مستمر على الأزمان ولا يختص ببعضها دون بعض . وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان . الشغل من رسول الله . أو برسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية . وذلك لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا نص وزيادة بيان للآية . وذلك يرد على داود قوله : إنه يجب عليه قضاءه ثاني شوال . ومن لم يصمه ثم ملت فهو آثم عنده ؛ وبني عليه أنه لو وجب عليه عتق رقبة فوجد رقبه تباع بمن فليس له أن يعتدها ويشتري غيرها ؛ لأن الفرض عليه أن يعتق أول رقبة يجدها فلا يجزئ غيرها . ولو كانت عنده رقبة فلا يجوز له أن يشتري غيرها ولو مات الذي عنده فلا يطل العتق . كما يطل فيمن نذر أن يعتق رقبة بعينها فمات يطل نذره ، وذلك يفسد قوله . وقال بعض الأصوليين : إذا مات بعد مضي اليوم الثاني من شوال لا يصح على شرط العزم . والصحيح أنه غير آثم ولا مفطر . وهو قول الجمهور ، غير أنه يستحب له تعجيل القضاء لئلا تذكره المنية فيبقى عليه الفرض .

التاسعة — من كان عليه قضاء أيام من رمضان فضمت عليه عدتها من الأيام بعد الفطر أمكنه فيها صيامه فأخر ذلك ثم جاءه مانع منعه من القضاء إلى رمضان آخر فلا إطعام عليه ؛ لأنه ليس بمفطر حين فعل ما يجوز له من التأخير . هذا قول البغداديين من المالكيين ويروونه قول ابن القاسم في المدونة .

العاشرة — فإن أخر قضاءه عن شعبان الذي هو غاية الزمان الذي يقضى فيه رمضان فهل يلزمه لذلك كفارة أولاً ؛ فقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق : نعم . وقال أبو حنيفة والحسن والتخفي وداود : لا .

قلت : وإلى هذا ذهب البخاري لقوله ، ويذكر عن أبي هريرة مرسلان وابن عباس أنه يطعم . ولم يذكر الله الإطعام إنما قال : (قَدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُتِرَ) .

قلت : قد جاء عن أبي هريرة مسندا فيمن فرط في قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر قال : يصوم هذا مع الناس ، ويصوم الذي فرط فيه ويظم لكل يوم مسكينا . أخرجه الدارقطني وقال : إسناده صحيح . وروى عنه مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم في رجل أفطر في شهر رمضان من مرض ثم صحَّ ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر قال : " يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويظم لكل يوم مسكينا " . في إسناده ابن نافع وابن وجهه ضعيفان .

الحادية عشرة - فإن تمادى به المرض فلم يصحَّ حتى جاء رمضان آخر ، فروى الدارقطني عن ابن عمر أنه يظم مكان كل يوم مسكينا مئذنا من حنطة ثم ليس عليه قضاء . وروى أيضا عن أبي هريرة أنه قال : إذا لم يصحَّ بين الرمضانيين صام عن هذا وأظم عن الثاني ولا قضاء عليه . وإذا صحَّ فلم يصم حتى أدركه رمضان آخر صام عن هذا وأظم عن الماضي ، فإذا أفطر قضاء . إسناده صحيح . قال علماؤنا : وأقوال الصعابة على خلاف القياس قد يمتنع بها . وروى عن ابن عباس أن رجلا جاء إليه فقال : مرضت رمضاني ؛ فقال له ابن عباس : استمربك مرضك أو صححت بينهما ؟ فقال : بل صححت ؛ قال : صم رمضاني وأظم ستين مسكينا . وهذا بدل من قوله : إنه لو تمادى به مرضه لأقضاء عليه . وهذا يشبه مذهبهم في الحامل والمرضع أنهما يطعمان ولا قضاء عليهما ؛ على ما يأتي :

الثانية عشرة - واختلف من أوجب عليه الإطعام في قدر ما يجب أن يطعم ؛ فكان أبو هريرة والقاسم بن محمد ومالك والشافعي يقولون : يطعم عن كل يوم مئذنا . وقال الثوري : يطعم نصف صاع عن كل يوم .

الثالثة عشرة - واختلفوا فيمن أفطر أو جامع في قضاء رمضان ماذا يجب عليه ؛ فقال مالك : من أفطر يوما من قضاء رمضان ناسيا لم يكن عليه شيء غير قضائه ، ويستحب له أن يتأدى فيه للاختلاف ثم يقضيه ولو أفطره عامدا أثم ولم يكن عليه غير قضاء ذلك اليوم ولا يتأدى ؛ لأنه لا معنى لكفه عما يكف الصائم هاهنا إذ هو غير صائم عند جماعة العلماء

لإفطاره حامدا . وأما الكفارة فلا خلاف عند مالك وأصحابه أنها لا تجب في ذلك ، وهو قول جمهور العلماء . قال مالك : ليس على من أفطر يوما من قضاء رمضان بإصابه أهله أو غير ذلك كفارة ، وإنما عليه قضاء ذلك اليوم . وقال قتادة : على من جامع في قضاء رمضان القضاء والكفارة . وروى ابن القاسم عن مالك أن من أفطر في قضاء رمضان فعليه يومان ؛ وكان ابن القاسم يفتي به ثم رجع عنه ثم قال : إن أفطر عمدا في قضاء القضاء كان عليه مكانه صيام يومين ؛ كمن أفسد نجه بإصابة أهله ، وجع قابلا فأنسد نجه أيضا بإصابة أهله كان عليه حجتان . قال أبو عمر : قد خالفه في الخ آبن وهب وعبد الملك وليس يجب القياس على أصل مختلف فيه . والصواب عندي — والله أعلم — أنه ليس عليه في الوجهين إلا قضاء يوم واحد ؛ لأنه يوم واحد . أفسده مرتين .

قلت : وهو مقتضى قوله تعالى : (قَعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر) فتى أتى بيوم تام بدلا عما أفطره في قضاء رمضان فقد أتى بالواجب عليه ، لا يجب عليه غير ذلك والله أعلم .

الرابعة عشرة — والجمهور على أن من أفطر في رمضان لعدة فئات من عته تلك ، أو سافز فئات في سفره ذلك أنه لا شيء عليه . وقال طاووس وقاتدة في المريض يموت قبل أن يصح : يطعم عنه .

الخامسة عشرة — واختلفوا فيما مات وعليه صوم من رمضان لم يقضه ؛ فقال مالك والشافعي والثوري : لا يصوم أحد عن أحد . وقال أحمد وإسحاق وأبو ثور والليث وأبو عبيد وأهل الظاهر : يصام عنه ؛ إلا أنهم خصصوه بالنذر . وروى مثله عن الشافعي . وقال أحمد وإسحاق في قضاء رمضان : يطعم عنه . اخرج من قال بالصوم بما رواه مسلم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” من مات وعليه صيام صام عنه وليه “ . إلا أن هذا عام في الصوم ، يخصه ما رواه مسلم أيضا عن ابن عباس قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن أمتي قد ماتت وعليها صوم نذر — وفي رواية صوم شهر — أنا صوم عنها ؟ قال : ” أريت لو كان على أمك دين فقضيتيه أكان يؤدى ذلك عنها “ قالت :

نم ؛ قال : "فصومي عن أمك" . احتج مالك ومن وافقه بقوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَقَوْلُهُ : ﴿ وَأَنْ تَلِسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمَىٰ ﴾ وقوله : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ وبما أخرجه النسائي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مذا من حنطة" .

قلت : وهذا الحديث عام فيجتمل أن يكون المراد بقوله : "لا يصوم أحد عن أحد" صوم رمضان . فأما صوم النذر فيجوز ؛ بدليل حديث ابن عباس وغيره ، فقد جاء في صحيح مسلم أيضا من حديث بريدة نحو حديث ابن عباس ، وفي بعض طرقه : صوم شهرين أفاصوم عنها ؟ قال : "صومي عنها" قالت : إنما لم تحج قط أفأحج عنها ؟ قال : "حجى عنها" . فقولها : شهرين ، يبعد أن يكون رمضان . والله أعلم . وأقوى ما يحتج به مالك أنه عمل أهل المدينة وبعضه القياس الجلي وهو أنه عبادة بدنية لا مدخل لال فيها فلا تفعل عن وجبت عليه كالصلاة . ولا ينقض هذا بالجملة لأن لال فيه مدخلا .

السادسة عشرة - استدل بهذه الآية من قال : إن الصوم لا ينقذ في السفر وعليه القضاء أبدا ؛ فإن الله تعالى يقول : ﴿ قَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ أي فعليه عدة ، ولا حذف في الكلام ولا إضمار . وبقوله عليه الصلاة والسلام : "ليس من البر الصيام في السفر" قال : ما لم يكن من البر فهو من الإثم ، فبدل ذلك على أن صوم رمضان لا يجوز في السفر . والجمهور يقولون : فيه محذوف فأفطر ؛ كما تقدم . وهو الصحيح لحديث أنس قال : سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم . ورواه مالك عن حميد الطويل عن أنس ، وأخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لست عشرة مضت من رمضان فتنا من صام ومننا من أفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم .

قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ الآية فيه خمس مسائل : الأولى قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾ قراءة الجمهور بكسر الطاء وسكون الياء ، وأصله يطوقونه نقلت الكسرة إلى الطاء وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . وقرأه حميد على

الأصل من غير اعتزال، والقياس للاعتلال. ومشمور قراءة ابن عباس «يَطْوِقُونَهُ» بفتح الطاء خفيفة وتشديد الواو بمعنى يكلفونه. وقد روى مجاهد «يَطِيقُونَهُ» بالياء بعد الطاء على لفظ يكيلونه وهي باطلة وعمال؛ لأن الفعل مأخوذ من الطوق، فالواو لازمة واجبة فيه ولا مدخل للياء في هذا المثال. قال أبو بكر الأنباري: وإنشدنا أبو حميد بن يحيى النحوي لأبي ذؤيب:

فَقِيلَ نَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنِّهَا • مُطَبَّعَةٌ مِنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا

فاظهر الواو في الطوق، وصح بذلك أن واضع الياء مكانها ينفارق الصواب. وروى ابن الأنباري عن ابن عباس «يَطِيقُونَهُ» بفتح الياء وتشديد الطاء والياء مفتوحين بمعنى يطيقونه. يقال: طاق وأطاق وأطبق بمعنى. وعن ابن عباس أيضا وعائشة وطاوس وعمرو ابن دينار «يَطْوِقُونَهُ» بفتح الياء وشد الطاء مفتوحة وهي صواب في اللغة؛ لأن الأصل تنطوقونه فأسكنت التاء وأدغمت في الطاء فصارت طاء مشددة، وليست من القرآن، خلافا لمن أثبتها قرآنا، وإنما هي قراءة على التفسير. وقرأ أهل المدينة والشام «فدية طعام» مصافا «مساكين» جمعا. وقرأ ابن عباس «طعام مسكين» بالإنفراد فيما ذكر البخاري وأبو داود والنسائي عن عطاء عنه وهي قراءة حسنة؛ لأنها بينت الحكم في اليوم؛ واختارها أبو عبيد. وهي قراءة أبي عمرو وحزرة والكسائي. قال أبو عبيد: فينت أن لكل يوم إطعام واحد؛ فالواحد مترجم عن الجميع وليس الجميع مترجم عن الواحد. وجمع المساكين لا يدرى كم منهم في اليوم إلا من غير الآية. وتخرج قراءة الجمع في مساكين لما كان الذين يطيقونه جمع وكل واحد منهم يلزمه مسكين فجمع لفظه؛ كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ أي اجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة؛ فليست الثمانون متفرقة في جميعهم، بل لكل واحد ثمانون. قال معاذ أبو علي. واختار قراءة الجمع الثمانين قال: وما اختاره أبو عبيد محدود لأن هذا إنما يعرف بالندالة؛ فقد علم أن معنى «وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين» أن لكل يوم مسكينا فاختيار هذه القراءة مردود

جما على جمع . واختار أبو عبيد أن يقرأ « فدية طعام » قال : لأن الطعام هو الفدية ، ولا يجوز أن يكون الطعام نمتا لأنه جوهر ولكنه يجوز على البدل ، وأبين منه أن يقرأ « فدية طعام » بالإضافة لأن فدية مبهمة تقع للطعام وغيره فصار مثل قولك : هذا ثوب خز .

الثانية — واختلف العلماء في المراد بالآية ؛ ف قيل : هي منسوخة . روى البخارى « وقال ابن نعيم حدثنا [الأعمش حدثنا] عمرو بن مرة حدثنا ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نزل رمضان فشق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكينا ترك الصوم بمن يطيقه ورخص لهم في ذلك ففسختها وأن تصوموا خير لكم » . وعلى هذا قراءة الجمهور « يطيقونه » أى يقدرون عليه لأن فرض الصيام هكذا : من أراد صام ومن أراد أطعم مسكينا . وقال ابن عباس : نزلت هذه الآية رخصة للشيوخ والعجزة خاصة إذا أفطروا وهم يطيقون الصوم ، ثم نسخت بقوله (قَدْ سَدَّ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) فزالت الرخصة إلا لمن عجز منهم . قال الفراء : الضمير فى « يطيقونه » يجوز أن يعود على الصيام ، أى وعلى الذين يطيقون الصيام أن يطعموا إذا أفطروا ، ثم نسخ بقوله : (وَأَنْ تَصُومُوا) . ويجوز أن يعود على الفداء ، أى وعلى الذين يطيقون الفداء فدية . وأما قراءة « يطوقونه » على معنى يكلفونه مع المشقة اللاحقة لهم ؛ كالمرضى والحامل فهنما يقدران عليه لكن بمشقة تلحقهم فى أنفسهم ، فإن صاموا أجزأهم وإن اقتدوا فالهم ذلك . ففسر ابن عباس — إن كان الإسناد عنه صحيحا — « يطيقونه » بيطوقونه ويتكلفونه فأدخله بعض النقلة فى القرآن . روى أبو داود عن ابن عباس « وعلى الذين يطيقونه » قال : أثبت للحبل والمرضع . وروى عنه أيضا « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » قال : كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصوم ، أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكينا ، والحبل والمرضع إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا . وخرج الذارقطنى عنه أيضا قال : رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه ، هذا إسناد صحيح . وروى عنه أيضا أنه قال : « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام » ليست بمنسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما ، فيطعما مكان

كل يوم مسكينا. وهذا صحيح . وروى عنه أيضا أنه قال لأم ولد له - حبل أو مرضع - :
 أنب من الذين لا يطيقون الصيام ، عليك الجزاء ولا عليك القضاء . وهذا اسناد صحيح .
 وفي رواية كان له أم ولد ترضع من غير شك فاجهدت فأمرها أن تظفر ولا تقضي .
 هذا صحيح .

قلت : فقد ثبت بالأسانيد الصحاح عن ابن عباس أن الآية ليست بمنسوخة وأنها
 محكمة في حق من ذكر . والقول الأول صحيح أيضا إلا أنه يحتمل أن يكون النسخ هناك
 بمعنى التخصيص فكثيرا ما يطلق المتقدمون النسخ بعبارة . والله أعلم .

وقال الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح والضحاك والتخمي والزهرى وربيعة والأوزاعي
 وأصحاب الرأي : الحامل والمرضع يفطران ولا إطعام عليهما ؛ بمنزلة المريض يفطر ويقضى . وبه
 قال أبو عبيد وأبو ثور ، وحكى ذلك أبو عبيد عن أبي ثور ، واختاره ابن المنذر . وهو قول مالك
 في الحبل إن أفطرت . فاما المرضع إن أفطرت فعليها القضاء والإطعام . وقال الشافعي وأحمد :
 يفطران ويطعمان ويقضيان ، وأجمعوا على أن المشايخ والعجائز الذين لا يطيقون الصيام أو
 يطيقونه على مشقة شديدة أن يفطروا . واختلقوا فيما عليهم ؛ فقال ربيعة ومالك : لا شيء عليهم .
 غير أن مالكا قال : لو أطعموا عن كل يوم مسكينا كان أحب إلى . وقال أنس وابن عباس
 وقيس بن السائب وأبو هريرة : عليهم القدية ؛ وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق
 اتباعا لقول الصحابة رضي الله عن جميعهم . وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى
 سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ثم قال : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ ﴾ وهؤلاء ليسوا
 بمرضى ولا مسافرين ، فوجب عليهم القدية . والدليل لقول مالك أن هذا مفطر لعذر موجود
 فيه وهو الشيخوخة والكبر فلم يلزمه إطعام كالمسافر والمريض . وروى هذا عن الثوري
 ومكحول واختاره ابن المنذر .

الثالثة - واختلف من أوجب القدية على من ذكر في مقدارها ؛ فقال مالك : مد بمد
 النبي صلى الله عليه وسلم عن كل يوم أنظره . وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : كفارة كل

يوم صاع تمر أو نصف صاع بَرٍّ . وروى عن ابن عباس نصف صاع من حنطة . ذكره الدارقطني . وروى عن أبي هريرة قال : من أدركه الكبر فلم يستطع أن يصوم فليعمل لكل يوم مذ من قحح . وروى عن أنس بن مالك أنه ضعف عن الصوم عاما فصنع جفنة من طعام ثم دعا بثلاتين مسكينا فاشبعهم .

الرابعة - قوله تعالى : (فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ) قال ابن شهاب : من أراد الإطعام مع الصوم . وقال مجاهد : من زاد في الإطعام على المد . ابن عباس : « فمن تطوع خيرا » قال : مسكينا آخر فهو خير له . ذكره الدارقطني وقال : إسناد صحيح ثابت . وخير الثاني صفة تفضيل ، وكذلك الثالث وخير الأول . وقرأ عيسى بن عمر ويحيى بن وثاب وحمة والكسائي « تطوع خيرا » مشددا وجزم العين على معنى يتطوع . الباقر « تطوع » بالناء وتخفيف الطاء وفتح العين على الماضي .

الخامسة - قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) أى والصيام خير لكم . وكذا قرأ أبى أى من الإنظار مع الفدية وكان هذا قبل النسخ وقيل : وأن تصوموا في السفر والمرض غير الشاق ، والله أعلم . وعلى الجملة فإنه يقتضى الحض على الصوم أى فاعلموا ذلك وصوموا .

قوله تعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ) إلى قوله (تَسْكُرُونَ) فيه احدى وعشرون مسألة :
الاول - قوله تعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ) قال أهل التاريخ : أول من صام رمضان نوح عليه السلام لما خرج من السفينة . وقد تقدم قول مجاهد : كتب الله رمضان على كل أمة . ومعلوم أنه كان قبل نوح أمم ، والله أعلم . والشهر مشتق من الاشهار لأنه مشتهر لا يتعذر علمه على أحد يريد ؛ ومنه يقال : شهرت السيف إذا سلطته . ورمضان مأخوذ من رمض الصائم يرمض إذا احترق جوفه من شدة العطش . والرمضاء ممدودة شدة الحر ؛ ومنه الحديث : « صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال » أخرجه مسلم . ورمض الفصال أن تحرق الرمضاء أخصها

فتبرك من شدة حرها . فرمضان فيما ذكروا وافق شدة الحر؛ فهو مأخوذ من الرمضاء . قال الجوهري : وشهر رمضان يجمع على رمضان وأرمضة ؛ يقال : انهم لما نقلوا أسماء التهور عن اللغة القديمة سموها بالأرمضة التي وقعت فيها ، فوافق هذا الشهر أيام رمضاء الحر فسمى بذلك . وقيل : انما سمي رمضان لأنه يرمض الذنوب أى يمحرقها بالأعمال الصالحة ، من الإرماض وهو الإحراق ؛ ومنه رمضت قدمه من الرمضاء أى احترقت . وأرمضتى الرمضاء أى أخرقتى ؛ ومنه قيل : أرمضنى الأمر . وقيل : لأن القلوب تأخذ فيه من حرارة الموعظة والفكرة فى أمر الآخرة كما يؤخذ الرمل والحجارة من حر الشمس . والرمضاء : الحجارة المحماة . وقيل : هو من رَمَضَت النصل أَرَمَضَهُ وأَرَمُضُهُ رمضا إذا دققته بين حجرين ليرقى ؛ ومنه نصل رميض ومرموض ، عن ابن السكيت ؛ وسمى الشهر به لأنهم كانوا يرمضون أسلحتهم فى رمضان ليحاربوا بها فى شوال قبل دخول شهر الحرم . وحكى الماوردى أن اسمه فى الجاهلية « نائق » وأنشد للفضل :

وفى نائق أجلت لدى حومة الوغى • وولت على الأدبار فرسأت خنما

وشهر بالرفع قراءة الجماعة على الابتداء ، والخبر « الذى أنزل فيه القرآن » ويرتفع على إضمار مبتدأ ، المعنى : المفروض عليكم صومه شهر رمضان ، أو فيما كتب عليكم شهر رمضان . ويعوز أن يكون « شهر » مبتدأ ، و « الذى أنزل فيه القرآن » صفة ، والخبر « فمن شهد منكم الشهر » . وأعيد ذكر الشهر تعظيما كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ . وبجاز أن يدخله معنى الجزاء لأن شهر رمضان وإن كان معرفة فليس معرفة بينها لأنه شائع فى جميع القابل ؛ قاله أبو علي . وروى عن مجاهد وشهر بن حوشب نصب شهر ، ورواه هارون الاور عن أبي عمرو . ومعناه : أرموا شهر رمضان أو صوموا . و « الذى أنزل فيه القرآن » نمت له ولا يبدون . نصب بنصوموا لكلا يفرق بين الصلة والموصول بخبر أن وهو « خير لكم » الزمان ؛ يحد منه على البديل من قوله : ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ .

واختلف هل يقال : « رمضان » دون أن يضاف الى شهر ؛ ففكر ذلك مجاهد وقال : يقال : قال الله تعالى . وفى الخبر : « لا تقولوا رمضان بل انسيوه كما نسيه الله فى القرآن »

فقال شهر رمضان . وكان يقول : بلغني أنه اسم من أسماء الله ؛ وكان يكره أن يجمع لفظه لهذا المعنى . ويصحح بما روى : رمضان اسم من أسماء الله تعالى ، وهذا ليس بصحيح فإنه من حديث أبي معشر نجيح وهو ضعيف . والصحيح جواز إطلاق رمضان من غير إضافة كما ثبت في الصحيح وغيرها . روى مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا جاء رمضان فتحت أبواب الرحمة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين " وفي صحيح البستي عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا كان رمضان فتحت أبواب الرحمة وغلقت أبواب جهنم ولسلت الشياطين " وروى عن ابن شهاب عن أنس بن أبي أنس أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول فذكره . قال البستي : أنس بن أبي أنس هذا هو والد مالك ابن أنس ، واسم أبي أنس مالك بن أبي عامر من ثقات أهل المدينة ، وهو مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن جثيل بن عمرو من ذى أصبح من أقبال اليمن . وروى النسائي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أتاكم رمضان شهر مبارك فرض الله عز وجل عليكم صيامه تفتح فيه أبواب السماء وتلق فيه أبواب جهنم وتبارك فيه مردة الشياطين لله فيه ليلة خير من ألف شهر من حرم خيرها فقد حرم " وأخرجه أبو حاتم البستي أيضا وقال : فعوله " مردة الشياطين " تفييد ؛ لقوله : " صفدت الشياطين ولسلت " . وروى النسائي أيضا عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة من الأنصار : " إذا كان رمضان فاعتمري فإن عمرة فيه تعدل حجة " وروى النسائي أيضا عن عبد الرحمن بن عوف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله تعالى فرض صيام رمضان [عليكم] وسنت لكم قيامه فمن صامه وقامه إيمانا واحتسابا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه " . والآثار في هذا كثيرة ، كلها بإسقاط شهر . وربما أسقطت العرب ذكر الشهر من رمضان .

(١) الذي في ابن خلكان : عثمان بنين مسجعة وياه تحبها قططان ويقال عثمان بنين مهملة وناه مثله .

(٢) عن ابن خلكان : « ... وقال ابن سعد : هو جثيل بماء مسجعة » .

قال الشاعر :

جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفَض • أبيضُ من أختِ بني إِياض

جارية في رمضانَ المَاضِي • تُقَطِّعُ الحديثَ بالإِياض

وفضل رمضان عظيم ، وثوابه جسيم ، يدل على ذلك معنى الاشتقاق من كونه محرقا للذنوب ، وما كتبناه من الأحاديث .

الثالثة — فرض الله صيام شهر رمضان اى مدة هلاله ويسمى الهلال الشهر؛ كما جاء في الحديث ”إن عُُمِّيَ عليكم الشهر“ أى الهلال وسياق . وقال الشاعر :

أخوان من نجد على ثقة • والشهر مثل فلامه الظفر

حتى تكامل في استدارته • في أربع زادت على عشر

وفرض علينا عند غمة الهلال إكمال عدة شعبان ثلاثين يوما، وإكمال عدة رمضان ثلاثين يوما، حتى ندخل في العبادة بيقين، ونخرج عنها بيقين؛ فقال في كتابه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ يُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ . وروى الأئمة الإثبات عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ”صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غُمَ عليكم فأكوا السد“ . في رواية ”إن عُميَ عليكم الشهر فعدوا ثلاثين“ . وقد ذهب مطرف بن عبد الله بن الشخير وهو من كبار التابعين وابن قتيبة من اللغويين فقالا : يؤزل على الحساب عند الغيم بتقدير المنازل واعتبار حسابها في صوم رمضان، حتى إنه لو كان محو لرؤى لقوله عليه السلام : ”فان أُعْمِيَ عليكم فاقفروا له“ أى استدلوا عليه بمنزله ، وقدروا إتمام الشهر بحسابه . وقال الجمهور : معنى ”فاقدروا له“ فأكوا المقدار ، يفسره حديث أبي هريرة ”فاكلوا العدة“ وذكر الداودي أنه قيل في معنى قوله ”فاقدروا له“ أى قدروا المنازل . وهذا لانعم أحدا قال به إلا بمض أصحاب الشافعي أنه يعتبر في ذلك بقول المتجمين ، والإجماع حجة عليهم . وقد روى ابن نافع عن مالك في الإمام لا يصوم لرؤية الهلال ولا يفطر لرؤيته ، وإنما يصوم ويفطر على الحساب إنه

لا يقتدى به ولا يتبع . قال ابن العربي : وقد زل بعض أصحابنا فخى عن الشافعي أنه قال :
يعول على الحساب . وهي عثرة لا «لما» لها .

الرابعة - واختلف مالك والشافعي هل يثبت رمضان بشهادة واحد أو شاهدين ؟
فقال مالك : لا يقبل فيه شهادة الواحد لأنها شهادة على هلال فلا يقبل فيها أقل من اثنين ،
أصله الشهادة على هلال شوال ودى الحجة . وقال الشافعي وأبو حنيفة : يقبل الواحد ؛ لما
رواه أبو داود عن ابن عمر قال : تراءت الناس الهلال فأخبرت به رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنى رأيته ؛ فصام وأمر الناس بصيامه . وأخرجه الدارقطني وقال : تفرد به مروان بن محمد
عن ابن وهب وهو ثقة . روى الدارقطني «أن رجلا شهد عند علي بن أبي طالب على رؤية
هلال رمضان فصام ؛ أحسبه قال : وأمر الناس أن يصوموا ، وقال : أصوم يوما من شعبان
أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان ؛ قال الشافعي : فإن لم تر العامة هلال شهر رمضان ورآه رجل
عدل رأيت أن أقبله للأثر والاحتياط . وقال الشافعي بعد : لا يجوز على رمضان إلا شاهدان .
قال الشافعي وقال بعض أصحابنا : لا أقبل عليه إلا شاهدين وهو القياس على كل منقب .

الخامسة - واختلفوا فيمن رأى هلال رمضان وحده أو هلال شوال ؛ فروى الربيع
عن الشافعي : من رأى هلال رمضان وحده فليصمه ، ومن رأى هلال شوال وحده فليفطر
ويُخَفِّفْ ذلك . وروى ابن وهب عن مالك في الذي يرى هلال رمضان وحده أنه يصوم ؛
لأنه لا ينبغي له أن يفطر وهو يعلم أن ذلك اليوم من شهر رمضان . ومن رأى هلال شوال
وحده فلا يفطر ؛ لأن الناس يهتمون على أن يفطر منهم من ليس مأمونا ، ثم يقول أولئك إذا
ظُهر عليهم : قد رأينا الهلال . قال ابن المنذر : وبهذا قال الليث بن سعد وأحمد بن حنبل .
وقال عطاء وإسحاق : لا يصوم ولا يفطر . قال ابن المنذر : يصوم ويفطر .

السادسة - واختلفوا إذا أخبر بخبر عن رؤية بلد ؛ فلا يخلو أن يقرب أو يبعد فان قرب
فالحكم واحد وإن بعد فلا يهل كل بلد رؤيتهم ؛ روى هذا عن عكرمة والقاسم ومالك ، وروى

(١) لما : كلمة يدعى بها النار ، منها الارتفاع والاقالة من العثرة . فإذا أريد الدعاء عليه ليل : لا لما .

عن ابن عباس، وبه قال أصحابنا، وإليه أشار البخاري حيث يوجب «لأهل كل بلد رؤيتهم» . وقال آخرون . إذا ثبت عند الناس أن أهل بلد قد رأوه فعليه قضاء ما أفطروا . هكذا قال الليث بن سعد والشافعي . قال ابن المنذر : ولا أعلمه إلا قول المزني والكوفي .

قلت : ذكر الكيا الطبري في كتاب «أحكام القرآن» له : وأجمع أصحاب أبي حنيفة على أنه إذا صام أهل بلد ثلاثين يوما للرؤية، وأهل بلد تسعة وعشرين يوما أن على الذين صاموا تسعة وعشرين يوما قضاء يوم . وأصحاب الشافعي لا يرون ذلك إذا كانت المطالع في البلدان يجوز أن تختلف . وحجة أصحاب أبي حنيفة قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾ وثبت برؤية أهل بلد أن العدة ثلاثون فوجب على هؤلاء إكمالها . ومخالفتهم يخرج بقوله صلى الله عليه وسلم : «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» الحديث . وبذلك يوجب اعتبار عادة كل قوم في بلدهم . وحكى أبو عمر الإجماع على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلدان كالأندلس من خراسان ، قال : ولكل بلد رؤيتهم ، إلا ما كان كالمصر الكبير وما تقاربت أقطاره من بلدان المسلمين . روى مسلم عن كريب أن أم الفضل بنت الحارث بنته إلى معاوية بالشام قال : فقدمت الشام فقضيت حاجتها واستبل على رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، ثم ذكر الهلال فقال : متى رأيتم الهلال ؟ فقلت : رأيته ليلة الجمعة . فقال : أنت رأيته ؟ فقلت : نعم ، ورأه الناس وصاموا وصام معاوية . فقال : لكان رأيانه ليلة السبت فلا يزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه . فقلت : أو لا تكفى برؤية معاوية وصيامه ؟ فقال : لا ، هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال علماؤنا : قول ابن عباس «هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» كلمة تصرح برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وسلم وبإمره ، فهو حجة على أن البلاد إذا تباعدت كتباعد الشام من الجواز فالواجب على أهل كل بلد أن تعمل على رؤيته ضمن رؤية غيره ، وإن ثبت ذلك عند الإمام الأعظم ، ما لم يحمل الناس على ذلك ، فإن حمل فلا يجوز مخالفته . وقال الكيا الطبري : وله «هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» يحتمل أن يكون تأويل فيه قول رسول

الله صلى الله عليه وسلم : "صوموا لرؤيته وانفطروا لرؤيته" . وقال ابن العربي : «واختلف في تأويل [قول] ابن عباس [هذا] ؛ فقيل : رده لأنه خبر واحد ، وقيل : رده لأن الانقطاع مختلفة في المطالع ؛ وهو الصحيح لأن كريبا لم يشهد وإنما أخبر عن حكم ثبت بالشهادة ، ولا خلاف في الحكم الثابت أنه يميز فيه خبر الواحد ، ونظيره ما لو ثبت أنه أهل ليلة الجمعة بأغمت^(١) وأهل^(٢) بأشيلية^(٣) ليلة السبت فيكون لأهل كل بلد رؤيتهم ؛ لأن سهيلا يكشف من أغمت ولا يكشف من أشيلية ؛ وهذا يدل على اختلاف المطالع .

قلت : وأما مذهب مالك رحمه الله في هذه المسئلة فروى ابن وهب وابن القاسم عنه في المجموعة أن أهل البصرة إذا راوا هلال رمضان ثم بلغ ذلك إلى أهل الكوفة والمدينة واليمن أنه يلزمهم الصيام أو القضاء إن فات الأداء . وروى القاضي أبو اسحاق عن ابن الماجشون أنه إن كان ثبت بالبصرة بأمر شائع ذائع يستغنى عن الشهادة والتعديل له فإنه يلزم فيهم من أهل البلاد القضاء ، وإن كان إنما ثبت عند حاكمهم بشهادة شاهدين لم يلزم ذلك من البلاد إلا ما كان يلزمه حكم الحاكم من هو في ولايته ، أو يكون ثبت ذلك عند أمير المؤمنين فيلزم القضاء جماعة المؤمنين . قال : وهذا قول مالك .

السابعة - قرأ جمهور الناس « شهر » بالرفع على أنه خبر ابتداء مضمر ، أي ذلك شهر ، أو المفترض عليكم صيام شهر رمضان ، أو الصوم أو الأيام . وقيل : ارتفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بكتب ، أي كتب عليكم شهر رمضان . ورمضان لا ينصرف لأن النون فيه زائدة . ويجوز أن يكون مرفوعا على الابتداء ، وخبره «الذي أنزل فيه القرآن» . وقيل : خبره «فن شهد» ، «والذي أنزل» نعت له . وقيل : ارتفع على البدل من الصيام . فمن قال : إن الصيام في قوله : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) هي ثلاثة أيام وعاشوراء ، قال هنا بالابتداء . ومن قال : إن الصيام هناك رمضان قال هنا بالابتداء أو بالبدل من الصيام ، أي

(١) الزيادة عن «أحكام القرآن» لابن العربي .

(٢) أغمت : ناحية في بلاد البربر من أرض المغرب قرب مراکش .

(٣) أشيلية : مدينة كبيرة عظيمة بالأندلس .

كتب عليكم شهر رمضان . وقرأ مجاهد وشهر بن حوشب « شهر » بالنصب . قال الكسائي : المعنى كتب عليكم الصيام ، وأن تصوموا شهر رمضان . وقال الفراء : أى كتب عليكم الصيام أى أن تصوموا شهر رمضان . قال النحاس : « لا يجوز أن ينصب شهر رمضان تصوموا ، لأنه يدخل في الصلة ثم يفتق بين الصلة والموصول ، وكذلك إن نصبته بالصيام ، ولكن يجوز أن تنصبه على الإغراء ، أى الزموا شهر رمضان وصوموا شهر رمضان ، وهذا بعيد أيضا لأنه لم يتقدم ذكر الشهر فيقرى به » .

قلت : قوله ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ يدل على الشهر بخاز الإغراء ، وهو اختيار أبي عبيد . وقال الأخفش : انتصب على الظرف . وحكى عن الحسن وأبي عمرو إدغام الزاء في الزاء ، وهذا لا يجوز لثلاثي مجتمع ساكنان ، ويجوز أن تقلب حركة الزاء على الهاء فتضم الهاء ثم تدغم ، وهو قول الكوفيين .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ نص في أن القرآن نزل في شهر رمضان وهو بين قوله عز وجل : ﴿ تَحْمِ وَالتَّكَايُ الْمُبِينِ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ ﴾ يعنى ليلة القدر ، ولقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ . وفي هذا دليل على أن ليلة القدر إنما تكون في رمضان لا في غيره . ولا خلاف أن القرآن أنزل من اللوح المحفوظ ليلة القدر على ما بيناه جملة واحدة ، فوضع في بيت العزة في سماء الدنيا ، ثم كان جبريل صلى الله عليه وسلم ينزل به تنجما تنجما في الأوامر والنواهي والأسباب وذلك في عشرين سنة . وقال ابن عباس : أنزل القرآن من اللوح المحفوظ جملة واحدة الى الكتبة في سماء الدنيا ، ثم نزل به جبريل عليه السلام نجوما يعنى الآية والآيتين في أوقات مختلفة في إحدى وعشرين سنة . وقال مقاتل في قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ قال أنزل من اللوح المحفوظ كل عام في ليلة القدر الى سماء الدنيا ، ثم نزل الى السفرة من اللوح المحفوظ في عشرين شهرا ، ونزل به جبريل في عشرين سنة .

قلت : وقول مقاتل هذا خلاف ما نقل من الإجماع « أن القرآن أنزل جملة واحدة » والله أعلم .

وروى واثلة بن الأسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أنزلت صحف إبراهيم أول ليلة من شهر رمضان والسورة لست مضين منه والإنجيل لثلاث عشرة والقرآن لأربع وعشرين » .

قلت : وفي هذا الحديث دلالة على ما يقوله الحسن أن ليلة القدر تكون ليلة أربع وعشرين ؛ وسيأتى إن شاء الله تعالى بيان هذا .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ الْقُرْآنُ ﴾ القرآن : اسم لكلام الله تعالى ، وهو بمعنى المقروء ، كالمشروب يسمى شربا ، والمكتوب يسمى كتابا ؛ وعلى هذا قيل : هو مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرآنا بمعنى : قال الشاعر :

صحوا بأشمت عنوان السجود به • يقطع الليل تسبيحا وقرآنا

أى قراءة . وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر أن في البحر شياطين مسجونة أوتقها سليمان عليه السلام يوشك أن تخرج فقرأ على الناس قرآنا ، أى قراءة . وفي التذييل : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ شَهُودًا ﴾ أى قراءة الفجر . ويسمى المقروء قرآنا على عادة العرب في تسميتها المفعول باسم المصدر كتسميتهم للعلوم علما وللضروب ضربا وللشروب شربا كما ذكرنا ، ثم اشتهر الاستعمال في هذا واقتد به العرف الشرعى ، فصار القرآن اسما لكلام الله حتى إذا قيل : القرآن غير مخلوق يراد به المقروء لا القراءة لذلك . وقد يسمى المصحف الذى يكتب فيه كلام الله قرآنا توسعا . وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا تسافروا بالقرآن الى أرض العدو » . أراد به المصحف . وهو مشتق من قرأت الشيء جمعه . وقيل : هو اسم علم لكتاب الله غير مشتق كالسورة والإنجيل ؛ وهذا يحكى عن الشافعى . والصحيح الاشتقاق في الجميع وسيأتى .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ هدى فى موضع نصب على الحال من القرآن أى هاديا لهم . « وبينات » عطف عليه . و « الهدى » الإرشاد والبيان ، كما تقدم .

أى بياناً لهم وإرشاداً، والمراد القرآن بجلته من محكم ومتشابه وناصح ومنسوخ؛ ثم شرف بالذكر والتخصيص البيّنات منه، يعنى الحلال والحرام والمواظع والأحكام. «وبينات» جمع بيّنة من بان الشيء يبين إذا وضع. و«الفرقان» ما فرق بين الحق والباطل أى فصل. وقد تقدّم.

الحادية عشرة - قوله تعالى: ﴿قَدْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ قراءة العامة يجزم اللام. وقرأ الحسن والأعرج بكسر اللام، وهى لام الأمر وحققها الكسر إذا نُزِدَتْ؛ فإذا وصلت بشئ ففيها وجهان: الجزم والكسر؛ وإنما توصل بثلاث أحرف: بالناء كقوله: «فَلْيَصُمْهُ» «فَلْيَعْبُدُوا» والواو كقوله: «وَلْيُؤْفُوا». وثم كقوله: «ثُمَّ لْيَقْضُوا». و«شهد» بمعنى حضر، وفيه إضمار أى من شهد منكم الشهر عاقلاً بالغاً صحيحاً مقياً فليصمه، وهو يقال عام فيخصص بقوله: ﴿قَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضٌ أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ الآية. وليس الشهر بمفعول وإنما هو ظرف زمان؛ وقد اختلف العلماء في تأويل هذا فقال علي بن أبي طالب وابن عباس وسويد بن غفلة وعائشة - أربعة من الصحابة - وأبو مجلز لاحق ابن حميد وعبيدة السلماني: من شهد، أى من حضر دخول الشهر وكان مقياً في أوله في بلده وأهله فليكمل صيامه سافر بعد ذلك أو أقام، وإنما يفطر في السفر من دخل عليه رمضان وهو في سفر. والمعنى عندهم: من أدركه رمضان مسافراً أنظر وعليه عدة من أيام أخر، ومن أدركه حاضراً فليصمه. وقال جمهور الأمة: من شهد أول الشهر وآخره فليصم ما دام مقياً، فإن سافر أفطر؛ وهذا هو الصحيح وعليه تدل الأخبار الثابتة. وقد ترجم البخاري رحمه الله رداً على القول الأول باب «إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر» حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنبأنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ الكعيد^(١) أفطر فأنظر الناس. قال أبو عبد الله: والكعيد ما بين عُسفان وقُدَيْد.

(١) الكعيد (فتح الكاف وكسر الهمزة): موضع بين وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها، وبينه وبين مكة نحو مرحلتين.

قلت : قد يحتمل أن يكون قول علي رضي الله عنه ومن وافقه على السفر المندوب كزيارة الإخوان من الفضلاء والصالحين ، أو المباح في طلب الرزق الزائد على الكفاية . وأما السفر الواجب في طلب القوت الضروري ، أو فتح بلد إذا تحقق ذلك ، أو دفع عدو ، فالمرء فيه غير ولا يجب عليه الإمساك بل أفضل للتقوى ، وإن كان شهد الشهر في بلده وصام بعضه لحديث ابن عباس وغيره ، ولا يكون في هذا خلاف إن شاء الله ، والله أعلم . وقال أبو حنيفة وأصحابه : من شهد الشهر بشروط التكليف غير مجنون ولا مغمى عليه فليصمه ، ومن دخل عليه رمضان وهو مجنون وتمادى به طول الشهر فلا قضاء عليه ؛ لأنه لم يشهد الشهر بصفة يجب بها الصيام . ومن جئ أول الشهر وآخره فإنه يقضى أيام جنونه . ونصب الشهر على هذا التأويل هو على المفعول الصريح بشهد .

الثانية عشرة — قد تقرر أن فرض الصوم مستحق بالاسلام والبلوغ والعلم بالشهر ؛ فإذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي قبل الفجر لزهما الصوم صبيحة اليوم ، وإن كان بعد الفجر استحب لهما الإمساك ، وليس عليهما قضاء الماضي من الشهر ولا اليوم الذي بلغ فيه أو أسلم . وقد اختلف العلماء في الكافر يسلّم في آخر يوم من رمضان ، هل يجب عليه قضاء رمضان كله أو لا ؟ وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه ؟ فقال الإمام مالك والجمهور : ليس عليه قضاء ما مضى لأنه إنما شهد الشهر من حين إسلامه . قال مالك : وأحب إلى أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه . وقال عطاء والحسن : يصوم ما بقي ويقضى ما مضى . وقال عبد الملك بن الماجشون : يكف عن الأكل في ذلك اليوم ويقضيه . وقال أحمد وإسحاق مثله . وقال ابن المنذر : ليس عليه أن يقضى ما مضى من الشهر ولا ذلك اليوم . وقال الباجي : من قال من أصحابنا أن الكفار مخاطبون بشرائع الاسلام — وهو مقتضى قول مالك وأكثر أصحابه — أوجب عليه الإمساك في بقية يومه . ورواه في المدونة ابن تافع عن مالك ، وقاله الشيخ أبو القاسم . ومن قال من أصحابنا ليسوا مخاطبين قال : لا يلزمه الإمساك في بقية يومه . وهو مقتضى قول أشهب وعبد الملك بن الماجشون ، وقاله ابن القاسم .

قلت : وهو الصحيح لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ فغاطب المؤمنين دون غيرهم وهذا أوضح فلا يجب عليه الإمساك في بقية اليوم ولا قضاء ماضى . وتقدم الكلام في معنى قوله : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ والحمد لله .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ﴾ قراءة جماعة « اليسر » بضم السين لفتان ، وكذلك « العسر » . قال مجاهد والضحاك : « اليسر » الفطر في السفر ، « والعسر » الصوم في السفر . والوجه عموم اللفظ في جميع أمور الدين ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « دين الله يسر » . وقال صلى الله عليه وسلم : « يسروا ولا تعسروا » . واليسر من السهولة ، ومنه اليسار للفتى . وسُميت اليد اليسرى تفاؤلا ، أولأنه يسهل له الأمر بمعاونتها لليمنى قولان . وقوله : ﴿ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ هو بمعنى قوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ﴾ . ففكر تأكيد .

الرابعة عشرة — دلت الآية على أن الله سبحانه يريد بإرادة قديمة أزلية زائدة على الذات . هذا مذهب أهل السنة ؛ كما أنه عالم بعلم ، قادر بقدرة ، حي بحياة ، سميع بسمع ، بصير ببصر ، متكلم بكلام . وهذه كلها معان وجودية أزلية زائدة على الذات . وذهب الفلاسفة والشيعية إلى نفيها ، تعالى الله عن قول الزائغين وإبطال المبطلين . والذي يقطع دابر أهل التعطيل أن يقال : لو لم يصدق كونه ذا إرادة لصدق أنه ليس بذى إرادة ، ولو صح ذلك لكان كل مالم يس بذى إرادة ناقصا بالنسبة الى من له إرادة ؛ فان من كانت له الصفات الإرادية فله أن يخصص الشيء ، وله ألا يخصصه ؛ فالعقل السليم يقضى بأن ذلك كمال له وليس بنقصان ، حتى أنه لو قدر بالوهم سلب ذلك الأمر عنه بعد ، كان حاله أولا أكمل بالنسبة الى حاله ثانيا ، فلم يبق الا أن يكون ما لم يتصف أنقص مما هو متصف به ، ولا يخفى ما فيه من الخال ؛ فانه كيف يتصور أن يكون المخلوق أكمل من الخالق والخالق أنقص منه ، والبدنية تقضى برده وإبطاله . وقد وصف نفسه جل جلاله وتقدست أسماؤه بأنه يريد فقال تعالى : ﴿ نَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ وقال سبحانه : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ وقال : ﴿ يُرِيدُ

اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴿١﴾ إذا أراد أمرا فاعما يقول له كن فيكون . ثم إن هذا العالم على غاية من الحكمة والإتقان والانتظام والإحكام ، وهو مع ذلك جائز وجوده وجائز عدمه ، فالذي خصصه بالوجود يجب أن يكون مريدا له قادرا عليه عالما به ، فإن لم يكن عالما قادرا لا يصح منه صدور شيء ، ومن لم يكن عالما وإن كان قادرا لم يكن ماصدا منه على نظام الحكمة والإتقان ، ومن لم يكن مريدا لم يكن تخصيص بعض الجائزات بأحوال وأوقات دون البعض بأولى من العكس إذ نسبتها إليه نسبة واحدة . قالوا : وإذ ثبت كونه قادرا مريدا وجب أن يكون حيا ، إذ الحياة شرط هذه الصفات ، ويلزم من كونه حيا أن يكون سميعا بصيرا متكلما ، فإن لم تثبت له هذه الصفات لانه لا محالة يتصف بأضدادها كاعمى والطرش والخرس على ما عرف في الشاهد . والبراءى سبحانه وتعالى يتقدس عن أن يتصف بما يوجب في ذاته نقصا .

الخامسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلْيُكُونُوا الْغُدَّةَ ﴾ فيه تأويلان : أحدهما — إكمال عدة الأعداء لمن أفطر في سفره أو مرضه . الثاني — عدة الحلال سواء كانت تسعا وعشرين أو ثلاثين . قال جابر بن عبد الله قال النبي صلى الله عليه وسلم : ” إن الشهر يكون تسعا وعشرين “ . وفي هذا رد لتأويل من تأول قوله صلى الله عليه وسلم : ” شهرا عيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة “ . أنهما لا ينقصان عن ثلاثين يوما ، أخرجه أبو داود . وتأوله جمهور العلماء على معنى أنهما لا ينقصان في الأجر وتكفير الخطايا سواء كانا من تسع وعشرين أو ثلاثين .

السادسة عشرة — ولا اعتبار برؤية هلال شوال يوم الثلاثين من رمضان نهرا بل هو الليلة التي تأتي ، وهذا هو الصحيح . وقد اختلف الرواة عن عمر في هذه المسألة فروى الدارقطني عن شقيق قال : جاءنا كتاب عمر ونحن بخناقين قال في كتابه : إن الأهلة بعضها أكبر من بعض ، فإذا رأيتم الهلال نهرا فلا تفطروا حتى يشهد شاهدان أنهما رأياه بالأسس . وذكره أبو عمر من حديث عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن أبي وائل قال : كتب إلينا عمر فذكره . قال أبو عمر : وروى عن علي بن أبي طالب مثل ما ذكره عبد الرزاق أيضا ،

وهو قول ابن مسعود وابن عمر وأنس بن مالك، وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة ومحمد ابن الحسن والليث والأوزاعي، وبه قال أحمد وإسحاق. وقال سفيان الثوري وأبو يوسف: إن رؤى بعد الزوال فهو لليلة التي تأتي، وإن رؤى قبل الزوال فهو لليلة الماضية. وروى مثل ذلك عن عمر، ذكره عبد الرزاق عن الثوري عن مغيرة عن شبك عن إبراهيم قال: كتب عمر إلى عتبة بن فرقد إذا رأيتم الهلال نهارا قبل أن تزول الشمس لتنام ثلاثين فأنظروا، وإذا رأيتموه بعد ما تزول الشمس فلا تفطروا حتى تمشوا. وروى عن عليّ مثله. ولا يصح في هذه المسئلة شيء من جهة الإسناد عن عليّ. وروى عن سليمان بن ربيعة مثل قول الثوري، وإليه ذهب عبد الملك بن حبيب، وبه كان يفتي بقرطبة. واختلف عن عمر بن عبد العزيز في هذه المسئلة؛ قال أبو عمر: والحديث عن عمر بمعنى ما ذهب إليه مالك والشافعي وأبو حنيفة متصل، والحديث الذي روى عنه بمذهب الثوري منقطع والمصير إلى المتصل أولى. وقد احتج من ذهب بمذهب الثوري بأن قال: حديث الأعمش مجمل لم يخص فيه قبل الزوال ولا بعده، وحديث إبراهيم مفسر، فهو أولى أن يقال به.

قلت: قد روى مرفوعا معنى ما روى عن عمر متصلا موقوفا روته عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما صبح ثلاثين يوما، فرأى هلال شوال نهارا فلم يفطر حتى أمسى. أخرجه الدارقطني من حديث الواقدي وقال: قال الواقدي حدثنا معاذ بن محمد الأنصاري قال: سألت الزهري عن هلال شوال إذا رؤى باكرا؛ قال سمعت سعيد بن المسيب يقول: إن رؤى هلال شوال بعد أن طلع الفجر إلى العصر أو إلى أن تغرب الشمس فهو من الليلة التي تحيى. قال أبو عبد الله: وهذا جمع عليه.

السابعة عشرة — روى الدارقطني عن ربيعة بن حراش عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: اختلف الناس في آخريوم من رمضان فقدم أعرابيان فشهدا عند النبي صلى الله عليه وسلم بالله لأهلا الهلال أمس عشية؛ فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم [الناس] ^(١)

أن يفطروا وأن يندوا الى مصلاتهم . قال الثارقطني : هذا إسناده حسن ثابت . قال أبو عمر : لا خلاف عن مالك وأصحابه أنه لا تصلى صلاة العيد في غير يوم العيد ولا في يوم العيد بعد الزوال . وحكى عن أبي حنيفة . واختلف قول الشافعي في هذه المسئلة فمرة قال بقول مالك ، واختاره المزني وقال : إذا لم يميز أن تصلى في يوم العيد بعد الزوال فالיום الثاني أبعد من وقتها وأحرى ألا تصلى فيه . وعن الشافعي رواية أخرى أنها تصلى في اليوم الثاني ضحى . وقال البويطي : لا تصلى إلا أن يثبت في ذلك حديث . قال أبو عمر : لو قضيت صلاة العيد بعد خروج وقتها لأشبهت الفرائض ، وقد أجمعوا في سائر السنن أنها لا تقضى فهذه مثلها . وقال الثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل : يخرجون من النداء ، وقاله أبو يوسف في الإملاء . وقال الحسن بن صالح بن حي : لا يخرجون في الفطر ويخرجون في الأضحية . قال أبو يوسف : وأما في الأضحية فيصلحها بهم في اليوم الثالث . قال أبو عمر : لأن الأضحية أيام عيد وهي صلاة عيد وليس الفطر يوم عيد الا يوم واحد ، فإذا لم تصلى فيه لم تقض في غيره ؛ لأنها ليست بفريضة تقضى . وقال الليث بن سعد : يخرجون في الفطر والأضحية من النداء .

قلت : والقول بالخروج إن شاء الله أحسن للسنن السابقة في ذلك ، ولا يمنع أن يستثنى الشارع من السنن ما شاء فبأمر بقضائه بعد خروج وقته . وقد روى الترمذي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس " . صححه أبو محمد ، قال الترمذي : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وابن المبارك . وروى عن عمر أنه فعله .

قلت : وقد قال علمائنا : من ضاق عليه الوقت وصلى المصبح وترك ركعتي الفجر فإنه يصلهما بعد طلوع الشمس إن شاء . وقيل : لا يصلهما حينئذ . ثم إذا قلنا : يصلهما فهل ما يفعله قضاء ، أو ركعتان ينوب له نوابهما عن ثواب ركعتي الفجر . قال الشيخ أبو بكر : وهذا الجارى على أصل المذهب وذكر القضاء تجوز .

قلت : ولا يبعد أن يكون حكم صلاة الفطر في اليوم الثاني على هذا الأصل لا سيما مع كونها مرة واحدة في السنة مع ما ثبت من السنة . روى النسائي قال : أخبرني عمرو بن علي قال حدثنا يحيى قال حدثنا شعبة قال حدثني أبو بشر عن أبي عمير بن أنس عن عمومة له أن قوما رأوا الهلال فاتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم أن يفطروا بعد ما ارتفع النهار وأن يخرجوا الى العيد من الغد . في رواية ويخرجوا لمصلّاهم من الغد .

الثامنة عشرة — قرأ أبو بكر عن عاصم وأبو عمر — في بعض ما روى عنه — والحسن وقنادة والأعرج « ولتكلوا العدة » بالتشديد . والباقون بالتخفيف ، واختار الكسائي التخفيف . كقوله عز وجل : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ . قال النحاس : وهما لفتان بمعنى واحد ؛ كما قال عز وجل : ﴿ مَهْلِكِ الْكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ رُويًا ﴾ . ولا يجوز « ولتكلوا » باسكان اللام ، والفرق بين هذا وبين ما تقدم أن التقدير ويريد لأن تكلوا ، ولا يجوز حذف أن والكسرة ، هذا قول البصريين . ونحوه قول كثير بن صخر :
• أريد لأتسى ذكراها •

أى لأتسى أنسى ، وهذه اللام هي الداخلة على المفعول ؛ كالتى في قولك : ضربت لزيد . المعنى ويريد إكمال العدة . وقيل : هي متعلقة بفعل مضمر تقديره ولأن تكلوا العدة رخص لكم هذه الرخصة . وهذا قول الكوفيين وحكاه النحاس عن الفراء . قال النحاس : وهذا قول حسن ، ومثله : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيْكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أى وليكون من المؤمنين فعلنا ذلك . وقيل : الواو مقحمة . وقيل يحتمل أن تكون هذه اللام لام الأمر والواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام . وقال أبو إسحاق إبراهيم بن السرى : هو محمول على المعنى والتقدير : فعل الله ذلك ليسهل عليكم ولتكلوا العدة ، قال : ومثله ما أتسده سيوبه :

بانت وغير آتيت مع البلى • إلا رواكد جمرهن حباء

وَمُشَجَّجٌ أَنَا سَوَاءٌ قَذَالِهِ * فَبِذَا وَغِيبَ سَارَهُ الْمَعْرَاءُ^(١) (٢)

شاده يشيده شيذا جصصه؛ لأن معنى بادت إلا رواكدها رواكده فكانه قال : وبها مشجج أو ثم مشجج .

التاسعة عشرة - قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ) عطف عليه ومعناه الحِض على التكبير في آخر رمضان في قول جمهور أهل التأويل . واختلف الناس في حقه ؛ فقال الشافعي : روى عن سعيد بن المسيب وعروة وأبي سلمة أنهم كانوا يكبرون ليلة الفطر ويمجدون قال : وتشبه ليلة النحر بها . وقال ابن عباس : حق على المسلمين إذا رأوا هلال شوال أن يكبروا . وروى عنه يكبر المرء من رؤية الهلال إلى انقضاء الخطبة ، ويسك وقت خروج الإمام ويكبر بتكبيره . وقال قوم : يكبر من رؤية الهلال إلى خروج الإمام للصلاة . وقال سفيان : هو التكبير يوم الفطر . زيد بن أسلم : يكبرون إذا خرجوا إلى المصلي فإذا انقضت الصلاة انقضى العيد . وهذا مذهب مالك ، قال مالك : هو من حين يخرج من داره إلى حين يخرج الإمام . وروى ابن القاسم وعلي بن زياد أنه إن خرج قبل طلوع الشمس فلا يكبر في طريقه ولا جلوسه حتى تطلع الشمس ، وإن غدا بعد الطلوع فليكبر في طريقه إلى المصلي وإذا جلس ، حتى يخرج الإمام ، والفطر والأضحية في ذلك سواء عند مالك ، وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يكبر في الأضحية ولا يكبر في الفطر ، والدليل عليه قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ)

(١) في نسخ الأصول وكتاب سيويه وإعراب القرآن للنحاس : « غير » بالراء . والتصريب عن اللسان مادة « شجج » .

(٢) كذا في كتاب سيويه وإعراب القرآن للنحاس واللسان . وساره يريد « ساره » تفتح بمجذف الهززة . وسته دارمسه هائر ، وشاك وأمله شاك . وفي الأصول : « شاده » بالسين المعجمة والدال وهو تصحيف . وعلما يعلم أن تفسير المؤلف وقع لكفة صفحة .

والآي (جمع آية) وهي علامات الهدى . والرواك : الأتافي . والمباء هنا : النبار . وأراد بالمشجج وقدا من أرتاد الخيل ، وتشجيجه ضرب رأسه ليثبت . وسواء قذاله : وسطه . ويروي سواد قذاله ، وسواد كل شيء شحمه . وأراد بالقذال أعلاه . وهو أيضا جماع مؤخر الرأس من الإنسان . والمعزاء : أرض صلبة ذات حمى . (راجع شرح الشواهد للشنبري) .

ولأن هذا يوم عيد لا يتكرر في العام قَسُنَ التكبير في الخروج اليه كالأضحية . وروى
الذارقطني عن أبي عبد الرحمن السلمي قال : كانوا في التكبير في الفطر أشد منهم في الأضحية .
وروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر يوم الفطر من حين يخرج
من بيته حتى يأتي المصلي . وروى عن ابن عمر أنه كان إذا غدا يوم الأضحية ويوم الفطر يحبر
بالتكبير حتى يأتي المصلي ثم يكبر حتى يأتي الإمام . وأكثر أهل العلم على التكبير في عيد الفطر
من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم فيما ذكر ابن المنذر قال : وحكى ذلك الأوزاعي
عن الناس . وكان الشافعي يقول : إذا رُؤي هلال شُؤل أحبيت أن يكبر الناس جماعة
وفرادى ولا يزالون يكبرون ويظهرون التكبير حتى يقدوا إلى المصلي وحتى يخرج الإمام إلى
الصلاة ، وكذلك أحب ليلة الأضحية لمن لم يحج . وسأيت حكم صلاة العيدين والتكبير فيهما
في «سبح اسم ربك الأعلى» و«الكوثر» إن شاء الله تعالى .

الموفية عشرين — ولفظ التكبير عند مالك وجماعة من العلماء : الله أكبر الله أكبر
الله أكبر ثلاثاً ؛ وروى عن جابر بن عبد الله . ومن العلماء من يكبر ويهلل ويسبح أثناء
التكبير . ومنهم من يقول : الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلا . وكان
ابن المبارك يقول إذا خرج من يوم الفطر : الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله
الحمد لله أكبر على ما هدانا . قال ابن المنذر : وكان مالك لا يَحُدُّ فيه حدًا . وقال أحمد :
هو واسع . قال ابن العربي : واختار علماؤنا التكبير المطلق ، وهو ظاهر القرآن وإليه
أميل .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ عَلَ مَا هَذَا كُمْ ﴾ قيل : لما ضل فيه النصارى
من تبديل صياهم . وقيل : بدلا عما كانت الجاهلية تفعله من التفاخر بالآباء والتظاهر
بالأحساب وتعديد المناقب . وقيل : لتعظموه على ما أرشدكم إليه من الشرائع ؛ فهو عام .
وتقدم معنى « ولعلكم تشكرون » .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ الآية فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَإِذَا سَأَلَكَ) المعنى وإذا سألك عن المعبود فأخبرهم أنه قريب يثيب على الطاعة ويحبب الداعي ، ويعلم ما يفعله العبد من صوم وصلاة وغير ذلك . واختلف في سبب نزولها ؛ فقال مقاتل : إن عمر رضى الله عنه واقع امرأته بعد ما صلى العشاء فندم على ذلك وبكى ، وجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك ورجع مغتماً ؛ وكان ذلك قبل نزول الرخصة فترلت هذه الآية : (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ) . وقيل : لما وجب عليهم في الابتداء ترك الأكل بعد النوم فأكل بعضهم ثم ندم ؛ فترلت هذه الآية في قبول التوبة ونسخ ذلك الحكم على ما يأتي بيانه . وروى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : قالت اليهود كيف يسمع ربنا دعاءنا وأنت تزعم أن بيننا وبين السماء تسمانية أم وغلط كل سماء مثل ذلك؟ فترلت هذه الآية . وقال الحسن : سببها أن قوما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : أقرب ربنا فنناجيه ، أم بعيد فنناديه؟ فترلت . وقال عطاء وقتادة : لما نزلت : (وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) قال قوم : في أى ساعة ندعوه؟ فترلت . الثانية - قوله تعالى : (فَإِنِّي قَرِيبٌ) أى بالاجابة . وقيل : بالعلم . وقيل : قريب من أوليائي بالافضال والانعام .

الثالثة - قوله تعالى : (أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ) أى أقبل عبادة من عبدني ؛ فالدعاء بمعنى العبادة ، والاجابة بمعنى القبول . دليله ما رواه أبو داود عن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الدعاء هو العبادة قال ربكم ادعوني أَسْتَجِبْ لَكُمْ " فسمى الدعاء عبادة ؛ ومنه قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَانِئِينَ) أى دعائي . فأمر بالدعاء وحض عليه وسماه عبادة ، ووعد بأن يستجيب لهم . روى ليث عن شهر بن حوشب عن عبادة بن الصامت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " أُعْطِيتُ أُنْبَى ثَلَاثًا لَمْ تُعْطَ إِلَّا الْإِنْيَاءَ كَانَ اللَّهُ إِذَا بَعَثَ نَبِيًّا قَالَ ادْعُنِي أَسْتَجِبْ لَكَ وَقَالَ لَهُ هَذِهِ أُمَّةٌ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ وَكَانَ اللَّهُ إِذَا بَعَثَ النَّبِيَّ قَالَ لَهُ مَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَقَالَ لَهُذِهِ أُمَّةٌ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَكَانَ اللَّهُ إِذَا بَعَثَ النَّبِيَّ جَعَلَهُ شَهِيدًا

على قومه وجعل هذه الأمة شهداء على الناس“ . وكان خالد الزبيبي يقول : عجبت لهذه الأمة في «ادعوني أستجب لكم» أمرهم بالدعاء ووعدهم بالاجابة وليس بينهما شرط . قال له قائل : مثل ماذا ؟ قال قوله : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ فيها هنا شرط ، وقوله : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جُنُودٌ عَلَيْهِمْ سَبْعَ أَلْفِ مَلَكٍ ﴾ فليس هنا هنا شرط العمل . ومثل قوله : ﴿ فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ فيها هنا شرط . وقوله : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ ليس فيه شرط . وكانت الأمم تفرع الى أنبيائها في حوائجهم حتى تسأل الأنبياء لهم ذلك .

فان قيل : فاللداعي قد يدعو فلا يجاب ؟ فالجواب أن قوله الحق في الآيتين «أجيب» «أستجب» لا يقتضى الاستجابة مطلقا لكل داع على التفصيل ، ولا بكل مطلوب على التفصيل فقد قال ربنا تبارك وتعالى في آية أخرى : ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ وكل مُصر على كيرة عالم بها أو جاهلا فهو معتد ، وقد أخبر أنه لا يجب المعتدين فكيف يستجيب له وأنواع الاعتداء كثيرة . وباقى بيانها هنا وفي «الأعراف» إن شاء الله تعالى . وقال بعض العلماء : أجيب ان شئت كما قال : ﴿ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ ﴾ فيكون هذا من باب المطلق والمقيد . وقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاث فأعطى اثنتين ومنع واحدة على ما يأتي بيانه في «الأنعام» إن شاء الله تعالى . وقيل : إنما مقصود هذا الإخبار تعريف جميع المؤمنين أن هذا وصف ربهم سبحانه أنه يجيب دعاء الداعين في الجملة ، وأنه قريب من العبد يسمع دعائه ويعلم اضطراؤه فيجيبه بما شاء وكيف شاء ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ الآية . وقد يجيب السيد عبده والوالد ولده ثم لا يعطيه سؤله ، فالإجابة كانت حاصلة لا محالة عند وجود الدعوة ؛ لأن أجيب وأستجيب خبر لا ينسخ فيصير الخبر كذبا . يدل على هذا التأويل ما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «من فتح له في الدعاء فتحت له أبواب الإجابة» . وأوحى الله تعالى الى داود : أن قل للظلمة من عبادي لا يدعوني فاني أوجبت على نفسي أن أجيب من دعائي وانى اذا أجبت الظلمة لعنتهم . وقال قوم : إن الله يجيب كل الدعاء ، فاما أن يظهر الاجابة في الدنيا ، وإما أن يكفر عنه ،

وإما أن يدخرله في الآخرة ؛ لما رواه أبو سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ممن مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث إما أن يجعل له دعوته وإما أن يدخرله وإما أن يكف عنه من السوء بمثلها" . قالوا : إذن نكثر ؟ قال : "الله أكثر" . نرتجه أبو عمر بن عبد البر ، وصححه أبو محمد عبد الحق . وهو في الموطأ منقطع السند . قال أبو عمر : وهذا الحديث يخرج في التفسير المسند لقول الله تعالى ﴿ أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ فهذا كله من الإجابة . وقال ابن عباس : كل عبد دعا أستجيب له ، فإن كان الذي يدعو به رزقا له في الدنيا أعطيه ، وإن لم يكن رزقا له في الدنيا دخر له .

قلت : وحديث أبي سعيد الخدري وإن كان إذنا بالإجابة في إحدى ثلاث فقد دلل على صحة ما تقدم من اجتناب الاعتداء المانع من الإجابة حيث قال فيه : "مالم يدع بإثم أو قطيعة رحم" وزاد مسلم "مالم يستعجل" رواه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم مالم يستعجل" قيل : يا رسول الله ، ما الاستعجال ؟ قال : "يقول قد دعوت وقد دعوت فلم أر يستجب لي فيستجير عند ذلك ويدع الدعاء" . وروى البخاري ومسلم وأبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "يستجاب لأحدكم ما لم يعجل يقول دعوت فلم يستجب لي" . قال علماؤنا رحمة الله عليهم : يحتمل قوله "يستجاب لأحدكم" الإخبار عن [وجوب ^(١)] وقوع الإجابة ، والإخبار عن جواز وقوعها ؛ فإذا كان بمعنى الإخبار عن الوجوب والوقوع فإن الإجابة تكون بمعنى الثلاثة الأشياء المتقدمة ، فإذا قال : دعوت فلم يستجب لي . بطل وقوع أحد هذه الثلاثة الأشياء وعبرى الدعاء من جميعها . وإن كان بمعنى جواز الإجابة فإن الإجابة حينئذ تكون بفعل مادعا به خاصة ، ويمنع من ذلك قول الداعي : قد دعوت فلم يستجب لي ؛ لأن ذلك من باب القنوط وضعف اليقين والسخط .

(١) يستجر ، أى يقطع عن الدعاء ويمتعه .

(٢) زيادة من الموطأ يقتضيا السياق .

قلت : ويمتنع من إجابة الدعاء أيضا أكل الحرام وما كان في معناه ؛ قال صلى الله عليه وسلم : "الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء ياربَّ ياربَّ ومَطْعَمُهُ حرام وشربه حرام وملابسه حرام وغُدِيَ بالحرام فأنى يستجاب لذلك" . وهذا استمهام على حجة الاستبعاد على قبول دعاء من هذه صفة ؛ فإن إجابة الدعاء لا بد لها من شروط في الداعي وفي الدعاء وفي الشيء المدعو به ؛ فمن شرط الداعي أن يكون عالما بالآ قادر على حاجته إلا الله وأن الوسائط في قبضته ومسخره بتسخيره ، وأن يدعو بنية صادقة وحضور قلب ؛ فإن الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل لاه ؛ وأن يكون مجتنباً لأكل الحرام وألا يَلْ من الدعاء . ومن شرط المدعو به أن يكون من الأمور الجائزة للطلب والفعل شرعاً ، كما قال : "مالم يدع يائمه أو قطيعة رحم" . فيدخل في الإثم كل ما يائمه به من الذنوب ، ويدخل في الرحم جميع حقوق المسلمين ومظالمهم . وقال سهل بن عبد الله التستري : شروط الدعاء سبعة : أولاً التضرع والخوف والرجاء والمداومة والخشوع والعموم وأكل الحلال . وقال ابن عطاء : إن للدعاء أركاناً وأجنحة وأسباباً وأوقافاً ؛ فإن وافق أركانه قوى ، وإن وافق أجنحته طار في السماء ، وإن وافق موافقه فاز ، وإن وافق أسبابه أُنْجَح . فأركانه حضور القلب والرأفة والاستكانة والخشوع ، وأجنحته الصدق ، وموافقه الأستحار ، وأسبابه الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم . وقيل : شرائطه أربع - أولاً حفظ القلب عند الوحدة ، وحفظ اللسان مع الخلق ، وحفظ العين عن النظر إلى مالا يحل ، وحفظ البطن من الحرام . وقد قيل : إن من شرط الدعاء أن يكون سليماً من الخلق ، كما أنشد بعضهم :

ينادى ربه بالحق ليث * كذاك إذا دعاه لا يجيب

وقيل لا إبراهيم بن آدم : ما بالنا ندعو فلا يستجاب لنا ؟ قال : لأنكم عرفتم الله فلم تطيعوه ، وعرفتم الرسول فلم تبعوا سنته ، وعرفتم القرآن فلم تعملوا به ، وأكلتم ثم الله فلم تؤدوا شكرها ، وعرفتم الجنة فلم تطلبوها ، وعرفتم النار فلم تهربوا منها ، وعرفتم الشيطان فلم تحاربوه ووافقتهموه ، وعرفتم الموت فلم تستعدوا له ، ودفنتم الأموات فلم تتعبروا ، وتركتم عيوبكم واستغفرت

يعيوب الناس . قال علي رضي الله عنه لتوف البكالي : ياتوف ، إن الله أوحى إلى داود أن
 مُر بني إسرائيل ألا يدخلوا بيتا من بيوت إلا بقلوب طاهرة ، وأبصار خاشعة ، وأيد تقية ،
 فإن لا أستجيب لأحد منهم ، ولا لأحد من خلق له عنده مظلمة . ياتوف ، لا تكون شاعرا
 ولا عريفا ولا شرطيا ولا جابيا ولا عشارا ، فإن داود قام في ساعة من الليل فقال : إنها ساعة
 لا يدعو عبد الا أستجيب له فيها ، إلا أن يكون عريفا أو شرطيا أو جابيا أو عشارا ، أو
 صاحب عربة — وهى الطنبور ، أو صاحب كوبة — وهى العبل . قال علماؤنا : ولا يقل
 الداعي : اللهم أعطني إن شئت ، اللهم اغفر لي إن شئت ، اللهم ارحمني إن شئت ، بل يعرى
 سؤاله ودعائه عن لفظ المشيئة ، ويسأل سؤال من يعلم أنه لا يفعل إلا أن يشاء . وأيضا فإن
 في قوله : « إن شئت » نوعا من الاستغناء عن مغفرته وعطائه ورحمته ، بقول القائل :
 إن شئت أن تعطيني كذا فاضل . لا يستعمل هذا إلا مع الفتي عنه ، وأما المضطر اليه فإنه
 يعزم في مسألته ويسأل سؤال فقير مضطر إلى مأسأله . وروى الأئمة واللفظ للبخاري عن
 أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا دعى أحدكم فليعزم المسألة يقولن
 اللهم إن شئت فاعطني فإنه لا مُسْكِرَ له " . وفي الموطأ " اللهم اغفر لي إن شئت ، اللهم
 ارحمني إن شئت " . قال علماؤنا : قوله " فليعزم المسألة " دليل على أنه ينبغي للأؤمن أن يجتهد
 في الدعاء ويكون على رجاء من الإجابة ، ولا يقنط من رحمة الله لأنه يدعو كريما . قال سفيان
 ابن عيينة : لا يمنح أحدا من الدعاء ما يعمله من نفسه فإن الله قد أجاب دعاء شر الخلق
 إبليس ، قال : رب فأنظرنى إلى يوم يبعثون . قال فإنك من المنظرين . والدعاء أوقات
 وأحوال يكون الغالب فيها الإجابة ، وذلك كالسحر ووقت الفطر ، وما بين الأذان والإقامة ،
 وما بين الظهر والعصر في يوم الأربعاء ، وأوقات الاضطراب وحالة السفر والمرض ، وعند نزول
 المطر والصف في سبيل الله . كل هذا جاءت به الآثار ، ويأتى بيانها في مواضعها . وروى

١ (أ) العريف الذى يل أمور طاعة من الناس ويتعرف أمورهم ويلفها لأمير . والشرطي (كترك ويكهنى) :
 هم أحران الحاكم . والشار : من يتولى أخذ أعشار الأموال .

شَهْرَيْنَ حَوْشَبَ أَنْ أُمَ الذَّرْدَاءِ قَالَتْ لَهُ : يَا شَهْرُ، أَلَا تَجِدُ الْقَشْمِيرِيَّةَ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَتْ :
فَادْعَ اللَّهَ فَإِنَّ الدُّعَاءَ مُسْتَجَابٌ عِنْدَ ذَلِكَ . وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : دُعَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِي مَسْجِدِ الْفَتْحِ ثَلَاثًا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْثَلَاثَاءِ فَاسْتَجِيبَ لَهُ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ
فَعُرِفَتِ السُّرُورُ فِي وَجْهِهِ . قَالَ جَابِرٌ : مَا نَزَلَ بِي أَمْرٌ مَهْمٌ غَلِظَ إِلَّا تَوَخَّيْتُ نَكَالَ السَّاعَةِ
فَادْعُو فِيهَا فَأَعْرِفِ الْإِحَابَةَ .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ﴾ قال أبو رجاء الخراساني : فليدعوا لي .
وقال ابن عطية : المعنى فليطلبوا أن أجيبهم . وهذا هو باب « استعمل » أي طلب الشيء .
إلا ما شذ مثل : استغنى الله . وقال مجاهد وغيره : المعنى فليجيبوا إلى فيما دعوتهم إليه من
الإيمان أي الطاعة والعمل . ويقال : أجاب واستجاب بمعنى ؛ ومنه قول الشاعر :
* فلم يستجبه عند ذاك مجيب *

أي لم يجبه . والسين زائدة واللام لام الأمر . وكذا « وليؤمنوا » وجزئت لام الأمر لأنها
تجعل الفعل مستقبلًا لا غير ، فأشبهت إن التي للشرط . وقيل : لأنها لا تنفع إلا على الفعل .
والرشد خلاف النى . وقد رَشَدَ يَرُشِدُ رُشْدًا ، وَرَشِدَ (بالكسر) يَرُشِدُ رَشْدًا لَعَفَ فِيهِ . وَأَرَشَدَهُ
الله . وَالْمَرِاشِدُ : مقاصد الطرق . والطريق الأَرَشَدُ : نحو الأَقْصَدُ . ويقول : هو لِرَشْدِهِ ،
خلاف قولك : لِرِشْيَةٍ . وأم راشد : كنية للفأرة . وبنو رَشْدَانٍ : بطن من العرب ؛
عن الجوهري . وقال المروى : الرُّشْدُ والرَّشْدُ والرَّشَادُ : الهدى والاستقامة ؛ ومنه قوله :
﴿ لَعَلَّهُمْ يَرُشِدُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ ﴾ إلى قوله : ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ فيه ست وثلاثون
مسئلة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ ﴾ الآية . لفظ « أحل » يقتضى أنه كان محرما قبل
ذلك ثم نسخ . روى أبو داود عن ابن أبي ليلى قال وحدثنا أصحابنا قال : وكان الرجل إذا
أفطر فنام قبل أن يأكل لم يأكل حتى يصبح ، قال : بغاء عمر فاراد امرأته فقالت : إني

قد نمت . فظن أنها تغفل فأتاها . فجاء رجل من الأنصار فأراد طعاما فقالوا : حتى نسخر لك شيئا فنام ، فلما أصبحوا نزلت عليه هذه الآية ، وفيها ﴿ أَجِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ . وروى البخاري عن البراء قال : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا كان الرجل صائما حضر الإفطار فنام قبل أن يطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي ، وإن قبس ابن صرمة الأنصاري كان صائما - وفي رواية : كان يعمل في النخيل بالنهار وكان صائما - فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقال لها : أعدك طعام ؟ قالت : لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك . وكان يومه يعمل ، فغلبته عيناه فجاءته امرأته فلما رآته قالت : خيبة لك ! فلما انتصف النهار غشى عليه ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فنزلت هذه الآية ﴿ أَجِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ففرحوا فرحا شديدا ، فنزلت : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ وفي البخاري أيضا عن البراء قال : لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقربون النساء رمضان كله ، وكان رجال يخونون أنفسهم ، فأنزل الله تعالى : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ ﴾ . يقال . خان واختان بمعنى من الخيانة ، أي تخونون أنفسكم بالمباشرة في ليالي الصوم . ومن عصى الله فقد خان نفسه إذ جلب إليها العقاب . وقال القتيبي : أصل الخيانة أن يؤتمن الرجل على شيء فلا يؤدي الأمانة فيه . وذكر الطبري « أن عمر رضي الله تعالى عنه رجع من عند النبي صلى الله عليه وسلم وقد سمر عنده ليلة فوجد امرأته قد نامت فأرادها فقالت له : قد نمت ، فقال لها : نامت ، فوقع بها . وصنع كعب بن مالك مثله ، فندما عمر على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أعتذر إلى الله وإليك ، فإن غشي زينت لي فواقعت أهلي ، فهل تجدد لي من رخصة ؟ فقال لي : "لم تكن حقيقا بذلك يا عمر" فلما بلغ بيته أرسل إليه فأنابه بمنزلة آية من القرآن . وذكره الطبري ومكي . وأن عمر نام ثم وقع بإمرأته ، وأنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك فنزلت : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ ﴾ الآية .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ ﴾ ليلة نصب على الترف، وهي اسم جنس فذلك أفردت . والرفث : كناية عن الجماع لأن الله عز وجل كريم يَكْنِي ، قاله ابن عباس والسدى . وقال الزجاج : الرفث : كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من أمراته ؛ وقاله الأزهري أيضا . وقال ابن عرفة : الرفث هاهنا الجماع . والرفث : التصريح بذكر الجماع والإعراب به . قال الشاعر :

وَيُرِينَ مِنْ أُنْسِ الْحَدِيثِ زَوَانِيَا * وَبِهِنَّ عَنْ رَفَثِ الرِّجَالِ نِفَارُ

وقيل : الرفث أصله قول الفحش ؛ يقال : رفث وأرفث إذا تكلم بالقيح ؛ ومنه قول الشاعر :

وَرُبَّ أَسْرَابٍ تَجِيجُ كُظْمٍ * عَنْ أَلْفَا وَرَفَثِ التَّكْمِ

وتعدى الرفث إلى في قوله تعالى جده : ﴿ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ . وأنت لا تقول : رفثت إلى النساء ، ولكن جرى به مجولا على الإفضاء الذي يراد به الملازمة في مثل قوله : ﴿ وَقَدْ أَقْضَى نَعْصُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾ ومن هذا المعنى : ﴿ وَإِنَّا خَلَوْنَا إِلَى شَيْطَانِنَا ﴾ كما تقدم . وقوله : ﴿ يَوْمَ يُجْحَى عَلَيْهَا ﴾ أى يوقد ، لأنك تقول : أحيت الحديد في النار ، وسيأتى . ومنه قوله : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ حمل على معنى يخرفون عن أمره أو يروغون عن أمره ؛ لأنك تقول : خالفت زيدا . ومثله قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ حمل على رءوف فى نحو « بالمؤمنين رءوف رحيم » ألا ترى أنك تقول : رؤفت به ولا تقول رحمت به ، ولكن لما واقفته فى المعنى نزل مبتزلة فى التعدية . ومن هذا الضرب قول أبى كثير المذلل :

حملت به فى ليلة مزودة * كرها وعقد نطاقها لم يحل

عذى حملت بالياء ، وحقه أن يصل إلى المفعول بنفسه ؛ كما جاء فى التزليل : ﴿ حَلَّتْهُ أُمُّهُ كُرْهَا وَوَضَعَتْهُ كُرْهَا ﴾ ولكنه قال : حملت به ؛ لأنه فى معنى حملت به .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ ﴾ ابتداء وخبر ، وشددت النون من هن لأنها بمنزلة لليم والواو فى المذكر . ﴿ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ ﴾ أصل اللباس فى الثياب ، ثم سمي

امتراج كل واحد من الزوجين بصاحبه لباسا؛ لانضمام الجسد إلى الجسد وامتراجهما وتلازمهما
تسببا بالنوب . وقال النابغة الجعدي :

إذا ما الضَّجِجُ نَحَى جِدَّهَا * تَدَاعَتْ فَكَانَتْ عَلَيْهِ لِبَاسًا

وقال أيضا :

لَيْسْتُ أَنَا فَاغْنِيَهُمْ * وَأَنْتِ بَعْدَ أَنَا

وقال بعضهم : يقال لما ستر الشيء وداراه : لباس . بغائر أن يكون كل واحد منهما سترًا
لصاحبه عما لا يخل، كما ورد في الخبر . وقيل : لأن كل واحد منهما ستر لصاحبه فيما يكون
بينهما من الجماع من ابصار الناس . وقال أبو عبيد وغيره : يقال للرأء : هي لباسك وفراشك
وازارك . قال رجل لعمر بن الخطاب .

أَلَا الْمُنْجِ أبا حَفِصٍ رَسُولًا * فَدَى لَكَ مِنْ أُنْثَى نِقَّةٍ لَزَارَى

قال أبو عبيد : أى نسائي . وقيل : نفسي . وقال الريح : من فراش لكم ، وأتم
لحاف لمن . مجاهد : أى سكن لكم . أى يسكن بعضكم إلى بعض .

الرابعة - قوله تعالى : (**مَلِكُ اللَّهِ أَنْتُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ**) أى يستامر بضعكم
بعضا في مواضع المحذور من الجماع والأكل بعد النوم في ليالى الصوم؛ كقوله تعالى : (**تَقْتُلُونَ
أَنْفُسَكُمْ**) يعنى يقتل بضعكم بعضا . ويحتمل أن يريد به كل واحد منهم في نفسه بأنه يخونها،
وسماه خائنا لنفسه من حيث كان ضرره فائدا عليه كما تقدم . وقوله : (**قَاتِبَ عَلَيْكُمْ**)
يحتمل معنيين : أحدهما - قبول التوبة من خياتهم لأنفسهم . والآخر - التخفيف عنهم
بالرخصة والإباحة؛ كقوله تعالى : (**عَلِمَ أَنَّ لَنَا مُحْصَوَهُ قَاتِبَ عَلَيْكُمْ**) أى خفف عنكم .
وقوله عقيب القتل الخطأ : (**فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قِصَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ**) يعنى تخفيفا،
لأن القاتل خطأ لم يفعل شيئا يلزمه التوبة منه . وقال تعالى : (**لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ
وَالْمُحَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ آمَنُوا فِي سَاعَةِ الْعُمَرَةِ**) وإن لم يكن من النبي ما يوجب التوبة
منه . وقوله : (**فَمَقَّا عَنْكُمْ**) يحتمل المغو من الذنب، ويحتمل التوسعة والتسهيل، كقول

النبي صلى الله عليه وسلم : «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَآخِرُهُ عَفْوُ اللَّهِ» . يعنى تسهيله وتوسعته .
فمعنى « علم الله » أى علم وقوع هذا منكم مشاهدة « فتاب عليكم » بعد ما وقع أى خفف
عنكم « وعفا » أى سهل . وتختانون : من الخيانة ، كما تقدم . قال ابن العربى : « وقال
علماء الزهد وكذا فلتكن العناية وشرف المنزل ، حان نفسه عمر رضى الله عنه بفعلها الله تعالى
شريعة وخفف من أجله عن الأمة فرضى الله عنه وأرضاه » .

قوله تعالى : ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ ﴾ كناية عن الجماع ، أى قد أحل لكم ما حرم عليكم . وسعى
الوقاع مباشرة للتلاصق البشريتين فيه . قال ابن العربى : « وهذا يدل على أن سبب الآية جماع
عمر رضى الله عنه لاجوع قيس ؛ لأنه لو كان السبب جوع قيس لقال : فالآن كلوا ؛ ابتداء به
لأنه المهم الذى نزلت الآية لأجله » .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ قال ابن عباس ومجاهد
والحكم بن عتبة وعكرمة والحسن والسدى والربيع والضحاك : معناه وابتنوا الولد ؛ يدن عليه
أنه عقيب قوله : ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ ﴾ . وقال ابن عباس : ما كتب الله لنا هو القرآن .
الزجاج : أى ابتغوا القرآن بما أبج لكم فيه وأمرتم به . وروى عن ابن عباس ومعاذ بن جبل
أن المعنى وابتنوا ليلة القدر . وقيل : المعنى اطلبوا الرخصة والتوسعة ؛ فانه فتادة . قال ابن
عطية : وهو قول حسن . قيل : ابتغوا ما كتب الله لكم من الإماء والزوجات . وقرا الحسن
البصرى والحسن بن قرة « وابتغوا » من الاتباع ، وجوزها ابن عباس ، ورجح « ابتغوا »
من الابتغاء .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ هذا جواب نازلة قيس ، والأول
جواب عمر ، وقد ابتداء بتأزلة عمر لأنه المهم فهو المقدم .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْحَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ
الْفَجْرِ ﴾ حتى ، غاية للتبيين ، ولا يصح أن يقع التبيين لأحد ويحرم عليه الأكل إلا وقد
مضى لطلوع الفجر قدر . واختلف في الحد الذى سميته يجب الإمساك ؛ فقال الجمهور :

ذلك الفجر المعترض في الأفق يَمْسُهُ وَيَسِّرُهُ . وبهذا جاءت الأخبار ومضت عليه الأمصار .
 روى مسلم عن سُمُرَةَ بن جُنْدَب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 " لا يَفْزَنُكُمْ من سَجُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ وَلَا بَيَاضُ الْأَفُقِ الْمُسْتَطِيلِ هَكَذَا حَتَّى يَسْتَطِيرَ هَكَذَا " (١)
 وحكاها حَمَادٌ بِيَدَيْهِ قَالَ : بِعَنِي مَعْرُضًا . وفي حديث ابن مسعود : " إِنْ الْفَجْرُ آتَى الَّذِي يَقُولُ
 هَكَذَا - وَجَمَعَ أَصَابِعَهُ ثُمَّ نَكَبَهَا إِلَى الْأَرْضِ - وَلَكِنَّ الَّذِي يَقُولُ هَكَذَا - وَوَضَعَ الْمُسَبَّحَةَ
 عَلَى الْمُسَبَّحَةِ وَمَذِيذَهُ " . وروى الذارقطنى عن عبد الرحمن بن عباس أنه بلغه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال : " هُمَا بَجْرَانِ فَأَمَّا الَّذِي كَانَهُ ذَنْبُ السَّرْحَانِ فَإِنَّهُ لَا يُحِلُّ شَيْئًا
 وَلَا يَحْرُمُهُ وَأَمَّا الْمُسْتَطِيلُ الَّذِي عَارِضُ الْأَفُقِ فَفِيهِ تَحِلُّ الصَّلَاةُ وَيَحْرُمُ الطَّعَامُ " هذا مرسل .
 وقالت طائفة : ذلك بعد طلوع الفجر وتبينه في الطرق والبيوت ؛ وروى ذلك عن عمر
 وحذيفة وابن عباس وطلح بن علي وعطاء بن أبي رباح والأعمش سليمان وغيرهم أن الإسماعيل
 يجب بتبيين الفجر في الطرق وعلى رموس الجبال . وقال مسروق : لم يكن يعتدون الفجر
 بخرمكم إنما كانوا يعتدون الفجر الذي يملأ البيوت . وروى النسائي عن عاصم عن زرار قال
 قلنا لحذيفة : أى ساعة تسحرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو النهار إلا أن
 الشمس لم تطلع . وروى الذارقطنى عن طلح بن علي أن نبي الله قال : " كُلُوا وَاشْرَبُوا
 وَلَا يَفْزَنُكُمْ السَّاطِعُ الْمُصْعَدُ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْرُضَ لَكُمْ الْأَحْمَرُ " . قال الذارقطنى : [فَيَسُ
 ابْنُ طَلْحٍ] ليس بالقوى . وقال أبو داود : هذا مما تفرد به أهل الإمامة . قال الطبري : والذي
 فادهم إلى هذا أن الصوم إنما هو في النهار ، والنهار عندهم من طلوع الشمس وآخره غروبها ؛
 وقد مضى الخلاف في هذا بين النوفيين . وتفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله :
 " إنما هو سواد الليل وبياض النهار " الفصيل في ذلك . وقوله « أياما معدودات » . وروى

(١) حتى يستطير ، أى ينتشر ضوءه ويترى في الأفق بخلاف المستطيل ، والاستطارة هذه تكون منه فيوبة ذلك

المستطيل . (٢) حماد هذا ، هو حماد بن زيد أحد رجاله من هذا الحديث . (٣) بقول : ظهر .

(٤) السرحان : الدب ، وقيل : الأسد . (٥) التكلفة من عن الذارقطنى . وقيل بن طلق هذا هو أحد

رجال من هذا الحديث في الذارقطنى . فراجعه .

الذارقطني عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له " . تفرد به عبد الله بن عباد عن المفضل بن فضالة بهذا الإسناد ، وكثهم ثقات . وروى عن حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له " . رفعه عبد الله بن أبي بكر وهو من الثقات الرُفَاء . وروى عن حفصة مرفوعاً من قولها . ففى هذين الحديثين دليل على ما قاله الجمهور في الفجر ويمنع الصيام دون نية قبل الفجر خلافاً لقول أبي حنيفة . وهى :

الثامنة - وذلك أن الصيام من جملة العبادات فلا يصح إلا بنية ، وقد وقتها الشارع قبل الفجر ؛ فكيف يقال : إن الأكل والشرب بعد الفجر جائز . وروى البخارى ومسلم عن سهل بن سعد قال : أنزلت « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود » ولم ينزل « من الفجر » وكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود ، ولا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين له رؤيتهما ؛ فأنزل الله بعد « من الفجر » فعلموا أنه إنما ينزل بذلك بياض النهار . وعن عدى بن حاتم قال قلت : يا رسول الله ، ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود هما الخيطان ؟ قال : " إنك لمرىض الفقا^(١) إن أصرت الخيطان - ثم قال - لا بل هو سواد الليل وبياض النهار " . أخرجه البخارى . وسُمي الفجر خيطاً لأن ما يبدو من البياض يرى ممتداً كالخيط . قال الشاعر :

الخِيطُ الأَبْيَضُ ضَوْءُ الصَّبْحِ مُتَلَقٍّ • والخِيطُ الأَسْوَدُ جَنَحُ اللَّيْلِ مَكْتُومٌ

والخيط في كلامهم عبارة عن اللون . والفجر مصدر فجرت الماء أفرجه فجراً إذا جرى وانبعث ، وأصله الشق ؛ فذلك قيل للطالع من تبشير ضياء الشمس من مطلعها ؛ فجراً لانبعث صوره ، وهو أول بياض النهار الظاهر المستطير في الأفق المنتشر ، تسميه العرب الخيط الأبيض كما بيناه . قال أبو دواد الأبادي :

فَلَمَّا أَضَاءَتْ لَنَا سُدْفَةٌ^(٢) • وَلَاحَ مِنَ الصَّبْحِ خَيْطٌ أَنَارَا

(١) الفقا المريض ، يستدل به على قلة خفة الرجل . (٢) السدفة (بضم السين وفتحها) : خلة الليل .

وقال آخر :

قد كاد يبدو وبدت تباشره • وسَدَفَ الليل البهيم ساره
وقد تسميه أيضا الصَّدِيق ؛ ومنه قولهم : انصدع الفجر . قال بشر بن أبي خازم أو عمرو
ابن معد يكرب :

تري السَّحَّانَ مفترشاً يديه • كأنَّ بياضَ لَبَنِهِ صَدِيقُ

وشبهه الشَّحَّاحُ بمُفْرَقِ الرَّاسِ فقال :

إذا ما الليل كان الصَّبح فيه • أشفقَ كُفْرُوقِ الرَّاسِ التَّهين

ويقولون في الأمر الواضح : هذا كفلاق الصَّبح ، وكأنَّ بَلاَجَ الفجر ، وتباشير الصَّبح .
قال الشاعر :

فوردت قبل انبلاج الفجر • وابنُ دُكَّاهٍ كَاسِمٌ في كَفْسِرٍ^(١)

الثامنة - قوله تعالى : (ثُمَّ آمَنُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ) جعل الله جلَّ ذكره الليل طرُفاً
للاكل والشرب والجماع ، والنهار طرُفاً للصيام ؛ فبينَ أحكام الزمانين وغير بينهما فلا يجوز
في اليوم شيء مما أباحه بالليل إلا لمساغرة أو مريض ، كما تقدَّم بيانه . فمن أفطر في رمضان
من غير مَنْ ذُكر فلا يخلو إما أن يكون عامداً أو ناسياً ؛ فان كان الأول فقال مالك : من
أفطر في رمضان عامداً بأكل أو شرب أو جماع فعليه القضاء والكفارة ؛ لما رواه في موطأه ،
ومسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في رمضان وأمره رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يكفر بعقوبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً ، الحديث . وبهذا
قال الشعبي . وقال الشافعي وغيره : إن هذه الكفارة إنما تختص بمن أفطر بالجماع ؛ لحديث
أبي هريرة أيضاً قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هلكتُ يا رسول
الله ، قال : ” وما أهلكك ” قال : وقعت على امرأتى في رمضان ، الحديث ، وفيه ذكر
الكفارة على الترتيب . أخرجه مسلم . وحملوا هذه القضية على القضية الأولى فقالوا : هي

(١) ذكاه (بالضم) : اسم الشمس ، ويقال الصبح : ابن ذكاه لأنه من غروبها . الكفر : ظلة الليل وسواده .

واحدة ، وهذا غير مسلم به بل هما قضيتان مختلفتان لأن مسألتها مختلف ، وقد علق الكفارة على من أفطر مجردا عن القيود فلزم مطلقا ، وبهذا قال مالك وأصحابه والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور والطبري وابن المنذر . وروى ذلك عن عطاء في رواية ، وعن الحسن والزهرى ، ويلزم الشافعي القول به فإنه يقول : ترك الاستفصال مع تعارض الأحوال يدل على عموم الحكم . وأوجب الشافعي عليه مع القضاء العقوبة لاتمالك حرمة الشهر .

العاشرة — واحتنثوا أيضا فيما يجب على المرأة يطؤها زوجها في رمضان ، فقال مالك وأبو يوسف وأصحاب الرأي . عليها مثل ما على الزوج . وقال الشافعي : ليس عليها إلا كفارة واحدة ، وسواء طأوعه أو أكرهها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أجاب السائل بكفارة واحدة ولم يفضل . وروى عن أبي حنيفة : إن طأوعته فعلى كل واحد منهما كفارة ، وإن أكرهها فعليه كفارة واحدة لا غير . وهو قول سحنون بن سعيد المالكي . وقال مالك . عليه كفارتان . وهو تحصيل مذهبه عند جماعة أصحابه .

الحادية عشرة — واختلفوا أيضا فيمن جامع ناسيا لصومه أو أكل ، فقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وإسحاق : ليس عليه في الوجهين شيء لا قضاء ولا كفارة . وقال مالك والليث والأوزاعي : عليه القضاء ولا كفارة . وروى مثل ذلك عن عطاء . وقد روى عن عطاء أن عليه الكفارة إن جامع ، وقال : مثل هذا لا ينسى . وقال قوم من أهل الظاهر : سواء وطئ ناسيا أو عامدا فعليه القضاء والكفارة ، وهو قول ابن الماجشون عبد الملك ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل ، لأن الحديث الموجب للكفارة لم يفرق فيه بين الناسي والعامد . قال ابن المنذر : لا شيء عليه .

الثانية عشرة — قال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي : إذا أكل ناسيا فظن أن ذلك قد فطره فجامع عامدا أن عليه القضاء ولا كفارة عليه . قال ابن المنذر : وبه نقول . وقيل في المذهب : عليه القضاء والكفارة إن كان قاصدا لهتك حرمة صومه جرة وتهاونا . قال أبو عمر : وقد كان يجب على أصل مالك أن لا يكفر ، لأن من أكل

ناسيا فهو عنده مفطر يقضى يومه ذلك ؛ فأى حرمة هتك وهو مفطر . وعند غير مالك : ليس بمفطر كل من أكل ناسيا لصومه .

قلت : وهو الصحيح ، وبه قال الجمهور : إن كل من أكل أو شرب ناسيا فلا قضاء عليه وإن صومه تام ؛ لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فإنما هو رزق ساقه الله تعالى [إليه] ولا قضاء عليه - في رواية - ولستم صومه فإن الله أطعمه وسقاه “ . أخرجه الدارقطني . وقال : إسناده صحيح وكلهم ثقات . قال أبو بكر الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسئل عن من أكل ناسيا في رمضان قال : ليس عليه شيء لحديث أبي هريرة . ثم قال أبو عبد الله مالك : وزعموا أن مالكا يقول : عليه القضاء ، وضحك . قال ابن المنذر : لا شيء عليه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمن أكل أو شرب ناسيا : ” يتم صومه “ . فأنه فهو صوم تام كامل .

قلت : وإذا كان من أفطر ناسيا لا قضاء عليه وصومه صوم تام فلهذا إذا جامع حامدا للقضاء والكفارة - وانه أعلم - كن لم يفطر ناسيا . وقد احتج علماؤنا على إيجاب القضاء بأن قالوا : المطلوب منه صيام يوم تام لا يقع به حرم لقوله تعالى : (وَأَيُّهَا الصَّيَّامُ إِلَى اللَّيْلِ) وهذا لم يأت به على التمام فهو باق عليه ، ولعل الحديث في صوم التطوع لحفته . وقد جاء في صحيح البخاري ومسلم : ” من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه “ . فلم يذكر قضاء ولا تعرض له ، بل الذي تعرض له سقوط المؤاخاة والأمر بمضيئه على صومه وإتمامه ، هذا إن كان واجبا فدل على ما ذكرناه من القضاء . فاما صوم التطوع فلا قضاء فيه لمن أكل ناسيا ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : ” لا قضاء عليه “ .

قلت : هذا ما احتج به علماؤنا وهو صحيح ، لولا ما صح عن الشارع ما ذكرناه وقد جاء بالنص الصريح وهو ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة “ . أخرجه الدارقطني وقال : تفرد به ابن مرزوق وهو ثقة عن الأنصاري ؛ فزال الاحتمال وارتفع الإشكال ، والحمد لله ذي الجلال والإكرام .

الثالثة عشرة - لما بين سبحانه محظورات الصيام وهي الأكل والشرب والجماع ولم يذكر المباشرة التي هي اتصال البشرة بالبشرة كالقبلة والحشة وغيرها، دل ذلك على صحة صوم من قبل وبشر؛ لأن خوى الكلام إنما يدل على تحريم ما أباحه الليل وهو الأشياء الثلاثة، ولا دلالة فيه على غيرها بل هو موقوف على الدليل؛ ولذلك شاع الاختلاف فيه، واختلف علماء السلف فيه، فمن ذلك المباشرة. قال علماؤنا: يكره لمن لا يأمن على نفسه ولا يملكها ثلاثا يكون سببا إلى ما يفسد الصوم. روى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم؛ وهذا - والله أعلم - خوف ما يحدث عنهما، فإن قبل وسلم فلا جناح عليه، وكذلك إن بشر. وروى البخاري عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل ويبشر وهو صائم. ومن كره القبلة للصائم عبد الله بن مسعود وعروة ابن الزبير. وقد روى عن ابن مسعود أنه يقضى يوما مكانه، والحديث حجة عليهم. قال أبو عمر: ولا أعلم أحدا رخص فيها لمن يعلم أنه يتولد عليه منها ما يفسد صومه؛ فإن قبل فأمنى عليه القضاء ولا كفارة؛ قاله أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن والشافعي، واختاره ابن المنذر وقال: لا، ليس لمن أوجب عليه الكفارة حجة. قال أبو عمر: ولو قبل فلمذى لم يكن عليه شيء عندهم. وقال أحمد: من قبل فامذى أو أمنى فعليه القضاء ولا كفارة عليه إلا على من جامع فأولج عامدا أو ناسيا. وروى ابن القاسم عن مالك فيمن قبل أو بشر فأنظ ولم يخرج منه ماء جملة عليه القضاء. وروى ابن وهب عنه لا قضاء عليه حتى يمذى. قال القاضي أبو محمد: واتفق أصحابنا على ألا كفارة عليه. وإن كان منيا فهل تلزمه الكفارة مع القضاء؛ فلا يخلو أن يكون قبل قبلة واحدة فأنزل، أو قبل فالتد فمأوذ فأنزل، فإن كان قبل قبلة واحدة أو بشر أو لمس مرة، فقال أشهب ومحنون: لا كفارة عليه حتى يكر. وقال ابن القاسم: يكفر في ذلك كله إلا في النظر فلا كفارة عليه حتى يكر. ومن قال بوجوب الكفارة عليه إذا قبل أو بشر أو لاعب امرأته أو جامع دون الفرج فأمنى: الحسن البصري وعطاء وابن المبارك وأبو ثور وإسحاق، وهو قول مالك في المدونة. وحجة قول أشهب أن

الاس والقبلة والمباشرة ليست تغطر في نفسها، وإنما يبقى أن تؤول إلى الأمر الذي يقع به الفطر، فإذا فعل مرة واحدة لم يقصد الإنزال وإنفساد الصوم فلا كفارة عليه كالنظر إليها، وإذا كرر ذلك فقد قصد إفساد صومه فعليه الكفارة كما ذكرنا تكرار النظر . قال الحمي : وافق جميعهم في الإنزال عن النظر ألا كفارة عليه إلا أن يتابع . والأصل أنه لا تجب الكفارة إلا على من قصد الفطر وانتهاك حرمة الصوم، فإذا كان ذلك وجب أن ينظر إلى عادة من نزل به ذلك، فإن كان ذلك شأنه أن ينزل عن قبلة أو مباشرة مرة، أو كانت عادته مختلفة مرة ينزل ومرة لا ينزل رأيت عليه الكفارة، لأن فاعل ذلك قاصد لانتهاك صومه أو متعرض له . وإن كانت عادته السلامة فقدّر أن يكون منه خلاف العادة لم يكن عليه كفارة، وقد يحتمل قول مالك في وجوب الكفارة لأن ذلك لا يجري إلا ممن يكون ذلك طهراً . واكتفى بما ظهر منه . وحمل أشهب الأمر على الغالب من الناس أنهم يسمون من ذلك، وقولهم في النظر دليل على ذلك .

قلت : ما حكاه من الاتفاق في النظر وجعله أصلاً ليس كذلك؛ فقد حكى الباجي في المتن أن نظر نظرة واحدة يقصد بها اللذة فقد قال الشيخ أبو الحسن : عليه القضاء والكفارة . قال الباجي : وهو الصحيح عندي؛ لأنه إذا قصد به الاستمتاع كان كالقبلة وغير ذلك من أنواع الاستمتاع؛ والله أعلم . وقال جابر بن زيد والثوري والشافعي وأبو نور وأصحاب الرأي فيمن ردّ النظر إلى المرأة حتى أمّنت : فلا قضاء عليه ولا كفارة . قاله ابن المنذر . قال الباجي : وروى في المدونة ابن نافع عن مالك أنه إن نظر إلى امرأته متجردة فالتدّ فأنزل، عليه القضاء دون الكفارة .

الرابعة عشرة — والجمهور على صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : «وذلك جائز إجماعاً، وقد كان وقع فيه بين الصحابة كلام ثم استقر الأمر على أن من أصبح جنباً فإن صومه صحيح » .

قلت : أما ما ذكر من وقوع الكلام فصحيح مشهور، وذلك قول أبي هريرة : من أصبح جنباً فلا صوم له . أخرجه الموطأ وغيره . وفي كتاب النسائي أنه قال لمأروج : والله

ما أنا قلته، شمد صلى الله عليه وسلم والله قاله . وقد اختلف في رجوعه عنها؛ وأشهر قوله عند أهل العلم أنه لا صوم له، حكاه ابن المنذر. وروى عن الحسن بن صالح وعن أبي هريرة أيضا قول ثالث قال : إذا علم بجنابته ثم نام حتى يصبح فهو مفطر . وإن لم يعلم حتى أصبح فهو صائم . روى ذلك عن عطاء وطاوس وعروة بن الزبير . وروى عن الحسن والنخعي أن ذلك يجزى في التطوع ويقضى في الفرض .

قلت : فهذه أربعة أقوال للعلماء فيمن أصبح جُنُبًا، والصحيح منها مذهب الجمهور لحديث عائشة رضى الله عنها وأم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصبح جُنُبًا من جماع غير احتلام ثم يصوم . وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدركه الفجر في رمضان وهو جنب من غير حلم فيمتسل ويصوم . أخرجهما البخاري ومسلم، وهو الذى يفهم من ضرورة قوله تعالى : ﴿فَالْأَن بَاشِرُوهُنَّ﴾ الآية؛ فانه لما مدت إباحة الجماع إلى طلوع الفجر بالضرورة يعلم أن الفجر يطلع عليه وهو جنب، وإنما يتأق الفسل بعد الفجر . وقد قال الشافعي : ولو كان الله ذكر داخل المرأة فترعه مع طلوع الفجر أنه لا قضاء عليه . وقال المزني : عليه القضاء لأنه من تمام الجماع . والأقول أصح لما ذكرنا وهو قول علمائنا .

الخامسة عشرة ... واختلجوا في الحائض تطهر قبل الفجر وترك التطهر حتى تصبح ؛ بجمهورهم على وجوب الصوم عليها وإجزائه سواء تركته عمدا أو سهوا كالجنب ، وهو قول مالك وابن القاسم . وقال عبد الملك : إذا طهرت الحائض قبل الفجر فأخرت غسلها حتى طلع الفجر فيومها يوم فطر؛ لأنها في بعضه غير طاهرة وليست كالجنب لأن الاحتلام لا ينقض الصوم والحليضة تنقضه . هكذا ذكره أبو الفرج في كتابه عن عبد الملك . وقال الأوزاعي : تقضى لأنها تزطت في الاغتسال . وذكر ابن الجلاب عن عبد الملك أنها إن طهرت قبل الفجر في وقت يمكنها فيه الفسل ففترطت ولم تنسل حتى أصبحت لم يضرها كالجنب، وإن كان الوقت ضيقا لا تدرك فيه الفسل لم يجز صومها ويومها يوم فطر . وقاله مالك . وهى كن طلع عليها الفجر وهى حائض . وقال محمد بن مسلمة في هذه : تصوم وتقضى، من قول

الأوامر . وروى عنه أنه شذ فأوجب على من طهرت قبل الفجر فمزطت وتواترت
رناخرت حتى تصبح الكفارة مع القضاء .

السادسة عشرة - وإذا طهرت المرأة ليلا في رمضان فلم تدر أكان ذلك قبل الفجر
أو بعده، صامت وقضت ذلك اليوم احتياطا ولا كفارة عليها .

السابعة عشرة - روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أفطر الحاجم والمحجوم " .
من حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس وحديث رافع بن خديج ، وبه قال أحمد وإسحاق ،
وصحح أحمد حديث شداد بن أوس ، وصحح علي بن المديني حديث رافع بن خديج . وقال مالك
والشافعي والثوري : لا قضاء عليه إلا أنه يكره له ذلك من أجل التفرير . وفي صحيح مسلم
من حديث أنس أنه قيل له : أكنتم تكهون المجاعة للصائم ؟ قال : لا ، إلا من أجل الضعف .
وقال أبو عمر : حديث شداد ورافع وثوبان عندنا منسوخ بحديث ابن عباس أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم احتجم صائما محرما ؛ لأن في حديث شداد بن أوس وغيره أنه صلى الله
عليه وسلم مرة عام الفتح على رجل يحتجم لثان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال : " أفطر
الحاجم والمحجوم " . واحتجم هو صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع وهو محرم صائم ؛ فإذا كانت
حجة صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فهي تامغة لا محالة ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يدركه
بعد ذلك رمضان ؛ لأنه توفي في ربيع الأول .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : (ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) أمر يقتضي الوجوب من
غير خلاف . و « إلى » غاية ، فإذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها فهو داخل في حكمه ؛
كقوله : اشتريت القدان إلى حاشيته ، أو اشتريت منك من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة
والمبيع شجرة ، فإن الشجرة داخلة في المبيع ؛ بخلاف قولك : اشتريت القدان إلى الدار ، فإن الدار
لا تدخل في المحدود إذ ليس من جنسه . فشرط تعالى تمام الصوم حتى يتبين الليل ، كما جوز
الأكل حتى يتبين النهار .

التاسعة عشرة - من تمام الصوم استصحاب النية دون رفعها، فإن رفعها في بعض النهار ونوى الفطر إلا أنه لم يأكل ولم يشرب بفعله في المدونة مفطرا وعليه القضاء. وفي كتاب ابن حبيب أنه على صومه، قال: ولا يخرج من الصوم إلا الإفطار بالفعل وليس بالنية. وقيل: عليه القضاء والكفارة. وقال سحنون: إنما يكفر من يترك الفطر، فأما من نواه في نهاره فلا يفطره وإنما يقضى استحسانا. قلت: هذا حسن.

المؤنية عشرين - قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّيْلِ﴾ إذا تبيّن الليل من الفطر شرعا أكل أو لم يأكل. قال ابن العربي: وقد سئل الإمام أبو إسحاق الشيرازي عن رجل حلف بالطلاق ثلاثا أنه لا يفطر على حار ولا بارد، فأجاب أنه يتروّب الشمس مفطر لا شيء عليه. واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا جاء الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم". وسئل عنها الإمام أبو نصرين الصباح صاحب الشامل فقال: لا بد أن يفطر على حار أو بارد. وما أجاب به الإمام أبو إسحاق أولى لأنه مقتضى الكتاب والسنة.

الحادية والعشرون - فإن ظن أن الشمس قد غربت لقيم أو غيره ثم طلعت الشمس فعليه القضاء في قول أكثر العلماء. وفي البخاري عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: أفطرتنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غيم ثم طلعت الشمس، قيل لهشام: فأبسروا بالقضاء. قال: فلا بد من قضاء^١. قال عمر في الموطأ في هذا: الخطب يسير وقد اجتهدنا [في الوقت] يريد القضاء. وروى عن عمر أنه قال: لا قضاء عليه؛ وبه قال الحسن البصري: لا قضاء عليه كالناسي؛ وهو قول إسحاق وأهل الظاهر. وقول الله تعالى: ﴿إِلَى اللَّيْلِ﴾ يرد هذا القول. والله أعلم.

الثانية والعشرون - فإذا أفطر وهو شك في غروبها كفر مع القضاء، قاله مالك، إلا أن يكون الأغلب عليه غروبها، ومن شك عنده في طلوع الفجر لزمه الكف عن الأكل؛ فإن أكل مع شكه عليه القضاء كالناسي، لم يختلف في ذلك قوله. ومن أهل العلم بالمدينة

(٢) زيادة عن الموطأ.

(١) هو ابن مروة، أحد رجال سنن هذا الحديث.

وغيرها من لا يرى عليه شيئا حتى يبين له طلوع الفجر ، و به قال ابن المنذر . وقال الكيا
الضبري : « وقد ظن قوم أنه إذا أصبح له الفطر نل أول الفجر فإذا أكل على ظن أن الفجر
لم يطلع فقد أكل باذن الشرع في وقت حواز الأكل فلا قضاء عليه . كذلك قال مجاهد
وجابر بن زيد . ولا خلاف في وجوب القضاء إذا غم عليه الحلال في أول ليلة من رمضان
إذا أكل ثم بآن أنه من رمضان ، والذي نحن فيه مثله ، وكذلك الأسير في دار الحرب إذا
أكل ظانا أنه من شعبان ثم بآن خلافه » .

الثالثة والمشرور - قوله تعالى : ﴿ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ فيه ما يقتضى النهى عن الوصال إذ
تلبيل غايه الصيام . وقاله عائشة . وهذا موضع اختلاف فيه ؛ فمن واصل عبد الله بن الزبير
وإبراهيم التيمي وأبو الجوزاء وأبو الحسن الذينوري وغيرهم . كان ابن الزبير يواصل سبعا ، فإذا
أفطر شرب السمن والصبغ حتى يفتق أمعاءه ، قال : وكانت تبيس أممازه . وكان أبو الجوزاء
يراصل سبعة أيام وسبع ليال ولو قبض على ذراع الرجل الشديد لحطماها . وظاهر القرآن
والسنة يقتضى المنع ، قال صلى الله عليه وسلم : " إذا غابت الشمس من هاهنا وجاء الليل
من هاهنا فقد أفطر الصائم " . أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى . ونهى عن الوصال ،
فدعا أبوا أن يتبوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقال : " لو تأخر
الهلال لودتكم " كالمثكل لهم حين أبوا أن يتبوا . أخرجه مسلم عن أبي هريرة . وفي حديث
أنس " لو مد لنا الشهر لواصلنا وصلا يدع المتعمقون تعمقهم " . أخرجه مسلم أيضا ، وقال صلى
الله عليه وسلم : " إياكم والوصال إياكم والوصال " . تأكيد في المنع لم منه ، أخرجه البخارى .
وعلى كراهية الوصال - لما ذكرنا وما فيه من ضعف القوى وإهلاك الأبدان - جمهور العلماء .
وقد حرمه بعضهم لما فيه من مخالفة الظاهر والتشبيه بأهل الكآب ، قال صلى الله عليه وسلم :
" إن فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكآب^(١) أشك^(٢)ة السحر " . أخرجه مسلم وأبو داود .
وفي البخارى عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا تواصلوا

(١) كذا في صحيح مسلم بالصاد المهملة بمعنى الفاصل . وفي سنن أبي داود بالصاد المعجمة .

فَاتِمَّ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ“ قَالُوا : فَإِنَّكَ تَوَاصِلُ بِرَسُولِ اللَّهِ؛ قَالَ :
 ”لَسْتُ نَبِيَّكُمْ إِنِّي أَبَيْتُ لِي مُطْعِمٌ يَطْعَمُنِي وَسَاقٍ يَسْقِينِي“ . قَالُوا : وَهَذَا إِبَاحَةٌ لِتَخْيِيرِ
 الْقَطْرِ إِلَى السَّحَرِ، وَهُوَ غَايَةٌ فِي الْوَصَالِ لِمَنْ أَرَادَهُ، وَمَنْعٌ مِنْ اتِّصَالِ يَوْمٍ بِيَوْمٍ؛ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ
 وَابْنُ حَبَّاقٍ وَابْنُ وَهْبٍ صَاحِبُ مَالِكٍ . وَاجْتَنَبَ مِنْ أَجَازِ الْوَصَالِ بَأَنَ قَالَ : إِنَّمَا كَانَ النَّبِيُّ عَنْ
 الْوَصَالِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدَ بِالْإِسْلَامِ، فَخَشِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَكَلَّفُوا
 الْوَصَالِ وَأَعْلَى الْمَقَامَاتِ يَفْتَرُوا أَوْ يَضَعُفُوا عَمَّا كَانَ أَنْفَعُ مِنْهُ مِنَ الْجِهَادِ وَالْقُوَّةِ عَلَى الْعَدُوِّ، وَمَعَ
 حَاجَتِهِمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ وَكَانَ هُوَ يَلْتَمِسُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ الْوَصَالِ وَأَعْلَى مَقَامَاتِ الطَّاعَاتِ، فَلَمَّا
 سَأَلُوهُ عَنْ وَصَالِهِمْ أَبَدَى لَمْ يَفَارِقْهُ يَتْنُهُ وَبَيْنَهُمْ، وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ حَالَتَهُ فِي ذَلِكَ غَيْرُ حَالَتِهِمْ فَقَالَ :
 ”لَسْتُ مِثْلَكُمْ إِنِّي أَبَيْتُ يَطْعَمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي“ . فَلَمَّا كَلَّ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِهِمْ وَاسْتَحْكَمَ
 فِي صُدُورِهِمْ وَرَسَخَ، وَكَثُرَ الْمَسْلُومُونَ وَظَهَرُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ وَاصِلِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَالزُّبُونِ أَنْفُسَهُمْ أَعْلَى
 الْمَقَامَاتِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قُلْتُ : تَرَكَ الْوَصَالَ مَعَ ظُهُورِ الْإِسْلَامِ وَقَهَرِ الْأَعْدَاءِ أَوَّلَى، وَذَلِكَ أَرْفَعُ الدَّرَجَاتِ
 وَأَعْلَى الْمَنَازِلِ وَالْمَقَامَاتِ . وَالذَّكِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَنَّ اللَّيْلَ لَيْسَ بِزَمَانِ صَوْمٍ شَرْعِيٍّ،
 حَتَّى لَوْ شَرَعَ إِنْسَانٌ فِيهِ الصَّوْمُ بَنِيَّةً مَا أَتَيْتُ عَلَيْهِ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ
 أَنَّهُ وَاصِلٌ، وَإِنَّمَا الصَّحَابَةُ ظَنُّوا ذَلِكَ فَقَالُوا : إِنَّكَ تَوَاصِلُ، فَأَخْبَرْنَاهُ يَطْعَمٌ وَيُسْقَى .
 وَظَاهِرُ هَذَا الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤَقِّ بِطَعَامِ الْجَنَّةِ وَشَرَابِهَا . وَقَبْلُ : إِنْ ذَلِكَ
 مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَرِدُ عَلَى قَلْبِهِ مِنَ الْعَمَانِ وَالطَّائِفِ، وَإِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ فَالْأَصْلُ
 الْحَقِيقَةُ حَتَّى يَرِدَ دَلِيلُ يَرْيُلُهَا . ثُمَّ لَمَّا أَبَوَا أَنْ يَتَهَوَّ عَنْ الْوَصَالِ وَاصِلٌ بِهِمْ وَهُوَ عَلَى عَادَتِهِ كَمَا
 أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ، وَهُمْ عَلَى عَادَتِهِمْ حَتَّى يَضَعُفُوا وَيَقْلُ صَبْرُهُمْ فَلَا يُوَاصِلُوا؛ وَهَذِهِ حَقِيقَةُ
 التَّنْكِيلِ حَتَّى يَدْعُوا تَمَعُّقَهُمْ وَمَا أَرَادُوهُ مِنَ التَّشْدِيدِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ . وَأَيْضًا لَوْ تَنَزَّلْنَا عَلَى أَنَّ
 الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : ”أَطْعَمُ وَأَسْقَى“ الْمَعْنَى لَكَانَ مَفْطَرًا حَكَمًا؛ كَمَا أَنَّ مِنْ عِقَابِ فِي صَوْمِهِ أَوْ سَهْدِ بَزْوَرَةٍ
 مَفْطَرٍ حَكَمًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا؛ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ”مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ

الله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه . وعلى هذا الحد ما واصل النبي صلى الله عليه وسلم ولا أمر به ، فكان تركه أولى . وبالله التوفيق .

الرابعة والعشرون — ويستحب للصائم إذا أفطر أن يفطر على رطبات أو تمرات أو حسوات من الماء ، لما رواه أبو داود عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصل ، فإن لم تكن رطبات فعلى تمرات ، فإن لم تكن تمرات ، حسا حسوات من ماء . أخرجه الدارقطني وقال فيه : اسناد صحيح . وروى الدارقطني عن ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أفطر قال : " لك صمتا وعلى رزقك أفطرتنا فتقبل منا إنك أنت السميع العليم " . وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا أفطر : " ذهب الظما وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله " . أخرجه أبو داود أيضا . وقال الدارقطني : تفرد به الحسين بن واقد إسناذه حسن . وروى ابن ماجه عن عبد الله بن الزبير قال : أفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم عند سعد بن معاذ فقال : " أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة " . وروى أيضا عن زيد بن خالد الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من فطر صائما كان له مثل أجرهم من غير أن ينقص من أجورهم شيئا " . وروى أيضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن للصائم عند فطره دعوة ما ترد " . قال ابن أبي مليكة : سمعت عبد الله بن عمرو يقول إذا أفطر : اللهم إني أسئلك برحمتك التي وسعت كل شيء أن تغفر لي . وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم : " للصائم فرحتان يفرحهما إذا أفطر فراح يفطره وإذا لقي ربه فراح بصومه " .

الخامسة والعشرون — ويستحب له أن يصوم من شوال ستة أيام ، لما رواه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي أيوب الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان له كصيام الدهر " . هذا حديث حسن صحيح من حديث سعد بن سعيد الأنصاري المدني ، وهو ممن لم يخرج له البخاري شيئا .

وقد جاء بإسناد جيد مفسرا من حديث أبي أسماء الرّحبي عن توبان مولى النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "جعل الله الحسننة بعشر أمثالها فشمّر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بعد الفطر تمام السنة" . رواه النسائي . واختلف في صيام هذه الأيام فكرها مالك في موطنه خوفا أن يأتي أهل الجهالة بـرمضان ما ليس منه ؛ وقد وقع ما خافه حتى أنه كان في بعض بلاد خراسان يقومون لسجودها على عادتهم في رمضان . وروى مُطَرِّف عن نافع أنه كان يصومها في خاصة نفسه ، واستحب صيامها الشافعي ، وكرهه أبو يوسف .

السادة والعشرون — قوله تعالى : (وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) بين جلّ وتعالى أنّ الجماع يفسد الاعتكاف ، وأجمع أهل العلم على أن من جامع امرأته وهو معتكف عامدا لذلك في فرجها أنه مفسد لاعتكافه ؛ واختلفوا فيما عليه إذا فعل ذلك ، فقال الحسن البصريّ والزهرى : عليه ما على المواقع أهله في رمضان . فأما المباشرة من غير جماع فإن قصد بها التلذذ فهي مكروهة ، وإن لم يقصد لم يكره ، لأن عائشة كانت ترجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو معتكف ، وكانت لا محالة تمسّ بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدها ، فدل بذلك على أن المباشرة بغير شهوة غير محظورة ؛ هذا قول عطاء والشافعي وابن المنذر . قال أبو عمر : وأجمعوا على أن المعتكف لا يباشر ولا يقبل . واختلفوا فيما عليه إن فعل ؛ فقال مالك والشافعي ؛ إن فعل شيئا من ذلك فسد اعتكافه ؛ قاله المزني . وقال في موضع آخر من مسائل الاعتكاف : لا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا ما يوجب الحدة ، واختاره المزني قياسا على أصله في الحج والصوم .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ) جملة في موضع الحال . والاعتكاف في اللغة الملازمة ؛ يقال : عكف على الشيء إذا لازمه مقبلا عليه . قال الرازي : عَكَفَ النَّبِيُّ يَلْبِسُ يَلْبِسُونَ الْقَتْرَبَا ^(١) .

وقال الشاعر :

وظلّ بنات الليل حولي عكفا • عكوف البواكي بينين صريح

ولما كان المعتكف ملازماً للعمل طاعة الله مدة اعتكافه لزمه هذا الاسم ، وهو في عرف الشرع ملازمة طاعة محصورة في وقت مخصوص على شرط مخصوص في موضع مخصوص . وأجمع العلماء على أنه ليس بواجب ، وهو قرينة من القرب ونافذة من النوافل عمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأزواجه ، ويلزمه إن ألزمه نفسه ، ويكره الدخول فيه لمن يخاف عليه العجز عن الوفاء بحقوقه .

الثامنة والعشرون - أجمع العلماء على أن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد لقول الله تعالى : ﴿ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ واختلفوا في المراد بالمسجد ، فذهب قوم إلى أن الآية خرجت على نوع من المساجد ، وهو ما بناه نبي كالمسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد أبيب ، روى هذا عن حذيفة بن اليمان وسعيد بن المسيب ، فلا يجوز الاعتكاف عندهم في غيرها . وقال آخرون : لا اعتكاف إلا في مسجد تجمع فيه الجماعة ، لأن الإشارة في الآية عندهم إلى ذلك الجنس من المساجد ، روى هذا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود ، وهو قول عمرو والحكم وحامد والزهرى وأبي جعفر محمد بن علي ، وهو أحد قولي مالك . وقال آخرون : الاعتكاف في كل مسجد جائز ، روى هذا القول عن سعيد بن جبيرة وأبي قتادة وغيرهم ، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابهما . ومجتهم حمل الآية على عمومها في كل مسجد ، وهو أحد قولي مالك ، وهو يقول ابن عُلَيَّة وداود بن علي والطبري وابن المنذر ، وروى الثارقطني عن الضحاك عن حذيفة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " كل مسجد له مؤذن وإمام فالاعتكاف فيه يصلح " . قال الدارقطني : والضحاك لم يسمع من حذيفة .

التاسعة والعشرون - وأقبل الاعتكاف عند مالك وأبي حنيفة يوم ليلة ، فإن قال : لله على اعتكاف ليلة ، لزمه ليلة ويوم . وكذلك إن نذر اعتكاف يوم ، لزمه يوم وليلة . وقال

يحتجون : من نذر اعتكاف ليلة فلا شيء عليه . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن نذر يوماء ، فمليه يوم بغير ليلة ، وإن نذر ليلة ، فلا شيء عليه ، كما قال يحتجون . قال الشافعي : عليه ما نذر ، إن نذر ليلة قليلة ، وإن نذر يوماً فيوما . قال الشافعي : أقله لحظة ولا حد لا أكثر . وقال بعض أصحاب أبي حنيفة : يصح الاعتكاف ساعة . وعلى هذا القول فليس من شرطه صوم ، وروى عن أحمد بن حنبل في أحد قولييه ، وهو قول داود بن علي وابن عُليّة ، واختاره بن المنذر وابن العربي . واحتجوا بأن اعتكاف رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في رمضان ، ومحال أن يكون صوم رمضان لرمضان ونفيه . ولو نوى المعتكف في رمضان بصومه التطوع والقرض بطل صومه عند مالك وأصحابه ، ومعلوم أن ليل المعتكف يلزمه فيه من اجتناب مباشرة النساء ما يلزمه في نهاره ، وأن ليلة داخل في اعتكافه ، وأن الليل ليس بموضع صوم ، فكذلك نهاره ليس بمقتضى الصوم وإن صام فحسن . وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد في القول الآخر : لا يصح إلا بصوم . وروى عن ابن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم . وفي الموطأ عن القاسم بن محمد ونافع مولى عبد الله بن عمر : لا اعتكاف إلا بصيام ، بقول الله تعالى في كتابه : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ إلى قوله : ﴿ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ . وقال : فإنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام . قال يحيى ^(١) قال مالك : وعلى ذلك الأمر عندنا . واحتجوا بما رواه عبد الله بن بُدَيْل عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أن عمر جعل عليه [أن يعتكف ^(٢) في الجاهلية ليلة أو يوماء] عند الكعبة ^(٣) فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " اعتكف وصم " أخرجه أبو داود . وقال الدارقطني : تفرد به ابن بُدَيْل عن عمرو وهو ضعيف . وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا اعتكاف إلا بصيام " . قال الدارقطني : تفرد به سويد بن عبد العزيز عن سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة . وقالوا : ليس من شرط الصوم عندنا أن يكون للاعتكاف ، بل يصح أن يكون الصوم له ولرمضان

(١) يحيى هذا ، هو ابن الامام مالك رضي الله عنه . ويروى عن أبيه نسخة من الموطأ . (٢) الرابدة

ولنذر ولغيره؛ فإذا نذره الناذر فانما ينصرف نذره إلى مقتضاه في أصل الشرع، وهذا كن نذر صلاة فإنها تلزمه ولم يكن عليه أن يتطهر لها خاصة بل يحزمه أن يؤديها بطهارة لغيرها .

الموفية ثلاثين - وليس للعتكف أن يخرج من عتكفه إلا لما لا بد له منه، لما روى الأئمة عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عتكف يدنو إلى رأسه فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان؛ تريد الفاظ والبول . ولا خلاف في هذا بين الأئمة ولا بين الأئمة، فإذا خرج المعتكف لضرورة وما لا بد له منه ورجع في فوره بعد زوال الضرورة بقی على ما مضى من اعتكافه ولا شيء عليه . ومن الضرورة المرض البين والحيض . واختلفوا في خروجه لما سوى ذلك، فذهب مالك ما ذكرنا، وكذلك مذهب الشافعي وأبي حنيفة . وقال سعيد بن جبير والحسن والنخعي : يعود المريض ويشهد الجنائز . وروى عن عليّ - وليس بثابت عنه . وفرق اصحاب بين الاعتكاف الواجب والتطوع، فقال في الاعتكاف الواجب : لا يعود المريض ولا يشهد الجنائز، وقال في التطوع : يشترط حين ابتدئ حضور الجنائز وعيادة المرضى والجمعة . وقال الشافعي : يصح اشتراط الخروج من عتكفه لعبادة مريض وشهود الجنائز وغير ذلك من حوائجه . واختلف فيه عن أحمد، فنع منه مرة، وقال مرة : ارجو ألا يكون به بأس . وقال الأوزاعي كما قال مالك : لا يكون في الاعتكاف شرط . قال ابن المنذر : ولا يخرج المعتكف من اعتكافه إلا لما لا بد له منه، وهو الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج له .

الحادية والثلاثون - واختلفوا في خروجه للجمعة، فقالت طائفة : يخرج للجمعة ويرجع إذا سلم، لأنه خرج إلى فرض ولا يتقص اعتكافه . ورواه ابن الجهم عن مالك، وبه قال أبو حنيفة، واختاره ابن العربي وابن المنذر . ومشهور مذهب مالك أن من أراد أن يعتكف عشرة أيام أو نذر ذلك لم يعتكف إلا في المسجد الجامع، وإذا اعتكف في غيره لزمه الخروج إلى الجمعة وبطل اعتكافه . وقال عبد الملك : يخرج إلى الجمعة فيشهدا ويرجع مكانه ويصح اعتكافه .

قلت : وهو صحيح لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ فعم . وأجمع العلماء على أن الاعتكاف ليس بواجب وأنه سنة ، وأجمع الجمهور من الأئمة على أن الجمعة فرض على الأعيان ، ومتى اجتمع واجبان أحدهما أكد من الآخر فقدم الآكد ، فكيف إذا اجتمع مندوب وواجب ، ولم يقل أحد بترك الخروج إليها ، فكان الخروج إليها في معنى حاجة الإنسان .

الثانية والثلاثون — المعتكف إذا أتى كبيرة فسد اعتكافه ، لأن الكبيرة ضد العبادة ؛ كما أن الحدث ضد الطهارة والصلاة ، وترك ما حرم الله عليه أعلى منازل الاعتكاف في العبادة . قاله ابن خزيمة من مذهب مالك .

الثالثة والثلاثون — روى مسلم عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل مُتَكَفِّفَهُ ، الحديث . واختلف العلماء في وقت دخول المعتكف في اعتكافه ، فقال الأوزاعي بظاهر هذا الحديث ، وروى عن الثوري والليث ابن سعد في أحد قوليه ، وبه قال ابن المنذر وطائفة من التابعين . وقال أبو ثور : إنما يفعل هذا من نذر عشرة أيام ، فإن زاد عليها فقبل غروب الشمس . وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم : إذا أوجب على نفسه اعتكاف شهر ، دخل المسجد قبل غروب الشمس من ليلة ذلك اليوم . قال مالك : وكذلك كل من أراد أن يعتكف يوما أو أكثر ، وبه قال أبو حنيفة وابن الماجشون ، لأن أول ليلة أيام الاعتكاف داخلية فيها وأنه زمن للاعتكاف فلم يتبعه كالיום . وقال الشافعي : إذا قال : لله علي يوم ، دخل قبل طلوع الفجر وخرج بعد غروب الشمس ، خلاف قوله في الشهر . وقال الليث في أحد قوليه وزفر : يدخل قبل طلوع الفجر ، والشهر واليوم عندهم سواء . وروى مثل ذلك عن أبي يوسف ، وبه قال القاضي عند الوهاب وأن الليلة إنما تدخل في الاعتكاف على سبيل التبع ، بدليل أن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم وليس إلا أن زمن للصوم ، فثبت أن المنسود بالاعتكاف هو النهار دون الليل .

قلت . وحديث عائشة يرد هذا القول وهو المحجة عند النزاع ، وهو حديث ثابت لا خلاف في صحته .

الرابعة والثلاثون - استحب مالك لمن اعتكف العشر الأوائل أن يبيت ليلة الفطر في المسجد حتى يفتد منه إلى المصلي ، وله قال أحمد . وقال الشافعي والأوزاعي : يخرج إذا غابت الشمس ، ورواه يحيى بن عمار عن ابن القاسم ، لأن العشر يروى برؤال الشهر والشهر ينقص بمغروب الشمس من أحر يوم من شهر رمضان . وقال يحيى بن عمار : إن ذلك على الوجوب ، فإن حرج ليلة الفطر بطل اعتكافه . وقال ابن المالحون : وهذا يرد ما ذكرنا من انقضاء الشهر ، ولو كان المقام ليلة الفطر من شرط صحة الاعتكاف لما صح اعتكاف لا يتصل بليلة الفطر ، وفي الإجماع على جواز ذلك دليل على أن مقام ليلة الفطر للعتكف ليس شرطاً في صحة الاعتكاف . وهذه حمل كافية من أحكام الصيام والاعتكاف الالاقفة بالآيات ، فيها لمن اقتصر عليها كفاية ، والله الموفق للهداية .

الخامسة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ﴾ أي هذه الأحكام حدود الله فلا تخالفوها ، تلك إشارة إلى هذه الأوامر والنواهي . والحدود : الحواجر . والحد : المنع ، ومنه سمي الحديد حديداً ، لأنه يمنع من وصول السلاح إلى البلد . وسمى البواب والسحان حدادا ، لأنه يمنع من الدار من الخروج منها ، ويمنع الخارج من الدخول فيها . وسمى حدود الله ، لأنها تمنع أن يدخل فيها ما ليس منها ، وأن يخرج منها ما هو منها ، ومنها سميت الحدود في المعاصي ، لأنها تمنع أصحابها من العود إلى أمثالها ، ومنه سميت الحاذ في العدة ، لأنها تمنع من الزينة .

السادسة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ ﴾ أي كما بين هذه الحدود يبين جميع الأحكام لينفوا عما وزنها . والآيات : العلامات الهادية إلى الحق . و « لهم » ترجيح حقهم ، فظاهر ذلك عموم ومعناه خصوص فيمن يسره الله للهدى بدلالة الآيات التي تتضمن أن الله يضل من يشاء .

قوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) إلى قوله : (تَعْمَلُونَ) فيه ثمان مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ) قيل : إنه نزل في عبدان بن أشوع الحضرمي ، ادعى مالا على امرئ القيس الكندي واختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فانكر امرؤ القيس وأراد أن يحلف فزلت هذه الآية ، فكف عن اليمين وحكم عبد الله في أرضه ولم يخاصمه .

الثانية — الخطاب بهذه الآية يتضمن جميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، والمعنى لا يأكل كل بعضكم مال بعض بغير حق ، فيدخل في هذا : القمار والخداع والنصب ومحمد الحقوق ، ومالا تطيب به نفس مالكة ، أو حرمة الشريعة وإن طابت به نفس مالكة ، كهر البغي وحلوان الكاهن وأثمان الخمر والخنازير وغير ذلك . ولا يدخل فيه الغبن في البيع مع معرفة البائع بحقيقة ما باع لأن الغبن كأنه هبة ، على ما يأتي بيانه في سورة « النساء » . وأضيفت الأموال إلى ضمير المنهى لما كان كل واحد منهما متنيا ومنها عنه ، كما قال : (تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) . وقال قوم : المراد بالآية « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ » أى في الملاهي والقيان والشرب والبطالة ، فيجئ على هذا إضافة المال إلى ضمير المالكين .

الثالثة — من أخذ مال غيره لاعلى وجه إذن الشرع فقد أكله بالباطل ، ومن الأكل بالباطل أن يقضى القاضي لك وأنت تعلم أنك مبطل ، فالحرمان لا يصير حلالا بقضاء القاضي لأنه إنما يقضى بالظاهر . وهذا إجماع في الأموال ، وإن كان عند أبي حنيفة قضاؤه ينفذ في الفروج باطنا ، وإذا كان قضاء القاضي لا يغير حكم الباطن في الأموال فهو في الفروج أولى . وروى الأئمة عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحيبها أسمع فمن قطعت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من نار ” في رواية ” فليحملها أو يذرها ” . وعلى القول بهذا الحديث جمهور العلماء وأئمة الفقهاء ، وهو نص في أن حكم الحاكم على الظاهر لا يغير

حكم الباطن، وسواء كان ذلك في الأموال والدماء والفروج، إلا ما حكى عن أبي حنيفة في الفروج، وزعم أنه لو شهد شاهدا زور على رجل بطلاق زوجته وحكم الحاكم بشهادتهما بعد التهما عنده فإن فرجها يحل لمتزوجها — ممن يعلم أن القضية باطل — بعد العدة . وكذلك لو تزوجها أحد الشاهدين جاز عنده، لأنه لما حلت للأزواج في الظاهر كان الشاهد وغيره سواء؛ لأن قضاء القاضي قطع عصمتها، وأحدث في ذلك التحليل والتحرير في الظاهر والباطن جميعا ولولا ذلك ما حلت للأزواج . واحتج بحكم اللعان وقال : معلوم أن الزوجة إنما وصلت إلى فراق زوجها باللعان الكاذب، الذي لو علم الحاكم كذبها فيه لحذما وما فرق بينهما؛ فلم يدخل هذا في عموم قوله عليه السلام : ” فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه “ الحديث .

الرابعة — وهذه الآية متمسك كل مؤالف ومخالف في كل حكم يدعونه لأنفسهم بأنه لا يجوز، فيستدل عليه بقوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) . بجوابه أن يقال له : لا نسلم أنه باطل حتى يتبين بالدليل ، وحينئذ يدخل في هذا العموم، فهي دليل على أن الباطل في المعاملات لا يجوز وليس فيها تعيين الباطل .

الخامسة — قوله تعالى : (بِالْبَاطِلِ) الباطل في اللغة : الذاهب الزائل ؛ يعان : بَطْلٌ يَبْطُلُ بطولا وبطلانا . وجمع الباطل بواطِل . والأباطيل جمع البطولة ، وَبَطْلٌ أى اتباع الله . وأبطل فلان إذا جاء بالباطل . وقوله تعالى : (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) قال قتادة : هو الجليس ، لا يزيد في القرآن ولا ينقص . وقوله : (وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ) بى الشرك . والبطلة : السحرة .

السادسة — قوله تعالى : (وَتَدُلُّوْهَا إِلَى الْحُكَّامِ) الآية . قيل : يعنى الوديمة وما لا تقوم فيه بينة . عن ابن عباس والحسن . وقيل : هو مال اليتيم الذى هو فى أيدي الأوصياء ، يرثه إلى الحكام إذا طوِّب به ليقطع بعضه وتقوم له فى الظاهر حجة . وقال الزجاج : تعملون ما يوجب ظاهرا الأحكام وتركون ما علمتم أنه الحق . يقال : أدلى الرجل بجنته أو بالأمر .

الذى يرجو النجاح به، تشبها بالذى يرسل الدلو في الدثر. يقال: أدلى دلوه: أرسلها، ودلّاه: أخرجه. وجمع الدلو والدلاء: أدلي ودلاءٌ ودلّ. والمعنى في الآية: لا تجمعوا بين أكل المال بالباطل وبين الإدلاء إلى الحكام بالخير الماطلة. وهو كقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾. وهو من قبيل قولك: لا تأكل السمك وتشر اللبن. وقيل: المعنى لا تصانموا أموالكم الحكام وترشومهم ليقضوا لكم على أكثر ما بها. فالإزاء عزّذ. قال ابن عطية: وهذا القول يرجح لأن الحكام مظنة الرشأ إلا من عصم وهو الأفل؛ وأبصا فإن اللفظين متناسان: تدلوا من إرسال الدلو، والرشوة من الرشأ، كأنه يمد بها ليقضي الحاجة.

قلت: ويقوى هذا قوله: ﴿وَتَدُلُّوا بِهَا﴾. تدلوا، في موضع جرم عطفًا على تأكلوا كما ذكرنا. وفي مصحف أبي: «ولا تدلوا» تكرار حرف التهي، وهذه القراءة تؤيد جرم تدلوا في قراءة الجماعة. وقيل: تدلوا في موضع نصب على الظرف، والذي يصعب في مثل هذا عند سبويه أن مضمره. والهاء في قوله «بها» ترجع إلى الأموال، وعلى القول الأول إلى المحبة ولم يجر لها ذكر، فعوى القول الثاني لذكر الأموال. والله أعلم. في الصحاح: «والرشوة معروفة، والرشوة بالمصم مثله، والجمع رشئ ورشئ، وقد رشاه يرشوه. وارتشئ: أخذ الرشوة. واسترشئ في حكمه: طلب الرشوة عليه».

قلت — فالحكام اليوم عين الرشأ لامظنته، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

السابعة — قوله تعالى: ﴿لَتَأْكُلُوا﴾ نصب بلام كي. «فريقا» أي قطعة وحرء، مبرع الفريق بالقطعة والمص. والفريق: القطعة من الغنم تنبذ عن معظمها. وقيل: في الكلام تقديم وتأخير، التقدير لتأكلوا أموال فريق من الناس. «ماليتم» معناه بالظلم والتعدي. وسمى ذلك إنما لما كان الإثم يتعلق بفعله. «وأنتم تعلمون» أي طلاق ذلك وإنه، وهذه سالفة في الجراءة والمعصية.

الثامنة — اتفق أهل السنة على أن من أخذ ما وقع عليه اسم مال فلأكثر أنه مُسَنَّى بذلك، وأنه محرم عليه أخذه. خلافا لبشرى المعتز ومن تابعه من المعتزلة حيث قالوا:

إن المكلف لا يُفْسَق إلا بأخذ مائتي درهم ولا يفسق بدون ذلك . وخلافا لابن الجبائي حيث قال : إنه يفسق بأخذ عشرة دراهم ولا يفسق بدونها . وخلافا لابن الهذيل حيث قال : يفسق بأخذ خمسة دراهم . وخلافا لبعض قدرية البصرة حيث قال : يفسق بأخذ درهم فما فوق ولا يفسق بما دون ذلك . وهذا كله مردود بالقرآن والسنة وإتفاق علماء الأمة ، قال صلى الله عليه وسلم : " إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام " الحديث متفق على صحته .

قوله تعالى : (يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ) إلى قوله : (فُلُوحُونَ) فيه اثنا عشرة مسألة :

الأولى — لوله تعالى : (يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ) هذا مما سأل عنه اليهود واعتصموا به على النبي صلى الله عليه وسلم فقال معاذ : يا رسول الله ، إن اليهود نفثنا ، ويكثرون مسئلتنا عن الأهلة ، فما بال الهلال يبدو دقيقا ثم يزيد حتى يستوى ويستدير ، ثم ينقص حتى يعود كما كان ؟ فأنزل الله هذه الآية . وقيل : إن سبب نزولها سؤال قوم من المسلمين النبي صلى الله عليه وسلم عن الهلال وما سبب تحاقه وكثاله ومخالفته لحال الشمس . قاله ابن عباس وقتادة والربيع وغيرهم .

الثانية — قوله تعالى : (عَنِ الْأَهْلِ) الأهلة جمع الهلال ، وجمع وهو واحد في الحقيقة من حيث كونه هلالا واحدا في شهر غير كونه هلالا في آخر ، وإنما جمع أحواله من الأهلة ويريد بالأهلة شهورها ، وقد يعبر بالهلال عن الشهر لحلوله فيه ، كما قال :

أخوان من نجد على ثقة * والشهر مثل قلامة الظفر

وقيل : سمي شهرا لأن الأيدي تشهر بالإشارة إلى موضع الرؤية ويدلون عليه ، ويطلق لفظ الهلال لليتين من آخر الشهر، وليتين من أوله . وقيل : ثلاث من أوله . وقال الأصمعي : هو هلال حتى يحجر ويستديره كالخيط الرقيق . وقيل : بل هو هلال حتى يبهربضونه السماء ، وذلك ليلة سبع . قال أبو العباس : وإنما قيل له هلال لأن الناس يرفعون أصواتهم

بالإخبار عنه . ومنه استهل الصبي إذا ظهرت حياته بصراخه . واستهل وجهه فرحا وتهلل إذا ظهر فيه السرور . قال أبو كبير .

وإذا نظرت إلى أسرة وجهه . برقت كبرق العارض المتהלل

ويقال : أهلنا الهلال إذا دخلنا فيه . قال الجوهري : « وأهل الهلال واستهل على مالم يسم فاعله . ويقال أيضا : استهل بمعنى تبين . ولا يقال : أهل . ويقال : أهلنا عن ليلة كذا ، ولا يقال : أهلناه فهل ؛ كما يقال : أدخلناه فدخل ، وهو قياسه » . قال أبو نصر عبد الرحيم القشيري في تفسيره : ويقال : أهل الهلال واستهل وأهلنا الهلال واستهللنا .

الثالثة — قال علماءنا : من حلف ليفضي عن عزمه أو ليفعلن كذا في الهلال أو رأس الهلال أو عند الهلال ففعل ذلك بعد رؤية الهلال بيوم أو يومين لم يحنث . وجميع الشهور تصلح لجميع العبادات والمعاملات ، على ما يأتي .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ تبين لوجه الحكمة في زيادة القمر ونقصانه ، وهو زوال الإشكال في الآجال والمعاملات والأيمان والحج والمدد والصوم والقطر ومدة الحمل والإجازات والأكرية إلى غير ذلك من مصالح العباد . ونظيره قوله الحق : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آتَيْنِ فُحْوَناً آيَةً اللَّيْلَ وَجَعَلْنَا آيَةً النَّهَارِ مِصْرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ ﴾ على ما يأتي . وقوله ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِّتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ ﴾ . وإحصاء الأهلة أبسر من إحصاء الأيام .

الرابعة — وبهذا الذي قررناه يرد على أهل الظاهر ، ومن قال بقولهم : إن المساقاة تجوز إلى الأجل المجهول سنين غير معلومة ؛ واحتجوا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل اليهود على شطر الزرع والنخل ما بدا لرسول الله صلى الله عليه وسلم من غير توقيت . وهذا لا دليل فيه ، لأنه عليه السلام قال لليهود : « أقركم ^(١) فيها » ما أقركم الله . وهذا أدل دليل

وأوضح سبيل على أن ذلك خصوص له ، فكان ينتظر في ذلك القضاء من ربه ، وليس كذلك غيره . وقد أحكت الشريعة معاني الإحارات وسائر المعاملات فلا يجوز شيء منها إلا على ما أحكمه الكتاب والسنة ، وقال به علماء الأمة .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ مَوَاقِيْتُ ﴾ المواقيت : جمع الميقات وهو الوقت . وقيل : الميقات منتهى الوقت . ومواقيت لا تصرف لأنه جمع لا نظيره في الآحاد ، فهو جمع ونهاية جمع إذ ليس يجمع فصار كأن الجمع تكرر فيها . وصرفت قوارير في قوله : ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ لأنها وقعت في رأس آية فنوّت كما تنوّن القوافي ، فليس هو تنوين الصرف الذي يدل على تمكن الاسم .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَالْحَجَّ ﴾ بفتح الحاء قراءة الجمهور . وقرأ ابن أبي اسحاق بالكسر في جميع القرآن ، وفي قوله : ﴿ حُجَّ الْبَيْتِ ﴾ في آل عمران . قال سيبويه : الحج كالرّد والشّد ، والحج كالذّكر ، فهما مصدران بمعنى . وقيل : الفتح مصدر والكسر الاسم .

السابعة - أفرد سبحانه الحج بالذّكر لأنه مما يحتاج فيه إلى معرفة الوقت ، وأنه لا يجوز النسئ فيه عن وقته . بخلاف مارأته العرب فإنها كانت تحج بالعدد وتبدل الشهور ، فأبطل الله قولهم وفعلهم . على ما يأتي بيانه في « براءة » إن شاء الله تعالى .

الثامنة - استدل مالك رحمه الله وأبو حنيفة وأصحابهما على أن الإحرام بالحج يصح في غير أشهر الحج بهذه الآية ؛ لأن الله تعالى جعل الأهلة كلها ظرفاً لذلك ، فصح أن يحرم في جميعها بالحج . وخالف في ذلك الشافعي لقوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ على ما يأتي . وأن معنى هذه الآية أن بعضها موقيت للناس ، وبعضها موقيت للحج ؛ وهذا كما تقول : الجارية لزيد وعمرو ، وذلك يقضي أن يكون بعضها لزيد وبعضها لعمر . ولا يجوز أن يقال : جميعها لزيد وجميعها لعمر . والجواب أن يقال : إن ظاهر قوله : ﴿ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ ﴾ يقتضي كون جميعها موقيت للناس وجميعها موقيت للحج ؛ ولو أراد التبعيض لقال : بعضها موقيت للناس وبعضها موقيت للحج . وهذا كما تقول : إن شهر رمضان ميقات لصوم زيد وعمرو . ولا خلاف أن المراد بذلك أن جميعه ميقات لصوم كل واحد منهما .

وما ذكره من الجارية فصحيح ؛ لأن كونها جمعا يزيد مع كونها جمعا لعمره مستحيا ، وليس كذلك في مسئلتنا ؛ فان الزمان يصح أن يكون ميقانا لزيد وميقانا لعمره ؛ فبطل ما قالوه .

التاسعة — لاختلاف بين العلماء أن من باع معلوما من السلع بثمن معلوم إلى أجل معلوم من شهور العرب أو إلى أيام معروفة العدد أن البيع جائز . وكذلك قالوا في السلم إلى الأجل المعلوم . واختلفوا في من باع إلى الحصاد أو إلى الدياس أو إلى العطاء وشبه ذلك ؛ فقال مالك : ذلك جائز لأنه معروف . وبه قال أبو ثور . وقال أحمد : أرجو ألا يكون به بأس . وكذلك إلى قدوم الغزاة . وعن ابن عمر أنه كان يتساع إلى العطاء . وقالت طائفة : ذلك غير جائز ؛ لأن الله تعالى وقت المواقيت وجعلها علما لأجلهم في بيعاتهم ومصالحهم . كذلك قال ابن عباس ، وبه قال الشافعي والتميم . قال ابن المنذر : قول ابن عباس صحيح .

العاشرة — إذا رأى الحلال كبيرا فقال علمائنا : لا يقول على كبره ولا على صفوه وإنما هو ابن ليلته . روى مسلم عن أبي البختري قال : خرجنا للعمرة فلما نزلنا بطن نخلة قال : تراءينا للحلال ؛ فقال بعض القوم : هو ابن ثلاث . وقال بعض القوم : هو ابن ليلتين . قال : فلقينا ابن عباس فقلنا : إنا رأينا الحلال فقال بعض القوم : هو ابن ثلاث ، وقال بعض القوم : هو ابن ليلتين . فقال : أي ليلة رأيتموه ؟ قال قلنا : ليلة كذا وكذا . فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إن الله مده للرؤية" . فهو ليلة رأيتموه .

الحادية عشرة — قوله تعالى : (وَلَيْسَ الْبِرَّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا) اتصل هذا بذكر مواقيت الحج لاتفاق وقوع الفضيتين في وقت السؤال عن الأهلة وعن دخول البيوت من ظهورها ، فتزلت الآية فيهما جميعا . وكان الأنصار إذا حجوا وعادوا لا يدخلون من أبواب بيوتهم ، فإنهم كانوا إذا أهلوا بالحج أو العمرة ياتون شرعا ألا يحول بينهم وبين السماء حائل ، فإذا خرج الرجل منهم بعد ذلك ، أي بعد إحرامه من بيته فرجع لحاجة لا دخل من باب الحجر من أجل سقف البيت أن يحول بينه وبين السماء ؛ فكان يتسم ظهر بيته على الجدران ثم يقوم في حجرته فيأمر بحاجته فتخرج إليه من بيته . فكانوا يرون هذا

من النسك والبر، كما كانوا يتقنون أشياء نسكاً، فرد عليهم فيها . وبين الرب تعالى أن البر في امتثال أمره . وقال ابن عباس في رواية أبي صالح : كان الناس في الجاهلية وفي أول الإسلام إذا أحرم رجل منهم بالبحر فإن كان من أهل المَدَن - يعني من أهل البيوت - فبق في طهر يته منه بدخل ومنه يخرج ، أو يصعد سلماً فيصعد منه ويحذر عليه . وإن كان من أهل البَر - يعني من أهل الخيام - بدخل من خلف الخيمة ، إلا من كان من الخمس . وروى الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل زم الحُدَيْيَّة بالعمرة فدخل حجرته ودخل حلقه رجل أنصاري من بني سلمة، فدخل وحرق عادة قومه، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " لِمَ دخلت وأنت قد أحترمت " . فقال : دخلت أنت فدخلت بدخولك . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " إني أحس " . أي من قوم لا يدينون بذلك . فقال له الرجل : وأنا دعي دينك . فزلت الآية . وقاله ابن عباس وعطاء وقتادة . وفيل : إن هذا الرجل هو قطبة بن عامر الأنصاري .

والخمسة : قريش وكنانة وخزاعة وتقيف وجنم وبو عامر بن صعصعة وبو نصر ابن معاوية . وتحموا تحملاً تشديدهم في دينهم . والخمسة : الشفة . قال المعاج :
• وكَم قَطْعَانِ مِنْ قَفَافِ خَمْسٍ •^(١)

أي شداد . ثم اختلفوا في تأويلها؛ فقيل ما ذكرنا وهو الصحيح . وقيل : إنه النسي . وتأخير الحج به، حتى كانوا يحلون شهر الحلال حراماً بتأخير الحج إليه، والشهر الحرام حلالاً بتأخير الحج عنه، فيكون ذكر البيوت على هذا مثلاً لمخالفة الواجب في الحج وشهوره . وسبأى بيان النسي، في سورة « راءة » إن شاء الله تعالى . وقال أبو عبيدة : الآية ضَرْبُ مَثَلٍ ، المعنى ليس البر أن تسألوا المحال ولكن اتقوا الله واسألوا العلماء . فهذا كما تقول . أتيت هذا الأمر من باب . وحكي المهدوي ومكي عن ابن الأنباري ، والمأوردى عن ابن زيد أن

(١) كذا في نسخة من الأصل . وفي سائر الأصول والقهر الرازي : « خيم » . وفي الحلواني حيان « خيم »

(٢) في نسخة الأصل : « قفار » بالراء . والنسوب عن الحسن . والقناعات : الأماكن الغلاة الصلبة .

الآية مثل في جماع النساء، أمر يأتينهن في القبل لامن الدبر. وسنئ النساء بيوتا للإيواء إلىهن كالإيواء إلى البيوت. قال ابن عطية. وهذا جيد مقبر نط الكلام. وقال الحسن: كانوا يتطهرون، فمن سافر ولم تحصل حاجته كان يأتي بيته من وراء ظهره تطهراً من الخبث، فقيل لهم: ليس في التطهير يرئ البر أن تتقوا الله وتتكلموا عليه.

قلت: القول الأوّل أصح هذه الأقوال، لما رواه البراء قال: كان الأنصار إذا حجوا فرجعوا لم يدخلوا البيوت من أبوابها، قال: فجاء رجل من الأنصار فدخل من بابه، فقيل له في ذلك، فتركت هذه الآية: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ وهذا نص في البيوت حقيقة. أخرجه البخاري ومسلم. وأما تلك الأقوال فتؤخذ من موضع آخر لامن الآية، فتأمله. وقد قيل: إن الآية خرجت تنبيه من الله تعالى على أن يأتوا البر من وجهه، وهو الوجه الذي أمر الله تعالى به، فقد كرر إتيان البيوت من أبوابها مثلاً لينبهر به إلى أن يأتي الأمور من مآثها الذي نذبه الله تعالى إليه.

قلت: فعلى هذا يصح ما ذكر من الأقوال. والبيوت جمع بيت، وقريء بضم الباء وكسرهما. وتقدم معنى التقوى والفلاح ولعل، فلا معنى للإعادة.

الثانية عشرة - في هذه الآية بيان أن ما لم يشرعه الله قربة ولا نذب إليه لا يصير قربة بأن يتقرب له به متقرب. قال ابن خزيمة مبداد: إذا أشكل ما هو بر وقربة بما ليس هو بر وقربة أن ينظر في ذلك العمل، فإن كان له نظير في الفرائض والسنن فيجوز أن يكون، وإن لم يكن فليس ببر ولا قربة. قال: وبذلك جاءت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر حديث ابن عباس قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يحطّ إذا هو برجل قائم في الشمس فسال عنه، فقالوا: هو أبو إسرائيل، نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم.

(١) أبو إسرائيل هذا، رجل من الأنصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، اختلف في اسمه. راجع الاستيعاب والإصابة وأسد الغابة في «باب الكنى».

و يصوم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "مُرُّوهُ فَلْيَكُفَّ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيُمْ صَوْمَهُ" .
فاطل النبي صلى الله عليه وسلم ما كان غير قرية مما لا أصل له في شريعته ، وصحح ما كان
قرية مما له نظير في الفرائض والسب .

قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا ﴾ هذه الآية أول آية نزلت في الأمر بالقتال . ولا
خلاف في أن القتال كان محظورا قبل الهجرة بقوله : ﴿ ادْفَعْ بِأَيْمَنِ هِيَ أَحْسَنُ ﴾ وقوله :
﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ ﴾ وقوله : ﴿ وَأَعْرِضْهُمْ عَمَّا هَبَلُوا ﴾ وقوله : ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُطِيرٍ ﴾
وما كان مثله مما نزل مكة . فلما هاجر إلى المدينة أمر بالقتال فقل : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ قاله الربيع بن أنس وغيره . وروى عن أبي بكر الصديق أن أول آية نزلت
في القتال : ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ مُطْلَبُونَ ﴾ . والأول أكثر ، وأن آية الإذن إنما نزلت
في القتال عامة لمن قاتل ولم يقا تل من المشركين . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج
مع أصحابه إلى مكة للعمرة ، فلما نزل الحديبية قرب مكة - والحديبية أسم بئر ، فسمى ذلك
الموضع باسم تلك الثر - فصدده المشركون عن البيت ، وأقام بالحديبية شهرا ، فصالحوه على
أن يرجع من عامه ذلك كما جاء ، على أن تخلى له مكة في العام المستقبل ثلاثة أيام ، وصالحوه
على ألا يكون بينهم قتال عشرين ورجع إلى المدينة ، فلما كان من قابل تجهز لعمرة القضاء ،
وخاف المسلمون غدر الكفار وكرهوا القتال في الحرم وفي الشهر الحرام ، فنزلت هذه الآية ؛
أي يحل لكم القتال إن قاتلكم الكفار . فالآية متصلة بما سبق من ذكر الحج وإتيان البيوت
من ظهورها . فكان عليه السلام يقاتل من قاتله ويكف عن كف عنه ، حتى نزل ﴿ أَقَاتِلُوا
الْمُشْرِكِينَ ﴾ فنسخت هذه الآية . قاله جماعة من العلماء . وقال ابن زيد والربيع : نسختها
« وقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً » فأمر بالقتال لجميع الكفار . وقال ابن عباس وعمر بن عبد العزيز
وبجاهد : هي تحمكة ، أي قاتلوا الذين هم بحالة من يقاتلونكم ، ولا تعتدوا في قتل النساء والصبيان
والرهبان وشبههم . على ما يأتي بيانه . قال أبو جعفر النحاس : وهذا أصح القولين في السنة

والنظر؛ فأما السنة فحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في بعض منازل امرأة مفتولة فكره ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان . رواه الأئمة . وأما النظر فإن « فاعَل » لا يكون في الغالب إلا من اثنين ، كالمقاتلة والمشاعة والمخاصمة ؛ والقتال لا يكون في النساء ولا في الصبيان ومن أشبههم ، كالرهبان والزمنى والشيخ والأجراء فلا يقتلون . وبهذا أوصى أبو بكر الصديق رضي الله عنه يزيد بن أبي سفيان حين أرسله إلى الشام ؛ إلا أن يكون لهؤلاء إذابة . أخرجه مالك وغيره . وللعلماء فيهم صور ست :

الأولى — النساء إن قَاتَلْنَ قُتِلْنَ ، قال صحنون : في حالة المقاتلة وبعدها ، لمعوم قوله : (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ) (وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ) . وللراة آثار عظيمة في القتال ، منها الإمداد بالأموال ، ومنها التحريض على القتال ، وقد يخرججن ناشرات شعورهن نادبات مثيرات معيرات بالفرار ، وذلك يبيع قطنهن ؛ غير أنهن إذا حصلن في الأمر فلا يسترقاق أنفع لسرعة إسلامهن ورجوعهن عن أديانهن وتعدّر فرارهن إلى أوطانهن بخلاف الرجال .

الثانية — الصبيان فلا يقتلون للنهي الثابت عن قتل الذرية ، ولأنه لا تكليف عليهم ؛ فإن قاتل قتل .

الثالثة — الرهبان لا يقتلون ولا يسترقون ، بل يترك لهم ما يعيشون به من أموالهم ، وهذا إذا انفردوا عن أهل الكفر ، لقول أبي بكر ليزيد : وستجد أقواما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله ، فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له ؛ فإن كانوا مع الكفار في الكائس قتلوا . ولو ترهّب المرأة ، فروى أشهب أنها لأتجاج . وقال صحنون : لا يغير الترهّب حكمها . قال القاضي أبو بكر بن العربي : « والصحيح عندي رواية أشهب ، لأنها داخلة تحت قوله : فذرهم وما حبسوا أنفسهم له » .

(١) لا تهاج ، أي لا تزج ولا تنفر .

الرابعة - الزمّي، قال سحنون : يقتلون . وقال ابن حبيب : لا يقتلون . والصحيح (١) أن تمتد أحوالهم، فإن كانت فيهم إذابة قتلوا، وإلا تركوا وما هم بسبيله من الزمانة وصاروا مالا على حالهم وحشوة .

الخامسة - الشيوخ، قال مالك في كتاب محمد : لا يقتلون . والذي عليه جمهور الفقهاء : إن كان شيخا كبيرا غير ما لا يطبق القتال ، ولا يتنفع به في رأي ولا مدافعة فإنه لا يقتل، وبه قال مالك وأبو حنيفة . وللشافعي قولان : أحدهما - مثل قول الجماعة . والثاني - يقتل هو والراغب . والصحيح الأول لقول أبي بكر ليزيد ؛ ولا يخالف له ثبت أنه إجماع . وأيضاً فإنه ممن لا يقتل ولا يعين العدو فلا يجوز قتله كالمرأة . فاما إن كان ممن تخشى مصيرته بالحرب أو الرأي والمال، فهذا إذا أسرى يكون الإمام فيه خيرا بين خمسة أشياء : القتل أو ألن أو الفداء أو الاسترقاق أو عقد الذمة على أداء الجزية .

السادسة - الصفاء، وهم الأجراء والفلاحون؛ فقال مالك في كتاب محمد : لا يقتلون . وقال الشافعي : يقتل الفلاحون والأجراء والشيوخ الكبار إلا أن يسلموا أو يؤدوا الجزية . والأول أصح، لقوله عليه السلام في حديث رباح بن الربيع (٢) "الحق بخالد بن الوليد فلا يقتل ذرية ولا عسفا" . وقال عمر بن الخطاب : اتقوا الله في الذرية والفلاحين الذين لا ينصبون لكم الحرب . وكان عمر بن عبد العزيز لا يقتل حراثا، ذكره ابن المنذر .

الثانية - روى أشهب عن مالك أن المراد قوله : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ أهل الحُدَيْبِيَّةِ أمروا بقتال من قاتلهم . والصحيح أنه خطاب لجميع المسلمين، أمر كل أحد أن يقاتل من قاتله إذ لا يمكن سواء . ألا تراه كيف بينها في سورة «براءة» بقوله : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾ وذلك أن المقصود أولا كان أهل مكة فتعنت البداء بهم؛ فلما فتح الله مكة كان القتال لمن على من كان يؤذى حتى يتم الدعوة وتبلغ الكلمة

(١) هكذا في الأصول .

(٢) « دباح » بياض موحدة . وقيل : « بالياء » المتأخر من تحت . راجع تهذيب التهذيب في حرف الزاء .

جميع الآفاق ولا يبق أحد من الكفرة، وذلك باق متاد إلى يوم القيامة، متمد إلى غاية هي قوله عليه السلام : "أنليل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة . الأجر والمغرم"
وقيل : غايته نزول عيسى بن مريم عليه السلام ، وهو موافق للحديث الذي قبله ، لأن نزوله من أسراط الساعة .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَدَوَّا ﴾ قيل في تأويله ما قدمناه ، فهي محكمة . فاما المرتدون فليس إلا القتل أو التوبة ، وكذلك أهل الزيغ والضلال ليس إلا السيف أو التوبة . ومن أسرار الاعتقاد بالباطل ثم ظهر عليه فهو كالزندق يقتل ولا يستتاب . واما الخوارج على أئمة العدل فيجب قتالهم حتى يرجعوا إلى الحق . وقال قوم : المعنى لا تمتدوا في القتال لشير وجه الله ، كالحية وكسب الذكرا ، بل قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم . يعني ديناً وإظهاراً للكلمة . وقيل : لا تمتدوا ، أي لا تقاتلوا من لم يقاتل . فعل هذا تكون الآية منسوخة بالأمس بالقتال لجميع الكفار ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ فيه خمس مسائل : الأولى - قوله تعالى : ﴿ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ يقال : ثَقَفَ يَثْقِفُ ثَقْفًا ، ورجل ثَقِفٌ لَقْفٌ : إذا كان محكما لما يتناوله من الأمور . وفي هذا دليل على قتل الأسير . وسيأتي بيان هذا في « الأنفال » إن شاء الله تعالى . ﴿ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمْ ﴾ أي مكة . قال الطبري : الخطاب للهاجرين ، والضمير لكفار قريش .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ أي الفتنة التي حملوكم عليها وراموا رجوعكم بها إلى الكفر أشد من القتل . قال مجاهد : أي من أن يقتل المؤمن ، فالقتل أخف عليه من الفتنة . وقال غيره : أي شرهم بالله وكفرهم به أعظم جرماً وأشد من القتل الذي عيروكم به . وهذا دليل على أن الآية نزلت في شأن عمرو بن الحضرمي حين قتله واقد بن عبد الله التيمي في آخر يوم من رجب الشهر الحرام ، حسب ما هو مذكور في سيرة عبد الله ابن جهمي . على ما يأتي بيانه ، قاله الطبري وغيره .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ الآية .
 للعلماء في هذه الآية قولان : أحدهما - أنها منسوخة ، والثاني - أنها محكمة . قال مجاهد :
 الآية محكمة ، ولا يجوز قتال أحد في المسجد الحرام إلا بعد أن يقاتل ، وبه قال طلوس . وهو
 الذي يقتضيه نص الآية ، وهو الصحيح من القولين ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه . وفي الصحيح
 عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة : " إن هذا البلد حرمة الله
 يوم خلق السموات والأرض فهو حرام بحرمة الله تعالى إلى يوم القيامة وإنه لم يحل القتال
 فيه لأحد قبل ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة " . وقال
 قتادة : الآية منسوخة بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ
 وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ . وقال مقاتل : نسخها قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَائِهِمْ حَيْثُ تَقَعْتُمُوهُمْ ﴾ ثم نسخ
 هذا قوله : ﴿ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ . فيجوز الابتداء بالقتال في الحرم . ومما
 احتجوا به أن «براءة» نزلت بعد سورة «البقرة» بسنتين ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل
 مكة وعليه المغفر^(١) ، ف قيل : إن ابن حنبل متعلق بأستار الكعبة ، فقال : " اقتلوه " .

وقال ابن خزيمة : «ولا تقاتلوه عند المسجد الحرام» منسوخة لأن الإجماع قد تقرر
 بأن عدواً لو استولى على مكة وقال : لأقاتلنكم ، وأمنكم من الحج ولا أبرج من مكة ، لوجب قتاله
 وإن لم يبدأ بالقتال . فكذلك وغيرها من البلاد سواء . وإنما قيل فيها : هي حرام ، تعظيماً لها ، ألا ترى
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد يوم الفتح وقال : " احصدهم بالسيف
 حتى تلقاني على الصفا " . حتى جاء العباس فقال : يا رسول الله ، ذهبت قريش ، فلا قريش
 بعد اليوم . ألا ترى أنه قال في تعظيمها : " وَلَا يَلْقَظُ لِقَظَهَا إِلَّا مُنْشِدٌ " . واللقطة بها
 وبغيرها سواء . ويجوز أن تكون منسوخة بقوله : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ . قال
 ابن العربي : «حضرت في بيت المقدس ظهره الله بمدرسة أبي عتبة الحنفي ، والقاضي الزنجاني
 يأتي علينا الدرس في يوم الجمعة فينا نحن كذلك إذ دخل علينا رجل بهي المنظر على ظهره أطوار ،

(١) المغفر ومثله المنفرة والنفارة (كلها بالكسر) : زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس يهني تحت الفلوسة .

فلم سلام العلماء وتصدرو في صدر المجلس بمدارغ الرعاء، فقال القاضي الزنجاني من السيد ؟
 فقال : رجل سلبه الشطار أسير ، وكان مقصدي هذا الحرم المقدس ، وأنا رجل من أهل
 صاغان من طلبية العلم . فقال القاضي مبادوا ملود على العادة في إكرام العلماء بمبادرة
 سؤالهم . ووقعت الفرقة على مسألة الكافر إذا التجأ إلى الحرم ، هل يقتل أم لا ؟ فأتني بأنه
 لا يقتل . فنزل عن الدليل . فقال قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى
 يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ قرئ « ولا تقاتلوه » ولا تقاتلوه « فإن قرئ « ولا تقاتلوه » فالمسألة نص ،
 وإن قرئ « ولا تقاتلوه » فهو تنبيه ، لأنه إذا نهى عن القتال الذي هو سبب القتل كان
 دليلاً بيناً ظاهراً على النهي عن القتل . فاعترض عليه القاضي منتصراً للشافعي ومالك ،
 وإن لم يرد مذهبهما ، على العادة ، فقال . هذه الآية منسوخة بقوله تعالى ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ
 حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ . فقال له الصاغاني هذا لا يليق بمنصب القاضي وعلمه ، فإن هذه الآية
 التي اعترضت بها ، عاقمة في الأماكن ، والتي احتججت بها خاصة ، ولا يجوز لأحد أن يقول :
 إن العام ينسخ الخاص . فبغت القاضي الزنجاني . وهذا من بدع الكلام . قال ابن العربي .
 « فإن لجأ إليه كافر فلا سبيل إليه ، لنص الآية والسنة النابتة بالنهي عن القتال فيه . وأما
 الزاني والقاتل فلا بد من إقامة الحد عليه ، إلا أن يندى الكافر بالقتال فيقتل بنص القرآن » .

فت . وأما ما احتجوا به من قتل ابن حنظل وأصحابه فلا حجة فيه . فإن ذلك كان
 في الوقت الذي أحلت له مكة وهي دار حرب وكفر ، وكان له أن يريق دماً ، من شاء من
 أهلها في الساعة التي أحل له فيها القتال . فثبت وضح أن القول الأول أصح ، والله أعلم .

الرابعة - قال بعض العلماء في هذه الآية دليل على أن الباغي على الإمام بخلاف
 الكافر ، والكافر يقتل إذا قاتل بكل حال ، والباغي إذا قاتل يقتل بنية الدفع . ولا يتبع مدبر
 ولا يُجهز على جريح . على ما يأتي بيانه من أحكام الباغي في «المحرمات» إن شاء الله تعالى .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَنْتَبَوْا ﴾ أى عن قتالكم بالإيمان فإن الله بعمر لهم جميع ما تقدم ، ويرحم كلا منهم بالعفو عما أحترم . نظيره قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُعْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ . وسياق .

قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ فيه مستثنان :

الأول - قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ ﴾ أمر القتال لكل مشرك في كل موضع ، على من رآها ناجحة . ومن رآها عبر ناجحة قال : المعنى قاتلوا هؤلاء الذين قال الله بهم : ﴿ إِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ ﴾ . والأول أظهر ، وهو أمر بقتال مطلق ، لا بشرط أن يبدأ الكفار . دليل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَبَكُونُ الدِّينُ ﴾ . وقال عليه السلام : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . " فدللت الآية والحديث على أن سب القتال هو الكفر ، لأنه قال : ﴿ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ أى كفر ، جعل الغاية عدم الكفر ، وهذا ظاهر . قال ابن عباس وقتادة والزبيج والسدي وعبرهم : الفتنة هنا الشرك ، وما ناهى من أدى المؤمنين . وأصل الفتنة : الاختصار والامتناع ، مأخوذ من قَتَنَتِ الفضة إذا أدخلتها في النار لتغير رديتها من جدها . وسياق بيان محاملها إن شاء الله تعالى .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَنْتَبَوْا ﴾ أى عن الكفر ، إما بالإسلام كما تقدم في الآية قبل ، أو بأداء الجزية في حق أهل الكتاب ، على ما يأتي بيانه في « رابعة » وإلا فقتلوا وهم ظالمون لاعدوان إلا عليهم . وسُمي ما يصنع بالظالمين عدواناً من حيث هو حراء عدوان ، إذ الظلم ينصص العدوان ، سمي حراء العدوان عدواناً ، كقوله : ﴿ وَحَرَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ . والظالمون هم على أحد التأويلين : من بدأ بقتال ، وعلى التأويل الآخر : من بقى على كفره وفتنة . قوله تعالى : ﴿ الشُّهُرُ الْحَرَامُ بِالشُّهُرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ ﴾ إلى قوله : ﴿ مَعَ الْمُتَفِينِ ﴾ فيه عشر مسائل .

الأولى - قوله تعالى : ﴿ الشُّهُرُ الْحَرَامُ ﴾ قد تقدم اشتقاق الشهر . وسبب نزولها ما روى عن ابن عباس وقتادة ومجاهد ومقسم والسدي والزبيج والضحاك وغيرهم قالوا :

نزلت في عُمره القضاء وعام الحديبية في ذى القعدة سنة ست، فصدده كفار قريش عن البيت فانصرف؛ ووعد الله سبحانه أنه سيدخله ويدخله سنة سبع وقضى نسكه . فنزلت هذه الآية . وروى عن الحسن أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : أنهيت يا محمد عن القتال في الشهر الحرام قال : نعم . فأرادوا قتاله ، فزلت الآية . المعنى : إن استحلوا ذلك فيه فقاتلهم ، فأباح الله بالآية مداخلتهم ، والقول الأقول أشهر وعليه الأكثر .

النايسة - قوله تعالى : (وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ) الحرمات : جمع حُرْمَةٍ ، كالظلمات جمع ظلمة ، والمحرمات جمع حجرة . وإنما جمعت الحرمات لأنه أراد [حرمة] الشهر الحرام [وحرمة] اللد الحرام ، وحرمة الإحرام . والحرمة : ما مُنعت من انتهاكه . والقصاص : المساواة . أى اقتصاصت لكم منهم إذ صدوكم سنة ست فقصيتُم العمرة سنة سبع . فالحرمات قصاص على هذا متصل بما قبله ومتعلق به . وقيل : هو مقطوع منه . وهو ابتداء أمر كان في أول الإسلام ، أى من انتهك حرمتك نلت منه مثل ما اعتدى عليك ، ثم نسخ ذلك بالقتال . وقالت طائفة : ما تناوأت الآية من التعدى بين أمة محمد صلى الله عليه وسلم والجنابيات ونحوها لم ينسخ ، وجاز لمن تعدى عليه في مال أو جرح أن يتعدى بمثل ما تعدى به عليه إذا خفى ذلك ، وليس بينه وبين الله في ذلك شيء . قاله الشافعي وغيره ، وهى رواية في مذهب مالك . وقالت طائفة من أصحاب مالك : ليس ذلك له ، وأمر القصاص وَقَفَّ على الحُكَّام . والإموال يتناولها قوله صلى الله عليه وسلم : ”أَذِإْمَانَةٍ إِلَى مِنْ أَتَمَّكَ وَلَا تَخْنِ مِنْ خَانِكَ“ . تخرجه الدارقطني وغيره . من أتمته من خاله فلا يجوز له أن يخونه ويصل إلى حقه مما أتمته عليه ، وهو المشهور من المذهب ، وبه قال أبو حنيفة تَسْكَا بِهِدَا الْحَدِيثِ ، وقوله تعالى : (إِنْ أَنْتُمْ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تُؤْذُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا) . وهو قول عطاء الخراساني . قال قدامة بن الميثم : سألت عطاء بن ميسرة الخراساني فقالت له : لى عل رحل حق ، وقد جمعدنى به وقد أعياء على اللينة ، أفأقتص من ماله قال : أرايت لو وقع بجاريتك ، فعامت ما كنت صانعا .

قلت : والصحيح جواز ذلك كيف ما توصل الى أخذ حقه مالم يمتد سارقا ؛ وهو مذهب الشافعي وحكاه الدأودي عن مالك ، وقال به ابن المنذر ، واختاره ابن العربي ، وأن ذلك ليس خيانة وإنما هو وصول إلى حق . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "انصر أخاك ظالما أو مظلوما" . وأخذ الحق من الظالم بصر له . وقال صلى الله عليه وسلم لهند بنت عتبة امرأة أبي سفيان لما قالت له : إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه ، فهل على جناح ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "خذى ما يكفيك ويكفي ولدك بالمعروف" . فأباح لها الأخذ وألا تأخذ إلا القدر الذي يجب لها . وهذا كله ثابت في الصحيح . وقوله تعالى : (فَمَنْ آتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمْنَلِ مَا آتَدَىٰ عَلَيْكُمْ) قاطع في موضع الخلاف .

الثالثة — واختلفوا إذا ظفر له بمال من غير جنس ماله ؛ فقيل : لا يأخذ إلا بمحكم الحاكم . وللشافعي قولان ؛ أحدهما الأخذ ، قياسا على ما لو ظفر له من جنس ماله . والقول الثاني : لا يأخذ لأنه خلاف الجنس . ومنهم من قال : يتجزى قيمة ماله عليه ويأخذ مقدار ذلك . وهذا هو الصحيح لما ي بناء من الدليل . والله أعلم .

الرابعة — وإذا فرغنا على الأخذ فهل يعتبر ما عليه من الديون وغير ذلك ؛ فقال الشافعي : لا ، بل يأخذ ماله عليه . وقال مالك : يعتبر ما يحصل له مع الغرماء في الفليس . وهو القياس والله أعلم .

الخامسة — قوله تعالى : (فَمَنْ آتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمْنَلِ مَا آتَدَىٰ عَلَيْكُمْ) عموم متفق عليه ، إما بالمباشرة إن أمكن ، وإما بالحكام . واختلف الناس في المكافأة هل تسمى عدوانا أم لا ؛ فمن قال : ليس في القرآن مجاز ، قال : المقابلة عدوان ، وهو عدوان مباح ، كما أن المجاز في كلام العرب كذب مباح ؛ لأن قول القائل :

• قالت الميثان سما وطاعة •

وكذلك :

• امتلأ الحوض وقال قطني •

وَمَكَذَكَ :

• شكا إلى جلي طول السرى •

ومعلوم أن هذه الأشياء لا تنطق • وحّد الكذب : إخبار الشئ على خلاف ما هو به • ومن قال : في القرآن مجاز ، سمي هذا عدوانا على طريق المجاز ومقابلة الكلام بمثله ، كما قال عمرو ابن كلثوم :

الا لا يجهل أحد علينا • فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وقال الآخر :

ولي فرس للحلم بالحلم ملحم • ولي فرس للجهل بالجهل مسرج
ومن رام تقويمى فإني مقوم • ومن رام تعويمى فإني معوج

يريد أكافى الجاهل والمعوج ، لا أنه امتدح بالجهل والاعوجاج •

السادسة - واختلف العلماء فيمن استهلك أو أفسد شيئا من الحيوان أو العروص التي لا تنكح ولا توزن ، فقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما وجماعة من العلماء . عليه في ذلك المثل ، ولا يعدل إلى القيمة الا عند عدم المثل ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ آتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمِثِلْ مَا آتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾ .

قالوا : وهذا عموم في جميع الأشياء كلها ، وعَصَدُوا هذا بما خرجه أبو داود قال حدثنا مسدد حدثنا يحيى ، وحدثنا محمد بن المنثي حدثنا خالد عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نسائه ، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادمها قَصْعَةً فيها طعام ، قال : فضربت بيدها فكسرت القصعة • قال ابن المنثي : فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم الكسرتين فضم إحداها إلى الأخرى ، بفعل يجمع فيها الطعام ويقول : " غارت أمتكم " • زاد ابن المنثي " كلوا " فأكلا حتى جاءت قصعتها التي في يدها . ثم رجعا إلى لفظ مسدد وقال : " كلوا " وحبس الرسول والقصعة حتى فرغوا ، فدفع القصعة الصحيحة إلى الرسول وحبس المكسورة في يده ، حدثنا أبو داود قال : حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان قال وحدثنا

قُلْتُ العامري - قال أبو داود : وهو أفلت بن خليفة - عن جَسْرَةَ بنت دَجَاجَةَ قالت قالت عائشة رضي الله عنها : ما رأيت صائنا طعاما مثل صفية ؛ صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فبعت به ، فأخذني أَفْكَلُ^(١) فَكَسَرْتُ الإِنَاءَ ، فقلت : يا رسول الله ، ما كفارة ما صنعت ؟ قال : ” إِنَاءٌ مِثْلُ إِنَاءِ وَطْعَامٌ مِثْلُ طَعَامِ “ . وقال مالك وأصحابه : عليه في الحيوان والمَرْوُضِ التي لا تكال ولا توزن القِيعَةُ لا المِثْل ؛ بدليل تضمين النبي صلى الله عليه وسلم الذي اعتق نصف عبده قيمة نصف شريكه ، ولم يضمه بمثل نصف عبده . ولا خلاف بين العلماء على تضمين المثل في المطعومات والمشروبات والموزونات ، لقوله عليه السلام : ” طعام بطعام “ .

السابعة - لا خلاف بين العلماء أن هذه الآية أصل في المائلة في القصاص ؛ فمن قَتَلَ بَشِيْرًا قُتِلَ بِمِثْلٍ مَا قَتَلَ بِهِ ، وهو قول الجمهور . ألم يقتله بفسق كاللوطية وإسقاء الخمر فيقتل بالسيف . وللشافعية قول : إنه يقتل بذلك ، فيتخذ عود على تلك الصفة ويطعن به في دبره حتى يموت ، ويسقى من الخمر ما حتى يموت . وقال ابن الماجشون : إن من قتل بالنار أو بالسهم لا يقتل به ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : ” لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا اللَّهُ “ . والسهم غار باطنة . وذهب الجمهور إلى أنه يقتل بذلك ، لعموم الآية .

الثامنة - وأما القَوْدُ بالمعصاة فقال مالك في إحدى الروايتين : إنه إن كان في القتل بالمعصاة تطويل وتعذيب قتل بالسيف . رواه عنه ابن وهب ، وقاله ابن القاسم . وفي الأخرى : يقتل بها وإن كانت فيه ذلك . وهو قول الشافعي . وروى أشهب وابن نافع عن مالك في الحجر والمعصاة أنه يقتل بهما إذا كانت الضربة مُجَهَّزَةً ؛ فأما أن يضرب ضربات فلا . وعليه لا يرى بالنيل ولا بالحجارة لأنه من التعذيب . وقاله عبد الملك . قال ابن العربي : « والصحيح من أقوال علمائنا أن المائلة واجبة ، إلا أن تدخل في حد التعذيب فتترك إلى السيف » . واتفق علماؤنا على أنه إذا قطع يده ورجله وفقا عنه قَصَدَ التعذيب فعل نه ذلك ، كما فعل النبي صلى

(١) تقدم هذا الاسم في ص ١٣٠ من هذا الجزء محررا ، والصواب ما أنشأه هنا .

(٢) الأفكل (على وزن أصل) : الزعدة . أي ارتفعت من شدة الحرارة .

الله عليه وسلم يقتله الرءاء . وإن كان في مدافعة أو مضاربة قتل بالسيف . وذهبت طائفة إلى خلاف هذا كله فقالوا: لا قود إلا بالسيف ، وهو مذهب أبي حنيفة والشعبي والنخعي . واحتجوا على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا قود إلا بمحذبة " . وبالنهي عن المثلة . وقوله : " لا يعذب بالنار إلا رب النار " . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ، لما رواه الأئمة عن أنس بن مالك أن جارية وجد رأسها قد رُض بين حجرين ، فسألوها : من صنع هذا بك ! أفلان ، أفلان ؟ حتى ذكروا يهودياً فأومأت برأسها ، فأخذ اليهودي فأقر ، فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رُض رأسه بالحجارة . وفي رواية : فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم بن حجرين . وهذا نص صريح صحيح ، وهو مقتضى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ . وقوله : ﴿ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ . وأما ما استدلوا به من حديث جابر فحديث ضعيف عند المحدثين ، لا يروى من طريق صحيح ، ولو صح قلنا بموجبه ، وأنه إذا قتل بمحذبة قتل بها . يدل على ذلك حديث أنس : أن يهودياً رُض رأس جاريه بين حجرين فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه بين حجرين . وأما النهي عن المثلة ، فنقول أيضاً بموجبه إذا لم يُمثل ، فإذا مثل مثلنا به . يدل على ذلك حديث العرينيين وهو صحيح أخرجه الأئمة . وقوله : " لا يعذب بالنار " صحيح إذا لم يحرق ، فإن حرق حرق ، يدل عليه عموم القرآن . قال الشافعي : إن طرحه في النار عمدا طرح في النار حتى يموت ؛ وذكره الواقفي في مختصره عن مالك ، وهو قول محمد بن عبد الحكم . قال ابن المنذر : وقول كثير من أهل العلم في الرجل يثبتي الرجل : عليه القود . وخالف في ذلك محمد بن الحسن فقال : لو خنقه حتى مات أو طرحه في بئر فأت ، أو ألغاه من جبل أو سطح فأت ، لم يكن عليه قصاص وكان على عاقلة الدية ؛ فإن كان معروفاً بذلك — قد خنق غير واحد — فعليه القتل . قال ابن المنذر : ولما أفاد النبي صلى الله عليه وسلم من اليهودي الذي رُض رأس الجارية بالبحر كان هذا في معناه ، فلا معنى لقوله .

(١) الوزار (كسحاب) : لقب ذكره يار بن يحيى بن ابراهيم الحنفية المصري ، أخذ عن ابن القاسم وابن وهب .

قلت : وحكى هذا القول غيره عن أبي حنيفة فقال : وقد شذَّ أبو حنيفة فقال فيمن قتل بخنق أو بسم أو ترديّة من جبل أو برأ أو بحشبة : إنه لا يقتل ولا يقنص منه ، إلا إذا قتل بمحَمَّد حديد أو خشب أو كان معروفاً بالحق والترديّة وكان على ماقلته الدية . وهذا منه ردّ للكتاب والسنة ، وإحداث ما لم يكن عليه أمر الأئمة ، وذريعة إلى رفع التفاصيل الذي شرعه الله للنفوس فليس عنه مناص .

التاسعة — واختلفوا فيمن حبس رجلاً وقتله آخر؟ فقال عطاء : يقتل القاتل ويحبس الحابس حتى يموت . وقال مالك : إن كان حبسه وهو يرى أنه يريد قتله قتلاً جليماً ، وفي قول الشافعي وأبي ثور والنعمان يعاقب الحابس ، واختاره ابن المنذر .

قلت : قول عطاء صحيح وهو مقتضى التنزيل .

وروى الذارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل القاتل ويحبس الذي أمسكه " . رواه سفيان الثوري عن اسماعيل ابن أمية عن نافع عن ابن عمر . ورواه معمر وابن جريح عن اسماعيل مرسل .

العاشر — قوله تعالى : (قَنِ اعْتَدَى) الاعتداء هو التجاوز؛ قال الله تعالى : (وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ) أي يتجاوزها . فمن ظلمك فخذ حَقَّك منه بقدر مظلمتك ، ومن شتمك فردّ عليه مثل قوله ، ومن أخذ عرضك فخذ عرضه ، لا تستعدى إلى أبويه ولا إلى ابنه أو قريبه ؛ وليس لك أن تكذب عليه وإن كذب عليك ، فإن المعصية لا تقابل بالمعصية ؛ فلو قال لك مثلاً : يا كافر ، جاز لك أن تقول له : أنت الكافر . وإن قال لك : يازان ، فقصاصك أن تقول له : يا كذاب يا شاهد زور . ولو قلت له : يازان ، كنت كاذباً وأثمت في الكذب . وإن مَطَّلَكَ وهو غنيّ دون عذر فقل : يا ظالم ، يا آكل أموال الناس . قال النبي صلى الله عليه وسلم : " تَلَّى الْوَاجِدُ يُحْمِلُ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ " . أما عرضه فبما فسرناه ، وأما عقوبته فالسجن بحبس فيه . وقال ابن عباس : نزل هذا قبل أن يقوى الإسلام ، فأمر من أودى من المسلمين أن يجازى

بمثل ما أودى به، أو يصبر أو يعفو، ثم نسخ ذلك بقوله: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾. وقيل: نسخ ذلك بتصيره إلى السلطان. ولا يحل لأحد أن يقتص من أحد إلا بإذن السلطان.
قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا﴾ فيه ثلاث مسائل:

الأولى - روى البخارى عن حذيفة: وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة، قال: نزلت في النفقة. روى يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران قال: غزونا القسطنطينية وعلى الجماعة عبد الرحمن بن الوليد والروم ملصقو ظهورهم بحائط المدينة، فحمل رجل على العدو، فقال الناس: مِمَّ مَهْ! لا إله إلا الله، يلقي بيديه إلى التهلكة! فقال أبو أيوب: سبحان الله! أنزلت هذه الآية فينا معاشر الأنصار لما نصر الله نبيه وأظهر دينه. قلنا: هل تم نقيم في أموالنا، فأزل الله عز وجل: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية. والإلقاء باليد إلى التهلكة أن نقيم في أموالنا ونصلحها وندع الجهاد. فلم يزل أبو أيوب مجاهدا في سبيل الله حتى دفن بالقسطنطينية؛ فقدره هناك. فأخبره أبو أيوب أن الإلقاء باليد إلى التهلكة هو ترك الجهاد في سبيل الله، وأن الآية نزلت في ذلك. وروى مثله عن حذيفة والحسن وقتادة ومجاهد والضحاك.

قلت: وروى الترمذى عن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران هذا الخبر بمعناه فقال: «كنا بمدينة الروم، فأخرجوا البنا صفا عظيما من الروم، فخرج اليهم من المسلمين مثلهم أو أكثر، وعلى أهل مصر عقبة بن عامر، وعلى الجماعة فصالة بن عبيد؛ فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيهم، فصاح الناس وقالوا: سبحان الله! يلقي بيديه إلى التهلكة. فقام أبو أيوب الأنصارى فقال: يا أيها الناس، إنكم تنازلون هذه الآية هذا التأويل، وإنما أنزلت هذه الآية فينا معاشر الأنصار لما أعز الله الإسلام وكثرنا صروه. قال بعضنا لبعض سرا دون رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أموالنا قد صاعت، وإن الله قد أعز الإسلام وكثر

ناصره . فلو أقمنا في أموالنا فاصلحتنا ماضع منها . فأنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم رد عنا ما قلنا : ﴿ وَأَتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ . فكانت التهلكة الإقامة على الأموال وإصلاحها وتركها الغزو . فما زال أبو أيوب شاخصا في سبيل الله حتى دفن بأرض الروم . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب صحيح . وقال حذيفة بن اليمان وابن عباس وعكرمة وعطاء ومجاهد وجهور الناس : المعنى لا تلقوا بأيديكم بأن تركوا الثقة في سبيل الله وتخافوا العيلة ، فيقول الرجل : ليس عندي ما أنفقه . و إلى هذا المعنى ذهب البخاري إذ لم يذكر غيره ، والله أعلم . قال ابن عباس : أتقى في سبيل الله ، وإن لم يكن لك إلا سهم أو مشقة^(١) ، ولا يقولون أحدهم : لا أجد شيئا . ونحوه عن السدي : أتقى ولو عقالا ، ولا تلق بيدك إلى التهلكة تقول : ليس عندي شيء . وقول ثالث قاله ابن عباس ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أمر الناس بالخروج إلى الجهاد قام إليه أناس من الأعراب حاضرين بالمدينة فقالوا : بماذا تجهز ! فوالله ما لنا زاد ولا بطعمنا أحد . فترل قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ يعني تصدقوا بأهل المسيرة في سبيل الله ، يعني في طاعة الله . ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ، يعني ولا تمسكوا بأيديكم عن الصدقة فتهلكوا . وهكذا قال مقاتل . ومعنى قول ابن عباس : ولا تمسكوا عن الصدقة فتهلكوا ، أي لا تمسكوا عن الثقة على الضمراء ، فإنهم إذا تخلفوا عنكم عليكم العدو فتهلكوا . وقول رابع — قبل للبراء بن عازب في هذه الآية : أهو الرجل يعمل على الكثيثة ؟ فقال : لا ، ولكنه الرجل يصيب الذنب فيأتي بيديه ويقول : قد بلغت في المعاصي ولا فائدة في التوبة . فياس من الله فينهمك بعد ذلك في المعاصي . فالهلاك : اليأس من الله . وقاله عبيدة السلماني . وقال زيد بن أسلم : المعنى لا تنسوا في الجهاد بغير زاد ، وقد كان فعل ذلك قوم فأذاهم ذلك إلى الاقتطاع في الطريق ، [أو إلى] أن يكون عالة على الناس . فهذه خمسة أقوال . وسبيل الله هنا : الجهاد ، واللفظ يتناول بعد جميع سبله . والباء في « بأيديكم » زائدة ، التقدير تلقوا أيديكم .

(١) المنقص (كثير) : نصل عرض أو سهم فيه نصل ، يرى به الرخش .

ونظيره : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ . وقال المبرد : بأيديكم أى بأنفسكم ، فعبّر بالمض عن الكل ، كقوله : ﴿ وَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ بما كسبت يداك . وقيل : هذا ضربٌ مثل ، نقول : فلان الذى بيده فى أمر كذا إذا استسلم ، لأن المسلم فى القتال يلقى سلاحه بيده ، فكذلك فعل كل عاجز فى أى فعل كان . ومنه قول عبد المطلب : « والله إن إلقاءنا بأيدينا للوث لمعجز » . وقال قوم : التقدير لا تلقوا أنفسكم بأيديكم ؛ كما قول : لا تفسد خالك براك . والتهلكة (بضم اللام) : مصدر من هلك يهلك هلاكا وهلكا وتهلكة . أى لا تأخذوا فيما يهلككم . قاله الزجاج وغيره . أى إن لم تنفقوا عصمت الله وهلكتم . وقيل . إن معنى الآية لا تمسكوا أموالكم فبرئها منكم غيركم ، قتلوكوا بجرمان منقعة أموالكم . ومعنى آخر : ولا تمسكوا فيذهب عنكم الخلف فى الدنيا والنواب فى الآخرة . ويقال : لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ، يعنى لا تنفقوا من حرام فبرء عليكم قتلوكوا . ونحوه عن عكرمة قال : ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ، قال : لا تجموا الخبيث منه تنفقون . وقال الطبرى : قوله : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ عام فى جميع ما ذكره فدخلوه فيه ، إذ اللفظ يحتمله .

الثانية — اختلف العلماء فى اقتحام الرجل فى الحرب وحمله على العدو وحده ، فقال القاسم بن عجمرة والقاسم بن محمد وعبد الملك من علمائنا : لا بأس أن يحمل الرجل وحده على الجيش العظيم إذا كان فيه قوة ، وكان لله بنية خالصة ؛ فإن لم تكن فيه قوة : ذلك من التهلكة . وقيل : إذا طلب الشهادة وخلصت النية فليحمل ، لأن مقصوده واحد منهم ؛ وذلك بين فى قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ . وقال ابن خُوَيْرِ منناد : فأما أن يحمل الرجل على مائة أو على جملة المكر أو جماعة اللصوص والمحاربين والخواارج فذلك حالتان : إن علم وغلب على ظنه أن سيقتل من حمل عليه ويخو غسن ، وكذلك لو علم وغلب على ظنه أن يقتل ولكن سينصركى نكاية أو سبيل أو يؤثر أثرًا ينتفع به المسلمون بخائر أيضا . وقد بلغنى أن عسكر المسلمين لما لاقى الفرس تفرقت خيل المسلمين من الفيلة ، فعمد رجل منهم فصنع فيلا من سبن ورس به فرسه حتى ألغى ، فلما أصبح لم ينفر

فرسه من الفيل يحمل على الفيل الذي كان يقدّمها قليل له : إنه قاتلك . فقال : لا ضرر أن أقتل ويفتح للمسلمين . وكذلك يوم النجاة لما تحصنت بنو حنيفة بالحديثة ، قال رجل من المسلمين : ضعوني في الحنفة وألقوني إليهم ، ففعلوا وقاتلهم وحده وفتح الباب .

قلت : ومن هذا ما روي أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أرايت إن قُلتُ في سبيل الله صابرا عُتِبًا قال : "فك الجنة" . فانغمس في العدو حتى قُتل . وفي صحيح مسلم عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أُفِرِدَ يَوْمَ أُحُدٍ (١) سبعة من الأنصار ورجلين من قريش ؛ فلما رَفَقُوهُ قال : "مَن يَرُدِّهم عنا وله الجنة" أو "هو رفيقي في الجنة" فتقدم رجل من الأنصار فقاتل حتى قُتل . فلم يزل كذلك حتى قُتِلَ السبعة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " ما أنصفنا أصحابنا " . هكذا الرواية « أنصفنا » بسكون الفاء « أصحابنا » بفتح الباء ؛ أي لم ندِّمُ للقتال حتى قتلوا . وروي بفتح الفاء ورفع الباء ، وجهها أنها ترجع لمن فرغته من أصحابه ، والله أعلم . وقال محمد بن الحسن : لو حمل رجل واحد على ألف رجل من المشركين وهو وحده ، لم يكن بذلك بأس إذا كان يطمع في نجاة أو نكاية في العدو ؛ فإن لم يكن كذلك فهو مكروه ، لأنه عرض نفسه للتلغ في غير منفعة للمسلمين . فإن كان قصده تجرئة للمسلمين عليهم حتى يصنعوا مثل صنيعه فلا يبعد جوازه ، ولأن فيه منفعة للمسلمين على بعض الوجوه . وإن كان قصده إرهاب العدو وإلحاق صلابة المسلمين في الدين فلا يبعد جوازه . وإذا كان فيه نفع للمسلمين تلفت نفسه لإعزاز دين الله وتوهمين الكفر فهو المقام الشريف الذي مدح الله به المؤمنين في قوله : (إِنْ أَفْهَ أَشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ) الآية . إلى غيرها من آيات المدح التي مدح الله بها من بذل نفسه . وعلى ذلك ينبغي أن يكون حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه متى رجا نفعاً في الذين بذل نفسه فيه حتى قتل كان

(١) هو البراء بن مالك ، أسير أنس بن مالك ؛ كما في تاريخ الطبري .

(٢) الحنفة (تقدم الحاء على الجيم والهمزة) : ترس يخذ من الجلود .

(٣) أُفِرِدَ يوم أُحُد ، أي حين انهزم الناس ونزل إلى العدو .

(٤) رفق (بكر تانية) : عتب ولفق .

(٥) أي لم يردهم يفتد بهم .

في أعلام درجات الشهداء . قال الله تعالى : ﴿ وَأُمِرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ ﴾ . وقد روى عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل تكلم بكلمة حق عند سلطان جائر فقتله " . وسيأتي القول في هذا في «آل عمران» إن شاء الله تعالى .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ وَأَحْسِنُوا ﴾ أي في الإنفاق في الطاعة ، أو أحسنوا الظن بالله في إخلاله عليكم . وقيل : أحسنوا في أعمالكم بامثال الطاعات ، روى ذلك عن بعض الصحابة . قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا الْحَجَّ وَالْمَعْرَةَ لِلَّهِ ﴾ فيه سبع مسائل :

الأولى — اختلف العلماء في المعنى المراد بإتمام الحج والعمرة لله ؛ فقيل : أداؤهما والإتيان بهما ؛ كقوله : ﴿ فَأَتَمُّوهُنَّ ﴾ وقوله : ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ أي اتوا بالصيام ؛ وهذا على مذهب من أوجب العمرة ، على ما يأتي . ومن لم يوجبها قال : المراد تمامهما بعد الشروع فيهما ، فإن من أحرم بنفسك وجب عليه المضى فيه ولا يفسخه ، قال معناه الشعبي وابن زيد . وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه إتمامهما أن تُحرم بهما من ذُورَة أهلك . وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص ، وفضله عمران بن حصين . وقال سفيان الثوري : إتمامهما أن تخرج قاصدا لما لا لتجارة ولا لغير ذلك . ويقوى هذا قوله «الله» . وقال عمر : إتمامهما أن يُفرد كل واحد منهما من غير تمتع وقران . وقاله ابن حبيب . وقال مقاتل : إتمامهما ألا تستحلوا فيهما . مالا يبينى لكم ؛ وذلك أنهم كانوا يشركون في إحرامهم فيقولون : ثيبك اللهم لييك ، لا شريك لك إلا شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك . فقال : فاتموا ولا تخططوها بشيء آخر .

قلت : أما ما روى عن علي وفضله عمران بن حصين في الإحرام قبل المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قال به عبد الله بن مسعود وجماعة من السلف ، وثبت أن عمر أهل من إيلياء^(١) . وكان الأسود وعلقمة وعبد الرحمن وأبو اسحاق يُحرّمون من بيوتهم ؛

(١) إيلياء - (بالقاهرة) : اسم مدينة بيت المقدس .

ورخص فيه الشافعي . وروى أبو داود والدارقطني عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أحرم من بيت المقدس يحج أو عمرة كان من ذنوبه كيوم ولدته أمه »^(١) ورواية « غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر » . وخرجه أبو داود وقال : « يرحم الله وكيفا ! أحرم من بيت المقدس ؛ يبنى إلى مكة » . ففي هذا إجازة الإحرام قبل الميقات ، وكره مالك رحمه الله أن يحرم أحد قبل الميقات ، ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب ؛ وأنه أنكر على عمران بن حصين إحرامه من البصرة . وأنكر عثمان على ابن عمر إحرامه قبل الميقات . وقال أحمد وإسحاق : وجه العمل المواقيت ؛ ومن الحجّة لهذا القول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يمت وقت المواقيت وعينها فصارت بيانا لمجمل الحج ، ولم يحرم صلى الله عليه وسلم من يته لمجته ، بل أحرم من ميقاته الذي وقته لأمته . وما فعله صلى الله عليه وسلم فهو الأفضل إن شاء الله . وكذلك صنع جمهور الصحابة والتابعين بسدعم . واحتج أهل المقالة الأولى وأن ذلك أفضل بقول عائشة : ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما . وبحديث أم سلمة مع ما ذكر عن الصحابة في ذلك ، وقد شهدوا إحرام رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته من ميقاته ، وعرفوا مغزاه ومراده ، وعلموا أن إحرامه من ميقاته كان يسيرا على أمته .

الثانية - روى الأئمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة^(٢) ، ولأهل الشام الجحفة^(٣) ، ولأهل نجد قرن^(٤) ، ولأهل اليمن يلم^(٥) ، من لمن ولن آي ظلين من غير أهلهم ممن أراد الحج والعمرة . ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ ؛ حتى أهل مكة من مكة

- (١) كذا في الدارقطني . وفي الأصول : « كعبة يوم » . (٢) في شرح الموطأ القرطبي : « ... على عهد الله بن عامر » . وعبد الله بن عامر هذا ؛ ابن خال عثمان وكان واليا له على البصرة . (٣) ذوا الحليفة (مصرفة) : قرية نوبة بينها وبين مكة مائتا ميل . (٤) الحفة (بينهم اليمن وسكون المهنة) : قرية نوبة بينها وبين مكة خمس مراحل ، ويقرب منها القرية المعروفة رابع - بلاد بوحدة وعين معيبة - فيصح الإحرام بها . (٥) قرن (بينهم الشام وسكون الزاد) : جبل مشرف على عرفات ، وهو على مرحلتين من مكة . (٦) يلم (بينهم البصرة والام وسكون الميم وضع الام) : مكان على مرحلتين من مكة .

يُتَوَلَّوْنَ مِنْهَا . واجمع أهل العلم على القول بظاهر هذا الحديث واستعماله ، لا يخالفون شيئا منه .
واختلفوا في ميقات أهل العراق وفيمن وقته ، فروى أبو داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المشرق المقيت . قال الترمذي : هذا حديث حسن . وروى
أن عمر وقت لأهل العراق ذات عرق^(١) . وفي كتاب أبي داود عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق . وهذا هو الصحيح ، ومن روى أن عمر وقته ،
لأن العراق في وقته افتتحت ، فغفلة منه ، بل وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وقت
لأهل الشام الجففة . ولشام كلها يومئذ دار كفر كما كانت العراق وغيرها يومئذ من البلدان ،
ولم تفتح العراق ولا الشام إلا على عهد عمر ، وهذا مالا خلاف فيه بين أهل السير . قال
أبو عمر : كل عراق أو مشرق أحرِم من ذات عرق فقد أحرِم عند الجميع من ميقاته ، والمقيت
أحوط عندهم وأولى من ذات عرق ، وذات عرق ميقاتهم أيضا بإجماع .

الثالثة - أجمع أهل العلم على أن من أحرِم قبل أن يأتي الميقات أنه محرم ، وإنما منع
من ذلك مَنْ رأى الإحرام عند الميقات أفضل ، كراهية أن يضيق المرء على نفسه ما قد وسع
الله عليه ، وأن يتعرض بما لا يؤمن أن يحدث في إحرامه ، وكلهم ألزمه الإحرام إذا صل
ذلك ، لأنه زاد ولم ينقص .

الرابعة - في هذه الآية دليل على وجوب العمرة ، لأنه تعالى أمر بإتمامها كما أمر
بإتمام الحج . قال الصبي^(٢) بن مبرد : أتيت عمر رضي الله عنه فقلت إني كنت نصرانيا فأسلمت ،
وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبتين علي ، وإني أهملت بهما جميعا . فقال له عمر : هُذِبت لئلا
تنيك . قال ابن المنذر : ولم ينكر عليه قوله : وجدت الحج والعمرة مكتوبتين علي . ويوجبهما
قال علي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس . وروى الدارقطني عن ابن جريج قال : أخبرني
نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة وعمرة واجبتان

(١) ذات عرق : قرية على مرحلتين من مكة .

(٢) الصبي (نعم السامد المهمة وتفتح الواو الموحدة وتشد الياء) .

من استطاع إلى ذلك سبيلا؛ فمن زاد بعدها شيئا فهو خير وتطوع . قال : ولم أسمعه يقول في أهل مكة شيئا . قال ابن جريح : وأخبرت عن عكرمة أن ابن عباس قال : العمرة واجبة كوجوب الحج من استطاع إليه سبيلا . ومن ذهب إلى وجوبها من التابعين : عطاء وطاوس ومجاهد والحسن وابن سيرين والشعبي وسعيد بن جبير وأبو بردة ومسروق وعبد الله بن شداد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وابن الجهم من المالكيين . وقال الثوري : سمعنا أنها واجبة . وسئل زيد بن ثابت عن العمرة قبل الحج ؛ فقال : صلاتان لا يضررك بأيهما بدأت . ذكره الدارقطني . وروى مرفوعا عن محمد بن سيرين عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الحج والعمرة فريضتان لا يضررك بأيهما بدأت " . وكان مالك يقول : « العمرة سنة ولا تعلم أحدا أرخص تركها » . وهو قول النخعي أصحاب الرأي فيها حكى ابن المنذر . وحكى بعض القزوينيين والبغداديين عن أبي حنيفة أنه كان يوجبها كالْحج ، وبأنها سنة ثابتة . قاله ابن مسعود وجابر بن عبد الله . روى الدارقطني حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا حدثنا محمد بن العلاء أبو كريب حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة والزكاة والحج : أواجب هو ؟ قال : " نعم " فسأله عن العمرة : أواجبة هي ؟ قال : " لا وأن تتم خير لك " . رواه يحيى بن أيوب عن حجاج وابن جريح عن ابن المنكدر عن جابر موقوفا من قول جابر . فهذه حجة من لم يوجبها من السنة . قالوا : وأما الآية فلا حجة فيها للوجوب ، لأن الله سبحانه إنما قرنها في وجوب الإتمام لا في الابتداء ، فإنه ابتداء الصلاة والزكاة فقال : ﴿ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ . وابتدأ بإيجاب الحج فقال : ﴿ وَتَمَّ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ ﴾ . ولم يذكر العمرة أمر بإتمامها لا بابتدائها ، فلو حج عشر حجج ، أو أتم عشر عمر لم يلزم الإتمام في جميعها ، فإنما جاءت الآية لإلزام الإتمام لا لإلزام الابتداء . والله أعلم . واحتج المخالف من جهة النظر على وجوبها بأن قال : عماد الحج التوقف بعرفة ،

وليس في العمرة وقوف؛ فلو كانت كسنة الحج لوجب أن تساويه في أفعاله؛ كما أن سنة الصلاة تساوى فريضتها في أفعالها .

الخامسة - قرأ الشعبي وأبو حنيفة برفع التاء في العمرة؛ وهي تدل على عدم الوجوب، وقرأ الجماعة « العمرة » بنصب التاء، وهي تدل على الوجوب . وفي مصنف ابن مسعود « وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ إِلَى الْبَيْتِ ^(١) » وروى عنه « وَأَقِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ إِلَى الْبَيْتِ » . وفائدة التخصيص بذكر الله هنا أن المرب كانت تقصد الحج للاجتماع والتظاهر والتناضل والتنافر وقضاء الحاجة وحضور الأسواق، وكل ذلك ليس فيه طاعة، ولا حظ بقصد، ولا قرينة بمعتقد؛ فامر الله سبحانه بالقصد إليه لأداء فرضه وقضاء حقه، ثم سأل في التجارة على ما يأتي .

السادسة - لا خلاف بين العلماء فيمن شهد مناسك الحج وهو لا ينوي حجاً ولا عمرة - والقلم جاريه عليه - أن شهودها بغير نية ولا قصد غير مؤثر عنه، وأن النية تجب فرضاً، لقوله تعالى : ﴿ وَأَتَمُّوا ﴾ ومن تمام العبادة حضور النية، وهي فرض كالإحرام عند الإحرام؛ لقوله عليه السلام لما ركب راحلته : « لَيْتَكَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعَا » . على ما يأتي . وذكر الزبيعي في كتاب البويطي عن الشافعي قال : ولو لم يركب رجل ولم ينو حجاً ولا عمرة لم يكن حاجاً ولا معتمراً، ولو نوى ولم يلب حتى قضى المناسك كان حجه تاماً، واحتج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » . قال : ومن فعل مثل ما فعل علي حين أهل على إهلال النبي صلى الله عليه وسلم أجزته تلك النية؛ لأنها وقعت على نية لغيره قد تقدمت، بخلاف الصلاة .

السابعة - واختلف العلماء في المراهق والعبد مجزئ بالجمع ثم يحتمل هذا ويعتق هذا قبل الوقوف بعرفة؛ فقال مالك : لا سبيل لها إلى رفض الإحرام ولا لأحد، متمسكاً بقوله تعالى : ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ومن رفض إحرامه فلا يتم حجه ولا عمرته . وقال أبو حنيفة : جائز للصبي إذا بلغ قبل الوقوف بعرفة أن يحدّد إحراماً؛ فإن تهاوى على حجه ذلك لم يجزئه

(١) قال أبو حنيفة في البحر يبنى أن يعمل هذا كله على التفسير لأنه يخالف لمراد المصنف الذي أجمع عليه

من حجة الإسلام . واحتج بأنه لما لم يكن الحج يحزى عنه ، ولم يكن الفرض لازماً له حين أحرم
 بالحج ثم رزقه حين بلغ ، استحال أن يُسفل عن فرض قد تمين عليه بئافلة ويطل فرضه ؛ كن
 دخل في نافلة وأقيمت عليه المكتوبة وخشى فوتها ، قطع النافلة ودخل في المكتوبة .
 وقل الشافعي : إذا أحرم الصبي ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة فوق بها محرماً أجزاء من حجة
 الإسلام ، وكذلك العبد . قال : وهو عتق بمزدلفة وبلغ الصبي بها فرجعا إلى عرفة بعد التمتع
 والبولغ فأدركا الوقوف بها قبل طلوع الفجر أجزت عنهما من حجة الإسلام ، ولم يكن عليهما دم ؛
 ولو احتاطا فأهرا^(١) ما كان أحب إلى ، وليس ذلك باليمن عندي . واحتج في إسقاط تجديد
 الإحرام بحديث علي رضي الله عنه إذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أقبل من اليمن
 مهلاً بالحج : "يَمَ أَحَلَّتْ" قال قلت : لِيَكُ اللَّهُمَّ بِأَحْلَالٍ كَأَحْلَالِ نَيْكِ . فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : "فَإِنِّي أَحَلَّتُ بِالْحَجِّ وَسَقَتُ الْمَدْيَ" . قال الشافعي : ولم ينكر عليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مقالته ، ولا أمره بتجديد نية لإفراد أو تمتع أو قرآن . وقال مالك في النصراني
 يُسَلِّمُ عَرَفَةَ فَيُحْرِمُ بِالْحَجِّ : أجزاء من حجة الإسلام ، وكذلك العبد يَتَّقِي ، والصبي يبلغ
 إذا لم يكونوا محرمين ولا دم على واحد منهم ، وإنما يلزم الدم من أودا الحج ولم يحرم من المقات .
 وقال أبو حنيفة : يلزم البس الدم . وهو كالحر عنهم في تجلوز المقات بخلاف الصبي والنصراني
 فإنهما لا يلزمهما الإحرام لدخول مكة لسقوط الفرض عنهما . فإذا أسلم الكافر وبلغ الصبي
 كان حكمهما حكم الحر ، ولا شيء عليهما في ترك المقات .

قوله تعالى : (فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) فيه اثنا عشرة مسألة :

الأول - قال ابن العربي : هذه آية مشكلة ، عُضْلَةٌ مِنَ الْمُضَلِّ .

قلت : لا إشكال فيها ونحن ننبها غاية البيان فنقول : الإحصار هو المنع من الوجه الذي
 قصد به العواقب جملة ، بقلة بأى عذر كان ، كأن حصر عدو أو جور سلطان أو مرض
 أو ما كان . واختلف العلماء في تعيين المانع هنا على قولين : الأول - قال علقمة وعروة

(١) هرا الماء واهرة واهراة : ص . وأهه : أراه .

ابن الزبير وغيرها : هو المرض لا المدوّ . وقيل : المدوّ خاصة . قاله ابن عباس وابن عمر وأنس والثاقبي . قال ابن العربي : وهو اختيار عليّنا . ورأى أكثر أهل اللغة ومصلّيها على أن أحصر عرض المرض ، وحصر نزل به المدوّ .

قلت : ما حكاه ابن العربي من أنه اختيار عليّنا لم يقل به إلا أنسب وحده ، وخالفه سائر أصحاب مالك في هذا وقالوا : الإحصار إنما هو المرض ، وأما المدوّ فإما يقال فيه : حصر حصراً فهو محصور . قاله الباجي في المتقى . وحكى أبو إسحاق الزجاج أنه كذلك عند جميع أهل اللغة على ما يأتي . وقال أبو عبيدة والكاسي : أحصر بالمرض وحصر بالمدوّ . وفي الجمل لابن فارس على العكس ، فحصر بالمرض ، وأحصر بالمدوّ . وقالت طائفة : يقال أحصر فيهما جميعاً من الرأى . حكاه أبو عمر .

قلت : وهو يشبه قول مالك حيث ترجم في موطنه « أحصر » فيهما فتأمل .

وقال الفراء : هما بمعنى واحد في المرض والمدوّ . قال القشيري أبو نصر : وأدعت الشافعية أن الإحصار يستعمل في المدوّ؛ فأما المرض فيستعمل فيه الحصر ، والصحيح أنهما يستعملان فيهما .

قلت : ما ادعاه الشافعية قد نص الخليل بن أحمد وغيره على خلافه . قال الخليل . حصرت الرجل حصراً منته وجبته ، وأحصر الحاج عن بلوغ الناسك من مرض أو نحوه . هكذا قال . جبل الأول ثلاثين من حصرت ، والثاني في المرض رباعياً ، وعلى هذا نخرج قول ابن عباس : لا حصر إلا حصر المدوّ . وقال ابن السكيت : أحصره المرض إذا منعه من السفر أو من حاجة يريد بها . وقد حصره المدوّ يحصرونه إذا ضيقوا عليه فاطلوا به . وحاصره محاصرة وحصاراً . قال الأخفش : حصرت الرجل فهو محصور ، أى حبسه . قال : وأحصرني بول ، وأحصرني مرضي ، أى جعلني أحصر قسبي . قال أبو عمرو الشيباني : حصرتني الشيء ، وأحصرني ، أى حبسني .

قلت : فالأكثر من أهل اللغة على أن حصر في العدو، وأحصر في المرض ؛ وقد قيل ذلك في قول الله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ . وقال ابن ميادة : وما هجر تلى أن تكون تباعدت • عليك ولا أن أحصرتك شئول

وقال الزجاج : الإحصار عند جميع أهل اللغة إنما هو من المرض ، فأما من العدو فلا يقال فيه إلا حُصر . يقال : حُصر حصرا ، وفي الأول أحصر إحصارا ، فدل على ما ذكرناه . وأصل الكلمة من الحبس ؛ ومنه الحصر الذي يحبس نفسه عن البوح بسرّه . والحصر : الملك لأنه كالحبوس من وراء الحجاب . والحصر الذي يجلس عليه لانضمام بعض طاقات البردى^(١) إلى بعض ؛ كحبس الشيء مع غيره .

الثانية - ولما كان أصل الحصر الحبس قالت الحنفية : المُحصَر من يصير ممنوعا من مكة بعد الإحرام بمرض أو عدو أو غير ذلك . واحتجوا بمقتضى الإحصار مطلقا . قالوا : وذكر الأمن في آخر الآية لا يدل على أنه لا يكون من المرض ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " الزكام أمان من الجذام " . وقال : " مَنْ سَبَقَ الْعَاطِسُ بِالْحَدِّ أَمِنَ الشَّوْصَ وَاللَّوْصَ وَالْعِلْوْصَ " . الشَّوْصُ : وجع السن . وَاللَّوْصُ : وجع الأذن . وَالْعِلْوْصُ : وجع البطن . أخرجه ابن ماجه في سننه . قالوا : وإنما جعلنا حبس العدو حصارا قياسا على المرض إذا كان في حكمه ، لا بدلالة الظاهر . وقال ابن عمر وابن الزبير وابن عباس والشافعي وأهل المدينة : المراد بالآية حصر العدو ، لأن الآية نزلت في سنة ست في عمرة الحديبية حين صد المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مكة . قال ابن عمر : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحال كفار قريش دون البيت ، فتحز النبي صلى الله عليه وسلم هذية وحقن رأسه . ودل على هذا قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُمِيتُمْ ﴾ . ولم يقل : برأتم . والله أعلم .

الثالثة - جمهور الناس على أن المُحصَر بعدو يحل حيث أحصر ويحتر هذيه إن كان تمّ هدى ويحل رأسه . وقال قتادة وإبراهيم : يبعث بهديه إن أمكن ، فإذا بلغ حيلة صار حلالا .

(١) البردى (صنع المرحدة وسكون الزاء) : بيات يعدل منه الحصر . وبضمها وسكون الزاء : صرب من

أجود الصر .

وقال أبو حنيفة: دم الإحصار لا يتوقف على يوم النحر، بل يجوز دبحه قبل يوم النحر إذا بلغ حيّله . وخالفه أصحابه فقالوا : يتوقف على يوم النحر، وإن نحر قبله لم يجره . وسبأني هذه المسئلة زيادة . إن .

الرابعة - الأكثر من العلماء على أن من أحصر بعدو كافر أو مسلم، أو سلطان حبه في سجن أن عليه الهدى، وهو قول الشافعي، وبه قال أشهب . وكان ابن القاسم يقول : ليس على من صدّ عن البيت في حج أو عمرة هدى إلا أن يكون ساقه معه . وهو قول مالك . ومن جئتهما أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما نحر يوم الحديبية هدياً قد كان أشعره وفلده حين أحرم بعمره، فلما لم يبلغ ذلك الهدى حيّله للصدّة، أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فنحر، لأنه كان هدياً وجب بالتقليد والإشمار، ونحر لله فلم يجز الرجوع فيه، ولم يحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل الصدّة؛ فلذلك لا يجب على من صدّ عن البيت هدى . واحتج الجمهور بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل يوم الحديبية ولم يحل رأسه حتى نحر الهدى، فدل ذلك على أن من شرط إحلال المحصر ذبح هدى إن كان عنده، وإن كان فقيراً فبئى وجدته وقدّر عليه لا يحل إلا به . وهو مقتضى قوله : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ قَبْلَ اسْتَيْسَارِ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وقد قيل : يحل ويهدى إذا قدر عليه ؛ والقولان للشافعي، وكذلك من لا يحل هدياً يشتريه قولان .

الخامسة - قال عطاء وغيره : المحصر يمرض كالمحصر بعدو . وقال مالك والشافعي وأصحابهما : من أحصره المرض فلا يحل له إلا الطواف بالبيت وإن أقام سنين حتى يفيق . وكذلك من أخطأ العدد أو خفى عليه الهلال . قال مالك : وأهل مكة في ذلك كأهل الآفاق . وإن احتاج المريض إلى دواء تداوى به واقتدى به على إحرامه لا يئول من شيء حتى يبرأ من مرضه ؛ فإذا برئ من مرضه مضى إلى البيت فطاف به سبعا، وسعى بين الصفا والمروة وحلّ من حجته أو عمرته . وهذا كله قول الشافعي، وذهب في ذلك إلى ما روى عن عمر

وَأَبْنُ حِبَّاسٍ وَعَائِشَةُ وَابْنُ عَمْرِو بْنِ الزَّيْرِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْحَصْرِ بِمَرَضٍ أَوْ خَطَا الْمَدَدُ :
 إِنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ . وَكَذَلِكَ مِنْ أَصَابِهِ كَسْرٌ أَوْ بَطْنٌ مَنخَرٌ . وَحُكْمٌ مِنْ كَانَتْ
 هَذِهِ حَالُهُ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ أَنْ يَكُونَ بِالْخِيَارِ إِذَا خَافَ فَوْتَ الْوُقُوفِ بِرُقَّةٍ لِمَرَضِهِ ، إِنْ شَاءَ
 مَضَى إِذَا أَتَى إِلَى الْبَيْتِ طَلَّاقٌ وَتَحَلَّلَ بِعِمْرَةٍ ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى قَابِلٍ ، وَإِنْ أَقَامَ
 عَلَى إِحْرَامِهِ وَلَمْ يَرَوْعَ شَيْئًا عَمَّا نَهَى عَنْهُ الْحَاجُّ فَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ حُجَّ فِي ذَلِكَ الْإِجْمَاعِ مِنَ
 الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّ مِنْ أَخْطَا الْمَدَدُ أَنَّ هَذَا حُكْمُهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ . وَقَالَ فِي الْمَكِيِّ
 إِذَا بَقِيَ مَعْصُورًا حَتَّى فَرَّغَ النَّاسُ مِنْ حُجَّتِهِمْ : فَإِنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى الْحُلِّ قَائِلًا وَيَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ
 الْمُعْتَمِرُ وَيَحِلُّ ، فَإِذَا كَانَ قَابِلَ حُجٍّ وَاهْدَى . وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ الزَّهْرِيُّ فِي إِحْصَارٍ مِنْ أَحْصَرَ
 بِمَكَّةَ مِنْ أَهْلِهَا : لَا يَدُلُّهُ مِنْ أَنْ يَقِفَ بِرُقَّةٍ وَإِنْ نَعِشَ نَعَشًا . وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ
 ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرِ الْمَالِكِيُّ فَقَالَ : قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْحَصْرِ الْمَكِيِّ أَنَّ عَلَيْهِ مَا عَلَى
 الْآتِقِ مِنَ إِعَادَةِ الْحُجِّ وَالْهَدْيِ خِلَافَ ظَاهِرِ الْكُتُبِ ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ
 أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . قَالَ : وَالْقَوْلُ عِنْدِي فِي هَذَا قَوْلُ الزَّهْرِيِّ فِي أَنَّ الْإِبَاحَةَ
 مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنَّ يُمْرُجُ لِبَعْدِ الْمَسَافَةِ يَتَعَالَجُ
 وَإِنْ قَاتَهُ الْحُجُّ ، فَأَمَّا مَنْ كَانَ يَنْتَهِي وَيَنْتَهِي الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ مَا لَا يَقْصُرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ يَحْضُرُ
 الْمَشَاهِدَ وَإِنْ نَعِشَ نَعَشًا لِقَرَبِ الْمَسَافَةِ بِالْبَيْتِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : كُلٌّ مِنْ مَنْعٍ مِنْ
 الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ بِلَدٍّ أَوْ مَرَضٍ أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ أَوْ إِضْلَالِ رَاحِلَةٍ أَوْ لَدَغِ هَامَةٍ فَإِنَّهُ يَقِفُ
 مَكَانَهُ عَلَى إِحْرَامِهِ وَيُعْتَمِرُ بِهَدْيِهِ أَوْ بَعْثَ هَدْيِهِ ، فَإِذَا نَحَرَ قَفَدَ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ . كَذَلِكَ قَالَ
 عُرْوَةُ وَقَتَادَةُ وَالْعَسَنُ وَعِطَاءُ وَالنَّخَعِيُّ وَمَجْلَهُدٌ وَأَهْلُ الْمِرَاقِ لِقَوْلِهِ ، تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ
 فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ الْآيَةُ .

السادسة - قال مالك وأصحابه : لا يَنْفَعُ الْحَرَمُ الْإِشْرَاطُ فِي الْحُجِّ إِذَا خَافَ الْحَصْرَ بِمَرَضٍ
 أَوْ مَدَقٍ ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِمْ . وَالْإِشْرَاطُ أَنْ يَقُولَ إِذَا أَهْلٌ : لَيْكَ
 اللَّهُمَّ لَيْكَ ، وَيَحِلُّ حَيْثُ حَبَسْتَنِي مِنَ الْأَرْضِ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ وَهَّابٍ

وأبو نؤير : لا بأس أن يشترط وله شرطه . وقاله غير واحد من الصحابة والتابعين ، وحجتهم حديث ضبابة بنت الزبير بن عبد المطلب أنها أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إني أردت الحج ، أشتري؟ قال : "نعم" . قالت : فكيف أقول؟ قال : "قولي ليك اللهم ليك وتحلي من الأرض حيث حبستني" . أخرجه أبو داود والذارقطني وغيرهما . قال الشافعي : لو ثبت حديث ضبابة لم أمده ، وكان عمله حيث حسبه الله .

قلت : قد صححه غير واحد ، منهم أبو حاتم البستي وابن المنذر ، قال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لضبابة بنت الزبير : "حجّي واشترطي" . وبه قال الشافعي إذ هو بالعراق ، ثم وقف عنه بمصر . قال ابن المنذر : وبالتقول الأول أقول . وذكره عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير أن طاوسا وعكرمة أخبراه عن ابن عباس قال : جاءت ضبابة بنت الزبير إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إني امرأة ثقيلة وإني أريد الحج ، فكيف تأمرني أن أהל؟ قال : "أهلي واشترطي أن تحلي حيث حبستني" . قال : فأدركت . وهذا إسناده صحيح .

السابعة - واختلف العلماء أيضا في وجوب القضاء على من أحصر ، فقال مالك والشافعي : من أحصر بعدوا فلا قضاء عليه مجبه ولا عمرته ، إلا أن يكون ضرورة^(١) لم يكن حج ، فكون عليه الحج على حسب وجوبه عليه . وكذلك العمرة عند من أوجبها فرضا . وقال أبو حنيفة : المحصر بمرض أو عذر عليه حجة وعمره ، وهو قول الطبري . قال أصحاب الرأي : إن كان مهلا بمح قضى حجة وعمره ، لأن إحرامه بالحج صار عمرة . وإن كان قارنا قضى حجة وعمرتين . وإن كان مهلا بعمرة قضى عمرة . وسواء عندهم المحصر بمرض أو عذر على ما تقدم . واحتجوا بحديث ميون بن مهران قال : خرجت معتمرا عام حاصر أهل الشام أبى الزبير بمكة وبعث معي رجالا من قومي يهدي ، فلما انتهيت إلى أهل الشام متعوني أن أدخل الحرم ، فنحرت

(١) قوله : فأدركت . معناه أدركت الحج ولم تحلل حتى فرغت منه . (٢) الضرورة (إلصاق المهمة) :

الذي لم يحج قط . ويطلق أيضا على من لم يتزوج . وأصله من العمر : الحبس والتمنع .

الهدى مكانى ثم حالت ثم رجعت؛ فلما كان من العام المقبل خرجت لأفضى عمرى، فأتيت ابن عباس فبأنيته . فتنن : أبذل الهدى، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يبدلوا الهدى الذى نحوواعام الحديبية فى عمرة القضاء . واستدلوا بقوله عليه السلام : "مَنْ كَسِرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ حِجَّةٌ أُخْرَى أَوْ عِمْرَةٌ أُخْرَى" . رواه عكرمة عن المجاج بن عمرو الأنصارى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "مَنْ عَرَجَ أَوْ كَسِرَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ حِجَّةٌ أُخْرَى" . قالوا : فاعتار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فى العام المقبل من عام الحديبية إنما كان قضاء تلك العمرة . قالوا : ولذلك قيل لها عمرة القضاء . واحتج مالك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر أحدا من أصحابه ولا بمن كان معه أن يقضوا شيئا ولا أن يعودوا لشيء، ولا حفظ ذلك عنه بوجه من الوجوه ، ولا قال فى العام المقبل : إن عمرتى هذه قضاء عن العمرة التى حُصِرْتُ فيها، ولم ينقل ذلك عنه . قال : وعمرة القضاء وعمرة القضية سواء، وإنما قيل لها ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضى قربانا وصالحهم فى ذلك العام على الرجوع عن البيت وقصده من قابل؛ فسميت بذلك عمرة القضية .

الثامنة — لم يقل أحد من الفقهاء فيمن كسر أو عرج أنه يحل مكانه بنفس الكسر غير أبي ثور على ظاهر حديث المجاج بن عمرو ، ونابيه على ذلك داود بن علي وأصحابه . وأجمع العلماء على أنه يحل من كسر؛ ولكن اختلفوا فيما به يحل، فقال مالك وغيره : يحل بالطواف بالبيت لا يحل غيره . ومن خالفه من الكوفيين يقول : يحل بالنية وفعل ما يتطلب به على ما تقدم من مذهبه .

التاسعة — لاختلاف بين علماء الأمصار أن الإحصار عام فى الحج والعمرة . وقال ابن سيرين : لا إحصار فى العمرة، لأنها غير مؤقتة، وأجيب بأنها وإن كانت غير مؤقتة لكن فى الصبر إلى زوال العذر ضرر، وفى ذلك نزلت الآية . وحكى عن ابن الزبير أن من أحصره العدو أو المرض فلا يحل إلا الطواف بالبيت . وهذا أيضا مخالف لنص الخبر عام الحديبية .

العاثرة - الحاصر لا يخلو أن يكون كافرا أو مسلما، فان كان كافرا لم يحز قتاله ولو وثق بالظهور عليه، ويتخلل بموضعه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ كما تقدم . ولو سأل الكافر جُمْلًا لم يحز لأن ذلك وَهْنٌ في الإسلام . فان كانت مسلما لم يحز قتاله بحال ، ووجب التحلل . فان طلب شيئا ويتخلل عن الطريق جاز دفعه ، ولم يحز القتال لما فيه من إلتاف المهج . وذلك لا يلزم في أداء العبادات فان الدين أَسْمَحُ . وأما بذل الجمل فلما فيه من دفع أعظم الضررين بأهونهما ، ولأن الحج مما يتفق فيه المال، فيُعَدُّ هذا من النفقة .

الحادية عشرة - والعَدُوُّ الحاصر لا يخلو أن يتقن بقاؤه واستيطانه لقوته وكثرته أولا؛ فان كان الأول حَلَّ المحصر مكانه من ساعته . وإن كان الثاني وهو مما يرجى زواله فهذا لا يكون محصورا حتى يبقى بينه وبين الحج مقدار ما يعلم أنه إن زال العدو لا يدرك فيه الحج، فيحل حينئذ عند ابن القاسم وابن الماجشون . وقال أنشب : لا يحل من حصر عن الحج بعدو حتى يوم النحر ولا يقطع التلبية حتى يروح الناس الى عرفة . وجه قول ابن القاسم أن هذا وقت يأمن من إكمال حجه لعدو غالب، بخلافه أن يحل فيه، أصل ذلك يوم عرفة . وجه قول أنشب أن عليه أن يأتي من حكم الإحرام بما يمكنه [والتزامه له الى يوم النحر، الوقت الذي يجوز للحاج التحلل بما يمكنه] الاتيان به [فكان ذلك عليه] .

قوله تعالى : ﴿فَمَا اسْتَسِيرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ما ، في موضع رفع، أى فالواجب أو فعليكم ما استيسر . ويحتمل أن يكون في موضع نصب، أى فانحروا أو فاهدوا . وما استيسر عند جمهور أهل العلم شاة . وقال ابن عمر وعائشة وابن الزبير : ما استيسر جمل دون جمل ، وبقرة دون بقرة لا يكون من غيرهما . وقال الحسن أعلى الهدى بدنة وأوسطه بقرة وأخسه شاة . وفي هذا دليل على ما ذهب إليه مالك من أن المحصر بعدو لا يجب عليه القضاء، لقوله : ﴿فَمَا اسْتَسِيرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ولم يذكر قضاء . والله اعلم .

الثانية عشرة - قوله تعالى : (**مِنَ الْمَدْيِ**) المَدْيُ والمَدْيَةُ لفتان، وهو ما يُهْدَى إلى بيت الله من بَدَنَةٍ أو غيرها . والعرب تقول : كم هَدَى نبي فلان، أى كم إلهم . وقال أبو بكر: سميت هَدْيًا لأن منها ما يُهْدَى إلى بيت الله؛ فسميت بما يلحق بعضها، كما قال تعالى : (**فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ**) . أراد فإن زنى الإماء فعل الأمة منهن إذا زنت نصف ما على الحرة البكر إذا زنت . فذكر الله المحصنات وهو يريد الأَبْكَارَ ؛ لأن الإحصان يكون في أكثرهن فسمين بأمر يوجد في بعضهن . والمحصنة من الحرائر هي ذات الزوج، يجب عليها الرجم إذا زنت، والرجم لا يتبعض، فيكون على الأمة نصفه؛ فانكشف بهذا أن المحصنات يراد بهن الأَبْكَارُ لا أولات الأزواج . وقال الفراء : أهل الحجاز وبنو أسد يخففون المدي، قال : وتيم وسُفْلٌ قَيْسٌ يتقولون فيقولون : هَدْيٌ . قال الشاعر :

حَلَفْتُ رَبِّ مَكَّةَ وَالْمُصَلِّ • وَأَعْنَانِي الْمَدْيُ مُقْلِدَاتِ

قال : وواحد المدي هدية . ويقال في جمع المدي : أهداء .

قوله تعالى : (**وَلَا تَخْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْمَدْيُ حِمْلَهُ**) فيه سبع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (**وَلَا تَخْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْمَدْيُ حِمْلَهُ**) الخطاب لجميع الأمة: مُحَصَّرٌ وَمُحَلٌّ . ومن العلماء من يراها للحصيرين خاصة، أى لا تَحْلُقُوا من الإحرام حتى ينحر المدي . والمحل : الموضع الذي يحل فيه ذبحه . فالمحل في حصر العدو عند مالك والشافعي موضع الحصر؛ اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية؛ قال الله تعالى : (**وَالْمَدْيُ مَكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ حِمْلَهُ**) قيل : محبوسا إذا كانت محصرا ممنوعا من الوصول إلى البيت العتيق . وعند أبي حنيفة محل المدي في الإحصار الحرم؛ لقوله تعالى : (**ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ**) . وأجيب عن هذا بأن المخاطب به الأمن الذي يحيد الوصول إلى البيت . فاما المحصر فخارج من قول الله تعالى : (**ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ**) دليل نحر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه هديهم بالحديبية وليست من الحرم . واحتجوا من السنة بحديث ناجية ابن جُدُب صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم : ابعت معي

المهدي فأنحره بالحرم . قال : " فكيف تصنع به " قال : أخرجه في الأودية لا يقدرّون عليه ، فانطلق به حتى أنحره في الحرم . وأجيب بأن هذا لا يصح ، وإنما ينحر حيث حل ، اقتداء بفعله عليه السلام بالحديبية . وهو الصحيح الذي رواه الأئمة ، ولأن المهدي تابع للمهدي ، والمهدي حل بموضعه ، فالمهدي أيضا يحل معه .

الثانية - واختلف العلماء على ما قرئناه في المحصر هل له أن يحلق أو يحل بشيء من الحل قبل أن ينحر ما استيسر من المهدي ، فقال مالك : السنة الثابتة التي لا اختلاف فيها عندنا أنه لا يجوز لأحد أن يأخذ من شعره حتى ينحر هديه ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا حل المحصر قبل أن ينحر هديه فعليه دم ، ويؤد حراما كما كان حتى ينحر هديه . وإن أصاب صيدا قبل أن ينحر المهدي فعليه الجزاء . وسواء في ذلك الموسر والمعسر لا يحل أبدا حتى ينحر أو ينحر عنه . قالوا : وأقل ما يهديه شاة لا عيباء ولا مقطوعة الأذنين ، وليس هذا عندهم موضع صيام . قال أبو عمر : قول الكوفيين فيه ضعف وتناقض ، لأنهم لا يجهزون للمحصر بدق ولا مرض أن يحل حتى ينحر هديه في الحرم . وإذا أجازوا للمحصر بمرض أن يبعث بهدي ويؤاد حامله يوما ينحره فيه فيحل ويحلق ، فقد أجازوا له أن يحل على غير يقين من نحر المهدي وبلوغه ، وحمله على الإحلال بالظنون . والعلماء متفقون على أنه لا يجوز لمن لزمه شيء من فرائضه أن يخرج منه بالظن ، والدليل على أن ذلك ظن قولهم : لو عطب ذلك المهدي أو ضل أو سرق فحل مرسله وأصاب النساء وصاد أن يؤد حراما وعليه جزاء ما صاد ، فأباحوا له فساد الحج والزموه ما يلزم من لم يحل من إحرامه . وهذا ما لا خفاء فيه من التناقض وضعف المذهب ، وإنما بنوا مذهبه هذا كله على قول ابن مسعود ولم ينظروا في خلاف غيره له . وقال الشافعي في المحصر إذا أصبر بالمهدي فيه قولان : لا يحل أبدا إلا بهدي . والقول الآخر : أنه ما مور أن يأتي بما قدر عليه ، فإن لم يقدر على شيء كان عليه أن يأتي به إذا قدر عليه . قال الشافعي : ومن قال هذا قال : يحل مكانه ويذبح إذا قدر ، فإن قدر على أن يكون الذبح بمكة لم يمهز أن يذبح إلا بها ،

وان لم يقدر ذبح حيث قدر . قال ويقال : لا يجزيه إلا هدى . ويقال : اذا لم يجد هدبا كان عليه الإطعام أو الصيام . وإن لم يجد واحدا من هذه الثلاثة أتى بواحد منها اذا قدر . وقال في العبد : لا يجزيه إلا الصوم ، تقوم له الشاة دراها ثم الدراهم طعاما ثم يصوم عن كل مد يوما .

الثالثة - واختلفوا اذا نحر المحصر هديه هل له أن يحلق أولا ؛ فقالت طائفة : ليس عليه أن يحلق رأسه ؛ لأنه قد ذهب عنه النسك . واحتجوا بأنه لما سقط عنه بالإحصار جميع المناسك كالطواف والسعي - وذلك مما يحل به المحرم من إحرامه - سقط عنه سائر ما يحل به المحرم من أجل أنه محصر . ومن احتج بهذا وقال به أبو حنيفة ومحمد بن الحسن قالا : ليس على المحصر تقصير ولا حلاق . وقال أبو يوسف : يحلق المقصر ، فإن لم يحلق فلا شيء عليه . وقد حكى ابن أبي عمير عن ابن سبيعة عن أبي يوسف في نوادره أن عليه الحلاق ، والتقصير لا بدله منه . واختلف قول الشافعي في هذه المسئلة على قولين : أحدهما أن الحلاق للحصر من النسك ؛ وهو قول مالك . والآخر ليس من النسك كما قال أبو حنيفة . والحجة لمالك أن الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة قد منس من ذلك كله المحصر وقد صد عنه ؛ فسقط عنه ما قد حيل بينه وبينه . وأما الحلاق فلم يحل بينه وبينه وهو قادر على أن يفعله ، وما كان قادرا على أن يفعله فهو غير ساقط عنه . ومما يدل على أن الحلاق باق على المحصر كما هو باق على من قد وصل إلى البيت سواء ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ، وما رواه الأئمة من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للحلقين ثلاثا وللقصرين واحدة . وهو الحجاة القاطعة والنظر الصحيح في هذه المسئلة . وإلى هذا ذهب مالك وأصحابه . والحلاق عنهم نسك على الحاج الذي قد أتم حجه ، وعلى من فاته الحج والمحصر بدق والمحصر بمرض .

الرابعة - روى الأئمة واللفظ لمالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اللهم ارحم المحلقين " قالوا : والمقصرين يا رسول الله ؟ قال : " اللهم ارحم المحلقين " قالوا : والمقصرين يا رسول الله ؟ قال : " والمقصرين " . قال

صلياً : ففي دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للحقلين ثلاثاً وللقصيرين مرة دليل على أن الخلق في الحج والعمرة أفضل من القصير، وهو مقتضى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾ الآية، ولم يقل تقصروا . وأجمع أهل العلم على أن التقصير يجزئ عن الرجال؛ إلا شيء ذكره عن الحسن أنه كان يوجب الخلق في أول حجة يحجها الإنسان .

الخامسة - لم تدخل النساء في الخلق، وإن ستمن التقصير؛ لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ليس على النساء خلق إنما عليهن التقصير " . أخرجه أبو داود عن ابن عباس . وأجمع أهل العلم على القول به . ورات جماعة أن خلقها رأسها من المثلة، واختلفوا في قدر ما تقصر من رأسها؛ فكان ابن عمر والشافعي وأحمد وإسحاق يقولون : تقصر من كل قرن مثل الأتملة . وقال عطاء : قدر ثلاث أصابع مقبوضة . وقال قتادة : تقصر الثلث أو الربع . وفترقت حفصة بنت سيرين بين المرأة التي قدمت فأتخذت الربع، وفي الشابة أشارت بأتملتها تأخذ وتقل . وقال مالك : تأخذ من جميع قرون رأسها، وما أخذت من ذلك فهو يكفئها؛ ولا يجزئ عنده أن تأخذ من بعض القرون وتبقى بعضاً . قال ابن المنذر : يجزئ ما وقع عليه اسم تقصير، وأحوط أن تأخذ من جميع القرون قدر أتملة .

السادسة - لا يجوز لأحد أن يخلق رأسه حتى يخر هديه ؛ وذلك أن سنة الذبح قبل الخلق . والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ . وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، بدأ ففتر هديه ثم خلق بعد ذلك؛ فمن خالف هذا فقدّم الخلق قبل الذبح فلا يخلو أن يتقدمه خطأ وجهلاً أو عمداً وقصدًا؛ فإن كان الأول فلا شيء عليه ؛ رواه ابن حبيب عن ابن القاسم، وهو المشهور من مذهب مالك . وقال ابن الماجشون : عليه الهدى؛ وبه قال أبو حنيفة . وإن كان الثاني فقد روى القاضي أبو الحسن أنه يجوز تقديم الخلق على الذبح؛ وبه قال الشافعي . والظاهر من المذهب المنع، والصحيح الحوازي؛ لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له في الذبح والخلق والرتى والتقديم والتأخير فقال : " لا تخرج " رواه مسلم . وتخرج ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو أن النبي

صلى الله عليه وسلم سئل عن ذبح قبل أن يحلق، أو حلق قبل أن يذبح فقال :
 ” لا حرج “ .

السابعة - لا خلاف أن حلق الرأس في الحج نسك مندوب إليه ، وفي غير الحج جائز ؛
 خلافا لمن قال : إنه مثله . ولو كان مثله ما جاز في الحج ولا غيره ، لأن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن المثلة ، وقد حلق رؤوس بني جعفر بعد أن أناه قتله بثلاثة أيام ، ولو لم يحز الحلق
 ما حلقهم . وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يحلق رأسه . قال ابن عبد البر : وقد أجمع
 العلماء على حبس الشعر وعلى إباحة الحلق ، وكفى بهذا حجة وبالله التوفيق .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ
 أَوْ نُكُلٍ ﴾ فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا ﴾ استدل بعض علماء الشافعية بهذه
 الآية على أن المحصر في أول الآية المدو لا المرض ، وهذا لا يلزم ، فإن معنى قوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ
 مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ خلق فقدي ، أى فعلية فدية ، وإذا كان هذا واردا في المرض
 بلا خلاف . كان الظاهر أن أول الآية ورد فيمن ورد فيه وسطها وآخرها ، لاتساق الكلام
 بعضها على بعض ، وانتظام بعضها ببعض . ورجوع الإضمار في آخر الآية الى من خوطب
 في أولها ، فيجب حمل ذلك على ظاهره حتى يدل الدليل على المدول عنه . ومما يدل على
 ما قلناه سبب نزول هذه الآية ، روى الأئمة واللفظ للذارقطني « عن كعب بن عجرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رآه وقوله يساقط على وجهه فقال : ” أَيُؤْذِيكَ هَوَاتِكَ “ قال : نعم .
 فأمره أن يحلق وهو بالحدبية ، ولم يُبين لهم أنهم يحلقون بها وهم على طمع أن يدخلوا مكة ؛
 فأنزل الله الفدية ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطعم ^(١) قرأين ستة مساكين ، أو يهدي
 شاة ، أو يصوم ثلاثة أيام . » أخرجه البخاري بهذا اللفظ أيضا . فقوله : ولم يُبين لهم أنهم

(١) الفرق (بالحر يك) : مكال يسع ستة عشر رطلا ، وهى اثنا عشر مدا ، أو ثلاثة أصع عند أهل الحجاز .
 وقيل : خمسة أخساط ، والقصط : نصف صاع . والفرق (بالسكون) : مائة وعشرون رطلا . عن نهاية ابن الأثير .

يحلون بها، يدل على أنهم ما كانوا على يقين من حصر العذر لهم؛ فإنَّا الموجب للفدية الحلق
للأذى والمرض، والله أعلم .

الثانية - قال الأوزاعي في المحرم يصيبه أذى في رأسه : إنه يميزه أن يكفر بالفدية
قبل الحلق .

قلت : فلي هذا يكون المعنى : فمن كان منك مريضا أو به أذى من رأسه فدية من
صيام أو صدقة أو نسك إن أراد أن يحلق . ومن قدر خلق فدية؛ فلا يفترى حتى يحلق .
والله أعلم .

الثالثة - قال ابن عبد البر : كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسرا فإنما ذكره
بشأنه، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء . وأما الصوم والإطعام فاختفوا فيه؛ فجمهور فقهاء
المسلمين على أن الصوم ثلاثة أيام، وهو محفوظ صحيح في حديث كعب بن عُجْرة . وجاء عن
الحسن وعكرمة ونافع أنهم قالوا : الصوم في فدية الأذى عشرة أيام، والإطعام عشرة مساكين .
ولم يقل أحد بهذا من فقهاء الأمصار ولا أئمة الحديث . وقد جاء من رواية أبي الزبير عن
بجاءه عن عبد الرحمن عن كعب بن عُجْرة أنه حدثه أنه كان أهلا في ذى القعدة، وأنه قَلَّ
رأسه فأتى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو يوقد تحت قدر له؛ فقال له : "كأنك يؤذيك
هوام رأسك" . فقال : أجل . قال : "أحلق وأهد هديا" . فقال : ما أجد هديا . قال :
"فاطعم ستة مساكين" . فقال : ما أجد . فقال : "صم ثلاثة أيام" . قال أبو عمر : كان
ظاهر هذا الحديث على الترتيب وليس كذلك، ولو صح هذا كان معناه الاختيار أولا فثوبا
وعامة الآثار عن كعب بن عُجْرة وردت بلفظ التخير، وهو نص القرآن، وعليه مضى عمل
العلماء في كل الأمصار وتوابعهم، وبالله التوفيق .

الرابعة - اختلف العلماء في الإطعام في فدية الأذى؛ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة
وأصحابهم : الإطعام في ذلك مُدَّان مُدَّان بمدة النبي صلى الله عليه وسلم . وهو قول أبي نود
وداود . وروى عن الثوري أنه قال في الفدية : من البر نصف صاع، ومن التمر والشعير

والزيب صاع . وروى عن أبي حنيفة أيضا مثله ، جعل نصف صاع برّ عذل صاع تمر . قال ابن المنذر : وهذا غلط ؛ لأن في بعض أخبار كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : " أن تصنع بثلاثة أصوع من تمر على ستة مساكين " . وقال أحمد بن حنبل مرة كما قال مالك والشافعي . ومرة قال : إن أطعم برّا فذل لكل مسكين ، وإن أطعم تمرا فنصف صاع .
الخامسة - ولا يجوز أن يغدّي المساكين ويعشيهم في كفارة الأذى حتى يعطى كل مسكين مدين مدين بمدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم . وبذلك قال مالك والثوري والشافعي ومحمد بن الحسن . وقال أبو يوسف : يجوز أن يغتسم ويعشيهم .

السادسة - أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من حلق شعره وبخّره وإتلافه بمحلق أو نورة أو غير ذلك ، إلا في حالة العلة كما نصّ على ذلك القرآن . وأجمعوا على وجوب الفدية على من حلق وهو محرم بخير علة ، واختلفوا فيما على من فعل ذلك ، أو لبس أو تطيب بخير عذر عامدا ؛ فقال مالك : بشئ ما فعل ! وعليه الفدية ، وهو بخير فيها . وسواء عنده العمد في ذلك والخطأ ، لضرورة وغير ضرورة . وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما وأبو ثور : ليس بخير إلا في الضرورة ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ فإذا حلق رأسه عامدا أو لبس عامدا لغير عذر فليس بخير وعليه دم لا غير .

السابعة - واختلفوا فيما فعل ذلك ناسيا ؛ فقال مالك رحمه الله : العامد والناسي في ذلك سواء في وجوب الفدية . وهو قول أبي حنيفة والثوري والليث . وللشافعي في هذه المسئلة قولان : أحدهما - لا فدية عليه . وهو قول داود وإسحاق . والثاني - عليه الفدية . وأكثر العلماء يوجبون الفدية على المحرم بلبس الخيط وتغطية الرأس أو بعضه ، وليس الخفين وتقليم الأظفار ومس الطيب وإماطة الأذى ، وكذلك إذا حلق شعر جسده أو أظفاله ، أو حلق مواضع المحاجم . والمرأة كالرجل في ذلك ، وعليها الفدية في الكحل وإن لم يكن فيه طيب . والرجل أن يكتحل بما لا طيب فيه . وعلى المرأة الفدية إذا غطت وجهها أو لبست القفازين ،
(١) النورة (بضم النون) : حجر الكاس ثم غلبت على أخلاط تضاف إليه من زرنج وغيره ؛ يستعمل لازالة الشعر .

والعمد والسهو والجهل في ذلك سواء ؛ وبعضهم يجعل عليهما دماً في كل شيء من ذلك .
وقال داود : لا شيء عليهما في حلق شعر الجسد .

الثامنة - واختلف العلماء في موضع الفدية المذكورة ؛ فقال عطاء : ما كان من دم
فبمكة ، وما كان من طعام أو صيام فحيث شاء ؛ ونحو ذلك قال أصحاب الرأي . وعن الحسن
أن الدم بمكة . وقال طاوس والشافعي : الإطعام والدم لا يكونان إلا بمكة ، والصوم حيث
شاء ؛ لأن الصيام لا منفعة فيه لأهل الحرم ؛ وقد قال الله سبحانه : (هَدْيًا بِالْأَمَامَةِ)
وفقاً لمساكين جيران بيته . فالإطعام فيه منفعة بخلاف الصيام ، والله أعلم . وقال مالك :
يفعل ذلك أين شاء ؛ وهو الصحيح من القول ، وهو قول مجاهد . والذبح هنا عند مالك نسك
وليس يهدي لنسك القرآن والسنة ؛ والنسك يكون حيث شاء ، والهدى لا يكون إلا بمكة .
ومن حجه أيضاً ما رواه عن يحيى بن سعيد في موطأه ، وفيه : فأمر علي بن أبي طالب
رضي الله عنه برأسه - يعني رأس حسين - فخلق ثم نسك عنه بالسقيا ففحر عنه بعيرا . قال
مالك قال يحيى بن سعيد : وكان حسين خرج مع عثمان في سفر إلى مكة . ففى هذا أوضح دليل
على أن فدية الأذى جائز أن تكون بفير مكة ، وجازر عند مالك في الهدى إذا نحر في الحرم أن
يعطاه غير أهل الحرم ؛ لأن البنية فيه إطعام مساكين المسلمين . قال مالك : ولما جاز الصوم
أن يؤتى به بفير الحرم جاز إطعام غير أهل الحرم . ثم أن قوله تعالى : (قَمَنَ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا)
الاية ، أوضح الدلالة على ما قلناه ؛ فانه تعالى لما قال : (فَقَدِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ)
لم يقل في موضع دون موضع ، فالظاهر أنه حيث ما فعل أجزاء . وقال : « أو نسك » فسمى
ما يذبح نسكاً ، وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك ولم يسمه هدياً ؛ فلا يلزمنا أن
نرده قياساً على الهدى ، ولا أن نعتبه بالهدى مع ما جاء في ذلك عن علي . وأيضاً فإن النبي
صلى الله عليه وسلم لما أمر كعباً بالفدية ما كان في الحرم ؛ فصح أن ذلك كله يكون خارج
الحرم . وقد روى عن الشافعي مثل هذا في وجه بعيد .

(١) السقيا : منزل بين مكة والمدينة ؛ قيل : هي على يمين من المدينة .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ تُسَبِّحْهُ ﴾ انفسك : جمع نسبكة ، وهي الذبيحة ينسكبها العبد لله تعالى . ويجمع أيضا على تسائك . والنسك : العبادة في الأصل . ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا مَتَّسِكًا بِأَيِّ مَتَابِعَاتِنَا ﴾ وقيل : إن أصل النسك في اللغة النسل ومنه نسك ثوبه اذا غسله . فكان العابد غسل نفسه من أدران الذنوب بالعبادة . وقيل : النسك : سبائك الفضة ، كل سبيكة منها نسبكة . فكان العابد خلص نفسه من دنس الآثام وسبكها .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ فيه ثلاث عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ قيل : معناه برأتم من المرض . وقيل : من خوفكم من العدو المحصر ، قاله ابن عباس وقتادة . وهو أشبه باللفظ إلا أن يتخيل الخوف من المرض فيكون الأمان منه ، كما تقدم . والله أعلم .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ الآية . اختلف العلماء من المخاطب بهذا ؟ فقال عبدالله بن الزبير وعلقمة وأبراهيم : الآية في المحصرين دون المخلى سيلهم . وصورة التمتع عند ابن الزبير : أن يُحصَر الرجل حتى يفوته الحج ، ثم يصل الى البيت فيحل بعمره ، ثم يقضى الحج من قابل ؛ فهذا قد تمتع بما بين العمرة الى حج القضاء . وصورة التمتع المحصر عند غيره : أن يُحصَر فيحل دون عمرة ويؤخرها حتى يأتي من قابل فيعتمر في أشهر الحج ويحج من عامه . وقال ابن عباس وجماعة : الآية في المحصرين وغيرهم ممن حُلّ سيله .

الثالثة - لا خلاف بين العلماء في أن التمتع جائز على ما يأتي تفصيله ، وأن الإفراد جائز ، وأن القرآن جائز ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى كلاً ولم ينكره في حجته على أحد من أصحابه ، بل أجازاه لهم ورضيه منهم صلى الله عليه وسلم . وإنما اختلف العلماء فيما كان به رسول الله صلى الله عليه وسلم مُحَرَّمًا في حجته وفي الأفضل من ذلك ، لاختلاف الآثار الواردة في ذلك ؛ فقال قائلون منهم مالك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مُفَرِّدًا ، والإفراد أفضل من القرآن . قال : والقرآن أفضل من التمتع . وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت : خرجنا

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قتال : " من أراد منكم أن يُهْلَ بِحَجٍّ وعمره فليُفْعَلْ ومن أراد أن يُهْلَ بِحَجٍّ فَلْيُهْلَ ومن أراد أن يُهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلَ " . قالت عائشة : فأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحج ، وأهل به ناس معه ، وأهل ناس بالعمره والحج ، وأهل ناس بعمره ، وكنت فيمن أهل بالعمره . رواه جماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . وقال بعضهم فيه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " وأما أنا فأهل بالحج " . وهذا نص في موضع الخلاف ، وهو حجة من قال بالإفراد وفضله . وحكى محمد بن الحسن عن مالك أنه قال : إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملا بأحد الحديثين وتركوا الآخر كان في ذلك دلالة على أن الحق فيها عملا به . واستحب أبو نوح الإفراد أيضا وفضله على التمتع والقران . وهو أحد قولي الشافعي في المشهور عنه . واستحب آخرون التمتع بالعمره الى الحج ، قالوا : وذلك أفضل . وهو مذهب عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ، وبه قال أحمد بن حنبل ، وهو أحد قولي الشافعي . قال الثار قطني قال الشافعي : اخترت الإفراد ، والتمتع حسن لا نكره . احتج من فضل التمتع بما رواه مسلم عن عمران بن حصين قال : نزلت آية المتعة في كتاب الله — يعني متعة الحج — وأمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى وسلم ثم لم يزل آية ^(١) تُنسخ [آية] متعة الحج ، ولم يزل عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات ؛ قال رجل برأيه بعد ما شاء . وروى الترمذي حنشا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك ابن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع بالعمره الى الحج ، فقال الضحاك بن قيس : لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله تعالى . فقال سعد : بئس ما قلت يا بن أخي ! فقال الضحاك : فإن عمر بن الخطاب قد نهى عن ذلك . فقال سعد : قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه . هذا حديث صحيح . وروى ابن ابي عمير عن الزهري عن سالم قال : إني بطاليس مع ابن عمر في المسجد إذ جاءه رجل من أهل الشام فسأله عن التمتع

بأنعمرة الى الحج ، فقال ابن عمر : حسن جميل . قال : فإن أباك كان ينهى عنها . فقال :
ويذاك ! فان كان أبي نهى عنها وقد فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر به ، أفبقول أبي
أخذ ، أم بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ! ؟ قم عني . أخرجه الذارقطني ، وأخرجه أبو عيسى
الترمذي من حديث صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن سالم . وروى عن ليث عن طاوس
عن ابن عباس قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من نهى
عنها معاوية . حديث حسن . قال أبو عمر : حديث ليث هذا حديث منكرو ، وهو ليث بن
أبي سليم ضعيف . والمشهور عن عمرو وعثمان أنهما كانا ينهيان عن التمتع ، وإن كان جماعة من
أهل العلم قد زعموا أن التمتع التي نهى عنها عمر وضرب عليها فسخ الحج في العمرة . فاما التمتع
بالعمرة الى الحج فلا . وزعم من صحح نهى عمر عن التمتع أنه إيمانهم أنه لِيُتَجَعَ البيت مرتين
أو أكثر في العام حتى تكثر عمارته بكثرة الزوار له في غير الموسم ، وأراد إدخال الزفوق على أهل
الحرم بدخول الناس تحقيرا لدعوة إبراهيم : « وَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ » . وقال
آخرون : إنما نهى عنها لأنه رأى الناس مالوا الى التمتع ليسارته وخفته ، فخشى أن يضيع
الإفراد والقران وهما ستان للنبي صلى الله عليه وسلم . واحتج أحمد في اختياره التمتع بقوله
صلى الله عليه وسلم : " لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة " .
أخرجه الإثمة . وقال آخرون : القرآن أفضل ، منهم أبو حنيفة والثوري . وبه قال المزني
قال : لأنه يكون مؤذيا للفرضين جميعا ، وهو قول إسماعيل . قال إسماعيل : كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قارئا ، وهو قول علي بن أبي طالب . واحتج من استحب القرآن وفضله
بما رواه البخاري عن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوادى
العقيق يقول : " أنا في الليلة آت من ربي فقال صلى في هذا الوادي المبارك وقل عمرة ^(١)
في حجة " . وروى الترمذي عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
" ليك بعمرة وحجة " . وقال : حديث حسن صحيح . قال أبو عمر : والإفراد ان شاء الله أفضل ؛
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مُفَرِّدا ، فلذلك قلنا إنه أفضل ؛ لأن الآثار أضح عنه

(١) العقيق : موضع به وبين المدينة أربعة أيام .

في إفراده صلى الله عليه وسلم، ولأن الأفراد أكثر عملاً، ثم العمرة عمل آخر. وذلك كله طاعة والأكثر منها أفضل. وقال أبو جعفر النحاس : المفرد أكثر تبعاً من المتبع، لإقامته على الإحرام وذلك أعظم ثوابه. والوجه في اتفاق الأحاديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أمرنا بالتمتع والقران جاز أن يقال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرن، كما قال جلي وعمر : ﴿ وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ ﴾. وقال عمر بن الخطاب : رجحنا ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم. وإنما أمر بالرجم.

قلت : الأظهر في حجته عليه السلام القران، وأنه كان قارناً، لحديث عمرو أنس المذكورين. وفي صحيح مسلم عن بكر عن أنس قال : «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يلبي بالبحر والعمرة معا. قال بكر : حدثت بذلك ابن عمر فقال : لبي بالبحر وحده؛ فلفيت أنسا فحدثته بقول ابن عمر؛ فقال أنس : ما تمددونا إلا صبيحنا! سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «ليك عمرة وحجاً». وفي صحيح مسلم أيضاً عن ابن عباس قال : أهل للنبي صلى الله عليه وسلم بعمرة وأهل أصحابه يجمع؛ فلم يحل للنبي صلى الله عليه وسلم ولا من ساق الهدى من أصحابه، وحل بقيتهم. قال بعض أهل العلم : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قارناً، وإذا كان قارناً فقد حج وأعتمر، وانفقت الأحاديث. وقال النحاس : ومن أحسن ما قيل في هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بعمرة؛ فقال من رآه : تمتع ثم أهل بحجة. فقال من رآه : أفرد ثم قال : «ليك بحجة وعمرة». فقال من سمعه : قرن. فانفقت الأحاديث. والدليل على هذا أنه لم يرو أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : أفردت الحج ولا تمتعت. وصح عنه أنه قال : «قرنت» كما رواه النسائي عن علي أنه قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي : «كيف صنعت» قلت : أهملت بإهلاكك. قال : «فإني سقت الهدى وقرنت». قال. وقال صلى الله عليه وسلم لأصحابه : «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لفعلت كما فعلتم ولكنني سقت الهدى وقرنت». وثبت عن حفصة قالت قلت : يا رسول الله، ما بال الناس

قد حلوا من عمرتهم ولم تحل أنت ؟ قال : " إني لبت رأسي وسقت هدي فلا أحل حتى انحر " . وهذا بين أنه كان قارنا لأنه لو كان ممثلا أو مقربا لم يتمتع من نحر الهدى .

قلت : ما ذكره الناس أنه لم يرو أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أفردت الحج فقد تقدم من رواية عائشة أنه قال : " وأما أنا فأهل بالحج " . وهذا معناه : فانا أفرد الحج . إلا أنه يحتمل أن يكون قد أحرم بالعمرة ؛ ثم قال : فانا أهل بالحج . وما بين هذا ما رواه مسلم عن ابن عمر ، وفيه : وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج . فلم يبق في قوله : " فانا أهل بالحج " دليل على الإفراد . وبني قوله عليه السلام : " فإني قرنت " . وقول أنس خادمه أنه سمعه يقول : " ليك بحجة وعمرة معا " نص صريح في القرآن لا يحتمل التأويل . وروى النازكطي عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : إنما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة ، لأنه علم أنه ليس بمحاج بعدها .

الرابعة - وإذا مضى القول في الإفراد والتمتع والقران وأن كل ذلك جائز بإجماع ، فاتممت بالعمرة إلى الحج عند العلماء على أربعة أوجه ؛ منها وجه واحد مجتمع عليه ، والثلاثة مختلف فيها . فأما الوجه المجتمع عليه فهو التمتع المراد بقول الله جل وعز : (فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) وذلك أن يحرم الرجل بعمره في أشهر الحج - على ما يأتي بيانا - وأن يكون من أهل الآفاق ، وقدم مكة ففرغ منها ثم أقام حلالا بمكة إلى أن أنشأ الحج منها في عامه ذلك قبل رجوعه إلى بلده أو قبل خروجه إلى ميقات أهل ناحيته ؛ فإذا فعل ذلك كان ممثلا وعليه ما أوجب الله على المتمتع ، وذلك ما استيسر من الهدى ، يذبحه ويعطيه لساكين بني أو بمكة ، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام ، وسبعة إذا رجع إلى بلده - على ما يأتي - وليس له صيام يوم النحر بإجماع المسلمين . واختلف في صيام أيام التشريق على ما يأتي . فهذا إجماع أهل العلم قديما وحديثا في التمتع ، ورابطها ثمانية شروط : الأول - أن يجمع بين الحج والعمرة . الثاني - في سفر واحد . الثالث - في عام واحد . الرابع - في أشهر

الحج . الخامس - تقديم العمرة . السادس - ألا يزوجها ، بل يكون إحرام الحج بعد الفراغ من العمرة . السابع - أن تكون العمرة والحج عن شخص واحد . الثامن - أن يكون من غير أهل مكة . وتأمل هذه الشروط فيما وصفنا من حكم التمتع بتجدها .

والوجه الثاني من وجوه التمتع بالعمرة إلى الحج : القرآن ، وهو أن يجمع بينهما في إحرام واحد فيهل بهما جميعاً في أشهر الحج أو غيرها ، يقول ليك بحجة وعمرة معا . فإذا قدم مكة طاف بحجته وعمرة طوافاً واحداً وسعى سعيّاً واحداً عند من رأى ذلك ، وهم مالك والثاقبي وأصحابهما وإسحاق وأبو ثور ، وهو مذهب عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وعطاء بن أبي رباح والحسن ومجاهد وطاوس ؛ لحديث عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فأهلنا بعمرة ، الحديث . وفيه : وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً . أخرجه البخاري . وقال صلى الله عليه وسلم لعائشة يوم النفر ولم تكن طافت بالبيت وحاضت : ” يَسْعُكَ طَوَافُكَ لِحَجَّتِكَ وَعِمْرَتِكَ ” في رواية : ” يُجِزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّغَا وَالْمَرُوَةِ عَنْ حَجِّكَ وَعِمْرَتِكَ ” . أخرجه مسلم - أوطاف طوافين وسعى سعيين عند من رأى ذلك ، وهو أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح وابن أبي ليلى . وروى عن علي وابن مسعود ، وبه قال الشعبي وجابر بن زيد . واحتجوا بأحاديث عن علي عليه السلام أنه جمع بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل . أخرجهما الدارقطني في سننه وضمهما كلها . وإنما جعل القرآن من باب التمتع ، لأن القارن يتمتع بترك التَّصَبُّبِ في السفر إلى العمرة مرة وإلى الحج أخرى ، ويتمتع بجمعهما ، ولم يحرم لكل واحدة من ميقاته ، وضم الحج إلى العمرة ، فدخل تحت قول الله عز وجل : ﴿ قَمَنَ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وهذا وجه من التمتع لا خلاف بين العلماء في جوازه . وأهل المدينة لا يميزون الجمع بين العمرة والحج إلا بضياع الهدى ، وهو عندهم بدنة لا يجوز دونها . وما يدل على أن القرآن تمتع قول ابن عمر : إنما جعل

(١) يوم النفر (فتح الثور وتكبير الثاء ، وضعا) : اليوم الذي ينفر (يزل) الناس فيه من منى .

القرآن لأهل الآفاق ، ونلا قول الله جل وعز : **زَكَرَ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ! فمن كان من حاضري المسجد الحرام وتمتع أو قرن لم يكن عليه دم قرآن ولا تمتع . قال مالك : وواسعت أن مكياً قرن ، فإن فعل لم يكن عليه هدى ولا صيام . وعلى قول مالك جمهور الفقهاء في ذلك . وقال عبد الملك بن الماجشون : إذا قرن المكى الحج مع العمرة كان عليه دم القرآن من أجل أن الله إنما أسقط عن أهل مكة الدم والصيام في التمتع .

الوجه الثالث من التمتع هو الذي توعده عليه عمر بن الخطاب وقال : متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أنهى عنهما وأعاقب عليهما : متعة النساء ومتعة الحج . وقد تنازع العلماء في جواز هذا بعد هلم جزاً ، وذلك أن يحرم الرجل بالحج حتى إذا دخل مكة فسحح حجه في عمره ، ثم حل وأقام حلالاً حتى يهل بالحج يوم التروية . فهذا هو الوجه الذي تواردت به الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فيه أنه أمر الصحابة في حجة من لم يكن معه هدى ولم يسقه وقد كان أحرم بالحج أن يجعلها عمرة . وقد أجمع العلماء على تصحيح الآثار بذلك عنه صلى الله عليه وسلم ولم يدفعوا شيئاً منها ؛ إلا أنهم اختلفوا في القول بها والعمل لعل ؛ بجمهورهم على ترك العمل بها ، لأنها عندهم خصوص حصص بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه في حجة تلك . قال أبو ذر : كانت المتعة لنا في الحج خاصة . أخرجه مسلم . وفي رواية عنه قال : « لاتصلح المتعتان إلا لنا خاصة ، يعني متعة النساء ومتعة الحج » . والعللة في الخصوصية وجه الفائدة فيها ما قاله ابن عباس رضي الله عنه قال : « كانوا يرون أن العمرة

- (١) كذا في الأصل . وفي المتن السابق بحث طويل في هذه المسألة ، فارجع إليه . (٢) يوم التروية : يوم قبل يوم عمرة ، وهو الثامن من ذي الحجة ؛ سمى به لأن الحاج يرتدون فيه من الماء ، وينضون إلى منى ولا ماء بها . (٣) الضمير كانوا يعود إلى الجاهلية . وقوله : ويجعلون المحرم صفراً . المراد الإخبار عن النبي الذي كانوا يفعلونه وكانوا يسمون المحرم صفراً ويجعلونه ، ويستنون المحرم ، أي يؤخرون تحريره إلى ما بعد صفراً يتوال عليهم ثلاثة أشهر بحمة تضيق عليهم أمورهم من العادة وغيرها . والله : الجرح الذي يحصل في ظهر الإبل من اصطلاك الأفتاب ؛ فانها كانت تدبر بالسير عليها الحج . وعنا الأثر : أي درس واعى ، والمراد أثر الإبل وغيرها في سبها ، عنا أثره الملوك مرور الأيام . وقال الخطابي : المراد أثر الدبر . وهذه الألفاظ غمراً كلها ساكنة الآخر ووقف عليها ؛ لأن مرادهم السج . عن شرح النووي تصحيح مسلم .

في أشهر الحج من أجزر الفجور في الأرض ويمعلون المحرم صَفَرًا ويقولون : إذا برَّ الدَّبرُ؛ وعفا
 الأثرُ؛ وانسلخ صَفَرُ، حلت العمرة لمن اعتمر . فقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه صِيحَةً رَابِعَةً^(١)
 مهلين بالغ ، فأمرهم أن يجعلوها عُمْرَةً ؛ فتعاطم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله ، أئى الحِلُّ ؟ قال :
 ”الحِلُّ كُلُّهُ“ . أخرجه مسلم . وفي المستند الصحيح لأبي حاتم عن ابن عباس قال : والله ما أعرم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة في ذى الحجة إلا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك ؛ فان هذا
 الحى من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون : إذا عفا الوبْرُ وبرَّ الدَّبرُ وانسلخ صفر ، حلت
 العمرة لمن اعتمر . فقد كانوا يحزمون العمرة حتى ينسلخ ذو الحجة ؛ فإا أعرم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عائشة إلا لينقض ذلك من قولهم . ففى هذا دليل على أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إنما فسح الحج في العمرة ليريم أن العمرة في أشهر الحج لا بأس بها . وكان ذلك له ولمن معه
 خاصة ؛ لأن الله عز وجل قد أمر بتمام الحج والعمرة كل من دخل فيها أمرا مطلقا ، ولا يجب
 أن يخالف ظاهر كتاب الله إلا إلى مالا إشكال فيه من كتاب ناسخ أو سنة ميّنة . واحتجوا
 بما ذكرناه عن أبى ذرٍّ ومحدث الحارث بن بلال عن أبيه قال قلنا : يا رسول الله ، فسح الحج
 لنا خاصة أم للناس عامة ؟ قال : ”بل لنا خاصة“ . وعلى هذا جماعة فقهاء الحجاز والعراق
 والشام ، إلا شىء يروى عن ابن عباس والحسن والسدى ، وبه قال أحمد بن حنبل . قال أحمد :
 لا أرَدُ تلك الآثار الواردة المتواترة الصراح في فسح الحج في العمرة بمحدث الحارث بن بلال
 عن أبيه وبقول أبى ذرٍّ . قال : ولم يجمعوا على ما قال أبو ذرٍّ ، ولو أجمعوا كان حجة ؛ قال : وفد
 خالف ابن عباس أبا ذرٍّ ولم يجعله خصوصا . واحتج أحمد بالحديث الصحيح : حديث جابر
 الطويل في الحج ، وفيه : ”أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ”لو أنى استقبلتُ من أمرى
 ما استدبرتُ لم أسقِ الهدى وجعلتها عمرة“ فقام سُرَّاقَةُ بن مالك بن جُعْثَم فقال : يا رسول الله ،
 أليامنا هذا أم لأيدٍ ؟ فسبك رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أصابعه واحدة في الأخرى وقال :
 ”دَخَلَتِ العمرةُ في الحجِّ مرتين لا بل لأيدٍ أبَدٍ“ . لفظ مسلم . وإلى هذا والله أعلم مال البخارى

(٢) قوله : أى الحِلُّ . أى هل هو الحِلُّ العام لكل ما عرِم

(٣) قوله : مرتين . أى قاله مرتين .

(١) أى صيغ رابعة من ذى الحجة .
 بالإجماع حتى بالجماع ، لمحل خاص .

حيث ترجم « باب من لبى بالبحر وسماء » وساق حديث جابر بن عبد الله : قدمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقول : ليك بالبحر ، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعلناها عمرة . وقال قوم : إن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإحلال كان على وجه آخر . وذكر مجاهد ذلك الوجه ، وهو أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كانوا يفرضوا الحج أولا ، بل أمرهم أن يتلوا مطلقا وينتظروا ما يؤمرون به ؛ وكذلك أهل على باليمن . وكذلك كان إحرام النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدل عليه قوله عليه السلام : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي وجعلتها عمرة » فكانه نخرج ينتظر ما يؤمر به ويأمر أصحابه بذلك ، ويدل على ذلك قوله عليه السلام : « أتاني آت من ربي في هذا الوادي المبارك وقال قل حجة في عمرة » .

والوجه الرابع من المتعة — متعة المحصر ومن صد عن البيت ؛ ذكر يعقوب بن شيبة قال حدثنا أبو سلمة التبوذكي حدثنا وهيب حدثنا إسحاق بن سويد قال سمعت عبد الله بن الزبير وهو يخطب يقول : أيها الناس ، إنه والله ليس التمتع بالعمرة إلى الحج كما تصنعون ، ولكن التمتع أن يخرج الرجل حاجا فيجسه عذو أو أمر يعذره حتى تذهب أيام الحج ، فيأتي للبيت فيطوف ويسعى بين الصفا والمروة ، ثم يجتمع بحله إلى العام المقبل ثم يحج ويهدي . وقد مضى القول في حكم المحصر وما للعالماء في ذلك مبينا والحمد لله .

فكان من مذهبه أن المحصر لا يحل ولكنه يبقى على إحرامه حتى يذبح عنه الهدي يوم النحر ، ثم يحلق ويبقى على إحرامه حتى يقدم مكة فيتحل من حجه بعمل عمرة . والذي ذكره ابن الزبير خلاف عموم قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ بعد قوله : ﴿ وَأَعْمُوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ولم يفصل في حكم الإحصار بين الحج والعمرة ، والنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه حين أحصروا بالحدبية حلوا وحل ، وأمرهم بالإحلال .

واختلف العلماء أيضا لم يسمي المتمتع متمعا ؛ فقال ابن القاسم : لأنه تمتع بكل ما لا يجوز للحرم فعله من وقت حله في العمرة إلى وقت إنشائه الحج . وقال غيره .

سمى متمتعاً لأنه تمتع بإسقاط أحد السفيرين ، وذلك أن حق العمرة أن تقصد بسفر ،
 وحق الحج كذلك ، فلما تمتع بإسقاط أحدهما ألزمه الله هدياً ، كالقارن الذي يجمع بين الحج
 والعمرة في سفر واحد ، والوجه الأول أعم ، فانه يمتنع بكل ما يجوز للحال أن يفعله ، وسقط
 عنه السفر بنحو من بلده ، وسقط عنه الإحرام من يقفانه في الحج . وهذا هو الوجه الذي كرهه
 عمر وابن مسعود ، وقالوا أو قال أحدهما : يأتي أحدكم مئى وذكره يقطر مئياً . وقد أجمع
 المسلمون على جواز هذا . وقد قال جماعة من العلماء : إنما كرهه عمر لأنه أحب أن يزار
 البيت في العام مرتين : مرة في الحج ، ومرة في العمرة . ورأى الإفراد أفضل ، فكان يأمر به
 ويميل إليه وينهى عن غيره استجابة ، ولذلك قال : افصلوا بين حجتكم وعمرتكم ، فانه أتم حج
 أحدكم [وأتم] لعمركه أن يستمر في غير أشهر الحج .

الخامسة - اختلف العلماء في من اعتمر في أشهر الحج ثم رجع الى بلده ومثله ثم حج
 من عامه ، فقال الجمهور من العلماء : ليس بمتنع ولا هدى عليه ولا صيام . وقال الحسن
 البصري : هو متمتع وإن رجع الى أهله ، حج أو لم يحج . قال لأنه كان يقال : عمرة
 في أشهر الحج متعة . رواه هشيم عن يونس عن الحسن . وقد روى عن يونس عن الحسن
 ليس عليه هدى . والصحيح القول الأول ، هكذا ذكر أبو عمر حج أو لم يحج ولم يذكر
 ابن المنذر . قال ابن المنذر : وجهه ظاهر الكتاب قوله عز وجل : **لَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ**
إِلَى الْحَجِّ . ولم يستثن راجعاً الى أهله وغير راجع ، ولو كان لله جل شأؤه في ذلك مراد لينته
 في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . وقد روى عن سعيد بن المسيب مثل قول
 الحسن . قال أبو عمر : وقد روى عن الحسن أيضاً في هذا الباب قول لم يتابع عليه أيضاً ،
 ولا ذهب اليه أحد من أهل العلم . وذلك أنه قال : من أعتمر بعد يوم النحر فهي متعة .
 وقد روى عن طاوس قولان هما أشد شذوذاً مما ذكرنا عن الحسن ، أحدهما : أن من
 أعتمر في غير أشهر الحج ، ثم أقام حتى دخل وقت الحج ، ثم حج من عامه أنه متمتع . هذا لم يقل به
 أحد من العلماء غيره ، ولا ذهب اليه أحد من فقهاء الأمصار ، وذلك - والله أعلم -

ان شهر الحِج أحق بالْحج من العِمرَة ؛ لأن العِمرَة جائزة في السنة كلها ، والحِج إنما موضعه شهر معلومة ؛ فإذا جعل أحد العِمرَة في أشهر الحِج فقد جعلها في موضع كان الحِج أولى به ، إلا أن الله تعالى قد رخص في كتابه وعلى لسان رسوله في عمل العِمرَة في أشهر الحِج للتمتع وللقارن ولمن شاء أن يفردا ، رحمة منه ، وجعل منها ما استيسر من الهدى . والوجه الآخر قاله في المكي إذا تمتع من مصر من الأمصار فليهدى ، وهذا لم يصرح عليه ؛ لظاهر قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . والتمتع الجائز عند جماعة العلماء ما أوضحناه بالشرائط التي ذكرناها وبالله توفيقنا .

السادسة - أجمع العلماء على أن رجلا من غير أهل مكة لو قدم مكة معتمرا في أشهر الحِج عازما على الإقامة بها ثم أنشأ الحِج من عامه فحج أنه تمتع ، عليه ما على المتمتع . وأجمعوا في المكي يحج من وراء الميقات محروما بعِمرَة ، ثم ينشئ الحِج من مكة وأهله بمكة ولم يسكن سواها أنه لادم عليه . وكذلك إذا سكن غيرها وسكنها وكان له فيها أهل وفي غيرها . وأجمعوا على أنه إن انتقل من مكة بأهله ثم قدمها في أشهر الحِج معتمرا فاقام بها حتى حج من عامه أنه تمتع .

السابعة - وافق مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم والثوري وأبو ثور على أن المتمتع يطوف لعمرته بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ، وعليه بعد أيضا طواف التيممجة وسعى بين الصفا والمروة . وروى عن عطاء وطاوس أنه يكفي سعي واحد بين الصفا والمروة . والأقول المشهور ، وهو الذي عليه الجمهور ، وأما طواف القارن فقد تقدم .

الثامنة - واختلفوا فيما أنشأ عِمرَة في غير أشهر الحِج ثم عمل لها في أشهر الحِج ؛ فقال مالك : عمرته في الشهر الذي حل فيه . يريد إن كان حل منها في غير أشهر الحِج فليس بتمتع ، وإن كان حل منها في أشهر الحِج فهو تمتع إن حج من عامه . وقال الشافعي : إذا طاف بالبيت في الأشهر الحرم بالعِمرَة فهو تمتع إن حج من عامه . وذلك أن العِمرَة إنما تكمل بالطواف بالبيت ، وإنما ينظر إلى كمالها . وهو قول الحسن البصري والحكم بن عيينة وابن شبرمة وسفيان الثوري .

وقال قتادة وأحمد وإسحاق : عمرته للشهر الذي أهل فيه . وروى معنى ذلك عن جابر بن عبد الله . وقال طاوس : عمرته للشهر الذي يدخل فيه الحرم . وقال أصحاب الرأي : إن طاف لها ثلاثة أشواط في رمضان ، وأربعة أشواط في شوال فحج من عامه أنه متمتع . وإن طاف في رمضان أربعة أشواط ، وفي شوال ثلاثة أشواط لم يكن متمتعا . وقال أبو ثور : إذا دخل في العمرة في غير أشهر الحج فسواء طاف لها في رمضان أو في شوال لا يكون بهذه العمرة متمتعا . وهو معنى قول أحمد وإسحاق : عمرته للشهر الذي أهل فيه .

التاسعة - أجمع أهل العلم على أن لمن أهل بعمرة في أشهر الحج أن يدخل عليها الحج ما لم يفتح الطواف بالبيت ، ويكون قارنا بذلك ، يلزمه ما يلزم القارن الذي أنشأ الحج والعمرة معا . واختلفوا في إدخال الحج على العمرة بعد أن افتتح الطواف ؛ فقال مالك : يلزمه ذلك ويصير قارنا ما لم يتم طوافه . وروى مثله عن أبي حنيفة ، والمشهور عنه أنه لا يجوز إلا قبل الأخذ في الطواف ، وقد قيل : له أن يدخل الحج على العمرة ما لم يركع ركعتي الطواف . وكل ذلك قول مالك وأصحابه . فإذا طاف المتمتع شوطا واحدا لعمرته ثم أحرم بالحج صار قارنا ، وسقط عنه ما في عمرته ولزمه دم القران . وكذلك من أحرم بالحج في اضفاف طوافه أو بعد فراغه منه قبل ركوعه . وقال بعضهم : له أن يدخل الحج على العمرة ما لم يكمل السعي بين الصفا والمروة . قال أبو عمر : وهذا كله شذوذ عند أهل العلم . وقال أشهب : إذا طاف لعمرته شوطا واحدا لم يلزمه الإحرام به ولم يكن قارنا ، ومضى على عمرته حتى يتمها ثم يحرم بالحج . وهذا قول الشافعي وعطاء ، وبه قال أبو ثور .

العاشرة - واختلفوا في إدخال العمرة على الحج ؛ فقال مالك وأبو ثور وإسحاق : لا تدخل العمرة على الحج ، ومن أضاف العمرة إلى الحج فليست العمرة بشيء . قاله مالك ، وهو أحد قولي الشافعي ، وهو المشهور عنه بمصر . وقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي في التديم : يصير قارنا ، ويكون عليه ما على القارن ما لم يطفئ لمحجته شوطا واحدا ، فإن طاف لم يلزمه ؛ لأنه قد عمل في الحج . قال ابن المنذر : ويقول مالك أقول في هذه المسألة .

الحادية عشرة - قال مالك : من أهدى هديا للعمرة وهو متمتع لم يحزه ذلك ، وعليه هدى آخر لمتعته ، لأنه إنما يصير متمتعا إذا أنشأ الحج بعد أن حل من عمرته ، وحينئذ يجب عليه الهدى . وقال أبو حنيفة وأبو ثور وإسحاق : لا ينحر هديه إلا يوم النحر . وقال أحمد : إن قدم المتمتع قبل العشر طاف وسمى ونحر هديه . وإن قدم في العشر لم ينحر إلا يوم النحر . وقاله عطاء . وقال الشافعي : يحل من عمرته إذا طاف وسمى ، ساق هديا أو لم يسقه .

الثانية عشرة - واختلف مالك والشافعي في المتمتع يموت ، فقال الشافعي : إذا أحرم بالحج وجب عليه دم المتعة إذا كان واجداً لذلك . حكاه الزعفراني عنه . وروى ابن وهب عن مالك أنه سئل عن المتمتع يموت بعد ما يحرم بالحج بعرفة أو غيرها ، أترى عليه هديا ؟ قال : من مات من أولئك قبل أن يرى جرة العقبة فلا أرى عليه هديا . ومن رمى الجمرة ثم مات فعليه الهدى . قيل له : من رأس المال أو من الثلث ؟ قال : بل من رأس المال .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ قد تقدم الكلام فيه . قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ إلى قوله : ﴿ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ فيه عشر مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ﴾ يعني الهدى ، إما لعدم المال أو لعدم الحيوان . صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى بلده . والثلاثة الأيام في الحج آخرها يوم عرفة . هذا قول طاووس . وروى عن الشعبي وعطاء ومجاهد والحسن البصري والحمي وسعيد بن جبير وعلقمة وعمرو بن دينار وأصحاب الرأي ، حكاه ابن المنذر . وحكى أبو ثور عن أبي حنيفة يصومها في إحرامه بالعمرة ، لأنه أحد إحرام المتمتع ، بغاز صوم الأيام فيه كإحرامه بالحج . وقال أبو حنيفة أيضا وأصحابه : يصوم قبل يوم التروية يوما ، ويوم التروية ويوم عرفة . وقال ابن عباس ومالك بن أنس : له أن يصومها منذ يحرم بالحج إلى يوم النحر ، لأن الله تعالى قال : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ فإذا صامها في العمرة فقد أتاه قبل وفاته فلم يحزه . وقال الشافعي وأحمد بن حنبل : يصومهن ما بين أن يبل بالحج إلى يوم عرفة . وهو قول ابن عمر .

وعائشة، وروى هذا عن مالك، وهو مقتضى قوله في موطأه؛ ليكون يوم عرفة مفطرا؛
فذلك أتبع للسنة، وأقوى على العبادة. وسيأتي. وعن أحمد أيضا جاز أن يصوم الثلاثة قبل أن
يحرم. وقال الثوري والأوزاعي: يصومهن من أول أيام الشهر. وبه قال عطاء. وقال
عروة: يصومها ما دام بمكة في أيام منى، وقاله أيضا مالك وجماعة من أهل المدينة.

وأيام منى هي أيام التشريق الثلاثة التي تلي يوم النحر. روى مالك في الموطأ عن عائشة
أم المؤمنين أنها كانت تقول: «الصيام لمن تمت بالعمرة إلى الحج لمن لم يجد هديا ما بين أن يهل
بالحج إلى يوم عرفة، فإن لم يصم صام أيام منى». وهذا اللفظ يقتضي صحة الصوم من وقت
يحرم بالحج المتمتع إلى يوم عرفة، وأن ذلك مبدا، إما لأنه وقت الأداء وما بعد ذلك من أيام
منى وقت القضاء، على ما يقوله أصحاب الشافعي. وإما لأن في تقديم الصيام قبل يوم النحر
إبراء للذمة، وذلك مأمور به. والأظهر من المذهب أنها على وجه الأداء، وإن كان الصوم
قبلها أفضل؛ كوقت الصلاة الذي فيه سعة للأداء وإن كان أوله أفضل من آخره. وهذا هو
الصحيح وأنها أداء لا قضاء؛ فإن قوله: أيام في الحج. يحتمل أن يريد موضع الحج، ويحتمل
أن يريد أيام الحج؛ فإن كان المراد أيام الحج فهذا القول صحيح؛ لأن آخر أيام الحج يوم النحر،
ويحتمل أن يكون آخر أيام الحج أيام الرمي؛ لأن الرمي عمل من عمل الحج خالصا وإن لم يكن من
أركانها. وإن كان المراد موضع الحج صامه ما دام بمكة في أيام منى؛ كما قال عروة، ويقوى
جدا. وقد قال قوم: له أن يؤخرها ابتداء إلى أيام التشريق، لأنه لا يجب عليه الصيام
إلا بالأيام الهدى يوم النحر. فإن قيل ومضى:

الثانية — فقد ذهب جماعة من أهل المدينة والشافعي في الجديد وعليه أكثر أصحابه
إلى أنه لا يجوز صوم أيام التشريق لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام أيام منى؛
ف قيل له: إن ثبت النهى فهو عام يخص منه المتمتع بما ثبت في البخاري أن عائشة كانت
نصومها. وعن ابن عمر وعائشة قالا: لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد
الهدى. وقال الذارقطنى: إسناده صحيح، ورواه مرفوعا عن ابن عمر وعائشة من طرق ثلاثة

صَفَّهَا . وَإِنَّمَا رَخَّصَ فِي صَوْمِهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ أَيَّامِهِ إِلَّا بِمَقْدَارِهَا ، وَبِذَلِكَ يَتَحَقَّقُ وَجُوبُ الصَّوْمِ لِعَدَمِ الْهَدْيِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا قَاتَهُ الصَّوْمُ صَامَ بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَقَالَ الْحَسَنُ وَعَطَاءُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَكَذَلِكَ تَقُولُ . وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : إِذَا قَاتَهُ الصَّوْمُ فِي الْعَشْرِ لَمْ يَمْزِهِ إِلَّا الْهَدْيُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَسَعِيَا ابْنِ جَبْرِ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ ، وَحُكَّاهُ أَبُو عَمْرٍو عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ عَنْهُ فَتَأَمَّلْهُ .

الثالثة - أجمع العلماء على أن الصوم لا سبيل للتمتع إليه إذا كان يحسد الهدي ، واختلفوا فيه إذا كان غير واجد للهدي فصام ثم وجد الهدي قبل إكمال صومه ؛ فذكر ابن وهب عن مالك قال : إذا دخل في الصوم ثم وجد هدياً فأحب إلى أن يهدي ، فإن لم يفعل أجزأه الصيام . وقال الشافعي : يمضي في صومه وهو فرضه . وكذلك قال أبو ثور ، وهو قول الحسن وقتادة ، واختاره ابن المنذر . وقال أبو حنيفة : إذا أيسر في اليوم الثالث من صومه بطل الصوم ووجب عليه الهدي . وإن صام ثلاثة أيام في الحج ثم أيسر كان له أن يصوم السبعة الأيام لا يرجع إلى الهدي ، وبه قال الثوري وابن أبي نجيح وحماد .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَسَبْعَةٌ ﴾ قراءة الجمهور بالخفض على المطفئ . وقرأ زيد ابن عليّ « وسبعة » بالنصب ، كل معنى وصوموا سبعة .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ يعني إلى بلادكم . قاله ابن عمر وقتادة والربيع ومجاهد وعطاء ، وقاله مالك في كتاب محمد ، وبه قال الشافعي . قال قتادة والربيع : هذه رخصة من الله تعالى ، فلا يجب على أحد صوم السبعة إلا إذا وصل وطنه ، إلا أن يشتد أحد ، كما يفعل من يصوم في السفر في رمضان . وقال أحمد وإسحاق : يميزه الصوم في الطريق . وروى عن مجاهد وعطاء . قال مجاهد : إن شاء صامها في الطريق ، إنما هي رخصة . وكذلك قال عكرمة والحسن . والتقدير عند بعض أهل اللغة : إذا رجعت من الحج ، أي إذا رجعت إلى ما كنت عليه قبل الإحرام من الحل . وقال مالك في الكتاب : إذا رجع من منى فلا بأس

أن يصوم . قال ابن العربي : « إن كان تخفيفاً ورخصة فيجوز تقديم الرخص وترك الرق فيها الى الزميمة إجماعاً . وإن كان ذلك توقفاً فليس فيه نص ، ولا ظاهر أنه أراد اللاد ، وأنها المراد في الأغلب »^(٢) .

قلت : بل فيه ظاهر يقرب الى النص ، بينه مارواه مسلم عن ابن عمر قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج وأهدى ، فساق معه الهدى من ذى الحليفة ، وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج ، وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة الى الحج ، فكان من الناس من أهل فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس : « من كان منكم أهدى فلا يخل من شيء ، حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطئ بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر وليحلل ثم ليهل بالحج وليهد فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله » الحديث . وهذا كالنص في أنه لا يجوز صوم السبعة الأيام إلا في أهله وبلده . والله أعلم . وكذا قال البخاري في حديث ابن عباس : ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج فاذا فرغنا من المناسك جئنا فطفتا بالبيت وبالصفا والمروة وقد تم حجتنا وعلينا الهدى ؛ كما قال الله تعالى : ﴿ قَدْ اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ ﴾ . الى أمصاركم . الحديث ، وسيأتي . قال النحاس : وكان هذا إجماعاً .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ يقال : كَلَّ يَكُلُّ مثل نصر ينصر ، وَكَلَّ يَكُلُّ مثل عظم يعظم ، وَكَلَّ يَكُلُّ مثل حمد يحمّد ؛ ثلاث لغات . واختلفوا في معنى قوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ ﴾ وقد علم أنها عشرة ؛ فقال الزجاج : لما جاز أنت يتوهم متوهم التخيير بين ثلاثة أيام في الحج أو سبعة اذا رجع بدلا منها ؛ لأنه لم يقل وسبعة أخرى أزيل ذلك بالجملة

(١) كذا في أحكام القرآن لابن العربي . وفي الأصل : « بدل » .

(٢) عبارة ابن العربي : « ... ولا ظاهر أنه أراد اللاد ، وإنما المراد في الأغلب والأظهر فيه أنه الحج » .

من قوله « تلك عشرة » ثم قال : « كاملة » . وقال الحسن : كاملة في الثواب كن أهدي .
وقيل : كاملة في البذل عن الهدى ، يعني العشرة كلها بدل عن الهدى . وقيل : كاملة في الثواب
كن لم يتبع . وقيل : لفظها لفظ الإخبار ومعناها الأمر ، أى أكلوها فذلك فرضها . وقال
المبرد : عشرة دلالة على انقضاء العدد ؛ لثلاث يتوهم متوهم أنه قد بقي منه شيء بعد ذكر السبعة .
وقيل : هو توكيد ؛ كما يقول : كتبت بيدي . ومنه قول الشاعر :

ثلاثٌ واثنان فهنَّ خمسٌ • وسادسةٌ تميل إلى سيمائي

فقوله : خمس ، تأكيد . ومثله قول الآخر :

ثلاث بالغداة فذاك حسبي • وست حين يدركني العشاء
فذلك تسعة في اليوم ربي • وشرب المرء فوق الرى داء

وقوله : « كاملة » ، تأكيد آخر ، فيه زيادة توصية بصيامها وأن لا ينقص من عندها ؛ كما
يقول لمن تأمره بأمر ذي بال : الله الله لا تقصر .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ أى إنما يجب
دم التمتع عن الغريب الذى ليس من حاضرى المسجد الحرام . خرج البخارى « عن ابن عباس
أنه سئل عن متعة الحج فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع وأهلنا ؛ فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اجعلوا إهلا لكم بالحج عمرة
إلا من قلده الهدى » . طُفنا بالبيت وبالصفاء والمروة وأتيننا النساء ولبسنا الثياب . وقال :
« من قلده الهدى فإنه لا يحل حتى يبلغ محله » . ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج ، فإذا
فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت وبالصفاء والمروة فقد تم حجتنا وعلينا الهدى ، كما قال الله .
تعالى : فما استبرأ من الهدى فن لم يحج فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم . إلى أمصاركم ،
الشاة تجزى . فجمعوا أسكن في عام بين الحج والعمرة ، فإن الله أنزله في كتابه وسنة نبيه صلى
الله عليه وسلم وأباحه للناس غير أهل مكة ، قال الله عز وجل : ذلك لمن لم يكن أهله
حاضري المسجد الحرام . وأشهر الحج التي ذكر الله عز وجل : شوال وذو القعدة وذو الحجة ؛

فمن تمتع في هذه الأشهر فعليه دمٌ أو صوم . والتزت الجماع . والفسوق المعاصي .
والجدال المراء .

الثامنة — اللام في قوله «يَمَن» بمعنى على ، أى وجوب الدم على من لم يكن من أهل مكة ؛ كقوله عليه السلام : « اشتراطى لهم الولاء » . وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ أى فعلها . وذلك إشارة الى التمتع والقران للغريب عند أبى حنيفة وأصحابه ، لا تمتع ولا قران لحاضرى المسجد الحرام عندهم . ومن فعل ذلك كان عليه دم جناية لا يأكل منه ؛ لأنه ليس بدم تمتع . وقال الشافعى : لم تمتع وقران . والإشارة ترجع الى الهدى والصيام ، فلا هدى ولا صيام عليهم . وفترق عبد الملك بن الماجشون بين التمتع والقران ، فأوجب الدم فى القران وأسقطه فى التمتع . على ما تقدم عنه .

التاسعة — واختلف الناس فى حاضرى المسجد الحرام — بعد الإجماع على أن أهل مكة وما اتصل بها من حاضريه . وقال الطبرى : بعد الإجماع على أهل الحرم . قال ابن عطية : وليس كما قال — فقال بعض العلماء : من كان يجب عليه الجمعة فهو حضرى ، ومن كان أبعد من ذلك فهو بدوى ؛ بفعل النغظة من الحضارة والبدواة . وقال مالك وأصحابه : هم أهل مكة وما اتصل بها خاصة . وعند أبى حنيفة وأصحابه : هم أهل المواقيت ومن وراءها من كل ناحية ؛ فمن كان من أهل المواقيت أو من أهل ما وراءها فهم من حاضرى المسجد الحرام . وقال الشافعى وأصحابه : هم من لا يلزمه تقصير الصلاة من موضعه الى مكة ، وذلك أقرب المواقيت . وعلى هذه الأقوال مذاهب السلف فى تأويل الآية .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ ﴾ أى فيما فرضه عليكم . وقيل : هو أمر بالتقوى على العموم ، وتحذير من شدة عقابه .

قوله تعالى — ﴿ الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾ الى قوله تعالى : ﴿ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ ﴾ . فيه أربع عشرة مسألة .

الأولى - قوله تعالى : ﴿ الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ لما ذكر الحج والعمرة سبحانه وتعالى في قوله : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ بين اختلافهما في الوقت ، فجميع السنة وقت للإحرام بالعمرة ، ووقت العمرة . وأما الحج فيقع في السنة مرة ، فلا يكون في غير هذه الأشهر . والحج أشهر معلومات ، ابتداء وخبر ، وفي الكلام حذف تقديره : أشهر الحج أشهر ، أو وقت الحج أشهر ، أو وقت عمل الحج أشهر . وقيل : التقدير الحج في أشهر . ويلزمه مع سقوط حرف الجر نصب الأشهر ، ولم يقرأ أخذ بنصبها ، إلا أنه يجوز في الكلام النصب على أنه ظرف . قال الفراء : الأشهر رفع ، لأن معناه وقت الحج أشهر معلومات . قال الفراء : وسمعت الكاشي يقول : إنما الصيف شهران ، وإنما الطيلسان ثلاثة أشهر . أراد وقت الصيف ، ووقت لباس الطيلسان ، لحذف .

الثانية - واختلف في الأشهر المعلومات ؛ فقال ابن مسعود وابن عمر وعطاء والزبير ومجاهد والزهرى : أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة كله . وقال ابن عباس والسدي والشعبي والنخعي : هي شوال وذو القعدة وعشرة من ذي الحجة . وروى عن ابن مسعود ، وقاله ابن الزبير . والقولان مرويان عن مالك . حكى الأخير ابن حبيب ، والأول ابن المنذر . وفائدة الفرق تعلق الدم ؛ فمن قال : إن ذا الحجة كله من أشهر الحج لم يردمها فيما يقع من الأعمال بعد يوم النحر ، لأنها في أشهر الحج . وعلى القول الأخير ينطى الحج بيوم النحر ، ويلزم الدم فيما حمل بعد ذلك لتأخيره عن وقته .

الثالثة - لم يسم الله تعالى أشهر الحج في كتابه ، لأنها كانت معلومة عندهم . ولفظ الأشهر قد يقع على شهرين وبعض الثالث ، لأن بعض الشهر يتزل منزلة كله ؛ كما يقال : رأيتك ستة كذا ، أو على عهد فلان . ولعله إنما رآه في ساعة منها ، فالوقت يذكر بعضه بأكمله ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : ” أيام منى ثلاثة “ . وإنما هي يومان وبعض الثالث . ويقولون : رأيتك اليوم ، وجئتك العام . وقيل : لما كان الاثنان وما فوقهما جمع قال : أشهر . والله أعلم .

الرابعة - اختلف في الإهلال بالبح في غير أشهر الحج؛ فروى عن ابن عباس من سنة الحج أن يُحرم به في أشهر الحج . وقال عطاء ومجاهد وطاوس والأوزاعي : من أحرم بالبح قبل أشهر الحج لم يميزه ذلك عن حجه ويكون عمره؛ كمن دخل في صلاة قبل وقتها فانه لا تجزيه وتكون نافلة . وبه قال الشافعي وأبو ثور . وقال الأوزاعي : يحل بعمره . وقال أحمد بن حنبل : هذا مكروه . وروى عن مالك . والمشهور عنه جواز الإحرام بالبح في جميع السنة كلها . وهو قول أبي حنيفة - وقال النخعي : لا يحل حتى يقضى حجه ، لقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَيُّهِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ وقد تقدم القول فيها . وما ذهب اليه الشافعي أصح ، لأن تلك عامة ، وهذه الآية خاصة . ويحتمل أن يكون من باب النص على بعض أشخاص العموم ، لفضل هذه الأشهر على غيرها ؛ وعليه فيكون قول مالك صحيحا ، والله أعلم .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ فَنَ فَرَضَ فِئِنَّ الْحَجِّ ﴾ أى ألزمه نفسه بالشروع فيه بالنية قصدا باطنا ، وبالإحرام فعلا ظاهرا ، والتلبية نطقا مسموعا . قاله ابن جيب وأبو حنيفة في التلبية . ولبست التلبية عند الشافعي من أركان الحج . وهو قول الحسن بن حي . قال الشافعي : تكفى النية في الإحرام بالحج . وأوجب التلبية أهل الظاهر وغيرهم . وأصل الفرض في اللغة : الحز والقطع ؛ ومنه فُرْضة القوس والنهر والجبل . وفرضية الحج لازمة للعبد الحر كل يوم الحز للقدح . وقيل : فرض أى أبان ؛ وهذا يرجع الى القطع ، لأن من قطع شيئا فقد أبانه عن غيره . ومن ، رفع بالابتداء ومعناها الشرط ، والخبر قوله : فَرَضَ ، لأن « من » ليست بموصولة ؛ فكانه قال : رجل فرض . وقال : فبين ، ولم يقل فيها ؛ فقال قوم : هما سواء في الاستعمال . وقال المازني أبو عثمان : الجمع الكثير لما لا يعقل يأتي كالأحادية المؤنثة ، والقليل ليس كذلك ؛ تقول : الأجداع انكسرت ، والجذوع انكسرت . ويؤيد ذلك قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ ﴾ ثم قال : ﴿ مِنْهَا ﴾ .

(١) فُرْضة القوس (بضم أوله وسكون ثانيه) : الحز يقع عليه الوتر . وفُرْضة التبر : مشرب الماء . وفُرْضة الحبل : ما انحدر من وسطه وجانبه .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ تَلَاَرَقَتْ ﴾ قال ابن عباس وابن جبر والسدي وقتادة والحسن وعكرمة والزهري ومجاهد ومالك : الرقت الجماع ، أى فلا جماع لأنه يفسده . وأجمع العلماء على أن الجماع قبل الوقوف بعرفة مفسد للحج ، وعليه حج قائل والمهدي . وقال عبد الله بن عمر وطاوس وعطاء وغيرهم : الرقت الإغشاش للراءة بالكلام ، لقوله : إذا أحللتنا فعلنا بك كذا ، من غير كناية . وقاله ابن عباس أيضا ، وأنشد وهو مخرم :

وَهَنْ يَمْشِيْنَ بَنَّا هَيْسَا • اِنْ تَصَدَّقِ الطَّيْرُ نِكَ يَلِيْسَا ^(١)

فقال له صاحبه حصين بن قيس : أترقت وأنت محرم ؟ فقال : إن الرقت ما قيل عند النساء . وقال قوم : الرقت الإغشاش بذكر النساء ، كان ذلك يحضرن أم لا . وقيل : الرقت كلمة جامعة لما يريد الرجل من أهله . وقال أبو عبيدة : الرقت اللغا من الكلام ، وأنشد :
وَرُبَّ أَمْرٍابٍ حَمِيجٍ كُفِّسَ * عَنْ أَلْفَا وَرَقَتْ التَّكْلِيمِ

يقال : رقت ريفت بضم الفاء وكسرهما . وقرأ ابن مسعود « فلا رفوت » على الجمع . قال ابن العربي : « المراد بقوله : « فلا رقت » نهيته مشروعا لا موجودا ، فإننا نجد الرقت فيه ونشاهده ، وخبر الله سبحانه لا يجوز أن يقع بخلاف خبره ، وإنما يرجع النفي الى وجوده . مشروعا لا الى وجوده محسوسا ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ معناه شرعا لا حيا ، فإننا نجد المطلقات لا يتربصن ، فعاد النفي الى الحكم الشرعى لا الى الوجود الحسى ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ إذا قلنا : إنه وارد في الآدميين - وهو الصحيح - أن معناه لا يمس أحد منهم شرعا ، فإن وجد المس فعلى خلاف حكم الشرع ، وهذه الدقيقة هي التي فاتت العلماء فقالوا : إن الخبر يكون بمعنى النهي ، وما وجد ذلك قط ، ولا يصح أن يوجد ، فإنهما مختلفان حقيقة ومتضادان وصفا .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسَوِّقْ ﴾ يعنى جميع المعاصي كلها . قاله ابن عباس وعطاء والحسن . وكذلك قال ابن عمر وجماعة : التسوق إتيان معاصي الله عز وجل

في حال إخراجه بالجم؛ كقتل الصيد وقص الظفر وأخذ الشعر، وشبه ذلك . وقال ابن زيد ومالك : الفسوق الذبح للأضنام؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ فِسْقًا أَحَلَّ لِتَنِيَةِ اللَّهِ بِهِ ﴾ . وقال الضحاك : الفسوق التنازع بالأنقاب؛ ومنه قوله : ﴿ يَنْسُ الْآلِاسُ الْفُسُوقُ ﴾ . وقال ابن عمر أيضا : الفسوق السباب؛ ومنه قوله عليه السلام : «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» . والقول الأول أصح ، لأنه يتناول جميع الأقوال . قال صلى الله عليه وسلم : «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كما ولدته أمه» . [قال :] «والج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة» . نخرجه مسلم وغيره . وجاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : «والذي نفسى بيده ما بين السماء والأرض من عمل أفضل من الجهاد في سبيل الله أو حجة مبرورة لارث فيها ولا فسوق ولا جدال» . وقال الفقهاء : الج المبرور هو الذى لم يمض الله تعالى فيه أثناء أدائه . وقال الفراء : هو الذى لم يمض الله سبحانه بعده . ذكر القولين ابن العربي رحمه الله .

قلت : الج المبرور هو الذى لم يمض الله سبحانه فيه ولا بعده . قال الحسن : الج المبرور هو أن يرجع صاحبه زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة . وقيل غير هذا ، وسيأتى .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ قريء « فلا رث ولا فسوق » . بالرفع والتنوين فيهما . وقرئ بالتصبيغ والتنوين . وأجمعوا على الفتح في « ولا جدال » ، وهو يقوى قراءة النصب فيما قبله ، ولأن المقصود النفي العام من الرث والفسوق والجدال ، وليكون الكلام على نظام واحد في عموم المعنى كله . وعلى النصب أكثر القراء . والأسماء الثلاثة في موضع رفع ، كل واحد مع لا . وقوله « في الج » خبر عن جميعها ، ووجه قراءة الرفع أن « لا » بمعنى « ليس » فارتفع الاسم بعدها ، لأنه أسمها ، والخبر محذوف تقديره : فليس رث ولا فسوق في الج ؛ دل عليه في الج الثاني الظاهر وهو خبر « لا جدال » . وقال أبو عمرو بن العلاء : الرفع بمعنى فلا يكون رث ولا فسوق ، أى شئ يخرج من الج ، ثم ابتدأ النفي فقال : ولا جدال .

(١) في الأصول : « كبرم ولدته » . والتصويب عن صحيح مسلم .

(٢) هذا على أحد قولين لقنوين والثاني أن لا غلبة في الاسم النصب وما بعدها خبر .

قلت : فيحتمل أن تكون كان تامة ، مثل قوله : (وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةٍ) فلا تحتاج إلى خبر . ويحتمل أن تكون ناقصة والخبر محذوف ، كما تقدم آنفا . ويجوز أن يرفع رフト وفسوق بالابتداء ، ولا للنفي ، والخبر محذوف أيضا . وقرأ أبو جعفر بن الفعقاق بالرفع في الثلاثة . ورويت عن عاصم في بعض الطرق ، وعليه يكون « في الحج » خبر الثلاثة ، كما قلنا في قراءة النصب ؛ وإنما لم يحسن أن يكون « في الحج » خبر عن الجميع مع اختلاف القراءة ، لأن خبر ليس منصوب وخبر ولا جدال مرفوع ؛ لأن « ولا جدال » مقطوع من الأول وهو في موضع رفع بالابتداء ، ولا يعمل عاملان في اسم واحد . ويجوز « فلا رフト ولا فسوق » تعطفه على الموضع . وأنشد النحويون :

لَا نَسِبَ الْيَوْمَ وَلَا حُلَّةَ * إِتَسَعَ الْخُرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(١)

و يجوز في الكلام « فلا رフト ولا فسوقا ولا جدالا في الحج » عطفًا على اللفظ على ما كان يجب في لا . قال الفراء : ومثله :

فَلَا أَبَ وَأَبْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ، إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ آرَدَتِي وَتَازَرَا

وقال أبو رجاء العطاردي : فلا رフト ولا فسوق بالنصب فيهما ، ولا جدال بالرفع والتنوين . وأنشد الأخفش :

هَذَا وَجَدْتُ كَمَا الصَّغَارُ بَعِينَهُ . لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبُ

وقيل : إن معنى « فلا رフト ولا فسوق » النفي ، أي لا ترفثوا ولا تفسقوا . ومعنى « ولا جدال » النفي ، فلما اختلفا في المعنى خولف بينهما في اللفظ . قال القشيري : وفيه نظر ، إذ قيل : ولا جدال نهي أيضا ، أي لا تجادلوا ، فلم يفرق بينهما .

التاسعة — قوله تعالى : (وَلَا جِدَالَ) الجدال وزنه فعال من المجادلة ، وهي مشتقة من الجَدَل وهو القتل ؛ ومنه زمام مجدول . وقيل : هي مشتقة من الجدالة التي هي الأرض .

(١) البيت لأبي بن العباس السلمي . والشاهد فيه : نفس المثلوف ونزونه على إلقاء « ولا » الثانية ، وزادها لتأكيد النفي ، ولو رقت « الحلة » على الموضع يلزم .

فكان كل واحد من الخصمين يقاوم صاحبه حتى يغلبه ، فيكون كمن ضرب به الجسدالة .
قال الشاعر :

قد أَرْكَبُ الآلَةَ بَعْدَ الآلَةِ * وَأَتْرُكُ العَاجِزَ بِالْجَسَدَالَةِ
* مُتَعَفِّرًا لَيْسَ لَهُ مَحَالَةٌ *

العاشرة — واختلفت العلماء في المعنى المراد به هنا على أقوال ستة ؛ فقال ابن مسعود وابن عباس وعطاء : الجدال هنا أن تمارى مسلما حتى تنفضه فيتهي الى السباب ؛ فأما مذاكرة العلم فلا نهى عنها . وقال قتادة : الجدال السباب . وقال ابن زيد ومالك بن أنس : الجدال هنا أن يختلف الناس ، أيهم صادف موقف إبراهيم عليه السلام ، كما كانوا يفعلون في الجاهلية حين كانت قريش تقف في غير موقف سائر العرب ، ثم يتجادلون بعد ذلك . فالعنى على هذا التأويل : لا جدال في مواضعه . وقالت طائفة : الجدال هنا أن تقول طائفة : الحج اليوم ، وتقول طائفة : الحج غدا . وقال مجاهد وطائفة معه : الجدال المارة في الشهور حسب ما كانت عليه العرب من النسيء ، كانوا ربما جعلوا الحج في غير ذى الحجة ، ويقف بعضهم ببعض (٢) وبعضهم بمرقة ، ويتنازعون في الصواب من ذلك .

قلت : فعل هذين التأويلين لاجدال في وقته ولا في موضعه ، وهذان القولان أصح ما قيل في تأويل قوله « ولا جدال » ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض » الحديث . وسيأتى في « براءة » . يعنى رجع أمر الحج كما كان ، أى عاد إلى يومه ووقته . وقال صلى الله عليه وسلم لما حج : « خذوا عني مناسككم » . فبين بهذا مواقف الحج ومواضعه . وقال محمد بن كعب القرظي : الجدال أن تقول طائفة : تجنبا أبر من حجكم . ويقول الآخر مثل ذلك ، وقيل : الجدال كان في الفخر بالآباء . والله أعلم .

الحادية عشرة — قوله تعالى : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ) شرط وجوابه . والمعنى : إن الله يجازيكم على أعمالكم ، لأن المجازاة إنما تقع من المالم بالشئ . وقيل :

(١) الآلة : الحالة ، والشيء . (٢) هي المزدقة .

هو تحريض وحث على حسن الكلام مكان الفحش، وعلى البر والتقوى في الأخلاق مكان الفسوق والجبال . وقيل : جعل فعل الخير عبارة عن ضبط نفوسهم حتى لا يوجد ما نهوا عنه .

الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَتَزَوَّدُوا ﴾ أمر باتخاذ الزاد . قال ابن عمر وعكرمة ومجاهد وقسادة وابن زيد : نزلت الآية في طائفة من العرب كانت تجيء إلى الحج بلا زاد ، ويقول بعضهم : كيف نخرج بيت الله ولا يطعمنا ؟ فكانوا يبقون عالة على الناس ، فنهوا عن ذلك ، وأمروا بالزاد . وقال عبد الله بن الزبير : كان الناس يتكلم بعضهم على بعض بالزاد ، فأمروا بالزاد . وكان للنبي صلى الله عليه وسلم في مسيره راحلة عليها زاد ، وقدم عليه ثلثمائة رجل من مَـنَـيْنَةٍ ، فلما أرادوا أن ينصرفوا قال : ” يا عمرزؤد القوم “ . وقال بعض الناس . تزودوا ، الرقيق الصالح . قال ابن عطية : وهذا تخصيص ضعيف ، والأولى في معنى الآية : وتزودوا لمعادكم من الأعمال الصالحة .

قلت : القول الأول أصح ، فإن المراد الزاد المتخذ في سفر الحج المأكل حقيقة كما ذكرناه ؛ كما روى البخاري عن ابن عباس قال : كان أهل اليمن يحجّون ولا يتزودون ويقولون : نحن المتوكلون . فاذا قدموا مكة سألوا الناس ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ وهذا نص فيما ذكرناه وعليه أكثر المفسرين . قال الشعبي : الزاد التمر والسويق . ابن جبير : الكعك والسويق . قال ابن العربي : « أمر الله تعالى بالتزود لمن كان له مال ، ومن لم يكن له مال فإن كان ذا حرفة تنفق في الطريق أو سائلا فلا خطاب عليه ، وإنما خاطب الله أهل الأموال الذين كانوا يتركون أموالهم ويخرجون بغير زاد ويقولون : نحن المتوكلون . والتوكل له شروط ، من قام بها خرج بغير زاد ولا يدخل في الخطاب ، فانه خرج على الأغلب من الخلق وهم المقصرون عن درجة التوكل العاقلون عن حقائقه . والله عز وجل أعلم . قال أبو الفرج الجوزي : وقد لبس لبس على قوم يدعون التوكل ، فخرجوا بلا زاد وظنوا أن هذا هو التوكل وهم على غاية الخطأ . قال رجل لأحمد بن حنبل : أريد أن أخرج

إلى مكة على التوكّل بغير زاد . فقال له أحد : اخرج في غير القافلة . فقال : لا ، إلا معهم .
قال : فعلى جُرب الناس توكلت .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ أخبر تعالى أن خير الزاد اتقاء
المنهيات ، فأمرهم أن يضموا الى التزوّد التقوى ، وجاء قوله « فإن خير الزاد التقوى » محولا
على المعنى ؛ لأن معنى وتزوّدوا : اتقوا الله في اتباع ما أمركم به من الخروج بالزاد . وقيل :
يحمل أن يكون المعنى : فإن خير الزاد ما اتقى به المسافر من الهلكة أو الحاجة الى السؤال
والتكفف . وقيل : فيه تنبيه على أن هذه الدار ليست بدار قرار . قال أهل الإشارات :
ذكرهم الله تعالى سفر الآخرة وحثهم على تزوّد التقوى ، فإن التقوى زاد الآخرة .
قال الأعشى :

إذ أنت لم ترحل بزاد من السقي * ولا قيت بعد الموت من قد تزوّدا
ندمت على ألا تكون كمثل * وأنت لم ترصد كما كان أرسدا
وقال آخر :

الموت بحر طامح موجه * تذهب فيه حيلة الساج
يانفس إني قاتل فاسمى * مقالة من مشفق ناصح
لا يصحب الإنسان في قبره * غير التقى والعمل الصالح

الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ خصّ أولى الألباب
بالخطاب - وإن كان الأمر يعم الكل - لأنهم الذين قامت عليهم حجة الله وهم قابلو
أوامره والناهضون بها . والألباب : جمع لب . ولُب كل شيء : خالصه ؛ ولذلك
قيل للعقل : لب . قال النحاس : سمعت أبا إسحاق يقول قال لى أحمد بن يحيى ثعلب :
أترى في كلام العرب شيئا من المضاعف جاء على فعل ؟ قلت : نعم ، حكى سيبويه عن
يونس بُيِّت ثَلَب . فاستحسنه وقال : ما أعرف له نظيرا .

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ فيه مستلطان :

الأولى - قوله تعالى : (جُنَاحٌ) أى إثم ، وهو اسم ليس . أن يتبنوا ، في موضع نصب خبر ليس ، أى في أن يتبنوا . وعلى قول الخليل والكسائي أنها في موضع خفض . ولما أمر تعالى بنبذ الجح من الرث والفسوق والجدال وخص في التجارة . المعنى : لا جناح عليكم في أن يتبنوا فضل الله . وابتغاء الفضل ورد في القرآن بمعنى التجارة ، قال الله تعالى : (فَاتَّبِعُوا فِي الْأَرْضِ وَأَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) . والدليل على صحة هذا ما رواه البخاري عن ابن عباس قال : كانت عكاظ ومجتمعة وذو الحجاز أسواقا في الجاهلية فأتوا أن يجفروا في المواسم فزلت : ليس عليكم جناح أن يتبنوا فضلا من ربكم في مواسم الحج ^(١) .

الثانية - إذا ثبت هذا ، ففى الآية دليل على جواز التجارة في الحج للحاج مع أداء العبادة ، وأن القصد الى ذلك لا يكون شركاً ولا يخرج به المكلف عن رسم الإخلاص المفترض عليه ؛ خلافاً للتفصير ^(٢) أن الحج دون تجارة أفضل ، لعروءه عن شوائب الدنيا وتعلق القلب بغيره . روى الدارقطني في سننه عن أبي أمامة التيمي قال قلت لابن عمر : إني رجل أكرى في هذا الوجه ، وإن ناساً يقولون : إنه لا حج لك . فقال ابن عمر : جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله مثل هذا الذي سألتني ، فسكت حتى نزلت هذه الآية : « ليس عليكم جناح أن يتبنوا فضلا من ربكم » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن لك حجا » .

قوله تعالى : (فَإِذَا أَقَضْتُمْ) الى قوله : (الضَّالِّينَ) فيه ست عشرة مسألة .

(١) الذي في البخاري : « كان ذو الحجاز وعكاظ منبر الناس في الجاهلية ؛ فلما جاء الاسلام كأنهم كرهوا ذلك حتى نزلت ... الحج » . وقوله : في مواسم الحج . زادها أبي في قرأته . وعكاظ : نخل في وادي يته وبين الطائف ليل ، وبه وبين مكة ثلاث ليال . وذو الحجاز خلف عرفة . ومكة بمنزلة الطهران ، قرب جبل يقال له : الأصفر ، وهو بأعلى مكة على قدر يري منها . وهذه أسواق العرب ، وكان أهل الجاهلية يصحبون بعكاظ يوم هلال ذي القعدة ، ثم يذهبون مع الى مكة بعد مضي عشرين يوماً من ذي القعدة ؛ فإذا رأوا هلال ذي الحجة ذهبوا من مكة الى ذي الحجاز فليطروا به ثمان ليال ، ثم يذهبون الى عرفة . ولم تزل هذه الأسواق قائمة في الاسلام الى أن كان أول ما ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة لما خرج الحارثي بمكة مع أبي حنيفة المختار بن عوف ، حاف الناس أن يفتروا فتركوا الى الآن ، ثم ترك ذو الحجاز ومكة بعد ذلك ، واستغنى بالأسواق بمكة وبني عرفة . (عن شرح التلخيص) . (٢) لعله يريد بالقراءة الصوفا .

الأولى — قوله تعالى : ﴿ فَأَذَا أَفْضَمْتُ ﴾ أى اندفعت . ويقال : فاض الإناء إذا امتلأ حتى ينصب عن نواحيه . ورجل فَيَاض أى مندفع بالمطاء . قال زهير :
 وأبْيَضَ فَيَاضٌ يَدَاهُ غَمَامَةٌ * عَلَى مُعْتَفِيهِ مَا تُنِيبُ فَوَاضِلُهُ ^(١)
 وحديث مستفيض أى شائع .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَرَافَاتٍ ﴾ قراءة الجماعة « عَرَافَاتٍ » بالتونين . وكذلك لو سميت أمراء مسلمات ، لأن التونين هنا ليس فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف فتحذفه ، وإنما هو بمثابة النون في مسلمين . قال النحاس : هذا الجيد . وحكى سيويه عن العرب حذف التونين من عَرَافَاتٍ ؛ يقول : هذه عَرَافَاتٍ يَا هَذَا ، ورأيت عَرَافَاتٍ يَا هَذَا ، بكسر التاء وبغير تونين . قال : لما جعلوها معرفة حذفوا التونين . وحكى الأخفش والكوفيون فتح التاء ، تشبيها بتاء فاطمة وطلحة . وأنشدوا :

تَوَرَّتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا * يَثْرِبُ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَلِ

والقول الأول أحسن ، وأن التونين فيه على حده في مسلمات ، الكسرة مقابلة الياء في مسلمين ، والتونين مقابل للنون . وعَرَافَاتٍ اسم علم ، سمي بجمع كأذْرَعَاتٍ . وقيل : سمي بما حوله ، كأَرْضٍ سَبَاسِبٍ ^(٢) . وقيل : سميت تلك البقعة عَرَافَاتٍ ، لأن الناس يتعارفون بها . وقيل : لأن آدم لما هبط وقع بالهند ، وحواء بُجْدَةً ، فاجتمعا بعد طول الطلب بعَرَافَاتٍ يوم عرفة وتعارفا ؛ فسَمَى اليوم عرفة ، والموضع عَرَافَاتٍ . قاله الضحاك . وقيل غير هذا مما تقدم ذكره عند قوله تعالى : ﴿ وَأَرَانَا مَتَابِعًا ﴾ . قال ابن عطية : والظاهر أن اسمه مرتجل كسائر أسماء البقاع . وعرفة هى تَمَانِ الْأَرَاكِ ؛ وفيها يقول الشاعر :

تَرَوَدْتُ مِنْ تَمَانِ عُودِ أَرَاكِ * لَهْنِدٍ وَلَكِنْ مَنْ يَلْفَهُ هِنْدًا

(١) الفياض : الكثير المطاء . المعشون : الغلاتون ماعده . يقال : عفا واعتفاه : إذا أتاه يطلب مروه .

ما تنصب فواضله ، أى عطايه دائمة لا تنقطع . (٢) جاء في اللسان : « وحكى الهيثمى بلد سبب ،

وبله سبب ؛ كأنهم جعلوا كل جزء منه سببا ؛ ثم جمعه على هذا » . والسبب : القفر والمفاضة . وقيل : الأرض

المسوية البعيدة . (٣) كل هذا يحتاج إلى التثبت

وقيل : مأخوذة من الشرف وهو الطيب ؛ قال الله تعالى : ﴿ عَرَفَهَا لَمْ يُمَّ ﴾ أى طيبة ؛
 فهي طيبة بخلاف منى التى فيها القروث والدماء ؛ فلذلك سميت عرفات . ويوم الوقوف :
 يوم عرفة . وقال بعضهم : أصل هذين الاسمين من الصبر ؛ يقال : رجل عارف ، إذا كان
 صابرا خاشعا . ويقال فى المثل : النفس عروف وما حملتها تتحمل . قال :
 ﴿ قَصَبْتُ عَارِفَةً لَذَلِكَ حُرَّةٌ ﴾^(١)

وقال ذو الرمة :

﴿ عُرُوفٌ لِمَا خَطَّتْ عَلَيْهِ الْمَقَادِرُ ﴾^(٢)

أى صبور على قضاء الله ؛ فسعى بهذا الاسم للخضوع الحاج وتذللهم ، وصبرهم على الدعاء
 وأنواع البلاء واحتمال الشدائد ؛ لإقامة هذه العبادة .

الثالثة - أجمع أهل العلم على أن من وقف بعرفة يوم عرفة قبل الزوال ثم أفاض
 منها قبل الزوال أنه لا يعتد بوقوفه ذلك قبل الزوال . وأجمعوا على تمام حج من وقف بعرفة
 بعد الزوال وأفاض نهارا قبل الليل ؛ إلا مالك بن أنس فإنه قال : لا بد أن يأخذ من الليل
 شيئا . وأما من وقف بعرفة بالليل فإنه لا خلاف بين الأمة فى تمام حجه . والحجة للجمهور
 مطلق قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ ولم يخص ليلا من نهار . وحديث عروة بن
 مُرْسَر قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو فى الموقف من جمع ، فقلت : يا رسول الله ،
 جئتكم من جبل طىء ، أَكَلْتُ مطبىء ، وأتيت نفسى ، والله إن تركت من جبل إلا وقفْتُ^(٣)
 عليه ، فهل لى من حج يا رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من صلى معنا

(١) القروث : جمع قرث ، وهو السرجين (الزيل) ما دام فى الكرش .

(٢) البيت لسنرة ، وقامه : • ترسو إذا خس الجبان طلّع •

(٣) صدرواليت : • إذا خاف شيئا وقره طيبة •

(٤) رواية الهارثى بالجيم . وفى بعض كتب الحديث ونهاية ابن الأثير بالحاء المهمة المفتوحة وسكون الموحدة .
 قال الترمذى فى سننه : « قوله : من جبل . إذا كان من رمل يقال له جبل ، وإذا كان من حجارة يقال له جبل » .
 وقال ابن الأثير فى تفسير هذا الحديث : « الحبل : المستطيل من الرمل » وقيل : الضخم منه ، وجمعة حبال . وقيل :
 الحبال فى الرمل كالجبال فى غير الرمل » . وقال الخطايب : الحبال ما دون الجبال فى الانخفاض .

صلاة النداء يجمع وقد أتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد قضى ففته وتم حجه^(١) . أخرجه
 غيره واحد من الأئمة ، منهم أبو داود والنسائي والبارقطني واللفظ له . وقال الترمذى حديث
 حسن صحيح . وقال أبو عمر : حديث عروة بن مضر الطائى حديث ثابت صحيح ، رواه
 جماعة من أصحاب الشعبي الثقات عن الشعبي عن عروة بن مضر ، منهم اسماعيل بن أبي خالد
 وداود بن أبي هند وزكريا بن أبي زائدة وعبد الله بن أبي السَّفر ومطرف ، كلهم عن
 الشعبي عن عروة بن مضر بن أوس بن حارثة بن لام . وحجة مالك من السنة الثابتة ،
 حديث جابر الطويل ، تحريمه مسلم ، وفيه : فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة
 قايلاً حتى غاب القرص . وأعماله على الوجه ، لا سيما في الحج ، وقد قال : " خذوا عني
 مناسككم " .

الرابعة - واختلفت الجمهور فيمن أفاض قبل غروب الشمس ولم يرجع ماذا عليه
 مع صحة الحج ، فقال عطاء وسفيان الثوري والشافعي وأحمد وأبو نؤر وأصحاب الرأي وغيرهم :
 عليه دم . وقال الحسن البصري : عليه هدى . وقال ابن جريج : عليه بدنة . وقال مالك :
 عليه حج قابل ، والهدى يخرجه في حج قابل ، وهو كمن فاته الحج . فان عاد إلى عرفة حتى يذبح
 بعد مغيب الشمس ، فقال الشافعي : لا شيء عليه . وهو قول أحمد وإسحاق وداود ، وبه
 قال الطبري . وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري : لا يسقط عنه الدم وإن رجع بعد غروب
 الشمس . وبذلك قال أبو نؤر .

الخامسة - ولا خلاف بين العلماء في أن الوقوف بعرفة راكباً لمن قدر عليه أفضل ،
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك وقف إلى أن دَفَعَ منها بعد غروب الشمس ، وأردف
 أسامة بن زيد . وهذا محفوظ في حديث جابر الطويل ، وحديث علي ، وفي حديث ابن عباس

(١) قال صاحب التليق المنى على سنن البارقطني : « وقوله : وقضى ففته . قيل : المراد به أنه أتى بما عليه
 من المناسك ، والمشهور أن الفتح ما يصنع المهرم عند حله من قصير شعر أو حلقه وحلق البائة وتشت الأباطير وغيره
 من خصال الفطرة ، ويدخل في ضمن ذلك تحريم البدن ، وقضاء جميع المناسك ؛ لأنه لا يقضى الفتح إلا بعد ذلك »
 وأصل الفتح الوضوء والقدر . قاله الشوكاني .

أيضا . قال جابر : ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف ، فجعل بطن ناقتة القصواء إلى الصخرات ، وجعل جبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة ؛ فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا حتى غاب القرص ، وأردف أسامة بن زيد خلفه . الحديث . فإن لم يقدر على الركوب وقف قائما على رجليه ، داعيا ما دام يقدر ، ولا حرج عليه في الجلوس إذا لم يقدر على الوقوف ، وفي الوقوف رابجا مباهاة وتعظيم للحج « ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب » . قال ابن وهب في موطأه : قال لي مالك : الوقوف بعرفة على الدواب والإبل أحب إلى من أن أقف قائما ، قال : ومن وقف قائما فلا بأس أن يستريح .

السادسة - ثبت في صحيح مسلم وغيره عن أسامة بن زيد أنه عليه السلام كان إذا أفاض من عرفة يسير العتيق فإذا وجد بقوة نص . قال هشام بن عروة : والنص فوق العتيق . وهكذا يبنى على أئمة الحاج قن دونهم ؛ لأن في استعمال السير إلى المزدلفة استعمال الصلاة بها ، ومعلوم أن المغرب لا تصل تلك الليلة إلا مع العشاء بالمزدلفة ، وتلك سبتها ، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

ظاهر عموم القرآن والسنة الثابتة يدل على أن عرفة كلها موقف ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَعَرْفَةُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ " . رواه مسلم وغيره من حديث جابر الطويل . وفي موطأ مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عُرنة والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن مُحَسَّر " . قال ابن عبد البر : هذا الحديث يتصل من حديث جابر بن عبد الله ، ومن حديث ابن عباس ، ومن

(١) الصخرات : هي صخورات مغرشات في أسفل جبل الرحمة ، وهو الجبل الذي يوسط أرض صرقات .

(٢) قال ابن الأثير : « وجعل جبل المشاة بين يديه ، أي طريقهم الذي يسلكونه في الرمل . وقيل : أراد

صفهم ويحتملهم في مشيهم تشبيها بجبل الرمل »

(٣) العتيق (عكره) : سير سريع فصح واسع للإبل والدابة . والصوة : الموضع المقعر بين شيتين .

حديث علي بن أبي طالب، وأكثر الآثار ليس فيها استثناء بطن عرنة من عرفة، وبطن محسر من الزدلفة؛ وكذلك نقلها الحفاظ الثقات الأثبات من أهل الحديث في حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر. قال أبو عمر: واختلف الفقهاء فيمن وقف بعرفة بعرفة؟ فقال مالك فيما ذكر ابن المنذر عنه: يهريق دما وحجه تام. وهذه رواية رواها خالد بن نزار عن مالك. وذكر أبو المصعب أنه كن لم يقف وحجه فائت، وعليه الجح من قابل إذا وقف بطن عرنة. وروى عن ابن عباس قال: من أفاض من عرنة فلا حج له. وهو قول ابن القاسم وسالم، وذكر ابن المنذر هذا القول عن الشافعي، قال وبه أقول: لا يجوز أن يقف بمكان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يوقف به. قال ابن عبد البر: الاستثناء بطن عرنة من عرفة لم يحن مجيئا تلزم حجه، لا من جهة النقل ولا من جهة الإجماع. وحجة من ذهب مذهب أبي المصعب أن الوقوف بعرفة فرض يجمع عليه في موضع معين، فلا يجوز أدائه إلا بيقين، ولا يقين مع الاختلاف. وبطن عرنة يقال بفتح الراء وضمها، وهو بقربى مسجد عرفة، حتى لقد قال بعض العلماء: إن الجدار الغربي من مسجد عرفة لو سقط سقط في بطن عرنة. وحكى الباجي عن ابن حبيب أن عرفة في الحل، وعرنة في الحرم. قال أبو عمر: وأما بطن محسر فذكر وكيع: حدثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أوضع في بطن محسر^(١).

السابعة - ولا بأس بالتعريف في المساجد يوم عرفة بغير عرفة، تشبيها بأهل عرفة. روى شعبة عن قتادة عن الحسن قال: أول من صنع ذلك ابن عباس بالبصرة. يعنى اجتماع الناس يوم عرفة في المسجد بالبصرة. وقال موسى بن أبي عائشة: رأيت عمر بن حريث يخطب يوم عرفة وقد اجتمع الناس إليه. وقال الأثرم: سألت أحمد بن حنبل عن التعريف في الأمصار، يجتمعون يوم عرفة؟ فقال: أرجو ألا يكون به بأس، قد فعله غير واحد، الحسن وبكر وثابت ومحمد بن واسع كانوا يشهدون المسجد يوم عرفة.

(١) الإضاح: سير مثل الخلب. يقال: وضع البيرض وضما، وأوضعه راكبه إضاحا إذا حمله على سرقة السر.

الثامنة - في فضل يوم عرفة . يوم عرفة فضله عظيم وثوابه جسيم ، يكفر الله فيه الذنوب العظام ، ويضاعف فيه الصالح من الأعمال . قال صلى الله عليه وسلم : " صوم يوم عرفة يكفر السنة الماضية والباقية " . أخرجه الصحيح ، وقال صلى الله عليه وسلم : " أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبل لا إله إلا الله وحده لا شريك له " . وروى الدارقطني عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما من يوم أكثر أن يعتق الله فيه عددا من النار من يوم عرفة وإنه ليدنو عز وجل ثم يباهي بهم الملائكة يقول ما أراد هؤلاء " . وفي الموطأ عن عبيد الله بن كزيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما رأى الشيطان يوما هو فيه أصفر ولا أحقر ولا أدحر ولا أغيظ منه في يوم عرفة وما ذاك إلا لما رأى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام إلا ما رأى يوم بدر " . قيل : وما رأى [يوم بدر] يا رسول الله ؟ قال : " أما إنه قد رأى جبريل يزع الملائكة " ^(١) . قال أبو عمر : روى هذا الحديث أبو النضر اسماعيل بن إبراهيم العجلي عن مالك عن إبراهيم بن أبي عبلة عن طلحة بن عبيد الله بن كزيم عن أبيه ، ولم يقل في هذا الحديث عن أبيه غيره وليس بشيء ، والصواب ما في الموطأ . وذكر الترمذي الحكيم في بوادر الأصول - حدثنا حاتم بن فعيم التيمي أبو روح قال حدثنا هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي قال حدثنا عبد القاهر بن السري السلمي قال حدثني ابن لكانة بن عباس بن مرداس عن أبيه عن جده عباس بن مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمتة عشية عرفة بالمعفرة والرحمة ، وأكثر الدعاء ، فأجابته : أني قد فعلت الا ظلم بعضهم بعضا فاما ذوبهم فيما بيني وبينهم فقد غفرتها . قال : " يا رب إنك قادر أن تسيب هذا المظلوم خيرا من مظلمته وتغفر لهذا الظالم " فلم يجبه تلك العشية ؛ فلما كان الغداة غداة المزدلفة اجتهد في الدعاء فأجابته : إني قد غفرت لهم ؛ فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقيل له : تبسمت يا رسول الله في ساعة لم تكن تبسم فيها ؟ فقال : " تبسمت

(١) زيادة عن الموطأ .

(٢) قوله : يزع الملائكة . يرتهم ويسويهم ويصفهم للحرب ؛ وكأنه يكفهم عن العنف والانتشار .

من عذوقه إبليس إنه لما علم أن الله قد استجاب لي في أمتي أهوى يدعو بالويل والشبور ويثني التراب على رأسه ويفتر^(١). وذكر أبو عبد الله الفتي الحسين بن علي حدثنا عبد الرزاق حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا كان يوم عرفة غفر الله للمعاصي وإذا كان ليلة المزدلفة غفر الله للتجار وإذا كان يوم منى غفر الله للباين وإذا كان يوم حجة العقبة غفر الله للسؤال ولا يشهد ذلك الموقف خلق من قال لا إله إلا الله إلا غفر له". قال أبو عمر : هذا حديث غريب من حديث مالك ، وليس محفوظا عنه إلا من هذا الوجه ، وأبو عبد الله الفتي لا أعرفه ، وأهل العلم ما زالوا يسامحون أنفسهم في روايات التغائب والفضائل عن كل أحد ، إنما كانوا يشتدون في أحاديث الأحكام .

التاسعة — استحباب أهل العلم صوم يوم عرفة إلا بعرفة . روى الأئمة واللفظ للترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أفطر بعرفة ، وأرسلت إليه أم الفضل بطن فشره . قال : حديث حسن صحيح ، وقد روى عن ابن عمر قال : جمعت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يصمه — يعني يوم عرفة — ومع أبي بكر فلم يصمه ، ومع عمر فلم يصمه . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، يستحبون الإفطار بعرفة ليتقوى به الرجل على الدعاء ، وقد صام بعض أهل العلم يوم عرفة بعرفة . وأسند عن ابن عمر مثل الحديث الأول ، وزاد في آخره : ومع عثمان فلم يصمه ، وأنا لا أصومه ولا آمر به ولا أنهي عنه . حديث حسن . وذكره ابن المنذر . وقال عطاء في صوم يوم عرفة : أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف . وقال يحيى الأنصاري : يجب الفطر يوم عرفة . وكان عثمان بن أبي العاصي وابن الزبير وعائشة يصومون يوم عرفة . قال ابن المنذر : الفطر يوم عرفة بعرفات أحب إلى اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والصوم بخير عرفة أحب إلى ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يكفر السنة الماضية والباقية" .

(١) في نسخة من الأصل : « الحسن » . والذي يروى من عبد الرزاق بن هشام الحميري — أحد رجال هذا السند — هو الحسن بن علي الخلال أبريل ، وقيل أبو محمد .

وقد روينا عن عطاء أنه قال : من أفطر يوم عرفة ليتقوى على الدعاء فإن له مثل أجر الصائم .

العاشرة - في قوله تعالى : (فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) أى اذكروه بالدعاء والتلبية عند المشعر الحرام ، ويسمى جمعا لأنه يجمع ثم المغرب والعشاء ، قاله قتادة . وقيل : لاجتماع آدم فيه مع حواء وازدلف إليهما ، أى دانمها ، وبه سميت المزدلفة ، ويجوز أن يقال : سميت بفعل أهلها ، لأنهم يزدفون إلى الله ، أى يتقربون بالوقوف فيها . وسمى مشعرا من الشعار وهو العلامة ، لأنه معلم للحج والصلاة والمبيت به ، والدعاء عنده من شعائر الحج ، ووصف بالحرام لحرمته .

الحادية عشرة - ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا . وأجمع أهل العلم - لا اختلاف بينهم - أن السنة أن يجمع الحاج بين المغرب والعشاء . واختلفوا فيما صلّاها قبل أن يأتى جمعا ، فقال مالك : من وقف مع الإمام ودفع بدفعه فلا يصلى حتى يأتى المزدلفة فيجمع بينهما . واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لأسامة بن زيد : " الصلاة أمامك " . قال ابن حبيب : من صلى قبل أن يأتى المزدلفة دون عذر بعيد متى ما علم بمنزلة من قد صلى قبل الزوال ؛ لقوله عليه السلام : " الصلاة أمامك " . وبه قال أبو حنيفة . وقال أشهب : لا إعادة عليه ، إلا أن يصلّيهما قبل مغيب الشفق فيعيد العشاء وحدها . وبه قال الشافعى ، وهو الذى نصره القاضى أبو الحسن ، واحتج له بأن هاتين صلاتان من الجمع بينهما ، فلم يكن ذلك شرطا فى صحتهما ، وإنما كان على معنى الاستحباب ؛ كالجمع بين الظهر والعصر بعرفة . واختار ابن المنذر هذا القول ، وحكاه عن عطاء ابن أبي رباح وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وسعيد بن جبيرة وأحمد وإسحاق وأبو ثور وبن ميمون . روى عن الشافعى أنه قال : لا يصلى حتى يأتى المزدلفة ، فإن أدركه نصف الليل قبل أن يأتى المزدلفة صلاهما .

الثانية عشرة - ومن أسرع فأتى المزدلفة قبل مغيب الشفق فقد قال ابن حبيب : لا صلاة لمن عجل إلى المزدلفة قبل مغيب الشفق ، لا لإمام ولا غيره حتى يغيب الشفق ؛ لقوله عليه السلام : " الصلاة أمامك " . ثم صلاها بالمزدلفة بعد مغيب الشفق . ومن جهة المعنى أن وقت هذه الصلاة بعد مغيب الشفق ؛ فلا يجوز أن يؤتى بها قبله ، ولو كان لها وقت قبل مغيب الشفق لما أخرت عنه .

الثالثة عشرة - وأما من أتى عرفة بعد دفع الإمام ، أو كان له عذر من وقف مع الإمام فقد قال ابن الموزان : من وقف بعد الإمام فليصل كل صلاة لوقتها . وقال مالك فيمن كان له عذر يمنعه أن يكون مع الإمام : إنه يصلي إذا غاب الشفق الصلاتين يجمع بينهما . وقال ابن القاسم فيمن وقف بعد الإمام : إن رجا أن يأتي المزدلفة ثلث الليل فليؤخر الصلاة حتى يأتي المزدلفة ، وإلا صلى كل صلاة لوقتها . بفعل ابن الموزان تأخير الصلاة إلى المزدلفة لمن وقف مع الإمام دون غيره ، وراعى مالك الوقت دون المكان ، واعتبر ابن القاسم الوقت المختار للصلاة والمكان ، فإذا خاف فوات الوقت المختار بطل اعتبار المكان ، وكان مراعاة وقتها المختار أولى .

الرابعة عشرة - اختلف العلماء في حية الصلاة بالمزدلفة على وجهين : أحدهما - الأذان والإقامة . والآخر - هل يكون جمعهما متصلا لا يفصل بينهما بعمل ، أو يجوز العمل بينهما وحط الرجال ونحو ذلك ؛ فاما الأذان والإقامة فثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد وإقامتين . أخرجه الصحيح من حديث جابر الطويل . وبه قال أحمد بن حنبل وأبو ثور وابن المنذر . وقال مالك : يصلحهما بأذنين وإقامتين ، وكذلك الظهر والعصر بعرفة ، إلا أن ذلك في أول وقت الظهر بجمع . قال أبو عمر : لا أعلم فيما قاله مالك حديثا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه ، ولكنه روى عن عمر بن الخطاب ، وزاد ابن المنذر آبن مسعود . ومن أجهل لمالك في هذا الباب من جهة النظر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن في الصلاتين

بمزدلفة وعرفة أن الوقت لهما جميعا وقت واحد، وإذا كان وقتها واحدا، وكانت كل صلاة تصل في وقتها لم تكن واحدة منهما أولى بالأذان والإقامة من الأخرى ؛ لأن ليس واحدة منهما نفصى، وإنما هي صلاة تصل في وقتها، وكل صلاة صليت في وقتها متبها أن يؤذن لها وتقام في الجماعة، وهذا بين . والله أعلم . وقال آخرون : أما الأولى منها فتصل بأذان وإقامة، وأما الثانية فتصل بلا أذان ولا إقامة، وإنما أمر عمر بالتأذين الثاني؛ لأن الناس قد تفرقوا لمشائهم فأذن ليجمعهم . قالوا : وكذلك تقول إذا تفرق الناس عن الإمام لشاء أو غيره، أمر المؤذنين فأذنوا ليجمعهم، وإذا أذن أقام . قالوا : فهذا معنى ما روى عن عمر، وذكروا حديث عبد الرحمن بن يزيد قال : كان ابن مسعود يجعل الشاء بالمزدلفة بين الصلاتين وفي طريق أخرى، وصلى كل صلاة بأذان وإقامة . ذكره عبد الرزاق . وقال آخرون : تصل الصلاتان جميعا بالمزدلفة بإقامة ولا أذان في شيء منهما . روى عن ابن عمر وبه قال الثوري . وذكر عبد الرزاق وعبد الملك بن الصباح عن الثوري عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر قال : جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بتجمع، صلى المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بإقامة واحدة . وقال آخرون : تصل الصلاتان جميعا بين المغرب والعشاء بتجمع بأذان واحد وإقامة واحدة . وذهبوا في ذلك إلى ما رواه هشيم عن يونس ابن عبيد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر أنه جمع بين المغرب والعشاء بتجمع بأذان واحد وإقامة واحدة، لم يجعل بينهما شيئا . وروى مثل هذا مرفوعا من حديث خزيمة بن ثابت ، وليس بالقوى وحكى الجوزجاني عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي خنيفة أنهما تَصَلَّيان بأذان واحد وإقامتين، يؤذن للمغرب ويقام للعشاء فقط . وإلى هذا ذهب الطحاوي لحديث جابر، وهو القول الأول وعليه المعول . وقال آخرون : تصل بإقامتين دون أذان لواحدة منهما . ومن قال ذلك الشافعي وأصحابه وإسحاق وأحمد بن حنبل في أحد قوليهِ، وهو قول

(١) الجوزجاني (يجمع رواه زوى مبيعة ثم جيم أخرى) : هذه النسبة إلى مدينة نجرسان مما يلي بلخ ؛ وهو أبو سليمان موسى بن سليمان ، صاحب الإمام محمد بن الحسن بن مرقه ، أخذ الفقه عنه وروى كتبه .

سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد . واحتجوا بما ذكره عبد الزاق عن معمر عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء بالمزدلفة جمع بين المغرب والعشاء، صلى المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بإقامة لكل واحدة منهما ولم يصل بينهما شيئا . قال أبو عمر: والآثار عن ابن عمر في هذا القول من أثبت ما روى عنه في هذا الباب، ولكنها محتملة للتأويل، وحديث جابر لم يختلف فيه فهو أولى؛ ولا مدخل في هذه المسألة للنظر، وإنما فيها الاتباع .

الخامسة عشرة - وأما الفصل بين الصلاتين بعمل غير الصلاة فنبت عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء بالمزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء، ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب، ثم أتاه كل إنسان بعيره في منزله، ثم أقيمت الصلاة فصلاهما، ولم يصل بينهما شيئا . في رواية : ولم يخلوا^(١) حتى أقام العشاء الآخرة فصلى ثم حلوا . وقد ذكرنا أنفا عن ابن مسعود أنه كان يحمل العشاء بين الصلاتين، ففى هذا جواز الفصل بين الصلاتين يتجمع . وقد سئل مالك فمين أتى المزدلفة : أيبدا بالصلاة أو يؤخر حتى يحط عن راحلته ؟ فقال : أما الرجل الخفيف فلا بأس أن يبدأ به قبل الصلاة ، وأما المحامل والزوامل فلا أدرى ، وليبدأ بالصلاتين ثم يحط عن راحلته . وقال أشهب في كتبه : له حط رحله قبل الصلاة ، وحطه له بعد أن يصلى المغرب أحب إلى ما لم يضطر إلى ذلك ؛ لما دابته من الثقل ، أو لغير ذلك من الصدر . وأما التنفل بين الصلاتين فقال ابن المنذر : ولا أعلمهم يختلفون أن من السنة ألا يتطوع بينهما الجامع بين الصلاتين ، وفي حديث أسامة : ولم يصل بينهما شيئا .

السادسة عشرة - وأما المبيت بالمزدلفة فليس ركنا من الحج عند الجمهور . واختلفوا فيما يجب على من لم يبيت بالمزدلفة ليلة النحر ولم يقف يتجمع ؛ فقال مالك : من لم يبيت بها فعليه دم ، ومن قام بها أكثر ليله فلا شئ عليه ؛ لأن المبيت بها ليلة النحر سنة مؤكدة عند

(١) قوله : ولم يخلوا . هو من الحل بمعنى الفك ، أو من الخول بمعنى الزول ، أى لم يكروا ما على الجنال ، أو ما نزلوا تمام الزول الذى يريد به المسافر البالغ منزله .

مالك، وأصحابه، لا فرض . ونحوه قول عطاء والرهري و قتادة وسفيان الثوري وأحمد وإسحاق وأبو يور وأصحاب الرأي فيمن لم يت . وقال الشافعي : إن خرج منها بعد نصف الليل فلا شيء عليه ، وإن خرج قبل نصف الليل فلم يعد إلى المزدلفة اقتدى ، والغدية شاة . وقال عكرمة والشعبي والنخعي والحسن البصري : الوقوف بالمزدلفة فرض ، ومن فاته جمع ولم يقف فقد فاته الحج ، ويعمل إحرامه عمرة . وروى ذلك عن ابن الزبير وهو قول الأوزاعي . وروى عن الثوري مثل ذلك ، والأصح عنه أن الوقوف بها سنة مؤكدة . وقال حماد بن أبي سليمان : من فاتته الإفاضة من جمع فقد فاته الحج ، وليتحلل بعمرة ثم ليحج قابلاً . واحتجوا بظاهر الكتاب والسنة ، فأما الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ . وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم : " من أدرك جمعاً فوقف مع الناس حتى يفيض فقد أدرك ومن لم يدرك ذلك فلا حج له " . ذكره ابن المنذر . وروى الدارقطني عن عروة بن مضر : قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يجمع قلت له : يا رسول الله ، هل لي من حج ؟ فقال : " من صلى معنا هذه الصلاة ثم وقف معنا حتى يفيض وقد أفاض [قبل] ذلك [من عرفات] ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى نفسه " . فقال الشعبي : من لم يقف بجمع جعلها عمرة . وأجاب من احتج بالمجهور بأن قال : أما الآية فلا حجة فيها على الوجوب في الوقوف ولا المبيت ، إذ ليس ذلك مذكوراً فيها ، وإنما فيها مجرد الذكر . وكل قد أجمع أنه لو وقف بمزدلفة ولم يذكر الله أن حجه تام ، فإذا لم يكن الذكر المأمور به من صلب الحج فشهود الموطن أولى بالآلا يكون كذلك . قال أبو عمر : وكذلك أجمعوا أن الشمس إذا طلعت يوم النحر فقد فات وقت الوقوف بجمع ، وأن من أدرك الوقوف بها قبل طلوع الشمس فقد أدرك ، ممن يقول إن ذلك فرض ، ومن يقول إن ذلك سنة . وأما حديث عروة بن مضر فقد جاء في بعض طرقه بيان الوقوف بعرفة دون المبيت بالمزدلفة ، ومثله حديث عبد الرحمن بن يعمر الدبلي قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ، وأما ناس من أهل نجد فسألوه عن الحج ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الحج عرفة ومن

أدركها قبل أن يطلع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه . رواه النسائي قال : أخرنا إسحاق ابن إبراهيم قال وكيع قال سفيان - بنى الثوري - عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن عيسى الدبلي قال : شهد ، فذكره . ورواه أبو عبيدة عن بكير عن عبد الرحمن بن عيسى الدبلي قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الحج عرفات فمن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك وأيام منى ثلاثة فمن تعجل في يومين فلا أثم عليه ومن تأخر فلا أثم عليه " . وقوله في حديث عروة : " من صلى صلاتنا هذه " . فذكر الصلاة بالمزدلفة ؛ فقد أجمع العلماء أنه لو بات بها ووقف ونام عن الصلاة فلم يصل مع الإمام حتى فاتته أن يحجه تام . فلما كان حضور الصلاة مع الإمام ليس من صلب الحج كان الوقوف بالموطن الذي تكون فيه الصلاة أخرى أن يكون كذلك . قالوا : فلم يتحقق بهذا الحديث ذلك الفرض إلا بعرفة خاصة .

السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ كرر الأمر تأكيداً ، كما نقول : ارم ارم . وقيل : الأول أمر بالذكر عند المشعر الحرام . والثاني أمر بالذكر على حكم الإخلاص . وقيل : المراد بالثاني تعديد النعمة وأمر بشكرها . ثم ذكرهم بحال ضلالهم ليظهر قدر الإنعام فقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴾ . والكاف في « كما » نعت لمصدر محذوف ، وما مصدرية أو كافة . والمعنى : اذكروه ذكراً حسناً كما هداكم هداية حسنة ، وادْكُرُوا كما علمكم كيف تذكرونه لا تعدلوا عنه . وإن ، مخففة من الثقيلة ، يدل على ذلك دخول اللام في الخبر . قاله سيبويه . الفراء : نافية بمعنى ما ، واللام بمعنى إلا ، كما قال :

تكلتك أهلك إن قلت لمسلماً * حلت عليك عقوبة الرحمن

أو بمعنى قد ، أي قد كنتم ؛ ثلاثة أفعال . والضمير في « قبله » عائد إلى الهدى . وقيل إلى القرآن ، أي ما كنتم من قبل إزالته إلا ضالين . وإن شئت على النبي صلى الله عليه وسلم ، كناية عن غير مذكور . والأول أظهر ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ تُمْ أَيُّضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ) قيل : الخطاب للنفس ، فإنهم كانوا لا يقفون مع الناس بعرفات ، بل كانوا يقفون بالمزدلفة وهي من الحرم ، وكانوا يقفون : نحن قطين^(١) الله ، فينبغي لنا أن نعظم الحرم ، ولا نعظم شيئا من الحل ؛ وكانوا مع معرفتهم وإقرارهم أن عرفة موقف إبراهيم عليه السلام لا يخرجون من الحرم ، ويقفون بجمع ويفضون منه ويقف الناس بعرفة ؛ ف قيل لهم : أفوضوا مع الجيلة . وثم ، ليست في هذه الآية للترتيب ، وإنما هي لعطف جملة كلام هي منها منقطعة . وقال الضحاك : مخاطب بالآية جملة الأمة ، والمراد بالناس إبراهيم عليه السلام ؛ كما قال : (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ) وهو يريد واحدا . ويحتمل على هذا أن يؤمروا بالإفاضة من عرفة . ويحتمل أن تكون إفاضة أخرى ، وهي التي من المزدلفة ؛ فتجيء « ثم » على هذا الاحتمال على بابها . وعلى هذا الاحتمال عول الطبري . والمعنى : أفوضوا من حيث أفاض إبراهيم من مزدلفة ، أي ثم أفوضوا إلى متى ؛ لأن الإفاضة من عرفات قبل الإفاضة من جمع .

قلت : ويكون في هذا حجة لمن أوجب الوقوف بالمزدلفة ، للأمر بالإفاضة منها ، والله أعلم . والصحيح في تأويل هذه الآية من القوانين التول الأول . روى الترمذي عن عائشة قالت : كانت قريش ومن كان على دينها وهم الخمس يقفون بالمزدلفة يقولون : نحن قطين الله ، وكان من سواهم يقفون بعرفة ؛ فأنزل الله تعالى : (ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ) . هذا حديث حسن صحيح . وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت : الخمس هم الذين أنزل الله فيهم : « ثم أفوضوا من حيث أفاض الناس » . قالت : كان الناس يفيضون من عرفات ، وكان الخمس يفيضون من المزدلفة ، يقولون : لا نفيض إلا من الحرم ، فلما نزلت : « أفوضوا من حيث أفاض الناس » ، رجعوا إلى عرفات . وهذا نص صريح ، ومثله كثير صحيح ، فلا معول على غيره من الأقوال ، والله المستعان . وقرأ سعيد بن جبير « الناس » وتأويله آدم عليه السلام ؛ بقوله تعالى : (فَتَنِيَّ وَلَمْ يَخْذَلْهُ عَزَمًا) . ويجوز عند بعضهم تخفيف الياء

(١) قطين الله ، أي سكان حرمه ، والقطين جمع فاطن كالقطعان .

فيقول : الناس ، كالكافض والهاد . ابن عطية : أما جوازه في العريضة فذكره سيويه ، وأما جوازه مقروءا به فلا أحفظه . وأمر تعالى بالاستغفار لأنها مواطبه ، ومطابق القبول ومساقط الرحمة . وقالت فرقة : المنى واستغفروا الله من فعلكم الذي كان مخالفا لسنة إبراهيم في وقوفكم بقرح من المزدلفة دون عرفة .

الثانية - روى أبو داود عن علي قال : فلما أصبح - يعني النبي صلى الله عليه وسلم - وقف على قُرَح فقال : " هذا قُرَح وهو الموقف وجمع كلها موقف ونحرت هاهنا ويمنى كلها مَنَحَر فأنحروا إلى رحاكم " . فحكم الحجيج إذا دفعوا من عرفة إلى المزدلفة أن يبيتوا بها ، ثم ينزل بالصبح الإمام بالناس ويقفون بالشعر الحرام . والقُرَح هو الحل الذي يقف عليه الإمام ، ولا يزالون يذكر الله ويدعون إلى قرب طلوع الشمس ، ثم يدفعون قبل الطلوع ، على مخالفة العرب ، فإنهم كانوا يدفعون بعد الطلوع ويقولون : أشرق نِيرٌ ، كَمَا يُغِيرُ ، أى كَمَا يُقَرِّبُ من التحل فتوصل إلى الإغارة . وروى النحاس عن عمرو بن ميمون قال : شهدت عمر صلى الله عليه وسلم يجمع الصبح ثم وقف فقال : إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ويقولون : أشرق نِيرٌ . وإن النبي صلى الله عليه وسلم خالفهم فدفع قبل أن تطلع الشمس . وروى ابن عينة عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن مخزومة عن ابن طاوس عن أبيه أن أهل الجاهلية كانوا يدفعون من عرفة قبل غروب الشمس ، وكانوا يدفعون من المزدلفة بعد طلوع الشمس ، فأنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ، ونجّل هذا آخر الدفع من عرفة ، ونجّل الدفع من المزدلفة مخالفا هدى المشركين .

الثالثة - فإذا دفعوا قبل الطلوع لحكمهم أن يدفعوا على هيئة الدفع من عرفة ، وهو أن يسير الإمام بالناس سير العتق ، فإذا وجد أحدهم قرعة زاد في العتق شيئا . والعتق مثنى للدواب معروف لا يجهل . والنص فوق العتق ، كالتجيب أو فوق ذلك . وفي صحيح مسلم

(١) نِير (منع المثلة وكرر الموحدة وسكون الحنية) : جبل عظيم بالمزدلفة على يسار الداهب منها إلى منى . هذا هو المراد ، ولعرب جبال أنراسم كل منها نِير . (عن زهير الراسبيوطي) .

عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما وسئل : كيف كان يسير رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أفاض من عرفة ؟ قال : كان يسير المَتَق ، فإذا وجد بقوة نص . قال هشام : والنص فوق العتق . وقد تقدم . ويستحب له أن يترك في بطن حُمْر قدر رمية بحجر ، فإن لم يفعل فلا حرج ، وهو من مَنَى . روى الترمذى وغيره عن أبي الزبير عن جابر قال : دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه السكينة وقال لهم : ” أَوْضِعُوا فِي وَادِي حُمْر ” . وقال لهم : ” خذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ ” . فإذا أتوا مِنِّي وذلك غدوة يوم النحر ، رموا بحجر العقبة بها حُمَى رِكَانَا إِنْ قَدَرُوا ، وَلَا يَسْتَحِبُّ الرُّكُوبُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْجَمَارِ ، وَيُرْمُونَهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ كُلُّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ ^(١) — عَلَى مَا بَأْنَى بَيَانَهُ — فَإِذَا رَمَوْهَا حَلَّ لَهُمْ كُلُّ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِمْ مِنَ اللِّبَاسِ وَالنَّفْتِ كُلِّهِ ، إِلَّا النِّسَاءَ وَالطِّيبَ وَالصَّيْدَ عِنْدَ مَالِكٍ وَإِسْحَاقَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ الْخَفَافِ عَنْهُ . وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَابْنُ عُمَرَ : يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطِّيبَ . وَمَنْ تَطَيَّبَ عِنْدَ مَالِكٍ بَعْدَ الرَّمْيِ وَقَبْلَ الْإِفَاضَةِ لَمْ يَرِ عَلَيْهِ نَدِيَةٌ ، لَمَّا جَاءَ فِي ذَلِكَ . وَمَنْ صَادَ عَنْده بَعْدَ أَنْ رَمَى حَجْرَةَ الْعُقْبَةِ وَقِيلَ أَنْ يَفِضَ كَانَ عَلَيْهِ الْجُرَاءُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو نُورٍ : يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

الراسية — ويقطع الحاج التلية بأول حصاة يريها من حجرة العقبة ، وعلى هذا أكثر أهل العلم بالمدينة وغيرها ، وهو جائز مباح عند مالك . والمشهور عنه قطعها عند زوال الشمس من يوم عرفة ، على ما ذكر في موطأه عن علي ، وقال : هو الأمر عندنا .

قلت : والأصل في هذه الجملة من السنة ما رواه مسلم عن الفضل بن عباس ، وكان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا : ” عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ ” وهو كَأَفْ نَافَتِهِ حَتَّى دَخَلَ عُمْرًا — وهو من مَنَى — قال : ” عَلَيْكُمْ بِحَصَى

(١) الخذف (بالخاء المعجمة المتهوكة والهمزة الساكنة) : ريك حصاة أو نواة تأخذها بين الإبهام

السابعة وترى بها .

(٢) قوله : كاف نافته . من الكتاب بحس ، أى يمتنع الاسراع .

الحنف الذي يرى به الجرة . وقال : لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي حتى رمى
 بجرة العقبة — في رواية — والنبي صلى الله عليه وسلم يشير بيده كما يتخذه الإنسان . وفي البخاري
 عن عبد الله أنه انتهى إلى الجرة الكبرى جعل البيت عن يساره ، ويمى عن يمينه ورمى بسج
 وقال : هكذا رمى الذي أُنزلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه وسلم . وروى التارقطنى عن
 عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إذا رميت وحلقتم وذبحتم فقد حل لكم كل
 شيء إلا النساء وحل لكم الثياب والطيب . ” وفي البخاري عن عائشة قالت : طيبت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين ، حين أحرم ، وحلله حين أحل قبل أن يطوف ؛
 وبسطت يديها . وهذا هو التحلل الأصغر عند العلماء ، والتحلل الأكبر طواف الإفاضة ، وهو
 الذي يحل النساء وجميع عظورات الإحرام ، وسيأتى ذكره في سورة الحج . إن شاء الله تعالى .
 قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ ﴾ فيه مستثنان :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ ﴾ قال مجاهد : المناسك الذبايح وحرقة
 الدماء . وقيل : هي شعائر الحج ؛ لقوله عليه السلام : ” خذوا عني مناسككم ” . المعنى :
 فإذا فعلتم مناسككم من مناسك الحج فاذكروا الله واشتوا عليه بألأته عندهم . وأبو عمر يذهب الكاف
 في الكاف ، وكذلك « ما سلككم » ، لأنهما مثلان . وقضيت هنا بمعنى أدبتم وفرغتم ، قال الله
 تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ ﴾ أى أدبتم الجمعة . وقد يعبر بالتضاء عما فعل من العبادات
 خارج وقتها المحدود لها .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ ﴾ كانت عادة العرب إذا قضت
 حجها تقف عند الجرة ، فتأخر بالآباء ، وتذكر أيام أسلافها من بسالة وكرم ، وغير ذلك ؛ حتى
 أن الواحد منهم يقول : اللهم إن أبى كان عظيم القوة ، عظيم الحفنة^(١) ، كثير المال ؛ فاعطنى
 مثل ما أعطيته . فلا يذكر غير أبيه ؛ فزلت الآية ليلزوا أنفسهم ذكر الله أكثر من الترابهم
 ذكر أيام الجاهلية . هذا قول جمهور المفسرين . وقال ابن عباس وعطاء والضبط والك والبيع :

(١) الحفنة : أعظم ما يكون من التصاع .

معنى الآية واذكروا الله كذكر الأطفال آبائهم وأمهاتهم : آية ، أمه ، أى فاستنثوا به والجلعوا إليه كما كنتم تفعلون في حال صغركم بآبائكم . وقالت طائفة : معنى الآية اذكروا الله وعظموه وذنبوا عن حرمه ، وادفعوا من أراد الشرك في دينه ومشاعره ، كما تذكرون آبائكم بالخير إذا غص أحد منهم ، ومحون جوانبهم وتذبون عنهم . وقال أبو الجوزاء لابن عباس : إن الرجل اليوم لا يذكر أباه ، فما معنى الآية ؟ قال : ليس كذلك ، ولكن أن تغضب لله تعالى إذا عصي أشد من غضبك لوالديك إذا شتما . والكاف من قوله « كذكركم » في موضع نصب ، أى ذكرًا كذكركم . أو أشد ، قال الزجاج : أو أشد ، في موضع خفض عطفا على ذكركم ، المعنى : أو كأشد ذكرا ، ولم ينصرف لأنه أفضل صفة ، ويجوز أن يكون في موضع نصب بمعنى أو اذكروه أشد . وذكرا ، نصب على اليان .

قوله تعالى — ﴿ قِنَّ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا ۚ مِنْ ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَإِنْ شِئْتَ بِالضَّعْفِ . يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا ، صَلَوةٌ مِنْ ، وَالْمُرَادُ الْمَشْرُوكُونَ . قَالَ أَبُو وَائِلٍ وَالسَّدى وَابْنُ زَيْدٍ : كَانَتْ عَادَةُ الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ تَدْعُو فِي مَصَالِحِ الدُّنْيَا فَقَطْ ، فَكَانُوا يُسَالُونَ الْإِبِلَ وَالنَّعْمَ وَالْفُطُرَ بِالْعَدْوِ ، وَلَا يَطْلُبُونَ الْآخِرَةَ ، إِذْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَهَا وَلَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ، فَهَؤُلَاءِ عَنْ ذَلِكَ الدَّعَاءِ الْمَخْصُوصِ بِأَمْرِ الدُّنْيَا . وَجَاءَ النِّهْيُ فِي صِيغَةِ الْخَبَرِ عَنْهُمْ . وَجِيزٌ أَنْ يُتَوَلَّى هَذَا الْوَعِيدَ الْمُؤْمِنُ أَيْضًا إِذَا قَصَرَ دَعَاؤُهُ فِي الدُّنْيَا ، وَعَلَى هَذَا قَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ ، أَيْ خَلْقٍ الَّذِي يُسَالُ الْآخِرَةَ . وَالْخَلْقُ النَّصِيبُ . وَمِنْ زَائِدَةٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

قوله تعالى — ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا ۚ فِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ ۚ ﴾ أى من الناس وهم الماسمون يطلبون خير الدنيا والآخرة . واختلف في تأويل الحسنتين على أقوال عديدة ؛ فروى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن الحسنات في الدنيا المرأة الحسنة ، وفي الآخرة المحور العين . وقنا عذاب النار ، المرأة السوء .

قلت : وهذا فيه بُعْدٌ ، ولا يصح عن عليٍّ لأنَّ التَّارِ حَقِيقَةٌ فِي النَّارِ الْمُحْرَقَةِ ، وَبِعِبَارَةِ الْمَرْأَةِ عَنِ النَّارِ تَجُوزُ . وقال قتادة : حَسَنَةُ الدُّنْيَا الْمَافِيَةُ فِي الصَّحَةِ وَكَفَافُ الْمَالِ . وقال الحسن : حَسَنَةُ الدُّنْيَا الْعِلْمُ وَالْعِبَادَةُ . وقيل غير هذا ، والذي عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَسَنَتَيْنِ نَهْمُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ؛ فَإِنَّ اللَّفْظَ يَقْتَضِي هَذَا كُلَّهُ ، فَإِنْ حَسَنَةُ نَكْرَةٍ فِي سِيَاقِ الدُّعَاءِ ، فَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِكُلِّ حَسَنَةٍ مِنَ الْحَسَنَاتِ عَلَى الْبَدَلِ ، وَحَسَنَةُ الْآخِرَةِ الْجَنَّةُ بِإِجْمَاعٍ . وقيل : لَمْ يَرِدْ حَسَنَةٌ وَاحِدَةٌ ، بَلْ أُرِيدَ أَنْ يُعْطَى فِي الدُّنْيَا عَطِيَّةٌ حَسَنَةٌ ، لَخُذْفِ الْأَسْمِ .

الثَّانِيَّةُ — قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَقَفْنَا عَذَابَ النَّارِ) أَصْلُ فَنَّا أَوْ قَفْنَا ، حَذَفَتْ الْوَاوُ كَمَا حَذَفَتْ فِي يَقِي وَيُشِي ؛ لِأَنَّهَا بَيْنَ يَاهُ وَكُسْرَةٍ ، مِثْلُ يَعِدُ . هَذَا قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : حَذَفَتْ فِرْقًا بَيْنَ الْأَزْمِ وَالْمُعْدَى . قَالَ عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ : هَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ : وَبِمَ يَرِمُ ؛ فَيَحْذِفُونَ الْوَاوَ . وَالْمُرَادُ بِالْآيَةِ الدُّعَاءُ فِي الْأَيِّ يَكُونُ الْمَرْءُ مِنْ يَدْخُلُهَا بِمَعَاصِيهِ وَتُخْرِجُهُ الشَّفَاعَةُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دُعَاءٌ مُؤَكَّدًا لَطَلَبِ دُخُولِ الْجَنَّةِ ؛ لِتَكُونَ الرِّغْبَةُ فِي مَعْنَى النِّجَاةِ وَالْفَوْزِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ ؛ كَمَا قَالَ أَحَدُ الصَّحَابَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَا إِنَّمَا أَقُولُ فِي دُعَائِي : اَللَّهُمَّ ادْخُلْنِي الْجَنَّةَ وَعَافِنِي مِنَ النَّارِ ، وَلَا أُدْرِي مَا دَنَدَنْتُكَ وَلَا دَنَدَنِي مَعَاذَ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « حَوْلَهَا تَدَنْتُكَ » حَرَّجَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ فِي سَنَتِهِ وَابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا .

الثَّالِثَةُ — هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ جَوَامِعِ الدُّعَاءِ الَّتِي عَمَّتِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ، قِيلَ لِأَنْسٍ : ادْعِ اللَّهَ لَنَا ؛ فَقَالَ : اَللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ . قَالُوا : زِدْنَا . قَالَ : مَا تَرِيدُونَ ! قَدْ سَأَلْتَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ . وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَنْسٍ قَالَ : كَانَ

(١) الدُّعَاةُ : أَنْ يَتَكَلَّمَ الرَّجُلُ بِالْكَلَامِ نَسَحَ مَعَهُ وَلَا يَفْهَمُ ؛ وَهُوَ أَرْجَسُ مِنَ الْجَنَّةِ قَلِيلًا .

(٢) وَنَهَايَةُ ابْنِ الْأَثِيرِ وَالْقَائِمِ : « حَوْلَهَا » بِالثَّنِيَّةِ . فَعِلَ الْأَوَّلُ مَعَهُ حَوْلَ مِثَالِكِ ، أَيْ كَلَامًا قَرِيبًا مِنْ كَلَامِكَ . وَعَلِ الثَّانِي مَعَهُ حَوْلَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، أَيْ فِي طَلَبِهَا يَدَنْتُ . وَمَعَهُ يَدَنْتُ الرَّجُلُ إِذَا اخْتَلَفَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ مَجِيئًا وَذَهَابًا .

أكثر دعوة يدعو بها النبي صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار . قال : فكان أنس إذا أراد أن يدعو بدعوة دعا بها ، فإذا أراد أن يدعو بدعاء دعا بها فيه . وفي حديث عمر أنه كان يطوف بالبيت ويقول : ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار ، ماله عجيزي غيرها . ذكره أبو عبيد . وقال ابن جرير : بلغني أنه كان يأمر أن يكون أكثر دعاء المسلم في الموقف هذه الآية : « ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار » . وقال ابن عباس : إن عند الركن ملكاً قائماً منذ خلق الله السموات والأرض يقول آمين ، فقولوا : ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار . وسئل عطاء بن أبي رباح عن الركن اليماني وهو يطوف بالبيت ، فقال عطاء : حدثني أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وكل به سبعون ملكاً » قال اللهم أني أسألك المغفر والمغفرة في الدنيا والآخرة ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار قالوا آمين ، الحديث . أخرجه ابن ماجه في السنن ، وسيأتي بكمال مستند في « الحج » إن شاء الله .

قوله تعالى : (أُولَئِكَ لَمْ يَصِيبْ يَمَّا كَسَبُوا) فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (أُولَئِكَ لَمْ يَصِيبْ يَمَّا كَسَبُوا) هذا يرجع الى الفريق الثاني ، فريق الإسلام ، أي لم يأتوا ثواب الحج أو ثواب الدعاء ، فإن دعاء المؤمن عبادة . وقيل : يرجع « أولئك » الى الفريقين ، فلمؤمن ثواب عنه ودعائه ، وللكافر عقاب شركه وقصر نظره على الدنيا . وهو مثل قوله تعالى : (وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ يَمَّا عَمِلُوا) .

الثانية - قوله تعالى : (وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ) من سرع يتسرع - مثل عظم يعظم - سرعاً وسرعة ، فهو سريع . الحساب مصدر كالحاسبة . وقد يسمى المحسوب حساباً .

والحساب المد؛ يقال : حَسَبَ حِسَابًا وَحِسَابَةً وَحُسْبَانًا وَحُسْبَانًا أَيْ عَدَّ :
وَأَشَدُّ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ :

يَا بُجُلُّ أَسْفَاكَ بِلا حِسَابَةٍ • سُقِيََا مَلِيكَ حَسَنِ الرَّيَاةِ

• قَتَلَنِي بِالْقُلِّ وَالْحِلَابَةِ •

وَالْحَسَبُ مَا عُدَّ مِنْ مَقَاتِلِ الْمَرْءِ • وَيُقَالُ : حَسِبَهُ نَيْتَهُ • وَيُقَالُ : مَالَهُ ؛ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ
" الْحَسْبُ الْمَالُ وَالكَرَمُ التَّقْوَى " رَوَاهُ سَمُرَةُ بْنُ جَنْدَبٍ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، وَهُوَ فِي الشَّهَابِ
أَيْضًا • وَالرَّجُلُ حَسِيبٌ ، وَقَدْ حُسِبَ حِسَابَةً بِالضَّمِّ ، مِثْلُ خُطِبَ خُطَابَةً • وَالْمَعْنَى فِي الْآيَةِ
أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ؛ لَا يَحْتَاجُ إِلَى عَدٍّ وَلَا إِلَى عَقْدٍ وَلَا إِلَى أَعْمَالٍ فَكَّرَ كَمَا يَفْعَلُهُ
الْحَسَابُ ؛ وَلِهَذَا قَالَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ : ﴿ وَكَفَىٰ يَا حَاسِبِينَ ﴾ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« اللَّهُمَّ مِثْلُ الْكَتَابِ سَرِيعُ الْحِسَابِ » الْحَدِيثُ • فَالَّذِي جَلَّ وَعَزَّ عَالَمٌ بِنَا لِلْعِبَادِ وَعَلَيْهِمْ ،
فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَذَكُّرٍ وَتَأَمُّلٍ ، إِذْ قَدْ عَلِمَ مَا لِلْحَاسِبِ وَعَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ فِي الْحِسَابِ عِلْمُ
حَقِيقَتِهِ • وَقِيلَ : سَرِيعُ الْمَجَازَةِ لِلْعِبَادِ بِأَعْمَالِهِمْ • وَقِيلَ : الْمَعْنَى لَا يَسْخُلُهُ شَأْنٌ مِنْ شَأْنٍ ،
فِيحَاسِبُهُمْ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ كَمَا قَالَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ : ﴿ مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بِكُمْ إِلَّا كُفَيْسٌ وَاحِدٌ ﴾ •
قَالَ الْحَسَنُ : حِسَابُهُ أَسْرَعُ مِنْ لَمَحِ الْبَصَرِ • وَفِي الْخَبَرِ « إِنَّ اللَّهَ يَحَاسِبُ فِي قَدْرِ حَلَبِ شَاةٍ » •
وَقِيلَ : هُوَ أَنَّهُ إِذَا حَاسَبَ وَاحِدًا فَقَدْ حَاسَبَ جَمِيعَ الْخَلْقِ • وَقِيلَ لَعَلَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَيْفَ يَحَاسِبُ اللَّهُ الْعِبَادَ فِي يَوْمٍ ؟ قَالَ : كَمَا يَرْزُقُهُمْ فِي يَوْمٍ • وَمَعْنَى الْحِسَابِ
تَعْرِيفُ اللَّهِ عِبَادَهُ بِمَقَادِيرِ الْجَزَاءِ عَلَى أَعْمَالِهِمْ وَتَذَكِيرُهُ إِيَّاهُمْ بِمَا قَدْ نَسَوْهُ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ ﴾ • وَقِيلَ : مَعْنَى الْآيَةِ سَرِيعٌ
يُعْجَى يَوْمَ الْحِسَابِ • فَالْمَقْصِدُ بِالْآيَةِ الْإِنْذَارُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ •

(١) هَكَذَا أوردته الطبري في الصحاح • ورواب انتشاده : يا بوجل أسفت • أي أسفت بلا حساب
ولا مئازر • والرياسة (بالكسر) : القيام على الشيء بإصلاحه وتربيته • وفي الأصول الرياسة • والخلافة (بالكسر) :
أن تحلب المرأة ثلب الرجل بالثوب والقول وأغلبه •

قلت : والكل محتمل ، فيأخذ العبد لنفسه في تخفيف الحساب عنه بالأعمال الصالحة ، وإنما يخفف الحساب في الآخرة على من حاسب نفسه في الدنيا .

الثالثة - قال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ لَمْ يَصِيبْ يَمًا كَبُورًا ﴾ هو الرجل يأخذ مالا يبيع به عن غيره ، فيكون له ثواب ، وروى عنه في هذه الآية أن رجلا قال : يا رسول الله ، مات أبي ولم يبيع ، أفأج عنه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " أو كان على أميك دين فقضيته إما كان ذلك يبري " . قال : نعم . قال : " فدين الله أحق أن يقضى " . قال : فهل لي من أجر ؟ فأنزل الله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ لَمْ يَصِيبْ يَمًا كَبُورًا ﴾ يعني من حج بين ميت كان الأجر بينه وبين الميت . قال أبو عبد الله محمد بن حويز منداد في أحكامه : قول ابن عباس نحو قول مالك ، لأن تحصيل مذهب مالك أن المحجوج عنه يحصل له ثواب النفقة ، والوجه للمحاج ، فكانه يكون له ثواب بدنه وأعماله ، والمحجوج عنه ثواب ماله وإنفاقه ، ولهذا قلنا : لا يختلف في هذا حكم من حج عن نفسه حجة الإسلام أو لم يبيع ، لأن الأعمال التي تدخلها النيابة لا يختلف حكم المستتاب فيها بين أن يكون قد أدى عن نفسه أو لم يؤد ، اعتبارا بأعمال الدين والدنيا . ألا ترى أن الذي عليه زكاة أو كفارة أو غير ذلك يجوز أن يؤدى عن غيره وإن لم يؤد عن نفسه ، وكذلك من لم يراع مصالحه في الدنيا يصح أن ينوب عن غيره في مثلها فتم لغيره وإن لم تم لنفسه ، ويزوج غيره وإن لم يزوجه نفسه .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى : **وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ۖ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ ۖ وَآتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ** ﴿٢٠٦﴾

قوله تعالى : **(وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ)** فيه ست مسائل :

الأولى — قال الكوفيون : الألف والهاء في « معدودات » لأقل المدد . وقال البصريون : هما للقليل والكثير ؛ بدليل قوله تعالى : **« وَهُمْ فِي الْفُرَاتِ آمِنُونَ »** والفرات كثيرة . ولا خلاف بين العلماء أن الأيام المعدودات في هذه الآية هي أيام منى ، وهي أيام التشريق ، وأن هذه الثلاثة الأسماء واقعة عليها ، وهي أيام رمي الجمار ، وهي واقعة على الثلاثة الأيام التي يتعجل الحاج منها في يومين بعد يوم النحر ؛ فقف على ذلك . وقال الثعلبي وقال إبراهيم : الأيام المعدودات أيام العشر ، والمعلومات أيام النحر ؛ وكذا حكى مكى والمهدوى . أن الأيام المعدودات هي أيام العشر . ولا يصح لما ذكرناه من الإجماع ، على ما نقله أبو عمر بن عبد البر وغيره . قال ابن عطية : وهذا إما أن يكون من تصحيف النسخة ، وإما أن يريد العشر الذي بعد النحر ؛ وفي ذلك بعد .

الثانية — أمر الله سبحانه وتعالى عباده بذكره في الأيام المعدودات ، وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر وليس يوم النحر منها ؛ لإجماع الناس أنه لا يتغير أحد يوم الثفر وهو ثاني يوم النحر ، ولو كان يوم النحر في المعدودات لساغ أن يتغير من شاء متعجلاً يوم الثفر ؛ لأنه قد أخذ يومين من المعدودات . خرج الدارقطني والترمذي وغيرهما عن عبد الرحمن ابن عيسى الدبلي أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بعرفة فسالوه ؛

فأمر مناديا فنادى : « أَلَجَّ عَرَفَةُ فَن جَاءَ لَيْلَةُ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ أَيَّامُ مَنَى الثَّلَاثَةَ فَن تَعَجَّلْ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِمَّ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِمَّ عَلَيْهِ » أَيْ مِنْ تَعَجَّلَ مِنَ الْحَاجِّ فِي يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامِ مَنَى صَارَ مُقَامَهُ بِمَنَى ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يَوْمَ النُّحْرِ ، وَبِصِيرِ جَمْعِ رَمِيهِ بِتِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ حَصَاةً ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ رَمَى يَوْمِ الثَّلَاثِ . وَمَنْ لَمْ يَنْفِرْ مِنْهَا إِلَّا فِي آخِرِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ حَصَلَ لَهُ بِمَنَى مُقَامٌ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ مِنْ أَجْلِ يَوْمِ النُّحْرِ ، وَاسْتَوْفَى الْمَدَدَ فِي الرَّقَى ، عَلَى مَا بَاقَى بَيَانُهُ . وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ أَيَّامَ مَنَى ثَلَاثَةٌ - مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ - قَوْلُ الْعَرَبِيِّ :

مَا تَلْتَقِي إِلَّا ثَلَاثَ مَنَى * حَتَّى يُفَرِّقَ بَيْنَنَا النُّحْرُ

فَأَيَّامُ الرَّقَى مَعْدُودَاتٌ ، وَأَيَّامُ النُّحْرِ مَعْلُومَاتٌ . وَرَوَى نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْأَيَّامَ الْمَعْدُودَاتِ وَالْأَيَّامَ الْمَعْلُومَاتِ يَجْعَلُهَا أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ : يَوْمَ النُّحْرِ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ ؛ فَيَوْمَ النُّحْرِ مَعْلُومٌ غَيْرُ مَعْدُودٍ ، وَالْيَوْمَانِ بَعْدَهُ مَعْلُومَانِ مَعْدُودَانِ ، وَالْيَوْمُ الرَّابِعُ مَعْدُودٌ لَا مَعْلُومٌ ؛ وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ . وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ مِنَ الْأَيَّامِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِمَنَى فِي قَوْلِهِ سَبْعَانَهُ وَتَعَالَى : « وَادَّكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ » وَلَا مِنْ الَّتِي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهُ : « أَيَّامُ مَنَى ثَلَاثَةٌ » فَكَانَ مَعْلُومًا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : « وَادَّكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَرَكَةِ الْإِنْعَامِ » وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ النُّحْرُ ، وَكَانَ النُّحْرُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ يَوْمُ الْأُضْحَى وَالثَّانِي وَالثَّلَاثِ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الرَّابِعِ نَحْرٌ بِإِجْمَاعٍ مِنْ عُلَمَائِنَا ؛ فَكَانَ الرَّابِعُ غَيْرَ مُرَادٍ فِي قَوْلِهِ : « مَعْلُومَاتٍ » لِأَنَّهُ لَا يَنْحَرُ فِيهِ وَكَانَ مِمَّا يُرْمَى فِيهِ ؛ فَصَارَ مَعْدُودًا لِأَجْلِ الرَّقَى ، غَيْرَ مَعْلُومٍ لَعَدَمِ النُّحْرِ فِيهِ . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : وَالْحَقِيقَةُ فِيهِ أَنَّ يَوْمَ النُّحْرِ مَعْدُودٌ بِالرَّقَى مَعْلُومٌ بِالذَّبْحِ ، لَكِنَّهُ عِنْدَ عُلَمَائِنَا لَيْسَ مُرَادًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَادَّكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ » . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّانِي : الْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ الْعَشْرُ مِنْ أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَآخِرُهَا يَوْمُ النُّحْرِ ؛ لَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُمَا فِي ذَلِكَ ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي يُونُسَ ، أَنَّ الْأَيَّامَ الْمَعْلُومَاتِ أَيَّامُ النُّحْرِ . وَقَالَ أَبُو يُونُسَ : رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ وَإِلَيْهِ أَذْهَبَ ؛

لأنه تعالى قال : « وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَيْمَةِ الْأَنْعَامِ » .
وحكى الكرخي عن محمد بن الحسن أن الأيام المعلومات أيام النحر الثلاثة : يوم الأضحي
ويومان بعده . قال اليكا الطبري : فعلى قول أبي يوسف ومحمد لا فرق بين المعلومات
والمعدودات ؛ لأن المعدودات المذكورة في القرآن أيام التشريق بلا خلاف ولا يشك أحد
أن المعدودات لا تناول أيام العشر ؛ لأن الله تعالى يقول : « فَنَنْتَهِلُ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ
عَلَيْهِ » وليس في العشر حكم يتعلق بيومين دون الثالث . وقد روى عن ابن عباس أن
المعلومات العشر ، والمعدودات أيام التشريق ؛ وهو قول الجمهور .

قلت : وقال ابن زيد : الأيام المعلومات عشر ذى الحجة وأيام التشريق ، وفيه بعد ،
لما ذكرناه ، وظاهر الآية يدفعه . وجعل الله الذكر في الأيام المعدودات والمعلومات يدل
على خلاف قوله ، فلا معنى للاشتغال به .

الثالثة - ولا خلاف أن المخاطب بهذا الذكر هو الحاج ، خوطب بالتكبير عند رمي
الجنات وعلى ما رُزق من بيمية الأنعام في الأيام المعلومات ، وعند أدبار الصلوات دون تلبية ؛
وهل يدخل غير الحاج في هذا أم لا ؟ فالذي عليه فقهاء الأمصار والمشاهير من الصحابة
والتابعين على أن المراد بالتكبير كل أحد - وخصوصا في أوقات الصلوات - فيكبر عند
انقضاء كل صلاة - كانت المصل وحده أو في جماعة - تكبيرا ظاهرا في هذه الأيام ،
اقتداء بالسلف رضي الله عنهم . وفي المختصر : ولا يكبر النساء ذُبر الصلوات . والأول أشهر ،
لأنه يلزمها حكم الإجماع كالرجل ؛ قاله في المدونة .

الرابعة - ومن نسي التكبير بإثر صلاة كبر إن كان قريبا ، وإن تباعد فلا شيء عليه ؛
قاله ابن الجلاب . وقال مالك في المختصر : يكبر ما دام في مجلسه ، فإذا قام من مجلسه فلا شيء
عليه . وفي المدونة من قول مالك : إن نسي الإمام التكبير فإن كان قريبا فقد فكر ، وإن
تباعد فلا شيء عليه ، وإن ذهب ولم يكبر والقوم جلوس فليكبروا .

العلماء - واختلف العلماء في طرق مدة التكبير؛ قال عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عباس : يكبر من صلاة الصبح يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق . وقال ابن مسعود وأبو حنيفة : يكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر . وخالفه أصحابه فقالوا بالتول الأول ، قول عمر وعلى رضي الله عنهم ؛ فاتفقوا في الابتداء دون الانتهاء . وقال مالك : يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ؛ وبه قال الشافعي ، وهو قول ابن عمر وابن عباس أيضا . وقال زيد بن ثابت : يكبر من ظهر يوم النحر إلى آخر أيام التشريق . قال ابن العربي : فأما من قال يكبر يوم عرفة ويقطع العصر من يوم النحر فقد خرج عن الظاهر ؛ لأن الله تعالى قال : « فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ » وأيامها ثلاثة ؛ وقد قال هؤلاء : يكبر في يومين ؛ فتركوا الظاهر لغير دليل . وأما من قال يوم عرفة وأيام التشريق ، فقال إنه قال : « فَلَمَّا أَفْضَتْ مِنْ عَرَفَاتٍ » فيذكر عرفات فأدخل في ذكر الأيام ؛ هذا كان يصح لو كان قال : يكبر من المغرب يوم عرفة ؛ لأن وقت الإفاضة حينئذ ؛ فأما قيل فلا يقتضيه ظاهر اللفظ ، ويلزمه أن يكون من يوم التروية عند الحلول يعني .

السادسة - واختلفوا في لفظ التكبير؛ فشهروا مذهب مالك أن يكبر إثر كل صلاة ثلاث تكبيرات ؛ رواه زياد بن زياد عن مالك . وفي المذهب رواية يقال بعد التكبيرات الثلاث : لا إله إلا الله ، والله أكبر والله الحمد . وفي المختصر عن مالك : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد .

قوله تعالى : (قَنَ تَجَلَّ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (قَنَ تَجَلَّ) التمجيل أبدا لا يكون هنا إلا في آخر النهار ، وكذلك اليوم الثالث ، لأن الرمي في تلك الأيام إنما وقته بعد الزوال . وأجمعوا على أن يوم النحر لا يرمى فيه غير جمرة العقبة ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرم يوم النحر من الجمرات غيرها ؛ ووقتها من طلوع الشمس إلى الزوال ، وكذلك أجمعوا أن وقت رمي الجمرات في أيام

التشريق بعد الزوال إلى الغروب ؛ واختلفوا فيمن رى حجرة العقبة قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس ؛ فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق : جائزهما بعد الفجر قبل طلوع الشمس . وقال مالك : لم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لأحد رى قبل أن يطلع الفجر ، ولا يجوز رماها قبل الفجر ؛ فإن رماها قبل الفجر أعادها ؛ وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجوز رماها ، وبه قال أحمد وإسحاق . ورخصت طائفة في الرمي قبل طلوع الفجر ؛ روى عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت ترمى بالليل وتقول : إنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أخرجه أبو داود . وروى هذا القول عن عطاء وابن أبي مليكة وعكرمة بن خالد ، وبه قال الشافعي ؛ إذا كان الرمي بعد نصف الليل . وقالت طائفة : لا يرمى حتى تطلع الشمس ؛ قاله مجاهد والنخعي والثوري . وقال أبو نور : إن رماها قبل طلوع الشمس فإن اختلفوا فيه لم يجره ، وإن أجمعوا وكانت فيه سنة أجزأه . قال أبو عمر : أما قول الثوري ؛ ومن تابعه فحجته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رى الحجرة بعد طلوع الشمس وقال : "خذوا عني مناسككم" . وقال ابن المنذر : السنة أن لا ترمى إلا بعد طلوع الشمس ، ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر ؛ فإن رماها بعد طلوع الفجر أعادها ؛ فاعلم مخالف لما سنّه الرسول صلى الله عليه وسلم لأتته . ومن رماها بعد طلوع النجف قبل طلوع الشمس فلا إعادة عليه ؛ إذ لا أعلم أحدا قال لا يجره .

الثانية - روى معمر قال أخبرني هشام بن عروة عن أبيه قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة أن تصبح بمكة يوم النحر وكان يومها . قال أبو عمر : اختلف على هشام في هذا الحديث ؛ فرواه طائفة عن هشام عن أبيه مرسل كما رواه معمر ، ورواه آخرون عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أم سلمة بذلك مسندا ، ورواه آخرون عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة مسندا أيضا ، وكلهم ثقات . وهو يدل على أنها رمت الحجرة بمنى قبل الفجر ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تصبح بمكة يوم النحر ، وهذا لا يكون إلا وقد رمت

الجمرة بمنى ليلا قبل الفجر، والله أعلم . ورواه أبو داود قال حدثنا هارون بن عبد الله قال حدثنا ابن أبي قديك عن الضحاك بن عثمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن سلمة ليلة التحرفومت الجمرة قبل الفجر ثم مضت فافاضت، وكان ذلك اليوم ^(١) [اليوم] الذي يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها . وإذا ثبت فالرأي بالليل جائز لمن فعله ؛ والاختيار من طلوع الشمس إلى زوالها . قال أبو عمر : وأجمعوا أنه إن رماها قبل غروب الشمس من يوم التحرف فقد أجزأ عنه ولا شيء عليه ، إلا ما لكأفانه قال : استحب له إن ترك جمرة العقبة حتى أمسى أن يهريق دماء يحيى به من الحبل . واختلفوا فيمن لم يرمها حتى غابت الشمس فرماها من الليل أو من الندى فقال مالك : عليه دم ، واحتج بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لرمي الجمرة وقتاً وهو يوم النحر، فمن رمى بعد غروب الشمس فقد رماها بعد خروج وقتها ، ومن فعل شيئاً في الحج بعد وقته فعليه دم . وقال الشافعي : لا دم عليه ؛ وهو قول أبي يوسف ومحمد ، وبه قال أبو ثور؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له السائل : يا رسول الله، رميت بعد ما أمسيت . فقال : " لا حرج " قال مالك : من نسي رمي الجمار حتى يمسي فليرم أية ساعة ذكر من ليل أو نهار، كما يصلي أية ساعة ذكر، ولا يرمى إلا ما فاته خاصة ، وإن كانت جمرة واحدة رماها ثم يرمى بعدها من الجمار ؛ فإن الترتيب في الجمار واجب ، فلا يجوز أن يشرع في رمي جمرة حتى يتكلم رمي الجمرة الأولى كركعات الصلاة ؛ فهذا هو المشهور من المذهب . وقيل : ليس الترتيب بواجب في صحة الرمي ؛ بل إذا كان الرمي كله في وقت الأداء أجزأه .

الثالثة - فإذا مضت أيام الرمي فلا رمي ؛ فإن ذكر بعد ما يصدر وهو بمكة أو بعد ما يخرج منها فعليه الهدى، وسواء ترك الجمار كلها أو جمرة منها أو حصاة من جمرة حتى خرجت أيام منى فعليه دم . وقال أبو حنيفة : إن ترك الجمار كلها فعليه دم ، وإن ترك جمرة واحدة

كان عليه بكل حصاة من الجمرة إطعام مسكين نصف صاع، إلى أن يبلغ دماً فيطعم ماشاء، إلا جمره العقبة فعليه دم . وقال الأوزاعي : يتصدق إن ترك حصاة . وقال الثوري : يطعم في الحصاة والحصاتين والثلاث، فإن ترك أربعة فصاعداً فعليه دم . وقال الليث : في الحصاة الواحدة دم، وهو أحد قولي الشافعي . والقول الآخر وهو المشهور : إن في الحصاة الواحدة مئداً من طعام، وفي حصاتين مئدين وفي ثلاث حصيات دم .

الرابعة - ولا سبيل عند الجميع إلى رمي ما فاتته من الجمار في أيام التشريق حتى غابت الشمس من آخرها، وذلك اليوم الرابع من يوم النحر وهو الثالث من أيام التشريق، ولكن يميزه الدم أو الاطعام على حسب ما ذكرنا .

الخامسة - ولا تجوز البتوتة بمكة وغيرها عن مئتي ليالي التشريق؛ فإن ذلك غير جائز عند الجميع إلا للرعاء ولمن ولي السقاية من آل العباس . قال مالك : من ترك المبيت ليلة من ليالي مئتي من غير الرعاء وأهل السقاية فعليه دم . روى البخاري عن ابن عمر أن العباس استأذن النبي صلى الله عليه وسلم لمبيت بمكة ليالي مئتي من أجل سقايته فأذن له . قال ابن عبد البر : كان العباس ينظر في السقاية ويقوم بأمرها، وينسق الحاج شرايها أيام الموسم؛ فلذلك أُرخص له في المبيت عن مئتي، كما أُرخص لرعاء الإبل من أجل حاجتهم لرعى الإبل وضرورتهم إلى الخروج بها نحو المراعى التي تبعد عن مئتي .

وسُميت مئتي «مئتي» لما بُني فيها من الدماء، أي يراق . وقال ابن عباس : إنما سُميت مئتي لأن جبريل قال لآدم عليه السلام : تمت . قال : أتمتني الجنة؛ فسُميت مئتي . قال : وإنما سميت جمعاً لأنه اجتمع بها حواء وآدم عليهما السلام، والجمع أيضاً هو المزدلفة، وهو المشعر الحرام، كما تقدّم^(١) .

السادسة - وأجمع الفقهاء على أن المبيت للحاج غير الذين رُخص لهم ليالي مئتي مئتي من شعائر الحج ونُسكه، والنظر يوجب على كل مسقط لنفسه دماً؛ قياساً على سائر الحج ونسكه .

وفي موطأ مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر : لا يبيت أحد من الحاج [ليالى منى]^(١)
من وراء العقبة . والعقبة التي منع عمر أن يبيت أحد وراءها هي العقبة التي عند الجمره التي
يرميها الناس يوم النحر مما يلي مكة . ورواه ابن نافع عن مالك في المبسوط ؛ قال وقال مالك :
ومن بات وراءها ليالى منى فقلبه الفدية ؛ وذلك أنه بات بغير منى ليالى منى ، وهو ميت ،
مشروع في الحج فزلم الدم بتركه كالميت بالمزلفة ، ومعنى الفدية هنا عند مالك الهدى .
قال مالك : هو هدى يساق من الحِلِّ إلى الحرم .

السابعة - روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه
أن أبا البَـدَاح بن عاصم بن عدى أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أَرخص لِرِعاء الإبل
في البيوتة عن منى يرمون يوم النحر ثم يرمون الغد ومن بعد الغد ليومين ، ثم يرمون يوم النحر .
قال أبو عمر : لم يقل مالك بمقتضى هذا الحديث ، وكان يقول : يرمون يوم النحر - يعنى
جرمة العقبة - ثم لا يرمون من الغد ؛ فإذا كان بعد الغد وهو الثاني من أيام التشريق وهو
اليوم الذى يتمبل فيه النحر من يريد التعميل أو من يحوز له التعميل رموا اليومين لذلك
اليوم ولليوم الذى قبله ؛ لأنهم يقضون ما كان عليهم ، ولا يقضى أحد عنده شيئا إلا بعد أن
يجب عليه ؛ هذا معنى ما فسره مالك هذا الحديث في موطئه . وغيره يقول : لا بأس
بذلك كله على ما في حديث مالك ، لأنها أيام رمى كلها ؛ وإنما لم يحرز عند مالك للزَّعاء تقديم
الرمي لأن غير الرعاء لا يحوز لهم أن يرموا ؛ في أيام التشريق شيئا من الجمار قبل الزوال ، فإن رمى
قبيل الزوال أعادها ؛ ليس لهم التقديم . وإنما رخص لهم في اليوم الثانى إلى الثالث .
قال ابن عبد البر : الذى قاله مالك في هذه المسألة موجود في رواية ابن جريح قال : أخبرنى
محمد بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن أبا البَـدَاح بن عاصم بن عدى أخبره
أن النبى صلى الله عليه وسلم أَرخص للرعاء أن يتعاقبوا فيرموا يوم النحر ثم يدعوا يوما وليلة
ثم يرمون الغد . قال علماؤنا : ويسقط رمى الجمره الثالثة عن تعجل . قال ابن أبى زَينين^(٢)
(١) زيادة من الموطأ . (٢) محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبى زَينين المزنى من أهل البصرة ، رمى
بلدة بالأندلس . (عن التكملة لكتاب الصلاة) .

يرمىها يوم النفر الأول حين يريد التحجيل ، قال ابن المَوَاز : يرى المتعجل في يومين
بإحدى وعشرين حصاة ، كل حجرة بسبع حصيات ، فيصير جمع رميه تسع وأربعين حصاة ،
لأنه قد رمى حجرة البقرة يوم النحر بسبع . قال ابن المنذر : ويسقط رمي اليوم الثالث .

الثامنة — روى مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح أنه سمعه يذكر أنه
أرخص للرعاء أن يرموا بالليل ، يقول في الزمن الأول . قال الباجي : « قوله في الزمن الأول
يقضي إطلاقه زمن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أول زمان هزم الشريعة ، فعلى هذا هو
مرسل . ويحتمل أن يريد به أول زمن أدركه عطاء ، فيكون موقوفاً متصلاً^(١) »
والله أعلم .

قلت : هو مسند من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، خرجه الدارقطني وغيره ، وقد ذكرناه في « المقتبس في شرح موطن مالك بن أنس » ،
وإنما أبعج لهم الرمي بالليل لأنه أرفق بهم وأحوط فيما يحاولونه من رمي الإبل ، لأن الليل وقت
لا ترى فيه ولا تنشر ، فيرمون في ذلك الوقت . وقد اختلفوا فيمن فاته الرمي حتى غربت
الشمس ، فقال عطاء : لا رمي بالليل إلا لرعاء الإبل ، فأما التجار فلا . وروى عن ابن عمر
أنه قال : من فاته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يرم حتى تطلع من الغد ، وبه قال أحمد
وإسحاق . وقال مالك : إذا تركه نهاراً رماه ليلاً ، وعليه دم في رواية ابن القاسم ، ولم يذكر
في الموطأ أن عليه دماً . وقال الشافعي وأبو ثور ويعقوب ومحمد : إذا نسي الرمي حتى أسمى
يرمى ولا دم عليه . وكان الحسن البصري يرخّص في رمي الجمار ليلاً . وقال أبو حنيفة :
يرمى ولا شيء عليه ، وإن لم يذكرها من الليل حتى يأتى الغد فعليه أن يرميها وعليه دم . وقال
الثوري : إذا أحرأ الرمي إلى الليل ناسياً أو متعمداً أهرق دماً .

قلت : أما من رمى من رعاء الإبل أو أهل السقاية بالليل فلا دم يجب ، للحدث ؛
وإن كان من غيرهم فالناب . يوجب الدم لكن مع العمد ، والله أعلم .

(١) في الأصل : « موقوفاً مستنداً » والصواب من شرح الباجي لوطاً .

الثامنة - ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى جمره العقبة يوم النحر على راحلته . واستحب مالك وغيره أن يكون الذي يرميها راكبا . وقد كان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمونها وهم مُشاة ، ويرى في كل يوم من الثلاثة بإحدى وعشرين حصاة ، يكبر مع كل حصاة ، ويكون وجهه في حال رميه إلى الكعبة ، ويرتب الجمرات ويجمعهن ولا يفترقهن ولا يتكسرن ؛ يبدأ بالجرة الأولى فيرميها بسبع حصيات رميا ولا يضمها وضعا ؛ كذلك قال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ؛ فإن طرحها طرحا جاز عند أصحاب الرأي . وقال ابن القاسم : لا تجزئ في الوجهين جميعا ؛ وهو الصحيح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرميها ، ولا يرى عندهم بمحصتين أو أكثر في مرة ؛ فإن فعل عدتها حصاة واحدة ، فإذا فرغ منها تقدم أمامها فوقف طويلا للدعاء بما تيسر . ثم يرى الثانية وهي الوسطى وينصرف عنها ذات الشمال فيطن المسيل ، ويطيل الوقوف عندها للدعاء . ثم يرى الثالثة بموضع جمره العقبة بسبع حصيات أيضا ، يرميها من أسفلها ولا يقف عندها ، ولو رماها من فوقها أجزاء ، ويكبر في ذلك كله مع كل حصاة يرميها . وسنة الذكر في رمي الجمار التكبير دون غيره من الذكر ، ورميها ماشيا بخلاف جمره يوم النحر ؛ وهذا كله توقيف رحمه الناس والدارقطني عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رمى الجمره التي تلى المسجد - مسجد بني - يرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بحصاة ، ثم تقدم أمامها فوقف مستقبل القبلة رافعا يديه يدعو ، وكان يطيل الوقوف . ثم يأتي الجمره الثانية فيرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بحصاة ، ثم يتخدر ذات اليسار مما يلي الوادي فيقف مستقبل القبلة رافعا يديه ثم يدعو . ثم يأتي الجمره التي عند العقبة فيرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بحصاة ثم ينصرف ولا يقف عندها . قال الزهري : سمعت سالم بن عبد الله يحدث بهذا عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : وكان ابن عمر يفعله ، لفظ الدارقطني .

العاشر - وحكم الجمار أن تكون طاهرة غير نجسة ، ولا مما رمى به ؛ فإن رمى بما قد رمى به لم يجزه عند مالك ، وقد قال عنه ابن القاسم : إن كان ذلك في حصاة واحدة أجزاء ، ونزلت بابن القاسم فأنه بهذا .

الحادية عشرة — واستحب أهل العلم أخذها من المزدلفة لا من حصى المسجد، فإن أخذ زيادة على ما يحتاج وبقى ذلك بيده بعد الرمي دفنه ولم يطرحه؛ قاله أحمد بن حنبل وغيره.

الثانية عشرة — ولا تُفصل عند الجمهور خلافا لطاوس، وقد روى أنه لو لم يغسل الجمار النجسة أو رمى بما قد رمى به أنه أساء وأجزأ عنه. قال ابن المنذر: يكره أن يرمى بما قد رمى به، ويميز أن رمى به، إذ لا أعلم أحدا أوجب على من فعل ذلك الإعادة، ولا نعلم في شيء من الأخبار التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه غسل الحصا ولا أمر بغسله، وقد رويانا عن طاوس أنه كان يغسله.

الثالثة عشرة — ولا يميز في الجمار ^(١) المندر ولا شيء غير الحجر؛ وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق. وقال أصحاب الرأي: يميز بالطين اليابس، وكذلك كل شيء رماها من الأرض فهو يميز. وقال الثوري: من رمى بالخرق والمدر لم يعد الرمي. قال ابن المنذر: لا يميز الرمي إلا بالحصا، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "عليكم بحصى الخذف"^(٢). وبالحصا رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الرابعة عشرة — واختلف في قدر الحصا؛ فقال الشافعي: يكون أصغر من الأتلة طولاً وعرضاً. وقال أبو ثور وأصحاب الرأي: بمثل حصى الخذف، وروينا عن ابن عمر أنه كان يرمي الجمرة بمثل بعر الغنم؛ ولا معنى لقول مالك: أكبر من ذلك أحب إلى؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سن الرمي بمثل حصى الخذف، ويموز أن يرمى بما وقع عليه اسم حصاة، واتباع السنة أفضل؛ قاله ابن المنذر.

قلت: وهو الصحيح الذي لا يجوز خلافه لمن اعتدى واقتدى. روى النسائي عن ابن عباس قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة العقبة وهو على راحلته: "هَاتِ أَقْطُ لِي —

(١) المندر (بالتحريك): قطع الطين اليابس. وقيل: الطين البق الذي لا رمل فيه.

(٢) الخذف (فتح الخاء وسكون الدال): رميك بحصاة أو نواة تأخذها بين يديك وترى بها، أو تحمل حدة من خشب ترى بها بين الإبهام والباية. والمراد بحصى الخذف، الحصى المسائل إلى الصخرة.

فلقطت له حصيات من حمى الخدث، فلما وضعت في يده قال: - بأمثال هؤلاء وإياكم واسئلوا في الدين فأعما أهلك من كان قبلكم الفلأوفي الدين " . فدل قوله : " وإياكم والفلأوفي الدين " على كرامة الرى بالجوار الجبار، وأن ذلك من الفلأوفي والله أعلم .

الخمسة عشرة - ومن بقى في يده حصاة لا يدري من أى الجوار هى جعلها من الأولى، ورى بعدها الوسطى والآخرة، فإن طال استأنف جميعا .

السادسة عشرة - قال مالك والثافى وعبد الملك وأبو ثور وأصحاب الرأى فيمن قدم بحرة على بحرة : لا يحزته إلا أن رى على الولاء . وقال الحسن وعطاء وبعض الناس : يحزته . واحتج بعض الناس بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " من قدم نكاحين يدى نكح فلا حرج له " وقال : - لا يكون هذا بأكثر من رجل اجتمعت عليه صلوات أو صيام ففضى بعضا قبل بعض " . والأول أحوط، والله أعلم .

السابعة عشرة - واختلفوا في رى المريض والرى عنه، فقال مالك : يرى عن المريض والصبي الذي لا يطيقان الرى، ويحزى المريض حين رمهم فيكبر سبع تكبيرات لكل بحرة وعليه الهدي، وإذا تمع المريض في أيام الرى رى عن نفسه، وعليه مع ذلك دم عند مالك . وقال الحسن والثافى وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأى : يرى عن المريض، ولم يذكرها هديا . ولا خلاف في الصبي الذي لا يقدر على الرى أنه يرى عنه؛ وكان ابن عمر يفعل ذلك .
الثامنة عشرة - روى الدارقطنى عن أبى سعيد الخدرى قال قلنا : يا رسول الله هذه الجمار التى يرى بها كل عام فتحسب أنها تنقص، فقال : " إنه ما تحبب منها رفع ولولا ذلك رأيتها أمتال الجبال " .

التاسعة عشرة - قال ابن المنذر : وأجمع أهل العلم على أن لمن أراد الخروج من الحاج من مئى ما يخصا الى بلده خارجا عن الحرم غير مقيم بمكة في النحر الأول أن يغير بعد زوال الشمس إذا رى في اليوم الذى إلى يوم النحر قبل أن يسمى؛ لأن الله جل ذكره قال : « فَن تَجَلَّي فِي يَوْمَيْن فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » فليغير من أراد النحر مادام في شيء من النهار . وقد روينا عن

النخعي والحسن أنهما قالا : من أدركه العصر وهو بمي من اليوم الثاني من أيام التشريق لم يفر حتى الغد . قال ابن المنذر : وقد يحتمل أن يكونا قالا ذلك استجابا ؛ والقول الأول به نقول ، لظاهر الكتاب والسنة .

المؤلف عشرين - واختلفوا في أهل مكة هل ينفرون في النفر الأول ؛ فروينا عن عمر ابن الخطاب أنه قال : من شاء من الناس كلهم أن ينفروا في النفر الأول ، إلا آل خزعة فلا ينفرون إلا في النفر الآخر . وكان أحمد بن حنبل يقول : لا يسجني لمن نذر النفر الأول أن يقيم بمكة ، وقال : أهل مكة أخف . وجعل أحمد وإسحاق معنى قول عمر بن الخطاب «إلا آل خزعة» أي أنهم أهل حرم . وكان مالك يقول في أهل مكة : من كان له عذر فله أن يتعجل في يومين ، فإن أراد التخفيف عن نفسه مما هو فيه من أمر الحج فلا ؛ فرأى التمتع لمن بعد قطره . وقالت طائفة : الآية على العموم ، والرخصة لجميع الناس ، أهل مكة وغيرهم ، أراد الخارج عن مي المقام بمكة أو الشخص إلى بلده . وقال عطاء : هي للناس عامة . قال ابن المنذر : وهو يشبه مذهب الشافعي ، وبه نقول . وقال ابن عباس والحسن وعكرمة ومجاهد وقنادة والنخعي : من نذر في اليوم الثاني من الأيام الممدودات فلا حرج ، ومن تأخر إلى الثالث فلا حرج ؛ فمضى الآية كل ذلك مباح ، وعبر عنه بهذا التقسيم اهتماما وتأكيذا ، إذ كان من العرب من يذم المتعجل وبالعكس ؛ فنزلت الآية رافضة للفتاح في كل ذلك . وقال علي بن أبي طالب وابن عباس وابن مسعود وإبراهيم النخعي أيضا : معنى من تعجل فقد غفر له ، ومن تأخر فقد غفر له ؛ واحتجوا بقوله عليه السلام : «من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من خطايا كيوّم ولدته أمه» . فقوله : «فلا إثم عليه» في عام وتوبة مطلقة . وقال مجاهد أيضا : معنى الآية من تعجل أو تأخر فلا إثم إيه إلى العام المقبل . وأسند في هذا القول أثر . وقال أبو العالية في الآية : لا إثم عليه لمن أتى بقية عمره ، والحاج مغفور له ألبتة ، أي ذهب إثم كله إن أتى الله فيما بقي من عمره . وقال أبو صالح وغيره : معنى الآية لا إثم عليه لمن أتى قتل الصيد وما يجب عليه تجنبه في الحج . وقال أيضا : لمن أتى في حجه فأتى به تاما حتى كان نهرورا .

الحادية والعشرون - « من » في قوله « قَتَنَ تَجَلَّ » رفع بالابتداء، والخبر فلا إثم عليه . ويجوز أن غير القرآن فلا إثم عليهم ؛ لأن معنى « من » جماعة ؛ كما قال جَل وَعَمَر : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » وكذا « وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » . واللام من قوله « لِمَنْ أَتَى » متعلقة بالنفران ، التقدير المغفرة لمن أتى ؛ وهذا على تفسير ابن مسعود وعلى . قال قتادة : ذكر لنا أن ابن مسعود قال : إنما جمعت المغفرة لمن أتى بعد انصرافه من الحج عن جميع المعاصي . وقال الأخفش : التقدير ذلك لمن أتى . وقال بعضهم : لمن أتى يعني قتل الصيد في الإحرام وفي الحرم . وقيل : التقدير الإباحة لمن أتى ؛ روى هذا عن ابن عمر . وقيل : السلامة لمن أتى . وقيل هي متعلقة بالذكر الذي في قوله تعالى : « وَأَذْكُرُوا » أى الذكر لمن أتى . وقروا سالم بن عبد الله « فلا إثم عليه » بوصل الألف تخفيفاً ؛ والعرب قد تستعمله . قال الشاعر :

« إن لم أقاتل فالبسوى بُرقما »

ثم أمر الله تعالى بالتقوى وذكر بالحشر والوقوف .

قوله تعالى : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجِيبُكَ قَوْلَهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ۖ »
فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجِيبُكَ قَوْلَهُ » لما ذكر الذين قصرت همهم على الدنيا - في قوله : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا » - والمؤمنين الذين سألوا خير الدارين ذكر المنافقين ؛ لأنهم أظهروا الإيمان وأسروا الكفر . قال السدقي وغيره من المفسرين : نزلت في الأخنس بن شريق ، واسمه أبى ، والأخنس لقب لقَّب به ؛ لأنه خنس يوم بدر بثلاثمائة رجل من حلفائه من بنى زُهرة عن قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على ما بآتى في « آل عمران » بيانه . وكان رجلاً حلو القول والمنظر ؛ بغاء بعد ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأظهر الإسلام وقال : الله يعلم أنى صادق ؛ ثم هرب بعد ذلك ، فتر بزرع لقوم

من المسلمين ويُبْعَرُ فارق الزرع وعَقَرَ الجمر . قال المهدوي : وفيه نزلت « وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ . قَمَّازٍ مَشَائِجٍ يَمِيمٍ » و « وَيُلْ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُّمَزَةٍ » . قال ابن عطية : ثابت قط أن الأحنس أسلم . وقال ابن عباس : نزلت في قوم من المنافقين تكلموا في الذين قُتِلُوا في غزوة الرِّجيع : عاصم بن ثابت ، وَحُبَيْب ، وَغَيْرُهُمْ ؛ وقالوا : وَتَجِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ لَا هُمْ قُتِلُوا فِي بَيْتِهِمْ ، وَلَا هُمْ أَذَوُ رِسَالَةٍ صَاحِبِهِمْ ؛ فنزلت هذه الآية في صفات المنافقين ، ثم ذكر المستشهدين في غزوة الرِّجيع في قوله : « وَمِنَ الْبَاسِ مَنْ يُشِيرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ » . وقال قتادة وبجاءه وجماعة من العلماء : نزلت في كل مُبْطِنٍ كَفَرَا أو فُفَاقَا أو كَذَبَا أو إِضْرَارَا ، وهو يظهر بلسانه خلاف ذلك ؛ فهي عامة ، وهي تشبه ما ورد في الترمذي أن في بعض كتب الله تعالى : إن من عباد الله قوما أَلْسَنَهُمُ أَحْلَى من العسل وقلوبهم أَمَرٌ مِنَ الصَّبْرِ ، يلبسون للناس جلود الضأن من اللين ، يشرون الدنيا بالدين ، يقول الله تعالى : أَيْبَى يَتَّقُونَ وَعَلَى يَحْتَرُونَ فِي حَلْفٍ لَا يَتِيمٍ لَمْ تَنْتَ تَدْعُ الْحَلِيمَ مِنْهُمْ حَيْرَانٌ . ومعنى « وَيُشْهِدُ اللَّهُ » أى يقول : الله يعلم أنى أقول حقا . وقرأ ابن جُيَيْشٍ « وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ » بفتح الباء والماء في « يُشْهِدُ » « اللَّهُ » بالرفع ، والمعنى يعجبك قوله ، والله يعلم منه خلاف ما قال . دليله قوله : « وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ » . وقرأ ابن عباس « وَاللَّهُ يَشْهَدُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ » . وقرأه الجماعة أبلغ في الذم ؛ لأنه قوى على نفسه التزام الكلام الحسن ثم ظهر من باطنه خلافه . وقرأ أبى وابن مسعود « وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ » وهي حجة لقراءة الجماعة .

التائبة — قال علامنا : وفي هذه الآية دليل وتبييه على الاحتياط فيما يتعلق بأمور الدين والدنيا ، واستبراء أحوال الشهود والقضاة ، وأن الحاكم لا يعمل على ظاهرها أحوال الناس وما يبدو من إيمانهم وصلاتهم حتى يبحث عن باطنهم ؛ لأن الله تعالى بين أحوال الناس ، وأن منهم من يظهر قولا جميلا وهو ينوي فيضا .

فان قيل : هذا يمارضه قوله عليه السلام : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » الحديث ، وقوله : « فَاغْضِي أَعْيُنَكُمْ نَحْوَ مَا أَسْمَعُ » فالجواب : أن هذا كان في صدر الإسلام ، حيث كان إسلامهم سلامتهم ، وما وقد عم الفساد فلا قاله ابن العربي .

قلت : والصحيح أن الظاهر يحمل عليه حتى يتبين خلافه ؛ لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صحيح البخاري : أيها الناس ، إن الوحي قد انقطع ، وإنما بأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم ؛ فمن أظهر لنا خيرا أمناه وقربناه ، وليس لنا من سريره ، الله يحاسبه في سريره ، ومن أظهر لنا سوءا لم تؤمنه ولم نصدقه ، وإن قال إن سريره حسنة .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ الألد : الشديد الخصومة ؛ وهو رجل ألد ، وامرأة لداء ، وهم أهل لدد . وقد لددت - بكسر الدال - ثلثه - بالفتح - لدداء ، أى صرت ألد . ولددته - بفتح الدال - ألدته - بضمها - إذا جادته فثلبته . والألد مشتق من اللددين ، وهما صفحتا العنق ، أى فى أى جانب أخذ من الخصومة غلب . قال الشاعر :

وَأَلَدْتُ ذِي حَنْقٍ عَلَى كَأَمَّا • تَغْلِي عِدَاوَةَ صَدْرِهِ فِي مِرْجَلٍ

وقال آخر :

إِنْ تَحَبَّ التُّرَابُ عِزًّا وَحِزْمًا • وَخَصِمًا أَلَدْنَا مِفْلَاقًا

والخصام فى الآية مصدر خاصم ؛ قاله الخليل . وقيل : جمع تخم ، قاله الزجاج ؛ ككلب وكلاب ، وصعب وصعاب ، وخنم وخنم . والمعنى أشد المخاصمين خصومة ، أى هو ذو جدال ، إذا كلمك وراجعت رأيت لكلامه طلاوة وباطنه باطل . وهذا يدل على أن الجدال لا يجوز إلا بما ظاهره . وباطنه سواء . وفى صحيح مسلم عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إِنْ أَبْغَضَ الرَّجَالُ إِلَى اللَّهِ أَلَدُّ الْخِصَمِ " ،

قوله تعالى : وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴿٢٥﴾

قوله تعالى : (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا) قيل : «تولى» من فعل القلب ؛ فيجىء «تولى» بمعنى ضل وغضب وأتق فى نفسه . و«سعى» أى سعى بحيلة وإدارة

الدوائر على الإسلام وأهله ؛ عن ابن جرير وغيره . وقيل : هما فعل شخص ؛ فيجىء « تولى » بمعنى أدبر وذهب عنك يا محمد . و « سعى » أى قدميه فقطع الطريق وأفسدها ؛ عن ابن عباس وغيره . وكلا السعيين فساد . يقال : سعى الرجل يسعى سعيًا ، أى عداً ، وكذلك إذا عمل وكسب . وفلان يسعى على عياله أى يعمل فى نفعهم .

قوله تعالى : ﴿ وَيَهْلِكُ ﴾ عطوف على ليفسد . وفى قراءة أبيّ « ولهلك » وقرأ الحسن وقتادة « ويهلك » بالرفع ؛ وفى رفعه أقوال : يكون معطوفاً على يعجبك . وقال أبو حاتم : هو معطوف على سعى ؛ لأن معناه يسعى ويهلك . وقال أبو إسحاق : وهو يهلك . وروى عن ابن كثير « ويهلك » بفتح الياء وضم الكاف . « الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ » مرفوعان يهلك ؛ وهى قراءة الحسن وابن أبي إسحاق وأبى حبة وابن عُيَيْن ، ورواه عبد الوارث عن أبى عمرو . وقرأ قوم « وَيَهْلِكُ » بفتح الياء واللام ، ورفع الحرت ؛ وهى لغة هَلَكَ يَهْلِكُ ؛ مثل ركن يركن ، وآبى يآبى ، وسَلَى يَسَلَى ، وقَتَلَ يَقْتُلُ ، وشبهه . والمعنى فى الآية الأخفس فى إحراقه الزرع وقته الحرس ؛ قاله الطبري . قال غيره : ولكنها صارت عامة لجميع الناس ، فمن عمل مثل عمله استوجب تلك اللعنة والعقوبة . قال بعض العلماء : إن من يقتل حماراً أو يحرق كُدساً استوجب الملامة ، ولحقه الشين الى يوم القيامة . وقال مجاهد : المراد أن الظالم يفسد فى الأرض فيمسك الله المطر فيهلك الحرت والنسل . وقيل : الحرت النساء ، والنسل الأولاد ؛ وهذا لأن التفاق يؤدى الى تفريق الكلمة ووقوع القتال ، وفيه هلاك الخلق ؛ قال معناه الزجاج . والسعى فى الأرض المشى بسرعة ؛ وهذه عبارة عن إيقاع الفتنة والتضريب بين الناس ، والله أعلم . وفى الحديث : « إن الناس إذا رأوا الظالم ولم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده » . وسيأتى بيان هذا إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ ﴾ الحرت فى اللغة : الشق ؛ ومنه الحرات لما يُشَق به الأرض . والحرت : كسب المال وجمعه ؛ وفى الحديث : « أُحْرْتُ لديك كأنك تعيش

(١) الكدس (بضم الكاف وفتحها وسكون الـ ذال) : العرة من الطعام والتمرد والهرام .

أبدا . والحراث الزرع . والحراثات الزراع . وقد حَرَّتْ وَاخْرَتْ ؛ مثل زرع وازدرع .
ويقال : اخْرَثَ القرآن ، أى اذْرَسَه . وَحَرَّتْ الناقَة وَاخْرَتَهَا ، أى سرت عليها حتى هزنت .
وَحَرَّتْ النَارَ حَرَكَتَهَا ، والمحرثات : ما يُحْرَكُ به نار التَّوْبَةِ عن الجوهري .

والنسل : ما خرج من كل أُنْثَى من ولد . وأصله الخروج والسقوط ؛ ومنه نَسَلَ الشَّعْرُ ،
وريش الطائر ، والمستقبل يُنْسَلُ ؛ ومنه « إِنْ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ » ، « مِنْ كُلِّ حَدَبٍ
يَنْسِلُونَ » . وقال امرؤ القيس :

فَسَلَّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَسِيلٌ *

قلت : ودلَّت الآية على الحراث وزراعة الأرض ، وغرسها بالأشجار حملا على الزرع ،
وطلب النسل ، وهو نماء الحيوان ، وبذلك يتم قوام الإنسان . وهو يرذ على من قال بترك
الأسباب ، وسيأتى بيانه في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : (وَانَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ) قال العباس بن الفضل : الفساد هو الخراب .
وقال سعيد بن المسيب : قطع الدراهم من الفساد في الأرض . وقال عطاء : إن رجلا كان
يقال له عطاء بن منبه أكرم في جبة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يترعها . قال قتادة قلت
لعطاء : إنا كنا نسمع أن يشقها ؛ فقال عطاء : إن الله لا يحب الفساد .

قلت : والآية بعمومها تعم كل فساد كان في أرض أو مال أو دين ، وهو الصحيح إن شاء
الله تعالى . قيل : معنى لا يحب الفساد أى لا يحبه من أهل الملاح ، أو لا يحبه دناء .
ويمحتمل أن يكون المعنى لا يأمر به ، والله أعلم .

قوله تعالى : وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسِبُوهُ جَهَنَّمَ
وَلَيْسَ إِلِهَآءًا ﴿٦٦﴾

(١) مدارييت : * وإن كنت قد ساءت من خلقه *

يقول : إن كان في خلق ما لترضيه فسَلَّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ ، أى انصرف وأخرج أمرى من امرك . (عن شرح
الديرات) .

هذه صفة الكافر والمناقب الناهب بنفسه زهواً، ويكره للؤمن أن يوقمه الحرج في بعض هذا . وقال عبد الله : كفى بالمرء إثمًا أن يقول له أخوه أتق الله، فيقول : عليك بنفسك ؛ منك يوصيني ! والعزة : القوة والقلبة ؛ من عزه يعزّه إذا غلبه . ومنه : «وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ» وقيل : العزة هنا الحجة ؛ ومنه قول الشاعر :

أَخَذْتُهُ عِزَّةً مِنْ جِهْلِهِ • فَتَوَلَّى مُغَضَّبًا فَعَمِلَ الضُّجْرُ

وقيل : العزة هنا المنة وشدة النفس ، أى اعترى في نفسه واتقى فاقترعت تلك العزة في الإثم حين أخذته وألزمته إياه . وقال قتادة : المعنى إذا قيل له مهلاً ازداد إقداماً على المعصية ؛ والمعنى حملته العزة على الإثم . وقيل : أخذته العزة بما يؤثمه ، أى ارتكب الكفر للعزة وحجة الجاهلية . ونظيره «يَا الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ» وقيل : الباء في «بِالإِثْمِ» بمعنى اللام، أى أخذته العزة والحجة عن قبول الوعظ للإثم الذى فى قلبه، وهو النفاق؛ ومنه قول عنزة يصف عرق الناقة :

وَكَاَنَ رُبًّا أَوْ كُحِيلًا مُعَقَّدًا • حَشَّ الْوَقُودُ بِهِ جَوَانِبَ مُقَمِّمٌ^(١)

أى حشّ الوقود له . وقيل : الباء بمعنى مع ، أى أخذته العزة مع الإثم ؛ فعنى الباء يختلف بحسب التأويلات . وذكر أن يهوديا كانت له حاجة عند هارون الرشيد فاختلف الى بابه سبعة ، فلم يقض حاجته ، فوقف على الباب ؛ فلما خرج هارون سعى حتى وقف بين يديه وقال : أتق الله يا أمير المؤمنين ! فقل هارون عن دابته وحرّ ساجدا ، فلما رفع رأسه أصرّ بحاجته فقصبت به فلما رجع قيل له : يا أمير المؤمنين ، نزلت عن دابتك لقول يهودى ! قال : لا ولكن تذكرت قول الله تعالى : «وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْتَسَ الْمُهَادُّ» . حسبه أى كافيه معاقبة وجزاء ؛ كما تقول للرجل : كفالك ما حل بك ! وأنت تستعظم وتُعظم عليه ماحل . والمهاد جمع المهد ، وهو الموضع المهيأ للنوم ؛ ومنه مهد الصبي ،

(١) الرب (بضم الراء) : اللطال الخسائر . والكحيل (مضرا) : النفط أو القطران تطل به الابل . والمقعد (فتح القاف) : الذى أوقد تحته حتى انقعد وغلط . وحشّ : اقتد . والعقم (بالضم) : ضرب من الأراكن .

وسمى جهنم مهادا لأنها مستقر الكفار . وقيل : لأنها بدل لم من المهاد؛ كقوله : « فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » ونظيره من الكلام قولهم : * تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ *^(١)

قوله تعالى : وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴿٢٧﴾

« ابتغاء » نصب على المفعول من أجله . ولما ذكر صنيع المنافقين ذكر بعده صنيع المؤمنين . قيل : نزلت في صُبيب فإنه أقبل مهاجرا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتبعه نفر من قريش ، قتل عن راحلته وانتقل ما في كائنه وأخذ قوسه وقال : لقد علمت أني من أرواكم ، وأيم الله لا تصلون اليّ حتى أرمي بما في كائني ، ثم اضرب بسيفي ما بقي في يدي منه شيء ، ثم افعلوا ما شئتم . فقالوا : لا تركك تذهب عنا غيّا وقد جئنا صلوكا ، ولكن دُلّنا على مالك بمكة . ونُحْمَلْ عنك ، فما هدوه على ذلك ففعل ؛ فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم نزلت : « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ » الآية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رَجُلٌ الْيَهُ أَبَا يَحْيَى » ، وتلا عليه الآية ، أخرجه رزين ؛ وقاله سعيد بن المسيب رضي الله عنهما . وقال المفسرون : أخذ المشركون صُبيّا فمذّبوه ، فقال لهم صُبيب : إني شيخ كبير ، لا يضرركم امتكم كنت أم من غيركم ، فهل لكم أن تأخذوا مالي وتذروني وديني ؛ ففعلوا ذلك ، وكان شرط عليهم راحلة وثقة ؛ فخرج الى المدينة فلقاه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ورجال ؛ فقال له أبو بكر : رَجُلٌ يَمُكُ أَبَا يَحْيَى . فقال له صُبيب : ويحك فلا يخسر ، فما ذاك ؟ فقال : أنزل الله فيك كذا ؛ وقرأ عليه هذه الآية . وقال الحسن : أنشدوني فيمن نزلت هذه الآية ، نزلت في المسلم لقي الكافر فقال له : قل لا إله إلا الله ، فإذا قلبها

(١) هذا مجزيت لمدى كرب ، صدوه : * وغيل قد دَلَفَتْ لها بخيل *^(٢)

(٢) هو صُبيب بن سنان بن مالك الرومي ، سبّه الروم [وهو صغير] بقلب الى مكة فاشتراه عبد الله بن جُدعان . وقيل : بل حرب من الروم قدم مكة وحالف ابن جُدعان . وكان صُبيب من السابقين الأولين ؛ شهد بدرًا والمشاهد كلها . توفي بالمدينة سنة ثمان وثلاثين . (من النجوم الزاهرة) . (٣) اختل ما في كائنه : أي استخرج ما فيها من السهام . والكائنة : جعبة السهام ، تظل من جلود لا خشب فيها ، أو من خشب لا جلود فيها .

عصمت مالك ونفسك؛ فأبى أن يقولها، فقال المسلم : والله لأشربن قمى الله؛ فتقدم فقاتل حتى قُتل . وقيل : نزلت فيمن أمر بالمعروف ونهى عن المنكر؛ وظل ذلك تأولها عمرو وعلى وابن عباس رضى الله عنهم، قال على - وابن عباس : اقتل الرجلان؛ أى قال المتقى لنفسه : اتق الله؛ فأبى المنفسد وأخذته العزة، فشرب المتقى نفسه من الله وقاتله فاقتلا . وقال أبو الخليل : سمع عمرو بن الخطاب إنسانا يقرأ هذه الآية، فقال عمر : إنا لله وإنا إليه راجعون قام رجل يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فقتل . وقيل : إن عمر سمع ابن عباس يقول : اقتل الرجلان عند قراءة القارئ هذه الآية ، فسأله عما قال فقصر له هذا التفسير؛ فقال له عمر : لله ثلاثون عباس ! وقيل : نزلت فيمن يقتحم القتال . حل هشام بن عامر على الصف في القسطنطينية فقاتل حتى قُتل، فقرا أبو هريرة « ومن الناس من يشرب نفسه استغناء مرضات الله »؛ ومثله عن أبي أيوب . وقيل : نزلت في شهداء غزوة الرِّجيع . وقال قتادة : هم المهاجرون والأنصار . وقيل : نزلت في على رضى الله عنه حين تركه النبي صلى الله عليه وسلم على فراشه ليلة خرج إلى الفار، على ما يأتي بيانه في « براءة » إن شاء الله تعالى . وقيل : الآية عامة ، لتناول كل مجاهد في سبيل الله أو مستشهد في ذاته أو مغير منكر . وقد تقدم حكم من حمل على الصف ، ويأتي ذكر المغير للترك وشروطه وأحكامه في « آل عمران » إن شاء الله تعالى .

ويشرب منه ما يبيع؛ ومنه « وَشَرُّهُ يَمِينٌ يَمِينٌ » أى باعوه، وأصله الاستبدال؛ ومنه قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ » . ومنه قول الشاعر :

وإن كان ريب الدهر أمضاك في الألى * شرواً هذه الدنيا يبعثاته الخلد

وقال آخر :

وشريتُ برداً لبني * من بعد بُرد كنتُ هامة

البرد هنا اسم غلام . وقال آخر :

يعطى بها ثمننا فيمنعها * ويقول صاحبها ألا فأشرب

(١) في بعض نسخ الأصل : « المغير » . (٢) راجع المسئلة الثانية ج ٢ ص ٣٦٣ طبعة ثانية .

وبيع النفس حنا هو بذلها لأوامر الله . « ابتغاء » مفعول من أجله . ووقف الكسائي على
« مرضات » بالياء ، والباقون بالهاء . قال أبو علي : وقف الكسائي بالياء إما على لغة من
يقول : طلحت وعلقت ؛ ومنه قول الشاعر :

بلى جَوَزَيْتِهَا كَطَهْرِ الْحَجَّاتِ^(١) *

وإما أنه لما كان المضاف إليه في ضمن اللفظة ولا بد أن ثبت التاء كما ثبتت في الوصل
ليعلم أن المضاف إليه مراد . والمرضاة الرضا ؛ يقال رضى رضى رضى رضى ومرضاة . وحكى قوم
أنه يقال : شري بمعنى اشترى ، ويحتاج الى هذا من تأول الآية في صيب ؛ لأنه اشترى
نفسه بماله ولم يبيعها ، اللهم إلا أن يقال : إن عرّض صيب على قتالهم بيع لنفسه من الله ،
فيستقيم اللفظ على معنى باع .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا
خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُرْءُودٌ مُبِينٌ ﴿٢٨﴾

لما بين الله سبحانه الناس الى مؤمن وكافر ومناق فقال : كونوا على ملة واحدة ؛ واجتمعوا
على الاسلام وآبئوا عليه . فالسّم هنا بمعنى الإسلام ؛ قاله مجاهد ، ورواه أبو مالك عن
ابن عباس . ومنه قول الشاعر الكندي :

دعوت عشيقى للسّم لما * رأيتهم تولّوا مدبرينا

أى الى الإسلام لما ارتدت كندة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم مع الأشعث بن
قيس الكندي ، ولأن المؤمنين لم يؤمروا قط بالدخول في المسألة التي هي الصلح ، وإنما قيل
لنبي صلى الله عليه وسلم أن يتجنّب السلم إذا جنّحوا له ، وأما أن يتبدى بها فلا ؛ قاله الطبري .
وقيل : أمر من آمن بأفواههم ؛ يدخلوا فيه بقلوبهم . وقال طاوس ومجاهد : ادخلوا
في أمر الدين . سفیان التودى : في أنواع البر كلها . وقرئ « السّم » بكسر السين .

(١) الجفة (النمر بك) بتقديم الحاء على الجيم) : الترس إذا كان من جلود ليس فيه خشب ولا عتب .

قال الكسائي : السَّلم والسَّلم بمعنى واحد ، وكذا هو عند أكثر البصريين ، وهما جima يقمان للإسلام والمسألة . ووفق أبو عمرو بن العلاء بينهما ، فقرأها هنا : « أدخلوا في السَّلم » وقال هو الإسلام . وقرأ التي في « الأفعال » والتي في سورة « محمد » صلى الله عليه وسلم « السَّلم » بفتح السين ، وقال : هي بالفتح المسألة . وأنكر المبرد هذه التفرقة . وقال عاصم بن الجحدي : السَّلم الإسلام ، والسَّلم الصلح ، والسَّلم الاحتسالم . وأنكر محمد بن يزيد هذه التفرقات وقال : اللغة لا تؤخذ هكذا ، وإنما تؤخذ بالنساع لا بالقياس ؛ ويحتاج من فوق إلى دليل . وقد حكى البصريون : بنو فلان يَسلم ويَسلم ويَسلم ، بمعنى واحد . قال الجوهري : والسَّلم الصلح ، يفتح ويكسر ، ويذكر ويؤنث ؛ وأصله من الاستسلام والاقتياد ؛ ولذلك قيل للصلح : يَسلم . قال زهير :

وقد قلنا إن نَدرك السَّلم واسمًا • بمالٍ ومعروفٍ من الأمر تَسلم

ورجح الطبري حمل اللفظة على معنى الإسلام بما تقدم . وقال حذيفة بن اليمان : في هذه الآية الإسلام ثمانية أسهم : الصلاة سهم ، والزكاة سهم ، والصوم سهم ، والنج سهم ، والعمره سهم ، والجهاد سهم ، والأمر بالمعروف سهم ، والنهي عن المنكر سهم ؛ وقد خاب من لا سهم له في الإسلام . وقال ابن عباس : نزلت الآية في أهل الكتاب ؛ والمعنى يأبى الذين آمنوا بموسى وعيسى أدخلوا في الإسلام بمحمد صلى الله عليه وسلم كافة . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودى ولا نصراني ثم [يموت] لم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار » . و(كافة) معناه جميعا ، فهو نصب على الحال من السلم أو من ضمير المؤمنين ؛ وهو مشتق من قولهم : كففت أى منعت ، أى لا يمتنع منكم أحد من الدخول في الإسلام . والكف المنع ؛ ومنه كُفَّة القميص — بالضم — لأنها تمنع التوب من الانتشار ؛ ومنه كُفَّة الميزان — بالكسر — التي تجمع الموزون وتمنه أن يتشتر ؛ ومنه كُف الإنسان ، الذي يجمع

منافعه ومضاره؛ وكل مستدير كُفَّة، وكل مسطيل كُفَّة . ورجل مكفوف البصر، أى منع عن النظر؛ فالجماعة تُسمَّى كافة لاستماعهم عن التفرق . (وَلَا تَتَّبِعُوا) نهي . (خُطُوتِ) مفعول ، وقد تقدم . وقال مقاتل : استأذن عهد الله بن سلام وأصحابه بأن يقرءوا التوراة في الصلاة وأن يعملوا ببعض ما في التوراة ؛ فتركت « وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ » فإن اتباع السنة أولى بعد ما بُعث محمد صلى الله عليه وسلم من خطوات الشيطان . وقيل : لا تسلكوا الطريق الذي يدعوكم إليه الشيطان ؛ (إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ) ظاهر المداوة؛ وقد تقدم^(١) .

قوله تعالى : فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠﴾

أى تعجتم عن طريق الاستقامة . وأصل الزلل في القسَم، ثم يستعمل في الاعتقادات والآراء وغير ذلك ؛ يقال : زَلَّ يَزِلُّ زَلًّا وَزَلَّالًا وَزُلُولًا، أى دَحَضَتْ قَدْمُهُ . وقرأ أبو السَّمال العدوى « زَلَلْتُمْ » بكسر اللام، وهما لغتان . وأصل الحرف من الزلق، والمعنى ضلَّلتُمْ وَعَجَمْتُمْ عن الحق . (مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ) أى المعجزات وآيات القرآن ، إن كان الخطاب للمؤمنين ، فإن كان الخطاب لأهل الكافرين فالبيّنات ما ورد في شرعهم من الإعلام بمحمد صلى الله عليه وسلم والتعريف به . وفى الآية دليل على أن عقوبة العالم بالذنوب أعظم من عقوبة الجاهل به ، ومن لم تبلغه دعوة الإسلام لا يكون كافرا بترك الشرائع . وحكى النقاش أن كعب الأخبار لما أسلم كان يتعلم القرآن، فأقرأه الذى كان يعلمه « فأعلموا أن الله غفور رحيم » فقال كعب : إني لأستكر أن يكون هكذا؛ ومرت بهما رجل فقال كعب : كيف تقرأ هذه الآية ؟ فقال الرجل : « فأعلموا أن الله عزير حكيم » فقال كعب : هكذا ينبغي . و« عزير » لا يمتنع عليه ما يريد . « حكيم » فيما يفعله .

(١) راجع المسألة الثالثة ج ٢ ص ٢٠٨ طبع ثانية .

(٢) راجع المسألة الرابعة ج ٢ ص ٢٠٩ طبع ثانية .

قوله تعالى : هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ
وَالْمَلَائِكَةُ وَفِي الصَّاعِقَةِ أَوَّلُ آيَاتِهِ إِلَى الَّذِينَ يَكْفُرُونَ ۚ فَسُحِبُوا إِلَى اللَّهِ حَذَفُ الْعَذَابِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ الْوَعْدِ ۚ

يعني التاركين الدخول في السلم، وهل يراد به هنا التجرد، أي ما ينتظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة. نظرته وانتظرته بمعنى. والنظر الانتظار. وقرأ قتادة وأبو جعفر يزيد بن القعقاع والضحاك « في ظلال من الغمام ». وقرأ أبو جعفر « والملائكة » بالخفض عطفا على الغمام، وتقديره مع الملائكة؛ تقول العرب : أقبل الأمير في العسكر، أي مع العسكر. « ظَلِيلٌ » جمع ظِلَّة في التكسير؛ كظلمة وظلم وفي التسليم ظُلُلات ؛ وأنشد سيويه :
إذا الوحش ضمَّ الوحش في ظُلُلها * سواقط من حرَّ وقد كانت أظهرًا
وُضَلَّت . وظلال جمع ظل في الكثير، والقليل أظلال . ويموز أن يكون يلال جمع ظلة، مثل قوله : قُلة وقَلال ؛ كما قال الشاعر :

• ممزوجة بماء القلال •

قال الأخفش سعيد : والملائكة بالخفض بمعنى وفي الملائكة . قال : والرفع أجود؛ كما قال : « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ » ، « وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا » . قال الفراء : وفي قراءة عبد الله « هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام » . قال قتادة : الملائكة يعني تأتيهم لقبض أرواحهم ؛ ويقال يوم القيامة ، وهو أظهر . قال أبو العالية والربيع : تأتيهم الملائكة في ظلل من الغمام ، ويأتيهم الله فيما شاء . وقال الزجاج : التقدير في ظلل من الغمام ومن الملائكة . وقيل : ليس الكلام على ظاهره في حقه سبحانه ، وإنما المعنى يأتيهم أمر الله وحكمه . وقيل : أي بما وعدهم من الحساب والعذاب في ظلال ؛ مثل « فَأَنَّهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا » أي بخذلانه إياهم ؛ هذا قول الزجاج ، والأول قول الأخفش سعيد . وقد يحتمل أن يكون معنى الإتيان راجعا إلى الجزاء ؛ فسمي الجزاء إتيانا كما سمي

(١) البيت لمحمدى . وسُمي أظهر : حار في وقت الظهيرة . وصف سيره في الهجرة إذا استكن الوحش من حر
مسا واحتداهما وطق بكفه . (٢) القلال (بالكسر جمع قلة بالضم) : الهجرة ، وقيل : هو إنا. لقرب كالحجرة .

التخويف والتعذيب في قصة نمرود إتيانا فقال : « فَأَيُّ اللَّهِ بَيِّنَاتُهُمْ مِنَ التَّوَاغِدِ نَغَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ » . وقال في قصة النضير : « فَأَنَّا هُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَفَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ » ، وقال : « وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ تَرْدَلٍ أَتَيْنَاهَا » . وإنما احتمل الإتيان هذه المعاني لأن أصل الإتيان عند أهل اللغة هو القصد إلى الشيء ؛ فمضى الآية : هل ينظرون إلا أن يظهر الله تعالى فعلا من الأعمال مع خلق من خلقه يقصد إلى مجازاتهم ويقضى في أمرهم ما هو قاض ؛ وكما أنه سبحانه أحدث فعلا سماه نزولا واستواء كذلك يحدث فعلا يسميه إتيانا ؛ وأفعاله بلا آلة ولا علة ، سبحانه ! وقال ابن عباس في رواية أبي صالح : هذا من المكتوم الذي لا يُفسر . وقد سكت بعضهم عن تأويلها ، وتأولها بعضهم كما ذكرنا . وقيل : بمعنى الباء ، أي يأتيهم بظُلٍّ ، ومنه الحديث : « يأتهم الله في صورة » أي بصورة امتعانا لهم . ولا يجوز أن يحمل هذا وما أشبهه مما جاء في القرآن والخبر على وجه الانتقال والحركة والزوال ، لأن ذلك من صفات الأجرام والأجسام ، تعالى الله الكبير المتعال ، ذو الجلال والإكرام عن بمثالة الأجسام علوا كبيرا . والفهم : السحاب الرقيق الأبيض ؛ سُمي بذلك لأنه يَنُمُّ ، أي يستر ؛ كما تقدم . وقرأ معاذ بن جبل « وقضاء الأمر » . وقرأ يحيى ابن يعمر « وقضى الأمور » بالجمع . والجمهور « بِقَضَى الْأَمْرِ » فالمعنى وقع الجزاء وعذب أهل العصيان . وقرأ ابن عامر وحزرة والكسائي « ترجع الأمور » على بناء الفعل للفاعل ، وهو الأصل ؛ دله « أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ » ، « إِلَى اللَّهِ مَرِجَعُكُمْ » . وقرأ الباقر « تُرْجَعُ » على بناءه للفعل ، وهي أيضا قراءة حسنة ؛ دله « ثُمَّ تَرْدُونَ » ، « ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ » ، « وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي » . والقراءتان حستان بمعنى ، والأصل الأولى ، وبناءه للفعل توسع وفرع ، والأمور كلها راجعة إلى الله قبل وبعد . وإنما نبه بذلك في يوم القيامة على زوال ما كان منها إلى الملوك في الدنيا .

قوله تعالى : سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَرَّ ءَاتَيْنَهُمْ مِنْ ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١١﴾

(سَلِّ) من السؤال بتخفيف الهمزة، فلما تحزكت السين لم يحتاج الى ألف الوصل .
وقيل : إن للعرب في سقوط ألف الوصل في « سل » وثبوتها في « وآسال » وجهين :
أحدهما - حذفها في أحدهما وثبوتها في الأخرى، وجاء القرآن بهما، فاتبع خط المصحف في إثباته للهمزة وإسقاطها . والوجه الثاني - أنه يختلف إثباتها وإسقاطها باختلاف الكلام المستعمل فيه، فتحذف الهمزة في الكلام المبتدأ؛ مثل قوله : « سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ »، وقوله : « سَلِّمُ إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ رَعِيمٌ » . وثبتت في العطف ؛ مثل قوله : « وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ »، « وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ » قاله علي بن عيسى . وقرأ أبو عمرو في رواية ابن عباس عنه «إسال» على الأصل . وقرأ قوم « سَلِّ » على نقل الحركة إلى السين وإبقاء ألف الوصل، على لغة من قال : الآخر . و « كَرَّ » في موضع نصب، لأنها مفعول ثانٍ لآتيانهم . وقيل : بفعل مضمر، تقديره كم آتينا آتيانهم . ولا يجوز أنب يتقدمها الفعل لأن لما صدر الكلام .
(مِنْ آيَةٍ) في موضع نصب على التمييز على التقدير الأول، وعلى الثاني مفعول ثانٍ لآتيانهم ؛ ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر في آتيانهم، ويصير فيه عائد على كم، تقديره : كم آتيانهموه، ولم يعرب وهي اسم لأنها بمنزلة الحروف لما وقع فيه معنى الاستفهام؛ وإذا تفرقت بين كم وبين الاسم كان الاختيار أن تأتي بين كما في هذه الآية، فإن حذفها نصبت في الاستفهام والخبر، ويجوز الحذف في الخبر؛ كما قال الشاعر :

كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٌ نَالُ الْعُلَا * وَكَرِيمٌ يُجْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

والمراد بالآية كم جاءهم في أمر يجد عليه السلام من آية مُعْرِفَةٍ به دالة عليه . قال مجاهد والحسن وغيرهما : يعني الآيات التي جاء بها موسى عليه السلام من فلق البحر والظلال من الغمام والمصا واليد وغير ذلك . وأمر الله تعالى نبيه بسؤالهم على جهة التقرير لهم والتوبيخ .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا حَاتَتْهُ ﴾ لفظ عام لجميع العامة ، وإن كان المشار اليه بنى إسرائيل ؛ لكونهم بدلوا ما في كتبهم وجمدوا أمر محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فاللفظ منسحب على كل مبدل نعمة الله تعالى . وقال الطبري : النعمة هنا الإسلام ؛ وهذا قريب من الأول . ويدخل في اللفظ أيضا كفار قريش ؛ فإن بعث محمد صلى الله عليه وسلم فيهم نعمة عليهم ، فبدلوا قبولها والشكر عليها كفرا .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ خبر يتضمن الوعيد . والعقاب مأخوذ من العقب ؛ كأنت المعاقب يمشي بالمجازاة له في آثار عقبه ؛ ومنه عَقْبَةُ الرَّاحِلِ وَعَقْبَةُ الْفَدْرِ . في الصحاح والعقبة أيضا : شيء من المرق يرده مستعير الفدر إذا ردها . فالعقاب والعقوبة يكونان بعقب الذنب ؛ وقد عاقبه بذنبه .

قوله تعالى : ﴿ زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ

حَسَابٍ ٢١٦

قوله تعالى : ﴿ زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ على ما لم يسم فاعله . والمراد رؤساء قريش . وقرا مجاهد ومحمد بن قيس على بناء الفاعل . قال النحاس : وهي قراءة شاذة ؛ لأنه لم يتقدم للفاعل ذكر . وقرا ابن أبي عملة « زُيِّنَتْ » بإظهار العلامة ؛ وجاز ذلك لكون التانيث غير حقيق ؛ والمزين هو خالقها ومخترعها وخالق الكفر ؛ وزينها أيضا الشيطان بوسوسته وإغوائه . وخص الذين كفروا بالذكر لقبولهم للترين جملة ، وإقبالهم على الدنيا وإغراضهم عن الآخرة بسببها . وقد جعل الله ما على الأرض زينة لها ليلو الخلق أيهم أحسن عملا ؛ فالمؤمنون الذين هم على سنن الشرع لم تفنهم الزينة ، والكفار تلكتهم لأنهم لا يعتقدون

(١) عبة الراكب (بضم فسكون) : الموضع يركب منه .

(٢) عبة الفدر : ما الترق في أسفلها من تابل وغيره .

غيرها . وقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه حين قدم عليه بالمال : **أَللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ إِلَّا أَنْ نَقْرَحَ بِمَا زَيْفَتْ لَنَا .**

قوله تعالى : **(وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)** إشارة إلى كفار قريش ، فإنهم كانوا يعظمون حالهم من الدنيا ويفتبطون بها ، ويسخرون من اتباع محمد صلى الله عليه وسلم . قال ابن جريج : في طلبهم الآخرة . وقيل : لفقرهم وإقلالهم ، كلال وصُهب وابن مسعود وغيرهم ؛ رضي الله عنهم . فنية سبحانه على خفض منزلتهم لقبح فعلهم بقوله : **«وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»** . وروى علي بن النعمان رضي الله عنه وسلم قال : **«من استنزل مؤمنا أو مؤمنة أو حقره لفقره وقلة ذات يده شهره الله يوم القيامة ثم فضحه ومن بهت مؤمنا أو مؤمنة أو قال فيه ما ليس فيه أقامه الله تعالى على تل من نار يوم القيامة حتى يخرج مما قال فيه وإن عظم المؤمن أعظم عند الله وأكرم عليه من ملك مقرب وليس شيء أحب إلى الله من مؤمن تائب أو مؤمنة تائبة وإن الرجل المؤمن يعرف في السماء كما يعرف الرجل أهله وولده»** . ثم قيل : معنى **«والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة»** أى في الدرجة ؛ لأنهم في الجنة والكفار في النار . ويحتمل أن يراد بالفوق المكان ؛ من حيث إن الجنة في السماء ، والنار في أسفل السافلين . ويحتمل أن يكون التفضيل على ما يتضمنه زعم الكفار ؛ فإنهم يقولون : وإن كان معادُ فلنا فيه الحظ أكثر مما لكم ؛ ومنه حديث خباب ^(١) مع العاص بن وائل ، قال خباب : كان لي على العاص بن وائل دين فأتيتُه أقضاه ؛ فقال لي : لن أقضيك حتى تكفر بعمد صلى الله عليه وسلم . قال : فقلت له : إني لن أكفر به حتى تموت ثم تبعث . قال : وإني لبعوث من بعد الموت . فسوف أقضيك إذا رجعتُ إلى مالي وولده ؛ الحديث . وسيأتي بتمامه إن شاء الله تعالى . ويقال : سخرت منه وسخرت به ، وسخرت منه وسخرت به ، وهزئت منه وبه ؛ كل ذلك يقال ، حكاه الأخفش . والاسم السخرية والسخرى والسخرى ،

(١) خباب (بفتح الخاء وتشديد الباء) : بن الأرت ؛ شهد بدرًا ، وكان فينا في الجاهلية ومن المهاجرين الأولين .

(٢) عند قوله تعالى : **«أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ...»** آية ٧٧ سورة «مريم» .

وقرى بهما قوله تعالى : « لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا حِزْبًا » وقوله : « فَاتَّخَذُوا مِنْهُمْ حِزْبًا » .
ورجل سُخْرَةٌ . يُسَخَّرُ منه ، وَتُخْرَةُ - بفتح الخاء - يَسَخَّرُ من الناس . وفلان سُخْرَةٌ يتسخر
في العمل ، يقال : خادمه سُخْرَةٌ ، وتخره تسخيراً كلفه عملاً بلا أجره .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ قال الضحاك : يعنى من غير تيمع
في الآخرة . وقيل : هو إشارة الى هؤلاء المستضعفين ، أى يرزقهم علو المنزل ، فالآية تنبيه
على عظيم النعمة عليهم . وجعل رزقهم بغير حساب من حيث هو دائم لا يتناهى ، فهو
لا ينعد . وقيل : إن قوله « بِغَيْرِ حِسَابٍ » صفة لرزق الله تعالى كيف يصرف ، إذ هو جلت
قدرته لا يُفْقِدُ بَعْدَ ؛ ففضله كله بغير حساب ، والذي بحساب ما كان على عمل قدمه العبد ؛
قال الله تعالى : « جَزَاءُ مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا » . والله أعلم . ويحتمل أن يكون المعنى بغير
احتساب من المرزوقين ، كما قال : « وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ » .

قوله تعالى : كَانَتِ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ
وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا
فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا
بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۗ وَاللَّهُ
يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٧٦﴾

قوله تعالى : ﴿ كَانَتِ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ لمع على دين واحد . قال أبو بن كعب
وابن زيد : المراد بالناس بنو آدم حين أخرجهم الله نساً من ظهر آدم فافترقوا له بالوحدانية .
وقال مجاهد : الناس آدم وحده ؛ وتسمى الواحد بلفظ الجمع لأنه أصل التثنية . وقيل : آدم
وحواء . وقال ابن عباس وقتادة : المراد بالناس القرون التي كانت بين آدم ونوح ، وهى عشرة
كانوا على الحق حتى اختلفوا فبعث الله نوحاً فمن بعده . وقال ابن أبى خيثمة : منذ خلق الله
آدم عليه السلام إلى أن بعث محمداً صلى الله عليه وسلم خمسة آلاف سنة وثمانمائة سنة . وقيل

أكثر من ذلك، وكان بينه وبين نوح ألف سنة ومائتا سنة، وعاش آدم تسعمائة وستين سنة، وكان الناس في زمانه أهل ملة واحدة، متمسكين بالدين، تصالحهم الملائكة، وداموا على ذلك إلى أن رفع إدريس عليه السلام فاختلّفوا. وهذا فيه نظرية لأن إدريس بعد نوح على الصحيح. وقال قوم منهم الكلبي والواقدي: المراد نوح ومن في السفينة، وكانوا مسلمين ثم بعد وفاة نوح اختلّفوا. وقال ابن عباس أيضا: كانوا أمة واحدة على الكفر؛ يريد في مدة نوح حين بعث الله. وعنه أيضا: كان الناس على عهد إبراهيم عليه السلام أمة واحدة، كانوا كفارا، ووُلِدَ إبراهيم في جاهلية فبعث الله إبراهيم وغيره من النبيين. فـ«كان» على هذه الأقوال على بابها من المضى المنقضي. وكل من قدر الناس في الآية مؤمنين قدر في الكلام فاختلّفوا فبعث؛ ودلّ على هذا الحذف «وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ» أي كان الناس على دين الحق فاختلّفوا فبعث الله النبيين، مبشرين من أطاع ومنذرين من عصى. وكل من قدرهم كفارا كانت بعثة النبيين إليهم. ويحتمل أن تكون «كان» للثبوت، والمراد الإخبار عن الناس الذين هم الجنس كله. أنهم أمة واحدة في خلوهم عن الشرائع وجهلهم بالحقائق لولا أن الله عليهم وتفضله بأمرهم إليهم؛ فلا يختص «كان» على هذا التأويل بالمضى فقط، بل معناه معنى قوله: «وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا».

و «أمة» مأخوذة من قولهم: أمت كذا، أي قصده، فمعنى «أمة» مقصدهم واحد؛ ويقال للواحد: أمة، أي مقصده غير مقصد الناس؛ ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم في قس بن ساعدة: «يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةٌ وَحْدَهُ». وكذلك قال في زيد بن عمرو بن نُضيل. والأمة القائمة، كأنها مقصد سائر البدن. والإمة (بالكسر): النعمة؛ لأن الناس يقصدون قصدها. وقيل: إمام، لأن الناس يقصدون قصد ما يفعل؛ عن النحاس. وقرأ أبي بن كعب: «كان البشر أمة واحدة». وقرأ ابن مسعود: «كان الناس أمة واحدة فاختلّفوا فبعث».

قوله تعالى: ﴿بَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾ وجمعتهم مائة وأربعة وعشرون ألفا، والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر، والمذكورون في القرآن بالاسم العلم ثمانية عشر، وأول الرسل آدم؛

على ما جاء في حديث أبي ذر ، أخرجه الآجري وأبو حاتم البستي . وقيل : نوح . لحديث الشفاعة ؛ فان الناس يقولون له : أنت أول الرسل . وقيل : إدريس ، وسيأتي بيان هذا في « الأعراف » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ نصب على الحال . ﴿ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ ﴾ اسم جنس بمعنى الكتب . وقال الطبري : الألف واللام في الكتاب للعهد ، والمراد التوراة . و ﴿ لِيُحْكَمَ ﴾ مسند الى الكتاب في قول الجمهور ؛ وهو نصب بإضمار أنت ، أى لأن يحكم ، وهو مجاز مثل « هَذَا كِتَابًا يَنْطِقُ عَلَيْكَ الْحَقُّ » . وقيل : أى ليحكم كل نبي بكتابه ، وإذا حكم بالكتاب فكانت حكم الكتاب . وقراءة عاصم المجدري « لِيُحْكَمَ بَيْنَ النَّاسِ » على ما لم يسم فاعله ، وهى قراءة شاذة ؛ لأنه قد تقدم ذكر الكتاب . وقيل : المعنى ليحكم الله ، والضمير في « فيه » عائد على « ما » من قوله « فَيَا » والضمير في « فيه » الثانية يمتثل أن يعود على الكتاب ، أى وما اختلف في الكتاب إلا الذين أوتوه . موضع « الذين » رفع بفعلهم . و « أوتوه » بمعنى أعطوه . وقيل : يعود على المنزل عليه ؛ وهو محمد صلى الله عليه وسلم ؛ قاله الزجاج . أى وما اختلف في النبي عليه السلام إلا الذين أعطوا علمه . ﴿ بَيِّنَاتٍ لِّهِمْ ﴾ نصب على المفعول له ، أى لم يختلفوا إلا للبيِّن ، وقد تقدم معناه . وفى هذا تنبيه على السفة في فعلهم ، والتبجح الذى واقعوه . و « هدى » معناه أرشد ، أى فهدى الله أمة محمد الى الحق بأن بين لهم ما اختلف فيه من كان قبلهم . وقالت طائفة : معنى الآية أن الأمم كذب بعضهم كتاب بعض ؛ فهدى الله أمة محمد للتصديق بجميها . وقالت طائفة : إن الله هدى المؤمنين للحق فها اختلف فيه أهل الكاين ؛ من قولهم : إن إبراهيم كان يهوديا أو نصرانيا . وقال ابن زيد وزيد بن أسلم : من قبلهم ؛ فان اليهود الى بيت المقدس ، والنصارى الى المشرق ؛ ومن يوم الجمعة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هذا اليوم الذى اختلفوا فيه فهدانا الله له فاليهود غد وللنصارى بعد غد » ومن صياهم ، ومن جميع ما اختلفوا فيه . وقال ابن زيد :

(١) عند قوله تعالى : « وَفَدَّ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ... » آية ٩١

(٢) راجع ج ٢ ص ٢٨ طبة ثانية . (٣) فى بعض نسخ الأصل : « الشنة » .

واختلفوا في عيسى فجعلته اليهود افرية ، وجعلته النصارى رباً ، فهدى الله المؤمنين بأن جعلوه عبداً لله . وقال الفراء : هو من المقلوب — واختاره الطبري — قال : وقد يره فهدى الله الذين آمنوا للحق لما اختلفوا فيه . قال ابن عطية : « ودعا الى هذا التقدير خوف أن يحتمل اللفظ أنهم اختلفوا في الحق فهدى الله المؤمنين لبعض ما اختلفوا فيه ، وعساه غير الحق في نفسه . نحا الى هذا الطبري في حكايته عن الفراء ، وأدعاه القلب على لفظ كتاب الله دون ضرورة تدفع الى ذلك عجز وسوء نظر ، وذلك أن الكلام يخرج على وجهه ووصفه ، لأن قوله : « فهدى » يقتضى أنهم أصابوا الحق ، وتم المعنى في قوله « فيه » وتبين بقوله : « من الحق » إذ جنس ما وقع الخلاف فيه ، قال المهدوي : وقدم لفظ الاختلاف على لفظ الحق اهتماماً ، العناية إنما هي بذكر الاختلاف . قال ابن عطية : وليس هذا عندى بقوى . وفي قراءة عبد الله بن مسعود « لما اختلفوا عنه من الحق » أى عن الإسلام . و (بِأَذْنِهِ) قال الزجاج : معناه بعلمه . قال النحاس : وهذا غلط ، والمعنى بأمره ، وإذا أذنت في الشيء ، فقد أمرت به ؛ أى فهدى الله الذين آمنوا بأن أمرهم بما يجب أن يستعملوه . وفي قوله : « وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » رد على المعتزلة في قولهم : إن العبد يستبد بهداية نفسه .

قوله تعالى : أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ الْأَبْصَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴿١١١﴾

قوله تعالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ) حسبتم معناه ظنتم . قال قتادة والسدي وأكثر المفسرين : نزلت هذه الآية في غزوة الخندق حين أصاب المسلمين ما أصابهم من الجهد والشدة ، والحز والبرد وسوء العيش وأنواع الشدائد ؛ وكان كما قال الله تعالى : « وَبَلَّغْتَ الْقُلُوبَ الْحَنَاجِرَ » . وقيل : نزلت في حرب أحد ؛ نظيرها — في آل عمران — « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ » . وقالت فرقة : نزلت الآية تسلياً للمهاجرين حين تركوا ديارهم

وأموالهم بأيدي المشركين ، وآثروا رضا الله ورسوله ، وأظهرت اليهود العداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأسروا قوم من الأغنياء النفاق ؛ فانزل الله تعالى تطييبا لنفوسهم « أَمْ حَسِبْتُمْ . » و « أَمْ هُنَا مَنقُطَةٌ ، بمعنى بل ؛ وحكى بعض اللغويين أنها قد تجيء ، بمثابة ألف الاستفهام لابتدأ بها ، و « حَسِبْتُمْ » تطلب مفعولين ؛ فقال النحاة : « أَنْ تَدْخُلُوا » تسد مسد المفعولين . وقيل : المفعول الثاني محذوف : أَحْسَبْتُمْ دُخُولَكُمْ الْجَنَّةَ واقعا . و « لَمَّا » بمعنى لم . و « مَثَلٌ » معناه شبه ؛ أى ولم تمتحنوا بمثل ما امتحن به من كان قبلكم فتصبروا كما صبروا . وحكى النَّصْرُ بْنُ سُمَيْلٍ أَنَّ « مَثَلٌ » يكون بمعنى صفة ، ويجوز أن يكون المعنى ولما يصبكم مثل الذى أصاب الذين من قبلكم ، أى من البلاء . قال وهب ^(٢١) : وجد فيا بين مكة والطائف سبعون نبيًا موتى ، كان سبب موتهم الجوع والقمل ، ونظير هذه الآية « أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ . وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ » على ما يأتى ؛ فاستدعاهم تعالى إلى الصبر ، ووعدهم على ذلك بالنصر فقال : « أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ » . والزلزلة : شدة التحريك ، تكون فى الأشخاص وفى الأحوال ؛ يقال : زَلَزَلَ اللهُ الأرضَ زَلْزَلَةً وَزَلْزَالًا - بالكسر - فترزلت إذا تحركت واضطربت ؛ فعنى « زَلَزِلُوا » خُوفُوا وَحَرَّكُوا . والزَّلْزَال بالفتح - الاسم . والزَّلَازِل : الشدائد . وقال الزجاج : أصل الزَّلْزَلَة من زَلَّ الشئ عن مكانه ؛ فادأ قلت : زلزلته فعناه كررت زلله من مكانه . ومذهب سيويوه أن زلزل رباعى كدحرج . وقرأ نافع « حَتَّى يَقُولُ » بالرفع ، والباقون بالنصب . ومذهب سيويوه فى « حَتَّى » أن النصب فيما بعدها من جهتين والرفع من جهتين ؛ تقول : سرت حتى أدخل المدينة - بالنصب - على أن السير والدخول جميعا قد مضيا ، أى سرت إلى أن أدخلها ، وهذه غاية ؛ وعليه قراءة من قرأ بالنصب . والوجه الآخر فى النصب فى غير الآية سرت حتى أدخلها ، أى كى أدخلها . والوجهان فى الرفع سرت حتى أدخلها ، أى سرت فادخلها ،

(٢١) ينفرد الله لوهب .

(٢) فى بعض نسخ الأصل : « وحكى البصريون » .

وقد مضى جميعا، أى كنت سرت فدخلت . ولا تعمل حتى هاها بإضمار أن، لأن بعدها جمه ؛ كما قال الفرزدق :

• فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِبٌ لَسِنِي^(١) •

قال النحاس : « فعل هذا القراءة بالرفع آيين واضح معنى ، أى وزلزلوا حتى الرسول يقول، أى حتى هذه حاله ؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها، والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى » . والرسول هنا شعيًا في قول مقاتل، وهو اليَسع . وقال الكلبى : هذا في كل رسول بُعث إلى أمته وأجهد في ذلك حتى قال : منى نصر الله ؟ . وروى عن الضحاك قال : يعنى مجاهد صلى الله عليه وسلم، وعليه يدل نزول الآية، والله أعلم . والوجه الآخر في غير الآية سرت حتى أدخلها ، على أن يكون السير قد مضى والدخول الآن . وحكى سيويه : مريض حتى لا يرجونه ، أى هو الآن لا يرجى ؛ ومثله سرت حتى أدخلها لا أمتع . وبالرفع قرأ مجاهد والأعرج وابن مُحَيِّص وشيبة . وبالنصب قرأ الحسن وأبو جعفر وابن أبى اسحاق وشبل وغيرهم . قال مكى : وهو الاختيار، لأن جماعة القراء عليه . وقرأ الأعمش « وزلزلوا ويقول الرسول » بالواو بدل حتى . وفى مصحف ابن مسعود « وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول » . وأكثر المتأولين على أن الكلام إلى آخر الآية من قول الرسول المؤمنين ، أى بلغ الجهد بهم حتى استبطئوا النصر ؛ فقال الله تعالى : « أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ » . ويكون ذلك من قول الرسول على طلب استعجال النصر لا على شك وآرتياب . والرسول اسم جنس، وقالت طائفة : فى الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: حتى يقول الذين آمنوا منى نصر الله ؛ فيقول الرسول : ألا إن نصر الله قريب ؛ فقدم الرسول فى الرتبة لمكانته، ثم قدم قول المؤمنين لأنه المتقدم فى الزمان . قال ابن عطية : وهذا تحكّم، وحمل الكلام على

(١) وتسم البيت : • كان أباهما تهتل أو مجانح •

مجانح كليب بن ربيع رط جري، وجعلهم من الضعة بحيث لا يسايرن مثله لشدة . وتهتل ومجانح : رط الفرزدق، ومجانح دارم (عن شرح الشواهد) .

وجهه غير متعذر . ويحتمل أن يكون « ألا إن نصر الله قريب » إخبارا من الله تعالى مؤثفا
 عنه تمام ذكر القول .

قوله تعالى : **لَا تَمَتَّيْ نَصْرُ اللَّهِ** : رُفِعَ بالابتداء على قول سيويه ، وعلى قول أبي العباس
 رُفِعَ بفعل ، أى متى يقع نصر الله . و« قريب » خبر « إن » . قال النحاس : ويجوز فى غير القرآن
 « قريبا » أى مكانا قريبا . و« قريب » لا تتبّه العرب ولا تجتمع ولا تؤنثه فى هذا المعنى ؛
 قال الله عز وجل : **إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ** . وقال الشاعر ^(١) :

له الولدُ إن أمسى ولا أمُّ هاشمٍ * قريب ولا بَسَاسَةٌ بَنَةُ يَسْكُرَا

فإن قلت : فلان قريب لى شئت وجمعت ؛ فقلت : قريون وأقرباء وقرباء .

قوله تعالى : **يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الْغَنَاءُ**
وَالْأَفْرِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا لَأَلْفُ مِائَةٍ أَوْ مِائَةٌ أَوْ خَمْسُ مِائَةٍ مِمَّا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا
فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ^(٢١٥)

فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : **(يَسْأَلُونَكَ)** إن خَفَفَتِ الممزة أُلْقِيَتْ حركتها على السين
 ففتحتها وحذفت الممزة فقلت : **يَسْأَلُونَكَ** . ونزلت الآية فى عمرو بن الجحوم ، وكان شيئا
 كبيرا فقال : يا رسول الله إن مالى كثير ، فإذا أنصتق ، وعلى من أنفق ؟ فزلت « **يَسْأَلُونَكَ**
مَاذَا يُنْفِقُونَ » .

الثانية - قوله تعالى : **(مَاذَا يُنْفِقُونَ)** « ما » فى موضع رفع بالابتداء ، « وذا » الخبر ،
 وهو بمعنى الذى ، وحذفت الهاء لطول الاسم ، أى ما الذى ينفقونه ؛ وإن شئت كانت
 « ما » فى موضع نصب بـ« **يُنْفِقُونَ** » و« وذا » مع « ما » بمنزلة شيء واحد ولا يحتاج الى ضمير ،
 ومتى كانت اسما مركبا فهى فى موضع نصب ؛ إلا ما جاء فى قول الشاعر :

(١) هو أمر القيس ؛ كما فى ديوانه .

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا • سوى أن يقولوا إنني لك عاشق

فإن «عسى» لا تعمل فيه؛ فـ«ماذا» في موضع رفع وهو مركب، إذ لا صلة لـ«هذا» .
 الثالثة — قيل : إن السائلين هم المؤمنون ، والمعنى يسألك ما هي الوجوه التي
 يتفقون فيها ، وأين يضعون ما لزم إنفاقه . قال السدي : نزلت هذه الآية قبل فرض الزكاة
 ثم نسختها الزكاة المفروضة . قال ابن عطية : ووهم المهدوي على السدي في هذا؛ فنسب
 إليه أنه قال : إن الآية في الزكاة المفروضة ثم نسخ منها الوالدان . وقال ابن جريج وغيره :
 هي نذب ، والزكاة غير هذا الاتفاق ؛ فعلى هذا لا نسخ فيها ، وهي مبنية لمصارف صدقة
 التطوع ، فواجب على الرجل الغني أن ينفق على أبويه المحتاجين ما يصلحهما في قدر حالهما من
 حاله ، من طعام وكسوة وغير ذلك . قال مالك : ليس عليه أن يزوجه أباه ، وعليه أن ينفق
 على امرأة أبيه ؛ كانت أمه أو أجنبية ، وإنما قال مالك : ليس عليه أن يزوجه أباه
 لأنه رآه يستغنى عن التزويج غالبا ، ولو احتاج حاجة ماسة لوجب أن يزوجه ؛ لولا ذلك لم
 يوجب عليه أن ينفق عليهما . فأما ما يتعلق بالعبادات من الأموال فليس عليه أن يعطيه
 ما يحجب به أو يغزو؛ وعليه أن يخرج عنه صدقة الفطر؛ لأنها مستحقة بالنفقة والإسلام .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا أَعْقَمْتُ ﴾ « ما » في موضع نصب بـ«أعقمت» وكذا
 «وما تنفقوا» وهو شرط والجواب «فألو الدين» ، وكذا «وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ» شرط، وجوابه
 « فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ » وقد مضى القول في البتيم والمسكين وابن السبيل . ونظير هذه الآية قوله
 تعالى : « قَاتِلْ دَا الْفَرِيقِ حَقَّهُ وَالْمُسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ » . وقرأ علي بن أبي طالب « فاعملوا »
 بالياء على ذكر الغائب ، وظاهر الآية الخبر ، وهي تتضمن الوعد بالمجازاة .

قوله تعالى : كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا
 شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ
 وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ ﴾ معناه فرض ، وقد تقدّم مثله . وقرأ قوم « كتب عليكم القتل » ؛ وقال الشاعر ^(٢) :

كُتِبَ القتْل والقتال علينا * وعلى الغانيات بحر الذبول

هذا هو فرض الجهاد ، بين سبحانه أن هذا مما امتحنوا به وجُعِلَ وَصَلَةٌ إلى الجنة . والمراد بالقتال قتال الأعداء من الكفار ، وهذا كان معلوما لهم بقرائن الأحوال ، ولم يؤذن للنبي صلى الله عليه وسلم في القتال مدة إقامته بمكة ؛ فلما هاجر أُذِنَ له في قتال من يقاتله من المشركين فقال : « أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْ يُقَاتِلُوا » ثم أُذِنَ له في قتال المشركين عامة . واختلفوا من المراد بهذه الآية ؛ فقيل : أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، فكان القتال مع النبي صلى الله عليه وسلم فرض عين عليهم ؛ فلما استقرّ الشرع صار على الكفاية ؛ قاله عطاء والأوزاعي . قال ابن جريج : قلت لمطاء : أوجب الفزوع على الناس في هذه الآية ؟ قال : لا ، إنما كُتِبَ على أولئك . وقال الجمهور من الأمة : أوّل فرضه إنما كان على الكفاية دون تعيين ، غير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استفرغهم تعيين عليهم الفير لوجوب طاعته . وقال سعيد بن المسيب : إن الجهاد فرض على كل مسلم في عينه أبداً ؛ حكاه الماوردي . قال ابن عطية : والذي استقر عليه الإجماع أن الجهاد على كل أمة محدّ صلى الله عليه وسلم فرض كفاية ، فإذا قام به من قام من المسلمين سقط عن الباقي ؛ إلا أن ينزل العدو بساحة الإسلام فهو حينئذ فرض عين ، وسيأتي هذا مبيناً في سورة « براءة » إن شاء الله تعالى . وذكر المهدوي وغيره عن الثوري أنه قال : الجهاد تطوع . قال ابن عطية : وهذه العبارة عندى إنما هي على سؤال سائل وقد قيم بالجهاد ؛ فقيل له : ذلك تطوع .

- الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَهَوَّكُهُ لَكُمْ ﴾ ابتداء وخبر ، وهو كره في الطباع . قال ابن عرفة : الكره المشقة ، والكره - بالفتح - ما أكرهت عليه ؛ هذا هو الاختيار ،

(١) تراجع المسئلة الثانية ج ٢ ص ٢٤٤ طعة ثانية .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة .

ويجوز الضم في معنى الفتح فيكونان لغتين ؛ يقال : كَرِهْتُ الشَّيْءَ كَرَّهًا وَكَرَاهَةً وَكَرَاهَةً .
وأكرهته عليه إكراهًا . وإنما كان الجهاد كرهاً لأن فيه إخراج المال ومفارقة الوطن والأهل ،
والتعرض بالجسد للشَّجَاج والجراح وقطع الأطراف وذهاب النفس ؛ فكانت كراهيتهم لذلك :
لأنهم كرهوا فرض الله تعالى . وقال عكرمة في هذه الآية : إنهم كَرِهوه ثم أَحَبُّوه وقالوا :
سمعنا وأطعنا ؛ وهذا لأن امتثال الأمر يتضمن مشقة ، لكن إذا عُرِفَ الثَّواب هَانَ في جنبه
مُقَاسَاةُ المشقات .

قلت : ومثاله في الدنيا إزالة ما يؤلم الإنسان ويخاف منه ؛ كقطع عضو وقلع ضرس
وفَصْدِ وَجْهَةٍ أَبْتِغَاءَ الْعَافِيَةِ ودوام الصحة ، ولا نعيم أفضل من الحياة الدائمة في دار الخلد
والكرامة في مقعد صدق .

الثالثة — قوله تعالى : (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا) قيل : «عسى» بمعنى قد ؛ قاله الأصم .
وقيل : هي واجبة . و«عسى» من الله واجبة في جميع القرآن إلا قوله تعالى : «عَسَى رَبُّهُ أَنْ
طَلِّقَنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ» . وقال أبو عبيدة : «عسى» من الله إيجاب ، والمعنى عسى أن تكروهوا
ما في الجهاد من المشقة وهو خير لكم في أنكم تَظْلَبُونَ وَتُظْفَرُونَ وَتَمْنَمُونَ وَتُؤَجَّرُونَ ، ومن
مات مات شهيداً ، وعسى أن تحبوا الدُّعَا وترك القتال وهو شر لكم في أنكم تُظْلَبُونَ وَتُدْلُونَ
ويذهب أمركم .

قلت : وهذا صحيح لا غبار عليه ؛ كما اتفق في بلاد الأندلس ، تركوا الجهاد وجنُّوا عن
القتال وأكثروا من الفرار ؛ فاستولى العدو على البلاد ، وأتى بلاد ؟ وآسر وقتل وسي
واسرق ، فإنا لله وإنا إليه راجعون ! ذلك بما قدّمت أيدينا وكسبته ! وقال الحسن في معنى
الآية : لا تكروهوا الملمات الواقعة ؛ فَرَّبَ أَمْرٍ تَكْرَهُهُ فِيهِ نَجَاتُكَ ، وَلَرَّبَ أَمْرٍ تَحِبُّهُ فِيهِ عَذَابُكَ ؛
وأنشد أبو سعيد الضرير :

رُبَّ أَمْرٍ تَتَّقِيهِ • جَرَّ أَمْرًا تَرْتَضِيهِ

خَفَى الْمَحْبُوبُ مِنْهُ • وَبَدَا الْمَكْرُوهُ فِيهِ

قوله تعالى : **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ**
وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ
اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن
دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ فَمَا كَانَ مِن دِينِهِ فَهُوَ كَافِرٌ
فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ
فِيهَا خَالِدُونَ (٢١٧)

فيه اثنا عشرة مسألة :

الأول - قوله تعالى : **(يَسْأَلُونَكَ)** تقدم القول فيه . وروى جرير بن عبد الحميد
ومحمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : ما رأيت قوما
خيرا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، ما سأله إلا عن ثلاث عشرة مسألة كلهن
في القرآن : «يسألونك عن المحيض» ، «يسألونك عن الشهر الحرام» ، «يسألونك عن البتامة» ؛
ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم . قال ابن عبد البر : ليس في الحديث من الثلاث عشرة
مسألة إلا ثلاث . وروى أبو اليسار عن جندب بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث
رهطا وبعث عليهم أبا عبيدة بن الحارث أو عبيدة بن الحارث ؛ فلما ذهب لينطلق بكى صباة
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فبعث عبد الله بن جحش ، وكتب له كتابا وأمره ألا يقرأ
الكتاب حتى يلع مكان كذا وكذا ، وقال : ولا تكرر أصحابك على المسير ؛ فلما بلغ المكان قرأ
الكتاب فاسترجع وقال : سمعنا وطاعة لله ورسوله ، قال : فرجع رجلان ومضى بقيتهم ، فلقوا
ابن الحضرمي فقتلوه ، ولم يدروا أن ذلك اليوم من رجب ؛ فقال المشركون : قتلتم في الشهر
الحرام ، فانزل الله تعالى : **«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ»** الآية . وروى أن سبب نزولها أن
رحلين من بني كلاب لقيا عمرو بن أمية الضمري وهو لا يعلم أنهما كانا عند النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم وذلك في أول يوم من رجب فقتلها؛ فقالت قريش : قتلها في الشهر الحرام؛ فزلت الآية . والقول بأن نزولها في قصة عبد الله بن جحش أكثر وأشهر، وأن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه مع تسعة رهط، وقيل ثمانية، في جمادى الآخرة قبل بذر شهرين، وقيل في رجب . قال أبو عمر - في كتاب الدرر له - : ولما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب كُرْز ابن جابر - وتُعرف تلك الحرجة بيدر الأولى - أقام بالمدينة بقية جمادى الآخرة ورجب، وبث في رجب عبد الله بن جحش بن رثاب الأسدي ومعه ثمانية رجال من المهاجرين، وهم أبو حذيفة بن عتبة، وعُكاشة بن محصن، وعُتْبة بن غَزْوَان، وسُهَيْل بن بَيْضَاء الفهري، وسعد بن أبي وقاص، وعامر بن ربيعة، وواقد بن عبد الله التيمي، وخالد بن بكير الليثي . وكتب لعبد الله بن جحش كتابا، وأمره ألا ينظر فيه حتى يسير يومين ثم ينظر فيه [فيمضي لِمَا أمره به] ^(١) ولا يستكره أحدا من أصحابه، وكان أميرهم، ففعل عبد الله بن جحش ما أمره به؛ فلما فتح الكتاب وقراه وجد فيه : «إذا نظرت في كتابي هذا فأمض حتى تنزل نخلة بين مكة والطائف فتصد بها قريشا، وتعلم لنا من أخبارهم» . فلما قرأ الكتاب قال : سمعنا وطاعة؛ ثم أخبر أصحابه بذلك، وبأنه لا يستكره أحدا منهم، وأنه ناهض لوجهه بمن أطاعه، وأنه إن لم يطعه أحد مضى وحده؛ فمن أحب الشهادة فليتنص، ومن كره الموت فليرجع . فقالوا : كلنا نرغب فيما نرغب فيه، وما مِنَّا أحدٌ إلا وهو ساعٍ مطيعٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ونهضوا معه؛ فسلك على المجاز، وشرّد لسعد بن أبي وقاص وعتبة بن غَزْوَان حمل كانا يعتقباه فتخلفا في طلبه، وتقدّ عبد الله بن جحش مع سائرهم لوجهه حتى نزل نخلة؛ فمزت بهم غير لقريش تحمل زبيبا وتجارة فيها عمرو بن الحضرمي - واسم الحضرمي عبد الله بن عبّاد من الصّدَف، والصّدَف بطن من حضرموت - وعثمان بن عبد الله بن المغيرة، وأخوه نوفل ابن عبد الله بن المغيرة المخزوميان، والحكم بن كيسان مولى بني المغيرة؛ فتشاور المسلمون وقالوا : نحن في آخر يوم من رجب الشهر الحرام؛ فإن نحن قاتلناهم هتكا حرمة الشهر الحرام، وإن

(١) زيادة عن سيرة ابن هشام وتاريخ الطبري . راجع سرية عبد الله بن جحش .

تركاهم الليلة دخلوا الحرم ، ثم اتفقوا على لقائهم ، فرمى واقد بن عبد الله التيمي عمرو بن الحضرمي فقتله ، وأسروا عثان بن عبد الله والحكم بن كيسان ، وأقلت نوفل بن عبد الله ، ثم قدموا باليعرب والأسيرين ، وقال لهم عبد الله بن جحش : اعزلوا عما غنمنا الخمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا ؛ فكان أول خمس في الإسلام ، ثم نزل القرآن : « وَأَعْذِبُوا أَمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ ثُمُسَهُ » فآقر الله ورسوله فعل عبد الله بن جحش ورضيه وسنه للامة الى يوم القيامة ؛ وهي أول غنيمة غُمت في الإسلام ، وأول أمير ، وعمرو بن الحضرمي أول قتل . وأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل ابن الحضرمي في الشهر الحرام ، فسقط في أيدي القوم ؛ فآقر الله عز وجل : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ » الى قوله : « هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » . وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم الفداء في الأسيرين ؛ فأما عثان بن عبد الله فمات بمكة كافرا ، وأما الحكم بن كيسان فأسلم وأقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى آستشهد ببرمعة ، ورجع سعد وعتبة الى المدينة سالمين . وقيل : إن انطلق سعد ابن أبي وقاص وعتبة في طلب بغيرهما كان عن إذن من عبد الله بن جحش ، وإن عمرو بن الحضرمي وأصحابه لما راوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هابوهم ؛ فقال عبد الله ابن جحش : إن القوم قد فزعوا منكم ، فأحاطوا رأس رجل منكم فليترض لهم ، فاذا راوه مخلوقا آمنوا وقالوا : قوم غمار لا بأس عليكم ، وتشاوروا في قتالهم ، الحديث . وتقاءلت اليهود وقالوا : واقد وقدي الحرب ، وعمرو عمرت الحرب ، والحضرمي حضرت الحرب . وبعث أهل مكة في فداء أسيرهم ؛ فقال : لا تُفدوهم حتى يقدم سعد وعتبة ، وإن لم يقدما قتلناهما بهما ؛ فلما قديا فاداهما ؛ فأما الحكم فأسلم وأقام بالمدينة حتى قتل يوم بزمعة شهيدا ، وأما عثان فرجع الى مكة فمات بها كافرا ، وأما نوفل فضرب بطن فرسه يوم الأحزاب ليدخل الخندق على المسلمين فوقع في الخندق مع فرسه فتحطما جميعا فقتله الله تعالى ؛ وطلب المشركون يحيته بالثمن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذوه فانه خيبت الخيفة خيبت الدية » ؛ فهذا سبب نزول قوله تعالى : « يسألونك عن الشهر الحرام » . وذرا ابن إسحاق أن قتل

عمرو بن الحضرمي كان في آخريوم من رجب؛ على ما تقدم. وذكر الطبري عن السدي وغيره أن ذلك كان في آخريوم من جمادى الآخرة، والأول أشهر؛ على أن ابن عباس قد ورد عنه أن ذلك كان في أول ليلة من رجب، والمسلمون يظنونها من جمادى. قال ابن عطية: وذكر صاحب بن عباد في رسالته المعروفة بالأسدية أن عبد الله بن جحش سمي أمير المؤمنين في ذلك الوقت لكونه مؤمرا على جماعة من المؤمنين.

الثانية - واختلف العلماء في نسخ هذه الآية؛ فالجمهور على نسخها، وأن قتال المشركين في الأشهر الحرم مباح. واختلفوا في ناسخها؛ فقال الزهري: نسخها «وقاتلوا المشركين كافة». وقيل: نسخها غزو النبي صلى الله عليه وسلم تقيفا في الشهر الحرام، وإغزائه أبا عامر إلى أوطاس في الشهر الحرام. وقيل: نسخها بيعة الرضوان على القتال في ذى القعدة، وهذا ضعيف؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما بانته قتل عثمان بمكة وأنهم عازمون على خربه بايع حينئذ المسلمين على دفعهم لا على الابتداء بقتالهم. وذكر البيهقي عن عمرو بن الزبير من غير حديث محمد بن إسحاق في أثر قصة الحضرمي: «فأنزل الله عز وجل: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ» الآية قال: فحدثهم الله في كتابه أن القتال في الشهر الحرام حرام كما كان، وأن الذي يستحلون من المؤمنين هو أكبر من ذلك من صدقهم عن سبيل الله حين يسجنونهم ويعذبونهم ويحبسونهم أن يهاجروا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكفرهم بالله وصدتهم المسلمين عن المسجد الحرام في الحج والعمرة والصلاة فيه، وإخراجهم أهل المسجد الحرام وهم سكانه من المسلمين، وقتلهم إياهم عن الدين؛ فبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم عقل ابن الحضرمي وحرم الشهر الحرام كما كان يحترمه، حتى أنزل الله عز وجل: «بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ». وكان عطاء يقول: الآية محكمة، ولا يجوز القتال في الأشهر الحرم، ويخلف على ذلك؛ لأن الآيات التي وردت بعدها عامة في الأزمنة، وهذا

(١) هو أبو عامر الأشعري، ابن عم أبي موسى الأشعري.

(٢) أوطاس: واد في ديار هوازن، وفيه كانت وقعة حنين. وأجمع طبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام في غزوة حنين.

(٣) في بعض النسخ: «ينحيونهم». (٤) عقل القتل: أعلم، ورثه منه بعد قتله.

خاص والعام لا ينسخ الخاص بانفاق . وروى أبو الزبير عن جابر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقاتل في الشهر الحرام إلا أن يفتى^(١) .

الثالثة - قوله تعالى : (قَاتِلْ فِيهِ) «قتال» بدل عند سيويه بدل اشتغال ، لأن السؤال اشتمل على الشهر وعلى القتال ، أى يسألك الكفار تمجداً من هتك حرمة الشهر ، فسألهم عن الشهر إنما كان لأجل القتال فيه . قال الزجاج : المعنى يسألونك عن القتال في الشهر الحرام . وقال الفتح : يسألونك عن القتال في الشهر الحرام هل يجوز؟ فأبدل قتالا من الشهر؛ وأنشد سيويه :

فما كان قبسٌ هلكهُ هلكٌ واحدٌ • ولكنه بُيِّنْتُ قومٌ تهتماً^(٢)

وقرأ عكرمة «يسألونك عن الشهر الحرام قتل فيه قتلٌ» بنير ألف فيهما . وقيل : المعنى يسألونك عن الشهر الحرام وعن قتال فيه ؛ وهكذا قرأ ابن مسعود ؛ فيكون مخفوضاً بن على التكرير ، قاله الكسائي . وقال الفراء : هو مخفوض على نية عن . وقال أبو عبيدة : هو مخفوض على الجوار . قال النحاس : لا يجوز أن يُعربَ الشيء على الجسوار في كتاب الله ولا في شيء من الكلام ، وإنما الجوار غلط ؛ وإنما وقع في شيء شاذ ، وهو قولهم : هذا بخرب ضَبَّ خريب ؛ والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية : هذان بخرا ضَبَّ خريان ، وإنما هذا بمنزلة الإقواء ، ولا يجوز أن يحمل شيء من كتاب الله على هذا ، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها . قال ابن عطية : وقال أبو عبيدة : هو خفض على الجوار ؛ وقوله هذا خطأ . قال النحاس : ولا يجوز إضمار عن ؛ والقول فيه أنه بدل . وقرأ الأعرج «يسألونك عن الشهر الحرام قتالٌ فيه» بالرفع . قال النحاس : وهو غامض في العربية ، والمعنى فيه يسألونك عن الشهر الحرام أجازت قتال فيه ؟ فقوله : «يسألونك» يدل على الاستفهام ؛ كما قال امرؤ القيس :

(١) كذا في تفسير الفخر الرازي وكثير من كتب التفسير وفي الأصول : «إلا أن يفتى أو يفتوا» . وفي الطبري : «إلا أن يفتى أو يفتوا حتى إذا حضر ذلك أقام حتى يسلح» . (٢) البيت لمبة بن الطيب ، وفيه قيس بن عاصم المغري ، وكان سيد أهل اليرموك . (عن كتاب سيويه ج ١ ص ٧٧ طبع بولاق) .

أَصَاحَ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِصَصَهُ * كَلَّمَكَ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَّالٍ
 والمعنى : أترى برقاً، فغذف ألف الاستفهام ؛ لأن الألف التي في «أصاح» تدل عليها وإن
 كانت حرف نداء ؛ كما قال الشاعر :
 * تَرَوْحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ *

والمعنى : أتروح ؛ فغذف الألف لأن أم تدل عليها .
 الرابعة - قوله تعالى : (قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَبِيرٌ) ابتداء وخبر ، أى مستنكر ؛ لأن تحريم
 القتال في الشهر الحرام كان ثابتاً يومئذ إذ كان الابتداء من المسلمين . والشهر في الآية اسم
 جنس ، وكانت العرب قد جعل الله لها الشهر الحرام قواماً تعتدل عنده ، فكانت لا تسفك دماً ،
 ولا تغير في الأشهر الحرم ، وهى رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم ؛ ثلاثة سرّرد وواحد فرد .
 وسيأتى لهذا مزيد بيان في «المائدة» إن شاء الله تعالى .

الخامسة - قوله تعالى : (وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) ابتداء (وَكَفَّرَ بِهِ) عطف على
 «صد» (وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) عطف على سبيل الله (وَإِخْرَاجَ أَهْلِهِ مِنْهُ) عطف على صد ، وخبر
 الابتداء (أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ) أى أعظم إثماً من القتال في الشهر الحرام ؛ قاله المبرد وغيره . وهو
 الصحيح ، لطول منع الناس عن الكعبة أن يطاف بها . وَكَفَّرَ بِهِ أى بالله ، وقبل :
 «وكفر به» أى بالحج والمسجد الحرام . «وإخراج أهله منه أكبر» أى أعظم عقوبة عند الله من
 القتال في الشهر الحرام . وقال الفراء : «صد» عطف على «كبير» . «والمسجد» عطف على الماء
 في به ؛ فيكون الكلام نسقاً متصلاً غير منقطع . قال ابن عطية : وذلك خطأ ؛ لأن المعنى
 يسوق الى أن قوله : «وكفر به» أى بالله عطف أيضاً على «كبير» . ويحىء من ذلك أن إخراج
 أهل المسجد منه أكبر من الكفر عند الله وهذا بين فساده . ومعنى الآية على قول الجمهور :

(١) الويض : لم ألق قوله : كلع الدين . أراد كركة الدين وتقليبها . والحج : ما ارتفع من السحاب .
 وقيل : هو الذى يترى اعتراض الجبل قبل أن يلقى السماء . والمكالم من السحاب : الملع بالبرق . ويقال :
 هو الذى حوله قطع من السحاب . (٢) الثلاثة السرد : ذو القعدة وذو الحجة والمحرم . والسرد التابع : والواحد
 الفرد : رجب ؛ وصار فرداً لأنه يأتى بعده شعبان وشهر رمضان وشوال .

إنكم يا كفار قريش تستعظمون علينا القتال في الشهر الحرام، وما تفعلون أتم من الصّد عن سبيل الله لمن أراد الإسلام، ومن كفركم بالله وإخراجكم أهل المسجد منه؛ كما فلعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أكبر جرماً عند الله . وقال عبد الله بن جحش رضى الله عنه :

تَعْدُونَ قِتْلًا فِي الْحَرَامِ عَظِيمَةً * وَأَعْظَمُ مِنْهُ لَوْ رَى الرَّشْدَ رَاشِدُ
صُدُودُكُمْ عَمَّا يَقُولُ مُحَمَّدٌ * وَكُفْرُ بِهِ وَاللَّهُ رَآءِ وَشَاهِدُ
وَإِخْرَاجُكُمْ مِنْ مَسْجِدِ اللَّهِ أَهْلَهُ * لِكُلِّ رَءِىَ اللَّهِ فِي الْبَيْتِ سَاجِدُ
فَاتَا وَإِنْ عَيَّرْتُمَا بَقْتُلَهُ * وَأَرْجَفَ بِالْإِسْلَامِ بَاغٍ وَحَاسِدُ
سَقَيْنَا مِنْ آبْنِ الْحَضْرَى رِمَاحَنَا * بِخُضْلَةٍ لَمَّا أَوْقَدَ الْحَرْبَ وَاقِدُ
دَمًا وَأَبْنُ عَبْدِ اللَّهِ عُمَانُ بَيْنَنَا * يُنَازَعُهُ غُلٌّ مِنَ الْقِدِّ عَانِدُ

وقال الزهري ومجاهد وغيرهما : قوله تعالى : « قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ » منسوخ بقوله : « وقاتلوا المشركين كافة » وبقوله : « اقتلوا المشركين » . وقال عطاء : لم ينسخ، ولا يبنى القتال في الأشهر الحرم؛ وقد تقدم .

السادسة - قوله تعالى : « وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ » قال مجاهد وغيره : الفتنة هنا الكفر، أى كفركم أكبر من قتلنا أولئك . وقال الجمهور : معنى الفتنة هنا فتنتهم المسابيين عن دينهم حتى يهلكوا، أى أن ذلك أشد اجتراما من قتلهم في الشهر الحرام .

السابعة - قوله تعالى : « وَلَا يَزَالُونَ » ابتداء وخبر من الله تعالى، وتحذير منه للؤمنين من شر الكفرة . قال مجاهد : يعنى كفار قريش . و« يردوكم » نصب يحى، لأنها غاية مجردة .

الثامنة - قوله تعالى : « وَمَنْ يَرْتَدَّ » أى يرجع من الإسلام الى الكفر (فَأُولَئِكَ جَحِطَتْ) أى بطلت وفسدت ؛ ومنه الجبَط وهو فساد يلحق المواشى في بطونها من كثرة أكلها الكلاً فتتفخ أجوافها، وربما تموت من ذلك ؛ فالآية تهديد للمسلمين ليثبتوا على دين الإسلام .

التاسعة - واختلف العلماء في المرتد هل يستتاب أم لا؟ وهل يحبط عمله بنفس الزردة أم لا، إلا على الموافقة على الكفر؟ وهل يورث أم لا؟ فهذه ثلاث مسائل :-

الأولى - قالت طائفة : يستتاب، فإن تاب وإلا قُتل . وقال بعضهم : ساعة واحدة . وقال آخرون : يستتاب شهرا . وقال آخرون : يستتاب ثلاثا، على ما روى عن عمر وعثمان، وهو قول مالك رواه عنه ابن القاسم . وقال الحسن : يستتاب مائة مرة، وقد روى عنه أنه يقتل دون استتابة، وبه قال الشافعي في أحد قولي، وهو أحد قولي طاوس وعبيد بن عمير . وذكر ثخنون أن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون كان يقول : يقتل المرتد ولا يستتاب؛ واحتج بحديث معاذ وأبي موسى، وفيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث أبا موسى إلى اليمن أتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه قال : انزل، وألقى إليه وسادة، وإذا رجل عنده موتق، قال : ما هذا؟ قال : هذا كان يهوديا فأسلم ثم رجع دينه دين السوء فتهود . قال : لا أجلس حتى يُقتل، قضاء الله ورسوله؛ فقال : اجلس . قال : [نعم] لا أجلس حتى يُقتل، قضاء الله ورسوله - ثلاث مرات - فأمر به فقتل؛ خرج مسلم وغيره . وذكر أبو يوسف عن أبي حنيفة أن المرتد يُعرض عليه الإسلام فإن أسلم وإلا قُتل مكانه، إلا أن يطلب أن يُؤجل، فإن طلب ذلك أُجل ثلاثة أيام؛ والمشهور عنه وعن أصحابه أن المرتد لا يقتل حتى يستتاب . والزنديق عندهم والمرتد سواء . وقال مالك : وتقتل الزنادقة ولا يستتابون . وقد مضى هذا أول «البقرة» . واختلفوا فيمن خرج من كفر إلى كفر؛ فقال مالك وجمهور الفقهاء : لا يُعرض له؛ لأنه انتقل إلى مالوكا كان عليه في الابتداء لأثر عليه . وحكى ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه يقتل؛ لقوله عليه السلام : " من بدل دينه فاقتلوه " ولم يخص مسلمانا من كافر . وقال مالك : معنى الحديث من خرج من الإسلام إلى الكفر، وأما من خرج من كفر إلى كفر فلم يُعن بهذا الحديث؛ وهو قول جماعة من الفقهاء . والمشهور عن الشافعي ما ذكره المزني والربيع أن المبدل ليس منه من أهل الذمة يُحققه الإمام

بارض الحرب ويُخرج من بلده ويستحلّ ماله مع أموال الحربين إن غلب على الدار ؛ لأنه
 إنما جعل له الذمة على الدين الذي كان عليه في حين عقد العهد . واختلفوا في المرتدة ؛ فقال
 مالك والأوزاعي والشافعي والليث بن سعد : تقتل كما يقتل المرتد سواء ؛ وحجتهم ظاهر
 الحديث : "من بدل دينه فاقتلوه" . و «من» يصلح للذكر والأنثى . وقال الثوري وأبو حنيفة
 وأصحابه : لا تقتل المرتدة ؛ وهو قول ابن شبرمة ، وإليه ذهب ابن عبيد - وهو قول عطاء
 والحسن . واحتجوا بأن ابن عباس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من بدل
 دينه فاقتلوه" ثم إن ابن عباس لم يقتل المرتدة ، ومن روى حديثا كان أعلم بتأويله ؛ وروى
 عن علي - مثله . ونهى صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان . واحتج الأولون بقوله
 عليه السلام : "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان .." فعم كل من
 كفر بعد إيمانه ؛ وهو أصح .

العاشر - قال الشافعي : إن من ارتد ثم عاد إلى الإسلام لم يحبط عمله ولا تجبه الذي
 فرغ منه ؛ بل إن مات على الردة فحينئذ تحبط أعماله . وقال مالك : تحبط بنفس الردة ؛
 ويظهر الخلاف في المسلم إذا حج ثم ارتد ثم أسلم ؛ فقال مالك : يلزمه الحج ، لأن الأول قد
 حبط بالردة . وقال الشافعي : لا إعادة عليه ، لأن عمله باق . واستظهر علمائنا بقوله تعالى :
 «لَنْ أَسْرُكَتَ لِيَجْزِيَ عَمَلُكَ» . قالوا : وهو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أمته ؛
 لأنه عليه السلام يستحيل منه الردة شرعا . وقال أصحاب الشافعي : بل هو خطاب للنبي
 صلى الله عليه وسلم على طريق التخليط على الأئمة ، وبيان أن النبي صلى الله عليه وسلم على
 شرف منزلته لو أشرك لحبط عمله ؛ فكيف أتم ! لكنه لا يشرك بفضل مرتبته ؛ كما قال :
 «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِ مِنْكَ بِمَنْكِبٍ يَفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ» وذلك لشرف
 منزلته ؛ وإلا فلا يتصور إتيان منهن صيانة لزوجهن المكرم المعظم ؛ ابن العربي . وقال
 صابوننا : إنما ذكر الله الموافاة شرطا ها هنا لأنه علق عليها الخلود في النار جزاء ؛ فمن وآتى على
 الكفر خلد الله في النار بهذه الآية ، ومن أشرك حبط عمله بالآية الأخرى ، فهما آتان

مفيدتان لمعنيين وحكيين متفايرين . وما خوطب به عليه السلام فهو لأمنته حتى يشت اختصاصه ، وما ورد في أزواجه فإنما قيل ذلك فيمن ليّين أنه لو تصوّر لكاتب هتكان أحدهما لحُرمة الدين والثاني لحُرمة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكلّ هتكَ حُرمة عقاب ، ويتردّد ذلك منزلة من عصي في الشهر الحرام أو في البلد الحرام أو في المسجد الحرام ، يضاعف عليه العذاب بعدد ما هتكَ من الحرمات . والله أعلم .

الحادية عشرة — وهي اختلاف العلماء في ميراث المرتد ؛ فقال علي بن أبي طالب والحسن والشّعبى والحكم والليث وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه : ميراث المرتد لورثته من المسلمين . وقال مالك وربيعة وآبن أبي ليلى والشافعى وأبو ثور : ميراثه في بيت المال . وقال ابن شُبْرمة وأبو يوسف ومحمد والأوزاعى في إحدى الروايتين : ما اكتسبه المرتد بعد الزّدة فهو لورثته المسلمين . وقال أبو حنيفة : ما اكتسبه المرتد في حال الزّدة فهو لله ، وما كان مكتسباً في حالة الاسلام ثم ارتد يرثه ورثته المسلمون ؛ وأما آبن شُبْرمة وأبو يوسف ومحمد فلا يُفصلون بين الأمرين ؛ ومطلق قوله عليه السلام : " لا وِراثة بين أهل ملتين " يدل على بطلان قولهم . وأجمعوا على أن ورثته من الكفار لا يرثونه ، سوى عمر بن عبد العزيز فإنه قال : يرثونه .

الثانية عشرة ^(١) — قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ** (٢١٨)

قال جُنْدُب بن عبد الله وعروة بن الزبير وغيرهما : لما قتل واقد بن عبد الله التميمي عمرو بن الحضرمي في الشهر الحرام توقف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أخذ نَحْمِسه الذي وفق في فرضه له عبد الله بن جحش وفي الأسيرين فنعت المسلمون عبد الله بن جحش وأصحابه حتى شق ذلك عليهم فتلافاهم الله عز وجل بهذه الآية في الشهر الحرام وفزع عنهم ، وأخبر أن لهم ثواب من هاجروا وغزوا ، فالإشارة إليهم في قوله : « إن الذين آمنوا » . ثم هي باقية في كل

(١) يلاحظ أن هذه المسئلة من تحت مباحث الآية السابقة .

من فصل ما ذكره الله عز وجل . وقيل : أن لم يكونوا أصابوا وذرأ فليس لهم أجر
فأنزل الله « إن الذين آمنوا والذين هاجروا » الى آخر الآية .

والهجرة معناها الانتقال من موضع الى موضع ، وقصد ترك الأهل إشارة للثاني . والهجرت
ضد الوصول . وقد هجرة هجرة وهجرانا ، والاسم الهجرة . والمهاجرة من أرض الى أرض ترك
الأولى الثانية . والتهاجر التقاطع . ومن قال : المهاجرة الانتقال من البادية الى الحاضرة فقد
أوهى ؛ بسبب أن ذلك كان الأغلب في العرب ، وليس أهل مكة مهاجرين على قوله .
« وجاهد » مفاعلة من جاهد اذا استخرج الجهد ، مجاهدة وجهادا . والاجتهاد والتجاهد :
بذل الوسع والمجهود . والجهاد (بالفتح) : الأرض الصلبة . و « يرجون » معناه يطمعون
ويستقربون . وإنما قال : « يرجون » وقد مدحهم لأنه لا يعلم أحد في هذه الدنيا أنه صائر
الى الجنة ولو بلغ في طاعة الله كل مبلغ ، لأمرين : أحدهما - لا يدري بما يفتحم له . والثاني -
لثلا يتشكل على عمله . والرجاء تنعم ، والرجاء أبدا معه خوف ولا بد ، كما أن الخوف معه رجاء .
والرجاء من الأمل ممدود ؛ يقال : رجوت فلانا رجوا ورجاء ورجاوة ، يقال : ما أيتيتك
إلا رجاوة الخير . ورجيته وأرجيته ورجيته وكله بمعنى رجوته ، قال بشر بن خياط بنه :

فرجى الخير وانتظري لما يآي * إذا ما الفارط العتري آبا

ومالي في فلان رجية ، أى ما أرجو . وقد يكون الرجو والرجاء بمعنى الخوف ، قال الله تعالى :
« مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا » أى لا تخافون عظمة الله ؛ قال أبو ذؤيب :

إذا لسمته النحل لم يرج لسمها * وخالفها في بيت نوب عواميل^(١)

أى لم تخف ولم يلبس . والرجا - مقصور - : ناحية البر وحافاتها ، وكل ناحية رجاء .
والعوام من الناس يخطئون في قولهم : يا عظيم الرجاء فيقصرون ولا يمدون .

(١) يريد أن المسلمين وأهل السرية لما فزع الله عنهم ما كانوا فيه من أمر قتل ابن الحضرمي في الشهر الحرام
بأنزال قوله تعالى : « يا رسول الله أنعم أن تكون لنا غزوة نعطى فيها أجر المجاهدين ؟ وفي رواية : أن لم يكونوا أصابوا وذرأ
فلا أجر لهم ؟ فأنزل الله قوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هاجروا » الآية فوضعهم الله في ذلك على أعظم رجله .
(٢) خالفها (بإزاء المعجزة) : خلفها الى عليها وهي ثابتة قد مرحت ترى . يروى : « حالها » المصلحة ،

أى لازمها . والنوب : النحل ، وهو جم نائب ؛ لأنها ترى ثم تنوب الى موضعها .

قوله تعالى : يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعُ النَّاسِ وَإِنْهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْأَمْوَالُ لِلَّهِ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْأَيَّاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٢٠﴾

قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعُ النَّاسِ وَإِنْهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا) . فيه سبع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ) السائلون هم المؤمنون؛ كما تقدم . والخمر مأخوذة من تَمَرَّأَ سَرَّ، ومنه تَمَارُ المرأة . وكلُّ شئ غَطَّى شيئاً فقد تَمَرَّه؛ ومنه «تَمَرَّوْا آيَاتَكُمْ» . فَأَلْخَمَرُ تَمَرُّ الْعَقْلِ، أى تَغْطِيهِ وتستره؛ ومن ذلك الشجر الملتف يقال له : التَمَرُّ (بفتح الميم) لأنه يَغْطِي ما تحته ويستتره؛ يقال منه : أَتَمَرَّتِ الْأَرْضُ كَثُرَ تَمَرُّهَا؛ قال الشاعر :

أَلَا يَازِيدُ وَالضَّحَّاكَ سَيِّئاً * فَقَدْ جَاوَزْتَا تَمَرَّ الطَّرِيقِ

أى سَيِّئاً مُدْبِلِينَ فَقَدْ جَاوَزْتَا الْوَهْدَةَ الَّتِي يَسْتَرُ بِهَا الدُّبُّ وَغَيْرُهُ . وقال العجاج يصف جيشاً يمشى برايات وجيوش غير مستخيف :

فِي لَامِعِ الْعِقَابِ لَا يَمِشِي التَّمَرُّ * يُوجِّهُ الْأَرْضَ وَيَسْتَأْذِنُ الشَّجَرُ^(٢)

ومنه قولهم : دخل في تَمَارِ النَّاسِ وتَمَارِهِمْ ؛ أى هو في مكان خاف . فلما كانت الخمر تستر العقل وتغْطِيهِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ . وقيل : إنما سُمِّيَتْ الخمر تَمَرًا لأنها تُرَكَّتْ حتى أدركت ؛ كما يقال : قد اخْتَمَرَ الْعَجِينُ ، أى بلغ إدراكه . وتَمَرُّ الرَّأْيِ ، أى تُرِكَ حتى يَتَبَيَّنَ فِيهِ الْوَجْه . وقيل : إنما سُمِّيَتْ الخمر تَمَرًا لأنها تَخَالِطُ الْعَقْلَ ، من التَخَامُرَةِ وَهِيَ التَّخَالُطَةُ ؛ ومنه قولهم : دخلت في تَمَارِ النَّاسِ ، أى اختلطت بهم . فاللعان الثلاثة متقاربة ؛ فالخمر تُرَكَّتْ وتَمَرَّتْ حتى أدركت ، ثم خالطت العقل ، ثم تَمَرَّتْ ؛ والأصل التمر .

(١) راجع ص ٢٧ من هذا الجزء . (٢) العيان (جمع غاب) : الرأيات . وقوله : «يوجه الأرض» أى لا يمر بشئ إلا بوجه واحدة ؛ فيكون وجهه مع وجهه حيث يذهب . وقوله : «يستأذن الشجر» أى يمر بالمرء (مرعى من مراعى الابل) والبرغ وسائر الشجر فيستأذنه منه ؛ يذهب به من كثرة .

والخمر : ماء العنب الذى غلى أو طُبِخَ ؛ وما خامر العقل من غيره فهو فى حكمه ، لأن إجماع العلماء أن الفاراكه حرام . وإنما ذكر المَيْسِرَ من بينه بجعل كَلِّه قياساً على الميسر ؛ والميسر إنما كان قماراً فى الجزر خاصة ؛ فكذا كل ما كان كالخمر فهو بمنزلتها .

الثانية - والجمهور من الأئمة على أن ما أسكر كثيره من غير نحر العنب فحرم قليله وكثيره ، والحد فى ذلك واجب . وقال أبو حنيفة والثوري وآبن أبى لَيْلى وابن شُرَيْمَةَ وجماعة من فقهاء الكوفة : ما أسكر كثيره من غير نحر العنب فهو حلال ، وإذا سكر منه أحد دون أن يتمم الوصول إلى حد السكر فلا حد عليه ؛ وهذا ضميم يردّه النظر والخبر ، على ما يأتى بيانه فى « المائدة والنحل » إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قال بعض المفسرين : إن الله تعالى لم يدع شيئاً من الكرامة والبر إلا أعطاه هذه الأمة ، ومن كرامته وإحسانه أنه لم يوجب عليهم الشرائع دفعة واحدة ، ولكن أوجب عليهم مرة بعد مرة ؛ فكذاك تحريم الخمر . وهذه الآية أول ما نزل فى أمر الخمر ، ثم بعده : « لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » ثم قوله : « إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ » ثم قوله : « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ » على ما يأتى بيانه فى « المائدة » .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَالْمَيْسِرُ ﴾ الميسر : قمار العرب بالأزلام . قال ابن عباس : كان الرجل فى الجاهلية يخاطر الرجل على أهله وماله فأيهما قمر صاحبه ذهب بماله وأهله ؛ فنزلت الآية . وقال مجاهد ومحمد بن سيرين والحسن وابن المسيب وعطاء وقنادة ومعاوية ابن صالح وطاوس وعلى بن أبى طالب رضى الله عنه وابن عباس أيضاً : كل شئ فيه قمار من زرد ويشطرنج فهو الميسر ، حتى لعب الصبيان بالبحوز والكباب ؛ إلا ما أباح من الرهان فى الخليل والقرعة فى إفراز الحقوق ؛ على ما يأتى . وقال مالك : الميسر ميسران : ميسر اللهو ،

وميسر القمار؛ فين ميسر اللهو الترد والشطرنج والملاهي كلها . وميسر القمار : ما يتخاطر الناس عليه . قال مل بن أبي طالب : الشطرنج ميسر العجم . وكل ما قوم به فهو ميسر عند مالك وغيره من العلماء . وسبأ في « يونس » زيادة بيان لهذا الباب إن شاء الله تعالى .

والميسر مأخوذ من اليسر ، وهو وجوب الشيء لصاحبه ؛ يقال : يسر لي كذا إذا وجب فهو يسر يسراً وميسراً . والياسر : اللاعب بالقِداح ، وقد يسر يسير ؛ قال الشاعر :

فَاعْنَهُمْ وَأَيَسِّرْ بَمَا يَسِّرُوا بِهِ * وَإِذَا هُمْ تَزَلُّوا بِضَنْكُ فَاتَزَلَّ

وقال الأزهري : الميسر : الجزور الذي كانوا يتقامرون عليه ؛ سُمي ميسراً لأنه يمزأ أجزاء ؛ فكانه موضع التجزئة ، وكل شيء جزأته فقد يسرته . والياسر : الجازد ؛ لأنه يمزأ لحلم الجزور . قال : وهذا الأصل في الياسر ؛ ثم يقال للضارين بالقِداح والمقامرين على الجزور : ياسرون ؛ لأنهم جازرون إذ كانوا سبباً لذلك . وفي الصحاح : ويسر القوم الجزور أي اجتروها واقتسموا أعضائها . قال تميم بن قيس البربري :

أَقُولُ لِمِ الشَّعْبِ إِذْ يَسِرُّونِي * أَلَمْ تَيَسُّوا أُنَى ابْنِ فَارِسٍ زَعْدِمِ^(٢)

كان قد وقع عليه سبأ فضرب عليه بالسهم . ويقال : يسر القوم إذا قاصروا . ورجل يسر وييسر بمعنى ، والجمع أيسار ؛ قال التائي :

أَنِ أُنَمِّسُ أَيْسَارِي وَأُنَحْمِهِمْ * مَتْنَى الْأَيْدِي وَأَكْمُو الْخَفْنَةَ الْأَدْمَا^(٣)

وقال طرفة :

وَهُمْ أَيْسَارُ لَهَاتٍ إِذَا * أَغْلَتِ الشُّتُوْةُ أَبْدَاءَ الْجَزْرِ^(٤)

وكان من تعلق بخوها ممدوحا عندهم ؛ قال الشاعر :

وَنَاجِيَةٌ نَحَرْتُ لِقَوْمٍ صَدِيقٍ * وَمَا نَادَيْتُ أَيْسَارَ الْجَزْوِرِ

(١) عند قوله تعالى : فذلك الله ربكم الحق فإذا أهد الخلق إلا الضلال ... آية ٣٢ (٢) تياسر (٣)

(من يش) بمعنى علم . وزهدم (تكفر) : اسم فارس . (٣) قوله : « متنى الأيدي » هو أن يبد مروه

مرتين أو ثلاثاً . (٤) الشتوة (واحد جمه شاة) والرب تجميل الشاة جماعة ؛ لأن الناس يلتمسون فيه البيوت

ولا يخرجون للاختلاج . وأبداء (جمع بد) : خير عظم في الجزور . وقيل : هو خير نصيب فيها .

الخامسة - روى مالك في الموطأ عن داود بن حصين أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: كان من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاء والشاتين، وهذا محمول عند مالك وجمهور أصحابه في الجنس الواحد، حيوانه بلحمه؛ وهو عنده من باب المُرَابَةِ والقرور والقيار، لأنه لا يُدرى هل في الحيوان مثل اللحم الذي أعطى أو أقل أو أكثر، وبيع اللحم باللحم لا يجوز متفاضلا؛ فكانت بيع الحيوان باللحم كبيع اللحم المُغَيَّب في جلده إذا كانا من جنس واحد، والجنس الواحد عنده الإبل والبقر والغنم والقطبَاءُ والوُعُولُ وسائر الوحوش، وذوات الأربع المأكولات كلها عنده جنس واحد، لا يجوز بيع شيء من حيوان هذا الصنف والجنس كله بشيء واحد من لحمه بوجه من الوجوه؛ لأنه عنده من باب المُرَابَةِ، كبيع الزبيب بالنعيب والزيتون بالزيت والشيرج بالتسمم، ونحو ذلك. والطير عنده كله جنس واحد، وكذلك الحيتان من سمك وغيره. وروى عنه أن الجراد وحده صنف. وقال الشافعي وأصحابه والآثرون ابن سعد: لا يجوز بيع اللحم بالحيوان على حال من الأحوال من جنس واحد كان أم من جنسين مختلفين؛ على عموم الحديث. وروى عن ابن عباس أن جزورا نُحِرَتْ على عهد أبي بكر الصديق فقسمت على عشرة أجزاء؛ فقال رجل: أعطوني جزءا منها بشاة؛ فقال أبو بكر: لا يصلح هذا. قال الشافعي: ولست أعلم لأبي بكر في ذلك مخالفا من الصحابة. قال أبو عمر: قد روى عن ابن عباس أنه أجاز بيع الشاة باللحم، وليس بالقوى. وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كره أن يُباع حبة بيمت؛ يعني الشاة المذبوحة بانقاعة. قال سفيان: ونحن لا نرى به بأسا. قال المزني: إن لم يصح الحديث في بيع الحيوان باللحم فالقياس أنه جائز، وإن صح بطل القياس وأُتبع الأثر. قال أبو عمر: وللكوفيين في أنه جائز بيع اللحم بالحيوان صحيح كثيرة من جهة القياس والاعتبار؛ إلا أنه إذا صح الأثر بطل

(١) المُرَابَةُ: بيع الرطب في موسم النخل بالتمر. وعنده مالك: كل جزاف لا يعلم كنه ولا عدده ولا وزنه يبيع

بمسمى من مكمل وموزون ومعدود؛ أو يبيع معلوم مجهول من جنسه؛ أو يبيع مجهول مجهول من جنسه.

(٢) القرور: بيع السمك في الماء، والطير في الهواء. وقيل: ما كان له ظاهر يتر المشتري وباطن مجهول.

قال الأزهري: ويدخل في بيع القرور البوع المحبولة التي لا يحيط بكنهها المتباين حتى تكون مطروحة.

القياس والنظر . وروى مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان باللمم . قال أبو عمر : ولا أعلمه يتصل عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه ثابت ، وأحسن أسانيده مرسل سعيد بن المسيب على ما ذكره مالك في موطنه ، وإليه ذهب الشافعي ؛ وأصله أنه لا يقبل المراسيل إلا أنه زعم أنه افتقد مراسيل سعيد فوجدتها أو أكثرها صحاحا . فذكره بيع أنواع الحيوان بأنواع اللحم على ظاهر الحديث وعمومه ؛ لأنه لم يأت أثر يخصه ولا إجماع . ولا يجوز عنده أن يخص النض بالقياس . والحيوان عنده اسم لكل ما يعيش في البر والماء وإن اختلفت أجناسه ؛ كالطعام الذي هو اسم لكل ما كول أو مشروب ؛ فأعلم .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ قُلْ فِيهَا ﴾ يعني النمر والميسر ﴿ إِنَّمَا كِبَئُهَا ﴾ إِنَّمَا النمر ما يصدر عن الشارب من المخاضة والمشائمة وقول الفحش والزور، وزوال العقل الذي يعرف به ما يجب لخالفه ، وتعطيل الصلوات والتعوق عن ذكر الله ، إلى غير ذلك . روى النسائي عن عثمان رضي الله عنه قال : اجتنبوا النمر فإنها أم الخبائث ، إنه كان رجل من كان غلامك تعبده فعليه امرأة غوية ، فأرسلت إليه جاريته فقالت له : إنا ندعوك للشهادة ؛ فأنطلق مع جاريته فطيفقت كما دخل بابا أغلقته دونه ، حتى أفضى إلى امرأة وضيفة عندها غلام وباطية نمر ، فقالت : إني والله ما دعوتك للشهادة ، ولكن دعوتك لتقع على ، أو تشرب من هذه النمر كأسا أو تقتل هذا الغلام . قال : فاسقيني من هذه النمر ؛ كأسا فسقته كأسا . قال : زيدوني ؛ فلم يرم حتى وقع عليها ، وقتل النفس ؛ فاجتنبوا النمر ، فإنها والله لا يجتمع الإيمان وإدمان النمر ؛ إلا لبوشك أن يخرج أحدهما صاحبه ؛ وذكره أبو عمر في الاستيعاب . وروى أن الأعشى لما توجه إلى المدينة لئسلفه فقيه بعض المشركين في الطريق فقالوا له : أين تذهب ؟ فأخبرهم بأنه يريد محمدا صلى الله عليه وسلم ؛ فقالوا : لا تصل إليه ، فإنه يأمرك بالصلاة ؛ فقال : إن خدمة الرب واجبة . فقالوا : إنه يأمرك بإعطاء المال إلى الفقراء . فقال :

(١) يرم (يفتح الاء وكسر الراء من راء يرم) ؛ أي لم يرح .

اصطناع المعروف واجب . ف قيل له : إنه ينهى عن الزنا . فقال : هو خفس وقبيح في العقل ،
وقد صرت شيخا فلا أحتاج اليه . ف قيل له : إنه ينهى عن شرب الخمر . فقال : أما هذا
فإنى لا أصبر عنه ! فرجع وقال : أشرب الخمر سنة ثم أرجع اليه ؛ فلم يصل الى منزله حتى
سقط عن البعير فأنكسرت عنقه فمات . وكان قيس بن عاصم المتقرئ شربا لما في الجاهلية
ثم حرمها على نفسه ؛ وكان سبب ذلك أنه غمز عُنْكُهُ ^(١) أبنته وهو سكران ، وسبب أبيه ، ورأى
التمر فتكلم بشيء ، وأعطى الخمار كثيرا من ماله ؛ فلما أفاق أخبر بذلك فخرمها على نفسه ؛
وفيها يقول :

رأيت الخمر صالحة وفيها * خصال تُفسد الرجل الحليما
فلا والله أشربها صحيفا * ولا أشقى بها أبدا سقيا
ولا أعطى بها ثمتا حياتي * ولا أدعو لها أبدا نديما
فإن الخمر تفضح شاربها * وتجنّبهم بها الأمر العظيم

قال أبو عمر : وروى ابن الأعرابي عن المفضل الضبي أن هذه الأبيات لأبي عجين التقي
قالها في تركه الخمر ، وهو القائل رضى الله عنه :

إذا مت فادفني الى جنب كَرَمَةٍ * تُروى عظامي بعد موتى عروقها
ولا تدفني بالقلاة فإني * أخاف اذا ما مت أن لا أدومها

وجلده عمر الحد عليها مرارا ، ونفاه الى جزيرة في البحر ؛ فلحق بسعد فكتب اليه عمر أن يحبس
خفيه ؛ وكان أحد الشجعان بهم ؛ فلما كان من أمره في حرب القادسية ما هو معروف حلّ
قيوده وقال : لا تجلّدك على الخمر أبدا . قال أبو عجين : وأنا والله لا أشربها أبدا ؛ فلم يشربها
بعد ذلك . في رواية : قد كنت أشربها إذ يقام على الحد ^(٢) [وأظهر منها] ^(٣) ، وأما إذ بهرجتي ^(٤)
فوالله لا أشربها أبدا . وذكر الميثم بن عدي أنه أخبره من رأى قبر أبي عجين بأذربيجان ،

١ . العنكة : ما انطوى وتقي من لحم العن سنا . (٢) الهم (بضم فتح جمع البهية) : القارصلا
الذي لا يدري من أين يترق له من شدة بأسه . (٣) زيادة عن كتاب « الاستيباب » .
(٤) البرج (من معانيه) : التواء المباح . أي إجلوتي بإسقاط الحد عن .

أو قال : في نواحي جرجان ، وقد نبئت عليه ثلاثة أصول كرم وقد طالت وأثمرت ، وهي ممروسة على قبره ؛ مكتوب على قبره « هذا قبر أبي محجن » قال : فجعلت أنسج وأذكر قوله :

« إِذَا مِتَّ فَأَدِفْنِي إِلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ » .

ثم إن الشارب يصير مُحْكَمَةً للعقلاء ، فيلعب ببوله وعذْرته ، وربما يمسح وجهه ، حتى يرى بعضهم يمسح وجهه ببوله ويقول : اللهم أجعلني من التوابين وأجعلني من المنظرين . و يرى بعضهم والكلب يلحس وجهه وهو يقول له : أكرمك الله . وأما القمار فيورث العداوة والبغضاء ؛ لأنه أكل مال الغير بآباطل .

السابعة — قوله تعالى : (وَمَنَاقِعُ لِلنَّاسِ) أما في الخمر فريح التجارة ؛ فانهم كانوا يجلبونها من الشام برخص فيبيعونها في المجاز بريح ؛ وكانوا لا يرون الماكسة فيها ؛ فيشترى طالب الخمر الخمر بالثمن العالي . هذا أصح ما قيل في متفعها ، وقد قيل في منافعها : إنها تهضم الطعام ، وتقوى الضعف ، وتدين على الباء ، وتسخر البخل ، وتشجع الجبان ، وتصفى اللون ، إلى غير ذلك من اللذة بها . وقد قال حسان بن ثابت رضي الله عنه :
ونشرها فنتركنا ملوكا * وأشد ما ينهنا اللقاء^(١)
إلى غير ذلك من أفراحها . وقال آخر :

فَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّي * رَبُّ الْخَوَرِ وَالسَّيْرِ

وَإِذَا صَحَوْتُ فَإِنِّي * رَبُّ الشَّوْبَةِ وَالْبَعِيرِ

ومنفعة الميسر مصير الشيء إلى الإنسان في القمار بغير كد ولا تعب ؛ فكانوا يشترون الجزور ويضربون بسهامهم فمن خرج سهمه أخذ نصيبه من اللحم ولا يكون عليه من الثمن شيء ، ومن بقي سهمه أحرأ كان عليه ثمن الجزور كله ولا يكون له من اللحم شيء . وقيل : منفعته التوسعة على المحايج فإن من قمر منهم كان لا يأكل من الجزور وكان يفترقه في المحتاجين .

(١) التهمة : الكف والمنع . (٢) هو المختل ليذكرى .

وسهام الميسر أحد عشر سهما ؛ منها سبعة لها حظوظ وفيها فروض على عدد الحظوظ ، وهي :
 « افذ » وفيه علامة واحدة وله نصيب وعليه نصيب إن خاب . الثاني - « التَّوَام » وفيه
 علامتان وله وعليه نصيبان . الثالث - « الرِّقِيب » وفيه ثلاث علامات على ما ذكرنا .
 الرابع - « الحِلْس » وله أربع . الخامس - « التَّافِز » والتَّافِيس أيضا وله خمس . السادس -
 « المُسِيل » وله ست . السابع - « المَعْلَى » وله سبع . فذلك ثمانية وعشرون فرضا ، وأنصباة
 الجزور كذلك في قول الأصمعي . وبقي من السهام أربعة ، وهي الأغفال لا فروض لها
 ولا أنصباة ، وهي : « المُصَدَّر » و « المُضَعَّف » و « المَنِيح » و « السَّفِيح » . وقيل :
 الباقية الأغفال الثلاثة : « السَّفِيح » و « المَنِيح » و « الوَعْد » تزد هذه الثلاثة لتكثر السهام
 على الذي يُجِلُّها فلا يجد إلى الميل مع أحد سبيلا . ويسمى الجبلُ المِيقَصُ والضَّرابُ والضَّرِيبُ ،
 والجمع الضَّرَبَاءُ . وقيل : يُجَمَّلُ خلفه رقيب لثلاث يحابي أحدا ، ثم يحنو الضرب على ركبته ،
 ويلتحف بثوب ويخرج رأسه ويدخل يده في الرِّبَاة فيخرج . وكانت عادة العرب أن
 تضرب الجزور بهذه السهام في الشَّوَةِ وضيق الوقت وكلَّ البَرْد على الفقراء ؛ يُسْتَرَى الجزورُ
 ويضمن الأيسار منها ويرضى صاحبها من حقه ؛ وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يفعل
 ذلك منهم ، ويسمونه « البرم » قال ميم بن نُوزِرة :
 ولا برما تهدي النساء ليرسه * إذا القشع من برد الشتاء قعقعما^(١)

ثم تحمر وتقسم على عشرة أقسام . قال ابن عطية : وأخطأ الأصمعي في قسمة الجزور ،
 فذكر أنها على قدر حظوظ السهام ثمانية وعشرون قسما ، وليس كذلك ؛ ثم يضرب على العشرة
 فمن فاز سهمه بأن يخرج من الرِّبَاة متقدما أخذ أنصباة وأعطاه الفقراء . والرِّبَاة (بكسر الراء) :
 شبهة بالكثرة تُجمع فيها سهام الميسر ؛ وربما سُمِّوا جميع السهام ربابة ؛ قال أبو ذؤيب يصف
 الحمار وأنته :

(١) يجلبها : هو من أجل يجل إجابة إذا حركها ، أي يضع يده في الحربة ويحركها مرتين أو ثلاثا .
 (٢) الانفاضة بالفتح : الضرب بها ورجوعها عند القمار . (٣) سيذكر المؤلف رحمه الله تعالى معنى الربابة .
 (٤) البرم (ضمتين) : الذي يدخل مع القوم في الميسر . والقشع : بيت من جلد .

وكانت رِبَابَةً وكانه ^(١) « يَسْرِى مُبِضٌ عَلَى الْقِدَاحِ وَيَصْدَعُ

والربابة أيضا : المهد والميثاق ؛ قال الشاعر ^(٢) :

وكنْتُ أَمْرًا أَفْضَتَ إِلَيْكَ رِبَابَتِي * وَقَبْلَكَ رَبَّتِي فِضْتُ رُوبَ ^(٣)

وفي أحيان ربما تقامروا لأنفسهم ثم يفرم الثمن من لم يفرسهمه ؛ كما تقدم . ويعيش بهذه السيرة فقراء الحى ؛ ومنه قول الأعشى :

المطعمو أضيْف إذا ما شتوا * وألجأ علو القوتِ على الباسِ

ومنه قول آخر ^(٤) :

بأيديهم . مقرومة ومفاليق * يهون بأرزاق العفاة منيحها ^(٥)

و « المنيج » فى هذا البيت المستنح ؛ لأنهم كانوا يستعيرون السهم الذى قد أقبلس وكثر فوزه ، فذلك المنيج الممدوح . وأما المنيج الذى هو أحد الأغفال فذلك إنما يوصف بالكثرة ، وإياه أراد الأخطل بقوله ^(٦) :

ولقد عطفن على فزارة عطفة * كَرُّ الْمَنِيجِ وَجُلُنْ ثُمَّ مَجَالَا

وفى الصحاح : « والمنيج سهم من سهام الميسر مما لا نصيب له إلا أن يُمنَحَ صاحبه شيئاً » . ومن الميسر قولُ بُيُود ^(٧) :

- (١) يفيض : ومنه الإفاضة . وصعدت الثى : أظهرته وبنته . (٢) هو عطفة بن عبدة ؛ كما فى ديوانه . (٣) ربتي أى ملكنى أرباب من الملوك فضمت حتى صرت إليك . والروب (جمع رب) : المال . (٤) هو عمر بن قبة ؛ كما فى تاج العروس واللسان ، مادة « غلق » . (٥) المقرومة : الموسومة بالعلامات . والمفاليق : قِدَاح الميسر . وقيل : المفاليق من قوت قِدَاح الميسر التى يكون لها الفوز ، وليست المفاليق من أمثالها ، وهى التى تنقل الخطر فتوجهه للقامر الفائر ؛ كما ينقل الرهن لمنحقه . (عن اللسان) (٦) كذا فى الأصول . والعفاة : الأضياف وطلاب المعروف . والذى فى اللسان وتاج العروس : « العيال » . (٧) فى الأصول : « وير » . والصوب عن ديوان الأخطل . والبيت من قصيدة يجوبها جربا مطالعها :
- * كذبتك عينك أم رأيت بواسط *

راجع ديوانه ص ٤١ طبع بيروت .

(٨) كذا فى الأصول . والذى فى كتاب « الميسر والقِدَاح » لابن تينة والمفضليات أنه لقرش الأكبر ، وهو من قصيدة له ، مطلعها :

* ألا بان جبرانى ولست بمأف *

راجع المفضليات ص ٧٧ طبع أوروبا .

إِذَا يَسْرُوا لَمْ يُورِثَ الْيُسْرُ بَيْنَهُمْ * فَوَاحِشٌ يُنَمَّى ذِكْرُهَا بِالتَّصَايِفِ

فهذا كله نفع الميسر، إلا أنه أكل المال بالباطل .

الثامنة - قوله تعالى : (وَإِنَّمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفِيهِمَا) أعلم الله جل وعز أن الإثم أكبر من النفع وأعوذ بالضرر في الآخرة ؛ فالإثم الكبير بعد التحريم ، والمنافع قبل التحريم .
وقرأ حمزة والكسائي « كثير » بالناء المثلثة ؛ وحجتها أن النبي صلى الله عليه وسلم لمن انخرول من معها عشرة : بآتمها ومبتاعها والمشتراة له وعاصرها والمصورة له وساقها وشاربها وحامها والمحمولة له وآكل ثمنها . وأيضاً جَمَعَ المنافع يحسن معه جمع الآثام . و « كثير » بالناء المثلثة يعطى ذلك . وقرأ باقي القراء وجمهور الناس « كبير » بالناء الموحدة ، وحجتها أن الذنب في الثمار وشرب الخمر من الكبائر ؛ فوصفه بالكبير أليق . وأيضاً فآتفاقهم على « أكبر » حجة ل « كبير » بالناء بواحدة . واجمعوا على رفض « أكثر » بالناء المثلثة ، إلا في مصحف عبد الله ابن مسعود فإن فيه « قل فيما إثم كثير وإثمهما أكثر » بالناء مثثلة في الحرفين .

التاسعة - قال قوم من أهل النظر : حُرِّمَتِ الخمر بهذه الآية ؛ لأن الله تعالى قد قال : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَإِثْمُكُمْ » فأخبر في هذه الآية أن فيها إثماً فهو حرام . قال ابن عطية : ليس هذا النظر بجيد ، لأن الإثم الذي فيها هو الحرام ، لا هي بعينها على ما يقتضيه هذا النظر .

قلت : وقال بعضهم : في هذه الآية ما دل على تحريم الخمر لأنه سماه إثماً ، وقد حرم الإثم في آية أخرى وقوله عز وجل : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَإِثْمُكُمْ » . وقال بعضهم : الإثم أراد به الخمر ؛ بدليل قول الشاعر :

شربتُ الإثمَ حتى ضلَّ عقلي * كذاكَ الإثمُ يذهب بالعقول

قلت : وهذا أيضاً ليس بجيد ، لأن الله تعالى لم يُسمِ الخمر إثماً في هذه الآية ؛ وإنما قال : « قل فيما إثم كبير » ولم يقل : قل هما إثم كبير . وأما آية « الأعراف » وبيتُ
اشعر فإني الكلام فيما هالك مبيّناً ، إن شاء الله تعالى . وقد قال قتادة : إنما في سده

الآية ذم الخمر، فلما التحريم يُعلم بآية أخرى وهي آية « المائدة » وعلى هذا أكثر المفسرين .

قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلُونَا مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ . فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ قراءة الجمهور بالنصب . وقرأ أبو عمرو وحده . بالرفع . وأختلف فيه عن ابن كثير . وبالرفع قراءة الحسين وقتادة وابن أبي إسحاق . قال النحاس وغيره : إن جعلت « ذا » بمعنى الذى كان الاختيار الرفع ، على معنى : الذى ينفقون هو العفو ؛ وجاز النصب . وإن جعلت « ما » و « ذا » شيئا واحدا كان الاختيار النصب ، على معنى : قل ينفقون العفو ؛ وجاز الرفع . وحكى النحويون : ماذا تعلمت : أنخوا أم شعرا ؟ بالنصب والرفع ، على أنهما جيدان حسنان ؛ إلا أن التفسير فى الآية على النصب .

الثانية — قال العلماء : لما كان السؤال فى الآية المتقدمة فى قوله تعالى : « وَاسْأَلُونَا مَاذَا يُنْفِقُونَ » سؤالا عن النفقة إلى مَنْ تُصرف ؛ كما يناه وذل عليه الجواب ، والجواب نخرج على وفق السؤال ؛ كأن السؤال الثانى فى هذه الآية عن قدر الانفاق ؛ وهو فى شأن عمرو بن الجوح — كما تقدم — فإنه لما نزل « قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّهِ » قال : كم أنفق ؟ فنزل « قل العفو » والعفو : ما سهل ويسر وقُضِلَ ، ولم يشق على القلب إخراجُه ؛ ومنه قول الشاعر :

خِذِي الْعَفْوَ مَنَى تَسْتَدِى مَوَدَّتِي * وَلَا تَطِيقِي فِي سَوَرَتِي حِينَ أَنْغَضِي

فالمعنى : أنفقوا ما قُضِلَ عن حوائجكم ، ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة ؛ هذا أولى ما قيل فى تأويل الآية ، وهو معنى قول الحسين وقتادة وعطاء والسدى والقرطبي محمد بن كعب وابن أبي ليلى وغيرهم ، قالوا : العفو ما قُضِلَ عن العيال ؛ ونحوه عن ابن عباس . وقال مجاهد : صدقةٌ عن ظهير غنى ، وكذا قال عليه السلام : « خير الصدقة ما أنقَضَتْ عن غنى » وفى حديث

(١) وهو قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ... » آية ٩٠ (٢) قال ابن الأثير :

« والظاهر قد زاد فى مثل هذا إشباع الكلام وتمكيها ؛ كأن صدقة مستندة إلى طهر قوتى من المال » .

آخر : "خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى" . وقال قيس بن سعد : هذه الزكاة المفروضة . وقال جمهور العلماء : بل هي تنفقات التطوع . وقيل : هي منسوخة . وقال الكلبي : كان الرجل بعد نزول هذه الآية إذا كان له مال من ذهب أو فضة أو زرع أو صرع نظر الى ما يكفيه وعياله لنفقة سنة أمسكه وتصتق بسائره ، وإن كان ممن يعمل بيده أمسك ما يكفيه وعياله يوما وتصتق بالباقي ، حتى نزلت آية الزكاة المفروضة فنسخت هذه الآية وكل صدقة أمروا بها . وقال قوم : هي مُحْكَمَة ، وفي المال حتى سوى الزكاة . والظاهر يدل على القول الأول .

الثالثة - قوله تعالى : (كَذَلِكَ يبين الله لكم الآيات) قال المفضل بن سلمة : أى فى أمر النفقة . (لعلكم تتفكرون . فى الدنيا والآخرة) فتحبسون من أموالكم ما يصلحكم فى معاش الدنيا وتتفقون الباقي فيما ينفعكم فى المقبى . وقيل : فى الكلام تقديم وتأخير ، أى كذلك يبين الله لكم الآيات فى أمر الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون فى الدنيا وزوالها وفنائها فترهون فيها ، وفى إقبال الآخرة وبفنائها فترغبون فيها .

قوله تعالى : فى الدنيا والآخرة ويسئلونك عن البتة نزل لإصلاح لهم خير وإن تحالطوهم فإخونك والله يعلم المقصد من النصيحة ولو شاء الله لأعنتك إن الله عزيز حكيم ﴿٣٢﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - روى أبو داود والنسائي عن ابن عباس قال : لما أنزل الله تعالى : « وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » و « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا » الآية ، انطلق من كان عنده يتيم فعزل طعامه من شرابه من شرابه فجعل يفضل من طعامه فيحبس له ، حتى يأكله أو يفسد ؛ فاشتد ذلك عليهم ؛ فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأُنزل الله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ » الآية ، فخلطوا طعامهم بطعامه وشرابهم

بشرايه ؛ لفظ أبى داود . والآية متصلة بما قبل ؛ لأنه اقترن بذكر الأموال الأمرُ بحفظ أموال اليتامى . وقيل : إن السائل عبدُ الله بن رواحة . وقيل : كانت العرب تَشَاءُهم بملابسة أموال اليتامى فى مؤاكلتهم ؛ فترلت هذه الآية .

الثانية — لما أذن الله جل وعز فى مخالطة الأيتام مع قصد الإصلاح بالنظر إليهم وفيهم كان ذلك دليلا على جواز التصرف فى مال اليتيم ؛ تصرف الوصى فى البيع والقسمة وغير ذلك ؛ على الإطلاق لهذه الآية . فإذا كَفَلَ الرجلُ اليتيمَ وحازه وكان فى نظره جاز عليه فعله وإن لم يقدمه وآل عليه ؛ لأن الآية مطلقة والكفالة ولاية عامة . لم يؤثر عن أحد من الخلفاء أنه قدم أحدا على يتيم مع وجودهم فى أزمته ، وإنما كانوا يقتصرون على كونهم عندهم .

الثالثة — تواترت الآثار فى دفع مال اليتيم مضاربة والتجارة فيه ، وفى جواز خايط ماله بماله ؛ دلالة على جواز التصرف فى ماله بالبيع والشراء إذا وافق الصلاح ، وجواز دفعه مضاربة ، إلى غير ذلك على ما ذكره مبيناً . واختلف فى عمله هو قراضاً ؛ فتعه أنهب ، وقاسه على منعه من أن يبيع لهم من نفسه أو يشتري لها . وقال غيره : إذا أخذه على جزء من الربح بنسبة قراضٍ مثله فيه أمضى ؛ كشرائه شيئاً لليتيم بتعقب^(١) فيكون أحسن لليتيم . قال محمد بن عبد الحكم : وله أن يبيع له بالدين إن رأى ذلك نظراً . قال ابن كنانة : وله أن يُنفق فى عرس اليتيم ما يصلح من صنيع وطيب ؛ ومصلحته بقدر حاله وحال من يزوج إليه ، وبقدر كثرة ماله . قال : وكذلك فى ختانه ؛ فإن خشي أن يُتهم رَفَعَ ذلك إلى السلطان فأمره بالنصد ؛ وكل ما فعله على وجه النظر فهو جائز ، وما فعله على وجه المحاباة وسوء النظر فلا يجوز . ودل الظاهر على أن اليتيم يعلمه أمر الدنيا والآخرة ، ويستأجر له ويؤجره ممن يعلمه الصناعات . وإذا وهب اليتيم شيئاً فالوصى أن يقبضه لما فيه من الإصلاح . وسيأتى لهذا مزيد بيان فى « النساء » إن شاء الله تعالى .

(١) بتعقب : أى مع تعقب ، وهو أنه ينظر فى أمر المشتري يرضه إلى السوق لمرة ثم .

الرابعة - ولياً ينفعه الوصي والكفيل من مال اليتيم حالتان : حالة يمكنه الإشهاد عليه ؛ فلا يُقبل قوله إلا بيّنة . وحالة لا يمكنه الإشهاد عليه فقبول بنير بيّنة ؛ فهما اشترى من العقار وما جرت العادة بالتوثق فيه لم يُقبل قوله بنير بيّنة . قال ابن خُوَيْرٍ مُتَدَاد : ولذلك فرق أصحابنا بين أن يكون اليتيم في دار الوصي يُنفق عليه فلا يُكلف الإشهاد على نفقته وكسوته ؛ لأنه يتعذر عليه الإشهاد على ما يأكله ويلبسه في كل وقت ؛ ولكن إذا قال : أفقت نفقة تشبه قيل منه ؛ وبين أن يكون عند أمه أو حاضنته فيدعي الوصي أنه كان يُنفق عليه ، أو كان يُعطى الأم أو الحاضنة النفقة والكسوة فلا يُقبل قوله على الأم أو الحاضنة إلا بيّنة أنها كانت تقيض ذلك له مباشرة أو مساناة .

الخامسة - واختلف العلماء في الرجل يُنكح نفسه من يتيمة ، وهل له أن يشتري لنفسه من مال يتيمة أو يتيمة ؛ فقال مالك : ولاية النكاح بالكفالة والحضانة أقوى منها بالقرابة ؛ حتى قال في الأعراب الذين يُسلمون أولادهم في أيام الحاجة : إنهم ينكحونهم إنكاحهم ؛ فاما إنكاح الكافل والحاضن لنفسه فيأتى في « النساء » بيانه ، إن شاء الله تعالى . وأما الشراء منه فقال مالك : يشتري في مشهور الأقوال ؛ وكذلك قال أبو حنيفة : له أن يشتري مال الطفل اليتيم لنفسه بأكثر من ثمن المثل ؛ لأنه إصلاح دلّ عليه ظاهر القرآن . وقال الشافعي : لا يجوز ذلك في النكاح ولا في البيع ؛ لأنه لم يُذكر في الآية التصرف ، بل قال : « إصلاح لهم خير » من غير أن يذكر فيه الذي يجوز له النظر . وأبو حنيفة يقول : إذا كان الإصلاح خيراً فيجوز تزويجه ويجوز أن يزوجه منه . والشافعي لا يرى في التزويج إصلاحاً إلا من جهة دفع الحاجة ، ولا حاجة قبل البلوغ . وأحمد بن حنبل يجوز للوصي التزويج لأنه إصلاح . والشافعي يجوز للجدّ التزويج مع الوصي ، وللأب في حق ولده الذي ماتت أمه لا بحكم هذه الآية . وأبو حنيفة يجوز للفاضل التزويج بظاهر القرآن . وهذه المذاهب نشأت من هذه الآية ؛ فإن ثبت كون التزويج إصلاحاً فظاهر الآية يقتضي جوازه . ويجوز أن يكون معنى قوله تعالى : « ويستولك عن النياح » أى يسالك التّوأم على النياح الكافلون لهم . وذلك يُجَلّ لا يُسلم منه عين الكافل والقيم وما يشترط فيه من الأوصاف .

فان قيل : يلزم ترك مالك أصله في التهمة والدرايح اذ جوز له الشراء من يتيمة .
 فالجواب أن ذلك لا يلزم ، وإنما يكون ذلك ذريعة فيما يؤدي من الأفعال المحظورة إلى محظورة
 منصوص عليها ؛ وأما هاجنا فقد اذن الله سبحانه في صورة المخالطة وكلّ الحاضنين في ذلك
 إلى أمانتهم بقوله : «وَاللّٰهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ» وكلّ امرئ مخوف وكلّ الله سبحانه
 المكلف إلى أمانته لا يقال فيه : إنه يتذرع إلى محظور به فيمتنع منه ؛ كما جعل الله النساء
 مؤتمنات على فروجهنّ ، مع عظيم ما يترتب على قولهنّ في ذلك من الأحكام ، ويرتبط به من
 الحيل والحُرمة والأنساب ؛ وإن جاز أن يكذبن . وكان طلوس إذا سئل عن شيء من أمر
 اليتامى قرأ : «وَاللّٰهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ» . وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه في مال
 اليتيم أن يجتمع نصحاؤه فينظرون الذي هو خير له ؛ ذكره البخاري . وفي هذا دلالة على جواز
 الشراء منه لنفسه ؛ كما ذكرنا . والقول الآخر أنه لا ينبغي للولي أن يشتري مما تحت يده شيئا ؛
 لما يلحقه في ذلك من التهمة إلا أن يكون البيع في ذلك بيع سلطان في ملائمة الناس .
 وقال محمد بن عبد الحكم : لا يشتري من التركة ، ولا بأس أن يشتري من يتيمة ما يشتري له منها إذا
 لم يعلم أنه من قبله .

السادسة — قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ هذه المخالطة تكلّف المثل
 بالمثل كالتقرب بالتر . وقال أبو عبيد : مخالطة اليتامى أن يكون لأحدهم المسأل ويشق على
 كافله أن يفرد طعامه عنه ، ولا يحجب بدأ من خلطه ببياله فيأخذ من مال اليتيم ما يرى أنه
 كافيه بالتحرّى فيجعل مع نفقة أهله ؛ وهذا قد يقع فيه الزيادة والنقصان ؛ بغايت هذه الآية
 الناحية بالترخصة فيه ؛ قال أبو عبيد : وهذا عندى أصل لما يفعله الرّفقاء في الأسفار فإنهم
 يتخارجون النفقات بينهم بالسوية ، وقد يتفاوتون في قلة المطعم وكثرته ؛ وليس كل من
 مطعمه يطيب نفسه بالتفضل على رفيقه ؛ فلما كان هذا في أموال اليتامى وأسماع كان في عيهم
 أوسع ، ولولا ذلك لخلعت أن يضيق فيه الأمر على الناس .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ فَآخِزَانَكُمْ ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، أى فهم إخوانكم ، والفاء جواب الشرط . وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ تحذير ، أى يعلم المفسد لأموال اليتامى من المصلح لها ، فيجازى كلًّا على إصلاحه وإنساده .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَمَكُم ﴾ روى الحكم عن مقيم عن ابن عباس « ولو شاء الله لأعتكم » قال : لو شاء لجعل ما أصبتم من أموال اليتامى مؤيقاً . وقيل « لأعتكم » : لأهلككم ، عن الزجاج وأبي عبيدة . وقال القتيبي : لضيق عليكم وشدد ، ولكنه لم ينشأ إلا التسهيل عليكم . وقيل : أى لكفكم ما يشتد عليكم أداؤه وأثمكم في غاظتهم ، كما فعل بمن كان قبلكم ، ولكنه خفف عنكم . والعتت : المشقة ، وقد عنت وأعنت غيره . ويقال للعظم المجهور إذا أصابه شيء فهاضه : قد أعنته ، فهو عنت ومُعنت . وعنت الدابة نعت عتاً : إذا حدث في قوائمها كسر بعد جبر لا يمكنها معه جرى . وأكته عتوت : شاقة المصعد . وقال ابن الأنباري : أصل العنت التشديد ، فإذا قالت العرب : فلان يتعنت فلانا ويعنته فرادها يُشد عليه ويُزِمه ما يصعب عليه أداؤه ، ثم نقلت إلى معنى الهلاك . والأصل ما وصفنا .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ﴾ أى لا يتمتع عليه شيء ﴿ حَكِيمٌ ﴾ يتصرف في ملكه بما يريد ، لا تجر عليه جل وتعالى علواً كبيراً .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْإِحْسَانِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَبَيِّنْ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (٢٢١)

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ

يَعْجَبُكُمْ ﴾ فيه سبع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا ﴾ قراءة الجمهور بفتح التاء . وقُرئت في الشاذ بالضم ؛ كَأَنَّ المعنى أَنَّ المترجِّحَ لها أَنْكِحَها من نفسه . ونكح أصله الجماع ، ويستعمل في التزوج تمجوزاً وأتباعاً ، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الثانية - لما أذن الله سبحانه وتعالى في مخالطة الأيتام ومخالطة النكاح بين أن مناهكة المشركين لا تصح . وقال مقاتل : نزلت هذه الآية في أبي مَرْثَدَةَ الْغَنَوِيِّ ، وقيل : في مِرْنَدِ بْنِ أَبِي مَرْثَدَةَ ، واسمه كَنْزُ بْنُ حُصَيْنِ الْغَنَوِيِّ ، بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة سِيراً يُخْرِجُ رجلاً من أصحابه ؛ وكانت له بمكة امرأةٌ يُحبها في الجاهلية يقال لها « عَنَاق » بغفائه ؛ فقال لها : إن الإسلام حَرَّمَ ما كان في الجاهلية ؛ قالت : فترجوني ؛ قال : حتى أستاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فاتى النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه فنهاه عن التزوج بها ؛ لأنه كان مسلماً وهي مشركة . وسيأتي في « النور » بيانه إن شاء الله تعالى .

الثالثة - واختلف العلماء في تأويل هذه الآية ؛ فقالت طائفة : حَرَّمَ الله نكاح المشركات في سورة « البقرة » ثم نسخ من هذه الجملة نساء أهل الكتاب ؛ فأحلهن في سورة « المائدة » . ورُوي هذا القول عن ابن عباس ، وبه قال مالك بن أنس وسفيان بن سعيد الثوري ، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي . وقال قتادة وسعيد بن جبير : لفظ الآية العموم في كل كافرة ، والمراد بها الخصوص في الكتابيات ؛ وبَيَّنَّ الخصوص آية « المائدة » ولم يتناول العموم قط الكتابيات . وهذا أحد قولَي الشافعي ، وعلى القول الأول يتناولن العموم ، ثم نُسخت آية « المائدة » بعض العموم . وهذا مذهب مالك رحمه الله ، ذكره ابن حبيب قال : ونكاح اليهودية والنصرانية وإن كان قد أحله الله تعالى مستثقل مذموم . وقال إسحاق بن إبراهيم الحنظلي : ذهب قوم بفعلوا الآية التي في « البقرة » هي الناحية ، والتي في « المائدة » هي المنسوخة ؛ فحرموا نكاح كل مشركة كتابية أو غير كتابية . قال النحاس : ومن الجهة لفتايل هذا مما صحَّحه ما حدثناه محمد بن رِيَّان قال : حدثنا محمد بن رُحْم قال حدثنا

أُلبِثَ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن نكاح الرجل النصرانية أو اليهودية قال :
 حرّم الله المشركت على المؤمنين ، ولا أعرف شيئا من الإشرak أعظم من أن تقول المرأة ربها
 عيسى ، أو عبد من عباد الله ! . قال النحاس : وهذا قول خارج عن قول الجماعة الذين تقوم
 بهم الحجة ؛ لأنه قد قال بتحليل نكاح نساء أهل الكلاب من الصحابة والتابعين جماعة منهم
 عثمان وطلحة وابن عباس وجابر وحذيفة . ومن التابعين سعيد بن المسيّب وسعيد بن جبير
 والحسن ومجاهد وطاوس وعكرمة والشعمي والضحاك ؛ وفقهاء الأمصار عليه . وأيضا فيمتنع
 أن تكون هذه الآية من سورة «البقرة» ناسخة للآية التي في سورة «المائدة» لأن «البقرة»
 من أول ما نزل بالمدينة ، و«المائدة» من آخر ما نزل ، وإنما الآخر ينسخ الأول ، وأما حديث
 ابن عمر فلا حجة فيه ؛ لأن ابن عمر رحمه الله كان رجلا متوقفا ، فلما سمع الآيتين ، في واحدة
 التحليل ، وفي أخرى التحريم ولم يلبثه النسخ توقف ؛ ولم يؤخذ عنه ذكر النسخ وإنما
 تؤخذ عليه ، وليس يؤخذ النسخ والمنسوخ بالتأويل . وذكر ابن عطية : « وقال ابن عباس
 في بعض ما روى عنه : إن الآية عامة في الوثنيات والمجوسيات والكتابيات ، وكل من على غير
 الإسلام حرام ، فعلى هذا هي ناسخة للآية التي في «المائدة» وينظر إلى هذا قول ابن عمر في الموطأ :
 ولا أعلم إشركا أعظم من أن تقول المرأة ربها عيسى » . وروى عن عمر أنه فرق بين طلحة
 ابن عبيد الله وحذيفة بن اليمان وبين كتابيتين وقال : نُطْلَقُ يا أمير المؤمنين ولا تنقض ؛
 فقال : لو جاز طلاقكما لحاز نكاحكما ! ولكن أفسق بينكما صفة قماء . قال ابن عطية :
 وهذا لا يستند جيدا وأسند منه أن عمر أراد التفريق بينهما فقال له حذيفة : أزعم أنها حرام
 فأخلى سبيلها يا أمير المؤمنين ؟ فقال : لا أزعم أنها حرام ، ولكني أخاف أن تعاطوا المومسات
 منهم . وروى عن ابن عباس نحو هذا . وذكر ابن المنذر جواز نكاح الكتابيات عن عمر
 ابن الخطاب ، ومن ذكر من الصحابة والتابعين في قول النحاس . وقال في آخر كلامه :
 ولا يصح عن أحد من الأوائل أنه حرّم ذلك . وقال بعض العلماء : وأما الاثنان فلا
 تعارض بينهما ؛ فإن ظاهر لفظ الشرك لا يتناول أهل الكلاب ؛ لقوله تعالى « مَا يَدْعُوْهُمُ »

الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ » ، وقال :
 « لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ » ففترق بينهم في اللفظ ؛ وظاهره العطف
 يقتضى مفارقة بين المعطوف والمعطوف عليه ، وأيضا فاسم الشرك عموم وليس بنص ، وقوله ا
 تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » بعد قوله : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ »
 نص ؛ فلا تعارض بين المحتمل وبين ما لا يحتمل . فان قيل : أراد بقوله : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ
 الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » أى أوتوا الكتاب من قبلكم وأسلموا ؛ كقوله : « وَإِنَّ
 مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ » الآية . وقوله : « مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ » الآية .
 قيل له : هذا خلاف نص الآية في قوله : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ »
 وخلاف ما قاله الجمهور ؛ فإنه لا يُشْكِلُ على أحد جواز الترويج من أسلم وصار من أعيان
 المسلمين . فإن قالوا : فقد قال الله تعالى : « أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ » فجعل العلة في تحريم
 نكاحهن الدعاة الى النار . والجواب أن ذلك علة لقوله تعالى : « وَلَآئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ »
 لأن المشرك يدعو الى النار ؛ وهذه العلة مطردة في جميع الكفار ؛ فالمسلم خير من الكافر
 مطلقا ؛ وهذا بين .

الرابعة - وأما نكاح أهل الكتاب إذا كانوا حربا فلا يحل ؛ وسئل ابن عباس عن
 ذلك فقال : لا يحل ، وتلا قول الله تعالى : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ »
 الى قوله : « صَاحِرُونَ » . قال المحدث : حدثت بذلك ابراهيم التيمي فاعجبه . وكره مالك
 تزوج الحربيات ؛ لعله ترك الولد في دار الحرب ، ولتصرفها في الخمر والخنزير .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَلَآئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ ﴾ إخبار بأن المؤمنة المملوكة
 خير من المشركة ، وإن كانت ذات الحسب والمال . ﴿ وَلَوْ أَغْنَيْتُكُمْ ﴾ في الحسن وغير ذلك ؛ هذا
 قول الطبري وغيره . ونزلت في خنساء وليدة سوداء كانت لحذيفة بن اليمان ؛ فقال لها حذيفة :
 يا خنساء ، قد ذكرت في الملاء الأعلى مع سواك ودامتك ، وأنزل الله تعالى ذكرك في كتابه ؛
 فأعقها حذيفة وتزوجها . وقال السدي : نزلت في عبد الله بن رواحة ، كانت له أمة سوداء

فقطمها في غضب ثم ندم، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره؛ فقال : « ما هي بأعبد الله »
 قال : تصوم وتُصلي وتُحسِن الوضوء وتشهد الشهادتين ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « هذه مؤمنة » . فقال ابن رواحة : لأعتقها ولا تزوجها ؛ ففعل ؛ فظعن عليه ناس من المسلمين
 وقالوا : نكح أمة ؛ وكانوا يريدون أن ينكحوا إلى المشركين ، وكانوا ينكحونهم رغبة
 في أحسابهم ؛ فزلت هذه الآية . والله أعلم .

السادسة - واختلف العلماء في نكاح إماء أهل الكتاب ؛ فقال مالك : لا يجوز نكاح
 الأمة الكلابية . وقال أشهب في كتاب محمد ، فيمن أسلم وتحت أمة كلابية : إنه لا يُفَرَّق بينهما .
 وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجوز نكاح إماء أهل الكتاب . قال ابن العربي : درسنا الشيخ
 أبو بكر الشافعي بمدينة السلام قال : احتج أصحاب أبي حنيفة على جواز نكاح الأمة [الكلابية]
 بقوله تعالى : « وَلَا أَمَةَ مُؤْمِنَةٍ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ » . ووجه الدليل من الآية أن الله سبحانه خابر
 بين نكاح الأمة المؤمنة والمشركة ؛ فلولا أن نكاح الأمة المشركة جائز لما خابر الله تعالى بينهما ؛
 لأن المخيرة إنما هي بين الجائزين لا بين جائز ومبتنع ، ولا بين متضادين . والجواب أن المخيرة
 بين الضدين تجوز أمة وقرآنا ؛ لأن الله سبحانه قال : « أَحْسَبُ الْجَنَّةَ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا
 وَأَحْسَنُ مَقِيلًا » . وقال عمر في رسالته لأبي موسى : « الرجوع إلى الحق خير من التمادي
 في الباطل » . جواب آخر : قوله : « وَلَا أَمَةَ » لم يُرد به الرق المملوك وإنما أراد به الآدمية ؛
 والآدميات والآدميون باجمهم عبيد الله وإماؤه ؛ قاله القاضي بالبصرة أبو العباس الجرجاني .

السابعة - واختلفوا في نكاح نساء المجوس ؛ فنعى مالك والشافعي وأبو حنيفة
 والأوزاعي وإسحاق من ذلك . وقال ابن حنبل : لا يعجنى . وروى أن حذيفة بن اليمان
 تزوج مجوسية ، وأن عمر قال له : طافها . وقال ابن القصار : قال بعض أصحابنا : يجب على
 أحد القولين أن لهم كتابا أن تجوز منحتهم . وروى ابن وهب عن مالك أن الأمة المجوسية لا يجوز
 أن تُوطأ ملك الخيين ، وكذلك الوثنيات وغيرهن من الكافرات ؛ وعلى هذا جماعة العلماء ،

(١) عبارة ابن العربي في « أحكام القرآن » له : « احتج أبو حنيفة - (٢) زيادة عن ابن العربي »

إلا ما رواه يحيى بن أيوب عن أبي جريح عن عطية وعمر بن دينار أنها سئلا عن نكاح
الإمامة المجوسيات ؛ فقالا : لا بأس بذلك . وتأولا قول الله عز وجل : « وَلَا تَنْكِحُوا
الْمُشْرِكَاتِ » . فهذا عندهما على عقد النكاح لا على الأئمة المشتركة ؛ واحتجاً بسني أو طاس ؛
وأن الصحابة نكحوا الإمامة منهم يملك اليمن . قال النحاس : وهذا قول شاذ ؛ أما سني
أو طاس فقد يجوز أن يكون الإمامة أسلمن بفاز نكاحهن ، وأما الاحتجاج بقوله : « وَلَا تَنْكِحُوا
الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ » فغلط ؛ لأنهم حلوا النكاح على العقد ؛ والنكاح في اللغة يقع على العقد
وعلى الوطء ؛ فلما قال : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ » حرم كل نكاح يقع على المشركات . من
نكاح ووطء . وقال أبو عمر بن عبد البر : وقال الأوزاعي : سألت الزهري عن الرجل يشتري
المجوسية أبطوها ؟ فقال : إذا شهدت أن لا إله الا الله ويطئها . وعن يونس عن ابن شهاب قال :
لا يحل له أن يطأها حتى تُسلم . قال أبو عمر : قول ابن شهاب « لا يحل له أن يطأها حتى
تُسلم » هذا وهو أعلم الناس بالمغازي والسير دليل على فساد قول من زعم أن سني أو طاس
وطئن ولم يُسلمن . روى ذلك عن طائفة منهم عطية وعمر بن دينار قالوا : لا بأس بوطء
المجوسية ؛ وهذا لم يلتفت إليه أحد من الفقهاء بالأصبار . وقد جاء عن الحسن البصري -
وهو ممن لم يكن غزوه ولا غزا ناحيته إلا الفرس وما وراءهم من خراسان ، وليس
منهم أحد أهل كتاب - ما بين لك كيف كانت السيرة في نساءهم إذا سئبن قال : أخبرنا
عبد الله بن محمد بن أسد قال حدثنا إبراهيم بن أحمد بن فراس قال حدثنا علي بن عبد العزيز
قال حدثنا أبو عبيد قال حدثنا هشام عن يونس عن الحسن قال : قال رجل له : يا أبا سعيد
كيف كنتم تصنعون إذا سبتموهن ؟ قال : كنا نوجهها الى القبلة ونأمرها أن تُسلم وتشهد
أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ؛ ثم نأمرها أن تغسل . وإذا أراد صاحبها أن يصيبها
لم يُصِبها حتى يستبرئها . وعلى هذا تأويل جماعة العلماء في قول الله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا
الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ » انهن الوثنيات والمجوسيات ؛ لأن الله تعالى قد أحل الكافيات بقوله :
« وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » يعني المغائف ، لا من شهر زناها من

الدماء . ومنهم من كره نكاحها ووطأها يملك اليمين ما لم يكن منه توبة ؛ لما في ذلك من إفساد النسب .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنِكَهُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبَدُؤُمُؤْمِنٍ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنِكَهُوا ﴾ أى تزوجوا المسلمة من المشرك . واجمعت الأمة على أن المشرك لا يبطأ المؤمنة بوجه ؛ لما في ذلك من الغضاضة على الإسلام . والقراء على ضم الناء من « تنكحوا » .

الثانية - في هذه الآية دليل بالص على أن لا نكاح إلا بولي . قال محمد بن علي ابن الحسين : النكاح بولي في كتاب الله ؛ ثم قرأ « وَلَا تُنِكَهُوا الْمُشْرِكِينَ » . قال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ » وقد اختلف أهل العلم في النكاح بغير ولي ؛ فقال كثير من أهل العلم : لا نكاح إلا بولي ؛ روى هذا الحديث عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه وعلى بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة رضى الله عنهم ، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد وسفيان الثوري وابن أبي نئيل وابن شبرمة وابن المبارك والشافعي وعبيد الله بن الحسن وأحمد وإسحاق وأبو عبيد .

قلت : وهو قول مالك رضى الله عنهم أجمعين وأبي ثور والطبري . قال أبو عمر : حجة من قال : « لا نكاح إلا بولي » أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه أنه قال : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ » . روى هذا الحديث شعبة والثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً ، فن يقبل المراسيل يلزمه قبوله ، وأما من لا يقبل المراسيل فيلزمه أيضاً ؛ لأن الذين وصلوه من أهل الحفظ والثقة . ومن وصله إسرائيل وأبو عوانة كلاهما عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وإسرائيل ومن تابعه حفاظ ، والحافظ ثقل زيادته ، وهذه الزيادة يعضدها أصول ؛ قال الله عز وجل :

« فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ » . وهذه الآية نزلت في مَعْقِلِ بْنِ قَيْسٍ إِذْ عَضَلَ أُخْتَهُ
 عَنْ مِرْاجِعَةِ زَوْجِهَا ؛ قَالَ الْبَخَارِيُّ . وَلَوْلَا أَنْ لَهُ حَقٌّ فِي الْإِنْكَاحِ مَا نَهَى عَنِ الْعَضْلِ .
 قُلْتُ : يَوْمًا بَدَلَ عَلَى هَذَا أَيْضًا مِنَ الْكُتُبِ قَوْلُهُ : « فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيهِنَّ » وَقَوْلُهُ :
 « وَأَنْكِحُوا الْأَبْأَى مِنْكُمْ » فَلَمْ يَخَاطَبْ تَعَالَى بِالنِّكَاحِ غَيْرَ الرِّجَالِ ؛ وَلَوْ كَانَ إِلَى النِّسَاءِ لِذِكْرُهُنَّ .
 وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي « النُّورِ » . وَقَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ شُعَيْبٍ فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ :
 « إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّكَ » عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي سُورَةِ « الْقَصَصِ » . وَقَالَ تَعَالَى : « الرَّجَالُ قَوَّامُونَ
 عَلَى النِّسَاءِ » ؛ فَقَدْ تَعَاوَضَ الْكُتُبُ وَالسُّنَّةُ عَلَى أَنَّ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلَى . قَالَ الطَّبْرِيُّ : فِي حَدِيثِ
 حَفْصَةَ حِينَ تَأَمَّتْ وَعَقَدَ عَمْرُوعُ عَلَيْهَا النِّكَاحَ وَلَمْ تَعْقِدْهُ هِيَ إِطْلَاقُ قَوْلٍ مِنْ قَالَ : إِنْ لِلرَّأَةِ
 الْبَالِغَةِ الْمَالِكَةَ لِنَفْسِهَا تَزْوِيجَ نَفْسِهَا وَعَقْدَ النِّكَاحِ دُونَ وَلِيِّهَا ؛ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَهَا لَمْ يَكُنْ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَدْعَ خُطْبَةً حَفْصَةَ لِنَفْسِهَا إِذَا كَانَتْ أَوَّلَى بِنَفْسِهَا مِنْ أَبِهَا ،
 وَخُطْبَهَا إِلَى مَنْ لَا يَمْلِكُ أَمْرَهَا وَلَا الْعَقْدَ عَلَيْهَا ؛ وَفِيهِ بَيَانُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْأُمُّ أَحَقُّ
 بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » أَنْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهَا أَحَقُّ بِنَفْسِهَا فِي أَنَّهُ لَا يَعْقِدُ عَلَيْهَا إِلَّا بِرِضَاهَا ، لَا أَنَّهَا
 أَحَقُّ بِنَفْسِهَا فِي أَنْ تَعْقِدَ عَقْدَ النِّكَاحِ عَلَى نَفْسِهَا دُونَ وَلِيِّهَا . وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا إِنْ
 الزَّانِيَةُ هِيَ الَّتِي تَزَوِّجُ نَفْسَهَا » . قَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ سَفْيَانَ
 عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هُرَيْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا أَمْرَأَةٍ
 نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ — ثَلَاثَ مَرَّاتٍ — فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَمْ يَرْجِعْ بِهَا فَمَا أَصَابَ
 مِنْهَا فَإِنْ تَنَاجَرُوا فَالْطَّلَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ » . وَهَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ . وَلَا أَعْتَابِرُ بِقَوْلِ
 ابْنِ عُثَيْمَةَ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ عَنْهُ الزُّهْرِيَّ فَلَمْ يَعْرِفْهُ ، وَلَمْ يَقُلْ هَذَا أَحَدٌ عَنْ
 ابْنِ جَرِيرٍ غَيْرَ ابْنِ عُثَيْمَةَ ؛ وَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ لَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ ، وَلَوْ ثَبَتَ هَذَا عَنْ
 الزُّهْرِيِّ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَلَّه عَنْهُ ثَقَاتٌ مِنْهُمْ سَيَأْتِيَانِ بِنُصْحٍ وَمَوْفُوعَةٍ إِمَامٌ

وجعفر بن ربيعة ؛ فلو نسب الزهرى لم يضره ذلك ؛ لأن النسيان لا يعصم منه آدم ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " نَسِيَ آدَمُ فَنَسِيتُ ذَرِيَّتَهُ " . وكان صلى الله عليه وسلم ينسى ؛ فمن سواه آخرى أن ينسى ؛ ومن حفظ فهو حجة على من نسي ؛ فإذا روى الخبر ثقة فلا يضره نسيان من نسيه ؛ هذا لوضح ما حكى ابن علية عن ابن جريج ، فكيف وقد أنكر أهل العلم ذلك من حكايته ولم يعرجوا عليها .

قلت : وقد أخرج هذا الحديث أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي في المسند الصحيح له - على التقاسيم والأشكال من غير وجود قطع في سندها ، ولا ثبوت جرح في ناقلها - عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهرى عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له " . قال أبو حاتم : لم يقل أحد في خبر ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهرى هذا : " وشاهدي عدل " إلا ثلاثة أنفوس : سويد بن يحيى الأموي عن حفص بن غياث وعبد الله بن عبد الوهاب الجعفي عن خالد بن الحارث وعبد الرحمن بن يونس الترمذي عن عيسى بن يونس ؛ ولا يصح في الشاهدين غير هذا الخبر ؛ وإذا ثبت هذا الخبر فقد صرح الكتاب والسنة بأن لا نكاح إلا بولي ؛ فلا معنى لما خالفهما . وقد كان الزهرى والشعبي يقولان : إذا زوجت المرأة نفسها كفوا بشاهدين فذلك نكاح جائز . وكذلك كان أبو حنيفة يقول : إذا زوجت المرأة نفسها كفوا بشاهدين فذلك نكاح جائز ؛ وهو قول زفر . وإن زوجت نفسها غير كف ؛ فالكناح جائز ، وللاولياء أن يعزقوا بينهما . قال ابن المنذر : وأما ما قاله النعمان فمخالف للسنة ؛ خارج عن قول أكثر أهل العلم . والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول . وقال أبو يوسف : لا يجوز النكاح إلا بولي ؛ فإن سلم الولي جاز ، وإن أبي أن يسلم والزوج كف ؛ أجازة القاضي . وإنما يتم النكاح في قوله حين يحيزه القاضي ؛ وهو قول محمد بن الحسن ؛ وقد كان محمد بن الحسن يقول : يأمر القاضي الولي بإجازته ؛ فإن لم يفعل استأنف عقدا . ولا خلاف بين أبي حنيفة وأصحابه أنه إذا أذن لها

وليها فعددت النكاحَ بنفسها جاز. وقال الأوزاعي: إذا ولّت المرأة رجلاً فزوجها كفواً فالنكاح جائز، وليس للولي أن يفترق بينهما ؛ إلا أن تكون عريية تزوجت مولى ؛ وهذا نحو مذهب مالك على ما يأتي . وحمل القائلون بذهب الزهري وأبي حنيفة والشعبي قوله عليه السلام : " لا نكاح الا بولي " على الكمال لا على الوجوب ؛ كما قال عليه السلام : " لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد " و " لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة " . واستدلوا على هذا بقوله تعالى : « فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ » ، وقوله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ » ، وبما روى الدارقطني عن سمالك بن حريز قال : جاء رجل إلى علي رضي الله عنه فقال : امرأة أنا وليها تزوجت بغير إذني ؟ فقال علي : يُنظر فيما صنعت ، فإن كانت تزوجت كفواً أجزأنا ذلك لها ، وإن كانت تزوجت من ليس لها بكف فجمعنا ذلك إليك . وفي الموطأ أن عائشة رضي الله عنها زوجت بنت أخيها عبد الرحمن وهو غائب ، الحديث . وقد رواه ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها أنكحت رجلاً هو المنذر بن الزبير امرأة من بنى أخيها فضربت بينهم بستر ، ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلاً فانكح ؛ ثم قالت : ليس على النساء إنكاح . فالوجه في حديث مالك أن عائشة قزرت المهر وأحوال النكاح ، وتولى العقد أحد عصباتها ، ونُسب العقد إلى عائشة لما كان تقريره إليها .

الثالثة - ذكر ابن خُوَيزِمَّة دُناد : وأختلفت الرواية عن مالك في الأولياء ؛ من هم ؟ فقال مرة : كل من وضع المرأة في منصب حسن فهو وليها ، سواء كان من العصبية أو من ذوى الأرحام أو الأجانب أو الإمام أو الوصي . وقال مرة : الأولياء من العصبية ؛ فمن وضعها منهم في منصب حسن فهو ولي . وقال أبو عمر : قال مالك فيما ذكر ابن القاسم عنه : إن المرأة إذا زوجها غير وليها ، بإذنها فإن كانت شريفة لها في الناس حال كان وليها بالخيار في فسخ النكاح وإقراره ، وإن كانت دينية كالمتعة والسوداء والسعاية والمسلمانية ، ومن

(١) قال مالك : هم قوم من القبط يقدمون من مصر إلى المدينة . (٢) العاية : البني .

(٣) في الأصول : « الإسلامية » وللصواب عن شرح المرحوم وحاشية الطوسي .

لا حال لها جاز نكاحها ؛ ولا خيار لوليها لأن كل واحد كفء لها ؛ وقد روى عن مالك أن الشريفة والذئبية لا يزوجهما إلا وليها أو السلطان ؛ وهذا القول اختاره ابن المنذر ؛ قال : وأما فريق مالك بين المسكينة والتي لها قدرٌ فغير جائز ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد سوى بين أحكامهم في الدماء فقال : « المسلمون تتكافؤ دماؤهم » . وإذا كانوا في الدماء سواء فهم في غير ذلك شيء واحد . وقال إسماعيل بن إسحاق : لما أمر الله سبحانه بالنكاح جعل المؤمنين بعضهم أولياء بعض فقال تعالى : « الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ » والمؤمنون في الجملة هكذا يرث بعضهم بعضا ؛ فلو أن رجلا مات ولا وارث له كان ميراثه لجماعة المسلمين ؛ ولو جئنا جنابة لقلعه المساكين ، ثم تكون ولاية أقرب من ولاية ، وقرباؤه أقرب من قربة . وإذا كنت المرأة بموضع لا سلطان فيه ولا ولي لها فإنها تصير أمرها إلى من يوق به من جيرانها ؛ يزوجهما ويكون هو وليها في هذه الحال ؛ لأن الناس لا بد لهم من التزوج ، إن يعملون فيه بأحسن ما يمكن ؛ وعلى هذا قال مالك في المرأة الضعيفة الحال : إنه يزوجهما من تُسند أمرها إليه ؛ لأنها ممن تضعف عن السلطان فأشبهت من لا سلطان بحضرتها ؛ فرجعت في الجملة إلى أن المسلمين أولياؤها ؛ فأما إذا صيرت أمرها إلى رجل وترك أولياءها فإنها أخذت الأمر من غير وجهه ، وفعلت ما ينكره الحاكم عليها والمساكين ؛ فيفسخ ذلك النكاح من غير أن يعلم أن حقيقته حرام ؛ لما وصفنا من أن المؤمنين بعضهم أولياء بعض ، ولما في ذلك من الاختلاف ؛ ولكن يفسخ لتناول الأمر من غير وجهه ، ولأنه أحوط للفروج ولتخصيبتها ؛ فإذا وقع الدخول وتطاول الأمر وولدت الأولاد كان صوابا لم يميز الفسخ ؛ لأن الأمور إذا تفاوتت لم يرد منها إلا الحرام الذي لا يشك فيه ؛ ويشبه ما فات من ذلك بحكم الحاكم إذا حكم بحكم لم يفسخ إلا أن يكون خطأ لا شك فيه . وأما الشافعي وأصحابه فالنكاح عندهم بنير وفي مفسوخ أبدا قبل الدخول وبعده ، ولا يتوارثان إن مات أحدهما . والولي عندهم من فرائض النكاح ؛ لقيام الدليل عندهم من الكتاب والسنة : قال الله تعالى : « وَيَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ » كما قال : « فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ » ، وقال مخاطبا للأولياء :

« فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ » . وقال عليه السلام : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » . ولم يفرقوا بين دَنِيَّةِ
الحلال والشريفة ، لإجماع العلماء على أن لا فرق بينهما في الدَّماء ؛ لقوله عليه السلام :
« الْمُسْلِمُونَ تَكَافُؤٌ دِمَاؤُهُمْ » . وسائر الأحكام كذلك . وليس في شيء من ذلك فرق بين الرفيع
والوضع في كِتَاب ولا سُنَّة .

الرابعة — واختلفوا في النكاح يقع على غير ولى ثم يُبيّزه الولي قبل الدخول ؛ فقال مالك
وأصحابه إلا عبد الملك : ذلك جائز ، إذا كانت إجازته لذلك بالتقرب ؛ وسواء دخل أولم يدخل .
هذا إذا عقد النكاح غير ولى ولم تعقده المرأة بنفسها ؛ فإن زوجت المرأة نفسها وعقدت عُدَّة
النكاح من غير ولى قريب ولا بعيد من المسلمين فإن هذا النكاح لا يُقَرَّ أبداً على حال وإن
تطاول وولدت الأولاد ؛ ولكنه يُنقَضُ الولد إن دخل ، ويسقط الحد ؛ ولا بد من فسخ ذلك
النكاح على كل حال . وقال ابن نافع عن مالك : الفسخ فيه بغير طلاق .

الخامسة — واختلف العلماء في منازل الأولياء وترتيبهم ؛ فكان مالك يقول : أولهم البنون
وإن سفلوا ، ثم الآباء ، ثم الإخوة للأب والأم ، ثم للأب ، ثم بنو الإخوة للأب والأم ، ثم
بنو الإخوة للأب ، ثم الأجداد للأب وإن علوا ، ثم العمومة على ترتيب الإخوة ، ثم بنوهم على
ترتيب بنى الإخوة وإن سفلوا ، ثم المولى ثم السلطان أو قاضيه . والوصي مقدم في إنكاح الأيتام
على الأولياء ، وهو خليفة الأب ووكيله ، فأشبه حاله لو كان الأب حياً . وقال الشافعي : لا ولاية
لأحد مع الأب ؛ فإن مات فالجدة ، ثم أبُ أَيْ الجدة ؛ لأنهم كلهم آباء . والولاية بعد الجد
للإخوة ، ثم الأقرب . قال المزني : قال في الجديد : من انفرد بأُم كان أولى بالنكاح ؛
كالبيراث . وقال في القديم : هما سواء .

قلت : وروى المسديون عن مالك مثل قول الشافعي ، وأن الأب أولى من الابن ؛
وهو أحد قولَي أبي حنيفة ، حكاه البايجي . وروى عن المغيرة أنه قال : الجدُّ أولى من الإخوة ؛
والمشهور من المذهب ما قدمناه . وقال أحمد : أحقهم بالمرأة أن يزوجه أبوها ، ثم الابن ،
ثم الأخ ، ثم ابنه ، ثم الهم . وقال إسماعيل : الابن أولى من الأب ، كما قاله مالك ، واختاره
ابن المنذر ؛ لأن عمر بن أم سلمة زوجها بإذنها من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قلت : أخرجه النسائي عن أم سلمة وترجم له « إنكاح الابن أمه » .

قلت : وكثيرا ما يستدل بهذا علماؤنا وليس بشيء ؛ والدليل على ذلك ما ثبت في الصحاح أن عمر بن أبي سلمة قال : كنت غلاما في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت يدي تطيش في الصحفة ؛ فقال : « يا غلام سم الله وكل بعينك وكل مما يليك » . وقال أبو عمر في كتاب الاستيعاب : عمر بن أبي سلمة يكنى أبا حفص ، ولد في السنة الثانية من الهجرة بأرض الحبشة . وقيل : إنه كان يوم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن تسع سنين .

قلت : ومن كان سنه هذا لا يصلح أن يكون وليا ، ولكن ذكر أبو عمر أن لأبي سلمة من أم سلمة أبنا آخر اسمه سلمة ، وهو الذي عقد لرسول الله صلى الله عليه وسلم على أمه أم سلمة ، وكانت سلمة أسن من أخيه عمر بن أبي سلمة ، ولا أحفظ له رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد روى عنه عمر أخوه .

السادسة - واختلّفوا في الرجل يزوج المرأة الأبعد من الأولياء . كذا وقع ، والأقرب عبارة أن يقال : اختلف في المرأة يزوجها من أوليائها الأبعد والأقرب ؛ فقال الشافعي : النكاح باطل . وقال مالك : النكاح جائز . قال ابن عبد البر : إن لم ينكر الأبعد شيئا من ذلك ولا رده نفي ، وإن أنكره وهي ثيب أو يكره بالغ بريمة ولا وصى لها فقد اختلف قول مالك وأصحابه وجماعة من أهل المدينة في ذلك ؛ فقال منهم قائلون : لا يرد ذلك وينفذ ؛ لأنه نكاح انعقد بإذن ولي من الفخذ والعشيرة . ومن قال هذا منهم لا ينفذ قال : إنما جاءت الرتبة في الأولياء على الأفضل والأولى ، وذلك مستحب وليس بواجب . وهذا تحصيل مذهب مالك عند أكثر أصحابه ، وإياه اختار إسماعيل بن إسحاق وأتباعه . وقيل : ينظر السلطان في ذلك ويسأل الولي الأقرب على ما ينكره ، ثم إن رأى إمضاء أمضاه ، وإن رأى أن يرده رده . وقيل : بل للأقرب رده على كل حال ، لأنه حق له . وقيل : له رده وإجازته ما لم يطل مكثها وتلد الأولاد ؛ وهذه كلها أقاويل أهل المدينة .

(١) في بعض نسخ الأصل : « والأئمة » . يقال : فلان أقعد من فلان : أي أقرب منه إلى جده الأكبر

السابعة - فلو كان الولي الأقرب محبوساً أو سفيهاً زوجهما من يله من أولياتها، وعُدَّ كالميت منهم؛ وكذلك إذا غاب الأقرب من أولياتها غيبة بعيدة أو غيبة لا يرجى لها أوبةٌ سريعةٌ زوجهما من يله من الأولياء . وقد قيل : إذا غاب أقرب أولياتها لم يكن للذي يله تزويجهما، ويزوجها الحاكم، والأوّل قول مالك .

(١١) الثامنة - وإذا كان الوليان قد استويا في القعدد وغاب أحدهما وفوّضت المرأة عقد نكاحها إلى الحاضر لم يكن للغائب إن قديم نُكْرته . وإن كانا حاضرين ففوّضت أمرها إلى أحدهما لم يزوجهما إلا بإذن صاحبه ؛ فإن اختلفا نظر الحاكم في ذلك، وأجاز عليها رأى أحسنهما نظراً لها ؛ رواه ابن وهب عن مالك .

التاسعة - وأما الشهادة على النكاح فليست بركن عند مالكٍ وأصحابه ؛ ويكتفى بذلك شهرته والإعلان به ، وخرج عن أنف يكون نكاحٌ سِرٌّ . قال ابن القاسم عن مالك : لو زوج بيّنة ، وأمرهم أن يكتموا ذلك لم يجز النكاح ؛ لأنه نكاحٌ سِرٌّ . وإن تزوج بغير بيّنة على غير استسرار جاز ، وأشهدا فيما يستقبلان . وروى ابن وهب عن مالك في الرجل يترّج المرأة بشهادة رجلين ويستكتمهما قال : يُفَرَّقُ بينهما بتطليقة ولا يجوز النكاح ، ولها صداقها إن كان أصابها ، ولا يُعاقب الشاهدان . وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما : إذا تزوجهما بشاهدين وقال لها : آتينا جاز النكاح . قال أبو عمر : وهذا قول يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي صاحبنا ، قال : كلّ نكاحٍ شهد عليه رجلان فقد خرج من حدّ السرّ ؛ وأظنه حكاية عن الليث ابن سعد . والسرّ عند الشافعي والكوفيين ومن تابعهم : كلّ نكاحٍ لم يشهد عليه رجلان فصاعداً ويفسخ على كل حال .

قلت : قولُ الشافعي أصحُّ للحديث الذي ذكرناه . وروى عن ابن عباس أنه قال : لا نكاح إلا بشاهدي عدلٍ ووليٍّ مُرشدٍ ؛ ولا يخالف له من الصحابة فيما علمته . واحتج مالكٌ

(١١) القعدد (بضم القاف وسكون العين وضم الدال المهملة وفتحها) : القريب من الجدة الأكبر . وقيل :

هو أمّك القرابة في النسب .

لذهبه أن البيوع التي ذكرها الله تعالى فيها الإشهاد عند العقد؛ وقد قامت الدلالة بأن ذلك ليس من فرائض البيوع . والنكاح الذي لم يذكر الله تعالى فيه الإشهاد آخرى بالآ. يكون الإشهاد فيه من شروطه وفرائضه، وإنما الغرض الإعلان والظهور لحفظ الأنساب . والإشهاد يصاح بعد العقد للتداعي والاختلاف فيما يتعقد بين المتناكحين؛ وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "أعلنوا النكاح" . وقول مالك هذا قول ابن شهاب وأكثر أهل المدينة .
 العاشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا دُعِيَ الْيَهُودُ ﴾ أي ثلوثه . ﴿ خَيْرٌ مِنْ مَثَرِكِ ﴾ أي حبيب . ﴿ وَلَوْ أَتَجَمَّكُمْ ﴾ أي حسبه وماله ؛ حسب ما تقدم . وقبل المعنى : ولرجل مؤمن ، وكذا ولأمة مؤمنة ، أي ولا امرأة مؤمنة ، كما بيناه . قال صلى الله عليه وسلم : "كل رجل أكرم عبيد الله وكل نسائك إماء الله" . وقال : "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله" . وقال تعالى : « نَمَّ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ » . وهذا أحسن ما حمل عليه القول في هذه الآية ، وبه يرتفع النزاع ويزول الخلاف ؛ والله الموفق .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ ﴾ إشارة للشركين والمشركات . ﴿ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ أي إلى الأعمال الموجبة للنار ؛ فإن صحبتهم ومعاشرتهم توجب الانحطاط في كثير من هواهم مع تربيتهم للنسل . ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْحَيَّةِ ﴾ أي إلى عمل أهل الجنة . ﴿ يَدَّاهُ ﴾ أي بأمره ؛ قاله الزجاج .

قوله تعالى : وَيَسْتَلْزِمُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾
 فيه أربع عشرة مسألة :

الأولى : قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَلْزِمُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ﴾ عن السدسي أن السائل ثابت ابن الدحداح . وقيل : أسيد بن حضير وعباد بن بشر؛ وهو قول الأكثرين . وسببه فيما قال

قتادة وغيره : أن العرب في المدينة وما والاها كانوا قد آستنوا بسنة بني إسرائيل في تجنبه ،
مؤاكله الحائض ومساكنتها ، فزلت هذه الآية . وقال مجاهد : كانوا يتجنبون النساء في الحيض ،
ويأتونهن في أدهارهن مدة زمن الحيض ، فزلت . وفي صحيح مسلم عن أنس : أن اليهود كانوا
إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها ولم يجامعوهن في البيوت ، فقال أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى
فَاعْتَرَلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ » إلى آخر الآية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اصنعوا كل شيء
إلا التكاثر » فبلغ ذلك اليهود فقالوا : ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئا إلا خالفنا
فيه ، بغاء أسيد بن الحضير وعباد بن بشر فقالا : يا رسول الله إن اليهود تقول كذا وكذا ،
أفلا نجتمعن ؟ فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ظننا أنه وجد عليها ، فخرجنا فاستقبلهما
هدية بن لبني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرسل في آثارهما فسفاهما ، فعرفا أنه لم يجده
عليهما . قال علماؤنا : كانت اليهود والجوس يتجنب الحائض ، وكانت النصراني يجامعون
الحائض ، فأمر الله بالقصد بين هذين .

الثانية — قوله تعالى : (عَنِ الْمَحِيضِ) المحيض : الحيض ، وهو مصدر ، يقال :
حاضت المرأة حيضا ومحاضا ومحِيضا ، فهي حائض ، وحائضة أيضا ، عن الفراء . وأئسد :
« كَأَنِّي ضِيءٌ يَرَىٰ بِهَا غَيْرَ طَاهِرٍ » .

ونساء حيض وحوائض . والحَيْضَةُ : المرة الواحدة . والحِيضَةُ (بالكسر) الاسم ، [والجمع]
الحِيض . والحِيضَةُ أيضا : الحِرْقَةُ التي تستنفر بها المرأة . قالت عائشة رضي الله عنها :
ليتني كنت حِيضَةً مُلْقَاةً . وكذلك الحِيضَةُ ، والجمع الحائض . وقيل : المحيض عبارة عن
الزمان والمكان ، وعن الحيض نفسه ، وأصله في الزمان والمكان مجاز في الحيض . وقال
الطبري : المحيض اسم للحيض ، ومثله قول رؤبة في العيش :

إليك أشكو شدة الميعيش « ومرة أعوام تنفن ربيني

(١) وجد عليها : غضب . ومقارعه بضم الجيم وكسر هـ . (٢) الاستظار : أن تشد المرأة فريجها بمنزلة
مريلة ، أو قلعة تحشى بها وتوثق طرفيها في شيء تشد على راسها فتش سيلان الدم .

وأصل الكلمة من السيلان والانفجار؛ يقال : حاض السيل وفاض، وحاضت الشجرة أى سالت رطوبتها؛ ومنه الحيض، أى الحوض؛ لأن الماء يفيض إليه أى يسيل؛ والعرب تدخل الواو على الياء والياء على الواو؛ لأنهما من حيز واحد. قال ابن عرفة : الحيض والحيض اجتماع الدم إلى ذلك الموضع ؛ وبه سُمي الحوض لاجتماع الماء فيه ؛ يقال : حاضت المرأة وتحيضت ودرست وعركت وطمئت ، تَحِيضُ حَيْضًا وَحَمَاضًا وَحِيضًا إِذَا سَالَ الدَّمُ مِنْهَا فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ . إِذَا سَلَّ فِي غَيْرِ أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ وَمِنْ غَيْرِ عَرَقِ الْحَيْضِ قُلْتُ : أَسْتَحِيضُ ، فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ . ابن العربي . ولها ثمانية أسماء : الأول - حائض . الثاني - عَارِك . الثالث - فَارِك . الرابع - طامس^(١) . الخامس - دارس . السادس - كابر . السابع - ضاحك . الثامن - طامث . قال مجاهد في قوله تعالى : « فَصَحَّكَت » بمعنى حاضت . وقيل في قوله تعالى : « فَلَمَّا رَأَيْتُهُ أُكْبِرْتُهُ » بمعنى حضنت . وسبق في موضعه إن شاء الله تعالى .

الثالثة - أجمع العلماء على أن المرأة ثلاثة أحكام في رؤيتها الدَّمُ الظاهر السائل من فرجها ؛ فمن ذلك الحيض المعروف ، ودُمُه أسودٌ خائرٌ تملؤه حمرة ؛ تترك له الصلاة والصوم ؛ لاختلاف في ذلك . وقد يتصل ويتقطع ؛ فإن اتصل فالحكم ثابت له ، وإن انقطع فرأت الدَّم يومًا والظَّهر يومًا ، أو رأت الدَّم يومين والظَّهر يومين أو يومًا فإنها تترك الصلاة في أيام الدَّم ، وتفتسل عند انقطاعه وتصل ؛ ثم تلتق أيام الدَّم وتُلبى أيام الظَّهر المتخللة لها ، ولا تختص بها طهرا في عتة ولا استبراء . والحيضُ خِلقَةٌ في النساء وطبعٌ معنود معروفٌ منهن . روى البخاري عن أبي سعيد الخدري قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أَصْحَى أو فِطْرٍ إلى المِصَلَّى ففرَّ على النساء فقال : « يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنَّ أَرِيضَكُنَّ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ » - فقل : وبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قال - تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتُكْفِرْنَ الشَّيْرَ مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَكُنَّ - قلن : وما نقصانُ عَقْلِنَا وَدِينِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قال - ليس شهادةُ المرأةِ مثلُ شهادَةِ الرجلِ - قلن : بلى ؛ قال : فذلك من نقصان

(١) كذا في الأصول وأحكام القرآن لابن العربي .

عليها أليس إذا حاضت لم تُصَلِّ ولم تَصُمْ — قلن : بلى يا رسول الله ؛ قال — فذلك من نقصان دينها ” .

وأجمع العلماء على أن الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ؛ لحديث مُعَاذَةَ قالت : سألت عائشة نقلت : ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ؟ فقالت : أُحْرُورِيَّةٌ (١) أنتِ ؟ قلتُ : لستُ بمحرورية ، ولكني أسأل . قالت : كان يصيبنا ذلك فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة ؛ نَحَرَجْهُ مُسْلِمٌ . فإذا انقطع عنها كان طهرها منه الغسل ؛ على ما يأتي .

الرابعة — واختلف العلماء في مقدار الحيض ؛ فقال فقهاء المدينة : إن الحيض لا يكون أكثر من خمسة عشر يوماً ؛ وجائز أن يكون خمسة عشر يوماً فما دون ، وما زاد على خمسة عشر يوماً لا يكون حيضاً وإنما هو استحاضة ؛ هذا مذهب مالك وأصحابه . وقد رُوِيَ عن مالك أنه لا وقت لقليل الحيض ولا لكثيره إلا ما يوجد في النساء ؛ فكانه ترك قوله الأول ورجع إلى عادة النساء . وقال محمد بن مسلمة : أقل الطهر خمسة عشر يوماً ؛ وهو أكثر اختيار البغداديين من المالكيين ، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابهما والثوري ؛ وهو الصحيح في الباب ؛ لأن الله تعالى قد جعل عِدَّة ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ ثَلَاثَ حَيَضٍ ، وجعل عِدَّة من لا تحيض من كِبَرٍ أَوْ صِغَرٍ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ؛ فكان كُلُّ قَرْنٍ عَوْضًا مِنْ شَهْرٍ ، والشهر يجمع الطَّهْرَ وَالْحَيْضَ . فإذا قَلَّ الْحَيْضُ كَثُرَ الطَّهْرُ ، وإذا كَثُرَ الْحَيْضُ قَلَّ الطَّهْرُ ، فلما كان أكثر الحيض خمسة عشر يوماً وجب أن يكون بإزائه أَقَلُّ الطَّهْرِ خمسة عشر يوماً ليكمل في الشهر الواحد حيض وطهر ، وهو الْمُتَعَارَفُ فِي الْأَغْلَبِ مِنْ خِلْقَةِ النِّسَاءِ وَجِبَتْهُنَّ مَعَ دَلَائِلِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ . وقال الشافعي : أقل الحيض يومٌ وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوماً . وقد رُوِيَ عنه مِثْلُ قَوْلِ مَالِكٍ : إن ذلك مردود إلى عُرْفِ النِّسَاءِ . وقال أبو حنيفة وأصحابه : أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة . قال ابن عبد البر : ما نقص عند هؤلاء عن ثلاثة أيام فهو استحاضة ، لا يمنع من الصلاة إلا عند أول ظهوره ؛

(١) الحرورية : طائفة من الخوارج نسبوا إلى «حروراء» وهو موضع قريب من الكوفة ، وهم الذين فاتهم على رضاه عنه ، وكان يقدم من التشديد في الدين ما هو معروف ؛ فلما رأت عائشة هذه المرأة تشدد في أمر الحيض شبهها بالحرورية . وقيل : أرادت أنها خالفت السنة ونجست عن الجماعة .

لأنه لا يعلم مبلغ مدته . ثم على المرأة قضاء صلاة تلك الأوقات ، وكذلك ما زاد على عشرة أيام عند الكوفيين . وعند الحجازيين ما زاد على خمسة عشر يوما فهو استحاضة ، وما كان أقل من يوم وليلة عند الشافعي فهو استحاضة ، وهو قول الأوزاعي والطبري . ومن قال أقل الحيض يومٌ وليلةً وأكثره خمسة عشر يوما عطاهُ بن أبي رباح وأبو ثور وأحمد بن حنبل . قال الأوزاعي : وعدنا امرأة تحيض غُدوةً وتطهرُ عشيةً . وقد أتينا على ما للعلماء في هذا الباب — من أكثر الحيض وأقله وأقل الطهر ، وفي الاستظهار ، والحجة في ذلك — في «المقتبس في شرح موطن مالك بن أنس» . فإن كانت يكرًا مبتدأةً فإنها تجلس أول ما ترى الدم في قول الشافعي خمسة عشر يوما ، ثم تغتسل وتعيد صلاة أربعة عشر يوما . وقال مالك : لا تقضي الصلاة ويمسك عنها زوجها . علي بن زياد عنه : تجلس قدر ليلاتها ، وهذا قول عطية والثوري وغيرهما . ابن حنبل : تجلس يوما وليلة ، ثم تغتسل وتصل ولا يأتيها زوجها . أبو حنيفة وأبو يوسف : تدع الصلاة عشرا ، ثم تغتسل وتصل عشرين يوما ، ثم تترك الصلاة بعد العشرين عشرا ، فيكون هذا حالها حتى ينقطع الدم عنها . أنا التي لها أيام معلومة فإنها تستظهر على أيامها المعلومة بثلاثة أيام ؛ عن مالك : ما لم تجاوز خمسة عشر يوما . الشافعي : تغتسل إذا انقضت أيامها بغير استظهار .

والثاني من الدماء : دم النفاس عند الولادة ؛ وله أيضا عند العلماء حدٌ محدود اختلفوا فيه ؛ فقبيل : شهران ؛ وهو قول مالك . وقيل : أربعون يوما ؛ وهو قول الشافعي . وقيل غير ذلك . وطهرتها عند انقطاعه . والنفل منه كالنفل من الجنابة . قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : ودم الحيض والنفاس يمتان أحد عشر شيئا : وهي وجوب الصلاة وصحة فعلها وفعل الصوم دون وجوبه — وفائدة الفرق لزوم القضاء للصوم ونفيه في الصلاة — والجماع في النرج وما دونه والمدة والطلاق والطواف ومس المصحف ودخول المسجد والاعتكاف فيه ؛ وفي قراءة القرآن روايتان .

وَالثَّالِثُ مِنَ الدَّمَاءِ: دَمٌ لَيْسَ بِعَادَةٍ وَلَا طَبِيعٍ مِنْهُمْ وَلَا خِلْفَةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ اقْطَعُ، سَائِلُهُ
 دَمٌ أَحْمَرٌ لَا اقْطَاعَ لَهُ إِلَّا عِنْدَ الْبُرَّةِ مِنْهُ؛ فَهَذَا حُكْمُهُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مِنْهُ طَاهِرَةً لَا يَجْتَمِعُ مِنْ
 صَلَاةٍ وَلَا صَوْمٍ؛ بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَاتِّفَاقٍ مِنَ الْأَثَرِ الْمَرْفُوعَةِ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا أَنَّهُ دَمٌ عِرْقٌ
 لَا دَمٌ حَيْضٌ. رَوَى مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ:
 قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ: يَارَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَطْهَرُ! فَأَدْعُ الصَّلَاةَ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ فَإِذَا
 ذَهَبَ قَدْرُهَا فَأَغْسِلِي عَنكَ الدَّمَ وَصَلِّي". وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ صَحَّتِهِ وَقَلَّةِ أَفْظَاظِهِ مَا يَفْسُرُ لَكَ
 أَحْكَامَ الْحَائِضِ وَالْمُسْتَحَاضَةِ، وَهُوَ أَصَحُّ مَا رَوَى فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ يَرُدُّ مَا رَوَى عَنْ عَقِيبَةِ
 ابْنِ نَاصِرٍ وَمَكْحُولٍ أَنَّ الْحَائِضَ تَغْتَسِلُ وَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ وَقْتٍ صَلَاةٍ، وَتَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ذَا كَرَّةٍ لِلَّهِ
 عَزَّ وَجَلَّ جَالِسَةً. وَفِيهِ: أَنَّ الْحَائِضَ لَا تُصَلِّي، وَهُوَ إِجْمَاعٌ مِنْ كَأَنَّةِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا طَوَائِفَ مِنَ
 الْخَوَارِجِ يَرَوْنَ عَلَى الْحَائِضِ الصَّلَاةَ. وَفِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ لَا يُلْزِمُهَا غَيْرُ ذَلِكَ النَّسْلِ
 الَّذِي تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضِهَا، وَلَوْ لَزِمَهَا غَيْرُهُ لَأَمْرُهَا بِهِ. وَفِيهِ رَدُّ لِقَوْلِ مَنْ رَأَى ذَلِكَ عَلَيْهَا لِكُلِّ
 صَلَاةٍ. وَلِقَوْلِ مَنْ رَأَى عَلَيْهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْ النَّهَارِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ، وَصَلَاتِي اللَّيْلِ بِغُسْلٍ
 وَاحِدٍ وَتَغْتَسِلُ لِلصَّبْحِ. وَلِقَوْلِ مَنْ قَالَ: تَغْتَسِلُ مِنْ طَهَرٍ إِلَى طَهَرٍ. وَلِقَوْلِ سَمِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ
 مَنْ طَهَرَ إِلَى طَهَرٍ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَأْمُرْهَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. وَفِيهِ رَدُّ
 لِقَوْلِ مَنْ قَالَ بِالْإِسْتِظْهَارِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهَا إِذَا عَلِمَتْ أَنَّ حَيْضَتَهَا قَدْ
 أَدْبَرَتْ وَذَهَبَتْ أَنْ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَلَمْ يَأْمُرْهَا أَنْ تَتْرَكَ الصَّلَاةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا تَنْتَظِرُ حَيْضَ يَحْيَى
 أَوْ لَا يَحْيَى؛ وَالْإِحْطَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي عَمَلِ الصَّلَاةِ لَا فِي تَرْكِهَا.

الخامسة - قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾ أي هو شيء يتأذى به المرأة وغيرها،
 أي براءة دم الحيض. والأذى كناية عن القدر على الجملة. ويطلق على القول المكروه؛
 ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ أي بما تسمعه من المكروه. ومنه قوله
 تعالى: ﴿وَدَعْ أَذَاهُمْ﴾ أي أذى المنافقين لا يُجَازِمُهُمْ إِلَّا أَنْ تَوْمَرَ فِيهِمْ. وَفِي الْحَدِيثِ:

”وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى“ يعنى د «الأذى» الشعر الذى يكون على رأس الصبي حين يولد، يُملأ عنه يوم أسبوعه، وهى الحقيقة . وفى حديث الإمام : ” وأدناها إمطة الأذى عن الطريق“ أى تحتها، يعنى الشوك والحجر، وما أشبه ذلك مما يتأذى به المسافر . وقوله تعالى : « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ » وسبأى .

السادسة - استدل من منع وطء المستحاضة : سيلان دم الاستحاضة ؛ فقالوا : كل دم فهو أذى ؛ يجب غسله من التوب والبدن ؛ فلا فرق فى المباشرة بين دم الحيض والاستحاضة لأنه كله رجس . وأما الصلاة فرخصة وردت بها السنة كما يصل بسلس البول ، هذا قول إبراهيم النخعي وسليمان بن يسار والحكم بن عيينة وعاصم الشعبي وابن سيرين والزهري . واختلف فيه عن الحسن ، وهو قول عائشة : لا يأتها زوجها ؛ وبه قال ابن علية والمغيرة ابن عبد الرحمن ، وكان من أعلى أصحاب مالك ، وأبو مصعب ، وبه كان يفتى . وقال جمهور العلماء : المستحاضة تصوم وتصل وتطوف وتقرأ ، ويأتها زوجها . قال مالك . جل أهل الفقه والعلم على هذا ، وإن كان دمها كثيرا ؛ رواه عنه ابن وهب . وكان أحمد يقول : أَحَبُّ إِلَيَّ أَلَّا يَطَّاهَا إِلَّا أَنْ يَطُولَ ذَلِكَ بِهَا . وعن ابن عباس فى المستحاضة : لا بأس أن يصيبها زوجها وإن كان الدم يسيل على عقبها . وقال مالك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ “ . فإذا لم تكن حيضة فما يمنعه أن يصيبها وهى تُصَلِّي ! قال ابن عبد البر : لما حكم الله عز وجل فى دم المستحاضة بأنه لا يمنع الصلاة وتبذ فيه بعبادة غير عبادة الحائض وجب ألا يُحْكَمَ له بشئ من حكم الحيض إلا فيما أجمعوا عليه من غسله كسائر الدماء .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ قَاعَتِرُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ ﴾ أى فى زمن الحيض ، إن حملت الحيض على المصدر ، أو فى حمل الحيض إن حملته على الاسم . ومقصود هذا النهى ترك الجماع . وقد اختلف العلماء فى مباشرة الحائض وما يُستباح منها ؛ فروى عن ابن عباس وعبيدة السلماني أنه يجب أن يترجل الرجل فراش زوجته إذا حاضت . وهذا قول شاذ خارج عن

قول العلماء، وإن كان عموم الآية يقتضيه فالسنة الثابتة بخلافه؛ وقد وقفت على ابن عباس خاتمه ميمونة وقالت له: أراغب أنت عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم! وقال مالك والشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وجماعة عظيمة من العلماء: له منها ما فوق الإزار؛ لقوله عليه السلام للسائل حين سأله -: ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ فقال -: "تستد عليها إزارها ثم شأنك بأعلاها"، وقوله عليه السلام لعائشة حين حاضت: "شدّي على قميصك إزارك ثم عودي الى مضجيك". وقال النوري ومحمد بن الحسن وبعض أصحاب الشافعي: يمتنع موضع الدم؛ لقوله عليه السلام: "اصنعوا كل شيء إلا النكاح"، وقد تقدم. وهو قول داود، وهو الصحيح من قول الشافعي. وروى أبو معشر عن إبراهيم عن مسروق قال: سألت عائشة: ما يحل لي من أمر أتي وهي حائض؟ فقالت: كل شيء إلا الفرج. قال العلماء: مباشرة الحائض وهي متّرة على الاحتياط والقطع للذريعة، ولأنه لو أباح لخذها كان ذلك منه ذريعة الى موضع الدم المحرم بإجماع؛ فأمر بذلك احتياطاً، والمحرم نفسه موضع الدم؛ تنفق بذلك معاني الآثار، ولا تضاد، وبالله التوفيق.

الثامنة - واختلفوا في الذي يأتي أمراته وهي حائض فإذا عليه؛ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة: يستغفر الله ولا شيء عليه؛ وهو قول ربيعة ويحيى بن سعيد، وبه قال داود. وروى عن محمد بن الحسن: يتصدق بنصف دينار. وقال أحمد: يتصدق بدينار أو نصف دينار. قال أحمد: ما أحسن حديث عبد الحميد عن مفسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: "يتصدق بدينار أو نصف دينار". أخرجه أبو داود وقال: هكذا الرواية الصحيحة قال: دينار أو نصف دينار؛ واستحبه الطبري. فإن لم يفعل فلا شيء عليه؛ وهو قول الشافعي ببغداد. وقالت فرقة من أهل الحديث: إن وطئ في الدم فعليه دينار، وإن وطئ في انقطاعه فنصف دينار. وقال الأوزاعي: من وطئ امرأته وهي حائض تصدق بجمسي دينار؛ والطرق لهذا كله في «سنن أبي داود والدارقطني» وغيرهما. وفي كتاب الترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا كان دماً أحمر فدينار وإن كان دماً

اصْفَرَفَ نَصْفُ دِينَارٍ . قال أبو عمر : حجة من لم يوجب عليه كفارة إلا الاستغفار والتوبة اضطرابُ هذا الحديث عن ابن عباس ، وأن مثله لا تقوم به حجة ، وأن الذمة على البراءة ، ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا مطمئن عليه ؛ وذلك معدوم في هذه المسئلة .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ قال ابن العربي : سمعت الشافعي في مجلس النظر يقول : إذا قيل لا تقرب (يفتح الراء) كان معناه : لا تلبس بالفعل ، وإن كان بضم الراء كان معناه : لا تدن منه . وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير وآبُنُ عَاصِمٍ وعاصم في رواية حفص عنه « يَطْهُرْنَ » بسكون الطاء وضم الهاء . وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل « يَطْهُرْنَ » بتشديد الهاء والطاء وفتحهما . وفي مصحف أبي وعبد الله « يَطْطَهْرْنَ » . وفي مصحف أنس بن مالك « ولا تقربوا النساء في محضهن واعتزلوهن حتى يَطْطَهْرْنَ » . ورجح الطبري قراءة تشديد الطاء وقال : هي بمعنى يتنسلن ، لإجماع الجميع على أن حراما على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع الدم حتى تطهر . قال : وإنما الخلاف في الطهر ما هو ؛ فقال قوم : هو الاغتسال بالماء . وقال قوم : هو وضوء كوضوء الصلاة . وقال قوم : هو غسل الفرج ؛ وذلك يحلها لزوجها وإن لم تنسل من الحيضة ، ورجح أبو علي الفارسي قراءة تخفيف الطاء ، إذ هو ثلاثي مضاد لطمت وهو ثلاثي .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ يعني بالماء ؛ وإليه ذهب مالك وجهور العلماء ، وأن الطهر الذي يحل به جماع الحائض التي يذهب عنها الدم هو تطهرها بالماء كطهور الجنب ، ولا يجوز من ذلك تيمم ولا غيره ؛ وبه قال مالك والشافعي والطبري ومحمد بن مسلمة وأهل المدينة وغيرهم . وقال يحيى بن بكير ومحمد بن كعب القرظي : إذا طهرت الحائض وتيممت حيث لامأ حلت لزوجها وإن لم تنسل . وقال مجاهد وعكرمة وطاوس : انقطاع الدم يحلها لزوجها ، ولكن بأن تتوضأ . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : إن انقطع دُمها بعد مضي عشرة أيام جاز له أن يطأ قبل النسل ، وإن كان انقطاعه قبل العشرة

لم يجوز حتى تنسل أو يدخل عليها وقت صلاة . وهذا تحكُّم لا وجه له ؛ وقد حكوا للمائض بعد انقطاع دمها بحكم الحبس في العدة وقالوا : لزوجها عليها الرجعة ما لم تنسل من الحيضة الثالثة ؛ فعل قياس قولهم هذا لا يجب أن تُوطأ حتى تنسل ، مع موافقته أهل المدينة . ودلنا أن الله سبحانه علّق الحكم فيها على شرطين : أحدهما - انقطاع الدم ، وهو قوله تعالى « حَتَّى يَطْهُرَ » . والثاني - الاغتسال بالماء ، وهو قوله تعالى : « حَتَّى يَتَطَهَّرَ » أى يغسل الفسل بالماء ؛ وهذا مثل قوله تعالى : « وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ » الآية ؛ فعلق الحكم وهو جواز دفع المال على شرطين : أحدهما - بلوغ المكلف النكاح . والثاني - إنباس الرشد ، وكذلك قوله تعالى في المطلقة : « فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » ثم جاءت السنة باشتراط السيلة ؛ فوقف التحليل على الأمرين جميعاً ، وهو انعقاد النكاح ووجود الوطء . احتج أبو حنيفة فقال : إن معنى الآية الغاية في الشرط هو المذكور في الغاية قبلها ؛ فيكون قوله : « حَتَّى يَطْهُرَ » مخففاً هو بمعنى قوله « يَطْهُرُ » مشدداً بعينه ، ولكنه جمع بين اللتين في الآية ؛ كما قال تعالى : « فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا اللَّهَ بِحُبِّ الْمُطَهَّرِينَ » . قال الكُتَيْب :

وما كانت الأنصار فيها أذلة * ولا غيياً فيها إذ الناس غُيْبُ

وأيضاً فإن القراءتين كالآيتين فيجب أن يعمل بهما ؛ ونحن نعمل كل واحدة منهما على معنى ، فحمل المخففة على ما إذا انقطع دمها للأقل ، فإننا لا نجوز وطأها حتى تنسل ، لأنه لا يؤمن عوده . ونحمل القراءة الأخرى على ما إذا انقطع دمها للأكثر ؛ فيجوز وطؤها وإن لم تنسل . قال ابن العربي : وهذا أقوى ما لم ؛ فالجواب عن الأول : أن ذلك ليس من كلام الفصحاء . ولا ألسن البلغاء ؛ فإن ذلك يقتضى التكرار في التعداد ، وإذا أمكن حمل اللفظ على فائدة مجردة لم يحمل على التكرار في كلام الناس ؛ فكيف في كلام العالم الحكيم ! وعن الثاني : أن كل واحد منهما محمول على معنى دون معنى الآخر ؛ فيلزمهم إذا انقطع الدم ألا يُحْتَمَ لها بحكم الحيض قبل أن تنسل في الرجعة ، وهم لا يقولون ذلك كما بيناه ؛ فهي إذا حائض

والحائض لا يجوز وطؤها اتفاقاً. وأيضاً فإن ما قالوه يقتضى إباحة الوطء عند انقطاع الدم للأكثر، وإباحة قلناه يقتضى الحظر، وإذا تمارض ما يقتضى الحظر وما يقتضى الإباحة ويُغلب باعتبارها غلبت باعث الحظر، كما قال علي وعثمان في الجمع بين الأختين يملك اليمن، أحلتها آية وحرمتها أخرى، والتحرير أولى، والله أعلم.

الحادية عشرة - اختلف علماءنا في الكفاية هل تُجبر على الاغتسال أم لا؟ فقال مالك في رواية ابن القاسم: نعم؛ ليحل للزوج وطؤها؛ قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ» يقول بالماء، ولم يخص مسلمة من غيرها. وروى أنسب عن مالك أنها لا تجبر على الاغتسال من الحيض؛ لأنها غير معتقدة لذلك؛ لقول الله تعالى: «وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» وهو الحيض والحمل، وإنما خاطب الله عز وجل بذلك المؤمنات وقال: «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ» وبهذا كان يقول محمد بن عبد الحكم.

الثانية عشرة - وصفة غسل الحائض صفة غسلها من الجنابة، وليس عليها تقصُّ شعرها في ذلك؛ لما رواه مسلم عن أم سلمة قالت قلت: يا رسول الله إني أشدُّ ضفر رأسي أفأقصه لغسل الجنابة؟ قال: «لا إنا يكفيك أن تنحني على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين» وفي رواية: أفأقصه للحيضة والجنابة؟ فقال: «لا» زاد أبو داود: «وَأَعْمِزِي قُرْوَتَكَ عِنْدَ كُلِّ حَثِيَةٍ».

الثالثة عشرة - قوله تعالى: (فَاتَّوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) أى فاجاموهن. وهو أمر إباحة، وكفى بالإتيان عن الوطء، وهذا الأمر يقوى ما قلناه من أن المراد بالطهر النسل بالماء؛ لأن صيغة الأمر من الله تعالى لا تقع إلا على الوجه الأكمل. والله أعلم. و«من» بمعنى في، أى في حيث أمركم الله تعالى وهو القبل، ونظيره قوله تعالى: «أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ» أى في الأرض، وقوله: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» أى في يوم الجمعة. وقيل المعنى أى من الوجه الذى أذن لكم فيه، أى من غير صوم وإحرام.

واحتكاف؛ قاله الأصم . وقال ابن عباس وأو رزين : من قَبَلَ الطهر لا من قَبَلَ الحيض ؛
وقاله الضحاك . وقال محمد بن الحنفية : المعنى من قبل الحلال لا من قبل الزنا .

الرابعة عشرة - غزله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ اختلف فيه ؛
ف قيل : التَّوَّابُونَ من الذنوب والشرك . والمتطهرون أى بالماء من الجنابة والأحداث ؛ قاله
عطاء وغيره . وقال مجاهد : من الذنوب ؛ وعنه أيضا : من إتيان النساء فى أدبارهن .
ابن عطية : كأنه نظر إلى قوله تعالى حكاية عن قوم لوط : « أَتَجْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنْهُمْ
أَنَاسٌ يَسْتَطْهَرُونَ » . وقيل : المتطهرون الذين لم يُذنبوا .

فإن قيل : كيف قدم بالذکر الذى أذنب على من لم يذنب ؛ قيل : قدمه لئلا يقتطع
الثابت من الرحمة ولا يعجب المتطهر بنفسه ؛ كما ذكر فى آية أخرى : « فَبِمَنْ ظَلَمَ لِنَفْسِهِ
وَمِنْهُمْ مَقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ » على ما يأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ سِتْنُمْ وَقَدُّمُوا
لِأَنْفُسِكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مَلَائِكَةٌ مُبَشِّرَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٢٢﴾

فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ روى الأئمة واللفظ لمسلم عن جابر
ابن عبد الله قال : كانت اليهود تقول : إذا أتى الرجل امرأته من دُبُرِها فى قُبُلِها كان الولدُ
أُحُولَ ، فنزلت الآية : « نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ سِتْنُمْ » زاد فى رواية عن الزهري :
إن شاء مجيبة وإن شاء غير مجيبة غير أن ذلك فى صِتام واحد . وروى فى صِتام واحد بالسین ؛ قاله
الترمذى . وروى البخارى عن نافع قال : كان ابن عمر إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه ؛
فاخذت عليه يوماً ؛ فقرأ سورة « البقرة » حتى انتهى إلى مكان قال : أتندري فم أنزلت ؟

(١) مجيبة : أى منكبة على وجهها ؛ تشبهاً ببيتة السجود .

(٢) أخذت عليه : أى أمسكت المصحف وهو يقرأ عن ظهر قلب .

قلت : لا . قال : نزلت في كذا وكذا ، ثم مضى . وعن عبد الصمد قال : حدثني أبي قال حدثني
أيوب عن نافع عن ابن عمر « فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَيْ سِئْتُمْ » قال : يأتيها في قبيلها . قال المجبدي :
يعني الفرج . وروى أبو داود عن ابن عباس قال : إن ابن عمر والله يفرقه له أوهم ، إنما كان هذا
الحى من الأنصار ، وهم أهل وتي ، مع هذا الحى من يهود ، وهم أهل كتاب ، وكانوا يرون لم
فضلا عليهم في العلم ، فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم ، وكان من أمر أهل الكتاب ألا يأتوا
النساء إلا على حرف ، وذلك أستر ما تكون المرأة ، فكان هذا الحى من الأنصار قد أخذوا بذلك
من فعلهم ، وكان هذا الحى من قريش يشرحون النساء شرحا منكرا ويتلذذون منهن مقبليات
ومدبرات ومستقبليات ، فلما قدم المهاجرون المدينة تزوج رجل منهم امرأة من الأنصار ،
فذهب يصنع بها ذلك فانكرته عليه ، وقالت : إنما كنا نؤتى على حرف ! فأصنع ذلك وإلا
فأجتنبي ، حتى شري أمرهما ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله عز وجل :
« فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَيْ سِئْتُمْ » أى مقبليات ومدبرات ومستقبليات ، يعنى بذلك موضع الولد . وروى
الترمذى عن ابن عباس قال : جاء عمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول
الله هلكت ! قال : « وما أهلك » قال : حذلت رحلى الليلة ، قال : فلم يرد عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم شيئا ، قال : فذوحنى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية :
« نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَيْ سِئْتُمْ » أقبل وأدير وأتق الدبر والحیضة . قال : هذا
حديث حسن صحيح . وروى النسائي عن أبي النضر أنه قال لنافع مولى ابن عمر : قد أكثر
عليك القول ! إنك تقول عن ابن عمر : أنه أتى بآن يؤتى النساء في أديارهن . قال نافع : لقد
كذبوا على ! ولكن سأخبرك كيف كان الأمر : إن ابن عمر عرض على المصحف يوما
وأنا عنده حتى بلغ : « نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ » ، قال نافع : هل تدري ما أمر هذه الآية ؟
إنما كنا معشر قريش نجبي النساء فلما دخلنا المدينة وكنا نساء الأنصار أردنا منهن ما كنا نريد

(١) شرح الرجل جلوسه : إذا وطئها قائمة على قضاها .

(٢) شري أمرهما (من باب رضى) : عظم وتفاقم وبلغوا فيه : (٣) الذى في صحيح الترمذى : « حسن عرب » .

(٤) تقدم معنى « الجبية » من هذا الجزء فانظره .

من نساءنا؛ فاذا نحن قد كرمنا ذلك وأعظمته، وكان نساء الأنصار إنما يؤتين على جنوبهن؛
فأنزل الله سبحانه : « نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أُنَّى شِئْتُمْ » .

الثانية - هذه الأحاديث نص في إباحة الحلال والهيئات كلها إذا كان الوطء في موضع
الحَرْث ، أى كيف شئتم من خليف ومن قدام وباركة ومستطية ومضطجعة ؛ فاما الإتيان
في غير المائى فما كان مباحا، ولا يباح ! وذكر الحَرْث يدل على أن الإتيان في غير المائى محرم .
و « حرت » تشبيه ؛ لأن من مُزْدَرع الدَّرية ؛ فلفظ « الحرت » يعطى أب الإباحة لم تقع
إلا في الفرج خاصة إذ هو المزدرع . وأنشد ثعلب :

إِنَّمَا الْأَرْحَامُ أَرْضُونَ لَنَا مَحْتَرَمَاتٌ • فَمَلِينَا الزَّرْعَ فِيهَا وَعَلَى اللَّهِ النَّبَاتُ

ففرج المرأة كالأرض ، والنظفة كالبذر ، والولد كالنبات ؛ فالحَرْث بمعنى المحترت . ووجد
الحَرْث لأنه مصدر؛ كما يقال : رجلٌ صومٌ، وقومٌ صومٌ .

الثالثة - قوله تعالى : (أُنَّى شِئْتُمْ) معناه عند الجمهور من الصحابة والتابعين
وأئمة الفتوى : من أى وجه شئتم مقابلة ومدبرة، كما ذكرنا آنفا . و « أُنَّى » نجى، سؤالا وإخبارا
عن أمرٍ له جهات ؛ فهو أعم في اللغة من « كيف » ومن « أين » ومن « متى » ؛ هذا هو
الاستعمال العربى في « أُنَّى » . وقد فسر الناس « أُنَّى » في هذه الآية بهذه الألفاظ . وفسرها
سيبويه بـ « كيف » و « من أين » باجتماعهما . وذهبت فرقة ممن فسرهما بـ « أين » إلى أن
الوطء في الدبر مباح ؛ ومن نسب إليه هذا القول : سعيد بن المسيب ونافع وابن عمر ومحمد
ابن كعب القرظى . وعبد الملك بن الماجشون . وحكى ذلك عن مالك في كتاب له يسمى
« كتاب السر » . وحدائق أصحاب مالك ومشايخهم يُنكرون ذلك الكتاب ؛ ومالك أجل من
أن يكون له « كتاب سر » . ووقع هذا القول في العتيقة . وذكر ابن العربى أن ابن شعبان
أسند جواز هذا القول إلى زمرة كثيرة من الصحابة والتابعين ، وإلى مالك من روايات كثيرة
في كتاب « جماع النسوان وأحكام القرآن » . وقال اليكيا الطبرى : وروى عن محمد بن كعب
القرظى أنه كان لا يرى بذلك بأسا؛ ويتأول فيه قول الله عز وجل : « أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِن

الْمَلِئِينَ . وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ » وقال : فتقديره تتركون مثل ذلك من أزواجكم ؛ ولو لم يُسح مثل ذلك من الأزواج لما صح ذلك ، وليس المباح من الموضع الآخر مثلاً له ؛ حتى يقال : تفعلون ذلك وتتركون مثله من المباح . قال اليكنا : وهذا فيه نظر ، إذ معناه : وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم مما فيه تسكين شهوتكم ؛ ولذة الوقاع حاصلة بهما جميعاً ؛ فيجوز التوبيخ على هذا المعنى . وفي قوله تعالى : « فَأَذَّا تَطْهُرْنَ فَاتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ » مع قوله : « فَأَتُوا حُرَّتَكُمْ » ما يدل على أن في المآثي اختصاصاً ، وأنه مقصور على موضع الولد .

قلت : هذا هو الحق في المسألة . وقد ذكر أبو عمر بن عبد البر أن العلماء لم يختلفوا في الرققاء التي لا يوصل إلى وطنها أنه عيب تُردّ به ؛ إلا شيئاً جاء عن عمر بن عبد العزيز من وجه ليس بالقوى أنه لا تُردّ الرققاء ولا غيرها ؛ والفقهاء كلهم على خلاف ذلك ؛ لأن المسيس هو المبتنى بالنكاح ؛ وفي إجماعهم على هذا دليل على أن الدبر ليس بموضع وطء ، ولو كان موضعاً للوطء ما رُدّت من لا يوصل إلى وطنها في الفرج . وفي إجماعهم أيضاً على أن القيم التي لا تلد لا ترد . والصحيح في هذه المسألة ما بيناه . وما نُسب إلى مالك وأصحابه من هذا باطل وهم مُبرّءون من ذلك ؛ لأن إباحة الإتيان مختصة بموضع الحرث ؛ لقوله تعالى : « فَأَتُوا حُرَّتَكُمْ » ؛ ولأن الحكمة في خلق الأزواج بتّ النسل ؛ فغير موضع النسل لا يناله ملك النكاح ، وهذا هو الحق . وقد قال أصحاب أبي حنيفة : إنه عندنا ولا نطّ الذكر سواء في الحكم ؛ ولأن القدر والأذى في موضع النجوا أكثر من دم الحيض ، فكان أشنع . وأما صيام البول فغير صيام الرّحم . قال ابن العربي في قبسه : قال لنا الشيخ الإمام غفر الاسلام أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين ففيه الوقت وإمامه : الفرج أشبه شيء بخمسة وثلاثين ؛ وأخرج يده عاقداً بها . وقال : مسك البول ما تحت الثلاثين ، ومسك الدبر ما تحت الأربعين ؛ ما اشتملت عليه الخمسة ؛ وقد حرم الله تعالى الفرج حال الحيض لأجل النجاسة العارضة ، فأولى أن يحرم الدبر لأجل النجاسة اللازمة . وقال مالك لابن وهب وعلى بن زياد لما أخبراه أن ناساً بمصر

يَعْتَدُونَ عَنْهُ أَنَّهُ يَحْزِرُ ذَلِكَ ؛ فَنَفَرْنَا مِنْ ذَلِكَ ؛ وَبَادَرْنَا إِلَى تَكْذِيبِ النَّاسِ فَقَالَ : كَذَبُوا عَلَى- ، كَذَبُوا عَلَى- ، كَذَبُوا عَلَى- ! ثُمَّ قَالَ : أَلَسْتُمْ قَوْمًا عَرَبًا ؟ أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى : « نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ » ؟ وَهَلْ يَكُونُ الْحَرْثُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْمَنِيِّ ! وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْمُخَالَفُ مَنْ أَنَّ قَوْلَهُ عَنْ وَجَل : « أَنِّي شَتَمْتُ » شَامِلٌ لِلسَّالِكِ بِحُكْمِ عَمُومِهَا فَلَا حُجَّةَ فِيهَا ، إِذْ هِيَ مُخَصَّصَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَبِأَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ حَسَنَةٍ شَهِيرَةٍ رَوَاهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اثْنَا عَشَرَ صَحَابِيًّا يَمْتَنُّونَ مُخْتَلَفَةً ؛ كُلُّهَا مُتَوَارِدَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِي الْأَدْبَارِ ؛ ذَكَرَهَا أَحَدُ بَنِي حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ ، وَأَبُو دَوَادٍ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمْ . وَقَدْ جَمَعَهَا أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوْزِيِّ بِطَرَفِهَا فِي جُزْءِ سَمَاءِ « تَحْرِيمِ الْمَحَلِّ الْمَكْرُوهِ » . وَلِشَيْخِنَا أَبِي الْعَبَّاسِ أَيْضًا فِي ذَلِكَ جُزْءُ سَمَاءِ « إِظْهَارُ إِدْبَارِ ، مِنْ أَجَازِ الْوَطْءِ فِي الْأَدْبَارِ » .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الْمُنْتَبِعُ وَالصَّحِيحُ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَلَا يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُعْرِجَ فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ عَلَى زَلَّةٍ عَالِمٌ بَعْدَ أَنْ تَصَحَّ عَنْهُ . وَقَدْ حَدَّثَنَا مِنْ زَلَّةِ الْعَالَمِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرِو خَلَّافٍ هَذَا ، وَتَكْفِيرُ مَنْ فَعَلَهُ ؛ وَهَذَا هُوَ اللَّائِقُ بِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَكَذَلِكَ كَذَبَ نَافِعٌ مَنْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ ؛ كَمَا ذَكَرَ النَّسَائِيُّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَأَنْكَرَ ذَلِكَ مَالِكٌ وَاسْتَعْظَمَهُ ، وَكَذَّبَ مَنْ نَسَبَ ذَلِكَ إِلَيْهِ . وَرَوَى الدَّارِمِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ يَمَارٍ أَبِي الْحُبَّابِ قَالَ : قُلْتُ لَابْنِ عَمْرِو : مَا تَقُولُ فِي الْجَوَارِي حِينَ أُحْمَضُ لَهُنَّ ؟ قَالَ : وَمَا التَّحْمِيضُ ؟ فَذَكَرْتُ لَهُ الدُّبْرَ ؛ فَقَالَ : هَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ! وَأَسْنَدُ عَنْ خَزِيمَةَ بِنْتِ ثَابِتٍ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ » . وَمِثْلُهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْحٍ . وَأَسْنَدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَتَى أَمْرًا فِي دُبْرِهَا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تِلْكَ اللَّوْطِيَّةُ الصُّغْرَى » .

(١) التعميض : أن يأتي الرجل المرأة في غير ما ناها الذي يكون موضع الولد .

يعني إتيان المرأة في دبرها . وروى عن طاوس أنه قال : كان بدءُ عمل قوم لوط إتيان النساء في أدبارهن . قال ابن المنذر : وإذا ثبت الشيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغنى به عما سواه .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ ﴾ أي قدموا ما ينفعكم غداً ، خذف المفعول ، وقد صرح به في قوله تعالى : « وَمَا تَقْدُمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ » فالله يقدّم لكم الطاعة والعمل الصالح . وقيل : ابتغاء الولد والنسل ؛ لأن الولد خير الدنيا والآخرة ؛ فقد يكون شفيهاً وجنة . وقيل : هو التزوج بالعفاف ؛ ليكون الولد صالحاً طاهراً . وقيل : هو تقديم الأقرط ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من قدم ثلاثة من الولد لم يلغوا الحنث لم تمسه النار إلا بحلة القسم » الحديث . وسبق في « مریم » إن شاء الله تعالى . وقال ابن عباس وعطاء : أي قدموا ذكر الله عند الجماع ؛ كما قال عليه السلام : « لو أن أحدكم إذا أتى امرأته قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فإنه إن يقدر بينهما ولد لم يضره شيطان أبداً » . أخرجه مسلم .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ تحذير ﴿ وَاعْمَلُوا أَنْتُمْ مَلَاقُوهُ ﴾ خبر يقتضى المبالغة في التحذير ، أي فهو مجازيكم على البر والإثم . وروى ابن عينة عن عمرو بن دينار قال : سمعت سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول : « إنكم ملاقوا الله حفاة عراة مشاة غرلاً » - ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم - « واتقوا الله واعملوا أنتم ملاقوه » أخرجه مسلم بمعناه .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ تأنيس لفاعل البر ومبتغى من الهدى .

قوله تعالى : وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَقُولُوا وَتُضْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٢﴾

(١) الأقرط (جمع قرط) : هم الأولاد الذين ماتوا قبل أن يبلغوا الحلم .
(٢) التزل (بضم فسكون جمع الأغزل) : وهو الأتلف الذي لم يمتن .

فيه أربع مسائل :

الأولى — قال العلماء : لما أمر الله تعالى بالإتيان وصحبة الأيتام والنساء بجمل المعاشرة قال : لا تمتنعوا عن شيء من المكرم تمثلاً بأننا حلفنا ألا نفعل كذا ؛ قال معناه ابن عباس والتَّحَيُّ ومجاهد والزبيع وغيرهم . قال سعيد بن جبير : هو الرجل يحلف ألا يبر ولا يصل ولا يصالح بين الناس ؛ فيقال له : برّ ؛ فيقول : قد حلفت . وقال بعض المتأولين : المعنى لا تخلفوا بالله كاذبين إذا أردتم البرّ والتقوى والإصلاح ؛ فلا يحتاج الى تقدير «لا» بعد «أن» . وقيل : المعنى لا تستكثروا من الإيمان بالله فإنه أهيب للقلوب ؛ ولهذا قال تعالى : « وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ » . وَذَمَّ مَنْ كَثَرَ الْإِيمَانَ فَقَالَ تَعَالَى : « وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَّافٍ مِثْنٍ » . والعرب تمدح بقلة الإيمان ؛ حتى قال قائلهم :

قليل الأَلَايَا حَافِظٌ لِيَمِينِهِ • وإن صدرت منه الأَلْبَةُ بَرَّتْ

وعلى هذا « أن تبروا » معناه : أقبلوا الإيمان لما فيه من البرّ والتقوى ؛ فإن الإيمان يكون معه الخَيْرُ وقلة رِعي لحق الله تعالى ؛ وهذا تأويل حسن . مالك بن أنس : بلغني أنه الحلف بالله في كل شيء . وقيل : المعنى لا تجعلوا الإيمان مبتذلة في كل حق وباطل . وقال الزجاج وغيره : معنى الآية أن يكون الرجل إذا طُلب منه فعل خير اعتلَّ بالله فقال : على يمين ؛ وهو لم يحلف . القُتَيْبِيُّ : المعنى إذا حلفت على ألا تصلوا أرحامكم ولا تصدقوا ولا تصلحوا ؛ وعلى أشباه ذلك من أبواب البرِّ فكفروا بالإيمان .

قلت : وهذا حسن لما بيناه ، وهو الذي يدل عليه سبب الترول ؛ على ما نبهت في المسألة

بعد هذا .

الثانية — قيل : نزلت بسبب الصديق إذ حلف ألا يُنفق على مسطح حين تكلم في عائشة رضي الله عنها ؛ كما في حديث الإفك ؛ وسيأتي بيانه في «النور» ؛ عن ابن جريح . وقيل : نزلت في الصديق أيضا حين حلف ألا يأكل مع الأضياف . وقيل : نزلت في عبيد الله بن ربيعة حين حلف ألا يكلم بشير بن النعمان وكان حَتَنَ على أخته ؛ والله أعلم .

الثالثة - قوله تعالى : (عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ) أى نصبا ؛ عن الجوهري . وفلان عُرْضَةٌ ذاك ، أى عُرْضَةٌ لذلك ، أى مَقْرُونٌ له قَوْيٌّ عليه . والعُرْضَةُ : الهِمْةُ . قال :
* مِمُّ الْأَنْصَارُ عُرْضَتُهَا ^(١) الْفَقَاءُ *

وفلان عُرْضَةٌ لِلنَّاسِ : لا يزالون يعقون فيه . وجمعتُ فلانا عُرْضَةً لكذا أى نصبته له .
وقيل : العُرْضَةُ من الشدة والقوة ؛ ومنه قولهم للمرأة : عُرْضَةٌ لِلنِّكَاحِ ؛ إذا صَلَحَتْ له وقَوِيَتْ
عليه ، وفلان عُرْضَةٌ : أى قوة على السفر والحرب ؛ قال كعب بن زهير :
من كُلِّ نَضَاجَةٍ الذِّفْرَى إِذَا عَرِقَتْ * عُرْضَتُهَا طَامِسُ الْأَعْلَامِ مَجْهُولُ
وقال عبد الله بن الزبير :

فهَذِي لِأَيَّامِ الْحُرُوبِ وَهَذِهِ * لِلْهَيْوَى وَهَذِي عُرْضَةٌ لَارْتِحَالِنَا
أى عُذَّةُ . وقال آخر :
* فَلَا تَجْعَلْنِي عُرْضَةً لِلْوَأَمِ *

وقال أوس بن حُجْر :

وأدْماءُ مِثْلِ الْفُحْلِ يَوْمَا عُرْضَتَهَا * لِحَلِي وَفِيهَا هِزَّةٌ وَتَقَادُفُ
المعنى : لا تجعلوا اليمين بالله قوة لأنفسكم وعُدَّة في الامتناع من البر .

الرابعة - قوله تعالى : (أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا) مبتدأ وخبره محذوف ، أى البر والتقوى
والإصلاح أولى وأمثل ؛ مثل « طاعةٌ وقولٌ معروف » ، عن الزجاج والنحاس . وقيل : محله
النصب ، أى لا تمنعكم اليمين بالله عز وجل البر والتقوى والإصلاح ؛ عن الزجاج أيضا .
وقيل : مفعول من أجله . وقيل : معناه أن لا تَبْرُوا ؛ حذف « لا » ؛ كقوله تعالى :
« يَسِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَقْلُوا » أى لتلا قضاوا ؛ قاله الطبري والنحاس . ووجه رابع من وجوه
النصب : كراهة أن تَبْرُوا ؛ ثم حذف ؛ ذكره النحاس والمهدي . وقيل : هو في موضع خفض

(١) عجزت لحسان بن ثابت رضي الله عنه ؛ وصدره : * وقال الله قد أعددت جنة

على قول الخليل والكاسي؛ التقدير: في أن تبرؤا، فاضهت «في» وخفضت بها. و (سَمِيمٌ)
أى لأقوال العباد. (عَلِيمٌ) بِنَاتِهِمْ .

قوله تعالى: لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا
كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٢٥﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى: (بِاللَّغْوِ) اللَّغْوُ: مصدر لما يلفو ويلنى، ولنى يلنى لفا إذا أتى
بما لا يحتاج إليه في الكلام، أو بما لا خير فيه، أو بما يلنى إثم؛ وفي الحديث: "إذا قلت
لصاحبك والإمام بخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت". ولغة أبى هريرة «فقد لغيت»
وقال الشاعر^(١):

وَرَبِّ أَسْرَابٍ حَمِيجٍ كُظْمٍ * عَنِ اللَّفَا وَرَفَتْ التَّكْلُمُ
وقال آخر^(٢):

ولست بماخوذ بلفو تقوله * إذا لم تعمّد عاقدات العزائم

الثانية - واختلف العلماء في اليمين التي هي لغو؛ فقال ابن عباس: هو قول
الرجل في درج كلامه واستعجاله في المحاورة: لا والله، وبلى والله؛ دون قصيد لليمين .
قال المروزي: لغو اليمين التي اتفق العلماء على أنها لغو هو قول الرجل: لا والله، وبلى والله؛
في حديثه وكلامه غير معتقد لليمين ولا مريدها. وروى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب
أن عمرو حدثه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: أيمان اللغو ما كانت
في المرء والمزمل والمزاحة والحديث الذي لا ينعقد عليه القلب . وفي البخاري عن عائشة
رضي الله عنها قالت: نزل قوله تعالى: «لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ» في قول الرجل:
لا والله، وبلى والله . وقيل: اللغو ما يحلف به على الظن؛ فيكون بخلافه؛ قاله مالك ،

حكاه ابن القاسم عنه ، وقال به جماعة من السلف . قال أبو هريرة : إذا حلف الرجل على الشيء لا يظه إلا أنه إياه ؛ فإذا ليس هو ، فهو اللغو ، وليس فيه كفارة ؛ ونحوه عن ابن عباس . وروى أن قوما تراجعوا القول عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يرمون بحضرة ؛ خلف أحدهم لقد أصبت وأخطأت يا فلان ؛ فإذا الأمر بخلاف ذلك ؛ فقال الرجل : حنث يارسول الله ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "أَيُّان الرِّمَاءُ لغو لا حنث فيها ولا كفارة" . وفي الموطأ قال مالك : أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك ثم يوجد الأمر بخلافه ؛ فلا كفارة فيه . والذي يخلف على الشيء وهو يعلم أنه فيه آثم كاذب ليرضى به أحدا أو يعتذر لمخلوق أو يقتطع به مالا فهذا أعظم من أن يكون فيه كفارة ؛ وإنما الكفارة على من حلف ألا يفعل الشيء المباح له فعله ثم يفعله ؛ أو أن يفعله ثم لا يفعله ؛ مثل إن حلف ألا يبيع ثوبه بعشرة دراهم ثم يبيعه بمثل ذلك ، أو حلف ليضربن غلامه ثم لا يضربه . وروى عن ابن عباس - إن صح عنه - قال : لغو اليمين أن تحلف وأنت غضبان ؛ وقوله طاوس . وروى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "لا يمين في غضب" أخرجه مسلم . وقال سعيد بن جبير : هو تحريم الحلال ؛ فيقول : مالي على حرام إن فعلت كذا والحلال على حرام ؛ وقاله مكحول القمشي ؛ ومالك أيضا ؛ إلا في الزوجة فإنه أزم فيها التحريم إلا أن يخرجها الخالف بقلبه . وقيل : هو يمين المعصية ؛ قاله سعيد بن المسيب ، وأبو بكر بن عبيد الرحمن وعروة وعبد الله ابن الزبير ؛ كالذي يقسم ليشربن الخمر أو ليقطعن الرِّحْمَ فَبَرَهُ ترك ذلك الفعل ولا كفارة عليه ؛ وحجته حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليتركها فإن تركها كفارتها" أخرجه ابن ماجه في سننه ، وسيأتي في « المائدة » أيضا . وقال زيد بن أسلم : لغو اليمين دعاء الرجل على نفسه : أعمى الله بصره ، أذهب الله ماله ، هو يهودي ، هو مشرك ، هو لئيم إن فعل كذا . مجاهد : هما الرجلان يتبايعان فيقول أحدهما : والله لا أبيعك بكذا ، ويقول الآخر : والله لا أشتريه بكنا . النخعي : هو الرجل يخلف ألا يفعل الشيء ثم يمتنع فيفعله .

وقال ابن عباس أيضا والضحاك : لنوايمين هي المكفرة، أى إذا كُفِّرَت اليمين . . . قطعت أوصارت لغوا، ولا يؤاخذ الله بتكفيرها والرجوع إلى الذى هو خير . وحكى ابن عبد البر قولاً : أن اللغو أيمان المكروه . قال ابن العربي : أما يمين مع النسيان فلا شك في إلغائها ؛ لأنها حانت على خلاف قصده ؛ فهي لغو محض .

قلت : ويمين المكروه عتبتها . وسأبقى حكم من حلف مكرها في « النحل » إن شاء الله تعالى . قال ابن العربي : وأما من قال إنه يمين المعصية فباطل ؛ لأن الحالف على ترك المعصية تنعقد يمينه عادة، والحالف على فعل المعصية تنعقد يمينه معصية ؛ ويقال له : لا تفعل وكفر، فإن أقدم على الفعل أثم في إقدامه ورّى قسمه . وأما من قال : إنه دعاء الإنسان على نفسه إن لم يكن كذا فيترك به كذا، فهو قول لغو، في طريق الكفارة ولكنه متعقد في القصد، مكروه، وربما يؤاخذ به، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يدعون أحدكم على نفسه فربما صادف ساعة لا يسأل الله أحد فيها شيئا إلا أعطاه إياه » . وأما من قال إنه يمين الغضب فإنه يردّه حنف النبي صلى الله عليه وسلم غايضا ألا يحل الأشعريين وحلهم وكفر عن يمينه . وسأبقى في « راءة » . قال ابن العربي : وأما من قال : إنه يمين المكفرة فلا يملئ له بحكى ؛ وضعه ابن عطية أيضا وقال : قد رفع الله عز وجل المؤاخدة بالإطلاق في اللغو، حقيقيتها لا أثم فيه ولا كفارة؛ والمؤاخدة في الأيمان هي عفو الآخرة في يمين الغموس المصبورة، وفيما ترك تكفيره مما فيه كفارة، وعفوية الدنيا في إلزام الكفارة فيضصف القول بأنها يمين المكفرة، لأن المؤاخدة قد وقعت فيها، وتخصيص المؤاخدة بأنها في الآخرة فقط تحكّم .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ الأيمان جمع يمين، واليمين الحلف، وأصله أن العرب كانت إذا تحالفت أو تعاقدت أخذ الرجل يمين صاحبه يمينه، ثم كثر ذلك حتى سُمّي

(١) قوله تعالى : (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم ... الآية ٩٢) .

(٢) يمين المصورة هي التي أرم بها الحالف وحس عليها، وكانت لازمة لصاحها من جهة الحكم، وقيل لها : « مصورة » وإن كان صاحبها في الحقيقة هو المصور، لأنها ما عاصر من أفعالها، أى حس، فوعت الصر وأصبحت إلى يمين مجازا .

الْحَلِيفَ وَالْمَهْدُ نَفْسُهُ بَيْنَا . وقيل : بين فعليل من اليقين ، وهو البركة ؛ سماها الله تعالى بذلك لأنها تحفظ الحقوق . وبين تذكرو توثق ، وتجمع إيمان وإيمان ؛ قال زهير :

* فَتُجْمَعُ أَيْمَانٌ مَنَا وَمِنْكُمْ ^(١) *

الرابعة - قوله تعالى : (وَلَكِنْ يَأْخُذْكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ) مثل قوله : « وَلَكِنْ يَأْخُذْكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ » . وهناك يأتي الكلام فيه مستوفى ، إن شاء الله تعالى . وقال زيد ابن أسلم : قوله تعالى : « وَلَكِنْ يَأْخُذْكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ » هو في الرجل يقول : هو مشرك إن فعل ، أى هذا اللغو ، إلا أن يعقد الإشراف بقلبه ويكسبه . و (غُفُورٌ حَلِيمٌ) صفتان لاقتان بما ذكر من طرح المواخذة ؛ إذ هو باب رفيق وتوسعة .

قوله تعالى : لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٢٢٦) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٢٢٧) فيه أربع وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ) « يؤلون » معناه يحلفون ، والمصدر إيلاء وإيالة والؤة وإلوة . وقرأ أبي وابن عباس « للذين يقسمون » . ومعلوم أن « يقسمون » تفسير « يؤلون » . وقرأ « للذين آلوا » يقال : آلى يؤلى إيلاء ، وآلى آلياً ، وآلى آتلاء ، أى حلف ؛ ومنه « وَلَا يَأْتِلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ » ، وقال الشاعر

فَالْبُتُّ لَا أَتْلُكَ أَحَدُ قَصِيدَةٍ * تَكُونُ وَإِيَاهَا مِثْلًا بَعْدِي

وقال آخر :

فَلِلَّ الْأَلْيَا حَافِظٌ لِيَمِينِهِ * وَإِنْ سَبَقَتْ مِنَ الْأَلْيَةِ بَرَتِ

وقال ابن جرير :

أَلْيَةٌ بِالْعَمَلِ يَرْتَمِي * بِهَا النَّجَاءُ بَيْنَ أَجْوَارِ الْفَلَا

(١) هذا صدر بيت تمامه :

* بِمَقْصِدَةِ غُفُورٍ بِهَا الدَّمَاءُ *

قال عبد الله بن عباس: كان إيلاء الجاهلية السنة والستين وأكثر من ذلك؛ يقصدون بذلك إيذاء المرأة عند المساء؛ فوقت لهم أربعة أشهر، فمن آل بأقل من ذلك فليس بإيلاء حكي.

قلت: وقد آلى النبي صلى الله عليه وسلم وطلق، وسبب إيلائه سؤال نسائه إياه من النفقة ما ليس عنده؛ كذا في صحيح مسلم. وقيل: لأن زينب ردت عليه هديته؛ فغضب صلى الله عليه وسلم فألى منه؛ ذكره ابن ماجه.

الثانية - ويلزم الإيلاء كل من يلزمه الطلاق؛ فالحر والعبد والسكران يلزمه الإيلاء. وكذلك السفیه والمؤتى عليه إذا كان بالغاً غير مجنون، وكذلك الخصى إذا لم يكن مجبواً، والشيخ إذا كان فيه بقية رمق ونشاط. واختلف قول الشافعي في المجبوب إذا آلى؛ ففي قول: لا إيلاء له. وفي قول: يصح إيلاءه؛ والأول أصح وأقرب إلى الكتاب والسنة، فإن النبي هو الذي يسقط اليمين؛ والفى بالقول لا يسقطها؛ فإذا بقيت اليمين المانعة من الحنث بقي حكم الإيلاء. وإيلاء الأخرس بما يفهم عنه من كتابة أو إشارة مفهومة لازم له؛ وكذلك الأعرج إذا آلى من نسائه.

الثالثة - واختلف العلماء فيما يقع به الإيلاء من اليمين؛ فقال قوم: لا يقع الإيلاء إلا باليمين بالله تعالى وحده لقوله عليه السلام: "من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت". وبه قال الشافعي في الجديد. وقال ابن عباس: كل يمين منعت جماعاً فهي إيلاء؛ وبه قال الشعبي والنخعي ومالك وأهل الحجاز وسفيان الثوري وأهل العراق، والشافعي في القول الآخر، وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر والقاضي أبو بكر بن العربي. قال ابن عبد البر: وكل يمين لا يقدر صاحبها على جماع أمرائه من أجلها إلا بأن يحنث فهو بيا مؤول؛ إذا كانت يمينه على أكثر من أربعة أشهر؛ فكل من حلف بالله أو بصفة من صفاته أو قال: أقسم بالله، أو أشهد بالله، أو على عهد الله وكفائته وميثاقه وذمته فإنه يلزمه الإيلاء. فإن قال: أقسم أو أعزم ولم يذكر بـ«الله» فقل: لا يدخل عليه الإيلاء، إلا أن يكون أراد بـ«الله» ونواه.

ومن قال إنه يمين يدخل عليه ، وسيأتي بيانه في « المائدة » إن شاء الله تعالى . فإن حلف بلصيام ألا يطأ امرأته فقال : إن وطئتك فموت صيام شهر أو سنة فهو مؤول . وكذلك كل ما يلزم من حنح أو طلاق أو عتق أو صلاة أو صدقة . والأصل في هذه الجملة عموم قوله تعالى : « لَيْدِينَ يُؤْلُونَ » ولم يفرق ؛ فإذا آلى بصدقة أو عتق عبد معين أو غير معين لزم الإيلاء .

الرابعة - فإن حلف بالله ألا يطأ واستثنى فقال : إن شاء الله فإنه يكون مؤولاً ؛ فإن وطئها فلا كفارة عليه في رواية ابن القاسم عن مالك . وقال ابن الماجشون في المبسوط : ليس بمؤول ؛ وهو أصح لأن الاستثناء يحل إيمين ويجعل الحالف كأنه لم يحلف ، وهو مذهب فقهاء الأمصار ، لأنه بين بالاستثناء أنه غير عازم على الفعل . ووجه ما رواه ابن القاسم مسمى على أن الاستثناء لا يحل إيمين ، ولكنه يؤتق إسقاط الكفارة ؛ على ما يأتي بيانه في « المائدة » فلما كانت يمينه باقية منعقدة لزمه حكم الإيلاء وإن لم تحب عليه كفارة .

الخامسة - فإن حلف بالنبي أو الملائكة أو الكلمة ألا يطأها ؛ أو قال هو يهودي أو نصراني أو زاني إن وطئها ؛ فهذا ليس بمؤول ؛ قاله مالك وغيره . قال الباقى : ومعنى ذلك عندى أنه أوردته على عبوجه القسم ، وأما لو أوردته على أنه مؤول بما قاله من ذلك أو غيره ففي المبسوط أن ابن القاسم سئل عن الرجل يقول لامرأته : لا مرحباً ، يريد بذلك الإيلاء يكون مؤولاً . قال قال مالك : كل كلام يوى به الطلاق فهو طلاق ؛ وهذا والطلاق سواء .

السادسة - واختلف العلماء في الإيلاء المذكور في القرآن ؛ فقال ابن عباس : لا يكون مؤولاً حتى يحلف ألا يتمسها أبداً . وقالت طائفة : إذا حلف ألا يقرب أمرأته يوماً أو أقل أو أكثر ثم لم يطأ أربعة أشهر بانت منه بالإيلاء ؛ روى هذا عن ابن مسعود والنخعي وابن أبي ليل والحكم وحماد بن أبي سليمان وقتادة ، وبه قال إسحاق . قال ابن المنذر : وأنكر هذا القول كثير من أهل العلم . وقال الجمهور : الإيلاء هو أن يحلف ألا يطأ أكثر من أربعة أشهر ؛ فإن حلف على أربعة فما دونها لا يكون مؤولاً ؛ وكانت عندهم يميناً محضاً لو وطئ في هذه

المدة لم يكن عليه شيء كسائر الأيمان؛ هذا قول مالك والشافعي وأحمد وأبي ثور . وقال الثوري والكوفيون : الإيلاء أن يحلف على أربعة أشهر فصاعداً؛ وهو قول عطاء . قال الكوفيون : جعل الله التبرص في الإيلاء أربعة أشهر كما جعل عتة الوفاة أربعة أشهر وعشراً، وفي العدة ثلاثة قروء؛ فلا تبرص بعد . قالوا : فيجب بعد المدة سقوط الإيلاء، ولا يسقط إلا بالتأي وهو الجماع في داخل المدة . والطلاق بعد انقضاء الأربعة الأشهر . واحتج مالك والشافعي - فقالا : جعل الله للولي أربعة أشهر؛ فهي له بكاملها لا اعتراض لزوجه عليه فيها؛ كما أن الدين المؤجل لا يستحق صاحبه المطالبة به إلا بعد تمام الأجل . ووجه قول إسحاق - في قليل الأمد يكون صاحبه به مولياً إذا لم يطل - القياس على من حلف على أكثر من أربعة أشهر فإنه يكون مولياً؛ لأنه قصد الإضرار باليمين؛ وهذا المعنى موجود في المدة القصيرة .

السابعة - واختلفوا أن من حلف ألا يطل امرأته أكثر من أربعة أشهر فأنقضت الأربعة الأشهر ولم تطالبه امرأته ولا رفعته إلى السلطان ليوقعه لم يلزمه شيء عند مالك وأصحابه وأكثر أهل المدينة : ومن علمائنا من يقول : يلزمه بانقضاء الأربعة الأشهر طلاقاً رجعيّاً . ومنهم ومن غيرهم من يقول : يلزمه طلاقاً بائناً بانقضاء الأربعة الأشهر . والصحيح ما ذهب إليه مالك وأصحابه؛ وذلك أن المولى لا يلزمه طلاق حتى يوقفه السلطان بمطالبة زوجته له ليفي، فراجع امرأته بالوطء ويكفر يمينه أو يطلق، ولا يتركه حتى يفى، أو يطلق . والقي : الجماع فيمن يمكن مجامعتها . قال سليمان بن يسار : كان تسعة رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوقفون في الإيلاء؛ قال مالك : وذلك الأمر عندنا؛ وبه قال الليث والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، واختاره ابن المنذر .

الثامنة - وأجل المولى من يوم حلف لامن يوم تخاصمه امرأته وترفعه إلى الحاكم؛ فإن خاصمته ولم ترض بامتناعه من الوطء ضرب له السلطان أجل أربعة أشهر من يوم حلف؛

(١) في بعض الأصول : « كان تسعة عشر رجلاً » .

فإن وطئ فقد فاء الى حق الزوجة وكفر عن يمينه ، وإن لم يفتي طلق عليه طلاقاً رجعية قال مالك : فإن راجع لا تصح رجعة حتى يبطا في العدة . قال الأبهري : وذلك أن الطلاق إنما وقع لدفع الضرر ، فتي لم يبطا فالضرر باق ، فلا معنى للرجعة إلا أن يكون له عذر يمنعه من الوطء فتصح رجعته ؛ لأن الضرر قد زال ، وامتناعه من الوطء ليس من أجل الضرر وإنما هو من أجل العذر .

التاسعة - واختلف العلماء في الإيلاء في غير حال الغضب ؛ فقال ابن عباس : لا إيلاء إلا بغضب ، وروى عن علي بن أبي طالب في المشهور عنه ، وقاله الألبت والشعبي والحسن وعطاء ، كلهم يقولون : الإيلاء لا يكون إلا على وجه مغاضبة ومشازة وحرَج ومناكدة ألا يمامها في فرجها إضراراً بها ؛ وسواء كان في صمن ذلك إصلاح ولد أم لم يكن . فإن لم يكن عن غضب فليس بإيلاء . وقال ابن سيرين : سواء كانت اليمين في غضب أو غير غضب هو إيلاء ؛ وقاله ابن مسعود والثوري ومالك وأهل العراق والشافعي وأصحابه وأحمد ، إلا أن مالكا قال : ما لم يرد إصلاح ولد . قال ابن المنذر : وهذا أصح ، لأنهم لما اجتمعوا أن الظهار والطلاق وسائر الأيمان مواء في حال الغضب والزنا كان الإيلاء كذلك . قلت : ويدل عليه عموم القرآن ؛ وتخصيص حالة الغضب يحتاج الى دليل ولا يؤخذ من وجه يلزم . والله أعلم .

العاشرة - قال علماؤنا : ومن امتنع من وطء امرأته بنيرمين حلقها إضراراً بها أمر بوطئها ؛ فإن أبى وأقام على امتناعه مضراً بها فزق بينه وبينها من غير ضرب أجل . وقد قيل : يضرب أجل الإيلاء . وقيل : لا يدخل على الرجل الإيلاء في هجرته من زوجته وإن أقام سنين لا يفشها ، ولكنه يوعظ ويؤمر بتقوى الله تعالى في ألا يسكها إضراراً .

الحادية عشرة - واختلفوا فيمن حلف ألا يبطا امرأته حتى تقطم ولدها لئلا يمتل^(١) ولدها ؛ ولم يرد إضراراً بها حتى ينقضي أمد الزضاع لم يكن لزوجه عند مالك مطالبة لتسدد

(١) المثل (عنه الميم وسكون النين وضعتها) : أن ترضع المرأة ولدها وهي حامل .

إصلاح الولد . قال مالك : وقد باننى أن على بن أبي طالب سئل عن ذلك فلم يره إبلاء ،
وبه قال الشافعى فى أحد قوليهِ ، والقول الآخر يكون مؤبداً ، ولا اعتبار برضاع الولد ؛
وبه قال أبو حنيفة .

الثانية عشرة — وذهب مالك والشافعى وأبو حنيفة وأصحابهم والأوزاعى وأحمد
ابن حنبل إلى أنه لا يكون مولياً من حلف ألا يوطأ زوجته فى هذا البيت أو فى هذه الدار
لأنه يحسد السبيل إلى وطئها فى غير ذلك المكان . قال ابن أبى ليلى وإسحاق : إن تركها
أربعة أشهر بانت بالإبلاء ؛ ألا ترى أنه يوقف عند الأشهر الأربعة ؛ فإن حلف ألا يوطأها
فى مصره أو بلده فهو مول عند مالك ؛ وهذا إنما يكون فى سفر يتكلف المشقة والكلفة دون
جته أو مزرعته القريبة .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ((مِنْ نِسَائِهِمْ)) يدخل فيه الحرائر والذميات والإماء
إذا تزوجن . والعبد يلزمه الإبلاء من زوجته . قال الشافعى وأحمد وأبو ثور : إبلاؤه مثل
إبلاء الحرة ؛ وحجتهم ظاهر قوله تعالى : « للذين يؤلون من نسائهم » فكان ذلك لجميع الأزواج .
قال ابن المنذر : وبه أقول . وقال مالك والزهرى وعطاء بن أبى رباح وإسحاق : أجله
شهران . وقال الحسن والنخعى : إبلاؤه من زوجته الأمة شهران ، ومن الحرة أربعة أشهر ؛
وبه قال أبو حنيفة . وقال الشعبي : إبلاء الأمة نصف إبلاء الحرة .

الرابعة عشرة — قال مالك وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعى والنخعى وغيرهم :
المدخول بها وغير المدخول بها سواء فى لزوم الإبلاء فيهما . وقال الزهرى وعطاء والثورى :
لا إبلاء إلا بعد الدخول . وقال مالك : ولا إبلاء من صغيرة لم تتلغ ، فإن آلت منها قبلت
لزم الإبلاء من يوم بلوغها .

الخامسة عشرة — وأما الذمى فلا يصح إبلاؤه ؛ كما لا يصح ظهاره ولا طلاقه ؛
وذلك أن نكاح أهل الشرك ليس عندنا بنكاح صحيح ، وإنما لهم شبهة يد ، ولاهم لا يكفون
الشرائع فيلزمهم كفارات الإيمان ، فلو توافوا لنا فى حكم الإبلاء لم ينبغ لحاكمنا أن يحكم

بينهم ، ويذهبون الى حكمهم ، فان جرى ذلك مجرى الظالم بينهم حكم بحكم الإسلام ، كما لو ترك المسلم وطء زوجته ضاررا من غير يمين .

السادسة عشرة - قوله تعالى : (**تَرَبَّصْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ**) التبرص : الثاني والتأخر ؛ مقلوب التصبر ؛ قال الشاعر :

تَرَبَّصْ بِهَا رَبِّبَ الْمُتَوَكِّلِ لَعَلَّهَا * تُطَلِّقَ يَوْمًا أَوْ يَمُوتَ حَلِيلُهَا

وأما فائدة توقيت الأربعة الأشهر فيما ذكر ابن عباس عن أهل الجاهلية كما تقدم ففتح الله من ذلك وجعل للزوج مدة أربعة أشهر في تأديب المرأة بالمجرى ؛ لقوله تعالى : « **وَأَجْزَلُهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ** » وقد آلى النبي صلى الله عليه وسلم من أزواجه شهرا تأديبا له . وقد قيل : الأربعة الأشهر هي التي لا تستطيع ذات الزوج أن تصبر عنه أكثر منها ؛ وقد روى أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه كان يطوف ليلةً بالمدينة فسمع امرأة تُنشد :

أَلَا طَالَ هَذَا اللَّيْلُ وَأَسْوَدَ جَانِبُهُ * وَأَزُقُنِي أَنْ لَا حَيْبَ الْأَعْبَةِ
فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ * لَزُعْنَعُ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِيهِ
خَافَةَ رَبِّي وَالْحَيَاءُ يَكْفِي * وَإِكْرَامَ بَعْلِي أَنْ تُتَالَ مَرَائِكِيهِ

فلما كانت من الغد استدعى عمرُ بترك المرأة وقال لها : أين زوجك ؟ فقالت : بعثت به الى العراق ! فاستدعى نساءً فسالهن عن المرأة كم مقدار ما تصبر عن زوجها ؟ فقلن : شهرين ، وَيَقِلُّ صَبْرُهَا فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، وَيَتَقَدَّرُ صَبْرُهَا فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، بفعل عمر مدة غزو الرجل أربعة أشهر ؛ فإذا مضت أربعة أشهر استردَّ الغازي ووجهه يقوم آخرين ؛ وهذا والله أعلم يقوى اختصاص مدة الإيلاء بأربعة أشهر .

السابعة عشرة - قوله تعالى : (**فَإِنْ فَاءُوا**) معناه رجعوا ؛ ومنه « **حَتَّى تَقِيَّ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ** » ومنه قيل للظل بعد الزوال : قَيٌّْ ؛ لانه رجع من جانب المشرق الى جانب المغرب ؛ يقال : فاء بئىء فيئة وفيؤا . وإنه لسريع الفئة ، يعنى الرجوع . قال :

نفاست ولم تنفض الذى أقبلت له * ومن حاجة الإنسان ما ليس قاضيا

الثامنة عشرة — قال ابن المنذر : أجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن النّهي الجماع لمن لا عذر له ؛ فإن كان له عذر مرض أو سجن أو شبه ذلك فإن ارتجاعه صحيح وهي أمراته ؛ فإن زال العذر بقدومه من سفره أو إفاقة من مرضه ، أو انطلاقه من سجنه فأبى الوطء فُرق بينهما إن كانت المدة قد انقضت ؛ قاله مالك في المدونة والمبسوط . وقال عبدالمالك : وتكون بائنا منه يوم انقضت المدة ، فإن صدق عذرُه بالقيّة إذا أمكنه حكم بصدقه فيما مضى ؛ فإن أكذب ما أدعاه من القيّة بالامتناع حين القدرة عليها حُل أمره على الكذب فيها واللّد ، وأمضيت الأحكام على ما كانت تجب في ذلك الوقت . وقالت طائفة : إذا شهدت بيّنة بقيّته في حال المنذر أجزاء ؛ قاله الحسن وعكرمة والنّخعي ، وبه قال الأوزاعي . وقال النّخعي أيضا : يصح النّهي بالقول والإشهاد فقط ، ويسقط حكم الإيلاء ؛ أرايت إن لم ينتشر للوطء ؛ قال ابن عطية : ويرجع هذا القول إن لم يطل إلى باب الضرر . وقال أحمد ابن حنبل : إذا كان له عذر نفي بقلبه ؛ وبه قال أبو قلابة . وقال أبو حنيفة : إن لم يقدر على الجماع فيقول : قد فئتُ إليها . قال الكيّ الطبري : أبو حنيفة يقول فيمن آلى وهو مريض وبينه وبينها مدة أربعة أشهر ، وهما رتقاء أو صغيرة أو هو محبوب : إنه إذا فاء إليها بلسانه ومضت المدة والمنذر قائم فذلك قبيحٌ صحيح ؛ والشافعي يخالفه على أحد مذهبيه . وقالت طائفة : لا يكون النّهي إلا بالجماع في حال المنذر وغيره ؛ وكذلك قال سعيد بن جبير ، قال : وكذلك إن كان في سفر أو سجن .

التاسعة عشرة — أوجب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وجهور العلماء الكفارة على المؤلّ إذا فاء بجماع أمراته . وقال الحسن : لا كفارة عليه ؛ وبه قال النّخعي ؛ قال النّخعي : كانوا يقولون إذا فاء لا كفارة عليه . وقال إسحاق : قال بعض أهل التأويل في قوله تعالى « فان فاعوا » يعني لليمين التي حثوا فيها ؛ وهو مذهبُ الأئمة لبعض السابّعين فيمن حلف على برّ أو تقوى أو باب من الخير ألا يفعل فإنه يفعل ولا كفارة عليه .

والحجة له قوله تعالى : « فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » ، ولم يذكر كفارة ؛ وأيضاً فإن هذا يتركب على أن لموا اليمين ما حلف على معصية ، وترك وطء الزوجة معصية .

قلت : وقد يستدل لهذا القول من السنة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليتركها فإن تركها كفارتها » خرجه ابن ماجه في سننه . وسيأتى لهذا مزيد بيان في آية الأيمان إن شاء الله تعالى . وحجة الجمهور قوله عليه السلام : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » .

الموفية عشرين — إذا كفر عن يمينه سقط عنه الإيلاء ؛ قاله علماؤنا . وفي ذلك دليل على تقديم الكفارة على الحنث في المذهب ، وذلك إجماع في مسألة الإيلاء ، ودليل على أبي حنيفة في مسألة الأيمان ؛ إذ لا يرى جواز تقديم الكفارة على الحنث ؛ قاله ابن العربي . الحادية والعشرون — قلت : بهذه الآية استدلى محمد بن الحسن على امتناع جواز الكفارة قبل الحنث فقال : لما حكم الله تعالى للمولى بأحد الحكيمين من فء أو عزيمة الطلاق ؛ فلو جاز تقديم الكفارة على الحنث لبطل الإيلاء بغير فء أو عزيمة طلاق ؛ لأنه إن حنث لا يلزمه بالحنث شيء ، ومتى لم يلزم الحنث شيء لم يكن مؤيلاً . وفي جواز تقديم الكفارة إسقاط حكم الإيلاء بغير ما ذكر الله ، وذلك خلاف الكتاب .

الثانية والعشرون — قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ . العزيمة : تميم العقد على الشيء ؛ يقال : عزم عليه يعزم عزمًا (بالضم) وعزيمة وعزيمة وعزيمة مانا ، واعتزم اعتزاماً ، وعزمتُ عليك لتفعلن ، أى أقسمت عليك . قال شمر : العزيمة والعزم ما عقدت عليه نفسك من أمر أنك فاعله . والطلاق من طَلَّقت المرأة تَطْلُقُ (على وزن نصر ينصرف) طلاقاً ؛ فهي طالق وطالدة . أيضاً . قال الأعشى :

• أيا جارتنا يبنى فإنك طالقته •

و يجوز طَلَّقَتْ (بضم اللام) مثل عظم بعظم ؛ وأَنكِه الأَخْفَش . والطلاق حلَّ عُقْدَةِ النكاح . وأصله الانطلاق . والمطلقات الخَلْسَات . والطلاق : التحلية ؛ يقال : نَجَعَة طالِق ، ونافعة طالِق ؛ أى مهملَة قد تركت في المَرعى لا قِيدَ عليها ولا راعى . وبغير طُوق (بضم الطاء واللام) غير مقيد ؛ والجمع أطلاق . وحُبَس فلان في السجن طَلْقاً أى بعير قِيد . والطلاق من الإبل : التي يتركها الراعى لنفسه لا يحتلبها على الماء ، يقال : استطلق الراعى ناقةً لنفسه . فَسُمِّيَت المرأة الخَلْي سبيلها بما سُمِّيَت به النعجة أو الناقة المهمل أمرها . وقيل : إنه مأخوذ من طَلَّقَ الفرس ، وهو ذهابه شوطاً لا يَمْنَع ؛ فَسُمِّيَت المرأة الخَلَّة طالِقاً لا تُنَمَّع من نفسها بعد أن كانت ممنوعة .

الثالثة والعشرون — في قوله تعالى : **وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ** : دليل على أنها لا تطلق بمضى مدة أربعة أشهر ؛ كما قال مالك ، ما لم يقع إنشاء تطليق بعد المدة ، وأيضاً فإنه قال : «سميع» و«سميع يقتضى مسموعاً بعد المضى» . وقال أبو حنيفة : «سميع» لإيلائه ، «علم» بعزمه الذي دل عليه مضى أربعة أشهر . وروى سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال : سألت أبا عبد الله عن رجل طلق ، قال : «فإن فاء وإلا طلق» . قال القاضي ابن العربي : وتحقيق الأمر أن تقدير الآية عندنا : «للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا» بعد انقضائها «فإن الله غفور رحيم» . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم . وتقديرها عندهم : «للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا» فيها «فإن الله غفور رحيم» . وإن عزموا الطلاق «بترك الفينة فيها» يريد مدة التربص فيها «فإن الله سميع عليم» . ابن العربي : وهذا احتمال متساو ، ولأجل تساويه توقفت الصحابة فيه .

فأت : وإذا تساوى الاحتمال كان قول الكوفيين أقوى قياساً على المعصنة بالشهور والأقراء ، إذ كل ذلك أجلٌ ضربه الله تعالى ؛ فبأنقضائه انقطعت العصمة وأبينت من غير خلاف ، ولم يكن لزوجها سبيل عليها إلا بإذنها ؛ فكذلك الإيلاء ، حتى لو نسى النسيء وانقضت المدة لوقع الطلاق ، والله أعلم .

الرابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ دليل على أن الأمة ملك العيّن لا يكون فيها إيلاء ، إذ لا يقع عليها طلاق ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢٢٨)

قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ ﴾ لما ذكر الله تعالى الإيلاء وأن الطلاق قد يقع فيه بين تعالى حكم المرأة بعد التطليق . وفي كتاب أبي داود والنسائي عن ابن عباس قال في قول الله تعالى : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » الآية ، وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق بها وإن طلقها ثلاثاً ، ففسخ ذلك وقال : « الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ » الآية . والمطلقات لفظ عموم ، والمراد به المخصوص في المدخول بهن ، وخرجت المطلقة قبل البناء بآية « الأحزاب » : ﴿ قُلْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا عَلَى مَا بَآءَ . وَكَذَلِكَ الْحَامِلُ يَقُولُ : « وَأَوَّلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » . والمقصود من الأقراء الاستبراء ؛ بخلاف عِدَّةِ الْوَفَاةِ التي هي عبادة . وجعل الله عِدَّةَ الصَّغِيرَةِ التي لم تحيض والكبيرة التي قد نثت الشهور على ما بآء . وقال قوم : إن العموم في المطلقات يتناول هؤلاء ثم تُسَخَّن ، وهو ضعيف ؛ وإنما الآية فيمن تحيض خاصة . وهو عرف النساء وعليه معظمهن .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ التريص الانتظار ؛ على ما قدمناه . وهذا خبر والمراد الأمر ؛ كقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ » وجمع رجل عليه ثيابه ، وحسب درهم ، أي آكتف بدرهم ؛ هذا قول أهل اللسان من غير خلاف بينهم فيما ذكر ابن السجري . ابن العربي : وهذا باطل ، وإنما هو خبر عن حكم الشرع ؛ فإن وجدت مصفة

١٧. تتر بص فليس من الشرع، ولا يلزم من ذلك وقوع خبر الله تعالى على خلاف محبته .
وقيل : معناه ليتربصن، خذف اللام .

الثالثة — قرأ جمهور الناس « قروء » على وزن فعول ، اللام همزة . ويروى عن نافع « قُرُو » بكسر الواو وشذها من غير همز . وقرأ الحسن « قَرِيء » بفتح القاف وسكون الراء والتنوين . وقروء جمع أقرؤ وأقراء ، والواحد قرء بضم القاف ؛ قاله الأصمعي . وقال أبو زيد : « قرء » بفتح القاف ؛ وكلاهما قال : أقرأت المرأة إذا حاضت ؛ فهي مُقرئ . وأقرأت طهرت . وقال الأخفش : أقرأت المرأة إذا صارت صاحبة حيض ؛ فإذا حاضت قلت : قرأت ، بلا ألف . يقال : أقرأت المرأة حيضة أو حيضتين . والقرء : انقطاع الحيض . وقال بعضهم : ما بين الحيضتين . وأقرأت حاجتك : دنت ، عن الجوهري . وقال أبو عمرو ابن العلاء : من العرب من يُسمي الحيض قرءا ، ومنهم من يُسمي الطهر قرءا ، ومنهم من يجمعهما جميعا ؛ فيُسمي الطهر مع الحيض قرءا ؛ ذكره النحاس .

الرابعة — واختلف العلماء في الأقراء ؛ فقال أهل الكوفة : هي الحيض ، وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وأبي موسى وبجاهد وقتادة والضحاك وعكرمة والسدي . وقال أهل الجواز : هي الأطهار ؛ وهو قول عائشة وابن عمر وزيد بن ثابت والزهرري وأبان بن عثمان والشافعي . فمن جعل القرء اسما للحيض سمّاه بذلك ؛ لاجتماع الدم في الرحم ، ومن جعله اسما للطهر فلاجتماعه في البدن ؛ والذي يحقق لك هذا الأصل في القرء الوقت ؛ يقال : هبت الريح لقرئها وقارئها أي لوقتها ؛ قال الشاعر^(١) :

كِرِهْتُ العَقْرَ عَقْرِي شَيْلٍ * إِذَا هَبَّتْ لِقَارِئِهَا الرِّيحُ^(٢)

ف قيل للحيض : وقت ، وللطهر وقت ؛ لأنهما يرجعان لوقت معلوم ؛ وقال الأعشى في الأطهار :

أَفِي كُلِّ عَامٍ أَنْتَ جَائِشٌ غَزْوَةٍ * تَشْدُ لَأَقْصَاهَا عَزِيمَ عَزَائِكَا

مُورِثَةٍ عَزَا فِي الْحَيِّ رَفْعَةً * لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نَسَائِكَا

(١) هو مالك بن الحارث المخزومي (عن اللسان) .

(٢) المقر : اسم موضع . وشليل : جذبر بن عبد الله البجلي .

وقال آتمر في الحيض :

يَارُبِّ ذِي يَضْنٍ عَلَى فَارِضٍ * لَهُ قُرُوءٌ كَقُرُوءِ الْحَائِضِ

يعنى أنه طعنه فكأن له دم كدم الحائض . وقال قوم : هو مأخوذ من قرء الماء في الحوض ، وهو جمعه ؛ ومنه القرآن لاجتماع المعاني . ويقال لاجتماع حروفه ؛ ويقال : ما قرأت الناقة سَلَى قَطُّ ، أى لم يجتمع في جوفها ؛ وقال عمرو بن كلثوم :

ذِرَاعِي عَيْطِلٍ أَدْمَاءُ يَكِي * هِجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جِنِينَا

فكأن الرحم يجمع الدم وقت الحيض ، والجسم يجمعه وقت الظهر . قال أبو عمرو بن عبد البر : قول من قال : إن القرء مأخوذ من قولهم : قرئت الماء في الحوض لبس بشيء ؛ لأن القرء مهموز وهذا غير مهموز .

قلت : هذا صحيح بنقل أهل اللغة : الجوهرى وغيره . واسم ذلك الماء قِرَى (بكسر القاف مقصور) . وقيل : للقرء ، الخروج إما من طهر إلى حيض أو من حيض إلى طهر ؛ وعلى هذا قال الشافعى في قول : القرء الانتقال من الطهر إلى الحيض ؛ ولا يرى الخروج من الحيض إلى الطهر قرءا . وكان يلزم بحكم الاشتقاق أن يكون قرءا ، ويكون معنى قوله تعالى : « والمطافات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قُرُوء » . أى ثلاثة أدوار أو ثلاثة انتقالات ؛ والمطافة متصفة بماتين فقط ؛ فتارة تنتقل من طهر إلى حيض ، وتارة من حيض إلى طهر فيستقيم معنى الكلام ؛ ودلالته على الطهر والحيض جميعا فيصير الاسم مشتركا . ويقال : اذا ثبت أن القرء الانتقال فخروجه من طهر إلى حيض غير مراد بالآية أصلا ، ولذلك لم يكن الطلاق في الحيض طلاقا سُنَّيا مأمورا به ، وهو الطلاق للعدّة ؛ فان الطلاق للعدّة ما كان للطهر ، وذلك يدل على كون القرء مأخوذا من الانتقال ؛ فاذا كان الطلاق في الطهر سُنَّيا فتقدير الكلام : فعدتهن ثلاثة انتقالات ؛ فأولها الانتقال من الطهر الذى وقع فيه الطلاق ، والذى هو الانتقال من حيض إلى طهر لم يجعل قرءا ؛ لأن اللغة لا تدل عليه ، ولكن عرفنا بدليل آتمر ؛ أن الله تعالى لم يُرد الانتقال من حيض إلى طهر ؛ فاذا خرج أحدهما عن أن يكون

مراداً بقى الآخر وهو الانتقال من الطهر الى الحيض مراداً ؛ فلى هذا عتبت ثلاثة انتقالات ،
أولها الطهر ؛ وعلى هذا يمكن استيفاء ثلاثة أفرء كاملة اذا كان الطلاق فى حالة الطهر ، ولا يكون
ذلك حملاً على المجاز بوجه ما . قال النجى الطبرى : وهذا نظر دقيق فى غاية الاتجاه لمذهب
الشافعى ، ويمكن أن يذكر فى ذلك سر لا يبعد فهمه من دقائق حكم الشريعة ، وهو أن
الانتقال من الطهر الى الحيض إنما جعل قرءاً لدلائله على براءة الزيم ؛ فإن الحامل لا تحيض
فى الغالب فحيضها علم براءة رحمها . والانتقال من حيض الى طهر بخلافه ؛ فإن الحائض
يجوز أن تحبل فى أعقاب حيضها ، وإذا تمادى أمد الحامل وقوى الولد انقطع دمها ؛ ولذلك
تمتدح العرب بحمل نساها فى حالة الطهر ، وقد مدحت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقول الشاعر :^(١)

وَمُبَرِّأٌ مِنْ كُلِّ غُبْرٍ حَيْضَةٍ * وَفَسَادٍ مُرِضَةٍ وَدَائٍ مُقْبِلِ

يعنى أن لم تحمل به فى بقية حيضها . فهذا ما للعلماء وأهل اللسان فى تأويل القرء .
وقالوا : قرأت المرأة قرءاً إذا حاضت أو طهرت . وقرأت أيضاً إذا حملت . واتفقوا على
أن القرء الوقت ، فإذا قلت : والمطلقات يترى بصن بأنفسهن ثلاثة أوقات ، صارت الآية
مفسرة فى العدد محتملة فى المعداد ، فوجب طلب البيان للمعداد من غيرها ؛ فدللتنا قول الله
تعالى : « فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ » ولا خلاف أنه يؤمر بالطلاق وقت الطهر فيجب أن يكون
هو المعتبر فى العدة ؛ فانه قال : « فطلقوهن » يعنى وقتاً تمتد به ، ثم قال تعالى : « وَأَحْصُوا
الْعِدَّةَ » . يريد ما تمتد به المطلقة وهو الطهر الذى تطلق فيه ؛ وقال صلى الله عليه وسلم
لعمر : " مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فذلك العدة التى أمر الله أن
تطلق لها النساء " . أخرجه مسلم وغيره . وهو نص فى أن زمن الطهر هو الذى يسمى عدة ،
وهو الذى تطلق فيه النساء . ولا خلاف أن من طلق فى حال الحيض لم تمتد بذلك الحيض ،
ومن طلق فى حال الطهر فإنها تمتد عند الجمهور بذلك الطهر ؛ فكان ذلك أولى . قال أبو بكر

ابن عبد الرحمن : ما أدركنا أحدا من فقهاءنا إلا يقول بقول عائشة في أن الأقراء هي الأطهار . فإذا طلق الرجل في طهر لم يطأ فيه اعتدت بما بقي منه ولو ساعة ولو لحظة ، ثم استقبل طهرا ثانيا بعد حيضة ، ثم ثانيا بعد حيضة ثالثة ؛ فإذا رأت الدم من الحيضة الثالثة حلت للأزواج وخرجت من العدة . فإن طلق مُطلق في طهر قد مس فيه لزمه الطلاق وقد أساء ، واعتدت بما بقي من ذلك الطهر . وقال الزهري في امرأة طُلقت في بعض طهرها : إنها تعتد بثلاثة أطهار سوى بقية ذلك الطهر . قال أبو عمر : لا أعلم أحدا ممن قال : الأقراء الأطهارُ يقول هذا غير ابن شهاب الزهري ؛ فإنه قال : تلغى الطهر الذي طُلقت فيه ثم تعتد بثلاثة أطهار ؛ لأن الله عز وجل يقول : « ثلاثة قروء » .

قلت : فعل قوله لا تحل المطلقة حتى تدخل في الحيضة الرابعة ؛ وقول ابن القاسم ومالك وجمهور أصحابه والشافعي وعلما المدينة : إن المطلقة إذا رأت أول نقطة من الحيضة الثالثة خرجت من العصة ، وهو مذهب زيد بن ثابت وعائشة وابن عمر ، وبه قال أحمد ابن حنبل ، واليه ذهب داود بن علي وأصحابه . والحجة على الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في طلاق الطاهر من غير جماع ، ولم يقل أول الطهر ولا آخره . وقال أشهب : لا تنقطع العصة والميراث حتى يتحقق أنه دم حيض ؛ لئلا تكون دفعة دم من غير الحيض . احتج الكوفيون بقوله عليه السلام لعاطمة بنت أبي حبيش حين شكت إليه الدم : « إنما ذلك عرق فانظري فإذا أتى قرؤك فلا تصلي وإذا مر القرء فتطهري ثم صلي من القرء إلى القرء » . وقال تعالى : « وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ قَدَسْتُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ » . فجعل المايوس منه المحيض ؛ فدل على أنه هو العدة ، وجعل العوض منه هو الأشهر إذا كان معدوما . وقال عمر بن حفصة الصحابة : عدة الأمة حيضتان ، نصف عدة الحرة ، ولو قدرت على أن تجعلها حيضة ونصفا لفعلت ؛ ولم ينكر عليه أحد . فدل على إجماع منهم ؛ وهو قول عشرة من الصحابة منهم الخلفاء الأربعة ، وحسبك ما قالوا ! وقوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْ يَأْتِيَنَّهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » يدل على ذلك ؛ لأن المعنى يترَبَّصن ثلاثة أقراء ، يريد كوامل ،

وهذا لا يمكن أن يكون إلا على قولنا بأن الأقراء الحيض ؛ لأن من يقول : إنه الطهر يجوز أن تمتد بطهرين وبعض آخر ؛ لأنه إذا طلق حال الطهر اعتدت عنده ببقية ذلك الطهر قراء . وعندنا تستأنف من أول الحيض حتى يصدق الاسم ؛ فإذا طلق الرجل المرأة في طهر لم يطأ فيه استقبلت حيضة ثم حيضة ثم حيضة ؛ فإذا اغتسلت من الثالثة خرجت من العدة .

قلت : هذا يرده قوله تعالى : « تَحَرَّاهُ عَلَيْهِمْ مَنِّعَ لَيَالٍ وَنَحَائِهِ أَيَّامٍ » فثبت الماء في «ثمانية أيام» ، لأن اليوم مذكور وكذلك القراء ؛ فدل على أنه المراد . ووافقتنا أبو حنيفة على أنها إذا طالقت حائضا أنها لا تمتد بالحيضة التي طُلِّقت فيها ولا بالطهر الذي بعدها ، وإنما تمتد بالحيض الذي بعد الطهر . وعندنا تمتد بالطهر ، على ما بيناه . وقد استجاز أهل اللغة أن يعبروا عن البعض باسم الجميع ؛ كما قال تعالى : « الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ » والمراد به شهران وبعض الثالث ؛ فكذلك قوله : « ثلاثة قروء » . والله أعلم . وقال بعض من يقول بالحيض : إذا طهرت من الثالثة انقضت العدة بعد الفسل وبطلت الرجعة ؛ قاله سعيد بن جبير وطاوس وابن شبرمة والأوزاعي . وقال شريك : إذا فزطت المرأة في الفسل عشرين سنة فلزوجها عليها الرجعة ما لم تمتسل . وروى عن إسماعيل بن راهويه أنه قال : إذا طعنت المرأة في الحيضة الثالثة بانت وانقطعت رجعة الزوج ، إلا أنها لا يحل لها أن تتروج حتى تغتسل من حيضتها . وروى نحوه عن ابن عباس ؛ وهو قول ضعيف ، بدليل قول الله تعالى : «إِذَا بَلَغَ الْأُنثَىٰ وَلَهُنَّ فَلَاحَجَّ عَلَيْكُم مِّمَّا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ» على ما يأتي . وأما ما ذكره الشافعي من أن نفس الانتقال من الطهر إلى الحيضة يسمى قراءا ففائدته تقصير العدة على المرأة ، وذلك أنه إذا طلق المرأة في آخر ساعة من طهرها فدخلت في الحيضة عدته قراء ، ونفس الانتقال من الطهر الثالث انقطعت المصمة وحلت . والله أعلم .

الخامسة - والجمهور من العلماء على أن عدة الأمة التي تحيض من طلاق زوجها حيضتان . وروى عن ابن سيرين أنه قال : ما أرى عدة الأمة إلا كعدة الحرة ، إلا أن

تكون مضت في ذلك سنة؛ فإن السنة أحق أن تتبع . وقال الأصم عبد الرحمن بن كيسان وداود بن علي وجماعة أهل الظاهر: إن الآيات في عدة الطلاق والوفاة بالأشهر والأقراء عامة في حق الأمة والحرة؛ فعدة الحرة والأمة سواء . واحتج الجمهور بقوله عليه السلام: "طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان". رواه ابن جريج عن عطاء عن مظاهر بن أسلم عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان" فأضاف إليها الطلاق والعدة جميعاً؛ إلا أن مظاهر بن أسلم انفرد بهذا الحديث وهو ضعيف . وروى عن ابن عمر: أيهما رقي نقص طلاقه؛ وقالت به فرقة من العلماء .

قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ فيه مسائلتان :

الأولى - قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ أى من الحيض؛ قاله عكرمة والزهرى والنخعي . وقيل: الحمل؛ قاله عمرو بن عباس . وقال مجاهد: الحيض والحمل معا؛ وهذا على أن الحامل تحيض . والمعنى المقصود من الآية أنه لما دار أمر العدة على الحيض والأطهار ولا اطلاع عليهما إلا من جهة النساء جعل القول قولها إذا ادعت انقضاء العدة أو عدمها، وجعلت مؤتمنات على ذلك؛ وهو مقتضى قوله تعالى: «ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن» . وقال سليمان بن يسار: ولم يؤمر أن تفتح النساء فتنتظر إلى فروجهن، ولكن وكل ذلك إليهن إذ كن مؤتمنات . ومعنى التهي عن الكتمان التهي عن الإضرار بالزوج وإذهاب حقه؛ فإذا قالت المطلقة: حضت؛ وهي لم تحض، ذهبت بحقه من الارتجاع . وإذا قالت: لم أحض؛ وهي قد حاضت، ألزمت من الثقة . ألم يلزمه فأضرت به، أو تقصد بكنها في نفى الحيض ألا ترجيع حتى تنقضي العدة ويقطع الشرع حقه . وكذلك الحامل تكتم الحمل؛ لتقطع حقه من الارتجاع . قال قتادة: كانت عاداتهن في الجاهلية أن يكتمن الحمل ليحقق الولد بالزوج الجديد، ففي ذلك نزلت الآية . وحكي أن رجلاً من أشجع أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال : يا رسول الله ، إني طلقْتُ امرأتِي وهى حبلى ، ولستُ آمنُ أن تَرُوجَ فيصيرَ ولدى لغيري ؛ فأنزل الله الآية ، ورُدَّتْ امرأةُ الأنبياءِ عليه .

الثانية — قال ابن المنذر : وقال كلٌّ مَنْ حفظت عنه من أهل العلم : إذا قالت المرأة في عشرة أيام : قد حضت ثلاثَ حَيَضٍ وانقضت عِدَّتِي إنها لا تصدق ولا يقبل ذلك منها ، إلا أن تقول : قد استقطت سقطاً قد استبانَ حَافَهُ . واختلفوا في المدة التي تصدق فيها المرأة ؛ فقال مالك : إذا قالت انقضت عِدَّتِي في أمِدٍ تنقضي في مثله العدة قبل قولها ؛ فإن أخبرت بأنقضاء العدة في مدة تقع نادراً فقولان . قال في المدونة : إذا قالت حضت ثلاث حَيَضٍ في شهر صدقت إذا صدقها النساء ، وبه قال شريح ، وقال له علي بن أبي طالب : قَالُون ! أى أصبت وأحسنَت . وقال في كتاب محمد : لا تصدق إلا في شهر ونصف . ونحوه قول أبي ثور ؛ قال أبو ثور : أقل ما يكون ذلك في سبعة وأربعين يوماً ، وذلك أن أغل الطهر خمسة عشر يوماً ، وأقل الحيض يوم . وقال النعمان : لا تصدق في أقل من ستين يوماً ؛ وقال به الشافعي .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ هذا وعيدٌ عظيم شديد لتأكيد تحريم الكتمان ، وإيجابُ لأداء الأمانة في الإخبار عن الرِّحْمِ بحقيقة ما فيه . أى فسبيل المؤمنين ألا يكتمن الحق ، وليس قوله : « إِنْ كُنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ » على أنه أبيع لمن لا يؤمن أن يكتم ؛ لأن ذلك لا يحل لمن لا يؤمن ، وإنما هو كقوله : إِنْ كُنْتَ أُنْحَى فَلَا تَظْلِمْنِي ؛ أى فينبغي أن يحجزك الإيمان عنه ؛ لأن هذا ليس من فعل أهل الإيمان .

قوله تعالى : ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِدْعِهِنَّ ﴾ فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ ﴾ البعولة جمع البعل ، وعر الزوج ؛ سُمِّيَ بَعْلًا لَعَلَّوهُ على الزوجة بما قد ملكه من زوجيتها ؛ ومنه قوله تعالى : « أَتَدْعُونَ بَعْلًا » أى رَبًّا ؛ لَعَلَّوهُ في الرواية ؛ يقال : بعل وبعولة ؛ كما يقال في جمع الذَّكَرِ : ذَكَرٌ وَذُكُورَةٌ ، وفي جمع الفحل : فحل وفحولة ؛ فهذه المَاءُ زائدة مؤكدة لتأنيث الجماعة ، وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ ويعتبر فيها

السباع ؛ فلا يقال في لعب : لعبوبة . وقيل : هي هاء تأنيث دخلت على فعول . والبعولة أيضاً مصدر البعل . وبعل الرجل يتبع (مثل منع يمنع) بعولة ، أى صار بعلا . والمبايلة والبعال : الجماع ؛ ومنه قوله عليه السلام لأيام التشريق : "إنها أيام أكل وشرب وبعال" وقد تقدم . فالرجل بعل المرأة ، والمرأة بعته . وباعل مبايلة إذا باشرها . وفلان بعل هذا ؛ أى مالكة ورثته . وله محامل كثيرة تأتي إن شاء الله تعالى .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ أَحَقُّ رَدِّهِنَّ ﴾ أى بمراجعتهن ؛ فالمراجعة على ضربين : مراجعة في العدة على حديث ابن عمر . ومراجعة بعد العدة على حديث معقل ؛ وإذا كان هذا فيكون في الآية دليل على تخصيص ما شمله العموم في المسماة ؛ لأن قوله تعالى : «وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» عام في المطلقات ثلاثاً ؛ وفيما دونها لا خلاف فيه . ثم قوله : «وبعولتهن أحق» حكم خاص فيمن كان طلاقها دون الثلاث . وأجمع العلماء على أن الحز إذا طلق زوجته الحرة وكانت مدخولاً بها تطليقة أو تطليقتين أنه أحق برجعته ما لم تنقض عتمة وإن كرهت المرأة . فإن لم يراجعها المطلق حتى انقضت عتمة فهي أحق بنفسها وتصير أجنبية منه ؛ لا تحل له إلا بخطبة ونكاح مستأنف بولي وإشهاد ، ليس على سنة المراجعة . وهذا إجماع من العلماء . قال المهلب : وكل من راجع في العدة فإنه لا يلزمه شيء من أحكام النكاح غير الإشهاد على المراجعة فقط . وهذا إجماع من العلماء ؛ لقوله تعالى : « فَإِذَا بَلَغَ الْأَبْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ » فذكر الإشهاد في الرجعة ولم يذكره في النكاح ولا في الطلاق . قال ابن المنذر : وفيما ذكرناه من كتاب الله مع إجماع أهل العلم كفاية عن ذكر ما روى عن الأوائل في هذا الباب ؛ والله تعالى أعلم .

الثالثة - واختلفوا فيما يكون به الرجل مراجعاً في العدة ؛ فقال مالك : إذا وطئها في العدة وهو يريد الرجعة وجعل أن يشهد فهي رجعة . وينبغي للمرأة أن تمتعه الوطء حتى يشهد ؛ به قال إسماعيل ، لقوله عليه السلام : "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى" .

فإن وطئ في العدة لا ينوي الرجعة فقال مالك : يراجع في العدة ولا يطأ حتى يستبرئ من مائه الفاسد . قال ابن القاسم : فإن انقضت عدتها لم ينكحها هو ولا غيره في بقية مدة الاستبراء ، فإن فعل فسخ نكاحه ، ولا يتأبد تحريمها عليه لأن الماء ماؤه . وقالت طائفة : إذا جامعها فقد راجعها ؛ هكذا قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وابن سيرين والزهري وعطاء وطاوس والثوري . قال : ويُشهد به قال أصحاب الرأي والأوزاعي وابن أبي ليلى ، حكاه ابن المنذر . وقال أبو عمر : وقد قيل : وطؤه مراجعة على كل حال ، نواها أو لم ينوها ؛ ويروى ذلك عن طائفة من أصحاب مالك ، وإليه ذهب الليث . ولم يختلفوا فيمن باع جاريته بالخيار أن له وطأها في مدة الخيار ، وأنه قد ارتجعها بذلك إلى ملكه ، واختار نقض البيع بفعله ذلك . وللطائفة الرجعية حكم من هذا . والله أعلم .

الرابعة — من قبل أو باشر ينوي بذلك الرجعة كانت رجعة ، وإن لم ينو بالقبلة والمباشرة الرجعة كان آثماً ، وليس بمراجع . والسنة أن يُشهد قبل أن يطأ أو قبل أن يقبل أو يباشر . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن وطئها أو لمسها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة فهي رجعة ؛ وهو قول الثوري ، وينبغي أن يُشهد . وفي قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور لا يكون رجعة ؛ قاله ابن المنذر . وفي « المتق » قال : ولا خلاف في صحة الاجتماع بالقول ؛ فاما بالفعل نحو الجماع والقبلة فقال القاضي أبو محمد : يصح بها وبسائر الاستمتاع للذة . قال ابن الموزان : ومثل البسة اللذة ، أو أن ينظر إلى فرجها أو ما قارب ذلك من محاسنها إذا أراد بذلك الرجعة ؛ خلافاً للشافعي في قوله : لا تصح الرجعة إلا بالقول ؛ وحكاه ابن المنذر عن أبي ثور وجابر بن زيد وأبي قلابة .

الخامسة — قال الشافعي : إن جامعها ينوي الرجعة أو لا ينوي فليس برجعة ، ولها عليه مهر مثلها . وقال مالك : لا شيء لها ؛ لأنه لو ارتجعها لم يكن عليه مهر ، فلا يكون الوطء دون الرجعة أو نوى بالمهر من الرجعة . وقال أبو عمر : ولا أعلم أحداً أوجب عليه مهر المثل غير الشافعي ، وليس قوله بالقوى ؛ لأنها في حكم الزوجات وترته وريثها ؛ فكيف يجب

مهر المثل في وطء امرأه حكما في أكثر أحكامها حكم الزوجة ! إلا أن الشبهة في قول الشافعي قوية ؛ لأنها عليه محزمة إلا برجمة لها . وقد أجمعوا على أن الموطوعة بشبهة يجب لها المهر ، وحسبك بهذا !

السادسة - واختلفوا هل يسافر بها قبل أن يرتجعا ؛ فقال مالك والشافعي : لا يسافر بها حتى يراجعا . وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه إلا زُفر فإنه روى عنه الحسن ابن زياد أن له أن يسافر بها قبل الرجعة ، وروى عنه عمرو بن خالد : لا يسافر بها حتى يراجع .

السابعة - واختلفوا هل له أن يدخل عليها ويرى شيئا من محاسنها ، وهل تترين له ونشرف^(١) ؟ فقال مالك . لا يخلو معها ، ولا يدخل عليها إلا بإذن ، ولا ينظر إليها إلا وعليها ثيابها ، ولا ينظر إلى شعرها ، ولا بأس أن يأكل معها إذا كان معها غيرها ، ولا بيت معها في بيت وينقل عنها . وقال ابن القاسم : رجع مالك عن ذلك فقال : لا يدخل عليها ولا يرى شعرها . ولم يختلف أبو حنيفة وأصحابه في أنها تترين له وتطيب وتلبس الخليل ونشرف . وعن سعيد بن المسيب قال : إذا طلق الرجل امرأته تطليقة فإنه يستأذن عليها ، وتلبس ما شئت من الثياب والخليل ؛ فان لم يكن لهما إلا بيت واحد فليجتمعا بينهما سقرا ، ويسلم إذا دخل ؛ ونحوه عن قتادة ، ويسعرها إذا دخل بالنكاح والتنجس . وقال الشافعي : المطامعة طلاقا تملك رجعتها محزمة على مطلقها تحريم المبتوتة حتى يراجع ، ولا يراجع إلا بالكلام ، على ما تقدم .

الثامنة - أجمع العلماء على أن المطلق إذا قال بعد انقضاء العدة : إنى كنت راجعتك في العدة وأنكرت أن القول قولها مع يمينها ، ولا سبيل له إليها ؛ غير أن النعمان كان لا يرى يمينا في النكاح ولا في الرجعة ؛ وخالفه أصحابه فقالوا كقول سائر أهل العلم . وكذلك إذا كانت الزوجة أمة واختلف المولى والجارية ، والزواج يدعى الرجعة في العدة بعد انقضاء العدة

(١) النشرف : التطلع إلى الشيء والنظر إليه .

وَأَتَكْرَهْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجَةِ الْأُمِّ وَإِنْ كَذَبَهَا مَوْلَاهَا ؛ هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَالنَّهْثَانِ .
وَقَالَ يَعْقُوبُ وَجَدَ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَوْلَى وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا .

التاسعة — لَفْظُ الرَّذِّ يَقْتَضِي زَوَالَ الْعَصْمَةِ ؛ إِلَّا أَنْ عَلِمْنَا قَالُوا : إِنَّ الزَّجْعَةَ مُحْزَمَةُ الْوَطْءِ ؛ فَيَكُونُ الرَّذُّ عَائِدًا إِلَى الْحُلِّ . وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهَا — فِي أَنَّ الزَّجْعَةَ مُحْزَمَةُ الْوَطْءِ ، وَإِنْ الطَّلَاقُ فَائِدَتُهُ تَقْبِصُ الْعِدَّةَ الَّذِي جُعِلَ لَهُ خَاصَّةٌ ، وَأَنَّ أَحْكَامَ الزَّوْجِيَّةِ بَاقِيَةٌ لَمْ يَحُلْ مِنْهَا شَيْءٌ — قَالُوا : وَأَحْكَامُ الزَّوْجِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً فَالْمَرْأَةُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ سَائِرَةً فِي سَبِيلِ الزَّوَالِ بِإِقْضَاءِ الْعِدَّةِ ؛ فَالزَّجْعَةُ رَدٌّ عَنْ هَذِهِ السَّبِيلِ الَّتِي أَخَذَتْ الْمَرْأَةُ فِي سُلُوكِهَا ، وَهَذَا رَدٌّ بِجَازِيٍّ ، وَالرَّذُّ الَّذِي حَكَمْنَا بِهِ رَدٌّ حَقِيقٌ ؛ فَإِنَّ هُنَاكَ زَوَالَ مُسْتَجْزٍ وَهُوَ تَحْرِيمُ الْوَطْءِ ؛ فَوَقَعَ الرَّذُّ عَنْهُ حَقِيقَةٌ ، وَاقِعٌ أَعْلَمُ .

العاشرة — لَفْظُ « أَحَقُّ » يُطْلَقُ عِنْدَ تَعَارُضِ حَقَّيْنِ ، وَيُرْجَى أَحَدُهُمَا ؛ فَالْمُنَى حَقٌّ الزَّوْجِ فِي مَدَّةِ التَّرْبِصِ أَحَقُّ مِنْ حَقِّهَا بِنَفْسِهَا ؛ فَإِنَّمَا تَمْلِكُ نَفْسُهَا بَعْدَ إِقْضَاءِ الْعِدَّةِ ؛ وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْأُمُّ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » . وَقَدْ تَقَدَّمَ .

الحادية عشرة — الرَّجُلُ مُنْدَوَّبٌ إِلَى الْمَرَاةِ ، وَلَكِنْ إِذَا قَصِدَ الْإِصْلَاحُ بِإِصْلَاحِ حَالِهِ مَعَهَا ، وَإِزَالَةُ الْوَحْشَةِ بَيْنَهُمَا ؛ فَأَمَّا إِذَا قَصِدَ الْإِضْرَارَ وَتَطَوَّلَ الْعِدَّةُ وَالْقَطْعُ بِهَا عَنْ الْخِلَاصِ مِنْ رِبَّةِ النِّكَاحِ فَحَرَمَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَعْتَدُوا » ثُمَّ مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ فَالزَّجْعَةُ صَحِيحَةٌ ، وَإِنْ ارْتَكَبَ النَّهْيَ وَظَلَمَ نَفْسَهُ ؛ وَلَوْ عَلِمْنَا نَحْنُ ذَلِكَ الْمَقْصِدَ طَلَقْنَا عَلَيْهِ .
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَمَنْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ فِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ :

الأولى — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَمَنْ ﴾ أَيُّ لَهْنٍ مِنْ حَقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى الرَّجُلِ مِثْلُ مَا لِلرَّجُلِ عَلَيْهَا ؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنِّي لِأَثَرَيْنِ لَأَمْرَأَتِي كَمَا تَثَرِّينِ لِي ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ اسْتَظَنَّفَ^(١) كُلَّ حَقٍّ الَّذِي لِي عَلَيْهَا فَتَسْتَوْجِبَ حَقَّهَا الَّذِي لَهَا عَلَيَّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : « وَلَمَنْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ » أَيُّ زِينَةٍ مِنْ غَيْرِ مَاثِمٍ . وَعَنْهُ أَيْضًا : أَيُّ لَهْنٍ مِنْ حَسَنِ الصَّحْبَةِ

والعشرة بالمعروف على أزواجهن مثل الذي عليهن من الطاعة فيما أوجبه عليهن لأزواجهن .
وقيل : إن لمن على أزواجهن ترك مُضَاهَاتِهِنَّ كما كان ذلك عليهن لأزواجهن ؛ قال الطبري :
وقال ابن زيد : يتقون الله فيهن كما عليهن أن يتقين الله عز وجل فيكم ؛ والمعنى متقارب .
والآية تم جميع ذلك من حقوق الزوجية .

الثانية - قول ابن عباس : « إني لأتزين لأمرأتِي » قال العلماء : أما زينة الرجال
فعل تفاوت أحوالهم ؛ فإنهم يعملون ذلك على اللبِّ والوفاق ، فربما كانت زينة تليق في وقت
ولا تليق في وقت ، وزينة تليق بالشباب ، وزينة تليق بالشيخوخة ولا تليق بالشباب ؛ ألا ترى
أن الشيخ والكهل إذا حَفَّ شاربه ليق به ذلك وزانه ، والشاب إذا فعل ذلك سُجِّح ومقت
لأن التَّحِيَّةَ لم تَفَرَّ بَعْدُ ، فإذا حَفَّ شاربه في أول ما خرج وجهه سُجِّح ، وإذا وَفَرَتْ لحيته
وحَفَّ شاربه زانه ذلك . وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أمرني ربي
أن أَعِفِّيَ لِحْيَتِي وَأُخْفِيَ شَارِبِي " . وكذلك في شأن الكسوة ؛ ففي هذا كله ابتغاء الحقوق ؛ وإنما
يعمل اللائق والوفاق ليكون عند امرأته في زينة تسرها ويعفها عن غيره من الرجال . وكذلك
الكحل من الرجال منهم من يليق به ومنهم من لا يليق به . فاما الطيب والسواك والحلال والزمي
بالدَّرنَ وفصول الشعر والتطهير وقلم الأظفار فهويين موافق للجميع . والحضاب للشيخوخة والخاتم
للجميع من الشباب والشيخوخة ؛ وهو حُلَّى الرجال على ما يأتي بيانه في سورة « النحل » .
ثم عليه أن يتوخى أوقات حاجتها إلى الرجال فيعفها ويغنيها عن التطلع إلى غيره . وإن رأى
الرجل من نفسه عجزا عن إقامة حقها في مضجعتها أخذ من الأدوية التي تزيد في باهه وتقوى
شهوته حتى يعفها .

الثالثة - قوله تعالى : (وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ) أي منزلة . ومدرجة الطريق :
قارعه ؛ والأصل فيه الطُّى ؛ يقال : دَرَجُوا ، أي طَوَّأُوا عَمَرَهُمْ ؛ ومنها الدرجة التي يُرَقِّقُ عليها .
ويقال : رَجُلٌ بَيْنَ الرَّجَلَةِ ، أي القوة . وهو أرجل الرجلين ، أي أقوامهما . وفرس رجل ،

أَي قَوِيٍّ، وَمِنْهُ الرَّجُلُ، لِقُوَّتِهَا عَلَى الْمَشْيِ. فزِيَادَةُ دَرَجَةِ الرَّجُلِ بِعَقْلِهِ وَقُوَّتِهِ عَلَى الْإِفْطَاقِ وَالْبَذِيَّةِ وَالْمِيرَاثِ وَالْجِهَادِ. وَقَالَ حُمَيْدٌ: الدَّرَجَةُ الْحَقِيَّةُ؛ وَهَذَا إِنْ صَحَّ عَنْهُ فَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُ الْآيَةِ وَلَا مَعْنَاهَا. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: فَطُوبَى لِعَبْدٍ أَمْسَكَ عَمَّا لَا يَعْلَمُ، وَخُصُوصًا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى! وَلَا يَخْفَى عَلَى لَيْبِ فَضْلِ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنَّ الْمَرَأَةَ خُلِقَتْ مِنَ الرَّجُلِ فَهُوَ أَصْلُهَا. وَلَهُ أَنْ يَمْتَعَهَا مِنَ التَّصَرُّفِ إِلَّا بِإِذْنِهِ؛ فَلَا تَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَلَا تَحُجُّ إِلَّا مَعَهُ. وَقِيلَ: الدَّرَجَةُ الصَّدَاقُ؛ قَالَهُ الشَّعْبِيُّ. وَقِيلَ: جَوَازُ الْأَدَبِ. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَدَرَجَةٌ تَقْتَضِي التَّفْضِيلَ، وَتُسَمَّرُ بِأَنْ حَقَّ الزَّوْجُ عَلَيْهَا أَوْجِبُ مِنْ حَقِّهَا عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "وَلَوْ أَمْرُتُ أَحَدًا بِالسُّجُودِ لَغَيْرِ اللَّهِ لَأَمْرُتُ الْمَرَأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لَزَوْجِهَا". وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الدَّرَجَةُ إِشَارَةٌ إِلَى حَقِّ الرِّجَالِ عَلَى حَسَنِ الْعِشْرَةِ، وَالتَّوَسُّعِ لِلنِّسَاءِ فِي الْمَالِ وَالْخَلْقِ؛ أَيْ أَنَّ الْأَفْضَلَ يَبْنِي أَنْ يَحْتَامِلَ عَلَى نَفْسِهِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: وَهَذَا قَوْلٌ حَسَنٌ بَارِعٌ. قَالَ الْمَوَارِدِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنَّهَا فِي حُقُوقِ النِّكَاحِ؛ لَهُ رَفْعُ الْعَقْدِ دُونَهَا؛ وَبَلْزَمُهَا إِجَابَتَهُ إِلَى الْفِرَاشِ، وَلَا يَلْزِمُ إِجَابَتَهَا.

قَالَتْ: وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "أَيُّأُ امْرَأَةٍ دَعَاها زَوْجُهَا إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ عَلَيْهِ لَعْنَتُهَا الْمَلَأَمَكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ". (وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ) أَيْ مَنِعَ السُّلْطَانَ لَا مَعْتَرِضَ عَلَيْهِ. (حَكِيمٌ) أَيْ عَالِمٌ مُصِيبٌ فِيمَا يَفْعَلُ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: **الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذُوا بِمِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** (٢٢٩)

قَوْلُهُ تَعَالَى: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ) فِيهِ سَبْعُ مَسَائِلَ:

الأولى - قوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾ ثبت أن أهل الجاهلية لم يكن عندهم للطلاق عدد ، وكانت عندهم العدة معلومة مقدرة ؛ وكان هذا في أول الاسلام برهة ، يطلق الرجل أمرأته ماشاء من الطلاق ؛ فإذا كادت تحل من طلاقه راجعها ما شاء ؛ فقال رجل لأمرأته على عهد النبي صلى الله عليه وسلم : لا أويك ولا أدعيك تحلين ؛ قالت : وكيف ؟ قال : أطلقك فإذا دنا مضى عديتك واجعتك . فشكت المرأة ذلك إلى عائشة ؛ فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ فأنزل الله تعالى هذه الآية بيانا لعدد الطلاق الذي للراء فيه أن يرجع دون تجديد مهر وولي ونسخ ما كانوا عليه . قال معناه عمرو بن الزبير وقتادة وابن زيد وغيرهم . وقال ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وغيرهم : المراد بالآية التعريف بسنة الطلاق ؛ أي من طلق اثنتين فليتق الله في الثالثة ، فإما تركها غير مظلومة شيئا من حقها ، وإما أمسكها عشنا عشرتها ؛ والآية تتضمن هذين المعنيين .

الثانية - الطلاق هو حل العصمة المنعقدة بين الأزواج بالفاظ مخصوصة . والطلاق مباح بهذه الآية وبغيرها ، وبقوله عليه السلام في حديث ابن عمر : " فإن شاء أمسك وإن شاء طلق " وقد طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حفصة ثم راجعها ؛ ونرجه ابن ماجه . وأجمع العلماء على أن من طلق أمرأته طاهرا في طهر لم يسها فيه أنه مطلق للسنة وللعدة التي أمر الله تعالى بها ، وأن له الرجعة إذا كانت مدخولا بها قبل أن تنقضى عدتها ؛ فإذا انقضت فهو خاطب من الخطأب . فدل الكتاب والسنة وإجماع الأمة على أن الطلاق مباح غير محذور . قال ابن المنذر : وليس في المنع خبر يثبت .

الثالثة - روى الدارقطني « حدثني أبو العباس محمد بن موسى بن عليّ الدؤلبيّ ويعقوب بن ابراهيم قالوا حدثنا الحسن بن عرفة حدثنا إسماعيل بن عياش عن حميد بن مالك التميمي عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا معاذ ما خلق الله شيئا على وجه الأرض أحب إليه من العناق ولا خلق الله تعالى شيئا على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق فإذا قال الرجل لمولوك أنت حر إن شاء الله فهو حر "

ولا استثناء له وإذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق إن شاء الله فله استثنائه ولا طلاق عليه.
 حدثنا محمد بن موسى بن عليّ حدثنا حميد بن الربيع حدثنا يزيد بن هارون أنباء إسماعيل بن
 عياش بإسناده نحوه . قال حميد قال لي يزيد بن هارون : وأى حديث لو كان حميد بن مالك
 الغنمي معروفا ! قلت : هو جدّي ! قال يزيد : سرّرتي سرّرتي، الآن صار حديثا ! . قال
 ابن المنذر : ومن رأى الاستثناء في الطلاق طاوس وحمام والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي .
 ولا يجوز الاستثناء في الطلاق في قول مالك والأوزاعي ؛ وهو قول الحسن وقنادة في الطلاق
 خاصة . قال : وبالفول الأوّل أقول .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ فَمَا سَاكُ بِمَعْرُوفٍ ﴾ ابتداء ، والخبر أمثل أو أحسن ؛
 ويصح أن يرفع على ابتداء خبر بمحذوف ؛ أي فعلكم إمساك بمعروف . أو فالواجب عليكم
 إمساك بما يعرف أنه الحق . ويجوز في غير القرآن « فَمَا سَاكَا » على المصدر . ومعنى
 « بإحسان » أي لا يظلمها شيئا من حقها ، ولا يتعدى في قول . والإمساك : خلاف الإطلاق .
 والتسريح : إرسال الشيء ؛ ومنه تسريح الشعر ؛ ليخلص البعض من البعض . وتسريح المسائبة ؛
 أرسلها . والتسريح يحتمل لفظه معنيين : أحدهما — تركها حتى تتم العدة من الطلقة الثانية ،
 وتكون أملك لنفسها ؛ وهذا قول السدي والضحاك . والمعنى الآخر أن يطلقها ثالثة فيسرحها ؛
 هذا قول مجاهد وعطاء وغيرهما ؛ وهو أصح لوجوه ثلاثة :

أحدها — ما رواه الدارقطني عن أنس أن رجلا قال : يا رسول الله ، قال الله تعالى :
 « الطلاق مرّتان » فلم صار ثلاثا ؟ قال : « إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان — في رواية —
 هي الثالثة » . ذكره ابن المنذر .

الثاني — أن التسريح من ألفاظ الطلاق ؛ ألا ترى أنه قد قرئ « وإن عزموا السراح » .
 الثالث — أن فعله تفعيلا يعطى أنه أحدث فعلا مكررا على الطلقة الثانية ؛ وليس في الترك
 إحداث فعل يعبر عنه بالتفعيل . قال أبو عمر : « وأجمع العلماء على أن قوله تعالى : « أو تسريح
 بإحسان » هي الطلقة الثالثة بعد الطلقتين ؛ وإياها عنى بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا
 تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَسْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . وأجمعوا على أن من طلق امرأته طلقة أو طلقتين فله

مراجعتها؛ فإن طلقها ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . فكان هذا من محكم القرآن الذي لم يختلف في تأويله . وقد روى من أخبار العدول مثل ذلك أيضاً : حدثنا سعيد بن نصر قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن وضاح قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزین قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أرايت قول الله تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » فإن الثالثة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . ورواه الثوري وغيره عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزین مثله .

قلت : وذكر اليك الطبري هذا الخبر وقال : إنه غير ثابت من جهة النقل ؛ ورجح قول الضحاك والسدي وأن الطلقة الثالثة إنما هي مذكورة في مساق الخطاب في قوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . فالثالثة مذكورة في صلة هذا الخطاب ، مفيدة للينونة الموجبة للتحريم إلا بعد زوج ؛ فوجب حمل قوله : « أو تسريح بإحسان » على فائدة مجددة ، وهو وقوع الينونة بالثنتين عند انقضاء العدة ، وعلى أن المقصود من الآية بيان عدد الطلاق الموجب للتحريم ، ونسخ ما كان جائزاً من إيقاع الطلاق بلا عدد محصور ؛ فلو كان قوله : « أو تسريح بإحسان » هو الثالثة لما أبان عن المقصد في إيقاع التحريم بالثلاث ؛ إذ لو اقتصر عليه لما دل على وقوع الينونة المحرمة بها إلا بعد زوج ؛ وإنما علم التحريم بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . فوجب ألا يكون معنى قوله : « أو تسريح بإحسان » الثالثة ، ولو كان قوله : « أو تسريح بإحسان » بمعنى الثالثة كان قوله عقيب ذلك : « فَإِنْ طَلَّقَهَا » الرابعة ؛ لأن الفاء للتعقيب ، وقد اقتضى طلاقاً مستقبلاً بعد ما تقدم ذكره ؛ فثبت بذلك أن قوله : « أو تسريح بإحسان » هو تركها حتى تنقضي عدتها .

الخامسة - ترجم البخاري على هذه الآية « باب من أجاز الطلاق الثلاث بقوله

تعالى : الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . وهذا إشارة منه إلى أن هذا

التعديد إنما هو فسخة لهم ، فمن ضيق على نفسه لزمه . قال علماؤنا : وافق أئمة الفتوى على لزوم إيقاع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة ؛ وهو قول جمهور السلف . وشذ طائوس وبعض أهل الظاهر إلى أن طلاق الثلاث في كلمة واحدة يقع واحدة ، ويرى هذا عن محمد بن إسحاق والحجاج بن أرطاة . وقيل عنهما : لا يلزم منه شيء ؛ وهو قول مقاتل . ويحكي عن داود أنه قال لا يقع . والمشهور عن الحجاج بن أرطاة وجمهور السلف والأئمة أنه لازم واقع ثلاثا . ولا فرق بين أن يقع ثلاثا مجتمعة في كلمة أو متفرقة في كلمات ؛ فأما من ذهب إلى أنه لا يلزم منه شيء فاحتج بدليل قوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » . وهذا يعم كل مطلقة إلا ما خص منه ؛ وقد تقدم . وقال : « الطلاق مرتان » والثالثة « فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان » . ومن طلق ثلاثا في كلمة فلا يلزم ؛ إذ هو غير مذكور في القرآن . وأما من ذهب إلى أنه واقع واحدة فاستدل بأحاديث ثلاثة : أحدها — حديث ابن عباس من رواية طائوس وأبي الصهباء وعكرمة . وثانيها — حديث ابن عمر على رواية من روى أنه طلق امرأته ثلاثا ، وأنه عليه السلام أمره برجعتهما واحتسبت له واحدة . وثالثها — أن رُكَّانة طلق أمرأته ثلاثا فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم برجعتهما والرجعة تقتضي وقوع واحدة . والجواب عن الأحاديث ما ذكره الطحاوي أن سعيد بن جبيرة ومجاهدا وعطاء وعمر بن دينار ومالك بن الحويرث ومحمد بن إياس بن البكير والنعان ابن أبي عياش ورووا عن ابن عباس فيمن طلق أمرأته ثلاثا أنه قد عصى ربه وبانت منه أمرأته ، ولا ينكحها إلا بعد زوج . وفيما رواه هؤلاء الأئمة عن ابن عباس مما يوافق الجماعة ما يدل على وفهم رواية طائوس وغيره ؛ وما كان ابن عباس ليخالف الصحابة إلى رأى نفسه . قال ابن عبد البر : ورواية طائوس وهم وغلط لم يترج عليها أحد من قهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق والمشرق والمغرب ؛ وقد قيل : إن أبا الصهباء لا يُعرف في موالى ابن عباس . قال القاضي أبو الوليد الباجي : « وعندى أن الرواية عن ابن طائوس بذلك صحيحة ، فقد رواه عنه الأئمة : معمر وابن جريح وغيرهما ؛ وابن طائوس إمام . والحديث الذي يشيرون إليه هو

مارواه ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصنتين من خلافة عمر بن الخطاب طلاقاً ثلاثاً واحدة ؛ فقال عمر رضي الله عنه : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فلو أمضيناه عليهم ! فأمضاه عليهم . ومعنى الحديث أنهم كانوا يوقعون طلاقاً واحدة بدل إيقاع الناس الآن ثلاث تطليقات ؛ ويدل على صحة هذا التأويل أن عمر قال : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فأنكر عليهم أن يحدثوا في الطلاق استعجالاً أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فلو كان حالهم ذلك في أول الإسلام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ما قاله ، ولا غاب عليهم أنهم استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة . ويدل على صحة هذا التأويل ما روى عن ابن عباس من غير طريق أنه أفتى بلزوم الطلاق الثلاث لمن أوقعها مجتمعة ؛ فإن كان هذا معنى حديث ابن طاوس فهو الذي قلناه ، وإن حُل حديث ابن عباس على ما يتأول فيه من لا يعبأ بقوله فقد رجع ابن عباس إلى قول الجماعة وانعقد به الإجماع . ودليلنا من جهة القياس أن هذا طلاق أوقعه من يملكه فوجب أن يلزمه . أصل ذلك إذا أوقعه مفزقاً »

قلت : ما تأوله الباحث هو الذي ذكر معناه اليك الطبري عن علماء الحديث ؛ أي أنهم كانوا يطلقون طلاقاً واحدة هذا الذي يطلقون ثلاثاً ، أي ما كانوا يطلقون في كل قرء طلاقاً ؛ وإنما كانوا يطلقون في جميع العدة واحدة إلى أن تبين وتقصى العدة . وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : معناه أن الناس كانوا يقتصرون على طلاق واحدة ، ثم أكثروا أيام عمر من إيقاع الثلاث . قال القاضي : وهذا هو الأشبه بقول الراوي : إن الناس في أيام عمر استعجلوا الثلاث فعمل عليهم ؛ معناه ألزمهم حكمها . وأما حديث ابن عمر فإن النارطقي روى عن أحمد بن حنبل عن طريق عن طريق بن ناصح عن معاوية بن عمار الشعبي عن أبي الزبير قال : سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض ؛ فقال لي : أعترف ابن عمر ؟ قلت : نعم ؛ قال : طلقت امرأتى ثلاثاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم [وهي حائض]

فردّها رسول الله صلى الله عليه وسلم الى السنة . فقال الدارقطني : كلهم من الشيعة ؛ والمحفوظ أن ابن عمر طلق امرأته واحدة في الحيض . قال عبد الله : وكان تطليقه إياها في الحيض واحدة غير أنه خالف السنة . وكذلك قال صالح بن كيسان وموسى بن عقبة وإسماعيل ابن أمية وليث بن سعد وابن أبي ذئب وابن جريح وجابر وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة من نافع : أن ابن عمر طلق تطليقة واحدة . وكذا قال الزهري عن سالم عن أبيه ويونس ابن جبير والشعبي والحسن . وأما حديث رُكّانة فقيل : إنه حديث مضطرب منقطع ، لا يستند من وجه يحتاج به ؛ رواه أبو داود من حديث ابن جريح عن بعض بني أبي رافع ، وليس فيهم من يحتاج به عن عكرمة عن ابن عباس . وقال فيه : إن رُكّانة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثا ؛ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ارجعها" . وقد رواه أيضا من طرق عن نافع بن عجلون أن رُكّانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتّة فاستحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد بها ؟ فحلف ما أراد إلا واحدة ؛ فردّها إليه . فهذا اضطراب في الاسم والفعل ؛ ولا يحتاج بشيء من مثل هذا .

قلت : قد أخرج هذا الحديث عن طريق الدارقطني في سننه ؛ قال في بعضها : « حشّا محمد بن يحيى بن مرداس حدثنا أبو داود السجستاني حشّا أحد بن عمرو بن السرح وأبو نود إبراهيم بن خالد الكلبي وآخرون قالوا : حدثنا محمد بن إدريس الشافعي حدثني عمي محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجلون عن عبد يزيد : أن رُكّانة ابن عبد يزيد طلق امرأته سُبْحَةَ الْمُزْنِيَةَ البتّة ؛ فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ؛ فقال : والله ما أردتُ إلا واحدة ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " والله ما أردتُ إلا واحدة " ؟ فقال رُكّانة : والله ما أردتُ إلا واحدة ؛ فردّها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فخلّفها ثانياً في زمان عمر بن الخطاب ، والثالثة في زمان عثمان . قال أبو داود : هذا حديث صحيح . فالذي صحّ من حديث رُكّانة أنه طلق امرأته البتّة لا ثلاثا ؛ وطلاق البتّة قد اختلف فيه على ما يأتي بيانه فسقط الاحتجاج بغيره . والله أعلم . قال أبو عمر :

رواية الشافعي لحديث رُكَّانة عن عمه أُمِّه ، وقد زاد زيادة لا تردّها الأصول ؛ فوجب قبولها لقصة ناقلها ، والشافعي وعمه وجده أهل بيت رُكَّانة ، كلهم من بني المطلب بن عبد مناف ، وهم أعلم بالقصة التي عرّضت لهم .

فصل - ذكر أحمد بن محمد بن مُنيث الطَّلِيطِيّ هذه المسألة في وثائقه فقال :

الطلاق ينقسم على ضربين : طلاق سُنَّة ، وطلاق بِدْعَةٍ . فطلاق السُّنَّة هو الواقع على الوجه الذي ندب الشرع إليه . وطلاق البدعة تقيضه ، وهو أن يطلقها في حيض أو نفاس أو ثلاثا في كلمة واحدة ؛ فإن فعل لزمه الطلاق . ثم اختلف أهل العلم بعد إجماعهم على أنه مطلق ، كم يلزمه من الطلاق ؛ فقال علي بن أبي طالب وابن مسعود : يلزمه طلاق واحدة وقاله ابن عباس وقال : قوله ثلاثا لا معنى له لأنه لم يطلق ثلاث مرّات وإنما يجوز قوله في ثلاث إذا كان غيبا عما مضى فيقول : طلقت ثلاثا فيكون غيبا عن ثلاثة أفعال كانت منه في ثلاثة أوقات ، كرجل قال : قرأت أمس سورة كذا ثلاث مرّات فذلك يصح ، ولو قرأها مرة واحدة فقال : قرأتها ثلاث مرّات كان كاذبا . وكذلك لو حلف بالله ثلاثا يرّد الحلف كانت ثلاث إيمان ، وأما لو حلف فقال : أحلف بالله ثلاثا لم يكن حلف إلا يمينا واحدة والطلاق من مثله . وقاله الزبير بن العوام وصبد الرحمن بن عوف . وروينا ذلك كلّه عن ابن وضّاح ؛ وبه قال من شيوخ قرطبة ابن زينباع شيخ هدى ومحمد بن تقيّ بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الحسنيّ فريد وقته وقيسه عصره وأصبح بن الحباب وجماعة سواهم . وكان من حجة ابن عباس أن الله تعالى فرق في كتابه لفظ الطلاق فقال عز اسمه : « الطلاق مرّتان » يريد أكثر الطلاق الذي يكون بسده الإمساك بالمعروف وهو الرجعة في العدة . ومعنى قوله : « أو تيسرٌ بإحسان » يريد تركها بلا اجتماع حتى تنقضي عتقها ؛ وفي ذلك إحسان إليها إن وقع ندم بينهما ؛ قال الله تعالى : « لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا » . يريد الندم على الفرقة والرغبة في الرجعة ؛ وموقع الثلاث غير حسن ؛ لأن فيه ترك المنسوحة التي وسع الله بها ونبه عليها ؛ فذكر الله سبحانه الطلاق مفزقا يدل على أنه إذا جمع أنه لفظ

واحد . وقد يخرج بقياس من غير ما مسألة من المدونة ما يدل على ذلك ؛ من ذلك قول الإنسان : مالى صدقة فى المساكن أنت التلى يحزبه من ذلك . وفى الإشراف لأبن المنذر : وكان سعيد بن جبير وطاوس وأبو الشعثاء وعطاء وعمرو بن دينار يقولون : من طلق البكر ثلاثا فهى واحدة .

قلت : وربما اعتلوا فقالوا : غير المدخول بها لا عدة عليها ؛ فإذا قال : أنت طالق ثلاثا فقد بانت بنفس فراغه من قوله : أنت طالق ؛ فيرد «ثلاثا» عليها وهى بائن فلا يؤثر شيئا ؛ ولأن قوله : أنت طالق مستقل بنفسه ؛ فوجب ألا تقف البيوتة فى غير المدخول بها على ما يرد بعده ؛ أصله إذا قال : أنت طالق .

السادسة — استدلل الشافعى بقوله تعالى : «أَوْ تَسْرِحْ بِإِحْسَانٍ» وقوله : «وَسَرَّحُوهُنَّ» على أن هذا اللفظ من صريح الطلاق . وقد اختلف العلماء فى هذا المعنى ؛ فذهب القاضى أبو محمد إلى أن الصريح ما تضمن لفظ الطلاق على أى وجه ؛ مثل أن يقول : أنت طالق ؛ أو أنت مطلقة ؛ أو قد طلقتك ؛ أو الطلاق له لازم . وما عدا ذلك من ألفاظ الطلاق مما يستعمل فيه فهو كناية ؛ وبهذا قال أبو حنيفة . وقال القاضى أبو الحسن : صريح ألفاظ الطلاق كثيرة ، وبعضها أئين من بعض : الطلاق والسراح والفراق والحرام والخلى والبرية . وقال الشافعى : الصريح ثلاثة ألفاظ ؛ وهو ما ورد به القرآن من لفظ الطلاق والسراح والفراق ؛ قال الله تعالى : «أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ» وقال : «أَوْ تَسْرِحْ بِإِحْسَانٍ» وقال : «فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» .

قلت : وإذا نفى هذا فالطلاق على ضربين : صريح وكناية ؛ فالصريح ما ذكرنا . والكناية ما عداه . والفرق بينهما أن الصريح لا يقتصر إلى نية ؛ بل بمجرد اللفظ يقع الطلاق . والكناية تقتصر إلى نية . والحجة بان قال : إن الحرام والخلى والبرية من صريح الطلاق كثرة استعملها فى الطلاق حتى عرفت به ؛ فصارت بينة واضحة فى إيقاع الطلاق ؛ كالعائط الذى وضع لطمته من الأرض ، ثم استعمل على وجه المجاز فى إتيان قضاء الحاجة ، فكان فيه أئين

وأظهر وأشهر منه فبا وضع له ، وكذلك في مسائلنا مثله . ثم إن عمر بن عبد العزيز قد قال :
« لو كان الطلاق ألفاً ما أبت آلتُهُ منه شيئاً » ، فن قال : البتة ، فقد روى الغاية القُصوى
أجره مالك . وقد روى الدارقُطني عن علي قال : الخلية والبرية والبتة والبائن والحرام
ثلاث ، لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن آلتَ
ثلاث ، من طريق فيه لين ، نَحَرَه الدارقُطني . وسأيت عند قوله تعالى : « وَلَا تَحْدُوا
آيَاتِ اللَّهِ هُرُوءًا » إن شاء الله تعالى .

السابعة - لم يختلف العلماء فيمن قال لأمراته : قد طَلَقْتُك ، أنه من صريح الطلاق
في المدخول بها وغير المدخول بها ، فن قال لأمراته : أنت طالق فهي واحدة إلا أن ينوي
أكثر من ذلك . فإن نوى اثنتين أو ثلاثاً لزمه ما نواه ، فإن لم ينو شيئاً فهي واحدة تملك
الرجعة . ولو قال : أنت طالق ، وقال : أردت من وثاق لم يقبل قوله ولزمه ، إلا أن يكون هناك
ما يبدل على صدقه . ومن قال : أنت طالق واحدة ، لا رجعة لي عليك فقوله : « لا رجعة لي
عليك » باطل ، وله الرجعة لقوله واحدة ؛ لأن الواحدة لا تكون ثلاثاً ؛ فإت نوى بقوله :
« لا رجعة لي عليك » ثلاثاً فهي ثلاث عند مالك .

واختافوا فيمن قال لامرأته : قد فارقتك ، أو سَرَحْتُك ، أو أنت خلية ، أو برية ،
أو بائن ، أو حَبَلَك على غاربك ، أو أنت على حرام ، أو ألحقى بأهلك ، أو قد وهبتك لأهلك ،
أو قد خليت ميبك ، أو لا سبيل لي عليك ؛ فقال أبو حنيفة وأبو يوسف : هو طلاق بائن .
وروى عن ابن مسعود قال : إذا قال الرجل لامرأته : أَسْتَقِلْ بِأَمْرِكِ ، أو أَمْرُكَ لَكَ ،
أو ألحقى بأهلك فقولوها فواحدة بائنة . وروى عن مالك فيمن قال لامرأته : قد فارقتك ،
أو سَرَحْتُك ، أنه من صريح الطلاق ؛ كقوله : أنت طالق . ورُوي عنه أنه كناية يرجع
فيها إلى نية قائلها ، ويُسأل ما أراد من العدد ، مدخولاً بها كانت أو غير مدخول بها . قال
ابن المَوَاز : وأصح قوليه في التي لم يدخل بها أنها واحدة ، إلا أن ينوي أكثر ؛ وقاله ابن القاسم
وابن عبد الحكم . وقال أبو يوسف : هي ثلاث ؛ ومثله خلعتك ، أو لا ملك لي عليك .

وأما سائر الكايات فهي ثلاث عند مالك في كل من دخل بها لا يُنَوِّي فيها قائلها ، ويُنَوِّي في غير المدخول بها . فإن حلف وقال أردت واحدة كان خاطباً من الخطأ ، لأنه لا يُحِلُّ المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا بينها ولا يبريها إلا ثلاث تطليقات . والتي لم يدخل بها يُحِلُّها ويبريها وبينها الواحدة . وقد رُوِيَ عن مالك وطائفة من أصحابه وهو قول جماعة من أهل المدينة أنه يُنَوِّي في هذه الألفاظ كلها ويلزم من الطلاق ما نوى . وقد رُوِيَ عنه في آئنة خاصة من بين سائر الكايات أنه لا يُنَوِّي فيها لا في المدخول بها ولا في غير المدخول بها . وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه : له نيته في ذلك كله ، فإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث ، وإن نوى واحدة فهي واحدة بائنة وهي أحق بنفسها . وإن نوى اثنتين فهي واحدة . وقال زُفَر : إن نوى اثنتين فهي اثنتان . وقال الشافعي : هو في ذلك كله غير مطلق حتى يقول : أردت بخرج الكلام مني طلاقاً فيكون ما نوى . فإن نوى دون الثلاث كان رجعيّاً ، ولو طلقها واحدة بائنة كانت رجعية . وقال إسحاق : كل كلام يُسَبِّحُ الطلاق فهو ما نوى من الطلاق . وقال أبو ثور : هي تطليقة رجعية ولا يُسأل عن نيته . ورُوِيَ عن ابن مسعود أنه كان لا يرى طلاقاً بائناً إلا في خلع أو إيلاء وهو المحفوظ عنه ؛ قاله أبو عبيد . وقد ترجم البخاري « باب إذا قال فارقك أو سرتحك أو البرية أو الخلية أو ما عُني به الطلاق فهو على نيته » . وهذا منه إشارة إلى قول الكوفيين والشافعي وإسحاق في قوله : « أو ما عُني به من الطلاق » والوجه في ذلك أن كل كلمة تحتل أن تكون طلاقاً أو غير طلاق فلا يجوز أن يلزم بها الطلاق إلا أن يقول المتكلم : إنه أراد بها الطلاق فيلزمه ذلك بإقراره ، ولا يجوز إبطال النكاح لأنهم قد أجمعوا على صحته بيقين . قال أبو عمر : واختلف قول مالك في معنى قول الرجل لامرأته : اعتدى ، أو قد خليت ، أو جلتك على غاريك ؛ فقال مرة : لا يُنَوِّي فيها وهي ثلاث . وقال مرة : يُنَوِّي فيها كلها ، في المدخول بها وغير المدخول بها ، وبه أقول .

قلت : ما ذهب إليه الجمهور ، وما رُوِيَ عن مالك أنه يُنَوِّي في هذه الألفاظ ويمكّم عليه بذلك هو الصحيح ؛ لما ذكرناه من الدليل ، ولحديث الصحيح الذي خرجه أبو داود

وابن ماجه والداقطني وغيرهم عن يزيد بن ركانة : أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سبيعة
 أئنة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال : " الله ما أردت إلا واحدة " ؟ فقال ركانة :
 والله ما أردت إلا واحدة ؛ فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن ماجه :
 سمعت أبا الحسن الطائفي يقول : ما أشرف هذا الحديث ! وقال مالك في الرجل يقول
 لامرأته : أنت علي كالميتة والدم ولحم الخنزير : أراها البتة وإن لم تكن له نية ، فلا تحل
 إلا بعد زوج . وفي قول الشافعي : إن أراد طلاقا فهو طلاق وما أراد من عدد الطلاق ؛
 وإن لم يرد طلاقا فليس بشيء بعد أن يحلف . وقال أبو عمر : أصل هذا الباب في كل كتابة
 عن الطلاق ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال — لتي تزوجها حين قالت :
 أعوذ بالله منك — : " قد عذت بعماد الحق بأهلك " . فكان ذلك طلاقا . وقال كعب
 ابن مالك لامرأته حين أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بآعزالها : الحق بأهلك فلم يكن
 ذلك طلاقا ؛ فدل على أن هذه اللفظة مفتقرة إلى النية ، وأنها لا يقضى فيها إلا بما ينوي اللفظ
 بها ، وكذلك سائر الكتابات المحتملات للفراق وغيره . والله أعلم . وأما الألفاظ التي ليست
 من ألفاظ الطلاق ولا يكتفي بها عن التفراق فأكثر العلماء لا يوقعون بشيء منها طلاقا وإن قصده
 القائل . وقال مالك : كل من أراد الطلاق بأي لفظ كان لزمه الطلاق ، حتى بقوله : كلى
 وأشرى وقوي وأفعدى ؛ ولم يتابع مالك على ذلك إلا أصحابه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يُحَاقَا الْأَيْقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ الْأَيْقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا آتَيْتُمْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

فيه خمس عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ﴾ « أن ،
 في موضع رفع بـ « يحل » . والآية خطاب للأزواج ، فهو أن يأخذوا من أزواجهم شيئا على وجه
 المضارة ؛ وهذا هو الخلع الذي لا يصح إلا بالائتفاد الرجل بالضرر ؛ وخص بالذكر ما أتى

الأزواج نساهم؛ لأن العرف من الناس أن يطلب الرجل عند الشقاق والفساد ما يخرج من يده لها صداقا وجهازا؛ فلذلك خص بالذكر . وقد قيل : إن قوله « ولا يحل » فصل حترض بين قوله تعالى : « الطلاق مرتان » وبين قوله : « فإن طلقها » .

الثانية — والجمهور على أن أخذ الفدية على الطلاق جائز . وأجمعوا على تحخير أخذ مالها إلا أن يكون النشوز وفساد العشرة من قبلها . وحكى ابن المنذر عن الثعلبي أنه قال : إذا جاء الظلم والنشوز من قبله وخالفته فهو جائز ماض وهو آثم ، لا يحل له ما صنع ، ولا يجبر على رد ما أخذه . قال ابن المنذر : وهذا من قوله خلاف ظاهر كتاب الله ، وخلاف المنبر الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلاف ما أجمع عليه أهل العلم من ذلك ، ولا أحسب أن لو قيل لأحد : اجهد نفسك في طلب الخطأ ما وجد أمرا أعظم من أن ينطق الكتاب بتحريم شيء ثم يقابله مُقابل بالخلاف نصا ، فيقول : بل يجوز ذلك ، ولا يجبر على رد ما أخذه . قال أبو الحسن بن بطال : وروى ابن القاسم عن مالك مثله . وهذا القول خلاف ظاهر كتاب الله تعالى ، وخلاف حديث امرأة ثابت ، وسياق .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ حرم الله تعالى في هذه الآية ألا يأخذ إلا بعد الخوف ألا يقيم حدود الله . وأكد التحريم بالوعيد لمن تعدى الحد . والمعنى أن يظن كل واحد منهما بنفسه ألا يقيم حق النكاح لصاحبه حسب ما يجب عليه فيه لكرامة يستحقها ؛ فلا حرج على المرأة أن تتعدى ، ولا حرج على الزوج أن يأخذ . والخطاب للزوجين . والضمير في « أن يخافا » لهما ، و « ألا يقيمَا » مفعول به . و « خفت » يتعدى الى مفعول واحد . ثم قيل : هذا الخوف هو بمعنى العلم ، أى أن يعلما ألا يقيم حدود الله ، وهو من الخوف الحقيقي ، وهو الإنسحاق من وقوع المكروه ، وهو قريب من معنى الظن . ثم قيل : « إلا أن يخافا » استثناء مقطوع ، أى لكن إن كان منهن نشوز فلا جناح عليكم في أخذ الفدية . وقرا حصة « إلا أن يخافا » بضم الياء على ما لم يسم فاعله . والفاعل محذوف وهو الولاية والحكام ؛ واختاره أبو عبيد . قال : لقوله عز وجل « فإن خفتم »

قال : فجعل الخوف لنير الزوجين ، ولو أراد الزوجين لقال : فإت خافا ؛ وفي هذا حجة لن جعل الخلع الى السلطان .

قلت : وهو قول سعيد بن جبير والحسن وابن سيرين . وقال شعبة : قلت لقتادة : عن أخذ الحسن الخلع الى السلطان ؟ قال : عن زياد ، وكان واليا لعمرو علي . قال النحاس : وهذا معروف عن زياد ، ولا معنى لهذا القول لأن الرجل إذا خالع أمرأته قائما هو على ما يراضيان ، ولا يجبره السلطان على ذلك ؛ ولا معنى لقول من قال : هذا إلى السلطان . وقد أذكر اختيار أبي عبيد ورد ، وما علمت في اختياره شيئا أبعد من هذا الحرف ، لأنه لا يوجب الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى . أما الإعراب فإن عبد الله بن مسعود قرأ « إلا أن يخافا » تخافوا ؛ فهذا في العربية إذا رُدَّ إلى ما لم يسم فاعله قيل : إلا أن يخاف . وأما اللفظ فإن كان مل لفظ « يخافا » وجب أن يقال : فإن خيف . وإن كان على لفظ « فإن خفتم » وجب أن يقال : إلا أن تخافوا . وأما المعنى فإنه يبعد أن يقال : لا يحمل لكم أن تأخذوا مما آتيموهن شيئا ؛ إلا أن يخاف غيركم ولم يقل جل وعز : فلا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية ؛ فيكون الخلع إلى السلطان . قال الطحاوي : وقد صحَّ عن عمر وعثمان وابن عمر جوازه دون السلطان ؛ وكذا جاز الطلاق والنكاح دون السلطان فكذلك الخلع ؛ وهو قول الجمهور من العلماء .

الرابعة - قوله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ الْآيُتِيَا) أى على أن لا يقيا . (حُدُودَ اللَّهِ) أى فيما يجب عليهما من حسن الصحبة وجميل العشرة . والمخاطبة للحكام والمتوسطين لمثل هذا الأمر وإن لم يكن حاكما . وترك إقامة حدود الله هو استخفاف المرأة بحق زوجها ، وسوء طاعتها إياه ؛ قاله ابن عباس ومالك بن أنس وجمهور الفقهاء . وقال الحسن بن أبي الحسن وقوم معه : إذا قالت المرأة لا أطيع لك أمرا ، ولا أغتسل لك من جنابة ، ولا أبر لك قسما ، حل الخلع . وقال الشعبي : « ألا يقيا حدود الله » ألا يطيعا الله ؛ وذلك أن المناضبة تدعو الى ترك الطاعة . وقال عطاء بن أبي رباح : يُحل الخلع والأخذ أن تقول

المرأة لزوجها : إني أكرهك ولا أحبك ، ونحو هذا (فلا جناح عليهما فيما أقدمت به) .
 روى البخاري من حديث أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعجب عليه في خلق
 ولا دين ولكن لا أطيعه ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أتدنين عليه
 حديثه ؟ " قالت : نعم . وأخرجه ابن ماجه عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن
 جميلة بنت سلول أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : والله ما أعجب على ثابت في دين
 ولا خلق ولكني أكره الكفر في الإسلام ، لا أطيعه بغيره ! فقال لها النبي صلى الله عليه
 وسلم : " أتدنين عليه حديثه ؟ " قالت : نعم . فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ
 منها حديثه ولا يزداد . فيقال : إنها كانت تبغضه أشد بغض ، وكان يحبها أشد الحب ؛
 ففزع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بطريق الخلع ؛ فكان أول خلع في الإسلام . روى
 عكرمة عن ابن عباس قال : أول من خالغ في الإسلام أخت عبد الله بن أبي ، أنت النبي
 صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، لا يجمع رأسي ورأسه أبدا ، إني رفعت جانب
 الحياء فأريته أقبل في عدة إذ هو أشد هم سوادا وأقصرهم قامة ، وأقبحهم وجها ! فقال :
 " أتدنين عليه حديثه ؟ " قالت : نعم ، وإن شاء زنته ؛ ففزع بينهما . وهذا الحديث أصل
 في الخلع ، وعليه جمهور الفقهاء . قال مالك : لم أزل أسمع ذلك من أهل العلم ، وهو الأمر
 المجمع عليه عندنا ، وهو أن الرجل إذا لم يضر المرأة ولم يسيئ إليها ، ولم تؤت من قبله ،
 وأحببت فراقه فإنه يحل له أن يأخذ منها كل ما أقدمت به ؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 في امرأة ثابت . وإن كان النشوز من قبله بأن يضيق عليها ويضرها رد عليها ما أخذ منها .
 وقال عقبة بن أبي الصمياء : سألت بكر بن عبد الله المزني عن الرجل يريد أمراته أن تخالعه
 فقال : لا يحل له أن يأخذ منها شيئا . قلت : فأين قول الله عز وجل في كتابه « فإن خفتم
 ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما أقدمت به » ؟ قال : نسخت . قلت : فأين جعلت ؟
 قال : في سورة « النساء » : « وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ أَحَدَهُنَّ

قَطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيَاتَنَا وَإِنَّمَا مِيتًا . قال النحاس : هذا قول شاذٌ، خارج عن الإجماع لشذوذه؛ وليست إحدى الآيتين دافعةً لآخرى فيقع النسخ؛ لأن قوله « فإن خفتم » الآية ؛ ليست بمزالةً بترك الآية ؛ لأنهما إذا خافا هذا لم يدخل الزوج في « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج » لأن هذا للرجال خاصة . وقال الطبري : الآية مُحْكَمَةٌ، ولا معنى لقول بكر : إن أردت هي المعطاء فقد جوز النبي صلى الله عليه وسلم لثابت أن يأخذ من زوجته ما ساق إليها .

الخامسة - تمسك بهذه الآية من رأى اختصاص الخلع بحالة الشقاق والضرر، وأنه شرط في الخلع ، وعَصَدَ هذا بما رواه أبو داود عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن ثمَّاس فضرها فكسر ^(١)نُقُضَهَا ؛ فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الصبح فاشتكت إليه ؛ فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ثابتًا فقال : « خذ بعض مالها وفارقها » . قال : ويصلح ذلك يا رسول الله ؟ قال : « نعم » . قال : فإني أصدقها حديثين وهما بيدها ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « خذها وفارقها » فأخذها وفارقها . والذي عليه الجمهور من الفقهاء أنه يجوز الخلع من غير اشتكائه ضرر؛ كما دلَّ عليه حديث البخاري وغيره . وأما الآية فلا حجة فيها ؛ لأن الله عز وجل لم يذكرها على جهة الشرط، وإنما ذكرها لأنه الغالب من أحوال الخلع؛ فخرج القول على الغالب ؛ والذي يقطع العذر ويوجب العلم قوله تعالى : « فَإِنْ طِبَّنَا لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَتَسَاءَلُوا هُنَا مِنْ رَبِّنا » .

السادسة - لما قال الله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ » دلَّ على جواز الخلع بأكثر مما أعطاهما . وقد اختلف العلماء في هذا ؛ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وأبو ثور : يجوز أن تقتدى منه بما راضيا عليه ، كان أقل مما أعطاهما أو أكثر منه . وروى

(١) في الأصول : « بعضها » . والتصويب عن سنن أبي داود . والنقض (ضم التثنية وضعها وسكون الفين) :

أجل الكتب ، وقيل : هو العظم الرقيق الذي على طرفه .

(٢) في الأصول : « مع ما بيدها » والتصويب عن سنن أبي داود .

هذا من عثمان بن عفان وابن عمر وقبيصة والنخعي . واحتج قبيصة بقوله : « قَلَّ جَنَاحُ طَلِيمَا فِيَا أَقْنَعَتْ بِهِ » . وقال مالك : ليس من مكارم الأخلاق ولم أر أحدا من أهل العلم يذكره ذلك . وروى الدارقطني عن أبي سعيد الخدري أنه قال : كانت أختي تحت رجل من الأنصار تزوجها على حديقة ، فكان بينهما كلام ، فارتقا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « رَدِّيْنِ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ وَيَطْلُقْكَ » ؟ قالت : نعم ، وأزيد . قال : « رَدِّيْ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ وَزَيْدِيهِ » . وفي حديث ابن عباس « وإن شاء زدته ولم يتكره » . وقالت طائفة : لا يأخذ منها أكثر مما أعطاه ؛ كذلك قال طائوس وعطاء والأوزاعي ؛ قال الأوزاعي : كان القضاء لا يميزون أن يأخذ إلا ما ساق إليها ؛ وبه قال أحمد وإسحاق . واحتجوا بما رواه ابن جريح : أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت جدها بن أبي ابن سلول ، وكان أصدقها حديقة فكرهته ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أما الزيادة فلا ولكن حديقته » ، فقالت : نعم . فأخذها وخلت سبيلها . فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال : قد قبلت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ سمعه أبو الزبير من خير واحد ؛ أخرجه الدارقطني . وروى عن عطاء مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه » .

السابعة — الخلع عند مالك رضي الله عنه على ثمرة لم يبد صلاحها وعلى جميل شارد أو عبد أبي أو جنين في بطن أمه أو نحو ذلك من وجوه الفَرْج جائز ؛ بخلاف البيوع والنكاح . وله المطالبة بذلك كله ؛ فإن سلم كان له ، وإن لم يسلم فلا شيء له . والطلاق نافذ على حكمه . وقال الشافعي : الخلع جائز وله مهر مثلها ؛ وحكاه ابن خزيمة متناد عن مالك قال : لأن عقود المأوضات إذا تضمنت بدلا فاسدا وفاتت رجع فيها إلى الواجب في أمثلها من البدل . وقال أبو ثور : الخلع باطل . وقال أصحاب الرأي : الخلع جائز ؛ وله ما في بطن الأمّة ، وإن لم يكن فيه ولد فلا شيء له . وقال في « المبسوط » عن ابن القاسم : يجوز بما يمر به نخله العام ، وما ولد غنمه العام خلافا لأبي حنيفة والشافعي ؛ والحجة لما ذهب إليه مالك

وابن القاسم عموم قوله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » . ومن جهة القياس أنه بما يملك بالمبة والوصبة ؛ بخلاف أن يكون عَوْضًا في الخلع كالملوم ؛ وأيضًا فإن الخلع طلاق ، والطلاق يصح بغير عَوْض أصلا ؛ فإن صحَّ على غير شيء ، فَلَا بُدَّ بِصَحِّهِ فَيُفْسِدُ الْعَوْضَ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ أَسْوَاحِلُ الْمَبْدُولِ أَنْ يَكُونَ كَالْمُسْكُوتِ عَنْهُ . وَلَمَّا كَانَ النِّكَاحُ الَّذِي هُوَ عَقْدٌ تَحْلِيلٌ لَا يَفْسُدُهُ فَاسِدُ الْعَوْضِ فَلَا بُدَّ لَا يَفْسُدُ الطَّلَاقُ الَّذِي هُوَ إِكْلَافٌ وَحَلٌّ عَقْدٌ أَوَّلَى .

الثامنة - ولو اختلفت منه رضاع آبئها منه حولين جاز . وفي الخلع بنفقتها على الآبِئِ بعد الحولين مدة معلومة قولان : أحدهما - يجوز ؛ وهو قول المخزومي ، واختاره مَنَحُونُ . والثاني - لا يجوز ؛ رواه ابن القاسم عن مالك ، وإِسْنُ شرطه الزوج فهو باطل موضوع عن الزوجة . قال أبو عمر : من أجاز الخلع على الجمل الشارد والعبد الآبق ونحو ذلك من الفَرَرِ لزمه أَنْ يَجُوزَ هَذَا . وقال غيره من القرويين : لم يمنع مالك الخلع بنفقة ما زاد على الحولين لأجل الفَرَرِ ، وإنما منعه لأنه حق يختص بالأب على كل حال فليس له أَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى غَيْرِهِ ؛ والفرق بين هذا وبين نفقة الحولين أَنَّ تِلْكَ النِّفْقَةَ وَهِيَ الرِّضَاعُ قَدْ تَجِبَ عَلَى الْأُمِّ حَالُ الزَّوْجِيَّةِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ إِذَا أَعْسَرَ الْأَبُ ؛ بخلاف أَنْ تُثْقَلَ هَذِهِ النِّفْقَةُ إِلَى الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهَا عَمَلٌ لَهَا . وَقَدْ احْتَجَّ مَالِكٌ فِي « الْمَبْسُوطِ » عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِيَ الرِّضَاعَةَ » .

التاسعة - فإن وقع الخلع على الوجه المباح بنفقة الآبِئِ فَمَاتَ الصَّبِيُّ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ فَهَلْ لِلزَّوْجِ الرَّجُوعُ عَلَيْهَا بِنِفْقَةِ النِّفْقَةِ ؛ فَرَوَى ابْنُ الْمَوَازِ عَنْ مَالِكٍ : لَا يَتِمُّ بِشَيْءٍ . وَرَوَى عَنْهُ أَبُو الْفَرَجِ : يَتِمُّ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ ثَبَتَ لَهُ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجَةِ بِالْخُلْعِ فَلَا يَسْقُطُ بِمَوْتِ الصَّبِيِّ ؛ كَمَا لَوْ خَالَهَا بِمَالٍ مُتَعَلِّقٍ بِذِمَّتِهَا . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَمْ يَشْرُطْ لِنَفْسِهِ مَا لَا يَتَوَلَّوْهُ ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ كِفَايَةَ مُؤْنَةٍ وَلَدَةٍ ؛ فَذَا مَاتَ الْوَلَدُ لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ ؛ كَمَا لَوْ تَطَوَّعَ رَجُلٌ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى صَبِيٍّ سَنَةً فَمَاتَ الصَّبِيُّ لَمْ يُرْجَعْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَصِدَ بِتَطَوُّعِهِ تَحْمِيلَ مُؤْنَتِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ مَالِكٌ : لَمْ أَرِ أَحَدًا يَتَّبِعُ بِمِثْلِ هَذَا ؛ وَلَوْ اتَّبَعَهُ لَكَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ قَوْلٌ .

وانفقوا على أنها إن ماتت فضقة الولد في مالها ؛ لأنه حق ثبت فيه قبل موتها فلا يسقط بموتها .

العاشرة - ومن أشرط على امرأته في الخلع فقة حلها وهي لاشئ ، لما فعله النفقة إذا لم يكن لها مال تُنفق منه ؛ وإن أيسرت بعد ذلك أتبعها بما أغنق وأخذ منها . قال مالك : ومن الحق أن يكلف الرجل نفقة ولده وإن اشترط على أنه نفقته إذا لم يكن لها ما تنفق عليه .

الحادية عشرة - واختلف العلماء في الخلع هل هو طلاق أو فسخ ؛ فروى عن عثمان وعلى وابن مسعود وجماعة من التابعين : هو طلاق ؛ وبه قال مالك والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد قوليه . فمن نوى بالخلع تطليقتين أو ثلاثا لزمه ذلك عند مالك . وقال أصحاب الرأي : إن نوى الزوج ثلاثا كانت ثلاثا ، وإن نوى ثنتين فهو واحدة بائنة . وقال الشافعي في أحد قوليه : إن نوى بالخلع طلاقا وسماء فهو طلاق ، وإن لم ينو طلاقا ولا سماء لم تنفع فرقة ؛ قاله في القديم . وقوله الأول أحب إلى . المزي : وهو الأصح عندهم . وقال أبو ثور : إذا لم يُسم الطلاق فالخلع فرقة وليس بطلاق ، وإن سمي تطليقة فهي تطليقة ؛ والزوج أملك برجعته مادامت في العدة . ومن قال : إن الخلع فسخ وليس بطلاق إلا أن ينويه ابن عباس وطاوس وعكرمة وإسحاق وأحمد . واحتجوا بالحديث عن ابن عيينة عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس أن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص سأله : رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه أبتزجها ؟ قال : نعم لينكحها ، ليس الخلع بطلاق ؛ ذكر الله عز وجل الطلاق في أول الآية وآخرها ، والخلع فيما بين ذلك ؛ فليس الخلع بشئ . ثم قال : «الطلاق مرتان فإمساككم بمعرف أو تدريخ باحسان» . ثم قرأ «فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره» . قالوا . ولأنه لو كان طلاقا لكان بعد ذكر الطليقتين ثالثا ، وكان قوله : «فإن طلقها» بعد ذلك دالا على الطلاق الرابع ؛ فكان يكون التحريم متعلقا بأربع تطليقات . واحتجوا أيضا بما رواه الترمذي وأبو داود والدارقطني عن ابن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس

اختلفت من زوجها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة . قال الترمذي : حديث حسن غريب . وعن الربيع بنت معوذ بن عقراء أنها اختلفت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أو أمرت أن تعتد بحيضة . قال الترمذي : حديث الربيع الصحيح أنها أمرت أن تعتد بحيضة . قالوا : فهذا يدل على أن الخلع فسخ لا طلاق ؛ وذلك أن الله تعالى قال : « وَالْمُطَلَّاتُ بِتَرَضُنَّ بَأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » ولو كانت هذه مطلقة لم يقتصر بها على قرء واحد .

قلت : فن طلق أمراته تطليقتين ثم خالهما ثم أراد أن يزوجها فله ذلك — كما قال ابن عباس — وإن لم تتكح زوجا غيره ؛ لأنه ليس له غير تطليقتين والخلع لنكح . ومن جعل الخلع طلاقا قال : لم يميز أن يرجعها حتى تتكح زوجا غيره ؛ لأنه بالخلع كُتبت الثلاث ؛ وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . قال القاضي إسماعيل بن إسحاق : كيف يجوز القول في رجل قالت له أمراته : طلقني على مال فطلقها إنه لا يكون طلاقا ، وهو لو جعل أمرها بيدها من غير شيء ، فطلقت نفسها كان طلاقا ! . وأما قوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَتَكَّحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » فهو معطوف على قوله تعالى : « الطلاق مرتان » ؛ لأن قوله : « أو ترجع بإحسان » إنما يعني به أو تطليق . فلو كان الخلع معطوفا على التطليقتين لكان لا يجوز الخلع أصلا إلا بعد تطليقتين وهذا لا يقوله أحد . وقال غيره : ما تأولوه في الآية غلط فإن قوله : « الطلاق مرتان » أفاد حكم الاثنين إذا أوقعهما على غيره وجه الخلع ، وأثبت مهمما الرجعة بقوله : « فإسالك بمعروف » ثم ذكر حكمهما إذا كان على وجه الخلع فعاد الخلع إلى الثنتين المتقدم ذكرهما ؛ إذ المراد بذلك بيان الطلاق المطلق والطلاق بعوض ، والطلاق الثالث بعوض كان أو بنير عوض فإنه يقطع الحل إلا بعد زوج .

قلت : هذا الجواب عن الآية ، وأما الحديث فقال أبو داود — لما ذكر حديث ابن عباس في الحيضة — : هذا الحديث رواه عبد الزاق عن معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل . وحدثنا القعنبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : عدت المختلعة عدة المطلقة . قال أبو داود : والعمل عندنا على هذا .

قلت : وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق والثوري وأهل الكوفة . قال الترمذي : وأكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .

قلت : وحديث ابن عباس في الحيضة مع غرابته كما ذكره الترمذي ، وإرساله كما ذكر أبو داود فقد قيل فيه : إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عتتها حيضة ونصفاً ؛ أخرجه الذارقطني من حديث معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس : إن امرأة ثابت بن قيس اختلت من زوجها فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عتتها حيضة ونصفاً . والراوى عن معمر هنا في الحيضة والنصف هو الراوى عنه في الحيضة الواحدة ، وهو هشام بن يوسف أبو عبد الرحمن الصنعاني الجاني ؛ نخرج له البخارى وحده . فالحديث مضطرب من جهة الإسناد والمن ، فسقط الاحتجاج به في أن الخلع فسخ ، وفي أن عدة المطلقة حيضة ؛ وبقي قوله تعالى : « وَالْمُطَلَّاتُ يَرَبُّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » نصاً في كل مطلقة مدخول بها كما تقدم . قال الترمذي : « وقال بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : عدة المختلة حيضة ، قال إسحاق : وإن ذهب ذاهب الى هذا فهو مذهب قوي » . قال آبن المنذر : قال عثمان بن عفان وابن عمر : عتتها حيضة ؛ وبه قال أبان بن عثمان وإسحاق . وقال علي بن أبي طالب : عدتها عدة المطلقة . وبقول عثمان وابن عمر أقول ، ولا يثبت حديث علي .

قلت : قد ذكرنا عن ابن عمر أنه قال : عدة المختلة عدة المطلقة ، وهو صحيح . الثانية عشرة — واختلف قول مالك فيمن قصد إيقاع الخلع على غير عوض ؛ فقال عبد الوهاب : هو خلع عند مالك ، وكان الطلاق بائناً . وقيل عنه : لا يكون بائناً إلا بوجود العوض ؛ قاله أشهب والشافعي ؛ لأنه طلاق عري عن عوض واستيفاء عدد فكان رجعيًا كما لو كان بلفظ الطلاق . قال ابن عبد البر : وهذا أصح قوليه عندى وعند أهل العلم في النظر . ووجه الأول أن عدم حصول العوض في الخلع لا يخرج عنه مقتضاه ؛ أصل ذلك إذا خلع بغير أو ختير . الثالثة عشرة — المختلة هي التي تخلع من كل الذي لها . والمفتدية أن تفدى ببعضه وتأخذ بعضه . والمباراة هي التي بارأت زوجها من قبل أن يدخل بها فنقول : قد أبرأكم

فبارئى ؛ هذا قول مالك . وروى عيسى بن دينار عن مالك : المبارئة هى التى لا تأخذ شيئا ولا تعطى . والمختلعة هى التى تعطى ما أعطاها وتزید من مالها . والمفندية هى التى تفندى ببعض ما أعطاها وتمسك ببعضه ؛ وهذا كله يكون قبل الدخول وبعده ؛ فإكان قبل الدخول فلا عدة فيه . والمصالحة مثل المبرئة . قال القاضى أبو محمد وغيره : هذه الألفاظ الأربعة تعود إلى معنى واحد وإن اختلفت صفاتها من جهة الإيقاع ، وهى طلاق بائنة ستمها أو لم يُسمها ؛ لا رجعة له فى العدة ، وله نكاحها فى العدة وبعدها برضاها بولي وصداق قبل زوج وبعده ؛ خلافا لأبى ثور ؛ لأنها إنما أعطته العوض لتملك نفسها . ولو كان طلاق الخلع رجعا لم تملك نفسها ؛ فكان يجتمع للزوج العوض والمؤوض عنه .

الرابعة عشرة - وهذا مع إطلاق العقد نافذ ؛ فلو بذلت له العوض وشرط الرجعة ؛ فيها روايتان رواهما ابن وهب عن مالك : أحدهما ثبوتها ؛ وبها قال سحنون . والأخرى نفيها . قال سحنون : وجه الرواية الأولى أنهما قد اتفقا على أن يكون العوض فى مقابلة ما يسقط من عدد الطلاق ، وهذا جائز . ووجه الرواية الثانية أنه شرط فى العقد ما يمنع المقصود منه فلم يثبت ذلك ؛ كما لو شرط فى عقد النكاح أن لا أطا .

الخامسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ لما بين تعالى أحكام النكاح والفرق قال : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ » التى أمرت بامتناعها ؛ كما بين تحريمات الصوم فى آية أخرى فقال : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا » فقسم الحدود قسمين ؛ منها حدود الأمر بالامتناع ، وحدود النهى بالاجتناب ؛ ثم أخبر تعالى فقال : « وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ »

قوله تعالى : فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا نَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١٢٠﴾

قوله تعالى : (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — اخرج بعض مشايخ خراسان من الحنفية بهذه الآية على أن المختلعة يلحقها الطلاق ؛ قالوا : فشرع الله سبحانه صريح الطلاق بعد المفاداة بالطلاق ؛ لأن الفاء حرف تعقيب ؛ فيبعد أن يرجع إلى قوله : « الطَّلَاق مَرَّتَانِ » لأن الذي تخلل من الكلام يمنع بناء قوله « فَإِنْ طَلَّقَهَا » على قوله « الطَّلَاق مَرَّتَانِ » بل الأقرب عوده على ما يليه كما في الاستثناء ، ولا يعود إلى ما تقدمه إلا بدلالة ؛ كما أن قوله تعالى : « وَرَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي جُحُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » فصار مقصورا على ما يليه غير عائد على ما تقدمه حتى لا يشترط الدخول في أتمهات النساء .

وقد اختلف العلماء في الطلاق بعد الخلع في العدة ؛ فقالت طائفة : إذا خلع الرجل زوجته ثم طلقها وهي في العدة لحقتها الطلاق ما دامت في العدة ؛ كذلك قال سعيد بن المسيب وشريح وطاوس والنخعي والزهرى والحكم وحماد والثوري وأصحاب الرأي . وفيه قول ثان وهو أن الطلاق لا يلزمها ؛ وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعكرمة والحسن وجابر بن زيد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور ؛ وهو قول مالك إلا أن مالكا قال : إن اقتضت منه على أن يطلقها ثلاثا متتابعات نسفا حين طلقها فذلك ثابت عليه ، وإن كان بين ذلك صمات فما أتبعه بعد الصمات فليس بشئ ، وإنما كان ذلك لأن نسق الكلام بعضه على بعض متصلا ؛ يوجب له حكما واحدا ، وكذلك إذا اتصل الاستثناء باليمين بالله أثروا ثبت له حكم الاستثناء ، وإذا انفصل عنه لم يكن له تعلق بما تقدم من الكلام .

الثانية — المراد بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا » الطلقة الثالثة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره . وهذا جمع عليه لا خلاف فيه .

واختلفوا فيما يكفي من النكاح ، وما الذي يبيح التحليل ؛ فقال سعيد بن المسيب ومن وافقه : مجرد العقد كاف . وقال الحسن بن أبي الحسن : لا يكفي مجرد الوطء حتى

يكون إنزال . وذهب الجمهور من العلماء والكافة من الفقهاء إلى أن الوطء كاف في ذلك ، وهو اكتفاء الختانين الذي يوجب الحد والنسل ، ويفسد الصوم والحج ويحصر الزوجين ويوجب كمال الصداق . قال ابن العربي : ما مررت بي في الفقه مسألة أعسرُ منها ، وذلك أن من أصول الفقه أن الحكم هل يتعلق بأوائل الأسماء أو بأواخرها ؟ فإن قلنا : إن الحكم يتعلق بأوائل الأسماء لزمنا أن نقول بقول سعيد بن المسيب . وإن قلنا : إن الحكم يتعلق بأواخر الأسماء لزمنا أن نشترط الإنزال مع منيب الحشفة في الإحلال ، لأنه آخر ذوق العُسيلة على ما قاله الحسن . قال ابن المنذر : ومعنى ذوق العُسيلة هو الوطء ؛ وعلى هذا جماعة العلماء إلا سعيد ابن المسيب فقال : أما الناس فيقولون : لا تحمل للأول حتى يجامعها الثاني ؛ وأنا أقول : إذا تزوجها تزوجا صحيحا لا يريد بذلك إحلالا فلا بأس أن يتزوجها الأول . وهذا قول لا نعلم أحدا وافقه عليه إلا طائفة من الخوارج ؛ والسنة مستترة بها عما سواها .

قلت : وقد قال بقول سعيد بن المسيب سعيد بن جبير ؛ ذكره النحاس في كتاب « معاني القرآن » له . قال : وأهل العلم على أن النكاح هاهنا الجماع ؛ لأنه قال : « زوجا غيره » فقد تقدمت الزوجية فصار النكاح الجماع ؛ إلا سعيد بن جبير فإنه قال : النكاح هاهنا التزوج الصحيح إذا لم يرد إحلالها .

قلت : وأظنهما لم يبلغنهما حديث العُسيلة أو لم يصح عندهما فأخذوا بظاهر القرآن ، وهو قوله تعالى : « حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » والله أعلم . روى الأئمة واللفظ للدارقطني عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره ويدوق كلُّ منهما عُسيلة صاحبه » . قال بعض علماء الحنفية : من عقد على مذهب سعيد بن المسيب فللقاضي أن يفسخه ؛ ولا يعتبر فيه خلافه لأنه خارج عن إجماع العلماء . قال علماؤنا : ويفهم من قوله عليه السلام : « حتى يدوق كل منهما عُسيلة صاحبه » استواءهما في إدراك لذة الجماع ؛ وهو حجة لأحد القولين عندنا في أنه لو وطئها نائمة أو مُغمى عليها لم تحل المطلقة ؛ لأنها لم تذق العُسيلة إذ لم تدركها .

الثالثة - روى النسائي عن عبد الله قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواثمة والمستوشمة والواصلة والمستوصلة وآكل الربا ومؤكله والمحلل والمحلل له . وروى للترمذي عن عبد الله بن مسعود قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . وقال : هذا حديث حسن صحيح . وقد رُوي هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمرو وغيرهم ؛ وهو قول الفقهاء من التابعين ، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي ومالك وأحمد وإسحاق ، وسمعت الجارود يذكر عن وكيع أنه قال بهذا ، وقال : ينبغي أن يرى بهذا الباب من قول أصحاب الرأي . وقال سفيان : إذا تزوج الرجل المرأة ليحلها ثم بدا له أن يمسكها فلا تحل له حتى يتزوجها بنكاح جديد » .

قال أبو عمر بن عبد البر : اختلف العلماء في نكاح المحلل ؛ فقال مالك : المحلل لا يقيم على نكاحه حتى يستقبل نكاحا جديدا ؛ فإن أصابها فلها مهر مثلها ، ولا تحلها إصابته لزوجها الأول ؛ وسواء علما أو لم يعلما إذا تزوجها ليحلها ، ولا يقَرَّ على نكاحه ويُفسخ ؛ وبه قال الثوري والأوزاعي . وفيه قول ثانٍ روى عن الثوري في نكاح الخيار والمحلل أن النكاح جائز والشرط باطل ؛ وهو قول ابن أبي ليلى في ذلك وفي نكاح المتعة . وروى عن الأوزاعي في نكاح المحلل : بشئ ما صنع والنكاح جائز . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : النكاح جائز إن دخل بها ، وله أن يمسكها إن شاء . وقال أبو حنيفة مرة هو وأصحابه : لا تحل للأول إن تزوجها ليحلها . ومرة قالوا : تحل له بهذا النكاح إذا جامعها وطلقها . ولم يختلفوا في أن نكاح هذا الزوج صحيح ، وأن له أن يقيم عليه . وفيه قول ثالث - قال الشافعي : إذا قال أتزوجكِ لأهلك ثم لا نكاح بيننا بعد ذلك فهذا ضربٌ من نكاح المتعة ، وهو فاسد لا يقَرَّ عليه ويُفسخ ؛ ولو وطئ على هذا لم يكن تحميلا . فان تزوجها تزوجا مطلقا لم يشترط ولا اشترط عليه التحليل قال الشافعي في ذلك قولان في كتابه القديم : أحدهما

مثل قول مالك، والأخر مثل قول أبي حنيفة . ولم يختلف قوله في كتابه الجديد المصرى أن النكاح صحيح إذا لم يشترط ؛ وهو قول داود .

قلت : وحكى الماوردى عن الشافعى أنه إن شرط التحليل قبل العقد صح النكاح وأحلها للأول، وإن شرطاه في العقد بطل النكاح ولم يحلها للأول، قال : وهو قول الشافعى . وقال الحسن وإبراهيم : إذا هم أحد الثلاثة بالتحليل فسد النكاح ؛ وهذا تشديد . وقال سالم والقاسم : لا بأس أن يتزوجها ليحلها إذا لم يعلم الزوجان وهو ماجور ؛ وبه قال ربيعة ويحيى بن سعيد، وقاله داود بن علي إذا لم يظهر ذلك في اشتراطه في حين العقد .

الرابعة - مدار جواز نكاح التحليل عند علمائنا على الزوج النكح ، ومساواة شرط ذلك أو نواه ؛ ومتى كان شيء من ذلك فسد نكاحه ولم يقتر عليه ، ولم يحل وطؤه المرأة لزوجها . وعلم الزوج المطلق وجهه في ذلك سواء . وقد قيل : إنه ينبغي له إذا علم أن النكاح لما لذلك تزوجها أن يتنزه عن مراجعتها ، ولا يحلها عند مالك إلا نكاح رغبة لحاجته إليها ، ولا يقصد به التحليل ، ويكون وطؤه لها وطأ مباحا ، لا تكون صائمة ولا محرمة ولا في حيضتها ، ويكون الزوج بالغا مسلما . وقال الشافعى : إذا أصابها بنكاح صحيح وغيب الحشفة في فرجها فقد ذاقا المسيلة ؛ وسواء في ذلك قوى النكاح وضعفه ، وسواء أدخله بيده أم بيدها ؛ وكان من صبي أو مراهق أو محبوب بقى له ما يفي به كما يفي به غير المحصى . وسواء أصابها الزوج محرمة أو صائمة ؛ وهذا كله - على ما وصف الشافعى - قول أبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والحسين بن صالح ، وقول بعض أصحاب مالك .

الخامسة - قال ابن حبيب : وإن تزوجها فإن أعجبته أمسكها ، وإلا كان قد احتسب في تحليلها الأجر لم يميز ؛ لما خالط نكاحه من نية التحليل ، ولا تحل بذلك للأول . السادسة - . وطء السيد لأمته التي قد بت زوجها طلاقا لا يحلها ؛ إذ ليس بزواج روى عن علي بن أبي طالب ، وهو قول عبيدة ومسروق والشعبي وإبراهيم وجابر بن زيد وسليمان بن يسار وحامد بن أبي سليمان وأبي الزناد ؛ وعليه جماعة فقهاء الأمصار . وروى عن

عنان وزيد بن ثابت والزبير خلاف ذلك ، وأنه يُجملها إذا غشيها سيدها غشيًا لا يريد بذلك مخادعة ولا إحلالًا، وترجع إلى زوجها بخطبة وصدق . والقول الأول أصح ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » والسبب إنما تسلط بملك اليمين وهذا واضح .

السابعة - في موطن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليان بن يسار سئلا عن رجل تزوج عبدا له جارية له فطلقها المبد البتة ثم وهبها سيدها له هل تحمل له بملك اليمين ؟ فقالا : لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره .

الثامنة - روى عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن رجل كانت تحته أمة مملوكة فاشترها وقد كان طلقها واحدة ؛ فقال : تحمل له بملك يمينه ما لم يبت طلاقها ؛ فإن بت طلاقها فلا تحمل له بملك يمينه حتى تنكح زوجا غيره . قال أبو عمر : وعلى هذا جماعة العلماء وأئمة الفتوى : مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو نورة . وكان ابن عباس وعطاء وطاوس والحسن يقولون : إذا اشترها الذي بت طلاقها حلت له بملك اليمين ؛ على عموم قوله عز وجل : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . قال أبو عمر : وهذا خطأ من القول ؛ لأن قوله عز وجل : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » لا يبيح الأمهات ولا الأخوات ، فكذلك سائر المحرمات .

التاسعة - إذا طلق المسلم زوجته النسيئة ثلاثا فنكحها ذمي ودخل بها ثم طلقها ؛ فقالت طائفة : الذمي زوج لها ، ولها أن ترجع إلى الأول ؛ هكذا قال الحسن وسفيان والثوري والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : وكذلك يقول ؛ لأن الله تعالى قال : « حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » والنصراني زوج . وقال مالك وربيعة : لا يجملها .

العاشرة - النكاح الفاسد لا يُجمل المطلقة ثلاثا في قول الجمهور : مالك والثوري والشافعي والأوزاعي وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد ؛ كلهم يقولون : لا تحمل للزوج الأول إلا بنكاح صحيح ؛ وكان الحكم يقول : هو زوج . قال ابن المنذر : ليس بزواج ،

(١) في بعض الأصول : « ... وسفيان الثوري بخلافه وأبو العطف » .

لأن أحكام الأزواج في الظهار والإيلاء واللعان غير ثابتة بينهما . وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن المرأة إذا قالت للزوج الأول : قد تزوجت ودخل على زوجي وصدقها أنها تحل للأول . قال الشافعي : والورع ألا يفعل إذا وقع في نفسه أنها كذبت .

الحادية عشرة — جاء عن عمر بن الخطاب في هذا الباب تغليظ شديد وهو قوله : لا أؤتى بمخل ولا علل له إلا رجعتما . وقال أبو عمر : التحليل سفاح ؛ لا يزالان زانيين ولو أقاما عشرين سنة . قال أبو عمر : لا يحتمل قول عمر إلا التغليظ ؛ لأنه قد صح عنه أنه وضع الحذ عن الواطئ فوجاً حراماً قد جهل تحريره وعذره بالجهالة ؛ فالتأويل أولى بذلك ، ولا خلاف أنه لا رجم عليه .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَلَكُمْ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ يريد المتروج الثاني . ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ أي المرأة والزوج الأول ؛ قاله ابن عباس ، ولا خلاف فيه . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الحر إذا طلق زوجته ثلاثاً ثم اقضت عدتها ونكحت زوجاً آخر ودخل بها ثم فارقتها واقضت عدتها ثم نكحها الأول أنها تكون عنده على ثلاث تطليقات .

واختلفوا في الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم تزوج غيره ثم ترجع إلى زوجها الأول ؛ فقالت طائفة : تكون على ما بقي من طلاقها ؛ وكذلك قال الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وآبى بن كعب وعمران بن حصين وأبو هريرة . وروى ذلك عن زيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وبه قال عبيدة السلماني وسعيد بن المسيب والحسن البصري ومالك وسفيان الثوري وآبى أبي ليلى والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن نصر . وفيه قول ثان وهو أن النكاح جديد والطلاق جديد ؛ هذا قول ابن عمر وابن عباس ،

وبه قال عطاء والنخعي وشريح والنعمان ويعقوب . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن إبراهيم قال : كان أصحاب عبد الله يقولون : أيهم الزوج الثلاث ، ولا يهدم الواحدة والاثنين ! . قال : وحدنا حفص عن حجاج عن طلحة عن إبراهيم أن أصحاب عبد الله كانوا يقولون : يهدم الزوج الواحدة والاثنين كما يهدم الثلاث ؛ إلا عبيدة فإنه قال : هي على ما بقي من طلاقها ؛ ذكره أبو عمر . قال ابن المنذر : وبالقول الأول أقول . وفيه قول ثالث وهو : إن كان دخل بها الأخير فطلاق جديد ونكاح جديد ، وإن لم يكن دخل بها فعلى ما بقي ؛ هذا قول إبراهيم النخعي .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ ﴾ شرط . قال طاووس : إن ظنّا أن كل واحد منهما يحسن عشرة صاحبه . وقيل : حدود الله فرائضه ؛ أى إذا علم أنه يكون بينهما الصلاح بالنكاح الثانى . ففى علم الزوج أنه يجيز عن نفقة زوجته أو صداقها أو سىء من حقوقها الواجبة عليه فلا يحل له أن يتزوجها حتى يبين لها ، أو يعلم من نفسه السدية على أداء حقوقها . وكذلك لو كانت به علة تمنع من الاستمتاع كان عليه أن يبين ؛ كإلا يفر المرأة من نفسه . وكذلك لا يجوز أن يفترها بنسب بدعيه ولا مال ولا صناعة يذكرها وهو كاذب فيها . وكذلك يجب على المرأة إذا علمت من نفسها العجز عن قيامها بحق الزوج ، أو كان بها علة تمنع الاستمتاع من جنون أو جذام أو برص أو داء فى الفرج لم يجوز لها أن تفتره ، وعليها أن تبين له ما بها من ذلك ؛ كما يجب على بائع السلعة أن يبين ما يسلمته من العيوب . ومتى وجد أحد الزوجين بصاحبه عيبا فله الرد ؛ وإن كان العيب بالمرأة بالرجل فلها الصداق إن كان دخل بها ، وإن لم يدخل بها فلها نصفه . وإن كان العيب بالمرأة ردّها الزوج وأخذ ما كان أعطاها من الصداق . وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بنى يثاظة فوجد بكشعها برصا فرتها وقال : ” دلستم على “ .

واختلفت الرواية عن مالك في امرأة العَيْنِ إذا سلمت نفسها ثم فُرق بينهما بالعُتَّة؛ فقال مرة : لها جميع الصداق . وقال مرة : لها نصف الصداق ؛ وهذا يبنى على اختلاف قوله : **يَمَ تَسْتَحِقُّ** الصداق، بالتسليم أو بالدخول؟ قولان .

الثالثة — قال ابن خُوَزِمَنَدَاد : واختلف أصحابنا هل على الزوجة خدمة أولا ؟ فقال بعض أصحابنا : ليس على الزوجة خدمة ؛ وذلك أن العقد يتناول الاستمتاع لا الخدمة ؛ ألا ترى أنه ليس بعقد إجارة ولا تملك رقبة وإنما هو عقد على الاستمتاع ، والمستحق بالعقد هو الاستمتاع دون غيره ؛ فلا تطالب بأكثر منه ؛ ألا ترى الى قوله تعالى : « **فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا** » . وقال بعض أصحابنا : عليها خدمة مثلها ؛ فإن كانت شريفة المحل ليسار أبوة أو رفقة فعلها التدير للزلزل وأمر الخادم . وإن كانت متوسطة الحال فعليها أن تفرش الفراش ونحو ذلك . وإن كانت دون ذلك فعليها أن تَقُم البيت وتطبخ وتغسل . وإن كانت من نساء الكُزْد والدَّيْلَم والجبل في بلدن كُفَّت ما يكلفه نساؤهم ؛ وذلك أن الله تعالى قال : « **وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ** » . وقد جرى عُرْف المسلمين في بلدانهم في قديم الأُم وحديثه بما ذكرنا ؛ ألا ترى أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يتكفون الطبخ ، والخبز والطبخ وفرش الفراش وقريب الطعام وأشياء ذلك ، ولا تعلم امرأة امتنعت من ذلك . ولا يسوغ لها الامتناع ، بل كانوا يضربون نساءهم إذا قصرن في ذلك ، ويأخذونهن بالخدمة ؛ فلو أنها مستَحَقَّة لما طالبوهن .

الرابعة — قوله تعالى : « **وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ** » (حدود الله : ما منع منه . والحلحذ مانع من الاجترار على الفواحش . وأحدثت المرأة : امتنعت من الزينة . ورجل محدود : ممنوع من الخير . والبواب حداد أى مانع . وقد تقدم هذا مستوفى . وإنما قال : « **لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ** » لأن الجاهل إذا كثر له أمره ونبيه فإنه لا يحفظه ولا يتعاهده . والعالم يحفظ ويتعاهد ؛ فلهذا المعنى خاطب العلماء ولم يخاطب الجاهل .

قوله تعالى : وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَقْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ
 أَوْ سَرَحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ
 فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ
 عَلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ
 وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَكُلُّ شَيْءًا عَالِمٌ ﴿٢٢١﴾

فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (فَلَبَقْنَ أَجَلَهُنَّ) معنى « بلغن » قارين ؛ بإجماع من العلماء .
 ولأن المعنى يضطر إلى ذلك ؛ لأنه بعد بلوغ الأجل لا خيار له في الإمساك . وهو في الآية
 التي بعدها بمعنى التناهي ؛ لأن المعنى يقتضى ذلك ، فهو حقيقة في الثانية مجاز في الأولى .

الثانية - قوله تعالى : (فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) الإمساك بالمعروف هو القيام بما يجب لها
 من حق على زوجها ؛ ولذلك قال جماعة من العلماء : إن من الإمساك بالمعروف أن الزوج
 إذا لم يجد ما ينفق على الزوجة أن يطلقها ؛ فإن لم يفعل نخرج عن حدِّ المعروف ، فيطلق عليه
 الحاكم من أجل الضرر اللاحق لها من بقائها عند من لا يقدر على نفقتها ، والجوع لا صبر عليه ؛
 وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ويحيى القطان وعبد الرحمن
 ابن مهدي ، وقاله من الصحابة عمرو بن عبد الله وأبو هريرة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب
 وقال : إن في ذلك سنة . ورواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقالت طائفة :
 لا يُفْرَق بينهما ، ويلزمها الصبر عليه ، وتتعلق النفقة بذقته بحكم الحاكم ؛ وهذا قول عطاء
 والزهرى ، وإليه ذهب الكوفيون والثوري ؛ واحتجوا بقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ
 فَنِّظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » وقال : « وَأَتَكْبِجُوا الْآيَاتِ مِنْكُمْ » الآية ؛ فندب تعالى إلى إنكاح الفقير ،
 فلا يجوز أن يكون الفقر سببا للفرقة ، وهو مندوب معه إلى النكاح . وأيضاً فإن النكاح بين
 الزوجين قد انعقد بإجماع فلا يُفْرَق بينهما إلا بإجماع مثله ، أو بسنة عن الرسول صلى الله عليه وسلم

المعارض لما . والحجة للأزل قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح البخارى : ” نقول المرأة إما أن تطمئننى وإما أن تطلقنى “ فهذا نص في موضع الخلاف . والفرقة بالإعسار عندنا طلاق رجعية خلافا للشافعى في قوله إنها طلاقه بائنة ؛ لأن هذه فرقة بعد البناء لم يستكمل بها عند الطلاق ولا كانت لعوض ولا لضرر بالزوج فكانت رجعية ؛ أصله طلاق المولى .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ أَوْ سَرَّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ : يعنى نطلقوهن ؛ وقد تقدم .
﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ : روى مالك عن ثور بن زيد الدبلى أن الرجل كان يطلق امرأته ثم يراجعها ولا حاجة له بها ولا يريد إمساکها ؛ كيما يطول بذلك العدة عليها وليضارها ؛ فأنزل الله تعالى : « وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ » يعظم الله به . وقال الزجاج : « فقد ظلم نفسه » يعنى عرض نفسه للعذاب ، لأن إتيان ما نهى الله عنه تعرض لعذاب الله . وهذا الخبر موافق للخبر الذى نزل بترك ما كان عليه أهل الجاهلية من الطلاق والارتجاع حسب ما تقدم بيانه عند قوله تعالى : « الطلاق مرتان » . فأفادنا هذان الخبران أن نزول الآيتين المذكورتين كان في معنى واحد متقارب وذلك حبس الرجل المرأة ومراجعتها لما قاصدا إلى الإضرار بها ؛ وهذا ظاهر .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْذَرُوا آيَاتِ اللَّهِ هُرُوءًا ﴾ : معناه لا تأخذوا أحكام الله تعالى في طريق الهزء فانها جدككتها ؛ فمن هزأ فيها لزمته . قال أبو الدرداء : كان الرجل يطلق في الجاهلية ويقول : إنما طلقته وأنا لالعاب ؛ وكان يمتنع وينكح ويقول : كنت لاعبا ؛ فنزلت هذه الآية ؛ فقال عليه السلام : ” من طلق أو حرر أو نكح أو أنكح فزعم أنه لاعب فهو جاذ “ . رواه معمر قال : حدثنا عيسى بن يونس عن عمرو عن الحسن عن أبي الدرداء فذكره بمثناه . وفي موطأ مالك أنه بلغه أن رجلا قال لابن عباس : إني طلقْتُ امرأة مائة مرة فإذا ترى على ؟ فقال ابن عباس : طلقْتُ منك بثلاث ، وسبع وتسعون آتخذت بها آيات الله هُرُوءًا . وخرج الثارقيطى من حديث إسماعيل بن أمية الترمشى عن علي قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا طلق البتة فنضب وقال : ” تحذرون آيات الله هُرُوءًا أو دين الله هُرُوءًا “

ولما من طلق ألبنة الزمناه ثلاثا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره . « إسماعيل بن أمية هذا كوفي ضعيف الحديث . وروى عن عائشة أن الرجل كان يطلق امرأته ثم يقول : والله لا أوزيك ولا أدعك . قالت : وكيف ذاك ؟ قال : إذا كنت تقضين عدتك واجعتك ؛ فنزلت : « وَلَا تَحْذَرُوا آيَاتِ اللَّهِ هُرُؤًا » . قال علماؤنا : والأقوال كلها داخلة في معنى الآية ؛ لأنه يقال لمن سحر من آيات الله : اغنضها هزوا . ويقال ذلك لمن كفر بها ، ويقال ذلك لمن طرحتها ولم يأخذها وعمل بغيرها ؛ فعلى هذا تدخل هذه الأقوال في الآية . وآيات الله : دلالته وأمره ونهيه .

الخامسة - ولا خلاف بين العلماء أن من طلق هازلا أن الطلاق يلزمه . واختلفوا في غيره على ما يأتي بيانه في « براءة » إن شاء الله تعالى . ونخرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاث يحدن حد هزل من حد النكاح والطلاق والزوجة » . وروى عن علي بن أبي طالب وأبن مسعود وأبي الترداء كلهم قالوا : ثلاث لا لعب فيهن واللاعب فيهن جاد : النكاح والطلاق والعناق . وقيل : المعنى لا تركوا أوامر الله فتكونوا مقصرين لآعين . ويدخل في هذه الآية الاستغفار من الذنب قولاً مع الإصرار فعلا ؛ وكذا كل ما كان في هذا المعنى فأعلمه .

السادسة - قوله تعالى : (وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) أي بالإسلام وبيات الأحكام . (والحكمة) : هي السنة الميمنة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم مراد الله فيما لم ينص عليه في الكتاب . (يعظكم به) أي ينذركم . (وأقوا الله وأعلموا أن الله بكل شيء عليم) تقديم .

قوله تعالى : (وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضُوا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)

فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : « **فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ** » روى أن معقل بن يسار كانت أخته تحت أبي البَداح^(١) فطلقها وتركها حتى انقضت عدتها ، ثم ندم فخطبها فرفضت وأبى أخوها أن يزوجه وقال : **وَجْهِي مِنْ وَجْهِكَ حَرَامٌ إِنْ تَزَوَّجْتِهِ فَنُزِلَتِ الْآيَةُ** . قال مقاتل : فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم معقلا فقال : « **إِنْ كُنْتَ مُؤْمِنًا فَلَا تَمْنَعُ أَخْتِكَ عَنْ أَبِي الْبَداحِ** » فقال : آمنت بالله وزوجتها منه . وروى البخاري عن الحسن أن أخت معقل بن يسار طلقها زوجها حتى انقضت عدتها فخطبها فأبى معقل فترت : « **فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ** » . وأخرجه أيضا الدارقطني عن الحسن قال : حدثني معقل بن يسار قال : كانت لي أختٌ فخطبت إلى فكنت أمنعها الناس ، فأتى ابن عم لي فخطبها فأنكحها إياه ، فاصطحب ما شاء الله ثم طلقها طلاقا رجعا ثم تركها حتى انقضت عدتها فخطبها مع الخطاب ؛ فقلت : منعتها الناس وزوجتك إياها ثم طلقها طلاقا له رجعة ثم تركتها حتى انقضت عدتها فلما خطبت إلى أتيتني فخطبها مع الخطاب ! لا أزوجه أبدا ! فأنزل الله أو قال أنزلت : « **وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ** » فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه . في رواية للبخاري : « **فَحَمِيَ مَعْقُلٌ مِنْ ذَلِكَ أَنْفًا وَقَالَ خَلَا عَنْهَا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهَا ثُمَّ يَخْطُبُهَا !** فأنزل الله الآية ؛ فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ عليه الآية فترك الحمية وانقاد لأمر الله تعالى . وقيل : هو معقل بن سنان (بالنون) . قال النحاس : رواه الشافعي في كنبه عن معقل بن يسار أو سنان . وقال الطحاوي : هو معقل بن سنان .

الثانية — إذا ثبت هذا ففي الآية دليل على أنه لا يجوز النكاح بغير ولي لأن أخت معقل كانت ثيبا ، ولو كان الأمر إليها دون وليها لزوجت نفسها ، ولم تحتاج إلى وليها معقل . فالخطاب إذا في قوله تعالى : « **فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ** » للأولياء ، وأن الأمر إليهم في الترويج

(١) في الأصول : « **أبي البَداح** » وهو تحريف .

مع رضاهن . وقد قيل : إن الخطاب في ذلك للأزواج ، وذلك بأن يكون الاجتماع مضارة
عَضَلًا عن نكاح الغير بتطويل العدة عليها . واحتج بها أصحاب أبي حنيفة على أن تزوج المرأة
نفسها قالوا : لأن الله تعالى أضاف ذلك إليها كما قال : « فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَبْتَاعَ
زَوْجًا قَبْرَهُ » ولم يذكر الولي . وقد تقدم القول في هذه المسألة مستوفى : والأوّل أصح
لما ذكرناه من سبب التزول . والله أعلم .

الثالثة — قوله تعالى : « فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ : تَابِهِ ،
لأن ابتداء النكاح إنما يُصَوَّرُ بعد انقضاء العدة . و « تعضلوهن » معناه تحبسوهن .
وحكى الخليل : دجاجة مُعْضِلٌ : قد احتبس بيضها . وقيل : العضل التضييق والمنع وهو
راجع إلى معنى الحبس ؛ يقال : أردتُ أمرًا فعضلتني عنه أى منعتني عنه وضيقته على .
وأعضل الأمرُ : إذا ضاقت عليك فيه الحيل ، ومنه قولهم : إنه لمُضَلَّةٌ من العُضَلِ إذا كان
لا يُقَدَّرُ على وجه الحيلة فيه . وقال الأزهري : أصل العضل من قولهم : عَضَلْتُ الناقةَ إذا
نُتِبَ ولدها فلم يسهل خروجه . وعَضَلْتُ الدجاجةَ : نُتِبَ بيضها . وفي حديث معاوية : —
« مُعْضِلَةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ » ؛ أى مسألة صعبة ضيقة المخارج . وقال طائوس : لقد وردت عُضْلُ
أفصية ما قام بها إلا ابن عباس . وكل مُشْكِلٌ عند العرب مُعْضِلٌ ؛ ومنه قول
الشافعي :

إذا المعضلات تصدّيتني • كشفت حقائقها بالنظر

ويقال : أعضل الأمرُ إذا اشتد . وداءُ عُضَالٍ أى شديدٌ عِسرُ البرِّ أعيا الأطباء .
وعَضَلَ فلانٌ إيمه أى منعها ؛ يعضلها ويعضلها (بالضم والكسر) لثان .

الرابعة — قوله تعالى : « ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ » ولم يقل « ذلك » لأنه محمول
على معنى الجمع . ولو كان « ذلك » مجازاً ، مثل « ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ » والله يعلم ؛ أى ما لكم
فيه من الصلاح . (وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) ذلك .

قوله تعالى : وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْعِمَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعُهَا لَا تَضَارُّ وَلَدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَزِعِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا أَنْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٣﴾

فيه ثمان عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ) ابتداء . (يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ) في موضع الخبر . (حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ) طسرف زمان . ولما ذكر الله سبحانه النكاح والطلاق ذكر الولد لأن الزوجين قد يفرقان وتَم ولد ؛ فالآية إذا في المطلقات الآتي لمن أولاد من أزواجهن ؛ قاله السدّي والضحاك وغيرها ، أى من أحق برضاع أولادهن من الأجنبية لأنهن أحق وأرق ، وارتفاع الولد الصغير إضرار به وبها ؛ وهذا يدل على أن الولد وإن قُطِم فالأم أحق بحضانتها لفضل حنوّه وشفقتها ؛ وإنما تكون أحق بالحضانة إذا لم تترجّح على ما يأتى . وعلى هذا يُشكّل قوله : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ » لأن المطلقة لا تستحق الكسوة إذا لم تكن رجعية بل تستحق الأجرة إلا أن يُجمل على مكارم الأخلاق فيقال : الأولى ألا تنقص الأجرة عما يكفيها لقوتها وكسوتها . وقيل : الآية عامة في المطلقات اللواتي لمن أولاد وفي الزوجات . والأظهر أنها في الزوجات في حال بقاء النكاح ؛ لأنهن المستحقات للنفقة والكسوة ؛ والزوجة تستحق النفقة والكسوة أرضعت أو لم تُرضع ، والنفقة والكسوة مقابلة التمكين ، فإذا اشتغلت بالارضاع لم يكمل التمكين ؛ فقد يتوهم أن النفقة تسقط فأزال ذلك الوهم بقوله تعالى : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ » أى الزوج رزقهن وكسوتهن في حال الرضاع لأنه اشتغال في مصالح الزوج ؛ فصارت كما لو سافرت لحاجة الزوج بإذنه فإن النفقة لا تسقط .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ يَرْضَعْنَ ﴾ خبر معناه الأمر على الوجوب لبعض الودعات ، وعلى جهة التنبه لبعضهن على ما يأتي . وقيل : هو خبر عن المشروعية كما تقدم .

الثالثة - واختلف الناس في الرضاع هل هو حق للأُم أو هو حق عليها ، واللفظ محتمل لأنه لو أراد التصريح بكونه عليها لقال : وعلى الودعات رضاع أولادهن . كما قال تعالى : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ » ولكن هو عليها في حال الزوجية ، وهو عُرف يلزم إذ قد صار كالشرط ، إلا أن تكون شريفة ذات ترقية فمرغها ألا تُرضع وذلك كالشرط . وعليها إن لم يقبل الولد غيرها واجب ، وهو عليها إذا عدم لاختصاصها به . فإن مات الأب ولا مال للصبي فذهب مالك في « المدونة » أن الرضاع لازم للأُم بخلاف النفقة . وفي كتاب ابن الجلاب : رضاعه في بيت المال . وقال عبد الوهاب : هو فقير من فقراء المسلمين . وأما المطلقة طلاق بينة فلا رضاع عليها ، والرضاع على الزوج إلا أن تناءى ، فهي أحق بأجرة المثل ؛ هذا مع يسر الزوج فان كان مُعِلِّها لم يلزمها الرضاع إلا أن يكون المولود لا يقبل غيرها فتجبر حينئذ على الإرضاع . وكل من يلزمها الإرضاع فان أصابها عند يمنها منه عاد الإرضاع على الأب . وروى عن مالك أن الأب إذا كان مُعِدِّها ولا مال للصبي أن الرضاع على الأم ؛ فإن لم يكن لها لبن ولها مال فالإرضاع عليها في مالها . قال الشافعي : لا يلزم الرضاع إلا والدا أو جدًّا وإن علًّا ؛ وسياق ما للعلماء في هذا عند قوله تعالى : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » . يقال : رَضَعَ رَضْعاً وَرَضَاعاً ، وَرَضَعَ يَرْضَعُ رِضْعاً وَرَضَاعَةً (يكسر الراء في الأول وفتحها في الثاني) واسم الفاعل راضع فيهما . والرَضَاعَةُ : اللَّؤْمُ (مفتوح الراء لا غير) .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ حَوْلَيْنِ ﴾ أي سكتين ، من حل الشيء إذا انقلب فالحول منقلب من الوقت الأول إلى الثاني . وقيل : سُمِّيَ التام حولًا لاستحالة الأمور فيه في الأغلب . ﴿ كَامِلَيْنِ ﴾ قَيْدًا بالكامل لأن للفاعل قد يقول : أَقْتٌ عِنْدَ قَلَانِ حَوْلَيْنِ وهو يريد حولًا وبعض حول آخر ؛ قال الله تعالى : « قَدْ تَبَيَّنَ فِي يَوْمَيْنِ » وإنما يتجمل

في يوم وبعض الثاني . وقوله تعالى : « لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ » دليل على أن إرضاع الحولين ليس حتماً فإنه يجوز إطعام قبل الحولين ، ولكنه تحديد لقطع النزاع بين الزوجين في مدة الرضاع ، فلا يجب على الزوج إعطاء الأجرة لأكثر من حولين . وإن أراد الأب القَطْم قبل هذه المدة ولم ترض الأم لم يكن له ذلك . والزيادة على الحولين أو نقصان إنما يكون عند عدم الإضرار بالمولود وعند رضا الوالدين . وقرأ مجاهد وابن محيصن « لمن أراد أن يتم الرضاعة » بفتح التاء ورفع « الرضاعة » على إسناد الفعل إليها . وقرأ أبو حيوة وابن أبي عتبة والجارود بن أبي سبرة بكسر الراء من « الرضاعة » وهي لغة كالحضارة والحضارة . ورؤى عن مجاهد أنه قرأ « الرضعة » على وزن الفعل . ورؤى عن ابن عباس أنه قرأ « أن يكمل الرضاعة » . النحاس : لا يعرف البصريون « الرضاعة » إلا بفتح الراء ، ولا « الرضاع » إلا بكسر الراء ، مثل القتال . وحكى الكوفيون كسر الراء مع الهاء وفتحها بغير هاء .

الخامسة — اتفق مالك رحمه الله تعالى ومن تابعه وجماعة من العلماء من هذه الآية أن الرضاعة المحرمة الجارية بحجر النسب إنما هي ما كان في الحولين لأنه بانقضاء الحولين تمت الرضاعة ، ولا رضاعة بعد الحولين معتبرة . هذا قوله في موطنه ، وهي رواية محمد بن عبد الحكم عنه ، وهو قول عمر وابن عباس ، وروى عن ابن مسعود ، وبه قال الزهري وقادة والشعبي وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور . وروى ابن عبد الحكم عنه الحولين وزيادة أيام يسيرة . عبد الملك : كالشهر ونحوه . وروى ابن القاسم عن مالك أنه قال : الرضاع الحولين والشهرين بعد الحولين . وحكى عنه الوليد بن مسلم أنه قال : ما كان بعد الحولين من رضاع شهر أو شهرين أو ثلاثة فهو من الحولين ، وما كان بعد ذلك فهو عبث . وحكى عن الثمان أنه قال : وما كان بعد الحولين إلى ستة أشهر فهو رضاع ؛ والصحيح الأول لقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » . وهذا يدل على أن لاحكم لما ارتضع المولود بعد الحولين . وروى سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا رضاع إلا ما كان في الحولين » .

صل الدارقطني : لم يسنده عن ابن عينة غير أبي الهيثم بن جميل ، وهو ثقة حافظ .

قلت : وهذا الخبر مع الآية والمعنى ينفي رضاعة الكبير وأنه لا حرمة له . وقد روى عن عائشة القول به . وبه يقول الليث بن سعد من بين العلماء . وروى عن أبي موسى الأشعري أنه كان يرى رضاع الكبير . وروى عنه الرجوع عنه . وسأقي في سورة « النساء » مبينا إن شاء الله تعالى .

السادسة — قال جمهور المفسرين : إن هذين الحولين لكل ولد . وروى عن ابن عباس أنه قال : هي في الولد يمكت في البطن ستة أشهر ، فإن مكث سبعة أشهر فرضاعه ثلاثة وعشرون شهرا ، فإن مكث ثمانية أشهر فرضاعه اثنان وعشرون شهرا ، فإن مكث تسعة أشهر فرضاعه أحد وعشرون شهرا لقوله تعالى : « وَحَلَهُ وَفَصَّالَهُ ثَلَاثُونَ شهْرًا » . وعلى هذا تتداخل مدة الحمل ومدة الرضاع ويأخذ الواحد من الآخر .

السابعة — قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ ﴾ أى وعلى الأب . ويمحوز في العربية « وعلى المولود لهم » كقوله تعالى : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » لأن المعنى وعلى الذى ولد له و « الذى » يعبّر به عن الواحد والجمع كما تقدم .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ ﴾ الرزق في هذا الحكم الطعام الكافى ، وفى هذا دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد لضعفه وعجزه . وسماه الله سبحانه للام لأن النذاء يصل إليه بواسطتها في الرضاع كما قال : « وَإِنْ كُنْ أُولَايَ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ » لأن الغذاء لا يصل إلا بسببها .

وأجمع العلماء على أن على المرأة نفقة ولده الأطفال الذين لا مال لهم . وقال صلى الله عليه وسلم لهند بنت عتبة وقد قالت له : إن أبا سفيان رجل شحيح وإنه لا يبطئني من النفقة ما يكفيني ويكفي بتي إلا ما أخذت من ماله يغير علمه فهل على في ذلك جُناح؟ فقال — : « خُذِي ما يكفيك ولَدِكِ بالمعروف » . والكسوة : اللباس . وقوله : « بالمعروف » أى بالمتعارف في عُرف الشرع من غير تفريط ولا إفراط . ثم بين تعالى أن الإنفاق على قدر غنى الزوج ومتنصبا من غير تقدير مد ولا غيره بقوله تعالى : « لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا »

على ما يأتي بيانه في الطلاق إن شاء الله تعالى . وقيل المعنى: أى لا تكلف المرأة الصبر على التقدير في الأجرة ولا يكلف الزوج ما هو إسراف بل يرأى القصد .

التاسعة - في هذه الآية دليل للمالك على أن الحضنة للأُم؛ فهي في الغلام إلى البلوغ، وفي الجارية إلى النكاح؛ وذلك حق لها، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي: إذا بلغ الولد ثمان سنين وهو سن التمييز خُير بين أبيه فإنه في تلك الحالة تتحرك همه لتعلم القرآن والأدب ووظائف العبادات، وذلك يستوى فيه الغلام والجارية . وروى النسائي وغيره عن أبي هريرة أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت له: زوجي يريد أن يذهب بأبني، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "هذا أبوك وهذه أهلك فخذ أيهما شئت" فاختار بيد أمه . وفي كتاب أبي داود عن أبي هريرة قال: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قاعد عنده فقالت: يا رسول الله، إن زوجي يريد أن يذهب بأبني، وقد سقاني من بئر أبي عتبة، وقد زفني، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "استهما عليه" فقال زوجها: من يُحَاقُّني في ولدي! فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "هذا أبوك وهذه أهلك فخذ بيد أحدهما شئت" فاختار بيد أمه فانطلقت به . ودليلنا ما رواه أبو داود عن الأوزاعي قال: حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، إن أبني هذا كان بطني له وعاء، ونديني له سقاء، ويحجري له حواء، وإن أباه طلقني وأراد أن يتزوجه مني؛ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنت أحق به ما لم تنكحي". قال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الزوجين إذا اختلفا ولهما ولد أن الأم أحق به ما لم تنكح . وكذا قال أبو عمر: لا أعلم خلافا بين السلف من العلماء في المرأة المطلقة إذا لم تتزوج أنها أحق بولدها من أبيه مادام طفلا صغيرا لا يُميز شيئا إذا كان عندها في حرز وكفاية ولم يثبت فيها فسق ولا تبرج .

ثم اختلفوا بعد ذلك في تخييرها إذا ميز وعقل بين أبيه وأمّه وفيمن هو أولى به؛ قال ابن المنذر: وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في ابنة حمزة للحالة من غير تخيير .

روى أبو داود عن عليّ قال : خرج زيد بن حارثة الى مكة قديماً بابتة حمزة ، فقال جعفر : أنا أخذها أنا أحق بها ، ابنة عمي وخالتها عندي والخالة أم . فقال عليّ : أنا أحق بها ، ابنة عمي وعندي آمنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي أحق بها . فقال زيد : أنا أحق بها ، أنا خرجت إليها وسافرت وقدمت بها . فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديثنا قال : ” وأما الجارية فأقضى بها لجعفر تكون مع خالتها وإنما الخالة أم “ .

العاشرة — قال ابن المنذر : وقد أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن لا حق للأُم في الولد إذا تزوجت .

قلت : كذا قال في كتاب الإشراف له . وذكر القاضي عبد الوهاب في شرح الرسالة له عن الحسن أنه لا يسقط حقها من الحضنة بالترجوع . وأجمع مالك والشافعي والنعان وأبو نوري على أن الحدة أم الأم أحق بحضنة الولد . واختلفوا إذا لم يكن لها أم وكان لها جدة هي أم الأب ؛ فقال مالك : أم الأب أحق إذا لم يكن للصبي خالة . وقال ابن القاسم قال مالك : وبلغني ذلك عنه أنه قال : الخالة أولى من الحدة أم الأب . وفي قول الشافعي والنعان : أم الأب أحق من الخالة . وقد قيل : إن الأب أولى بابنه من الحدة أم الأب . قال أبو عمر : وهذا عندي إذا لم يكن له زوجة أجنبية . ثم الأخت بعد الأب ثم العمّة . وهذا إذا كان كل واحد من هؤلاء مأموناً على الولد ، وكان عنده في حرز وكفاية ؛ فإذا لم يكن كذلك لم يكن له حق في الحضنة ، وإنما ينظر في ذلك الى من يحوط الصبي ومن يحسن إليه في حفظه وتعلمه الخبر . وهذا على قول من قال إن الحضنة حق الولد ؛ وقد روى ذلك عن مالك وقال به طائفة من أصحابه ؛ وكذلك لا يرون حضنة لفاجرة ولا لضعيفة عاجزة عن القيام بحق الصبي لمرض أو زمانة . وذكر ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك أن الحضنة للأم ثم الحدة للأم ثم الخالة ثم الحدة للأب ثم أخت الصبي ثم عمّة الصبي ثم ابنة الصبي ثم الأب . والحدة للأب أولى من الأخت والأخت أولى من العمّة والعمّة أولى ممن بعدها وأولى من جميع الرجال الأولياء . وليس لأبنة الخالة ولا لأبنة العمّة ولا لبنات أخوات الصبي من حضنته شيء . فإذا كان الحاضن لا يخاف منه على الطفل

تضييع أو دخول فساد كانت حاضنته له أبداً حتى يبلغ الحلم . وقد قيل : حتى يتغير^(١)، وحتى تتزوج الجارية ؛ إلا أن يريد الأب قلة سفر وإبطان فيكون حينئذ أحق بولده من أمه وغيرها إن لم تُرد الانتقال . وإن أراد الخروج لتجارة لم يكن له ذلك . وكذا أولياء الصبي الذين يكون ماله إذا انتقلوا للاستييطان . وليس للأُم أن تنقل ولدها عن موضع سكنى الأب إلا فيما يقرب نحو المسافة التي لا تُقصر فيها الصلاة . ولو شرط عليها في حين انتقاله عن بلدها أنه لا يترك ولده عندها إلا أن تترم نفقته ومشوته سنين معلومة فإن الترتت ذلك لزمها ؛ فإن ماتت لم تتبع بذلك ورتتها في تركتها . وقد قيل : ذلك دين يؤخذ من تركتها ؛ والأوّل أصح إن شاء الله تعالى ؛ كما لو مات الولد أو كما لو صالحها على نفقة الحمل والزواج فأسقطت لم تتبع بنى من ذلك .

الحادية عشرة — إذا تزوجت الأُم لم يترع منها ولدها حتى يدخل بها زوجها عند مالك . وقال الشافعي : إذا تكحت فقد انقطع حقها . فإن طلقها لم يكن لها الرجوع فيه عند مالك في الأشهر عندنا من مذهبه . وقد ذكر القاضي إسماعيل وذكره ابن خُوَيْرِمَنْدَاد أيضاً عن مالك أنه اختلف قوله في ذلك ؛ فقال مرة : يرذ إليها . وقال مرة : لا يرذ . قال ابن المنذر : فإذا خرجت الأُم عن البلد الذي به ولدها ثم رجعت إليه فهي أحق بولدها في قول الشافعي وأبي نور وأصحاب الرأي . وكذلك لو تزوجت ثم طُلقَت أو توفى عنها زوجها رجعت في حقها من الولد .

قلت : وكذلك قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب ؛ فإن طلقها الزوج أو مات عنها كان لها أخذه لِرِوَالِ الْعِدْرِ الذي له جاز تركه .

الثانية عشرة — فإن تركت المرأة حضنة ولدها ولم تُرد أخذه وهي فارغة غير مشغولة بزواج ثم أرادت بعد ذلك أخذه تُظَر لها ؛ فإن كان تركها له من عندها كان لها أخذه ، وإن كانت تركته رَفَضاً له ومَقْتاً لم يكن لها بعد ذلك أخذه .

(١) الانتار : سقوط من الصبي ونبتها . وفي بعض الأصول : حتى « يميز » .

(٢) كذا في الأصول ، ولله ماله اللهم .

الثالثة عشرة — واختلفوا في الزوجين يفرقان بطلاق والزوجة ذمية ؛ فقالت طائفة : لا فرق بين الذمية والمسلمة وهي أحق بولدها ؛ هذا قول أبي ثور وأصحاب الرأي وابن القاسم صاحب مالك . قال ابن المنذر : وقد روينا حديثا مرفوعا موافقا لهذا القول ؛ وفي إسناده مقال . وفيه قول ثان أن الولد مع المسلم منهما ؛ هذا قول مالك وسوار وعبد الله بن الحسن . وحكى ذلك عن الشافعي . وكذلك اختلفوا في الزوجين يفرقان ؛ أحدهما حر والآخر مملوك ؛ فقالت طائفة : الحر أولى ؛ هذا قول عطاء والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وقال مالك : في الأب إذا كان حرا وله ولد حر والأُم مملوكة : إن الأُم أحق به إلا أن تُباع فتنتقل فيكون الأب أحق به .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ لَا تَضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ﴾ المعنى : لا تأبى الأُم أن ترضعه إضرارا بابيه أو تطلب أكثر من أجر مثلها ، ولا يحل للأب أن يمنع الأُم من ذلك مع رغبتها في الإرضاع ؛ هذا قول جمهور المفسرين . وقرأ نافع وعاصم وحمة والكسائي « تُضَارُّ » بفتح الراء المشددة وموضعه جزم على النهي ؛ وأصله تضارر على الأصل ، فأدغمت الراء الأولى في الثانية وفتحت الثانية لالتقاء الساكنين ؛ وهكذا يفعل في المضاعف إذا كان قبله فتح أو ألف ؛ تقول : عَضَّ يارجل ، وضَارَّ فلانا يارجل . أى لا يُترزع الولد منها إذا رضيت بالإرضاع وألفها الصبي . وقرأ أبو عمرو وابن كثير وأبان عن عاصم وجماعة « تُضَارُّ » بالرفع عطفا على قوله : « تكلف نفس » وهو خبر والمراد به الأمر . وروى يونس عن الحسن قال يقول : لا تضار زوجها ، تقول : لا أرضعه ؛ ولا يضارها فيترعه منها وهي تقول : أنا أرضعه . ويحتمل أن يكون الأصل « تُضَارِر » بكسر الراء الأولى ؛ ورواها أبان عن عاصم ، وهي لغة أهل الحجاز . ف « والدة » فاعله ؛ ويحتمل أن يكون « تضارر » ف « والدة » مفعول ما لم يسم فاعله . وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قرأ « لا تُضَارَّر » براءين الأولى مفتوحة . وقرأ أبو جعفر بن القعقاع « تضار » بإسكان الراء وتخفيفها . وكذلك « لا يضار كاتب » وهذا بعيد لأن المثلين إذا اجتمعا وهما أصليان لم يميز

حذف أحدهما للتخفيف ؛ فإما الإدغام وإما الإظهار . وروى عنه الإسكان والتشديد .
وروى عن ابن عباس والحسن « لا تُضارَر » بكسر الراء الأولى .

الخامسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ هو معطوف على قوله : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ ﴾ واختلفوا في تأويل قوله : « وعلى الوارث مثل ذلك » فقال قتادة والسدي والحسن وعمر بن الخطاب رضى الله عنه : هو وارث الصبي أن لومات . قال بعضهم : وارثه من الرجال خاصة يلزمه الإرضاع ؛ كما كان يلزم أبا الصبي لو كان حياً ؛ وقاله مجاهد وعطاء . وقال قتادة وغيره : هو وارث الصبي من كان من الرجال والنساء ، ويلزمهم إرضاعه على قدر موارثهم منه ؛ وبه قال أحمد وإسحاق . وقال القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق في كتاب « معاني القرآن » له : فإما أبو حنيفة فإنه قال : تجب نفقة الصغير ورضاعه على كل ذي رِحمٍ محرم ، مثل أن يكون رجل له ابنٌ أخيت صغير محتاج وابنٌ عم صغير محتاج وهو وارثه ؛ فإن النفقة تجب على الخال لابن أخته الذي لا يرثه ، وتسقط عن ابن العم لابن عمه الوارث . قال أبو إسحاق : فقالوا قولاً ليس في كتاب الله ولا نعلم أحداً قاله . وحكى الطبري عن أبي حنيفة وصاحبيه أنهم قالوا : الوارث الذي يلزمه الإرضاع هو وارثه إذا كان ذا رِحمٍ محرمٍ منه ؛ فإن كان ابن عمٍّ وغيره ليس بذى رِحمٍ محرمٍ فلا يلزمه شيء . وقيل : المراد عَصَبَةُ الأب عليهم النفقة والكسوة . قال الضحاك : إن مات أبو الصبي وللصبي مال أخذ رضاعه من المال ، وإن لم يكن له مال أخذ من العصة ، وإن لم يكن للعصة مال أجبرت الأُم على رضاعه . وقال قبيصة بن ذؤيب والضحاك وبشر بن نصر قاضي عمر بن عبد العزيز : الوارث هو الصبي نفسه ؛ وتأولوا قوله : « وَعَلَى الْوَارِثِ » المولود ، مثل ما على المولود له ، أى عليه في ماله إذا ورث أباه إرضاع نفسه . وقال سفيان : الوارث هنا هو الباقي من والدى المولود بعد وفاة الآخر منهما ؛ فإن مات الأب فعلى الأُم كفاية الطفل إذا لم يكن له مال ، ويشاركها العاصب في إرضاع المولود على قدر حظه من الميراث . وقال ابن خُوَزَيْمَةَ متناد : ولو كان اليتيم فقيراً لا مال له وجب على الإمام القيام به من بيت المال ؛ فإن لم يفعل الإمام وجب ذلك على المسلمين ، الإخصص به

فالأخص ؛ والأثم أخص به فيجب عليها إرضاءه والقيام به ، ولا ترجع عليه ولا على أحد .
والرضاع واجب والثقة استحباب ؛ ووجه الاستحباب قوله تعالى : « وَأَلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ
أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » ، وواجب على الأزواج القيام بهن ؛ فإذا تعذر استيفاء الحق لمن
بموت الزوج أو إعساره لم يسقط الحق عنهن ؛ ألا ترى أن العدة واجبة عليهن والثقة والسكنى
على أزواجهن ؛ وإذا تعذرت الثقة لمن لم تسقط العدة عنهن . وروى عبد الرحمن بن القاسم
عن مالك في الأسدية أنه قال : لا يلزم الرجل نفقة أجنبية ولا ذى قرابة ولا ذى رحم منه . قال .
وقول الله عز وجل « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » هو منسوخ . قال النحاس : هذا لفظ
مالك ، ولم يبين ما الناسخ لما ولا يعيد الرحمن بن القاسم ، ولا علمت أن أحدا من أصحابهم
بين ذلك ؛ والذي يشبه أن يكون الناسخ لما عنده والله أعلم أنه لما أوجب الله تعالى للتوقف
عنها زوجها من مال المتوقف نفقة حول والسكنى ثم نسخ ذلك ورفعها ؛ نسخ ذلك أيضا
عن الوارث .

قلت : فعل هذا تكون الثقة على الصبي نفسه من ماله ، لا يكون على الوارث منها شيء
على ما يأتي . قال ابن العربي : قوله « وعلى الوارث مثل ذلك » قال ابن القاسم عن مالك
هي منسوخة ؛ وهذا كلام تشتمر منه قلوب الغافلين ، وتحار فيه أبواب الشاذين ، والأمر فيه
قريب ! وذلك أن العلماء المتقدمين من الفقهاء والمفسرين كانوا يسمون التخصيص نسخا
لأنه رفع بعض ما يتناول به المصوم مسامحة ، وجرى ذلك في أسقطهم حتى أشكل ذلك على
من بعدهم ؛ وتحقيق القول فيه أن قوله تعالى : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » إشارة إلى ما تقدم ؛
فإن الناس من رده إلى جميعه من إيجاب الثقة وتحريم الإضرار ، منهم أبو حنيفة من الفقهاء ،
ومن السلف قتادة والحسن ويسند إلى عمر . وقالت طائفة من العلماء : إن معنى قوله
« وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » لا يرجع إلى جميع ما تقدم ، وإنما يرجع إلى تحريم الإضرار ؛
والمعنى : وعلى الوارث من تحريم الإضرار بالأم ما على الأب ؛ وهذا هو الأصل ، فمن ادعى
أنه يرجع المظف فيه إلى جميع ما تقدم فليبه الدليل .

قلت : قوله « وهذا هو الأصل » يريد في رجوع الضمير إلى أقرب مذكور، وهو صحيح؛ إذ لو أراد الجميع الذي هو الإرضاع والإحاق وعدم الضرر لقال وعلى الوارث مثل هؤلاء؛ فدلّ على أنه معطوف على المنع من المضاربة؛ وعلى ذلك تأوله كافة المفسرين فيما حكى القاضى عبد الوهاب، وهو أن المراد به أن الوالدة لا تنضار ولدها في أن الأب إذا بذل لها أجرة المثل ألا ترضعه، ولا مولود له بولده في أن الأم إذا بذلت أن ترضعه بأجرة المثل كان لها ذلك؛ لأن الأم أرفق وأحسن عليه، ولبنها خير له من لبن الأجنبية. قال ابن عطية : وقال مالك رحمه الله وجميع أصحابه وللشعبي أيضا والزهرى والضحاك وجماعة من العلماء : المراد بقوله « مثل ذلك » ألا تنضار؛ وأما الرزق والكسوة فلا يجب شيء منه. وروى ابن القاسم عن مالك أن الآية تضمنت أن الرزق والكسوة على الوارث، ثم نسخ ذلك بالإجماع من الأمة في ألا يضار الوارث؛ والخلاف هل عليه رزق وكسوة أم لا. وقرأ يحيى بن يعمر « وعلى الورثة » بالجمع، وذلك يقتضى العموم؛ فان استدلووا بقوله عليه السلام. « لا يقبل الله صدقةً وذرّ رحم عتاج » قيل لهم الرّحم عموم في كل ذى رحم، محرّماً كان أو غير محرّم، ولا خلاف أن صرف الصدقة إلى ذى الرّحم أولى لقوله عليه السلام : « لا تجعلها في الأقربين » فحمل الحديث على هذا، ولا حجة فيه على ما راموه؛ والله اعلم. وقال النحاس : وأما قول من قال « وعلى الوارث مثل ذلك » ألا يضار فقول حسن؛ لأن أموال الناس محظورة فلا يخرج شيء منها إلا بدليل قاطع. وأما قول من قال على ورثة الأب فالجدة أن النفقة كانت على الأب فورثته أولى من ورثة الأب. وأما حجة من قال على ورثة الأب فيقول كما يرتونه يقومون به. قال النحاس : وكان محمد بن جرير يختار قول من قال الوارث هنا الأب؛ وهو وإن كان قولاً غريباً فلا استدلال به صحيح والحجة به ظاهرة لأن ماله أولى به. وقد أجمع الفقهاء إلا من شدّ منهم أن رجلاً لو كان له ولد طفل وللولد مال والأب موسر أنه لا يجب على الأب نفقة ولا رضاع، وأن ذلك من مال الصبي. فان قيل قد قال الله عز وجل « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن »؛ قل : هذا الضمير للمؤنث، ومع هذا فإن الإجماع

حَدُّ لَإِيَّةٍ مِيعَةً لَهَا ، لَا يَسَعُ مُسْلِمًا الْخُرُوجَ عَنْهُ . وَأَمَّا مَنْ قَالَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَبْقَى مِنَ الْأَبْوَيْنِ
فَجَعَلَهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأُمِّ تَضْيِيعُ وَلَدِهَا وَقَدْ مَاتَ مَنْ كَانَ يَنْفَقُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا . وَقَدْ تَرَجِمَ الْبُخَارِيُّ
عَلَى رَدِّ هَذَا الْقَوْلِ « بَابٌ — وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ شَيْءٍ » وَسَاقَ حَدِيثَ
أُمِّ سَامَةَ وَهَنْدَ . وَالْمَعْنَى فِيهِ : أَنَّ أُمَّ سَامَةَ كَانَتْ لَهَا أَبْنَاءٌ مِنْ أَبِي سَامَةَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَالٌ ،
فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهَا أَنَّ لَهَا فِي ذَلِكَ أَجْرًا . فَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ تَفَقُّعَ
بَنِيهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ ، وَلَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهَا لَمْ تَقُلْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَلَسْتُ بِتَارِكْتَهُمْ .
وَأَمَّا حَدِيثُ هَنْدَ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْلَقَهَا عَلَى اخْتِذِ تَفَقُّعِهَا وَنَفَقَةِ بَنِيهَا مِنْ مَالِ
الْأَبِ ، وَلَمْ يَوْجِبْهَا عَلَيْهِمَا أَوْجِبَهَا عَلَى الْأَبِ . فَاسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ مِنْ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَلِزم
الْأُمّهَاتِ نَفَقَاتُ الْأَبْنَاءِ فِي حَيَاةِ الْآبَاءِ فَكَذَلِكَ لَا يَلِزِمُهُنَّ بِمَوْتِ الْآبَاءِ . وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ
إِنَّ التَّفَقُّعَ وَالْكِسُوفَةَ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٌ فَجَعَلَهُ أَنَّ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْفَقَ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ
مُحَرَّمٍ إِذَا كَانَ فَقِيرًا . قَالَ النَّحَّاسُ : وَقَدْ عَوَّضَ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى
وَلَا مِنْ إِبْجَاعٍ وَلَا مِنْ مُسْنَدَةٍ صَحِيحَةٍ ، بَلْ لَا يُعْرَفُ مِنْ قَوْلٍ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ . فَأَمَّا الْقُرْآنُ
فَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » فَإِنْ كَانَ عَلَى الْوَارِثِ التَّفَقُّعُ وَالْكِسُوفَةُ
فَقَدْ خَالَفُوا ذَلِكَ فَقَالُوا : إِذَا تَرَكَ خَالَهُ وَابْنَ عَمِّهِ فَالتَّفَقُّعُ عَلَى خَالِهِ وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ عَمِّهِ شَيْءٌ ؛
فَهَذَا مُخَالِفٌ نَصِّ الْقُرْآنِ لِأَنَّ الْخَالَ لَا يَرِثُ مَعَ ابْنِ الْعَمِّ فِي قَوْلِ أَحَدٍ ، وَلَا يَرِثُ وَحْدَهُ فِي قَوْلِ
كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ . وَالَّذِي احْتَجَّوْا بِهِ مِنَ التَّفَقُّعِ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ
عَلَى خِلَافِهِ .

السادسة عشرة — قوله تعالى : (فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا) الضمير في « أَرَادَا » للوالدين .
و « فِصَالًا » معناه فطاما عن الرضاع ، أى عن الاعتناء ببلن أمه الى غيره من الأقوات .
والفصال والفصل : الفطام ؛ وأصله التفریق ، فهو تفریق بين الصبي والثدي ؛ ومنه سُمِّيَ
الْفِصِيلُ ، لِأَنَّهُ مَفْصُولٌ عَنْ أُمِّهِ . (عَنْ تَرَايُسَ مِنْهُمَا) أى قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ . (فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْهِمَا) أى فِي فَصْلِهِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ لَمْ يَجْعَلْ مَدَّةَ الرِّضَاعِ حَوْلَيْنِ بَيْنَ أَنْ يَفْطَمَهُمَا

هو الفطام ، وفصلها هو الفصل ليس لأحد عنه مترع ؛ إلا أن يتفق الأبوان على أقل من ذلك العدد من غير مضارة بالولد ؛ فذلك جائز بهذا البيان . وقال قتادة : كان الرضاع واجبا في الحولين وكان يحرم الفطام قبله ، ثم خُفف وأبيح الرضاع أقل من الحولين بقوله : « فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا » الآية . وفي هذا دليل على جواز الاجتهاد في الأحكام بإباحة الله تعالى للوالدين التشاور فيما يؤدي إلى صلاح الصغير ؛ وذلك موقوف على غالب ظنونهما لا على الحقيقة واليقين . والتشاور : استخراج الرأي ، وكذلك المشاورة . والمشورة كالمعونة . وشُرَّت العسل : استخرجته . وشُرَّت الدابة وشورتها أى أخرجتها لاستخراج جريها . والشُّوَار : متاع البيت ؛ لأنه يظهر للنظر . والشارة : هيئة الرجل . والإشارة : إخراج ما في نفسك وإظهاره .

السابعة عشرة — قوله تعالى : (وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِضُوا أَوْلَادَكُمْ) أى لأولادكم غير الوالدة ؛ قاله الزجاج . قال النحاس : التقدير في العربية أن تسترضعوا أجنبية لأولادكم ؛ مثل « كَأُولِهِمْ أَوْ وَزَوْجُهُمْ » أى كالوالد أو وزوجها ؛ وحذفت اللام لأنه يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف ؛ وأنشد سيويه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فقد تركتك ذا مال وذات نسب

ولا يجوز : دعوت زيدا ، أى دعوت زيد ؛ لأنه يؤدي إلى التليس ، فيعتبر في هذا النوع السماع .

قلت : وعلى هذا يكون في الآية دليل على جواز اتخاذ الظئر إذا اتفق الآباء والأمهات على ذلك . وقد قال عكرمة في قوله تعالى « لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ » معناه الظئر ؛ حكاه ابن عطية . والأصل أن كل أم يلزمها رضاع ولدها كما أخبر الله عز وجل ؛ فأمر الزوجات بإرضاع أولادهن ، وأوجب لمن على الأزواج النفقة والكسوة والزوجة قائمة ؛ فلو كان الرضاع على الأب لذكره مع ما ذكره من رزقه وكسوته ؛ إلا أن مالكا رحمه الله دون فقهاء الأمصار استثنى الحسية فقال : لا يلزمها رضاعة ؛ فأخرجها من الآية وخصصها بأصل من أصول الفقه وهو العمل بالعادة . وهذا أصل لم يتفقن له إلا مالك . والأصل البديع فيه أن

هذا أمر كان في الجاهلية في ذوى الحسب وجاء الإسلام فلم يُغيره؛ وتعدى ذؤوب الثروة والأحساب على تفرغ الأمهات لثمة بدفع الرضعا للراضع إلى زمانه فقال به وإلى زماننا فتحققناه شرعا .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿ إِذَا سَلَّمْتُمْ ﴾ بنى الآباء، أى سلمتم الأجرة الى المرضعة الظئر؛ قاله مكيان . مجاهد : سلمتم إلى الأمهات أبرهن بحساب ما أرضعن إلى وقت إرادة الاسترضاع . وقرأ السنة من السبعة « ما آتيتم » بمعنى ما أعطيتم . وقرأ ابن كثير « آتيتم » بمعنى ما جئتم وفعلتم كما قال زهير :

وما كان من خير أتوه فأتوا . توارثه آباء آبائهم قبل

قال قتادة والزهرى : المعنى سلمتم ما آتيتم من إرادة الاسترضاع ، أى سلم كل واحد من الأبوين ورضى ؛ وكان ذلك على اتفاق منهما وقصد خير وإرادة معروف من الأمر . وعلى هذا الاحتمال فيدخل في الخطاب سلمتم الرجال والنساء . وعلى القولين المتقدمين الخطاب للرجال . قال أبو علي : المعنى إذا سلمتم ما آتيتم فقد أُرِ إعطاه ؛ حذف المضاف وأقيم الضمير مقامه ، فكان التقدير : ما آتيتموه ، ثم حذف الضمير من الصلة ؛ وعلى هذا التأويل فالخطاب للرجال لأنهم الذين يُعطون أجر الرضاع . قال أبو علي : ويحتمل أن تكون « ما » مصدرية ، أى إذا سلمتم الإتيان ، والمعنى كالأول ، لكن يستغنى عن الصفة من حذف المضاف ثم حذف الضمير .

قوله تعالى : وَالَّذِينَ يُتَوَقَّونَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٢٥﴾
فيه خمس وعشرون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَقَّونَ مِنكُمْ ﴾ لما ذكر عز وجل عدة الطلاق وأصل بذكرها ذكر الإرضاع ذكر عدة الوفاة أيضا ؛ لثلا يتوهم أن عدة الوفاة مثل عدة الطلاق .

« والذين » أى الرجال الذين يموتون منكم . (وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا) أى يتركون أزواجاً ، أى ولم يزوجات ؛ فالزوجات يترصدن ؛ قال معناه الزجاج وأختره النحاس . وحذف المبتدأ فى الكلام كثير ؛ كقوله تعالى : « قُلْ أَفَأُنَبِّتُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ النَّارِ » أى هو النار . وقال أبو على الفارسي : تقديره والذين يتوقون منكم ويذرون أزواجاً يترصدن بعدهم ؛ وهو كقولك : السِّنَّ مَتَوَّانٍ بدهيم ، أى متوان منه بدهم . وقيل : التقدير وأزواج الذين يتوقون منكم يترصدن ؛ بغامت العبارة فى غاية الإيجاز . وحكى المهدوي عن سيبويه أن المعنى : وفيما يُتلى عليكم الذين يتوقون . وقال بعض نخاة الكوفة : الخبر عن «الذين» متروك ، والقصد الإخبار عن أزواجهم بأنهن يترصدن ؛ وهذا اللفظ معناه الخبر عن المشروعية فى أحد الوجهين كما تقدم .

الثانية — هذه الآية فى عدة المتوفى عنها زوجها ، وظاهرها العموم ومعناها الخصوص . وحكى المهدوي عن بعض العلماء أن الآية تناوأت الحوامل ثم نسخ ذلك بقوله « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » . وأكثر العلماء على أن هذه الآية ناسخة لقوله عز وجل : «وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ يَنْتَظِرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّامًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ » لأن الناس أقاموا برعة من الإسلام إذا توفى الرجل وخلف امرأته حاملاً أوصى لها زوجها بنفقة سنة وبالسكنى ما لم تخرج فتتزوج ؛ ثم نسخ ذلك بأربعة أشهر وعشر بالميراث . وقال قوم : ليس فى هذا نسخ وإنما هو نقصان من الحول ؛ كصلاة المسافر لما نقصت من الأربع الى الاثنين لم يكن هذا نسخاً . وهذا غلط بين ؛ لأنه إذا كان حكمها أن تمتد سنة إذا لم تخرج فإن خرجت لم تمتع ، ثم أزيل هذا ولزمها العدة أربعة أشهر وعشراً . وهذا هو النسخ ، وليست صلاة المسافر من هذا فى شيء . وقالت عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فزيد فى صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر بحالها ؛ وسيأتى .

الثالثة — عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع حملها عند جمهور العلماء . وروى عن على بن أبى طالب وابن عباس أن تمام عدتها أثنى الأجلين ؛ واختاره مضمون من علمائنا .

وقد روى عن ابن عباس أنه رجع عن هذا . والوجه الأول روى عن علي وابن عباس روم الجمع بين قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » وبين قوله : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » وذلك أنها إذا قعدت أقصى الأجلين فقد عملت بمقتضى الآيتين ، وإن اعتدت بوضع الحمل فقد تركت العمل بآية عدة الوفاة ، والجمع أولى من الترجيح بانفاق أهل الأصول . وهذا نظر حسن لولا ما يعرَّك عليه من حديث سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ وَأَنَّهَا نَفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ ، وَأَنَّهَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَرَوَّجَ ، أَخْرَجَهُ الصَّحِيحُ . فَبَيْنَ الْحَدِيثِ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » : قول على عمومته في المطلقات والمُسَوِّقَاتِ عَنْهُنَّ أَزْوَاجَهُنَّ ، وَأَنَّ عُدَّةَ الْوَفَاةِ مَخْتَصَةٌ بِالْحَائِلِ مِنَ الصَّفَتَيْنِ ؛ وَيَعْتَضِدُ هَذَا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ : وَمَنْ شَاءَ بَاهِلَتَهُ أَنْ آيَةَ النِّسَاءِ الْقَصْرَى نَزَلَتْ بَعْدَ آيَةِ عُدَّةِ الْوَفَاةِ . قَالَ عَمَّاؤُنَا : وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهَا نَاسِخَةٌ لَهَا وَلَيْسَ ذَلِكَ مَرَادَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَإِنَّمَا يَبَيِّنُ أَنَّهَا مَخْتَصَةٌ لَهَا ، فَإِنَّهَا أَخْرَجَتْ مِنْهَا بَعْضُ مَتَنَاتِهَا . وَكَذَلِكَ حَدِيثُ سُبَيْعَةَ مَأْخُورٌ عَنْ عُدَّةِ الْوَفَاةِ ؛ لِأَنَّ قِصَّةَ سُبَيْعَةَ كَانَتْ بَعْدَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَزَوْجُهَا هُوَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ وَهُوَ مِنْ شُهَدَاءِ بَدْرٍ ، تُوُفِّيَ بِمَكَّةَ حِينَئِذٍ وَهِيَ حَامِلٌ ، وَهُوَ الَّذِي رَفَى لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ تُوُفِّيَ بِمَكَّةَ ، وَوُلِدَتْ بَعْدَهُ بِنِصْفِ شَهْرِ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً . وَرَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ أَنَّ سُبَيْعَةَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ قَالَتْ : فَأَتَانِي بَأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي ، وَأَمَرَنِي بِالتَّرَوُّجِ إِنْ بَدَأَ لِي . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَرَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ وَإِنْ كَانَتْ فِي دِمَهِمَا ، غَيْرَ أَنَّ زَوْجَهَا لَا يَقْرِبُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ، وَعَلَى هَذَا جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَأُئِمَّةُ الْفُقَهَاءِ . وَقَالَ الْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَحَمَادٌ : لَا تَكُحُّ النِّسَاءُ مَا دَامَتْ فِي دَمِ نِفَاسِهَا . فَأَشْتَرَطُوا شَرْطَيْنِ : وَضَعَ الْحَمْلَ ، وَالطَّهْرَ مِنْ دَمِ النِّفَاسِ . وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي قَوْلِهِ : « فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نِفَاسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْحُطَّابِ » كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ ؛ لِأَنَّ « تَعَلَّتْ » وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ طَهَّرَتْ مِنْ دَمِ نِفَاسِهَا

— على ما قاله الخليل — فيحتمل أن يكون المراد به هاهنا تَلَّتْ من الآلام فحسبها؛ أي استقلت من أوجاعها . ولو سلم أن معناه ما قال الخليل فلا مُجْبة فيه؛ وإنما المجبة في قوله عليه السلام لسبيعة : ” قد حَلَّت حين وضعت “ فأوقع الحَلَّ في حين الوضع وعلقه عليه، ولم يقل إذا انقطع دمك ولا إذا طهرت؛ فصح ما قاله الجمهور .

الرابعة — ولا خلاف بين العلماء على أن أجل كلَّ حامل مطلقاً يملك الزوج رجعتها أو لا يملك، حُرَّة كانت أو أَمَةً أو مُدْبِرَةً أو مُكَاتِبَةً أن تضع حملها .

واختلفوا في أجل الحامل المتوفى عنها كما تقدم؛ وقد أجمع الجميع بلا خلاف بينهم أن رجلاً لو توفى وترك امرأة حاملاً فاقتضت أربعة أشهر وعشر أنها لا تحل حتى تلد؛ نعلم أن المقصود الولادة .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ التَّرَبُّص : التَّأَنِّي والتَّصَبُّر عن النكاح، وترك الخروج عن مسكن النكاح وذلك بالآ تفارقه ليلاً . ولم يذكر الله تعالى السكنى للتوفى عنها في كتابه كما ذكرها للطلقة بقوله تعالى : « أَسْكُونَهُنَّ » وليس في لفظ المدة في كتاب الله تعالى ما يدل على الإحداد، وإنما قال : « يتربصن » فبيّنت السنة جميع ذلك . والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متظاهرة بأن التربص في الوفاة إنما هو بإحداد، وهو الامتناع من الزينة ولئس المصبوغ الجبل والطيب ونحوه، وهذا قول جمهور العلماء . وقال الحسن ابن أبي الحسن : ليس الإحداد بشيء، إنما تربص عن الزوج، ولها أن تترين وتطيبين؛ وهذا ضعيف لأنه خلاف السنة على ما نبهته إن شاء الله تعالى . وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للفريرة بنت مالك بن سنان وكانت متوفى عنها : ” أمكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله “ قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً؛ وهذا حديث ثابت أخرجه ما ذكر عن مسعود بن إسماعيل بن كعب بن عجرة، رواه عنه مالك والثوري^(١) ووهيب بن خالد وحامد ابن زيد وعيسى بن يونس وعدد كثير وابن عينة والقطان وشعبة، وقد رواه مالك عن ابن شهاب

(١) في الأصول : « وهب » والتصويب عن شرح الموطأ وتهذيب التهذيب .

وَحَسْبُكَ ! قال البايع : لم يرو عنه غيره ، وقد أخذ به عثمان بن عفان . قال أبو عمر : وقضى به في اعتداد المتوفى عنها في بيتها ، وهو حديث معروف مشهور عند علماء المجاز والعراق أن المتوفى عنها زوجها عليها أن تعتد في بيتها ولا تخرج عنه ؛ وهو قول جماعة فقهاء الأمصار بالمجاز والشام والعراق ومصر . وكان داود يذهب إلى أن المتوفى عنها زوجها ليس عليها أن تعتد في بيتها وتعتد حيث شاعت ؛ لأن السكنى إنما ورد بها القرآن في المطلقات ؛ ومن جهة أن المسألة مسألة خلاف . قالوا : وهذا الحديث إنما ترويه امرأة غير معروفة بحمل العلم ؛ وإيجاب السكنى إيجاب حكم ، والأحكام لا تجب إلا بنص كتاب الله أو سنة أو إجماع . قال أبو عمر : أما السنة فثابتة بحمد الله ، وأما الإجماع فستغنى عنه بالسنة ؛ لأن الاختلاف إذا نزل في مسألة كانت الجحمة في قول من وافقته السنة ، وبالله التوفيق . وروى عن عليّ وابن عباس وجابر وعائشة مثل قول داود ؛ وبه قال جابر بن زيد وعطاء والحسن البصري . قال ابن عباس : إنما قال الله تعالى : « يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » ولم يقل يعتدن في بيوتهن ولتعتد حيث شاعت ؛ وروى عن أبي حنيفة . وذكر عبد الرزاق قال : حدثنا معمر عن الزهري عن عمرو قال : نحرمت عائشة بائنها أم كلثوم — حين قُتل عنها زوجها طلحة بن عبيد الله — إلى مكة في عُمرة ، وكانت تُفتي المتوفى عنها بالخروج في عقتها . قال : وحدثنا الثوري عن عبيد الله بن عمر أنه سمع القاسم بن محمد يقول : أبي الناسن ذلك عليها . قال وحدثنا معمر عن الزهري قال : أخذ المترخصون في المتوفى عنها زوجها بقول عائشة ، وأخذ أهل الورع والعزم بقول ابن عمر . وفي الموطأ أن عمر بن الخطاب كان يرد المتوفى عنهن أزواجهن من البلاء بمنهن الحج . وهذا من عمر رضي الله عنه اجتهد ؛ لأنه كان يرى اعتداد المرأة في منزل زوجها المتوفى عنها لازما لها ؛ وهو مقتضى القرآن والسنة ، فلا يجوز لها أن تخرج في حج ولا عمرة حتى تنقضي عقتها . وقال مالك : تُرد ما لم يُحرم .

السادسة — إذا كان الزوج يملك رقبة المسكن فإن للزوجة العتة فيه ؛ وعليه أكثر الفقهاء : مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم لحديث البُرَمة . وهل يجوز بيع العار

إذا كانت ملكاً للتوفى وأراد ذلك الورثة؛ فالذى عليه جمهور أصحابنا أن ذلك جائز، ويستقر فيه العدة للرأه. قال ابن القاسم: لأنها أحق بالسكنى من الثرماء. وقال محمد بن عبد الحكم: البيع فاسد لأنها قد ترتب فتمتد عدتها. وجه قول ابن القاسم: أن الغالب السلامة، والرأه نادرة، وذلك لا يؤثر في فساد العقود؛ فإن وقع البيع فيه بهذا الشرط فارتأى قال مالك في كتاب محمد: هي أحق بالمقام حتى تنقضى الرأه، وأحب إلينا أن يكون للشترى اختيار في فسخ البيع أو أمضائه ولا يرجع بشيء؛ لأنه دخل على العدة المعتادة، ولو وقع البيع بشرط زوال الرأه كان فاسداً. وقال سحنون: لاجبة للشترى، وإن تمددت الرأه إلى خمس سنين؛ لأنه دخل على العدة والعدة قد تكون خمس سنين؛ ونحو هذا روى أبو زيد عن ابن القاسم.

السابعة — فإن كان للزوج السكنى دون الرأه فلها السكنى في مدة العدة، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي؛ لقوله عليه السلام للفرقة وقد علم أن زوجها لا يملك رقبة المسكن: "امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله". لا يقال إن المتزل كان لها فذلك قال لها: "امكني في بيتك" فإن معمرأ روى عن الزهرى أنها ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم أن زوجها قُتل، وأنه تركها في مسكن ليس لها وأستاذته؛ وذكر الحديث. ولنا من جهة المعنى أنه ترك داراً يملك سكناها ملكاً لا تبعه عليه فيه؛ فلزم أن تعتد الزوجة فيه؛ أصل ذلك إذا ملك رقبته.

الثامنة — وهذا إذا كان قد أدى الكراء، وأما إذا كان لم يؤد الكراء فالذى في المدونة أنه لا سكنى لها في مال الميت وإن كان موسراً؛ لأن حقها إنما يتعلق بما يملكه من السكنى ملكاً تاماً، ومالم ينقد عوضه لم يملكه ملكاً تاماً. وإنما ملك العوض الذى بيده، ولا حق في ذلك للزوجة إلا بالميراث دون السكنى؛ لأن ذلك مال وليس بسكنى. وروى محمد عن مالك أن الكراء لازم لليت في ماله.

التاسعة — قوله صلى الله عليه وسلم للفرقة: "امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله" يحتمل أنه أمرها بذلك لما كان زوجها قد أدى كراء المسكن، أو كان أسكن فيه

إلى وفاته، أو أن أهل المنزل أباحوا لها العدة فيه بكَراء أو غير كراء، أو ما شاء الله تعالى من ذلك مما رأى به أن المقام لازم لها فيه حتى تنقضي عتتها .

السايرة - وأختلفوا في المرأة يأتيها نَتْنُ زوجها وهي في بيت غير بيت زوجها، فأمرها بالرجوع إلى مسكنه وقواره مالك بن أنس ؛ وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز . وقال سعيد بن المسيب والتخني : تعتد حيث أتاها الخبر ، لا تخرج منه حتى تنقضي العدة . قال ابن المنذر : قول مالك صحيح ، إلا أن يكون قَلَّها الزوج إلى مكان قلزم ذلك المكان .

الحادية عشرة - ويجوز لها أن تخرج في حوائجها من وقت انتشار الناس بكرة إلى وقت هدهمهم بعد العتمة ، ولا تبيت إلا في ذلك المنزل . وفي البخاري ومسلم عن أم عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لَا تَحِدْ أَمْرَأَةٌ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَا تَلْبَسْ نَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا نَوْبَ عَصَبٍ وَلَا تَكْتَحِلْ وَلَا تَمَسَّ طَبِيبًا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ نَبْدَةً ^(١) مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ " . وفي حديث أم حبيبة : " لَا يَحِلُّ لَأَمْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَحِدَ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا " الحديث . الإحداد : ترك المرأة الزينة كُلَّهَا من اللباس والطيب والحلَى والكحل والحِضَابِ بالحناء ما دامت في عتتها ؛ لأن الزينة داعية إلى الأزواج فُنِيتَ عَنْ ذلك قطعاً للذرائع وحمايةً لحُرُمَاتِ الله تعالى أن تتهك . وليس دهن المرأة رأسها بالزيت والشيرج من الطيب في شيء . يقال : امرأة حَادَّةٌ وَحِدٌ . قال الأصمعي : ولم نعرف « حَدَّت » . وفاعل « لا يحل » المصدر الذي يمكن صياغته من « حِدَّ » مع « أن » المرادة ؛ فكأنه قال : الإحداد .

الثانية عشرة - وَصَفَهُ عليه السلام المرأةَ بالإيمان يدل على صحة أحد القولين عندنا في الكناية المتوقِّف عنها زوجها إنها لا إحداد عليها ؛ وهو قول ابن كنانة وابن نافع ، ورواه أشهب عن مالك ، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر . وروى عنه ابن القاسم أن عليها الإحداد

(١) المصب (فتح الميم وسكون الصاد المهملين) : من برد الميم يصعب غزلها ، أي يربط ثم يصبغ ثم ينسج مصبوغاً فيخرج موشياً لبقاً . ما عصب منه أبيض ولم يصبغ ، وإنما يصعب لدى دون الهمزة .

(٢) النبذة : الشيء اليسير . القسط والأظفار : نوعان من البخور .

كالمسلمة ؛ وبه قال الليث والشافعي وأبو ثور وعامة أصحابنا ؛ لأنه حكم من أحكام العدة
فلزمت الحائبة للمسلم كلزوم المسكن والعدة .

الثالثة عشرة — وفي قوله عليه السلام : ” فوق ثلاث إلا على زوج “ دليل على تحريم
إحداد المسلمات على غير أزواجهن فوق ثلاث ، وإباحة الإحداد عليهم ثلاثا تبدأ بالعدد من
الليلة التي تستقبلها إلى آخر ثالثها ؛ فإن مات حيمها في بقية يوم أو ليلة ألفته وحسبته
من الليلة القابلة .

الرابعة عشرة — هذا الحديث بحكم عموميه يتناول الزوجات كلهن المتوفى عنهن أزواجهن
فيدخل فيه الإماء والحرائر والجن والصفار ؛ وهو مذهب الجمهور من العلماء . وذهب
أبو حنيفة إلى أنه لا إحداد على أمة ولا على صغيرة ؛ حكاه عنه القاضي أبو الوليد الباجي .
قال ابن المنذر : أما الأمة الزوجة فهي داخلة في جملة الأزواج وفي عموم الأخبار ؛ وهو
قول مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ؛ ولا أحفظ في ذلك عن أحد خلافا ،
ولا أعلمهم يختلفون في الإحداد على أم الولد إذا مات سيدها ؛ لأنها ليست بزوجة والأحاديث
إنما جاءت في الأزواج . قال الباجي : الصغيرة إذا كانت ممن يعقل الأمر والنهي وتلزم
ما حُد لها أمرت بذلك ، وإن كانت لا تدرك شيئا من ذلك لصغرها فروى ابن مَرزُب عن
عيسى يُحِبُّهَا أهلها جميع ما تجتنبه الكبيرة ، وذلك لازم لها . والدليل على وجوب الإحداد على
الصغيرة ما رَوَى أَن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَهُ أَمْرَاءُ عَنْ بِنْتٍ لَهَا تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا
فَأَسْتَكَّتْ عَيْنَهَا أَفْتَكُحُهَا ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” لَا “ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ؛ كُلُّ
ذَلِكَ يَقُولُ ” لَا “ وَلَمْ يُسَأَلْ عَنْ سِنِّهَا ؛ وَلَوْ كَانَ الْحُكْمُ يَقْتَرِقُ بِالصَّغَرِ وَالْكِبَرِ لَسَأَلَ عَنْ سِنِّهَا
حَتَّى يَبَيَّنَ الْحُكْمَ ، وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ فِي مِثْلِ هَذَا لَا يَجُوزُ ، وَأَيْضًا فَإِنْ كُلُّ مَنْ لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ بِالْوَفَاةِ
لَزِمَهَا الْإِحْدَادُ كَالْكَبِيرَةِ .

الخامسة عشرة — قال ابن المنذر : ولا أعلم خلافا أن الخضاب داخل في جملة الزينة
المنهى عنها . وأجمعوا على أنه لا يجوز لها لباس الثياب المصبوغة والمعصفرة ، إلا ما صيغ

بالسواد فإنه رخص فيه حريرة بن الزير ومالك والشافعي، وكرهه الزهري وقال : لا تلبس ثوب عصب وهو خلاف الحديث . وفي المدونة قال مالك : لا تلبس رقيق عصب اليمن ؛ ووسع في غليظه . قال ابن القاسم : لأن رقيقه بمنزلة الثياب المصبغة ، وتلبس رقيق الثياب وغليظه من الحرير والكتان والقطن . قال ابن المنذر : ورخص كل من أحفظ عنه في لباس البياض . قال القاضي عياض : ذهب الشافعي إلى أن كل صبغ كان زينة لا تمتصه الحادة رقيقا كان أو غليظا ؛ ونحوه للقاضي عبد الوهاب قال : كل ما كان من الألوان يترين به النساء لأزواجهن فلتمتنع منه الحادة . ومنع بعض مشايخنا المتأخرين جسد البياض الذي يترين به ، وكذلك الرفيع من السواد . وروى ابن المواز عن مالك : لا تلبس حليا وإن كان حديدا ؛ وفي الجملة أن كل ما تلبسه المرأة على وجه ما يستعمل عليه الحلي من التجميل فلا تلبسه الحادة . ولم ينص أصحابنا على الجواهر والياقيات والزمرد وهو داخل في معنى الحلي . والله أعلم .

السادسة عشرة — وأجمع الناس على وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها إلا الحسن فإنه قال : ليس بواجب ؛ واحتج بما رواه عبد الله بن شداد بن الحاد عن أسماء بنت عميس قالت : لما أصيب جعفر بن أبي طالب قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : "تسلي ثلاثا" ثم اصنعي ما شئت . قال ابن المنذر : كان الحسن البصري من بين سائر أهل العلم لا يرى الإحداد ، وقال : المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها يكتحلان ويغتضبان ويصنعان ماشاءا . وقد ثبتت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بالإحداد ، وليس لأحد بلغته إلا التسليم ؛ ولعل الحسن لم تبلغه ، أو بلغته فتأولها بحديث أسماء بنت عميس أنها استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن تحب على جعفر وهي امرأته ؛ فأنذ لها ثلاثة أيام ثم بعث إليها بعد ثلاثة أيام أن تطهرى واكتحل . قال ابن المنذر : وقد دفع أهل العلم هذا الحديث بوجوه ؛ وكان أحمد بن حنبل يقول : هذا الشاذ من الحديث لا يؤخذ به ؛ وقاله إصحاق .

(١) تسلي وهي ثياب الإحداد السود ، ومن السلاب (ككتاب) .

السابعة عشرة - ذهب مالك والشافعي إلى أن لا إحداد على مطلقة رجعية كانت أو بائنة واحدة أو أكثر؛ وهو قول ربيعة وعطاء. وذهب الكوفيون : أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وأبو ثور وأبو عبيد إلى أن المطلقة ثلاثا عليها الإحداد ؛ وهو قول سعيد ابن المسيب وسليمان بن يسار وابن سيرين والحكم بن عيينة . قال الحكم : هو عليها أوكد وأشد منه على المتوفى عنها زوجها ؛ ومن جهة المعنى أنهما جميعا في عدة يحفظ بها النسب . وقال الشافعي واحد وإحماق : الاحتياط أن تنق المطلقة الزينة . قال ابن المنذر : وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحْدَ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا " دليل على أن المطلقة ثلاثا والمطلق حتى لا إحداد عليها .

الثامنة عشرة - أجمع العلماء على أن من طلق زوجته طلاقا يملك رجعتها ثم توفى قبل انقضاء العدة أن عليها عدة الوفاة وترثه . واختلفوا في عدة المطلقة ثلاثا في المرض ؛ فقالت طائفة : تعتد عدة الطلاق ؛ هذا قول مالك والشافعي ويعقوب وأبي عبيد وأبي ثور . قال ابن المنذر : وبه نقول ؛ لأن الله تعالى جعل عدة المطلقات الإقراء ، وقد أجمعوا على المطلقة ثلاثا لو ماتت لم يرثها المطلق ، وذلك لأنها غير زوجة ؛ وإذا كانت غير زوجة فهو غير زوج لها . وقال الثوري : تعتد بأقصى العنتين . وقال الثمان ومحمد : عليها أربعة أشهر وعشرون تسكن في ذلك ثلاث حيض .

التاسعة عشرة - واختلفوا في المرأة يبلغها وفاة زوجها أو طلاقه ؛ فقالت طائفة : العدة في الطلاق والوفاة من يوم يموت أو يطلق ؛ هذا قول ابن عمر وابن مسعود وابن عباس ، وبه قال مسروق وعطاء وجماعة من التابعين ، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد والثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر . وفيه قول ثان وهو أن عدتها من يوم يبلغها الخبر ؛ روى هذا القول عن علي ، وبه قال الحسن البصري وقتادة وعطاء الخراساني وجلاس ابن عمر . وقال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز : إن قامت بينة فعدتها من يوم مات أو طلق ، وإن لم تتم بينة من يوم بانها الخبر ؛ والصحيح الأول لأنه تعالى علقت العدة

بالوفاة أو الطلاق، ولأنها لو علمت بموته فتركت الإحداد انقضت العدة، فإذا تركته مع عدم العلم فهو أهون؛ ألا ترى أن الصغيرة تنقضي عدتها ولا إحداد عليها. وأيضاً فقد أجمع العلماء على أنها لو كانت حاملاً لا تعلم طلاق الزوج أو وفاته ثم وضعت حملها أن عدتها منقضية. ولا فرق بين هذه المسألة وبين المسألة المختلف فيها. ووجه من قال بالعدة من يوم يلفها الخبر أن العدة عبادة بترك الزينة وذلك لا يصح إلا بقصد ونية، والقصد لا يكون إلا بعد العلم. والله أعلم.

الموفية عشرين — عدة الوفاة تلزم الحرة والأمة والصغيرة والكبيرة والتي لم تبلغ المحيض والتي حاضت والبالغة من المحيض والكبائية دخل بها أو لم يدخل بها إذا كانت غير حامل — [وعدة جميعهن إلا الأمة] أربعة أشهر وعشرة أيام؛ لعموم الآية في قوله تعالى: «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». وعدة الأمة المتوفى عنها زوجها شهران وخمس ليل.

قال ابن العربي: نصف عدة الحرة إجماعاً، إلا ما يحكى عن الأصم فإنه سوى فيها بين الحرة والأمة وقد سبقه الإجماع، لكن لصممه لم يسمع. قال الباجي: ولا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما يروى عن ابن سيرين، وليس بالثابت عنه أنه قال: عدتها عدة الحرة.

قلت: قول الأصم صحيح من حيث النظر؛ فإن الآيات الواردة في عدة الوفاة والطلاق بالأشهر والأقراء عامة في حق الأمة والحسرة؛ فعدة الحرة والأمة سواء على هذا النظر؛ فإن العمومات لا فصل فيها بين الحرة والأمة؛ وكما استوت الأمم والحرة في النكاح فكذلك تستوى معها في العدة. والله أعلم. قال ابن العربي: وروى عن مالك أن الكبائية تمتد بثلاث حيض إذ بها يبرأ الزحم؛ وهذا منه فاسد جداً، لأنه أخرجه من عموم آية الوفاة وهي منها وأدخلها في عموم آية الطلاق وليست منها.

قلت: وعليه بناء ما في المدونة لا عدة عليها إن كانت غير مدخول بها؛ لأنه قد علم براءة زوجها، وهذا يقتضي أن يتزوج مسلماً أو غيره إثر وفاته؛ لأنه إذا لم يكن عليها عدة للوفاة ولا استبراء للدخول فقد حلت للأزواج.

(١) الزيادة عن الباجي.

(٢) هذه عبارة ابن العربي كما وردت في أحكام القرآن. وقد رددت مضطربة في الأصول.

الحادية والعشرون — واختلفوا في مدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها ؛ فقالت طائفة :
 مئتها أربعة أشهر وعشر ؛ قاله جماعة من التابعين منهم مسعود والزهرى والحسن البصرى
 وغيرهم ، وبه قال الأوزاعى وإسحاق . وروى أبو داود والدارقطنى عن قبيصة بن ذؤيب عن
 عمرو بن العاص قال : لا تلبسوا علينا سنة نيتنا صلى الله عليه وسلم ، مدة المتوفى عنها أربعة أشهر
 وعشر ؛ يبنى في أم الولد ؛ لفظ أبى داود . وقال الدارقطنى : موقوف وهو الصواب ، وهو
 مرسل لأن قبيصة لم يسمع من عمرو . قال ابن المنذر : وضعف أحمد وأبو عبيد هذا الحديث .
 وروى عن علي وابن مسعود أن عدتها ثلاث حيض ؛ وهو قول عطاء وإبراهيم التيمي
 وسفيان الثورى وأصحاب الرأى ؛ قالوا : لأنها عدة تنجب في حال الحرية ؛ يجب أن تكون
 عدة كاملة ؛ أصله عدة الحرة . وقال مالك والشافعى وأحمد وأبو ثير : عدتها حيضة ؛
 وهو قول ابن عمر . وروى عن طاوس أن عدتها نصف عدة الحرة المتوفى عنها ؛ وبه قال
 قتادة . قال ابن المنذر : ويقول ابن عمر أقول ؛ لأنه الأقل مما قيل فيه وليس فيه سنة
 تتبع ولا إجماع يعتمد عليه . وذكر اختلافهم في عدتها في العتق كهو في الوفاة سواء ، إلا أن
 للأوزاعى جعل عدتها في العتق ثلاث حيض .

قلت : أصح هذه الأقوال قول مالك ؛ لأن الله سبحانه قال : « والمطلقات يتربصن
 بأنفسهن ثلاثة قروء » فشرط في تربص الأقرء أن يكون عن طلاق ؛ فانتفى بذلك أن يكون
 عن غيره . وقال : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر
 وعشرا » فعلق وجوب ذلك بكون المتربصة زوجة ؛ فدل على أن الأمة بخلافها . وأيضا
 فإن هذه أمة موطوءة بملك اليمين فكان استبراءها بمحضة ؛ أصل ذلك الأمة .

الثانية والعشرون — إذا ثبت هذا فهل عدة أم الولد استبراء محض أو عدة ؛ فالذى
 ذكره أبو محمد في معونته أن الحيضة استبراء وليست بعدة . وفي المدونة أن أم الولد عليها
 العدة ، وأن عدتها حيضة كمدة الحرة ثلاث حيض . وفائدة الخلاف أنا إذا قلنا هي عدة فقد

قال مالك لا أحب أن تواعد أحدا ينكحها حتى تحيض حيضة . قال ابن القاسم : وبلغني عنه أنه قال : لا تبيت إلا في بيتها ؛ فأثبت لمدة استبرائها حكم العدة .

الثالثة والعشرون — أجمع أهل العلم على أن نفقة المطلقة ثلاثا أو مطلقة للزوج عليها رجعة وهي حامل واجبة ؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » .

واختلفوا في وجوب نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها ؛ فقالت طائفة : لا نفقة لها ؛ كذلك قال جابر بن عبد الله وابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة وعبد الملك ابن يعلى ويحيى الأنصاري وربيعة ومالك وأحمد وإسحاق ، وحكى أبو عبيد ذلك عن أصحاب الرأي . وفيه قول ثان وهو أن لها النفقة من جميع المال ؛ روى هذا القول عن علي وعبد الله ، وبه قال ابن عمر وشريح وابن سيرين والشَّعْبِيّ وأبو العالية والنخعي وجلاس بن عمرو وحماد بن أبي سليمان وأيوب السَّخْتَانِيّ وسفيان الثوري وأبو عبيد . قال ابن المنذر : وبالقول الأول أقول ؛ لأنهم أجمعوا على أن نفقة كل من كان يجبر على نفقته وهو حي مثل أولاده الأطفال وزوجته والديه تسقط عنه ؛ فكذلك تسقط عنه نفقة الحامل من أزواجه . وقال القاضي أبو محمد : لأن نفقة الحمل ليست بدين ثابت فتعلق بماله بعد موته ، بدليل أنها تسقط عنه بالإعسار فإن تسقط بالموت أولى وأحرى .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ ؛ اختلف العلماء في الأربعة الأشهر والعشر التي جعلها الله ميقانا لعدة المتوفى عنها زوجها ، هل تحتاج فيها إلى حيضة أم لا ؛ فقال بعضهم : لا ؛ لأنها إذا كانت من توطأ إلا بحيضة تأتي بها في الأربعة الأشهر والعشر ، وإلا فهي مُسْتَرَابَة . وقال آخرون : ليس عليها أكثر من أربعة أشهر وعشر ، إلا أن تستريب نفسها ربية بينة ؛ لأن هذه المدة لأبد فيها من الحيض في الأغلب من أمر النساء إلا أن تكون المرأة لا تحيض أو من عرفت من نفسها أو عرفت منها أن حيضها لا تأتيا إلا في أكثر من هذه المدة .

الثانية - قوله تعالى : (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) خطاب لجميع الناس ، والتأنيس بهذا الحكم هو للحكام والأولياء . (يَا فَعَان) يريد به التزوج فإدونه من الترتين وأطراح الإحداد . (بِالْمَعْرُوفِ) أى بما أذن فيه الشرع من اختيار أعيان الأزواج وتقدير الصداق دون مباشرة العقد لأنه حق للأولياء كما تقدم .

الثالثة - فى هذه الآية دليل على أن للأولياء منعهن من التبرج والتشوف للزوج فى زمان العدة . وفيها رد على إسماعيل فى قوله : إن المطلقة إذا طمعت فى الحيضة الثالثة بانت واقطعت رجعة الزوج الأول إلا أنه لا يحل لها أن تتزوج حتى تغتسل . وعن شريك أن لزوجها الرجعة ما لم تغتسل ولو بعد عشرين سنة ؛ قال الله تعالى : « فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ » وبلوغ الأجل هنا انقضاء العدة بدخولها فى الدم من الحيضة الثالثة ولم يذكر غسلا ؛ فإذا انقضت عدتها حلت للأزواج ولا جناح عليها فيما فعلت من ذلك . والحديث عن ابن عباس لو صح يحتمل أن يكون منه على الاستحباب ، والله أعلم .

قوله تعالى : وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٣٥﴾

قوله تعالى : (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ) الى قوله (مَعْرُوفًا) فيه ثلث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَلَا جُنَاحَ) أى لا إثم . والجناح الإثم ، وهو أصح فى الشرع . وقيل : بل هو الأمر الشاق ، وهو أصح فى اللغة ؛ قال الشماخ :

إذا نعلوا براكبها خليجا * تذكر ما لديه من الجناح

وقوله : ((عَلَيْكُمْ قِيَا عَرَضْتُمْ)) المخاطبة لجميع الناس ؛ والمراد بحكمها هو الرجل الذي في نفسه تزوج معتدة ، أى لا وُزِرَ عليكم في التعريض بالخطبة في عدة الوفاة . والتعريض : ضد التصريح ، وهو إتمام المعنى بالشئ المحتمل له ولغيره وهو من عَرَضَ الشئ ، وهو جانبه ؛ كأنه يحوم به على الشئ . ولا يظهره . وقيل : هو من قولك عَرَضْتَ الرجل ، أى أهديت إليه تحفة ؛ وفي الحديث : إن ربكنا من المسلمين عَرَضُوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر ثيابا بيضا ، أى أهدوا لها . فالعرض بالكلام يوصل إلى صاحبه كلاما يفهم معناه .

الثانية - قال ابن عطية : أجمعت الأمة على أن الكلام مع المعتدة بما هو نص في تزوجها وتبني عليه لا يجوز . وكذلك أجمعت الأمة على أن الكلام معها بما هو رقت وذكرا جماع أو تعريض عليه لا يجوز وكذلك ما أشبهه . وجوز ما عدا ذلك . ومن أعظمه قربا إلى التصريح قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس : "كوني عند أم شريك ولا تسبقيني بنفسك" . ولا يجوز التعريض لخطبة الرجعية إجماعا لأنها كالزوجة . وأما من كانت في عدة اليئونة فالصحيح جواز التعريض لخطبتها والله أعلم . وروى في تفسير التعريض ألفاظ كثيرة إجماعا يرجع إلى قسمين : الأول - أن يذكرها لوليتها يقول له لا تسبقني بها . والثاني - أن يشير بذلك إليها دون واسطة ؛ فيقول لها : إني أريد التزويج ؛ أو إنك جميلة ، إنك لصالحة ، إن الله لسائق إليك خيرا ، إني فيك لراغب ، ومن يرغب عنك ! . إنك لنافقة^(١) ، وإن حاجتي في النساء ، وإن يُقدَّر الله أمرا يكن . هذا هو تمثيل مالك وآبن شهاب . وقال ابن عباس : لا بأس أن يقول : لا تسبقيني بنفسك ، ولا بأس أن يهدي إليها ، وأن يقوم بسفلها في المعتة إذا كانت من شأنه ؛ قاله إبراهيم . وجائز أن يمدح نفسه ؛ - كما مآثره على وجه التعريض بالزواج ، وقد فعله أبو جعفر محمد بن علي بن حسين ، قالت سكينه بنت حنظلة استأذن علي - محمد بن علي - ولم تنقض عتقي من مهلك زوجي فقال : قد عرفت قراحتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقراحتي من علي - وموضعي في العرب . قلت :

غفر الله لك يا أبا جعفر ! إنك رجل يؤخذ عنك ، تخطبني في عدتي ! قال : إنما أخبرتك بقرايتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي . وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سامة وهي متأمة من أبي سلمة فقال : "لقد هلبت أبن رسول الله وخيرته وموضي في قومي" كانت تلك خطبة ؛ أخرجه اللذارقطني . والهدية الى المعتدة جائرة ، وهي من التعريض ؛ قاله سحنون وكثير من العلماء وقاله إبراهيم . وكره مجاهد أن يقول لها : لا تسبقيني بنفسك وراه من المواعدة سرا . قال القاضي أبو محمد بن عطية : وهذا عندي على أن يتأول قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة أنه على جهة الرأي لها فيمن يزوجها لا أنه أرادها لنفسه وإلا فهو خلاف لقول النبي صلى الله عليه وسلم .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ الخطبة (بكسر الخاء) : فعل الخاطب من كلام وقصد واستطاف بفعل أو قول . يقال : خطبها يحطبها خطبا وخطبة . ورجل خطاب كثير التصرف في الخطبة ؛ ومنه قول الشاعر :

برج بالعينين خطاب الكُتُب * يقول إني خاطب وقد كذَّب
• وَإِنَّمَا يَحْطُبُ عَسَا مِنْ حَلْبٍ •

والخطيب : الخاطب . والخطيبي : الخطبة . قال عدي بن زيد يذكر قصيد جديمة الأبرش لخطبة الزباء :

لِخَطِيْبِي الَّتِي غَدَرَتْ وَخَانَتْ • وَهِيَ نَوَاتِ غَائِلَةٌ لِحِينَا

والخطب : الرجل الذي يخطب المرأة ؛ ويقال أيضا : هي خطبة وخطبته التي يحطبها . والخطبة فعله يكلسه وقعدة : والخطبة (بضم الخاء) هي الكلام الذي يقال في النكاح وغيره . قال النحاس : والخطبة ما كان لها أول وآخر ، وكذا ما كان على فعله نحو الأكلة والصُّحْطَة .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَفْسِكُمْ ﴾ معناه سترتم واضمرتم من التزوج بها بعد انقضاء عنتها . والإكأن : السر والإخفاء ؛ يقال : كُنْتُمْ وَأَكُنْتُمْ بمعنى واحد . وقيل :

(١) الكتب بضم فتح جمع كنية ، وهي كل قليل جمته من طعام أولين أو غير ذلك . والمسي (بضم الميم) : القح الضخم . يزيدان الرجل بمعنى بلة الخطية وهو يريد القري . قال ابن الأعرابي يقال للرجل إذا جاء يطلب القري بلة الخطية : فإنه ليعطى كنية . (عن السان) .

كنته أى صنته حتى لا تصيبه آفة وإن لم يكن مستورا؛ ومنه بيض مكنون ودر مكنون .
 وأكنته أسرته وسرته . وقيل : كنت الشيء (من الأجرام) إذا سترته بنوب أو بيت
 أو أرض ونحوه . وأكنت الأمر فى نفسى . ولم يسمع من العرب « كنته فى نفسى » .
 ويقال : أكنَّ البيت الإنسان؛ ونحو هذا . فرفع الله الجناح عمن أراد تزوج المعتنة مع
 التعريض ومع الإكآن، ونهى عن المواعدة التى هى تصريح بالتزويج وبناءً عليه واتفاق على
 وعد . ورخص لعله تعالى بغلبة النفوس وطمئحتها وضعف البشر عن ملكها .

الخامسة — استدلَّت الشافعية بهذه الآية على أن التعريض لا يجب فيه حد؛ وقالوا :
 لما رفع الله تعالى الحرج فى التعريض فى النكاح دلَّ على أن التعريض بالقذف لا يوجب
 الحد ؛ لأن الله سبحانه لم يجعل التعريض فى النكاح مقام التصريح . قلنا : هذا ساقط
 لأن الله سبحانه وتعالى لم يأذن فى التصريح بالنكاح فى الخطبة وأذن فى التعريض الذى
 يفهم منه النكاح فهذا دليل على أن التعريض يفهم منه القذف؛ والأعراض يجب صياتها،
 وذلك يوجب حدَّ المعرض لئلا يتطرق الفسقة إلى أخذ الأعراض بالتعريض الذى يفهم
 منه ما يفهم بالتصريح .

السادسة — قوله تعالى : (عَمَّ اللَّهُ أَنْكُمْ سَتَدُّرُونَهُنَّ) أى إتما سراً وإتما إعلانا
 فى نفوسكم وبأستكم؛ فرخص فى التعريض دون التصريح . الحسن معناه مستطوبون .
 السابعة — قوله تعالى : (وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا) أى على سرٍّ لحذف الحرف
 لأنه مما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف جر .

واختلف العلماء فى معنى قوله تعالى : « سِرًّا » فقيل : معناه نكاحاً، أى لا يقل الرجل لهذه
 المقعدة تزوجينى؛ بل يعرض إن أراد، ولا يأخذ ميثاقها وعهدها ألا تتكح غيره فى استمرار
 وخفية ؛ هذا قول ابن عباس وابن جبير ومالك وأصحابه والشعبي ومجاهد وعكرمة والسدي
 وجمهور أهل العلم . « وسراً » على هذا التأويل نصب على الحال، أى مُستسرين . وقيل :
 السر الزنا ، أى لا يكونن منكم مواعدة على الزنا فى العدة ثم التزويج بعدها . قال معناه جابر بن

زيد وأبو يَحْزَنَ للاحق بن حُجَيْدٍ والحسن بن أبي الحسن وقَتَادَةَ والتخني والضحاك وأن
السر في هذه الآية الزنا ، أى لا تواعدوهن زنا ، واختاره الطبري ؛ ومنه قول الأعشى :

فلا تَقْرَبَنَّ جَارَةً إِنَّ سِرَّهَا * عليك حرام فأنكحن أو تأنبا

وقال الحطيئة :

ويَحْرُمُ سِرَّ جَارَتِهِمْ عَلَيْهِمْ * ويأكل جَارُهُمْ أَقْفَ الْفِصَاعِ

وقيل : السر الجماع ، أى لا تصفوا أنفسكم لمن بكثرة الجماع ترغيا لمن في النكاح فإن ذكر
الجماع مع غير الزوجة فحش ؛ هذا قول الشافعي . وقال امرؤ القيس :

ألا زَعَمْتَ بِسِبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنَّي * كَبُرَتْ وَالْأُيُحْسِينَ السِّرُّ أَمْثَالِي

وقال رؤبة :

* فَكَتَفَ عَنْ إِسْرَارِهَا بَعْدَ الصَّقِّ *

أى كَتَفَ عَنْ جَمَاعِهَا بَعْدَ مَلَازِمَتِهِ لذلِكَ . وقد يكون السر عُقْدَةُ النكاح ، سِرًّا كَانَ أَوْ جَهْرًا ،
قال الأعشى :

فَلَنْ يَطْلُبُوا سِرَّهَا لِلنِّسَى * وَلَنْ يُسَلِّمُوهَا لِإِزْهَادِهَا

وأراد لن يطلبوا نكاحها لكثرة ما لها ولن يسلموها لقلّة ما لها . وقال ابن زيد : معنى قوله
« ولكن لا تواعدوهن سرا » أى لا تنكحوهن وتكنمون ذلك ؛ فإذا حَلَّتْ أَظْهَرْتُمُوهُ وَدَخَلْتُمُوهُ
بين ؛ وهذا هو معنى القول الأول ؛ فابن زيد على هذا قائل بالقول الأول ، وإنما شَدَّ في أن
سمي العقد مواعدة ، وذلك قَاتِي . وحكى مكي والثعلبي عنه أنه قال : الآية منسوخة بقوله
تعالى : « وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ » .

الثامنة — قال القاضي أبو محمد بن عطية : أجمعت الأمة على كراهة المواعدة في العدة
للرأة في نفسها وللأب في ابنتها البكر وللسيد في أمته . قال ابن المَوَازِ : وأما الولي الذي
لا يملك الجبر فأكرهه وإن نزل لم أفسخه . وقال مالك رحمه الله فيمن يواعد في العدة ثم
يقترج بعدها : فزافها أحب إلى ، دخل بها أو لم يدخل ، وتكون تطليقة واحدة ؛ فلذا

جلبت خطبها مع الخطّاب ؛ هذه رواية ابن وهب . وروى أشهب عن مالك أنه يفرق بينهما إيجاباً ؛ وقاله ابن القاسم . وحكى ابن الحارث مثله عن ابن الماجشون ، وزاد ما يقتضى أن التحريم يتأبد . وقال الشافعى . إن صرح بالخطبة وصرحت له بالإجابة ولم يعقد النكاح حتى تنقضى العدة فالنكاح ثابت والتصريح لها مكروه ؛ لأن النكاح حادث بعد الخطبة ؛ قاله ابن المنذر .

التاسعة — قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ استثناء مقطوع بمعنى لكن ؛ كقوله إلا خطأ أى لكن خطأ . والقول المعروف هو ما أبيح من التعريض . وقد ذكر الضحّاك أن من القول المعروف أن يقول للعدة : احبسى على نفسك فإن لى بك رغبة ؛ فنقول هى : وأنا مثل ذلك ؛ وهذا شبه المواعدة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ فيه تسع مسائل : الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا ﴾ قد تقدّم القول فى معنى العزم ؛ يقال : عزم الشيء وعزم عليه . والمعنى هنا : لا تعزموا على عقدة النكاح . ومن الأمر البين أن القرآن أفصح كلام ؛ فما ورد فيه فلا معترض عليه ، ولا يشك فى صحته وفصاحته ؛ وقد قال الله تعالى : « وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ » وقال هنا : « وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ » والمعنى : لا تعزموا على عقدة النكاح فى زمان العدة ثم حذف على ما تقدّم . وحكى سيويه : ضرب فلان الظاهر والبطن ؛ أى على . قال سيويه : والحذف فى هذه الأشياء لا يقاس عليه . قال النحاس : ويجوز أن يكون « ولا تعقدوا عقدة النكاح » ؛ لأن معنى « تعزموا وتعقدوا » واحد . ويقال : « تعزموا » بضم الزاى .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ يريد تمام العدة . والكتاب هنا هو الحد الذى جعل والقدر الذى رسم من المدة ؛ سماه كتاباً إذ قد حدّه وفرضه كتاب الله كما قال : « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » وكما قال : « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا » . فالكتاب . الفرض ، أى حتى يبلغ الفرض أجله ؛ كتب عليكم الصيام أى فرض . وقيل :

في الكلام حذف ، أى حتى يبلغ فرض الكتاب أجله ؛ فالكتاب علم ، هذا التأويل بمعنى القرآن . وعلى الأول لا حذف فهو أولى ، والله أعلم .

الثالثة — حرم الله تعالى عقد النكاح في العدة بقوله تعالى : « وَلَا تَعْرِضُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ » وهذا من المحكم المجمع على تأويله أن يبلغ أجله انقضاء العدة . وأباح التعريض في العدة بقوله : « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ » الآية . ولم يختلف العلماء في إباحة ذلك ، واختلفوا في ألفاظ التعريض على ما تقدم . واختلفوا في الرجل يخاطب امرأة في عتبتها جاهلا ، أو يواعدها ويعقد بعد العدة ؛ وقد تقدم هذا في الآية التي قبلها . واختلفوا إن عزم العدة في العدة وعثر عليه ففسخ الحاكم نكاحه ، وذلك قبل الدخول وهي :

الرابعة — فقول عمر بن الخطاب وجماعة من العلماء أن ذلك لا يؤبد تحريرا ، وأنه يكون خاطبا من الخطاب ؛ وقاله مالك وابن القاسم في المدونة في آخر الباب الذي يليه « ضرب أجل المفقود » . وحكى ابن الجلاب عن مالك رواية أن التحريم يتأبد في العقد وإن فسخ قبل الدخول ؛ ووجهه أنه نكاح في العدة فوجب أن يتأبد به التحريم ؛ أصله إذا بنى بها . وأما إن عقد في العدة ودخل بعد انقضائها وهي :

الخامسة — فقال قوم من أهل العلم : ذلك كالدخول في العدة ؛ يتأبد التحريم بينهما . وقال قوم من أهل العلم : لا يتأبد بذلك تحريم . وقال مالك : يتأبد التحريم . وقال مرة : وما التحريم بذلك بالبين ؛ والقولان له في المدونة في طلاق السنة . وأما إن دخل في العدة وهي :

السادسة — فقال مالك والليث والأوزاعي : يُفَرَّقُ بينهما ولا تحل له أبدا . قال مالك والليث : ولا يملك اليمين ؛ مع أنهم جوزوا الترويح بالمزنى بها . واحتجوا بأن عمر ابن الخطاب قال : لا يجتمعان أبدا . قال سعيد : ولها مهرها بما استحل من فرجها ؛ أخرجه مالك في موطنه وسياق . وقال الثوري والكوفيون والشافعي : يُفَرَّقُ بينهما ولا يتأبد

التحريم بل يفسخ بينهما ثم تعتد منه، ثم يكون خاطبا من الخطاب . واحتجوا بإجماع العلماء على أنه لو زنى بها لم يحرم عليه تزويجها ؛ فكذلك وطؤه إياها في العدة . قالوا : وهو قول عليّ؛ ذكره عبد الرزاق . وذكر عن ابن مسعود مثله ؛ وعن الحسن أيضا . وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق أن عمر رجع عن ذلك وجعلهما يجمعان . وذكر القاضي أبو الوليد الباجي في المتقى فقال : لا يخلو النكاح في العدة إذا بنى بها أن يبنى بها في العدة أو بعدها ؛ فإن كان بنى بها في العدة فإن المشهور من المذهب أن التحريم يتأبد ؛ وبه قال أحمد بن حنبل . وروى الشيخ أبو القاسم في تفريره أن في التي يتزوجها الرجل في عدة من طلاق أو وفاة عالما بالتحريم روايتين ؛ إحداهما — أن تحريمه يتأبد على ما قدمناه . والثانية — أنه زان وطئه الحدة، ولا يلحق به الولد، وله أن يتزوجها إذا انقضت عدتها ؛ وبه قال الشافعي وأبو حنيفة . ووجه الرواية الأولى وهي المشهورة ما ثبت من قضاء عمر بذلك، وقيامه بذلك في الناس، وكانت قضاياه تسيروا وتنتشر وتقتل في الأمصار ولم يعلم له مخالف ؛ فثبت أنه إجماع . قال القاضي أبو محمد : وقد روي مثل ذلك عن علي بن أبي طالب ، ولا مخالف لما مع شهرة ذلك وانتشاره ؛ وهذا حكم الإجماع . ووجه الرواية الثانية أن هذا وطء ممنوع فلم يتأبد تحريمه ؛ كمالو زوجت نفسها أو تزوجت متعة أوزنت . وقد قال القاضي أبو الحسن : إن مذهب مالك المشهور في ذلك ضعيف من جهة النظر . والله أعلم . وأسند أبو عمر : حدثنا عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن أصبغ عن محمد ابن إسماعيل عن نعم بن حماد عن ابن المبارك عن أشعث عن الشعبي عن مسروق قال : بلغ عمر بن الخطاب أن امرأة من قريش تزوجها رجل من قيف في عدتها فأرسل إليها ففرق بينهما وعاقبها وقال : لا تنكحها أبدا وجعل صداقها في بيت المال ؛ وفشا ذلك في الناس فبلغ عليا فقال : يرحم الله أمير المؤمنين ! ما بأل الصداق وبيت المال ! إنما جرمها فينبغي للإمام أن يردها إلى السنة . قيل : فما تقول أنت فيهما ؟ فقال : لها الصداق بما استحل من فرجها ، ويفرق بينهما ولا جلد عليهما ، وتكفل عدتها من الأول ثم تعتد من

الناسي عدة كاملة ثلاثة أقرأ ثم يخطبها إن شاء . فبلغ ذلك عمر فخطب الناس فقال :
أيها الناس ، ردوا الجهالات إلى السنة . قال الكيّا الطبري : ولا خلاف بين الفقهاء أن من
عقد على امرأة نكاحها وهي في عدة من غيره أن النكاح فاسد . وفي اتفاق عمر وعلى على نفي
الحدة عنهما ما يدل على أن النكاح الفاسد لا يوجب الحدة ؛ إلا أنه مع الجهل بالتحريم
متفق عليه ومع العلم به مختلف فيه . واختلفوا هل تعتد منهما جميعا ، وهذه مسألة
العديتين وهي :

السابعة — فروى المدنيون عن مالك أنها تم بقية عدتها من الأول وتستأنف عدة
أخرى من الآخر ؛ وهو قول الآيث والحسن بن حي والشافعي وأحمد وإسحاق . وروى عن
علي كما ذكرنا ، وعن عمر على ما يأتي . وروى محمد بن القاسم وابن وهب عن مالك أن
عدتها من الثاني تكفيها من يوم فرق بينه وبينها ، سواء كانت بالحل أو بالأقراء أو بالشهور ؛
وهو قول الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة . وجههم الإجماع على أن الأول لا ينكحها في بقية
العدة منه ؛ فدل على أنها في عدة من الثاني ولولا ذلك لنكحها في عدتها منه . أجاب الأولون
فقالوا : هذا غير لازم لأن منع الأول من أن ينكحها في بقية عدتها إنما وجب لما يتلوهما
من عدة الثاني ؛ وهما حقان قد وجبا عليها لزوجين كسائر حقوق الآدميين لا يدخل أحدهما
في صاحبه . ونرج مالكا عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار أن طليعة
الأسدية كانت تحت رشيد الثقيف فطلقها فنكحت في عدتها فضر بها عمر وضرب زوجها
بالحقيقة ضربات وفترق بينهما ؛ ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أيما امرأة نكحت
في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوج بها لم يدخل بها فزوّج بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من
الزوج الأول ، ثم كان الآخر خاطبا من الخطاب ؛ وإن كان دخل بها فزوّج بينهما ثم اعتدت
بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ثم لا يجتمعان أبدا . قال [مالك] : وقال سعيد بن
المسيب : ولها مهرها بما استحل من فرجها . قال أبو عمر : وأما طليعة هذه فهي طليعة

بنت عبيد الله أخت طلحة بن عبيد الله التيمي، وفي بعض نسخ الموطأ من رواية يحيى طلحة الأسدية وذلك خطأ وجهل، ولا أعلم أحدا قاله .

الثامنة — قوله « فضر بها عمر بالمخفقة وضرب زوجها ضربات » يريد على وجه العقوبة لما ارتكبه من المحذور وهو النكاح في العدة . وقال الزهري : فلا أدري كم بلغ ذلك الجلد . قال : وجلد عبد الملك في ذلك كل واحد منهما أربعين جلدة . قال : فسئل عن ذلك قبيصة بن ذؤيب فقال : لو كنتم خفقتم بفلانة عشرين ! وقال ابن حبيب في التي تترج في العدة فيمسمها الرجل أو يقبل أو يساشر أو يغز أو ينظر على وجه اللذة أن على الزوجين العقوبة وعلى الولي وعلى الشهود ومن علم منهم أنها في عدة، ومن جهل منهم ذلك فلا عقوبة عليه . وقال ابن المواز : يحلد الزوجان الحلد إن كانا نعمة ذلك، فيحمل قول ابن حبيب على من علم بالعدة، ولعله جهل التحريم ولم يعتمد ارتكاب المحذور فذلك الذي يعاقب؛ وعلى ذلك كان ضرب عمر المرأة وزوجها بالمخفقة ضربات . وتكون العقوبة والأدب في ذلك بحسب حال المعاقب . ويحمل قول ابن المواز على أنهما علما التحريم واقتحا ارتكاب المحذور جرأة وإقداما . وقد قال الشيخ أبو القاسم : إنهما روايتان في العدة؛ إحداهما يُحد . والثانية يعاقب ولا يُحد .

التاسعة — قوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ﴾ هذا نهاية التحذير من الوقوع فيما نهى عنه .

قوله تعالى : لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴿٢٢٦﴾
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ هذا أيضا من أحكام المطلقات ؛ وهو ابتداء إخبار برفع الحرج عن المطلق قبل البناء والجماع ، قرض مهرا أو لم

يفرض؛ ولما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التزوج لعنى الدوق وقضاء الشهوة وأمر بالتزوج لطلب العصمة والتماس ثواب الله وقصد دوام الصحبة وقع في نفوس المؤمنين أن من طلق قبل البناء قد واقع جزءا من هذا المكروه؛ فزلت الآية رافعة للجناح في ذلك إذا كان أصل النكاح على المقصد الحسن. وقال قوم: «لا جناح عليكم» معناه لا طلب لجميع المهر بل عليكم نصف المفروض لمن فُرِض لها والمنة لمن لم يُفرض لها. وقيل: لما كان أمر المهر مؤثما في الشرع فقد يتوهم أنه لا بد من مهر إما مسمى وإما مهر المثل؛ فرفع الحرج عن المطلق في وقت التطليق وإن لم يكن في النكاح مهر. وقال قوم: «لا جناح عليكم» معناه في أن ترسلوا الطلاق في وقت الحيض، بخلاف المدخول بها إذ غير المدخول بها لا عدة عليها.

الثانية - المطلقات أربع: مطلقة مدخول بها مفروض لها وقد ذكر الله حكمها قبل هذه الآية، وأنه لا يُسترد منها شيء من المهر، وأن عنتها ثلاثة قروء. ومطلقة غير مفروض لها ولا مدخول بها فهذه الآية في شأنها ولا مهر لها، بل أمر الرب تعالى بإمتاعها، وبين في سورة «الأحزاب» أن غير المدخول بها إذا طُلقت فلا عدة عليها، وسباق. ومطلقة مفروض لها غير مدخول بها ذكرها بعد هذه الآية إذ قال: «وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ قَرَضْتُمُوهُنَّ فَرِيضَةً»، ومطلقة مدخول بها غير مفروض لها ذكرها الله في قوله: «فَمَا اسْتَعْتَمَّ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ»؛ فذكر تعالى في هذه الآية والتي بعدها مطلقة قبل المسيس وقبل الفرض، ومطلقة قبل المسيس وبعد الفرض؛ فجعل للاولى المنعة، وجعل للثانية نصف الصداق لما لحق الزوجة من دحض العقد، ووضع الحل الحاصل للزوج بالعقد؛ وقابل المسيس بالمهر الواجب.

الثالثة - لما قسم الله تعالى حال المطابقة هنا قسمين: مطلقة مسمى لها المهر، ومطلقة لم يسم لها دل على أن نكاح التفويض جائز، وهو كل نكاح عقد من غير ذكر الصداق، ولا خلاف فيه، ويفرض بعد ذلك الصداق، فإن فُرِض التحق بالعقد وبجاز، وإن لم يفرض لها وكان الطلاق لم يجب صداق إجماعا؛ قاله الفاضل أبو بكر بن العربي. وحكى

المَهْدَوِيّ عن حماد بن أبي سليمان أنه إذا طلقها ولم يدخل بها ولم يكن فرض لها أجبر على نصف صداق مثلها . وإن فرض بعد عقد النكاح وقبل وقوع الطلاق فقال أبو حنيفة : لا يتنصف بالطلاق لأنه لم يجب بالعقد ؛ وهذا خلاف الظاهر من قوله : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً » وخلاف القياس أيضا ؛ فإن الفرض بعد العقد يلحق بالعقد فوجب أن يتنصف بالطلاق ؛ أصله الفرض المقترون بالعقد .

الرابعة — إن وقع الموت قبل الفرض فذكر الترمذى عن ابن مسعود « أنه مثل عن رجل تزوج امرأة لم يفرض لها ولم يدخل بها حتى مات ؛ فقال ابن مسعود : لها مثل صداق نساها ، لا وكس ولا شطط ، وعليها العدة ولها الميراث ؛ فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في برّوع بنت واشق امرأة منا مثل الذي قضيت ؛ ففرج بها ابن مسعود . قال الترمذى : حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح ، وقد روى عنه من غير وجه ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وبه يقول الثوري وأحمد وإسحاق ، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر : إذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا حتى مات قالوا : لها الميراث ولا صداق لها وعليها العدة ؛ وهو قول الشافعي . قال : ولو ثبت حديث برّوع بنت واشق لكانت الحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عن الشافعي أنه رجع بمصر بعد عن هذا القول ، وقال بحديث برّوع بنت واشق » .

قلت — اختلف في تثبيت حديث برّوع ؛ فقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب في شرح رسالة ابن أبي زيد : وأما حديث برّوع بنت واشق فقد رثه حفاظ الحديث وأئمة أهل العلم . وقال الواقدي : وقع هذا الحديث بالمدينة فلم يقبله أحد من العلماء ؛ وصححه الترمذى كما ذكرنا عنه وابن المنذر . قال ابن المنذر : وقد ثبت مثل قول ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تقول . وذكر أنه قول أبي ثور وأصحاب الرأي . وذكر عن الزهري والأوزاعي

ومالك والشافعي مثل قول علي وابن زيد وابن عباس وابن عمر . وفي المسألة قول ثالث وهو انه لا يكون ميراث حتى يكون مهر؛ قاله مسروق .

قلت : ومن الجمة لما ذهب اليه مالك أنه فراق في نكاح قبل الفرض فلم يجب فيه صداق؛ أصله الطلاق؛ لكن إذا صح الحديث فالقياس في مقابلته فاسد . وقد حكى أبو محمد عبد الحميد عن المذهب ما يوافق الحديث ، والحمد لله . وقال أبو عمر : حديث برّوع رواه عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، الحديث . وفيه : فقام معقل ابن سنان . وقال فيه ابن مهدي عن الثوري عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله فقال معقل بن يسار ، والصواب عندي قول من قال معقل بن سنان لا معقل بن يسار ؛ لأن معقل بن يسار رجل من مُزينة ، وهذا الحديث إنما جاء في امرأة من أُنْجِيع لامن مُزينة ؛ وكذلك رواه داود عن الشعبي عن علقمة ؛ وفيه : فقال ناس من أُنْجِيع ، ومعقل بن سنان قُتل يوم الحِزَّة ، وفي يوم الحِزَّة يقول الشاعر :

أَلَا تَلَمُّ الْأَنْصَارُ تَبْكِي سَرَاتَهَا * وَأُنْجِيعُ تَبْكِي مَعْقِلَ بْنَ سِنَانٍ

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ مَا لَمْ تَمْسُوهُمْ ﴾ « ما » بمعنى الذي ، أى إن طلقتم النساء اللاتي لم تمسوهن . و « تمسوهن » قرئ بفتح التاء من الثلاثي ، وهى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وعاصم وابن عامر . وقرأ حمزة والكسائي « تماسوهن » من المفاعلة ؛ لأن الوطء تم بهما ؛ وقد يرد في باب المفاعلة فاعل بمعنى فعل ؛ نحو طارقت النعل ، وعاقبت اللص . والقراءة الأولى تقتضى معنى المفاعلة في هذا الباب بالمعنى المفهوم من المس ؛ ورتجها أبو علي لأن أفعال هذا المعنى جاءت ثلاثية على هذا الوزن ، جاء : نَكَحَ وَسَقَدَ وَقَرَعَ وَدَقَطَ^(١) وضرب الفحل ؛ والقراءتان جستان . و « أو » في « أو تفرضوا » قبل هو بمعنى الواو ؛ أى ما لم تمسوهن ولم تفرضوا لهن ؛ كقوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا بِجَاءَهَا بَأْسًا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ » أى وهم قائلون . وقوله : « وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلِيفٍ أَوْ يَزِيدُونَ » أى ويزيدون .

(١) دقظ (بالدال المهملة والقاف . وقيل بالذال المعجمة والقاف) وهى بمعنى سقد .

وقوله : « وَلَا يُطْعَمُ مِنْهُمْ آتِمًا أَوْ كَفُورًا » أى وكفوراً . وقوله : « وَإِنْ كُنتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمُ مِنَ الْغَائِطِ » معناه وجاء أحدكم من الغائط وأتم مرضى أو مسافرون . وقوله : « إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ » وما كان مثله . ويعتقد هذا بأنه تعالى عطف عليها بعد ذلك المفروض لها فقال : « وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمْسُوهُنَّ وَقَدْ قَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً » . فلو كانت الأول لبيان طلاق المفروض لها قبل الميسر لما ذكره .

السادسة - قوله تعالى : « وَمَتَّعُوهُنَّ » معناه أعطوهن شيئاً يكون متاعاً لمن . وحله ابن عمر وعلى بن أبى طالب والحسن بن أبى الحسن وسعيد بن جبيرة وأبو قلابة والزهرى وقادة والضحاك بن مزاحم على الوجوب . وحله أبو عبيد ومالك بن أنس وأصحابه والقاضى شريح وغيرهم على التنب . تمسك أهل القول الأول بمقتضى الأمر . وتمسك أهل القول الثانى بقوله تعالى : « حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ » و « عَلَى الْمُتَّقِينَ » ولو كانت واجبة لأطلقها على الخلق أجمعين . والقول الأول أولى لأن عمومات الأمر بالإمتاع فى قوله : « مَتَّعُوهُنَّ » وإضافة الإمتاع إليهن بلام التلبك فى قوله : « وَلِلطَّلَاقِ مَتَاعٌ » أظهر فى الوجوب منه فى التنب . وقوله : « عَلَى الْمُتَّقِينَ » تأكيد لإيجابها لأن كل واحد يجب عليه أن يتقى الله فى الإشراف به ومعاصيه ؛ وقد قال تعالى فى القرآن : « هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ » .

السابعة - واختلفوا فى الضمير المتصل بقوله « وَمَتَّعُوهُنَّ » من المراد به من النساء ؛ فقال ابن عباس وابن عمر وحار بن زيد والحسن والشافعى وأحمد وعطاء وإسحاق وأصحاب الرأى : المنعة واجبة للطلقة قبل الباء والقرص وسدوة فى حق غيرها . وقال مالك وأصحابه : المنعة مندوب إليها فى كل مطلقة وإن دخل بها ، إلا فى التى لم يدخل بها وقد فرض لها خفسها ما فرض لها ولا منعة لها . وقال أبو ثور : لها المنعة ولكل مطلقة . وأجمع أهل العلم على أن التى لم يفرض لها ولم يدخل بها لاشئ لها غير المنعة . قال الزهرى : يقضى لها بها القاضى . وقال جمهور الناس : لا يقضى بها لها .

قلت : هذا الإجماع إنما هو في الحُرَّة، فأما الأَمَّة إذا طُلِّقت قبل الفِرَاس والميسيس فالجمهور على أن لها المُنْعَةَ . وقال الأوزاعي والثوري : لا متعة لها لأنها تكون لسيدها وهو لا يستحق مالا في مقابلة تأدي مملوكته بالطلاق . وأما ربط مذهب مالك فقال ابن شعبان : المتعة بإزاء غَمِّ الطلاق، ولذلك ليس للمُتَعَلِّمة والمُبَارِئَة والملاعنة مُتْعَةٌ قبل البناء ولا بعده لأنها هي التي اختارت الطلاق . وقال الترمذي وعطاء والنخعي : للمُتَعَلِّمة متعة . وقال أصحاب الرأي : للملاعنة متعة . قال ابن القاسم : ولا متعة في نكاح مفسوخ . قال ابن المؤاز : ولا فيما يدخله الفسخ بعد صحة العقد؛ مثل ملك أحد الزوجين صاحبه . قال ابن القاسم : وأصل ذلك قوله تعالى : « وَلِلطَّلَقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ » فكان هذا الحكم مخصا بالطلاق دون الفسخ . وروى ابن وهب عن مالك أن النخبة لها المتعة بخلاف الأَمَّة تعتق تحت العبد فتختار هي نفسها، فهذه لا متعة لها . وأما الحرة تُخَيَّر أو تُمْلِك أو يَتَرَجَّع عليها أَمَّة فتختار هي نفسها في ذلك كله فلها المتعة ؛ لان الزوج سبب للفراق .

الثامنة — قال مالك : ليس للمتعة عندنا حد معروف في قليلها ولا كثيرها . وقد اختلف الناس في هذا ؛ فقال ابن عمر : أدنى ما يميز في المتعة ثلاثون درهما أو شبهها . وقال ابن عباس : أرفع المتعة خادم ثم كسوة ثم نفقة . عطاء : أوسطها التبرع والجار والمُحَفَّة . أبو حنيفة : ذلك أدناها . وقال ابن مُحَرِّر : على صاحب الديوان ثلاثة دنانير، وعلى العبد المتعة . وقال الحسن : يُمَتَّع كُلُّ بَقْدَرَةٍ، هذا بخادم وهذا بأثواب وهذا بثوب وهذا بنفقة؛ وكذلك يقول مالك بن أنس ، وهو مقتضى القرآن فإن الله سبحانه لم يقدرها ولا حددها وإنما قال : « عَلَى الْمُؤْسِيعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ » . ومَتَّعَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِعَشْرِينَ أَلْفًا وَزِقَاقٍ مِنْ عَسَلٍ . ومَتَّعَ شُرَيْحَ بِخَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ . وقد قيل : إن حالة المرأة معتبرة أيضا ؛ قاله بعض الشافعية قالوا : لو اعتبرنا جال الرجل وحده لم منه أنه لو تزوج امرأة من أحداهما شريفة والأخرى ذنية ثم طلقهما قبل الميسيس ولم يُسَمَّ لها أن يكونا متساويتين في المتعة فيجب للذنية ما يجب للشريفة وهذا خلاف ما قال الله تعالى : « مَتَانًا بِالْمَعْرُوفِ » ويلزم منه أن

الموسر العظيم اليسار إذا تزوج امرأة دنية أن يكون مثلها؛ لأنه إذا طلقها قبل الدخول والفرس لزمته المتعة على قدر حاله ومهر مثلها؛ فتكون المتعة على هذا أضعاف مهر مثلها؛ فتكون قد استحققت قبل الدخول أضعاف ما تسحقه بعد الدخول من مهر المثل الذي فيه غاية الابتذال وهو الوطء . وقال أصحاب الرأي وغيرهم : مُتعة التي تُطلق قبل الدخول والفرس نصف مهر مثلها لا غير؛ لأن مهر المثل مستحق بالعقد والمتعة هي بعض مهر المثل؛ فيجب لها كما يجب نصف المسمى إذا طلق قبل الدخول ، وهذا يردّه قوله تعالى : « عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ » وهذا دليل على رفض التحديد؛ والله بحقائق الأمور عليم . وقد ذكر التلجي حديثاً قال : نزلت « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ » الآية، في رجل من الأنصار تزوج امرأة من بني حنيفة ولم يسم لها مهراً ثم طلقها قبل أن يمسها فنزلت الآية؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَتَّعَهَا وَلَوْ بَقْلَسُوْكَ » . وروى الدارقطني عن سويد بن غفلة قال : كانت عائشة الخنيمية عند الحسن بن علي بن أبي طالب فلما أصيب عليّ وبُوع الحسن بالخلافة قالت : لَتَمَنَّكَ الْخُلَافَةُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! فقال : يُقْتَلُ عَلِيٌّ وَتُظْهِرُنِ الثَّنَاءَ ! إذ هي فأتت طالق ثلاثاً . قال : فتلقفت بساجها وقعدت حتى انقضت عدتها؛ فبعث إليها بعشرة آلاف مُتعةً، وبقية ما بقى لها من صداقها . فقالت :

• متاع قليل من حبيب مُفَارِقٍ •

فلما بلغه قولها بكى وقال : لولا أني سمعت جدى - أو حدثني أبى أنه سمع جدى - يقول : أيما رجل طلق امرأته ثلاثاً مُبَهِّمةً أو ثلاثاً عند الأقراء لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره لراجعتها . وفي رواية : أخبره الرسول فبكى وقال : لولا أني أبنت الطلاق لها لراجعتها ، ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أيما رجل طلق امرأته ثلاثاً عند كل طهر تطليقة أو عند رأس كل شهر تطليقة أو طلقها ثلاثاً جميعاً لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره » .

(١) في بعض الأصول : « بجلبابها » . والساح : الطليان الضخم النليظ . وقيل هو الطليان المقصور .
ينسخ كذلك .

التاسعة - من جهل المنعة حتى مضت أعوامٌ فليدفع ذلك إليها وإن تزوجت، وإلى ورتها إن ماتت؛ رواه ابن المَوَاز عن ابن القاسم . وقال أصبغ : لا شيء عليه إن ماتت لأنها تسلية للزوجة عن الطلاق وقد فات ذلك . ووجه الأول أنه حق ثبت عليه وينقل عنها إلى ورتها كسائر الحقوق، وهذا يشعر بوجوبها في المذهب، والله أعلم .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ عَلَى الْمَوْسَى قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ ﴾ دليل على وجوب المنعة . وقرأ الجمهور «الموسى» بسكون الواو وكسر السين، وهو الذي اتسعت خاله ؛ يقال : فلان ينفق على قدره، أى على وسعه . وقرأ أبو حيوة بفتح الواو وشد السين وفتحها . وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبى بكر «قَدْرُهُ» بسكون الدال في الموضعين . وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي وعاصم في رواية حفص بفتح الدال فيهما . قال أبو الحسن الأخفش وغيره : هما بمعنى، لغتان فصيحتان، وكذلك حكى أبو زيد، يقول : خذ قدركذا وقدر كذا، بمعنى . ويقرأ في كتاب الله : « فَسَأَلَتْ أَوْدِيَّتُهُ يَقْدِرُهَا » وقدرها، وقال تعالى : « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ » ولو حركت الدال لكان جائزاً . و « الْمُقْتِرِ » المِثْلُ القليل المال . و « متاعا » نصب على المصدر، أى متعهن متاعا بالمعروف، أى بما عرف في الشرع من الاقتصاد .

الحادية عشر - قوله تعالى : ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ أى يَحِقُّ ذلك عليهم حقاً؛ يقال : حققت عليه القضاء وأحققت، أى أوجبت؛ وفى هذا دليل على وجوب المنعة مع الأمر بها؛ فقولُه : « حقا » تأكيد للوجوب . ومعنى « على المحسنين، وعلى المؤمنين » أى على المؤمنين، إذ ليس لأحد أن يقول : لست بمحسن ولا متقٍ، والناس مأمورون بأن يكونوا جميعاً محسنين متقين؛ فيحسنون بأداء فرائض الله ويحْتَنِبُونَ معاصيه حتى لا يدخلوا النار؛ فواجب على الخلق أجمعين أن يكونوا محسنين متقين . و « حقا » صفة لقوله « متاعا » أو نصب على المصدر، وذلك أدخل في التأكيد للأمر؛ والله أعلم .

قوله تعالى : وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْتَمُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٢٧﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى — اختلف الناس في هذه الآية ؛ فقالت فرقة منها مالك وغيره : إنها مخرجة المطلقة بعد الفرض من حكم التمتع إذ يتناولها قوله تعالى : «وَمَتَّعُوهُنَّ» . وقال ابن المسيب : نسخت هذه الآية الآية التي في «الأحزاب» لأن تلك تضمنت تمتع كل من لم يدخل بها . وقال قتادة : نسخت هذه الآية الآية التي قبلها .

قلت : قول سعيد وقاتدة فيه نظر ، إذ شروط النسخ غير موجودة والجمع ممكن . وقال ابن القاسم في المدونة : كان المتاع لكل مطلقة بقوله تعالى : «وَالْمُطَلَّقاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ» وغير المدخول بها بالآية التي في سورة «الأحزاب» فاستثنى الله تعالى المفروض لما قبل الدخول بها بهذه الآية ، وأثبت للمفروض لها نصف ما فرض فقط . وقال فريق من العلماء منهم أبو ثور : المتعة لكل مطلقة عموماً ، وهذه الآية إنما بيئت أن المفروض لما تأخذ نصف ما فرض لها ، ولم يُعن بالآية إسقاط متعتها بل لما المتعة ونصف المفروض .

الثانية — قوله تعالى : (فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ) أى فالواجب نصف ما فرضتم ، أى من المهر فالنصف للزوج والنصف للمرأة بإجماع . والنصف الجزء من اثنين ؛ فيقال : نصف الماء القدح أى بلغ نصفه . ونصف الإزار الساق ؛ وكل شيء بلغ نصف غيره فقد نصفه . وقرأ الجمهور «فَنِصْفُ» بالرفع . وقرأت فرقة «فَنِصْفَ» بنصب الفاء ؛ المعنى فادفعوا نصف . وقرأ على بن أبى طالب وزيد بن ثابت «فَنِصْفَ» بضم النون في جميع القرآن وهي لغة . وكذلك روى الأصمعي قراءة عن أبى عمرو بن العلاء يقال : نصف ونُصف ونِصيف ،

لثلاث ثلاث في النصف؛ وفي الحديث: «لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا ينصفه» أي نصفه. والنصف أيضاً القناع.

الثالثة — إذا أصدقها ثم طلقها قبل الدخول وثَمَّ الصداق في يدها يقال مالك: كلَّ عَرَضٍ أصدقها أو عبدٍ فثاؤها لما جميعاً ونقصانه بينهما، وتَوَاهُ عليهما جميعاً ليس على المرأة منه شيء. فإن أصدقها عَيَّنَّ ذهباً أو ورقاً فاشتريت به عبداً أو داراً أو اشترت به منه أو من غيره طيباً أو شواراً أو غير ذلك مما لها التصرف فيه بلهازها وصلاح شأنها في بقائها معه فذلك كله بمنزلة ما لو أصدقها إياه، ونماؤه ونقصانه بينهما. وإن طلقها قبل الدخول لم يكن لها إلا نصفه، وليس عليها أن تَقرِّمَ له نصف ما قبضته منه، وإن اشترت به أو منه شيئاً تختص به فعليها أن تَقرِّمَ له نصف صداقها الذي قبضت منه، وكذلك لو اشترت من غيره عبداً أو داراً بالأنف الذي أصدقها ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف الأنف.

الرابعة — لا خلاف أن من دخل بزوجه ثم مات عنها وقد ستأها أن لها ذلك المستى كاملاً والميراث وعليها العدة.

واختلفوا في الرجل يَتَلَوُّ بِالْمَرْأَةِ ولم يَمَامِعْها حتى فارقها؛ فقال الكوفيون ومالك: عليه جميع المهر وعليها العدة لخبر ابن مسعود قال: قضى الخلفاء الراشدون فيمن أغلق باباً أو أرخى ستراً أن لها الميراث وعليها العدة؛ وروى مرفوعاً خرجه الدارقطني وسيأتي في «النساء».

والشافعي لا يوجب مهراً كاملاً، ولا عدة إذا لم يكن دخول لظاهر القرآن. قال شريح لم أسمع الله تعالى ذكر في كتابه باباً ولا ستراً، إذا زعم أنه لم يمسها فلها نصف الصداق؛ وهو مذهب ابن عباس. وسيأتي ما لعلمائنا في هذا في سورة «النساء» إن شاء الله تعالى عند قوله تعالى: «وَقَدْ أَتَيْتُ بَعْضَكُمْ إِلَى بَعْضٍ».

الخامسة — قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَفْقُونَ أَوْ يَفْقُوا الَّذِي يَبْدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ» الآية.

«إِلَّا أَنْ يَفْقُونَ» استثناء منقطع لأن عقوهن عن النصف ليس من جنس أخذهن. و«يفقون» (١) نواه: هلاكه.

معناه يترك ويصفتح، ووزنه يفعلن. والمعنى إلا أن يترك النصف الذي وجب لمن عند الزوج، ولم تسقط النون مع « أن » لأن جمع المؤنث في المضارع على حالة واحدة في الرفع والنصب والجرم، فهي ضمير وليست بعلامة إعراب فلذلك لم تسقط، ولأنه لو سقطت النون لاشتبه بالمذكر. والعافيات في هذه الآية كل امرأة تملك أمر نفسها، فأذن الله تعالى لمن في إسقاطه بعد وجوبه إذ جعله خالص حقهن فيتصرفن فيه بالإمضاء والإسقاط كيف شئن، إذا ملكن أمر أنفسهن وكئن بالغات عاقلات راشدات. وقال ابن عباس وجماعة من الفقهاء والتابعين: ويموز عفو البكر التي لا ولي لها؛ وحكاها سُحُون في المدونة عن غير ابن القاسم بعد أن ذكر لابن القاسم أن وضعها نصف الصداق لا يجوز. وأما التي في حجر أب أو وصى فلا يجوز وضعها لنصف صداقها قولاً واحداً، ولا خلاف فيه فيما أعلم.

السادسة - قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَعْوَ أَلَّذِي بِيَدِهِ ﴾ معطوف على الأول مبنى وهذا معرب. وقراً الحسن « أَوْ يَعْوَ » ساكنة الواو، كأنه استقل الفتحة في الواو. واختلف الناس في المراد بقوله تعالى: « أَوْ يَعْوَ أَلَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ » فروى الدارقطني عن جابر ابن مطعم أنه تزوج امرأة من بني نصر فطلقها قبل أن يدخل بها فأرسل إليها بالصداق كاملاً وقال: أنا أحق بالعفو منها، قال الله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَعْفُوا أَوْ يَعْفُو أَلَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ» وأنا أحق بالعفو منها. وتأول قوله تعالى: « أَوْ يَعْفُوا أَلَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ » بمعنى نفسه في كل حال قبل الطلاق وبعده، أي عقدة نكاحه؛ فلما أدخل اللام حذف الهماء كقوله: « فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى » أي مأواه. قال النابغة:

لهم شِمْةٌ لم يعطها الله غيرهم • من الجود والأحلام غير عوازب

أي أحلامهم. وكذلك قوله: « عُقْدَةُ النِّكَاحِ » أي عقدة نكاحه. وروى الدارقطني مرفوعاً من حديث قُتَيْبَةَ بن سعيد حدثنا ابن لُحَيْعَةَ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وَلِيَ عُقْدَةُ النِّكَاحِ الزَّوْجُ». وأسند هذا عن عليّ وابن عباس وسعيد بن المسيّب وشريح. قال: وكذلك قال نافع بن جابر ومحمد بن كعب وطاوس ومجاهد

والتَّعْمِيَّ وسعيد بن جبير، زاد غيره ومجاهد والتَّوْرِيَّ واختاره أبو حنيفة وهو الصحيح من قول الشافعي، كلهم لا يرى سيلا للوليِّ على شيء من صداقها للإجماع على أن الوليَّ لو أبرأ الزوج من المهر قبل الطلاق لم يجز فكذا بعده . وأجمعوا على أن الوليَّ لا يملك أن يهب شيئا من ماها، والمهر ما لها . وأجمعوا على أن من الأولياء من لا يجوز عنهم وهم بنو العمِّ وبنو الإخوة، فكذا الأب، والله أعلم . ومنهم من قال هو الوليَّ، أسنده الذَّارِقُطِيُّ أيضا عن ابن عباس قال : وهو قول إبراهيم وعقمة والحسن، زاد غيره وعكرمة وطاوس وعطاء وأبي الزناد وزيد بن أسلم وربيعة ومحمد بن كعب وابن شهاب والأسود بن يزيد والتَّعْمِيَّ وقتادة ومالك والشافعي في القديم . فيجوز للأب المفو عن نصف صداق ابنته البكر إذا طُلِّقت، بلغت المحيض أم لم تبلغه . قال عيسى بن دينار : ولا ترجع بنتي منه على أبيها، والدليل على أن المراد الوليَّ أن الله سبحانه وتعالى قال في أول الآية : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ » فذكر الأزواج وخاطبهم بهذا الخطاب، ثم قال : « إِلَّا أَنْ يَبْعُوهُنَّ » فذكر النسوان، « أَوْ يَبْعُوَ الَّذِي يَدُهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ » فهو ثالث فلا يردُّ إلى الزوج المتقدم إلا لو لم يكن لغيره وجود وقد وجد وهو الوليَّ فهو المراد . قال معناه مكي وذكره ابن العربي . وأيضا فإن الله تعالى قال : « إِلَّا أَنْ يَبْعُوهُنَّ » ومعلوم أنه ليس كل امرأة تفعو، فإن الصغيرة والمحجور عليها لا عقولها، فينبئ الله القسمين فقال : « إِلَّا أَنْ يَبْعُوهُنَّ » أي إن كنَّ لذلك أهلا، « أَوْ يَبْعُوَ الَّذِي يَدُهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ » وهو الوليَّ لأن الأمر فيه إليه . وكذلك روى ابن وهب وأشهب وابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك أنه الأب في ابنته البكر والسيد في أمته . وإنما يجوز عفو الوليَّ إذا كان من أهل السداد، ولا يجوز عفوهُ إذا كان سفيا . فإن قيل : لا نسلم أنه الوليَّ بل هو الزوج، وهذا الاسم أولى به لأنه أملك للمقدِّم من الوليَّ على ما تقدم . فالجواب - أنا لا نسلم أن الزوج أملك بالمقدِّم من الأب في ابنته البكر، بل أب البكر يملكه خاصة دون الزوج، لأن المفقود عليه هو بُضْعُ البكر ولا يملك الزوج أن يعقد على ذلك بل الأب يملكه . وقد أجاز شريح عفو الأخ عن نصف المهر، وكذلك قال عكرمة : يجوز عفو الذي

عقد عُقْدَةُ النِّكَاحِ بينهما ، كانَ عَمًّا أَوْ أَبَا أَوْ أَخًا ، وَإِنْ كَرِهَتْ . وَقَرَأَ أَبُو تَهْيِكَ وَالشَّعْبِيُّ
« أَوْ يَعْفُو » بِاسْكَانِ الْوَاوِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْأَلْفِ ؛ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَمَا سَوَدَنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَاثَةٍ * أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بَاتِمَ وَلَا أَبَ

السَّابِعَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ ابْتِدَاءً وَخَبَرًا ، وَالْأَصْلُ
تَعْفُوا أَسْكَنْتَ الْوَاوِ الْأَوَّلَ لِقُلِّ حُرْكَتَاهُمَا حَذَفَتْ لِقُلَّاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَهُوَ خُطَابُ لِلرِّجَالِ
وَالنِّسَاءِ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَزَلَّ الذَّكُورُ ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى إِلَى ، أَيْ أَقْرَبُ إِلَى التَّقْوَى . وَقَرَأَ
الْجُمْهُورُ « تَعْفُوا » بِالتَّاءِ بَاثْنَيْنِ مِنْ فَوْقَ . وَقَرَأَ أَبُو تَهْيِكَ وَالشَّعْبِيُّ « وَأَنْ يَعْفُوا » بِالْيَاءِ ،
وَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ .

قُلْتُ : وَلَمْ يَقْرَأْ « وَأَنْ تَعْفُوا » بِالتَّاءِ فَيَكُونُ لِلنِّسَاءِ . وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ « وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ »
بِضْمِ الْوَاوِ ؛ وَكَسَرَهَا يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ . وَقَرَأَ عَلِيٌّ وَمُجَاهِدٌ وَأَبُو حَيَّوَةَ وَابْنُ أَبِي عَجَلَةَ « وَلَا تَنَاسُوا
الْفَضْلَ » وَهِيَ قِرَاءَةٌ مُمْتَكِنَةٌ الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَنَاسٍ لَا نَسْيَانٍ إِلَّا عَلَى التَّشْبِيهِ . قَالَ مُجَاهِدٌ :
الْفَضْلُ إِتِمَامُ الرَّجُلِ الصَّدَاقَ كُلَّهُ ، أَوْ تَرْكُ الْمَرْأَةِ النِّصْفَ الَّذِي لَهَا .

الثَّامِنَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ اللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ خَبَرٌ فِي ضَمْنِهِ الْوَعْدُ لِلْحَسَنِ
وَالْحَرَمَانِ لِغَيْرِ الْمُحْسَنِ ، أَيْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ عَفْوُكُمْ وَاسْتِقْصَاؤُكُمْ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ
قَانِتِينَ ﴿٢٣٨﴾

فِي ثَمَانِ مَسَائِلَ :

الأُولَى - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ حَافِظُوا ﴾ خُطَابٌ لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ ، وَالْآيَةُ أَمْرٌ بِالْمَحَافَظَةِ عَلَى
إِقَامَةِ الصَّلَوَاتِ فِي أَوْقَاتِهَا بِجَمِيعِ شُرُوطِهَا . وَالْمَحَافَظَةُ هِيَ الْمُدَاوِمَةُ عَلَى الشَّيْءِ وَالْمُوَاطَاةُ عَلَيْهِ .

(١) فِي الْأَصُولِ : « عَلَى النِّسْبَةِ بِالْأَلْفِ » . بِعِبَارَةِ الْكُتَّافِ : « وَقَرَأَ الْحَسَنُ (أَوْ يَعْفُو الَّذِي) بِكَوْنِ الْوَاوِ ،
وَاسْكَانِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي مَوْضِعِ الصِّبْ تَشْبِيهِ لَهَا بِالْأَلْفِ لِأَنَّهُمَا اخْتَارَا » .

والوسطى تأييد الأوسط . ووسط الشيء خيره وأعدله ؛ ومنه قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا » وقد تقدم . وقال أعرابي يمدح النبي صلى الله عليه وسلم :

يَا أَوْسَطَ النَّاسِ طُرًّا فِي مَفَارِحِهِمْ * وَأَكْرَمَ النَّاسِ أَمَّا بَرَّةً وَأَبَا

وَوَسَطَ فَلَانُ الْقَوْمِ يَسْطُهُمْ أَى ضَارٍ فِي وَسْطِهِمْ . وأفرد الصلاة الوُسْطَى بالذكر وقد دخلت قبلُ في عموم الصلوات تشريفا لها ؛ كقوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ جُودٌ » ، وقوله : « فِيهِمَا فَآكِهَةٌ وَنَحْنُ رِزْقُهُ » . وقرأ أبو جعفر الواسطى « وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى » بالنصب على الإغراء ، أى والزموها الصلاة الوسطى ، وكذلك قرأ الحلواني . وقرأ قالون عن نافع « الوصطى » بالصاد لمجاورة الطاء لها لأنهما من حيز واحد ، وهما لفتان كالصراط ونحوه .

الثانية - واختلف الناس في تعيين الصلاة الوسطى على عشرة أقوال :

الأول - أنها الظهر لأنها وسط النهار على الصحيح من القولين أن النهار أوله من طلوع الفجر كما تقدم ، وانما بدأنا بالظهر لأنها أول صلاة صَلَّيت في الإسلام . ومن قال إنها الوسطى زيد بن ثابت وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن عمر وعائشة رضى الله عنهم . ومما يدل على أنها وُسْطَى ما قالته عائشة وحَفْصَةُ حين أُمْتُتَا « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ » بالواو . وروى أنها كانت أشق على المسلمين لأنها كانت تجمىء في الهجرة وهم قد تَهَنَّوْهُمُ أَعْمَالُهُمْ في أموالهم . وروى أبو داود عن زيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهجرة ولم تكن تُصَلَّى صَلَاةٌ أَشَدَّ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم منها ، فترلت : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى » وقال : إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين . وروى مالك في موطنه وأبو داود الطيالسي في مسنده عن زيد بن ثابت قال : الصلاة الوسطى صلاة الظهر ؛ زاد الطيالسي : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّيْهَا بِالْهَجِيرِ .

الثاني - أنها العصر لأن قبلها صلاتي نهار وبعدها صلاتي ليل . قال النحاس : وأجود من هذا الاحتجاج أن يكون إنما قيل لها وَسَطَى لأنها بين صلاتين إحداهما أول ما فُرض والأخرى الثانية مما فُرض . ومن قال إنها وسطى على بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري ، وهو اختيار أبي حنيفة وأصحابه ، وقاله الشافعي وأكثر أهل الأثر ، وإليه ذهب عبد الملك بن حبيب واختاره ابن العربي في قَبَسِه وابن عطية في تفسيره وقال : وعلى هذا القول الجمهور من الناس وبه أقول . واحتجوا بالأحاديث الواردة في هذا الباب خرجها مسلم وغيره ، وأنصبا حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الصلاة الوسطى صلاة العصر " أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح . وقد أتينا زيادة على هذا في المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس .

الثالث - أنها المغرب ؛ قاله قيس بن أبي ذؤيب في جماعة . والجمعة لم أنها متوسطة في عدد الركعات ليست بأقلها ولا أكثرها ولا تُقصر في السفر ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤخرها عن وقتها ولم يجعلها ، وبعدها صلاتا جهر وقبلها صلاتا سر . وروى من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن أفضل الصلوات عند الله صلاة المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح الله بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين بَنَى الله له قصرا في الجنة ومن صلى بعدها أربع ركعات غفر الله له ذنب عشرين سنة - أو قال - أربعين سنة " .

الرابع - صلاة العشاء الآخرة لأنها بين صلاتين لا تقصران ، وتجيئ في وقت نوم ويستحب تأخيرها وذلك شاق فوقع التأكيد في المحافظة عليها .

الخامس - أنها الصبح لأن قبلها صلاتي ليل يجهر فيهما وبعدها صلاتي نهار يسر فيهما ، ولأن وقتها يدخل والناس نيام ، والقيام اليها شاق في زمن البرد لشدة البرد وفي زمن الصيف لقصّر الليل . ومن قال إنها وسطى على بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ، أخرجه

الموطأ^(١)، وأخرجه الترمذی عن ابن عمر وابن عباس تليقا^(٢)، وروى عن جابر بن عبد الله وهو قول مالك وأصحابه ، وإليه مِيلُ الشافعيّ في ذكر عنه القُشيريّ ، والصحيح عن عليّ أنها العصر، وروى عنه ذلك من وجه معروف صحيح . وقد استدَلَّ من قال إنها الصبح بقوله تعالى : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » يعني فيها ، ولا صلاة مكتوبة فيها قُنُوت إلا الصبح . قال أبو رجاء : صلى بنا ابن عباس صلاة النداء بالبصرة فقنّت فيها قبل الركوع ورفع يديه ، فلما فرغ قال : هذه الصلاة الوسطى التي أمرنا الله تعالى أن نقوم فيها قانتين . وقال أنس : قنّت النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح بعد الركوع ، وسأني حكم القنوت وما للعلماء فيه في « آل عمران » عند قوله تعالى : « لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ » .

السادس - صلاة الجمعة لأنها خُصّت بالجمع لها والخطبة فيها وجُعِلت عيدا ، ذكره ابن حبيب ومكي . وروى مسلم عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة : " لقد هممت أن أمر رجلا يصلي بالناس ثم أُحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم " .

السابع - أنها الصبح والعصر معا ، قاله الشيخ أبو بكر الأبهريّ واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم : " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " الحديث ، رواه أبو هريرة . وروى جرير بن عبد الله قال : كنا جلوسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال : " أمّا إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون^(٣) في رؤيته فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها " يعني العصر والفجر ، ثم قرأ جرير « وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا » . وروى عُمارة بن رُوَيْبَةَ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لن يُلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها " يعني

(١) أي قال مالك في الموطأ أنه بلغه عنهما . (٢) التعليق : رواية الحديث من غير سند .

(٣) آية ١٢٨ (٤) قال النوري : « تضامون » بتشديد الميم وتخييدها ، من شذدها فتح الراء ، ومن خففها ضم الراء ، ومعنى المتضاد أنكم لا تضامون وتختلفون في التوصل إلى رؤيته ، ومعنى الخفف أنه لا ياجتمع ضم ، وهو المشقة والتعب .

الفجر والعصر . وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ " كَلَّهَ نَابِتٌ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ . وَتَمَيَّنَا الْبَرْدَيْنِ لِأَنَّهُمَا يُفْعَلَانِ فِي وَقْتِ الْبَرْدِ .

الثامن — أَنَّهُا الْعَتَمَةُ وَالصَّبْحُ . قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ : اسْمَعُوا وَلَقُّوا مَنْ خَلَقَكُمْ حَافِظُوا عَلَى هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ — بِعَنِي فِي جَمَاعَةٍ — الْعِشَاءَ وَالصَّبْحَ ، وَلَوْ تَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لِأَنِّي تَمَوَّهْتُهُمَا وَلَوْ حَيَّوْا عَلَى مِرَاقَتِكُمْ وَرُكْبَتِكُمْ ، وَقَالَ عُمَرُ وَعُمَانُ . وَرَوَى الْأَئِمَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصَّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا — وَقَالَ — إِنَّهُمَا أَشَدُّ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ " وَجَعَلَ لِمُصَلِّي الصَّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ قِيَامَ لَيْلَةٍ وَالْعَتَمَةِ نِصْفَ لَيْلَةٍ ؛ ذَكَرَهُ مَالِكٌ مُوقِفًا عَلَى عُثْمَانَ وَرَفَعَهُ مُسْلِمٌ ، وَخَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ قِيَامُ نِصْفِ لَيْلَةٍ وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ " وَهَذَا خِلَافُ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ وَمُسْلِمٌ .

• التاسع — أَنَّهُ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ بِجَمَلَتِهَا ؛ قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، لِأَنَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ » بِعَمِّ الْفَرْضِ وَالنِّفْلِ ، ثُمَّ خَصَّ الْفَرْضَ بِالذِّكْرِ .

العاشر — أَنَّهُا غَيْرُ مَعْنَةٍ ؛ قَالَ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ خَيْثَمٍ ؛ نَجَّيَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الصَّلَوَاتِ كَمَا خَبَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي رَمَضَانَ ، وَكَأَنَّهَا سَاعَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَسَاعَاتُ اللَّيْلِ الْمُسْتَجَابِ فِيهَا الدُّعَاءُ لَيُقِيمُوا بِاللَّيْلِ فِي الظُّلُمَاتِ لِمُنَاجَاةِ عَالَمِ الْخَفِيَّاتِ . وَمَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ أَنَّهَا مُبْهَمَةٌ غَيْرُ مَعْنَةٍ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ فِي آخِرِ الْبَابِ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ » فَقَرَأْنَاهَا مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ نَسَخَهَا اللَّهُ فَتَزَلَّتْ : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى » فَقَالَ رَجُلٌ : هِيَ إِذَا صَلَاةُ الْعَصْرِ ؟ فَقَالَ الْبَرَاءُ : قَدْ أَخْبَرْتُكَ كَيْفَ نَزَلَتْ وَكَيْفَ نَسَخَهَا اللَّهُ تَعَالَى ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ . فَلَزِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهَا بَعْدَ أَنْ عُيِّنَتْ تُنْسَخُ تَعِينُهَا وَأُبْهِمَتْ فَارْتَفَعَ التَّعْيِينُ ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ . هَذَا اخْتِيَارُ مُسْلِمٍ لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ فِي آخِرِ الْبَابِ ،

وقال به غير واحد من العلماء المتأخرين، وهو الصحيح أن شاء الله تعالى لتعارض الأدلة وعدم الترجيح، فلم يبق إلا المحافظة على جميعها وأدائها في أوقاتها، والله أعلم .

الثالثة — وهذا الاختلاف في الصلاة الوسطى يدل على بطلان من أثبت « وصلاة العصر » المذكور في حديث أبي يونس مولى عائشة حين أمرته أن يكتب لها مصحفا قرآنا . قال علماءنا : وإنما ذلك كالتفسير من النبي صلى الله عليه وسلم ، يدل على ذلك حديث عمرو ابن رافع قال : أمرتني حفصة أن أكتب لها مصحفاً الحديث . وفيه : فأملت على « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي العصر وقوموا لله قانتين » وقالت : هكذا سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها . فقولها « وهي العصر » دليل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسر الصلاة الوسطى من كلام الله تعالى بقوله هو « وهي العصر » . وقد روى نافع عن حفصة « وصلاة العصر » كما روى عن عائشة وعن حفصة أيضا « صلاة العصر » بنير واو . قال أبو بكر الأنباري : وهذا الخلاف في هذا اللفظ المزيد يدل على بطلانه وصحة ما في الإمام مصحف جماعة المسلمين . وعليه حجة أخرى وهو أن من قال : والصلاة الوسطى وصلاة العصر جعل الصلاة الوسطى غير العصر ، وفي هذا دفع لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه عبد الله قال : شغل المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب عن صلاة العصر حتى أصفرت الشمس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « شغلونا عن الصلاة الوسطى ملائكة أجوانهم وقبورهم نارا » الحديث .

الرابعة — قوله تعالى : (وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى) دليل على أن الوتر ليس بواجب ؛ لأن المسلمين اتفقوا على أعداد الصلوات المفروضات أنها تنقص عن سبعة وتريد على ثلاثة ؛ وليس للثلاثة والسبعة فرد إلا الخمسة ، والأزواج لا وسط لها ثبت أنها خمسة . وفي حديث الإسراء « هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدى » .

الخامسة — قوله تعالى : (وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) معناه في صلاتكم . واختلف الناس في معنى قوله « قانتين » فقال الشعبي : طائعين ؛ وقاله جابر بن زيد وعطاء وسعيد بن جبير .

وقال الضحاك : كل قنوت في القرآن فإنما يعني به الطاعة . وقال أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم : " وإن أهل كل دين فهم اليوم يقومون عاصين قبيح لهذه الأمة فقوموا لله طائعين " . وقال مجاهد : معنى قانتين خاشعين . والقنوت طول الركوع والخشوع وغضّ البصر وخفض الجناح . وقال الربيع : القنوت طول القيام ؛ وقاله ابن عمر وقرا « أَمِنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا » . وقال عليه السلام : " أفضل الصلاة طول القنوت " خرجه مسلم وفيه . وقال الشاعر :

قَانِتًا لله يَدْعُو رَبَّهُ • وعلى عَمَدٍ من الناس أَعْرَنُ

وقد تقدم . وروى ابن عباس « قانتين » أى داعين . وفي الحديث : قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على رَعِيلٍ وَذَكْوَانَ . قال قوم : معناه دعا ، وقال قوم : معناه طول قيامه . وقال السدي : قانتين ساكتين ؛ دليله أن الآية نزلت في المنع من الكلام في الصلاة وكان ذلك مبأحا في صدر الإسلام ؛ وهذا هو الصحيح لما رواه مسلم وفيه عن عبد الله ابن مسعود قال : كنا نُسَلِّمُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيردّ علينا ، فلما رجعنا من عند النَّبَاثِيِّ سَلَّمْنَا عليه فلم يردّ علينا فقلنا : يا رسول الله ، كُنا نُسَلِّمُ عليك في الصلاة فتردّ علينا ؟ فقال : " إن في الصلاة سُغْلًا " . وروى زيد بن أرقم قال : كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت : « وفوموا لله قانتين » فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام . وقيل : إن أصل القنوت في اللغة الدوام على الشيء . ومن حيث كان أصل القنوت في اللغة الدوام على الشيء ، جاز أن يُسمَى مديم الطاعة قانتا ، وكذلك من أطال القيام والقراءة والدعاء في الصلاة ، أو أطال الخشوع والسكوت ، كل هؤلاء فاعلون للقنوت .

السادسة — قال أبو عمر : أجمع المسلمون طُرًّا أن الكلام مأمدا في الصلاة إذا كان المصلّي يعلم أنه في صلاة ولم يكن ذلك في إصلاح صلاته أنه يفسد الصلاة إلا ما روى عن

(١) راجع المسألة الخامسة ج ٢ ص ٨٦ طبع ثانية .

(٢) رعل وذكوان : قيلان من سليم وإيماء دعا عليهم لتعظيم التزاد .

الأوزاعي أنه قال : من تكلم لإحياء نفس أو مثل ذلك من الأمور الجسام لم تفسد صلاته بذلك . وهو قول ضعيف في النظر؛ لقول الله عز وجل : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » وقال زيد ابن أرقم : كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت : « وقوموا لله قانتين » الحديث . وقال ابن مسعود : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله أحدث من أمره ألا تكلوا في الصلاة » . وليس الحادث الجسيم الذي يجب له قطع الصلاة ومن أجله يمنع من الاستئناف . فمن قطع صلاته لما يراه من الفضل في إحياء نفس أو مال أو ما كان بسبيل ذلك استأنف صلاته ولم ين . هذا هو الصحيح في المسألة إن شاء الله تعالى .

السابعة — واختلفوا في الكلام ساهيا فيها ؛ فذهب مالك والشافعي وأصحابهما إلى أن الكلام فيها ساهيا لا يفسدها ، غير أن مالكا قال : لا يفسد الصلاة تعدد الكلام فيها إذا كان في شأنها وإصلاحها ؛ وهو قول ربيعة وابن القاسم . وروى سُحْنُونُ عن ابن القاسم عن مالك قال : لو أن قوما صلى بهم الإمام ركعتين وسلم ساهيا فسبحوا به فلم يفقه فقال له رجل من خلفه من هو معه في الصلاة : إنك لم تُتِمَّ قَائِمَ صَلَاتِكَ ؛ فالتفت إلى القوم فقال : أحق ما يقول هذا ؟ فقالوا ، نعم قال : يُصَلِّيَ بِهِمُ الْإِمَامُ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِمْ وَيُصَلُّونَ مَعَهُ بَقِيَّةَ صَلَاتِهِمْ مَنْ تَكَلَّمَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ ، وَيَفْعَلُونَ فِي ذَلِكَ مَا قَبِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ ذِي الْيَدَيْنِ^(١) . هذا قول ابن القاسم في المدونة وروايته عن مالك ، وهو المشهور من مذهب مالك وإياه تقلد إسماعيل بن إسحاق واحتج له في كتاب رده على محمد بن الحسن . وذكر الحارث بن مسكين قال : أصحاب مالك كلهم على خلاف قول مالك في مسألة ذى الدين إلا ابن القاسم وحده فإنه يقول فيها بقول مالك ، وغيرهم يأبونه ويقولون : إنما كان هذا في صدر الإسلام ، فأما الآن فقد عرف الناس صلاتهم فمن تكلم فيها أعادها ؛ وهذا هو قول المراقين : أبي حنيفة وأصحابه والثوري فإنهم ذهبوا إلى أن الكلام في الصلاة يفسدها على أى حال كان سهوا أو عمدا لصلاة كان أو لغير ذلك ؛ وهو قول إبراهيم النخعي

(١) ذوالدين اسمه الخرباق ، وقد كان يصلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم فأنصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من اثنين — وكانت رابعة — فقال له ذوالدين : أنصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ ... الخ .

وعطاء والحسن وحماد بن أبي سليمان وقسادة . وزعم أصحاب أبي حنيفة أن حديث
أبو هريرة هذا في قصة ذي الدين منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم ، قالوا : وإن
كان أبو هريرة متأخر الإسلام فإنه أرسل حديث ذي الدين كما أرسل حديث من أدركه
الفجر جنباً فلا صوم له ، قالوا : وكان كثير الإرسال . وذكر علي بن زياد قال حدثنا أبو قرة
قال سمعت مالكا يقول : يُسْتَحَبُّ إذا تكلم الرجل في الصلاة أن يعود لها ولا يَبْنِي . قال :
وقال لنا مالك إنما تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم أصحابه معه يومئذ لأنهم ظنوا
أن الصلاة قُصُرَتْ ولا يجوز ذلك لأحد اليوم . وقد روى سُحْنُون عن ابن القاسم في رجل صلى
وحده ففرغ عند نفسه من الأربع ، فقال له رجل إلى جنبه : إنك لم تصل إلا ثلاثاً ، فالتفت
إلى آخر فقال : أحق ما يقول هذا ؟ قال نعم ، قال : تفسد صلاته ولم يكن يبني له أن
يكتمه ولا أن يلتفت إليه . قال أبو عمر : فكانوا يفرقون في هذه المسألة بين الإمام مع
الجماعة والمنفرد فيجيزون من الكلام في شأن الصلاة للإمام ومن معه ما لا يجيزونه للمنفرد ؛
وكان غير هؤلاء يحملون جواب ابن القاسم في المنفرد في هذه المسألة وفي الإمام ومن معه على
اختلاف قوله في استعمال حديث ذي الدين كما اختلف قول مالك في ذلك . وقال الشافعي
وأصحابه : من تعمد الكلام وهو يعلم أنه لم يتم الصلاة وأنه فيها أفسد صلاته ، فإن تكلم ساهياً
أو تكلم وهو يظن أنه ليس في الصلاة لأنه قد أكملها عند نفسه فإنه يبني . واختلف قول
أحمد في هذه المسألة فذكر الأثر عنه أنه قال : ما تكلم به الإنسان في صلاته لإصلاحها
لم تفسد عليه صلاته ، فإن تكلم لغیر ذلك فسدت ؛ وهذا قول مالك المشهور . وذكر الحرقي^(١)
عنه أن مذهبه فيمن تكلم عامداً أو ساهياً بطلت صلاته ، إلا الإمام خاصة فإنه إذا تكلم لمصلحة
صلاته لم تبطل صلاته . واستثنى سُحْنُون من أصحاب مالك أن من سلم من اثنتين في الرابعة
فوقع الكلام هناك لم تبطل الصلاة ، وإن وقع في غير ذلك بطلت الصلاة . والصحيح
ما ذهب إليه مالك في المشهور تمسكاً بالحديث ومحملاً له على الأصل الكلي من تعدى الأحكام

(١) الخرق (بكر الخاء المعجمة وضع الراء) : أبو القاسم عمر بن الحسين شيخ الحنابلة .

وعوم الشربة ودفعاً لما يتوهم من الخصوصية إذ لا دليل عليها . فإن قال قائل : فقد جرى الكلام في الصلاة والسهو أيضاً وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم : " التسبيح للرجال والتصفيق للنساء " فلم لم يسبحوا ؟ فيقال : لعل في ذلك الوقت لم يكن أمرهم بذلك ، ولئن كان كما ذكرت فلم يسبحوا لأنهم توهّموا أن الصلاة قصُرت ؛ وقد جاء ذلك في الحديث قال : وخرج سَرَعَانُ النَّاسِ فقالوا : أَقْصُرَتِ الصَّلَاةُ ؟ فلم يكن بُدٌّ من الكلام لأجل ذلك . والله أعلم .

وقد قال بعض المخالفين : قول أبي هريرة « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » يحتمل أن يكون مراده أنه صلى بالمسلمين وهو ليس منهم ؛ كما روى عن النزال بن سبرة أنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا وإياكم كَتَا نَدْعَى بِنِي عِيدٍ مناف وأتم اليوم بنو عبد الله ونحن بنو عبد الله " وإنما عني به أنه قال ذلك لقومه وهذا بعيد ؛ فانه لا يجوز أن يقول صلى بنا وهو إذ ذاك كافر ليس من أهل الصلاة ويكون ذلك كذباً ، وحديث البراء هو كان من جملة القوم وسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ماسع . وأما ما آدعته الحنفية من النسخ والإرسال فقد أجاب عن قولهم علماؤنا وغيرهم وأبطلوه ، وخاصة الحافظ أبو عمر ابن عبد البر في كتابه المسمى بـ « التمهيد » وذكر أن أبا هريرة أسلم عام خيبر وقدم المدينة في ذلك العام وصحب النبي صلى الله عليه وسلم أربعة أعوام ، وشهد قصة ذي البَـيِّنِ وحضرها وإنها لم تكن قبل بدر كما زعموا ، وأن ذا البَـيِّنِ قُتِلَ في بدر . قال : وحضور أبي هريرة يوم ذي البَـيِّنِ محفوظ من رواية الحُفَاطِ التَّقَاتِ ، وليس تقصير من قصّر عن ذلك بحجة على من علم ذلك وحفظه وذكره .

الثامنة - القنوت : القيام ، وهو أحد أقسامه فيما ذكر أبو بكر بن الأنباري . واجتمعت الأئمة على أن القيام في صلاة الفرض واجب على كل صحيح قادر عليه ، منفرداً كان أو إماماً . وقال صلى الله عليه وسلم : " إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا صَلَّى فَأَمَّا فَصَلُّوا قِيَامًا " الحديث ،

(١) الريان (بفتح السين والراء ويجوز تسكين الراء) : أوائل الناس الذين يسابقون إلى الشيء . ويقبلون عليه بسرعة .

أخرجه الأئمة، وهو بيان لقوله تعالى : «وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» . واختلفوا في المأموم الصحيح يُصَلِّي قاعدا خلف إمام مريض لا يستطيع القيام؛ فاجازت ذلك طائفة من أهل العلم بل جمهورهم لتولاه صلى الله عليه وسلم في الإمام : «وإذا صلى جالسا فصلوا جالسا أجمعون» وهذا هو الصحيح في المسألة على ما نبيته آنفا إن شاء الله تعالى . وقد أجاز طائفة من العلماء صلاة القائم خلف الإمام المريض لأن كلاً يؤدي فرضه على قدر طاقته تأسيًا برسول الله صلى الله عليه وسلم إذ صلى في مرضه الذي توفى فيه قاعدا وأبو بكر إلى جنبه قائما يصلي بصلاته والناس قيام خلفه، ولم يُنشر إلى أبي بكر ولا إليهم بالجلوس، وأكل صلاته بهم جالسا وهم قيام؛ ومعلوم أن ذلك كان منه بعد سقوطه عن فرسه؛ فعلم أن الآخر من فعله ناسخ للأول . قال أبو عمر : ومن ذهب إلى هذا المذهب واحتج بهذه الحجة الشافعي وداود بن علي؛ وهي رواية الوليد بن مسلم عن مالك . قال : وأحب إلى أن يكون إلى جنبه من يعلم الناس بصلاته ، وهذه الرواية غريبة عن مالك . وقال بهذا جماعة من أهل المدينة وغيرهم وهو الصحيح إن شاء الله تعالى لأنها آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم . والمشهور عن مالك أنه لا يؤم القيام أحد جالسا، فإن أمهم قاعدا بطلت صلاته وصلاتهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا يؤمن أحد بعدى قاعدا» . قال : فإن كان الإمام عيلا تمت صلاة الإمام وفسدت صلاة من خلفه . قال : ومن صلى قاعدا من غير علة أعاد الصلاة؛ هذه رواية أبي مُصعب في مختصره عن مالك، وعليها فيجب على من صلى قاعدا الإعادة في الوقت وبعده . وقد روى عن مالك في هذا أنهم يعيدون في الوقت خاصة، وقول محمد بن الحسن في هذا مثل قول مالك المشهور . واحتج لقوله ومذهبه بالحديث الذي ذكره أبو مصعب ، أخرجه الذارقطي عن جابر عن الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا يؤمن أحد بعدى جالسا» . قال الذارقطي : لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي وهو متروك الحديث مُرسَل لا تقوم به حجة . قال أبو عمر : جابر الجعفي لا يخرج بشيء يرويه مُستندا فكيف بما يرويه مُرسلا؟ قال محمد بن الحسن : إذا صلى الإمام المريض جالسا بقوم استحباء ومرضى

جلوسا فصلاته وصلاة من خلفه من لا يستطيع القيام صحيحة جائزة، وصلاة من صلى خلفه من حكمه القيام باطللة . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : صلاته وصلاتهم جائزة . وقالوا : لو صلى وهو يؤم بقوم وهم يركعون ويسجدون لم تجزهم في قولهم جميعا وأجزأت الإمام صلاته . وكان زفر يقول : تجزئهم صلاتهم لأنهم صلوا على فرضهم وصلى إمامهم على فرضه ، كما قال الشافعي .

قلت : أما ما ذكره أبو عمرو وغيره من العلماء قبله وبعده من أنها آخر صلاة صلاحا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد رأيت لغيرهم خلاف ذلك ممن جمع طرق الأحاديث في هذا الباب وتكلم عليها وذكر اختلاف الفقهاء في ذلك ، ونحن نذكر ما ذكره ملخصا حتى يتبين لك الصواب إن شاء الله تعالى . وصحة قول من قال إن صلاة المأموم الصحيح قاعدة خلف الإمام المريض جائزة ، فذكر أبو حاتم محمد بن حبان البستي في المسند الصحيح له عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في نفر من أصحابه فقال : "ألستم تعلمون أي رسول الله اليكم" ؟ قالوا : بلى ، نشهد أنك رسول الله ! قال : "ألستم تعلمون أنه من أطاعني فقد أطاع الله ومن طاعة الله طاعتي" ؟ قالوا : بلى ، نشهد أنه من أطاعك فقد أطاع الله ومن طاعة الله طاعتك . قال : "فإن من طاعة الله أن تطيعوني ومن طاعتي أن تطيعوا أمراءكم فإن صبروا قعودا فصبروا قعودا" . في طريقه عقبه بن أبي الصبيان وهو ثقة ، قاله يحيى بن معين . قال أبو حاتم : في هذا الخبر بيان واضح أن صلاة المأمومين قعودا إذا صلى إمامهم قاعدة من طاعة الله جل وعلا التي أمر الله بها عباده ، وهو عندي ضرب من الإجماع الذي أجمعوا على إجازته ؛ لأن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة أفتوا به : جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأسيد بن حضير وقيس بن قهس ، ولم يرو عن أحد من الصحابة الذين شهدوا حبوط الوحي والتزيل وأعيذوا من التحريف والتبديل لخلاف هؤلاء الأربعة لا بإسناد متصل ولا منقطع ؛ فكان الصحابة أجمعوا على أن الإمام إذا صلى قاعدة كان على المأمومين أن يصلوا قعودا . وبه قال جابر بن زيد والأوزاعي ومالك بن أنس وأحمد بن حنبل وإسحاق

ابن ابراهيم وأبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي وأبو خيثمة وابن أبي شيبة ومحمد بن إسماعيل ومن تبعهم من أصحاب الحديث مثل محمد بن نصر ومحمد بن إسحاق بن خزيمة . وهذه السنة رواها عن المصطفى صلى الله عليه وسلم أنس بن مالك وعائشة وأبو هريرة وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر بن الخطاب وأبو أمامة الباهلي . وأول من أبطل في هذه الأمة صلاة المأموم قاعدا إذا صلى إمامه جالسا المغيرة بن يقم صاحب النخعي ، وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ثم أخذ عن حماد أبو حنيفة وتبعه عليه من بعده من أصحابه . وأعل شيء أحتجوا به فيه شيء رواه جابر الجعفي عن الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يؤمن أحد بعدي جالسا " وهذا لو صح إسناده لكان مرسلا ، والمرسل من الخبر وما لم يؤسسان في الحكم عندنا ؛ ثم إن أبا حنيفة يقول : ما رأيت فيمن لقيت أفضل من عطاه ولا فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي ، وما أئنته بنى قط من رأى إلا جاءني فيه بحديث ، وزعم أن عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينطق بها ، فهذا أبو حنيفة يخرج جابرا الجعفي ويكذبه ضد قول من اتحل من أصحابه مذهبه . قال أبو حاتم : وأما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه بغفات الأخبار فيها مجلّة ومختصرة ، وبعضها مفصلة مبينة ، ففى بعضها : بغاء النبي صلى الله عليه وسلم الى جنب أبى بكر فكان أبو بكر يأمم بالنبي صلى الله عليه وسلم والناس يأتون بأبى بكر . وفى بعضها : بغلس عن يسار أبى بكر وهذا مفسر . وفيه : فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس قاعدا وأبو بكر قائما . قال أبو حاتم : وأما إجمال هذا الخبر فإن عائشة حكّت هذه الصلاة الى هذا الموضع ، وآثر القصة عند جابر ابن عبد الله : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالقعود أيضا في هذه الصلاة كما أمرهم به عند سقوطه عن فرسه ؛ أنبأنا محمد بن الحسن بن قتيبة قال أنبأنا يزيد بن موهب قال حدثني الليث بن سعد عن أبى الزبير عن جابر قال : اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصليّا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يُسمع الناس تكبيره ، قال : فالتفت الينا قرأنا قيسا فأشار الينا قععدنا فصليّا بصلاته قعودا ، فلم سلم قال : " كدتم أن تفعلوا فعل فارس والروم

يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا يفعلوا إِمَّا بَأْتَكُمْ إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا". قال أبو حاتم : ففى هذا الخبر المفسر بيان واضح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قعد عن يسار أبى بكر وتحول أبو بكر ماموما يقتدى بصلاته ويكبر يسمع الناس التكبير ليقعدوا بصلاته أمرهم صلى الله عليه وسلم حينئذ بالقعود حين رآهم قياما ، ولما فرغ من صلاته أمرهم أيضا بالقعود إذا صلى إمامهم قاعدا . وقد شهد جابر بن عبد الله صلاة صلى الله عليه وسلم حين سقط عن فرسه بفحش شقته الأيمن ، وكان سقوطه صلى الله عليه وسلم فى شهر ذى الحجة آخرا سنة خمس من الهجرة ، وشهد هذه الصلاة فى عِلته صلى الله عليه وسلم فى غير هذا التاريخ فأذى كلَّ خبر بلفظه ، إلا تراه يذكر فى هذه الصلاة : رفع أبو بكر صوته بالتكبير ليقضى به الناس ، وتلك الصلاة التى صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيته عند سقوطه عن فرسه لم يحتج إلى أن يرفع صوته بالتكبير لسمع الناس تكبيره على صغر حُجرة عائشة ، وإنما كان رفعه صوته بالتكبير فى المسجد الأعظم الذى صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عِلته ، فلما صح ما وصفنا لم يميز أن نجعل بعض هذه الأخبار ناسخا لبعض ؛ وهذه الصلاة كان خروجه إليها صلى الله عليه وسلم بين رجلين ، وكانت فيها إماما وصلى بهم قاعدا وأمرهم بالقعود . وأما الصلاة التى صلاها آخر عمره فكان خروجه إليها بين بَريرة وثوبة وكان فيها ماموما وصلى قاعدا خلف أبى بكر فى ثوب واحد متوشحا به . رواه أنس ابن مالك قال : آخر صلاة صلاها رسول الله مع القوم فى ثوب واحد متوشحا به قاعدا خلف أبى بكر ، فصلى عليه السلام صلاتين فى المسجد جماعة لا صلاة واحدة . وإن فى خبر عبيد الله عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج بين رجلين يريد أحدهما العباس والآخر عليا . وفى خبر مسروق عن عائشة : ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خِمة فخرج بين بَريرة وثوبة ، إلى أنظر إلى نعليه تحطآن فى الحصى وأنظر إلى بطون قدميه ؛ الحديث . فهذا يدل على أنهما كانتا صلاتين لا صلاة واحدة . قال أبو حاتم : أخبرنا محمد

ابن إسحاق بن خزيمة قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا بدل بن الحبر قال حدثنا شعبة عن موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة أن أبا بكر صلى بالناس ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف خلفه . قال أبو حاتم : خالف شعبة بن الحجاج زائدة بن قدامة في متن هذا الخبر عن موسى بن أبي عائشة فجعل شعبة النبي صلى الله عليه وسلم مأموما حيث صلى قاعدا والقوم قيام ، وجعل زائدة النبي صلى الله عليه وسلم إماما حيث صلى قاعدا والقوم قيام ، وهما متفقان حافظان . فكيف يجوز أن يجعل إحدى الروايتين اللتين تضادتا في الظاهر في فعل واحد ناسخا لأمر مطلق متقدم ! فمن جعل أحد الخبرين ناسخا لما تقدم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم وترك الآخر من غير دليل ثبت له على صحته سوغ لخصمه أخذ ما ترك من الخبرين وترك ما أخذ منهما . ونظير هذا النوع من الشئ خبر ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم ، وخبر أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم نكحها وهما حلالان فتضاد الخبران في فعل واحد في الظاهر من غير أن يكون بينهما تضاد عندنا ؛ فجعل جماعة من أصحاب الحديث الخبرين اللذين رُويَا في نكاح ميمونة متعارضين ، وذهبوا إلى خبر عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لا ينكح المُيم ولا ينكح " فآخذوا به ، إذ هو يوافق إحدى الروايتين اللتين رُويتا في نكاح ميمونة ، وتركوا خبر ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نكحها وهو محرم ؛ فمن فعل هذا لزمه أن يقول : تضاد الخبران في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في عِلته على حسب ما ذكرناه قبل ، فيجب أن يحمى إلى الخبر الذي فيه الأمر بصلاة المأمومين قعودا إذا صلى إمامهم قاعدا فيأخذ به ، إذ هو يوافق إحدى الروايتين اللتين رُويتا في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في عِلته ويترك الخبر المنفرد عنهما كما فصل ذلك في نكاح ميمونة . قال أبو حاتم : زعم بعض العراقيين من كان ينتحل مذهب الكوفيين أن قوله : " وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا " أراد به وإذا تشهد قاعدا فتشهدوا قعودا أجمعون فخرّف الخبر عن عموم ما ورد الخبر فيه بغير دليل ثبت له على تأويله .

قوله تعالى : فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا
عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿٢٢٩﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ) من الخوف الذى هو الفزع . (فَرِجَالًا) أى
فصلوا رجلا . (أَوْ رُكْبَانًا) معطوف عليه . والرجال جمع راجل أو رجل من قولهم : رجل
الإنسان رجل رجلا اذا عدم المروكوب ومضى على قدميه ، فهو رجل ورجل ورجل —
(بضم الجيم) وهى لغة أهل الحجاز ؛ يقولون : مضى فلان الى بيت الله حافيا رجلا ؛ حكاة
الطبرى وغيره — ورجلان ورجيل ورجل ، ويجمع على رجال ورجل ورجال ورجالة ورجالى
ورجلان ورجلة ورجلة (بفتح الجيم) وأرجلة وأراجل وأراجل . والرجل الذى هو اسم الجنس
يجمع أيضا على رجال .

الثانية — لما أمر الله تعالى بالقيام له فى الصلاة بحال قنوت وهو الوقار والسكينة
وهذه الجوارح وهذا على الحالة الغالبة من الأمن والطمأنينة ذكر حالة الخوف الطارئة
أحيانا ، وبين أن هذه العبادة لا تسقط عن العبد فى حال ، ورخص لميده فى الصلاة رجلا
على الأقدام وركبانا على الخيل والإبل ونحوها ، إيماء وإشارة بالرأس حيثما توجه ؛ هذا قول
العلماء ، وهذه هى صلاة القنأ الذى قد ضايقه الخوف على نفسه فى حال المسابقة أو من
سبح يطلبه أو من عدو يتبعه أو سيل يحمله ، وبالجملة فكل أمر يخاف منه على روجه فهو مبيح
ما تضمنته هذه الآية .

الثالثة — هذه الرخصة فى ضمنها إجماع العلماء أن يكون الإنسان حيثما توجه من
السُّمُوت ويتقلب ويتصرف بحسب نظره فى نجاة نفسه .

الرابعة — واختلف فى الخوف الذى يجوز فيه الصلاة رجلا وركبانا ؛ فقال الثانى :
هو إطلاع العدو عليهم فترأون معا والمسلمون فى غير حصن حتى ينالهم السلاح من الرى

أو أكثر من أن يقرب المدوّ فيه منهم من الطعن والضرب ، أو يأتي من يصدق خبره فيخبره بأن المدوّ قريب منه ومسيرهم جاذب إليه ؛ فإن لم يكن واحد من هذين المعنيين فلا يجوز له أن يصلّي صلاة الخوف . فإن صلّوا بالخبر صلاة الخوف ثم ذهب المدوّ لم يبدوا ، وقيل : يبدون ؛ وهو قول أبي حنيفة . قال أبو عمر : فالحال التي يجوز للخائف أن يصلّي راجلا أو راكبا مستقبل القبلة أو غير مستقبلها هي حال شدّة الخوف . والحال التي وردت الآثار فيها هي غير هذه وهي صلاة الخوف بالإمام وانقسام الناس وليس حكمها في هذه الآية ، وهذا يأتي بيانه في سورة « النساء » ^(١) إن شاء الله تعالى . وفتر مالك بين خوف المدوّ المقاتل وبين خوف السبع ونحوه من حمل صائل أو سئل أو ما الأغلب من شأنه الهلاك فانه استجب من غير خوف المدوّ الإعادة في الوقت إن وقع الأمن . وأكثر فقهاء الأمصار على أن الأمر سواء .

الخامسة — قال أبو حنيفة : إن القتال يفسد الصلاة ؛ وحديث ابن عمر يردّ عليه ، وظاهر الآية أقوى دليل عليه ، وسيأتي هذا في « النساء » إن شاء الله تعالى . قال الشافعي : لما رخص تبارك وتعالى في جواز ترك بعض الشروط دلّ ذلك على أن القتال في الصلاة لا يفسدها ، والله أعلم .

السادسة — لا نقصان في عدد الركعات في الخوف عن صلاة المسافر عند مالك والشافعي وجماعة من العلماء . وقال الحسن بن أبي الحسن وقتادة وغيرهما : يصلّي ركعة إيماء . روى مسلم عن بكير بن الأخنس عن مجاهد عن ابن عباس قال : فرض الله الصلاة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحضر أربعة وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة . قال ابن عبد البر : انفرد به بكير بن الأخنس وليس بحجة فيما ينفرده ، والصلاة أولى ما احتيط فيه ، ومن صلّى ركعتين في خوفه وسفره خرج من الاختلاف إلى اليقين . وقال الضحاك ابن مزاحم : يصلّي صاحب خوف الموت في المسافة وغيرها ركعة فإن لم يقدر فليكبّر تكبيرين . وقال إسحاق بن راهويه : فإن لم يدر إلا على تكبيرة واحدة أجزأت عنه ؛ ذكره ابن المنذر .

(١) في قوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأنت لم الصلاة ... » آية ١٠٢

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم ﴾ أى ارجعوا الى ما أمرتم به من إتمام الأركان . وقال مجاهد : « أمنتُمْ » خرجتم من دار السفر الى دار الإقامة ؛ ورد الطبري على هذا القول . وقالت فرقة : « أمنتُمْ » زال خوفكم الذى أُلْجَأْتُمْ إلى هذه الصلاة .

السابعة - واختلف العلماء من هذا الباب في بناء الخائف إذا أَمِنَ ؛ فقال مالك : إن صلى ركعة آمناً ثم خاف ركب وبتى ، وكذلك إن صلى ركعة راجحاً وهو خائف ثم أَمِنَ نزل وبتى ، وهو أحد قولى الشافعى ، وبه قال المزينى . وقال أبو حنيفة : إذا انتح الصلاة آسناً ثم خاف استقبل ولم يَتَّعْ ، فإن صلى خائفاً ثم أَمِنَ بَتَى . وقال الشافعى : يبنى النازل ولا يبنى الراكب . وقال أبو يوسف : لا يبنى في شيء من هذا كله .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ قيل : معناه اشكروه على هذه النعمة في تليمتكم هذه الصلاة التى وقع بها الإجزاء ، ولم تفتكم صلاة من الصلوات وهو الذى لم تكونوا تعلمونه . فالكاف في قوله « كما » بمعنى الشكر ؛ تقول : أفعلت بى كما فعلت بك كذا مكافاة وشكراً . و « ما » في قوله « ما لم » مقولة بعلمكم .

التاسعة - قال علماؤنا : الصلاة أصلها الدعاء ، وحالة الخوف أولى بالدعاء فلهذا لم تسقط الصلاة بالخوف ، فإذا لم تسقط الصلاة بالخوف فأتى ألا تسقط بشيء من مرض أو نحوه ، فأمر الله سبحانه وتعالى بالمحافظة على الصلوات في كل حال من صحة أو مرض وحضر أو سفر وقدرة أو عجز وخوف أو أمن لا تسقط عن المكلف بحال ، ولا يتطرق الى فرضيتها اختلال . وسبأنى بيان حكم المريض في آخر « آل عمران » إن شاء الله تعالى . والمقصود من هذا أن فعل الصلاة كيف أمكن ، ولا تسقط بحال حتى لو لم يتفق فعلها إلا بالإشارة بالعين لزم فعلها ، وبهذا تميزت عن سائر العبادات كلها ، تسقط بالأعذار ويترخص فيها بالترخص . قال ابن العربي : ولهذا قال علماؤنا : وهى مسألة عظيمة إن تارك الصلاة يقتل لأنها أشبهت الإيمان الذى لا يسقط بحال ، وقالوا فيها : إحدى دعائم الإسلام لا تجوز

التياب عنها يبدن ولا مال ، فيقتل تاركها . أصله الشهادتان . وسبأى ما للعلماء في تارك الصلاة في « برائة »^(١) إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١٤٠﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا) ذهب جماعة من المفسرين في تأويل هذه الآية أَنَّ التَّوَفَّى عنها زوجها كانت تجلس في بيت المتوفى عنها حولا وَيُتَّقَى عليها من ماله ما لم تخرج من المنزل ، فإن خرجت لم يكن على الورثة جُنَاحٌ في قطع النفقة عنها ، ثم نسخ الحول بالأربعة الأشهر والعشر ، ونُسخت النفقة بالرُّعْ والتَّمَنُّ في سورة « النساء » ، قاله ابن عباس وقادة والضحاك وابن زيد والزيغ . وفي السُّكْنَى خلاف للعلماء ، روى البخاري عن ابن الزبير قال : قلت لعثمان هذه الآية في « البقرة » : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا » - الى قوله - « غَيْرِ إِخْرَاجٍ » قد نسختها الآية الأخرى فلم تكنها أو تدعها ؟ قال : بآين أنى لا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ مَكَانِهِ . وقال الطبري عن مجاهد : إن هذه الآية مُحْكَمَةٌ لا نسخ فيها ، والعيَّة كانت قد ثبتت أربعة أشهر وعشرا ، ثم جعل الله لمن وصية منه سَكْنَى سبعة أشهر وعشرين ليلة ، فإن شاعت المرأة سكنت في وصيتها وإن شاعت خرجت ، وهو قول الله عز وجل : « غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ » . قال ابن عطية : وهذا كله قد زال حكمه بالنسخ المتفق عليه إلا ما قوله الطبري مجاهداً رحمهما الله تعالى ، وفي ذلك نظر على الطبري . وقال القاضي عياض : والإجماع منعقد على أن الحول منسوخ

(١) في قوله تعالى : « فَاذَا انْشَأَ الْأَشْهُرُ ... » آية .

(٢) كما في صحيح البخاري . والذى في الأصول : « ... فلم تكنها ؟ قال : تدعها بآين أنى ... الخ » . قوله « أوتدعها » أى تركها في المصنف ، والشك من الراوى ، وكان ابن الزبير ظن أن الذى يفسخ حكمه لا يكتب .

وَأَنَّ عِتْمَتَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ . قَالَ غَيْرُهُ : مَعْنَى قَوْلِهِ « وَصِيَّةٌ » أَيْ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى تَجِبُ عَلَى
النِّسَاءِ بَعْدَ وَفَاةِ الزَّوْجِ بِلُزُومِ الْيُوتِ سَنَةً ثُمَّ نَسَخَ .

قُلْتُ : مَا ذَكَرَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ مُجَاهِدٍ صَحِيحٌ ثَابِتٌ ، خَرَجَ الْبُخَارِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ
قَالَ حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَلٌ عَنْ ابْنِ أَبِي تَيْمِيَّةٍ عَنْ مُجَاهِدٍ « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ
أَزْوَاجًا » قَالَ : كَانَتْ هَذِهِ الْعِدَّةُ تَعْتَدُ عِنْدَ أَهْلِ زَوْجِهَا وَاجِبًا فَأَرْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَالَّذِينَ
يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا » إِلَى قَوْلِهِ — مِنْ مَعْرُوفٍ « قَالَ : جَعَلَ اللَّهُ لَهَا تَمَامَ السَّنَةِ
سَبْعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرِينَ لَيْلَةً وَصِيَّةً ، إِنْ شَاءَتْ سَكَنْتُ فِي وَصِيَّتِهَا وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ ، وَهُوَ قَوْلُ
اللَّهِ تَعَالَى : « غَيْرَ إِنْتِرَاجٍ فَإِنْ تَرَجَعْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمُ » إِلَّا أَنْتَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَظْهَرَ لِقَوْلِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ : ” إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرِي بِالْبَعْرَةِ عِنْدَ
رَأْسِ الْحَوْلِ ” الْحَدِيثُ . وَهَذَا إِخْبَارٌ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ حَالَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهُنَّ أَزْوَاجَهُنَّ
قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَمَرَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِمِلَازِمَةِ الْيُوتِ حَوْلًا ثُمَّ نَسَخَ بِالْأَرْبَعَةِ
الْأَشْهُرِ وَالْعَشْرِ . هَذَا مَعَ وَضُوحِهِ فِي السَّنَةِ الثَّابِتَةِ الْمَقُولَةِ بِأَخْبَارِ الْإِجْمَاعِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ
لَا خِلَافَ فِيهِ ، قَالَهُ أَبُو عَمْرٍو قَالَ : وَكَذَلِكَ سَازِرُ الْآيَةِ ، فَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ
وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِنْتِرَاجٍ » مَنْسُوخٌ كُلُّهُ عِنْدَ جُمْهُورِ
الْعُلَمَاءِ ثُمَّ نَسَخَ الْوَصِيَّةَ بِالسَّكْنِ لِلزَّوْجَاتِ فِي الْحَوْلِ ، إِلَّا رَوَايَةً شَاذَّةً مَهْجُورَةً جَاءَتْ عَنْ
ابْنِ أَبِي تَيْمِيَّةٍ عَنْ مُجَاهِدٍ لَمْ يَتَّجَعْ عَلَيْهَا ، وَلَا قَالَ بِهَا فَيَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ وَالْعَشْرِ أَحَدٌ
مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فَيَا عَلِمْتُ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ
مُجَاهِدٍ مِثْلَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ ، فَانْقَضَ الْإِجْمَاعُ وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

الثَّانِيَّةُ — قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَصِيَّةٌ) فَرَأَى نَافِعٌ وَابْنُ كَيْسٍ وَالْكَسَائِيُّ وَعَاصِمٌ فِي رَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ
« وَصِيَّةٌ » بِالرَّضْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَغَيْرُهُ « لِأَزْوَاجِهِمْ » . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى عَلَيْهِمْ وَصِيَّةٌ ،
وَيَكُونُ قَوْلُهُ « لِأَزْوَاجِهِمْ » صِفَةً . قَالَ الطَّبْرِيُّ قَالَ بَعْضُ النَّحَاةِ : الْمَعْنَى كَسْبُ عَلَيْهِمْ وَصِيَّةً ،

ويكون قوله «لأزواجهم» صفة . قال : وكذلك هي في قراءة عبد الله بن مسعود . وقرأ أبو عمرو وحزرة وابن عامر «وصية» بالنصب ، وذلك حمل على الفعل ، أى فليؤصوا وصية . ثم المبت لا يوصى ولكنه أراد إذا قرأوا من الوفاة . و «لأزواجهم» على هذه القراءة أيضا صفة . وقيل : المعنى أوصى الله وصية . (متأنا) أى متعوهن متاعا ، أو جعل الله لمن ذلك ماعا لدلالة الكلام عليه . ويجوز أن يكون نصبا على الحال أو بالمصدر الذى هو الوصية ؛ كقوله «أو إيطام في يوم ذي مسغبة . يتيما» . والمتاع ما هنا نفقة ستتها .

الثالثة — قوله تعالى : (غير إخراج) معناه ليس لأولياء الميت ووارثي المنزل إخراجها . و «غير» نصب على المصدر عند الأخفش ، كأنه قال لا إخراجا . وقيل : نصب لأنه صفة المتاع . وقيل : نصب على الحال من الموصين ، أى متعوهن غير عرجات . وقيل : بترع الخافض ، أى من غير إخراج .

الرابعة — قوله تعالى : (فإن خرجن) الآية . معناه باختيارهن قبل الحلول . (فلا جناح عليكن) أى لا حرج على أحد ، ولئى أو حاكم أوفيره ، لأنه لا يجب عليها المقام في بيت زوجها حولا . وقيل : أى لا جناح في قطع النفقة عنهن ، أو لا جناح عليهن في التشرف إلى الأزواج إذ قد انقطعت عنهن مراقبتكم أيها الورثة ، ثم عليها ألا تتزوج قبل انقضاء العدة بالحول ، أو لا جناح في تزويجهن بعد انقضاء العدة لأنه قال «من معروف» وهو ما يوافق الشرع . (وأنه عزيز) صفة تقتضى الوعد بالنسبة لمن خالف الحد في هذه النازلة فانرج المرأة وهى لا تريد الخروج . (حكيم) أى عظيم لما يريد من أمور عباده .

قوله تعالى : وَلَمَّا طَلَّقْتَ مَتْنَعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١١١﴾
كَذَلِكَ يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون ﴿١١٢﴾

اختلف الناس في هذه الآية ؛ فقال أبو ثور : هي عكمة والمثمة لكل مطلقة ؛ وكذلك قال الزهرى . حتى للأمة يطلقها زوجها . وكذلك قال مسعيد بن جبير : لكل مطلقة مثمة ؛

وهو أحد قول الشافعي لهذه الآية . وقال مالك : لكل مطلقة اثنتين أو واحدة حتى بها أم لا ،
تسمى لها صداقا أم لا المنة ، إلا المطلقة قبل البناء وقد سمي لها صداقا فحبسها نصفه ، ولو لم
يكن سمي لها كان لها المنة كانت أقل من صداق المثل أو أكثر ، وليس لهذه المنة حد ؛
حكاها عنه ابن القاسم . وقال ابن القاسم في إرخاء السور من المدونة : جعل الله تعالى المنة
لكل مطلقة بهذه الآية ثم استثنى في الآية الأخرى التي قد فرض لها ولم يدخل بها فأنجزها
من المنة ، وزعم ابن زيد أنها نسختها . قال ابن عطية : ففاز ابن القاسم من لفظ النسخ
إلى لفظ الاستثناء والاستثناء لا يتجه في هذا الموضع بل هو نسخ عجز كما قال زيد بن أسلم ،
وإذا التزم ابن القاسم أن قوله : « وللطلقات » يتم كل مطلقة لزمه القول بالنسخ ولا بد .
وقال عطاء بن أبي رباح وغيره : هذه الآية في الثيبات اللواتي قد جُوعن ، إذ تقدم في غير
هذه الآية ذكر المنة للواتي لم يدخل بهن ، فهذا قول بأن التي قد فرض لها قبل الميس لم
تدخل قط في العموم . فهذا يحىء على أن قوله تعالى : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ
تَمْسُوهُنَّ » مخصصة لهذا الصنف من النساء ، ومتى قيل إن العموم تناولها فذلك نسخ
لا تخصيص . وقال الشافعي في القول الآخر : لا منة إلا للتي طُلق قبل الدخول وليس ثم
مسيس ولا فرض ، لأن من استحقت شيئا من المهر لم يخرج في حقها إلى المنة . وقول الله
عز وجل في زوجات النبي صلى الله عليه وسلم : « فَمَتَّاعِينَ أَمْتَعَكُنَّ » محمول على أنه تنوع
من النبي صلى الله عليه وسلم لا وجوب له . وقوله : « قَسَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا
فَمَتَّعُوهُنَّ » محمول على غير المفروضة أيضا . قال الشافعي : والمفروض لها المهر إذا طُلق
قبل الميس لا منة لما لأنها أخذت نصف المهر من غير جريان وطء ، والمداخل بها إذا
طُلق فأنها المنة ، لأن المهر يقع في مقابلة الوطء والمنة بسبب الابتذال بالمقد . وأوجب
الشافعي المنة للختلة والمبارنة . وقال أصحاب مالك : كيف يكون للفتدية منة وهي تعطى ،
وكيف تأخذ متاعا ! لا منة لخسارة الفراق من ختلة أو مفتدية أو مبارنة أو مصالحة أو ملاينة
أو معتقة تخار الفراق ، دخل بها أم لا ، تسمى لها صداقا أم لا ؛ وقد مضى هذا مبينا .

قوله تعالى : **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَئِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿١﴾**

فيه ست مسائل :

الأولى قوله تعالى : **(أَلَمْ تَرَ)** هذه رؤية القلب بمعنى ألم تعلم ، والمعنى عند سيوبه نفسه إلى أمر الدين . ولا تحتاج هذه الرؤية إلى مفعولين . وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي « ألم تر » بجزم الراء ، وحذفت الميمزة حذفا من غير إلقاء حركة لأن الأصل ألم تره . وقصة هؤلاء أنهم قوم من بني إسرائيل وقع فيهم الوباء وكانوا بقرية يقال لها « دَاوْرَدَان » فخرجوا منها هارين فقتلوا وأبادوا فأماتهم الله تعالى . قال ابن عباس : كانوا أربعة آلاف خرجوا فرارا من الطاعون وقالوا : نأتى أرضا ليس بها موت ، فأماتهم الله تعالى ؛ فمزمهم نبي فعدا الله تعالى فأحياهم . وقيل : إنهم ماتوا ثمانية أيام . وقيل سبعة ، والله أعلم . قال الحسن : أماتهم الله قبل أن يهلكهم عقوبة لهم ، ثم بثهم إلى بقية أجيالهم . وقيل : إنما فعل ذلك بهم مُعْجزة نبي من أنبيائهم ، قيل كان اسمه شمعون . وحكى النقاش أنهم نزلوا من الحمى . وقيل : إنهم نزلوا من الجهاد لما أمرهم الله به على لسان حزقيال النبي عليه السلام ؛ فظنوا الموت بالقتل في الجهاد فخرجوا من ديارهم فرارا من ذلك . فأماتهم الله ليعزفهم أنه لا يخيم من الموت شيء ، ثم أحياهم وأمرهم بالجهاد بقوله تعالى : **«وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»** ؛ قاله الضحاك . قال ابن عطية : وهذا القصص كله تين الأسانيد ، وإنما اللازم من الآية أن الله تعالى أخبر نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم إخبارا في عبارة التنبيه والتوقيف عن قوم من البشر خرجوا من ديارهم فرارا من الموت فأماتهم الله تعالى ثم أحياهم ليروا هم وكل من خلف من بعدهم أن الإمامة إنما هي بيد الله تعالى لا بيد غيره ؛ فلا معنى لخوف خائف ولا لاعتقاد

(١) داوردان (خضع للرواوسكون الراء وآتوه ثون) : من فواحي شرق واسط بينهما فرخ - (سبحم بانوت) .

مُفْتَرٍ. وجعل الله تعالى هذه الآية مقسمة بين يدي أمر المؤمنين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بالجهاد؛ هذا قول الطبري وهو ظاهر وصف الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ قال الجمهور : هي جمع ألف . قال بعضهم : كانوا ستمائة ألف . وقيل : كانوا ثمانين ألفا . ابن عباس : أربعين ألفا . أبو مالك : ثلاثين ألفا . السدي : سبعة وثلاثين ألفا . وقيل : سبعين ألفا ؛ قاله عطاء بن أبي رباح . وعن ابن عباس أيضا أربعين ألفا وثمانية آلاف ؛ رواه عنه ابن جريح . وعنه أيضا ثمانية آلاف ، وعنه أيضا أربعة آلاف ، وقيل ثلاثة آلاف . والصحيح أنهم زادوا على عشرة آلاف لقوله تعالى : « وَهُمْ أُلُوفٌ » وهو جمع الكثرة ، ولا يقال في عشرة فسادها ألف . وقال ابن زيد في لفظة ألوف : إنما معناها وهم مؤتقون ، أي لم يخرجهم فرقة قومهم ولا فتنة بينهم إنما كانوا مؤتقين ، خالفت هذه الفرقة فخرجت فراوا من الموت واشتاء الحياة بزعمهم فاماتهم الله في مناجم بزعمهم . فالألف على هذا جمع ألف ؛ مثل جالس وجلوس . قال ابن العربي : أماتهم الله تعالى [مدة] عقوبة لهم ثم أحياهم ؛ ومينة العقوبة بعدها حياة ، ومينة الأجل لا حياة بعدها . قال مجاهد : إنهم لما أُحيا رجعوا إلى قومهم يُعرفون [أنهم كانوا موتى] تحية الموت على وجوههم ، ولا يلبس أحد منهم ثوبا إلا عاد كفنا دميما حتى ماتوا لآجالهم التي كتبت لهم . ابن جريح عن ابن عباس : وبقيت الرائحة على ذلك الشبط من بني إسرائيل إلى اليوم . وروى أنهم كانوا بواسط العراق . ويقال : إنهم أُحيا بعد أن أُنْتُوا ؛ فذلك الرائحة موجودة في نسلهم اليوم .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ حَتَّى آتَوْتُمْ ﴾ أي لحذر الموت ؛ فهو نصب لأنه مفعول له . و « مَوْتُوا » أمر تكوين ، ولا يبعد أن يقال : نودوا وقيل لهم موتوا . وقد حكي أن ملكين صاحبا بهم : موتوا فاتوا ؛ فالمعنى قال لهم الله بواسطة الملكين موتوا ، والله أعلم .

(١) زيادة عن كتاب أحكام القرآن لابن العربي . (٢) زيادة عن الطبري .

(٣) الاسم : النفس والرواح .

الثالثة - أصح هذه الأقوال وأشهرها أنهم خرجوا فرارا من الوباء؛ رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : خرجوا فرارا من الطاعون فأتوا، فدعى الله نبي من الأنبياء أن يحبسهم حتى يعبدوه فأحياهم الله . وقال عمرو بن دينار في هذه الآية : وقع الطاعون في قريتهم فخرج أناس وبنو أناس ومن نخرج أكثر من بني ، قال : فنجوا الذين خرجوا ومات الذين أقاموا ؛ فلما كان في الثانية خرجوا باجمعهم إلا قليلا فأماتهم الله ودواهم ، ثم أحياهم فرجعوا إلى بلادهم وقد تولدت ذريتهم . وقال الحسن : خرجوا حذارا من الطاعون فأماتهم الله ودواهم في ساعة واحدة وهم أربعون ألفا .

قلت : وعلى هذا ترتب الاحكام في هذه الآية ؛ فروى الأئمة واللفظ للبخاري : من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الوجع فقال : ” رَجَزٌ وَعَذَابٌ عُدَّ بِه بَعْضُ الْأُمِّ ثُمَّ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ فَيَذْهَبُ الْمِزَّةُ وَيَأْتِي الْأُخْرَى فَمَنْ سَمِعَ بِه بَارِضٌ فَلَا يَقْدَمَنَّ عَلَيْهِ وَمَنْ كَانَ بَارِضٌ وَقَعَ بِهَا فَلَا يَخْرُجْ فِرَارًا مِنْهُ “ . وأخرجه أبو عيسى الترمذي فقال : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَنْبَأَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ الطَّاعُونَ فَقَالَ : ” بَقِيَّةٌ رَجَزٌ أَوْ عَذَابٌ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَإِذَا وَقَعَ بَارِضٌ وَأَتَمَّ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا وَإِذَا وَقَعَ بَارِضٌ وَلَسْتُمْ بِهَا فَلَا تَهَيِّطُوا عَلَيْهَا “ قال : حديث حسن صحيح . وبمقتضى هذه الأحاديث عمل عمر والصحابه رضوان الله عليهم لما رجوا من سرخ حين أخبرهم عبد الرحمن بن عوف بالحديث ، على ما هو مشهور في الموطأ وغيره . وقد كره قوم الفرار من الوباء والأرض السقيمة . روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : الفرار من الوباء كالفرار من الزحف . وقصة عمر في خروجه إلى الشام مع أبي عبيدة معروفة ، وفيها : أنه رجع . وقال الطبري : في حديث سعد دلالة على أن على المرء توقى المكروه قبل نزولها ، وتجنب الأشياء المخوفة قبل هجومها ، وأن عليه الصبر وترك الجزع بعد نزولها ؛ وذلك أنه عليه

السلام نهي مَنْ لم يكن في أرض الوباء عن دخولها إذا وقع فيها ، ونهى مَنْ هو فيها عن الخروج منها بعد وقوعه فيها فرارا منه . فكذلك الواجب أن يكون حكم كل مُتَقٍّ من الأمور غوائلها، سبيله في ذلك سبيل الطاعون . وهذا المعنى نظير قوله عليه السلام : ” لا تَمْتَنُوا لقاء العدو وسأوا الله العافية فإذا لقيتموهم فأصبروا “ .

قلت : وهذا هو الصحيح في الباب ، وهو مقتضى قول الرسول عليه السلام وعليه عمل أصحابه البرّة الكرام ، وقد قال عمر لأبي عبيدة محتجاً عليه لما قال له : أفرار من قَدَر الله ! فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ! نعم ، نفر من قَدَر الله إلى قَدَر الله . المعنى : أي لا يحصى للإنسان عما قدره الله له وعليه ، لكن أمرنا الله تعالى بالاحتراز من المخاوف والمهلكات ، وباستفراغ الوسع في التوقي من المكروهات . ثم قال له : أرايت لو كانت لك إبل فهبطت وإديا له عُنُوتان^(١) إحداهما خَصْبَة والأخرى جَذْبَة ، اليس إن رَعَيْتَ الخَصْبَة رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ الله ، وإن رَعَيْتَ الجذبة رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ الله . فرجع عمر من موضعه ذلك إلى المدينة . قال الْكَيَّا الطبري : ولا نعلم خلافا أن الكفار أَوْقُطَاعَ الطريق إذا قصدوا بلدة ضعيفة لا طاقة لأهلها بالقاصدين فلهم أن يَنْتَحُوا من بين أيديهم ، وإن كانت الآجال المقدرة لا تزيد ولا تنقص . وقد قيل : إنما نهي عن الفرار منه لأن الكائن بالموضع الذي الوباء فيه لعلّه قد أخذ بحظ منه لاشتراك أهل ذلك الموضع في سبب ذلك المرض العام ، فلا فائدة لفراره بل يضيف إلى ما أصابه من مبادئ الوباء مشقات السفر فتضاعف الآلام ويكثر الضرر فيه لكون بكل طريق ويَطْرَحون في كل بَحْوَ ومَضِيْق ، ولذلك يقال : ما فر أحد من الوباء فسلم ؛ حكاها ابن المدائني . ويكنى في ذلك موعظة قوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا » ولعلّه إن فر ونجا يقول : إنما نجوت من أجل نعروحي عنه فيسوء اعتقاده . وبالجملة فالفرار منه ممنوع لما ذكرناه ولما فيه من تخليّة البلاد ، ولا تخلو من مستضعفين يصعب عليهم الخروج منها ، ولا يتأتى لهم ذلك ،

(١) الدوة (بضم الدال وكسر هاء وسكون الدال) : شاطئ الوادي وحافته .

وَيَتَذَوَّنُ بِحُلُوِّ الْبِلَادِ مِنَ الْمَيَاسِيرِ الَّذِينَ كَانُوا أَرْكَانًا لِلْبِلَادِ وَمَعُونَةً لِّلْمُسْتَغْنَيْنِ . وَإِذَا كَانَ الْوَبَاءُ
بَارِضًا فَلَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ أَحَدٌ أَخْذًا بِالْحَرَمِ وَالْحَقَرِ وَالتَّحَرُّزُ مِنْ مَوَاضِعِ الضَّرَرِ ، وَدَقًّا لِلْأَوْهَامِ
الْمَشْقُوعَةِ بِنَفْسِ الْإِنْسَانِ ؛ وَفِي الدُّخُولِ عَلَيْهِ الْمَلَاكُ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي حَكْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنْ
صَيَانَةُ النَّفْسِ عَنِ الْمَكْرُوهِ وَاجِبَةٌ ، وَقَدْ يَخَافُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءِ الْإِعْتِقَادِ أَنْ يَقُولَ : لَوْلَا دُخُولِي
فِي هَذَا الْمَكَانِ لَمَا تَزَلَّ بِي مَكْرُوهٌ . فَهَذِهِ فَائِدَةُ النَّهْيِ عَنْ دُخُولِ أَرْضِهَا الطَّاعُونَ أَوْ الْخُرُوجِ
مِنْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : الطَّاعُونَ ثَنَتِ عَلَى الْمُقِيمِ وَالْفَارِّ ؛ أَمَّا الْفَارِّ فَيَقُولُ : .
بِفَرَارِي نَجَوْتُ ، وَأَمَّا الْمُقِيمُ فَيَقُولُ : أَقَمْتُ فَمَتَّ ؛ وَالْأَوَّلِيُّ نَحْوُ هَذَا أَشَارَ مَالِكٌ حِينَ سَمِعَ عَنْ
كَرَاهَةِ النَّظَرِ إِلَى الْمَجْذُومِ فَقَالَ : مَا سَمِعْتُ فِيهِ بِكَرَاهَةٍ ، وَمَا أَرَى مَا جَاءَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ
إِلَّا خِيفَةً أَنْ يُزْعَرَ أَوْ يُخَيَّفَ شَيْءٌ يَقَعُ فِي نَفْسِهِ ؛ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْوَبَاءِ :
” إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ فِي أَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ وَإِذَا وَقَعَ بِأَمْرٍهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ “ .
وَسُئِلَ أَيْضًا عَنِ الْبَلَدَةِ يَقَعُ فِيهَا الْمَوْتُ وَأَمْرَاضٌ ، هَلْ يَكْرَهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا ؟ فَقَالَ : مَا أَرَى بِأَسَا
نَخْرَجَ أَوْ أَقَامَ .

الرَّابِعَةُ — فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ” إِذَا وَقَعَ الْوَبَاءُ بِأَرْضٍ وَأَتَمَّ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ “
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْ بَلَدَةِ الطَّاعُونَ عَلَى غَيْرِ سَبِيلِ الْفِرَارِ مِنْهُ ، إِذَا اعتقد أن ما أصابه
لم يكن ليخطئته ، وكذلك حكم الداخل إذا أيقن أن دخوله لا يطلب إليه قدرًا لم يكن الله
قدّره له ؛ فَبِإِباحِ لَهُ الدُّخُولُ إِلَيْهِ وَالْخُرُوجُ مِنْهُ عَلَى هَذَا الْحَقِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ .

الْخَامِسَةُ — فِي فَضْلِ الصَّبْرِ عَلَى الطَّاعُونَ وَبَيَانِهِ . الطَّاعُونَ وَزَنَهُ فَاعُولٌ مِنَ الطَّنِّ ،
غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُدَلَّ بِهِ عَنْ أَصْلِهِ وَضَعُ دَلَالًا عَلَى الْمَوْتِ الْعَامِ بِالْوَبَاءِ ؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ . وَيُرْوَى
مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ” قَتَاءُ الطَّنِّ بِالطَّنِّ
وَالطَّاعُونَ “ قَالَتْ : الطَّنُّ قَدْ عَرَفْنَاهُ فَمَا الطَّاعُونَ ؟ قَالَ : ” غُنْدَةٌ كَغُنْدَةِ الْبَيْرِ تَخْرُجُ فِي الْمَرَاتِقِ ^(١) ”

(١) النَّدَى : طَاعُونَ الْإِبِلِ ، وَطَلَّاسُ مَعَهُ . (٢) الْمَرَاتِقُ : مَاسِطٌ مِنَ الْبَطْنِ فَاصِحَةٌ مِنَ الْمَوَاضِعِ

الَّتِي تَرَقُّ جِلْدُهَا ، وَاحِدُهَا مَرَقٌ . وَتَالِ الْجَوْهَرِيُّ : لَا وَاحِدَ لَهَا .

والإباط . قال العلماء : وهذا الوفاء قد يُرسله الله قنمة وعقوبة على من يشاء من المصاة من عبيده وكفرتهم ، وقد يُرسله شهادة ورحمة للصالحين ؛ كما قال معاذ في طاعون عَمَوَسَ^(١) : إنه شهادة ورحمة لكم ودعوة نبيكم ، اللهم أعط معاذاً وأهله نصيبهم من رحمتك . فظن في كفه رضى الله عنه . قال أبو قلابة : قد عرفت الشهادة والرحمة ولم أعرف مادعوة نبيكم فسالت عنها فقيل : دعا عليه السلام أن يجعل فناء أمته بالطعن والطاعون حين دما ألا يجعل بأس أمته بينهم ففُتِنها فدما بهذا . ويروى من حديث جابر وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الفاز من الطاعون كالفاز من الزحف والصابر فيه كالصابر في الزحف " . وفي البخاري عن يحيى بن يعمر عن عائشة أنها أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون فأخبرها نبي الله صلى الله عليه وسلم : " أنه كان عذاباً يبعثه الله على من يشاء فجعله الله رحمة للمؤمنين فليس من عبد يقَعُ الطاعونُ فيمكثُ في بلده صابراً يعلم أنه لن يُصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد " . وهذا تفسير لقوله عليه الصلاة والسلام : " الطاعون شهادة والمطعون شهيد " أى الصابر عليه المحتسب أجره على الله العالم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله عليه ؛ ولذلك تنبأ معاذ أن يموت فيه لعلمه أن مات فهو شهيد . وأما من جزع من الطاعون وكرهه وفز منه فليس بدخيل في معنى الحديث ، والله أعلم .

السادسة - قال أبو عمر : لم يلتفتي أن أحداً من حملة العلم فر من الطاعون إلا ما ذكره ابن المدائني أن علي بن زيد بن جُدعان هرب من الطاعون إلى السَّيَالَةِ^(٢) فكان يُجمع كل جمعة ويرجع ؛ فكان إذا جمع صاحوا به : فر من الطاعون ! فمات بالسَّيَالَةِ . قال : وهرَّب عمرو بن عبيد ورباط بن محمد إلى الرابطة فقال إبراهيم بن علي الفقيسي في ذلك : ولما استغفر الموت كل مكتئب • صَبَرْتُ ولم يصبر رباط ولا عمرو

(١) عمواس (روى بكره أنه وسكون ثانية ، وروى جفتح أنه وثانية وآتوه سبع مئة) : كورة من فلسطين بالقرب من بيت المقدس ، ومنها كان ابتداء الطاعون في أيام عمر رضي الله عنه ثم فتا في أرض الشام فمات منه خلق كثير لا يحصى من المصابة رضى الله عنهم ومن غيرهم ، وذلك في سنة ١٨ الهجرة .
(٢) السَّيَالَةِ (فتح أوله وتحتيف ثانية) : موضع بقرب المدينة ، وهي أول مرحلة لأهل المدينة إذا أرادوا مكة .
وقيل : هي بين ظل والروحاء في طريق مكة إلى المدينة . (من شرح القاموس) .

وذكر أبو حاتم عن الأصمعي قال : هَرَبَ بعضُ البصريين من الطاعون فركب حمارا له ومضى بأهله نحو سَفَوَانَ^(١)، فسمع حادياً يحدو خلفه :

لَنْ يُسَبِّقَ اللهَ عَلَى حَارٍ * وَلَا عَلَى ذِي مَنَعَةٍ طَبَّارٍ

أَوْ يَأْتِيَ الْخَتَفَ عَلَى مَقْدَارٍ • قَدْ يُصْبِحُ اللهُ أَمَامَ السَّارَى

وذكر المدائني قال : وقع الطاعون بمصر في ولاية عبد العزيز بن مروان فخرج هاربا منه فترل قرية من قُرَى الصعيد يقال لها « سَكْرُ »^(٢) . فقدم عليه حين ترلها رسولُ لعبد الملك ابن مروان . فقال له عبد العزيز : ما أسمعك؟ فقال له : طالب بن مدرك . فقال : أَوَّه !^(٣) ما أراني راجعا الى الفُسطاط ! فأت في تلك القرية .

قوله تعالى : وَقَتِّلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٤﴾

هذا خطاب لأمة محمد صلى الله عليه وسلم بالقتال في سبيل الله في قول الجمهور . وهو الذي ينوى به أن تكون كلمة الله هي العليا . وسُئل الله كثيرة فهي عامة في كل سبيل ؛ قال الله تعالى : « قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي » . قال مالك : سُبُلُ الله كثيرة ، وما من سبيل إلا يُقاتل عليها أو فيها أولها ، وأعظمها دين الإسلام ، لا خلاف في هذا . وقيل : الخطاب للذين أُحْيُوا من بني إسرائيل ؛ روى عن ابن عباس والضحاك . والواو على هذا في قوله « وقاتلوا » عاطفة على الأمر المتقدم ، وفي الكلام متروك تقديره وقال لهم قاتلوا . وعلى القول الأول عاطفة جملة كلام على جملة ما تقدم ، ولا حاجة إلى إضمار في الكلام . قال النحاس : « وقاتلوا » أمر

(١) سفوان (بالفتح) : ماء على قدر مرحلة من باب المريد بالبصرة . (معجم باقوت) .

(٢) سَكْر (وزان زفر) : موضع بشرقة الصعيد بينه وبين مصر يومان ، كان عبد العزيز بن مروان يخرج إليه كثيرا . (عن باقوت) . وقد ورد في الأصول : « سكن » بالنون وهو تخريف .

(٣) أَوَّه : كلمة يقولها الرجل عند الشكاية والتوجع وهي سأكة الواو مكسورة الهاء . وربما قلبوا الواو ألفا فقالوا : « آه من كذا » ، وربما شددوا الواو وكسروها وسكنوا الهاء فقالوا : « آوه » ، وبعضهم فتح الواو مع التشديد فيقول : « آوه » . (عن الهالبة) .

من الله تعالى للؤمنين ألا تهزّبوا كما هزّب هؤلاء . (وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) أى يسمع قولكم إن قلتم مثل ما قال هؤلاء . ويسلم مرادكم به . وقال الطبرى : لا وجه لقول من قال إن الأمر بالقتال للذين أحبوا . والله أعلم .

قوله تعالى : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْضِطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٥٠﴾
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) لما أمر الله تعالى بالجهاد والقتال على الحق ، إذ ليس شيء من الشريعة إلا ويموز القتال عليه وعنه وأعظمها دين الإسلام كما قال مالك ، حرّض على الإتيان في ذلك . فدخل في هذا الخبر المقاتل في سبيل الله فإنه يُقرض به رجة الثواب كما فعل عثمان رضى الله عنه في جيش العسرة . و«مَنْ» رفع بالابتداء ، و«ذا» خبره ، و«الذى» نعت لذا ، وإن شئت بدل . ولما نزلت هذه الآية بادر أبو الدّحداح إلى التصديق بماله ابتغاء ثواب ربه . أخبرنا الشيخ الفقيه الإمام المحدث القاضى أبو عامر يحيى بن عامر بن أحمد بن منيع الأشعرى نسا ومذهبا بقرطبة أعادها الله في ربيع الآخر عام ثمانية وعشرين وستمائة قراءة متى عليه قال : أخبرنا أبو إجازة قال قرأت على أبي بكر عبد العزيز بن خلف بن مدين الأزدي عن أبي عبد الله بن سعدون سماعا عليه قال حدثنا أبو الحسن على بن مهران قال حدثنا أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوة النيسابورى سنة ست وستين وثلاثمائة قال أنبأنا عمى أبو زكريا يحيى بن زكريا قال حدثنا محمد بن معاوية ابن صالح قال حدثنا خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله

(١) جيش العسرة : جيش غزوة تبوك ، سمي بها لأنه كان في زمان عسرة من الناس وشدة من الحر وجذب البلاد ؛ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الناس بالجهاد وحض أهل الفنى على الفتنة في سبيل الله ، فأفق عثمان رضى الله عنه في ذلك فتنة عظيمة . قال ابن هشام : حدثني من أتى به أن عثمان أفتى ألف دينار غير الإبل والزاد وما يتلق بذلك ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " اللهم ارض عن عثمان فاقى عنه راض " .

(٢) في بعض الأصول : «أبو عامر يحيى بن أحمد بن ربيع الأشعرى» .

ابن مسعود قال : لما نزلت « من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا » قال أبو الدَّحْدَاح :
يا رسول الله : أو إن الله تعالى يريد منا القَرْض ؟ قال : « نعم يا أبا الدَّحْدَاح » ! قال : أرني
يدك فناوله ؛ قال : فإني أقرضت الله حائطا فيه ستمائة نخلة . ثم جاء يمشي حتى أتى الحائط
وَأُمُّ الدَّحْدَاح فيه وعياله ؛ فتأداهما : يا أُمُّ الدَّحْدَاح ؛ قالت : كَيْفَ ؛ قال : اخرجي ، قد
أقرضت ربِّي عز وجل حائطا فيه ستمائة نخلة . وقال زيد بن أسلم : لما نزل « من ذا الذى
يقرض الله قرضا حسنا » قال أبو الدَّحْدَاح : فإِذَاكَ أبى وأُمى يا رسول الله ! إن الله يستقرضنا
وهو غنى عن القرض ؟ قال : « نعم يريد أن يدخلكم الجنة به » . قال : فإن إن أقرضت ربِّي
قرضا يضمن لى به وليصِيبَنِي الدَّحْدَاحَة معي الجنة ؟ قال : « نعم » قال : فاولني يدك ؛ فناوله
رسول الله صلى الله عليه وسلم يده . فقال : إن لى حديثين إحداهما بالسافلة والأخرى بالعالية ،
والله لا أملك غيرهما قد جعلتهما قرضا لله تعالى . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اجعل
إحداهما لله والأخرى دَعَا مَعِيْشَةً لك ولعِيالك » . قال : فاشهدك يا رسول الله أنى قد جعلت
خيرهما لله تعالى وهو حائط فيه ستمائة نخلة . قال : « إِذَا يَحْزِيكَ الله به الجنة » . فانطلق
أبو الدَّحْدَاح حتى جاء أُمُّ الدَّحْدَاح وهى مع صبياتها فى الحديقة تدور تحت النخل فانشأ يقول :

هَذَاكَ رَبِّي سُبُلُ الرَّشَادِ * إِلَى سَبِيلِ الْخَيْرِ وَالسَّادِ

يَبْنِي مِنَ الْحَائِطِ بِالْيَدَادِ * فَقَدْ مَضَى قَرْضًا إِلَى التَّنَادِ

أَقْرَضْتُهُ اللَّهَ عَلَى أَعْتَادِي * بِالطَّوْعِ لَأَمِّنٌ وَلَا أَرْتَدِ

إِلَّا رَجَاءَ الضَّعْفِ فِي الْمَعَادِ * فَأَرْتَحِلِي بِالنَّفْسِ وَالْأَوْلَادِ

وَالْبِرِّ لَا شَكَّ نَفِيرُ زَادِ * قَدَّمَهُ الْمَرْءُ إِلَى الْمَعَادِ

قالت أُمُّ الدَّحْدَاح : ربح يَبُوعُ ! بارك الله لك فيما أشرتيت ! وأجابته أُمُّ الدَّحْدَاح

وَأَنشأت تقول :

بَشْرَكَ اللَّهَ بَخِيرٍ وَفَرَحَ * مِثْلُكَ أَدَّى مَا لَدَيْهِ وَنَصَحَ

قَدْ مَتَّعَ اللَّهَ عِيَالِي وَمَتَّحَ * بِالْعَجْوَةِ السُّودَاءِ وَالزَّهْوِ الْبَلَّحَ

وَالْعَبْدُ يَسْعَى وَلَهُ مَا قَدْ كَدَحَ * طَوَّلَ اللَّيَالِي وَعَلَيْهِ مَا أَجْتَرَحَ

ثم أقبلت أم الدحداح على صبيانها تُخرج ما في أفواههم وتفرض ما في أكلامهم حتى أقضت إلى الحائط الآخر؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «كم من علق رَدَّاح ودار قِيَّاح لأبي الدحداح» .

الثانية — قال ابن العربي: «انقسم الخلق بحكم الخالق وحكمه وقدرته ومشيتته وقضائه وقدره حين سمعوا هذه الآية أقساما ففترقوا فرقا ثلاثة: الفرقة الأولى الرُّقْل قالوا: إن ربَّ محمد محتاج فقير اليانا ونحن أغنياء، فهذه جهالة لا تخفى على ذي لب، فردَّ الله عليهم بقوله: «لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ» . الفرقة الثانية لما سمعت هذا القول آثرت الشُّح والبخل وقدمت الرغبة في المال، فما أنفقت في سبيل الله ولا فككت أسيرا ولا أعانت أحدا، تكاسلا عن الطاعة ورُكُونا إلى هذه الدار . الثالثة لما سمعت بادرت إلى أمثاله وآثر الخيب منهم بسرعة بماله كأبي الدحداح وغيره» .

الثالثة — قوله تعالى: ﴿ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ القرض: اسم لكل ما يُتَمَسُّ عليه الجزاء . وأقرض فلان فلانا أى أعطاه ما يتجزاه؛ قال الشاعر وهو ليلى:

وَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضًا فَأَجْزِهِ * إِنَّمَا يَجْزِي أَلْفَتِي لَيْسَ بِالْجَمَلِ

والقرض بالكسر لغة فيه حكاهما الكسائي . واستقرضت من فلان أى طلبت منه القرض فأقرضني . وأقرضت منه أى أخذت القرض . وقال الزجاج: القرض في اللغة البلاء الحسن والبلاء السيئ؛ قال أُمَيَّة:

كُلُّ أَمْرٍ سَوْفَ يُجْزَى قَرْضَهُ حَسَنًا * أَوْ سَيِّئًا وَمَدِينًا مِثْلَ مَا دَنَا

وقال آخر:

تُجْازَى الْقُرُوضُ بِأَمْتَالِهَا * فَبِالْخَيْرِ خَيْرًا وَبِالشَّرِّ شَرًّا

وقال الكسائي: القرض ما أسلفت من عمل صالح أو سيئ . وأصل الكلمة القطع؛ ومنه المقرض . وأقرضته أى قطعته له من مالى قطعة يُجْازَى عليها . وأقرض القوم: انقطع

(١) المذق (فتح فسكون): الخلطة . وبكسر فسكون: العرجون يما فيه من النابرخ . ورداح ثوبلة .

(٢) الفياح (بالفتح والتخفيف): الواح .

أُثِرَهم وهلكوا . والقرض ههنا : اسم ، ولولاه لقال إقراضا . واستدعاء القرض في هذه الآية إنما هو تأنيس وتقريب للناس بما يفهمونه ، والله هو الفنى الحميد ؛ لكنه تعالى شبه عطاء المؤمن في الدنيا بما يرجوه ثوابه في الآخرة بالقرض كما شبه إعطاء النفوس والأموال في أخذ الجنة بالبيع والشراء ، حسب ما يأتي بيانه في « برائة »^(١) . وقيل المراد بالآية الحث على الصدقة وإنفاق المال على الفقراء المحتاجين والتوسعة عليهم ، وفي سبيل الله بنصرة الدين . وكفى الله سبحانه عن الفقير بنفسه المليّة المترمة عن الحاجات ترغيا في الصدقة ، كما كفى عن المريض والجائع والعطشان بنفسه المقدسة عن النقائص والآلام . ففي صحيح الحديث إخبارا عن الله تعالى : « يَا بَنِي آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تُعْذِرْنِي وَأَسْتَطْعَمْتُكُمْ فَلَمْ تُطْعِمْنِي وَاسْتَسْقَيْتُكُمْ فَلَمْ تَسْقِنِي » قال : يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟! قال : « استسقاك عبدى فلان فلم تَسْقِهِ أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَهُ ذَلِكَ عِنْدِي » . وكذا فيما قبل ، أخرجه مسلم والبخاري وهذا كله خرج مخرج التشريف لئن كفى عنه ترغيا لمن خاطب به .

الرابعة - يجب على المستقرض رد القرض ، لأن الله تعالى بين أن من أنفق في سبيل الله لا يضيع عند الله بل يرد الثواب قطعاً وأهم الجزاء . وفي الخبر : « النفقة في سبيل الله تُضَاعَفُ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ وَكَثْرٌ » على ما يأتي بيانه في هذه السورة عند قوله تعالى : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ » الآية .^(٢) وقال هاهنا « فَيُضَاعَفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً » ، وهذا لا نهاية له ولا حد .

الخامسة - ثواب القرض عظيم لأن فيه توسعة على المسلم وتقرباً عنه . خرج ابن ماجه في سننه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا وَالْقَرْضُ بِمِائَتَيْ عَشْرٍ فَقُلْتُ لِمَ جَبُرَ مَا بِأَلِ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ لِأَنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ وَالْمُسْتَقْرِضُ لَا يَسْتَقْرِضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ » . قال : حدثنا محمد بن خلف العسقلاني حدثنا يعلى حدثنا سليمان بن يسير

عن قيس بن رومي قال : كان سليمان بن أَذَنٍ يُقْرِضُ عُلُقَمَةَ أَلْفَ دِرْهَمٍ إِلَى عَطَانِهِ ، فَلَمَّا نَجَحَ عَطَانُهُ تَقَاضَاها مِنْهُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ ، فَكَانَ عُلُقَمَةُ غَضِبَ فَكَتَّ أَشْهَرَاثَها ، فَقَالَ : أَقْرِضْنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ إِلَى عَطَانِي ، قَالَ : نَعَمْ وَكَرَامَةً ! يَا أُمُّ عُبَيْةَ هَلُمِّي تِلْكَ الْخُرِيطَةَ الْمُخْتَوِمَةَ الَّتِي عِنْدِي ، قَالَ : بَغَاثَتُهَا فَقَالَ : أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّهَا لَدِرَاهِمُكَ الَّتِي قَضَيْتَنِي مَا حَرَكْتَ مِنْهَا دِرْهَمًا وَاحِدًا ، قَالَ : قُلْهُ أَبُوكَ ؟ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ بِي ؟ قَالَ : مَا سَمِعْتُ مِنْكَ ، قَالَ : مَا سَمِعْتُ مِنِّي ؟ قَالَ : سَمِعْتُكَ تَذَكَّرُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " مَا مِنْ سُؤْلٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصِدْقَتِهَا مَرَّةً " قَالَ : كَذَلِكَ أَنْبَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ .

السادسة - قرض الأدمي للواحد واحد، أى يردّ عليه مثل ما أقرضه . واجمع أهل العلم على أن استقراض الدينار والدراهم والحنطة والشعير والتمر والزبيب وكل ما له مثل من سائر الأطعمة جائز . وأجمع المسلمون قلا عن نبيهم صلى الله عليه وسلم أن اشتراط الزيادة في السلف رباً ولو كان قبضة من علف - كما قال ابن مسعود - أو حبة واحدة . ويجوز أن يردّ أفضل مما يستلف إذا لم يشترط ذلك عليه ، لأن ذلك من باب المعروف استدلالاً بحديث أبي هريرة في البكر : " إِنْ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قِضَاءً " رواه الأئمة : البخارى ومسلم وغيرهما . فأتى صلى الله عليه وسلم على مَنْ أَحْسَنَ الْقِضَاءِ ، واطلق ذلك ولم يقبده بصقة . وكذلك قَضَى هو صلى الله عليه وسلم في البكر وهو الفتى المختار من الإبل جَمَلًا خِيَارًا رِبَاعِيًا . والخيار : المختار . والرباعى هو الذى دخل في السنة الرابعة لأنه يُلَبَّى فيها رُبَاعِيَةً وهى التى تَلِي الثَنَائِيَا وهى أربع رُبَاعِيَّاتٍ ، مخففة الباء . وهذا الحديث دليل على جواز قرض الحيوان ، وهو مذهب الجمهور ، ومنع من ذلك أبو حنيفة وقد تقدم .

السابعة - ولا يجوز أن يُهدى من استقرض هدية للقرض ، ولا يجل للقرض قبولها إلا أن يكون عادتهما ذلك ، بهذا جاءت السنة : نرجع ابن ماجه حدثنا هشام بن عمار قال حدثنا إسماعيل بن عياش حدثنا عتبة بن حميد الضبي عن يحيى بن أبى إسحاق الهناتى قال :

سألت أنس بن مالك عن الرجل مَنَّا يُقرض أخاه المال فيُهدى إليه ؟ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا أقرض أحدكم أخاه قرضاً فأهدى له أو حمّله على دابته فلا يقبلها ولا يركبها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك " .

الثامنة - القرض يكون من المال - وقد بينا حكمه - ويكون من العِرض ؛ وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : " أيعجز أحدكم أن يكون كأبي صَفْعَمَ كان إذا خرج من بيته قال اللهم إني قد تصدّقت بعرضي على عبادك " . وروى عن ابن عمر : أقرض من عرضك ليوم فقرك ؛ بمعنى من سَبَكَ فلا تأخذ منه حقاً ولا تُقيم عليه حداً حتى تأتى يوم القيامة مؤفر الأجر . وقال أبو حنيفة : لا يجوز التصدق بالعرض لانه حق الله ؛ وروى عن مالك . ابن العربي : وهذا فاسد ، قال عليه السلام في الصحيح : " إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام " الحديث . وهذا يقتضى أن تكون هذه المحرمات الثلاث تجزى تجزى واحداً في كونها باحترامها حقاً للآدمي .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ حَسَنًا ﴾ قال الواقدى : محتسبا طيبة به نفسه . وقال عمرو ابن عثمان الصّدقى : لا يَمُنُّ به ولا يؤذى . وقال سهل بن عبد الله : لا يعتقد في قرضه عوضاً . العاشرة - قوله تعالى : ﴿ فَبِضَاعِفَةٍ لَهُ ﴾ قرأ عاصم وغيره « فيضاعفه » بالالف ونصب الفاء . وقرأ ابن كثير وأبو جعفر وشيبة بالتشديد ورفع الفاء . وقرأ الآخرون بالالف ورفع الفاء . فمن رفعه نسقه على قوله : « يقرض » وقيل : على تقدير هو بضاعفه . ومن نصب فجواباً للاستفهام بالفاء . وقيل : بإضمار « أن » والتشديد والتخفيف لفتان . دليل التشديد « أضعافاً كثيرة » لأن التشديد للتكثير . قال الحسن والسّدى : لا نعلم هذا التضعيف إلا الله وحده ، لقوله تعالى : ﴿ وَوُتِّتْ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ . قال أبو هريرة : هذا في نفقة الجهاد ، وكذا تحسب والنبي صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا نفقة الرجل . على نفسه ورفقائه وظهوره بألفي ألف .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَتَّقِيْضُ وَيَسْطُطُ ﴾ هذا عام في كل شيء فهو
الفايض الباسط، وقد أتينا عليهما في « شرح الأسماء الحسنى في الكتاب الأسنى » .
(وَالِيهِ تُرْجَعُونَ) وعيد، فيجازى كلاً بعمله .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى آلِ الْمَلِكِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى
إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ أَهْبِثْ لَنَا مَلِكًا نَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ
عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ
تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿١١١﴾

ذكر في التحريض على القتال قصة أخرى جرت في بني إسرائيل . والملا : الأشراف
من الناس ، كأنهم ممثلون شرفا . وقال الزجاج : سمو بذلك لأنهم ممثلون مما يحتاجون إليه
منهم . والملا في هذه الآية القوم ، لأن المعنى يقتضيه . والملا : اسم للجمع كالقوم والرهط .
والملا أيضا : حسن الخلق ، ومنه الحديث " أحسنوا الملا فكلكم سيروى " أخرجه مسلم .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مُوسَى ﴾ أى من بعد وفاته . ﴿ إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ أَهْبِثْ لَنَا
مَلِكًا ﴾ قيل : هو شمويل بن بال بن علقمة ويعرف بأبن العجوز . ويقال فيه : شمعون ،
قاله السدى : وإنما قيل : ابن العجوز لأن أمه كانت عجوزا فسألت الله الولد وقد كبرت
وعقمت فوهبه الله تعالى لها . ويقال له : سمعون لأنها دعت الله أن يرزقها الولد فسمع
دعائها فولدت غلاما فسمته « سمعون » ، تقول : سمع الله دعائى ، والسين تصير شيئا بلغة
العبرانية ، وهو من ولد يعقوب . وقال مقاتل : هو من نسل هارون عليه السلام . وقال قتادة :
هو يوشع بن نون . قال ابن عطية : وهذا ضعيف لأن مدة داود هي من بعد موسى بقرون من

(١) كذا في ج و ز ح . وفى هـ : نال . وفى ا : بان . والذى في الطبري وأبن عطية : « بال » .

الناس ، ويوشع هو قتي موسى . وذكر المحاسبي أن اسمه إسماعيل ، والله أعلم . وهذه الآية هي خبر عن قوم من بني إسرائيل فاتهم ذلةً وعُلبَةً مدّو فطلبوا الإذن في الجهاد وأن يؤمروا به ، فلما أمروا^(١) كثرهم وصبر الأقل فنصرهم الله . وفي الخبر أن هؤلاء المذكورين هم الذين أمينوا ثم أحيوا ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ قَاتِلْ ﴾ بالنون والجرم وقراءة جمهور القراء على جواب الأمر . وقراء الضمك وابن أبي عُبَلَةَ بالياء ورفع الفعل ، فهو في موضع الصفة للذكور .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ و « عَسَيْتُمْ » بالفتح والكسر لفتان ، وبالثانية قرأ نافع ، والباقون بالأولى وهي الأشهر . قال أبو حاتم : وليس للكسر وجه ، وبه قرأ الحسن وطلحة . قال مكي في اسم الفاعل : عيس ، فهذا يدل على كسر السين في الماضي . والفتح في السنين هي اللفظة الفاشية . قال أبو علي : ووجه الكسر قول العرب : هو عيس بذلك ، مثل حير ونج ، وقد جاء قَمِلَ وقِيلَ في نحو تَمَّ ونِمَّ ، وكذلك عَسَيْتَ وعَسَيْتَ ، فإن أسند الفعل إلى ظاهر قياس عَسَيْتَ أن يقال : عيسى زيد ، مثل رضى زيد ، فإن قيل فهو القياس ، وإن لم يقل ، فساتع أن يؤخذ بالفتن فتستعمل إحداهما موضع الأخرى . ومعنى هذه المقالة : هل أنتم قريب من التولى والفرار ؟ ﴿ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾ قال الزجاج : « أَلَّا تُقَاتِلُوا » في موضع نصب ، أى هل عَسَيْتُمْ مقاتلة . ﴿ قَالُوا وَمَالُنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال الأخفش : « أن » زائدة . وقال الفراء : هو محمول على المعنى ، أى وما متعنا ، كما تقول : مالك ألا تعلى ؟ أى ما متعك . وقيل : المعنى وأى شئ لنا فى ألا نقاتل في سبيل الله ! قال النحاس : وهذا أجودها . « وأن » في موضع نصب . ﴿ وَقَدْ أُخْرِجَتَا مِنْ دِيَارِنَا ﴾ تمليل ، وكذلك ﴿ وَأَبْنَانَا ﴾ أى بسبب ذرايينا .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ﴾ أى فَرِضَ عليهم ﴿ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا ﴾ أخبر تعالى أنه لما قَرِضَ عليهم القتال ورأوا الحقيقة ورجعت أفكارهم إلى مباشرة الحرب وأن نفوسهم

(١) يقال : وجل كع وكاع إذ اجتمع عن القتال . وقيل : هو الذى لا يعنى في عزم ولا يجرم وهو الناكس على غيره .

ربما قد تذهب « تَوَلَّوْا » أى اضطربت نياتهم وقُتِرَ عزائمهم، وهذا شأن الأمم المتنعة المائلة إلى الدعة يفتنى الحرب أوقات الأنفة فإذا حضرت الحرب كُتَّتِ واقادات لطمعها .
وعن هذا المعنى نهى النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « لَا تَمْتَنُوا لِقَاءَ الدُّوِّ وَسَلُّوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتَبَتُوا » رواه الأئمة . ثم أخبر الله تعالى عن قليل منهم أنهم تَبَتُّوا على النية الأولى واستمرت عزيمتهم على القتال في سبيل الله تعالى .

قوله تعالى : وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي أَعْيُنِ الْإِنْسَانِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾

قوله تعالى : (وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا) أى أجاكم إلى ما سألتم، وكان طالوت سقاء . وقيل : دباغا . وقيل : مكاريا، وكان عالما فذلك رفعه الله على ما ياتى : وكان من سبط بنيامين ولم يكن من سبط النوبة ولا من سبط الملك، وكانت النبوة في بني لاوى ، والملك في سبط يهوذا فذلك أنكروا . قال وهب بن منبه : لما قال الملاء من بنى إسرائيل لشمويل بن بال ما قالوا، سأل الله تعالى أن يبعث إليهم مليكا ويُدِّله عليه ؛ فقال الله تعالى له : أنظر إلى اقترن الذى فيه الدهن فى يترك فإذا دخل عليك رجل فنش الدهن الذى فى القرن، فهو ملك بنى إسرائيل نأذهن رأسه منه وملكه عليهم . قال : وكان طالوت دباغا نفرج فى ابتداء دابة أضلها، فقصد شمويل عسى أن يدعو له فى أمر الدابة أو يجد عنده فرجا، فنش الدهن على ما زعموا، قال : فقام إليه شمويل فأخذه ودهن منه رأس طالوت ، وقال له : أنت ملك بنى إسرائيل الذى أمرنى الله تعالى بتقديمه ، ثم قال لبنى إسرائيل : « إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا » . وطالوت وجالوت آسمان أعجيبان معربان ؛ ولذلك

(١) القرن (بالتحريك) : الجعبة من جلود تكون مشققة ثم تحزق . (٢) نش : صوت .

(٣) فى هـ و ج : فابزعمون .

لم ينصرنا ، وكذلك داود ، والجمع طوالت وجوالت ودواويد ، ولو سميت رجلا بطاوس
ورافود^(١) لصرفت وإن كانا أعجميين . والفرق بين هذا والأول أنك تقول : الطاوس ،
تدخل الألف واللام في العربية ولا يمكن هذا في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا ۖ أَمْ أَى كَيْفَ يَلْعَنُوا ۚ ﴾ ونحن أحق بالملك منه ؟
جروا على سنتهم في تعنيهم الأنبياء وحيدهم عن أمر الله تعالى فقالوا : « ألى من أى جهة ،
فـ « ألى » في موضع نصب على الظرف ، ونحن من سبط الملوك وهو ليس كذلك وهو فقير ، فتركوا
السبب الأقوى وهو قدر الله تعالى وقضاؤه السابق حتى أحتج عليهم بنبيهم بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ
أَصْفَاهُ ۖ ﴾ أى اختاره وهو الحجة القاطعة ، وبين لهم مع ذلك تقليل اصطفاء طالوت ، وهو
بسطته في العلم الذى هو ملاك الإنسان ، والجسم الذى هو معينه في الحرب وعدته عند اللقاء ؛
فترضمت بيان صفة الإمام وأحوال الإمامة ، وأنها مستحقة بالعلم والدين والقوة لا بالنسب ،
فلا حظ للنسب فيها مع العلم وقضائل النفس وأنها متقدمة عليه ؛ لأن الله تعالى أخبر أنه اختاره
عليهم لعلمه وقوته ، وإن كانوا أشرف منتسبا . وقد مضى في أول السورة من ذكر الإمامة
وشروطها ما يكفى وينبئ^(٢) . وهذه الآية أصل فيها . قال ابن عباس : كان طالوت يومئذ
أعلم رجل فى بنى إسرائيل وأجمله وأتمه ؛ وزيادة الجسم مما ييبس العدو . وقيل : سمي
طالوت لطوله . وقيل : زيادة الجسم كانت بكثرة معاني الخير والشجاعة ، ولم يرد عظم
الجسم ؛ ألم تر إلى قول الشاعر :

ترى الزجل النجيف فتزديري * وفى أنوابه أمد هصور^(٣)
ويسجك الطير فتبتليه * فيخلف ظنك الرجل الطير^(٤)
وقد عظم البعير بغير لب * فلم تستغن بالعم البعير

(١) الرافود : الدن الكبير ، أو هودن طويل الأسفل ، والجمع الرافيد مغرب .

(٢) تراجع المسألة الرابعة وما بعدها ص ٢٦٤ (٣) هو العباس بن مرداس ؛ كما فى الحاشية وغيرها .

(٤) فى اللسان فى مادة مزز : « مزير » . والمزير : الشديد القلب القوى الباذ ، والمصور : الشديد القوى

يفترس ويكسر . (٥) الطير : ذو الرء والمظر . فى ٥ : فا يبنى بجى .

قلت : ومن هذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم لأزواجه : " أسرعن لحافا في أطولكن هذا " فكأن يتطلون ؛ فكانت زينب أولهن موتا ؛ لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق ؛ ترجمه مسلم . وقال بعض المتأولين : المراد بالعلم علم الحرب ، وهذا تخصيص العموم من غير دليل . وقد قيل : زيادة العلم بأن أوحى الله إليه ، وعلى هذا كان طاولت نيا ، وسباني .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ذهب بعض المتأولين إلى أن هذا من قول الله عز وجل لمحمد صلى الله عليه وسلم . وقيل : هو من قول تنمویل وهو الأظهر . قال لم ذلك لما علم من تعنتهم وجدالم في الحجج ، فأراد أن يتم كلامه بالقطعي الذي لا اعتراض عليه فقال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ . وإضافة ملك الدنيا إلى الله تعالى إضافة مملوك إلى ملك . ثم قال لم على جهة التنبيط والتنبية من غير سؤال منهم : « إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ » . ويحتمل أن يكونوا سألوه الدلالة على صدقه في قوله : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَثَّ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا » . قال ابن عطية : والأول أظهر بمساق الآية ، والثاني أشبه بأخلاق بني إسرائيل الذميمة ، وإليه ذهب الطبري .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ آلُ مُلْكِهِ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾ (٢٤٨)

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ ﴾ أي إتيان التابوت ، والتابوت كان من شأنه فيما ذكر أنه أنزله الله على آدم عليه السلام ، فكان عنده إلى أن وصل إلى يعقوب عليه السلام ، فكان في بني إسرائيل يطلبون به من قاتلهم حتى عصوا فطلبوا على التابوت عليهم عليه العاقبة ؛ جالوت وأصحابه في قول السدي ، وسلبوا التابوت منهم .

قلت : وهذا أدل دليل على أن العصيان سبب الخذلان ، وهذا بين . قال النحاس : والآية في التابوت على ما روى أنه كان يسمع فيه أنين ، فإذا سمعوا ذلك ساروا لحربهم ،

وإذا هَدَّ الأثْنَيْنِ لم يَسِيرُوا ولم يَسِرِ التَّابُوتُ . وقيل : كانوا يضعونه في مَازِقِ الحَرْبِ فلا تَزَلْ تَغْلِبُ حَتَّى عَصُوا قُدُّابُوا وأَخَذَ مِنْهُمُ التَّابُوتَ وَذَلَّ أَسْرَهُمْ ؛ فلما رَأَوْا آيَةَ الاِصْطِلَامِ وَذَهَابَ الذِّكْرَ ، أَتَفَ بَعْضُهُمْ وَتَكَلَّمُوا فِي أَسْرِهِمْ حَتَّى اجْتَمَعَ مَلُوكُهُمْ أَنْ قَالُوا لِنَبِيِّ الْوَقْتِ : أَيْبَتْ لَنَا مَلِكًا ؛ فلما قال لهم : مَلِكُكُمْ طَالُوتُ رَاجِعُوهُ فِيهِ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؛ فلما قَطَعَهُمْ بِالْحِجَّةِ سَأَلُوهُ الْيَتَنَةَ عَلَى ذَلِكَ ، فِي قَوْلِ الطَّبْرِيِّ . فلما سَأَلُوا نَبِيَّهُمُ الْيَتَنَةَ عَلَى مَا قَالَ ، دَعَا رَبَّهُ فَنَزَلَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ أَخَذُوا التَّابُوتَ دَاءً بِسَبَبِهِ ، عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ . قيل : وَضَعُوهُ فِي كَنِيسَةٍ لَمْ فِيهَا أَصْنَامٌ فَكَانَتِ الْأَصْنَامُ تَصْبِحُ مَنكُوسَةً . وقيل : وَضَعُوهُ فِي بَيْتِ أَصْنَامِهِمْ تَحْتَ الصُّنَمِ الْكَبِيرِ فَأَصْبَحُوا وَهُوَ فَوْقَ الصُّنَمِ ، فَأَخَذُوهُ وَشَدُّوهُ إِلَى رِجْلِهِ فَأَصْبَحُوا وَقَدْ قُطِعَتْ بِدَا الصُّنَمِ وَرِجْلَاهُ وَأَلْقِيَتْ تَحْتَ التَّابُوتِ ؛ فَأَخَذُوهُ وَجَعَلُوهُ فِي قَرْيَةٍ قَوْمٌ فَأَصَابَ أُولَئِكَ الْقَوْمُ أَوْجَاعٌ فِي أَعْنَاقِهِمْ . وقيل : جَعَلُوهُ فِي تَحْرَاءٍ قَوْمٌ فَكَانُوا يُصَيِّمُ الْبَاسُورَ^(٢) ؛ فلما عَظُمَ بَلَاؤُهُمْ كَيْفَمَا كَانَ ، قَالُوا : مَا هَذَا إِلَّا لِهَذَا التَّابُوتِ ! فَلَزَقُوهُ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فَوَضَعُوهُ عَلَى عَجَلَةٍ بَيْنَ ثَوْرَيْنِ وَأَرْسَلُوهُمَا فِي الْأَرْضِ نَحْوَ بِلَادِ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَبَعَثَ اللَّهُ مَلَائِكَةَ تَسْوِقَ الْبَقَرَيْنِ حَتَّى دَخَلَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَهُمْ فِي أَمْرِ طَالُوتَ فَأَيَقَنُوا بِالنَّصْرِ ؛ وَهَذَا هُوَ حِمْلُ الْمَلَائِكَةِ لِلتَّابُوتِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ . وَرُوي أَنَّ الْمَلَائِكَةَ جَاءَتْ بِهِ تَحْمِلُهُ وَكَانَ يُوْشَعَ بْنِ نُونٍ قَدْ جَعَلَهُ فِي الْبَرِيَّةِ ، فَرُوي أَنَّهُمْ رَأَوْا التَّابُوتَ فِي الْهَوَاءِ حَتَّى نَزَلَ بَيْنَهُمْ ؛ قَالَهُ الرِّبْعُ بْنُ خَيْثَمٍ . وَقَالَ وَهْبُ بْنُ مَنْبِيهٍ : كَانَ قَدْرُ التَّابُوتِ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ فِي ذِرَاعَيْنِ . الْكَلْبِيُّ : وَكَانَ مِنْ عَوْدِ شَمْسَارٍ الَّذِي يَتَّخِذُ مِنْهُ الْأَمْشَاطُ . وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ « التَّابُوتَ » وَهِيَ لَتْنَةٌ ، وَالنَّاسُ عَلَى قِرَاءَتِهِ بِالتَّاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَرُوي عَنْهُ « التَّيْبُوتُ » ذَكَرَهُ النَّحَّاسُ . وَقَرَأَ حَمِيدُ بْنُ قَيْسٍ « يَحْمَلُهُ » بِالْيَاءِ . قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكَمْ وَبَقِيَّةٌ ﴾ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي السَّكِينَةِ وَالْبَقِيَّةِ ؛ فَالسَّكِينَةُ نَفْسٌ مَّأخُودَةٌ مِنَ السَّكُونِ وَالرَّوْقَارِ وَالطَّمَانِينَةِ . فَقَوْلُهُ « فِيهِ سَكِينَةٌ » أَيْ هُوَ سَبَبُ سَكُونِ

(١) الاصطلام : الاستئصال والإبادة . (٢) في ز ، وأبن عطية : « الناسور » بالنون .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الطبري : الثورين . (٤) في ح وأ بن ج بالثين المعجمة والراء والسين

المهمله . والذي في « والبحر بالمعجمتين بينهما ميم وفي معجم أسماء النبات «شمس» ص ٣٤

قلوبكم فيما اختلفتم فيه من أمر طالوت؛ ونظيره « فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ » أى أنزل عليه ما سكن [به] قلبه . وقيل : أراد أن التابوت كان سبب سكون قلوبهم ، فأينما كانوا سكنوا إليه ولم يفزوا من التابوت إذا كان معهم في الحرب . وقال وهب بن منبه : السكينة روح من الله تتكلم ، فكانوا إذا اختلفوا في أمر نطقت ببيان ما يريدون ، وإذا صاحت في الحرب كان الظفر لهم . وقال علي بن أبي طالب : هى ریح هَفَافَةٌ لها وجه كوجه الإنسان . وروى عنه أنه قال : هى ریح تَنجِجُ لها رأسان . وقال مجاهد : حيوان كالجزل جناحان وذنب ولعنته شعاع ، فإذا نظر إلى الجيش انهمز . وقال ابن عباس : طُست من ذهب من الجنة ، كان يُنسل فيه قلوب الأنبياء ، وقاله السدى . وقال ابن عطية : والصحيح أن التابوت كانت فيه أشياء فاضلة من بقايا الأنبياء وآثارهم ، فكانت النفوس تسكن إلى ذلك وتأنس به وتقوى .

قلت : وفى صحيح مسلم عن البراء قال : كان رجل يقرأ سورة « الكهف » وعنده فرس مربوط بَسَطَيْنِ فَنَشْنَشْتُهُ سَحَابَةً فَعَمَلْتُ تَدْوِيرًا وَتَدْنُو وَجَعَلْتُ فَرَسُهُ يَنْفِرُ مِنْهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : « تِلْكَ السَّكِينَةُ نَزَلَتْ لِلْقُرْآنِ » . وفى حديث أبى سعيد الخدرى : أن أسيد بن الحضير بينا هو ليلة يقرأ في ميربه الحديث . وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تلك الملائكة كانت تستمع لك ولو قرأت لأصبحت يراها الناس ما تستر منهم » نرجه البخارى ومسلم . فأخبر صلى الله عليه وسلم عن نزول السكينة مرة ، ومرة عن نزول الملائكة ، فدل على أن السكينة كانت فى تلك الظلة ، وأنها تنزل أبدا مع الملائكة . وفى هذا حجة لمن قال إن السكينة روح أو شيء له روح ؛ لأنه لا يصح استماع القرآن إلا لمن يعقل ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَبَقِيَ ﴾ اختلف فى البقية على أقوال ، قليل : عصا موسى وعصا هارون وروضات الأرواح ؛ لأنها انكسرت حين ألقاها موسى ، قاله ابن عباس . زاد عكرمة :

- (١) راجع ج ٨ ص ١٤٨ (٢) الزيادة من ز . (٣) هفافة : مربة المردف موبها . (٤) ریح تنجيج : شديدة المردف غير استواء . (٥) الشطن : الحبل ، وجمعه أشطان . (٦) المريد (كسر فسكون فتح) : الموضع الذى ييس فيه التمر . (٧) روضات النى : بضم الراء : فناء .

التوراة. وقال أبو صالح : البقية : عصا موسى وثيابه وثياب هارون ولوحان من التوراة. (١) وقال عطية بن سعد : هي عصا موسى [وعصا] هارون وثيابهما ورُضاض الألواح. وقال الثوري : من الناس من يقول البقية قفيزاً من (٢) في طست من ذهب وعصا موسى وعمامة هارون ورَضاض الألواح . ومنهم من يقول : المصا والتعلان . ومعنى هذا ما روى من أن موسى لما جاء قومه بالألواح فوجدهم قد عبدوا العجل ، ألقي الألواح غضبا فتكسرت ، فتزع منها ما كان صحيحا . وأخذ رَضاض ١٠ تكسر بفعله في التابوت . وقال الضحاك : البقية : الجهاد وقتال الأعداء . قال ابن عطية : أى الأمر بذلك في التابوت ، إما أنه مكتوب فيه ، وإما أن نفس الإتيان به [هو] كالأمر بذلك ، وأسند الترك إلى [أل] موسى و [أل] هارون من حيث كان الأمر مندرجا من قوم إلى قوم وكلهم آل موسى وآل هارون . وآل الرجل قرابته . وقد تقدم (٣).

قوله تعالى : فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا اللَّهَ كَمِ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةُ كَثِيرَةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ (٤٢١)

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ) « فصل » معناه خرج بهم . فصلت الشيء ، فأفصل ، أى قطعته فأقطع . قال وهب بن منبه : فلما فصل طالوت قالوا له إن المياه لا تحملنا فأدع الله أن يجرى لنا نهر ، فقال لهم طالوت : إن الله مبتليكم بنهر . وكان عدد الجنود - في قول السدي - ثمانين ألفا . [وقال وهب (١) : لم يختلف عنه إلا ذو

(١) في رواية عطية : والذين . (٢) من هـ و جوز . (٣) كذا في جوه وابن عطية وفي هـ : فقير ، وهو الزيل . (٤) الزيادة من زهـ وابن عطية . (٥) راجع المسألة الثانية والثالثة ج ١ ص ٣٨١ (٦) من جوه .

عذر من صغر أو كبر أو مرض . والابتلاء الاختبار . والنهر والنهر لغتان . واشتقاقه من السعة ، ومنه النهر وقد تقدم . قال قتادة : النهر الذي ابتلاه الله به هونير بين الأردن وفلسطين . وقرأ الجمهور « نهر » بفتح الهاء . وقرأ مجاهد وحميد الأعرج « نهر » بإسكان الهاء . ومعنى هذا الابتلاء أنه اختبار لهم ، فمن ظهرت طاعته في ترك الماء علم أنه مطيع نيا عدا ذلك ، ومن غلبته شهوته [في الماء] وعصى الأمر فهو في العصيان في الشدائد أخرى ، فروى أنهم أتوا النهر وقد نالهم عطش وهو في غاية العذوبة والحسن ، فلذلك رخص للطبعين في القرعة ليرتفع عنهم أذى العطش بعض الارتفاع وليكسروا نزاع النفس في هذه الحال . وبين أن القرعة كآفة ضرر العطش عند الحزمة الصابرين على شطف العيش الذين همهم في غير الرفاهية ، كما قال عمرو :

« وأحسوا قراح الماء والماء بارد »

قلت : ومن هذا المعنى قوله عليه السلام : « حَسْبُ الْمَرْءِ لَقِيَاتُ يُقَمِّنُ صِلَهُ » . وقال بعض من يتعاطى غوامض المعاني : هذه الآية مثل ضرب الله للدنيا فشبها الله بالنهر والشارب منه والمائل إليها والمستكثر منها ، والتارك لشربه بالمنحرف عنها والراحد فيها ، والمنصرف بيده غرفة بالآخذ منها قدر الحاجة ، وأحوال الثلاثة عند الله مختلفة .

قلت : ما أحسن هذا لولا ما فيه من التحريف في التأويل والخروج عن الظاهر ، لكن معناه صحيح من غير هذا .

الثانية — استدل من قال إن طالوت كان نبيا بقوله : « إِنَّ اللَّهَ مَبْتَليكُمْ » وأن الله أوحى إليه بذلك وألممه ، وجعل الإلغام ابتلاء من الله لهم . ومن قال لم يكن نبيا قال : أخبره نبهم شمويل بالوحي حين أخبر طالوت قومه بهذا ، وإنما وقع هذا الابتلاء لتمييز الصادق من الكاذب . وقد ذهب قوم إلى أن عبد الله بن حذافة السهمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أمر أصحابه بإيقاد النار والدخول فيها تجربة لطاعتهم ، لكنه حمل مزاحه على تخشين الأمر الذي كلفهم ، وسيأتي بيانه في « النساء » (٢٣) إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قوله تعالى: ﴿فَنَ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ شرب قيل معناه كَرَعَ . ومعنى «فَلَيْسَ مِنِّي» أى ليس من أصحابى في هذه الحرب ، ولم يخرجهم بذلك عن الإيمان . قال السدى : كانوا ثمانين ألفا ، ولا محالة أنه كان فيهم المؤمن والمنافق والمجذ والكسلان ، وفي الحديث "من غشنا فليس منا" أى ليس من أصحابنا ولا على طريقتنا وهدينا . قال :^(١)
إذا حاولت في أسد يخوراً * فإني لستُ منك ولستُ مِنِّي
وهذا مهيج في كلام العرب ، يقول الرجل لأبيه إذا سلك غير أسلوبه : لست مِنِّي .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ يقال : طعمت الشيء أى ذقته . وأطعمته الماء أى أذقته ، ولم يقل ومن لم يشربه لأن من عادة العرب إذا كروا شيئا أن يكرروه بلفظ آخر ، ولغة القرآن أفصح اللغات ، فلا عبرة بقسح من يقول : لا يقال طعمت الماء .

الخامسة - استدلل علمائنا بهذا على القول بسد الذرائع ، لأن أدنى الذوق يدخل في لفظ الطعم ، فإذا وقع النهى عن الطعم فلا سبيل إلى وقوع الشرب ممن يتجنب الطعم ؛ ولهذا المبالغة لم يأت الكلام «ومن لم يشرب منه» .

السادسة - لما قال تعالى : ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ﴾ دلّ على أن الماء طعام وإذا كان طعاما كان قوتا لبقائه واقتيات الأبدان به فوجب أن يحرى فيه الربا ، قال ابن العسرى : وهو الصحيح من المذهب . قال أبو عمر قال مالك : لا بأس ببيع الماء على الشط بالماء متفاضلا وإلى أجل ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد بن الحسن : هو مما يكال ويوزن ، فعلى هذا القول لا يجوز عند التفاضل ، وذلك عنده فيه ربا ؛ لأن علته في الربا الكيل والوزن . وقال الشافعى : لا يجوز بيع الماء متفاضلا ولا يجوز فيه الأجل ، وعلته في الربا أن يكون ما كولا جنسا .

(١) هو المأبئة الدياني ، بقول هذا المية بن حصن الفزارى ، وكان قد دعاه وقوه إلى مقاطعة بنى أسد ونقض حلفهم فأبى عليه وتوعد بهم ، وأراد بالفجور نقض الحلف . (عن شرح التواهد) .
(٢) المهيج : الطريق الواضح الواضح البين .

السابعة — قال ابن العربي قال أبو حنيفة : من قال إن شرب عبدي فلان من الفُرات فهو حُرٌّ فلا يعتق إلا أن يكرَّع فيه ، والكرَّع أن يشرب الرجل فيه من النهر ، فإن شرب يسهه أو اغترف بالإناء منه لم يعتق ؛ لأن الله سبحانه فرق بين الكرَّع في النهر وبين الشرب باليد . قال : وهذا فاسد ؛ لأن شرب الماء يطلق على كل هيئة وصفة في لسان العرب من غَرَفَ باليد أو كَرَّع بالقلم انطلاقا واحدا ، فإذا وُجد الشرب المحلوف عليه لغة وحقيقة حنث ، فأعلمه .

قلت : قول أبي حنيفة أصح ، فإن أهل اللغة تفوقوا بينهما كما تفوق الكتاب والسنة . قال الجوهري وغيره : وكَرَّع في الماء كُرُوعا إذا تناوله فيه من موضعه من غير أن يشرب بكفيه ولا بإناء ، وفيه لغة أخرى « كَرَّع » بكسر الراء [يكرَّع ^(١)] كَرَّعا . والكرَّع : ماء السماء يكرَّع فيه . وأما السنة فذكر ابن ماجه في سننه : حدثنا وإصل بن عبد الأعلى حدثنا ابن فضيل عن ليث عن سعيد بن عامر عن ابن عمر قال : مررنا على بركة فخلطنا نكرع فيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” لا تَكْرَعُوا ولكن اغسلوا أيديكم ثم اشربوا فيها فإنه ليس إناء أطيب من اليد “ وهذا نص . وليث بن أبي سليم خرج له مسلم وقد ضُعف .

الثامنة — قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَن أَعْتَرَفَ عُزْفَةً يَبْدَهُ ﴾ الاعتراف : الأخذ من الشيء باليد وبآلة ، ومنه المعرفة ، والفَرْف مثل الاعتراف . وقرئ « عُزْفَة » بفتح النين وهي مصدر ، ولم يقل اعترافه ؛ لأن معنى الفَرْف والاعتراف واحد . والفَرْفَة المرة الواحدة . وقرئ « عُزْفَة » بضم النين وهي الشيء المُعْتَرَف . وقال بعض المفسرين : الفَرْفَة بالكف الواحد والفَرْفَة بالكفَّين . وقال بعضهم : كلاهما لفتان بمعنى واحد . وقال علي رضي الله عنه : الْأَكْفُ أَنْظَفُ الآتِيَةِ ، ومنه قول الحسن :

لا يَدْلِفُونَ إلى ماء بآنية * إلا اعترافا من العُدْران بالزَّاح

الدليلف : المشي الرويد .

قلت : ومن أراد الحلال الصَّرف في هذه الأزمان دون شبهة ولا امتراء ولا ارتياب فليشرب بكفِّه الماء من العيون والأنهار المسخَّرة بالجرَّان آناء الليل و [آناء^(١)] النهار، مُبتغياً بذلك من الله كسب الحسنات ووضع الأوزار والمُفوق بالأئمة الأبرار، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” من شرب بيده وهو يقدر على إناء يريد به التواضع كتب الله له بعدد أصابعه حسنات وهو إناء عيسى بن مريم عليهما السلام إذ طرح القدح فقال آف هذا مع الدنيا “ .

نحَرَّجه ابن ماجه من حديث ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشرب على بطوننا وهو الكَرع، ونهنا أن نتترف باليد الواحدة، وقال : ” لا يبلغ أحدكم كما يبلغ الكلب ولا يشرب باليد الواحدة كما يشرب القوم الذين يخطئ الله عليهم ولا يشرب بالليل في إناء حتى يحركه إلا أن يكون إناء مُخَمَّراً ومن شرب بيده وهو يقدر على إناء ... “ الحديث كما تقدَّم، وفي إسناده بَقِيَّةُ بن الوليد، قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال أبو زرعة : إذا حدث بَقِيَّةُ عن الثقات فهو ثقة .

التاسعة : قوله تعالى : ﴿ فَتَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ قال ابن عباس : شربوا على قدر يقينهم، فشرب الكفار شرب الهيم^(٢) وشرب العاصون دون ذلك، وانصرف من القوم ستة وسبعون ألفاً وبقي بعض المؤمنين لم يشرب شيئاً وأخذ بعضهم الفُرَّة، فأما من شرب فلم يرو، بل برَّح به العطش، وأما من ترك الماء فحسنت حاله وكان أجَلَدَ من أخذ الفُرَّة .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا جَاوِزُهُ هُوَ ﴾ الماء تعود على النهر، و«هو» تأكيد .

(والذين) في موضع رفع عطفاً على المضمَر في «جاوزه» يقال : جاوزت المكان مجاوزةً وجوازاً .

والجواز في الكلام ما جاز في الاستعمال ونفذ واستمر على وجهه . قال ابن عباس والسدي : جاز معه في النهر أربعة آلاف رجل فيهم من شرب، فلما نظروا إلى جالوت وجنوده وكانوا مائة ألف كلهم شاكون في السلاح رجع منهم ثلاثة آلاف وستمائة وبضعة وثمانون ؛ فقل هذا القول قال المؤمنون الموقنون بالبعث والرجوع إلى الله تعالى عند ذلك وهم عدَّة أهل

(١) كذا في هـ و ج وفي ز : أطراف .

(٢) الهيم : الإبل التي يصيها داء فلا تروى من الماء، واحداً أهم، والأثنى هيا .

بدر: «كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ». وأكثر المفسرين: على أنه إنما جاز معه النهر من لم يشرب جملة، فقال بعضهم: كيف نطبق المدح مع كثرتهم! فقال أولوا العزم منهم: «كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ». قال البراء بن عازب: كنا نتحدث أن عدة أهل بدر كعدة أصحاب طالوت الذين جاوزوا معه النهر ثلاثمائة وبضعة عشر رجلا - وفي رواية: وثلاثة عشر رجلا - وما جاز معه إلا مؤمن.

الحادية عشرة - قوله تعالى: (قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ) والظن هنا بمعنى اليقين، ويموز أن يكون شكًا لا علمًا، أي قال الذين يتوهمون أنهم يقتلون مع طالوت فيلقون الله شهداء، فوقع الشك في القتل.

قوله تعالى: (كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ) الفتنة: الجماعة من الناس والقطعة منهم؛ من فاوَتْ رأسه بالسيف وفأبته أي قطعته. وفي قولهم رضى الله عنهم: «كم من فتنة قليلة» الآية، تحريض على القتال واستشعار للصبر واقتداء بمن صدق ربه.

قلت: هكذا يجب علينا نحن أن نفعل! لكن الأعمال القبيحة والنيات الفاسدة منعت من ذلك حتى يتكسر العدد الكبير منا فقام اليسير من المدح كما شاهدناه غير مرة، وذلك بما كسبت أيدينا! وفي البخاري: وقال أبو الدرداء: إنما تقالون بأعمالكم. وفيه مسند أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «هل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم». فالأعمال فاسدة والضعفاء مهملون والصبر قليل والأعناد ضعيف والتفوى زائلة! قال الله تعالى: «أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ» وقال: «وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلُوا» وقال: «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ» وقال: «وَلْيَنْصِرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ» وقال: «إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»^(١). فهذه أسباب النصر وشروطه وهي معدومة عندنا غير موجودة فينا، فإننا لله وإنا إليه راجعون على ما أصابنا وحل بنا! بل لم يبق من الإسلام إلا ذكره، ولا من الدين إلا رتبته لظهور الفساد ولكثرة الطغيان وقلة الرشاد حتى استولى المدح شرقا وغربا برا وبحرا، وعمت الفتن وعظمت المحن ولا عاصم إلا من ربح!.

(١) راجع ج ٤ ص ٣٢٢ (٢) راجع ج ٦ ص ١٢٧ (٣) راجع ج ١٠ ص ٢٠٢

(٤) راجع ج ١٢ ص ٧٢ (٥) راجع ج ٨ ص ٢٢

قوله تعالى : وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٥١﴾

« بَرَزُوا » صاروا في البرّاز وهو الأفصح من الأرض المتسع . وكان جالوت أمير المارقة ومليكمهم ظله ميل . ويقال : إن البربر من نسله ، وكان فيما روى في ثلاثمائة ألف فارس . وقال عكرمة : في تسعين ألفا ، ولما رأى المؤمنون كثرة عدوهم تضرعوا إلى ربهم ، وهذا كقوله : « وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ » إلى قوله : « وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ^(١) » الآية . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لقي العدو يقول في القتال : « اللهم بك أصول وأجول » وكان صلى الله عليه وسلم يقول إذا لقي العدو : « اللهم إني أعوذ بك من شرورهم وأجملك في غورهم » ودعا يوم بدر حتى سقط رداؤه عن منكبيه ^(٢) يستجير الله وعده على ما يأتي بيانه في « آل عمران » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٢٥١﴾

قوله تعالى : (فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ) أى فأنزل الله عليهم النصر ، « فَهَزَمُوهُمْ » : فكسروهم . والهزم : الكسر ، ومنه سقاء مهزّم ، أى انتفى بعضه على بعض مع الجفاف ، ومنه ما قيل في زعيم : إنها هزيمة جبريل ، أى هزمها جبريل برجله فخرج الماء . والهزم : ما تكسر من يابس الحطب .

قوله تعالى : (وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ) وذلك أن طالوت الملك اختاره من بين قومه لقتال جالوت ، وكان رجلا قصيرا مسقاما وصفارا أصفر أزرق ، وكان جالوت من أشد الناس وأقوامه وكان يهزم الجيوش وحده ، وكان قتل جالوت وهو رأس المارقة على يده . وهو داود

(١) كما في وجوز ، وفي : الأسع . (٢) راجع ج ٤ ص ٢٢٨ فابدر ص ١٩٠ فابدر .

(٣) ف : د . ويستجير ، وفي : لا . ف : لا . ويستجير ، وما أتيناه في ز .

ابن إيتى^(١) — بكسر الهمزة، ويقال: داود بن زكريا بن رشوى، وكان من سبط يهوذا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام، وكان من أهل بيت المقدس جمع له بين النبوة والملك بعد أن كان راعيا وكان أصغر إخوته وكان يرعى غنما، وكان له سبعة إخوة في أصحاب طالوت؛ فلما حضرت الحرب قال في نفسه: لأذهبن إلى رؤية هذه الحرب، فلما نهض في طريقه مر بمجر فناداه: يا داود خذني فبني تقتل جالوت، ثم ناداه حجر آخر ثم آخر فأخذها وجعلها في غيلائه وسار، فخرج جالوت يطلب مبارزا فكف^(٢) الناس عنه حتى قال طالوت: من يبرز إلي وبقتله فأنا أزوجه ابنتي وأحكمه في مالي؛ فجاء داود عليه السلام فقال: أنا أبرز إليه وأقتله، فأزدراه طالوت حين رآه لصغريته وقصره فردّه، وكان داود أزرق قصيرا؛ ثم نادى ثانية وثالثة فخرج داود، فقال طالوت له: هل جرّبت نفسك بشيء؟ قال نعم؛ قال بماذا؟ قال: وقع ذئب في غنمى فضربتته ثم أخذت رأسه فقطعته من جسده. قال طالوت: الذئب ضعيف، هل جرّبت نفسك في غيره؟ قال: نعم، دخل الأسد في غنمى فضربتته ثم أخذت بلحيه فشققتهما، أفترى هذا أشد من الأسد؟ قال لا؛ وكان عند طالوت درع لا تستوى إلا على من يقتل جالوت، فأخبره بها وألقاها عليه فاستوت؛ فقال طالوت: فأركب فرسى وخذ سلاحى ففعل؛ فلما مشى قليلا رجع فقال الناس: جبن الفتى! فقال داود: إن الله إن لم يقتله لى ويُعنى عليه لم ينفعنى هذا الفرس ولا هذا السلاح، ولكنى أحب أن أقاتله على عادتي. قال: وكان داود من أرمى الناس بالمقلاع، فنزل وأخذ غيلائه فتقلدها وأخذ مقلعه ونرج إلى جالوت، وهو شاك في سلاحه على رأسه بيضة فيها ثلاثمائة رطل، فيما ذكر الماوردى وغيره؛ فقال له جالوت: أنت يا فتى تخرج إلى! قال نعم؛ قال: هكذا كما تخرج إلى الكلب! قال نعم، وأنت أهون. قال: لأطعمن لحمك اليوم للطير والسباع؛ ثم تدانينا وقصد جالوت أن يأخذ داود بيده استخفافا به، فأدخل داود يده إلى الحجارة، فرؤى أنها التأمّت فصارت حجرا واحدا، فأخذه فوضعه في المقلاع وسمى الله

(٢) كف: جبن وضعف.

(١) كذا في الأصول، والذي في البحر وغيره: إيتا.

وأداره ورماه فأصاب به رأس جالوت فقتله ، وحز رأسه وجعله في مخلاته ، وأختلط الناس وحمل أصحاب طالوت فكانت الهزيمة . وقد قيل : إنما أصاب بالجر من اليضة موضع أنه ، وقيل : عينه وخرج من فقاء ، وأصاب جماعة من عسكره فقتلهم . وقيل : إن الجبر تفتت حتى أصاب كل من في السكشي منه ؛ وكان كالفبضة التي رمى بها النبي صلى الله عليه وسلم هوازن يوم حنين ، والله أعلم . وقد أكثر الناس في قصص هذه الآي ، وقد ذكرت لك منها المقصود والله المحمود .

قلت : وفي قول طالوت : « من يرزله ويقتله فإني أزوجه ابنتي وأحكه في مالي » معناه ثابت في شرعا ، وهو أن يقول الإمام : من جاء برأس فله كذا ، أو أسير فله كذا على ما يأتي بيانه في « الأنفال »^(١) إن شاء الله تعالى . وفيه دليل على أن المبارزة لا تكون إلا بإذن الإمام ؛ كما يقوله أحمد وإسحاق وغيرهما . واختلف فيه عن الأوزاعي فحكى عنه أنه قال : لا يحمل أحد إلا بإذن إمامه . وحكى عنه أنه قال : لا بأس به ، فإن نهى الإمام عن البراز فلا يبارز أحد إلا بإذنه . وأباح طائفة البراز ولم تذكر بإذن الإمام ولا بنفي إذنه ؛ هذا قول مالك . سئل مالك عن الرجل يقول بين الصنفين : من يبارز ؟ فقال : ذلك إلى نيته إن كان يريد بذلك الله فارجو ألا يكون به بأس ، قد كان يفعل ذلك فيما مضى . وقال الشافعي : لا بأس بالمبارزة . قال ابن المنذر : المبارزة بإذن الإمام حسن ، وليس على من بارز بنفي إذن الإمام حرج ، وليس ذلك بمكره لآني لا أعلم خيرا يمنع منه .

(وَأَنَّهُ أَتَاهُ اللَّهُ الْمَلِكُ وَالْحِكْمَةُ) قال السدي : أتاه الله ملك طالوت ونبوة شمعون . والذي تأمه هو صنعة الدروع ومنطق الطير وغير ذلك من أنواع ما علمه صلى الله عليه وسلم . وقال ابن عباس : هو أن الله أعطاه سلسلة موصولة بالهجرة والفلك ورأسها عند صومعة داود ؛ فكان لا يحدث في الهواء حدث إلا صلصلت السلسلة فيعلم داود ما حدث ، ولا يحسب ذو عاهة إلا برئ ؛ وكانت علامة دخول قومه في الدين أن يمسوها بأيديهم ثم يمسحون أكفهم على صدورهم ، وكانوا يحاكمون إليها بعد داود عليه السلام إلى أن رفعت .

(١) في « دوز : عنه ، وفي : « وقتا عينه » . (٢) راجع ج ٧ ص ٢٦٢

قوله تعالى : ﴿ يَمَّا يَشَاءُ ﴾ أى مما شاء ، وقد يوضع المستقبل موضع الماضى ، وقد تقدم .
 قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ فيه مسألتان :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ كذا قراءة الجماعة ، إلا نافعاً فإنه قرأ « دِفَاعُ » ويجوز أن يكون مصدراً لفعل كما يقال : حسبت الشيء حساباً ، وآب إياباً ، ولقيته لقاءً ، ومثله كتبه كتاباً ، ومنه « كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ » . النحاس : وهذا حسن ؛ فيكون دفاع ودفع مصدرين لدَفَعَ وهو مذهب سيبويه . وقال أبو حاتم : دافع ودَفَعَ بمعنى واحد ، مثل طرقت النعل وطارقت : أى خَصَفَتْ إحداهما فوق الأخرى ، والخصف : الخرز . واختار أبو عبيدة قراءة الجمهور « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ » . وأنكر أن يقرأ « دِفَاعُ » وقال : لأن الله عز وجل لا يقابله أحد . قال مكى : هذا وهم توهم فيه باب المفاعلة وليس به ، واسم « الله » في موضع رفع بالفعل ، أى لولا أن يدفع الله . و « دِفَاعُ » مرفوع بالابتداء عند سيبويه . « النَّاسُ » مفعول ، « بَعْضُهُمْ » بدل من الناس ، « يَبْعِضُ » في موضع المفعول الثانى عند سيبويه ، وهو عنده مثل قولك : ذهبت بزيد ، فزيد في موضع مفعول فأعلمه .

الثانية — واختلف العلماء في الناس المدفوع بهم الفساد من هم ؟ فقيل : هم الأبدال وهم أربعمائة رجل كل مائة واحد بدل الله آخر ، فإذا كان عند القيامة ماتوا كلهم ؛ اثنتان وعشرون منهم بالشام وثمانية عشر بالعراق . وروى عن علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الأبدال يكونون بالشام وهم أربعمائة رجل كل مائة منهم رجل أبدل الله مكانه رجلاً يسقى بهم الفيت وينصر بهم على الأعداء ويصرف بهم عن أهل الأرض البلاء » ذكره الترمذى الحكيم في « نوادر الأصول » . وخرج أيضاً عن أبي الدرداء قال : إن الأنبياء كانوا أوتاد الأرض ، فلما انقطعت النبوة أبدل الله مكانهم قوماً من أمة محمد صلى الله عليه وسلم يقال لهم الأبدال ؛ لم يفضلوا الناس بكثرة صوم ولا صلاة ولكن بحسن الخلق وصدق الورع وحسن النية وسلامة القلوب لجميع المسلمين والنصيحة لهم ابتغاء مرضاة الله بصبر وحلم ولب

(١) كذا في ج ، وليس في بقية الأصول : تميم ، وفيها بدل الثانية مسألة . (٢) ج ٥ ص ١٢٣

وتواضع في غير مَدَلَّة ، فهم خلفاء الأنبياء قوم اصطفاهم الله لنفسه واستخلصهم بعلمه لنفسه ،
 وهم أربعون صديقا منهم ثلاثون رجلا على مثل يقين إبراهيم خليل الرحمن ، يدفع الله بهم
 المكروه عن أهل الأرض والبلايا عن الناس ، وبهم يُعْطَوْنَ وَيُرْزَقُونَ ، لا يموت الرجل منهم
 حتى يكون الله قد أنشأ من خلفه . وقال ابن عباس : ولولا دفع الله العدوّ يموتُ المسلمون
 لقلب المشركون قتلوا المؤمنين ونزبوا البلاد والمساجد . وقال سفيان الثوري : هم الشهود
 الذين تُستخرج بهم الحقوق . وحكى مكي أن أكثر المفسرين على أن المعنى : لولا أن الله
 يدفع بمن يصلي عن لا يصلي وعن يتقى عن لا يتقى لأهلك الناس بذنوبهم ؛ وكذا ذكر النحاس
 والتعليق أيضا . [قال التعليق^(١)] وقال سائر المفسرين : ولولا دفاع الله المؤمنين الأبرار عن الفجار
 والكفار لفستت الأرض ، أى هلكت . وذكر حديثنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 ” إن الله يدفع العذاب بمن يصلي من أمي عن لا يصلي ومن يزكي عن لا يزكي ومن يصوم
 عن لا يصوم ومن يحج عن لا يحج ومن يجاهد عن لا يجاهد ، ولو اجتمعوا على ترك هذه
 الأشياء ما أنظرهم الله طرفة عين — ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم — وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ
 النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ “ . وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” إن الله
 ملائكة تنادي كل يوم لولا عباد رُكِّعُوا وأطفال رُضِعُوا وبهائم رُتِعُوا لصَبَّ عليكم العذاب صبا “
 ترجمه أبو بكر الخطيب بمعناه من حديث الفضيل بن عياض . حدثنا منصور عن إبراهيم عن
 علقمة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” لولا فيكم رجال خُشِعُوا وبهائم
 رُتِعُوا وصبيان رُضِعُوا لصَبَّ العذاب على المؤمنين صبا “ . أخذ بعضهم هذا المعنى فقال :

لولا عبادُ للإله رُكِّعُوا * وصِيَّةُ من اليتامى رُضِعُوا

وهُمَلَاتُ في القَلَّةِ رُتِعُوا * صَبَّ عليكم العذاب الأَوْجِعُ

وروى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” إن الله ليصلح بصلاح الرجل ولده
 وولد ولده وأهل دويرته ودويرات حوله ولا يزالون في حفظ الله ما دام فيهم “ . وقال قتادة :
 يجلي الله المؤمن بالكافر ويساقى الكافر بالمؤمن . وقال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم :

«إِنَّ اللَّهَ لَيَدْفَعُ بِالْمُؤْمِنِ الصَّالِحِ عَنْ مِائَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَجِيرَانِهِ الْبَلَاءَ». ثم قرأ ابن عمر «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ». وقيل : هذا الدفع بما شرع على أئمة الرسل من الشرائع ، ولولا ذلك لتسالب الناس وتناحوا وهلكوا ، وهذا قول حسن فإنه عموم في الكف والدفع وغير ذلك فتأمله . (وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ) . بين سبحانه أن دفعه بالمؤمنين شر الكافرين فضلٌ منه ونعمة .

قوله تعالى : تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٥١﴾

(تِلْكَ) ابتداء (آيَاتُ اللَّهِ) خبره ، وإن شئت كان بدلا والخبر (تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ) . (وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) ، خبر إن أى وإنك لمرسَل . نبه الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن هذه الآيات التي تقدم ذكرها لا يعلمها إلا نبي مرسل .

قوله تعالى : تِلْكَ آيَاتُ الرُّسُلِ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُؤِيدُ ﴿٢٥٢﴾

قوله تعالى : (تِلْكَ آيَاتُ الرُّسُلِ) قال : « تلك » ولم يقل : ذلك مراعاة لتأنيث لفظ الجماعة ، وهي رفع بالابتداء . و « الرُّسُلُ » نعت ، وخبر الابتداء الجملة . وقيل : الرسل عطف بيان ، و (فَضَّلْنَا) الخبر . وهذه آية مشككة والأحاديث ثابتة بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَحْيُرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ » و « لَا تَفْضَلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ » رواها الأئمة الثقات ، أى لا تقولوا : فلان خير من فلان ، ولا فلان أفضل من فلان . يقال : خير فلان بين فلان وفلان ، وفضل

(مشددا) إذا قال ذلك . وقد اختلف العلماء في تأويل هذا المعنى ، فقال قوم : إن هذا كان قبل أن يوحى إليه بالفضل ، وقبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم ، وأن القرآن ناسخ للنع من التفضيل . وقال ابن قتبية : إنما أراد بقوله : « أنا سيد ولد آدم » يوم القيامة ؛ لأنه الشافع يومئذ وله لواء الحمد والحوض ، وأراد بقوله : « لا تحيروني على موسى » على طريق التواضع ؛ كما قال أبو بكر : ولستم بغيركم . وكذلك معنى قوله : « لا يقل أحد أنا خير من يونس بن متى » على معنى التواضع . وفي قوله تعالى : « وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ »^(١) ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل منه ؛ لأن الله تعالى يقول : ولا تكن مثله ؛ فدل على أن قوله : « لا تفضلوني عليه » من طريق التواضع . ويجوز أن يريد لا تفضلوني عليه في العمل فلعله أفضل عملا مني ، ولا في البلى والامتحان فإنه أعظم محنة مني . وليس ما أعطاه الله لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم من السؤدد والفضل يوم القيامة على جميع الأنبياء والرسل بعمله بل بتفضيل الله إياه واختصاصه له ، وهذا التأويل اختاره المهلب . ومنهم من قال : إنما نهى عن الخوض في ذلك ، لأن الخوض في ذلك ذريعة إلى الجدل وذلك يؤدي إلى أن يذكر منهم ما لا ينبغي أن يذكر ويقل احترامهم عند المصاراة . قال شيخنا : فلا يقال : النبي أفضل من الأنبياء كلهم ولا من فلان ولا خير ؛ كما هو ظاهر النبي لما يتوهم من النقص في المفضل ؛ لأن النهي اقتضى منع إطلاق اللفظ لا منع اعتقاد ذلك المعنى ؛ فإن الله تعالى أخبر بأن الرسل متفاضلون ، فلا نقول : نبينا خير من الأنبياء ولا من فلان النبي اجتنابا لما نهى عنه وتأديبا به وعملا بآعتقاد ما تضمنه القرآن من التفضيل ، والله بحقائق الأمور عليم .

قلت : وأحسن من هذا قول من قال : إن المنع من التفضيل إنما هو من جهة النبوة التي هي خصلة واحدة لا تفاضل فيها ، وإنما التفضيل في زيادة الأحوال والخصوص والكرامات والألطاف والمعجزات المتباينات ، وأما النبوة فلا تفاضل وإنما تفاضل بأمور أخر زائدة عليها ؛ ولذلك منهم رسل وأولوا عزم ، ومنهم من اتخذ خليلا ، ومنهم من كلم الله

ورفع بعضهم درجات؛ قال الله تعالى : « وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآيَنَّا دَاوُدَ زَبُورًا ^(١) » وقال : « تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » .

قلت : وهذا قول حسن ، فإنه جمع بين الآي والأحاديث من غير نسخ ، والقول بتفضيل بعضهم على بعض إنما هو بما مُنِح من الفضائل وأُعطي من الوسائل ، وقد أشار ابن عباس إلى هذا فقال : إن الله فضل عدا على الأنبياء وعلى أهل السماء ، فقالوا : يم يا بن عباس فضله على أهل السماء ؟ فقال : إن الله تعالى قال : « وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَقَدْ كَبِّرَ بِهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ » . وقال لمحمد صلى الله عليه وسلم : « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا . لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ » . قالوا : فافضله على الأنبياء ؟ قال قال الله تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا يَلْسَانُ قَوْمِهِ يُبَيِّنُ لَهُمْ ^(٢) » وقال الله عز وجل لمحمد صلى الله عليه وسلم : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ^(٣) » فأرسله إلى الجن والإنس « ذكره أبو محمد الدارمي في مسنده . وقال أبو هريرة : خير بنى آدم نوح وإبراهيم وموسى وعبد صلى الله عليهم وسلم ، وهم أولو العزم من الرسل ، وهذا نص من ابن عباس وأبي هريرة في التبيين ، ومعلوم أن من أرسل أفضل ممن لم يُرسل ، فإن من أرسل فُضِّل على غيره بالرسالة واستتوا في النبوة إلى ما يلقاه الرسل من تكذيب أمهم وقتلهم إياهم ، وهذا مما لا يخفى فيه ، إلا أن ابن عطية أبا محمد عبد الحق قال : إن القرآن يقتضى التفضيل ، وذلك في الجملة دون تعيين أحد مفضول ، وكذلك هي الأحاديث ؛ ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّا أَكْرَمُ وَلَدِ آدَمَ عَلَى رَبِّي » وقال : « إِنَّا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ » ولم يبين ، وقال عليه السلام : « لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرُ مَنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى » وقال : « لَا تَفْضُلُونِي عَلَى مُوسَى » . وقال ابن عطية : وفي هذا نهى شديد عن تعيين المفضول ؛ لأن يونس عليه السلام كان شابا وتفسخ تحت أعباء النبوة . فإذا كان التوقيف لمحمد صلى الله عليه وسلم فغيره أخرى .

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٧٨ (٢) راجع ج ١١ ص ٢٧٢ (٣) راجع ج ١٦ ص ٣٦٠

(٤) راجع ج ٩ ص ٣٤٠ (٥) راجع ج ١٤ ص ٤٠٠

(٦) يقال : تفسخ البير تحت الحمل الثقيل إذا لم يقفه .

قلت : ما احترناه أولى إن شاء الله تعالى ؛ فإن الله تعالى لما أخبر أنه فضل بعضهم على بعض جعل بين بعض المتفاضلين وذكر الأحوال التي فضلوا بها فقال : « مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ » وقال « وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا » وقال تعالى : « وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ » ، « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلَّتَيْنِ » وقال تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا » وقال : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ ^(٥) نُوحٍ » فمع ثم خص وبدأ بحمد صلى الله عليه وسلم ، وهذا ظاهر .

قلت : وهكذا القول في الصحابة إن شاء الله تعالى ، اشتركوا في الصفة ثم تباينوا في الفضائل بما منحهم الله من المواهب والوسائل ، فهم متفاضلون بتلك مع أن الكل شملتهم الصفة والعدالة والثناء عليهم ، وحسبك بقوله الحق : « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ » إلى آخر السورة . وقال : « وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا » ثم قال : « لَا يَسْتَوِي سِنُّكُمْ مَنْ أَتَقَى مِنَ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ » وقال : « لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ » فمع وخص ، ونفى عنهم الشين والنقص ، رضى الله عنهم أجمعين ونفعنا بهم آمين .

قوله تعالى : « زِمْنَهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ » المكلم موسى عليه السلام ، وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آدم أبي مرسل هو ؟ فقال : « نعم نبي مكلم » . قال ابن عطية : وقد ناول بعض الناس أن تكليم آدم كان في الجنة ، فعل هذا تبقى خاصية موسى . وحذفت الهاء لظول الاسم ، والمعنى من كلمه الله .

قوله تعالى : « وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ » قال النحاس : بعضهم هنا على قول ابن عباس والشعبي ومجاهد محمد صلى الله عليه وسلم ، قال صلى الله عليه وسلم : « بثت إلى الأحمر والأسود وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ونصرت بالرعب مسيرة شهر وأحللت لي الغنائم وأعطيت

(١) راجع ج ٦ ص ١٧ (٢) راجع ج ١٧ ص ٢٦٢ وص ٢٣٩ (٣) راجع ج ١١ ص ٢٩٥
(٤) راجع ج ١٣ ص ١٦٣ (٥) راجع ج ١٤ ص ١٢٦ (٦) راجع ج ١٦ ص ٢٩٢ وص ٢٨٨ وص ٢٧٤ (٧) الرعب : الخوف والفرع . كان أعداء النبي صلى الله عليه وسلم قد أزعج الله تعالى في قلوبهم الخوف ، فإذا كان يوم يذبحهم مسيرة شهر طوره وخرعوا منه . (عن النهاية)

الشفاعة . ومن ذلك القرآن وانشقاق القمر وتكليمه الشجر وإطعامه الطعام خلقا عظيما من نُمَيْرَات ودُرُور شاة أُم مَعْبَد بعد جَعَّاف . وقال ابن عطية معناه ، وزاد : وهو أعظم الناس أمة وخُتِمَ به النبيون إلى غير ذلك من الخُلُق العظيم الذي أعطاه الله . ويحتمل اللفظ أن يراد به محمد صلى الله عليه وسلم وغيره ممن عظمت آياته ، ويكون الكلام تأكيدا . ويحتمل أن يريد به رفع أدريس المكان العَلِّي ، ومراتب الأنبياء في السماء كما في حديث الإسماء ، وسيأتي . وبينات عيسى هي إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وخلق الطير من الطين كما نص عليه في التنزيل . (وَأَيَّدَاهُ) قويناه . (يَرْجُحُ الْقُدُس) جبريل عليه السلام ، وقد تقدّم .

قوله تعالى : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ يَنْبَغِيهِمْ) أى من بعد الرسل . قيل : الضمير لموسى وعيسى ، والآنسان جمع . وقيل : من بعد جميع الرسل ، وهو ظاهر اللفظ . وقيل : إن القتال إنما وقع من الذين جاءوا بعدهم وليس كذلك المعنى ، بل المراد ما أقتل الناس بعد كل نبي ، وهذا كما تقول : اشتريت خيلا ثم بعته ، فإزلك هذه العبارة وأنت إنما اشتريت فرسا وبعته ثم آخر وبعته ثم آخر وبعته ، وكذلك هذه النوازل إنما اختلف الناس بعد كل نبي فمنهم من آمن ومنهم من كفر بنيا وحسدا وعلى حطام الدنيا ، وذلك كله بقضاء وقدر وإرادة من الله تعالى ، ولو شاء خلاف ذلك لكان ولكنه المستأثر بيسر الحكمة في ذلك الفعل لما يريد . وكسرت النون من « وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا » لالتقاء الساكنين ، ويجوز حذفها في غير القرآن ، وأنشد سيويه :

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ * وَلَاكِ أَسْقَى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ نَافِعِيلَ
(فِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ) « مَنْ » في موضع رفع بالابتداء والصفة .

قوله تعالى : يَنَآيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٤﴾

(١) ج ٢ ص ٢٤ (٢) البيت للجبائي ، وصف أنه اضطرب ذنبا في ثلاثة أسطر لا ماء فيها ، وزعم أن الذئب رد عليه فقال : لست بأت ما دعوتني إليه من الصبة ولا أستطيع لأنني وحشي وأنت إنسي ولكن أسقي إن كان مازك فاضلا من ديك (عن شرح التواهد للشمسري) .

قال الحسن : هي الزكاة المفروضة . وقال ابن جريج وسعيد بن جبير : هذه الآية تجمع الزكاة المفروضة والتطوع . قال ابن عطية . وهذا صحيح ، ولكن ما تقدم من الآيات في ذكر القتال وأن الله يدفع بالمؤمنين في صدور الكافرين يترجى منه أن هذا التدب إنما هو في سبيل الله ، ويقوى ذلك في آخر الآية قوله : « وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ » أى فكافوهم بالقتال بالأنفس وإتفاق الأموال .

قلت : وعلى هذا التأويل يكون إتفاق الأموال مرة واجبا ومرة ندبا بحسب تعيين الجهاد وعدم تعيينه . وأمر تعالى عباده بالإتفاق مما رزقهم الله وأنعم به عليهم ، وحذرهم من الإسالك إلى أن يمضى . يوم لا يمكن فيه بيع ولا شراء ولا استدراك نفقة ، كما قال : « فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقْتُ ^(١) » . والخلة : خالص المودة ، مأخوذة من تخل ^(٢) الأمرار بين الصديقين . والحلالة والحلالة : الصداقة والمودة ، قال الشاعر :

وكيف تُواصلُ مَنْ أَصَبَتْ * خَلَاتُهُ كَأَيِّ مَرَحِبٍ

وأبو مرحب كنية الظل ، ويقال : هو كنية عرقوب الذى قيل فيه : مواعيد عرقوب . والخلة (بالضم أيضا) : ما خلا من الثبت ، يقال : الخلة خبز الإبل والحص فاكهتها . والخلة (بالفتح) : الحاجة والفقر . والخلة : ابن مخاض ، عن الأصمى . يقال : أتاهم بقرص كأنه فرسن خلة . والأخنى خلة أيضا . ويقال لايت : اللهم أصلح خلته ، أى النعمة التى ترك . والخلة : الخمرة الحامضة . والخلة (بالكسر) : واحدة خلل السيف ، وهى بطائن كانت تنفى بها أجناف السيوف منقوشة بالذهب وغيره ، وهى أيضا سيور تلبس ظهر سبتي ^(٣) القوس . والخلة أيضا : ما يبق بين الأستان . وسأبى في « النساء » اشتقاق الخليل ومعناه . فأخبر الله تعالى ألا خلة فى الآخرة ولا شفاعة إلا بإذن الله . وحقيقتها رحمة منه تعالى شرف بها الذى أذن له فى أن يشفع . وقرا ابن كثير وأبو عمرو « لا يبيع فيه ولا خلة »

(١) راجع ج ١٨ ص ١٣٠ (٢) هو الثانية الجمدى ، كما فى اللسان .

(٣) الفرن (بكسر الفاء ، والدين وسكون الزا) : عظم قليل اللحم ، وهو خف البير ، كالخافر لادابة .

(٤) سبة القوس : ما عطف من طرفها . (٥) راجع ج ٥ ص ٣٩٩

ولا شفاعَةَ « بالنصب من غير تنوين، وكذلك في سورة « إبراهيم » « لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالَ^(١) »
وفي « الطور » « لَا تَقَوْ فِيهَا وَلَا تَأْتِيَنَّ^(٢) » وأنشد حسان بن ثابت :

أَلَا طِمَآنَ وَلَا فُرْمَانَ عَادِيَةً * إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَاسِيرِ^(٣)

والف الاستفهام غير مغيرة عمل « لا » كقولك : ألا رجل عندك ، ويموز ألا رجل
ولا امرأة كما جاز في غير الاستفهام فأعلمه . وقرأ الباقر جمع ذلك بالرفع والتنوين ،
كما قال الراعي :

وَمَا صَرَمْتُكَ حَتَّى قُلْتَ مُعَلَّةً * لَا نَافَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا بَحْلٌ .

ويروى « وما هجرتك » فالفتح على النفي العام المستغرق لجميع الوجوه من ذلك الصنف ،
كأنه جواب لمن قال : هل فيه من بيع ؟ فسأل سؤالاً عاماً فأجيب جواباً عاماً بالنفي . و « لا »
مع الاسم المنفي بمنزلة اسم واحد في موضع رفع بالابتداء ، والخبر « فيه » . وإن شئت جعلته
صفة ليوم ، ومن رفع جعل « لا » بمنزلة ليس . وجعل الجواب غير عام ، وكأنه جواب
من قال : هل فيه بيع ؟ بإسقاط من ، فأتى الجواب غير مغير عن رفعه ، والمرفوع مبتداً
أواسم ليس و « فيه » الخبر . قال مكي : والاختيار الرفع ، لأن أكثر القراء عليه ، ويموز في غير
القرآن لا يبيع فيه ولا خلة^(٤) ، وأنشد سيبويه لرجل من مدحج :

هَذَا لَعَمْرُكَ الصَّغَارُ بَعِيْنُهُ * لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ

ويموز أن تبنى الأول وتنصب الثاني وتنونه فتقول : لا رجل فيه ولا امرأة ، وأنشد
سيبويه :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خِلَةَ * أَسَّعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ .

فلا زائدة في الموضعين ، الأول عطف على الموضع والثاني على اللفظ . ووجه خامس أن
ترفع الأول وتبنى الثاني كقولك : لا رجل فيها ولا امرأة ، قال أئمة :
فلا تَقَوْ وَلَا تَأْتِيَنَّ فِيهَا * وَمَا قَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

(١) راجع ج ٩ ص ٣٦٦ = (٢) راجع ج ١٧ ص ٦٦ (٣) يقول هذا إلى الحارث بن كعب
ومنهم الجاشي وكان يهاجيه يغلهم أهل نهم ورس على الطعام لا أهل غارة وقال . والعادية : المستعيلة . ويروى
عادية (بالتين المعجمة) وهي التي تتداولها ؟ وعادية أم لأنها تكون بالعادة وغيرها . (عن شرح التواهد للشكري) .

وهذه الخمسة الأوجه جائزة في قولك : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وقد تقدم هذا والحمد لله .
 (وَالْكَافِرُونَ) ابتداء . (هُمْ) ابتداء ثان ، (الظَّالِمُونَ) خبر الثاني ، وإن شئت كانت
 « هم » زائدة للفصل و « الظالمون » خبر « الكافرون » . قال عطاء بن دينار : والحمد لله
 الذي قال : « والكافرون هم الظالمون » ولم يقل والظالمون هم الكافرون .

قوله تعالى : اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ
 وَلَا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ
 إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ
 إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا
 وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾

قوله تعالى : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) هذه آية الكرسي سيدة آي القرآن وأعظم آية ،
 كما تقدم بيانه في الفاتحة ، ونزلت ليلا ودعا النبي صلى الله عليه وسلم زيدا فكتبها . روى عن محمد
 ابن الحنفية أنه قال : لما نزلت آية الكرسي نزل كل صنم في الدنيا ، وكذلك نزل كل ملك في الدنيا
 وسقطت التيجان عن رؤوسهم ، وهربت الشياطين يضرب بعضهم على بعض إلى أن أتوا إبليس
 فأخبروه بذلك فأمرهم أن يحنوا عن ذلك ، فجاءوا إلى المدينة فبلغهم أن آية الكرسي قد نزلت .
 وروى الأئمة عن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا أبا المنذر أتدرى
 أى آية من كتاب الله معك أعظم ؟ " قال قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : " يا أبا المنذر
 أتدرى أى آية من كتاب الله معك أعظم ؟ " قال قلت : « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » فضرب
 في صدرى وقال : " ليهنك العلم يا أبا المنذر " . زاد الترمذى الحكيم أبو عبد الله : " فوالذى
 قضى بيده إن لهذه الآية للسانا وشفتين تقدس المليك عند ساق العرش " . قال أبو عبد الله :
 فهذه آية أنزلها الله جل ذكره ، وجعل نوابها لقارنها عاجلا وأجلا ، فأما في العاجل فهي حارسة
 لمن قرأها من الآفات ، وروى لنا من نوافيكالى أنه قال : آية الكرسي تدعى في التوراة

وَلَيْتَ اللَّهَ . يريد يدعى قارنُها في ملكوت السموات والأرض عزيرًا ، قال : فكان عبد الرحمن ابن عوف إذا دخل بيته قرأ آية الكرسي في زوايا بيته الأربع ، معناه كأنه يلتمس بذلك أن تكون له حارسا من جوانبه الأربع ، وأن تنفى عنه الشيطان من زوايا بيته . وروى عن عمر أنه صارع جنبًا فصصره عمر رضى الله عنه ، فقال له الجنى : خلّ عني حتى أعلمك ما تمتنعون به منا ، نفى عنه وسأله فقال : إنكم تمتنعون منا بآية الكرسي .

قلت : هذا صحيح ، وفي الخبر : من قرأ آية الكرسي دُبِّرَ كل صلاة كان الذي يتولى قبض روحه ذو الجلال والإكرام ، وكان كمن قاتل مع أنبياء الله حتى يستشهد . وعن علي رضى الله عنه قال : سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول وهو على أعواد المنبر : " من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة لم ينعه من دخول الجنة إلا الموت ولا يواظب عليها إلا صديق أو عابد ، ومن قرأها إذا أخذ مضجعه آمنه الله على نفسه وجاره وجار جاره والآيات حوله " . وفي البخارى عن أبى هريرة قال : وكلّنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظ زكاة ومضان ، وذكر قصة وفيها : فقامت يارسل الله ، زعم أنه بعثنى كلمات ينفعنى الله بها فغلبت سبيله ، قال : " ما هي ؟ " قلت قال لى : إذا أويت إلى فراشك فأقرأ آية الكرسي من أولها حتى تحم " الله لا إله إلا هو الحى القيوم " . وقال لى : لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح ، وكانوا أحرص شىء على الخير . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : " أما إنه قد صدقك وهو كذوب تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليل يا أبا هريرة ؟ " قال : لا ، قال : " ذاك شيطان " . وفي مسند الذارىبى أبى محمد قال الشعبي قال عبد الله بن مسعود : لقي رجل من أصحاب عهد صلى الله عليه وسلم رجلا من الجن فصارعه فصصره الإنسى ، فقال له الإنسى : إني لأراك ضيلا شحينا كأن ذرّيتك ذرّيتنا كلب فكذلك أتم معشر الجن ، أم أنت من بينهم كذلك ؟ قال : لا والله ! إني منهم لضليع ولكن عاودنى الثانية فإن صرعتني علمتكم شيئا ينفعك ، قال نعم ، فصصره ، قال :

(١) الضمير في « كانوا » راجع إل الصحابة . قال التستلى : « وكان الأصل أن يقول " كما " لكه على

طريق الافتات ، وقيل هو مودج من كلام بعض رواة » .

تقرأ آية الكرسي: «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ»؟ قال: نعم؛ قال: فإنك لا تقرأها في بيت إلا خرج منه الشيطان له خَبَجٌ تَكْبَجُ الحارث لا يدخله حتى يصبح. أخرجه أبو نعيم عن أبي عاصم الثقفي عن الشعبي. وذكره أبو عبيدة في غريب حديث عمر حذثناه أبو معاوية عن أبي عاصم الثقفي عن الشعبي عن عبد الله قال: قيل لعبد الله: أهو عمر؟ فقال: ماعسى أن يكون الا عمر! . قال أبو محمد الدرايمى: الضَّئِيلُ: الدقيق، والشَّيْخِيت: المهزول، والضَّلِيع: جيد الأضلاع، والخَبَج: الرمح. وقال أبو عبيدة: الخَبَج: الضراط، وهو الخَبَج أيضا بالحاء. وفي الترمذى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قرأ حم — المؤمن — إلى إله المصبر وآية الكرسي حين يصبح حفظ بهما حتى يمسي، ومن قرأهما حين يمسي حفظ بهما حتى يصبح" قال: حديث غريب. وقال أبو عبد الله الترمذى الحكيم: وروى أن المؤمنين ندبوا إلى المحافظة على قراءتها دبر كل صلاة. عن أنس رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أوحى الله إلى موسى عليه السلام من داوم على قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة أعطيته فوق ما أعطى^(١) الشاكرين وأجر النبيين وأعمال الصديقين وبسطت عليه يميني بالرحمة ولم يمنعه أن أدخله الجنة إلا أن يأتيه ملك الموت" قال موسى عليه السلام: يا رب من سمع بهذا لا يداوم عليه؟ قال: "إني لا أعطيه من عبادي إلا لنبي" أو صديق أو رجل أحبه^(٢) أو رجل أريد قتله في سبيل". وعن أبي بن كعب قال قال الله تعالى: "يا موسى من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة أعطيته ثواب الأنبياء" قال أبو عبد الله: معناه عندي أعطيته ثواب عمل الأنبياء، فأما ثواب النبوة فليس لأحد إلا للأنبياء. وهذه الآية تضمنت التوحيد والصفات العلوية، وهي نحوون كلمة، وفي كل كلمة نحوون بركة، وهي تعدل ثلث القرآن، وردّ بذلك الحديث، ذكره ابن عطية. و«الله» مبتدأ، و«لَا إِلَهَ» مبتدأ ثان وخبره محذوف تقديره معبود أو موجود. و«إِلَّا هُوَ» بدل من موضع لا إله. وقيل: «الله لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» ابتداء وخبر، وهو مرفوع محمول على المعنى، أى ما إله إلا هو، ويجوز في غير القرآن لا إله إلا إياه، نصب على

(١) في الأصول: «... أعطيه ثواب الشاكرين» والصواب عن كتاب «السر القديس في تفسير آية الكرسي».

(٢) في هـ: اجنيه

الاستثناء . قال أبو ذر في حديثه الطويل : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أى آية أنزل الله عليك من القرآن أعظم ؟ فقال : « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » . وقال ابن عباس : أشرف آية في القرآن آية الكرسي . قال بعض العلماء : لأنه يكرر فيها اسم الله تعالى بين مضمَر وظاهر ثمان عشرة مرة .

(الْحَيُّ الْقَيُّومُ) نعمت لله عز وجل ، وإن شئت كُلف بدلا من « هو » ، وإن شئت كان خبرا بعد خبر ، وإن شئت على إضمار مبتدأ . ويجوز في غير القرآن النصب على الممدوح . و « الحى » اسم من أسمائه الحسنى يسمى به ، ويقال : إنه اسم الله تعالى الأعظم . ويقال : إن عيسى ابن مريم عليه السلام كان إذا أراد أن يحيى الموتى يدعو بهذا الدعاء : يا حى يا قيوم . ويقال : إن آصف بن برخيا لما أراد أن يأتى برش بلقيس إلى سليمان دعا بقوله يا حى يا قيوم . ويقال : إن بنى إسرائيل سألوا موسى عن اسم الله الأعظم فقال لهم : أيا هيا شرا هيا ، يعنى يا حى يا قيوم . ويقال : هو دعاء أهل البحر إذا خافوا الغرق يدعون به . قال الطبري عن قوم : إنه يقال حى قيوم كما وصف نفسه ، ويُسلم ذلك دون أن يُظفر فيه . وقيل : سمي نفسه حيا لصرفه الأمور مصاريفها وتقديره الأشياء مقاديرها . وقال قتادة : الحى الذى لا يموت . وقال السدى : المراد بالحى الباقى . قال ليلى :

فإِذَا تَرَيْتَنِى الْيَوْمَ أَصْبَحْتُ سَالِمًا • فَلَسْتُ بِأَخِيٍّ مِنْ كَلَابٍ وَجَعْفَرٍ

وقد قيل : إن هذا الاسم هو اسم الله الأعظم . (الْقَيُّومُ) من قام ؛ أى القائم بتدبير ما خلق ؛ عن قتادة . وقال الحسن : معناه القائم على كل نفس بما كسبت حتى يجازيها بعملها ، من حيث هو عالم بها لا يخفى عليه شئ منها . وقال ابن عباس : معناه الذى لا يحول ولا يـلـ . قال أُمَيَّة بن أبى الصلت :

لَمْ تُخْلَقِ السَّمَاءُ وَالنَّجُومُ • وَالشَّمْسُ مَعَهَا قَرَرُ يَوْمٍ
قُدْرَةُ مُهَيِّمٍ قَيُّومٍ • وَالْخَشَرُ وَالْجَنَّةُ وَالنَّعِيمُ
• إِلَّا لِأَمْرِ شَأْنُهُ عَظُمُ •

قال البيهقي : ورأيت في « عيون التفسير » لإسماعيل البصري في تفسير القيوم قال : ويقال هو الذي لا ينام ؛ وكأنه أخذ من قوله عز وجل عقيه في آية الكرسي : « لَا تَأْخُذُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ » . وقال الكلبي : القيوم الذي لا بدى له ؛ ذكره أبو بكر الأنباري . وأصل فيوم قَيُومٌ اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فأدغمت الأولى في الثانية بعد قلب الواو ياء ؛ ولا يكون فيوم فعولا ؛ لأنه من الواو فكان يكون قووما . وقرأ ابن مسعود وعلقمة والأعمش والنخعي « الحى القيام » بالألف ، وروى ذلك عن عمر . ولا خلاف بين أهل اللغة أن القيوم أعرف عند العرب وأصح بناء وأثبت علة . والقيام منقول عن القوام إلى القيام ، صرف عن الفعل إلى الفيعل ، كما قيل للصواغ الصياغ ؛ قال الشاعر :

إِنْ ذَا الْعَرْشِ لِلَّذِي يَرْزُقُ النَّاسَ * سَ وَحَى عَلَيْهِمْ قَيُومُ^(١)

ثم نرى عز وجل أن تأخذه سنة ولا نوم . والسنة : النعاس في قول الجميع . والنعاس ما كان من العين فإذا صار في القلب صار نوما ؛ قال عدي بن الرقاع يصف امرأة^(٢) بفتور النظر :

وَسَنَّ أَفْصَدَهُ النَّعَاسُ قَرَّتْ * فِي عَيْنِهِ سِنَةٌ وَلَيْسَ بِنَاسِمٍ

وفزق المفضل بينهما فقال : السنة من الرأس ، والنعاس في العين ، والنوم في القلب . وقال ابن زيد : الوَسَنان الذي يقوم من النوم وهو لا يعقل ، حتى ربما جرد السيف على أهله . قال ابن عطية : وهذا الذي قاله ابن زيد فيه نظر ، وليس ذلك بمفهوم من كلام العرب . وقال السدي : السَّنة : ربح النوم الذي يأخذ في الوجه فينعس الإنسان .

قلت : وبالجمله فهو فتور يمتري الإنسان ولا يفقد معه عقله . والمراد بهذه الآية أن الله تعالى لا يدركه خلل ولا يلحقه ملل بحال من الأحوال . والأصل في سِنَةٍ وَسَنَةٌ حذفت الواو

(١) في الأصول : « لا يدل له » والتصويب عن اللسان . (٢) في ج : الخلق .

(٣) هذا البيت في وصف ظبي ، وقبل هذا البيت :

لولا الحياء وأن رأسي قد عسا * فيه الشيب ثروت أم القاسم
وكانها وسط النساء أعارها * عينيه أحور من بتآذر جام

(٤) ربح النوم في عينه : خالطها .

كما حذفت من يسين . والنوم هو المستقل الذي يزول معه الذهن في حق البشر . والواو للعطف و « لا » تؤكد .

قلت : والناس يذكرون في هذا الباب عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكي عن موسى على المنبر قال : تتوقع في نفس موسى هل ينام الله جل ثناؤه فأرسل الله إليه ملكاً فأرّفه ثلاثاً ثم أعطاه قارورتين في كل يد قارورة وأمره أن يحتفظ بهما قال فجعل ينام وتكاد يداه تلتقيان ثم يستيقظ فينحى أحدهما عن الأخرى حتى نام نومة فاصطفقت يداه فانكسرت القارورتان — قال — ضرب الله له مثلاً أن لو كان ينام لم تمسك السماء والأرض^(١) ولا يصبح هذا الحديث ، ضعفه غير واحد منهم البيهقي .

قوله تعالى : ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ أي بالملك فهو مالك الجميع وربه . وجاءت العبارة بـ « ما » وإن كان في الجملة من يعقل من حيث المراد الجملة والموجود . قال الطبري : نزلت هذه الآية لما قال الكفار : ما نعبد أوثاناً إلا ليقربونا إلى الله زلفى .

قوله تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ « مَنْ » رفع بالابتداء و « ذا » خبره ؛ و « الذي » نعت لهذا ، وإن شئت بدل ، ولا يجوز أن تكون « ذا » زائدة كما زيدت مع « ما » لأن « ما » مبهمة فزيدت « ذا » معها لشبهها بها . وتقرر في هذه الآية أن الله يأذن لمن يشاء في الشفاعة ، وهم الأنبياء والعلماء والمجاهدون والملائكة وغيرهم ممن أكرمهم وشرفهم الله ، ثم لا يشفعون إلا لمن أرتضى ؛ كما قال : ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾^(٢) قال ابن عطية : والذي يظهر أن العلماء والصالحين يشفعون فيمن لم يصل إلى النار وهو بين المترتين ، أو وصل ولكن له أعمال صالحة . وفي البخاري في « باب بَقِيَّةٍ من أبواب الرؤية » : إن المؤمنين يقولون : ربنا إن إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا . وهذه شفاعة فيمن يقرب أسرهم ، وكما يشفع الطفل المحبطين^(٣) على باب الجنة . وهذا إنما هو في قرباتهم ومعارفهم . وإن الأنبياء يشفعون فيمن

(١) الذي في كتب اللغة أن الفعل من باب « فرح » .

(٢) في ابن عطية : تسمى - وفي « ج » ، ز : تمسك . (٣) راجع ج ١١ ص ٢٨١

(٤) المحبطين : اللزق بالأرض . وفي الحديث « إن القسط يظل مبحثاً على باب الجنة » قال ابن الأثير : المحبطين . (بالمعزرتة) : التفضيل المستبطل ، الذي . وقيل : هو المتعنت استناع طلبة لا استناع إباء .

حصل في النار من عصاة أهمهم بذنوب دون قُرْبَى ولا معرفة إلا بنمَس الإِيْمَان ، ثم تَبَيَّنَ شَفَاعَةُ أَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ فِي الْمُسْتَرْقِينَ [فِي الْخَطَايَا] (١) الذَّنُوبِ الَّذِينَ لَمْ تَعْمَلْ فِيهِمْ شَفَاعَةَ الْإِنْبِيَاءِ . وَأَمَّا شَفَاعَةُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ الْحِسَابِ نَخَاصَةً لَهُ .

قلت : قد بَيَّنَّ مسلم في صحيحه كيفية الشفاعة بيانا شافيا ، وكأنه رحمه الله لم يقرأه وأن الشافعين يدخلون النار ويُخرجون منها أناسا استوجبوا العذاب ؛ فعلى هذا لا يبعد أن يكون للؤمنين شفاعتان : شفاعَة فيمن لم يصل إلى النار ، وشفاعة فيمن وصل إليها ودخلها ؛ أجازنا الله منها . فذكر من حديث أبي سعيد الخدري : ” ثم يُضْرَبُ الْجَسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ وَيَجْلُ الشَّفَاعَةُ وَيَقُولُونَ اللَّهُمَّ سَلِّمْ — قيل : يا رسول الله وما الجسر ؟ قال : دَحَضٌ مَرَّلَةٌ فِيهَا خَطَاطِيفٌ وَكَلَالِبٌ وَحَسَكَةٌ تَكُونُ تَجْدُ فِيهَا سُورِيَةٌ يُقَالُ لَهَا السَّعْدَانُ فَيَمُرُّ الْمُؤْمِنُونَ كَطَرْفِ الْعَيْنِ وَكَالْبَرْقِ وَكَالْمَرْحِ وَكَالطَّيْرِ وَكَأَجَاوِدِ الْخَيْلِ وَالرَّكَّابِ فَتَأْجَحُّ مَسْلَمٌ وَتُخَدِّشُ مَرْمَلٌ وَمَكْدُوسٌ (٢) فِي نَارِ جَهَنَّمَ حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْكُمْ بِأَشَدَّ مُنَادَاةً لِلَّهِ فِي اسْتِيفَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ ، يَقُولُونَ رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ وَمَعَنَا وَيَصَلُّونَ وَيُحْجُونَ ، فَيَقَالُ لَهُمْ أَنْزِلُوا مِنْ عَرْقَتِمْ ، فَتُحْرَمُ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ فَيُخْرَجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ وَإِلَى رِجْلَيْهِ ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِنْ أَمْرَتَانَا ، فَيَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ أَرْجِعُوا مِنْ جَدْتِمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْزِلُوهُ ، فَيُخْرَجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ، ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِنْ أَمْرَتَانَا ، ثُمَّ يَقُولُ أَرْجِعُوا

(١) في ٥ . (٢) قال النووي : هو جنون « دحض » ودال مفتوحة والهاء ساكنة ، و « مرلة » بفتح

الميم وفي الزاوي لثان الفتح والكسر ، والدحض والمرلة بمعنى واحد وهو الموضع الذي تزل فيه الأنفام ولا تنفر .

(٣) الحسكة (بالحر بك) : واحدة الحسك وهو بات له ثمرة حشنة تعلق بأصواف الغنم يعمل من الحديد على مثاله ، وهو آلات السكر يلقي حوله فتشب في رجل من يدوسها من الخيل والسباع الطاووس له . والسعدان منه سبول الأرض وهو من أطيب مراعي الإبل مادام رعبا . (٤) الركاب : الإبل التي يسار عليها ، ولا واحد لها من لفظها . (٥) مخدوش مرسل أي مجروح مطلق من القيء .

(٦) مكدوس أي مدفوع في جهنم . قال ابن الأثير : وتكس الإنسان إذا دفع من وراءه فسقط . ويروى بالثين المعجمة من الكدش وهو السوق الشديد ، والطارذ والجرح أيضا .

فمن وجدتم في قلبه مثقال بصيف دينار من خير فأخرجه، فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذر فيها أحدا من أمرنا، ثم يقول أرجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجه، فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذر فيها خيرا — وكان أبو سعيد يقول: إن لم تصدقوني بهذا الحديث فاقربوا إن شئتم «إِنَّ اللَّهَ لَا يَطْلُمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً بَضَاعِفَهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا^(١)» — فيقول الله تعالى: شفعت الملائكة وشفع البيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرخم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط قد عادوا حُما^(٢) وذكر الحديث. وذكر من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: «فأقول يا رب أئذن لي فيمن قال لا إله إلا الله قال ليس ذلك لك — أو قال ليس ذلك إليك — وعزني وكبريائي وعظمتي [وجبريائي] لأخرجن من قال لا إله إلا الله». وذكر من حديث أبي هريرة عنه عليه الصلاة والسلام: «حتى إذا فرغ الله من القضاء بين العباد وأراد أن يخرج رحمته من أراد من أهل النار أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئا ممن أراد الله تعالى أن يرحمه ممن يقول لا إله إلا الله فيعرفونهم في السار يعرفونهم بأثر السجود تأكل النار ابن آدم إلا أثر السجود حرّم الله على النار أن تأكل أثر السجود» الحديث بطوله.

قلت: قدلت هذه الأحاديث على أن شفاعة المؤمنين وغيرهم إنما هي لمن دخل النار وحصل فيها، أجازنا الله منها! وقول ابن عطية: «ممن لم يصل أو وصل» يحتمل أن يكون أخذه من أحاديث أخر، والله أعلم. وقد خرج ابن ماجه في سننه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُصَفِّ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفُوفًا — وقال ابن غير أهل الجنة — فيمزم الرجل من أهل النار على الرجل فيقول يا فلان أما تذكر يوم استسقيت فسقيتك شربة؟ قال فيشفع له ويمزم الرجل على الرجل فيقول أما تذكر يوم تناولت طهورا؟ فيشفع له — قال ابن تيمر — ويقول يا فلان أما تذكر يوم بعثني لحاجة كذا وكذا فذهبت لك؟ فيشفع له».

(١) راجع ج ٥ ص ١٩٤ (٢) الم (بسم الحاء وضع الميم الأولى المحففة): الميم، الواحدة حصة كل كلمة. (٣) في حرب ووج.

وأما شفاعات نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم فاختلف فيها ؛ فقيل ثلاث ، وقيل اثنان ،
وقيل : خمس ، يأتي بيانها في « سبحان » ^(١) إن شاء الله تعالى . وقد أتينا عليها في كتاب
« التذكرة » والحمد لله .

قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ الضميران عائدان على كل من يعقل ممن
تضمنه قوله : « لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » . وقال مجاهد : « مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ »
الدنيا « وَمَا خَلْفَهُمْ » الآخرة . قال ابن عطية : وكل هذا صحيح في نفسه لا بأس به ؛ لأن ما بين
اليَد هو كل ما تقدم الإنسان ، وما خلفه هو كل ما يأتي بعده ؛ ونحو قول مجاهد قال
السدِّي وغيره .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ العلم هنا بمعنى المعلوم ، أي
ولا يحيطون بشيء من معلوماته ؛ وهذا كقول الخضر لموسى عليه السلام حين ترقى العصفور
في البحر : ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما قص هذا العصفور من هذا البحر .
فهذا وما شاكلة راجع إلى المعلومات ؛ لأن علم الله سبحانه وتعالى الذي هو صفة ذاته
لا يتبعض . ومعنى الآية لا معلوم لأحد إلا ما شاء الله أن يعلمه . ^(٢)

قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ذكر ابن عساكر في تاريخه عن عليّ
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الكرسي لؤلؤة والقلم لؤلؤة وطول
القلم سبعمائة سنة وطول الكرسي حيث لا يعلمه إلا الله » . وروى حماد بن سلمة عن عاصم بن
بهذلة — وهو عاصم بن أبي النجود — عن زُرَّ بن حبّيش عن ابن مسعود قال : بين كل سماءين
مسيرة خمسمائة عام وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام ، وبين الكرسي وبين العرش
مسيرة خمسمائة عام ، والعرش فوق الماء والله فوق العرش يعلم ما أتم فيه وعليه . يقال :
كُرسيٌّ وكُرسيٌّ والجمع الكراسي . وقال ابن عباس : كرميه علمه . ورجحه الطبري ، قال :
منه الكُرْاسة التي تضم العلم ؛ ومنه قيل للعلماء : الكراسي ؛ لأنهم المعتمد عليهم ؛ كما
يقال : أَوْتَادُ الْأَرْضِ .

(١) راجع ج ١٠ ص ٣٠٩ (٢) في ٥ : لا يتبر . (٣) في ٥ وب و ب : حيث لا يعلمه العالمون .

طعامها ، ثم التفت إليه فقالت له : ويل لك يوم يضع الملك كرسيه فيأخذ للظالم من الظالم ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصديقا لقولها : " لا قُدْسَ أُمَّةٌ — أو كيف قدس أمة — لا يأخذ ضيعُفُها حقَّه من شديدها " . قال ابن عطية : في قول أبي موسى « الكرسي موضع القدمين » يريد هو من عرش الرحمن كوضع القدمين من أسرة الملوك ، فهو مخلوق عظيم بين يدي العرش نسبته إليه كنسبة الكرسي إلى سرير الملك . وقال الحسن ابن أبي الحسن : الكرسي هو العرش نفسه ؛ وهذا ليس بمرضى ، والذي تقتضيه الأحاديث أن الكرسي مخلوق بين يدي العرش والعرش أعظم منه . وروى أبو إدريس الخولاني عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله ، أى ما أنزل عليك أعظم ؟ قال : " آية الكرسي " — ثم قال — يا أبا ذر ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة في أرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة " . أخرجه الأبرجى وأبو حاتم البستي في صحيح مسنده والبيهقي وذكر أنه صحيح . وقال مجاهد : ما السموات والأرض في الكرسي إلا بمنزلة حلقة ملقاة في أرض فلاة . وهذه الآية منبئة عن عظم مخلوقات الله تعالى ، ويستفاد من ذلك عظم قدرة الله عز وجل إذ لا يؤدُّه حفظ هذا الأمر العظيم .

و (يُؤَدُّهُ) معناه يُثْقِلُهُ ، يقال : آدَى الشيء بمعنى أثقلني ومحملت منه المشقة ، وبهذا فسر اللفظة ابن عباس والحسن وقتادة وغيرهم . قال الزجاج : بجائز أن تكون المَاءُ لله عز وجل ، وجائز أن تكون للكرسي ؛ وإذا كانت للكرسي فهو من أمر الله تعالى . و (الْمَلِيَّ) يراد به علو الصدر والمترلة لا علو المكان ؛ لأن الله مترَّعٌ عن التحيز . وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا : هو المَلِيَّ عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه . قال ابن عطية : وهذا قول جهلٌ بمجسمين ، وكان الوجه ألا يُحكى . وعن عبد الرحمن بن قُرْطُ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به سمع تسبيحا في السموات العلى : سبحان الله العليّ الأعلى سبحانه وتعالى . والعلِيّ والعالِي : القاهر الغالب للأشياء ؛ يقول العرب : علا فلان فلان أى غلبه وقهره ؛ قال الشاعر :

فَلَمَّا مَلَوْنَا وَأَسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ * تَرَكَّاهُمْ صَرَخَى لِنَسِيرِ وَكَامِيرِ

ومنه قوله تعالى : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ » . و (الْعَظِيمُ) صفة بمعنى عظيم القدر والخطر والشرف ، لا على معنى عَظِمَ الأجرام . وحكى الطبري عن قوم أن العَظِيمَ معناه المعظم ، كما يقال : العتيق بمعنى المعتق ، وأنشد بيت الأعشى :

فَكَانَ الْحَمْرَ الْعَتِيقَ مِنَ الْإِسْرِ • خَفِيطٌ تَمْزُوجَةٌ بِمَاءِ زُلَالٍ^(٢١)

وحكى عن قوم أنهم أنكروا ذلك وقالوا : لو كان بمعنى مُعْظَمٍ لوجب ألا يكون عظيماً قبل أن يخلق الخلق وبعد فناءهم ؛ إذ لا معظم له حينئذ .

قوله تعالى : لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾

قوله تعالى : (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) . فيه مسألتان :

الأولى — قوله تعالى : (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) الدين في هذه الآية المعتقد والملة بقرينة قوله : (قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) . والإكراه الذي في الأحكام من الإيمان واليوع والهيات وغيرها ليس هذا موضعه ، وإنما يحى في تفسير قوله : « إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ » . وقرأ أبو عبد الرحمن : « قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » وكذا روى عن الحسن والشعبي ؛ يقال : رَشَدَ يَرشُدُ رُشْدًا ، وَرَشِدَ يَرشُدُ رَشْدًا : إذا بلغ ما يُحِبُّ . وَعَوَى ضِدُّهُ ؛ عن النحاس . وحكى ابن عطية عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قرأ « الرشاد » بالألف . وروى عن الحسن أيضا (الرُّشْدُ) بضم الزاء والشين : (الْغَيِّ) مصدر من عَوَى يَغْوِي إذا ضلَّ في معتقده أو رأى ؛ ولا يقال الغي في الضلال على الإطلاق .

(١) راجع ج ١٣ ص ٢٤٨ (٢) الإِسْفَاطُ ضرب من الأشربة : فارسيّ صرّوب .

(٣) راجع ج ١٠ ص ١٨٠

الثانية - اختلف العلماء في [معنى] هذه الآية على ستة أقوال :

(الأول) قيل إنها منسوخة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أكره العرب على دين الإسلام وقاظهم ولم يرض منهم إلا بالإسلام ؛ قاله سليمان بن موسى ، قال : نسختها « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ » . وروى هذا عن ابن مسعود وكثير من المفسرين .

(الثاني) ليست بمنسوخة وإنما نزلت في أهل الكتاب خاصة ، وأنهم لا يُكْرَهُونَ على الإسلام إذا أدوا الجزية ، والذين يُكْرَهُونَ أهل الأوثان فلا يقبل منهم إلا الإسلام فهم الذين نزل فيهم « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ » . هذا قول الشعبي وقتادة والحسن والضحاك . واجبة لهذا القول ما رواه زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول لمجوز نصرانية : اسلمي أبنتي المجوز تسلمي ، إن الله بعث محمدا بالحق . قالت : أنا عجوز كبيرة والموت إلى قريب ! فقال عمر : اللهم أشهد ، وتلا « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ » .

(الثالث) ما رواه أبو داود عن ابن عباس قال : نزلت هذه في الأنصار ، كانت تكون المرأة مِثْلًا فَتَجْعَلُ على نفسها إن عاش لما ولد أن تهوِّده ؛ فلما أجليت بنو النضير كان فيهم كثير من أبناء الأنصار فقالوا : لاندع أبناءنا ! فانزل الله تعالى : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » . قال أبو داود : والمِثْلَاتُ التي لا يعيش لها ولد . في رواية : إنما فعلنا ما فعلنا ونحن نرى أن دينهم أفضل مما نحن عليه ، وأما إذا جاء الله بالإسلام فنكحهم عليه فنزلت : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ » من شاء التحق بهم ومن شاء دخل في الإسلام . وهذا قول سعيد

ابن جبير والشعبي ومجاهد إلا أنه قال : كان سبب كونهم في بني النضير الاسترضاع . قال النحاس : قول ابن عباس في هذه الآية أولى الأقوال لصحة إسناده ، وأن مثله لا يؤخذ بالرأى .

(الرابع) قال السدي : نزلت الآية في رجل من الأنصار يقال له أبو حصين كان له أبنان ، فقدم تجار من الشام إلى المدينة يحملون الزيت ، فلما أرادوا الخروج أتاهم أبنا الحصين فدعوهما إلى النصرانية فتنصرا ومضيا معهم إلى الشام ، فأتى أبوهما رسول الله صلى الله عليه وسلم مشتكيهما أمرهما ، ورغب في أن يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم من ردهما فنزلت : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ »

ولم يؤمر يومئذ بقتال أهل الكتاب ، وقال : « أبعدهما الله هما أول من كفر » ! فوجد أبو الحصين في نفسه على النبي صلى الله عليه وسلم حين لم يبعث في طلبهما فأنزل الله جل شأوه « فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُخَرِّجُوكَ فِيمَا تَحَرَّيَّ بِهِمْ » ، الآية ثم إنه نسخ ^(١) « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ » فأمر بقتال أهل الكتاب في سورة « براءة » . والصحيح في سبب قوله تعالى : « فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ » حديث الزبير مع جاره الأنصارى في السقي ، على ما يأتي في « النساء » بيانه إن شاء الله تعالى . وقيل : معناها لا تقولوا لمن أسلم تحت السيف مجبراً مكراً ؛ وهو القول الخامس . وقول سادس ، وهو أنها وردت في السبي متى كانوا من أهل الكتاب لم يجبروا إذا كانوا بكراً ، وإن كانوا مجوساً صغاراً أو بكاراً أو وثنيين فإنهم يجبرون على الإسلام ؛ لأن من سباهم لا ينفع بهم مع كونهم وثنيين ؛ ألا ترى أنه لا توكل ذبايحهم ولا توطأ نساؤهم ، ويدينون بأكل الميتة والنجاسات وغيرها ، ويستقذروهم المسالك لهم ويتعذر عليه الانتفاع بهم من جهة الملك بفضاله الإيجاب . ونحو هذا روى ابن القاسم عن مالك . وأما أشبه فإنه قال : هم على دين من سباهم ، فإذا امتنعوا أجبروا على الإسلام ، والصغار لا دين لهم فلذلك أجبروا على الدخول في دين الإسلام لئلا يذهبوا إلى دين باطل . فأما سائر أنواع الكفر متى بذلوا الجزية لم نكرههم على الإسلام سواء كانوا عرباً أم عجماً قريباً أو غريباً . وسيأتي بيان هذا وما نعلمناه في الجزية ومن قبل منه في « براءة » ^(٢) إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : « مَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِإِلَهِهِ » جزم بالشرط . والطاغوت مؤنثة من طغى يَطْغَى . — وحكى الطبري يَطْغُو — إذا جاوز الحد بزيادة عليه . ووزنه فعلاوت ، ومذهب سيبويه أنه اسم مذكر مفرد كأنه اسم جنس يقع للقليل والكثير . ومذهب أبي علي أنه مصدر كَرِهِيَتْ وَجِهَتْ ، وهو يوصف به الواحد والجمع ، وقلت لانه إلى موضع العين وعينه موضع اللام يَكْبِدُ وَجَدَبَ ، فقلت الواو ألفاً لتحركها وتحرك ما قبلها فقلت طاغوت ؛ واختار هذا القول النحاس . وقيل : أصل طاغوت في اللغة مأخوذة من الطغيان يؤدى معناه من غير اشتقاق ، كما قيل : لآلٍ من اللؤلؤ . وقال المبرد : هو جمع . وقال ابن عطية : وذلك (١) راجع به ص ٢٦١ (٢) راجع ٨ ص ١٠٩ (٣) في بوجرد : وإن كانوا صغاراً لم يجبروا .

مردود . قال الجوهرى : والطاغوت الكاهن والشيطان وكل رأس فى الضلال ، وقد يكون واحدا قال الله تعالى : « يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ » ^(١) . وقد يكون جمعا قال الله تعالى : « أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ » والجمع الطواغيت . « وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ » عطف . « قَعِدَ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى » جواب الشرط ، وجمع الوُثْقَى مثل الفضلى والفضلى ، فالوُثْقَى مُثْلَى من الوثاقة ، وهذه الآية تشبيه . واختلفت عبارة المفسرين فى الشئ المشبه به ؛ فقال مجاهد : العروة الإيمان . وقال السدى : الإسلام . وقال ابن عباس ومعيد بن جبير والضحاك : لا إله إلا الله ؛ وهذه عبارات ترجع إلى معنى واحد . ثم قال : « لَا أَنْفِصَامَ لَهَا » قال مجاهد : أى لا يغير الله ما يتوهم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، أى لا يزيل عنهم أسم الإيمان حتى يكفروا . والانفصام : الانكسار من غير بينونة . والقسم : كسر بينونة ؛ وفى صحيح الحديث « يُفْصِمُ عَنْهُ الْوَحَى وَإِنْ جِئْتَهُ لِيَقْصِدَ عَرَفًا » أى يقلع . قال الجوهرى : فسم الشئ ، كسره من غير أن بين ، تقول : فسمته فانقسم ؛ قال الله تعالى « لَا أَنْفِصَامَ لَهَا » ونقسم مثله ؛ قال ذو الرمة يذكر غزالا يشبهه بدملج فضة :
كَأَنَّهُ دُمْلَجٌ مِنْ فَضَّةٍ نَبَّهٌ * فِى مَلَبٍ مِنْ جَوَارِي الْحَىِّ مَفْصُومٍ

ولمّا جعله مفصوما لتنبهه وأخطائه إذا نام . ولم يقل « مقصوم » بالقاف فيكون باثنا بآئين . وأفهم المنظر : أطلع . وأقصمت عنه الحمى . ولما كان الكفر بالطاغوت والإيمان بالله مما ينطق به اللسان ويعتقده القلب حسن فى الصفات (سمیع) من أجل النطق (علیم) من أجل الاعتقد .

قوله تعالى : اللَّهُ وَلِىُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ
وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ
أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧﴾

(١) راجع ج ٥ ص ٢٦٣ و ٢٨٠ (٢) فى ج : الإسلام . (٣) البه (بفتح النون والياء) كل شئ سقط من إنسان نفسه ولم يترك له . شبه النزال وهو قائم بدملج فضة قد طرح ونسى . وفى البهيران : غدارى .

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ الولي - فاعيل بمعنى فاعل . قال الخطابي : الولي - الناصر ينصر عباده المؤمنين ، قال الله عز وجل : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ ، وقال : « ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ » . قال قتادة : الظلمات الضلالة ، والنور الهدى ، ومعناه قال الضحالك والزيغ . وقال مجاهد وعبد بن أبي لُبابة : قوله « اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا » نزلت في قوم آمنوا بميسى فلما جاء محمد صلى الله عليه وسلم كفروا به ، فذلك إخراجهم من النور إلى الظلمات . قال ابن عطية : فكان هذا المعتقد أحرز نورا في المعتقد خرج منه إلى الظلمات ، ولفظ الآية مستغنى عن هذا التخصيص ، بل هو مترتب في كل أمة كافتة آمن بعضها كالعرب ، وذلك أن من آمن منهم فافقه وله أخرج من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان ، ومن كفر بعد وجود النبي صلى الله عليه وسلم الداعي المرسل فشيطنه مغويه ، كأنه أخرج من الإيمان إذ هو [معه] معدٌّ وأهل الدخول فيه ، وحكم عليهم بالدخول في النار لكفرهم ، عدلا منه ، لا يسأل عما يفعل . وقرا الحسن « أَوْلِيَائُهُمُ الْبُطُغَايَةُ » يعني الشاطئين ، والله أعلم .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ ءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥٨﴾

فيه مسألتان :

الأولى -- قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ هذه ألف التوقيف ، وفي الكلام معنى التعجب ، أى اعجبوا له . وقال الفراء : « أَلَمْ تَرَ » بمعنى هل رأيت ، أى هل رأيت الذى حاجَّ إبراهيم ، وهل رأيت الذى مرَّ على قرية ، وهو الشمرود بن كوش بن كنعان بن سام بن نوح ملك زمانه

(١) راجع ج ١٦ ص ٢٢٤ (٢) في هوب وجران عليه : فكان هذا القول .

(٣) الزيادة في ج . (٤) أى التعجب . (٥) تمرود بضم الون وباله المعجمة . شهاب .

وصاحب النار والبعضة ! هذا قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والزبيعي والسدي وابن إسحاق وزيد بن أسلم وغيرهم . وكان إهلاكه لما قصد الحاربة مع الله تعالى بأن فتح الله تعالى عليه بابا من البعوض فستروا عين الشمس وأكلوا عتكره ولم يتركوا إلا العظام ، ودخلت واحدة منها في دماغه فأكلته حتى صارت مثل الفارة ؛ فكان أعز الناس عنده بعد ذلك من يضرب دماغه بمطرقة عتيدة لذلك ، فبقى في البلاء أربعين يوما . قال ابن جريج : هو أول ملك في الأرض . قال ابن عطية : وهذا مردود . وقال قتادة : هو أول من تجبر وهو صاحب الصرح بآيل . وقيل : إنه ملك الدنيا بأجمعها ؛ وهو أحد الكافرين ؛ والآخري مختصر . وقيل : إن الذي حاج إبراهيم غمزد بن فالح بن عابر بن شالح بن أرغش بن سام ؛ حكى جهمه ابن عطية . وحكى السجلى أنه الغمزد بن كوش بن كتمان بن سام بن نوح وكان ملكا على السواد وكان ملكه الضحاك الذي يصرف بالازدهاق واسمه بيوراسب بن أندراست وكان ملك الأقاليم كلها ، وهو الذي قتله أفريدون بن أثنان ؛ وفيه يقول حبيب :

وكانه الضحاك من قتيكاته في السالين وأنت أفريدون

وكان الضحاك طاغيا جبارا ودام ملكه ألف عام فيما ذكروا . وهو أول من صلب وأول من قطع الأيدي والأرجل ، وللمرود ابن لصلبه يسمى « كوشا » أو نحو هذا الاسم ، وله ابن يسمى غمزد الأصفر . وكان ملك غمزد الأصفر عاما واحدا ، وكان ملك غمزد الأكبر أربعانة عام فيما ذكروا . وفي قصص هذه الحاجة روايتان : إحداهما أنهم خرجوا إلى عيد لهم فدخل إبراهيم على أصنامهم فكسرها ؛ فلما رجعوا قال لهم : أنتم بدون ماتحزون ؟ فقالوا : فمن تعبد ؟ قال : أعبد [ربى] الذى يحيى ويميت . وقال بعضهم : إن غمزد كان يحتكر الطعام فكانوا إذا احتاجوا إلى الطعام يشترونه منه ، فإذا دخلوا عليه سجدوا له ؛ فدخل إبراهيم فلم يسجد له ، فقال : مالك لا تسجد لى ! قال : أنا لا أعبد إلا لربى . فقال له غمزد : من ربك ؟ قال إبراهيم : ربى الذى يحيى ويميت . وذ كرزيد بن أسلم أن الغمزد هذا قعد

(١) كذا في الأصول جيا ، والصحيح ما في الطرى : فيها الله عليهم فأكلت لحومهم وشربت دماهم .

(٢) في البسر : « ملك الأرض مؤمان سليمان وذو القرنين وكافران غمزد وبختصر » .

(٣) أى سواد العراق ، وفيه : السودان - (٤) ابن أرس أبو تمام . (٥) من « رب » .

يا أيها الناس بالحيمة^(١) ، فكلماء قوم يقول : من ربكم وإلهمكم ؟ فيقولون أنت ؟ فيقول :
 ميروهم . وجاء إبراهيم عليه السلام يبتار فقال له : من ربك وإلهمكم ؟ قال إبراهيم : ربي الذي
 يحيي ويميت ؛ فلما سمعها عمروذ قال : أنا أحبي وأميت ؛ فعارضه إبراهيم بأمر الشمس فُبَيَّتَ
 الذي كفر ، وقال لا تميزوه ؛ فرجع إبراهيم إلى أهله دون شيء ، فزعل كَتِيبٌ رمل كالدقيق
 فقال في نفسه : لو ملأت غِرَارِقَ من هذا فلماذا دخلت به فرج الصبيان حتى أنظر لهم ،
 فذهب بذلك فلما بلغ منزله فرج الصبيان وجعلوا يلعبون فوق الفراتين ونام هو من الإعياء ؛
 فقالت أمرأته : لو صممتُ له طعاما يحده حاضرا إذا أتيت ، ففتحت إحدى الفراتين
 فوجدت أحسن ما يكون من الحواري^(٢) فخبزته ، فلما قام وضمته بين يديه فقال : من أين
 هذا ؟ فقالت : من الدقيق الذي صُفَّتَ . فعلم إبراهيم أن الله تعالى يسر لهم ذلك .

قلت : وذكر أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي صالح قال : انطلق إبراهيم النبي عليه السلام
 يبتار فلم يقدر على الطعام ، فزبيلة^(٣) حمراء فأخذ منها ثم رجع إلى أهله فقالوا : ما هذا ؟
 فقال : حنطة حمراء ؛ ففتحوها فوجدوها حنطة حمراء ، قال : وكان إذا زرع منها شيئا جاء منه
 من أصلها إلى فرعها حباً متراكباً . وقال الترمذي وغيره في هذا القصص : إن التمرود لما قال
 أنا أحبي وأميت أحضر رجلين فقتل أحدهما وأرسل الآخر فقال : قد أحيت هذا وأميت
 هذا ؛ فلما رآه عليه بأمر الشمس بُيَّتَ . وروى في الخبر : أن الله تعالى قال وعزني وجلالي
 لا تقوم الساعة حتى أتى بالشمس من المغرب ليعلم أني أنا القادر على ذلك . ثم أمر عمروذ
 بإبراهيم فألقى في النار ، وهكذا عادة الجبابرة فإنهم إذا عورضوا بشيء وعجزوا عن الحجة اشتغلوا
 بالعقوبة ، فأنجاه الله من النار ، على ما يأتي . وقال السدي : إنه لما خرج إبراهيم من النار أدخلوه
 على الملك — ولم يكن قبل ذلك دخل عليه — فكله وقال له : من ربك ؟ فقال : ربي

(١) الحيرة : جبل الطعام ، قاله ابن سيده .

(٢) الحواري (ضم الحاء وتشديد الواو وضع الراء) : الدقيق الأبيض ، وهو لباب الدقيق وأجوده وأخلصه .

(٣) البيلة (بكر السين) : رمل خشن ليس بالحقاق الناعم . والبيلة (بفتح السين) : نقبض الحفرة ، وهو

(٤) راجع ١١ ص ٣٠٢

ما غلظت الأرض .

الذي يحيى ويميت . قال النمرود : أنا أحيى وأميت ، وأنا أخذ أربعة نفر فأدخلهم بيتا ولا يطعمون شيئا ولا يسقون حتى إذا جاعوا أخرجتهم فأطعمت اثنين غنيا وترك اثنين فانا . فعارضه إبراهيم بالشمس فثبت . وذكر الأصوليون في هذه الآية أن إبراهيم عليه السلام لما وصف ربه تعالى بما هو صفة له من الإحياء والإماتة لكنه أمر له حقيقة ومجاز ، قصد إبراهيم عليه السلام إلى الحقيقة ، وفزع نمرود إلى المجاز وموه على قومه ؛ فسلم له إبراهيم تسليم الجدل وانتقل معه من المثال وجاءه بأمر لا مجاز فيه ﴿ فَبُيِّنَ لِلَّذِي كَفَرَ ﴾ أى انقطعت حجته ولم يمكنه أن يقول أنا الآتى بها من المشرق ؛ لأن ذوى الألباب يكذبونه .

الثانية - هذه الآية تدل على جواز تسمية الكافر ملكا إذا آناه الله الملك والعز والرفعة في الدنيا ، وتدلل على إثبات المناظرة والمجادلة وإقامة الحجج . وفي القرآن والسنة من هذا كثير لمن تأمله ؛ قال الله تعالى : « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ »^(١) . « إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ »^(٢) أى من حجة . وقد وصف خصومة إبراهيم عليه السلام قومه وردة عليهم في عبادة الأوثان كما في سورة « الأنبياء » وغيرها . وقال في قصة نوح عليه السلام : « قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَكُنتَ مِثْلَهُ »^(٣) . « وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ » . وكذلك مجادلة موسى مع فرعون إلى غير ذلك من الآي . فهو كله تعليم من الله عز وجل السؤال والجواب والمجادلة في الدين ؛ لأنه لا يظهر الفرق بين الحق والباطل إلا بظهور حجة الحق ودحض حجة الباطل . وجادل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الكتاب وباهلهم بعد الحجج^(٤) ، على ما يأتي بيانه في « آل عمران » . وتحتاج آدم وموسى فعليه آدم بالحجة . وتجادل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السقيفة وتنافعوا وتقرروا وتناظروا حتى صدر الحق في أهل^(٥)ه ، وتناظروا بعد مبايعة أبي بكر في أهل الردة ، إلى غير ذلك مما يكثر إيراد . وفي قول الله عز وجل : « قُلْ تَحَابُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ »^(٦) دليل على أن الاحتجاج بالعلم مباح لمن تدبره . قال المنزني صاحب الشافعي : ومن حق المناظرة أن يراد بها الله عز وجل وأن يقبل منها ما تبين . وقالوا :

(١) راجع ج ٢ ص ٧٤ (٢) راجع ج ٨ ص ٣٦١ (٣) راجع ج ٩ ص ٢٧

(٤) المباحة للملاحة . ومعنى المباحة أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء فيقولوا لعنة الله على الظالم منا . راجع

ج ٤ ص ١٠٣ و ١٠٨ (٥) في ب : تظهن . (٦) في ب : سائح .

لا تصح المناظرة ويظهر الحق بين المناظرين حتى يكونوا متقارين أو مستويين في مرتبة واحدة من الدين والعقل والفهم والإنصاف، وإلا فهو مراءً ومكابرة.

قراءات — قرأ علي بن أبي طالب «أَلَمْ تَرَ» بجزم الراء، والجمهور بتحريكها، وحذفت الياء للجزم . «أَنَّ أَنَاءَ اللَّهُ الْمُلْكُ» في موضع نصب، أى لأن أَنَاءَ الله، أو من أجل أن أَنَاءَ الله . وقرأ جمهور القراء «أَنَّ أَحْيَى» بطرح الألف التي بعد النون من «أَنَا» في الوصل، وأثبتها نافع وابن أبي أويس، إذا لقيتها همزة في كل القرآن إلا في قوله تعالى : «إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ» فإنه يطرحها في هذا الموضع مثل سائر القراء لقلته ذلك، فإنه لم يقع منه في القرآن إلا ثلاثة مواضع أجراها مجرى ما ليس بمده همزة لقلته فحذف الألف في الوصل . قال النحويون : ضمير المتكلم الاسم فيه الهمزة والنون، فإذا قلت : أنا أو أَنَاءَ فالألف والماء لبيان الحركة في الوقف، فإذا اتصلت الكلمة بشيء سقطتا؛ لأن الشيء الذي تتصل به الكلمة يقوم مقام الألف، فلا يقال : أنا فعلت بإثبات الألف إلا شاذاً في الشعر كما قال الشاعر :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني * حبيداً قد تَذَرَيْتُ السَّامَا

قال النحاس : على أن نافعاً قد أثبت الألف فقرأ (أَنَا أَحْيَى وَأَمِيتُ) ولا وجه له . قال مكي : والألف زائدة عند البصريين ، والاسم المضمر عندهم الهمزة والنون وزيدت الألف للتقوية . وقيل : زيدت للوقف لتظهر حركة النون : والاسم عند الكوفيين «أنا» بكالها؛ فنافع في إثبات الألف على قولهم على الأصل ، وإنما حذف الألف من حذفها تخفيفاً؛ ولأن الفتحة تدل عليها . قال الجوهري : وأما قولهم «أنا» فهو اسم مكنى وهو للمتكلم وحده ، وإنما بُني على الفتح فرقاً بينه وبين «أن» التي هي حرف ناصب للفعل، والألف الأخيرة إنما هي لبيان الحركة في الوقف، فإن توسطت الكلام سقطت إلا في لغة رديئة؛ كما قال :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني * حبيداً قد تَذَرَيْتُ السَّامَا

(١) راجع ج ٧ ص ٣٢٦ (٢) كما في ج ١ وهـ وفي ب وجه : حيدا . مرة ، وجيما ، أخرى .

وفي التاج : جيما . (٣) في السمين : إثبات الألف وصلها ووقفاً لغة تميم .

(٤) في ابن عطية : أنا شيخ . وحيد هو ابن مجدل .

وَبَهَّتَ الرَّجُلَ وَبَهَّتْ إِذَا انْقَطَعَ وَسَكَتَ مُتَحَيِّراً، عَنْ النَّعَاسِ وَغِيَرِهِ . وَقَالَ الطَّبْرِيُّ :
 وَحَكَى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ فِي هَذَا الْمَعْنَى « بَهَّت » بَفَتْحِ الْبَاءِ وَضَمِّ الْمَاءِ . قَالَ ابْنُ جَنِّي قَرَأَ
 أَبُو حَيَّوَةَ : « فَبَهَّتَ الَّذِي كَفَرَ » بَفَتْحِ الْبَاءِ وَضَمِّ الْمَاءِ ، وَهِيَ لُغَةٌ فِي « بُهَّتَ » بِكَسْرِ الْمَاءِ .
 قَالَ : وَقَرَأَ ابْنُ السَّمِيعِ « فَبَهَّتَ » بَفَتْحِ الْبَاءِ وَضَمِّ الْمَاءِ عَلَى مَعْنَى فَبَهَّتَ إِبْرَاهِيمُ الَّذِي كَفَرَ ؛
 فَالَّذِي فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ . قَالَ : وَقَدْ يَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ بَهَّتَ بَفَتْحِهَا لُغَةً فِي بُهَّتَ . قَالَ :
 وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ قِرَاءَةَ « فَبَهَّتَ » بِكَسْرِ الْمَاءِ كَقِرْقٍ وَدَيْشٍ . قَالَ : وَالْأَكْثَرُونَ
 بِالضَّمِّ فِي الْمَاءِ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَقَدْ تَأَوَّلَ قَوْمٌ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ « فَبَهَّتَ » بِفَتْحِهَا أَنَّهُ
 بِمَعْنَى سَبَّ وَقَذْفٍ ، وَأَنْ تَعْوِذَ هُوَ الَّذِي سَبَّ حِينَ انْقَطَعَ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ حِيلَةٌ .

قوله تعالى : أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ
 أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتُ
 قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى
 طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ
 إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَبَّاتَيْنِ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ
 اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾

قوله تعالى : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) « أَوْ » للعطف حملا
 على المعنى والتقدير عند الكسائي والقراء : هل رأيت كالذي حاجَّ إبراهيم في ربه ، أَوْ كَالَّذِي
 مرَّ على قرية . وقال المبرد : المعنى ألم تر إلى الذي حاجَّ إبراهيم في ربه ، ألم تر من هو ! كالذي
 مرَّ على قرية . فأضمر في الكلام من هو . وقراء أبو سفيان بن حسين « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ » بَفَتْحِ
 الواو ، وهي واو العطف دخل عليها ألف الاستفهام الذي معناه التقرير . وتسميت القرية قرية
 لاجتماع الناس فيها من قولهم : قَرِيتُ الْمَاءِ أَيِ جَمَعْتُهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بَرِيدَةَ

(١) في جوده وب : كرق . أي انقطعت حازقة وهي عصية رمرت في الرطل . (٢) راجع ج ١ ص ٤٠٩

وناجية بن كعب وقتادة وابن عباس والربيع وعكرمة والضحاك: الذي مرّ على القرية هو عزير.
وقال وهب بن منبه وعبد الله بن عبيد بن عمير وعبد الله بن بكر بن مضر: هو إرمياء وكان نبيا.
وقال ابن إسحاق: إرمياء هو الخضر، وحكاة النقاش عن وهب بن منبه: قال ابن عطية:
وهذا كما تراه، إلا أن يكون اسما وافق اسما لأن الخضر معاصر لموسى، وهذا الذي مرّ على
القرية هو بعده بزمان من سبط هارون فيما رواه وهب بن منبه.

قلت: إن كان الخضر هو إرمياء فلا يبعد أن يكون هو؛ لأن الخضر لم يزل حيا من
وقت موسى حتى الآن على الصحيح في ذلك، على ما يأتي بيانه في سورة «الكهف»^(١). وإن
كان مات قبل هذه القصة فقول ابن عطية صحيح، والله أعلم. وحكى النحاس ومكي عن مجاهد
أنه رجل من بني إسرائيل غير مسمّى. قال النقاش: ويقال هو غلام لوط عليه السلام. وحكى
السهميل عن القتيبي هو شعبا في أحد قوليّه. والذي أحيّاها بعد خرابها كوشك الفارسي. والقرية
المذكورة هي بيت المقدس في قول وهب بن منبه وقتادة والربيع بن أنس وغيرهم. قال: وكان مقبلا
من صصر وطعامه وشرا به المذكور أنين^(٢) [أخضر] وعنب^(٣) وزكوة من نحر. وقيل من عصير. وقيل:
قُلّة ماء هي شرا به. والذي أدخل بيت المقدس حينئذ بختنصر وكان واليا على العراق للهراسب
ثم ليستاسب بن هراسب والد اسبندياد. وحكى النقاش أن قوما قالوا: هي المؤنفة^(٤). وقال
ابن عباس في رواية أبي صالح: إن بختنصر غزا بني إسرائيل فسبى منهم أناسا كثيرة بقاءهم وفيهم
عزير بن شرخيا وكان من علماء بني إسرائيل بقاءهم إلى بابل، فخرج ذات يوم في حاجة له
إلى دير هرقل على شاطئ التجلة، فنزل تحت ظل شجرة وهو على حمار له، فربط الحمار تحت
ظل الشجرة ثم طاف بالقرية فلم ير بها ساكنا وهي خاوية على عروشها فقال: أتى يحيى هذه
الله بعد موتها. وقيل: إنها القرية التي نخرج منها الألوف حذر الموت؛ قاله ابن زيد. وعن
أبن زيد أيضا أن القوم الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا،
مرّ رجل عليهم وهم عظام^(٥) [نخرة] تلوح فوقهم ينظر فقال: أتى يحيى هذه الله بعد موتها! فأمانه الله

(١) راجع ج ١١ ص ١٦ (٢) الزيادة من ب وج د هـ (٣) الزكوة: إزاء صغير من جله
يشرب فيه الماء، ودلو صغيرة. (٤) في ب: استنديد. (٥) من هـ.

مائة عام . قال : ابن عطية : وهذا القول من ابن زيد مناقض لألفاظ الآية ، إذ الآية إنما تضمنت قرية خاوية لا أنيس فيها ، والإشارة بـ «هذه» إنما هي إلى القرية . وإحيائها إنما هو بالمارة ووجود البناء والسكان . وقال وهب بن منبه وقادة والضجك والربيع وعكرمة : القرية بيت المقدس لما نزل بها بمختصر البابل . وفي الحديث الطويل حين أحدث بنو إسرائيل الأحداث وقف إرميا أو عزير على القرية وهي كائس العظم وسط بيت المقدس ، لأن مختصر أمر جنده بنقل التراب إليه حتى جعله كابليل ، ورأى إرميا البيوت قد سقطت حيطانها على سقوفها فقال : أنى يحيى هذه الله بعد موتها .

والعرش : سقف البيت . وكل ما يتألف ليطل أو يكمن فهو عرش ؛ ومنه عرش الذالية ؛ ومنه قوله تعالى : «وَمَا يَعْشَرُشُونَ» . قال السدي : يقول هي ساقطة على سقوفها ، أى سقطت السقف ثم سقط الحيطان عليها ، واختاره الطبري . وقال غير السدي : معناه خاوية من الناس والبيوت قائمة ؛ وخاوية معناها خالية ؛ وأصل الخواء الخلو ؛ يقال : خوت الدار وخويت تحوى خواء (ممدود) وخويًا : أقوت ، وكذلك إذا سقطت ؛ ومنه قوله تعالى : «فَبَلَكَ بِوُجْهِهِمْ خَاوِيَةً يَأْتِيهِمْ أَشْرَارٌ» أى خالية ، ويقال ساقطة كما يقال : «فهي خاوية على عروشها» (٣) أى ساقطة على سقوفها . والخواء الجوع نخلو البطن من الغذاء . وخوت المرأة وخويت أيضا خوى أى خلا جوفها عند الولادة . وخويت لها تخوية إذا عملت لها خوية تأكلها وهي طعام . والخوي البطن السهل من الأرض على فيمل . وخوى البعير إذا جاف بطنه عن الأرض في بروكه ، وكذلك الرجل في مجوده .

قوله تعالى : (أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا) معناه من أى طريق وبأى سبب ، وظاهر اللفظ السؤال عن إحياء القرية بمارة وسكان ، كما يقال الآن في المدن الحربة التي يبعد أن تعمّر وتسكن : أنى تعمّر هذه بعد نهبها . فكان هذا تلطف من الواقع المعتبر على مديته التي عهد فيها أهله وأحبته . وضرب له المثل في نفسه بما هو أعظم مما سأل عنه ، والمثال الذي ضرب له في نفسه يحتمل أن يكون على أن مؤاله إنما كان على إحياء الموتى من بني آدم ،

(١) راجع ج ١٠ ص ١٢٣ (٢) راجع ج ١٢ ص ٢١٦ (٣) كذا في كل الأصول ، والصواب قال ، إذ هذه آية . راجع ج ١٢ ص ٧٣

أى أتى بحى الله موتها . وقد حكى الطبرى عن بعضهم أنه قال : كان هذا القول شكاً في قدرة الله تعالى على الإحياء؛ فلذلك ضرب له المثل في نفسه . قال ابن عطية : وليس يدخل شك في قدرة الله تعالى على إحياء قرية يجلب المارة إليها وإنما يتصور الشك [من جاهل] في الوجه الآخر، والصواب ألا يتأول في الآية شك .

قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا اللَّهُ فَمَنَّةٌ عَامٌ ﴾ « مائة » نصب على الظرف . والعام : السنة ؛ يقال : سينون عوم وهو تأكيد للأول كما يقال : بينهم شغل شغل . وقال المصباح :
• من مرّ أعوام السنين العوم •

وهو في التدبير جمع عام، إلا أنه لا يفرد بالذكور؛ لأنه ليس باسم وإنما هو توكيد، قاله الجوهرى . وقال النقاش : العام مصدر كالقوم؛ سُمي به هذا القدر من الزمان لأنها عومة من الشمس في الفلك . والقوم كالسبح ؛ وقال الله تعالى : « كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ »^(١) . قال ابن عطية : هذا بمعنى قول النقاش ، والعام على هذا كالقول والقائل، وظاهر هذه الإمامة أنها بإخراج الروح من الجسد . وروى في قصص هذه الآية أن الله تعالى بعث لها ملكاً من الملوك يعمرها ويحصد في ذلك حتى كان كمال عمارتها عند بعث القائل . وقد قيل : إنه لما مضى لموته سبعون سنة أرسل الله ملكاً من ملوك فارس عظيمًا يقال له « كوشك » فعمرها في ثلاثين سنة .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثَهُ ﴾ معناه أحياء ، وقد تقدم الكلام فيه .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ﴾ اخُتِفَ في القائل له « كم لبثت » ؛ بقيل : الله جل وعز ؛ ولم يقل له إن كنت صادقا كما قال لللائكة على ما تقدم . وقيل : سمع هاتفا من السماء يقول له ذلك . وقيل : خاطبه جبريل . وقيل : نوح . وقيل : رجل مؤمن ممن شاهده من قومه عند موته وعمر إلى حين إحيائه فقال له : كم لبثت .

قلت : والأظهر أن القائل هو الله تعالى ؛ لقوله « وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِئُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا » والله أعلم . وقرأ أهل الكوفة « كَمْ لَبِثْتَ » بإدغام اللام في التاء لقربها منها

(١) زيادة من ابن عطية . (٢) راجع ج ١١ ص ٢٨٢ (٣) في هـ : ويحدها . (٤) في هـ : من البلد .

في المخرج . فإن خرجهما من طرف اللسان وأصول الثنايا وفي لهما مهمستان^(١) . قال النحاس : والإخبار أحسن لتبين مخرج الشاء من مخرج التاء . ويقال : كان هذا السؤال بواسطة الملك على جهة التقرير . و « كم » في موضع نصب على الظرف .

(قَالَ لَيْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) إنما قال هذا على ما عنده وفي ظنه ، وعلى هذا لا يكون كاذبا فيما أخبر به ، ومثله قول أصحاب الكهف « قَالُوا لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ »^(٢) وإنما لبثوا ثلاثمائة سنة وتسع سنين — على ما يأتي — ولم يكونوا كاذبين لأنهم أخبروا عما عندهم ، كأنهم قالوا : الذي عندنا وفي ظنونا أننا لبثنا يوما أو بعض يوم . ونظيره قول النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي الـيدين : « لم أقصر ولم أنس » . ومن الناس من يقول : إنه كذب على معنى وجود حقيقة الكذب فيه ولكنه لا مواخذة به ، وإلا فالكذب الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه وذلك لا يختلف بالعلم والجهل ، وهذا بين في نظر الأصول . فعلى هذا يجوز أن يقال : إن الأنبياء لا يعصمون عن الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه إذا لم يكن عن قصد ، كما لا يعصمون عن السهو والنسيان . فهذا ما يتعلق بهذه الآية ، والقول الأول أصح . قال ابن جرير وقتادة والربيع : أمانه الله غدوة يوم ثم بُعث قبل الغروب فظن هذا اليوم واحدا فقال : لبثت يوما ، ثم رأى بقية من الشمس فخشي أن يكون كاذبا فقال : أو بعض يوم . فقيل : بل لبثت مائة عام ، ورأى من غمارة القرية وأشجارها ومبانيها ما دلّه على ذلك .

قوله تعالى : (فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ) وهو الثين الذي جمعه من أشجار القرية التي مرّ عليها . (وَشَرَابِكَ لَمْ يَسْتَفْ) وقرأ ابن مسعود « وهذا طعامك وشرابك لم يستف » ، وقرأ طلحة بن مـصـرّف وغيره « وانظر لطعامك وشرابك لمائة سنة » . وقرأ الجمهور بإثبات الهاء في الوصل إلا الأخوان^(٣)

(١) الحروف الخمسة عشرة أحرف يجمعها قولك « حـ » شخص فـكت « قال ابن جني : فأما حروف الخمس فإن الصوت الذي يخرج منها قس وليس من صوت الصغرى إنما يخرج منسلا وليس كفتح الزاى والثاء .

(٢) راجع ج ١٠ ص ٣٧٤

(٣) عبارة الجبر : وقرأ حزة والكسائي بحذف الهاء في الوصل على أنها هاء الكسرة وقرأ باقي السبعة بإثبات الهاء في الوصل والوقف . في ب و هـ و ج : الأخوان ، وصوابه الأخوين .

فإنهما يحذفانها، ولا خلاف أن الوقف عليها بالماء . وقرأ طلحة بن مُصَرِّف أيضا « لم يَسَنَّ »
« وانظر » أدغم التاء في السين ؛ فعلى قراءة الجمهور الماء أصلية ، وحذفت الضمة للجزم ، ويكون
« يَسَنَّهُ » من السَّنة أى لم تُغَيِّرِ السَّنُونَ . قال الجوهري : ويقال سُنُونٌ ، والسَّنة واحدة
السَّنين ، وفي نقصانها قولان : أحدهما الواو ، والآخر الماء . وأصلها سَنَةٌ مثل الجبهة ؛ لأنه
من سَنَتِ النحلة وتَسَنَّتْ إذا أتت عليها السَّنون . ونحلة سَاءَ أى تحمل سنة ولا تحمل
أخرى ؛ وسَنَاهُ أيضا ، قال بعض الأنصار :^(١)

فَلَيْسَتْ بِسَنَاهٍ وَلَا رُجِيَّةٍ * وَلَكِنْ عَرَابًا فِي السَّيْنِ الْجَوَائِحِ^(٢)

وَأَسَنَّتْ عِنْدَ بَنِي فُلَانٍ أَقْتٌ عِنْدَهُمْ ، وَتَسَنَّتْ إِذَا . واستأجرته مسانة ومُسَانَةٌ أيضا .
وفي التصغير سُنِيَّةٌ وسُنِيَّةٌ . قال النحاس : من قرأ « لم يَسَنَّ » و « انظر » قال في التصغير :
سُنِيَّةٌ وحذفت الألف للجزم ، ويقف على الماء فيقول : « لم يَسَنَّهُ » تكون الماء لبيان الحركة .
قال المهدوي : ويهوز أن يكون أصله من سَانَيْتُهُ مسانة ، أى عاملته سَنَةً بعد سنة ، أو من
سانهت [بالماء] ؛ فإن كان من سانيت فأصله يَسَنَّى فسقطت الألف للجزم ؛ وأصله من الواو
بدليل قولهم سَنَوَاتٍ والماء فيه للسكت ، وإن كان من سَانَيْتِ فالماء لام الفعل ؛ وأصل سنة
على هذا سَنَةٌ . وعلى القول الأول سَنَوَةٌ . وقيل : هو من أَسَنَّ الماء إذا تَغَيَّرَ ، وكان يجب
أن يكون على هذا يَتَأَنَّ . أبو عمرو الشيباني : هو من قوله « حَمَامٌ مَسْنُونٌ » فالمعنى^(٣)
لم يتَغَيَّرَ . الزجاج ، ليس كذلك ؛ لأن قوله « مسنون » ليس معناه متَغَيَّرَ وإنما معناه مصبوب
على سُنَّةِ الأرض . قال المهدوي : وأصله على قول الشيباني « يَسَنَنَّ » فأبدلت إحدى

(١) هو سويد بن الصامت (عن اللسان) . (٢) نخلة رجيبة (كعريّة وتشدّد الجيم ، وكلاهما نسب

نادر) ورجيها أن تضم أعذاتها (عراجيها) إل سقاتها ثم تشد بالغوص ثلاثا بغضها الرجح . وقيل : هو أن يوضع
الشوك حوالى الأظفار ثلاثا يصل إليها أكل فلا تنشق ، وذلك إذا كانت عريّة مَرَبُفَةً . (٣) الدرايا (واحدتها
عريّة) : النخلة يمر بها صاحبها رجلا محتاجا . (٤) في الأصول : « المواحل » والصواب عن كتب اللغة .
وقيل هذا البيت :

أَذِنَ وَمَا دَنَى عَلَيْكَ بِمَسْرُومٍ * وَلَكِنْ عَلَى الشَّمِّ الْجِلَادُ الْقَرَاوِجِ

والمواضع : السَّنون الشدادات التي يحجج المال . (٥) من ٥٠ . (٦) راجع ج ١٠ ص ٢١

التونين بآء كراهة التضعيف فصار يتسنى ، ثم سقطت الألف للجزم ودخلت الهاء للسكت . وقال مجاهد : « لم يتَّسَنَّهُ » لم يتن . قال النحاس : أصح ما قيل فيه أنه من السَّنة ، أى لم تغيَّر السَّنة . ويحتمل أن يكون من السَّنة وهى الجذب ؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسَّيْنِ » ^(١) وقوله عليه السلام : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُم سَيْنِينَ كَسَيْنِي يَوْسُفَ » . يقال منه : أسنت القوم أى أجذبوا ؛ فيكون المعنى لم يغيَّر طعامك القحوط والجذوب ، أو لم تغيَّر السَّنة والأعوام ، أى هو باق على طراوته وغضارته .

قوله تعالى : (وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ) قال وهب بن منبه وغيره : وأنظر إلى اتصال عظامه وإحيائه جزأ جزأ . ويروى أنه أحياه الله كذلك حتى صار عظاما ملتئمة ، ثم كساه لحما حتى بكل حمارا ، ثم جاءه ملك ففزع فيه الروح فقام الحمار يثقب ؛ على هذا أكثر المفسرين . وروى عن الضحاك وهب بن منبه أيضا أنهما قالوا : بل قيل له : وأنظر إلى حمارك قائما في مربطه لم يصبه شيء مائة عام ؛ وإنما العظام التى نظر إليها عظام نفسه بعد أن أحيا الله منه عينيه ورأسه ، وسائر جسده ميت ، قالوا : وأعنى الله العيون عن إرمياء وحماره طول هذه المدة . قوله تعالى : (وَلَنَجْجَلَكَ لِلنَّاسِ) قال الفراء : إنما أدخل الواو فى قوله « وَلَنَجْجَلَكَ » دلالة على أنها شرط لفعل بعده ، معناه « وَلَنَجْجَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ » ودلالة على البعث بعد الموت جعلنا ذلك . وإن شئت جعلت الواو مقحمة زائدة . وقال الأعمش : موضع كونه آية هو أنه جاء شابا على حاله يوم مات ، فوجد الأبناء والحفدة شيوخا . عكرمة : وكان يوم مات ابن أربعين سنة . وروى عن علي بن رضوان الله عليه أن عذرا خرج من أهلها وخلف أمرائه حاملا ، وله خمسون سنة فأماته الله مائة عام ، ثم بعثه فرجع إلى أهلها وهو ابن خمسين سنة وله ولد من مائة سنة فكان ابنه أكبر منه بخمسين سنة . وروى عن ابن عباس قال : لما أحيا الله عذرا ركب حمارة فاتى تحتها فأنكر الناس وأنكره ، فوجد فى منزله عجوزا عمياء كانت أمة لهم ، خرج عنهم عذير وهى بنت عشرين سنة ، فقال لها : أهذا منزل عذير ؟ فقالت نعم ! ثم بكى وقالت : فارقتا عذرا منذ كذا وكذا سنة ! قال : فانا عذير ؛ قالت : إن عذرا فقدناه منذ

مائة سنة . قال : فالله أمانتي مائة سنة ثم بعثني . قالت : فعزير كان مستجاب الدعوة للمريض وصاحب البلاء فيمضي ، فادع الله يرد عليّ بصرى ، فدعا الله ومسح على عينها بيده فصحت مكانها كأنها أنشطت من عقال . قالت : أشهد أنك عزير ! ثم انطلقت إلى ملائكة إسرائيل وفيهم ابن لعزير شيخ ابن مائة وثمانية وعشرين سنة ، وبنو بنه شيوخ ، فقالت : يا قوم ، هذا والله عزير ! فاقبل إليه ابنه مع اللاس فقال ابنه : كانت لأبي شامة سوداء مثل الهلال بين كتفيه ، فظفرتها فإذا هو عزير . وقيل : جاء وقد هلك كل من يعرف ، فكان آية لمن كان حيا من قومه إذ كانوا موقفين بحاله سماعا . قال ابن عطية : وفي إمانته هذه المدة ثم إحيائه بعدها أعظم آية ، وأمره كله آية غاب الدهر ، ولا يحتاج إلى تخصيص بعض ذلك دون بعض .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ﴾ قرأ الكوفون وابن عامر بالزاي والباقون بالراء ، وروى آبان عن عاصم « نَشْرُهَا » بفتح الون وضم الشين والراء ، وكذلك قرأ ابن عباس والحسن وأبو حنيفة ؛ ف قيل : هما لغتان في الإحياء بمعنى ، كما يقال : رَجَع وَرَجَعْتُهُ ، وغاض الماء وغَضَتُهُ ، وخسرت الدابة وخَسَرْتَهَا ؛ إلا أن المعروف في اللغة أنشأه الله الموتى فنشروا ، أى إحياهم الله فحيوا ، قال الله تعالى : « ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ^(١) » ويكون نشرها مثل نشر الثوب . نشر الميت ينشُرُ تُسَوِّرُ أى عاش بعد الموت ، قال الأعشى :

حتى يقول الناسُ مما رأوا • يا نَحْبَا لِمِيتِ النَّاشِرِ

فكان الموت طيًّا للعظام والأعضاء ، وكان الإحياء وجمع الأعضاء بعضها إلى بعض نشر . وأما قراءة « نُنْشِزُهَا » بالزاي معناه نرفعها . والنشْرُ : المرتفع من الأرض ؛ قال :

ترى النعل الحوْلَى فيها كأنه • إذا ما علا نَشْرًا حصان مجلّ

قال مكي : المعنى : أنظر إلى العظام كيف نرفع بعضها على بعض في التركيب للإحياء ؛ لأن النشْر الارتفاع ؛ ومنه المرأة النشور ، وهى المرتفعة عن موافقة زوجها ؛ ومنه قوله تعالى :

« وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا^(٢) » أى ارفعوا وانضموا . وأيضاً فإن القراءة بالراء بمعنى الإحياء ، والعظام لا تحيا على الانفراد حتى ينضم بعضها إلى بعض ، والزاي أولى بذلك المعنى ، إذ هو

بمعنى الانضمام دون الإحياء . فالوصوف بالإحياء هو الرجل دون العظام على أفرادها ،
ولا يقال : هذا عظم حتى ، وإنما المعنى فانظر إلى العظام كيف زعمها من أماكنها من الأرض
إلى جسم صاحبها للإحياء . وقرأ النخعي « تَشْرُهَا » بفتح التاء وضم الشين والزاي ؛ وروى
ذلك عن ابن عباس وقتادة . وقرأ أبي بن كعب « نَشِيا » بالياء .

والكسوة : ما وارى من الثياب ، وشبه اللحم بها . وقد استعاره ليد للإسلام فقال :

• حتى اكتسيتُ من الإسلام سِرْبًا •

وقد تقدم أول السورة ^(١) .

قوله تعالى : (قَلْبًا بَيِّنَ لَهُ قَالِ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) بقطع الألف . وقد
روى أن الله جل ذكره أحيأ بعضه ثم أراه كيف أحيأ باقي جسده . قال قتادة : إنه جعل
ينظر كيف يوصل بعض عظامه إلى بعض ؛ لأن أول ما خلق الله منه رأسه وقيل له : انظر ،
فقال عند ذلك : « أعلم » بقطع الألف ، أى أعلم هذا . وقال الطبري : المعنى فى قوله « قَلْبًا
بَيِّنَ لَهُ » أى لما اتضح له عيانا ما كان مستكرا فى قدرة الله عنده قبل عيانه قال : أعلم
قال ابن عطية : وهذا خطأ ؛ لأنه أُلْزِمَ ما لا يقتضيه اللفظ ، وفسر على القول الشاذ والاحتمال
الضعيف ، وهذا عندى ليس بإقرار بما كان قبل ينكره كما زعم الطبري ، بل هو قول بمتة
الاعتبار ؛ كما يقول الإنسان المؤمن إذا رأى شيئا غريبا من قدرة الله تعالى : لا إله إلا الله
ونحو هذا . وقال أبو علي : معناه أعلم هذا الضرب من العلم الذى لم أكن علمته .

قلت : وقد ذكرنا هذا المعنى عن قتادة ، وكذلك قال مكي رحمه الله ، قال مكي ، إنه
أخبر عن نفسه عندما عين من قدرة الله تعالى فى إحيائه الموتى ، فتبين ذلك بالمشاهدة ، فأقر أنه
يعلم أن الله على كل شىء قدير ، أى أعلم [أنا] هذا الضرب من العلم الذى لم أكن أعلمه على
معانية ؛ وهذا على قراءة من قرأ « أَعْلَمُ » بقطع الألف وهم الأكثر من القراء . وقرأ حمزة
والكسائي بوصل الألف ، ويحتمل وجهين : أحدهما قال له الملك : أعلم ، والآخر هو أن

(١) فى الأصول وأبن عطية : النابتة المعروفة المشهورة ما أثبتناه وصدره : * الحمد لله إذ لم يأتى أبجل *

(٢) راجع ج ١ ص ١٥٢ (٣) فى ج ٤ ، ب ٥ ، ٥ .

يَتَرَلَّ نَفْسَهُ مِثْلَةَ الْخَاطِبِ الْأُجْنَبِيِّ الْمُنْفَصِلِ ؛ فَالْمَعْنَى فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ لِنَفْسِهِ : أَعْلَى يَانَفَسُ
هَذَا الْعِلْمُ الْبَقِيَّةُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ تَعْلِمُ مَعَايِنَهُ ؛ وَأَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى :

- وَدَّعَ هَرِيرَةً إِنْ الرُّكْبُ مُرْتَجِلٌ^(١) .
- أَلَمْ تَعْتَمِضْ عَيْنَاكَ لِسَلَّةِ أَرْمَدَا .

قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَنَاسَ أَبُو عَلِيٍّ فِي هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

تَذَكَّرْ مِنْ أَيْ وَمَنْ أَيْنَ شُرْبِهِ • يُؤَاْمِرُ نَفْسَيْهِ كَذِي الْحَمَمَةِ الْأَيْلِ^(٢)

قَالَ مَكِّي : وَيَعْدُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنْ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ بِالْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَطْهَرَ إِلَيْهِ قُدْرَتَهُ ،
وَأَرَاهُ أَمْرًا يُبَيِّنُ حُجَّتَهُ وَأَوْفَرَ بِالْفُتُورَةِ فَلَا مَعْنَى لِأَنَّهُ يَأْمُرُهُ اللَّهُ بِعِلْمِ ذَلِكَ ، بَلْ هُوَ يَأْمُرُ نَفْسَهُ
بِذَلِكَ وَهُوَ جَائِزٌ حَسَنٌ . وَفِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَمَرَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ بِالْعِلْمِ عَلَى
مَعْنَى نَزَمَ هَذَا الْعِلْمَ لِمَا عَايَنَتْ وَتَبَيَّنَتْ ، وَذَلِكَ أَنَّ فِي حَرْفِهِ : قِيلَ أَعْلَمُ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ مَوَافَقٌ
لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ « انْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ » وَ « انْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ » وَ « وَانْظُرْ إِلَى
الْأَعْظَامِ » فَكَذَلِكَ وَ « وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ » وَقَدْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرؤها « قِيلَ اعْلَمْ » وَيَقُولُ
أَبُو خَيْرٍ أَمَّ إِبْرَاهِيمَ ؛ إِذْ قِيلَ لَهُ : « وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » . فَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ
سَبَّحَنَهُ لِمَا عَايَنَ مِنَ الْإِحْيَاءِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنْجِي الْعَمَلَى قَالَ أَوَلَمْ
تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ
إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا
وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^(٣)

اختلف الناس في هذا السؤال هل صدر من إبراهيم عن شك أم لا؟ فقال الجمهور : لم

يكن إبراهيم عليه السلام شاكًا في إحياء الله الموتى قط وإنما طلب المعينة ، وذلك أن النفوس

(١) البَيْتَانِ لَا تُعْنَى ، وَغَرِ الْأَوَّلُ : وَهَلْ تَطِيقُ وَدَاعًا أَبَاهَا الرَّحْلُ . وَالثَّانِي عِزَّةً . وَهَذَا مَا عَادَ السَّلَامُ الْمَسْهُدَا .

(٢) الْهَجْمَةُ (بفتح هـ) مَكُونٌ : النُّطْقَةُ الصَّخْمَةُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَقِيلَ : هِيَ مَا بَيْنَ الثَّلَاثَيْنِ وَالْمِائَةِ . وَدَجَلُ أَبَلٍ
(كَكْتَفٍ) : حَذَقٌ مُصْلَحَةٌ الْإِبِلِ .

مستشفة إلى رؤية ما أخبرت به؛ ولهذا قال عليه السلام: "ليس الخبر كالمعاينة" رواه ابن عباس لم يروه غيره؛ قاله أبو عمر. قال الأخفش: لم يرد رؤية القلب وإنما أراد رؤية العين. وقال الحسن وقتادة وسعيد بن جبيرة والربيع: سأل ليزداد يقينا إلى يقينه. قال ابن عطية: وترجم الطبري في تفسيره فقال: وقال آخرون سأل ذلك ربه؛ لأنه شك في قدرة الله تعالى. وأدخل تحت الترجمة عن ابن عباس قال: ما في القرآن آية أرجى عندي منها. وذكر عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس فقال: رب أرني كيف تحيي الموتى. وذكر حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" الحديث، ثم رجع الطبري هذا القول.

قلت: حديث أبي هريرة نخرجه البخاري ومسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" إذ قال رب أرني كيف تحيي الموتى قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي ويرحم الله لوطا لقد كان يأوي إلى ركن شديد ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف لأجبت الداعي. قال ابن عطية: وما ترجم به الطبري عندي مردود، وما أدخل تحت الترجمة متأول؛ فأما قول ابن عباس: «هي أرجى آية» فن حيث فيها الإدلال على الله تعالى وسؤال الإحياء في الدنيا وليست مظنة ذلك. ويجوز أن يقول: هي أرجى آية لقوله «أو لم تؤمن» أي إن الإيمان كاف لا يحتاج معه إلى تنقيح ومبحث. وأما قول عطاء: «دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس» فعناه من حيث المعاينة على ما تقدم. وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم: "نحن أحق بالشك من إبراهيم" فعناه أنه لو كان شاكا لكان نحن أحق به ونحن لانتك إبراهيم عليه السلام أخرى ألا يشك؛ فالحديث مبني على تنافي الشك عن إبراهيم، والذي روى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ذلك محض الإيمان" إنما هو في الخواطر التي لا تثبت، وأما الشك فهو توقف بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر، وذلك هو المنع عن الخليل عليه السلام. وإحياء الموتى إنما ثبت بالسمع وقد كان إبراهيم عليه السلام أعلم به، يدقق على ذلك قوله «رَبِّ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ» فالشك يبعد على من

ثبت قدمه في الإيمان فقط فكيف بمرتبة النبوة والخلة، والأنبياء معصومون من الكجائر ومن الصغائر التي فيها وذيلة إجماعاً. وإذا تأملت سؤاله عليه السلام وسائر ألفاظ الآية لم تعط شكاً، وذلك أن الاستفهام بكيف إنما هو سؤال عن حالة شيء موجود متقرر الوجود عند السائل والمسئول، نحو قولك: كيف علم زيد؟ وكيف تسجّ الثوب؟ ونحو هذا. ومتى قلت: كيف ثوبك؟ وكيف زيد؟ فإنما السؤال عن حال من أحواله. وقد تكون «كيف» خبراً عن شيء شأنه أن يستفهم عنه بكيف، نحو قولك: كيف شئت فكن، ونحو قول البخاري: كيف كان بدء الوحى. و«كيف» في هذه الآية إنما هي استفهام عن هيئة الإحياء، والإحياء متقرر، ولكن لما وجدنا بعض المنكرين لوجود شيء قد يعبرون عن إنكاره بالاستفهام عن حالة لذلك الشيء، يعلم أنها لا تصح، فيلزم من ذلك أن الشيء في نفسه لا يصح، مثال ذلك أن يقول مدّع: أنا أرفع هذا الجبل، فيقول المكذّب له: أرى كيف ترفعه! فهذه طريقة مجاز في العبارة، ومعناها تسليم جدلي، كأنه يقول: افرض أنك ترفعه، فأرى كيف ترفعه! فلما كانت عبارة الخليل عليه السلام بهذا الاشتراك المجازي، خلص الله له ذلك وحمله على أن بين له الحقيقة فقال له: «أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالِ بَلَىٰ» فكل الأمر وتخلص من كل شك، ثم علّل عليه السلام سؤاله بالطمانينة.

قلت: هذا ما ذكره ابن عطية وهو بالغ، ولا يجوز على الأنبياء صلوات الله عليهم مثل هذا الشك فإنه كفر، والأنبياء متفقون على الإيمان بالبعث. وقد أخبر الله تعالى أن أنبياءه وأوليائه ليس للشيطان عليهم سبيل فقال: «إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ» وقال العيين: إلا عبادك منهم المخلصين، وإذا لم يكن له عليهم سلطة فكيف يشككهم، وإنما سأل أن يشاهد كيفية جمع أجزاء الموق بعد تفريقها وإيصال الأعصاب والجلود بعد تمزيقها، فأراد أن يترق من علم اليقين إلى علم اليقين، فقوله: «أَرَأَيْتَ كَيْفَ» طلب مشاهدة الكيفية. وقال بعض أهل المعاني: إنما أراد إبراهيم من ربه أن يريه كيف يحيى القلوب، وهذا فاسد

مردود بما تعقبه من البيان ، ذكره الماوردي - وليست الألف في قوله « أَوَلَمْ تُؤْمِنْ »^(١)
ألف استفهام وإنما هي ألف إيجاب وقرير كما قال جرير :

• السَّمُّ خَيْرٌ مِنْ رَكَبِ الْمَطَايَا •

والواو واو الحال . و « تُؤْمِنُ » معناه إيماناً مطلقاً ، دخل فيه فضل إحياء الموتى .

(قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي) أى سألتك ليطمئن قلبي بحصول الفرق بين المعلوم برهانا
والمعلوم عيانا . والطمأنينة : اعتدال وسكون ، فطمأنينة الأعضاء معروفة ، كما قال عليه
السلام : « ثم أركع حتى تطمئن رأكما » الحديث . وطمأنينة القلب هي أن يسكن فكره
في الشيء المعتد . والفكر في صورة الإحياء غير محظور ، كما لنا نحن اليوم أن نفكر فيها^(٢) إذ هي فكر
فيها غير فأراد الخليل أن يبين فيذهب فكره في صورة الإحياء . وقال الطبري : معنى « ليطمئن
قلبي » ليقن ؛ وحكى نحو ذلك عن سعيد بن جبير ، وحكى عنه يزيداد يقينا ، وقاله إبراهيم
وقتادة . وقال بعضهم : لأزدد إيمانا مع إيماني . قال ابن عطية : ولا زيادة في هذا المعنى
تمكن إلا السكون عن الفكر وإلا فاليقين لا يتبعض . وقال السدي وابن جبير أيضا : أولم
تؤمن بأنك خليل ؟ قال : بلى ولكن ليطمئن قلبي بالخلعة . وقيل : دعا أن يريه كيف يحيى
الموتى ليعلم هل تستجاب دعوته ، فقال الله له : أولم تؤمن أني أحيي دعاءك ، قال : بلى
ولكن ليطمئن قلبي أنك تحيي دعائي .^(٣)

واختلف في المحرك له على ذلك ؛ ف قيل : إن الله وعده أن يتخذة خليلا فأراد آية على
ذلك ؛ قاله السائب بن زيد^(٤) . وقيل : قول التروذ : أنا أحيي وأميت . وقال الحسن : رأى
جيفة نصفها في البر توزعها السباع ونصفها في البحر توزعها دواب البحر ، فلما رأى تفرقها
أحب أن يرى انضمامها فقال ليطمئن قلبه برؤية كيفية الجمع كما رأى كيفية التفرق ؛ ف قيل له :
(خُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ) قيل : هي الديك والطاووس والحمام والغراب ؛ ذكر ذلك ابن إسحاق
عن بعض أهل العلم ، وقاله مجاهد وابن جريح وعطاء بن يسار وابن زيد . وقال ابن عباس
مكان الغراب الكركي ، وعنه أيضا مكان الحمام النسر . فأخذ هذه الطير حسب ما أمر ودكها

(١) في جوه وب . (٢) في ب و ج ؛ فذهب فكرة . صفة الجمع . (٣) في ج ؛ فستجيب .

(٤) كذا في جوه وب وهو الصواب كالألف والاسم ، وفي ج و د ؛ زيد . (٥) في ج ؛ فاختار .

ثم قطعها قطعاً صغاراً ، وخالط لحوم البعض إلى لحوم البعض مع الدم والريش حتى يكرن
 أعجب ، ثم جعل من ذلك المجموع المختلط جزءاً على كل جبل ، ووقف هو من حيث يرى
 تلك الأجزاء وأمسك رعوس الطير في يده ، ثم قال : تمالين بإذن الله ، فطاريت تلك الأجزاء
 وطار الدم إلى الدم والريش إلى الريش حتى التامت مثل ما كانت أولاً وبقيت بلا رعوس ، ثم كرر
 النداء بخاءته سعيّاً ، أى عدّوا على أرجلهنّ . ولا يقال للطائر : « سعى » إذا طار إلا على التثنية ؛
 قاله الناس . وكان إبراهيم إذا أشار إلى واحد منها بغير رأسه تباعد الطائر ، وإذا أشار إليه
 برأسه قرب حتى أتى كل طائر رأسه ، وطارت بإذن الله . وقال الزجاج : المعنى ثم أجعل
 على كل جبل من كل واحد جزءاً . وقرأ أبو بكر عن عاصم وأبو جعفر « جُرْؤاً » على فُعْل .
 وعن أبي جعفر أيضاً « جُرْأً » مشددة الزاى . الباقون مهموز مخفف ، وهى لغات ، ومعناه
 النصيب . (يَا تَيْتَنُكَ سَعِيّاً) نصب على الحال . و (صُرْهَنَ) معناه قطعهنّ ، ناله ابن عباس
 ومجاهد وأبو عبيدة وابن الأنباري ؛ يقال : صار الشيء يصوره أى قطعه ، وقاله ابن إسحاق .
 وعن أبي الأسود الدؤلى : هو بالمرىانية التقطيع ؛ قال توبة بن الحمير يصفه :

فلما جذبت الحبل أطت نسوّه * بأطراف عيدان شديد سيورها

فأذنت لى الأسباب حتى بلغت * بنهضى وقد كاد ارتقأى بصورها

أى يقطعها . والصّور : القطع . وقال الضحاك وعكرمة وابن عباس فى بعض ما روى عنه :
 لأنها لفظة بالنطية معناه قطعهن . وقيل : المعنى أملهنّ إليك ، أى اضمهنّ وأجمعهنّ إليك ؛
 يقال : رجل أصور إذا كان مائل المتى . وتقول : إني إليك لأصور ، يعنى مشتاقاً مانئلاً .
 وآمرأة صوّراء ، والجمع صور مثل أسود وسود ؛ قال الشاعر :

الله يعلم أنّا فى تلفّينا * يوم الفراق إلى جيراننا صُور

تقوله « إِلَيْكَ » على تأويل التقطيع متعلق بـ « حُذِّدْ » ولا حاجة إلى مضمر ، وعلى تأويل الإمالة
 والضم متعلق بـ « صُرْهَنَ » وفى الكلام متروك : فأملهنّ إليك ثم قطعهن . وفيها خمس قراءات :
 ثنائى فى السجّ زهما ضم الصاد وكسرهما وتخفيف الراء . وقرأ قوم « فُصْرَهَنَ » بضم الصاد

وشدّ الرءاء المفتوحة، كأنه يقول فشدّهن؛ ومنه صُرّة الدنانير. وقرأ قوم « فصرهن » بكسر الصاد وشدّ الرءاء المفتوحة، ومعناه صيحن؛ من قولك: صرّ الباب والقلم إذا صوت؛ حكاه النقاش. قال ابن جني: هي قراءة غريبة، وذلك أن يفعل بكسر العين في المضاعف المتعدي قليل، وإنما بابُه يُفعل بضم العين؛ كشدّ يشد ونحوه، لكن قد جاء منه ثم الحديث يَمُه وَيَمُه، وهو الحرب يهرها ويهرّها؛ ومنه بيت الأعشى:

* لِيَعْتَوِرَكَ الْقَوْلُ حَتَّى تَهْزَه ^(١) *

إلى غير ذلك في حروف قليلة. قال ابن جني: وأما قراءة عكرمة بضم الصاد فيحتمل في الرءاء الضم والفتح والكسر [كشد ^(٢) وشد] والوجه ضم الرءاء من أجل ضمة الهاء من بعد.

القراءة الخامسة « صرهن » بفتح الصاد وشدّ الرءاء مكسورة؛ حكاه المهدوي وغيره عن عكرمة، بمعنى فاحسبن؛ من قولهم: صرّ يصرّ إذا حبس؛ ومنه الشاة المصرة. وهنا اعتراض ذكره المساوردي ^(٣) [وهو] يقال: فكيف أجيب إبراهيم إلى آيات الآخرة دون موسى في قوله « رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ »؟ فنه جوابان: أحدهما أن ما سأل به موسى لا يصح مع بقاء التكليف، وما سأل به إبراهيم خاص يصح معه بقاء التكليف. الثاني أن الأحوال تختلف فيكون الأصلح في بعض الأوقات الإجابة، وفي وقت آخر المنع فيما لم يتقدم فيه إذن. وقال ابن عباس: أمر الله تعالى إبراهيم بهذا قبل أن يولد له وقبل أن ينزل عليه الصحف، والله أعلم.

قوله تعالى: مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٦١﴾

فيه خمس مسائل:

الأولى - لما قص الله سبحانه ما فيه من البراهين، حث على الجهاد، وأعلم أن من جاهد بعد هذا البرهان الذي لا يأتي به إلا نجيّ فله في جهاده الثواب العظيم. روى البستي

(١) الذي في الديوان: ليستدرجك القول حتى تهزه * وتعلم أني عنك لست بمجرم

(٢) الزيادة من دروب وروابن عطية. (٣) من دروب وروابن عطية.

(٤) راجع ج ٧ ص ٢٧٨ (٥) في ب: قيه.

في صحيح مسنده عن ابن عمر قال : لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « رب زد أمتي » فنزلت « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً »
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رب زد أمتي » فنزلت « إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ
 حِسَابٍ » . وهذه الآية لفظها بيان مثال لشرف النفقة في سبيل الله ولحسنها ، وضمنها التحريض
 على ذلك . وفي الكلام حذف مضاف تقديره مثل نفقة الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله
 كمثل حبة . وطريق آخر : مثل الذين ينفقون أموالهم كمثل زارع زرع في الأرض حبة
 فأنبتت الحبة سبع سنابل ، يعني أخرجت سبع سنابل في كل سنبل مائة حبة ؛ فشبه المتصدق
 بالزارع وشبه الصدقة بالبذر فيعطيه الله بكل بسدقة له سبعمائة حسنة ، ثم قال تعالى :
 ﴿ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ يعني على سبعمائة ؛ فيكون مثل المتصدق مثل الزارع ، إن كان
 حاذقا في عمله ؛ ويكون البذر جيدا وتكون الأرض عامرة يكون الزرع أكثر ؛ فكذلك
 المتصدق إذا كان صالحا والمال طيبا ويضعه موضعه فيصير الثواب أكثر ؛ خلافا لمن
 قال : ليس في الآية تضعيف على سبعمائة ، على ما نبينه إن شاء الله .

الثانية - روى أن هذه الآية نزلت في شأن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف
 رضى الله عنهما ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حث الناس على الصدقة
 حين أراد الخروج إلى غزوة تبوك جاءه عبد الرحمن بأربعة آلاف فقال : يا رسول الله ،
 كانت لى ثمانية آلاف فأمسكت لنفسى ولعالي أربعة آلاف ، وأربعة آلاف أقرضتها لربى .
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بارك الله لك فيما أمسكت وفيما أعطيت » . وقال
 عثمان : يا رسول الله على جهاز من لا جهاز له ؛ فنزلت هذه الآية فيهما . وقيل : نزلت في نفقة
 التطوع . وقيل : نزلت قبل آية الزكاة ثم نسخت بآية الزكاة ، ولا حاجة إلى دعوى النسخ ؛
 لأن الاتفاق في سبيل الله مندوب إليه في كل وقت . وسئل الله كثيرة وأعظمها الجهاد
 لتكون كلمة الله هي العليا .

الثالثة - قوله تعالى : (كَتَلَّ حَبَّةٌ) الحبة اسم جنس لكل ما يزرعه ابن آدم وبقائه، وأشهر ذلك البر فكثيرا ما يراد بالحَبُّ ؛ ومنه قول المتنبي :
أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الذَّهَرُ أَطْعَمَهُ * وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

وحبة القلب : سويداؤه، ويقال عمرته وهو ذاك . والحِبة (بكرم الحياء) : بذور البقول مما ليس بقوة ؛ وفي حديث الشفاعة : " فينبئون كما تنبت الحبة في حبل السيل " والجمع حَبٌّ . والحبة (بضم الحاء) ^(٢) الحَبُّ ؛ يقال : نَمَّ حُجَّةً وكرامة . والحَبُّ المحبة، وكذلك الحَبِّ (بالكسر) . والحَبُّ أيضا الحبيب ؛ مثل خَذَنَ وَخَدَيْنِ . وسنبلة فُتْعلة من أسبل الزرع إذا صار فيه السنبلة ؛ أى استرسل بالسنبلة كما يسترسل الستر بالإسبال ؛ وقيل : معناه صار فيه حَبٌّ مستور كما يستر الشيء بإسبال الستر عليه . والجمع سنابل . ثم قيل : المراد سنبلة الدخن فهو الذى يكون فى السنبلة منه هذا العدد .

قلت : هذا ليس بشيء فإن سنبلة الدخن يحى فى السنبلة منه أكثر من هذا العدد بضعفين وأكثر، على ما شاهدناه . قال ابن عطية : وقد يوجد فى سنبلة القمح ما فيه مائة حبة ، فاما فى سائر الحبوب فأكثروا ولكن المثال وقع بهذا القدر . وقال الطبري فى هذه الآية : إن قوله (فِي كُلِّ سُنْبَلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ) معناه إن وجد ذلك ، وإلا فعلى أن يفرضه ، ثم نقل عن الضحاك أنه قال : « فِي كُلِّ سُنْبَلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ » معناه كل سنبلة أنبتت مائة حبة . قال ابن عطية : بفعل الطبري قول الضحاك نحو ما قال ، وذلك غير لازم من قول الضحاك . وقال أبو عمرو الداني : وقرأ بعضهم « مائة » بالنصب على تقدير أنبتت مائة حبة .

قلت : وقال يعقوب الحضرمي : وقرأ بعضهم « فى كل سنبلة مائة حبة » على : أنبتت مائة حبة ؛ وكذلك قرأ بعضهم « وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ » على « وَاعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ » ^(٣) واعتدنا للذين كفروا عذاب جهنم . وقرأ أبو عمرو وحزرة والكسائي « أنبتت سبع سنابل » بإدغام التاء فى السين ؛ لأنهما مهموستان ، ألا ترى أنهما يتماقبان . وأنشد أبو عمرو :

(١) حبل السيل : ما يحمل من الغناء والطبل . (٢) فى ٥ . (٣) راجع ج ١٨ ص ٢١١

يَا لَعَنَ اللَّهُ بَنِي السَّعْلَةِ^(١) * عمرو بن ميمون ثام الثالث^(٢)

أراد الناس خول السين تاء . الباقر بالإظهار على الأصل لأنهما كلمتان .

الرابعة - ورد القرآن بأن الحسنة في جميع أعمال البر بمشراحتها ، وافترضت هذه الآية أن نفقة الجهاد حسنها بسبعائة ضعف . واختلف العلماء في معنى قوله (وَاللَّهُ يَضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ) فقالت طائفة : هي مبنية مؤكدة لما تقدم من ذكر السبعائة ، وليس ثم تضعيف فوق السبعائة . وقالت طائفة من العلماء : بل هو إلام بأن الله تعالى يضاعف لمن يشاء أكثر من سبعائة ضعف .

قلت : وهذا القول أصح الحديث ابن عمر المذكور أول الآية . وروى ابن ماجه حدثنا هارون بن عبد الله الجمال حدثنا ابن أبي قديك عن الخليل بن عبد الله عن الحسن [عن^(٣) علي ابن أبي طالب وأبي الدرداء وعبد الله بن عمرو وأبي أمامة الباهلي وعبد الله بن عمرو وجابر ابن عبد الله وعمران بن حصين كلهم يحدثن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من أرسل بنفقة في سبيل الله وأقام في بيته فله بكل درهم سبعائة درهم ومن غزا بنفسه في سبيل الله وأفق في وجهه فله بكل درهم سبعائة ألف درهم - ثم تلا [هذه الآية^(٤)] - والله يضاعف لمن يشاء الله" . وقد روى عن ابن عباس أن التضعيف [يتسمى^(٥)] لمن شاء الله إلى ألفي ألف . قال ابن عطية : وليس هذا بآيات الإسناد عنه .

الخامسة - في هذه الآية دليل على أن أخذ الزرع من أعلى الحرف التي يتخذها الناس والمكاسب التي يشتغل بها العمال ؛ وإذ ذلك ضرب الله به المثل فقال : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ » الآية . وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم : "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فياكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة" . وروى هشام بن عروة

(١) السعلاة : أعيت الثيلان . فإذا كانت المرأة قبيحة الوجه ميتة الخلق شئت بالسعلاة .

(٢) الذي في كتب اللغة (مادة نون) : « عمر بن يربوع » . (٣) عن جوب ، وابن ماجه ، وفي

في السند : وأبي هريرة . (٤) في ابن ماجه : « في وجه ذلك » . (٥) عن ب وهودج .

عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتمسروا الرزق في خبايا الأرض »
يعنى الزرع ، أخرجه الترمذى . وقال صلى الله عليه وسلم في النخل : « هى الراسخات في الوحل
المطعمات في المحل » . وهذا خرج مخرج المدح . والزراعة من فروض الكفاية فيجب على
الإمام أن يجبر الناس عليها وما كان في معناها من غرس الأشجار . وإني عبد الله بن عبد الملك
ابن شهاب الزهري فقال : دلتني على ما لي أعابله ، فأنشأ ابن شهاب يقول :

أقول لعبد الله يوم لقيناه * وقد شد أحلاس الميطي مشرقا
تبّع خبايا الأرض وأدع مليكها * لعلك يوما أن تجاب قترقا
فيؤتيك مالا واسعا ذا مثابة * إذا مامياه الأرض غارت تدفقا

وحكى عن المعتضد أنه قال : رأيت علي بن أبي طالب رضى الله عنه في المنام يناولني مسحاة
وقال : خذها فإنها مفاتيح خزائن الأرض .

قوله تعالى : **الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ**
مَّا أَنْفَقُوا مِّنَّا وَلَا أَدَّى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
يَحْزَنُونَ ﴿٢١٦﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : **(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)** قيل : إنها نزلت في عثمان
ابن عفان رضى الله عنه . قال عبد الرحمن بن سمرة : جاء عثمان بألف دينار في جيش العسرة
فصبتها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأته يدخل يده فيها ويقلها ويقول : « ما ضرت
ابن عفان بما عمل بعد اليوم اللهم لا تنس هذا اليوم لعثمان » . وقال أبو سعيد الخدري :
رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه يدعو لعثمان يقول : « يا رب عثمان إني رضى
عن عثمان فأرض عنه » . فما زال يدعو حتى طلع الفجر فنزلت : **« الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ**
فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَّا أَنْفَقُوا مِّنَّا وَلَا أَدَّى » الآية .

الثانية - لما تقدم في الآية التي قبل ذكر الإنفاق في سبيل الله على العموم بين في هذه الآية أن ذلك الحكم والثواب إنما هو لمن لا يتبع إنفاقه متأ ولا آذى^(١) لأن المتى والأذى مبطان لثواب الصدقة كما أخبر تعالى في الآية بعد هذا، وإنما على المرء أن يريد وجه الله تعالى وثوابه بإنفاقه على المتفق عليه، ولا يرجو منه شيئاً ولا ينظر من أحواله في حال سوى أن يراعى استحقاقه، قال الله تعالى : « لَا تَرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً^(٢) » . ومتى أنفق ليريد من المتفق عليه جزاء بوجه من الوجوه فهذا لم يرد وجه الله، فهذا إذا أخلف ظنه فيه من بإنفاقه وآذى . وكذلك من أنفق مضطراً دافع غرم إما لمائة لتفق عليه أو لقرينة أخرى من اعتناء معتن فهذا لم يرد وجه الله . وإنما يقبل ما كان عطاؤه لله وأكثر قصده ابتغاء ما عند الله، كالذي حكى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن أعرابياً أتاه فقال :

يَا عُمَرُ الْخَيْرِ جُرَيْتُ الْجَنَّةِ * أَكُسُ بُيَاتِي وَأَمْتُهُ

وَكُنْ لَنَا مِنَ الزَّمَانِ جَنَّةً * أَقْسَمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ

قال عمر : إن لم أفعل يكون ماذا ؟ قال :

* إِذَا أَبَا حَفِصٍ لَأَذْهَبَنَّ *

قال : إذا ذهبت يكون ماذا ؟ قال :

تكون عن حالي لتسألنَّ * يوم تكون الأعطيات هنَّ

وموقفُ المسئول ببنتهنَّ * إما إلى نارٍ وإما جَنَّة

(١) عبارة ابن حبان كما في تفسيره : « ... وذلك أن المتفق في سبيل الله إنما يكون على أحد ثلاثة أوجه : إما أن يريد وجه الله تعالى ويرجو ثوابه فهذا لا يرجو من المتفق عليه شيئاً ، ولا ينظر من أحواله في حال سوى أن يراعى استحقاقه .

وإما أن يريد من المتفق عليه جزاء بوجه من الوجوه فهذا لم يرد وجه الله ، بل نظر إلى هذه الحال من المتفق عليه . وهذا هو الذي متى أخلف ظنه من بإنفاقه وآذى .

وإما أن ينفق مضطراً دافع غرم إما لمائة لتفق عليه أو لقرينة أخرى من اعتناء معتن وبوجه ، فهذا قد نظري حال ليست لوجه الله ، وهذا هو الذي متى تربع وجه بوجه من وجوه الجرح آذى . فالن والأذى يكشفان عن ظهري أنه إنما كان على ما ذكرناه من المقاصد ، وأنه لم يخلص لوجه الله تعالى . فهذا كان المني والأذى مبطلين للصدقة من حيث بين كل واحد منهما أنها لم تكن صدقة » .

(٢) راجع ج ١٩ ص ١٢٨

فبكى عمر حتى اخضلت لحيته، ثم قال : يا غلام، أعطه قميصي هذا لذلك اليوم لا ليشمره !
 والله لا أملك غيره . قال الماوردي : وإذا كان العطاء على هذا الوجه خالياً من طلب جزاء
 وشكر وعرياً عن أمتنان ونشر كان ذلك أشرف للباذل وأهنأ للقابل . فاما المعطي إذا التمس
 بعطائه الجزاء، وطلب به الشكر والثناء، كان صاحب شئمة ورياء، وفي هذين من اللّهم ما ينافي
 السخاء . وإن طلب الجزاء كان تاجراً مُرِجاً لا يستحق حمداً ولا مدحاً . وقد قال ابن عباس
 في قوله تعالى : « وَلَا تَمَنَّوْاْ مَا تَشْتَكُوْنَ » أى لا تُعطى عطية تلمس بها أفضل منها . وذهب
 ابن زيد إلى أن هذه الآية إنما هي في الذين لا يخرجون في الجهاد بل ينفقون وهم قعود ،
 وأن الآية التي قبلها هي في الذين يخرجون بأنفسهم ، قال : ولذلك شرط على هؤلاء ولم يشترط
 على الأولين . قال ابن عطية : وفي هذا القول نظرية لأن التحمُّم فيه ياد .

الثالثة — قوله تعالى : (مَّا وَلَا أَدَى) المَنَّ : ذكر النعمة على معنى التعديدها والتفريع
 بها، مثل أن يقول : قد أحسنت إليك وَشَتُّكَ وشبهه . وقال بعضهم : المَنَّ : التحدث بما أعطى
 حتى يبلغ ذلك المعطي فيؤذيه . والمَنَّ من الكبار، ثبت ذلك في صحيح مسلم وغيره، وأنه أحد
 الثلاثة الذين لا ينظر الله إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم، وروى النسائي عن ابن عمر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة العاق لوالديه والمرأة
 المترجلة تشبه بالرجال والديوث، وثلاثة لا يدخلون الجنة العاق لوالديه والمدين النمر والمثان
 بما أعطى» . وفي بعض طرق مسلم : «المثان هو الذي لا يعطي شيئاً إلا مئة» . والأذى : السب
 والتشكي، وهو أعم من المَنَّ ، لأن المَنَّ جزء من الأذى لكنه نص عليه لكثرة وقوعه . وقال
 ابن زيد : لأن ظنفت أن سلامتك يتقل على من أنفقت عليه تريد وجه الله فلا تسلم عليه . وقالت
 له امرأة : يا أبا أسامة دلى على رجل يخرج في سبيل الله حقاً فإنهم إنما يخرجون يأكلون
 الفواكه فإن عدنى أسهما وجعبة . فقال : لا بارك الله في أمهمك وجعبتك فقد آذيتهم قبل أن
 تعطيه . قال علماؤنا رحمة الله عليهم : فمن أنفق في سبيل الله ولم يُبْعَ مَآ وَلَا أَدَى كقوله :
 مَا أَشَدَّ إلْحَاحَكَ ! وَخَلَصْنَا الله منك ! وأمثال هذا فقد تضمن الله له بالأجر، والأجر الجنة،

وفى عنه الخوف بعد موته لما يستقبل، والجزن على ما سلف من دنياه؛ لأنه ينتبط بآخرته
فقال: ﴿لَمْ أَجْرِعْهُمُ عَنْ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ . وكفى بهذا فضلا وشرفا
للتفقه في سبيل الله تعالى . وفيها دلالة لمن فضل الغنى عن التقير حسب ما أتى بيانه
إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ
غَفِيرٌ حَلِيمٌ ﴿١٢١﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ ! ابتداء والخبر مخذوف : أى قول معروف أول
وأمثل ؛ ذكره النحاس والمهدوى . قال النحاس : ويجوز أن يكون « قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ » خبر
ابتداء مخذوف ، أى الذى أمرتم به قَوْلٌ معروف . والقول المعروف هو الدعاء والتأنيس
والترجبة بما عند الله ، خير من صدقة هى فى ظاهرها صدقة وفى باطنها لا شئ ؛ لأن ذكر
القول المعروف فيه أجر وهذه لا أجر فيها . قال صلى الله عليه وسلم : « الكلمة الطيبة صدقة
وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق » أخرجه مسلم . فيتأق السائل بالبشر والترجيب ،
ويقابله بالطلاقة والتقريب ؛ ليكون مشكورا إن أعطى ومغذورا إن منع . وقد قال بعض
الحكماء : ألقى صاحب الحاجة بالبشر فإن عدمت شكره لم تعدم عذره . وحكى ابن لُكْلُ
أن أبا بكر بن ذرئد قصد بعض الوزراء فى حاجة لم يقضها وظهر له منه خيبر فقال :

لا تدخلتك مخبنة من سائل . فلخير دهرى أن ترى ممشولا

لا تخيبن بالرد وجه مؤمل . فبقاء عزك أن ترى مأمولا

« تلقى الكريم فستدل بيشره . وترى البؤس على اللئيم دليلا

وأعلم بأنك عن قليل صائر » . خبرا فكُنْ خيرا يروق جميلا

وروى من حديث عمر رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا سأل السائل فلا تقطعوا عليه مسأله حتى يفرغ منها ثم ردوا عليه . يوقارون أو يبذل يسير أو رد جميل فقد يأتيكم من ليس بآنس ولا جات ينظرون ضيعكم فيما خولكم الله تعالى " .

قلت : دليله حديث أبرص وأقرع وأعمى ، خرجه مسلم وغيره . وذلك أن ملكا تصور في صورة أبرص مرة وأقرع أخرى وأعمى أخرى امتحانا للسؤل . وقال بئس بن الحارث : رأيت عليا في المنام فقلت : يا أمير المؤمنين ! قل لي شيئا ينفعني الله به ؛ قال : ما أحسن عطف الأغنياء على الفقراء رغبة في ثواب الله تعالى ، وأحسن منه تيه الفقراء على الأغنياء ثقة بموعود الله . فقلت : يا أمير المؤمنين زدني ؛ فولى وه يقول :

قد كنت ميتا فصرت حيا * وعن قليل تصير ميتا

فأخرب بدار الفناء يثا * وأبى بدار البقاء بيتا

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَمَغْفِرَةٌ ﴾ المغفرة هنا : الستر لثلة وسوء حالة المحتاج ؛ ومن هذا قول الأعرابي - وقد سأل قوما بكلام فصيح فقال له قائل : يمين الرجل ؟ فقال له : اللهم غفرا ! سوء الاكتساب يمنع من الاقتساب . وقيل : المعنى تجاوز عن السائل إذا ألح وأغلظ وجنى خير من الصدق عليه مع المن والأذى ؛ قال معناه النقاش . وقال النحاس : هذا مشكل بينه الإعراب . « مغفرة » رفع بالابتداء والخبر ﴿ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ ﴾ . والمعنى والله أعلم وفعل يؤدي إلى المغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ، وتقديره في العرية وفعل مغفرة . ويجوز أن يكون مثل قولك : تفضل الله عليك أكبر من الصدقة التي تمنى بها ، أى غفران الله خير من صدقتكم هذه التي تمنون بها .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴾ أخبر تعالى عن غناه المطلق أنه غنى عن صدقة العباد ؛ وإنما أمر بها ليثيبهم ، وعن حلمه بأنه لا يعاجل بالعقوبة من من وأذى بصدقته .

قوله تعالى : يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطِلُوا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى
كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فُتِلَهُ
كَغُلٍ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابُهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى
شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٢١٦﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ قد تقدم معناه . وعبر تعالى عن عدم القبول
وحرمان الثواب بالإبطال ، والمراد الصدقة التي يُمنُّ بها ويُؤذى ، لا غيرها . والمقيدة أن
السيئات لا تبطل الحسنات ولا تحبطها ؛ فالمن والأذى في صدقة لا يبطل صدقة غيرها .
قال جمهور العلماء في هذه الآية : إن الصدقة التي يعلم الله من صاحبها أنه يمن أو يؤذى
بها فإنها لا تقبل . وقيل : بل قد جعل الله للذك عليها أمانة فهو لا يكتبها ؛ وهذا حسن .
والعرب تقول لما يُمنُّ به : يَدُّ سوداء . ولما يُعطى عن غير مسألة : يَدُّ بيضاء . ولما يُعطى
عن مسألة : يَدُّ خضراء . وقال بعض البلغاء : مَنْ مَنَّ بمعروفه سقط شكره ، ومن أُعْجب
بعمله حَبِطَ أجره . وقال بعض الشعراء :

وصاحب سلفت منه إلى يَدِّ * أبطل عليه مكافأتي فعاداني

لما يتقن أن الدهر حاريجي * أبدى التدامة فيما كان أولاني

وقال آخر :

أفسدت بالمن ما أسديت من حسن * ليس الكريم إذا أسدى بمان

وقال أبو بكر الوراق فأحسن :

أحسن من كل حسن * في كل وقت وزمن

صنعة مرسوبة * خالصة من المن

وسمع ابن سيرين رجلا يقول لرجل : فعلت إليك وفعلت ! فقال له : اسكت فلا خير في المعروف إذا أحيى . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إياكم والآثان بالمعروف فإنه يبطل الشكر ويحرق الأجر " ثم تلا — لَا تَبْتَغُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى .
 الثانية — قال علماؤنا رحمة الله عليهم : كره مالك لهذه الآية أن يعطى الرجل صدقته الواجبة لله ربّه ثلاثا يعتاض منهم الحمد والثناء ، ويظهر منه عليهم ويكافئوه عليها فلا تخلص لوجه الله تعالى . واستحب أن يعطيها الأجانب ، واستحب أيضا أن يؤتى غيره فقريةها إذا لم يكن الإمام عدلا ؛ لئلا تحبط بالمن والأذى والشكر والثناء والمكافأة بالخدمة من المعطى . وهذا بخلاف صدقة التطوع السرى لأن ثوابها إذا حبط سلم من الوعيد وصار في حكم من لم يفعل ، والواجب إذا حبط ثوابه توجه الوعيد عليه لكونه في حكم من لم يفعل .

الثالثة — قوله تعالى : (كَالَّذِي يَنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ) الكاف في موضع نصب ، أى إبطال « كالذى » فهى نعت للصدر المحذوف . ويجوز أن تكون موضع الحال . مثل الله تعالى الذى يمن ويؤذى بصدقته بالذى ينفق ماله رياء الناس لا لوجه الله تعالى ، وبالكاثر الذى ينفق ليقال جواد وليتقى عليه بأنواع الثناء . ثم مثل هذا المنفق أيضا بصفاق عليه تراب فيظنه الطائر أرضا مهيئة طيبة ، فإذا أصابه وابل من المطر أذهب عنه التراب وبقي صلدا ؛ فكذلك هذا المرأى . فالمن والأذى والرياء تكشف عن النية فى الآخرة فتبطل الصدقة كما يكشف الوابل عن الصفاق ، وهو الحجر الكبير الأملس . وقيل : المراد بالآية إبطال الفضل دون الثواب ، فالقاصد بنفقة الرياء غير متأب كالكاثر ؛ لأنه لم يقصد به وجه الله تعالى فيستحق الثواب . وخالف صاحب المن والأذى القاصد وجه الله المستحق ثوابه وإن كرر عطاءه سواء بطل فضله . وقد قيل : إنما يبطل من ثواب صدقته من وقت منة وإيدائه ، وما قبل ذلك يكتب له وبضاعف ؛ فإذا من وآذى انقطع التضعيف ؛ لأن الصدقة تروى لصاحبها حتى تكون أعظم من الجبل ، فإذا خرجت من يد صاحبها خالصة على الوجه المشروع ضوعفت ، فإذا جاء المن بها والأذى وقف بها هناك وانقطع زيادة التضعيف عنها ؛ والقول الأول أظهر والله أعلم .

وَالصَّفَوَانُ جَمْعٌ وَاحِدُهُ صَفْوَانَةٌ ؛ قَالَه الْأَخْفَشُ . قَالَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : صَفْوَانٌ وَاحِدٌ ؛ مِثْلُ حَجَرٍ . وَقَالَ الْكَسَايُ : صَفْوَانٌ وَاحِدٌ وَجَمْعُهُ صَفَوَانٌ وَصُفْنِي وَصُفْنِي ، وَأَنْكَرَ الْمُبَرِّدُ وَقَالَ : إِنَّمَا صُفْنِي جَمْعٌ صَفَاً كَقِفَا وَفُنِي ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى الصَّفَوَاءُ وَالصَّفَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَقَرَأَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ وَالزَّهْرِيُّ « صَفَوَانٌ » بِتَحْرِيكِ الْفَاءِ ، وَهِيَ لُغَةٌ . وَحِكْمِي قُطْرُبُ صَفَوَانٌ . قَالَ النَّحَّاسُ : صَفْوَانٌ وَصَفَوَانٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى بِهِ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (عَلَيْهِ تَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ) وَإِنْ كَانَ يَجُوزُ تَذْكِيرُ الْجَمْعِ إِلَّا أَنْ الشَّيْءَ لَا يَخْرُجُ عَنْ بَابِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ ؛ فَأَمَّا مَا حَكَاهُ الْكَسَايُ فِي الْجَمْعِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى حَقِيقَةِ النَّظَرِ ، وَلَكِنْ صَفَوَانٌ جَمْعٌ صَفَاً ، وَصَفَاً بِمَعْنَى صَفْوَانٌ ، وَنَظِيرُهُ دُرٌّ وَدِرْلَانٌ وَأَخٌ وَإِخْوَانٌ وَكَرَّاءٌ وَكَرَّوَانٌ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرَّوَانِ يَوْمٌ • تَطْبُرُ الْبَابَاتِ وَلَا نَطِيرُ

وَالضَّمِيرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَرَّوَانٌ جَمْعُ كَرَّوَانٍ ؛ وَصُفْنِي وَصُفْنِي جَمْعٌ صَفَاً مِثْلُ عَصَاً ؛ وَالْوَابِلُ : الْمَطَرُ الشَّدِيدُ . وَقَدْ وَبَلَّتِ السَّمَاءُ تَيْلًا ، وَالْأَرْضُ مَوْبُولَةً . قَالَ الْأَخْفَشُ : وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « أَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا » أَيْ شَدِيدًا . وَضَرْبٌ وَبِيلٌ ، وَعَذَابٌ وَبِيلٌ أَيْ شَدِيدٌ . وَالصَّلْدُ : الْأَمْلَسُ مِنَ الْمَجَارَةِ . قَالَ الْكَسَايُ : صَلْدٌ يَصْلَدُ صَلْدًا بِتَحْرِيكِ اللَّامِ فَهُوَ صَلْدٌ بِالْإِسْكَانِ ؛ وَهُوَ كُلُّ مَا لَا يَنْبَتُ شَيْئًا ؛ وَمِنْهُ جَبِينٌ أَصْلَدٌ ؛ وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ لِرُؤْبِهِ .

• بَرَأْتُ أَصْلَادَ الْجَبِينِ الْأَجَلِ (١)

قَالَ النَّقَاشُ : الْأَصْلَدُ الْأَجْرَدُ بِلُغَةِ هُدَيْلٍ . وَمَعْنَى (لَا يَقْدِرُونَ) بِمَعْنَى الْمَرَاتِي وَالْكَافِرِ وَالْمَاتِ (عَلَى شَيْءٍ) أَيْ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِبَوَابِ شَيْءٍ مِنْ إِنْفَاقِهِمْ وَهُوَ كَسْبُهُمْ عِنْدَ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ ؛ إِذْ كَانَ لِنَعِيرِ اللَّهِ ، فَعَبَّرَ عَنِ التَّفَقُّعِ بِالسَّكْبِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا بِهَا الْكَسْبَ . وَقِيلَ : ضَرْبٌ هَذَا مِثْلًا لِلْمَرَاتِي فِي إِبْطَالِ ثَوَابِهِ ، وَلِصَاحِبِ الْمَتْنِ وَالْأَذَى فِي إِبْطَالِ فَضْلِهِ ؛ ذَكَرَهُ الْمَسَاوِدِيُّ .

(١) رَاجِعِ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ ج ٢ ص ١٧٩ (٢) الْوَرْدُ (بِالتَّحْرِيكِ) : دَابَّةٌ عَلَى خَلْقَةِ الْغَنَبِ إِلَّا أَنَّهَا أَعْتُمَّتْ مِنْ تَكُونِ فِي الزَّمَالِ وَالصَّغَارَى ، وَالْعَرَبُ تَسْتَعِثُّ الْوَرْدَ وَتَسْتَفْرِهُ فَلَا تَأْكُلُهُ . (٣) رَاجِعِ ج ١٩ ص ٤٧ (٤) الْجَلَّةُ : أَشَدُّ مِنَ الْجَلْعِ وَهُوَ ذَهَابُ الشَّرِّ مِنْ مَقْدَمِ الْجَلِينِ .

قوله تعالى : وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصْلَابَهَا وَإِلٍ قَعَاتٌ أَكْثَرُ ضَعِيفِينَ فَإِنْ لَمْ يُصِيبْهَا وَإِلٍ قَطَلٌ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٢١٥)

قوله تعالى : (وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ) « ابْتِغَاءَ » مفعول من أجله . « وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ » عطف عليه . وقال مكي في المشكل : كلاهما مفعول من أجله . قال ابن عطية : وهو مردود ، ولا يصح في « تَثْبِيتًا » أنه مفعول من أجله ؛ لأن الإغناق ليس من أجل التثبيت . و « ابْتِغَاءَ » نصب على المصدر في موضع الحال . وكان يتوجه فيه النصب على المفعول من أجله ، لكن النصب على المصدر هو الصواب من جهة عطف المصدر الذي هو « تَثْبِيتًا » عليه . ولما ذكر الله تعالى صفة صدقات القوم الذين لا خلاق لصدقاتهم ، ونهى المؤمنين عن مواصلة ما يشبه ذلك بوجه ما ، عقب في هذه الآية بذكر نفقات القوم الذين تركوا صدقاتهم إذ كانت على وفق الشرع ووجهه . و « ابْتِغَاءَ » معناه طلب . و « مَرْضَاتِ » مصدر من رَضِيَ رَضَى . « وَتَثْبِيتًا » معناه أنهم ينتهون أين يضعون صدقاتهم ؛ قاله مجاهد والحسن . قال الحسن : كان الرجل إذا هم بصدقة تثبت ، فإن كان ذلك لله أمضاه وإن خالطه شك أمسك . وقيل : معناه تصديقا وقينا ؛ قاله ابن عباس . وقال ابن عباس أيضا وقتادة : معناه واحتسابا من أنفسهم . وقال الشعبي والسدي وقتادة أيضا وابن زيد وأبو صالح وغيرهم : « وَتَثْبِيتًا » معناه وثيقنا أى أن نفوسهم لها بصائر نفهى تثبتهم على الإنفاق في طاعة الله تعالى تثبينا . وهذه الأقوال الثلاث أصوب من قول الحسن ومجاهد ؛ لأن المعنى الذي ذهبوا إليه إنما عبارته « وَتَثْبِيتًا » مصدر على غير المصدر . قال ابن عطية : وهذا لا يسوغ إلا مع ذكر المصدر والإفصاح بالفعل المتقدم ؛ كقوله تعالى : « وَاللَّهُ آتَيْتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ^(١) » ، « وَتَبَتَّلْ ^(٢) إِلَيْهِ تَبَتُّلًا » . وأما إذا لم يقع إفصاح بفعل فليس لك أن تأتى بمصدر في غير معناه ثم تقول : أحمله على معنى كذا وكذا ، لفعل لم يتقدم له ذكر . قال ابن عطية : هذا مهج كلام العرب فيما علمته . وقال النحاس :

لو كان كما قال مجاهد لكان وثبتنا من تثبت كثرمت نكرما، وقول قتادة : احتسابا، لا يعرف إلا أن يرد به أن أنفسهم تثبتهم محسبة، وهذا بعيد . وقول الشعبي حسن، أى تثبتنا من أنفسهم لهم على إتيان ذلك فى طاعة الله عز وجل ، يقال : ثبت فلانا فى هذا الأمر ؛ أى صححت عزمه، وقويت فيه رأيه، أثبتنا تثبتنا، أى أنفسهم موقنة بوعد الله على تثبتهم فى ذلك . وقيل : « وَثَبْتُنَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ » أى يقترنون بأن الله تعالى ثبت عليها ، أى وثبتنا من أنفسهم لثوابها، بخلاف المنافق الذى لا يحسب الثواب .

قوله تعالى : ﴿ كَسَلِ جَنَّةٍ رِبْوَةٍ ﴾ الجنة : الإستان، وهى قطعة أرض تثبت فيها الأشجار حتى تغطيها ، فهى مأخوذة من لفظ الجن والجنين لاستتارهم . وقد تقدم . والرِّبْوَةُ : المكان المرتفع ارتفاعا يسيرا، معه فى الأغلب كثافة تراب ، وما كان كذلك فنباته أحسن ، ولذلك خص الزبوة بالذكر . قال ابن عطية : ورياض الحزن ليست من هذا كما زعم الطبرى، بل تلك هى الرياض المنسوبة إلى تجدد، لأنها خير من رياض تامة، ونبات نجد أعطر، ونسيمه أبرد وأرق، ونجد يقال لما حزن . وقبلما يصلح هواء تامة إلا بالليل ؛ ولذلك قالت الأعرابية : « زوجى كليل تامة » . وقال السدى : « رِبْوَةٍ » أى رباوة، وهو ما انخفض من الأرض . قال ابن عطية : وهذه عبارة قليقة، ولفظ الربوة هو مأخوذ من ربا يربو إذا زاد . قلت : عبارة السدى ليست بشيء ؛ لأن بناء « رَبَّ وَ » معناه الزيادة فى كلام العرب ؛ ومنه الربو للنفس العالى . ربا يربو إذا أخذ الزبو . وربا الفرس إذا أخذ الزبو من عدو أو فرع . وقال الفراء فى قوله تعالى : « أَخَذَهُمْ أَخَذَةً رَابِيَةً » أى زائدة؛ كقولك : أربيت إذا أخذت أكثر مما أعطيت . ورَبَوْتُ فى بنى فلان ورَبَيْت أى نشأت فيهم . وقال الخليل : الزبوة أرض مرتفعة طيبة وخص الله تعالى بالذكر التى لا يجرى فيها ماء من حيث العُرف فى بلاد العرب، فقل لهم ما يحسونه ويدركونه . وقال ابن عباس : الربوة المكان المرتفع الذى لا يجرى فيه الأنهار ؛ لأن قوله تعالى ﴿ أَصَابَهَا وَابِلٌ ﴾ إلى آخر الآية يدل على أنها ليس فيها ماء جار، ولم يرد جنس التى تجرى فيها الأنهار ؛ لأن الله تعالى قد ذكر ربوة

ذات قرار ومعين . والمعروف من كلام العرب أن الربوة ما ارتفع عما جاوره سواء جرى فيها ماء أو لم يجر . وفيها خمس لغات « رُبُوَّةٌ » بضم الراء ، وبها قرأ ابن كثير وحزمة والكسائي ونافع وأبو عمرو . و « رَبَوَةٌ » بفتح الراء ، وبها قرأ عاصم وابن عامر والحسن . و « رِبْوَةٌ » بكسر الراء ، وبها قرأ ابن عباس وأبو إسحاق السبيعي . و « رَبَاوَةٌ » بالفتح ، وبها قرأ أبو جعفر وأبو عبد الرحمن ؛ وقال الشاعر :

مَنْ مُتَرَلِّى فِي رَوْضَةِ رَبَاوَةٍ * بَيْنَ التَّخِيلِ إِلَى بَقِيعِ الْفَرَقْدِ؟

و « رَبَاوَةٌ » بالكسر ، وبها قرأ الأشهب المقبل . قال الفراء : ويقال رِبَاوَةٌ وَرَبَاوَةٌ ، وكلا من الرابية ، وقمعه رَبَاوَةٌ .

قوله تعالى : ﴿ أَصَابَهَا ﴾ بمعنى الربوة . ﴿ وَآيَلٌ ﴾ أى مطر شديد ؛ قال الشاعر ^(١)
مَا رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْحَزَنِ مَعْشِيَةٌ * خَضْرَاءُ جَادَ عَلَيْهَا وَآيَلٌ هَاطِلٌ

﴿ وَآتَتْ ﴾ أى أعطت . ﴿ أَكُلَهَا ﴾ بضم الهمزة : الثمر الذى يؤكل ؛ ومنه قوله تعالى : « تُؤْتِي أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ » ^(٢) . والشيء المأكول من كل شيء يقال له أَكُلٌ . والأَكْلَةُ : اللقمة ؛ ومنه الحديث : « فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوحًا قَلِيلًا فليضع في يده مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ » ؛ بمعنى لقمة أو لقمتين ، ترجمه مسلم . وإضافته إلى الجنة إضافة اختصاص ، كسرج القوس وباب الدار . وإلا فليس الثمر ما تأكله الجنة . وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو « أَكُلَهَا » بضم الهمزة وسكون الكاف ، وكذلك كل مضاف [إلى] مؤنث ، وفارقهما أبو عمرو فيما أضيف إلى مذكور مثل أَكْلَهُ أَوْ كَانَ غير مضاف إلى شيء مثل « أَكُلْتُ نَحْمَطَ » ^(٣) فتقل أبو عمرو ذلك وخفاه . وقرأ عاصم

(١) هراشبي ميون : والذي في ديوانه والطبري واللسان والناج في (حزن) : سبل هطل .

(٢) راجع ج ٩ ص ٣٥٨ (٣) المشفوه : القليل ؛ وأصله الماء الذى كثرت عليه الشفاه حتى قل . وقيل :

أراد فإن كان مكثورا عليه ، أن كثرت أكلمه . النهاية . (٤) في الأصول : « غليظته » ... ونشويوب

من صحيح مسلم . (٥) الزيادة من ابن عطية لازمة . (٦) راجع ج ١٤ ص ٢٨٥

وَأَبْنِ عَامِرَ وَحَمْرَةَ وَالْكَسَائِي فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ بِالثَّقِيلِ . وَيُقَالُ : أَتَخَلَّ وَأَكُلُ بِمَعْنَى .
 (ضَعْفَيْنِ) أَيِ اعْطَبْتُ ضَعْفَى ثَمَرُ غَيْرِهَا مِنَ الْأَرْضِينَ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : حَمَلَتْ مَرَّتَيْنِ
 فِي السَّنَةِ ؛ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ ، أَيِ أَخْرَجَتْ مِنَ الزَّرْعِ مَا يُخْرِجُ غَيْرُهَا فِي سَتَيْنِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يُمْسِكْهَا وَأَيْلُ قَطْلٌ ﴾ نَاكِدٌ مِنْهُ تَعَالَى لِمَدْحِ هَذِهِ الزُّبَّةِ بِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُمْسِكْهَا
 وَأَيْلُ فَإِنَّ الطَّلَّ يَكْفِيهَا وَيَنْوِبُ مَنَابِ الْوَابِلِ فِي إِخْرَاجِ الثَّمَرَةِ ضَعْفَيْنِ ، وَذَلِكَ لِكَرَمِ الْأَرْضِ
 وَطَيْبِهَا . قَالَ الْمُبَرِّدُ وَغَيْرُهُ : تَقْدِيرُهُ فَطْلٌ يَكْفِيهَا . وَقَالَ الزَّجَاجُ : فَالَّذِي يُمْسِكُهَا طَلٌّ .
 وَالطَّلُّ : الْمَطَرُ الضَّعِيفُ الْمُسْتَدِقُّ مِنَ الْقَطْرِ الْخَفِيفِ ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ ، وَهُوَ مَشْهُورُ اللَّفْظِ .
 وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ بِمَجَاهِدٍ : الطَّلُّ : التَّنْدَى . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَهُوَ تَجَوُّزُ وَتَشْبِيهِ . قَالَ النَّحَّاسُ :
 وَحَكَى أَهْلُ اللَّفْظِ وَبَلَّتْ وَأَوْبَلَتْ ، وَطَلَّتْ وَأَطَلَّتْ . وَفِي الصَّحَاحِ : الطَّلُّ أَضْعَفُ الْمَطَرِ وَالْجَمْعُ
 الطَّلَالُ ؛ فَقَوْلُهُ مِنْهُ : طَلَّتْ الْأَرْضُ وَأَطَلَّهَا التَّنْدَى فِيهِ مَقُولَةٌ . قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ : وَزَرَعَ
 الطَّلَّ أَضْعَفَ مِنْ زَرَعَ الْمَطَرِ وَأَقْلَ دَيْعًا ، فِيهِ — وَإِنْ قُلْ — تَمَاسُكٌ وَنَفْعٌ . قَالَ بَعْضُهُمْ :
 فِي الْآيَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، وَمَعْنَاهُ كَثَلُ جَنَّةِ رَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَإِنْ لَمْ يُمْسِكْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ فَآتَتْ
 أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ . يَعْنِي أَخْضَرَتْ أَوْ رَاقَ الْبُسْتَانُ وَخَرَجَتْ ثَمَرُهَا ضِعْفَيْنِ .

قُلْتُ : التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ أَصَوْبٌ وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ . فَشَبَّهَ تَعَالَى نَعْمَ نَفَقَاتِ
 هَؤُلَاءِ الْمُتَخَلِّصِينَ الَّذِينَ يُرَبِّي اللَّهُ صَدَقَاتِهِمْ كَثْرَةً الْفُلُو وَالْفَصِيلِ^(١) بِنَمُو نَبَاتِ الْجَنَّةِ بِالزُّبَّةِ
 الْمَوْصُوفَةِ ؛ بِخِلَافِ الصَّفْوَانِ الَّذِي انْكَشَفَ عَنْهُ تَرَابُهُ فَبَقِيَ صُلْدًا . وَخَرَجَ مُسَلِّمٌ وَغَيْرُهُ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِتَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ
 طَيِّبٍ إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِجَنِيهِ فَيَرِيئُهَا كَمَا يَرِيئُ أَحَدُكُمْ فُلُوَهُ أَوْ فَيْصِيلَهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ
 أَوْ اعْظُمَ " خَرَجَهُ الْمَوْطَأُ أَيْضًا .

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ يَبْصُرُ ﴾ وَعِدَ وَوَعِيدٌ . وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ « يَمْلُونَ » بِالْيَاءِ
 كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ النَّاسَ أَجْمَعٌ ، أَوْ يُرِيدُ الْمُتَفَقِّهِينَ فَقَطْ ؛ فَهُوَ وَعْدٌ مُحْضٌ .

(١) الفل: بضم الفاء وتشديد المع مع ضم اللام، وبكسر المع مع كونه اللام: المهر الصغير، وقيل: هو المظلم
 من أولاد ذات الحافر.

قوله تعالى : أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ
تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصْلَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ
ذُرِّيَّةٌ ضِعْفَهُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ
لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٦٦﴾

قوله تعالى : (أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ) الآية . حكى الطبري
عن السدي أن هذه الآية مثل آخر لفظة الرياء ، ورجح هو هذا القول .

قلت وروى عن ابن عباس أيضا قال : هذا مثل ضربه الله للرايين بالأعمال يبتليها
يوم القيامة أحوج ما كان إليها ، كمثل رجل كانت له جنة وله أطفال لا يفهمونه فكبر وأصاب
الجنة إعصار أى ريح عاصف فيه نار فاحترقت ففقدها أحوج ما كان إليها . وحكى عن
أبن زبد أنه قرأ قول الله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْتَغُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى» الآية ،
قال : ثم ضرب فى ذلك مثلا فقال : «أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ» الآية . قال ابن عطية : وهذا آيين
من الذى رجع الطبري ، وليست هذه الآية بمثل آخر لفظة الرياء ؛ هذا هو مقتضى سياق
الكلام . وأما بالمعنى فى غير هذا السياق فتشبه حال كل منافق أو كافر عمل عملا وهو يحسب
أنه يحسن صنعا فلما جاء إلى وقت الحاجة لم يجد شيئا .

قلت : قد روى عن أبن عباس أنها مثل لمن عمل لغير الله من منافق وكافر على ما يأتى ،
إلا أن الذى ثبت فى البخارى عنه خلاف هذا . نرجح البخارى عن عبيد بن عمير قال قال
عمر بن الخطاب يوما لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيم ترون هذه الآية نزلت «أَيَوَّدُ
أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ» ؟ قالوا : الله وزسوله أعلم ؛ فغضب عمر وقال :
قولوا : نعم أولا نعلم ! فقال أبن عباس : فى نفسى منها شئ ، يا أمير المؤمنين ؛ قال : يا أبن أحنى
قل ولا تحقر نفسك ؛ قال أبن عباس : ضربت مثلا لعميل . قال عمر : أى عمل ؟ قال
أبن عباس : لعميل رجل غنى بعمل بطاعة الله ثم بعث الله عز وجل له الشيطان فعمل

في المصاحف حتى أحرق عمله . في رواية : فإذا فني عمره وأقرب أجله ختم ذلك بعمل من أعمال الشقاء ؛ فرضى ذلك عمر . وروى ابن أبي مليكة أن عمر تلا هذه الآية . وقال : هذا مثل ضرب للإنسان يعمل عملاً صالحاً حتى إذا كان عند آخر عمره أحوج ما يكون إليه عمل عمل السوء . قال ابن عطية : فهذا نظراً بعمل الآية على كل ما يدخل تحت ألفاظها ؛ ويخو ذلك قال مجاهد وقتادة والربيع وغيرهم . وخصّ النخيل والأعناب بالذكر لشرفهما وفضلهما على سائر الشجر . وقرأ الحسن « جَنَاتٌ » بالجمع . (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) تقدم ذكره . (لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) يريد ليس شيء من الثمار إلا وهو فيها نابت .

قوله تعالى : (وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ) عطف ما ضياء على مستقبل وهو « تَكُونُ » وقيل : « يَوَدُّ » فقيل : التقدير وقد أصابه الكبر . وقيل إنه مجمول على المعنى ؛ لأن المعنى أيود أحدكم أن لو كانت له جنة . وقيل : الواو واو الحال ، وكذا في قوله تعالى « وَلَهُ » .

قوله تعالى : (فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ) قال الحسن : « إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ » ريح فيها برد شديد . الزجاج : الإعصار في اللغة الريح الشديدة التي تهب من الأرض إلى السماء كالعمود ، وهي التي يقال لها : الزوبعة . قال الجوهري : الزوبعة رئيس من رؤساء الجن ؛ ومنه سُمي الإعصار زوبعة . ويقال : أم زوبعة ، وهي ريح تُثير الغبار وترتفع إلى السماء كأنها عمود . وقيل : الإعصار ريح تثير سحاباً ذا رعد وبرق . المهدوي : قيل لها إعصار لأنها تلتف كالنوب إذا عَصِر . ابن عطية : وهذا ضعيف .

قلت : بل هو صحيح ؛ لأنه المشاهد المحسوس ، فإنه يصعد عموداً ملتقاً . وقيل : إنما قيل (١) لاربع إعصار ؛ لأنه بعصر السحاب ، والسحاب مُعْصِرَاتُ إنما لأنها حوامل فهي كالعصر من النساء . وإنما لأنها تنعصر بالرياح . وحكى ابن سيده : أن المعصرات فسرهما قوم بالرياح لا بالسحاب . ابن زيد : الإعصار ريح عاصف وتوم شديدة ؛ وكذلك قال السدي : الإعصار الريح والنار السُموم . ابن عباس : ريح فيها سموم شديدة . قال ابن عطية : ويكون

(١) العصر : التي هي عرصة الحمل من النساء .

ذلك في شدة الحر ويكون في شدة البرد ، وكل ذلك من قَبْح جهنم ونَفْسِهَا ؛ كما تضمن قول النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من قَبْح جهنم " و " إن النار اشتكت إلى ربها " الحديث . وروى عن ابن عباس وغيره : أن هذا مثل ضربته الله تعالى للكافرين والمنافقين ، كهية رجل غرس بستانا فأكثر فيه من الثمر فأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء — يريد صبياناً بنات وغلماً — فكانت معيشته ومعيشة ذريته من ذلك البستان ، فأرسل الله على بستانه ريحاً فيها نار فاحرقته ، ولم يكن عنده قوة فيغرسه ثانية ، ولم يكن عند بنه خير فيعودون على أبيهم . وكذلك الكافر والمنافق إذا ورد إلى الله تعالى يوم القيامة ليست له كثرة يُبعث فيرد ثانية ، كما ليست عند هذا قوة فيغرس بستانه ثانية ، ولم يكن عنده من افتقر إليه عند كبر سنه وضعف ذريته غنى عنه .

(كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ) يريد كي ترجعوا إلى عظمتي وروبيتي ولا تتخذوا من دوني أولياء . وقال ابن عباس أيضاً : تفكرون في زوال الدنيا وفنائها وإقبال الآخرة وبقائها .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا مِن طَبِئَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿١٧﴾
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا) هذا خطاب لجميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم . واختلف العلماء في المعنى المراد بالإتفاق هنا ؛ فقال علي بن أبي طالب وعبيدة السلماني وأبن سيرين : هي الزكاة المفروضة ، نهى الناس عن إتفاق الرديء فيها بدل الجيد . قال ابن عطية : والظاهر من قول البراء بن عازب والحسن وقتادة أن الآية في التطوع ، ندبوا إلى

ألا يتطوعوا إلا بخيار جيد . والآية تعم الوجهين ، لكن صاحب الزكاة تعلق بأنها مأمور بها والأمر على الوجوب ، وبأنه تنهى عن الردى . وذلك مخصوص بالفرض ، وأما التطوع فكالبرء أن يتطوع بالقليل فكذلك له أن يتطوع بنازل في القدر ، ودرهم خير من ثمرة . تمسك أصحاب النذب بأن لفظة أقفل صالح للنذب صلاحته للفرض ، والرذى منهى عنه في الفعل كما هو منهى عنه في الفرض ، والله أحق من اختيار له . وروى البراء أن رجلا علق قنوت حشيف ، فرآه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " بئسما علق " فتركت الآية ، خرجه الترمذى وسيأتى بكلامه . والأمر على هذا القول على النذب ، ندبوا إلى ألا يتطوعوا إلا بخير مختار . وجمهور المتأولين قالوا : معنى « مِنْ طَيِّبَاتٍ » من جيد ومختار « مَا كَسَبْتُمْ » . وقال ابن زيد : من حلال . « مَا كَسَبْتُمْ » .

الثانية - الكسب يكون بتعب بدن وهى الإجارة وسيأتى حكمها ، أو مقابلة فى تجارة وهو البيع وسيأتى بيانه . والميراث داخل فى هذا ، لأن غير الوارث قد كسبه . قال سهل بن عبد الله : وسئل ابن المبارك عن الرجل يريد أن يكتسب وينوى باكتسابه أن يصل به الزحم وأن يجاهد ويعمل الخيرات ويدخل فى آفات الكسب لهذا الشأن . قال : إن كان معه قوام من العيش بمقدار ما يكف نفسه عن الناس فترك هذا أفضل ؛ لأنه إذا طلب حلالا وأفقر فى حلال سئل عنه وعن كسبه وعن إنفاقه ، وترك ذلك زهد وإن الزهد فى ترك الحلال .

الثالثة - قال ابن خويزمئذ : ولهذا الآية جاز للوالد أن يأكل من كسب ولده ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أولادكم من طيب أكسابكم فكلوا من أموال أولادكم ههنا " .

الرابعة - قوله تعالى : (وَمِمَّا أُنْتَجَبْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ) يعنى النبات والمعادن والركاز ، وهذه أبواب ثلاثة تضمنتها هذه الآية . أما النبات فروى الدارقطني عن عائشة رضى الله عنها قالت : جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم " ليس فيما دون خمسة

(١) القنوت : المذوق وهو عقود النخلة : الشارخ مئرة . واحتشفت : الترحيف قبل النضج فيكون رديئا وليس له علم . (٢) فى جواب : يمكن .

أَوْسَقُ زَكَاةً“ . وَالْوَسَقُ سِتُونَ صَاعًا ، فَذَلِكَ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ مِنَ الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّرْبِيبِ .
وَلَيْسَ فِيهَا أَنْتَبَتْ الْأَرْضُ مِنَ الْخَضِرِ زَكَاةً . وَقَدْ أَحْتَجَّ قَوْمٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :
« وَمِمَّا أُخْرِجَتْ لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ » وَإِنْ ذَلِكَ عَمُومٌ فِي قَلِيلٍ مَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ وَكَثِيرِهِ وَفِي سَائِرِ
الْأَصْنَافِ ، وَرَأَوْا ظَاهِرَ الْأَمْرِ الْوَجُوبِ . وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي « الْأَنْعَامِ » ^(١) مَسْتَوْفٍ . وَأَمَّا الْمَعْدِنُ
فَرَوَى الْأَثَمَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « الْعِجَاءُ جَرَحُهَا جَبَّارٌ ^(٢)
وَالْبَرْ جَبَّارٌ وَالْمَعْدِنُ جَبَّارٌ وَفِي الرَّكَازِ الْخَمْسُ » . قَالَ عَلَمَانَا : لَمَّا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« وَفِي الرَّكَازِ الْخَمْسُ » دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَكَمَ فِي الْمَعَادِنِ غَيْرُ الْحَكَمِ فِي الرِّكَازِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَدْ فَصَلَ بَيْنَ الْمَعَادِنِ وَالرِّكَازِ بِالْوَاوِ الْفَاصِلَةِ ، وَلَوْ كَانَ الْحَكَمُ فِيهِمَا سَوَاءً لَقَالَ وَالْمَعْدِنُ جَبَّارٌ
وَفِيهِ الْخَمْسُ ، فَلَمَّا قَالَ « وَفِي الرِّكَازِ الْخَمْسُ » عَلِمَ أَنَّ حَكَمَ الرِّكَازِ غَيْرُ حَكَمِ الْمَعْدِنِ فِيمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالرِّكَازُ أَصْلُهُ فِي اللَّفْظِ مَا أَرْتَكَزَ بِالْأَرْضِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْجَوَاهِرِ ، وَهُوَ عِنْدَ سَائِرِ
الْفُقَهَاءِ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي النَّدْرَةِ الَّتِي تَوْجَدُ فِي الْمَعْدِنِ مَرْتَكَزَةً بِالْأَرْضِ لَا تُتَالُ بِعَمَلٍ
وَلَا يَسْعَى وَلَا تَنْصَبُ ، فِيهَا الْخَمْسُ ؛ لِأَنَّهُمَا رِكَازٌ . وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ النَّدْرَةَ فِي الْمَعْدِنِ حَكْمُهَا حَكَمُ
مَا يُتَكَلَّفُ فِيهِ الْعَمَلُ مِمَّا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْمَعْدِنِ فِي الرِّكَازِ ؛ وَالْأَوَّلُ تَحْصِيلُ مَذْهَبِهِ وَعَلَيْهِ قَتَوَى
بِجَهْرِ الْفُقَهَاءِ . وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقَبَّرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الرِّكَازِ قَالَ : « الذَّهَبُ الَّذِي
خَلَقَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ » . عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ هَذَا مِتْرُوذُ الْحَدِيثِ ،
ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ . وَقَدْ رَوَى مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَا يَصِحُّ ، ذَكَرَهُ
الْبَارِقُطِيُّ ^(٣) . وَدَفَّنَ الْجَاهِلِيَّةُ لِأَمْوَالِهِمْ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ رِكَازٌ أَيْضًا لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ إِذَا كَانَ

(١) رَاجِعٌ ج ٧ ص ٤٧ (٢) السَّيْمَاءُ : الْبَيْمَةُ . وَجَبَّارٌ : حَدَرٌ . وَالْمَعْدِنُ : الْمَكَانُ مِنَ الْأَرْضِ يُخْرَجُ مِنْهُ
شَيْءٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجَادِ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْحَدِيدِ وَالنَّعَاسِ وَالزَّرْعِ وَالْكَرْبِ وَغَيْرِهَا ؛ مِنْ عَدَنِ الْمَكَانِ
إِذَا أَقَامَ بِهِ . وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ تَفَلَّتَ الْبَيْمَةَ فَخَصِبَ مِنْ أَهْلَاتِهَا إِنْسَانًا أَوْ شَيْئًا بِفَرْحِهَا حَدَرٌ ، وَكَذَلِكَ الْبَرْ الْعَادِيَّةُ
يَسْقُطُ فِيهَا إِنْسَانٌ فَيَقْدَمُ حَدَرٌ ، وَالْمَعْدِنُ إِذَا أَهْرَأَ عَلَى مَنْ يَخْفَرُ فَتَقْدَمُ عَلَيْهِ حَدَرٌ . رَاجِعٌ مَجَابِجُ الْقَتَنِ رَكِبْتُ السَّيْمَةَ .
(٣) النَّدْرَةُ (يَنْخَعُ فَتَكُونُ) : الْقِطْعَةُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ تَوْحِدُ فِي الْمَعْدِنِ . (٤) فِي ٥ : دَفْنٌ .

دفعه قبل الإسلام من الأموال العادية ، وأما ما كان من ضرب الإسلام فحكه عندهم حكم اللقطة .

الخامسة — واختلفوا في حكم الركاك إذا وجد؛ فقال مالك : ما وجد من دفن الجاهلية في أرض العزب أو في قباني الأرض التي ملكها المسلمون بغير حرب فهو لواجد فيه الخمس ، وأما ما كان في أرض الإسلام فهو كاللقطة . قال : وما وجد من ذلك في أرض العتوة فهو للجماعة الذين افتتحوها دون واجده ، وما وجد من ذلك في أرض الصلح فإنه لأهل تلك البلاد دون الناس ، ولا شيء للواجد فيه إلا أن يكون من أهل الدار فهو له دونهم . وقيل : بل هو لجملة أهل الصلح . قال إسماعيل : وإنما حكم للركاك بحكم الغنيمة لأنه مال كافر وجده مسلم فأنزل منزلة من قاتله وأخذ ماله ؛ فكان له أربعة أنعامه . وقال ابن القاسم : كان مالك يقول في العروض والجواهر والحديد والرصاص ونحوه يوجد ركاكاً : إن فيه الخمس ثم رجع فقال : لا أرى فيه شيئاً ، ثم آخر ما فارقناه أن قال : فيه الخمس . وهو الصحيح لعموم الحديث وعليه جمهور الفقهاء . وقال أبو حنيفة ومحمد في الركاك يوجد في الدار : إنه لصاحب الدار دون الواجد وفيه الخمس . وخالفه أبو يوسف فقال : إنه للواجد دون صاحب الدار ؛ وهو قول الثوري . وإن وجد في القلاة فهو للواجد في قولهم جميعاً وفيه الخمس . ولا فرق عندهم بين أرض الصلح وأرض العتوة ، وسواء عندهم أرض العرب وغيرها ، وجاز عندهم لواجد أنه يمتسبب الخمس لنفسه إذا كان محتاجاً وله أن يعطيه للساكنين . وبين أهل المدينة وأصحاب مالك من لا يفرق بين شيء من ذلك وقالوا : سواء وجد الركاك في أرض العتوة أو في أرض الصلح أو أرض العرب أو أرض الحسب إذا لم يكن ملكاً لأحد ولم يتدعه أحد فهو لواجد فيه وفيه الخمس على عموم ظاهر الحديث ، وهو قول الليث وعبد الله بن نافع والشافعي وأكثر أهل العلم .

السادسة — وأما ما يوجد من المعادن ويخرج منها فاختلف فيه ؛ فقال مالك وأصحابه : لا شيء فيما يخرج من المعادن من ذهب أو فضة حتى يكون عشرين مثقالاً ذهباً أو خمس

أواق فضة ، فإذا بلغت هذا المقدار وجبت فيها الزكاة ، وما زاد في حساب ذلك ما دام في المعدن تيلٌ ، فإن انقطع ثم جاء بعد ذلك نيل آخر فإنه تجدد فيه الزكاة مكانه . والركاز عندهم بمنزلة الزرع تؤخذ منه الزكاة في حينه ولا يُتَظَرُّ به حَوْلًا . قال سُحُونُ في رجل له معادن : إنه لا يضم ما في واحد منها إلى غيرها ولا يزكى إلا عن مائتي درهم أو عشرين ديناراً في كل واحد . وقال محمد بن مسلمة : يضم بعضها إلى بعض يزكى الجميع كالزرع . وقال أبو حنيفة وأصحابه : المعدن كالركاز ، فما وجد في المعدن من ذهب أو فضة بعد إخراج الخمس اعتبر كل واحد منهما ، فمن حصل بيده ما تجب فيه الزكاة زكاهُ لتمام الحول إن أتى عليه حول وهو نصاب عنده ؛ هذا إذا لم يكن عنده ذهب أو فضة وجبت فيه الزكاة . فإن كان عنده من ذلك ما تجب فيه الزكاة ضمنه إلى ذلك وزكاه . وكذلك عندهم كل فائدة تضم في الحول إلى النصاب من جنسها وترتكي لحول الأصل ، وهو قول الثوري . وذكر المُرْزِيّ عن الشافعي قال : وأما الذي أنا واقف فيه فما يخرج من المعادن . قال المُرْزِيّ : الأول به على أصله أن يكون ما يخرج من المعدن فائدة يزكى بحوله بعد إخراجها . وقال الليث بن سعد : ما يخرج من المعادن من الذهب والفضة فهو بمنزلة الفائدة يستأنف به حولا ، وهو قول الشافعي فيما حصله المُرْزِيّ من مذهبه ، وقال به داود وأصحابه إذا حال عليها الحول عند مالك صحيح الملك ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول " أخرجه الترمذي والدارقطني . واحتجوا أيضا بما رواه عبد الرحمن بن أنس من أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى قوما من المؤلفة قلوبهم ذهبا في تربتها ، بعثنا على رضى الله عنه من اليمن . قال الشافعي : والمؤلفة قلوبهم حقهم في الزكاة ، فتبين بذلك أن المعادن سُئِلَتْها الزكاة . وحجة مالك حديث عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المعادن القليلة وهي من ناحية الصرع ، فلك المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة . وهذا

(١) هي تصغير ذهب ، وأدخل الماء فيها لأن الذهب يؤث ، والمؤث الثلاث إذا صغر الحلق في تصغيره الماء نحو شية . وقيل : هو تصغير على نية القطعة منها فصرها على قنطرها . (٢) القليلة (بالفتح) : منسوبة إلى قبل موضع من ساحل البحر على خمسة أيام من المدينة . والفرع (بضم تـ) : قرية من نواحي الرعدة من بلاد السبأ بينها وبين المدينة ثمانية برد على طريق مكة ، وقيل أربع ليال ، بها منبر ومغل ومياه كثيرة .

حديث منقطع الإسناد لا يمنع بمثله أهل الحديث، ولكنه عمل يُعمل به عندهم في المدينة .
 ورواه الذرأوردى عن ربيعة عن الحارث بن بلال المزني عن أبيه . ذكره البزار، ورواه
 كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقطع
 بلال بن الحارث المادَنَ القَبِيلَةَ جَانِبَهَا وَغَوْرِيَهَا . وَحَيْثُ يَصْلُحُ لِلزَّرْعِ مِنْ قَدَسٍ وَلَمْ يُطَهَّرْهُ
 حَقٌّ مُسْلِمٌ ؛ ذكره البزار أيضا ، وكثير يجمع على ضعفه . هذا حكم ما أخرجه الأرض ،
 وسبأ في سورة « النحل » حكم ما أخرجه البحر إذ هو قسيم الأرض . وبأى في « الأنبياء »
 معنى قوله عليه السلام : « الْعَجَاءُ بَرَحَهَا جَبَّارٌ » كل في موضعه إن شاء الله تعالى .

السابعة — قوله تعالى : (وَلَا تَحْمِلُوا الْحَقِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ)^(١) يحموا معناه تصدوا ،
 وستأى الشواهد من أشعار العرب في أن التيمم التصد في « النساء » إن شاء الله تعالى .
 وذلت الآية على أن المكاسب فيها طيب وخيث . وروى النسائي عن أبي أمامة بن سهل
 ابن حنيف في الآية التي قال الله تعالى فيها : « وَلَا تَحْمِلُوا الْحَقِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ » قال :
 هو الجُرُورُ وَلَوْ نَحْنُ حَقِيقٌ ؛ فهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ في الصدقة .
 وروى البارقيطي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : أمر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بصدقة بجاء رجل من هذا السُّعْلِ بَكَّاسٌ^(٢) — قال سفيان : يعني الشَّيْصَ —
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ جَاءَ بِهَذَا ؟ ! » وكان لا يبيء أحد بشيء إلا أنسب
 إلى الذي جاء به . فنزلت : « وَلَا تَحْمِلُوا الْحَقِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ » . قال : وهى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن الجُرُورِ وَلَوْ نَحْنُ الْحَقِيقُ أن يؤخذ في الصدقة — قال الزهرى : لو نمن من

- (١) المجلس (منع فسكون) : كل مرتفع من الأرض . والنور : ما انخفض منها .
 (٢) القدس (بضم القاف وسكون الدال) : جبل معروف . وقيل : هو الموضع المرتفع الذى يصلح للزراعة .
 (٣) راجع ج ١٠ ص ٨٥ (٤) راجع ج ١ ص ٣١٥ (٥) راجع ج ٥ ص ٢٣١
 (٦) الجُرُور (بضم الجيم وسكون السين وراء مكورة) : ضرب ردى من الترميل ربطا صغارا لا خير فيه .
 وحقيق (بضم الحاء المهملة وفتح الياء) : نوع ردى من الترمندوب إلى ابن حقيق وهو اسم جبل .
 (٧) السُّعْل (بضم السين وفتح الحاء مشددة) : الربط الذى لم يتم إدراكه وتوحيده .

تمر المدينة - وأخرجه الترمذى من حديث البراء وصححه، وسيأتى . وحكى الطبرى والنحاس أن فى قراءة عبد الله « وَلَا تَأْمَمُوا » وهما لفتان . وقرأ مسلم بن جندب « وَلَا يُتَمَمُّوا » بضم التاء وكسر الميم . وقرأ ابن كثير « يَتَمَمُّوا » بتشديد التاء . وفى اللفظة لفتان ، منها « أَتَمَّتُ الشَّيْءَ » غفقة الميم الأولى و « أَمَّتْهُ » بشتها ، و « يَمْتُهُ وَيَمْتُهُ » . وحكى أبو عمرو أن ابن مسعود قرأ « وَلَا تَوَمَّمُوا » بهززة بعد التاء المضمومة .

الثامنة - قوله تعالى : (مِنْهُ تُنْفِقُونَ) قال الجرجاني فى كتاب « نظم القرآن » : قال فريق من الناس : إن الكلام تم فى قوله تعالى « الْخَبِيثَاتِ » ثم ابتدأ خبرا آخر فى وصف الخبيثات قال : « مِنْهُ تُنْفِقُونَ » وأتم لا تأخذونه إلا إذا أغضمت أى تساهلت ، كأن هذا المعنى عتاب للناس وتقريع . والضمير فى « منه » عائد على الخبيث وهو الدون والردى . قال الجرجاني : وقال فريق آخر : الكلام متصل إلى قوله « مِنْهُ » ؛ فالضمير فى « منه » عائد على « مَا كَسَبْتُمْ » ويحىء « تُنْفِقُونَ » كأنه فى موضع نصب على الحال ؛ وهو كقولك : أنا أخرج أجاهد فى سبيل الله .

التاسعة - قوله تعالى : (وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ) أى لستم بأخذيذيه فى ديونكم وحقوقكم من الناس إلا أن تساهلوا فى ذلك . وتركوا من حقوقكم ، وتركوهن ولا ترضونه . أى فلا تفعلوا مع الله ما لا ترضونه لأنفسكم ؛ قال معناه البراء بن عازب وابن عباس والضحاك . وقال الحسن : معنى الآية : ولستم بأخذيذيه ولو وجدتموه فى السوق يساع إلا أن يهضم لكم من ثمنه . وروى نحوه عن علي بن رضى الله عنه . قال ابن عطية : وهذا القولان يشبهان كون الآية فى الزكاة الواجبة . قال ابن العربى : لو كانت فى الفرض لما قال « وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ » لأن الردى ، والمعيب لا يجوز أخذه فى الفرض بحال ، لا مع تقدير الإغماض ولا مع عدمه ، وإنما يؤخذ مع عدم إغماض فى النفل . وقال البراء بن عازب أيضا معناه : « وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ » لو أهدى لكم « إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ » أى تستحي من المهدي فتقبل منه ما لا حاجة لك به ولا قدر له فى نفسه . قال ابن عطية : وهذا يشبه كون الآية فى التطوع . وقال ابن زيد : ولستم بأخذيذ الحرام إلا أن تغمضوا فى مكروهه .

الماشرة - قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تُنَمِّضُوا فِيهِ﴾ كذا قراءة الجمهور ، من أغمض
 ارجل في أمر كذا إذا تساهل فيه ورضى ببعض حقه وتجاوز ؛ ومن ذلك قول الطِّرَاح :
 لَمْ يَفْتِنَّا بِالْيَوَرَقِ وَمُؤَلَّدٌ * لَّ أَنْاسٌ يَرِضُونَ بِالْإِغْمَاضِ
 وقد يحتمل أن يكون مترعا إما من تنميض العين ؛ لأن الذي يريد الصبر على مكروه بغمض
 عينيه - قال :

إِلَى كَمْ وَكَمْ أَشْيَاءَ مِنْكَ تُرِيئُنِي * أَتَغْمِضُ عَنْهَا لَسْتُ عَنْهَا بِذِي عَمَى

وهذا كالإغمضاء عند المكروه . وقد ذكر النقاش هذا المعنى في هذه الآية وأشار إليه مكي -
 وإما من قول العرب : أغمض الرجل إذا أتى غامضا من الأمر ؛ كما تقول : أغمض أي أتى
 عُثْمَانُ ، وأغرق أي أتى العراق ، وأنجد وأغور أي أتى نجد والغور الذي هو تامة ، أي فهو
 يطلب التاويل على أخذه . وقرأ الزهري بفتح التاء وكسر الميم مخففا ، وعنه أيضا « تُنَمِّضُوا »
 بضم التاء وفتح الغين وكسر الميم وشدها . فالأولى حل معنى تهضموا سوماها من البائع منكم
 فيحطكم . والثانية ، وهي قراءة قتادة فيما ذكر النحاس ، أي تأخذوا بنقصان . وقال أبو عمرو
 الداني : معنى قراءة الزهري حتى تأخذوا بنقصان . وحكى مكي عن الحسن « إِلَّا أَنْ
 تُنَمِّضُوا » مشددة الميم مفتوحة . وقرأ قتادة أيضا « تُنَمِّضُوا » بضم التاء وسكون الغين
 وفتح الميم مخففا . قال أبو عمرو الداني : معناه إلا أن بغمض لكم ؛ وحكاها النحاس عن
 قتادة نفسه . وقال ابن جني : معناها تَوَجَّدُوا قد غمضتم في الأمر بتأولكم أو بتساهلكم
 وجرتم على غير السابق إلى النفوس . وهذا كما تقول : أحمدت الرجل وجدته بمودا ، إلى غير
 ذلك من الأمثلة . قال ابن عطية : وقراءة الجمهور تخرج على التجاوز وعلى تنميض العين ؛
 لأن أغمض بمنزلة غمض . وعلى أنها بمعنى حتى تأتوا غامضا من التاويل والنظر في أخذ ذلك ؛
 إما لكونه حراما على قول ابن زيد ، وإما لكونه مهتدى أو مأخوذا في دين على قول غيره .

وقال المهدوي: ومن قرأ «تَمِضُوا» فالمعنى تَمِضُونَ أَعْيَنَ بَصَائِرَكُمْ عَنْ أَخْذِهِ. قال الجوهرى: وَغَمَضَتْ عَنْ فُلَانٍ إِذَا تَهَاوَلَتْ عَلَيْهِ فِي بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ وَأَغْمَضَتْ ، وقال تعالى : « وَلَسْتُ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغَمِّضُوا فِيهِ » . يقال : أَغْمِضْ لِي فَيْئًا بَعْتَنِي ؛ كَأَنَّكَ تَرِيدُ الزِّيَادَةَ مِنْهُ لِرَدَائِهِ وَالْحَقُّ مِنْ ثَمَنِهِ . و « أَنْ » فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، وَالتَّقْدِيرُ إِلَّا بَأَن .

الحادية عشرة — قوله تعالى : (وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ) بِنَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى صِفَةِ الْفَنَى ، أَيْ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى صِدْقَاتِكُمْ ؛ فَن تَقَرَّبْ وَطَلِبْ مَثُوبَةً فَلْيَفْعَلْ ذَلِكَ بِمَا لَهُ قَدْرٌ وَبِأَلِّ ، فَإِنَّمَا يَقْدَمُ لِنَفْسِهِ . و « حَمِيدٌ » مَعْنَاهُ مَحْبُودٌ فِي كُلِّ حَالٍ . وَقَدْ أُنِيتُ عَلَى مَعْنَى هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ فِي « الْكَتَابِ الْأَسْنَى » وَالْحَمْدُ لِلَّهِ . قَالَ الزَّجَّاجُ فِي قَوْلِهِ « وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ » : أَيْ لَمْ يَأْمُرْكُمْ أَنْ تَصَدَّقُوا مِنْ عَوَزٍ وَلَكِنَّهُ بَلَا أَخْبَارَكُمْ فَهُوَ حَمِيدٌ عَلَى ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِ رِعْمِهِ .

قوله تعالى : **الْشَّيْطَانُ يُعِدُّكُمْ آلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يُعِدُّكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ** ﴿٣٨﴾

فيه ثلاث مسائل :

(١) الأولى — قوله تعالى : (**الْشَّيْطَانُ**) تَقْدَمُ مَعْنَى الشَّيْطَانِ وَاشْتِقَاقُهُ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ . و « **يُعِدُّكُمْ** » مَعْنَاهُ يَخَوِّفُكُمْ « **الْفَقْرَ** » أَيْ بِالْفَقْرِ لئَلَّا تُنْفِقُوا . فَهَذِهِ الْآيَةُ مُتَّصِلَةٌ بِمَا قَبْلُ ، وَأَنَّ الشَّيْطَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي التَّيْبِطِ لِلْإِنْسَانِ عَنِ الْإِثْقَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَهُوَ الْمَعَاصِي وَالْإِثْقَاقُ فِيهَا . وَقِيلَ : أَيْ بَأَن لَا تَتَصَدَّقُوا فَتَعْصُوا وَتَتَقَاطَعُوا . وَقُرِئَ « **الْفَقْرَ** » بِضَمِّ الْفَاءِ وَهِيَ لَفَةٌ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَالْفَقْرُ لَفَةٌ فِي الْفَقْرِ ؛ مِثْلُ الضَّعْفِ وَالضَّعْفِ .

الثانية — قوله تعالى : (**وَاللَّهُ يُعِدُّكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا**) الْوَعْدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا أُطْلِقَ فَهُوَ فِي الْخَيْرِ ، وَإِذَا قُدِّمَ بِالْمَوْعُودِ مَا هُوَ فَقْدٌ يَقْدَرُ بِالْخَيْرِ وَبِالشَّرِّ كَالْبَشَارَةِ . فَهَذِهِ الْآيَةُ مِمَّا يَقْدِرُ فِيهَا الْوَعْدُ بِالْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فِي هَذِهِ الْآيَةِ اثْنَانِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَاثْنَانِ مِنَ الشَّيْطَانِ . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم : « إِنَّ لِلشَّيْطَانِ لَمَّةً بَابَنَ آدَمَ وَلِلَّكَ لَمَّةٌ فَأَمَّا لَمَّةُ الشَّيْطَانِ فَيُضَادُّ بِالشَّرِّ وَتَكْذِيبُ بِالْحَقِّ وَأَمَّا لَمَّةُ الْمَلَكِ فَيُضَادُّ بِالْخَيْرِ وَتَصْدِيقٌ بِالْحَقِّ فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ اللَّهِ وَمَنْ وَجَدَ الْآخَرَى فَلْيَتَوَكَّلْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ — ثُمَّ قَرَأَ — الشَّيْطَانُ يَدُّكُمْ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ » . قال : هذا حديث حسن صحيح ^(٢) . ويجوز في غير القرآن « وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ » بحذف الباء ؛ وأنشد سيويه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فقد تركك ذا مالٍ وذا نسبٍ

والمغفرة هي السر على عباده في الدنيا والآخرة . والفضل هو الرزق في الدنيا والتوسعة والتعميم في الآخرة ؛ وبكل قد وعد الله تعالى .

الثالثة — ذكر النقاش أن بعض الناس تأنس بهذه الآية في أن الفقر أفضل من الغنى ؛ لأن الشيطان إنما يُبعد العبد من الخير ، وهو يتخوفه الفقر يُبعد منه . قال ابن عطية : وليس في الآية حجة قاطعة بل المعارضة بها قوية . وروى أن في التوراة «عبدى أنفق من رزق أنسط عليك فضل فإن يدي مبسوطة على كل يد مبسوطة » . وفي القرآن مصداقه وهو قوله : « وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ » ^(٣) . ذكره ابن عباس . (والله واسع عليم) تقدم معناه . والمراد هنا أنه سبحانه وتعالى يُعطى من سعة ويعلم حيث يضع ذلك ، ويعلم النيب والشهادة . وهما اسمان من أسمائه ذكرناهما في جملة الأسماء في « الكتاب الأسنى » والحمد لله .

قوله تعالى : يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٢١٩﴾

(١) الة (بفتح اللام) : الة والمخلطة تقع في القلب . أراد إلهام الملك أم الشيطان به والترب به ، فإكان من خيرات الخير فهو من الملك ، وما كان من خيرات الشر فهو من الشيطان . (عن نهاية ابن الأثير) .

(٢) كذا في الأصول . والذى في سنن الترمذى : « ... حسن غريب » .

(٣) راجع ج ١٤ ص ٣٠٧ (٤) راجع المسألة الخامسة ج ٢ ص ٨٤

قوله تعالى : ﴿يُوتِ الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾ أى يعطيها لمن يشاء من عباده . واختلف العلماء في الحكمة هنا ؛ فقال للسدى : هى النبوة . ابن عباس : هى المعرفة بالقرآن فقيهه ودرسه ومحكمه ومتشابهه وغريبه ومقدمه ومؤخره . وقال قتادة ومجاهد : الحكمة هى الفقه في القرآن . وقال مجاهد : الإصابة في القول والفعل . وقال ابن زيد : الحكمة العقل في الدين . وقال مالك بن أنس : الحكمة المعرفة بدين الله والفقه فيه والاتباع له . وروى عنه ابن القاسم أنه قال : الحكمة التفكير في أمر الله والاتباع له . وقال أيضا : الحكمة طاعة الله والنفق في الدين والعمل به . وقال الربيع بن أنس : الحكمة الخشية . وقال إبراهيم النخعي : الحكمة الفهم في القرآن ؛ وقاله زيد بن أسلم . وقال الحسن : الحكمة الورع .

قلت : وهذه الأقوال كلها ماعدا قول السدى والربيع والحسن قريب بعضها من بعض ؛ لأن الحكمة مصدر من الإحكام وهو الإتيان في قول أو فعل ؛ فكل ما ذكر فهو نوع من الحكمة التي هى الجنس ؛ فكتاب الله حكمة ، وسنة نبيه حكمة ، وكل ما ذكر من التفضيل فهو حكمة . وأصل الحكمة ما يمتنع به من السفه ؛ فليل للعلم حكمة ؛ لأنه يمتنع به ، وبه يعلم الإمتناع من السفه وهو كل فعل قبيح ، وكذا القرآن والعقل والفهم . وفي البخارى : "من يُرد الله به خيرا يفقهه في الدين" وقال هنا : « وَمَنْ يُوتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا » وكرر ذكر الحكمة ولم يضمها اعتناء بها ، وتنبيها على شرفها وفضلها حسب ما تقدم بيانه عند قوله تعالى : « قَبِلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا^(١) » . وذكر الذاريى أبو محمد في مسنده : حدثنا مروان بن محمد حدثنا رعدة الفسافى قال أخبرنا ثابت بن عجلان الأنصارى قال : كان يقال : إن الله ليريد العذاب بأهل الأرض فإذا سمع تعليم المعلم الصبيان الحكمة صرف ذلك عنهم . قال مروان : يعنى بالحكمة القرآن .

قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُوتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾
يقال : إن من أعطى الحكمة والقرآن فقد أعطى أفضل ما أعطى من جمع علم كتب الأولين

من الصحف وغيرها ؛ لأنه قال لأولئك : « وَمَا أُوْتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » . وسمى هذا خيرا كثيرا ؛ لأن هذا هو جوامع الكلم . وقال بعض الحكماء : من أعطى العلم والقرآن يبنى أن يعرف نفسه ، ولا يتواضع لأهل الدنيا لأجل دنياهم ؛ فإنما أعطى أفضل ما أعطى أصحاب الدنيا ؛ لأن الله تعالى سَمَّى الدنيا متاعا قليلا فقال : « قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ » وسمى العلم والقرآن « خيرا كثيرا » . وقرأ الجمهور « وَمَنْ يُؤْتَ » على بناء الفعل للفعل . وقرأ الزهري و يعقوب « وَمَنْ يُؤْتِ » بكسر التاء على معنى ومن يؤت الله الحكمة ، فالفاعل اسم الله عز وجل . و « مَنْ » مفعول أوّل مقدم ، والحكمة مفعول ثان . والألباب : العقول ، واحدها ألب وقد تقدم .

قوله تعالى : وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿٢٧﴾

شرط وجوابه ، وكانت النذور من سيرة الرب تُكثر منها ؛ فذكر الله تعالى النوعين ، ما يفعله المرء متبرعا ، وما يفعله بعد إلزامه لنفسه . وفي الآية معنى الوعد والوعيد ، أى من كان خالص النية فهو مُتَاب ، ومن أنفق رياء أو لمعنى آخرا مما يكسبه المن والأذى ونحو ذلك فهو ظالم ، يذهب فعله باطلا ولا يحيد له ناصرا فيه . ومعنى « يَعْلَمُ » يُحصيه ؛ قاله مجاهد . ووحّد الضمير وقد ذكر شيئين ، فقال النحاس : التقدير (وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ) فإن الله يعلمها ، (أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ) ثم حذف . ويجوز أن يكون التقدير : وما أنفقتم فإن الله يعلمه وتعود الماء على « ما » كما أنشد سيبويه [لأمرئ القيس] :

فَوَضَّحَ بِالْمِقْرَاءِ لَمْ يَتَّفِ رَسْمُهَا • لِمَا تَسَجَّهَا مِنْ جَنُوبٍ وَتَمَّالٍ ^(٥)

وَيَكُونُ « أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ » معطوفا عليه . قال ابن عطية : ووحّد الضمير في « يعلمه » وقد ذكر شيئين من حيث أراد ما ذكر أو نص .

(١) راجع جـ ١ ص ٢٢٢ (٢) راجع جـ ٥ ص ٢٨١ (٣) راجع المسألة الرابعة عشرة جـ ٢ ص ١١٢

(٤) الزيادة في ب . (٥) وتوضيح والقراءة : موصفا ، ومما عطف على « حومل » في البيت قبله .

قلت : وهذا حسن : فإن الضمير قد يراد به جميع المذكور وإن كثر . والتدبر حقيقة العبارة عنه أن تقول : هو ما أوجبه المكلف على نفسه من العبادات مما لو لم يوجبه لم يلزمه ؛ تقول : نذر الرجل كذا إذا التزم فعله ، ينذر (بضم النال) وينذر (بكسرهما) . وله أحكام يأتي بيانها في غير هذا الوضع إن شاء الله تعالى^(١) .

قوله تعالى : **إِنْ تَبَدُّوا الْمَصَدَقَاتِ فَعِنَّمَا هِيَ** وَإِنْ تَحْفُوهَا وَتُؤْثَرُوهَا **الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**^(٢٧١)

ذهب جمهور المفسرين إلى أن هذه الآية في صدقة التطوع ؛ لأن الإخفاء فيها أفضل من الإظهار ، وكذلك سائر العبادات الإخفاء أفضل في تطوعها لانتفاء الرياء عنها ، وليس كذلك الواجبات . قال الحسن : إظهار الزكاة أحسن ، وإخفاء التطوع أفضل ؛ لأنه أدل على أنه يراد الله عز وجل به وحده . قال ابن عباس : جعل الله صدقة السر في التطوع تفضلاً علانيتها يقال بسبعين ضعفاً ، وجعل صدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها يقال بخمسة وعشرين ضعفاً . قال : وكذلك جميع الفرائض والنوافل في الأشياء كلها .

قلت : مثل هذا لا يقال من جهة الرأي وإنما هو توقيف ؛ وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة^(٢٧٢) » وذلك أن الفرائض لا يدخلها رياء والنوافل عرضة لذلك . وروى النسائي عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الذي يجهر بالقرآن كالذي يجهر بالصدقة والذي يُسرّ بالقرآن كالذي يُسرّ بالصدقة » . وفي الحديث : « صدقة السر تطفي غضب الرب » .

قال ابن العربي : « وليس في تفضيل صدقة العلانية على السر ، ولا تفضيل صدقة السر على العلانية حديث صحيح ولكنه الإجماع الثابت ؛ فأما صدقة النفل فالقرآن ورد مصرحاً (١) راجع ج ١٩ ص ١٢٥ (٢) عبارة سلم كا في صحيحه « ... فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة » .

بأنها في السر أفضل منها في الجهر؛ ^(١)بيد أن علماءنا قالوا : إن هذا على الغالب مخرجه ،
والتحقيق فيه أن الحال [في الصدقة] ^(٢)تختلف بحال المعطى [لها] ^(٣)والمعطى إياها والناس
الشاهدين [لها] . أما المعطى فله فيها فائدة إظهار السنة ونواب القدوة .

قلت : هذا لمن قويت حاله وحسنت نيته وأمين على نفسه الرياء ، وأما من ضعف عن
هذه المرتبة فالسر له أفضل .

وأما المعطى إياها فإن السر له أسلم من احتقار الناس له ، أو نسبته إلى أنه أخذها مع
النفي عنها وترك التعفف ، وأما حال الناس فالسر عنهم أفضل من العلانية لهم ، من جهة أنهم
ربما طعنوا على المعطى لها بالرياء وعلى الآخذ لها بالاكستفاء ، ولم فيها تحريك القلوب
إلى الصدقة ؛ لكن هذا اليوم قليل .

وقال يزيد بن أبي حبيب : إنما نزلت هذه الآية في الصدقة على اليهود والنصارى ،
فكانت يأمر بقسم الزكاة في السر . قال ابن عطية : وهذا مردود ، لا سيما عند السلف
الصالح ؛ فقد قال الطبري : أجمع الناس على أن إظهار الواجب أفضل .

قلت : ذكر اليك الطبري أن في هذه الآية دلالة على قول إخفاء الصدقات مطلقا
أولى ، وأنها حق الفقير وأنه يجوز لرب المال تفريقها بنفسه ، على ما هو أحد قول الشافعي .
وعلى القول الآخر ذكروا أن المراد بالصدقات ها هنا التطوع دون الفرض الذي إظهاره أولى
لئلا يلحقه ثمة ، ولأجل ذلك قيل : صلاة النفل فرأى أفضل ، والجماعة في الفرض أبعد عن
الثمة . وقال المهدوي : المراد بالآية فرض الزكاة وما تطوع به ، فكان الإخفاء أفضل
في مدة النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم سامت ظنون الناس بعد ذلك ، فاستحسن العلماء ^(٤)إظهار
الفرائض لئلا يظن بأحد المنع . قال ابن عطية : وهذا القول مخالف للآثار ، ويشبه في زماننا
أن يحسن السر بصدقة الفرض ، فقد كثرت المانع لها وصار إخراجها عرضة للرياء . وقال
ابن خزيمة متناد : وقد يجوز أن يراد بالآية الواجبات من الزكاة والتطوع ؛ لأنه ذكر الإخفاء

ومدحه والإظهار ومدحه ، فيجوز أن يتوجه إليهما جميعا . وقال النقاش : إن هذه الآية نسخها قوله تعالى : « الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً » الآية .

قوله تعالى : (فَنِعِمَّا هِيَ) ثناء على إبداء الصدقة ، ثم حكم على أن الإخفاء خير من ذلك . ولذلك قال بعض الحكماء : إذا اصططعت المعروف فأستره ، وإذا اصططع إليك فأنشره . قال دُعَيْلُ الْحَزْرَجِيُّ :

إِذَا انْتَقَمُوا أَعْلَنُوا أَمْرَهُمْ * وَإِنْ أَنْعَمُوا انْتَعَمُوا بِاِكْتِيَامِ

وقال سهل بن هارون :

خَلَّ إِذَا حَيْتَهُ يَوْمًا لِنَسْأَلِهِ * أَعْطَاكَ مَا مَلَكَتْ كِفَاةُ وَاعْتَذَرَا
يُخْفِي صَنَائِعَهُ وَاللَّهُ يُظْهِرُهَا * إِنْ الْجَبِيلُ إِذَا أَخْفَيْتَهُ ظَهَرَا

وقال العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه : لا يتم المعروف إلا بثلاث خصال : تعجيله وتصغيره وسره ؛ فإذا أعجلته هتته ، وإذا صغره عظمته ، وإذا سترته أتممته . وقال بعض الشعراء فأحسن :

زَادَ مَعْرُوفُكَ عِنْدِي عِظَمًا * أَنَّهُ عِنْدَكَ مُسْتَوْرٌ حَقِيرٌ
تَنَسَّاهُ كَأَنِّي لَمْ تَأْنِهِ * وَهُوَ عِنْدَ النَّاسِ مَشْهُورٌ خَطِيرٌ

واختلف الفسراء في قوله « فَنِعِمَّا هِيَ » فقرأ أبو عمرو ونافع في رواية ورش وعاصم في رواية حفص وابن كثير « فَنِعِمَّا هِيَ » بكسر النون والمين . وقرأ أبو عمرو أيضا ونافع في غير رواية ورش وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل « فَنِعْمًا » بكسر النون وسكون المين . وقرأ الأعمش وابن عامر وحزمة والكسائي « فَنِعْمًا » بفتح النون وكسر المين ، وكلهم سكن الميم . ويمحوز في غير القرآن فَنِعْمَ مَا هِيَ . قال النحاس : ولكنه في السواد متصل فلزم الإدغام . وحكى النحويون في « نِعْم » أربع لغات : نِعِمَّ الرجلُ زَيْدٌ ، هذا الأصل . وَنِعِمَّ الرجلُ ، بكسر النون لكسر المين . وَنَمَّ الرجلُ ، بفتح النون وسكون المين ، والأصل نِعِمَّ حذفت الكسرة لأنها ثقيلة . وَنَمَّ الرجلُ ، وهذا أفصح اللغات ، والأصل فيها نِعِم . وهى تقع في كل مدح ، تخففت وقلبت كسرة المين على النون وأسكنت المين ، فمن قرأ « فَنِعِمَّا هِيَ » فله تقديران : أحدهما أن يكون جاء به على لغة من يقول نِعِم . والتقدير الآخر أن يكون على

اللغة الجيدة، فيكون الأصل نِعَم، ثم كسرت العين لالتقاء الساكنين . قال النحاس : نَأَمَ الذي حُكى عن أبي عمرو ونافع من إسكان العين فمحال . حُكى عن محمد بن يزيد أنه قال : أما إسكان العين والميم مشددة فلا يقدر أحد أن ينطق به ، وإنما يروم الجمع بين ساكنين ويحرك ولا يَأَبُه . وقال أبو علي^(١) : من قرأ بسكون العين لم يستقم قوله ؛ لأنه جمع بين ساكنين الأوّل منها ليس بحرف مدّ ولين وإنما يجوز ذلك عند التجويز إذا كان الأوّل حرف مدّ، إذ المدّ يصير عوضاً من الحركة، وهذا نحو دَابَّةٍ وَصَوَالٍ ونحوه . ولعل أبا عمرو أخفى الحركة واختلسها كأخذه بالإخفاء في « بَارِئُكُمْ - وَ - يَأْمُرُكُمْ » فظنّ السامع الإخفاء إسكاناً للطف ذلك في السمع وخفائه . قال أبو علي : وأما من قرأ « نِعَمًا » بفتح النون وكسر العين فإنما جاء بالكلمة على أصلها ومنه قول الشاعر :

مَا أَقَلَّتْ قَدَمَايَ إِنْهُمْ . نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبْرُ

قال أبو علي : و « ما » من قوله تعالى : « نِعَمًا » في موضع نصب ، وقوله « هي » تفسير للفاعل المضمر قبل الذكر ، والتقدير نعم شيئاً إبداءها ، والإبداء هو المخصوص بالمدح إلا أن المضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه . وبذلك على هذا قوله « فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ » أى الإخفاء خير . فكما أن الضمير هنا للإخفاء لا للصدقات فكذلك ، أولاً الفاعل هو الإبداء وهو الذى اتصل به الضمير ، فحذف الإبداء وأقيم ضمير الصدقات مثله . (وَإِنْ تُحَقُّوْهَا) شرط ، فذلك حذف النون . (وَتَوُتُوْهَا) عطف عليه . والجواب (فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) . (وَيُكْفِّرُ) اختلف القراء في قراءته ؛ فقرأ أبو عمرو وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وقناة وابن أبي إسحاق « وَتُكْفِّرُ » بالنون ورفع الراء . وقرأ [نافع]^(٢) وحمة والكسائي بالنون والجزم في الراء ؛ وروى مثل ذلك أيضاً عن عاصم . وروى الحسين بن عليّ الجعفي عن الأعمش « يُكْفِّرُ » بنصب الراء . وقرأ ابن عامر بالياء ورفع الراء ؛ ورواه حفص عن عاصم ، وكذلك روى عن الحسن ، وروى عنه بالياء والجزم . وقرأ ابن عباس « وَتُكْفِّرُ » بالياء وكسر الفاء وجزم الراء . وقرأ

(١) كذا في النحاس ، والذي في نسخ الأصل : ولا يَأَبُه . (٢) ويروى : قدس . بالإنفراد راجع ج ٤ نزهة ص ١٠١ (٣) في الأصول : الأعمش ، والصواب ما أثبتناه من البحر وابن عطية وغيرهما .

عكرمة « وَتُكْفَرُ » بالياء وفتح الفاء وجزم الراء . وحكى المهدوي عن ابن هُرْمُزٍ أنه قرأ « وَتُكْفَرُ » بالياء ورفع الراء . وحكى عن عكرمة وشهر بن حوشب أنهما قرأا بقاء ونصب الراء . فهذه تسع قراءات أُيِّنَها « وَتُكْفَرُ » بالنون والرفع . هذا قول الخليل وسيبويه . قال النحاس قال سيبويه : والرفع ها هنا الوجه وهو الجيد ؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء يجري مجراه في غير الجزاء . وأجاز الجزم بحمله على المعنى ؛ لأن المعنى وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يكن خيراً لكم وتكفروا عنكم . وقال أبو حاتم : قرأ الأعمش « يُكْفَرُ » بالياء دون واو قبلها . قال النحاس : والذي حكاه أبو حاتم عن الأعمش بنسب واو جزماً يكون على البذل كأنه في موضع الفاء . والذي روى عن عاصم « وَيُكْفَرُ » بالياء والرفع يكون معناه وَيُكْفَرُ اللَّهُ ؛ هذا قول أبي عبيد . وقال أبو حاتم : معناه يَكْفُرُ الإِيعَاء . وقرأ ابن عباس « وَتُكْفَرُ » يكون معناه وتكفّر الصدقات . وبالجملة فإكان من هذه القراءات بالنون فهي نون العظمة ، وما كان منها بالياء فهي الصدقة فاعلمه ؛ إلا ما روى عن عكرمة من فتح الفاء فإن التاء في تلك القراءة إنما هي للسبب ، وما كان منها بالياء فإله تآلى هو المكفّر ، والإيعاء في خفاء مكفّر أيضاً كما ذكرنا ، وحكاه مكي . وأما رفع الراء فهو على وجهين : أحدهما أن يكون الفعل خبر ابتداء تقديره ونحن نكفّر أو هي تكفّر ، أعني الصدقة ، أو والله يكفّر . والثاني القطع والاستئناف لأن تكون الواو العاطفة للاشتراك لكن تعطف جملة كلام على جملة . وقد ذكرنا معنى قراءة الجزم . فأما نصب « وَتُكْفَرُ » فضعيف وهو على إضمار أن وجاز على بُعد . قال المهدوي : وهو مشبه بالنصب في جواب الاستفهام ، إذ الجزاء يجب به الشيء . لوجوب غيره كالاستفهام . والجزم في الراء أنصح هذه القراءات ، لأنها تؤذن بدخول التكفير في الجزاء وكونه مشروطاً إن وقع الإخفاء . وأما الرفع فليس فيه هذا المعنى .

قلت : هذا خلاف ما اختاره الخليل وسيبويه . و « مِنْ » في قوله « مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ » للتعويض المحض . وحكى الطبري عن فرقة أنها زائدة . قال ابن عطية : وذلك منهم خطأ . (وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ) وعد ووعد .

قوله تعالى : لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ
وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نُقْسِرُكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا
مِنْ خَيْرٍ يُؤْتِ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧١﴾

قوله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ فيه ثلاث مسائل :
الأولى - قوله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ هذا الكلام متصل بذكر الصدقات ،
فكأنه بين فيه جواز الصدقة على المشركين . روى سعيد بن جبير مرسلاً عن النبي صلى الله
عليه وسلم في سبب نزول هذه الآية أن المسلمين كانوا يتصدقون على فقراء أهل الذمة ، فلما
كثر فقراء المسلمين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تتصدقوا إلا على أهل دينكم » .
فترلت هذه الآية مبيحة للصدقة على من ليس من دين الإسلام . وذكر النقاش أن النبي
صلى الله عليه وسلم أتى بصدقات بغاء يهودى فقال : أعطنى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« ليس لك من صدقة المسلمين شئ » . فذهب اليهودى غير بعيد فترلت : « لَيْسَ عَلَيْكَ
هُدَاهُمْ » ^(١) فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاه ، ثم نسخ الله ذلك بآية الصدقات .
وروى ابن عباس أنه قال : كان ناس من الأنصار لهم قرابات من بنى قريظة والنضير ، وكانوا
لا يتصدقون عليهم رغبة منهم في أن يسلموا إذا احتاجوا ، فترلت الآية بسبب أولئك .
وحكى بعض المفسرين أن أسماء ابنة أبي بكر الصديق أرادت أن تصل جدّها أبا حنيفة
ثم امتنعت من ذلك لكونه كافراً فترلت الآية في ذلك . وحكى الطبرى أن مقصد النبي
صلى الله عليه وسلم بمنع الصدقة إنما كان ليسلموا ويدخلوا في الدين ، فقال الله تعالى : « لَيْسَ
عَلَيْكَ هُدَاهُمْ » . وقيل : « لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ » [ليس متصلاً] بما قبل ، فيكون ظاهراً
في الصدقات وصرفها إلى الكفار ، بل يحتمل أن يكون معناه ابتداء كلام .

الثانية - قال علماؤنا : هذه الصدقة التى أيجت لم حسب ما تضمنته هذه الآثار
هى صدقة التطوع ، وأما المفروضة فلا تجزئ . دفعها لكافر ، لقوله عليه السلام : « أُمِرْتُ
أَنْ أَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِكُمْ وَأَرْدُهَا فِي فَقَرَانِكُمْ » . قال ابن المنذر : أجمع [كل] من أحفظ عنه
(١) فى ٥ : دعاه . (٢) فى ج و د وب وى : متصلاً . دليل على سقوط : ليس ، أو غير متصل
بما قبله . (٣) فى ٢

من أهل العلم أن الذي لا يُعطى من زكاة الأموال شيئاً ؛ ثم ذكر جماعة ممن نصّ على ذلك ولم يذكر خلافاً . وقال المَهْدَوِيُّ : رُخص للمسلمين أن يُعطوا المشركين من قربائهم من صدقة الفريضة لهذه الآية . قال ابن عطية : وهذا مردود بالإجماع . والله أعلم . وقال أبو حنيفة : تصرف إليهم زكاة الفطر . ابن العربي : وهذا ضعيف لا أصل له . ودليلنا أنها صدقة طهرة واجبة فلا تصرف إلى الكافر كصدقة الماشية والعين ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أغنؤهم عن سؤال هذا اليوم " يعني يوم الفطر .

قلت : وذلك لتشاغلهم بالعيد وصلاة العيد وهذا لا يتحقق في المشركين . وقد يجوز صرفها إلى غير المسلم في قول من جعلها سنة ، وهو أحد القولين عندنا ، وهو قول أبي حنيفة على ما ذكرنا ، نظرنا إلى عموم الآية في البرّ وإطعام الطعام وإطلاق الصدقات . قال ابن عطية : وهذا الحكم متصور للمسلمين مع أهل ذمتهم ومع المسترقين من الحربيين .

قلت : وفي الترتيل « وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ مِسْكِينًا وَبَنِيًّا وَأَسِيرًا » والأسير في دار الإسلام لا يكون إلا مشركاً . وقال تعالى : « لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ » . فظواهر هذه الآيات تقتضي جواز صرف الصدقات إليهم جملة ، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم خصّ منها الزكاة المفروضة ؛ لقوله عليه السلام لمعاذ : " خُذِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَرَدِّهَا عَلَى فَقَرَائِهِمْ " واتفق العلماء على ذلك على ما تقدّم . فيدفع إليهم من صدقة التطوع إذا احتاجوا ، والله أعلم . قال ابن العربي : فاما المسلم المعاصي فلا خلاف أن صدقة الفطر تصرف إليه إلا إذا كان يترك أركان الإسلام من الصلاة والصيام فلا تدفع إليه الصدقة حتى يتوب . وسائر أهل المعاصي تصرف الصدقة إلى مرتكبها لدخولهم في اسم المسلمين . وفي صحيح مسلم أن رجلاً تصدّق على غنيّ وسارق وزانية وتقبّلت صدقته ، على ما يأتي بيانه في آية الصدقات .

الثالثة — قوله تعالى : (وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) أى يرشد من يشاء . وفي هذا ردّ على القدرية وطوائف من المعتزلة ، كما تقدّم .

(١) في ابن عطية : متصور للمسلمين اليوم مع الخ . (٢) راجع ج ١٩ ص ١٢٥

(٣) راجع ج ١٨ ص ٥٨ (٤) راجع ج ٨ ص ١٦٧

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا يُنْفِسُكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ شرط وجوابه . والخير في هذه الآية المال ؛ لأنه قد اقرن بذكر الإنفاق ؛ فهذه القرينة تدل على أنه المال ، ومتى لم تقرر بما يدل على أنه المال فلا يلزم أن يكون بمعنى المال ؛ نحو قوله تعالى : « خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ^(١) » وقوله : « مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا ^(٢) بَرَهُ » . إلى غير ذلك . وهذا تحرز من قول عكرمة : كل خير في كتاب الله تعالى فهو المال . وحكى أن بعض العلماء كان يصنع كثيرا من المعروف ثم يخلف أنه ما فعل مع أحد خيرا ، فيقول له في ذلك فيقول : إنما فعلت مع نفسي ؛ ويتلو « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا يُنْفِسُكُمْ » . ثم بين تعالى أن الثقة المعتد بقبولها إنما هي ما كان ابتغاء وجهه . و « ابتغاء » هو على المفعول له . وقيل : إنه شهادة من الله تعالى للصحابة رضي الله عنهم أنهم إنما ينفقون ابتغاء وجهه ؛ فهذا خرج مخرج التفضيل والتناء عليهم . وعلى التأويل الأول هو اشتراط عليهم ، ويتناول الاشتراط غيرهم من الأمة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص : « إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله تعالى إلا أجزت بها حتى ما تجعل في في أسرأتك ^(٣) » .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ « يُؤَفِّ إِلَيْكُمْ » تأكيد وبيان لقوله : « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا يُنْفِسُكُمْ » وأن ثواب الإنفاق يُؤَفِّ إلى المتقين ولا يُحْسِنون منه شيئا فيكون ذلك البخس ظلما لهم .

قوله تعالى : لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٦٧﴾
فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ اللام متعلقة بقوله « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ » وقيل : بمحذوف تقديره الإنفاق أو الصدقة للفقراء . قال السدي ومجاهد وغيرهما : المراد بهؤلاء

(١) راجع ج ١٣ ص ٢١ (٢) راجع ج ٢٠ ص ١٥٠ (٣) كافى السمين والبحر
في الأصول كلها : مفعول به . وليس بشئ . (٤) رواية البخاري : في فم امرأتك .

الفقراء فقراء المهاجرين من قريش وغيرهم ، ثم تناول الآية كل من دخل تحت صفة الفقراء
 غابراً للدهر . وإنما خصّ فقراء المهاجرين بالذكر لأنه لم يكن هناك سواهم وهم أهل الصفة
 وكانوا نحو من أربعائة رجل ، وذلك أنهم كانوا يقدّمون فقراء على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ، وما لهم أهل ولا مال فبُيت لهم صُفّة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قبل
 لهم : أهل الصُفّة . قال أبو ذَرّ : كنت من أهل الصفة وكنا إذا أمسينا حضرنّا باب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قيام كل رجل فينصرف برجل ويبقى من بقي من أهل الصفة
 عشرة أو أقل فيؤتى النبي صلى الله عليه وسلم بعشائه وتتحنّى معه . فإذا فرغنا قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : " ناموا في المسجد " . وخرج الترمذى عن البراء بن عازب « وَلَا
 تَيْمُمُوا الْحَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ » قال : نزلت فينا معشر الأنصار كنا أصحاب نخل ، قال :
 فكان الرجل يأتى من نخله على قدر كثرته وقَلَّتْه ، وكان الرجل يأتى بالقُتُو والقنوين فيعلقه
 في المسجد ، وكان أهل الصفة ليس لهم طعام ، فكان أحدهم إذا جاع أتى القُتُو فيضربه
 بعصاه فيسقط من البُسْر والتمر ف يأكل ، وكان ناس ممن لا يرغب في الخير يأتى بالقنوفيه
 الشبّيص والحشّاف ، والقنوف قد انكسر فيعلقه في المسجد ، فأنزل الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا اتَّقُوا مِنْ طَبَائِعِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيْمُمُوا الْحَيْثَ مِنْهُ
 تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخَذِهِ إِلَّا أَنْ تُنْفِضُوا فِيهِ » . قال : ولو أن أحداً أُهْدى إليه مثل
 ما أعطاه لم يأخذه إلا على إغماض وحيّاه . قال : فكان بعد ذلك يأتى الرجل بصالح ما عنده .
 قال : هذا حديث حسن غريب صحيح . قال عسائونا . وكانوا رضى الله عنهم في المسجد
 ضرورة ، وأكلوا من الصدقة ضرورة ، فلما فتح الله على المسلمين استثنوا عن تلك الحال
 ونخرجوا ثم ملكوها وأتمروا . ثم بين الله سبحانه من أحوال أولئك الفقراء المهاجرين ما يوجب
 الحنو عليهم بقوله تعالى : (الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) والمعنى حبسوا ومُنَعُوا . قال قتادة
 وابن زيد : معنى « أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » حبسوا أنفسهم عن التصرف في معاشهم خوف
 العدو ، ولهذا قال تعالى : (لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ) لكون البلاد كلها كفراً مطعياً .

وهذا في صدر الإسلام، فعلتهم^(١) تمنع من الاكتساب بالجهاد، وإنكار الكفار عليهم إسلامهم يمنع من التصرف في التجارة فبقوا فقراء . وقيل : معنى « لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ » أي لما قد أزموا أنفسهم من الجهاد . والأوّل أظهر . والله أعلم .

الثانية — قوله تعالى : (يَحْسَبُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ) أي أنهم من الانقباض وترك المسألة والتوكل على الله بحيث يظنهم الجاهل بهم أغنياء . وفيه دليل على أن اسم الفقر يجوز أن يطلق على من له كسوة ذات قيمة ولا يمنع ذلك من إعطاء الزكاة إليه . وقد أمر الله تعالى بإعطاء هؤلاء القوم، وكانوا من المهاجرين الذين يقاتلون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرضى ولا عُمَيَّان . والتَّعَفُّفُ تَقَلُّ، وهو بناء مبالغة من عَفَّ عن الشيء إذا أمسك عنه وتزهر عن طلبه؛ وبهذا المعنى فسر قتادة وغيره . وفتح السين وكسرها في «يَحْسَبُ» لغتان . قال أبو علي : والفتح أقيس؛ لأن العين من الماضي مكسورة قبلها أن تأتي في المضارع مفتوحة . والقراءة بالكسر حسنة، لمحى السمع به وإن كان شاذاً عن القياس . و« مِنْ » في قوله « مِنَ التَّعَفُّفِ » لا ابتداء الغاية . وقيل لبيان الجنس .

الثالثة — قوله تعالى : (تَعْرِفُهُمْ بِسِيَامِهِمْ) فيه دليل على أن السَّيَّأَ أثرًا في اعتبار من يظهر عليه ذلك، حتى إذا رأينا مينا في دار الإسلام وعليه زُنَّار وهو غير محتون لا يدفن في مقابر المسلمين؛ ويقدم ذلك على حكم الدار في قول أكثر العلماء؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ » . فدلّت الآية على جواز صرف الصدقة إلى من له ثياب وكسوة وزى في التجمّل . وأنفق العلماء على ذلك، وإن اختلفوا بعده في مقدار ما يأخذ إذا احتاج . فأبو حنيفة اعتبر مقدار ما يجب فيه الزكاة، والشافعي اعتبر قوت سنة، ومالك اعتبر أربعين درهماً، والشافعي لا يصرف الزكاة إلى المكتسب .

والسَّيَّأَ (مقصورة) : العلامة، وقد تمدّ فيقال السيء . وقد اختلف العلماء في تعيينها هنا؛ فقال مجاهد : هي الخشوع والتواضع . السَّيَّأُ : أثر الفاقة والحاجة في وجوههم وقلة
(١) كما في ج . راجع الطبري . وباقي الأصول : فقلّهم . (٢) الزناد (بضم الزاى وتشديد النون) : مابسته الذي على وسطه . (٣) راجع ج ١٦ ص ٥١ : (٤) في ج ٢ : قرين .

النَّعْمَةُ . ابن زيد : رَثَانَةُ شِيَابِهِمْ . وقال قوم وحكاه مَكِّي : أثر السجود . ابن عطية : وهذا حسن ، وذلك لأنهم كانوا متفرغين متوكِّلين لا شغل لهم في الأغلب إلا الصلاة ، فكان أثر السجود عليهم .

قلت : وهذه السِّيا التي هي أثر السجود اشترك فيها جميع الصحابة رضوان الله عليهم بإخبار الله تعالى في آخر « الفتح » بقوله : « سَيَأْتِيهِمْ مِنْ أَثَرِ السَّجْدِ^(١) » فلا فرق بينهم وبين غيرهم ، فلم يبق إلا أن تكون السِّياء أثر الخصاص والحاجة ، أو يكون أثر السجود أكثر ، فكانوا يعرفون بصفرة الوجوه من قيام الليل وصوم النهار . والله أعلم . وأما الخشوع فذلك محله القلب وبشرته فيه الغنى والفقر ، فلم يبق إلا ما اخترناه ، والموفقى إليه .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا ﴾ مصدر في موضع الحال ، أى ملحقين ، يقال : الحف وأحفى وألح في المسألة سواء ، ويقال :
 * وليس لِّلْحَفِّ مِثْلُ الزَّد^(٢) *

وآشتقاق الإحلاف من الحلاف ، سُمِّيَ بذلك لاشتغاله على وجوه الطلب في المسألة كاشتغال الحلاف من التنطية ، أى هذا السائل يعم الناس بسؤاله فليحلفهم ذلك ؛ ومنه قول ابن أحرر :
 فَطَلَّ يَحْفُفُهُنَّ بَقَقْفِيهِ^(٣) * وَيَلْحَفُهُنَّ هَفَفَاهَا تَحْيَا

يصف ذكر النعام يحضن بيضا بجناحيه ويحفل جناحه لها كاللحاف وهو رقيق مع ثمنه .
 وروى النسائي ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمران واللقمة واللقمتان إنما المسكين المتعفف اقرءوا إن شئتم « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا » " .

الخامسة - وأختلف العلماء في معنى قوله « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا » على قولين ؛ فقال قوم منهم الطبري والزجاج : إن المعنى لا يسألون البتة ، وهذا على أنهم متعففون عن

(١) راجع ج ١٦ ص ٢٩٢ (٢) هذا مجزيت لشارب برد ومدره كاف في ديوانه والسان :

* الحز يلى والمصا للبد *

(٣) ففقا الطائر : جناحه .

المسألة عِقَّة ثامنة؛ وعلى هذا جمهور المفسرين؛ ويكون التعفف صفة ثابتة لهم، أى لا يسألون الناس إلحاحاً ولا غير إلحاح. وقال قوم: إن المراد نفي الإلحاف، أى إنهم يسألون غير إلحاف، وهذا هو السابق للفهم، أى يسألون غير ملحقين. وفي هذا تنبيه على سوء حالة من يسأل الناس إلحافاً. وروى الأئمة واللفظ لمسلم عن معاوية بن أبي سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا تُلْحِقُوا فِي الْمَسْأَلَةِ فَوَاقِهِ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئاً فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلَتُهُ مَتَى شِئْنَا وَأَنَا لَهُ كَارِهِ فَيَأْرَكَ لَهُ فَيَا أُعْطِيَتْهُ». وفي الموطأ «عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد أنه قال: نزلت أنا وأهل بَيْقِيعِ التَّرْفَدِ فقال لى أهل: أذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسأله لنا شيئاً نأكله؛ وجعلوا يذكر من حاجتهم؛ فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت عنده رجلاً يسأله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لَا أَجِدُ مَا أُعْطِيكَ» فتولى الرجل عنه وهو مُقْضَبٌ وهو يقول: لَعَمْرِي إِنَّكَ لَتُعْطِي مِنْ شَيْءٍ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّهُ يَفْضُبُ عَلَيَّ إِلَّا أَجِدُ مَا أُعْطِيهِ مِنْ سَالٍ مِنْكُمْ وَلَهُ أُوقِيَّةٌ أَوْ عِدْمُهَا فَقَدْ سَأَلَ إِلْحَافًا». قال الأسدي: فقلت لِلْفَقْعَةِ لَنَا خَيْرٌ مِنْ أُوقِيَّةٍ — قال مالك: وَالْأُوقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا — قال: فرجعت ولم أسأله، فَقَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَعِيرٍ وَزَيْبٍ فَقَسَمَ لَنَا مِنْهُ حَتَّى أَغْنَانَا اللَّهُ». قال ابن عبد البر: هكذا رواه مالك وتابعه هشام بن سعيد وغيره، وهو حديث صحيح، وليس حكم الصحابي إذا لم يُسَمَّ حَكْمٌ مِنْ دُونِهِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ غِنْدَ الْعِنَاءِ؛ لِأَرْتِفَاعِ الْحُرْمَةِ عَنْ جِهَمِهِمْ وَثَبُوتِ الْعَدَالَةِ لَهُمْ. وهذا الحديث يدل على أن السؤال مكروه لمن له أوقية من فضة؛ فمن سأل وله هذا الحد والعدد والقدر من الفضة أو ما يقوم مقامها ويكون عدلاً منها فهو ملحق، وما علمت أحداً من أهل العلم إلا وهو يكره السؤال لمن له هذا المقدار من الفضة أو عدلها من الذهب على ظاهر هذا الحديث. وما جاءه من غير مسألة بخسائر له أن يأكله

(١) بقيع الترفد: مقبرة مشهورة بالمدينة. (٢) الحديث كما في الطائفة الهندية. وفي الأصول: فقد الحلف.

(٣) الفقعة (يفتح اللام وكسرهما): الناقة ذات لبن القرية الهذلي بالنجاح.

(٤) فب: وزيت. (٥) في الأصول: «الصاحب».

إن كان من غير الزكاة ، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً ، فإن كان من الزكاة ففيه خلاف يأتي بيانه في آية الصدقات ^(١) إن شاء الله تعالى .

السادسة — قال ابن عبد البر : من أحسن ما روى من أجوبة الفقهاء في معاني السؤال وكراهيته ومذهب أهل الورع فيه ما حكاه الأثرم عن أحمد بن حنبل وقد سئل عن المسألة متى يحل قال : إذا لم يكن عنده ما يُقَدِّيه ويُسَبِّهه على حديث سهل بن الحنظلية . قيل لأبي عبد الله : فإن أضطرز إلى المسألة ؟ قال : هي مباحة له إذا أضطرز . قيل له : فإن تعفف ؟ قال : ذلك خير له . ثم قال : ما أظن أحدا يموت من الجوع ! الله يأتيه برزقه . ثم ذكر حديث أبي سعيد الخدري "مَنْ اسْتَعْفَ اعْفَهُ اللَّهُ" . وحديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : "تعفف" . قال أبو بكر : وسمعت يسأل عن الرجل لا يجد شيئاً يسأل الناس أم يأكل الميتة ؟ فقال : يأكل الميتة وهو يحد من يسأله ، هذا شنيع . قال : وسمعت يسأله هل يسأل الرجل لغيره ؟ قال لا ، ولكن يُعْرَضُ ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه قوم حفاة عراة مجتأئ التَّار فقال : "تصدقوا" ولم يقل أعطوهم . قال أبو عمر : قد قال النبي صلى الله عليه وسلم "أشفعوا تُؤَجَّرُوا" . وفيه إطلاق السؤال لغيره . والله أعلم . وقال : "أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا" ؟ قال أبو بكر : قيل له — يعني أحمد بن حنبل — فالرجل يذكر الرجل فيقول : إنه محتاج ؟ فقال : هذا تمر يض وليس به بأس ، إنما المسألة أن يقول أعطه . ثم قال : لا يعجبني أن يسأل المرء لنفسه فكيف لغيره ؟ والتمر يض هنا أحب إلَيَّ . قلت : قد روى أبو داود والنسائي وغيرهما أن القرامطي ^(٢) قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أسأل يارسول الله ؟ قال : "لا وإن كنت سائلاً لأبَدَ فاسأل الصالحين" . فأباح صلى الله عليه وسلم سؤال أهل الفضل والصلاح عند الحاجة إلى ذلك ، وإن أوقع حاجته

(١) راجع ج ٨ ص ١٦٧ (٢) أجبته فلان ثوباً إذا لبسه . والنصار (تكر النون جمع نمرة) وهي كل شملة عظيمة من مازر الأعراب ؛ كأنها أخذت من لون الثمر لما فيها من السواد والياض . أراد أنه جاء قوم لا يسي أزر عظملة من صوف (عن نهاية ابن الأثير) .

(٣) هو من بني فراس بن مالك بن كنانة (عن الاستيعاب) .

بأنه فهو أعلى . قال إبراهيم بن آدم : سؤال الحاجات من الناس هي الحجاب بينك وبين الله تعالى ، فأزُل حاجتك بمن يملك الضر والنفع ، ولكن مَقَرَّكَ إلى الله تعالى يكفيك الله ما سواه وتميش مسرورا .

السابعة — فإن جاءه شيء من غير سؤال فله أن يقبله ولا يردّه ، إذ هو رزق رزقه الله . روى مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى عمر بن الخطاب بعتاء فردّه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لم ردّدته ؟" فقال : يا رسول الله ، أليس أخبرتنا أن أحدنا خير له إلا يأخذ شيئا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إنما ذاك عن المسألة فاما ما كان من غير مسألة فإنما هو رزق رزقه الله" . فقال عمر بن الخطاب : والذي نفسي بيده لا أسأل أحدا شيئا ولا يأتيني شيء من غير مسألة إلا أخذته . وهذا نص . وخرج مسلم في صحيحه والنسائي في سننه وغيرهما عن ابن عمر قال سمعت عمر يقول : كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فأقول : أعطه أقرّ إليه مني ، حتى أعطاني مرة مالا فقلت : أعطيه أقرّ إليه مني ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "خذْهُ وما جاءك من هذا المال وانت غير مُثِيرٍ ولا سائلٍ نخذه ومالا فلا تُبَيِّعه نفسك" . زاد النسائي — بعد قوله "خذْهُ" — فتخوّله أو تصدّق به" . وروى مسلم من حديث عبد الله ابن السَّعْدِيِّ المالكِي عن عمر فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل فكلّ وتصدّق" . وهذا بصحيح لك حديث مالك المُرسَل . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يسأل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : "ما أتاك من غير مسألة ولا إشراف" أي الإشراف أراد؟ فقال : أن تستشره وتقول : لعله يُبعث إلى بقلبك ، قيل له : وإن لم يتّرخّض ، قل نعم إنما هو بالقلب . قيل له : هذا شديد ! قال : وإن كان شديدا فهو هكذا ، قيل له : فإن كان الرجل لم يزدني أن يرسل لي شيئا إلا أنه قد عرض بقلبي قلت : عسى أن يبعث إلى . قال : هذا إشراف ، فأما إذا جاءك من غير أن تحسبه ولا خطر على قلبك فهذا الآن ليس فيه إشراف . قال أبو عمر : الإشراف في اللغة رفع الرأس إلى المطموح

عنده والمطموع فيه، وأن يَهَيِّسَ الإنسان ويتعرض . وما قاله أحد في تأويل الإشراف تضيق وتشديد وهو عندى بعيد ؛ لأن الله عز وجل تجاوز لهذه الأمة عما حدثت به أنفسها ما لم ينطق به لسان أو تعمله جارية . وأما ما اعتقده القلب من المعاصي ما خلا الكفر فليس بشئ، حتى يعمل به ؛ وخطرات النفس متجاوز عنها بإجماع .

الثامنة - الإلحاح في المسألة والإلحاف فيها مع الفنى عنها حرام لا يحل . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من سأل الناس أموالهم تكثرأ فإنما يسأل جحراً فليستقل أو ليستكثر" رواه أبو هريرة نرجه مسلم . وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تزال المسألة بأحدكم حتى يأتى الله وليس في وجهه مُرَّةٌ ^(١) لحم " رواه مسلم أيضاً .

التاسعة - السائل إذا كان محتاجاً فلا بأس أن يكرر المسألة ثلاثاً إغذاراً وإنذاراً والأفضل تركه . فإن كان المستول يعلم بذلك وهو قادر على ما سأله وجب عليه الإعطاء ، وإن كان جاهلاً به فيعطيه مخافة أن يكون صادقاً في سؤاله فلا يفلح في رده .

العاشر - فإن كان محتاجاً إلى ما يُقيم به سُنَّةٌ كالتجمل بثوب يلبسه في العيد والجمعة فذكر ابن العربي : « سمعت بإجماع الخليفة ببغداد رجلاً يقول : هذا أخوك يحضر الجمعة معك وليس عنده ثياب يُقيم بها سُنَّةُ الجمعة . فلما كان في الجمعة الأخرى رأيت عليه ثياباً أخر ، فقيل لى : كساه إياها أبو الطاهر البرسنى أَخَذَ الثناء » ^(٢) .

قوله تعالى : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ^(٣) فيه مسألة واحدة :

رُوى عن ابن عباس وأبي دَرَزٍ وأبي أَمَامَةَ وأبي الدرداء وعبد الله بن بشر الغافقي والأوزاعي أنها نزلت في علف الخيل المربوطة في سبيل الله . وذكر ابن سعد في الطبقات قال : أخبرني عن محمد بن شعيب بن شابور قال أنبأنا سعيد بن مِثْنان عن يزيد بن عبد الله بن عريب عن (١) المزة (بضم الميم وإسكان الزاي) القطة . قال القاضي عياض : قيل معناه بأتى يوم القيامة ذليلاً ساقطاً لوجهه له عند الله . وقيل : هو علف ظاهره ، فيحشر ووجهه عظم لا لحم عليه ، فغربة له وعلامة له يذنب حين طلب وسأل بوجهه . (٢) في أحكام ابن العربي : رأيت عليه ثياباً جديداً فقيل لى كساه إياها فلان لأخذ الثناء بها .

أبيه عن جده عريب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِالْإِيلِ وَالْإِنْفَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» قال: «هم أصحاب الخيل». وبهذا الإسناد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المنفق على الخيل كما مضى يده بالصدقة لا يقبضها وأبوها وأروائها [عند الله] يوم القيامة كذكي المسك». وروى عن ابن عباس أنه قال: نزلت في علي بن أبي طالب رضى الله عنه، كانت معه أربعة دراهم فتصدق بدرهم ليلا وبدرهم نهارا وبدرهم سرا وبدرهم جهرا، ذكره عبد الرزاق قال: أخبرنا عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس. ابن جريج: نزلت في رجل فعل ذلك، ولم يسم عليا ولا غيره. وقال قتادة. هذه الآية نزلت في المنفقين من غير تبذير ولا تقتير. ومعنى «الليل والنهار» في الليل والنهار، ودخلت التاء في قوله تعالى: «لَهُمْ» لأن في الكلام معنى الجزاء. وقد تقدم. ولا يجوز زيد فنطلق.

قوله تعالى: «الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾ يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْضٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾

الآيات الثلاث^(١) تضمنت أحكام الربا وجواز عقود المايعات ، والوعيد لمن استحل الربا وأصر على فعله . وفي ذلك ثمان وثلاثون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴾ ياكلون يأخذون ، فعبر عن الأخذ بالأكل ، لأن الأخذ إنما يراد للأكل . والربا في اللغة الزيادة مطلقا ، يقال : ربا الشيء يربو إذا زاد ، ومنه الحديث : " فلا والله ما أخذنا من لقمة إلا ربا من تحتها " يعني الطعام الذي دعا فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة ؛ خرج الحديث مسلم رحمه الله . وقياس كتابته بالياء للكسرة في أوله ، وقد كتبه في القرآن بالواو . ثم إن الشرع قد تصرف في هذا الإطلاق فقصره على بعض موارده ؛ فزعه أطلقه على كسب الحرام ؛ كما قال الله تعالى في اليهود : « وَأَخَذْنِمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُوهَا عَنَّا » . ولم يرد به الربا الشرعي الذي حكم بتحريمه علينا وإنما أراد المال الحرام ؛ كما قال تعالى : « سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْالُونَ لِلسُّحْتِ » يعني به المال الحرام من الرشا ، وما استحلوه من أموال الأئمة حيث قالوا : « لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمْنِ سَيْلٌ » . وعلى هذا فدخل فيه النهي عن كل مال حرام بأي وجه اكتسب . والربا الذي عليه عُرف الشرع شيان : تحريم النساء ، والتفاضل في العقود وفي المعطومات على ما نيتنه . وغالبه ما كانت العرب تفعله ، من قولها للفرس : أنفضي أم تربي ؟ فكان الفرير يزيد في عدد المال ويصبر الطالب عليه . وهذا كله محرم باتفاق الأمة .

الثانية - أكثر البيوع المنوعة إنما تجدد منعها لمعنى زيادة إما في عين مال ، وإما في منفعة لأحدهما من تأخير ونحوه . ومن البيوع ما ليس فيه معنى الزيادة ؛ كبيع الثمرة قبل بدؤ صلاحها ، وكالبيع ساعة النداء يوم الجمعة ؛ فإن قيل لفاعلها ؛ أكل الربا فنجوز وتشبيهه . الثالثة - روى الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء " .

(١) كذا في كل الأصول ، وقوله : ثمان وثلاثون مسألة ، تضمن الآيات الخمس . (٢) يريد الإمالة .

(٣) راجع ج ٦ ص ١٨٢ ، ٢٣٦ (٤) راجع ج ٤ ص ١١٥ (٥) في حقه وجه : القنود .

وفي حديث عبادة بن الصامت : " فإذا اختلفت هذه الأصناف فيعوا كيف شتم إذا كان يدا بيد " . وروى أبو داود عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الذهب بالذهب يبرها وعينها والفضة بالفضة يبرها وعينها والبر بالبر مدي ^(١) ومدي بالشعير بالشعير مدي ^(٢) ومدي بالتمر مدي ^(٣) ومدي بالملح مدي ^(٤) ومدي بمدي فن زاد أو ازداد فقد أربى ولا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة أكثرهما يدا بيد وأما نسيئة فلا ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما يدا بيد وأما نسيئة فلا " . وأجمع العلماء على القول بمقتضى هذه السنة وعليها جماعة فقهاء المسلمين إلا في البر والشعير فإن مالكا جعلهما صنفا واحدا ، فلا يجوز منهما اثنان بواحد ، وهو قول الليث والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشام ، وأضاف مالك إليهما السلت ^(٥) . وقال الليث : السلت والدخن والذرة صنف واحد ؛ وقاله ابن وهب .

قلت : وإذا ثبتت السنة فلا قول معها . وقال عليه السلام : " فإذا اختلفت هذه الأصناف فيعوا كيف شتم إذا كان يدا بيد " . وقوله : " البر بالبر والشعير بالشعير " دليل على أنهما نوعان مختلفان كخالفه البر للتمر ؛ ولأن صفاتهما مختلفة وأسمائهما مختلفة ، ولا اعتبار بالمنبت والمحصد إذا لم يتبره الشرع ، بل فصل وبين ؛ وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثوري وأصحاب الحديث .

الرابعة — كان معاوية بن أبي سفيان يذهب إلى أن النهي والتحريم إنما ورد من النبي صلى الله عليه وسلم في الدينار المضروب والدرهم المضروب لا في التبر من الذهب والفضة بالمضروب ، ولا في المصوغ بالمضروب . وقد قيل إن ذلك إنما كان منه في المصوغ خاصة ، حتى وقع له مع عبادة ما خرجه مسلم وغيره ، قال : غَرَوْنَا وَعَلَى النَّاسِ مِعاوِيَةُ فَنَمِنَّا غَنَائِمَ كَثِيرَةً ، فكان مما غنمنا آتية من فضة فأمر معاوية رجلا ببيعها في أعطيات الناس

(١) أي مكال بمكال . والهدى (يضم الميم وسكون الهمزة والياء) قال ابن الأعرابي : هو مكال ضم لأهل الشام وأهل مصر ، والجمع آمداء . وقال ابن بزي : الذي مكال لأهل الشام يقال له الجرب يسع خمسة وأربعين درهما . وهو غير المد (بالهمزة المنقودة) . قال الجمهوري : المد مكال وهو رطل وثلاث مثاقيل من أهل الحجاز والشامي ، ورطلان عند أهل العراق وأبي حنيفة . (٢) السلت : ضرب من الشعير ليس له قنبر .

فتنازع الناس في ذلك فبلغ عبادة بن الصامت ذلك فقام فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين من زاد أو ازداد فقد أربى ، فرد الناس ما أخذوا ، فبلغ ذلك معاوية فقام خطيبا فقال : ألا ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث قد كنا نشهده ونصحيه فلم نسمعها منه ! فقام عبادة بن الصامت فأعاد القصة ثم قال : لتحدثن بما سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كره معاوية - أوقال وإن رَغِمَ - ما أبالي ألا أصحبه في جُنْدِهِ في ليلة سوداء . قال حماد هذا أو نحوه . قال ابن عبد البر : وقد روى أن هذه القصة إنما كانت لأبي الدرداء مع معاوية . ويحتمل أن يكون وقع ذلك لما معه ، ولكن الحديث في العرف محفوظ لعبادة ، وهو الأصل الذي عول عليه العلماء في باب « الربا » . ولم يختلفوا أن فعل معاوية في ذلك غير جائز ، وغير نكير أن يكون معاوية خفي عليه ما قد علمه أبو الدرداء وعبادة فإنهما جليلان من فقهاء الصحابة وكبارهم ، وقد خفي على أبي بكر وعمر ما وجد عند غيرهم ممن هو دونهم ، فمعاوية أخرى . ويحتمل أن يكون مذهبه كذهب ابن عباس ، فقد كان وهو بحر في العلم لا يرى الدرهم بالدرهمين بأما حتى صرفه عن ذلك أبو سعيد . وقصة معاوية هذه مع عبادة كانت في ولاية عمر . قال قيس بن ذؤيب : إن عبادة أنكر شيئا على معاوية فقال : لا أملك بأرض أنت بها ودخل المدينة . فقال له عمر : ما أقدمك ؟ فأخبره . فقال : أرجع إلى مكانك ، فقيح الله أرضا لست فيها ولا أمثالك ! وكتب إلى معاوية « لا إمارة لك عليه » .

الخامسة - روى الأئمة واللفظ للدارقطني عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «^(١) الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما من كانت له حاجة بوريق فليصرفها بذهب وإن كانت له حاجة بذهب فليصرفها بوريق ها وهاء^(٢) » . قال العلماء فقولوه

(١) هرهاد بن زيد أحد رجال هذا الحديث .

(٢) قال ابن الأثير : «^(٢) هرأ يقول كل واحد من اليمين «ها» فيعلم ما في يده ، يعني مقايضة في المجلس . وقيل معناه هاك وهات ، أي خذ واعط . قال الخطابي : أصحاب الحديث يروونه «ها وهاء» ساكنة الألف ، =

عليه السلام : "الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما" إشارة إلى جنس الأصل المضروب؛ بدليل قوله : "الفضة بالفضة والذهب بالذهب" الحديث . والفضة البيضاء والسوداء والذهب الأحمر والأصفر كل ذلك لا يجوز بيع بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل سواء بسواء على كل حال ؛ على هذا جماعة أهل العلم على ما بينا . واختلفت الرواية عن مالك في الفلوس فألحقها بالدرهم من حيث كانت ثمناً للأشياء ، ومنع من إلحاقها مرة من حيث إنها ليست ثمناً في كل بلد وإنما يختص بها بلد دون بلد .

السادسة - لا اعتبار بما قد روى عن كثير من أصحاب مالك وبعضهم يرويه عن مالك في التاجر يحفظه الخروج وبه حاجة إلى دراهم مضروبة أو دنانير مضروبة ، فيأتي دار الضرب بفضته أو ذهبه فيقول للضراب ؛ خذ فضتي هذه أو ذهبي وخذ قدر عمل بذلك وادفع إلى دنانير مضروبة في ذهبي أو دراهم مضروبة في فضتي هذه لأنني محفوز للخروج وأخاف أن يفوتني من أنخرج معه ، أن ذلك جائز للضرورة ، وأنه قد عمل به بعض الناس . وحكاه ابن العربي في نفسه عن مالك في غير التاجر ، وأن مالكا خفف في ذلك ؛ فيكون في الصورة قد باع فضته التي زتها مائة ونحمة دراهم أجره بمائة وهذا محض الربا . والذي أوجب جواز ذلك أنه لو قال له : إضرب لي هذه وقاطعه على ذلك بأجرة ، فلبس ضربها قبضها منه وأعطاه أجرتها ؛ فالذي فعل مالك أولاً هو الذي يكون آخره ، ومالك إنما نظر إلى المال فركب عليه حكم الحال ، وأباه سائر الفقهاء . قال ابن العربي : والحجة فيه لمالك بينة . قال أبو عمر رحمه الله : وهذا هو عين الربا الذي حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : "من زاد أو ازداد فقد أربى" . وقد ردّ ابن وهب هذه المسألة على مالك وأنكرها . وزعم الأبيهرى أن ذلك من باب الرقن لطلب التجارة ولئلا يفوت السوق ، وليس الربا إلا على من أراد أن يربى ممن يقصد إلى ذلك ويتنيه . ونسب الأبيهرى أصله في قطع الذرائع ، وقوله

== والصواب مداه ونضحاً ، لأن أصلها هلك ، أي خذ لحقت الكاف وعوضت منها المدة والمهزة ، يقال للواحد هاء وللاثنتين هازوا ويجمع هازم . وغير الخطابي يميز فيها السكون على حذف العوض وتنزله منزلة «ها» التي لتنيه . وفيها لغات أخرى .

فمن باع ثوبا بنسيئة وهو لا نية له في شرائه ثم يبعده في السوق يباع : إنه لا يجوز له ابتياعه منه بدون ما يباع به وإن لم يقصد إلى ذلك ولم يبتنه؛ ومثله كثير، ولو لم يكن الربا إلا على من قصده ما حرم إلا على الفقهاء . وقد قال عمر : لا يتجر في سوقنا إلا من فقهه . وإلا أكل الربا . وهذا بين لمن رزق الإنصاف وألهم رشده .

قلت : وقد بالغ مالك رحمه الله في منع الزيادة حتى جعل التوهم كالتحقق ، فنع ديناراً ودرهما بدينار ودرهم سداً للذريعة وحسباً للتوهمات ؛ إذ لولا توهم الزيادة لم يتبادلا . وقد علل منع ذلك بتعذر المائلة عند التوزيع ؛ فإنه يلزم منه ذهب وفضة بذهب . وأوضح من هذا منعه التفاضل المعنوي ، وذلك أنه منع ديناراً من الذهب العالي وديناراً من الذهب الدون في مقابلة العالي وألغى الدون ، وهذا من دقيق نظره رحمه الله ؛ فدل أن تلك الرواية عنه منكّرة ولا تصح . والله أعلم .

السابعة - قال الخطابي : التبرّ قطع الذهب والفضة قبل أن تُضرب وتطبع دراهم أو دنانير ، وأحدثها نيرة . والسّين : المضروب من الدراهم أو الدنانير . وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع مثقال ذهب مقيّن بمثقال وشيء من غير مضروب . وكذلك حرم التفاوت بين المضروب من الفضة وغير المضروب منها ، وذلك معنى قوله : " يترها وعينها سواء " .

الثامنة - أجمع العلماء على أن التمر بالتمر ولا يجوز إلا مثلاً بمثل . واختلفوا في بيع التمرة الواحدة بالتمرين ، والحبة الواحدة من القمح بجنتين ؛ فمنه الشافعي وأحمد وإسحاق والثوري ، وهو قياس قول مالك وهو الصحيح ؛ لأن ما جرى الرأى فيه بالتفاضل في كثيره دخل قلبه في ذلك قياساً ونظراً . احتج من أجاز ذلك بأن مستهلك التمرة والتمرين لا تجب عليه الفضة ، قال : لأنه لا مكمل ولا موزون لحاز فيه التفاضل .

التاسعة - أعلم رحمك الله أن مسائل هذا الباب كثيرة وفروعه منتشرة ، والذي يربط لك ذلك أن تنظر إلى ما اعتبره كل واحد من العلماء في علة الربا ؛ فقال أبو حنيفة :

علة ذلك كونه ميكلا أو موزونا جنسا، فكل ما يدخله الكيل أو الوزن عنده من جنس واحد، فإن بيع بعضه ببعض متفاضلا أو نسيئا لا يجوز؛ فبيع التراب بعضه ببعض متفاضلا؛ لأنه يدخله الكيل، وأجاز الخبز قُرْصا بقرصين؛ لأنه لم يدخل عنده في الكيل الذي هو أصله، فخرج من الجنس الذي يدخله الربا إلى ما عداه. وقال الشافعي: «العلة كونه مطعوما جنسا». هذا قوله في الجديد؛ فلا يجوز عنده بيع الدقيق بالخبز ولا بيع الخبز بالخبز متفاضلا ولا نسيئا، وسواء أكان الخبز نخيرا أو قطيرا. ولا يجوز عنده بيعضة بيضتين، ولا رقانة برمانتين، ولا بطيخة ببطيختين لا يدا يسد ولا نسيئا؛ لأن ذلك كله طعام ما كول. وقال في القديم: كونه ميكلا أو موزونا. واختلفت عبارات أصحابنا المالكية في ذلك؛ وأحسن ما في ذلك كونه مقتانا مذنرا للعيش غالباً جنسا؛ كالخطة والشعر والتمر والملح المنصوص عليها، وما في معناها كالأرز والذرة والدخن والسَّمِيم، والقَطَانِي كالقول والعَدَس والأونياء والخِص، وكذلك المحسوم والألبان والخلول والزيت، والشار كالعنب والزبيب والزيتون، واختلف في التين، ويلحق بها العسل والسكر. فهذا كله يدخله الربا من جهة النساء. وجاز فيه التفاضل لقوله عليه السلام: «إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد». ولا ربا في رطب الفواكه التي لا تبقى كالنفاخ والبطيخ والرمان والكثري والقثاء والخيار والبادنجان وغير ذلك من الخضروات. قال مالك: لا يجوز بيع البيض بالبيض متفاضلا؛ لأنه مما يذخر، ويجوز عنده مثلاً بمثل. وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: جائز بيعضة بيضتين وأكثر؛ لأنه مما لا يذخر، وهو قول الأوزاعي.

١ الماشرة — اختلف النحاة في لفظ «الربا» فقال البصريون: هو من ذوات الواو؛ لأنك تقول في تنيته: ربوان؛ قاله سيويه. وقال الكوفيون: يكتب بالياء، وتنيته بالياء؛ لأجل البكسة التي في أوله. قال الزجاج: ما رأيت خطأ أفصح من هذا ولا أشنع؛ لا يكفهم الخطأ في الخط حتى يخطئوا في التنية وهم يقرءون «وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ» قال محمد بن يزيد: تكتب «الربا» في المصحف بالواو فرقا بينه وبين الزنا، وكان الربا أولى منه بالواو؛ لأنه من ربا يربو.

الحادية عشرة - قوله تعالى : (لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ)
الجملة خبر الابتداء وهو « الَّذِينَ » . والمعنى من قبورهم ؛ قاله ابن عباس ومجاهد وابن جبير
وقنادة والربيع والضحاك والسدي وابن زيد . وقال بعضهم : يجعل معه شيطان يخنقه .
وقالوا كلهم : يُبعث كالجنون عقوبة له وتقييماً عند جميع أهل المحشر . ويُقوى هذا التأويل
المُجمَع عليه أن قراءة ابن مسعود « لا يقومون يوم القيامة إلا كما يقوم » . قال ابن عطية :
وأما الفاظ الآية فكانت تحمل تشبيه حال القائم بمرص وجَّشع إلى تجارة الدنيا بقيام المجنون ،
لأن الطمع والرغبة تستفزه حتى تضطرب أعضاؤه ؛ وهذا كما تقول لمسرّع في مشيه يخلط في هيئة
حركاته إما من فزع أو غيره : قد جُنَّ هذا ! وقد شبه الأَعشى ناقته في نشاطها بالجنون في قوله :
وَتُصْبِحُ عَنْ غِيبِ السَّرَى وَكَانَمَا « أَلَمَّ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْحَقِّ أَوْلَى^(١) »

وقال آخر :

• لَمَعْرُكٌ بِي مِنْ حُبِّ أَسْمَاءَ أَوْلَى •

لكن ما جاءت به قراءة ابن مسعود وتظاهرت به أقوال المفسرين يضعف هذا التأويل .
و « يَخْبِطُهُ » يتغمله من خَبَطَ يَخْبِطُ ؛ كما تقول : تملكه وتميده . فجعل الله هذه العلامة
لأَكَلَةِ الرِّبَا ؛ وذلك أنه أرباه في بطونهم فأنفلهم ، فهم إذا خرجوا من قبورهم يقومون
ويسقطون . ويقال : إنهم يبعثون يوم القيامة قد انتفخت بطونهم كالحبَّاء ، وكلما قاموا
سقطوا والناس يمشون عليهم . وقال بعض العلماء : إنما ذلك شعارٌ لهم يُعرفون به يوم القيامة
ثم العذاب من وراء ذلك ؛ كما أن الغَالَّ يجرى بما غلَّ يوم القيامة بشهرة يشهر بها ثم العذاب
من وراء ذلك . وقال تعالى : « يَأْكُلُونَ » والمراد يكسبون الربا ويفعلونه . وإنما خص
الأكل بالذكر لأنه أقوى مقاصد الإنسان في المال ؛ ولأنه دالٌّ على الجشع وهو أشد الحرص ؛
يقال : رجل جشع بين الجشع وقوم جشعون ؛ قاله في المحمل . فأقيم هذا البعض من توابع
الكسب مقام الكسب كله ؛ فاللباس والسكنى والادخار والإففاق على الديال داخل في قوله :
« الَّذِينَ يَأْكُلُونَ » .

(١) في ابن عطية : مجارة الربا . الأرق : شبه الجنون .

الثانية عشرة — في هذه الآية دليل على فساد إنكار من أنكر الصّرع من جهة الحق، وزعم أنه من فعل الطباع، وأن الشيطان لا يسلك في الإنسان ولا يكون منه مسّ، وقد مضى الرّد عليهم فيما تقدّم من هذا الكتاب . وقد روى النسائي عن أبي اليسر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو فيقول : ” اللهم إني أعوذ بك من التردّي والمدم والفرق والحريق وأعوذ بك أن يتخبطني الشيطان عند الموت وأعوذ بك أن أموت في سبيلك مُدْبِرًا وأعوذ بك أن أموت لَدِينًا “ . وروى من حديث محمد بن المثنّى حدثنا أبو داود حدثنا همام عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : ” اللهم إني أعوذ بك من الجنون والجذام والبَرَصِ وَسَيِّئِ الْأَسْقَام “ . والمس : الجنون؛ يقال : مُسَّ الرَّجُلُ وَالسَّ؛ فهو ممسوس ومأوس إذا كان مجنوناً ؛ وذلك علامة الربا في الآخرة . وروى في حديث الإسراء : ” فأنطلق بي جبريل فررت برجال كثير كل رجل منهم بطنه مثل البيت الضخم متصدّين على سابلة آل فرعون وآل فرعون يُعرضون على النار بُكَرَةً وَعَشِيًّا فيُقِيلُونَ مثل الإبل المذبومة يتخبّطون الحجارة والشجر لا يسمعون ولا يعقلون فإذا أحس بهم أصحاب تلك البطون قاموا فتميل بهم بطونهم فيصرعون ثم يقوم أحدهم فيميل به بطنه فيصرع فلا يستطيعون برّاحاً حتى ينشاهم آل فرعون فيطئونهم مقبلين ومدبرين فذلك غذاهم في البرزخ بين الدنيا والآخرة وآل فرعون يقولون اللهم لا تُقِم الساعة أبداً؛ فإن الله تعالى يقول : « وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ » — قلت — يا جبريل من هؤلاء ؟ قال : ” هؤلاء الذين ياكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس “ . والمس الجنون وكذلك الأوثق والألس والزود .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ معناه عند جميع المتأولين في الكفار، ولم قيل : « فَلَهُ مَا سَلَفَ » ولا يقال ذلك للمؤمن عاص بل ينقص بيمينه . (١) المهيم : المصاب بداء الهيماء، وهو داء يصيب الإبل من ماء تشربه ستقفا تقيم في الأرض لا ترحى . وقيل : هو داء يصيبها فتعشى فلا تروى . وقيل : داء من شدة العطش . (٢) رابع ج ١٥ ص ٣١٨ ، (٣) كذا في الأصول وابن عطية ولم يندفها وجه اللهم إلا ما ورد : إن الشيطان يريد ابن آدم بكل ريدة ، أي بكل مطلب ومراد ، والريدة اسم من الإرادة . النهاية .

ويرد فعله وإن كان جاهلاً؛ فلذلك قال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». لكن قد يأخذ العصاة في الربا بطرف من وعيد هذه الآية.

الرابعة عشرة - قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ أي إنما الزيادة عند حلول الأجل آخرًا كتل أصل الثمن في أول العقد، وذلك أن العرب كانت لا تعرف ربا إلا ذلك؛ فكانت إذا حل دينها قالت للغريم: إما أن تقضى وإما أن تُرْبى، أى تريد في الدين. فحرم الله سبحانه ذلك وردّ عليهم قولهم بقوله الحق: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» وأوضح أن الأجل إذا حل ولم يكن عنده ما يؤدى أنظر إلى الميمنة. وهذا الربا هو الذى نسخه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يوم عرفة لما قال: «ألا إن كل ربا موضوع وإن أول ربا أضعه ربانا ربا عباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله». فبدأ صلى الله عليه وسلم بعمه وأخص الناس به. وهذا من سنن العدل الإمام أن يقبض العدل على نفسه وخاصته فيستفيض حينئذ في الناس.

الخامسة عشرة - قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ هذا من عموم القرآن، والألف واللام للجنس لا للمعهد إذ لم يتقدم بيع مذکور يرجع إليه؛ كما قال تعالى: «وَالْعَصِيرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ» ثم استثنى «إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ». وإذا ثبت أن البيع عام فهو مخصص بما ذكرناه من الربا وغير ذلك مما نُهي عنه ومنع العقد عليه؛ كالتجر والمينة وجبل الحيلة وغير ذلك مما هو ثابت في السنة وإجماع الأمة النهي عنه. ونظيره «أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ» وسائر الظواهر التي تقتضى العمومات ويدخلها التخصيص، وهذا مذهب أكثر الفقهاء. وقال بعضهم: هو من مجمل القرآن الذى فسر بالمجمل من البيع وبالحزم فلا يمكن أن يستعمل في إحلال البيع وتحريمه إلا أن يقرن به بيان من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وإن دلّ على إباحة البيوع في الجملة دون التخصيص. وهذا فرق ما بين العموم والمجمل.

(١) راجع ج ٢٠ ص ١٧٨ (٢) الحبل (باتحريك) مصدر حبل به المحلول كما سمي بالحبل، وإنما دخلت عليه الاء للاشتراك بمعنى الأتوة فيه؛ فالحبل الأزل يراد به ما في بطون التوق من الحبل، والثاني حبل ما في بطون التوق. وإنما نهى عنه لعينين: أحدهما أنه غرر، وبيع شئ لم يخلق بعد، وهو أن يبيع ما سوف يحمله الجنين الذى في بطن الناقة على تقدير أن تكون أنثى؛ فهو بيع نتاج النساخ. وقيل أراد بحبل الحيلة أن يبيع به إلى أجل ينج فيه الحمل الذى في بطن الناقة؛ فهراجل مجهول ولا يصح (عن نهاية ابن الأثير). (٣) راجع ج ٨ ص ٧١

فالعموم يدل على إباحة البيوع في الجملة والتفصيل ما لم يخصّ دليل . والمجمل لا يدل على إباحتها في التفصيل حتى يقتصر به بيان . والأقول أصح . والله أعلم .

السابعة عشرة — البيع في اللغة مصدر باع كذا بكذا ، أى دفع عوضا وأخذ مَوْضًا . وهو يقتضى بائعا وهو المالك أو من يُزَلّ منزله ، ومُبتاعا وهو الذى يبذل الثمن ، ومبيعا وهو المضمون وهو الذى يُسَدَّل في مقابلته الثمن . وعلى هذا فأركان البيع أربعة : البائع والمبتاع والثمن والمُتَمَن . ثم المعاوضة عند العرب تختلف بحسب اختلاف ما يضاف إليه ؛ فإن كان أحد المَوْضِيَيْن في مقابلة الرِّقبة سُمِّيَ بَيْعًا ، وإن كان في مقابلة منفعة رَقِيةً فإن كانت منفعة بُضْعٌ سُمِّيَ نِكَاحًا ، وإن كانت منفعة غيرها سُمِّيَ إِجَارَةً ، وإن كان عَيْنًا بعين فهو بيع النقد وهو الصرف ، وإن كان بدينٍ مُؤَجَّل فهو السَّلَمُ ، وسيأتى بيانه في آية الدين . وقد مضى حكم الصَّرْف ، وباتى حكم الإجارة في « القصص » وحكم المهر في النكاح في « النساء » كلٌّ في موضعه إن شاء الله تعالى .

الثامنة عشرة — البيع قبولٌ وإيجاب يقع باللفظ المستقبل والماضى ؛ فالماضى فيه حقيقة والمستقبل كناية ، ويقع بالصريح والكناية المفهوم منها نقل الملك . فسواء قال : بعتك هذه السلعة بعشرة فقال : اشتريتها ، أو قال المشتري : اشتريتها وقال البائع : بعتُكها ، أو قال البائع : أنا أبيعك بعشرة فقال المشتري : أنا اشتري أو قد اشتريت ، وكذلك لو قال : خذها بعشرة أو أعطيتُكها أو دونكها أو بورك لك فيها بعشرة أو سلمتها إليك — وهما يريدان البيع — فذلك كله بيع لازم . ولو قال البائع : بعتك بعشرة ثم رجع قبل أن يقبل المشتري فقد قال : ليس له أن يرجع حتى يسمع قبول المشتري أو رده ؛ لأنه قد بذل ذلك من نفسه وأوجه عليها ، وقد قال ذلك له ؛ لأن العقد لم يتم عليه . ولو قال البائع : كنت لاعبا ، فقد اختلفت الرواية عنه ؛ فقال مرة : يلزمه البيع ولا يلتفت إلى قوله . وقال مرة : ينظر إلى قيمة السلعة .

(١) راجع ص ٣٧٦ من هذا الجزء . (٢) راجع ج ١٣ ص ٧٢ فابعد . (٣) راجع ج ٥ ص ٢٣ و ص ٩٩ (٤) قوله فقد قال ؛ بنى مالكا كما باتى قوله ؛ فقد اختلفت الرواية عنه الخ .

فإن كان اليمن يشبه قيمتها فالبيع لازم ، وإن كان متفولنا كعبد بدرهم ودار بدينار ، علم أنه لم يرد به البيع ، وإنما كان هازلا فلم يلزمه .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (الألف واللام هنا للمهد ، وهو ما كانت العرب تفعله كما يتناه ، ثم تناول ما حرره رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى عنه من البيع الذي يدخله الربا وما في معناه من البيوع المنهية عنها .

التاسعة عشرة - عقد الربا مفسوخ لا يجوز بحال ؛ لما رواه الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال : جاء بلال بتمر برقي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من أين هذا ؟" فقال بلال : من تمر كان عندي ردي ، فبعت منه صاعين بصاع لمطعم النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : "أوه عين الربا لا تفعل ولكن إذا أردت أن تستري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتريه" وفي رواية "هذا الربا فردوه ثم بيعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا" . قال علماءنا : قوله : "أوه عين الربا" أي هو الربا المحرم نفسه لا يشبهه . وقوله : "فردوه" يدل على وجوب فسخ صفقة الربا وأنها لا تصح بوجه ؛ وهو قول الجمهور ؛ خلافا لأبي حنيفة حيث يقول : إن باع الربا جائز بأصله من حيث هو بيع ، ممنوع بوصفه من حيث هو ربا ، فيسقط الربا ويصح البيع . ولو كان على ما ذكرنا فسوخ النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصفقة ، ولأمره برد الزيادة على الصاع ولصحة الصفقة في مقابلة الصاع .

الموفية عشرين - كل ما كان من حرام بين فسخ فعل المتبايع رد السِّلعة بينهما . فإن تلفت بيده رد القيمة فيما له القيمة ؛ وذلك كالعقار والعروض والحَيوان ، والمثل فيما له مثل من موزون أو مثكل من طعام أو عرض . قال مالك : يُرد الحرام البين فلت أو لم يفت ، وما كان مما كره الناس رد إلا أن يفوت فيترك .

(١) البرقي (ينسخ الموصلة وسكون الزاء في آخره ياء مشددة) : ضرب من التمر أحمر بسفرة كثير الحساء (وهو ما كسا الثروة) غلب الخلابة .

(٢) تراجع هاشمة ٣ ص ٢٣٦ من هذا الجزء .

الحادية والعشرون - قوله تعالى : (قَنَ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) قال جعفر بن محمد الصادق رحمه الله : حرم الله الربا ليتقارض الناس ؛ وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " قَرْضُ مَرْتَيْنِ يَدُلُّ صِدْقَةً مَرَّةً " أخرجه البزار ، وقد تقدم هذا المعنى مستوفى . وقال بعض الناس : حرمه الله لأنه متلفعة للأموال مهلكة للناس . وسقطت علامة التانيث في قوله تعالى : « قَنَ جَاءَهُ » لأن تانيث « الموعظة » غير حقيقى وهو بمعنى وعظ . وقرأ الحسن « فن جاءته » بإثبات العلامة .

هذه الآية تلها عائشة لما أخبرت بفعل زيد بن أرقم . روى الدارقطني عن العالية بنت أنفع قالت : خرجت أنا وأم حُجبة إلى مكة فدخلنا على عائشة رضى الله عنها فسلمنا عليها ، فقالت لنا : بمن أنتن ؟ قلنا من أهل الكوفة ، قالت : فكأنها أعرضت عنا ، فقالت لما أم حُجبة : يا أم المؤمنين ! كانت لى جارية وإنى بعثنا من زيد بن أرقم الأنصارى بثمانمائة درهم إلى عطائه وإنه أراد بيعها فابتعتها منه بثمانمائة درهم نقدا . قالت : فأقبلت علينا فقالت : بشما شريت وما اشتريت ! فأبلى زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب . فقالت لها : أرايت إن لم آخذ منه إلا رأس مالى ؟ قالت : « قَنَ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَأَتَتْهُ فَلَهُ مَا سَلَفَ » . العالية هى زوج أبى إسحاق الهمدانى الكوفى السبعى . أم يونس بن أبى إسحاق . وهذا الحديث أخرجه مالك من رواية ابن وهب عنه في بروع الأجل ، فإن كان منها ما يؤدى إلى الوقوع في المحظور منع منه وإن كان ظاهره فيما جازا . وخالف مالكا في هذا الأصل بجمهور الفقهاء وقالوا : الأحكام مبنية على الظاهر لا على الظنون . ودلينا القول بسد الثرائع ؛ فإن سلم وإلا استدللنا على صحته . وقد تقدم . وهذا الحديث نص ؛ ولا نقول عائشة « أبلى زيدا أنه قد أبطل جهاده إلا أن يتوب » إلا بتوقيف ؛ إذ مثله لا يقال بالرى فإن إبطال الأعمال لا يتوصل إلى معرقها إلا بالوحى كما تقدم . وفى صحيح مسلم عن الثمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمورٌ مشبهات لا يعلمهن كثيرٌ من الناس فمن أتى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام كالراعى يرى

حول الحمى يؤشك أن يوقع فيه ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه^(١). وجه دلالته أنه منع من الإقدام على التشابهات مخافة الوقوع في المحرمات وذلك سد للذريعة . وقال صلى الله عليه وسلم : " إن من الجائز شتم الرجل والديه " قالوا : وكيف يشتم الرجل والديه ؟ قال : " يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه " . بفعل التعريض لسب الآباء كسب الآباء . ولعن صلى الله عليه وسلم اليهود إذا أكلوا ثمن ما نهوا عن أكله . وقال أبو بكر في كتابه : لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة . ونهى ابن عباس عن دراهم بدرهم بينهما جريرة^(٢) . وأتفق العلماء على منع الجمع بين بيع وسلف ، وعلى تحريم قليل الخمر وإن كان لا يسكر ، وعلى تحريم الخلوة بالأجنبية وإن كان عينا ، وعلى تحريم النظر إلى وجه المرأة الشابة إلى غير ذلك مما يكثر ويعلم على القطع والثبات أن الشرع حكم فيها بالمنع ؛ لأنها ذرائع المحرمات . والربا أحق ما حثت مراتبه وسدت طرائقه ، ومن إباح هذه الأسباب فليصح حفر البئر ونصب الجبال لهلاك المسلمين والمسلمات ، وذلك لا يقوله أحد . وأيضاً فقد اتفقنا على منع من باع بالينة إذا عُرِف بذلك وكانت عادته ، وهي في معنى هذا الباب . والله الموفق للصواب .

الثانية والعشرون — روى أبو داود عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إذا تبايعتم بالينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم " . في إسناده أبو عبد الرحمن الخراساني . ليس بمشهور . وفسر أبو عبيد الحريز^(٣) الينة فقال : هي أن يبيع من رجل سلعة بثمن معلوم إلى أجل مسمى ، ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذي باعها به . قال : فإن اشترى بمحضرة طالب الينة سلعة من آخر بثمن معلوم وقبضها ثم باعها من طالب الينة بثمن أكثر مما اشترى إلى أجل مسمى ، ثم باعها المشتري من البائع الأول بالنقد بأقل من الثمن

(١) الحديث أثبتناه كما في صحيح مسلم طبع الآستانة ص ٥٦٥ . وفي ب و د ج ه : يؤشك أن يوافقه .

(٢) كذا في ه و أ وفي ح و ب و ج : جريرة ، والذي يبدو أن الحق : دراهم بدرهم معها شيء . قد يكون فيه تفاضل ، ولعل الأصل : بينهما جدية . أي بينهما تفاضل لما بين الجديده والقديم منها من الفرق .

(٣) في أعلى المسامش : في إسناده أبو عبد الرحمن الخراساني اسمه إسحاق بن أسيد تزيل مصر لا ينجح به ، وفيه أيضاً علماء الخراساني ، وفيه : فقال لم يذكره الشيخ رضي الله عنه ليس مشهور .

فهذه أيضا عينة، وهي إهون من الأولى، وهو جائز عند بعضهم. وسُميت عينة لحضور النقد لصاحب العينة، وذلك أن العين هو المال الحاضر والمشتري إنما يشتريها لبيعها بيمين حاضر يصل إليه من فوره.

الثالثة والعشرون — قال علماؤنا: فمن باع سلعة بثن إلى أجل ثم ابتاعها بثن من جنس الثمن الذي باعها به، فلا يخلو أن يشتريها منه بنقد، أو إلى أجل دون الأجل الذي باعها إليه، أو إلى أبعد منه، بمثل الثمن أو بأقل منه أو بأكثر؛ فهذه ثلاث مسائل: وأما الأولى والثانية فإن كان بمثل الثمن أو أكثر جاز، ولا يجوز بأقل على مقتضى حديث عائشة؛ لأنه أعطى ستمائة ليأخذ ثمانمائة والسلعة لفو، وهذا هو الربا بعينه. وأما الثالثة إلى أبعد من الأجل، فإن كان اشتراها وحدها أو زيادة فيجوز بمثل الثمن أو أقل منه، ولا يجوز بأكثر؛ فإن اشترى بعضها فلا يجوز على كل حال لا بمثل الثمن ولا بأقل ولا بأكثر. ومسائل هذا الباب حصرها علماؤنا في سبع وعشرين مسألة، ومدارها على ما ذكرناه، فاعلم.

الرابعة والعشرون — قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا سَلَفَ﴾ أي من أمر الربا لا تباعة عليه منه في الدنيا ولا في الآخرة؛ قاله السدي وغيره. وهذا حكم من الله تعالى لمن أسلم من كفار قريش وتقيف ومن كان يتجرهنالك. وسلف: معناه تقدم في الزمن وانقضى.

الخامسة والعشرون — قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ فيه أربع تاويلات: أحدها أن الضمير عائد إلى الربا، بمعنى وأمر الربا إلى الله في إصرار تحريمه أو غير ذلك. والآخر أن يكون الضمير عائدا على «ما سلف» أي أمره إلى الله تعالى في العفو عنه وإسقاط التبعة فيه. والثالث أن يكون الضمير عائدا على ذى الربا، بمعنى أمره إلى الله في أن يثبتته على الانتهاء أو يبيده^(١) إلى المعصية في الربا. واختار هذا القول النحاس، قال: وهذا قول حسن بين، أي وأمره إلى الله في المستقبل إن شاء ثبته على التحريم وإن شاء أباحه. والرابع أن يعود الضمير على المنتهى؛ ولكن بمعنى التائيس له وبسط أملة في الخير؛ كما تقول: وأمره إلى طاعة وخير، وكما تقول: وأمره في نمو وإقبال إلى الله تعالى وإلى طاعته.

(١) في دواب روح: لحصول. (٢) كذا في ابن عطية ودرر ويد، وفي ح: را: أمره إلى الله في أن يبيده... أمره على المعصية في الربا.

السادسة والعشرون - قوله تعالى : (وَمَنْ عَادَ) يعني إلى فعل الربا حتى يموت ؛ قاله
سنيان . وقال غيره : مَنْ عَادَ فقال إنما البيع مثل الربا فقد كفر . قال ابن عطية : إن قدرنا
الآية في كافر فالخلود خلود تأييد حقيقى ، وإن لحظناها في مسلم عاص فهذا خلود مستعار
على معنى المبالغة ، كما تقول العرب : مُلْكٌ خالد ، عبارة عن دوام ما لا يبقى على التأييد الحقيقى :
السابعة والعشرون - قوله تعالى : (يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا) يعني في الدنيا أى يذهب بركته
وإن كان كثيرا . روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إن الربا وإن
كُتِرَ فمُحِبَّتُهُ إِلَى قُلٍّ " . وقيل : « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا » يعني في الآخرة . وعن ابن عباس في قوله
تعالى : « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا » قال : لا يقبل منه صدقة ولا حجاً ولا جهاداً ولا صلوة . والمحق :
النقص والذهاب ؛ ومنه مُحَاق القمر وهو انتفاصه . (وَيُرِي الصَّدَقَاتِ) أى يُبَيِّنُهَا في الدنيا
بالبركة ويكثر ثوابها بالتضميف في الآخرة . وفي صحيح مسلم : " إن صدقة أحدكم لتقع
في يد الله فغيريها له كما يُرِي أحدكم فلوله أو فصيلة حتى يبيى يوم القيامة وإن اللقمة لعل قدر
أحد " . وقرأ ابن الزبير « يَمْحَقُ » بضم الياء وكسر الحاء مشددة « يُرِي » بفتح الراء وتسديد
الباء ، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك .

الثامنة والعشرون - قوله تعالى : (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) ووصف كفار بأثيم
مبالغة ، من حيث اختلف اللفظان . وقيل : لإزالة الاشتراك في كفار ؛ إذ قد يقع على
الزارع الذى يسر الحلب في الأرض : قاله ابن قورك .

وقد تقدم القول في قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَأَتَوْا الزَّكَاةَ) . وخص الصلاة والزكاة بالذكر وقد تضمنها عمل الصالحات تشريفاً لها
وتنبها على قدرهما إذ هما رأس الأعمال ؛ الصلاة في أعمال البدن ، والزكاة في أعمال المال .
التاسعة والعشرون - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا
إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) ظاهره أنه أبطل من الربا ما لم يكن مقبوضا وإن كان معقودا قبل

نزول آية التحريم، ولا يتعقب بالصنع ما كان مقبوضاً . وقد قيل : إن الآية نزلت بسبب تيفف ، وكانوا عاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم على أن ما لهم من الربا على الناس فهو لهم ، وما للناس عليهم فهو موضوع عنهم ، فلما إن جاءت آجال رباهم بعثوا إلى مكة للاقتضاء ، وكانت الديون لبني عبدة وهم بنو عمرو بن عير من ثقف ، وكانت على بني المغيرة المخزوميين . فقال بنو المغيرة : لا نعطي شيئاً فإن الربا قد رُفِعَ . ورفضوا أمرهم إلى عتاب بن أسيد ، فكتب به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونزلت الآية فكتب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عتاب ؛ فعلمت بها تيفف فكفّت . هذا سبب الآية على اختصار مجموع ما روى ابن إسحاق وابن جرير والسدي وغيرهم . والمعنى اجعلوا بينكم وبين عذاب الله وقاية بترككم ما بقى لكم من الربا وصفحكم عنه .

المؤفية ثلاثين — قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ شرط محض في تيفف على بابه ؛ لأنه كان في أول دخولهم في الإسلام . وإذا قدرنا الآية فيمن قد تقذر إيمانه فهو شرط مجازي على جهة المبالغة ؛ كما تقول لمن تريد إقامة نفسه : إن كنت رجلاً فافعل كذا . وحكى النقاش عن مقاتل بن سليمان أنه قال : إن « إن » في هذه الآية بمعنى « إذ » . قال ابن عطية : وهذا مردود لا يعرف في اللغة . وقال ابن قورك : يحتمل أن يريد « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » بن قبل محمد عليه السلام من الأنبياء « تَدْرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » بحمد صلى الله عليه وسلم ! إذ لا ينفع الأول إلا بهذا . وهذا مردود بما روى في سبب الآية .

الحادية والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْرَبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ هذا وعيد إن لم يَدْرُوا الربا ، والحرب داعية القتل . وروى ابن عباس أنه يقال يوم القيامة لا كل الربا : خذ سلاحك للحرب . وقال ابن عباس أيضاً : مَنْ كَانَ مَقْبِيًّا عَلَى الرِّبَا لَا يَتْرَعُ عَنْهُ حَقِّي عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسْتَنْبِيَهُ ، فَإِنْ تَزَعَ وَإِلَّا ضَرَبَ عَقَبَهُ . وقال قتادة : أَوَعَدَ اللَّهُ أَهْلَ الرِّبَا بِالْقَتْلِ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ إِنْ تَابُوا تَقَفُوا . وقيل : المعنى إن لم تنتهوا فأتت حرب الله ورسوله ، أى

أعداء . وقال ابن خُوَيْرِمَدَاد : ولو أن أهل بلد اصطلموا على الربا استحللوا كانوا امرئتين ،
والحكم فيهم كالحكم في أهل الردة ، وإن لم يكن ذلك منهم استحللوا جاز للإمام عاربتهم ؛
ألا ترى أن الله تعالى قد أذن في ذلك فقال : « فَأَذِنُوا بِمَحْرَبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » . وفرا
أبو بكر عن عاصم « فَأَذِنُوا ، على معنى فاعلموا غيركم أنكم على حربهم .

الثانية والثلاثون - ذكر ابن بكير قال : جاء رجل إلى مالك بن أنس فقال :
يا أبا عبد الله ، إني رأيت رجلا سكرانا يتعاقر يريد أن يأخذ القمر ؛ قلت : امرأتى طالق
إن كان يدخل جوف ابن آدم أشر من الخمر . فقال : ارجع حتى أنظر في مسألك . فأتاه
من الغد فقال له : ارجع حتى أنظر في مسألك فأتاه من الغد فقال له : امرأتك طالق ؛
إني تصفحت كتاب الله وسنة نبيه فلم أر شيئا أشر من الربا ؛ لأن الله أذن فيه بالحرب .

الثالثة والثلاثون - دلت هذه الآية على أن أكل الربا والعمل به من الكبائر ، ولا خلاف
في ذلك على ما نبهته . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « باقى على الناس زمانٌ
لا يبقى أحد إلا أكل الربا ومن لم يأكل الربا أصابه غيابه » وروى الدارقطني عن عبد الله
ابن حنظلة غسيل الملائكة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لدرهم رباً أشد عند الله تعالى
من ست وثلاثين زانية في الخطيئة » وروى عنه عليه السلام أنه قال : « الربا تسعة وتسعون
باباً أدناها كإتيان الرجل بأمه » يعنى الزنا بأمه . وقال ابن مسعود آكل الربا وموكله وكتابه
وشاهده ملعون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم . وروى البخارى عن أبي جحيفة قال : نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الدم وثن الكلب وكسب البنى ولعن آكل الربا وموكله
والواشمة والمستوشمة والمصور . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

- (١) في جوده وب : أشد . (٢) في الاستيعاب أن حنظلة النسل قتل يوم أحد شهيدا قتله أبو سفيان .
كان قد ألم بأهله في حين تروجه إلى أحد ثم هجم عليه من الغير ما أنساه النسل وأجمله عنه ، فلما قتل شهيدا
أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الملائكة غسلته . (٣) أى أجرة الجماعة ، وأطلق عليه الثمن يجوزوا .

(٤) اعتدنا الحديث كما في صحيح البخارى رابع السقلائي ج ١٠ ص ٢٣٠

قال : « اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُفَوِّقَاتِ ... - وفيها - وأكل الربا » . وفي مصنف أبي داود عن ابن مسعود قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكتابه وشاهده .

الرابعة والثلاثون - قوله تعالى : « وَإِنْ بُعِثَ فَرُّوْهُ أَمْوَالِكُمْ » الآية . روى أبو داود عن سليمان بن عمرو عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع : « أَلَا إِنَّ كُلَّ رِبَاٍ مِنْ رِبَاِ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضِعٌ لَكُمْ رُؤُوسِ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ » وذكر الحديث . فردّهم تعالى مع التوبة إلى رؤوس أموالهم وقال لهم : « لَا تَظْلِمُونَ » في أخذ الربا « وَلَا تُظْلَمُونَ » في أن يُتَمَسَكَ بشيء من رؤوس أموالكم فتذهب أموالكم . ويحتمل أن يكون « لَا تُظْلَمُونَ » في مطل ؛ لأن مطل النقيّ ظلم ؛ فالمعنى أنه يكون القضاء مع وضع الربا ، وهكذا سنة الصلح ، وهذا أشبه شيء بالصلح . ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أشار إلى كعب بن مالك في دين ابن أبي حذّرد بوضع الشطر فقال كعب : نعم ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للآخر : « قُمْ فَأَقِضْهُ » . فتلّق العلماء أمره بالقضاء سنة في المصالحات . وسيأتي في « النساء »^(١) بيان الصلح وما يجوز منه وما لا يجوز ، إن شاء الله تعالى .

الخامسة والثلاثون - قوله تعالى : « وَإِنْ بُعِثَ فَرُّوْهُ أَمْوَالِكُمْ » تأكيد لإبطال ما لم يُقْبَضْ منه وأخذ رأس المال الذي لا ربا فيه . فاستدل بعض العلماء بذلك على أن كلّ ما طرأ على البيع قبل القبض مما يوجب تحريم العقد أبطل العقد ؛ كما إذا اشترى مسلم سيّدا ثم أحرم المشتري أو البائع قبل القبض بطل البيع ؛ لأنه طرأ عليه قبل القبض ما أوجب تحريم العقد ؛ كما أبطل الله تعالى ما لم يقبض ؛ لأنه طرأ عليه ما أوجب تحريمه قبل القبض ، ولو كان مقبوضا لم يؤثر . هذا مذهب أبي حنيفة ، وهو قول لأصحاب الشافعي . ويستدل به على أن هلاك المبيع قبل القبض في يد البائع وسقوط القبض فيه يوجب بطلان العقد خلافاً لبعض السلف ؛ ويروى هذا الخلاف عن أحمد . وهذا إنما يختص على قول من يقول : إن العقد في الربا كان في الأصل منعقدا ، وإنما بطل بالإسلام الطارئ قبل

القبض . وأما من منع انعقاد الربا في الأصل لم يكن هذا الكلام صحيحا ؛ وذلك أن الربا كان محرما في الأديان ، والذي فعلوه في الجاهلية كان عادة المشركين ، وأن ما قبضوه منه كان بمثابة أموال وصلت إليهم بالنصب والسلب فلا يتعرض له . فعلى هذا لا يصح الاستشهاد على ما ذكره من المسائل . واشتمال شرائع الأنبياء قبلنا على تحريم الربا مشهور مذكور في كتاب الله تعالى ؛ كما حكى عن اليهود في قوله تعالى : « وَأَخَذِیْمُ الرِّبَا وَقَدَّحُوا عَنْهُ » . وذكر في قصة شعيب أن قومه أنكروا عليه وقالوا : « أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَأَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ » فعلى هذا لا يستقيم الاستدلال به . نعم ، يفهم من هذا أن العقود الواقعة في دار الحرب إذا ظهر عليها الإمام لا يتعرض عليها بالفسخ إن كانت معقودة على فساد .

السادة والثلاثون - ذهب بعض الفلاة من أرباب الورع إلى أن المال الحلال إذا خالطه حرام حتى لم يتميز ثم أخرج منه مقدار الحرام المختلط به لم يحل ولم يطب ؛ لأنه يمكن أن يكون الذي أخرج هو الحلال والذي بقي هو الحرام . قال ابن العربي : وهذا غلو في الدين ؛ فإن كل ما لم يتميز بالمقصود منه ما يئنه لا عينه ، ولو تلف لقام المثل مقامه والاختلاط إتلاف لتمييزه ؛ كما أن الإهلاك إتلاف لعينه ، والمثل قائم مقام الذاهب ، وهذا بين حسا بين معنى . والله أعلم .

قلت : قال علماؤنا إن سبيل التوبة مما بيده من الأموال الحرام إن كانت من ربا فليردها على من أربى عليه ، ويطلبه إن لم يكن حاضرا ، فإن أيس من وجوده فليصدق بذلك عنه . وإن أخذه بظلم فليقل كذلك في أمر من ظلمه . فإن التبس عليه الأمر ولم يدر كم الحرام من الحلال مما بيده ، فإنه يتحرى قدر ما بيده مما يجب عليه رده ، حتى لا يشك أن ما يبقى قد خلس له ، فيرده من ذلك الذي أزال عن يده إلى من عرف من ظلمه أو أربى عليه . فإن أيس من وجوده تصدق به عنه . فإن أحاطت المظالم بذمته وعلم أنه وجب عليه من ذلك ما لا يطيق أدائه أبدا لكثرة قوته أن يُزيل ما بيده أجمع إما إلى المساكين وإما إلى ما فيه

(١) في أ : بالجمة فلا يتعرض له ، ولا معنى له ، وإنما لا يتعرض له لأن الإسلام يجب ما قبله . وفي ب : بالهيب .

(٢) راجع ج ٦ ص ١٢ (٣) راجع ج ٩ ص ٨٦ و ٨٧

صلاح المسلمين، حتى لا يسبق في يده إلا أقل ما يميزه في الصلاة من اللباس وهو ما يستر العورة وهو من سُرته إلى ركبته، وقوت يومه؛ لأنه الذي يجب له أن يأخذه من مال غيره إذا اضطر إليه؛ وإن كره ذلك من يأخذه منه. وفارق ها هنا المفلس في قول أكثر العلماء، لأن المفلس لم يصر إليه أموال الناس باعتهاء بل هم الذين صيروها إليه، فترك له ما يؤاويه وما هو هيئة لباسه. وأبو عبيد وغيره يرى ألا يترك للمفلس من اللباس إلا أقل ما يميزه في الصلاة وهو ما يؤاويه من سُرته إلى ركبته، ثم كلما وقع بيد هذا شيء أخرجه عن يده ولم يسك منه إلا ما ذكرنا، حتى يعلم هو ومن يعلم حاله أنه أدى ما عليه.

السابعة والثلاثون — هذا الوعيد الذي وعد الله به في الربا من المخاربة، قد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله في المخاربة. وروى أبو داود قال: أخبرنا يحيى بن معين قال: أخبرنا ابن رجاء^(١) قال ابن خيثم حدثني عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "مَنْ لَمْ يَدْرِ المخاربة فَلْيُؤْذِنْ بحرب من الله ورسوله". وهذا دليل على منع المخاربة وهي أخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع، ويسمى المزارعة. وأجمع أصحاب مالك كلهم والشافعي وأبو حنيفة وأتباعهم وداود، على أنه لا يجوز دفع الأرض على الثلث والربع، ولا على جزء مما تُخرج؛ لأنه مجهول؛ إلا أن الشافعي وأصحابه وأبا حنيفة قالوا يجوز كراء الأرض بالطعام إذا كان معلوماً؛ لقوله عليه السلام: "فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به" ترجمه مسلم. وإليه ذهب محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ومنعه مالك وأصحابه؛ لما رواه مسلم أيضاً عن رافع بن خديج قال: كنا نَحْاقِلُ بالأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنُكِرَها بالثلث والربع والطعام المسَمَّى، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومي فقال: نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا نافعاً، وطواغية الله ورسوله أنفع لنا، نهانا أن نَحْاقِلَ بالأرض فنكتريها على الثلث والربع والطعام المسَمَّى، وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يزارعها^(٢). وكره كراءها وما سوى ذلك. قالوا:

(١) كذا في ج، هـ. وهو الصواب كما في سنن أبي داود، وفي أ، ب، ج: أبو رجاء.

(٢) كذا في أ: وهو ما نبه عليه، والذي في ب، ج، د، هـ: يزرعها أو يزارعها. أي أمكن غيره من زرعها وهذا في معنى الحديث "من كانت له ظئرهما أو يئمنها أخاه".

فلا يجوز كراه الأرض بشيء من الطعام ما كولا كان أو مشروبا على حال؛ لأن ذلك في معنى بيع الطعام بالطعام نسيئا . وكذلك لا يجوز عندهم كراه الأرض بشيء مما يخرج منها وإن لم يكن طعاما ما كولا ولا مشروبا، سوى الخشب والقصب والحطب؛ لأنه عندهم في معنى المزابنة^(١) . هذا هو المحفوظ عن مالك وأصحابه . وقد ذكر ابن حنبل عن المنيرة بن عبد الرحمن الخزومي المدني أنه قال : لا بأس بكراه الأرض بطعام لا يخرج منها . وروى يحيى بن عمر عن المنيرة أن ذلك لا يجوز؛ كقول سائر أصحاب مالك . وذكر ابن حبيب أن ابن كنانة كان يقول : لا تكرر الأرض بشيء إذا أعيد فيها نيت، ولا بأس أن تكرر بما سوى ذلك من جميع الأشياء مما يؤكل ومما لا يؤكل خرج منها أو لم يخرج منها؛ وبه قال يحيى بن يحيى، وقال : إنه من قول مالك . قال : وكان ابن نافع يقول : لا بأس أن تكرر الأرض بكل شيء من طعام وغيره خرج منها أو لم يخرج، ماعدا الحنطة وأخواتها فإنها المحاطة بالمنهي عنها . وقال مالك في الموطأ : فأما الذي يعطى أرضه البيضاء بالثلث والرابع مما يخرج منها فذلك مما يدخله القدر؛ لأن الزرع يقل مرة ويكثر أخرى، وربما هلك رأسا فيكون صاحب الأرض قد ترك كراه وما؛ وإتمام ذلك مثل رجل استأجر أجيرا لسفر بشيء معلوم، ثم قال الذي استأجر للأجير : هل لك أن أعطيك عشرة ما أريح في سفرى هذا إجازة لك . فهذا لا يحل ولا ينبغي . قال مالك : ولا ينبغي لرجل أن يؤاجر نفسه ولا أرضه ولا سفينة ولا دابته إلا بشيء معلوم لا يزول . وبه يقول الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما . وقال أحمد بن حنبل والليث والثوري والأوزاعي والחסن بن حي وأبو يوسف ومحمد : لا بأس أن يعطى الرجل أرضه على جزء

(١) المزابنة : كل شيء من الخراف الذي لا يملكه ولا وزنه ولا عدده يبيع بشيء مسمى من الكيل أو الوزن أو العدد . وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المسير الذي لا يملكه من الحنطة أو القمح أو ما أشبه ذلك من الأطعمة . أو يكون للرجل البضة من الغنم أو الثور أو القصب أو الصفر أو الكرفس أو الكنان أو ما أشبه ذلك من السلع لا يملك كل شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدده؛ فيقول الرجل لرجل تلك البضة : كل ملكتك هذه أرض من يكلمها أرزن من ذلك بوزن أو أعدد منها ما كان يقد يقصص عن كيل كذا وكذا صاعا ، لتسمية يسميها . أو أرزن كذا وكذا رطلا أو عدد كذا وكذا فاقصص من ذلك فضل عرمة حتى أويك تلك التسمية، وما زاد على تلك للتسمية فهو لأمضى ما نقص من ذلك، على أن يكون له ما زاد . وليس ذلك بيما ولكنه المظاهرة ، والغرر والغار يدخل هذا . وقيل : المزابنة اسم لبيع التراب بالتركيلا، وطب كل جنس يابسه، وبمجهول من يعلم (عن الموطأ) .

(٢) المحافة : بيع الزرع قبل بدو صلاحه . وقيل : بيع الزرع في سبيله بالحنطة . وقيل : المزابنة على نصيب معلوم بالثلث أو الربع أو أقل من ذلك أو أكثر . وقيل أكثر الأرض بالحنطة . (٣) في ج : سفر .

مما تخبره نحو الثلث والرابع ؛ وهو قول ابن عمر وطاوس . واحتجوا بقصة خير وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهلها على شطير ما تخبره أرضهم وثمارهم . قال أحمد : حديث رافع بن خديج في النهي عن كراء المزارع مضطرب الألفاظ ولا يصح ، والقول بقصة خير أول وهو حديث صحيح . وقد أجاز طائفة من التابعين ومن بعدهم أن يعطى الرجل سفينته ودابته ، كما يعطى أرضه بجزء مما يرزقه الله في العلاج بها ، وجعلوا أصلهم في ذلك القراض المجمع عليه على ما يأتي بيانه في « المزمّل » إن شاء الله تعالى عند قوله تعالى : « وَأَخْرَجَ يَصْرِيُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَوُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ » وقال الشافعي في قول ابن عمر : كما تخبر ولا نرى بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها ، أي كما نكرى الأرض ببعض ما يخرج منها . قال : وفي ذلك نسخ لسنة خير .

قلت : ومما يصحح قول الشافعي في النسخ ما رواه الأئمة واللفظ للذارقطني عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة وعن الثنباي إلا أن تعلم . صحيح . وروى أبو داود عن زيد بن ثابت قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة . قلت : وما المخابرة ؟ قال : أن تأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربح .

الثامنة والثلاثون — في القراءات . قرأ الجمهور « مَا بَقِيَ » بتحريك الباء ، وسكنها الحسن ؛ ومثله قول جرير :

هو الخليفة فارتضوا ما رضى لكم • ماضى المزيمة ما في حكمه جَنَفَ

وقال عمر بن أبي ربيعة :

كم قد ذكركم لو أبحرني بذكركم • يا أشبه الناس كل الناس بالقمير

لأن لا جندل أنت أميس مُقَابِلَه • حُباً لرؤية من أشبهت في الصور

(١) القراض (بكر القاف) عند المالكية هو ما يسمى بالمضاربة عند الحنفية ؛ وهو إعطاء القارض (بكر الراء) وهو رب المال) القارض (ضغ الراء وهو العامل) مالا ليتجر به على أن يكون له جزء معلوم من الربح .
(٢) راجع - ص ١٩ ص ٥٤ (٣) التبا : هي أن يستثنى في عقد البيع شيء مجهول ففسده . وقيل : هو أن يباع شيء جزاء ؛ فلا يجوز أن يستثنى منه شيء قل أو أكثر . وتكون «التبا» في الزاوية أن يستثنى بعد النصف أو الثلث بكل معلوم . (عن النهاية) .

أصله «مارضى» و «أن أمسى» فاسكنها وهو في الشعر كثير . ووجهه أنه شبه الياء بالألف
فكما لا تصل الحركة إلى الألف فكذلك لا تصل هنا إلى الياء . ومن هذه اللفظة أُجِبَّ أن
أدعوك ، وأنتهى أن أفضيك^(١) ، بإسكان الواو والياء . وقرأ الحسن « ما بَقَ » بالألف ،
وهي لنة طيية ، يقولون للجارية : جارة^(٢) ، وللناصية : ناصة ؛ وقال الشاعر :

لمعرك لا أخشى التّصمُّكُ ما بَقَ • على الأرض قبيى يسوق الأباغرا

وقرأ أبو التّمال من بين جميع القراء «مِن الرُّبُو» بكسر الراء المشددة وضم الباء وسكون الواو .
وقال أبو الفتح عثمان بن جنى : شدّ هذا الحرف من أمرين ، أحدهما الخروج من الكسر إلى
الضم ، والآخر وقوع الواو بعد الضم في آخر الاسم . وقال المهديّ . وجهها أنه تخم الألف
فانتقى بها نحو الواو التي الألف منها ، ولا ينبغي أن يحمل على غير هذا الوجه ؛ إذ ليس في الكلام
اسم آخره واو ساكنة قبلها ضمة . وأمال الكسائي وحزة « الربا » لمكان الكسرة في الراء .
الباقون بالتخفيف لفتحة الباء . وقرأ أبو بكر عن عاصم وحزة «فَأَذِنُوا» على معنى فَأَذِنُوا غيركم ،
لخذف المفعول . وقرأ الباقر « فَأَذِنُوا » أى كونوا على إذن ؛ من قولك : إني على علم ؛
حكاه أبو عبيد عن الأصمعيّ . وحكى أهل اللغة أنه يقال : أَذِنْتُ به إِذْنًا ، أى علمت به .
وقال ابن عباس وغيره من المفسرين : معنى «فَأَذِنُوا» فاستيقنوا الحرب من الله تعالى ، وهو
بمعنى الإذن . ورجح أبو عليّ وغيره قراءة المدّ قال : لأنهم إذا أمروا بإعلام غيرهم ممن لم ينته
عن ذلك علمواهم لا محالة . قال : ففى إعلامهم عليهم وليس في علمهم إعلامهم . ورجح
انطربى قراءة القصير لأنها تختص بهم . وإنما أمروا على قراءة المد بإعلام غيرهم ، وقرأ جميع
القراء « لَا تَظْلِمُونَ » بفتح التاء « وَلَا تَظْلَمُونَ » بضمها . وروى المفضل عن عاصم
« لَا تَظْلَمُونَ » « وَلَا تَظْلِمُونَ » بضم التاء في الأولى وفتحها في الثانية على العكس . وقال
أبو عليّ : ترجح قراءة الجماعة بأنها تناسب قوله : « وَإِنْ تُبَيِّنْ » في إسناد الفعلين إلى الفاعل ؛
فيجىء « تَظْلِمُونَ » بفتح التاء أشكل بما قبله .

(١) في ج : أدصك . (٢) في جوب : جارة ، ناصة . (٣) في ب : أبو علي .

قوله تعالى : وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا
خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) لما حكم جل وعز لأرباب الربا
برءوس أموالهم عند الواجدين للمال، حكم في ذى العسرة بالنظرة إلى حال الميسرة ؛ وذلك
أن قتيبا لما طلبوا أموالهم التي لم على بنى الميعة شكوا العسرة - يعنى بنى الميعة - وقالوا :
ليس لنا شيء، وطلبوا الأجل إلى وقت ثمارهم ؛ فترلت هذه الآية « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » .
الثانية - قوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » مع قوله « وَإِنْ تَبُيْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ
أَمْوَالِكُمْ » يدل على ثبوت المطالبة لصاحب الدين على المدين وجواز أخذ ماله بغير رضاه .
ويدل على أن الغريم متى امتنع من أداء الدين مع الإمكان كان ظلما ؛ فإن الله تعالى يقول :
« فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ » بفعل له المطالبة برأس ماله . فإذا كان له حق المطالبة فعلى من عليه
الدين لا عمالة وجوب قضائه .

الثالثة - قال المهدوى وقال بعض العلماء : هذه الآية ناسخة لما كان في الجاهلية
من بيع من أعتس . وحكى مكي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به في صدر الإسلام . قال
ابن عطية : فإن ثبت فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو نسخ وإلا فليس بنسخ . قال الطحاوى :
كان الحريباع في الدين أول الإسلام إذا لم يكن له مال يقضيه عن نفسه حتى نسخ الله ذلك
فقال جل وعز : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ » . واحتجوا بحديث رواه الدارقطنى
من حديث مسلم بن خالد الزنجي - أخبرنا زيد بن أسلم عن ابن السيلاني^(١) عن سرق قال :
كانت لرجل على مال - أو قال دين - فذهب بي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلم يصب لي مالا فباعني منه ، أو باعني له . أخرجه البزار بهذا الإسناد أطول منه . ومسلم
ابن خالد الزنجي وعبد الرحمن بن السيلاني لا يمتنع بهما . وقال جماعة من أهل العلم :

(١) في الأصول لإسناده : ب : « عن ابن السيلاني » وهو تحريف . راجع تهذيب التهذيب .

قوله تعالى : «فَنِيْظِرُهُ إِلَىٰ مَبِيتِهِ» عامة في جميع الناس، فكل من أعسر أنظر؛ وهذا قول أبي هريرة والحسن وعامة الفقهاء . قال النحاس : وأحسن ما قيل في هذه الآية قول عطاء والضحاك والربيع بن خيثم . قال : هي لكل مُعْسِرٍ يُنْظَرُ في الدنيا والدين كله . فهذا قول يجمع الأقوال؛ لأنه يجوز أن تكون ناسخة عامة نزلت في الربا ثم صار حكم غيره كحكمه، ولأن القراءة بالرفع بمعنى وإن وقع ذو عسرة من الناس أجمعين . ولو كان في الربا خاصة لكان النصب الوجه، بمعنى وإن كان الذي عليه الربا ذا عسرة . وقال ابن عباس وشريح : ذلك في الربا خاصة؛ فأما الديون وسائر المعاملات فليس فيها نِيْظَرَةٌ بل يؤدي إلى أهلها أو يحبس فيه حتى يُوفَّيه، وهو قول إبراهيم . واحتجوا بقول الله تعالى : «إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمْثَالَتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» الآية . قال ابن عطية : فكان هذا القول يترتب إذا لم يكن قَفَرٌ مُدْقِعٌ، وأما مع العدم والفقر الصريح فالحكم هو النِيْظَرَةُ ضرورة .

الرابعة - من كثرت ديونه وطلب غرماءه ما لم يخلعه عن كل ماله ويترك له ما كان من ضرورته . روى ابن نافع عن مالك أنه لا يترك له إلا ما يؤاويه . والمشهور أنه يترك له كسوته المعتادة ما لم يكن فيها فضل، ولا يُتَرَجَّع منه رداؤه إن كان ذلك مُزْرياً به . وفي ترك كسوة زوجته وفي بيع كتبه إن كان عالماً خلاف . ولا يترك له مسكن ولا خادم ولا ثوب جمعة ما لم تقل قيمتها؛ وعند هذا يحرم حَبْسُهُ . والأصل في هذا قوله تعالى : «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنِيْظِرُهُ إِلَىٰ مَبِيتِهِ» . روى الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار آتباعها فكثرت دينه؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «تصدقوا عليه» فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه : «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» . وفي مصنف أبي داود : فلم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم غرماءه على أن خلع لهم ماله . وهذا نص؛ فلم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحبس الرجل، وهو معاذ بن جبل كما قال شريح، ولا بملازمته، خلافاً لأبي حنيفة فإنه قال : يلزم لإمكان أن يظهر له مال، ولا يكلف أن يكتسب لما ذكرنا . والله توفيقنا .

الخامسة - ويحبس المفلس في قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم حتى يتبين عُدْمُهُ . ولا يحبس عند مالك إن لم يُتَّهَم أنه غيَّب ماله ولم يتبين لَدُّهُ . وكذلك لا يحبس إن صحَّ عُثْرُهُ على ما ذكرنا .

السادسة - فإن جُمِعَ مال المفلس ثم تَلَفَ قبل وصوله إلى أربابه وقبل البيع، فعلى المفلس ضمانه، ودينُ الغرماء ثابت في ذمته . فإن باع الحاكم ماله وقبضَ منه ثم تَلَفَ الثمن قبل قبض الغرماء، كان عليهم ضمانه وقد برئ المفلس منه . وقال محمد بن عبد الحكم : ضمانه من المفلس أبدا حتى يصل إلى الغرماء .

السابعة - العُسْرَةُ ضيق الحال من جهة عدم المال؛ ومنه جيش العسرة . والنِّظَرَةُ التأخير . والمِيسْرَةُ مصدر بمعنى اليسر . وارتفع « ذو » بكان التامة التي بمعنى وجد وحدث ؛ هذا قول سيويه وأبي علي وغيرهما . وأنشد سيويه :

فَدَى لَبْنِي دُهْلَ بْنَ شَيْبَانَ نَاقِي . إِذَا كَانَ يَوْمُ ذَو كَوَاكِبِ أَشْهَبِ^(١)

ويجوز النصب . وفي مصحف أبي بن كعب « وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ » على معنى وإن كان المطلوب ذا عسرة . وقرأ الأعمش ، وإن كان مُسِيرًا فَنِظْرَةً . قال أبو عمرو الداني عن أحمد بن موسى : وكذلك في مصحف أبي بن كعب . قال النحاس ومكي والنقاش : وعلى هذا يختص لفظ الآية بأهل الرِّبَا، وعلى من قرأ « ذو » فهي عامة في جميع من عليه دين، وقد تقدّم . وحكى المهدوي أن في مصحف عثمان « فَإِنْ كَانَ - بالفاء - ذُو عُسْرَةٍ » . وروى المعين عن حجاج الوزاق قال : في مصحف عثمان « وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ » ذكره النحاس . وقراءة الجماعة « نِظْرَةً » بكسر الظاء . وقرأ مجاهد وأبو رجاء والحسن « فَنَظْرَةً » بسكون الظاء ، وهي لغة تميمية وهم الذين يقولون : [في] كَرَّمَ زَيْدٌ بمعنى كَرَّمَ زَيْدًا ، ويقولون كَبَدٌ في كَيْدٍ . وقرأ نافع

(١) البيت لمفاس العائذي ، واسمه سهر بن النمان . أراد : وقع يوم أو حضر يوم ونحو ذلك مما يقتصر فيه على الفاعل . وأراد باليوم يوما من أيام الحرب ، وصفه بالثقة بقطعه كالليل يدويه الكواكب ، ونسب إلى التوبة إما لكثرة السلاح الصقيل فيه ، وإما لكثرة النجوم . ودخل بن شيبان من بني بكر بن وائل ، وكان مقاس نازلا فيهم ، وأصله من قريش من عائدة وهم مني منهم . (عن شرح الشواهد للشنخري) - (١) عن ب .

وحده «مَيْسِرَةً» بضم السين، والجمهور بفتحها . وحكى النحاس عن مجاهد وعطاء «فَانْظَرُهُ» - على الأمر - إلى مَيْسِرِهِ بضم السين وكسر الراء وإثبات الياء في الإدراج . وقرئ «فَانْظَرُهُ» قال أبو حاتم لا يجوز فأنظرة، إنما ذلك في «الفل» ^(١) لأنها امرأة تكلمت بهذا لنفسها، من نظرت تنظر فهي فأنظرة؛ وما في «البقرة» من التأخير، من قولك : أنظرك بالدين، أى أتركك به . ومعه قوله : «فَانْظَرْنِي إِلَى يَوْمِ يَمُوتُونَ» . وأجاز ذلك أبو إسحاق الزجاج وقال : هي من أسماء المصادر ، كقوله تعالى : «لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَذِبَةٌ» ^(٢) . وكتوبه تعالى : «تَنْظُنْ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا فَاقَرَّةً» ^(٣) وك «خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ» ^(٤) وغيره .

الثامنة - قوله تعالى : «وَأَنْ تَصَدَّقُوا» ابتداء، وخبره «خَيْرٌ» . ندب الله تعالى بهذه الألفاظ إلى الصدقة على المعسر وجعل ذلك خيرا من إنظاره ، قاله السدى وابن زيد والضحاك . وقال الطبري : وقال آخرون : معنى الآية وأن تصدقوا على النبي والفقر خير لكم . والصحيح الأول ، وليس في الآية مدخل للنفي .

التاسعة - روى أبو جعفر الطحاوي عن بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من أنظر معسرا كان له بكل يوم صدقة» ثم قلت : بكل يوم مثله صدقة ؟ قال فقال : «بكل يوم صدقة ما لم يحل الدين فإذا أنظره بعد الحيل فله بكل يوم مثله صدقة» . وروى مسلم عن أبي مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «حوسب رجل من كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يخالط الناس وكان موسرا فكان يأمر غلامه أن يتجاوزوا عن المعسر قال قال الله عز وجل نحن أحق بذلك منه تجاوزوا عنه» . وروى عن أبي قتادة أنه طلب غير ما له فتواري عنه ثم وجده فقال : إني معسر . فقال : آله؟ قال : الله ^(٥) . قال : فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «من سره أن ينجي الله من كرب يوم القيامة فليفس عن معسر أو يضع عنه» ^(٦) ، وفي حديث أبي اليسر الطويل - واسمه

(١) راجع ج ١٣ ص ١٩٦ (٢) ج ١٠ ص ٢٧ (٣) ج ١٧ ص ١٩٤ (٤) ج ١٩ ص ١٠٨
(٥) ج ١٥ ص ٣٠٣ (٦) قراءة قافع الإدغام . (٧) قوله : «قال الله قال الله» قال السدي : «الأول همزة مسدودة على الاستفهام ، والثاني بلا مد ، والثالث فيها مكسورة . قال القاضي : وروياه بفتحها مد ، وأكثر أهل العربية لا يميزون الكسر» . (٨) الطويل : صفة حديث .

كعب بن عمرو — أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” من أنظر معيرا أو وضع عنه أظله الله في ظِلِّهِ “ . فتنى هذه الأحاديث من الترغيب ما هو متصوص فيها . وحديث أبي قتادة يدل على أن رب الدين إذا علم عُسْرَةَ [غريمه ^(١)] أو ظنّها حُرْمَتَ عليه مطالبته ، وإن لم تثبت عُسْرَتُهُ عند الحاكم ، وإنظار المعسر تأخيرهُ إلى أن يُوسر . والوضع عنه إسقاط الدين عن ذمته . وقد جمع المنين أبو اليسر لفرعِهِ حيث شأ عنه الصحيفة وقال له : إن وجدت قضاء فأقِضْ وإلا فانت في حل ^(٢) .

قوله تعالى : وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾

قيل : إن هذه الآية زلت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بتسع ليال ثم لم ينزل بعدها شيء ؛ قاله ابن جريج . وقال ابن جبير ومقاتل : بسبع ليال . وروى بثلاث ليال . وروى أنها زلت قبل موته بثلاث ساعات ، وأنه عليه السلام قال : ” أجعلوها بين آية الربا وآية الدين “ . وحكى مكى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” جاءني جبريل فقال أجعلها على رأس مائتين ومائتين آية “ .

قلت : وحكى عن أبي بن كعب وأبن عباس وقادة أن آخر ما نزل : « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ » إلى آخر الآية ^(٣) . والقول الأول أعرف وأكثر وأصح وأشهر . ورواه أبو صالح عن ابن عباس قال : آخر ما نزل من القرآن ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ فقال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم : ” يا محمد ضعها على رأس مائتين ومائتين من البقرة “ . ذكره أبو بكر الأنباري في ” كتاب الرذ “ له ؛ وهو قول ابن عمر رضي الله عنه أنها آخر ما نزل ، وأنه عليه السلام عاش بعدها أحدا وعشرين يوما ، على ما يأتي بيانه في آخر سورة « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ^(٤) » إن شاء الله تعالى . والآية وعظ الجميع

(١) زيادة في وجوب وط (٢) راجع صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٩٤ طبعة بولاق .

(٣) راجع ج ٨ ص ١٠١ (٤) راجع ج ٢٠ ص ٢٢٩

الناس وأمر يخص كل إنسان . و « يَوْمًا » منصوب على المفعول لا على الظرف . « تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » من نفعه . وقرأ أبو عمرو بفتح التاء وكسر الجيم ، مثل « إِنْ إِلَيْنَا إِيَابُهُمْ » واعتبارا بقراءة أبي « يوما يصيرون فيه إلى الله » . والباقون بضم التاء وفتح الجيم ، مثل « ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ » . « وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي » واعتبارا بقراءة عبد الله « يوما تردون فيه إلى الله » وقرأ الحسن « يرجعون » بالياء ، على معنى يرجع جميع الناس . قال ابن جني : كات الله تعالى رفق بالمؤمنين على أن يواجههم بذكر الرجعة ، إذ هي مما ينفطر لها القلوب فقال لهم : « وَاتَّقُوا يَوْمًا » ثم رجع في ذكر الرجعة إلى الغيبة رفقاً بهم . وجمهور العلماء على أن هذا اليوم المحذر منه هو يوم القيامة والحساب والتوفية . وقال قوم : هو يوم الموت . قال ابن عطية : والأوّل أصح بحكم الألفاظ في الآية . وفي قوله « إِلَى اللَّهِ » مضاف محذوف ، تقديره إلى حكم الله وفصل قضائه . « وَهُمْ » رّد على معنى « كُلُّ » لاعل الاقظ ، إلا على قراءة الحسن « يرجعون » ففوله « وهم » رّد على ضمير الجساعة في « يرجعون » . وفي هذه الآية نص على أن التواب والمقاب متعلقان بكسب الأعمال ، وهو رد على الجبرية ، وقد تقدم .

قوله تعالى : يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَذَكُّوهُ وَلْيَكُتَبْ بَيْنَكُمُ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكُتِبَ كَمَا عَلَيْهِ اللَّهُ فَلْيَكُتَبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكُتِبَوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْطَعُ عِنْدَ

اللَّهُ وَأَقِمْ لِلشَّهَادَةِ وَأَذِّنْ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِنَجَرَةٍ حَاضِرَةٍ
تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ
وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ
وَيَعْلَمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾

فيه اثنتان ونحسون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَكُمْ ﴾ الآية . قال سعيد بن
المسيب ^(١) : بلغني أن أحدث القرآن بالعرش آية الدين . وقال ابن عباس : هذه الآية نزلت
في السلم خاصة . معناه أن سلم أهل المدينة كان سبب الآية ، ثم هي تناول جميع المدائنات
إجماعا . وقال ابن خزيمة منداد : إنها تضمنت ثلاثين حكما . وقد استدلل بها بعض علمائنا
على جواز التأجيل في القروض ، على ما قال مالك ، إذ لم يفصل بين القرض وسائر العقود
في المدائنات . وخالف في ذلك الشافعية وقالوا : الآية ليس فيها جواز التأجيل في سائر
الديون ، وإنما فيها الأمر بالإشهاد إذا كان ديننا مؤجلا ، ثم يعلم بدلالة أخرى جواز التأجيل
في الدين وامتناعه .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ تأكيد ، مثل قوله « وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ ^(٢) » .
« فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ^(٣) » . وحقيقة الدين عبارة عن كل معاملة كان أحد العوضين
فيها نقدا والآخرى الآخرة نسبته ، فإن العين عند العرب ما كان حاضرا ، والدين ما كان غائبا ،
قال الشاعر :

وَعَدْتُنَا بِدَرِّهِمَاتٍ طَلَاءَ • وَشِوَاءَ مَعْجَلٍ غَيْرِ دَيْنٍ

وقال آخر :

لِتَرِي بِي الْمَنَاسِيَا حَيْثُ شَأْنُ • إِذَا لَمْ تَرِي بِي فِي الْحَقْرِ بَتَرٍ

إِذَا مَا أَوْقَدُوا حَطْبًا وَنَارًا • فَذَاكَ لِلْمَوْتِ تَهْدَا غَيْرَ دَيْنٍ

وقد بين الله تعالى هذا المعنى بقوله الحق « إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى » .

(١) كذا في الطبري والأصول ، إلا في نسخة من جيز . (٢) راجع ج ٦ ص ١١٩ - (٣) راجع ج ١ ص ٢٥

الثالثة — قوله تعالى : « (إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى) » قال ابن المنذر: دل قول الله « (إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى) » على أن السَّلم إلى الأجل المجهول غير جائز، ودَلَّتْ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معنى كتاب الله تعالى. ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَدِمَ المدينة وهم يستلقون في الثَّمار السَّتين والثلاث ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ فَلَيْسَ لِفِيهِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» رواه ابن عباس. أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. وقال ابن عمر : كان أهل الجاهلية يتبايعون لَحْمَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ . وحبل الحبلَةِ : أن تَتَجَّ الناقَة ثم تحمل التي تُنْجَت . فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك. واجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن السَّلم الجائر أن يُسَلِّمَ الرَّجُلُ إِلَى صَاحِبِهِ فِي طَعَامٍ مَعْلُومٍ مَوْصُوفٍ ، من طعام أرض عامة لا يخطئ مثلها، بكل معلوم، إلى أجل معلوم بدنانير أو دراهم معلومة، يدفع عن ما أسلم فيه قبل أن يفرقا من مقامهما الذي تبايعا فيه، وسميا المكان الذي يُقْبَضُ فِيهِ الطَّعَامُ . فإذا فعلا ذلك وكان جائز الأمر كان سَلَمًا صحيحًا لا أعلم أحدا من أهل العلم يبطله .

قلت : وقال علماءنا : إن السَّلم إلى الحَصَادِ وَالْحَذَّادِ وَالتَّيْرُوزِ وَالْمِهْرَجَانِ جَائِزٌ ؛ إِذَا بَيَّعْتَ بَوَاقِيتِ زَمَنِ مَعْلُومٍ .

الرابعة — حد علماءنا رحمة الله عليهم السَّلم فقالوا : هو بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعت حاضرة أو ما هو في حكمها إلى أجل معلوم . فتقيده بمعلوم في الذمة يفيد التحرز من المجهول، ومن السَّلم في الأحيان المعينة، مثل الذي كانوا يستلقون في المدينة حين قَدِمَ عليهم النبي عليه السلام فإنهم كانوا يستلقون في ثمار نخيل بأعيانها؛ فنهاهم عن ذلك لما فيه من الضرر ؛ إذ قد تُخْلَفُ ثَمَرُكَ الْأَخْجَارُ فَلَا تُغْنِي شَيْئًا .

وقولهم « تَحْصُرُ بِالصَّفَةِ » تحرز عن المعلوم على الجملة دون التفصيل ؛ كما لو أسلم في تمر أو ثياب أو حيطان ولم يبين نوعها ولا صفتها المعينة .

وقولهم « بعت حاضرة » تحرز من الدين بالدين . وقولهم « أو ما هو في حكمها » تحرز من اليومين والثلاثة التي يجوز تأخير رهن مال السَّلم فيهِ ؛ فإنه يجوز تأخير عتدنا ذلك القدر، بشرط

وبغير شرط لقرب ذلك ، ولا يجوز اشتراطه عليها . ولم يُجِز الشافعي - ولا الكوفي - تأخير رأس مال السلم عن العقد والاتراق ، ورأوا أنه كالصرف . ودلينا أن البابين مختلفان بأخص أوصافهما ؛ فإن الصرف بأنه ضيق كُثرت فيه الشروط بخلاف السلم فإن شوائب المعاملات عليه أكثر . والله أعلم .

وقولهم « إلى أجل معلوم » تحرز من السلم الحال فإنه لا يجوز على المشهور وسيأتي .
ووصف الأجل بالمعلوم تحرز من الأجل المجهول الذي كانوا في الجاهلية يسمون إليه .
الخامسة - السلم والسلف عبارتان عن معنى واحد وقد جاءا في الحديث ؛ غير أن الاسم الخاص بهذا الباب « السلم » لأن السلف يقال على القرض . والسلم بيع من البيوع الجائزة بالاتفاق ، مستثنى من نهي عليه السلام عن بيع ما ليس عندك . وأرخص في السلم ؛ لأن السلم لما كان بيع معلوم في الدمة كان بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين ؛ فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة ، وصاحب الثمرة محتاج إلى ثمنها قبل إبانها ليُنْفِقَ عليها ، فظهر أن بيع السلم من المصالح الحاجية ، وقد ساء الفقهاء بيع المحايج ، فإن جاز حالا بطلت هذه الحكمة وارتفعت هذه المصلحة ، ولم يكن لاستثنائه من بيع ما ليس عندك فائدة . والله أعلم .

السادسة - في شروط السلم المتفق عليها والمختلف فيها وهي تسعة : ستة في المسلم فيه ، وثلاثة في رأس مال السلم . أما الستة التي في المسلم فيه فإن يكون في الدمة ، وأن يكون موصوفا ، وأن يكون مقدرا ، وأن يكون مؤجلا ، وأن يكون الأجل معلوما ، وأن يكون موجودا عند محل الأجل . وأما الثلاثة التي في رأس مال السلم فإن يكون معلوم الجنس ، مقدرا ، نقدا . وهذه الشروط الثلاثة التي في رأس المال متفق عليها إلا النقد حسب ما تقدم . قال ابن العربي : وأما الشرط الأول وهو أن يكون في الدمة فلا إشكال في أن المقصود منه كونه في الدمة ؛ لأنه مدآينة ، ولولا ذلك لم يُسرع ديناً ولا قصد الناس إليه ربما ورققا . وعلى ذلك القول اتفق الناس . ^(١)بيد أن مالكا قال ؛ لا يجوز السلم في المعين إلا بشرطين :

(١) كذا في هـ وج ، والله في اـ ح : المعين .

أحدهما أن يكون قرية مأمونة، والثاني أن يشرع في أخذه كاللبن من الشاة والرطب من النخلة، ولم يقل ذلك أحد سواه . وهاتان المسألتان صحيحتان في الدليل؛ لأن التعيين امتنع في السلم مخافة المترابطة والفرار؛ لئلا يتذرع عند المحل . وإذا كان الموضع مأمونا لا يتعذر وجود ما فيه في الغالب جاز ذلك؛ إذ لا يتيقن ضمان العواقب على القطع في مسائل الفقه؛ ولا بد من احتمال الفرار البسير، وذلك كثير في مسائل الفروع، تمدادها في كتب المسائل . وأما السلم في اللبن والرطب مع الشروع في أخذه فهي مسألة مدنية اجتمع عليها أهل المدينة، وهي مبينة على قاعدة المصلحة؛ لأن المرة يحتاج إلى أخذ اللبن والرطب مياومة ويشق أن يأخذ كل يوم ابتداء؛ لأن التقد قد لا يحضره ولأن السعر قد يختلف عليه، وصاحب النخل واللبن محتاج إلى التقد؛ لأن الذي عنده عروض لا يتصرف له . فلما اشتركا في الحاجة رخص لهما في هذه المعاملة قياسا على الرأيا وغيرها من أصول الحاجات والمصالح . وأما الشرط الثاني وهو أن يكون موصوفا تنفق عليه، وكذلك الشرط الثالث . والتقدير يكون من ثلاثة أوجه : الكل، والوزن، والعدد، وذلك يتبين على العرف؛ وهو إما عرف الناس وإما عرف الشرع . وأما الشرط الرابع وهو أن يكون مؤجلا فاختلف فيه؛ فقال الشافعي : يجوز السلم الحال، ومنعه الأكثر من العلماء . قال ابن العربي : واضطربت المسالكية في تقدير الأجل حتى ردوه إلى يوم؛ حتى قال بعض علمائنا: السلم الحال جائز . والصحيح أنه لا بد من الأجل فيه؛ لأن المبيع على ضربين : معجل وهو العين، ومؤجل . فإن كان حالا ولم يكن عند المسلم إليه فهو من باب : بيع ما ليس عندك، فلا بد من الأجل حتى يخلص كل عقد على صفته وعلى شروطه، وتنزل الأحكام الشرعية منازلها . وتحديدده عند علمائنا مدة تختلف الأسواق في مثلها . وقول الله تعالى : « إلى أجل مسمى » وقوله عليه السلام : « إلى أجل معلوم » ينفي عن قول كل قائل .

قلت - الذي أجازوه علمائنا من السلم الحال ما يختلف فيه البلدان من الأسعار، فيجوز السلم فيها كان بينه وبينه يوم أو يومان أو ثلاثة . فأما في البلد الواحد فلا؛ لأن سعره واحد،

واقفه أعلم . وأما الشرط الخامس وهو أن يكون الأجل معلوما فلا خلاف فيه بين الأمة ،
لوصف الله تعالى ونبيه الأجل بذلك . وانفرد مالك دون الفقهاء بالأمصار بجواز البيع
إلى الجَدَّاذ والحَصَاد ؛ لأنه رآه معلوما . وقد مضى القول في هذا عند قوله تعالى : « سَأَلُوكَ
عَنِ الْإِهْلَةِ ^(١) » . وأما الشرط السادس وهو أن يكون موجودا عند المحل فلا خلاف فيه
بين الأمة أيضا ؛ فإن انقطع المبيع عند محل الأجل بأمر من الله تعالى انفسخ العقد عند
كافة العلماء .

السابعة — ليس من شرط السلم أن يكون المسلم إليه مالكا للسلم فيه خلافا لبعض
السلف ، لما رواه البخارى عن محمد بن المجالد قال : بعثنى عبد الله بن شذاد وأبو بردة إلى
عبد الله بن أبي أوفى قالا : سلمه هل كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في عهد النبي
صلى الله عليه وسلم يُسلفون في الحنطة ؟ فقال عبد الله : كما تُسلف ^(٢) نبيط أهل الشام في الحنطة
والشعير والزيت في كل معلوم إلى أجل معلوم . قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ قال :
ما كنا نسالم عن ذلك . ثم بعثنى إلى عبد الرحمن بن أبرى فسأله فقال : كان أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم يُسلفون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم نسالمهم ألم حرت أم لا ؟ .
وشرط أبو حنيفة وجود المسلم فيه من حين العقد إلى حين الأجل ، مخافة أن يُطلب المسلم
فيه فلا يوجد فيكون ذلك غررا ؛ وخالفه سائر الفقهاء وقالوا : المُرَاعَى وجوده عند الأجل .
وشرط الكوفيون والثوري أن يذكر موضع القبض فيما له حمل ومؤنة وقالوا : السلم فاسد
إذا لم يذكر موضع القبض . وقال الأوزاعي : هو مكروه . وعندنا لو سكتوا عنه لم يفسد
العقد ، ويتعين موضع القبض ؛ وبه قال أحمد وإسحاق وطائفة من أهل الحديث ؛ لحديث
ابن عباس فإنه ليس فيه ذكر المكان الذي يقبض فيه السلم ، ولو كان من شروطه لبينه النبي
صلى الله عليه وسلم كما بين الكيل والوزن والأجل ؛ ومثله حديث ابن أبي أوفى .

(١) راجع ج ٢ ص ٣٤١ (٢) النبيط (فتح الثون وكسر الموحدة وآثره طاء مهلة) أهل الزراعة .
وقيل : قوم يزرعون البطاخ ؛ ومما به لاحدائهم إلى استخراج المياه من اليابس لكثرة ما يلجئهم القحط . وقيل :
نضاد الشام الذين عمروها . (عن القسطلاني) .

الثامنة - روى أبو داود عن سعد (يعني الطائي) عن عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **«مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ»** . قال أبو محمد عبد الحق بن عطية : هو العوفي ^(١) ولا يخرج أحد بحديثه ، وإن كان الأجل قد رَوَوْا عنه . قال مالك : الأمر عندنا فيمن أسلف في طعام بسعر معلوم إلى أجل مسمى فخل الأجل فلم يجد المبتاع عند البائع وفاء مما ابتاعه منه فأقاله ، أنه لا ينبغي له أن يأخذ منه إلا ورقه أو ذهبه أو الثمن الذي دفع إليه بعينه ، وأنه لا يشتري منه بذلك الثمن شيئا حتى يقضيه منه ؛ وذلك أنه إذا أخذ غير الثمن الذي دفع إليه أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفي . قال مالك : وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يستوفي .

التاسعة - قوله تعالى : **(فَاَكْتُبُوهُ)** يعني الدين والأجل . ويقال : أمر بالكاتب ولكن المراد الكاتب والإشهاد ؛ لأن الكاتب بنير شهود لا تكون حجة . ويقال : أمرنا بالكاتب لئلا ننسى . وروى أبو داود الطيالسي في مسنده عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول الله عز وجل **«إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ»** إلى آخر الآية : **«إِنْ أَوَّلَ مَنْ بَحَّدَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ أَرَاهُ ذَرِيَّتِي فَرَأَى رَجُلًا أَزْهَرَ سَاطِعًا نُورُهُ فَقَالَ يَا رَبِّ مَنْ هَذَا قَالَ هَذَا ابْنُكَ دَاوُدُ قَالَ يَا رَبِّ فَمَا عَمْرُهُ قَالَ سِتُونَ سَنَةً قَالَ يَا رَبِّ زِدْهُ فِي عَمْرِهِ فَقَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَرِيدَهُ مِنْ عَمْرِكَ قَالَ وَمَا عَمْرِي قَالَ أَلْفَ سَنَةٍ قَالَ آدَمُ فَقَدْ وَهَبْتُ لَهُ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ فَكَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ كِتَابًا وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتُهُ فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ جَاءَتْهُ الْمَلَائِكَةُ قَالَ إِنَّهُ بَقِيَ مِنْ عَمْرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً قَالُوا إِنَّكَ قَدْ وَهَبْتَهَا لَابْنِكَ دَاوُدُ قَالَ مَا وَهَبْتُ لِأَحَدٍ شَيْئًا قَالَ فَاتَّخَذَ اللَّهُ تَعَالَى الْكِتَابَ وَشَهِدَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتُهُ - في رواية : وأتم لداود مائة سنة ولآدم عمره ألف سنة . ترجمه الترمذي أيضا . وفي قوله **«فَاكْتُبُوهُ»** إشارة ظاهرة إلى أنه يكتبه بجميع صفته الميئنة له**

المُعْرِبة عنه ؛ للاختلاف المتوهم بين المتعاملين ، المعرفة للحاكم ما يحكم به عند ارتفاعهما إليه .
والله أعلم .

العاشرة - ذهب بعض الناس إلى أن كتب الديون واجب على أربابها ، فرض بهذه الآية ، فيما كان أو قرضاً ؛ لئلا يقع فيه نسيان أو جحود ، وهو اختيار الطبري . وقال ابن جريج : مَنْ إِذَا ن فليكتب ، وَمَنْ بَاع فَلْيَشْهَد . وقال الشعبي : كانوا يَرَوْنَ أَنْ «قوله فَإِنْ آمَنَ» ناسخ لأمره بالكتب . وحكى نحوه ابن جريج ، وقاله ابن زيد ، وروى عن أبى سعيد الخدري . وذهب الربيع إلى أن ذلك واجب بهذه الألفاظ ، ثم حَقَّقَه الله تعالى بقوله : « فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ » . وقال الجمهور : الأمر بالكتب ندبٌ إلى حفظ الأموال وإزالة الزَّيْب ، وإذا كان الغريمُ تَيَّيماً فما بضره الكتاب ، وإن كان غير ذلك فالكتاب ثَقَافٌ في دينه وحاجة صاحب الحق . قال بعضهم : إن أشهدت خَزْمٌ ، وإن أَشْتَمْتَ فَنِي حِلٍّ وَسَعَةٍ . ابن عطية : وهذا هو القول الصحيح . ولا يترتب نسخٌ في هذا ؛ لأن الله تعالى ندب إلى الكتاب فيما للرب أن يهبه ويتركه بإجماع ، فنُدِبَ إنما هو على جهة الحِطَّة للناس .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كِتَابٌ بِالْعَدْلِ ﴾ قال عطاء وغيره : واجب على الكاتب أن يكتب ؛ وقاله الشعبي ، وذلك إذا لم يوجد كاتب سواء فواجب عليه أن يكتب . السدي : واجب مع القَرائع . وحُذِفَت اللام من الأول وأُثْبِتَت في الثاني ؛ لأن الثاني غائب والأول للمخاطب . وقد ثبت في المخاطب ؛ ومنه قوله تعالى : « فلتفرحوا »^(٢) بالثناء . وتحذف في الغائب ؛ ومنه :

مَحْدُ تَقْدِ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ . إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَيَّلَا

الثانية عشرة - قوله تعالى : « بِالْعَدْلِ » أى بالحق والمعدلة ، أى لا يُكتب لصاحب الحق أكثر مما قاله ولا أقل . وإنما قال « بَيْنَكُمْ » ولم يقل أحداً ؛ لأنه لما كان الذي له الدين يَتَيَّم في الكتابة الذي عليه الدين وكذلك بالعكس شرع الله سبحانه كتاباً غيرهما يكتب بالعدل لا يكون في قلبه ولا قلعه مؤادَةٌ لأحدهما على الآخر . وقيل : إن الناس لما كانوا يشتملون^(٣) (١) ثَمَات : نَفْطَةً وَذَكَاءَ . (٢) راجع ج ٨ ص ٢٥٤ (٣) في « وجوه أرط : « هوادة » .

حتى لا يشذ أحدكم عن المعاملة ، وكان منهم من يكتب ومن لا يكتب ، أمر الله سبحانه أن يكتب بينهم كاتب بالعدل .

الثالثة عشرة - الباء في قوله تعالى « بِالْعَدْلِ » متعلقة بقوله : « وَلِيَكْتُبَ » وليست متعلقة به « كَاتِبٌ » لأنه كان يلزم ألا يكتب وثيقة إلا بالعدل في نفسه ، وقد يكتبها الصبي والعبث والمجنون إذا أقاموا فتحها . أما المتصنون لكتبها فلا يجوز للولاة أن يتركهم إلا عدولا مرضيين . قال مالك رحمه الله تعالى : لا يكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها عدل في نفسه مأمون ؛ لقوله تعالى : « وَلِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ » .

قلت : فالباء على هذا متعلقة بـ « كاتب » أي يكتب بينكم كاتب عدل ؛ فـ « بالعدل » في موضع الصفة .

الرابعة عشرة - قوله تعالى : « وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ » نهي الله الكاتب عن الإباء . واختلف الناس في وجوب الكتابة على الكاتب . والشهادة على الشاهد ؛ فقال الطبري والربيع : واجب على الكاتب إذا أمر أن يكتب . وقال الحسن : ذلك واجب عليه في الموضع الذي لا يقدر على كاتب غيره ، فيضر صاحب الدين إن امتنع ؛ فإن كان كذلك فهو فريضة ، وإن قُدر على كاتب غيره فهو في سعة إذا قام به غيره . السدي : واجب عليه في حال فراغه ، وقد تقدم . وحكي المهدوي عن الربيع والضحاك أن قوله « وَلَا يَأْبَ » منسوخ بقوله « وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ » .

قلت : هذا يتشكى على قول من رأى أو ظن أنه قد كان وجب في الأول على كل من اختاره المتبايعان أن يكتب ، وكان لا يجوز له أن يمتنع حتى نسخ قوله تعالى : « وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ » وهذا بعيد ، لأنه لم يثبت وجوب ذلك على كل من أراد المتبايعان كلنا من

(١) اضطربت الأصول في رسم هذه الكلمة ، فنب : « والمخطوط » وفي هـ ، جـ : « والمخطوط » وفي ا ، « والمخطوط » وفي ط : المسجود . وأيضا اضطرب رسمها في تفسير ابن عطية ؛ ففي التيمورية : « والمخطوط » وفي ز « والمخطوط » ولعل صوابها « والمخطوط » . (٢) وردت هذه الجملة في الأصول وتفسير ابن عطية والبحر لأبي حيان هكذا : « أما أن المتصين لكتبنا لا يجوز ... الخ » وهي بهذه الصورة غير واضحة .

كان . ولو كانت الكتابة واجبة ماصح الاستئجار بها ؛ لأن الإجارة على فعل الفروض باطلة ، ولم يختلف العلماء في جواز أخذ الأجرة على كُتُب الوثيقة . ابن العربي : والصحيح أنه أمر إرشاد فلا يكتب حتى يأخذ حقه . وأبى يَأْبَى شاذٌ ، ولم يحن إلا قَلَى يَقْلَى وأبَى يَأْبَى وَغَمَى يَقْمَى وَجَبَى الخراج يَجْبَى ، وقد تقدم .

الخامسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ ﴾ الكاف في « كما » متعلقة بقوله « أَنْ يَكْتُبَ » بالمعنى كتب كما علمه الله . ويحتمل أن تكون متعلقة بما في قوله « وَلَا يَأْبَ » من المعنى ، أى كما أنعم الله عليه بعلم الكتابة فلا يَأْبَ هو ويُفَضِّل كما أفاضل الله عليه . ويحتمل أن يكون الكلام على هذا المعنى تاما عند قوله « أَنْ يَكْتُبَ » ثم يكون « كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ » ابتداء كلام ، وتكون الكاف متعلقة بقوله « فَلْيَكْتُبْ » .

السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ وهو المديون المطلوب يُقَرَّر على نفسه بلسانه ليُعلم ما عليه . والإملاء والإملال لنتان ، أمْلَ وأَمْلَى ؛ فأَمْلَ لنة أهل الجواز وبني أسد ، وتميم تقول : أَمْلَيْتُ . وجاء القرآن باللغتين ؛ قال عز وجل : « فَبِمَا نَحْنُ عَلَيْهِ بُكْرَةٌ وَأَصْلًا ^(٢١) » . والأصل أَمْلَيْتُ ، أُبدل من اللام ياء لأنه أخف . فأمر الله تعالى الذى عليه الحق بالإملاء ؛ لأن الشهادة إنما تكون بسبب إقراره . وأمره تعالى بالقوى فيما يُمْلَى ، ونهى عن أن يجْحَسَ شيئاً من الحق . واليخس النقص . ومن هذا المعنى قوله تعالى : « وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ^(٢٢) » .

السابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا ﴾ قال بعض الناس : أى صغيرا . وهو خطأ فإن السفيه قد يكون كبيرا على ما باتى بيانه . « أَوْ ضَعِيفًا » أى كبيرا لا عقل له . ﴿ أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلَى ﴾ جعل الله الذى عليه الحق أربعة أصناف : مستقل بنفسه يُمْلَى ، وثلاثة أصناف لا يُمْلَأُونَ وتقع نوازلهم في كل زمن ، وكون الحق يترتب لهم في جهات سوى المعاملات كالموارث إذا قِسِمَتْ وغير ذلك ، وهم السفيه والضعيف والذى لا يستطيع أَنْ يُمْلَى . فالسفيه المَهْمَلُ الرأى في المسال الذى لا يُحْسِن الأخذ لنفسه ولا الإعطاء

(١) عسى الليل أظلم في جوده ؛ عسى يعنى ، وفى اورد : عسى يعنى . والصواب من اللسان .

(٢) راجع ج ١٣ ص ٢ (٣) راجع ص ١١٨ من هذا الجزء .

منها، مثبته بالنوب السفيه وهو الخفيف النسيج . والبديء اللسان يسمى سفيا ؛ لأنه لا تكاد تتفق البذاءة إلا في جهال الناس وأصحاب المقول الخفيفة . والعرب تطلق السفه على ضعف العقل تارة وعلى ضعف البدن أخرى ؛ قال الشاعر :

تَخَافُ أَنْ تَسْفَهَ أَحْلَامُنَا * وَيَجْهَلُ الدَّهْرُ مَعَ الْحَالِمِ

وقال ذو الرمة :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَرَّتْ رِيحٌ تَسْفَهَتْ * أَعَالِيهَا مَرَّ الرِّيحِ النَّوَائِمِ

أى استضعفها واستلانتها فخرکہا . وقد قالوا : الضعف بضم الضاد في البدن وفتحتها في الرأي ، وقيل : هما لفتان . والأول أصح ، لما روى أبو داود عن أنس بن مالك أن رجلا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يتناع وفي عقله ضعف فأتى أهله نبي الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا نبي الله ، أئجبر على فلان فإنه يتناع وفي عقله ضعف . فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه عن البيع ؛ فقال : يا رسول الله ، إني لا أصبر عن البيع ساعة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن كنت غير تارك البيع فقل ها وها ولا خلافة " ^(١) . وأخرجه أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي الترمذي من حديث أنس وقال : هو صحيح ، وقال : إن رجلا كان في عقله ضعف ؛ وذكر الحديث ، وذكره البخاري في التاريخ وقال فيه : " إذا بايعت فقل لا خلافة وأنت في كل سيلة ابعتها بالخيار ثلاث ليال " . وهذا الرجل هو حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري والد يحيى وواسع ابني حبان . وقيل : هو منقذ جد يحيى وواسع شيعي مالك والدة حبان ، أتى عليه مائة وثلاثون سنة ، وكان شج في بعض معازيه مع النبي صلى الله عليه وسلم مأمومة خيل منها عقله ولسانه ؛ وروى الدارقطني قال : كان حبان بن منقذ رجلا ضعيفا ضريرا البصر وكان قد سُفِّع في رأسه مأمومة ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم له الخيار فيما يشترى ثلاثة أيام ، وكان قد نُقِلَ لسانه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يَبِعْ وَقُلْ لَا خِلَافَةَ " فكنت

(١) الخلافة : الحادثة . وقوله عليه السلام : " هاوھا " ، ينذم الكلام عليه في ص ٣٥٠ من هذا الجزء .

(٢) حبان بالفتح . (٣) شجة أمة ومأمومة : بلفت أم الرأس . (٤) سنع فلان فلانا : لطمه وضربه .

أسمعه يقول : لَا خِدَابَةَ لِاخْتِدَابَةٍ . أخرجه من حديث ابن عمرو . الخلالة : الخديعة ؛ ومنه قولهم : « إِذَا لَمْ تَغْلِبْ فَأَخْلِبْ » .

الثامنة عشرة - اختلف العلماء فيمن يُخَدِّع في البيوع لقلة خبرته وضعف عقله فهل يحجر عليه أولا ؟ فقال بالبحر عليه أحمد وإسحاق . وقال آخرون : لا يحجر عليه . والقولان في المذهب ، والصحيح الأول ؛ لهذه الآية ، ونقول في الحديث : « ياتى الله أحمر على فلان » . وإنما ترك البحر عليه لقوله : « ياتى الله إلى لا أصبر عن البيع » . فأباح له البيع وجعله خاصا به ؛ لأن من يُخَدِّع في البيوع ينبغي أن يُحَجَّرَ عليه لاسيما إذا كان ذلك نأبل عقله . ومما يدل على الخصوصية ما رواه محمد بن إسحاق قال : حدثني محمد بن يحيى بن حبان قال : هو جدى منقذ بن عمرو وكان رجلا قد إصابته أمة في رأسه فكسرت لسانه ونازعت عقله ، وكان لا يدع التجارة ولا يزال يُبْعِن ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ؛ فقال : « إِذَا بَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ ثُمَّ أَنْتَ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ تَبْتَاعُهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ أَيَّامٍ فَإِنْ رَضِيتَ فَاِمْسِكْ وَإِنْ سَخِطْتَ فَأَرُدُّهَا عَلَى صَاحِبِهَا » . وقد كان عمر عمرًا طويلا ، عاش ثلاثين ومائة سنة ، وكان في زمن عثمان بن عفان رضى الله عنه حين فشا الناس وكثروا ، يتباع البيع في السوق ويرجع به إلى أهله وقد عُيِّنَ غَنِيًّا قَبِيحًا ، فيلومونه ويقولون له يتباع ؟ فيقول : أنا بالخيار ، إن رَضِيتُ أَخَذْتُ وَإِنْ سَخِطْتُ رَدَدْتُ ، قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلني بالخيار ثلاثا . فإرد السِّلْعَةَ عَلَى صَاحِبِهَا مِنَ الْفَدَى وَبَعْدَ الْفَدَى فيقول : والله لَا أَقْبَلُهَا ، قد أخذت سِلْعَتِي وَأَعْطَيْتَنِي دِرَاهِمًا ؛ قال فيقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعلني بالخيار ثلاثا . فكان يمز الرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول للتاجر : ويحك ! إنه قد صدقني إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان جعله بالخيار ثلاثا . أخرجه الدارقطني . وذكره أبو عمر في الاستيعاب وقال : ذكره البخارى في التاريخ عن عَاصِمِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ .

(١) في لسان العرب : « من قاله بالضم فمناه فاختدع . ومن قال بالكسر فمناه فانتس قليلا شيئا سيرا بعد شيء ، كأنه أخذ من غلب الجارحة . قال ابن الأنباري : معناه إذا أعياك الأمر مغالبة فاطلبه مخادعة » .

(١) التاسعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ ضَعِيفًا ﴾ الضعيف هو المدخول العقل الناقص الفطرة العاجز عن الإملاء ، إما لضعفه أو لخروجه أو جهله بأداء الكلام ، وهذا أيضا قد يكون وليه أبًا أو وصيا . والذي لا يستطيع أن يُعَلِّم هو الصغير ، ووليّه وصيه أو أبوه والغائب عن موضع الإتيان ، إما لمرض أو لغير ذلك من العذر . ووليّه وكيله . وأما الأخرس فيسوغ أن يكون من الضعفاء والأولى أنه ممن لا يستطيع . فهذه أصناف تميز ، وسبأني في « النساء » ببيانها والكلام عليها إن شاء الله تعالى .

الموفية عشرين - قوله تعالى : ﴿ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَقْلِ ﴾ ذهب الطبري إلى أن الضمير في « وَلِيُّهُ » عائد على « الحق » وأسند في ذلك عن الربيع ، وعن ابن عباس ، وقيل : هو عائد على « الذي عَلَيْهِ الحق » وهو الصحيح . وما روى عن ابن عباس لا يصح . وكيف تشهد البينة على شيء وتدخل مالا في ذمة السفیه بإملاء الذي له الدين ! هذا شيء ليس في الشريعة . إلا أن يريد قائله : إن الذي لا يستطيع أن يُعَلِّم لمرض أو كبر سن ثقل لسانه عن الإملاء أو لخروجه ، وإذا كان كذلك فليس على المريض ومن ثقل لسانه عن الإملاء لخروجه أو عند أحد العاهل ، مثل ما ثبت على الصبي والسفيه عند من يمجرح عليه . فإذا كان كذلك فليُمْلِلْ صاحب الحق بالعدل ويُسمع الذي عجز ، فإذا كمل الإملاء أنزله . وهذا معنى لم تكن الآية إليه : ولا يصح هذا إلا فيمن لا يستطيع أن يُعَلِّم لمرض ومن ذكر معه .

الحادية والعشرون - لما قال الله تعالى : ﴿ فَلْيُمْلِلْ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ دل ذلك على أنه مؤتمن فيما يُورده ويصدره فيقتضى ذلك قبول قول الراهن مع يمينه إذا اختلف هو والمرتهن في مقدار الدين والرهن قائم ، فيقول الراهن رهنت بنحسين والمرتهن يدعى مائة ، فالقول قول الراهن والرهن قائم ، وهو مذهب أكثر الفقهاء : سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي ، واختاره ابن المنذر قال : لأن المرتهن مدّج للفضل ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه » . وقال مالك : القول قول المرتهن فيما بينه وبين قيمة الرهن ولا يصدق على أكثر من ذلك . فكانه يرى أن الرهن ويمينه شاهد

(١) كذا في هـ و ج ، والفطرة : الطيبة والجليلة . وفي ج و أ : القفلة .

(٢) كذا في هـ و ج ، في ح و أ : لفته . (٣) راجع ج ٥ ص ٢٨

للمرتين؛ وقوله تعالى «فَلْيَحْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ» رد عليه . فإن الذي عليه الحق هو الرهن وستأتي هذه المسألة . وإن قال قائل : إن الله تعالى جعل الرهن بدلاً عن الشهادة والكتاب، والشهادة دالة على صدق المشهود له فيما بينه وبين قيمة الرهن ، فإذا بلغ قيمته فلا وثيقة في الزيادة . قيل له : الرهن لا يبدل على أن قيمته يجب أن تكون مقدار الدين ، فإنه ربما رهن الشيء بالقليل والكثير . نعم لا ينقص الرهن غالباً عن مقدار الدين ، فأنما أن يطابقه فلا . وهذا القائل يقول : يصدق المرتين مع اليقين في مقدار الدين إلى أن يساوى قيمة الرهن . وليس العرف على ذلك قريباً بقص الدين عن الرهن وهو الغالب ، فلا حاصل لقولهم هذا . الثانية والعشرون — وإذا ثبت أن المراد الولي ففيه دليل على أن إفراجه جائز على بيته؛ لأنه إذا أملاه فقد نفذ قوله عليه فيما أملاه .

الثالثة والعشرون — وتصرف السفينة المحجور عليه دون إذن وليه فاسد إجماعاً مفسوخ أبداً لا يوجب حكماً ولا يؤثر شيئاً . فإن تصرف سفينة ولا حجر عليه ففيه خلاف يأتي بيانه في «النساء» إن شاء الله تعالى .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ الاستنباد طلب الشهادة . واختلف الناس هل هي فرض أو ندب . والصحيح أنه ندب على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الخامسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿شَهِيدَيْنِ﴾ رتب الله سبحانه الشهادة بحكمه في الحقوق المالية والبدنية والجدود وجعل في كل فنَّ شَهِيدَيْنِ إلا في الزنا ، على ما يأتي بيانه في سورة «النساء» . وشهد بناءً مبالغة؛ وفي ذلك دلالة على من قد شهد وتكرر ذلك منه ، فكانه إشارة إلى العدالة . والله أعلم .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ نص في رفض الكفار والصبيان والنساء ، وأما العبد فاللفظ يتناولهم . وقال مجاهد : المراد الأحرار ، واختاره القاضي أبو إسحاق وأعطى فيه . وقد اختلف العلماء في شهادة العبد ، فقال شريح وعثمان البتي وأحمد وإسحاق

(١) في «١» : «المسيح» والصواب ما انتقل من «٥» . (٢) دابع ٥٠ ص ٣٩ و ص ٨٢

وأبو نور : شهادة العبد جائزة إذا كان عدلاً ، وغلبوا لفظ الآية . وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء : لا تجوز شهادة العبد ، وغلبوا نقص الرق ، وأجازها الشعبي والنخعي في الشيء اليسير . والصحيح قول الجمهور ؛ لأن الله تعالى قال : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَكُمْ » وساق الخطاط إلى قوله « مِنْ رِجَالِكُمْ » فظاهر الخطاط يتناول الذين يتدافعون ، والعبد لا يملكون ذلك دون إذن السادة . فإن قالوا : إن خصوص أول الآية لا يمنع التعلق بمعوم آخرها . قيل لهم : هذا يخصه قوله تعالى : « وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » على ما يأتي بيانه . وقوله « مِنْ رِجَالِكُمْ » دليل على أن الأعمى من أهل الشهادة ، لكن إذا علم يقيناً ، مثل ما روى عن ابن عباس قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهادة فقال : « تَرَى هَذِهِ الشَّمْسُ فَاشْهَدْ عَلَى مِثْلِهَا أَوْ دَعُ » . وهذا يدل على اشتراط معاينة الشاهد لما يشهد به ، لا من يشهد بالاستدلال الذي يجوز أن يخطئ . نعم يجوز له وطئه امرأته إذا عرف صوتها ؛ لأن الإقدام على الوطء جائز بظلمة الظن ؛ فلوزنت إليه امرأة وقيل : هذه امرأتك وهو لا يعرفها جاز له وطؤها ، ويحمل له قبول هدية جاءته بقول الرسول . ولو أخبره خبر عن زيد بإقرار أو بيع أو قذف أو غصب لما جاز له إقامة الشهادة على المخبر عنه ؛ لأن سبيل الشهادة اليقين ، وفي غيرها يجوز استعمال غالب الظن ؛ ولذلك قال الشافعي وابن أبي ليل وأبو يوسف : إذا علمه قبل المعنى جازت الشهادة بعد المعنى ، ويكون النعمى الحائل بينه وبين المشهود عليه كالثنية والموت في المشهود عليه . فهذا مذهب هؤلاء . والذي يمنع أداء الأعمى فيما يحمل بصيرة لا وجه له ، وتصح شهادته بالنسب الذي ثبت بالخبر المستفيض ، كما يخبر عما توارثه من الرسول صلى الله عليه وسلم . ومن العلماء من قيل شهادة الأعمى فيما طريقه الصوت ؛ لأنه رأى الاستدلال بذلك يترق إلى حد اليقين ، ورأى أن اشتباه الأصوات كاشتباه الصور والألوان . وهذا ضعيف يلزم منه جواز الاعتماد على السموات للبصير . قلت : مذهب مالك في شهادة الأعمى على الصوت جائزة في الطلاق وغيره إذا عرف الصوت ، قال ابن قاسم : قلت لمالك : فالرجل يسمع جاره من وراء الحائط ولا يراه ،

يسمعه يطلق أمراته فيشهد عليه وقد عرف الصوت؟ قال قال مالك : شهادته جائزة . وقال ذلك علي بن أبي طالب والقاسم بن محمد وشرج الكندي والشَّعْبِيّ وعطاء بن أبي رباح ويحيى ابن سعيد وربيعة وإبراهيم النخعي ومالك والليث .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ المعنى إن لم يأت الطالب برجلين فليأت برجل وامرأتين ؛ هذا قول الجمهور . « فَرَجُلٌ » رفع بالابتداء ، « وَامْرَأَتَانِ » عطف عليه والخبر محذوف . أى فرجل وامرأتان يقومان مقامهما . ويجوز النصب في غير القرآن ، أى فاستشهدوا رجلا وامرأتين . وحكى سيدييه : إن خنجراً فخنجرأ . وقال قوم : بل المعنى فإن لم يكن رجلان ، أى لم يوجد فلا يجوز استشهاد المرأتين إلا مع عدم الرجال . قال ابن عطية : وهذا ضعيف ، فلفظ الآية لا يعطيه ، بل الظاهر منه قول الجمهور ، أى إن لم يكن المستشهد رجلين ، أى إن أغفل ذلك صاحب الحق أو قصده لعذرهما فليستشهد رجلا وامرأتين . فجعل تعالى شهادة المرأتين مع الرجل جائزة مع وجود الرجلين في هذه الآية ، ولم يذكرها في غيرها ، فأجيزت في الأموال خاصة في قول الجمهور ، بشرط أن يكون معهما رجل . وإنما كان ذلك في الأموال دون غيرها ؛ لأن الأموال كثر الله أسباب توثيقها لكثرة جهات تحصيلها وعموم البلوى بها وتكررها فيجعل فيها التوثيق تارة بالكتابة وتارة بالإشهاد وتارة بالزمن وتارة بالضمان ، وأدخل في جميع ذلك شهادة النساء مع الرجال . ولا يتوهم عاقل أن قوله تعالى « إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ » يشتمل على دين المهر مع البضع ، وعلى الصلح على دم العمد ، فإن تلك الشهادة ليست شهادة على الدين ، بل هي شهادة على النكاح . وأجاز العلماء شهادتهن منفردات فيما لا يطالع عليه غيرهن للضرورة . وعلى مثل ذلك أجيزت شهادة الصبيان في الجراح فيما يذهب للضرورة .

وقد اختلف العلماء في شهادة الصبيان في الجراح وهي :

الثامنة والعشرون — فأجازها مالك ما لم يختلفوا ولم يفتروا . ولا يجوز أقل من شهادة اثنين منهم على صغير لكبير ولكبير على صغير . ومن كان يقضى بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح عبد الله بن الزبير . وقال مالك : وهو الأمر عندنا مجتمع عليه . ولم يجز الشافعي

وأبو حنيفة وأصحابه شهادتهم؛ لقوله تعالى « مِنْ رِجَالِكُمْ » وقوله « يَمُنُّ تَرْضَوْنَ » وقوله « ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ » وهذه الصفات ليست في الصبي .

التاسعة والعشرون - لما جعل الله سبحانه شهادة امرأتين بدل شهادة رجل وجب أن يكون حكمهما حكماً؛ فكأنه أن يخلف مع الشاهد عندنا ، وعند الشافعي كذلك ، يجب أن يخلف مع شهادة امرأتين بمطلق هذه العوضية . وخالف في هذا أبو حنيفة وأصحابه فلم يروا اليمين مع الشاهد وقالوا : إن الله سبحانه قسم الشهادة وعقدها ، ولم يذكر الشاهد واليمين ، فلا يجوز القضاء به ؛ لأنه يكون قسماً زائداً على ما قسمه الله ، وهذه زيادة على النص ، وذلك نسخ . ومن قال بهذا القول الثوري والأوزاعي وعطاء والحكم بن عتيبة وطائفة . قال بعضهم : الحكم باليمين مع الشاهد منسوخ بالقرآن . وزعم عطاء أن أول من قضى به عبد الملك بن مروان ، وقال : الحكم : القضاء باليمين والشاهد يدعة ، وأزل من حكم به معاوية . وهذا كله غلط وظن لا يفتي من الحق شيئاً ، وليس من تقي وجهول كن أثبت وعلم ! وليس في قول الله تعالى : « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ » الآية ، ما يرد به قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد ؛ ولا أنه لا يتوصل إلى الحقوق ولا تستحق إلا بما ذكر فيها لا غير ، فإن ذلك يبطل بنكول المطلوب ويمين الطالب ، فإن ذلك يستحق به المال إجماعاً وليس في كتاب الله تعالى ، وهذا قاطع في الرد عليهم . قال مالك : فمن الحججة على من قال ذلك القول أن يقال له : أرايت لو أن رجلاً ادّعى على رجل مالا ليس يخلف المطلوب ما ذلك الحق عليه ؟ فإن حلف بطل ذلك الحق عنه ، وإن نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ، أن حقه لحق ، وثبت حقه على صاحبه . فهذا مما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا ببلد من البلدان ، فبأي شيء أخذ هذا وفي أي كتاب الله وجده ؟ فمن أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد . قال علماؤنا : ثم المذهب مع شهرة الأحاديث وصحتها بدعوا من عمل بها حتى نقضوا حكمه واستقصروا رأيه ، مع أنه قد عمل بذلك الخلفاء الأربعة وأبو بكر كعب ومعاوية وشريح وعمر بن عبد العزيز - وكتب به إلى عماله -

(١) في : أ صحاحهم . (٢) راجع ج ١٨ ص ١٥٧ (٣) في ط : اليمين .

(٤) في : وهو زوج : قبا ياك . (٥) في ط : وهو : عليه .

وإياس بن معاوية وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو الزناد وربيعة؛ ولذلك قال مالك: وإنه
ليكني من ذلك ما مضى من عمل السنة، أنرى هؤلاء تنقض أحكامهم، ويحكم بيدتهم!
هذا إغفال شديد، ونظر غير سديد. روى الأئمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قضى باليمن مع الشاهد. قال عمرو بن دينار: في الأموال خاصة؛ رواه سيف بن سليمان
عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس. قال أبو عمر: هذا أصح إسناده
الحديث، وهو حديث لا مطمئن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث
في أن رجاله ثقات. قال يحيى القطان: سيف بن سليمان ثبت، ما رأيت أحفظ منه.
وقال النسائي: بهذا إسناده جيد، سيف ثقة، وقيس ثقة. وقد نرج مسلم حديث
ابن عباس هذا. قال أبو بكر البزار: سيف بن سليمان وقيس بن سعد ثقتان، ومن بعدهما
يُستغنى عن ذكرهما لشهرتهما في الثقة والعدالة. ولم يأت عن أحد من الصحابة أنه أنكر
اليمن مع الشاهد، بل جاء عنهم القول به، وعليه جمهور أهل العلم بالمدينة. واختلف فيه
عن عروة بن الزبير وابن شهاب؛ فقال معمر: سألت الزهري عن اليمن مع الشاهد
فقال: هذا شيء أحدثه الناس، لا بد من شاهدين. وقد روى عنه أنه أزل ما ولي القضاء
حكم بشاهد ويمن؛ وبه قال مالك وأصحابه والشافعي وأتباعه وأحمد وإسحاق وأبو عبيد
وأبو ثور ودาวود بن علي وجماعة أهل الأثر، وهو الذي لا يجوز عندي خلافه، لتواتر الآثار به
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمل أهل المدينة قرناً بعد قرن. وقال مالك: يقضى باليمن مع
الشاهد في كل البلدان، ولم يحتج في موطنه لمسألة غيرها. ولم يختلف عنه في القضاء باليمن
مع الشاهد ولا عن أحد من أصحابه بالمدينة ومصر وغيرهما، ولا يعرف المالكيون في كل
بلد غير ذلك من مذهبهم إلا عندنا بالأندلس؛ فإن يحيى [بن يحيى] زعم أنه لم ير الألبت يفتي
به ولا يذهب إليه. وخالف يحيى مالكا في ذلك مع مخالفته السنة والعمل بدار الهجرة.
ثم اليمن مع الشاهد زيادة حكم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ كنيته عن نكاح
المرأة على عمتها وعلى خالتها مع قول الله تعالى: «وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ»^(١). وكنيته عن
(١) في: الزين. (٢) في: بدو وط. (٣) على قراءة فاقع، راجع ج ٥ ص ١٢٤ \

أكل لحوم الجمر الأهلية، وكل ذي ناب عن السباع مع قوله : « قُلْ لَا أَسِدُ » . وَتَمْلَسُح
على الخلقين ، والقرآن إنما ورد بنسل الرجلين أو مسدحهما ؛ ومثل هذا كثير . ولو جاز
أن يقال : إن القرآن يمنع حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد ، لجاز أن يقال :
إن القرآن في قوله عز وجل : « وَأَحْلَلُ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » وفي قوله : « إِلَّا أَنْ تَكُونُوا
تِجَارَةً عَنْ تَرَائِضٍ مِنْكُمْ » ناسخ لنيه عن المزابنة وبيع الغرر وبيع ما لم يُخْلَقْ ، إلى سائر ما نهى
عنه في البيوع ، وهذا لا يسوغ لأحد ؛ لأن السنة مبينة للكتاب . فإن قيل : إن ما ورد من
الحديث قضية في عين فلا عموم . قلنا : بل ذلك عبارة عن تفيد هذه القاعدة ؛ فكأنه قال :
أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم باليمين مع الشاهد . وما يشهد لهذا التأويل ما رواه
أبو داود في حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين في الحقوق ،
ومن جهة القياس والنظر أنا وجدنا يمين أقوى من المراتين ؛ لأنهما لا مدخل لهما في اللعان
واليمين تدخل في اللعان . وإذا صححت السنة فالقول بها يجب ، ولا تحتاج السنة إلى ما يتابعها ؛
لأن من خالفها محجوج بها . وبالله التوفيق .

الموفية ثلاثين — وإذا تقرر وثبت الحكم باليمين مع الشاهد ، فقال القاضي أبو محمد
عبد الله هاب : ذلك في الأموال وما يتعلق بها دون حقوق الأبدان ؛ للإجماع على ذلك من كل
قائل باليمين مع الشاهد . قال : لأن حقوق الأموال أخفض من حقوق الأبدان ؛ بدليل قبول
شهادة النساء فيها . وقد اختلف قول مالك في جراح العمود ، هل يجب التود فيها بالشاهد
واليمين ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما أنه يجب به التعخير بين التود والدية . والأخرى أنه لا يجب
به شيء ؛ لأنه من حقوق الأبدان . قال : وهو الصحيح . قال مالك في الموطأ : وإنما يكون
ذلك في الأموال خاصة ؛ وقاله عمرو بن دينار . وقال المازري : يقبل في المال المحض من
غير خلاف ، ولا يقبل في النكاح والطلاق المحضين من غير خلاف . وإن كان مضمون الشهادة

(١) راجع ج ٧ ص ١١٥ (٢) راجع ج ٥ ص ١٥١ (٣) في ط ٥ : من يتابعها .
(٤) في ط ٥ : بدلالة . (٥) المازري : أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي التميمي
المالكي ؛ توفي سنة ست وثلاثين وخمسة والمائة وفتح الميم وبعدها ألف ثم زاي مفتوحة وقد كسرت أبنا ثم را ،
هذه النسبة إلى « مازر » وهي بلدة بجزيرة صقلية . (عز ابن خلكان) .

ما ليس بمال، ولكنه يؤدى إلى المال، كالشهادة بالوصية والنكاح بعد الموت، حتى لا يطلب من ثبوتها إلا المال إلى غير ذلك، ففى قبوله اختلاف؛ فمن رأى المال نيله كما يقبله فى المال، ومن رأى الحال لم يقبله. وقال المهديون: شهادة النساء فى الحدود غير جائزة فى قول عامة الفقهاء، وكذلك فى النكاح والطلاق فى قول أكثر العلماء؛ وهو مذهب مالك والشافعى وغيرهما؛ وإنما يشهدون فى الأموال. وكل ما لا يشهدون فيه فلا يشهدون على شهادة غيرهن فيه، كان معن رجل أو لم يكن، ولا ينقن شهادة إلا مع رجل نقلن عن رجل وامرأة. ويقتضى بائنتين منهن فى كل ما لا يحضره غيرهن كالولادة والاستهلال ونحو ذلك. هذا كله مذهب مالك، وفى بعضه اختلاف.

الحادية والثلاثون — قوله تعالى: ﴿يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ فى موضع رفع على الصفة لرجل وأمرأتين. قال ابن بكير وغيره: هذه مخاطبة للحكام. ابن عطية: وهذا غير نبيل، وإنما الخطاب لجميع الناس، لكن المتلبس بهذه القضية إنما هم الحكماء، وهذا كثير فى كتاب الله يعم الخطاب فيما يتلبس به البعض.

الثانية والثلاثون — لما قال الله تعالى: «يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ» دل على أن فى اليهود من لا يرضى، فيجىء من ذلك أن الناس ليسوا بمجولين على العدالة حتى تثبت لهم، وذلك معنى زائد على الإسلام، وهذا قول الجمهور. وقال أبو حنيفة: كل مسلم ظاهر الإسلام مع السلامة من فسق ظاهر فهو عدل وإن كان مجهول الحال. وقال شريح وعثمان البتي وأبو ثور: هم عدول المسلمين وإن كانوا عبيدا.

قلت — فمعموا الحكم؛ ويلزم منه قبول شهادة البديوى على القروى إذا كان عدلا مرضيا وبه قال الشافعى ومن وافقه، وهو من رجالنا وأهل ديننا. وكونه بدويا ككونه من بلد آخر والعمومات فى القرآن الدالة على قبول شهادة العدول تسوى بين البديوى والقروى؛ قال الله تعالى: «يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ» وقال تعالى: «وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ» ف«مِنْكُمْ» خطاب للمسلمين. وهذا يقتضى قطعا أن يكون معنى العدالة زائدا على الإسلام ضرورة؛ لأن الصفة زائدة

على الموصوف، وكذلك «يَمُنُّ تَرْضُونَ» مثله، خلاف ما قال أبو حنيفة، ثم لا يعلم كونه مرضيا حتى يُجَبَّر حاله، فيلزمه ألا يكتفى بظاهر الإسلام. وذهب أحمد بن حنبل ومالك في رواية ابن وهب عنه إلى رد شهادة البسدي على القروي لحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية». والصحيح جواز شهادته إذا كان عدلا مرضيا، على ما يأتي بيانه في «النساء»^(١) و«براءة»^(٢) إن شاء الله تعالى. وليس في حديث أبي هريرة فرق بين القروي في الحضر أو السفر، ومتى كان في السفر فلا خلاف في [قبوله]^(٣). قال علماؤنا: العدالة هي الاعتدال في الأحوال الدينية، وذلك يتم بأن يكون مجتنباً للكجائر محافظاً على مروءته وعلى ترك الصغائر، ظاهر الأمانة غير مغفل. وقيل: صفاء السيرة واستقامة السيرة في ظن المعدل، والمعنى متقارب.

الثالثة والثلاثون — لما كانت الشهادة ولاية عظيمة ومرتبة منيعة، وهي قبول قول الغير على الغير، شرط تعالى فيها الرضا والعدالة. فمن حكم الشاهد أن تكون له شمائل ينفرد بها وفضائل يمتثل بها حتى تكون له مزية على غيره، توجب له تلك المزية رتبة الاختصاص بقبول قوله، ويُحْكَمُ بشغل ذمة المطلوب بشهادته. وهذا أدل دليل على جواز الاجتهاد والاستدلال بالأمارات والعلامات عند علمائنا على ما خفي من المعاني والأحكام. وسيأتي لهذا في سورة «يوسف» زيادة بيان إن شاء الله تعالى. وفيه ما يدل على تفويض الأمر إلى اجتهاد الحكماء؛ فربما تفرّس في الشاهد غفلة أو رية فيردّ شهادته لذلك.

الرابعة والثلاثون — قال أبو حنيفة: يكتفى بظاهر الإسلام في الأموال دون الحدود. وهذه مناقضة تسقط كلامه وتفسد عليه مرامه؛ لأننا نقول: حق من الحقوق. فلا يكتفى في الشهادة على بظاهر الدين كالحدود؛ قاله ابن العربي.

الخامسة والثلاثون — وإذا قد شرط الله تعالى الرضا والعدالة في المدنية كما بينا فاشتراطها في النكاح أولى، خلافاً لأبي حنيفة حيث قال: إن النكاح يتعقد بشهادة فاسقين. فنفى

(١) راجع ج ٥ ص ١٢٤ (٢) راجع ج ٨ ص ٢٢٢ (٣) كذا في ط. وفي باقي الأصول: فلا خلاف في قوله. (٤) راجع ج ٩ ص ١٧٣ فابدؤهم ٢٤٥

الاحتياط المأمور به في الأموال عن التكاح ، وهو أولى لما يتعلق به من الحل والحُرمة والحَد والنسب .

قلت : قول أبي حنيفة في هذا الباب ضعيف جداً ؛ لشرط الله تعالى الرضا والمُدالة ، وليس يعلم كونه مرضياً بمجرد الإسلام ، وإنما يعلم بالنظر في أحواله حسب ما تقدم . ولا يفتقر بظاهر قوله : أنا مسلم . فربما انطوى على ما يوجب ردَّ شهادته ؛ مثل قوله تعالى : « وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُ قَوْلَهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ » إلى قوله « وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَاسَادَ » . وقال : « وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ » الآية .^(١)

السادسة والثلاثون — قوله تعالى : « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا » قال أبو عبيد : معنى تَضِلَّ تَنَسَّى . والضلال عن الشهادة إما هو نسيان جزء منها وذكر جزء ، ويبقى المرء حيران بين ذلك ضاللاً . ومن نسي الشهادة جملةً فليس يقال : ضل فيها . وقرأ حمزة « إن » بكسر الهمزة على معنى الجزء ، والفاء في قوله « فَتَذَكَّرْ » جوابه ، وموضع الشرط وجوابه رفع على الصفة للرايتين والرجل ، وارتفع « تَذَكَّرْ » على الاستئناف ؛ كما ارتفع قوله « وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ »^(٢) هذا قول سيبويه . ومن فتح « أن » فهي مفعول له والعامِل [فيها] محذوف . وانتصب « فَتَذَكَّرْ » على قراءة الجماعة عطفًا على الفعل المنصوب بأن . قال النحاس : ويجوز « تَضِلَّ » بفتح التاء والضاد ، ويجوز تَضِلَّ بكسر التاء وفتح الضاد . فن قال : « تَضِلَّ » جاء به على لغة من قال : ضَلَّتْ تَضِلَّ . وعلى هذا تقول تَضِلَّ فتكسر التاء لتدل على أن الماضي فعلت . وقرأ الجحدري وعيسى ابن عمر « أَنْ تَضِلَّ » بضم التاء وفتح الضاد بمعنى تَنَسَّى ، وهكذا حكى عنهما أبو عمرو الداني . وحكى النقاش عن الجحدري ضم التاء وكسر الضاد بمعنى أَنْ تَضِلَّ الشهادة . تقول : أَضَلَّتُ الفرس والبعير إذا تَفَلَّكَ وذهبا فلم تجدهما .

السابعة والثلاثون — قوله تعالى : « فَتَذَكَّرْ » خَفَّفَ الذَّال والكاف ابن كثير وأبو عمرو ؛ وعليه فيكون المعنى أَنْ تَذَكَّرَا ذِكْرًا في الشهادة ؛ لأنَّ شهادة المرأة نصف شهادة ؛ فإذا شهدتا صار مجموعهما كشهادة ذَكَرٍ ؛ قاله سفيان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء . وفيه

(١) راجع ص ١٤ من هذا الجزء . (٢) راجع ج ١٨ ص ١٢٤ (٣) راجع ج ٦ ص ٢٠٢

(٤) كذا في ط و ج . (٥) في ج : رجل .

بَعْدُ ؛ إِذْ لَا يَحْصُلُ فِي مَقَابِلَةِ الضَّلَالِ الَّذِي مَعْنَاهُ النِّسْيَانُ إِلَّا الذِّكْرُ ، وَهُوَ مَعْنَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ
« فُتِّدَ كَرَّ » بِالتَّشْدِيدِ ، أَيْ تَبَيَّنَهَا إِذَا غَفَلَتْ وَتَبَيَّنَتْ .

قُلْتُ : وَإِلَيْهَا تَرْجِعُ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو ، أَيْ إِنَّ نَفْسَ إِحْدَاهَا فُتِّدَ كَرَّهَا الْآخَرَى ؛ يُقَالُ :
تَذَكَّرْتُ الشَّيْءَ ، وَادَّكَّرْتُهُ غَيْرِي وَذَكَّرْتُهُ بَعْثَى ؛ قَالَهُ فِي الصَّحَاحِ .

الثَّامِنَةُ وَالثَّلَاثُونَ — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ قَالَ الْحَسَنُ :
جَمَعَتْ هَذِهِ الْآيَةُ أُمُورَيْنِ ، وَهِيَ أَلَّا تَأْتِيَ إِذَا دُعِيَتْ إِلَى تَحْصِيلِ الشَّهَادَةِ ، وَلَا إِذَا دُعِيَتْ إِلَى
أَدَائِهَا ؛ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَقَالَ قَتَادَةُ وَالرَّبِيعُ وَابْنُ عَبَّاسٍ : أَيْ لِيَحْتَمِلَهَا وَإِبَاتِهَا فِي الْكِتَابِ .
وَقَالَ بَجَاهِدٍ : مَعْنَى الْآيَةِ إِذَا دُعِيَتْ إِلَى آدَاءِ شَهَادَةٍ وَقَدْ حَصَلَتْ عِنْدَكَ . وَأَسَدُ النَّقَاشِ
إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ فَسَّرَ الْآيَةَ بِهَذَا ؛ قَالَ بَجَاهِدٌ : فَأَمَّا إِذَا دُعِيَتْ لِشَهَادَةِ أَزْوَاجٍ
فَإِنْ شُكَّتْ فَادْهَبْ وَإِنْ شُكَّتْ فَلَا ؛ وَقَالَ أَبُو بَجَازٍ وَعِطَاءُ وَإِبْرَاهِيمُ وَابْنُ جَبْرِ وَالسَّدي
وَابْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُهُمْ^(١) . وَعَلَيْهِ فَلَا يَجِبُ عَلَى الشُّهُودِ الْحَاضِرِينَ عِنْدَ الْمُتَمَاقِدِينَ ، وَإِنَّمَا عَلَى الْمُتَدَايِنِينَ أَنْ
يُحْضِرُوا عِنْدَ الشُّهُودِ ؛ فَإِذَا حَضَرَهُمْ وَسَلَّاهُمْ إِبْرَاهِيمُ شَهَادَتَهُمْ فِي الْكِتَابِ فَهَذِهِ الْحَالَةُ الَّتِي يَحْزُرُ
أَنْ تَرَادَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » لِإِبْرَاهِيمَ الشَّهَادَةَ إِذَا ثَبَتَتْ شَهَادَتُهُمْ
ثُمَّ دُعُوا لِإِقَامَتِهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ فَهَذَا الدِّعَاءُ هُوَ بِحَضُورِهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ^(٢) ، عَلَى مَا يَأْتِي . وَقَالَ^(٣)
ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَالْآيَةُ كَمَا قَالَ الْحَسَنُ جَمَعَتْ أُمُورَيْنِ عَلَى جِهَةِ التَّنْبِيهِ ؛ فَاَلْمُسْلِمُونَ مَنَدُوبُونَ إِلَى
مَعُونَةِ إِخْوَانِهِمْ ، فَإِذَا كَانَتْ النِّسْجَةُ لِكثَرَةِ الشُّهُودِ وَالْأَمْنُ مِنْ تَعْطِيلِ الْحَقِّ فَلَمَدَعُو مَنَدُوبٌ ،
وَلَهُ أَنْ يَتَخَلَّفَ لِأَدْنَى عُذْرٍ ، وَإِنْ تَخَلَّفَ لَفَسِيرُ عُذْرٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَلَا ثَوَابٌ لَهُ . وَإِذَا كَانَتْ
الضَّرُورَةُ وَخِيفَ تَعْطِيلُ الْحَقِّ أَدْنَى خَوْفٍ قَوِيٍّ التَّنْبِيهِ وَقَرَبٍ مِنَ الْوُجُوبِ ، وَإِذَا عَلِمَ أَنَّ
الْحَقَّ يَذْهَبُ وَيَتَأَخَّرُ بِتَأَخُّرِ الشَّاهِدِ عَنِ الشَّهَادَةِ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ الْفِيَامُ بِهَا ، لَا سِيَّامًا إِنْ كَانَتْ مُحْصَلَةُ
وَكَانَ الدِّعَاءُ إِلَى أَدَائِهَا ، فَإِنَّ هَذَا الظَّرْفَ أَكْثَرُ ؛ لِأَنَّهَا قِلَادَةٌ فِي الْعَقْلِ وَأَمَانَةٌ تَقْتَضِي الْأَدَاءَ .

قُلْتُ : وَقَدْ يَسْتَلُوحُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ جَائِزًا لِلْإِمَامِ أَنْ يُقِيمَ لِلنَّاسِ شَهُودًا وَيَجْعَلَ
لَهُمْ مِنْ بَيْتِ الْمَسَالِكِ كِفَايَتَهُمْ ، فَلَا يَكُونُ لَهُمْ شُغْلٌ إِلَّا تَحْمِيلُ حَقُوقِ النَّاسِ حِفْظًا لَهَا ، وَإِنْ لَمْ

(١) ذَب : وَعَطِيَّةٌ فَلَا يَجِبُ الْحُجُ . (٢) ذَب : الْمَسْكَامُ . (٣) فِي طَوْبٍ : قَالَهُ
ابْنُ عَطِيَّةٍ . (٤) فِي ه : الْحَقُوقُ . (٥) فِي ط : لَعْدَرُ .

يكن ذلك ضاعت الحقوق وبطلت . فيكون المعنى : إن الشهاداء إذا أخذوا حقوقهم أن يجيبوا . والله أعلم . فإن قيل : هذه شهادة بالأجرة ؛ قلنا : إنما هي شهادة خالصة من قوم استوفوا حقوقهم من بيت المال ، وذلك كأرزاق القضاة والولاة وجميع المصالح التي تبتغى للمسلمين وهذا من حلتها . والله أعلم . وقد قال تعالى : « وَالْعَالَمِينَ عَلَيْهَا » ^(١) ففرض لهم .

التاسعة والثلاثون — لما قال تعالى : « وَلَا يَأْتِ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » دل على أن الشاهد هو الذي يمشى إلى الحاكم ، وهذا أمر نبي عليه الشرع وعمل به في كل زمان وفهمته كل أمة ، ومن أمثالهم : « فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحُكْمُ » .

الموفية أربعين — وإذا ثبت هذا فالعبد خارج عن جملة الشهاداء ، وهو يخص عموم قوله : « مِنْ رِجَالِكُمْ » لأنه لا يمكنه أن يجيب ، ولا يصح له أن يأتي ؛ لأنه لا استقلال له بنفسه ، وإنما يتصرف بإذن غيره ، فانهط عن منصب الشهادة كما انهط عن منزل الولاية . نعم ! وكما انهط عن فرض الجمعة والجهاد وال الحج ، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الحادية والأربعون — قال علماؤنا : هذا في حال الدعاء إلى الشهادة . فأما من كانت عنده شهادة لرجل لم يعلمها مستحقها الذي ينتفع بها ، فقال قوم : أداؤها نذبة لقوله تعالى : « وَلَا يَأْتِ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » ففرض الله الأداء عند الدعاء ؛ فإذا لم يدع كان ندبا ؛ لقوله عليه السلام : « خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها » رواه الأئمة . والصحيح أن أداءها فرض وإن لم يسألها إذا خاف على الحق ضياعه أو فوته ، أو بطلاق أو عتق على من أقام على تصرفه على الاستمتاع بالزوجة واستخدام العبد إلى غير ذلك ؛ فيجب على من تحمل شيئا من ذلك أداء تلك الشهادة ، ولا يقف أداؤها على أن تسأل منه فيضيع الحق ؛ وقد قال تعالى : « وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ » ^(٢) وقال : « إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » ^(٣) . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « انصر أخاك ظالما أو مظلوما » . فقد تعين عليه نصره بأداء الشهادة التي له عنده إحياء لحقه الذي أماته الإنكار .

(٣) راجع ج ١٨ ص ١٥٩

(٢) راجع ج ٨ ص ١٧٨

(١) في ج : تعين المسلمين .

(٤) راجع ج ١٦ ص ١٢٢

الثانية والأربعون - لا إشكال في أن من وجبت عليه شهادة على أحد الأوجه التي ذكرناها فلم يؤدها أنها جُرحة في الشاهد والشهادة؛ ولا فرق في هذا بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين؛ هذا قول ابن القاسم وغيره . وذهب بعضهم إلى أن تلك الشهادة إن كانت بحق من حقوق الآدميين كان ذلك جُرحة في تلك الشهادة نفسها خاصة، فلا يصلح له أداؤها بعد ذلك . والصحيح الأول؛ لأن الذي يوجب جرحته إنما هو نفسه بامتناعه من القيام بما وجب عليه من غير عذر، والفسق يسلب أهلية الشهادة مطلقا، وهذا واضح .

الثالثة والأربعون - لا تعارض بين قوله عليه السلام: "خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها" وبين قوله عليه السلام في حديث عمران بن حصين: "إن خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم" - ثم قال عمران: فلا أدري أقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قرنه مرتين أو ثلاثا - ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يُؤتمنون وينذرون ولا يُوفون ويظهر فيهم السمن" ^(١) أخرجهما الصحيحان. وهذا الحديث محمول على ثلاثة أوجه: أحدها أن يراد به شاهد الزور، فإنه يشهد بما لم يستشهد، أي بما لم يحمله ولا حمله. وذكر أبو بكر بن أبي شيبة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خطب بباب الجابية فقال: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كفاي فيكم ثم قال: "يا أيها الناس اتقوا الله في أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب وشهادة الزور". الوجه الثاني أن يراد به الذي يحمله الشرع على تنفيذ ما يشهد به، فيبادر بالشهادة قبل أن يسألها؛ فهذه شهادة مردودة؛ فإن ذلك يدل على هوى غالب على الشاهد. الثالث ما قاله إبراهيم النخعي ^(٢) راوى طرق بعض هذا الحديث: كانوا يتهوتنا ونحن غلمان عن العهد والشهادات .

الرابعة والأربعون - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا أَنْ تَكْتُوبَ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾ "تَسْأَلُوا" معناه تَمَلَّؤُوا . قال الأخفش: يقال سَمِئْتُ أَسْأَمَ سَأَمًا وَسَأَمَةً وَسَأَمَةً [وَسَأَمَةً] وسَأَمًا؛ كما قال الشاعر:

سَمِئْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعْشُ • ثَمَانِينَ حَوْلًا - لَا أَبَالِكُ - يَسْأَمُ

(١) هذه رواية مسلم . (٢) في بوجوه ووط: بأثر طرق . (٣) في جرد اللسان .

« أَنْ تَكْتُبُوهُ » في موضع نصب بالفعل . « صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا » حالان من الضمير في « تَكْتُبُوهُ » وقدم الصغير اهتماما به . وهذا الذي عن السامة إنما جاء لتردد المدانة عندهم بخفي عليهم أَنْ يَمْلَأُوا الْكُتُبَ ، ويقول أحدهم : هذا قليل لا أحتاج إلى كُتُبِهِ ؛ فأكَّد تعالى التحضيض^(١) في القليل والكثير . قال علماءنا : إلا ما كان من قيراط ونحوه لزارته وعدم تشوف النفس إليه إقرارًا وإنكارًا .

الحاشية والأربعون — قوله تعالى : (ذَلِكَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ) معناه أعدل ، يعني أن يُكْتَبَ القليل والكثير ويُشْهَد عليه . (وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ) أي أصح وأحفظ . (وَأَدْنَى) معناه أقرب . و (تَرْتَابُوا) تَسْكُوا .

السادسة والأربعون — قوله تعالى : « وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ » دليل على أن الشاهد إذا رأى الكتاب ولم يذكر الشهادة لا يؤذيها لما دخل عليه من الرية فيها ، ولا يؤذي إلا ما يعلم ، لكنه يقول : هذا خطي ولا أذكر الآن ما كتبت فيه . قال ابن المنذر : أكثر من يُحْفَظ عنه من أهل العلم يمنع أن يشهد الشاهد على خطه إذا لم يذكر الشهادة . واحتج مالك على جواز ذلك بقوله تعالى : « وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَيْنَا » . وقال بعض العلماء : لما نسب^(٢) الله تعالى الكتابة إلى العدالة وسعه أن يشهد على خطه وإن لم يتذكر . ذكر ابن المبارك عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه في الرجل يشهد على شهادة فينساها قال : لا بأس أن يشهد إن وجد علامته في الصَّكِّ أو خط يده . قال ابن المبارك : استحسنت هذا جدًا . وفيها جاءت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حكم في أشياء غير واحدة بالدلائل والشواهد ، وعن الرسل من قبله ما يدل على صحة هذا المذهب . والله أعلم . وسيأتي لهذا مزيد بيان في « الأحقاف »^(٣) إن شاء الله تعالى .

السابعة والأربعون — قوله تعالى : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ) « أن » في موضع نصب استثناء ليس من الأول . قال الإخفش [أبو سعيد] : أي إلا أن تقع تجارة ، فكان بمعنى وقع وحديث . وقال غيره : « تُدِيرُونَهَا » الخلد . وقرأ عاصم وحده « تِجَارَةً »

(٢) راجع ج ٩ ص ٢٤٤

(١) كذا في ج ١٠ ، وفي ب و ا و ح و ط : التحسين .

(٥) من باب .

(٤) قراءة قانع .

(٣) راجع ج ١٦ ص ١٨١ فاجده .

على خبر كان واسمها مضمر فيها . . « حَاضِرَةٌ » نمت لتجارة ، والتقدير إلا أن تكون التجارة تجارة ، أو إلا أن تكون المبيعة تجارة ؛ هكذا قدره مكى وأبو على الفارسي ؛ وقد تقدم نظائره والاستشهاد عليه . ولما علم الله تعالى مشقة الكتاب عليهم نصّ على ترك ذلك ورفع الجناح فيه في كل مبيعة بتقد ، وذلك في الأغلب إنما هو في قليل كالطعوم ونحوه لا في كثير كالأملاك ونحوها . وقال السدي والضحاك : هذا فيما كان يدا بيد .

الثامنة والأربعون — قوله تعالى : ﴿ تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ يقتضى التقابض واللينونة بالمقبوض . ولما كانت الرّباع والأرض وكثير من الحيوان لا يقبل اللينونة ولا يئاناب عليه ، حسن الكتّب فيها ولحقّت في ذلك مبايعة الدّين ؛ فكان الكتّاب توثيقاً لما عسى أن يطرأ من اختلاف الأحوال وتغيّر القلوب . فاما إذا تفاصلا في المعاملة وتقابضا وإن كل واحد منهما بما ابتاعه من صاحبه ، فيقلّ في المادة خوف التنازع إلا بأسباب غامضة . وتبه الشرع على هذه المصالح في حالتي النسيئة والنقد وما يئاناب عليه وما لا يئاناب ، بالكتاب والشهادة والرهن . قال الشافعي : البيوع ثلاثة : بيع بكتاب وشهود ، وبيع برهان ، وبيع بأمانة ؛ وقرأ هذه الآية . وكان ابن عمر إذا باع بتقد أشهد ، وإذا باع بنسيئة كتب .

التاسعة والأربعون — قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ﴾ قال الطبري : معناه وأشهدوا على صغير ذلك وكبيره . واختلف الناس هل ذلك على الوجوب أو الندب ؛ فقال أبو موسى الأشعري وابن عمر والضحاك وسعيد بن المسيّب وجابر بن زيد ومجاهد وداود بن علي وابنه أبو بكر : هو على الوجوب ؛ ومن أشدّهم في ذلك عطاء قال : أشهد إذا بعت وإذا اشتريت بدرهم أو نصف درهم أو ثلث درهم أو أقلّ من ذلك ؛ فإن الله عز وجل يقول : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ . وعن إبراهيم قال : أشهد إذا بعت وإذا اشتريت ولو دَسَجَةً بقل . ومن كان يذهب إلى هذا ويرتجحه الطبري ، وقال : لا يحلّ لمسلم إذا باع وإذا اشترى إلا أن يشهد ، وإلا كان مخالفاً لكتاب الله عز وجل ، وكذا إن كان إلى أجل فعليه أن يكتب ويشهد إن

وجد كاتبه . وذهب الشعبي والحسن إلى أن ذلك على التندب والإرشاد لا على الحسم . ويحكى أن هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي . وزعم ابن العربي أن هذا قول الكافة ، قال : وهو الصحيح . ولم يحك عن أحد ممن قال بالوجوب إلا الضحاك . قال وقد باع النبي صلى الله عليه وسلم وكتب . قال : ونسخه كتابه : " بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما اشترى المذاهب بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اشترى منه عبدا — أو أمة — لا داء ولا غائلة ولا خبثة بيع المسلم المسلم " . وقد باع ولم يشهد ، واشترى ورهن دبره عند يهودي ولم يشهد . ولو كان الإشهاد أمرا واجبا لوجب مع الرهن لخوف المنازعة .

قلت : قد ذكرنا الوجوب عن غير الضحاك . وحديث المذاهب هذا أخرجه الدارقطني وأبو داود . وكان إسلامه بعد الفتح وخين ، وهو القاتل : قاتلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر فلم يظهرنا الله ولم ينصرنا ، ثم أسلم لحسن إسلامه . ذكره أبو عمر ، وذكر حديثه هذا ، وقال في آخره : « قال الأصمعي : سألت سعيد بن أبي عروبة عن الغائلة فقال : الإباق والسرقة والزنا ، وسالته عن الخبثة فقال : بيع أهل عهد المسلمين » . وقال الإمام أبو محمد بن عطية : والوجوب في ذلك قليل ، أنا في الدقائق فصعب شاق ، وأما ما كثر فرجا يقصد التاجر الاستئلاف بترك الإشهاد ، وقد يكون عادة في بعض البلاد ، وقد يستنجي من العالم والرجل الكبير الموقر فلا يشهد عليه ؛ فيدخل ذلك كله في الائتمان ويبقى الأمر بالإشهاد ندبا ؛ لما فيه من المصلحة في الأغلب ما لم يقع عذر يمنع منه كما ذكرنا . وحكى المهدوي والنحاس ومكي عن قوم أنهم قالوا : « وآشيدوا إذا تبايعتم » منسوخ بقوله : « فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ » . وأسنده النحاس عن أبي سعيد الخدري ، وأنه تلا « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ » إلى قوله « فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي آتَمَنَ أَمَانَتَهُ » ، قال : نسخت هذه الآية ما قبلها . قال النحاس : وهذا قول الحسن والحكم وعبد الرحمن بن زيد . قال الطبري : وهذا لا معنى له ؛ لأن هذا حكم غير

(١) الداء : ما دلس فيه من عيب يخفى أو علة باطلة لا ترى . والتك من الراي . كما في الاستجاب . وفيه في " بيع المسلم المسلم " . كما في وجوبه ، وفي : " بيع المسلم للمسلم " . (٢) كذا في طوره ووجوبه وابن علية . وفي أحد : الوثائق .

الأول، وإنما هذا حكم من لم يجد كتابا قال الله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا - أَيْ فَلَمْ يَطْلُبْ رَهْنًا - فَلْيُؤَدِّ الَّذِي آتَى أَمَانَتَهُ » . قال : ولو جاز أن يكون هذا ناسخا للأول لجاز أن يكون قوله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِنَ الْغَائِطِ ^(١) » الآية ناسخا لقوله عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ » الآية ولجاز أن يكون قوله عز وجل : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قِصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ » ناسخا لقوله عز وجل : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » وقال بعض العلماء : إن قوله تعالى « فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا » لم يبين تأخر نزوله عن صدر الآية المشتملة على الأمر بالإشهاد، بل ورد ما . ولا يجوز أن يرد النسخ والمنسوخ معا جميعا في حالة واحدة . قال : وقد روى عن ابن عباس أنه قال لما قيل له : إن آية الدين منسوخة قال : لا والله إن آية الدين محكمة ليس فيها نسخ قال : والإشهاد إنما جعل للطمانينة، وذلك أن الله تعالى جعل لتوثيق الدين طرقا، منها الكتاب، ومنها الرهن، ومنها الإشهاد. ولا خلاف بين علماء الأمصار أن الرهن مشرّع بطريق اللدب لا بطريق الوجوب . فيعلم من ذلك مثله في الإشهاد . وما زال الناس يتبايعون حضرا وسفرا وبرا وبحرا وسهلا وجبلا من غير إشهاد مع علم الناس بذلك من غير تكبر؛ ولو وجب الإشهاد ما تركوا التكبر على تاركه .

قلت : هذا كله استدلال حسن؛ وأحسن منه ما جاء من صريح السنة في ترك الإشهاد، وهو ما أخرجه الدارقطني عن طارق بن عبد الله المخاري قال : « أقبلنا في ركب من الرَبْذَةِ وجنوب الرَبْذَةِ حتى زدنا قريبا من المدينة وممنا طليعة لنا . فبينما نحن قعود إذ أتانا رجل عليه ثوبان أبيضان فسلم فرددنا عليه ، فقال : من أين [أقبل] القوم؟ قلنا : من الرَبْذَةِ وجنوب الرَبْذَةِ . قال : وممنا جمل أحمر؟ فقال : تبغونى جملكم هذا؟ قلنا نعم . قال بكم؟ قلنا : بكذا وكذا صاعا من تمر . قال : فما استوضعتا شيئا وقال : قد أخذته ، ثم أخذ برأس الجمل حتى

(١) راجع ج ٥ ص ١٠٤ وص ٨٠ وص ٣١٤ وص ٣٢٧ (٢) الرَبْذَةُ (بالضريك) : من قرى المدينة على ثلاثة أميال قريسة من ذات عرق على طريق الجواز إذا دخلت من غير تريد مكة؛ وبهذا الموضع غير أبي ذر الغفاري رضى الله عنه ، وكان قد خرج إليها متجافيا ليمان بن عثمان رضى الله عنه فأقام بها إلى أن مات سنة ٣٢ هـ (عن معجم البلدان لما قرئت) . (٣) من الدارقطني .

دخل المدينة فتوارى عنا، فتلاونا بيننا وقلنا : أعطيتكم حكمكم من لا تعرفونه ! فقالت الطعينة : لا تَلَاَمُوا فقد رأيْتُ وجه رجل ما كان ليُخْفِرْكم ، ما رأيْتُ وجه رجل أشبه بالقمعر ليلة البدر من وجهه . فلما كان العشاء^(١) أتانا رجل يقال : السلام عليكم ، أنا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم ، وإنه أمركم أن تأكلوا من هذا حتى تشبعوا ، وتكألوا حتى تستوفوا . قال : فأكنا حتى شبعنا ، وأكنا حتى استوفينا . وذكر الحديث الزهري عن عمارة بن خزيمة أن عمه حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من أعرابي ، الحديث . وفيه : فطَفِقَ الأعرابي يقول : هَلُمَّ شاهدا يشهد أني بعتك — قال خُزَيْمَةُ بن ثابت : أنا أشهد أنك قد بعته . فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خُزَيْمَةَ فقال : "هم تشهد" ؟ فقال : بتصديقك يا رسول الله . قال : فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين . أخرجه النسائي وغيره .

الموفية تحسين — قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ فيه ثلاثة أقوال :
الأول^(٢) — لا يكتب الكاتب ما لم يَمْلُ عليه ، ولا يزيد الشاهد في شهادته ولا ينقص منها .
قاله الحسن وقادة وطاوس وابن زيد وغيرهم .

وروى عن ابن عباس ومجاهد وعطاء أن المني لا يمتنع الكاتب أن يكتب ولا الشاهد أن يشهد . « وَلَا يُضَارُّ » على هذين القولين أصله يُضَارِرُ بكسر الراء ، ثم وقع الإدغام ، ونسجت الراء في الجزم خلفه الفتحة . قال النحاس : ورأيت أبا إسحاق يميل إلى هذا القول ، قال : لأن بعده « وَإِنْ تَقَمَّلُوا فَإِنَّهُ تُسَوَّى بِكُمْ » فالأولى أن تكون ، من شهد بغير الحق أو حرف في الكتابة أن يقال له : فاسق ، فهو أولى بهذا ممن سأل شاهدا أن يشهد وهو مشغول .
وقرأ عمر بن الخطاب وابن عباس وابن أبي إسحاق يُضَارِرُ بكسر الراء الأولى .

وقال مجاهد والضحاك وطاوس والسدي وزوي عن ابن عباس : معنى الآية " وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ " بأن يدعى الشاهد إلى الشهادة والكاتب إلى الكتب وهما مشغولان ، فإذا اعتذرا بعذرهما أخرجهما وآذاهما ، وقال : خالفنا أمر الله ، ونحو هذا من القول

(١) كذا في الله ارتضى ، وفي الأصول جميعا : العتي . (٢) الثاني قول ابن عباس والثالث قول مجاهد والضحاك . (٣) في ج و ب و ط : ترج .

فيضّر بهما : وأصل « يضار » على هذا يضارّر بفتح الراء، وكذا قرأ ابن مسعود « يضارّر » بفتح الراء الأولى؛ فهى الله سبحانه عن هذا ؛ لأنه لو أطلقه لكان فيه شغل لها عن أمر دينها ومعاشها . ولفظ المضارة ؛ إذ هو من اثنين، يقتضى هذه المعاني . والكتاب والشهد على القولين الأولين رفع بفعلهما، وعلى القول الثالث رفع على المفعول الذى لم يسم فاعله .

الحادية والخمسون — قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعْلَمُوا ﴾ يعنى المضارة، ﴿ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ﴾ أى معصية؛ عن سفيان الثوري . فالكتاب والشاهد يصيبان بالزيادة أو نقصان ، وذلك من الكذب المؤذى فى الأموال والأبدان، وفيه إبطال الحق . وكذلك إذا بينهما إذا كما مشغولان معصية وخروج عن الصواب من حيث المخالفة لأمر الله . وقوله « بِكُمْ » تقديره فسوق حال بكم .

الثانية والخمسون — قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ وعد من الله تعالى بأن من اتقاه علمه، أى يعمل فى قلبه نورا يفهم به ما يلحق إليه، وقد يعمل الله فى قلبه ابتداء فرقا، أى فصلا يفصل به بين الحق والباطل، ومنه قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ۖ » . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَهُ ۖ فَإِنْ أَثِمَ بَعْضُكُم بِغُضٍّ فَلْيَؤُودِ الَّذِي آوَىٰ مِنْ أَمْنَتِهِ وَلْيَبْتَئِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْنُوهَا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْنُهَا فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۖ ﴾

فيه أربع وعشرون مسألة :

الأولى — لما ذكر الله تعالى التنب إلى الإشهاد والكتب لمصلحة حفظ الأموال والأديان، عقب ذلك بذكر حال الأعداء المانعة من الكتب، وجعل لها الرهن، ونص من

(١) راجع ج ٧ ص ٣٩٦ (٢) اعتدنا أربع لما فى هو ارجع عند تمام الحادية والعشرين قوله : تَمَرَّتْ هَآءِثَاتُ مَسَآئِلِهَا أَرْبَعٌ وَعَشْرِينَ . (٣) كذا فى الأصول وابن عطية . والأديان : الطاعات، وعدم أداء الحقوق فسوق من أمر الله . ولله : الأديان، راجع تفسير قوله تعالى : « فسوق بكم » .

أحوال العذر على السفر الذي هو غالب الأعدار، لا سيما في ذلك الوقت لكثرة الغزو، ويدخل في ذلك بالمعنى كل عذر. فُرب وقت يتمدّد فيه الكاتب في الحضر كأوقات أشغال الناس وبالليل، وأيضا فالتخوف على خراب ذمة الترميم عذرٌ بوجب طلب الرهن. وقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم دِرْعَهُ عند يهودى طلب منه سلف الشعيبر فقال: إنما يريد جد أن يذهب بمالى. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «كذب إننى لأمينٌ في الأرض أمينٌ في السماء ولو ائتمنتى لأذيت أذهبوا إليه بدرعى» فات ودِرْعُهُ مرهونة صلى الله عليه وسلم، على ما باتى بيانه آنفاً.

الثانية - قال جمهور من العلماء: (١) الرهن في السفر بنص التنزيل، وفي الحضر ثابت بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا صحيح. وقد بينّا جوازه في الحضر من الآية بالمعنى، إذ قد ترتّب الأعدار في الحضر، ولم يرو عن أحد منعه في الحضر سوى مجاهد والضحاك وداود، متمسكين بالآية. ولا حجة فيها، لأن هذا الكلام وإن كان خرج مخرج الشرط فالمراد به غالب الأحوال. وليس كون الرهن في الآية في السفر مما يحظر في غيره. وفي الصحيحين وغيرهما عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودى طعاما إلى أجل ورهنه دِرْعاً له من حديد. وأخرجه النسائي من حديث ابن عباس قال: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودِرْعُهُ مرهونةٌ عند يهودى ثلاثين صاعا من شعير لأهله.

الثالثة - قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجِدُوا كَاتِبًا﴾ قرأ الجمهور «كاتباً» بمعنى رجل يكتب. وقرأ ابن عباس وأبو مجاهد والضحاك وعكرمة وأبو العالية «ولم يجدوا كتاباً». قال أبو بكر الأنباري: فسرّه مجاهد فقال: معناه فإن لم يجدوا مداداً يعني في الأسفار. وروى عن ابن عباس «كُتَّاباً». قال النحاس: هذه القراءة شاذة والعامة على خلافها، وقلمًا يخرج شيء، عن قراءة العامة إلا وفيه مطّعن؛ ونسّق الكلام على كاتب؛ قال الله عز وجل قبل هذا: «وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ» وكُتِّبَ يقتضى جماعة. قال ابن عطية: كُتَّابٌ يحسن من حيث

(١) في ب: الجمهور من العلماء، وفي ج: جمهور العلماء.

لكل نازلة كاتب، فليلجأ : ولم تجدوا كتاباً . وحكى المهدوي عن أبي العالية أنه قرأ « كُتِبَ » وهذا جمع كتاب من حيث النوازل مختلفة . وأما قراءة أبي وابن عباس « كُتِبَ » فقال النحاس ومكي : هو جمع كاتب كقائم وقائم . مكي : المعنى وإن عِدِمَتِ الدواة والقلم والصحيفة . وثق وجود الكاتب يكون بدم أى آله أتقى ، وثق الكاتب أيضاً يقتضى ثقی الكتاب ؛ فالقراءتان حسنتان إلا من جهة خط المصحف .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ قَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ وقرأ أبو عمرو وابن كثير « قرهن » بضم الراء والماء، وروى عنهما تخفيف الماء . وقال الطبري : تأول قوم أن « رُها » بضم الراء والماء جمع رها ، فهو جمع جمع، وحكاها الزجاج عن الفراء . وقال المهدوي : « فرهان » ابتداء والخبر محذوف، والمعنى فرهان مقبوضة يكفى من ذلك . قال النحاس : وقرأ عاصم بن أبي النجود « قَرِهْنٌ » بإسكان الماء، ويروى عن أهل مكة . والباب في هذا « رِهَانٌ » ؛ كما يقال : بفل « قَرِهْنٌ » بكسب وكش ؛ ورُهْنٌ سبيله أن يكون جمع رها ؛ مثل كتاب وكُتِبَ . وقيل : هو جمع رهن ؛ مثل سَقَفٌ وسُقُفٌ ، وحلقٌ وحُلُقٌ ، وقُرْشٌ وقُرُشٌ ، وقُشْرٌ وقُشُرٌ ، وشبهه . « ورهن » بإسكان الماء سبيله أن تكون الضمة حذفت لتقلها . وقيل : هو جمع رهن ؛ مثل سَهْمٌ حَشْرٌ ، أى دقيق ، وسهام حَشْرٌ . والأوّل أولى ؛ لأن الأوّل ليس بنعت وهذا نعت . وقال أبو علي الفارسي : وتكسیر « رَهْنٌ » على أقل العدد لم أعلمه جاء ، فلو جاء كان قياسه أفعلا ككلب وأكُلب ؛ وكأنهم استغنوا بالقليل عن الكثير ، كما استغنى ببناء الكثير عن بناء القليل في قولهم : ثلاثة سُوسُوع ، وقد استغنى ببناء القليل عن الكثير في رَسَنَ وأرْسَان ؛ فرهن يجمع على بناهين وهما فُعْلٌ وفِعال . الأخفش : قَعْلٌ على فُعْلٍ قبيح وهو قليل شاذ ، قال : وقد يكون « رهن » جمعا للرهان ، كأنه يجمع رهن على رها ، ثم يجمع رها على رهن ؛ مثل فراش وقُرُش .

(١) في : نشر ونشره فرأ نافع « نُشْرًا بين يدي رحته » أو بشر وبشر : لأن السين غير منقطعة .
وفي : نشر بالنون وهله ، وفي : بمرأ بالياء . والله أعلم .

الخامسة — معنى الرهن: احتباس العين وثيقة بالحق لِيُسْتَوْفَى الحق من ثمنها أو من ثمن منافعتها عند تعذر أخذه من الغريم؛ هكنا حده العلماء، وهو في كلام العرب بمعنى الدوام والاستمرار. وقال ابن سيده: ورهنه أى أدامه؛ ومن رهن بمعنى دام قول الشاعر:

الْحُسْبُ وَالْقَمُّ لَمْ رَاهِنٌ * وَقَهْوَةٌ رَأَوْقَهَا سَاكِبٌ

قال الجوهري: ورهن الشيء رهنا أى دام. وأرهنْتُ لهم الطعام والشراب أدمته لهم، وهو طعام راهن. والراهن: الثابت، والراهن: المهزول من الإبل والناس؛ قال:

إِنَّا تَرَى جَسْمِيَّ خَلًّا قَدْ رَهَنَ * هَزَلًا وَمَا يَجِدُ الرَّجَالُ فِي السَّهْنِ

قال ابن عطية: ويقال في معنى الرهن الذى هو الوثيقة من الرهن: أرهنْتُ إرعانا؛ حكاه بعضهم. وقال أبو علي: أرهنْتُ في المغلاة، وأما في القرض والبيع فرهنت. وقال أبو زيد: أرهنْتُ في السلعة إرهانا؛ غالبت بها؛ وهو في الفلاء خاصة. قال:

* عِيدِيَّةٌ أُرْهَنْتُ فِيهَا الدَّانِيَةَ *

يصف ناقه. والعيدُ بطن من مهرة^(١) وإبل مهرة موصوفة بالنجابة. وقال الزجاج: يقال في الرهن: رهنْتُ وأرهنْتُ، وقاله ابن الأعرابي والأخفش. قال عبد الله بن همام السلووى:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْأَفِرَهُمْ * نَحَوْتُ وَأُرْهَنْتُهُمْ مَالَكَا

قال ثعلب: الرواة كلهم على أرهنْتهم؛ على أنه يجوز رهنْتُهُ وأرهنْتُهُ، إلا الأصمى فإنه رواه وأرهنْتهم، على أنه عطف بفعل مستقبل على فعل ماضٍ، وشبهه بقولهم: قُتْتُ وأصَلْتُ وجهه، وهو مذهب حسن؛ لأن الواو والواو والحال؛ بفعل أصَلُّ حالا للفعل الأول على معنى قُتُّ صاكا وجهه، أى تركته مقبيا عندهم؛ لأنه لا يقال: أرهنْت الشيء، وإنما يقال: رهنْتُهُ. وتقول: رهنْتُ لسانى بكذا، ولا يقال فيه: أرهنْتُ. وقال ابن السكيت: أرهنْتُ فيها بمعنى أسلفت. والمرتهن: الذى يأخذ الرهن. والثنى مرهون ورهن، والأثنى رهينة. ورهنْتُ فلانا على كذا رهانة: خاطرته. وأرهنْتُ به ولدى إرهانا: أخطرته به خطرا. والرهينة واحدة

(١) هو مهرة بن حيدان أبو قبيلة ومحمى عظيم. ومدراليت: * بطوى ابن منى بها من راكب بدلا *

الرهائن؛ كله عن الجوهرى. ابن عطية: ويقال بلا خلاف في البيع والقرض: رهنْت رهنًا، ثم سُمِّي بهذا المصدر الشيء المدفوع تقول: رهنْت رهنًا، كما تقول رهنْت ثوبًا.

السادسة - قال أبو علي: ولما كان الرهن بمعنى الثبوت، والدوام فنَّم بطل الرهن عند الفقهاء إذا خرج من يد المرتن إلى الراهن بوجه من الوجوه؛ لأنه فارق ما جُمِل [باختيار المرتن^(١)] له.

قلت - هذا هو المعتمد عندنا في أن الرهن متى رجع إلى الراهن باختيار المرتن بطل الرهن؛ وقاله أبو حنيفة، غير أنه قال: إن رجع ببارية أو ودية لم يبطل. وقال الشافعي: إن رجوعه إلى يد الراهن مطلقا لا يبطل حكم القبض المتقدم؛ ودليلنا «قِرْهَانٌ مَقْبُوضَةٌ»، فإذا خرج عن يد القابض لم يصدق ذلك اللفظ عليه لغة، فلا يصدق عليه حكما، وهذا واضح.

السابعة - إذا رهنه قولاً ولم يقبضه فعلا لم يوجب ذلك حكما؛ لقوله تعالى: «قِرْهَانٌ مَقْبُوضَةٌ». قال الشافعي: لم يجعل الله الحكم إلا برهن موصوف بالقبض، فإذا عُدَّت الصفة وجب أن يعدم الحكم، وهذا ظاهر جدا. وقالت المالكية: يلزم الرهن بالعقد ويجب الراهن على دفع الرهن ليعوزه المرتن؛ لقوله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» وهذا عقد، وقوله «بِالْمَعْدِ»^(٢) وهذا عهد. وقوله عليه السلام: «المؤمنون عند شروطهم» وهذا شرط، فالقبض عند شرط في كمال فائدته. وعندهما شرط في لزومه وصحته.

الثامنة - قوله تعالى: «مَقْبُوضَةٌ» يقتضى بينونة المرتن بالزمن. وأجمع الناس على صحة قبض المرتن، وكذلك على قبض وكيله. وأختلفوا في قبض عدل يوضع الرهن على يديه؛ فقال مالك وجميع أصحابه وجهور العلماء: قبض العدل قبض. وقال ابن أبي ليلى وقنادة وأحمد وعطاء: ليس بقبض، ولا يكون مقبوضا إلا إذا كان عند المرتن، ورأوا ذلك تعبدًا. وقول الجمهور أصح من جهة المعنى؛ لأنه إذا صار عند العدل صار مقبوضا لغة وحقيقة؛ لأن العدل نائب عن صاحب الحق ويمثله الوكيل؛ وهذا ظاهر.

التاسعة - ولو وُضِع الرهن على يد عدل فضاع لم يضمن المرتن ولا الموضوع على يده؛ لأن المرتن لم يكن في يده شيء يضمنه. والموضوع على يده أمين والأمين غير ضامن.

(١) الزيادة في جـ (٢) راجع جـ ٣١، ص ٣١ (٣) راجع جـ ١٠، ص ٢٩٦ (٤) كذا في جـ ١٠، ص ٢٩٦ (٥) راجع جـ ١٠، ص ٢٩٦

العاشرة — لما قال تعالى : «مَقْبُوضَةٌ» قال علماءنا : فيه ما يقتضى بظاهره ومطامته جواز رهن المشاع ^(١) . خلافا لأبي حنيفة وأصحابه ، لا يجوز عندهم أن يرهنه ثلث دار ولا نصفها من عبء ولا سيف ، ثم قالوا : إذا كان لرجلين على رجل مال هما فيه شريكان فلهما بذلك أرضا فهو جائز إذا قبضها . قال ابن المنذر : وهذا إجازة رهن المشاع ؛ لأن كل واحد منهما مرتهن نصف دار ^(٢) . قال ابن المنذر : رهن المشاع جائز كما يجوز بيعه .

الحادية عشرة — ورهن مافي الذمة جائز عند علمائنا ؛ لأنه مقبوض خلافا لمن منع ذلك ؛ ومثاله رجلان تاملتا لأحدهما على الآخر دين فرهنه دينه الذي عليه . قال ابن خزيمة متذاد : وكل عرض جاز بيعه جاز رهنه ، ولهذا الملة جوزنا رهن ما في الذمة ؛ لأن بيعه جائز ، ولأنه مال تقع الوثيقة به بخلاف أن يكون رهنا ، قياسا على سلعة موجودة . وقال من منع ذلك : لأنه لا يتحقق إقباضه والقبض شرط في لزوم الرهن ؛ لأنه لا بد أن يستوفى الحق منه عند المحل ، ويكون الاستيفاء من ماله لا من عينه ولا يتصور ذلك في الدين .

الثانية عشرة — روى البخاري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الظَّهْرُ يَرْكَبُ بِنَفْقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَابْنُ الدَّرِّ يَشْرِبُ بِنَفْقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَعَلَى الذِّي يَرْكَبُ وَيَشْرِبُ النَّفَقَةَ» . وأخرجه أبو داود وقال بدل «يشرب» في الموضعين : «يحب» . قال الخطابي : هذا كلام مبهم ليس في نفس اللفظ بيان من يركب ويحب ، هل الراهن أو المرتين أو العدل الموضوع على يده الرهن ؟ .

قلت : قد جاء ذلك مبينا مفسرا في حديثين ، وبسببهما اختلف العلماء في ذلك ؛ فروى الدارقطني من حديث أبي هريرة ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا كانت الدابة مرهونة فعل المرتين عليها ولبن الدّر يشرب وعلى الذي يشرب نفقته» . أخرجه عن أحمد ابن علي بن العلاء حديثنا زياد بن أيوب حديثنا هشام بن عمار عن الشعبي عن أبي هريرة . وهو قول أحمد وإسحاق : أن المرتين ينتفع من الرهن بالحلب والركوب بقدر النفقة . وقال أبو ثور : إذا كان الراهن ينتفع عليه لم ينتفع به المرتين . وإن كان الراهن لا ينتفع عليه وتركه

(١) في ٥ : الماع . (٢) كذا في الأصول ، ينبغي : نصف أرض .

في يد المرتين فانفق عليه فله ركو به واستخدام العبد . وقاله الأوزاعي والليث . الحديث الثاني أخرجه الدارقطني أيضا ، وفي إسناده مقال وبأقرب بيانه - من حديث إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن المقبري^(١) عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يفتق الرهن^(٢) لصاحبه غنمه وعليه غرمه " . وهو قول الشافعي والشافعية وابن سيرين ، وهو قول مالك وأصحابه . قال الشافعي : منفعة الرهن للراهن ، ونفقة عليه ، والمرتبن لا ينتفع بشيء من الرهن خلا الإحفاظ للوثيقة . قال الخطابي : وهو أولى الأقوال وأصحها ، بدليل قوله عليه السلام : " لا يفتق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه " [^(٣) قال الخطابي : وقوله : " من صاحبه أى لصاحبه "] . والعرب تضع « ين » موضع اللام ، كقولهم :

• أَمِنْ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تُكَلِّمْ •

قلت : قد جاء صريحا " لصاحبه " فلا حاجة للتأويل . وقال الطحاوي : كان ذلك وقت كون الربا مباحا ، ولم يشأ عن قرض جر منفعة ، ولا عن أخذ الشيء بالشيء وإن كانا غير متساويين ، ثم حرم الربا بعد ذلك . وقد أجمعت الأمة على أن الأمة المرهونة لا يجوز للراهن أن يطأها ، فكذلك لا يجوز له خدمتها . وقد قال الشافعي : لا ينتفع من الرهن بشيء . فهذا الشعبي روى الحديث وأقرب بخلافه ، ولا يجوز عنده ذلك إلا وهو متسوخ . وقال ابن عبد البر وقد أجمعوا أن لبن الرهن وظهوره للراهن . ولا يخلو من أن يكون احتلاب المرتين له بإذن الراهن أو بغير إذنه ، فإن كان بغير إذنه ففي حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يختلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه " ما يردّه ويقضى بنسخه . وإن كان بإذنه ففي الأصول المجتمع عليها في تحريم المجهول والتفرّد وبيع ما ليس جندك وبيع ما لم يفتق ، ما يردّه أيضا ، فإن ذلك كان قبل نزول تحريم الربا . والله أعلم .

(١) كذا في كل الأصول ، والصواب كما في الدارقطني : من الزهري عن سعيد بن المسيب . وسناق فرياً .

(٢) غلق الرهن : من فعل الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعلن ملك المرتين الرهن فأبطله الإسلام - (عن النهاية) . (٣) الزيادة من يرد وهو دوط . هذه رواية غير المتقدمة للدارقطني .

(٤) في دود و دوط : الرهن .

وقال ابن خوزيمنداد : ولو شرط المرتن الانتفاع بالرهن فلذلك حالتان : إن كان من قرض لم يجوز ، وإن كان من بيع أو إجارة جاز ؛ لأنه بصير بائنا للسلعة بالثمن المذكور ومنافع الرهن مدة معلومة فكانه بيع وإجارة ، وأما في القرض فلا أنه بصير قرضاً بجر منفعه ؛ ولأن موضوع القرض أن يكون قربةً ، فإذا دخله نفع صار زيادة في الجنس وذلك ربا .

الثالثة عشرة — لا يجوز غلق الرهن ، وهو أن يشترط المرتن أنه له بحقه إن لم يات به عند أجله . وكان هذا من فعل الجاهلية فأبطله النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : " لا يغلّق الرهن " هكذا قيده برفع القاف على الخبر ، أى ليس يغلّق الرهن . تقول : أغلقت الباب فهو مُغلّق . وغلّق الرهن في يد مرتنه إذا لم يُفكك ؛ قال الشاعر :

أجارتنا من يجمع يتفرّق * ومن يك رهنا للحوادث يُسَلّي

وقال زهير :

وفارتك رهن لا فكك له • يوم الوداع فأمسى الرهن قد غلّقاً

الرابعة عشرة — روى الدارقطني من حديث صفيان بن عينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يغلّق الرهن له غنمه وعليه غرمه " . زياد بن سعد أحد الحفاظ الثقات ، وهذا إسناده حسن . وأخرجه مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يغلّق الرهن " . قال أبو عمر : وهكذا رواه كل من روى الموطأ عن مالك فيما علمت ؛ إلا ممن بن عيسى فإنه وصله ، ومعن ثقة ؛ إلا أنى أخشى أن يكون خطأ فيه من على بن عبد الحميد التضايرى عن مجاهد بن موسى عن معن بن عيسى . وزاد فيه أبو عبد الله عمرو بن الأبرهي بإسناده : " له غنمه وعليه غرمه " . وهذه اللفظة قد اختلفت الرواة في رفعها ؛ فرفعها ابن أبي ذئب ومَعمر وغيرهما . ورواه ابن وهب وقال : قال يونس قال ابن شهاب : وكان سعيد بن المسيب يقول : الرهن ممن رهنه ، له غنمه وعليه غرمه ؛ فأخبر ابن شهاب أن هذا من قول سعيد لا عن النبي صلى الله عليه وسلم . إلا أن معمرًا ذكره عن

(١) في ٥ : تابا . (٢) في ٢ : « وتلحق المهرن معلومة » . (٣) في ٢ : فيك .

(٤) في ط : ابن عمرو والصحيح من التمهيد .

ابن شهاب مرفوعا، ومعمّر أثبت الناس في ابن شهاب . وتابعه على رفعه يحيى بن أبي أنيسة ويحيى ليس بالقوي . وأصل هذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مُرسَلٌ، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة فإنهم يعلّونها . وهو مع هذا حديث لا يرفعه أحد منهم وإن اختلفوا في تأويله ومعناه . ورواه الدارقطني أيضا عن إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا . قال أبو عمر: لم يسمعه إسماعيل عن ابن أبي ذئب وإنما سمعه من عباد بن كثير عن ابن أبي ذئب، وعباد عندهم ضعيف لا يُتَّجَّح به . وإسماعيل عندهم أيضا غير مقبول الحديث إذا حدث عن غير أهل بلده؛ فإذا حدث عن الشاميين لحديثه مستقيم ، وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ففي حديثه خطأ كثير واضطراب .

الخامسة عشرة — ثَمَاءُ الرهن داخل معه إن كان لا يتميز كالسمن، أو كان سَلًا كالولادة والتاج ؛ وفي معناه قَسِيل النخل ، وما عدا ذلك من غلّة وثمرة ولبن وصوف فلا يدخل فيه إلا أن يشترطه . والفرق بينهما أن الأولاد تبع في الزكاة للأمهات ، وليس كذلك الأصواف والألبان وثمر الأشجار؛ لأنها ليست تبعا للأمهات في الزكاة ولا هي في صورها ولا في معناها ولا تقوم معها، فلها حكم نفسها لاحكم الأصل خلاف الولد والتاج . والله أعلم بصواب ذلك .

السادسة عشرة — وَرَهْنٌ مَنْ أَحَاطَ الدِّينَ بِمَالِهِ جَائِزًا لَمْ يُقْلَسْ ، ويكون المرتب أحق بالرهن من الغرماء ؛ قاله مالك وجماعة من الناس . وروى عن مالك خلاف هذا — وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة — أن الغرماء يدخلون معه في ذلك وليس بشيء؛ لأن من لم يُحْجَر عليه فنصرافته صحيحة في كل أحواله من بيع وشراء ، والغرماء عاملوه على أنه يبيع ويشترى ويَقْضَى ، لم يختلف قول مالك في هذا الباب، وكذلك الرهن . والله أعلم .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ الآية . شَرَطُ رُطْبٍ بِهِ وَصِيَّةٌ الذي عليه الحق بالأداء وترك المطلق . يعني إن كان الذي عليه الحق أمينًا عند صاحب الحق وثيقة فليؤد له ما عليه أئمن . وقوله ﴿ فليؤد ﴾ من الأداء مهموز [وهو جواب الشرط] ويجوز تخفيف همزه فتقلب المزمة واوا ولا تقلب ألفا ولا تجعل بين بين ؛ لأن الألف لا يكون

ما قبلها إلا مفتوحا . وهو أمر معناه الوجوب ، بقرينة الإجماع على وجوب أداء الديون . وثبت حكم الحاكم به وجبه الغرماء عليه ، وبقرينة الأحاديث الصّاح في تحريم مال الغير . الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿ أَمَّا نَسْتُمْ ﴾ الأمانة مصدر سمي به الشيء الذي في الذمة ، وأضائها إلى الذي عليه الدين من حيث لها إليه نسبة ؛ كما قال تعالى : « وَلَا تَزُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ » .

التاسعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلَيَقِيَنَّ اللَّهُ رَءْيَهُ ﴾ أي في ألا يكتم من الحق شيئا . وقوله : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ﴾ تفسير لقوله : « وَلَا يُضَارُّ » بكسر العين . نهي الشاهد عن أن يضرب بكتان الشهادة ، وهو نهي على الوجوب بعدة قرائن منها الوعيد . وموضع النهي هو حيث يخاف الشاهد ضياع حق . وقال ابن عباس : على الشاهد أن يشهد حينما استشهد ، ويخبر حينما استخبر ، قال : ولا تقل أخبر بها عند الأمير بل أخبر بها لعله يرجع ويرعوى . وقرأ أبو عبد الرحمن « ولا يكتموا » بالياء ، جعله نهيًا للغائب .

الموافقة عشرين — إذا كان على الحق شهود تعين عليهم أدائها على الكفاية ، فإن أذاها انسان وآجترأ الحاكم بهما سقط الفرض عن الباقيين ، وإن لم يمترا بها تعين المشي إليه حتى يقع الإثبات . وهذا يعلم بدعاء صاحبها ، فإذا قال له : أحبي حتى بأداء ما عندك لي من الشهادة تعين ذلك عليه .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتَمٌ قَلْبُهُ ﴾ خص القلب بالذكر إذ الكتم من أفعاله ، وإذ هو المضمة التي يصلح الجسد كله كما قال عليه السلام ؛ فعمد بالمض من الجملة ، وقد تقدم . [في أول السورة ^(٢٢)] وقال النجاشي : لما عزم على ألا يؤديها وترك أداءها باللسان رجع المائم إلى الوجهين جميعا . فقوله : « آتَمٌ قَلْبُهُ » مجاز ، وهو آكد من الحقيقة في التلذذ على الوعيد ، وهو من بديع البيان ولطيف الإعراب عن المعاني . يقال : آتَمٌ القلب سبب مسخه ، والله تعالى إذا مسخ قلبا جعله منافقا وطبع عليه ، نعوذ بالله منه [وقد تقدم في أول السورة ^(٢٣)] . و « قلبه » رفع بـ « آتَمٌ » و « آتَمٌ » خبر نعوذ بالله منه . (١) راجع به ص ٢٧ (٢) الزيادة بن جوط . راجع ١ ص ٦٨٨ (٣) من ط ٥

«إِنَّ»، وإن شئت رفعت آئماً بالابتداء، و«قلبه» فاعل يستد مسد الخبر والجملة خبر إن «
وإن شئت رفعت آئماً على أنه خبر الابتداء تنوي به التأخير. وإن شئت كان «قلبه» بدلا
من «آئم» بدل البعض من الكل. وإن شئت كان بدلا من المضمرة الذي في «آئم» .
وتعرضت هنا ثلاث مسائل تيممة أربع وعشرين «

الأولى - أعلم أن الذي أمر الله تعالى به من الشهادة والكتابة لمراعاة صلاح ذات البين
وفى النزاع المؤدى إلى فساد ذات البين؛ لتلايسول له الشيطان بجمود الحق وتجاوز ماحذله
الشرع، أو تركه الاقتصار على المقدار المستحق؛ ولأجله حرم الشرع البياعات المجهولة التي
اعتادها يؤدى إلى الاختلاف وفساد ذات البين وإيقاع التضاعن والتباين. فمن ذلك ما حرمه
الله من الميسر والقمار وشرب الخمر بقوله تعالى: «لَمَّا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ
وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ» الآية. فمن تأدب بأدب الله في أوامره وزواجره حاز صلاح
الدنيا والدين؛ قال الله تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ لَكُنَّا خَيْرًا لَّهُمْ» الآية.

الثانية - روى البخارى عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من
أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله». وروى
النسائى عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها استدانت، فقيل: يا أم المؤمنين،
تستدينين وليس عندك وفاء؟ قالت: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:
«من أخذ ديناً وهو يريد أن يؤديه أعانه الله عليه». وروى الطحاوى وأبو جعفر الطبرى
والحاثر بن أبى أصامة في مسنده عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:
«لا تخيفوا الأنفس بعد أمنها» قالوا: يا رسول الله، وما ذاك؟ قال: «الدين». وروى
البخارى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في دعاء ذكره: «اللهم أنى أعوذ بك
من الهم والحزن والعجز والكسل والجبن والبخل وضلع الدين وغلبة الرجال». قال العلماء:
ضلع الدين هو الذى لا يجد دانه من حيث يؤديه. وهو مأخوذ من قول العرب: جمل مضليع
أى ثقيل، ودابة مضليع لا تقوى على الحمل؛ قاله صاحب العين. وقال صلى الله عليه وسلم:

”الَّذِينَ شِئْنَا الدِّينَ“ ، وروى عنه أنه قال : ”الدين هم بالليل ومَدَّةً بالنهار“ . قال علماءنا : وإنما كان شَيْئاً ومَدَّةً لما فيه من شغل القلب والبال والمهمَّ اللازم في قضاءه ، والتذلل للفرغم عند لقائه ، وتعمُّل مِيتَه بالتأخير إلى حين إوائه . وربما يعد من نفسه القضاء فيُخلف ، أو يحدث التفرغم بسببه فيكذب ، أو يخلف له فيحنت ؛ إلى غير ذلك . ولهذا كان عليه السلام يتعوذ من المائم والمغرم ، وهو الدين . فقيل له : يا رسول الله ، ما أكثر ما تتعوذ من المغرم ؟ فقال : ”إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف“ . وأيضاً فربما قد مات ولم يقض الدين فيرتن به ؛ كما قال عليه السلام : ”تَسْمَةُ الْمُؤْمِنِ مَرْتَهَةٌ فِي قَبْرِهُ بِدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ“ . وكل هذه الأسباب مَشَائِنُ فِي الدِّينِ تذهب بجماله وتُنقص كماله . والله أعلم .

الثالثة : لما أمر الله تعالى بالكتب والإشهاد وأخذ الزهان كان ذلك نصّاً قاطعاً على مراعاة حفظ الأموال وتقييمها ، وردا على الجهلة المتصوفة ورعاعها الذين لا يرون ذلك ، فيخرجون عن جميع أموالهم ولا يتركون كفاية لأنفسهم وعيالهم ؛ ثم إذا احتاج وانقرع عياله فهو إما أن يتعرض لِيَتَن الإخوان أو لصدقاتهم ، أو أن يأخذ من أرباب الدنيا وظلمتهم ، وهذا الفعل مذموم منبئ عنه . قال أبو الفرج الجوزي : ولست أعجب من المتزهدين الذين فعلوا هذا مع قلة علمهم ، إنما استعجب من أقوام لهم علم وعقل كيف حثوا على هذا ، وأمروا به مع مصادته للشرع والعقل . فذكر المحاسبي في هذا كلاماً كثيراً ، وشيّد أبو حامد الطوسي^(١) ونصره . والحارث عندي أعذر من أبي حامد ؛ لأن أبا حامد كان أفقه ، غير أن دخوله في التصوف أوجب عليه نصرة ما دخل فيه . قال المحاسبي في كلام طويل له : ولقد بلغني أنه لما توفي عبد الرحمن بن عوف قال ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما نخاف على عبد الرحمن فيما ترك . فقال كتب : سبحان الله ! وما تخافون على عبد الرحمن ؟ كَسَبَ طَيِّباً وأفنق طَيِّباً وترك طَيِّباً . فبلغ ذلك إِبَادَةً فخرج مُغْتَضِباً يريد كعباً ، فزبلحي^(٢) بعير فأخذه بيده ، ثم أنطلق يطلب كعباً ؛ فقيل لكعب : إن إِبَادَةً يطلبك . فخرج هارباً حتى

(١) هو أبو عبد الله الحارث بن أسد الزاهد المحاسبي ، وسمى المحاسبي لكثرة محاسبه لنفسه . (من أنساب الساماني) .

(٢) أراد كعب الأبحار بدليل قوله له : يابن اليهودية ، وهذا غير صحيح على ما يأتي في ص ٤١٨ وما تملك

به بعض الملاحدة الإباضيين . (٣) الهى : علم الحنك وهو الهى عليه الأبناء .

دخل على عثمان يستنيث به وأخبره الخبر . فاقبل أبوذر يقص الأثر في طلب كعب حتى أتتهى إلى دار عثمان ، فلما دخل قام كعب فجلس خلف عثمان حاربا من أبي ذر ، فقال له أبوذر : يا ابن اليهودية ، زعم الآباس بما تركه عبد الرحمن ! لقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقال : "الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة إلا من ^(١) قال هكذا وهكذا" . قال الحاسبي : فهذا عبد الرحمن مع فضله يوقف في عرصة ^(٢) [يوم] القيامة بسبب ما كسبه من حلال ، للتعفف وصنائع المعروف فيمنع السعي إلى الجنة مع الفقراء وصار ينجو في آثارهم حيوا ، إلى غير ذلك من كلامه . ذكره أبو حامد وشيخه وفؤاد بحديث ثعلبة ، وأنه أعطى المال فنع الركاة . قال أبو حامد : فمن راقب أحوال الأنبياء والأولياء وأقوالهم لم يشك في أن فقد المال أفضل من وجوده ، وإن صرف إلى الخيرات ، إذ أقل ما فيه اشتغال الهمة بإصلاحه عن ذكر الله . فينبغي للمرء أن يخرج عن ماله حتى لا يبقى له إلا قدر ضرورته ، فما بقى له درهم يلتفت إليه قلبه فهو محبوب عن الله تعالى . قال الجوزي : وهذا كله خلاف الشرع والعقل ، وسوء فهم المراد بالمال ، وقد شرفه الله وعظم قدره وأمر بحفظه ، إذ جعله قواما للأدنى وما جعل قواما للأدنى الشريف فهو شريف ، فقال تعالى : « وَلَا تَوْنُوا السَّعْيَاءَ أَمْوَالُكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا » . ونهى جل وعز أن يسلم المال إلى غير رشيد فقال : « فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ » . ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال ، قال لسعد : "إنك أن تذر ورثك أغنياء خير من أن تذرهم عائلة يتكففون الناس" . وقال : "ما تنفعني مال كإل أبي بكر" .

وقال لمعروين العاص : "نعم المال الصالح للرجل الصالح" . ودعا لأنس ، وكان في آخر دعائه : "اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيه" . وقال كعب ^(٥) : يا رسول الله ، إن من توجب أن أنخل من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله . فقال : "أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك" . قال الجوزي : هذه الأحاديث مخرجة في الصحاح ، وهي على خلاف

(١) أي إلا من صرف المال على الناس في وجه البر والصدقة . قال ابن الأثير : « العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأعمال وتطلقه على الكلام واللسان » فتقول : قال بيده أي أخذ ، وقال برجله أي مشى ، وقال بنحوه أي رفته . وكل ذلك على الجواز والانساع . (٢) من به . (٣) في به : كلامهم . (٤) راجع به ص ٢٧ (٥) حوأن مالك أحد الثلاثة الذين خلّفوا راجع به ص ٢٨٦ . فيه : إن من توبة الله على الخ »

ما تعتقده المتصوفة من أن إكثار المال حجاب وعقوبة، وأن حبسه ينافي التوكل، ولا ينكر أنه يخاف من فتنه، وأن خلقا كثيرا اجتنبوه لخوف ذلك، وأن جمعه من وجهه ليعز^(١)، وأن سلامة القلب من الافتتان به تقل، واشتغال القلب مع وجوده بذكر الآخرة يسد^(٢)، فلهذا خيف فتنه. فاما كسب المال فإن من اقتصر على كسب البُلغة من حلها فذلك أمر لا يَد منه، وأما من قصد جمعه والاستكثار منه من الحلال نُظر في مقصوده؛ فإن قصد نفس المفاتحة والمباهاة فيبس المقصود، وإن قصد إعفاف نفسه وعائلته، وأذخر لحوادث زمانه وزمانهم، وقصد التوسعة على الإخوان وإغناء الفقراء وفعل المصالح أُتيب على قصده، وكان جمعه بهذه النية أفضل من كثير من الطاعات. وقد كانت نيات خلق كثير من الصحابة في جمع المال سليمة لحسن مقاصدهم بجمعه؛ خرسوا عليه وسألوا زيادته. ولما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير حضر فريسه أجرى الفرس حتى قام ثم رمى سوطه، فقال: «أعطوه حيث بلغ سوطه». وكان سعد بن عبادَةَ يقول في دعائه: اللهم وسع عليّ. وقال إخوة يوسف: «وَرَدَّادُ كَيْلٍ بَعِيرٍ». وقال شعيب لموسى: «فَإِنْ أَمَّتَ عَشْرًا قَمِنَ عِنْدُكَ». وإن أيوب لما عوفي نُثر عليه رَجُلٌ من جراد من ذهب؛ فأخذ يتخي في ثوبه ويستكثر منه؛ فقليل له: أما سَعَيْتَ؟ فقال: يا رب فقير يشبع من فضلك؟ وهذا أمر مَرَكُوز في الطباع. وأما كلام المحاسبيّ خطأ يدل على الجهل بالعلم، وما ذكره من حديث كُعب وأبي ذرٍّ فعال، من وضع الجهال وخفيت عنه محنته عنه لُحُوفه بالقوم. وقد روى بعض هذا وإن كان طريقه لا يثبت؛ لأن في سننه ابن لُحَيْمَة وهو مطعون فيه. قال يحيى: لا يحتاج بحديثه. والصحيح في التاريخ أن أبا ذرٍّ توفي سنة خمس وعشرين، وعبد الرحمن بن عوف توفي سنة اثنين وثلاثين، فقد عاش بعد أبي ذرٍّ سبع سنين. ثم لفظ ما ذكره من حديثهم يدل على أن حديثهم موضوع، ثم كيف تقول الصحابة: إنا نخاف على عبد الرحمن! أوليس الإجماع منعقدا على إباحة [جمع] المال من حِلِّه، فما وجه الخوف مع الإباحة؟ أو يأذن الشرع في شيء ثم يعاقب^(٣) إباحة [جمع] المال من حِلِّه، فما وجه الخوف مع الإباحة؟ أو يأذن الشرع في شيء ثم يعاقب

(١) كذا في رواية، وفي رواية: يفر. (٢) الحضر (بضم فسكون) والإحضر: ارتفاع الفرس في عدوه. (٣) راجع ج ٩ ص ٢٢٢ (٤) راجع ج ١٢ ص ٢٦٧ (٥) الرجل (بكسر فسكون): النملة العظيمة من الجراد. (٦) مزب ورجل.

عليه ؟ هذا قلته فهم وقفه . ثم إنكر أبو ذر على عبد الرحمن ، وعبد الرحمن خير من أبي ذر بما لا يتقارب ؟ ثم تعلقه بعبد الرحمن وحده دليل على أنه لم [يسير^(١)] سير الصحابة فإنه قد خلف طلبة ثلاثمائة بهار في كل بهار ثلاثة قناطير . والبهار الجبل . وكان مال الزبير خمسين ألفا ومائتي ألف . وخلف ابن مسعود تسعين ألفا . وأكثر الصحابة كسبوا الأموال وخلفوها ولم ينكر أحد منهم على أحد . وأما قوله : « إن عبد الرحمن يحب حيا يوم القيامة » فهذا دليل على أنه ما عرف الحديث ، وأعوذ بالله أن يحب عبد الرحمن في القيامة ، أفترى من سبق وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ومن أهل بدر والشورى يحب ؟ ثم الحديث يرويه حمارة ابن زاذان ، وقال البخاري : ربما اضطرب حديثه . وقال أحمد : يروي عن أنس أحاديث متأكرا ، وقال أبو حاتم الرازي : لا يحتج به . وقال الدارقطني : ضعيف . وقوله : « ترك المال الحلال أفضل من جمعه » ليس كذلك ، ومتى صح قصد بجمعه أفضل بلا خلاف عند العلماء . وكان سعيد بن المسيب يقول : لا خير فيمن لا يطلب المال ، يقضى به دينه ويصون به عرضه ، فإن مات تركه ميراثا لم يسه . وخلف ابن المسيب أربعمائة دينار ، وخلف سفيان الثوري مائتين ، وكان يقول : المال في هذا الزمان سلاح . وما زال السلف يمدحون المال ويمجونه للنواب وإعانة الفقراء ، وإنما تحاماه قوم منهم إثارا للتشاغل بالعبادات ، وجمع المم ففتحوا بالوسير . فلو قال هذا القائل : إن التقليل منه أولى قرب الأمر ولكنه زاحم به مرتبة الإثم .

قلت : وما يدل على حفظ الأموال ومراعاتها إباحة القتال دونها وعليها ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « من قتل دون ماله فهو شهيد » . وسيأتي بيانه في « المائدة »^(٢) إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : **لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْضَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ ۗ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴿٢٨٢﴾

قوله تعالى : (قَدْ مَاتَ فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) هَدَمَ مَعْنَاهُ .
 قوله تعالى : (وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُ بِحَايِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ) فيه مسألتان :
 الأولى — اختلف الناس في معنى قوله تعالى : « وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُ بِحَايِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ » على أقوال خمسة :

الأول — أنها منسوخة ؛ قاله ابن عباس وابن مسعود وعائشة وأبو هريرة والشعبي وعطاء وعبد بن سيرين ومحمد بن كعب وموسى بن عبيدة وجماعة من الصحابة والتابعين ، وأنه بني هذا التكليف حَوَلًا حتى أنزل الله الفرج بقوله : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » . [وهو قول ابن مسعود وعائشة وعطاء ومحمد بن سيرين ومحمد بن كعب وغيرهم] وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال : لما نزلت « وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُ بِحَايِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ » قال : دخل قلوبهم منها شيء لم يدخل قلوبهم من شيء ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " قولوا سمعنا وأطعنا وسألنا " قال : فالتى الله الإيمان في قلوبهم فأُنزل الله تعالى : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لِمَا كَتَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا » [قال : " قد فعلت "] رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا [قال : " قد فعلت "] رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ [قال : " قد فعلت "] : في رواية فلما فعلوا ذلك نسخها الله ثم أنزل تعالى : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » وسياق .

الثاني — قال ابن عباس وعكرمة والشعبي ومجاهد : إنها مُحْكَمَةٌ مخصوصة ، وهي في معنى الشهادة التي نهي عن كتمانها ، ثم أعلم في هذه الآية أن الكلام لما الخفي ما في نفسه محاسب .

الثالث — أن الآية فيها بطلا على النفوس من الشك واليقين ، وقاله مجاهد أيضا .

الرابع — أنها محكمة عاتية غير منسوخة ، والله مُحَاسِبٌ خلقه على ما عملوا من عمل وعلى ما لم يعملوه مما ثبت في نفوسهم وأخبروه ونووه وأرادوه ؛ فيفقر للؤمنين وبأخذه أهل الكفر والتفارق ؛ ذكره الطبري عن قوم ، وأدخل عن ابن عباس ما يشبه هذا . روى عن علي

(١) الزيادة عن جوب وط . (٢) الزيادة من صحيح مسلم .

(٣) هذا الجزء من الآية موجود في الأصول دون صحيح مسلم .

ابن أبي طلحة عن ابن عباس أنه قال: لم تنسخ، ولكن إذا جمع الله الخلائق يقول: "إني أخبركم بما أكنتم في أنفسكم" فاما المؤمنون فيخبرهم ثم يغفر لهم، واما أهل الشك والريب فيخبرهم بما أخنوه من التكذيب؛ ذلك قوله: «يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ» وهو قوله عز وجل: «وَلَكِن يُوَاحِذُكُمْ بِمَا كَذَبْتُمْ قُلُوبُكُمْ» من الشك والتناق. وقال الضحاك: يعلمه الله يوم القيامة بما كان يسره ليعلم أنه لم يخف عليه. وفي الخبر: "إن الله تعالى يقول يوم القيامة هذا يوم تُبْلَى فيه السرائر وتخرج الضائرو أن كُتِبَ لم يكتبوا إلا ما ظهر من أعمالكم وأنا المطلع على ما لم يطلعوا عليه ولم يُخَبَّرْوه ولا كتبوه فانا أخبركم بذلك وأحاسبكم عليه فأغفر لمن أشاء وأعذب من أشاء" يفه. للمؤمنين ويعذب الكافرين، وهذا أصح ما في الباب، يدل عليه حديث السجوي على ما يأتي بيانه، [لا يقال]: فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم "إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به". فإنا نقول: ذلك محمول على أحكام الدنيا؛ مثل الطلاق والعاق والبيع التي لا يلزمه حكمها ما لم يتكلم به، والذي ذكر في الآية فيما يؤاخذ العبد به بينه وبين الله تعالى في الآخرة. وقال الحسن: الآية محكمة ليست بمسوخة. قال الطبري: وقال آخرون نحو هذا المعنى الذي ذكر عن ابن عباس؛ إلا أنهم قالوا: إن العذاب الذي يكون جزاء لما خُطِر في النفوس وصحبه الفكر إنما هو بمصائب الدنيا وآلامها وسائر مكارهاها. ثم أسند عن عائشة نحو هذا المعنى؛ وهو (القول الخامس): ورجح الطبري أن الآية محكمة غير منسوخة: قال ابن عطية: وهذا هو الصواب، وذلك أن قوله تعالى: «وَأَن تَبُدُّوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ» معناه مما هو في وسعكم وتحت كسبكم، وذلك استصحاب المعتد والشك؛ فلما كان اللفظ مما يمكن أن تدخل فيه الخواطر أشق الصعابة والنبي صلى الله عليه وسلم، فبين الله لم ما أراد بالآية الأخرى، وخصصها ونص على حكمه أنه لا يكلف نفسا إلا وسعها، والخواطر ليست هي ولا دفعها في الوسع، بل هي أمر غالب وليست مما يكتبب؛ فكان في هذا البيان قرَجهم وكشف كُرْهِهم، وبقي الآية محكمة لا تلخ فيها: وما يدفع أمر النسخ أن الآية خبر والأخبار لا يدخلها النسخ؛ فإن ذهب ذاهب إلى تقدير النسخ فلما يترتب له في الحكم الذي لحق الصحابة حين فزعوا من الآية، وذلك أن قول النبي صلى الله عليه وسلم:

(١) قراءة مانع كما يأتي - (٢) رابع ص ٩٩ من هذا الجزء - (٣) هذه الزيادة من جوده ورا -

(٤) في جوده وجرط وابن عطية: وقال الآية: وله وجه -

عليه وسلم لم : « قولوا سمعنا وأطعنا » يحيى منه الأمر بأن يثبتوا على هذا ويلزموه وينظروا لطف الله في القرآن . فإذا قُرر هذا الحكم فصحيح وقوع النسخ فيه ، وتشبه الآية حينئذ قوله تعالى : « إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَأْتُوا مِائَتِينَ » فهذا لفظه الخبر ولكن معناه التزموا هذا واتَّبِعُوا عليه وأصبروا بحسبه ، ثم نسخ بعد ذلك . وأجمع الناس فيما علمت على أن هذه الآية في الجهاد منسوخة بصبر المائة للثنتين . قال ابن عطية : وهذه الآية في « البقرة » أشبه شيء بها . وقيل : في الكلام إضمار وتقيد ، تقديره يحاسبكم به الله إن شاء ، وعلى هذا فلا نسخ . وقال التحاس : ومن أحسن ما قيل في الآية وأشبه بالظاهر قول ابن عباس : إنها عاقبة ، ثم أدخل حديث ابن عمر في التجوى ، أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما ، واللفظ لمسلم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يُدْنَى الْمُؤْمِنُ [يَوْمَ الْقِيَامَةِ] (١) من ربه جل وعز حتى يضع عليه كنفه فيقرر بذنوبه فيقول هل تعرف فيقول [أى] رب أعرف قال فإني قد سترتها عليك في الدنيا وإني أغفرها لك اليوم فيعطى صحيفة حسناته وأما الكفار والمنافقون فينادى بهم على رموس الخلاق هؤلاء الذين كذبوا على الله » . وقد قيل : إنها نزلت في الذين يتولون الكافرين من المؤمنين ، أى وإن تعلنوا ما في أنفسهم أيها المؤمنون من ولاية الكفار أو تسروها يحاسبكم به الله ، قاله الوافدى ومقاتل . واستدلوا بقوله تعالى في (آل عمران) « قُلْ إِنْ تُحِبُّوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُ مِنْ ولاية الكفار — يَعْلَمُهُ اللَّهُ » يدل عليه ما قبله من قوله : « لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » . قلت : وهذا فيه بعد ، لأن سياق الآية لا يقتضيه ، وإنما ذلك بين في « آل عمران » والله أعلم . وقد قال سفيان بن عيينة : بلغني أن الأنبياء عليهم السلام كانوا يأتون قومهم بهذه الآية « لَيْسَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْذَرُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُ بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ » . قوله تعالى : (فَيَقْرَأُونَ نِسَاءً وَيَعْتَبُ مِنْ نِسَاءً) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزرة والكسائي « فَيَقْرِءُ — وَيُعْتَبُ » بالجزم عطف على الجواب . وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع

(١) في ب و ط : ويترادف عطية : يسوا . (٢) أجمع ج ٨ ص ٤٤
(٣) كذا في ابن عطية . وفي ب و ج د هـ : وابنه . (٤) الزيادة من صحيح مسلم . (٥) راجع ج ٤ ص ٥٧

فيهما على القطع، أي فهو ينفرد ويمدب. وروى عن ابن عباس والأعرج وأبي العالية وعاصم
ابن جندب: بالنصب فيهما على إضمار «أن». وحقيقته أنه عطف على المعنى؛ كما في قوله
نعالى: «فِيضَاعِفُهُ لَهُ» ^(١) وقد تقدم. والمطف على اللفظ أجود لنشأته؛ كما قال الشاعر:

ومنى ما يج منك كلاماً • يتكلم فيجيبك بسقيل

قال النحاس: وروى عن طلحة بن مصرف «يحاسبكم به الله بفسر» بغير فاء على البدل.
ابن عطية: وبها قرأ الجعفي وخالد. وروى أنها كذلك في مصحف ابن مسعود. قال
ابن جني: هي على البدل من «يحاسبكم» وهي تفسير المحاسبة؛ وهذا كقول الشاعر:

روبداً بي شيان بعض وعيدكم • تلاقوا غدا خيل على سقوان
تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوعى • إذا ما غدت في المازق المتداني

فهذا على البدل. وكرر الشاعر الفعل؛ لأن الفائدة فيما يليه من القول. قال النحاس: وأجود
من الجزم لو كان بلا فاء الرفع، يكون في موضع الحال؛ كما قال الشاعر:

منى ثأته تشو إلى ضوء ناره • تحيد خير نار عندها خير موقيد

قوله تعالى: «آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ
كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَيْكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَفِرُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ
وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ» ^(٢) لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ
نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا
إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ
مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفُرْ لَنَا
وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ» ^(٣)

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ . [روى عن الحسن ومجاهد والضحاك : أن هذه الآية كانت في قصة المعراج ، وهكذا روى في بعض الروايات عن ابن عباس ، وقال بعضهم : جميع القرآن نزل به جبريل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وسلم إلا هذه الآية فإن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي سمع ليلة المعراج ، وقال بعضهم : لم يكن ذلك في قصة المعراج : لأن ليلة المعراج كانت بمكة وهذه السورة كلها مدنية ، فأما من قال : إنها كانت ليلة المعراج قال : لما صعد النبي صلى الله عليه وسلم وبلغ في السموات في مكان مرتفع ومعه جبريل حتى جاوز سدرة المنتهى فقال له جبريل : إني لم أجاوز هذا الموضع ولم يؤمر بالمجاورة أحد هذا الموضع غيرك فجاوز النبي صلى الله عليه وسلم حتى بلغ الموضع الذي شاء الله ، فأشار إليه جبريل بأن سلم على ربك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : التَّحِيَّاتُ لله والصلوات والطيبات . قال الله تعالى : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون لأمته حظ في السلام فقال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فقال جبريل وأهل السموات كلهم : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . قال الله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ ﴾ على معنى الشكر أي صدق الرسول ﴿ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يشارك أمته في الكرامة والفضيلة فقال : « وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ بِهِ وُجُوهَهُمْ وَبِهِ لَتَفِرَّقُنَّ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ » يعني يقولون آمنا بجميع الرسل ولا نكفر بأحد منهم ولا نفرق بينهم كما فرقت اليهود والنصارى ، فقال له ربه كيف قبولهم بأى الذى أنزلنا؟ وهو قوله : « إِنْ تُبَدِّلُوا مَا فِي بُحُورِهِمْ نَبِيًّا أَفَتُكْفَرُوا بِهِ » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير » . قال الله تعالى عند ذلك : « لَا يُكَفِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْمَهَا » يعني طافها ويقال : إِلَّا دُونَ طَافِهَا . « لَهَا مَا كَسَبَتْ » من الخير « وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ » من الشر ، فقال جبريل عند ذلك : سَلِّ تَعَطَّه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا » يعني إن جهلنا « أَوْ أَخْطَأْنَا » يعني إن تعمدنا ، ويقال : إن عملنا بالفسيان

وَالْخَطَا . فقال له جبريل : قد أعطيت ذلك قد رفع عن أمك الخطأ والنسيان . فسل شيئا آخر فقال : « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا » يعني تقلا « كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا » وهو أنه حرم عليهم الطيبات بظلمهم ، وكانوا إذا أذنوا بالليل وجدوا ذلك مكتوبا على بابهم ، وكانت الصلوات عليهم خمسين ، تخفف الله عن هذه الأمة وحط عنهم بعد ما فرض خمسين صلاة . ثم قال : « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ » يقول : لا تتقلنا من العمل ما لا نطبق فتعذبنا ، ويقال : ما تشق علينا ؛ لأنهم لو أمروا بخمسين صلاة لكانوا يطيقون ذلك ولكنه يشق عليهم ولا يطيقون الإدامة عليه « وَأَعْفُ عَنَّا » من ذلك كله « وَأَغْفِرْ لَنَا » وتجاوز عنا ، ويقال : « وأعف عنا » من المسخ « وأغفر لنا » من الخسف « وارحنا » من القذف ؛ لأن الأمم الماضية بعضهم أصابهم المسخ وبعضهم أصابهم الخسف وبعضهم القذف ثم قال : « أَنْتَ وَلَوْلَا نَا » يعني ولينا وحافظنا « فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ » فاستجبت دعوته . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « نصرت بالرعب مسيرة شهر » ويقال إن الغزاة : إذا خرجوا من ديارهم باليسة الخالصة وضربوا بالطبل وقع الرعب والهيبة في فلوب الكفار مسيرة شهر في شهر ، علموا بخروجهم أو لم يعلموا ، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع أوحى الله هذه الآيات ؛ ليعلم أمته بذلك . ولهذا الآية تفسير آخر ؛ قال الزجاج : لما ذكر الله تعالى في هذه السورة فرض الصلاة والزكاة وبين أحكام الحج وحكم الحيض والطلاق والإيلاء وأقاصيص الأنبياء وبين حكم الربا ، ذكر تعظيمه سبحانه بقوله سبحانه وتعالى : « لِّلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » ثم ذكر تصديق نبيه صلى الله عليه وسلم ثم ذكر تصديق المؤمنين بجميع ذلك فقال : « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ » أي صدق الرسول بجميع هذه الأشياء التي جرى ذكرها وكذلك المؤمنون كلهم صدقوا بالله وملائكته وكتبه ورسله [١] .

(١) هذه الزيادة لا توجد في الأصول إلا في نسخة ب يورد جزء منها ، وفي فتح ط توجد لها وعليها اعتماداها وهي كما يرى شادة في مضمونها أول الكلام إذ المجمع عليه سلفا وخلفا أن القرآن نزل به الروح الأمين جميعا على نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم « نزل به الروح الأمين على نبيك » وهذا هو المتواتر وكون هذه الآية تلقاها نبيينا صلوات الله عليه ليلة المراجح بجانب ما تواتر ، ويكون أشد مجافاة إذا علمت أن الإسراء كان في الخامسة بعد البعث ، وقبل سنة قبل الهجرة والبقرة مدنية بالإجماع . وقد وردت أحاديث في صحيح مسلم ، وسنن أبي أحمد وابن مردويه تؤيد ما ذكره القرطبي بيد أن المتواتر يجعل تلك الروايات على ضرب من التأويل متى سمحت سندنا وثبتنا . مصححه .

وقيل سبب نزولها الآية التي قبلها وهي «لِلّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَنْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» فإنه لما أنزل هذا على النبي صلى الله عليه وسلم اشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بركوا على الركب فقالوا: أي رسول الله، كلفنا من الأعمال ما نطبق: الصلاة والصيام والجهاد [والصدقة^(١)]، وقد أنزل الله عليك هذه الآية ولا نطبقها. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكافرين من قبلكم سمعنا وعصينا بل قولوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير» فقالوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير. فلما أقرأها القوم ذلت بها ألسنتهم فأنزل الله في إثرها: «آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفِرُّ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ». فلما فعلوا ذلك نسخها الله، فأنزل الله عز وجل: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ»^(٢) «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» قال: «نعم» «رَبَّنَا وَلَا تَجْعَلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا جَعَلْتَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا» قال: «نعم» «رَبَّنَا وَلَا تَجْعَلْنَا مَآلًا طَاقَةً لَنَا بِهِ» قال: «نعم» «وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ» قال: «نعم». أخرجه مسلم عن أبي هريرة.

قال علماؤنا: قوله في الرواية الأولى «قد فعلت» وهنا قال: «نعم» دليل على نقل الحديث بالمعنى، وقد تقدم، ولما تقرّر الأمر على أن قالوا: سمعنا وأطعنا، مدحهم الله وأثنى عليهم في هذه الآية، ورفع المشقة في أمر الخواطر عنهم؛ وهذه ثمرة الطاعة والالتحاق إلى الله تعالى؛ كما جرى لبني إسرائيل ضد ذلك من ذنوبهم وتحميلهم المشقات من الذلّة والمسكنة والانحلاء إذ قالوا: سمعنا وعصينا؛ وهذه ثمرة العصيان والتزدد على الله تعالى، أعاذنا الله من تقبّله بمنه وكرمه. وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له: إن يث ثابت بن قيس بن شماس

(١) من صحيح مسلم. (٢) في الأصول بدو قوله: «ما اكتسبت» قال: نعم. ويست في صحيح مسلم.

يُزَمَّرُ كُلَّ لَيْلَةٍ بِمَصَابِيحٍ . قَالَ : « فَلَعَلَّهُ يَفْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ » فَسُئِلَ ثَابِتٌ قَالَ : « قُرَأَتْ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ « آمَنَ الرَّسُولُ » نَزَلَتْ حِينَ شَقِيَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا تَوَعَّدُهُمْ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ عَذَابِهِمْ عَلَى مَا أَخَفَتْهُ نَفْسُهُمْ ، فَشَكُّوا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « فَلَعَلَّكُمْ تَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ » قَالُوا : « بَلْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا » فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ثَنَاءً عَلَيْهِمْ « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ » فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَحَقِّي لَهُمْ أَنْ يُؤْمِنُوا » .

الثانية - قوله تعالى : (آمَنَ) أى صدَّق ، وقد تقدَّم . والذي أنزل هو القرآن .
وقرأ ابن مسعود « وآمن المؤمنون كل آمن بالله » على اللفظ ، ويجوز في غير القرآن « آمنوا » على المعنى . وقرأ نافع وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (وَكُنِيَ) على الجمع . وقرءوا في « التحريم » كتابه ، على التوحيد . وقرأ أبو عمرو وهن وفي « البحر » « وَكُنِيَ » على الجمع . وقرأ حمزة والكسائي « وكتابه » على التوحيد فيهما . فمن جمع أراد جمع كتاب ، ومن أفراد أراد المصدر الذى يجمع كل مكتوب كان نزوله من عند الله . ويجوز في قراءة من وحد أن يراد به الجمع ، يكون الكتاب إسما للجنس فتستوى القراءةان ؛ قال الله تعالى : « قَبَسَتْ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مِبْشِرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مِنْهُمْ الْكِتَابَ » . قرأت الجماعة « وَرُسُلِهِ » بضم السين ، وكذلك « رُسُلْنَا وَرُسُلُكُمْ » ؛ إلا أبا عمرو فروى عنه تخفيف « رُسُلْنَا وَرُسُلُكُمْ » ، وروى عنه في « رُسُلِك » التنقيص والتخفيف . قال أبو علي : من قرأ « رُسُلِك » بالتثنية فذلك أصل الكلمة ، ومن خفف فكما يخفف في الأحاد ؛ مثل عُنُقٍ وَطُنْبٍ . وإذا خفف في الأحاد فذلك آخرى في الجمع الذى هو أنقل ، وقال معناه مكي . وقرأ جمهور الناس « لَا تُفَرِّقُ » بالنون ، والمعنى يقولون لا تفرق ؛ فحذف القول ، وحذف القول كثير ؛ قال الله تعالى : « وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » : أى يقولون سلام عليكم . وقال : « وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا » أى يقولون

ربنا، وما كان مثله . وقرأ سعيد بن جبیر ويحيى بن يعمر وأبو زرعة بن عمرو بن جرير ويعقوب « لا يفرق » بالياء ، وهذا على لفظ كل . قال هارون : وهى فى حرف ابن مسعود « لا يفرقون » . وقال « بَيْنَ أَحَدٍ » على الأفراد ولم يقل أحد ، لأنَّ الأَحد يتناول الواحد والجمع ؛ كما قال تعالى : « قَدْ مَنَّكَ مِنَ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ^(١) » فـ « حاجزين » صفة لأحد ؛ لأنَّ معناه الجمع . وقال صلى الله عليه وسلم : « ما أحلت الغنائم لأحد سود الروس غيركم » وقال رؤبة : إذا أمور الناس دبت دينكا * لا يرهون أحدا من دونكا

ومعنى هذه الآية : أن المؤمنين ليسوا كاليهود والنصارى فى أنهم يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض .

الثالثة — قوله تعالى : (وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) فيه حذف ، أى سمعنا سماع قائلين . وقيل : سمع بمعنى قيل ؛ كما يقال : سمع الله لمن حمده ، فلا يكون فيه حذف . وعلى الجملة فهذا القول يقتضى المدح لقائله . والطاعة قبول الأمر . وقوله (غُفْرَانِكَ) مصدر كالغفران والخمران ، والعامل فيه فعل مقدر ، تقديره : أغفر غفرانك ؛ قاله الزجاج . وغيره : زيارب أو أسأل غفرانك . (وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) إقرار بالبعث والوقوف بين يدى الله تعالى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت عليه هذه الآية قال له جبريل : « إن الله قد أحل التناء عليك وعلى أمتك فسل تعطه » فسأل إلى آخر السورة .

الرابعة — قوله تعالى : (لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) التكليف هو الأمر بما يشق عليه . وتكلفت الأمر تجشمته ؛ حكاه الجوهري . والوسع : الطافة والجدة . وهذا خبر جزم . نص الله تعالى على أنه لا يكلف العباد من وقت نزول الآية عبادة من أعمال القلب أو الجوارح إلا وهى فى وسع المكلف وفى مقتضى إدراكه وبشئته ؛ وبهذا انكشفت الكربة عن المسلمين فى تأولهم أمر الخواطر . وفى معنى هذه الآية ما حكاه أبوهريرة رضى الله عنه قال : ما وددت أن أحدا ولدنى أمه إلا جعفر بن أبى طالب ؛ فإنى تبعته يوما وأنا جائع فلما بلغ

(٢) فى ط : قائلين .

(١) راجع ج ١٨ ص ٢٧٦

(٢) كذا فى ابن عطية وهى عبارة . وفى الأصول : تم .

مزله لم يجد فيه سوى نحي ستم قد بقى فيه أثارة فشقه بين أيدينا، فجعلنا نلقى فيه من السمن والرب وهو يقول :

ما كلف الله نفساً فوق طاقتها • ولا تجود يد إلا بما تجد

الخامسة - اختلف الناس في جواز تكليف ما لا يطاق في الأحكام التي هي في الدنيا، بعد اتفاقهم على أنه ليس واقعاً في الشرع، وأن هذه الآية أدت بعدهم؛ قال أبو الحسن الأشعري وجماعة من المتكلمين : تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً، ولا يجرم ذلك شيئاً من عقائد الشرع، ويكون ذلك أمانةً على تعذيب المكلف وقطعاً به، وينظر إلى هذا تكليف المصور أن يعقد شعيرة. واختلف الفاضلون بجوازه هل وقع في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم أولاً؟ فقالت فرقة : وقع في نازلة أبي لحب، لأنه كلفه بالإيمان بجملة الشريعة، ومن جعلها أنه لا يؤمن؛ لأنه حكم عليه بقبّ الدين وصلي النار، وذلك مؤذن بأنه لا يؤمن؛ فقد كلفه بأن يؤمن بأنه لا يؤمن. وقالت فرقة : لم يقع قط. وقد حكي الإجماع على ذلك. وقوله تعالى : « سَيَصْلَى نَارًا » معناه إن وافي بحكاه ابن عظمة . « وَيُكَلَّف » يتعدى إلى مفعولين أحدهما محذوف ؛ تقديره عبادة أو شيئاً . فالله سبحانه بطفه وإنعامه علينا وإن كان قد كلفنا بما يشق ويثقل كثبوت الواحد للعشرة، وهجرة الإنسان ونخروجه من وطنه ومفارقة أهله ووطنه وعادته، لكنه لم يكلفنا بالمشتقات المثقلة ولا بالأمور المؤلمة ؛ كما كلف من قبلنا بقتل أنفسهم وقرض موضع البول من ثيابهم وجلودهم ، بل سهل ورفق ووضع عنا الإصر والأغلال التي وضعها على من كان قبلنا . فله الحمد والمنة ، والفضل والنعمة .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ لَمَّا مَا كَسَبَتْ وَ عَلَيْهَا مَا أَكَسَّسَتْ ﴾ يريد من الحسنة والسيئة . قاله السدي . وجماعة المفسرين لا خلاف بينهم في ذلك ؛ قاله ابن عظمة . وهو مثل قوله : « وَلَا تَرَوْا زُرَّةً وَ زُرَّةً أُخْرَى » « وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا » . والخواطر ونحوها ليست من كسب الإنسان . وجاءت العبارة في الحسنة بـ « لَمَّا » من حيث هي مما

يَفْرَحُ المرء بكسبه ويسر بها، فضاف إلى ملكه . وجاءت في السينات بـ «حَلْيَا» من حيث هي اُنْقال وأوزار ومتحملات صعبة؛ وهذا كما تقول: لى مال وعلى دِينَ . وكرر فعل الكسب تخالف بين التصريف حُسْنًا لِمَحْطِ الكلام؛ كما قال: «مَهْلُ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رُوَيْدًا»^(١) . قال ابن عطية: ويظهر لى في هذا أن الحسات هي مما تكتسب دون تكلف، إذ كاسبها على جادة أمر الله تعالى ورسم شرعه؛ والسينات تكتسب ببناء المبالغة، إذ كاسبها يتكلف في أمرها نرق حجاب نهى الله تعالى ويخطئه إليها؛ فيحسن في الآية مجيء التصريفين إحرارًا، لهذا المعنى .

البابسة - في هذه الآية دليل على صحة إطلاق أئمتنا على أفعال العباد كسبًا واكتسابًا؛ ولذلك لم يطلقوا على ذلك لا خَلَقَ ولا خَلَقَ؛ خلافا لمن أطلق ذلك من مُجْتَرِئَةِ المبتدعة . ومن أطلق من أئمتنا ذلك على العبد، وأنه فاعل فبالجهاز المحيض . وقال المتهدوى وغيره: وقبل معنى الآية لا يؤاخذ أحد بذنب أحد . قال ابن عطية: وهذا صحيح في نفسه ولكن من غير هذه الآية .

الثامنة - قال الكيا الطبري: قوله تعالى: «لَمَّا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ» يستدل به على أن من قتل غيره بمقتل أو تخلف أو تغريق فعليه ضمانه قصاصا أو دية؛ خلافا لمن جعل دية على العاقلة^(٢)، وذلك يخالف الظاهر، ويدل على أن سقوط القصاص عن الأب لا يقتضى سقوطه عن شريكه . ويدل على وجوب الحد على العاقلة إذا مكنت مجنونا من نفسها . وقال القاضي أبو بكر بن العربي: «ذكر علماؤنا هذه الآية في أن القود واجب على شريك الأب خلافا لأبي حنيفة، وعلى شريك الخاطيء خلافا للشافعي وأبي حنيفة؛ لأن كل واحد منهما قد اكتسب القتل . وقالوا: إن اشتراك من لا يجب عليه القصاص مع من يجب عليه القصاص لا يكون شبهة في دَرء ما يَدْرَأُ بالشبهة» .

التاسعة - قوله تعالى: (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِيَآ أَوْ أَخْطَأْنَا) المعنى: أعف عن إثمنا ما يقع منا على هذين الوجهين أو أحدهما؛ كقوله عليه السلام: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»

(٢) العاقلة أولا القليلة، وثانيا المرأة .

وما استكرهوا عليه" أى إثم ذلك . وهذا لم يختلف فيه أن الإثم مرفوع، وإنما اختلف فيما يتعلق على ذلك من الأحكام، هل ذلك مرفوع لا يلزم منه شيء أو يلزم أحكام ذلك كله؟ اختلف فيه . والصحيح أن ذلك يختلف بحسب الوقائع، فقسم لا يسقط باتفاق كالنramات والديات والصلوات المفروضة . وقسم يسقط باتفاق كالفصااص والتطيق بكلمة الكفر . وقسم ثالث يختلف فيه كمن أكل ناسيا في رمضان أو حنث ساهيا، وما كان مثله مما يقع خطأ ونسيانا، ويعرف ذلك فى الفروع .

المباشرة - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا ﴾ أى ثقلا . قال مالك والربيع : الإصر الأمر اللئيط الصعب . وقال سعيد بن جبیر : الإصر شدة العمل، وما غلظ على بنى إسرائيل من البول ونحوه . قال الضحاك : كانوا يحملون أمورا شديدا، وهذا نحو قول مالك والربيع، ومنه قول النابغة :

يا مانع الضم أن يغشى سرائهم • والحامل الإصر عنهم بعد ما عرفوا^(١)

عطاء : الإصر المسخ قردة وخنازير، وقاله ابن زيد أيضا . وعنه أيضا أنه الذنب الذى ليس فيه توبة ولا كفارة . والإصر فى اللغة العهد، ومنه قوله تعالى : « وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ^(٢) إِصْرِي » . والإصر : الضيق والذنب والتقل . والإصار : الحبل الذى تربط به الأحمال ونحوها، يقال : أصرا يصرا أصرا حبسه . والإصر (بكسر المعزة) من ذلك قال الجوهري : بالموضع مأصر ومأصر والجمع مأصر، والعامة تقول معاصر . قال ابن خزيمة : ويمكن أن يستدل بهذا الظاهر فى كل عبادة أدعى التحصم ثقيلها، فهو نحو قوله تعالى : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ^(٣) »، وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الَّذِينَ يَسِرُّوا سِرًّا وَلَا يُعْصِرُوا^(٤) » . اللهم شق على من شق على أمة محمد صلى الله عليه وسلم .

قلت : ونحوه قال اليعكا الطبرى قال : يحتاج به فى نفي الحرج والضيق المنافى ظاهره للحيقة السمحة، وهذا بين .

(١) كذا فى جميع الأصول، إلا طكا فى شراء الصراينة : غرقوا .

(٢) راجع ج ٤ ص ١٢٤

(٣) راجع ج ٤ ص ١٢٤

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْمِلْنَ مَا لَا طَاقَةَ لَنَّا بِهِ ﴾ قال قتادة : معناه لا تشدد علينا كما شددت على من كان قبلنا . الضحاك : لا تحملنا من الأعمال ما لا نطيق ؛ وقال نحوه ابن زيد . ابن جرير : لا تمسحنا قردة ولا خنازير . وقال سلام بن سابور : الذي لا طاقة لنا به : الغنمة ؛ وحكاها النفاثر عن مجاهد وعطاء . وروى أن أبا الدرداء كان يقول في دعائه : وأعوذ بك من غنمة ليس لها عدة . وقال السدي : هو التغليظ والأغلال التي كانت على بني إسرائيل .

قوله تعالى : ﴿ وَأَعْفُ عَنَّا ﴾ أي عن ذنوبنا . عفوت عن ذنبيه إذا تركته ولم تعاقبه . ﴿ وَأَغْفِرْ لَنَا ﴾ أي استر على ذنوبنا . والغفر : السر . ﴿ وَأَرْحَمْنَا ﴾ أي تفضل برحمة مبتدئا منك علينا . ﴿ أَنْتَ مَوْلَانَا ﴾ أي ولينا وناصرنا . وخرج هذا مخرج التعليم لخلق كيف بدعون . روى عن معاذ بن جبل أنه كان إذا فرغ من قراءة هذه السورة قال : آمين . قال ابن عطية : هذا يُظَنُّ به أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن كان ذلك فكذلك ، وإن كان بقياس على سورة الحمد من حيث هنالك دعاء وهنا دعاء لحسن . وقال علي بن أبي طالب : ما أظن أن أحدا عقل وأدرك الإسلام ينام حتى يقرأهما .

قلت : قد روى مسلم في هذا المعنى عن أبي مسعود الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من قرأ هاتين الآيتين من آخر سورة « البقرة » في ليلة كَفَتَا " . قيل : من قيام الليل ؛ كما روى عن ابن عمر قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " أنزل الله على آيتين من كنوز الجنة ختم بهما سورة البقرة كتبهما الرحمن بيده قبل أن يخلق الخلق بألف عام من قرأهما بعد العشاء مرتين أجزأناه من قيام الليل « آمن الرسول » إلى آخر البقرة " . وقيل : كفتاه من شر الشيطان فلا يكون له عليه سلطان . وأسند أبو عمرو الداني عن حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله جل وعز كتب كتابا قبل أن يخلق السموات والأرض بالتي عام فأنزل منه هذه الثلاث آيات

(١) الغنمة : (بضم اللين المعجمة) : هيجان شهوة التكاح رغم ينظم من باب تصب اشتد شهوة .

التي ختم بهن البقرة من قرأهن في بيته لم يقرب الشيطان بيته ثلاث ليالٍ . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أُوتِيَتْ هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كثر تحت العرش لم يؤتَنَّ نَجَى قَبْلِي " . وهذا صحيح . وقد تقدّم في الفاتحة نزول الملك بها مع الفاتحة .
والحمد لله

مصححه .

أبو إسحاق إبراهيم أطفيش

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى : **الْمَ . اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ** (١)
فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله : **(الْمَ . اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)** هذه السورة مدنية بإجماع . وحكى النقاش أن اسمها في التوراة طيبة . وقرأ الحسن وعمر بن عبد وعاصم بن أبي النجود وأبو جعفر الرضائي^(١) **«الْمَ . اللَّهُ»** بقطع ألف الوصل ، على تقدير الوقف على **«الْمَ»** كما يقدرون الوقف على أسماء الأعداد في نحو واحد ، إثنان ، ثلاثة ، أربعة ، وهم واصلون . قال الأخفش سعيد : ويجوز **«الْمَ الله»** بكسر الميم لاتقاء الساكنين . قال الزجاج : هذا خطأ ، ولا تقوله العرب لثقله . قال النحاس : **«الْقراءة [الأولى قراءة] العامة»** وقد تكلم فيها النحويون القدماء ، فذهب سيبويه أن الميم تُفتح لاتقاء الساكنين ، واخاروا لها الفتح لئلا يجمعوا بين كسرة وياء وكسرة قبلها . وقال الكسائي : حروف التهجى إذا لحقت ألف وصل حُذفت ألف الوصل حركتها بحركة الألف فقلت : **الْمَ الله ، وَالْمَ أَذْكُر ،** والم اقتربت . وقال الفراء : الأصل **«الْمَ اللَّهُ»** كما قرأ الرضائي فألقيت حركة المعزة على الميم . وقرأ عمر بن الخطاب **«الْحَيُّ الْقَيُّومُ»** ، وقال خارجه : في مصحف عبد الله **«الْحَيُّ الْقَيُّومُ»** . وقد تقدم ما للعلماء [من آراء] في الحروف التي في أوائل السور في أول **«البقرة»** . [و] من حيث جاء في هذه السورة **«لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ»** جملة قائمة بنفسها فتصوّر تلك الأقوال كلها .

(١) في القاموس وشرحه (مادة رأس) : «وَبُورِئُاس (بالقَم) : رَجُلٌ مِنْ عَامِرِينَ مِنْهُمْ . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : وَكَانَ أَبُو عَمْرِو الزَّاهِدُ يَقُولُ فِي أَبِي جَعْفَرِ الرِّضَائِيِّ أَحَدِ الْقُرَّاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُ الرِّوَّاسِيُّ ، يَفْتَحُ الرَّاءَ وَيُلَوِّمُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ، مَنُوسِبٌ إِلَى رِوَّاسٍ قَبِيلَةٍ مِنْ سُلَيْمٍ ، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرِّضَائِيَّ بِالْمُهْمَلَةِ كَمَا يَقُولُهُ الْمُحَدِّثُونَ وَغَيْرُهُمْ . قُلْتُ : وَبَنَى أَبِي جَعْفَرُ هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ سَادَةَ الرِّوَّاسِيُّ . ذَكَرْتُ أَنَّهُ أَزَلَّ مِنْ وَضْعِ نَحْوِ الْكُوفِيِّينَ ، وَلَهُ تَصَانِيفٌ .»

(٢) الشككة من إعراب القرآن للنحاس . (٣) زيادة بضمها في السياق . (٤) راجع ج ١ ص ١٥٤ طبعه ثانية أو ثالثة .

الثانية - روى اليكسائي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى العشاء فاستفتح «آل عمران» فقرأ «آلم . الله لا إله إلا هو الحي القيوم» فقرأ في الركعة الأولى بمائة آية، وفي الثانية بالمائة الباقية . قال علماؤنا : ولا يقرأ سورة في ركعتين ، فإن فعل أجزاءه . وقال مالك في المجموعة : لا بأس به ، وما هو بالشأن .

قلت : الصحيح جواز ذلك . وقد قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بالأعراف في المغرب فزفها في ركعتين . خرجه النسائي أيضا ، وصححه أبو محمد عبد الحق ، وسيأتي .

الثالثة - هذه السورة ورد في فضلها آثار وأخبار؛ فمن ذلك ما جاء أنها أمانٌ من الحيات ، وكثرة الصلوك ، وأنها تُحاجُّ عن قارناتها في الآخرة ، ويكتب لمن قرأ آخرها في ليلة كقيام ليلة ، إلى غير ذلك . ذكر الباري أبو محمد في مسنده حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام قال حدثني عبيد الله الأنجمي قال : حدثني مسعر قال حدثني جابر ، قبل أن يقع قيا وقع فيه ، عن الشعبي قال قال عبد الله : نِمَ كَثْرُ الصَّلَوكِ سورة «آل عمران» يقوم بها في آخر الليل . حدثنا محمد بن سعيد حدثنا عبد السلام عن الجريري^(٢) عن أبي السليل^(٣) قال : أصاب رجل دما قال : فأوى إلى وادي بجنة . وإد لا يمشی فيه أحدٌ إلا أصابته جنةٌ ، وعلى شفير الوادي واهبان ؛ فلما أمسى قال أحدهما لصاحبه : هلك والله الرجل ! قال : فافتتح سورة «آل عمران» قالوا : فقرأ سورة طيبة لعله سينجو . قال : فأصبح سليما . وأسند عن مكحول قال : من قرأ سورة «آل عمران» يوم الجمعة صلت عليه الملائكة إلى الليل . وأسند عن عثمان بن عفان قال : من قرأ آخر سورة «آل عمران» في ليلة كتب له قيام ليلة . في طريقه ابن لميعة . وخرج مسلم عن التماس بن سيمان الكلابي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «يُؤْتَى

(١) هو جابر بن زيد بن الحارث الجعفي . توفي سنة ١٢٨ هـ . قال ابن سعد : كان بدلس وكان ضعيفا جدا في رأيه وروايته . وقال السليل : كان ضعيفا يظفر في التثنية . وقال أبو بدر : كان جابري يبيع به مرة في السنة مرة فيبذى ويحلق في الكلام . ظل ما حكى عنه كان في ذلك الوقت . وقال الأنجمي سينا ما رقع فيه بأنه ما كان من تغير عقله . (عن تهذيب التهذيب) . (٢) الجريري : يضم الجيم وفتح الراء الأولى وكسر الثانية وسكون ياء يهبا ، وهو سعيد بن إياس . يضاف إلى جرير بن عباد . (عن تهذيب التهذيب) . (٣) أبو السليل (فتح الهملة وكسر اللام) هو ضرب (بالضمير) بن نقيز ، ويقال نقيز ، ويقال نقيز . (عن تهذيب التهذيب) .

بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين كانوا يعملون به تَقْدُمه سورة البقرة وآل عمران — وضرب
لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أمثال ما نسيهن بعد ، قال : — كأنهما عَمَامَتَانِ
أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ بينهما شَرْقٌ ، أَوْ كَأَنَّهُمَا حِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ مُتَحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا .
وَنَرَجُ أَيضًا عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ” أَقْرَءُوا
الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ أَقْرَءُوا الزَّهْرَ أَوْ يَنْبَغِي سَوْرَةَ آلِ عِمْرَانَ فَإِنَّهُمَا
يَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا عَمَامَتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَّاتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ مُتَحَاجَّانِ
عَنْ أَصْحَابِهِمَا أَقْرَءُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ فَإِنَّ أَخَذَهَا بَرَكَةٌ وَتَرَكَهَا حَسْرَةٌ وَلَا يَسْتَطِيعُهَا الْبَطَلَةُ “ . قَالَ
مَعَاوِيَةُ : بَلَفَنِي أَنْ الْبَطَلَةَ الْحَرَّةُ .

الرابعة — للعلماء في تسمية « البقرة وآل عمران » بالزَّهْرَ أَوْ يَنْبَغِي ثلاثة أقوال :

الأول — أَنَّهُمَا التَّيْرَانِ ، مَأْخُذٌ مِنَ الزَّهْرِ وَالزَّهْرَةِ ، فَإِنَّمَا لَهْدَايَهُمَا قَارِئُهُمَا بِمَا يَزْهَرُ لَهُ
مِنْ أَنْوَارِهَا أَيْ مِنْ مَعَانِيهِمَا .

وإِنَّمَا يَلِي يَتَرَبَّ عَلَى قَرَأَتِهِمَا مِنَ الثُّورِ التَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي .

الثالث — سَمَّيْنَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا أَشْتَرَكْنَا فِيمَا تَضَمَّنَهُ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ ، كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ
وغيره عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ” إِسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ
الْآيَتَيْنِ وَالْمُكْمَلُ لِلَّهِ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ وَالَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ أَنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ “ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ أَيضًا . وَالْقَامُ : السَّحَابُ الْمُلْتَفُّ ، وَهُوَ الْغِيَاةُ إِذَا كَانَتْ
قَرِيبًا مِنَ الرَّأْسِ ، وَهِيَ الظُّلَّةُ أَيضًا . وَالْمَعْنَى : أَنَّ قَارِئَهُمَا فِي ظِلِّ تَوَابِهِمَا ، كَمَا جَاءَ ” إِنْ
الْمُؤْمِنُ فِي ظِلِّ صِدْقَتِهِ “ . وَقَوْلُهُ : ” مُتَحَاجَّانِ “ أَيْ يَبْتَغِيانِ اللَّهَ مِنْ مِحَادِلٍ عَنْهُ بِشَوَاهِمَا مَلَائِكَةً
كَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ : ” إِنْ مَنْ قَرَأَ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْآيَةَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعِينَ
مَلَكًا يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ “ . وَقَوْلُهُ : ” بَيْنَهُمَا شَرْقٌ “ قَيْدٌ بِسُكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا ،

(١) الشرق : المشرق . وسكون الراء فيه أشهر من فتحها . (٢) في الأصول : « فرقان » بالفاء .

والتصويب عن صحيح مسلم . والفرق : القطعة . والحزقة : الجماعة من كل شيء .

(٣) هو معاوية بن سلام أحد رجال سنة هذا الحديث .

وهو تنبيه على الضياء؛ لأنه لما قال : "سوداوان" قد يتوهم أنهما مظلمتان، فنفى ذلك بقوله "بينهما شرق". وبني بكونهما سوداوان أي من كثافتهما التي من سببها حالتا بين من تحتهما وبين حرارة الشمس وشدة اللهب. والله أعلم.

الخامسة - صدر هذه السورة نزل بسبب وفد تجران فيا ذكر محمد بن إسحاق عن محمد ابن جعفر بن الزبير، وكانوا نصارى وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة في ستين راجا، فيهم من أشرافهم أربعة عشر رجلا، في الأربعة عشر ثلاثة نفر اليهم يرجع أمرهم : العاصب أمير القوم وذو آرائهم وأسمه عبد المسيح، والسيد عظم وصاحب اجتماعهم وأسمه الآيم، وأبو حارثة بن علقمة أحد بكر بن وائل أسقفهم وعالمهم؛ فدخلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أثر صلاة العصر، عليهم ثياب الجبرات جبب وأردية. فقال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : ما رأينا وفدا مثلهم جمالا وجلالة. وحانت صلاتهم فقاموا فصلوا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم إلى المشرق. فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "دعهم". ثم أقاموا بها أياما يناظرون رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيسى وزعمون أنه ابن الله، إلى غير ذلك من أقوال شذيفة مضطربة، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يرد عليهم بالبراهين الساطعة وهم لا يبيصرون. ونزل فيهم صدر هذه السورة إلى نيف وعشرين آية إلى أن آل أمرهم إلى أن دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المباهلة، حسب ما هو مذكور في سيرة ابن إسحاق وغيره.

قوله تعالى : نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴿٤﴾ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿٥﴾

- (١) السيد والعاصب هما من رؤسائهم وأصحاب مراتبهم، والعاصب يتلو السيد. (٢) الخال (بالكسر) : الملبأ والنياث والمعلم في الشدة. (٣) الجبرات (بكر الحاء) وضع الباء جمع حبرة : ضرب من الثياب اليمنية. (٤) باهل القوم بعضهم بعضا وتباهلوا وتباهلوا : تلاحوا. ومعنى المباحلة أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء. فيقولوا : لعنة الله على الظالمين. (٥) راجع سيرة ابن هشام ص ١٠٤ طبع أوروبا.

قوله تعالى : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ بمعنى القرآن ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ أى بالصدق ، وقيل : بالجمعة .
 والثابت . والقرآن نزل نجوما : شيئا بعد شيء ؛ فلذلك قال « نَزَلَ » والتزليل مرة بعد مرة .
 والتوراة والإنجيل نزلا دفعة واحدة ؛ فلذلك قال « أُنْزِلَ » . والباء في قوله « بِالْحَقِّ » في موضع
 الحال من الكتاب ، والباء متعلقة بمحذوف ، التقدير آتيا بالحق . ولا تتعلّق بقرآن ، لأنه قد تعدى
 الى مفعولين أحدهما بحرف جر ، ولا يتعدى الى ثالث . و « مُصَدِّقًا » حال مؤكدة غير متقلة ؛
 لأنه لا يمكن أن يكون غير مصدّق ، أى غير موافق ؛ هذا قول الجمهور . وقدر فيه بعضهم
 الانتقال ، على معنى أنه مصدّق لنفسه ومصدّق لغيره .

قوله تعالى : ﴿ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ يعنى من الكتب المنزلة . والتوراة معناها الضياء والنور ،
 مشتقة من وَرَى الزُّنْد وَوَرَى لُغْنَان إذا خرجت ناره . وأصلها تَوْرِيَّةٌ على وزن تَفَعَّلَ ، التاء
 زائدة ، وتحركت الياء وقبلها فتحة فُعلبت ألفا . ويجوز أن تكون تَفَعَّلَ فتنقل الراء من الكسر
 الى الفتح ؛ كما قالوا في جارية : جَارَاة ، وفي ناصية ناصاة ؛ كلاهما عن الفراء . وقال الخليل :
 أصلها قَوْعَلَةٌ ؛ فالأصل وَوَرِيَّةٌ ، فُلبت الواو الأولى تاء كما فُلبت في تَوَلَّج ، والأصل وَوَلَجَ
 فَوَعَلٌ من وَبَلَّت ، وُلبت الياء ألفا لحركتها وانفتاح ما قبلها . وبناء قَوْعَلَةٍ أكثر من تَفَعَّلَ .
 وقيل : التوراة مأخوذة من التَّوْرِيَّة : وهى التعريض بالشيء . والكيمان لغيره ؛ فكان أكثر التوراة
 معاريض وتلويحات من غير تصريح وإيضاح ؛ هذا قول المؤرّج . والجمهور على القول الأوّل
 لقوله تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْعُرْقَانَ وَضِیَاءً وَدَكْرَى لِلنَّبِیِّیْنَ » بمعنى التوراة .
 والإنجيل إَفِیْلٌ من التَّجِل وهو الأصل ، ويجمع على أَنَاجِل ، وتوراة على تَوَار ؛ فالإنجيل
 أصلٌ لعلوم وحكم . ويقال : لعن الله تَاجِلِيَّةً : يعنى والديه ، إذ كانا أصله . وقيل : هو من
 تَجَلَّتْ الشيء إذا استخرجته ؛ فالإنجيل مستخرج به علوم وحكم ؛ ومنه سُمي الولد والنسل
 تَجَلًا لخروجه ؛ كما قال :

إِلِ مَعْشِرٍ لَمْ يُورِثِ الزَّمَّ جَدُّهُمْ * إِصَاغَرَهُمْ وَكُلَّ غَلٍّ لَهِمْ نَجِلٌ

(١) من لُبّة طائفة ، يقولون في مثل جارية وناصية ناصاة وكامية كاساة .

(٢) التولج : تكاس الظي أو الوحش الذى يلج فيه .

والتَّجَلُّلُ الماء الذي يخرج من التَّر . واستنجلت الأرض ، وبها تَجَلُّلٌ إذا خرج منها الماء ، فسَمِيَ الإنجِيلُ به ؛ لأنَّ الله تعالى أخرج به دَارِسًا من الحق فأبًا . وقيل : هو من التَّجَلُّل في العين (بالتحرُّك) وهو سَعَتُهُ ؛ وطعنة تَجَلَاء ، أى واسعة ؛ قال :
رُبَّمَا ضَرَبَ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ * مِنْ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ تَجَلَاء
فسَمِيَ الإنجِيلُ بذلك ؛ لأنه أصلُ أخرجهُ ثم ووسعه عليهم نورًا وضياء . وقيل : التَّجَلُّلُ التَّنازُع ، وسَمِيَ إنجيلًا لتنازُع الناس فيه . وحكى شيراز عن بعضهم : الإنجِيلُ كُلُّ كتاب مكتوب وافر السطور . وقيل : تَجَلُّلٌ عمل وصنع ؛ قال :
* وَأَتَجَلُّلُ فِي ذَاكَ الصَّنِيعِ كَمَا تَجَلُّلُ *

أى أَعْمَلُ وَأَصْنَع . وقيل : التَّوراة والإنجيل من اللغة السُّريانية . وقيل : الإنجِيلُ بالسُّريانية انجيلون ؛ حكاه الثعلبي . قال الجوهري : الإنجيل كتاب عيسى عليه السلام يذكر ويؤث ؛ فن أنث أراد الصحيفة ، ومن ذَكَرَ أراد الكتاب . قال غيره : وقد سَمِيَ القرآنُ إنجيلًا أيضًا ؛ كما روى في قصَّة مُنَاجَاة موسى عليه السلام أنه قال : " ياربُّ أرى في الألواح أقوامًا أناجيلُهُم في صدورهم فاجعلهُم أُنِّي " . فقال الله تعالى له : " تلك أئمةُ أحمد صلي الله عليه وسلم " وإنما أراد بالأناجيل القرآن . وقرأ الحسن «والإنجيل» بفتح الهَمْزة ، والباقيون بالكسر مثل الإكليل ، لغتان . ويحتمل أن يكون مما عرِبته الغرب من الأسماء الأعجمية ؛ ولا مثال له في كلامها .

قوله تعالى : (مِنْ قَبْلُ) يعنى القرآن (هُدًى لِلنَّاسِ) قال ابن فورك : التقدير هُدًى للناس المتقين . دليله في البقرة « هُدًى لِلْمُتَّقِينَ » فردَّ هذا العامُ إلى ذلك الخاص . و « هُدًى » في موضع نصب على الحال . (وَالْفُرْقَانُ) القرآن . وقد تقدّم .

قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴿١﴾

(١) ابن فورك (يضم الفاء وسكون الواو وضع الراء) هو أبو بكر بن محمد بن الحسن بن فورك ، المتكلم الأصولي الأديب النحوي الراغب الأصبهاني ، توفي سنة ست وأربعمائة . (عن ابن خلكان) .

هذا خبرٌ عن علمه تعالى بالأشياء على التفصيل؛ ومثله في القرآن كثير . فهو العالم بما كان وما يكون وما لا يكون؛ فكيف يكون عيسى إلهًا أو ابنٌ إله وهو تخفى عليه الأشياء ! .

قوله تعالى : **هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** ﴿١﴾
فيه مسائل ثلاث :

الأولى — قوله تعالى : **(هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ)** أخبر تعالى عن تصويره للبشر في أرحام الأمهات . وأصل الرحم من الرحمة ، لأنها مما يتراحم به . واشتقاق الصورة من صاره الى كذا إذا أماله ؛ فالصورة ماثلة إلى شبه هيئة . وهذه الآية تعظيم لله تعالى ، وفي ضمنها الرد على نصارى تجرّان ، وأن عيسى من المصورين ، وذلك مما لا يُنكره عاقل . وأشار تعالى إلى شرح التصوير في سورة « الحج » ^(١) و « المؤمنين » . وكذلك شرحه النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود ، على ما يأتي هناك إن شاء الله تعالى . وفيها الرد على الطبايعيين أنما إذ يجعلونها فاعلةً مسببة . وقد مضى الرد عليهم في آية التوحيد . وفي مُسند ابن سنجر — ^(٢) **وإنا مع محمد بن سنجر — حديث " إن الله تعالى يخلق عظام الجنين وغضاريفه من مني الرجل وشحمه ولحمه من مني المرأة " . وفي هذا أدل دليل على أن الولد يكون من ماء الرجل والمرأة ، وهو صريح قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى » . وفي صحيح مسلم من حديث ثوبان وفيه : أن اليهودي قال للنبي صلى الله عليه وسلم : وجئت أسألك عن شيء لا يعلمه أحد من أهل الأرض إلا نبيٌّ أو رجلٌ أو رجلان . قال : « يَفْعَلُكَ إِنَّ حَدِيثَكَ » ؟ .**

(١) في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنْ الْبَيْتِ ... » آية هـ

(٢) في قوله تعالى : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ ... » الآيات ١٢ ، ١٣ ، ١٤

(٣) في قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا » ج ١ ص ٢٥١ طبع ثانية وثالثة .

(٤) النصاريون : جمع غُضُوف (بضم الغين) وهو كل عظم ريش يؤكل ، وهو مارن الأنثى ، وتقتض الكفت (السلام الزيق على طرفها) ، وريوس الأضلاع ، وذهابية الصدر (عظم في الصدر مشرف على البطن) ، وداخل قوف الأذن .

قال : أسمع بأذني، جئت أسألك عن الولد . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فإذا اجتمعا فعلا مني الرجل مني المرأة أذكرا بإذن الله تعالى وإذا علا مني المرأة مني الرجل آتانا بإذن الله " الحديث . وسيأتي بيانه آخر «الشورى» إن شاء الله تعالى .

الثانية - قوله تعالى : (كَيْفَ يَسْأَلُ) يعنى من حُسن . وقُبِعَ وسواد وبَيَاض وطُول وقَصْر وسَلَامَة وعَاهَة ، إلى غير ذلك من الشقاء والسعادة . وذكر عن إبراهيم بن أدهم أن القراء اجتمعوا إليه ليسمعوا ما عنده من الأحاديث ، فقال لهم : إني مشغول عنكم بأربعة أشياء ، فلا أنفزع لرواية الحديث . فقيل له : وما ذلك الشغل ؟ قال : أحدها أنى أنفكر في يوم الميثاق حيث قال : " هؤلاء في الجنة ولا أبالي وهؤلاء في النار ولا أبالي " . فلا أدري من أى هؤلاء كنت في ذلك الوقت . والثاني حيث صوّرت في الرّحم فقال الملك الذى هو موكل على الأرحام : " يا رب شقي هو أم سعيد " فلا أدري كيف كان الجواب في ذلك الوقت . والثالث حين يقبض ملك الموت رُوحى فيقول : " يا رب مع التمر أم مع الإيمان " فلا أدري كيف يخرج الجواب . والرابع حيث يقول : «وَأَمَّا زُوا الْيَوْمِ أَيُّهُمْ الْمُجْرِمُونَ» فلا أدري في أى الفريقين أكون . ثم قال تعالى : (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) أى لا خالق ولا مصور ، وذلك دليل على وحدانيته ، فكيف يكون عيسى إلها مصورا وهو مصور (العزيز) الذى لا يئالب . (الحكيم) ذو الحكمة أو المحكم ، وهذا اخص بما ذكر من التصوير .

قوله تعالى : هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٦٦﴾

فيه تنوع مسائل :

الأولى — نخرج مُسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَهْلُ الْإِلْبَابِ » قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ بِمَنَاحِمِ اللَّهِ فَأَحْذَرُهُمْ ». وعن أبي غالب قال : كنت أمتي مع أبي أمامة وهو على حمالة ، حتى إذا انتهى إلى درج مسجد دمشق فإذا رهوس منصوبة ؛ فقال : ما هذه رهوس ؟ قيل : هذه رهوس خوارج يحيا بهم من العراق . فقال أبو أمامة : يَكَلِّبُ النَّارَ كِلَابُ النَّارِ كِلَابُ النَّارِ ! شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ ، طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتْلَوْهُ — يقولها ثلاثا — ثم بكى . فقلت : ما يُبْكِيكَ يَا أَبَا أُمَامَةَ ؟ قال : رحمة لهم ، إنهم كانوا من أهل الإسلام فخرجوا منه ؛ ثم قرأ «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ » إلى آخر الآيات . ثم قرأ « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ » . فقلت : يا أبا أمامة ، هم هؤلاء ؟ قال نعم . قلت : أثنى قوله برأيك أم شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : إني إذا لجرى : إني إذا لجرى ! بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث ولا أربع ولا خمس ولا ست ولا سبع ، ووضع أصبعه في أذنيه ، قال : وإلَّا فَصُتْنَا — قالها ثلاثا — ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تفرقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة واحدة في الجنة وسائرهم في النار وتريدت عليهم هذه الأمة واحدة واحدة في الجنة وسائرهم في النار .

الثانية — اختلف العلماء في المحكمات والمتشابهات على أقوال عديدة ؛ فقال جابر بن عبد الله ، وهو مقتضى قول الشعبي وسفيان الثوري وغيرهما : المحكمات في آي القرآن ما عُرِفَ تأويله وفهم معناه وتفسيره . والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله تعالى بعلمه

دون خلقه . قال بعضهم : وذلك مثل وقت قيام الساعة ، وخروج يأجوج ومأجوج والدجال وعيسى ، ونحو الحروف المقطعة في أوائل السور .

قلت : هذا أحسن ما قيل في المتشابه . وقد قدمنا في أوائل سورة البقرة عن الربيع ابن خيثم أن الله تعالى أنزل هذا القرآن فاستأثر منه بعلم ما شاء ؛ الحديث . وقال أبو عثمان : المحكم فاتحة الكتاب التي لا تجزئ الصلاة إلا بها . وقال محمد بن الفضل : سورة الإخلاص ، لأنه ليس فيها إلا التوحيد فقط . وقيل : القرآن كله محكم ؛ لقوله تعالى : « كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ » . وقيل : كله متشابه ؛ لقوله : « كِتَابًا مُتَشَابِهًا » .

قلت : وليس هذا من معنى الآية في شيء ؛ فإن قوله تعالى : « كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ » أى فى النظم والرصف وأنه حق من عند الله . ومعنى « كِتَابًا مُتَشَابِهًا » أى يشبه بعضه بعضا ويصدق بعضه بعضا . وليس المراد بقوله « آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ » « وَأُتْرُ مُمْتَنَاهَاتٌ » هذا المعنى ؛ وإنما المتشابه في هذه الآية من باب الاحتمال والاشتباه ، من قوله « إِنَّ الْبَقْرَ تَشَابَهَ عَلِيًّا » أى التيس علينا ، أى يحتمل أنواعا كثيرة من البقر . والمراد بالمحكم ما فى مقابلة هذا ، وهو مالا التباس فيه ولا يحتمل إلا وجهها واحدا . وقيل : إن المتشابه ما يحتمل وجوها ، ثم إذا رُدَّت الوجوه إلى وجه واحد وأُبْطِل الباقي صار المتشابه محكما . فالمحكم أبدا أصل تُرَدُّ إليه الفروع ، والمتشابه هو الفرع . وقال ابن عباس : المحكمات هو قوله فى سورة الأنعام « قُلْ تَعَالَوْا أَنُزِّلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ » إلى ثلاث آيات ، وقوله فى بنى إسرائيل : « وَفَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا » . قال ابن عطية : وهذا عندى مثال أعطاه فى المحكمات . وقال ابن عباس أيضا : المحكمات ناسخه وحرامه وفرائضه وما يؤمن به . وبمثل به ، والمتشابهات المنسوخات ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه وما يؤمن به . ولا يعمل به . وقال ابن مسعود وغيره : المحكمات الناسخات ، والمتشابهات المنسوخات ؛ وقاله قتادة والربيع والضحاك . وقال محمد بن جعفر بن الزبير : المحكمات هى التى فيها حجة الرب

وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل ، ليس لها تصرف ولا تحريف عما وضمن عليه .
 والمتشابهات لمن تصرف وتحريف وتأويل ، ابتلى الله قبين العباد ؛ وقاله مجاهد وابن إسحاق .
 قال ابن عطية : وهذا أحسن الأقوال في هذه الآية . قال النحاس : أحسن ما قيل
 في المحكمات والمتشابهات أن المحكمات ما كان قائما بنفسه لا يحتاج أن يرجع فيه إلى غيره ؛
 نحو «لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ» . «وَإِنِّي لَتَفَارِقُ لَيْلَى تَابَ» . والمتشابهات نحو «إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ
 جَمِيعًا» يرجع فيه إلى قوله جل وعلا : «وَإِنِّي لَتَفَارِقُ لَيْلَى تَابَ» . وإلى قوله عز وجل :
 «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ» .

قلت : ما قاله النحاس يبين ما اختاره ابن عطية ، وهو الجارى على وضع اللسان ؛
 وذلك أن المحكم اسم مفعول من أحكم ، والإحكام الإقناع ؛ ولا شك في أن ما كان واضح
 المعنى لا إشكال فيه ولا تردد ، إنما يكون كذلك لوضوح مفردات كلماته وإتقان تركيبها ؛
 ومتى اختل أحد الأمرين جاء التشابه والإشكال . والله أعلم . وقال ابن خزيمة : التشابه
 وجوه ، والذي يتعلق به الحكم ما اختلف فيه العلماء أى الآيتين نسخت الأخرى ؛ كقول
 عليّ وابن عباس في الحامل المتوفى عنها زوجها تمتد أقصى الأجلين . فكان عمر وزيد بن ثابت
 وابن مسعود وغيرهم يقولون وضع الحمل ، ويقولون : سورة النساء القصص^(١) نسخت أربعة أشهر
 وعشرا . وكان عليّ وابن عباس يقولان لم تنسخ . وكعارض الآيتين أيهما أولى أن تحتم إذا لم يعرف النسخ ولم توجد
 شرائطه ؛ كقوله تعالى : «وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» يقتضى الجمع بين الأقارب من ملك اليمين ،
 وقوله تعالى : «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» يمنع ذلك . ومنه أيضا تناقض
 الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم وتعارض الأقيسة ، فذلك المتشابه . وليس من المتشابه
 أن تقرأ الآية بقرائتين ويكون الاسم محتملا أو مجعلا يحتاج إلى تفسير ؛ لأن الواجب منه قدر
 ما يقتضيه الاسم أو جميعه . والقراءتان كالآيتين يجب العمل بموجبهما جميعا ؛ كما قرئ :

(١) سورة النساء القصص هي سورة الطلاق . ومراده هنا «وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن» آية ٤

«وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ» بالفتح والكسر، على ما يأتي بيانه «في المائدة» (١) إن شاء الله تعالى.

الثالثة - روى البخاري (٢) عن سعيد بن جبيرة قال قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف على... قال: ما هو؟ قال: «فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ» وقال: «وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ» وقال: «وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهُ حَدِيثًا» وقال: «وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ» فقد كنتموا في هذه الآية. وفي النازعات «أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا...» إلى قوله: «دَحَاهَا» فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال «أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ...» إلى: طائعين «فذكر في هذا خلق الأرض قبل خلق السماء». وقال: «وكان الله غفوراً رحيمًا». «وكان الله عزيزاً حكيمًا». «وكان الله سميعاً بصيراً» فكانه كان ثم مضى. فقال ابن عباس: «فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ» في النفخة الأولى، ثم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون؛ ثم في النفخة الآخرة أقبل بعضهم على بعض يتساءلون. وأما قوله: «مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ» «وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهُ حَدِيثًا» فإن الله يفكر لأهل الإخلاص ذنوبهم، وقال المشركون: تعالوا نقول: لم تكن مشركين، نفخ الله على أفواههم فتنتطق جوارحهم بأعمالهم؛ فعند ذلك هُرف أن الله لا يكتم حديثنا، وعنده يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين. وخلق الله الأرض في يومين، ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات في يومين، ثم دحا الأرض أي بسطها فأخرج منها الماء والمرعى، وخلق فيها الجبال والأشجار والآكام وما بينهما في يومين آخرين؛ فذلك قوله: «وَالْأَرْضَ بَدَلًا ذَلِكَ دَحَاهَا». خلقت الأرض وما فيها في أربعة أيام، وخلقت السماء في يومين. وقوله: «وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا» (٤) مسمى نفسه

(١) في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ...» آية ٦

(٢) ورد هذا الحديث في صحيح البخاري في كتاب التفسير (سورة السجدة) . وبين رواية صحيح البخاري وما ورد في الأصول اختلاف في بعض الكلمات .

(٣) هو تافع بن الأزرق الذي ما ريد ذلك رأس الأزارقة من الخواارج . (عن شرح القسطلاني) .

(٤) هذه عبارة صحيح البخاري . وفي الأصول: «يَسْمَى نَفْسَهُ ذَلِكَ...» .

ذلك، أى لم يزل ولا يزال كذلك ؛ فإن الله لم يرد شيئاً إلا أصاب به الذى أراد . ويحك !
فلا يَخْتَلَفْ عليك القرآن ؛ فإن كلاً من عند الله .

الرابعة - قوله تعالى : (وَأُخِرُ مَتَّاهَاتٌ) لم تصرف « أُخِرُ » لأنها عُدلت عن الألف واللام ، لأن أصلها أن تكون صفة بالألف واللام كالْكَبَرِ والصُّغَرِ ؛ فلما عُدلت عن مجرى الألف واللام مُنعت الصرف . أبو عبيد : لم يصرفوها لأن واحدها لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة . وأنكر ذلك المبرد وقال : يجب على هذا ألا ينصرف غَضَابٌ وعِطَاشٌ . الكسائى : لم تنصرف لأنها صفة . وأنكره المبرد أيضاً وقال : إن بُدَأَ وحُطِّمَ صفتان وهما منصرفان . سيبويه : لا يجوز أن تكون أُخِرُ معدولة عن الألف واللام ؛ لأنها لو كانت معدولة عن الألف واللام لكان معرفة ، ألا ترى أن سَحَرَ معرفة فى جميع الأقاويل لما كانت معدولة [عن السحر] ، وأمس فى قول من قال : ذهب أَمْسٌ معدولاً عن الأمس ؛ فلو كان أُخِرُ معدولاً أيضاً عن الألف واللام لكان معرفة ، وقد وصفه الله بالنكرة .

الخامسة - قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ) الذين رفع بالابتداء ، والخبر « فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ » . والزيج الميل ؛ ومنه زاغت الشمس ، وزاغت الأبصار . ويقال : زاغ يزغ زَيْغاً إذا ترك القصد ؛ ومنه قوله تعالى : « فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ » . وهذه الآية تم كل طائفة من كافرو زنديق وجاهل وصاحب يدعة ، وإن كانت الإشارة بها فى ذلك الوقت الى نصارى تجران . وقال قتادة فى تفسير قوله تعالى : « فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ » : إن لم يكونوا الحرورية وأنواع الخوارج فلا أدرى من هم . قلت : قد مر هذا التفسير عن أبى أمانة مرفوعاً ، وحسبك .

السادسة - قوله تعالى : (فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ) ابْتِغَاءً تَأْوِيلُهُ قال شيخنا أبو العباس رحمة الله عليه : مُتَّبِعُوا التَّشَابَهَ لِيَخْلُوا أَنْ يَبْقَمُوهُ وَيَجْمَعُوهُ طَبَقًا لِلتَّشَكُّكِ

(١) أى إذا أردت به سحر ليلتك . فان نكرة صرحة .

(٢) راجع الماشة ٢٢ ص ٢٥١ طبعة ثانية .

في القرآن وإضلال العوام . كما فعلته الزنادقة والقرايطه الطاعنون في القرآن ؛ أو طلباً لاعتقاد
ظواهر التشابه ، كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمانية
حتى اعتقدوا أن الباري تعالى جسمٌ مجسمٌ وصورةٌ مصورةٌ ذاتٌ وجهٌ وعينٌ ويدٌ وجنبٌ ورجلٌ
وأصبعٌ ، تعالى الله عن ذلك ! ؛ أو يتبعوه على جهة إبداء تأويلاتها وإيضاح معانيها ، أو كما
فعل صبيح^(١) حين أكثر على عمر في السؤال . فهذه أربعة أقسام :

الأول - لا شك في كفرهم ، وأن حكم الله فيهم القتل من غير استئابة .

الثاني - القول بتكفيرهم ، إذ لا فرق بينهم وبين عبادة الأصنام والصور ، ويشتابون
فإن تابوا وإلا قتلوا كما يفعل بن ارتد .

الثالث - اختلفوا في جواز ذلك بناء على الخلاف في جواز تأويلها . وقد عرفت أن مذهب
السلف ترك الترض لتأويلها مع قطعهم باستحالة ظواهرها ، فيقولون أمروها كما جاءت .
وذهب بعضهم إلى إبداء تأويلاتها وحملها على ما يصحح حمله في اللسان عليها من غير قطع بتعين
بُحْمَلِ منها .

الرابع - الحكم فيه الأدب البليغ ، كما فعله عمر بصبيح . وقال أبو بكر الأنباري :
وقد كان الأئمة من السلف يُعاقبون من يسأل عن تفسير الحروف المشككات في القرآن ،
لأن السائل إن كان يني بسؤاله تحلِيلَ البدعة وإثارة الفتنة فهو حقيق بالنكير وأعظم التنزير ،
وإن لم يكن ذلك مقصده فقد استحق العتب بما أجترم من الذنب ، إذ أوجد للنافقين الملعدين
في ذلك الوقت سبيلاً إلى أن يقصدوا ضَعْفَ المسلمين بالتشكيك والتضليل في تحريف القرآن
عن مناهج التزويل وحقائق التأويل . فن ذلك ما حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي أنباء
سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن يزيد بن حازم عن سليمان بن يسار أن صبيح بن عسل

(١) الفارقة : فرقة من الزنادقة الملاحدة أتباع الفلاسفة من القرس الذين يعتقدون نبوة زرادشت ومزدك
ورائي ؛ وكانوا يبعون الحزومات . (راجع عقد الجمان للعتبي في حوادث سنة ٢٧٨) .

(٢) صبيح (وزان أمير) بن شريك بن المنذر بن قطن بن قنص بن عسل (بكسر العين) بن عمرو بن ربيع
القيسي ، وقد نسب إلى جدّه الأعلى فيقال : صبيح بن عسل . راجع القاموس وشرحه مادة « صبح وعسل » .

قديم المدينة فجعل يسأل عن مُثابه القرآن وعن أشياء ؛ فبلغ ذلك عمر رضى الله عنه فبعث اليه عمر فاحضره وقد أعد له عَرَّاجين من عراجين النخل . فلما حضر قال له عمر : من أنت ؟ قال : أنا عبد الله صبيح . فقال عمر رضى الله عنه : وأنا عبد الله عمر ؛ ثم قام اليه فضرب رأسه بمرجون فشبهه ، ثم تابع ضربه حتى سال دمه على وجهه ؛ فقال : حسبك يا أمير المؤمنين ! فقد والله ذهب ما كنت أجد في رأسي . وقد اخلفت الروايات في أدبه ، وسيأتي ذكرها في « الذاريات » . ثم إن الله تعالى ألهمه التوبة وقذفها في قلبه فتاب وحسنت توبته . ومعنى « ابتغاء الفتنة » طلب الشهات واللُّبْس على المؤمنين حتى يُفسدوا ذات بينهم ، ويرتدوا الناس الى زَيِّنهم . وقال أبو إسحاق الزجاج : معنى « ابتغاء تأويله » أنهم طلبوا تأويل بشيئهم وإحباطهم ، فاعلم الله جل وعز أن تأويل ذلك ووقته لا يعلمه إلا الله . قال : والدليل على ذلك قوله تعالى : « لَمْ يَنْظُرُوا إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ » أى يوم يرون ما يوعدون من البعث والنشور والعذاب — يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ — أى تركوه — قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ » أى قد رأينا تأويل ما أنبأنا به الرسل . قال : فالوقف على قوله : « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » أى لا يعلم أحد متى البعث إلا الله .

السابعة — قوله تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) يقال : إن جماعة من اليهود منهم حُيَّي بن أخطب دخلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا : بلغنا أنه نزل عليك « وآلم » ، فإن كنت صادقاً في مقاتلتك فإن ملكاً أُنْتُك يكون إحدى وسبعين سنة ؛ لأن الألف في حساب الجمل واحد ، واللام ثلاثون ، والميم أربعون ، فقول « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » . والتأويل يكون بمعنى التفسير ، كقولك : تأويل هذه الكلمة على كذا . ويكون بمعنى ما يؤول الأمر اليه . واشتقاقه من آل الأمر إلى كذا يؤول اليه ، أى صار . وأولته تأويلاً أى صيرته . وقد حتمه بعض الفقهاء فقالوا : هو إبداء احتمال في اللفظ مقصود بدليل خارج عنه . فالتفسير بيان اللفظ ، كقولهم « لَا رَيْبَ فِيهِ » أى لا شك . وأصله من الفسر وهو البيان ؛ يقال : فسرت

الشيء (خففاً) أفسره (بالكسر) فسراً . والتأويل ببيان المعنى ؛ كقوله لا شك فيه عند المؤمنين . أولاً لأنه حق في نفسه فلا تقبل ذاته الشك ؛ وإنما الشك وصف الشاك . وكقول ابن عباس في الجدل أياً ؛ لأنه تأول قول الله عز وجل : « يَا بَنِي آدَمَ » .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ اختلف العلماء في « وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ » هل هو ابتداء كلام مقطوع مما قبله ، أو هو معطوف على ما قبله فتكون الواو للجمع . فالذي عليه الأكثر أنه مقطوع مما قبله ، وأن الكلام تم عند قوله « إِلَّا اللَّهُ » هذا قول ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وغيرهم ، وهو مذهب الكسائي والأخفش والقزّاء وأبي عبيد . قال أبو نعيم الأصبهاني : إنكم تصلون هذه الآية وإنها مقطوعة . وما انتهى علم الراسخين إلا إلى قولهم « آمناً به كل من عند ربنا » . وقال مثل هذا عمر بن عبد العزيز ، وحكى الطبري نحوه عن يونس عن أشهب عن مالك بن أنس . و « يَقُولُونَ » على هذا خبر الراسخين . قال الخطابي : وقد جعل الله تعالى آيات كتابه الذي أمرنا بالإيمان به والتصديق بما فيه قسمين : مُحْكَمًا وَمُنْتَشَاهًا ؛ فقال عز من قائل : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُنْتَشَاهَاتٌ ... إلى قوله : كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا » فأعلم أن المنتشاه من الكتاب قد استأثر الله بعلمه ، فلا يعلم تأويله أحد غيره ، ثم أثنى الله عز وجل على الراسخين في العلم بأنهم يقولون آمناً به . ولولا صحة الإيمان منهم لم يستحقوا الثناء عليه . ومذهب أكثر العلماء أن الوقف التام في هذه الآية إنما هو عند قوله تعالى : « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » وأن ما بعده استئناف كلام آخر ، وهو قوله « وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمناً به » . وروى ذلك عن ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وعائشة . وإنما روى عن مجاهد أنه نسق « الراسخين » على ما قبله وزعم أنهم يعلمونه . واحتج به بعض أهل اللغة فقال : معناه والراسخون في العلم يعلمونه قائلين آمناً ، وزعم أن موضع « يَقُولُونَ » نصب مل الحال . وعامة أهل اللغة ينكرونه ويستبعدونه ؛ لأن العرب لا تضمّر الفعل والمفعول معاً ، ولا تذكر حالاً إلا مع ظهور العمل ؛ فإذا لم يظهر فعل فلا يكون حال ؛ ولو جاز ذلك لحاز

أَن يُقَالَ : عبد الله راجباً ، بمعنى أقبل عبد الله راجباً ، وإنما يجوز ذلك مع ذكر الفعل كقوله :
عبد الله يتكلم يصلح بين الناس ؛ فكان « يصلح » حالاً له ؛ كقول الشاعر — أنشدني
أبو عمر قال أنشدنا أبو العباس ثعلب — :

أرسلتُ فيها قِطْماً لُكَّالِكا * يَقْصُرُ بَيْنِي وَيَطُولُ بَارِكا

أى يقصر ما شيا . فكان قول عامة العلماء مع مساعدة مذاهب التحوين له أولى من قول
مجاهد وحده . وأيضاً فإنه لا يجوز أن ينفى الله سبحانه شيئاً عن الخلق ويُبَيِّنَه لنفسه ثم يكون
له في ذلك شريك . ألا ترى قوله عز وجل : « قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ
إِلَّا اللَّهُ » وقوله : « فَلَا يُحِيطُ بِشَيْءٍ إِلَّا هُوَ » وقوله : « كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ » ، فكان هذا
كله مما استأثر الله سبحانه بعلمه لا يشاركه فيه غيره . وكذلك قوله تبارك وتعالى : « وَمَا يَعْلَمُ
تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » . ولو كانت الواو في قوله : « وَالرَّاسِخُونَ^(١) لِلنِّسْقِ » لم يكن لقوله : « كُلُّ
مَنْ عِنْدَ رَبَّنَا » فائدة . والله أعلم .

قلت : ما حكاه الخطابي من أنه لم يقل بقول مجاهد غيره فقد روى عن ابن عباس
أن الراسخين معطوف على أسم الله عز وجل ، وأنهم داخلون في علم المتشابه ، وأنهم مع علمهم به
يقولون آمنا به ؛ وقاله الربيع ومحمد بن جعفر بن الزبير والقاسم بن محمد وغيرهم . و « يقولون »
على هذا التأويل نصب على الحال من الراسخين ؛ كما قال :

الريح تبتكي شجوها * والبرق يلمع في النمام

وهذا البيت يحتمل المعنيين ؛ فيجوز أن يكون « والبرق » مبتدأ ، والخبر « يلمع » على التأويل
الأول ، فيكون مقطوعاً مما قبله . ويجوز أن يكون معطوفاً على الريح ، و « يلمع » في موضع
الحال على التأويل الثاني أى لا يلمع . واحتج قائلوه هذه المقابلة أيضاً بأن الله سبحانه مدحهم

(١) في الأصول : « أرسلت فيها رجلاً » والنسب عن اللسان وشرح القاموس . والقلم : الضبان ؛ وغل
قلم وقلم وقلم : حوّل . والقلم أيضاً : المشتى اللحم وغيره . والكالك (يضم اللام الأول وكسر الثانية) : الجمل النسم
المضى بالحم . ومعنى النسر الثاني كما قال أبو علي القاسم : يقصر إذا مشى لانتفاض بطنه وضخه وتقاربه من الأرض ،
فإذا برك رأيت طويلاً لارتفاع سنامه ؛ فهو بارك أطول منه قائماً . (عن لسان العرب مادة لكك) .

(٢) في الأصول : « والراسخون ما للنسق » بزيادة كلمة « ما » .

بالرسوخ في العلم؛ فكيف يمدحهم وهم جهال! وقد قال ابن عباس: أنا من يعلم تأويله .
وقرأ مجاهد هذه الآية وقال: أنا من يعلم تأويله؛ حكاه عنه إمام الحرمين أبو المعالي .

قلت — وقد ردّ بعض العلماء هذا القول إلى القول الأول فقال: وتقدير تمام الكلام
«عند الله» أن معناه وما يعلم تأويله إلا الله يعني تأويل المتشابهات، والراشخون في العلم يعلمون
بعضه فائقين آتياه كل من عند ربنا بما نُصب من الدلائل في المحكم وممكن من رده إليه .
فاذا علموا تأويل بعضه ولم يعلموا البعض قالوا آمنا بالجميع كل من عند ربنا، وما لم يُخط به
علمنا من الخفايا مما في شرعه الصالح فعلمه عند ربنا . فإن قال قائل: قد أشكل على الراشخين
بعض تفسيره حتى قال ابن عباس: لا أدري ما الآواه ولا ما غشيين، قيل له: هذا لا يلزم؛
لأن ابن عباس قد علم بعد ذلك ففسر ما وقف عليه . وجواب أقطع من هذا وهو أنه سبحانه .
لم يقل وكل راخ فيجب هذا، فإذا لم يعلمه أحد علمه الآخر . ورجح ابن فورك أن الراشخين
يعلمون التأويل وأطنب في ذلك؛ وفي قوله عليه السلام لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين
وعلمه التأويل» ما بين لك ذلك، أي علمه معاني كتابك . والوقف على هذا يكون عند قوله
«والراشخون في العلم» . قال شيخنا أبو العباس أحمد بن عمر: وهو الصحيح؛ فإن تسميتهم
راشخين يقتضي أنهم يعلمون أكثر من المحكم الذي يستوى في علمه جميع من يفهم كلام العرب .
وفي أي شيء هو رسوخهم إذا لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع! . لكن المتشابه يتنوع، فنه ما لا يعلم
البته كاسم الروح والساعة مما استأثر الله بنيه، وهذا لا يتعاطى علمه أحد لا ابن عباس
ولا غيره . فن قال من العلماء الخذاق بأن الراشخين لا يعلمون علم المتشابه وإنما أراد هذا النوع،
وأما ما يمكن حمله على وجوه في اللغة ومحتاج في كلام العرب فيتأول ويعلم تأويله المستقيم،
وزال ما فيه مما عسي أن يتعلق من تأويل غير مستقيم؛ كقوله في عيسى: «وَرُوحٌ مِنْهُ»
إلى غير ذلك . فلا يسمى أحد راشخا إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيرا بحسب ما قدر له .
وأما من يقول: إن المتشابه هو المنسوخ فيستقيم على قوله إدخال الراشخين في علم التأويل؛
لكن تخصيصه المتشابهات بهذا النوع غير صحيح .

والرسوخ : الثبوت في الشيء ، وكل ثابت راسخ . وأصله في الأجرام أن يرسخ الجبل
والشجر في الأرض . وقال الشاعر :

لقد رَسَخْتُ في الصدرِ مِثْلَ مَوْدَةٍ * لَلَّيْلِ أَبَتْ آيَاتُهَا أَنْ تَغَيَّرَا

ورسَخ الإيمان في قلب فلان يرسخ رسوخا . وحكى بعضهم : رسخ القدير : نصب ماؤه ؛ حكاية
ابن فارس فهو من الأضداد . ورسَخ ورسَخ ورسَب كلُّه ثبت فيه . وسئل النبي صلى
الله عليه وسلم عن الراسخين في العلم فقال : « هُوَ مَنْ بَرَّتْ يَمِينُهُ وَصَدَقَ لِسَانُهُ وَاسْتَقَامَ قَلْبُهُ » .
فإن قيل : كيف كان في القرآن متشابه والله يقول : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ
إِلَيْهِمْ » فكيف لم يجعل كلُّه واضحاً ؟ قيل له : الحكمة في ذلك — والله أعلم — أن يظهر
فضل العلماء ؛ لأنه لو كان كله واضحاً لم يظهر فضل بعضهم على بعض . وهكذا يفعل من
يصنّف تصنيفاً يحمل بعضه واضحاً وبعضه مشكلاً ، ويترك للفتوة موضعاً ؛ لأن ما هان
وجوده قلَّ بهائؤه . والله أعلم .

التاسعة — قوله تعالى : (كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) فيه ضمير عائد على كتاب الله تعالى مُحْكَمٌ
ومتشابه ؛ والتقدير كلُّه من عند ربنا . وحذف الضمير لدلالة « كُلٌّ » عليه ؛ إذ هي لفظة
تقتضي الإضافة . ثم قال : (وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ) أى ما يقول هذا ويؤمن ويقف
حيث وقف ويدع اتباع المتشابه إلا ذولب ، وهو العقل . ولُبُّ كل شيء خالصه ؛ فذلك
قبل للعقل لُبٌّ . و « أولو » جمع ذو .

قوله تعالى : رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ
رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴿٥٨﴾
فيه سائلان :

الأولى — قوله تعالى : (رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا) في الكلام حذف تقديره يقولون .
وهذا حكاية عن الراسخين . ويجوز أن يكون المعنى قل يا محمد . ويقال : إزاعة القلب فسادٌ
(١) كذا وردت هذه الكلمة في أكثر الأصول ، وفي بعض الأصول وردت بهذا الرسم من غير إجماع .

وبل عن الدين، أن كانوا يخافون وقد هُدُوا أن ينقلهم الله إلى الفساد؟ فاجلجواب أن يكونوا سالوا إذ هداهم الله ألا ينظم بما يشق عليهم من الأعمال فيعجزوا عنه؛ نحو «وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ». قال ابن كيسان: سالوا ألا يزيعوا فيزيغ الله قلوبهم؛ نحو «فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ» أي ثبتنا على هدايتك إذ هديتنا وألا تزيع فنستحق أن تزيع قلوبنا. وقيل: هو منقطع مما قبل؛ وذلك أنه تعالى لما ذكر أهل الزين عقب ذلك بأن علم عباده الدعاء إليه في ألا يكونوا من الطائفة الذميمة التي ذكرت وهي أهل الزين. وفي الموطأ عن أبي عبد الله الصنابحي أنه قال: قَدِمْتُ المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فصليت وراءه المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بآم القرآن وسورة من قصار المفضل، ثم قام في الثالثة، فدنوت منه حتى إن ثيابي لتكاد تمس ثيابه، فسمعت يقرأ بآم القرآن وهذه الآية «رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا» الآية. قال العلماء: قراءته بهذه الآية ضرب من القنوت والدعاء لما كان فيه من أمر أهل الردة. والقنوت جائز في المغرب مند جماعة من أهل العلم، وفي كل صلاة أيضا إذا دعى المسلمين أمر عظيم يفرعهم ويخافون منه على أنفسهم. وروى الترميذي من حديث شهر بن حوشب قال قلت لأُمّ سلمة: يا أُمّ المؤمنين، ما كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان عندك؟ قالت: كان أكثر دعائه «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ». فقلت: يا رسول الله، ما أكثر دعائك يا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ؟ قال: «يَا أُمّ سلمة إنه ليس آدمي إلا وقَّله بين أصبعين من أصابع الله فن شاء أقام ومن شاء أزاغ». فلامعاذ «رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا». قال: حديث حسن. وهذه الآية حجة على المعتزلة في قولهم: إن الله لا يضل العباد. ولو لم تكن الإزاغة من قبله لما جاز أن يدعى في دفع ما لا يجوز عليه فعلة. وقرأ أبو واقد الجراح «لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا» بإسناد الفعل إلى القلوب، وهذه رغبة إلى الله تعالى. ومعنى الآية على القراءتين ألا يكون منك خلق الزين فيها قترين.

الثانية - قوله تعالى : (وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً) أى من عندك ومن قبلك تفضلاً
 لا عن سبب ميت ولا عمل . وفى هذا استسلام وتطаж . وفى «لَدُنْ» أربع لغات : لَدُنْ يفتح
 اللام وضم الدال وجزم النون ، وهى أفصحها ؛ و يفتح اللام وضم الدال وحذف النون ؛ و يضم
 اللام وجزم الدال وفتح النون ؛ و يفتح اللام وسكون الدال وفتح النون . ولعل جُبال المنصوِّفة
 وزنادقة الباطنية يشبهون بهذه الآية وأمثالها فيقولون : العلم ما وهبه الله ابتداءً من غير كسب ،
 والنظرُ فى الكتب والأوراق حجاب . وهذا مردود على ما يأتى بيانه فى هذا الموضع .
 ومعنى الآية : هب لنا نعماً صادراً عن الرحمة ؛ لأن الرحمة راجعة الى صفة الذات فلا يتصور
 فيها الهبة . يقال : وهب يهبُّ ، والأصل يوهبُ بكسر الهاء . ومن قال : الأصل يوهبُ
 يفتح الهاء فقد أخطأ ؛ لأنه لو كان كما قال لم تحذف الواو ، كما لم تحذف فى يوجل . وإنما
 حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم فتح بعد حذفها لأن فيه حرفاً من حروف الحلق .

قوله تعالى : رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ
 لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿١٠٠﴾

أى باعثهم ومحييم بعد تفرقهم . وفى هذا إقرار بالبعث ليوم القيامة . قال الزجاج :
 هذا هو التأويل الذى علمه الراجحون وأقروا به ، وخالف الذين اتبعوا ما تشابه عليهم من أمر
 البعث حتى أنكروه . والربيب الشك ، وقد تقدمت محامله فى البقرة . والميعاد مفعول من الوعد .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ
 مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ ﴿١٠١﴾

معناه يَنْ . أى لن تدفع عنهم أموالهم ولا أولادهم من عذاب الله شيئاً . وقرأ السلى
 «لَن يُغْنِي» بالياء لتقدم الفعل ودخول الحائل بين الاسم والفعل . وقرأ الحسن «يُغْنِي» بالياء
 وسكون الياء الآخرة للتخفيف ؛ كقول الشاعر :

(١) راجع ج ١ ص ١٥٩ طبع ثانية أرفأفة . (٢) السلى (بضم السين) هو أبو عبد الرحمن محمد
 ابن الحسين الصوفى الأزدي . (عن تذكرة الحفاظ وأنساب السطافى) .

كَفَى بِالْإِسْمِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي * وَلَيْسَ لِسُقْمِهَا إِذْ طَالَ شَأِي
وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ كَافِيَا، فَأَرْسَلَ الْيَاءُ . وَأَنشَدَ الْفَرَاءَ فِي مِثْلِهِ :

كَأَنَّ أَيْدِيَيْنِ بَانَسَاغَ الْقَرِيْقِ * أَيْدَى جَوَارٍ يَتَمَاطِيْنَ الْوَرِقِ

الْقَرِيْقُ وَالْقَرِيْقَةُ لَفْتَانِ فِي الْقَاعِ . وَ «مَبٍ» فِي قَوْلِهِ «مَنْ أَلَّهِ» بِمَعْنَى عِنْدَ؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ .
(أَوْلَتْكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ) وَالْوُقُودُ اسْمٌ لِلْحَطَبِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «الْبَقَرَةِ» . وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَبِجَاهِهِ
وَطَلَعَةُ بَنُ مُصَرَّفٍ «وُقُودٌ» بَضْمُ الْوَاوِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ حَطَبٌ وَقُودُ النَّارِ .
وَيُحْوِزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِذَا ضَمَّ الْوَاوُ أَنْ يَقُولَ أَقُودُ مِثْلَ أَقَتْتُ . وَالْوُقُودُ بَضْمُ الْوَاوِ الْمَصْدَرُ ؛
وَقَدَّتِ النَّارُ تَقِدُّ إِذَا اشْتَعَلَتْ . وَخَرَجَ ابْنُ الْمُبَارَكِ مِنْ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «يُظْهِرُ هَذَا الدِّينَ حَتَّى يُجَاوِزَ الْبَحَارَ وَحَتَّى تُنَاقِضَ الْبَحَارُ
بِالْخَيْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ثُمَّ يَأْتِي أَقْوَامٌ يَقْرَعُونَ الْقُرْآنَ فَإِذَا قَرَعُوهُ قَالُوا مَنْ أَقْرَأَ مِنَّا
مَنْ أَعْلَمُ مِنَّا . ثُمَّ انْفَتَحَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : هَلْ تَرَوْنَ فِي أَوْلَئِكَ مِنْ خَيْرٍ؟» قَالُوا لَا . قَالَ :
«أَوْلَئِكَ مِنْكُمْ وَأَوْلَئِكَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَوْلَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ» .

قَوْلُهُ تَعَالَى : كَذَّابٍ ءَالٍ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا
فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ (١١)

الدُّأْبُ الْعَادَةُ وَالشَّانُ . وَدَأْبُ الرَّجُلِ فِي عَمَلِهِ يَدَأْبُ دَأْبًا وَدُعُوبًا إِذَا جَدَّ وَاجْتَهَدَ ،
وَأَدَأْبُهُ أَنَا . وَأَدَأْبُ بَعِيرِهِ إِذَا جَهَّدَهُ فِي السَّيْرِ . وَالدَّائِبَانِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ :
وَسَمِعْتُ يَعْقُوبَ يَذْكُرُ «كَذَّابٌ» بِفَتْحِ الهمزة، وَقَالَ لِي وَأَنَا عَلِيمٌ : عَلَى أَيْ شَيْءٍ يَحْوِزُ
«كَذَّابٌ» ؟ فَقُلْتُ لَهُ : أَنْظِرْنِي مِنْ دَيْبٍ يَدَأْبُ دَأْبًا . فَقِيلَ ذَلِكَ مِنِّي وَتَعَجَّبَ مِنْ جَوْدَةِ
تَقْدِيرِي عَلَى صِغَرِي؛ وَلَا أَدْرِي أَيْقَالَ أَمْ لَا . قَالَ النُّحَاسُ : «وَهَذَا الْقَوْلُ خَطَأٌ، لَا يُقَالُ

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ . وَالَّذِي فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَعْيَاثِ اللَّفْظِ أَنَّهُ الْقَرْقُ (يَفْتَحُ النُّحَاسُ وَكَرَّرَ الرَّاءَ)
وَالْقَرْقُ (يَفْتَحُ النَّحَاسُ وَالرَّاءَ) وَالْقَرْقُ (بِكَسْرِ الْغَايَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ) . وَالْقَاعُ الْقَرْقُ : الطَّيْبُ الَّذِي لَا حِجَارَةَ فِيهِ .

(٢) رَاجِعْ جَدِّ ص ٢٢٥ طَبْعَةً ثَانِيَةً أَوْ ثَالِثَةً .

الْبَيْتِ ذَيْبٌ [ع] يُقَالُ : ذَابَ يَذُوبُ ذَوْبًا [وَدَابًا] ^(١) ؛ هَكَذَا حَكَى التَّحْوِيلُونَ ، مِنْهُمْ الْقِرَاءَةُ
حِكَاةً فِي كِتَابِ الْمَصَادِرِ ؛ كَمَا قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

كَذَابِكُ مِنْ أُمِّ الْحَوْرِيَّتِ قَبْلَهَا * وَجَارَتِهَا أُمُّ الرَّبَابِ بِمَا سَلِ

فَاتَا الدَّابُّ فَانْهَ يَمْوِزُ ؛ كَمَا يُقَالُ : شَعَرٌ وَشَعْرٌ وَنَهْرٌ وَنَهْرٌ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ حَرْفَا مِنْ حُرُوفِ الْحَقِّ .
وَاخْتَلَفُوا فِي الْكَافِ ؛ فَقِيلَ : هِيَ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ تَقْدِيرُهُ دَابُّهُمْ كَذَابُ آلِ فِرْعَوْنَ ، أَيْ صَنِيعَ
الْكُفَّارِ مَلِكِ كَصَنِيعِ آلِ فِرْعَوْنَ مَعَ مُوسَى . وَزَعَمَ الْقِرَاءَةُ أَنَّ الْمَعْنَى : كَفَرَتْ الْعَرَبُ كَكُفْرِ
آلِ فِرْعَوْنَ . قَالَ النَّحَّاسُ : لَا يَمْوِزُ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ مُتَمَلِّقَةً بِكُفْرِهِمْ ، لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا دَاخِلَةً
فِي الصَّلَاةِ . وَقِيلَ : هِيَ مُتَمَلِّقَةٌ بِأَخْذِهِمْ اللَّهَ ، أَيْ أَخْذَهُمْ أَخْذًا كَمَا أَخَذَ آلُ فِرْعَوْنَ . وَقِيلَ :
هِيَ مُتَمَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ «أَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ» أَيْ لَمْ تُغْنِ عَنْهُمْ غَنَاءً كَمَا لَمْ تُغْنِ الْأَمْوَالُ
وَالْأَوْلَادُ عَنْ آلِ فِرْعَوْنَ . وَهَذَا جَوَابٌ لِمَنْ تَخَلَّفَ عَنِ الْجِهَادِ وَقَالَ : شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا .
وَيَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ فَعْلٌ مُقَدَّرٌ مِنْ لَفْظِ الْوَقُودِ ، وَيَكُونُ التَّشْبِيهُ فِي نَفْسِ الْإِحْتِرَاقِ . وَيُؤَيِّدُ
هَذَا الْمَعْنَى «... وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ . النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا . وَيَوْمَ تَقُومُ
السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ» . وَالْقَوْلُ الْأَوَّلِيُّ أَرْجَحُ ، وَاخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ .
قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : «كَذَابُ آلِ فِرْعَوْنَ» أَيْ كَهَادَةُ آلِ فِرْعَوْنَ . يَقُولُ : اعْتَادَ هَؤُلَاءِ الْكُفْرَةَ
الْإِلْحَادَ وَالْإِعْنَاتَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا اعْتَادَ آلُ فِرْعَوْنَ مِنَ إِعْنَاتِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَقَالَ مَعْنَاهُ
الْأَزْهَرِيُّ . فَاتَا قَوْلُهُ فِي سُورَةِ (الْأَنْفَالِ) «كَذَابُ آلِ فِرْعَوْنَ» فَاَلْمَعْنَى جُوزَى هَؤُلَاءِ بِالْقَتْلِ
وَالْأَسْرِ كَجُوزَى آلِ فِرْعَوْنَ بِالْفِرْقِ وَالْهَلَاكِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : (يَا بَنِيَّ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ الْآيَاتِ الْمُتَلَوَّةَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ الْآيَاتِ
الْمَنْصُوبَةَ لِلذَّلَالَةِ عَلَى الْوَحْدَانِيَّةِ . (فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ) .

(١) زِيَادَةٌ مِنْ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ . (٢) أُمُّ الْحَوْرِيَّتِ : هِيَ «مَرْءَةُ» أُمِّ الْحَارِثِ بْنِ حَصِينٍ
أَيْنَ ضَمْنِ الْكَلْبِيِّ ؛ وَكَانَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ شَيْبًا فِي أَشْجَارِهِ . وَامُّ الرَّبَابِ مِنْ كَلْبٍ أَيْضًا . وَمَا سَلِ : مَوْضِعٌ .
يَقُولُ : لَقِيتُ مِنْ مَقَرِّكَ عَلَى هَذِهِ الْبَابِ وَكَانَ أَهْلُهَا كَمَا لَقِيتُ مِنْ بَابِ الْحَوْرِيَّةِ وَبِجَارَتِهَا . (عَنْ فَرْجِ الْمَقَاتِلِ) .

قوله تعالى : قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَخُشِرُونَ إِيَّائِهِمْ
وَبَشِّرِ الْمَهَادُ (١٢)

يعنى اليهود . قال محمد بن إسحاق : لما أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشا
بيدروا قدم المدينة جمع اليهود فقال : « يامعشر اليهود آخذوا من الله مثل ما نزل بقريش
يوم بدر قبل أن ينزل بكم ما نزل بهم فقد عرفتم أني نبي مرسل تجدون ذلك في كتابكم
وعهد الله إليكم » فقالوا : يا محمد ، لا يعرفك أنك قتلت أقواماً أغماراً لا يعلم^(١) لهم بالحرب فاصبت
فيهم فرصة ! والله لو قاتلنا لعرفت أننا نحن الناس . فانزل الله تعالى : قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا
سَتُغْلَبُونَ » بالباء يعنى اليهود ، أى تُهْزَمُونَ « وَخُشِرُونَ إلى جهنم » فى الآخرة . فهذه رواية عكرمة
وسعيد بن جبيرة عن ابن عباس . وفى رواية أبى صالح عنه أن اليهود لما فرحوا بما أصاب
المسلمين يوم أحد نزيت . فالمعنى على هذا « سيفلبون » بالياء ، يعنى قريشا ، « ويخشرون » بالياء
فيهما ، وهى قراءة نافع .

قوله تعالى : (وَبَشِّرِ الْمَهَادُ) يعنى جهنم ؛ هذا ظاهر الآية . وقال مجاهد : المعنى
بشر ما مهدوا لأنفسهم ، فكان المعنى : بشر فعلهم الذى أذاهم إلى جهنم .

قوله تعالى : قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ اللَّتَيْنِ^ط فَتَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ^ق رَأَى الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ
يَشَاءُ^ق إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ (١٣)

قوله تعالى : (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ) أى علامة . وقال « كان » ولم يقل « كانت » لأن
« آية » تأنيها غير حقيقى . وقيل : ردها الى البيان ، أى قد كان لكم بيان ؛ فذهب الى المعنى
وترك اللفظ ؛ كقول امرئ القيس :

(١) الأغمار : جمع غمر (بالضم) وهو الجاهل الغر الذى لم يجرب الأمور .

بِرَهْمَةٍ رَّوْدَةٍ وَخُصَّةٍ • تَفْرُغُوبَةُ الْبَانَةِ الْمُفْطَرُ^(١)

ولم يقل المنفطرة؛ لأنه ذهب الى القضيبي . وقال الفراء: ذكره لأنه فرق بينهما بالصفة ، فلما حالت الصفة بين الاسم والفعل دُكِّرَ الفعل . وقد مضى هذا المعنى في البقرة في قوله تعالى : « كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ » .

(فِي فَيْتَيْنِ التَّقَاتِ) يعنى المسلمين والمشركين يوم بدر (فَتَةً) قرأ الجمهور «فتة» بالرفع ، بمعنى إحداهما فتة . وقرأ الحسن وبجاهد «فَيْتَةً» بالخفض «وَأُخْرَى كَافِرَةٍ» على البدل . وقرأ ابن أبي عَبدَةَ بالنصب فيهما . قال أحمد بن يحيى : ويجوز النصب على الحال ، أى التفتنا مختلفتين مؤمنة وكافرة . قال الزجاج : النصب بمعنى أعمى . وسميت الجماعة من الناس فتة لأنها يُقَاءَ إليها ، أى يرجع إليها في وقت الشدة . وقال الزجاج : الفتة الفرقة ، مأخوذة من قَاوَتْ رَأْسَهُ بالسيف — ويقال : فَايْتَهُ — إذا فلقته . ولا خلاف أن الإشارة بهاتين الفيتين هى الى يوم بدر . واختلف من المخاطب بها ؛ قيل : يحتل أن يُخَاطَبَ بها المؤمنون ، ويحتل أن يُخَاطَبَ بها جميع الكفار ، ويحتل أن يُخَاطَبَ بها يهود المدينة ؛ وبكل احتمال منها قد قال قوم . وفائدة الخطاب للؤمنين تثبيت النفوس وتشجيعها حتى يُقَدِّمُوا على مثلهم وأمثالهم كما قد وقع قوله تعالى : (يُرَوِّهُمْ مِثْلَهُمْ رَأَى الْعَيْنَ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ) قال أبو علي : الرؤية في هذه الآية رؤية عين ؛ ولذلك تعدت الى مفعول واحد . قال مكي والمهدوي : يدل عليه «رَأَى الْعَيْنَ» . وقرأ نافع «رَوَّوهُمْ» بالياء والباقون بالياء . (مِثْلَهُمْ)^(٢) نصب على الحال من المهاء والميم في «رَوَّوهُمْ» . والجمهور من الناس على أن الفاعل بترون هم المؤمنون ، والضمير المنصل هو للكفار . وأنكر أبو عمرو أن يُقَسَّرَ

(١) البرهمة : الرتبة الجلد ، أو من الملاء المترجبة . والرودة والرمدة : الثابتة الحسة السرية الشباب مع حسن غذاء . والخصبة : القينة الخلق . والفرعية : القضيبي النض الدن . والبانة : واحد شجر البان . والمنفطر : المتشقق . يقال : قد انفطر العود إذا انشق وأخرج ورثه . (عن شرح الديوان) . (٢) راجع آية ١٨٠ ج ٢ ص ٢٥٧ ، وآية ١٨١ ص ٢٦٨ طبة ثانية . (٣) التى فى تفسير غرائب القرآن للسيايورى : « تررهم بها . الخطاب أبو جعفر ونافع سهل . يعقوب الباقون بالياء . »

«تَرَوْنَهُمْ» بالنساء؛ قال: ولو كان كذلك لكان مثليكم. قال النحاس: وهذا لا يلزم، ولكن يجوز أن يكون مثلي أصحابكم. قال مكي: «ترونها» بالنساء جرى على الخطاب في «لكم» فيحسن أن يكون الخطاب للمسلمين، والماء والميم للشركين. وقد كان يلزم من قرأ بالنساء أن يقرأ مثليكم بالكاف، وذلك لا يجوز لمخالفة الخط؛ ولكن جرى الكلام على الخروج من الخطاب إلى النية؛ كقوله تعالى: «حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ» وقوله تعالى: «وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ» فخطب ثم قال: «فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْطَفُونَ» فرجع إلى النية. فالهاء والميم في «مثليهم» يحتمل أن يكون للشركين، أي ترون أيها المسمون المشركين مثل ما هم عليه من العدد؛ وهو بعيد في المعنى؛ لأن الله تعالى لم يكثر المشركين في أعين المسلمين بل أعلمنا أنه قللهم في أعين المؤمنين، فيكون المعنى ترون أيها المؤمنون المشركين مثليكم في العدد وقد كانوا ثلاثة أمثالهم، فقلل الله المشركين في أعين المسلمين فأراهم إياهم مثلي عدتهم لتقوى أنفسهم ويقع التجاسر، وقد كانوا أعلموا أن المائة منهم تغلب المائتين من الكفار، وقلل المسلمين في أعين المشركين ليجترأوا عليهم فينقض حكم الله فيهم. ويحتمل أن يكون الضمير في «مثليهم» للمسلمين، أي ترون أيها المسمون المسلمين مثلي ما أنتم عليه من العدد، أي ترون أنفسكم مثلي عددكم؛ فعل الله ذلك بهم لتقوى أنفسهم على لقاء المشركين. والتأويل الأول: أولى؛ يدل عليه قوله تعالى: «إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا» وقوله: «وَإِذْ يُرِيكُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي آعْيُنِكُمْ قَلِيلًا». وروى عن ابن مسعود أنه قال: قلت لرجل إلى جنبي: أراهم سبعين؟ قال: أظنهم مائة. فلما أخذنا الأسارى أخبرونا أنهم كانوا ألفا. وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا: بل كثر الله عدد المؤمنين في عيون الكافرين حتى كانوا عندهم ضعفيهم. وضعف الطبري هذا القول. قال ابن عطية: وكذلك هو مردود من جهات. بل قلل الله المشركين في أعين المؤمنين كما تقدم. وعلى هذا التأويل كان يكون «ترون» للكافرين، أي ترون أيها الكافرون المؤمنين مثلهم، ويحتمل مثليكم، على ما تقدم. وزعم الفراء أن المعنى ترونها مثلهم ثلاثة أمثالهم. وهو بيد غير معروف في اللغة. قال الزجاج: وهذا باب الغلط؛

فيه غلط في جميع المفاتيح؛ لأننا إنما نقول مثل الشيء مساوياً له ، ونقول مثله ما يساويه مرتين . قال ابن كيسان : وقد بين الفراء قوله بأن قال : كما تقول وعندك عبد : أحتاج إلى مثله ، فانت محتاج إليه وإلى مثله . وتقول : أحتاج إلى مثله ، فانت محتاج إلى ثلاثة . والمعنى على خلاف ما قال واللغة . والذي أوقع الفراء في هذا أن المشركين كانوا ثلاثة أمثال المؤمنين يوم بدر؛ فتوهم أنه لا يجوز أن يكونوا يرونهم إلا على عيقتهم . وهذا بعيد وليس المعنى عليه . وإنما أراهم الله على غير عيقتهم بلهتين : أحدهما أنه رأى الصلاح في ذلك ؛ لأن المؤمنين تقوى قلوبهم بذلك . والآخرى أنه آية للنبي صلى الله عليه وسلم . وسيأتي ذكر وقعة بدر^(١) إن شاء الله تعالى . وأما قراءة الباء فقال ابن كيسان : الهاء والميم في « يرونهم » حائذة على « وأخرى كَافِرَةٌ » والهاء والميم في مثليهم حائذة على « فَيَفْتَهُ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » وهذا من الضمائر الذي يدل على سياق الكلام ، وهو قوله : « يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ » . فدل ذلك على أن الكافرين كانوا مثلي المسلمين في رأى العين وثلاثة أمثالهم في السدد . قال : والرؤية هنا لليهود . وقال مكى : الرؤية للفتنة المقاتلة في سبيل الله ، والمرتبة الفتنة الكافرة ؛ أى ترى الفتنة المقاتلة في سبيل الله الفتنة الكافرة مثل الفتنة المؤمنة ، وقد كانت الفتنة الكافرة ثلاثة أمثال المؤمنة ، فقللهم الله في أعينهم على ما تقدم . والخطاب في « لكم » لليهود . وقرأ ابن عباس وطلحة « ترونهم » بضم التاء ، والسلمى بالناء مضمومة على ما لم يسم فاعله .

(وا لله يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ) تقدم معناه والحمد لله .

قوله تعالى : زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْأَحْرَبُ ذَلِكَ مَنَعَ الْحَبِيذَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ ﴿١٤﴾

(١) في قوله تعالى : « ولقد نصركم الله بدر ... » آية ١٢٣ من هذه السورة .

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ زَيْنَ النَّاسِ ﴾ زَيْنٌ من التزين . واختلف الناس من الزين ؟ فقالت فرقة : الله زين ذلك ؛ وهو ظاهر قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ذكره البخارى . وفى التزويل : « إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا » ؛ ولما قال عمر : الآن يارب حين زينها لنا نزلت « قُلْ أُوْبَتُّكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ » . وقالت فرقة : المزين هو الشيطان ؛ وهو ظاهر قول الحسن ، فإنه قال : مَنْ زَيْنَهَا ؟ ما أَحَدٌ أَشَدُّ لَهَا ذِمًّا مِنْ خَالِفِهَا . فتزين الله تعالى إنما هو بالإيجاد والتهيئة للارتفاع وإنشاء الحيلة على الميل إلى هذه الأشياء . وتزين الشيطان إنما هو بالسوسة والخديعة وتحسين أخذها من غير وجوها . والآية على كلا الوجهين ابتداء وعظ لجميع الناس ، وفى ضمن ذلك توبيخ لمعاصري محمد صلى الله عليه وسلم من اليهود وغيرهم . وقرأ الجمهور « زَيْنَ » على بناء الفعل للفعل ، ورفع « حُبَّ » . وقرأ الضحاك وبجاهد « زَيْنَ » على بناء الفعل للفاعل ، ونصب « حُبَّ » . وحركت الهاء من « الشَّهَوَاتِ » فرقاً بين الاسم والنعت . والشهوات جمع شهوة ، وهى معروفة . ورجل شهوان للشىء ، وشىء شهوى أى مُشْتَهَى . واتباع الشهوات مُرِيدَ وطاعها مهلكة . وفى صحيح مسلم : « حُقَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُقَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ » رواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفائدة هذا التمثيل أن الجنة لا تُنال إلا بقطع مغاوير المكاريه والصبر عليها ، وأن النار لا يُنجى منها إلا بترك الشهوات وإفطام النفس عنها . وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « طَرِيقُ الْجَنَّةِ حَزَنٌ بَرَبَوَةٌ وَطَرِيقُ النَّارِ سَهْلٌ بِسَهْوَةٍ » ؛ وهو معنى قوله : « حُقَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُقَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ » . أى طريق الجنة صعب المسلك فيه أعلى ما يكون من الزواجر ، وطريق النار سهل لا غِلْظَ فيه ولا وُعُورَةً ، وهو معنى قوله « سهل بسهوة » وهو بالسين المهملة .

(١) هذه عبارة الصالح الذى يتمد عليه المؤلف كثيرا . وفى الأصول : « الشهوان لشيء » .

(٢) الحزن (يفتح فكون) : المكان التليظ الخشن . والبروة (بالضم والفتح) : ما ارتفع من الأرض والسهوة : الأرض الية التربة .

الثانية - قوله تعالى: ((مِنَ النِّسَاءِ)) بدأ بين لذة تشوق النفوس إلىهن، لأنهن حائل الشيطان وفتنة الرجال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما تركتُ بعدى فتنة أشدَّ على الرجال من النساء " أخرجه البخاري ومسلم . ففتنة النساء أشد من جميع الأشياء . ويقال : في النساء فتنان ، وفي الأولاد فتنة واحدة . فأما اللتان في النساء فأحدهما أن تؤدي إلى قطع الرِّيح ؛ لأن المرأة تأمر زوجها بقطعه عن الأمتهات والأخوات . والثانية يتنلَّ بجمع المال من الحلال والحرام . وأما البنون فإن الفتنة فيهم واحدة، وهو ما أبْتُلِيَ بجمع المال لأجلهم . وروى عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تُسْكِنُوا نساءكم الغُرفَ ولا تُعَلِّمُوهُنَّ الكِتَابَ " . حذرهم صلى الله عليه وسلم ؛ لأن في إسكانهن الغرف تطلُّماً إلى الرجال ، وليس في ذلك تحصين لمن ولا ستر؛ لأنهن قد يُشرفن على الرجال فتحدث الفتنة والبلاء ، ولأنهن قد خُلِقن من الرجل ؛ فهنَّما في الرجل والرجلُ خُلِقَ فيه الشهوة وجُعِلَتْ سَكَنًا له ؛ فغيرُ مأمونٍ كل واحد منهما على صاحبه . وفي تعلُّمهن الكتاب هذا المعنى من الفتنة وأشد . وفي كتاب الشَّهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم : " أَعْمَرُوا النِّسَاءَ يَزِمْنَ الْحِجَالَ " . فعلى الإنسان إذا لم يصبر في هذه الأزمان أن يبحث على ذات الدين ليسلم له الدين . قال صلى الله عليه وسلم : " عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبُّثٌ بِدَاكٍ " . أخرجه مسلم عن أبي هريرة . وفي سُنَنِ أبْنِ مَاجَه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ لِحَسَنِهِنَّ فَمَعِيَ حَسَنُهُنَّ أَنْ يَزِيدِيْنَ وَلَا تَزَوَّجُوهُنَّ لِأَمْوَالِهِنَّ فَمَعِيَ أَمْوَالُهُنَّ أَنْ تُطْلَعِيْنَ وَلَكِنْ تَزَوَّجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ وَلَأَمَّةٌ سَوْدَاءُ خِرَاءٌ ذَاتُ دِينٍ أَفْضَلُ " .

الثالثة - قوله تعالى : ((وَالْبَيْنِ)) عطف على ما قبله . وواحد البين ابن . قال الله تعالى مخبراً عن نوح : " إِنِّي أَنَا مِنْ أَهْلِ " . وقول في التصغير « بَحْنٌ » كما قال لُقْمان . وفي الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأشعث بن قيس : " هل لك من ابنة حمزة من

(١) ترب الرجل : افتقر ، أى لصق بالتراب ؛ وأزرب إذا استنى . وهذه الكلمة جارية على ألسنة العرب ، لا يريدون بها الدعاء على المخاطب ولا ترفع الأمر به ؛ كما يقولون : فاته الله في مقام التاء والملاح .

(٢) خِرَاء : مقطوعة بعض الأنف ومقربة الأذن .

ولد؟ قال؟ نعم، لي منها غلام ولَدِدْتُ أُنْثَى به جَفَنَةٌ من طعام أطعمها مَنْ بَقِيَ من بَنِي جَبَلَةٍ .
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "لَنْ قَلَّتْ ذَلِكَ إِنَّهُمْ لَثَرَةُ الْقُلُوبِ وَفَرَّةُ الْأَعْيُنِ وَإِنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَمُحِبَّةٌ مَبْخَلَةٌ مُحْزَنَةٌ" .

الرابعة - قوله تعالى : (وَالْقَنَاطِيرُ الْجُمْهُورُ) القناطر جمع قنطار، كما قال تعالى : «وَأَتَيْتُمْ أَحَدًا مِنْ قَنَاطِرٍ» وهو المقدة الكبيرة من المال ، وقيل : هو اسم للعار الذي يوزن به ؛ كما هو الرطل والرابع . ويقال لِمَا بَلَغَ ذَلِكَ الْوِزْنَ : هذا قنطار ، أى يسدل القنطار . والعرب تقول : قَنَطَرَ الرَّجُلُ إِذَا بَلَغَ مَالَهُ [أَب] يُوزَنَ بِالْقَنَاطَرِ . وقال الزجاج : القنطار مأخوذ من عَقَدَ الشَّيْءُ وَإِحْكَامَهُ ؛ تقول العرب : قَنَطَرْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَحْكَمْتَهُ ؛ ومنه سَمِيَتْ الْقَنْطَرَةُ لِإِحْكَامِهَا . قال طَرَفَةُ :

كقنطرة الرومي أقسم ربها * لَتَكُنَّ نَفْسٌ حَتَّى تُسَادَ بِقَرْمِدٍ

والقنطرة المقودة ؛ فكأن القنطار عَقْدٌ مَالٍ . واختلف العلماء في تحريكه كم هو على الأقوال عديدة ؛ فروى أَبْنُ بَنِي كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " الْقَنْطَارُ أَلْفُ أَوْقِيَّةٍ وَمِائَتَا أَوْقِيَّةٍ " ؛ وقال بذلك مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو أَبُو هُرَيْرَةَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ . قال ابن عطية : «وهو أصح الأقوال . لكن القنطار على هذا يختلف باختلاف البلاد في قدر الأوقية» . وقيل : اثنا عشر ألف أوقية ؛ أسنده البُيْهَقِيُّ فِي مَسْنَدِهِ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " الْفَنْطَارُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ أَوْقِيَّةٍ الْأَوْقِيَّةُ خَيْرٌ مِمَّا بَيْنَ السَّاءِ وَالْأَرْضِ " . وقال بهذا القول أبو هريرة أيضا . وفي مسند أبي محمد الدارمي عن أبي سعيد الخدري قال : «من قرأ في ليلة عشر آيات كتبت من الذاكرين، ومن قرأ بمائة آية كتبت من اللقائين، ومن قرأ بخمسةائة آية إلى الألف أصبح وله قنطار من الأجر . قيل : وما القنطار ؟ قال : ملء مسك توردها» . موقوف ؛ وقال به أبو نضرة العبدى . وذكر

(١) أى إن الأبناء يعملون آباءهم يجنون خوفا من الموت فيصيب آباءهم اليأس والآلام ، ويعملونهم يعملون فلا ينفقون فيما ينبغي أن ينفق فيه أيتاراً لهم المال ، ويعملونهم يعملون عليهم أن أصابهم مرض ونحوه .

(٢) الترمذ : الأجر والحجارة .

ابن سبته أنه هكذا بالسرمانية . وقال النقاش عن ابن الكلبي أنه هكذا بلغة الروم . وقال ابن عباس والضحاك والحسن : ألف ومائتا مثقال من الفضة ؛ ورفع الحسن . وعن ابن عباس : اثنا عشر ألف درهم من الفضة ، ومن الذهب ألف دينار دينية الرجل المسلم ؛ ورؤي عن الحسن والضحاك . وقال سعيد بن المسيب : ثمانون ألفا . قتادة : مائة رطل من الذهب أو ثمانون ألف درهم من الفضة . وقال أبو حمزة الثمالي : الفطار بإفريقية والأندلس ثمانية آلاف مثقال من ذهب أو فضة . السدي : أربعة آلاف مثقال . مجاهد : سبعون ألف مثقال ؛ وروى عن ابن عمر . وحكى مكى قولاً أن الفطار أربعون أوقية من ذهب أو فضة ؛ وقاله ابن سبته في الحكم ، وقال : الفطار بلغة بربّر ألف مثقال . وقال الربيع ابن أنس : الفطار المال الكثير بفضه على بعض ؛ وهذا هو المعروف عند العرب ، ومنه قوله : « وَأَيُّكُمْ أَحَدَاهُمْ فِطَارًا » أى مالا كثيرا . ومنه الحديث : « إِنْ صَفَوَانَ بْنِ أَبِيَّةٍ فِطَارَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَطَّرَ أَبُوهُ » أى صار له فطار من المال . وعن الحكم : الفطار هو ما بين السماء والأرض . واختلفوا في معنى « الْمُقْطَرَةُ » فقال الطبري وغيره : معناه المضعفة ، وكانت القناطير ثلاثة والمقنطرة تسع . وروى عن الفراء أنه قال : القناطير جمع الفطار ، والمقنطرة جمع الجمع ، فيكون تسع قناطير . السدي : المقنطرة المضروبة حتى صارت دنانير أو دراهم . مكى : المقنطرة المكحلة ؛ وحكاها الهروي ؛ كما يقال : يدر مبدرة ، وآلاف مؤلفة . وقال بعضهم . ولهذا سمي البناء المقنطرة لتكاثر البناء بفضه على بعض . ابن كيسان والفراء : لا تكون المقنطرة أقل من تسعة قناطير . وقيل : المقنطرة إشارة إلى حضور المال وكونه عتيدا . وفي صحيح البستي عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ قَامَ بِعَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ وَمَنْ قَامَ بِمِائَةِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْقَائِمِينَ وَمَنْ قَامَ بِأَلْفِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْمُقْطِرِينَ » .

الطامسة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ﴾ الذهب مؤنثة ؛ يقال : هي الذهب الحسنة ، جمعها ذهابٌ وذُؤُوبٌ ، ويموز أن يكون جمع ذهبة ، ويجمع على الأذهاب . وذَهَبٌ فلان مذهباً حسناً . والذهب : مِكْأَلٌ لأهل اليمن . ورجلٌ ذَهَبٌ إذا رأى مَعْدِنَ الذَّهَبِ فَدَهِشَ . والفضة معروفة ، وجمعها فِضَضٌ . فالذَّهَبُ مأخوذةٌ مِنَ الذَّهَابِ ، والفضَةُ مأخوذةٌ من انفض الشيء تَفَرَّقَ ؛ ومنه فَضَضْتُ القومَ فانفضوا ، أى فَرَّقْتَهُمْ فَتَفَرَّقُوا . وهذا الاشتقاق يُشعرُ بزوالها وعدم ثبوتها كما هو مشاهد في الوجود . ومن أحسن ما قيل في هذا المعنى قولُ بعضهم :

النَّارُ أَتَرْدِينَا نَظَقَتْ بِهِ * وَالْمَمِّ آخِرُ هَذَا الدَّرْهِمِ الْجَارِي
وَالْمَرْءُ بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ ذَا وَرَجٍ * مُعَدَّبٌ الْقَلْبِ بَيْنَ الْمَمِّ وَالنَّارِ

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلِ ﴾ الخيل مؤنثة . قال ابن كيسان : حدثت عن أبي عبيدة أنه قال : واحد الخيل خائل ، مثل طائر وطيور ، وضائن وضَيْنٌ ؛ وسُمِّيَ الفرسُ بذلك لأنه يَخْتَالُ في مشيه . وقال غيره : هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، واحده فرس ، كالقوم والرهط والنساء والإبل ونحوها . وفي الخبر من حديث عليّ عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إن الله خلق الفرس من الرِّيحِ ولذلك جعلها تطير بلا جناح " . وَهَبُ بْنُ مُنَبِّهٍ : خلقها من رِيحِ الْخَنُوبِ . قال وَهَبُ : فليس تسبيحةٌ ولا تكبيرةٌ ولا تهليلَةٌ يُكَبِّرُهَا صاحبها إلا وهو يسمعها فيجيبه بمثلها " . وسيأتى لذكر الخيل ووصفها في سورة « الأتقال » ما فيه كفاية إن شاء الله تعالى . وفي الخبر : " إن الله تعالى عرَّضَ على آدم جميع الدواب ، فقيل له : اختر منها واحداً فاختار الفرس ؛ فقيل له : اخترتَ عَزَّكَ ؛ فصار اسمه الخيل من هذا الوجه . وسُمِّيَتْ خَيْلاً لأنها موسومة بالعِزِّ فمن ركبه اعْتَزَّ بِخَيْلَةِ اللَّهِ له ويختال به على أعداء الله تعالى . وسُمِّيَ فرساً

(١) هذا رأى المؤلف ، وقد ذكره شارح القاموس (في مادة ذهب) . والمنتهور أن الذهب يذكر ويؤنث كما هو مفصل في سميات الله .

(٢) هذا ما ورد في الأصول : والذي في سميات الله أن الذهب يجمع على أذهاب وذُؤُوب وذُهَابان (بكرأوله) كبرق وبرقان وذُهَابان (بضم أوله) كحل وحلان . فكل « ذُهَاباً » التي وردت في الأصول عمدة عن « ذُهَابان » .

لأنه يقتصر مسافات الجؤ اقتراس الأسد وثباتاً ، ويقطعها كالاتهام بيديه على شيء خبطاً
وتأولاً . وسُمي عربياً لأنه جى به من بعد آدم لإسماعيل جزء عن رفع قواعد البيت ،
وإسماعيل عربيٌّ، فصارت نخلةً من الله فسُمي عربياً . وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه
وسلم : " لا يدخل الشيطان داراً فيها فرس عتيق " . وإنما سمي عتيقاً لأنه قد تخلص من الهجانة^(١) .
وقد قال صلى الله عليه وسلم : " خير الخيل الأدهم الأفرح الأدهم^(٢) [ثم الأفرح المحجل^(٣)] طلق
اليمن فإن لم يكن أدهم فكُتبت على هذه الشية " . أخرجه الترمذي عن أبي قتادة . وفي مسند
الدارمي عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إنى أريد أن أشتري فرساً [فأبى أشتري] ؟ قال :
" اشتري أدهم^(٤) أدهم محجلاً طلق اليماني أو من الكُتبت على هذه الشية تغتم وتسلم " . وروى
النسائي عن أنس قال : لم يكن أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النساء من
الخيول . وروى الأئمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الخيل ثلاثة
لرجل أحمر ورجل ستر ورجل وذر " الحديث بطوله ، شهرته أغنت عن ذكره . وسأيت ذكر
أحكام الخيل في «الأفعال» و «النحل» بما فيه كفاية إن شاء الله تعالى .

السابعة - قوله تعالى : (المِسْمُومَةُ) ، بمعنى الراجية في المروج والمسارح ؛ قاله سعيد
أبن جبير . يقال : سامت الدابة والشاة إذا سرحت تسوم تسوماً فهي ساممة وأسمتها إذا تركتها
لذلك فهي مسمامة . وسومتها تسويماً فهي مسمومة . وفي سنن ابن ماجه عن علي قال : نهى

(١) المجين الذي ولدته برذوة من حصان عربي .

(٢) الأفرح : ما في جبهته قرحة ، وهي بياض يسير في وجه الفرس دون الفزة . والأدهم : أبيض الأذن والشفة
البايا . والمحجل : أن تكون نواتمه الأربع يتضايل منها ثلث الوتيف (مستدق الذراع والساق أو ما فوق الرسغ
إلى الساق) أو نصفه أو ثلثه بعد أن يجاوز الأسراع ولا يبلغ الركبين والعرقوبين . وطلق اليمن : لا تحجل فيها .
والكُتبت : ما فونه بين السواد والحمرة . والشية : كل لون يختلف معظم لون الفرس وغيره .

(٣) زيادة عن سنن الترمذي .

(٤) زيادة عن سنن الترمذي .

(٥) في مسند الدارمي والأصول : « محجل » .

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السَّوْمِ قبل طلوع الشمس، وعن ذبح ذوات الدَّر . السَّوْمُ هنا في معنى الرَّمَى . وقال الله عز وجل : « فِيهِ تُسَيِّمُونَ » . قال الأخطل : مثل ابنِ بَرْزَة ^(١) أو كَأَحْمَرِ مَثَلِهِ ^(٢) * أَوَّلَى لَكَ ابْنُ مُسِيحَةِ الْأَجَالِ ^(٣)

أراد ابن ربيعة الإبل . والسَّوَام : كل بهيمة ترى ، وقيل : المُعَدَّة للجهاد ؛ قاله ابن زيد . مجاهد : المُسَوِّمة المُطَهَّمة الحسان . وقال عكرمة : سَوَّيْتُهَا الْحُسْنَ ؛ واختاره النحاس ، من قولهم : رجلٌ وَسِيم . ورؤى عن ابن عباس أنه قال : المُسَوِّمة المُعَلَّمة بشيات الخيل في وجوهها ، من السيا وهي العلامة . وهذا مذهب الكِسَائِيِّ وأبي عبيدة .

قلت : كل ما ذكر يحتمله اللفظ ، فتكون راعية مُعَدَّة حساناً مُعَلَّمة تُعرَف من غيرها . قال أبو زيد : أصل ذلك أن تجعل عليها صوفة أو علامة تخالف سائر جسدائها لتبين من غيرها في المرعى . وحكى ابن فارس اللقوى في مُجْمَلِهِ : المُسَوِّمة المُرسَّلة وعليها رُجَانُهَا . وقال المؤرِّج ^(٤) : المُسَوِّمة المُكْوَّية . المبرَّد : المعروفة في البلدان . ابن كيسان : البُلْقَى . وكلها متقارب من السيا . قال النابغة :

بُضْمٍ كَالْفَيْدَاحِ مُسَوِّمَاتٍ * عليها معشر أشباهُ جِنَّ

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَالْأَنْعَامُ ﴾ قال ابن كيسان : إنما قلت نعم لم تكن إلا للإبل ، فإذا قلت أنعام وقعت للإبل وكل ما يرعى . قال الفراء : هو مُدَّكَّر ولا يؤنث ؛ يقولون :

(١) في حاشية السدي على سنن ابن ماجه واللسان (مادة سوم) عند الكلام عن هذا الحديث : « السوم : أن يساوم بسلته ، ومنه عن ذلك في ذلك الوقت لأنه وقت يذكر الله فيه فلا يشتغل بغيره . ويحتمل أن المراد بالسوم الرعى ؛ لأنها إذا رعت الرعى قبل شروق الشمس عليه وهو تروأصاها به ذاء كلها ؛ وذلك معروف عند أهل المال من العرب » . (٢) كذا في ديوانه . ورواية الأغاني (ج ٨ ص ٣١٩ طبع دار الكتب المصرية) : « كاهن البرية ... » . والفي في الأصول : « مثل ابن زرتة ... » . وسمى ابن زرتة : شداد بن المفراخا حمين القهل . وقوله « كثر مثله » يعني حوشب بن زويم . (٣) أول لك ، ويل لك ، فهي كلمة تخال في مقام التهديد والوعيد . وقال الأصبهني : ميثاء قاربه ما يهلكه ، أي يزل به .

(٤) المؤرِّج (كسحت) : أبو فريد عمرو بن الحارث السديسي النحوي البصري ، أحد أئمة الفقه والأدب .

هذا نَمَّ وَاَرْدُ ، وَيَجْعُ أَنْمَاءً . قَالَ الْحَرَوِيُّ : وَالنَّمَّ يَذْكُرُ وَيُؤْتِ ، وَالْأَنْعَامُ الْمَوَاشِي مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ؛ وَإِذَا قِيلَ : النَّمَّ فَهُوَ الْإِبِلُ خَاصَّةً . وَقَالَ حَسَنٌ :
وَكَاثَتْ لَا يَزَالُ بِهَا أَيْسٌ • خِلَالُ مُرُوجِهَا نَمَّ وَشَاءُ

وَفِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ يَرْفَعُهُ قَالَ : «الْإِبِلُ عِزٌّ لِأَهْلِهَا وَالْغَنَمُ بَرَكَةٌ وَالْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» . وَفِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الشاة من دواب الجنة» . وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَغْنِيَاءَ بِاتِّخَاذِ الْغَنَمِ ، وَالْفُقَرَاءَ بِاتِّخَاذِ الدَّجَاجِ ، وَقَالَ : عِنْدَ اتِّخَاذِ الْأَغْنِيَاءِ الدَّجَاجَ يَأْذَنُ اللَّهُ بِهَلَاكِ الْفَقْرِ . وَفِيهِ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا : «اتَّخِذِي غَنًا فَإِنَّ فِيهَا بَرَكَةً» . أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ ، إِسْنَادٌ صَحِيحٌ .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ وَالْحَرْثُ ﴾ الْحَرْثُ هُنَا اسْمٌ لِكُلِّ مَا يُحْرَثُ ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ سُمِّيَ بِهِ ؛ فَقَوْلُ : حَرَّثَ الرَّجُلُ حَرْثًا إِذَا أَتَاهُ الْأَرْضَ بِمَعْنَى الْفِلَاحَةِ ؛ فَيَقَعُ اسْمُ الْحَرْثَةِ عَلَى زَرْعِ الْحُبُوبِ وَعَلَى الْحَنَاتِ وَعَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نَوْعِ الْفِلَاحَةِ . وَفِي الْحَدِيثِ : «حَرَّثْتُ لَدُنْيَاكَ كَأَنَّكَ تَعِيشُ أَبَدًا» . يُقَالُ حَرَّثْتُ وَاحْتَرْتُ . وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ «أُحْرَثُوا هَذَا الْقُرْآنَ» أَيْ قَشَّوْهُ . قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : الْحَرْثُ التَّفْتِيشُ . وَفِي الْحَدِيثِ : «أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ الْحَارِثُ» لِأَنَّ الْحَارِثَ هُوَ الْكَاسِبُ . وَاحْتَرَاتِ الْمَالُ كَسْبُهُ . وَالْحَزَاتِ مُسَمَّرُ النَّارِ . وَالْحَزَاتِ بِجَرَى الْوَرَقِ فِي الْفُوسِ ، الْجَمْعُ أَحْرِيَةٌ . وَاحْرَثَ الرَّجُلُ نَاقَتَهُ حَزَمَهَا ، وَفِي حَدِيثِ معاوية : مَا فَعَلْتُ نَوَاصِحَكُمْ ؟ قَالُوا : حَرَّتَانَا يَوْمَ بَدْرٍ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : يَعْنُونَ هَزَلْنَاهَا ؛ يُقَالُ : حَرَّثْتُ الدَّابَّةَ وَاحْرَثْتُهَا ، لَنْتَانِ . وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ وَقَدْ رَأَى سِكَّةً^(١)

(١) التواضع من الإبل التي يستق عليها ؛ واحدها ناضح . والخطاب للأَنْصَارِ ؛ وَقَدْ قَدَّمُوا عَنْ تَقْلِيدِ لِمَا جَاءَ ؛ وَأَرَادَ معاوية بِذِكْرِ نَوَاصِحِهِمْ تَقْرِيبًا لَمْ تَعْرِضْهُ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ زَرْعٍ وَحَرَّتِ وَسُقْ ؛ فَأَجَابُوهُ بِمَا اسْتَكْتَفَى ، فَهَمْ بِرَدِّهِمْ بِقَوْلِهِمْ «هَزَلْنَاهَا يَوْمَ بَدْرٍ» التَّعْرِضُ بِقَتْلِ أَسْبَاحَتِهِ يَوْمَ بَدْرٍ . (عَنْ نَافِعِ بْنِ الْأَنْبَرِ) .

(٢) السِّكَّةُ (يَكْسَرُ الْبَيْنَ وَيُسَبِّدُ الْكَافَ الْمُفْتَوَسَةَ) : الْحَدِيدَةُ الَّتِي تَحْرَثُ بِهَا الْأَرْضُ .

وشينا من آله الحرب فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يدخل هذا بيت قوم إلا دخله النذل " . إنا النذل هنا ما يلزم أهل الشغل بالحرب من حقوق الأرض التي يطالبهم بها الأئمة والسلاطين . وقال المهلب : معنى قوله في هذا الحديث والله أعلم الحش على معالي الأحوال وطلب الرزق من أشرف الصناعات ؛ وذلك لما خشي النبي صلى الله عليه وسلم على أئمة من الاشتغال بالحرب وتضييع ركوب الخيل في سبيل الله ؛ لأنهم إن اشتغلوا بالحرب غلبتهم الأمم الراكبة لثقل المتعبشة من مكاسبها ؛ فحضرهم على التعبش من الجهاد لا من الخلود إلى عمارة الأرض ولزوم المهنة . ألا ترى أن عمر قال : ^(١) تعددوا وأخشوشنوا واقطعوا الركب وثبوا على الخيل وتبأ لا تغلبكم عليها رعاة الإبل . فأمرهم بملزمة الخيل ، ورياضة أبدانهم بالوثوب عليها . وفي الصحيحين عن أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ما من مسلم غرس غرساً أو زرع زرعاً فبأكل منه طيراً أو إنساناً أو بهيمة إلا كان له به صدقة " .

قال العلماء : ذكر الله تعالى أربعة أصناف من المال كل نوع من المال يتمثل به صنف من الناس . أما الذهب والفضة فيتمول بها التجار . وأما الخيل المسومة فيتمول بها الملوك . وأما الأنعام فيتمول بها أهل البوادي . وأما الحرب فيتمول بها أهل الرساتيق . فتكون فئنة كل صنف في النوع الذي يتمول به . فأما النساء والبون ففتنة للجميع .

العاشرة - قوله تعالى : (ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) أي ما يمتنع به فيها ثم يذهب ولا يبقى ، وهذا منه ترهيد في الدنيا وترغيب في الآخرة . روى ابن ماجه وغيره عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إنما الدنيا متاع وليس من متاع الدنيا شيء أفضل من المرأة الصالحة " . وفي الحديث : " إزهد في الدنيا يحبك الله " أي في متاعها من الحسن والمال الزائد على الضروري . قال صلى الله عليه وسلم : " ليس لابن آدم حق في سوى هذه

(١) الفقه القصي « من الإخلاد » . (٢) قال : تعدد الغلام إذا شرب وغلظ . وقيل : أراد تشبهاً بيش من عدنان وكانوا أهل غلظ وقشف ؛ أي كونوا مثلهم ودعوا عنهم وزي العيم . (٣) في جسد الامم أحد من جنبل : « وألقوا الركب » . ولم يوفق المراد منه . (٤) للرساتيق : البوادي والقرى وأصناف الرستاق .

الْحِصَالِ بَيْتٍ يَسْكُنُهُ ثَوْبٌ يُوَارِي عَوْرَتَهُ وَحُلْفُ الْخِزْرِ وَالْمَاءُ^(١) أخرجه الترمذي من حديث
الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرَبَ . وَسُئِلَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : يَمُوتُ يَسْهَلُ عَلَى الْعَبْدِ تَرْكُ الدُّنْيَا وَكُلِّ
الشَّهَوَاتِ ؟ قَالَ : يَتَشَاغَلُهُ بِمَا أَمْرُهُ .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَالِ ﴾ ابتداء وخبر . والمآب
المرجع ؛ آب يؤوب إياباً إذا رجع . قال آسرؤ القيس :
وَقَدْ طَوَّفْتُ فِي الْأَفَاقِ حَتَّى • رَضِيتُ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالْإِيَابِ
وقال آخر :

وَكُلُّ ذِي غَنِيَةٍ يُؤُوبٌ • وَغَائِبُ الْمَوْتِ لَا يُؤُوبُ

وأصل مأب مأوَب، قُبِيت حركة الواو إلى الهزمة وأبدل من الواو ألف، مثل مقال . ومعنى
الآية تَقْلِيلُ الدُّنْيَا وَتَحْقِيرُهَا وَالتَّزْيِيفُ فِي حَسَنِ الْمَرْجِعِ إِلَى اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ .

قوله تعالى : قُلْ أُوْنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ
جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ
مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ١٥

منتهى الاستفهام عند قوله : « مِنْ ذَلِكُمْ » . « لِلَّذِينَ اتَّقَوْا » خبر مقدم ، « وَجَنَّاتٌ »
رفع بالابتداء . وقيل : منتهاه « عِندَ رَبِّهِمْ » ، و « جَنَّاتٌ » على هذا رفع بإضمار مضمرة تقديره
ذلك جَنَات . ويجوز على هذا التأويل « جَنَّاتٍ » بالخفض بدلاً من « خَيْرٍ » ولا يجوز ذلك
على الأول . قال ابن عطية : وهذه الآية والتي قبلها نظير قوله عليه السلام : « تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ
لأَرْبَعِ مِائَةٍ وَحَسْبُهَا وَجَمَالُهَا وَدِينُهَا فَاطْفَرُ بَذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ » أخرجه مسلم وغيره .
فقوله « فاطفر بذات الدين » مثال لهذه الآية . وما قبلُ مثالٌ للأولى . فذكر تعالى هذه
تسليَةً عَنِ الدُّنْيَا وَتَقْوِيَةً لِنَفْسِهِ تَارِكِيهَا . وقد تقدم في البقرة معاني ألفاظ هذه الآية .

(١) الجلف (بكسر فكركن) : الخبز وحده لا آدم منه ، وقيل : هو الخبز الخليط باليابس .

(٢) راجع هاشم ١ ص ٢٩ من هذا الجزء .

وَالرَّضْوَانُ مَصْدَرٌ مِنَ الرِّضَا، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِمَ تَرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ يَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا وَآيُ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا؟ فَيَقُولُ: «رِضَايَ فَلَا أُخْطِ طَيْبًا بَعْدَهُ أَبَدًا» نَزَّجَهُ مُسْلِمٌ. وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاللَّهُ يَصِيرُ بِالْعِبَادِ» وَعَدٌّ وَوَعِيدٌ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٦﴾ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴿١٧﴾

(الَّذِينَ) بدل من قوله «الَّذِينَ آمَنُوا» وإن شئت كان رفعا أي هم الذين، أو نصباً على المدح. (رَبَّنَا) أي يَا رَبَّنَا. (إِنَّا أَمْنَا) أي صَدَقْنَا. (فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا) دعاء بالغفرة. (وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) تقدم في البقرة. (الصَّابِرِينَ) يعني عن المصائب والشبهات، وقيل: عمل الطاعات. (وَالصَّادِقِينَ) أي في الأفعال والأقوال. (وَالْقَانِتِينَ) (وَالْمُنْفِقِينَ) يعني في سبيل الله. وقد تقدم في البقرة هذه المعاني على الكمال. فسر تعالى في هذه الآية أحوال المتقين الموعودين بالجنات.

واختلف في معنى قوله تعالى: (وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ) فقال أنس بن مالك: هم السائلون المغفرة. قتادة: المصلون.

قلت: ولا تناقض، فإنهم يصلون ويستغفرون. وخص السحر بالذكر لأنه مظان القبول ووقت إجابة الدعاء. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في تفسير قوله تعالى مخبراً عن يعقوب عليه السلام لبنيه: «سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي»: «إِنَّهُ أَخَذَكَ إِلَى السَّحَرِ» نَزَّجَهُ الترمذي وسيأتي. وسأل النبي صلى الله عليه وسلم جبريل «أَيُّ اللَّيْلِ أَشْمَعُ؟» فقال: «لَا أَدْرِي غَيْرَ أَنَّ الْعَرْشَ يَهْتَزُّ عِنْدَ السَّحَرِ». يقال تَحَرَّوْا وَتَحَرَّوْا، ففتح الحاء وسكونها. وقال الزجاج: السحر من حين يُدْبِرُ اللَّيْلُ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ الثَّانِي. وقال ابن زيد: السحر هو سُدُسُ اللَّيْلِ الْآخِرِ.

(١) راجع المسألة الثانية ج ٢ ص ٤٢٣ طبة ثانية.

(٢) راجع ج ١ ص ١٧٨، ١٧٩، ١٢٢، ٣٧١ وراجع المسألة الخامسة ج ٢ ص ٢١٣.

قلت : أصح من هذا ما رَوَى الأئمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 « يَقْرَأُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمُضِي ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ
 أَنَا الْمَلِكُ مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَاسْتَجِبْ لَهُ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي
 فَأَغْفِرُ لَهُ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ » في رواية « حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ » لفظ مسلم .
 وقد اختلف في تأويله ؛ وأوّل ما قيل فيه ما جاء في كتاب النسائي مفسراً عن أبي هريرة
 وأبي سعيد رضي الله عنهما قالَا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ
 يَمْهَلُ حَتَّى يَمُضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادٍ يَقُولُ هَلْ مِنْ دَاخِلٍ يَسْتَجَابُ لَهُ هَلْ مِنْ
 مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى » . صححه أبو محمد عبد الحق ، وهو يرفع الإشكال
 ويوضح كُلَّ احتمال ، وأنَّ الأوّل من باب حذف المضاف ، أى يتزل ملك ربنا يقول . وقد
 رَوَى « يَتَزَلُّ » بضم الباء ، وهو بين ما ذكرنا ، والله توفيقنا . وقد آتينا على ذكره في « الكتاب
 الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى » .

مسألة — الاستغفار مندوب إليه ، وقد أثبت الله تعالى على المستغفرين في هذه الآية
 وغيرها فقال : « وَإِلَّا تَحَارَّ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ » . وقال أنس بن مالك : أمرنا أن نستغفر بالسحر
 سبعين استغفارة . وقال سفيان الثوري : بلغني أنه إذا كان أوّل الليل نادى مُنَادٍ لِيَقُمِ الْفَاتُونَ
 فيقومون كذلك يصلّون إلى السحر . فإذا كان عند السحر نادى مُنَادٍ أبين المستغفرين فيستغفرون
 أولئك ويقوم آخرون فيصلّون فيلحقون بهم . فإذا طلع الفجر نادى مُنَادٍ : أَلَا يَلْقُمُ الْغَائِلُونَ فيقومون
 من قُرْبِهِمْ كاللّوْثِ تُسْرِعُ مِنْ قُبُورِهِمْ . ورَوَى عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :
 « إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ إِنِّي لَأَتَمُّ بِعَذَابِ أَهْلِ الْأَرْضِ فَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى عُثْمَانَ بِيوتى وَإِلَى الْمُتَحَايِينَ فِي
 وَإِلَى الْمُتَهَبِّدِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ صَرَفْتُ عَنْهُمْ الْعَذَابَ بِهِمْ » . قال مكحول : إذا كان في
 أئمة خمسة عشر رجلاً يستغفرون الله كل يوم خمسا وعشرين مرة لم يؤاخذ الله تلك الأئمة
 بعذاب العامة . ذكره أبو نُعَيْمٍ في كتاب الحلية له . وقال نافع : كان ابن عمر يقوم الليل ثم

يقول : يا نافع أَسَحَرْنَا ؟ فأقول لا . فيعاود الصلاة ثم يسأل : يا قلت نَمَّ قَعْدٌ يَسْتَغْفِرُ .
وروى إبراهيم بن حاطب عن أبيه قال : سمعت رجلا في السحر في ناحية المسجد يقول :
يا رب ، امرئتي فاطمتك ، وهذا سحر فأغفر لي . فنظرت فإذا ابن مسعود .

قلت : فهذا كله يدل على أنه استغفار باللسان مع حضور القلب ، لا ما قال ابن زيد
أن المراد بالمستغفرين الذين يصلون صلاة الصبح في جماعة ، والله أعلم . وقال لقمان لابنه :
”يَا بُنَيَّ لَا يَكُنْ الدَّيْكَ الْكَيْسَ مِنْكَ ، يُنَادِي بِالْأَسْحَارِ وَأَنْتَ نَائِمٌ“ . واختار من لفظ الاستغفار
ما رواه البخاري عن شذاد بن أوس ، وليس له في الجامع غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : ”سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ وَأَنَا عَلَى
عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأُبُوءُ بِذَنْبِي
فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذَّنْبَ إِلَّا أَنْتَ“ — قال — وَهَنْ قَالِمًا مِنَ النَّهَارِ مَوْقِفًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ
أَنْ يُمَيِّتَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَمَنْ قَالِمًا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِفٌ بِهَا فَمَاتَ مِنْ لَيْلِهِ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ
فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ“ . وروى أبو نعيم عبد الفتى بن سعيد من حديث ابن جليعة عن أبي صخر
عن أبي معاوية عن سعيد بن جبيرة عن أبي الصهباء البكري عن علي بن أبي طالب رضي الله
عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ قَالَ :
”إِلَّا أَعْلَمَكَ كَلِمَاتٍ يَقُولُنَّ لَوْ كَانَتْ ذُنُوبُكَ كَدَبِ الْفُلِّ — أَوْ كَدَبِ الذَّرِّ — لَنَفَرَهَا اللَّهُ لَكَ عَلَى
أَنَّهُ مَغْفُورٌ لَكَ : اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ عَمِلْتُ سُوءًا وَظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ
الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ“ .

قوله تعالى : شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُو الْعِلْمِ
قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى — قال سعيد بن جبيرة : كان حول الكعبة ثلاثمائة وستون صنًا ، فلما نزلت هذه
الآية تَرَرْنَ تَجِدًا . وقال الكلبي : لما ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قدم عليه

حَبْرَانِ مِنْ أَحْبَارِ أَهْلِ الشَّامِ ؛ فَلَمَّا أَبْصَرَ الْمَدِينَةَ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ : مَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْمَدِينَةَ بِصِفَةِ مَدِينَةِ النَّبِيِّ الَّذِي يُخْرَجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ ! . فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَفَاهُ بِالصِّفَةِ وَالنَّمَتِ ، فَقَالَا لَهُ : أَنْتَ مُحَمَّدٌ ؟ قَالَ ” نَعَمْ “ . قَالَا : وَأَنْتَ أَحَدٌ ؟ قَالَ ” نَعَمْ “ . قَالَا : نَسْأَلُكَ عَنْ شَهَادَةٍ ، فَإِنْ أَنْتَ اخْتَرْتَنَا بِهَا آمَنَّا بِكَ وَصَدَقْنَاكَ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” سَلَانِي “ . قَالَا : أَخْبِرْنَا عَنِ الْأَعْظَمِ شَهَادَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ » . فَاسْلَمَ الرَّجُلَانِ وَصَدَقَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الْمُرَادَ بِأُولَى الْعِلْمِ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ . وَقَالَ ابْنُ كَبْشَانَ : الْمَاهِجُونَ وَالْأَنْصَارُ . مُقَاتِلُ : مُؤْمِنُو أَهْلِ الْكِتَابِ . السُّدِّيُّ وَالْكَلْبِيُّ : الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ ؛ وَهُوَ الْأَظْهَرُ لِأَنَّهُ عَامٌ .

الثانية — في هذه الآية دليل على فضل العلم وشرف العلماء ؛ فإنه لو كان أحدُ أشرف من العلماء لقرنهم الله باسمه وأسم ملائكته كما قرن اسم العلماء . وقال في شرف العلم لنبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا » . فَلَوْ كَانَ شَيْءٌ أَشْرَفَ مِنَ الْعِلْمِ لَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْأَلَ الْمَزِيدَ مِنْهُ كَمَا أَمَرَ أَنْ يَسْتَعِيدَ مِنَ الْعِلْمِ . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ “ . وَقَالَ : ” الْعُلَمَاءُ أُمَّتَاءُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ “ . وَهَذَا شَرَفٌ لِلْعُلَمَاءِ عَظِيمٌ ، وَمَحَلٌّ لِمَنْ فِي الدِّينِ خُطِيرَ . وَخَرَجَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْغَنِيِّ الْحَافِظُ مِنْ حَدِيثِ بَرَكَةِ ابْنِ نَسِيطٍ — وَهُوَ عَنْكَ بِنَ حَكَارِكَ وَتَفْسِيرِهِ بَرَكَةُ بْنُ نَسِيطٍ — وَكَانَ حَافِظًا ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْمُؤَمَّلِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْخَصِيبِ حَدَّثَنَا عَنْكَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ يُحِبُّهُمْ أَهْلُ السَّمَاءِ وَيَسْتَنْفِرُ لَهُمُ الْحَيَاتَانُ فِي الْبَحْرِ إِذَا مَاتُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ “ . وَفِي هَذَا الْبَابِ [حَدِيثٌ] عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ نَحَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

الثالثة — رَوَى غَالِبُ الْفَطَّانِ قَالَ : أَثَبَتِ الْكُوفَةُ فِي تِجَارَةِ فَتَزَلَتْ قَرْيَةً مِنَ الْأَعْمَاشِ فَكَتَتْ أَخْطَلَفَ إِلَيْهِ . فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةً أَرَدَتْ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْبَصْرَةِ قَامَ فَتَهَيْدٌ مِنَ اللَّيْلِ فَقَرَأَ بِهَذِهِ الْآيَةِ « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ . إِنْ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ » ، قَالَ الْأَعْمَشُ : وَأَنَا أَشْهَدُ بِمَا شَهِدَ اللَّهُ بِهِ ،
وَأُسَوِّدُ عِنْدَ اللَّهِ هَذِهِ الشَّهَادَةَ وَهِيَ لِي وَدِيعةٌ ، وَأَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ . — فَلَمَّا مَرَّارًا —
فَنَدَوْتُ إِلَيْهِ وَوَدَعْتُهُ ثُمَّ قُلْتُ : إِنِّي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ فَا بَلِّغْكَ فِيهَا ؟ أَنَا عِنْدَكَ مِنْذُ سَنَةٍ
لَمْ تَحْدِثْنِي بِهِ . قَالَ : وَاللَّهِ لَا حَدَّثْتُكَ بِهِ سَنَةً . قَالَ : فَاقْتُتِ وَكُتِبَتْ عَلَيَّ بِأَبِهِ ذَلِكَ الْيَوْمَ .
فَلَمَّا مَضَتْ السَّنَةُ قُلْتُ : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ قَدْ مَضَتْ السَّنَةُ . قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” يُجَاءُ بِصَاحِبِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ اللَّهُ
تَعَالَى عَبْدِي عَهْدٌ إِلَى وَأَنَا أَحَقُّ مِنْ مَنْ وَقَى أَذْخَلُوا عَبْدِي الْجَنَّةَ “ . قَالَ أَبُو الْفَرَجِ الْجَوْزِيُّ :
غَالِبُ الْقَطَّانِ هُوَ غَالِبُ بْنُ خَطَّافٍ يَرَوِي عَنْ الْأَعْمَشِ حَدِيثَ ” شَهِدَ اللَّهُ “ ، وَهُوَ حَدِيثٌ
مُعْضَلٌ . قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ الضُّعْفَى عَلَى حَدِيثِهِ بَيِّنٌ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : غَالِبُ بْنُ خَطَّافٍ
الْقَطَّانُ ثِقَّةٌ ثِقَةٌ . وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ : ثِقَةٌ . وَقَالَ أَبُو نَحْتِمٍ : صَدْرُ ثِقَةٍ صَالِحٌ .

قُلْتُ : يَكْفِيكَ مِنْ عَدَالَتِهِ وَصِدْقِهِ وَثِقَتِهِ أَنْ تُخْرِجَ لَهُ الْبُخَارَى وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابَيْهِمَا ،
وَحَسْبُكَ . وَرَوَى مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” مَنْ قَرَأَ شَهِدَ اللَّهُ
أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُو السَّلَامِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ عِنْدَ مَنَامِهِ
خَلَقَ اللَّهُ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ “ . وَيُقَالُ : مَنْ أَقْرَبَهُ الشَّهَادَةَ
عَنْ عَقْدٍ مِنْ قَلْبِهِ فَقَدْ قَامَ بِالْعَدْلِ . وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ حَوْلَ الْكُتُبَةِ
ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُونَ صِنًا لِكُلِّ حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ صَنَمٌ أَوْ صِنَانٌ ، فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَصْبَحَتْ
الْأَصْنَامُ قَدْ تَحَرَّتْ سَاجِدَةً لِلَّهِ .

الرَّابِعَةُ — قَوْلُهُ تَعَالَى : (شَهِدَ اللَّهُ) أَيِّ بَيِّنٍ وَأَعْلَمٍ ، كَمَا يُقَالُ : شَهِدَ فُلَانٌ عِنْدَ الْقَاضِي
إِذَا بَيَّنَّ وَأَعْلَمَ لِمَنِ الْحَقُّ أَوْ عَلَى مَنْ هُوَ . قَالَ الزَّجَّاجُ : الشَّاهِدُ هُوَ الَّذِي يَعْلَمُ الشَّيْءَ وَبَيِّنَتُهُ ، فَقَدْ
دَلَّنَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ بِمَا خَلَقَ وَبَيَّنَّ . وَقَالَ أَبُو عُيَيْدَةَ : « شَهِدَ اللَّهُ » بِمَعْنَى قَضَى اللَّهُ ،
أَيُّ أَعْلَمَ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ جِهَاتٍ . وَقَرَأَ الْيَكْسَاوِيُّ بَضَحَ « أَنْ » فِي قَوْلِهِ

« أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » وقوله « أَتُؤْتُونَ » قال المبرد : التقدير : أَنَّ الدين عند الله الإسلام بأنه لا إله إلا هو ، ثم حذفت الباء كما قال : أمرتكم الخير أى بالخير . قال الكسائي : أَتُؤْتُونَهُمَا جَمِيعًا ، بمعنى شهد الله أنه كذا ، وَأَنَّ الدين عند الله . قال ابن كيسان : « أَتُؤْتُونَ » بدل من الأولى ؛ لأنَّ الإسلام تفسير المعنى الذى هو التوحيد . وقرأ ابن عباس فيما حكى الكسائي « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ » بالكسر « أَتُؤْتُونَ » بالفتح . والتقدير : شهد الله أَنَّ الدين الإسلام ، ثم ابتداء فقال : إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . وقرأ أبو المهلب وكان قارئاً — شَهِدَ اللَّهُ بِالنَّصَبِ عَلَى الْحَالِ ، وعنه « شَهِدَ اللَّهُ » . وروى شُعْبَةُ عَنْ عاصم عن زُرَّعٍ عَنْ أَبِي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ « أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْحَنِيبَةُ لَا الْيَهُودِيَّةَ وَلَا النَّصْرَانِيَّةَ وَلَا الْمَجُوسِيَّةَ » . قال أبو بكر الأنباري : ولا يخفى على ذى تمييزٍ أَنَّ هذا كلام من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على جهة التفسير ، أدخله بعض من نقل الحديث في القرآن . و (قَائِمًا) نصب على الحال المؤكدة من اسمه تعالى في قوله « شَهِدَ اللَّهُ » أو من قوله « إِلَّا هُوَ » . وقال الفراء : هو نصب على القطع ، كان أصله القائم ، فلما قُطِعَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ نُصِبَ كَقَوْلِهِ : « وَلَهُ الدِّينُ وَأَصْيَابُ » . وفي قراءة عبد الله « الْقَائِمُ بِالْقِسْطِ » على التثنية . والقِسْطُ العَدْلُ . (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) كثر لأنَّ الأولى حَلَّتْ محلَّ الدعوى ، والشهادة الثانية حَلَّتْ محلَّ الحكم . وقال جعفر الصادق : الأولى وَصْفٌ وتوحيد ، والثانية رُسْمٌ وتعليم ؛ يعنى قُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ .

قوله تعالى : **إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِمَا آتَتْهُ اللَّهُ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ** (١٥)

قوله تعالى : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) الدين في هذه الآية الطاعة والملة ، والإسلام بمعنى الإيمان والطاعات ؛ قاله أبو العالية وعليه جمهور المتكلمين . والأصل في معنى الإيمان

والإسلام الثغائر؛ لحديث جبريل^(١) . وقد يكون بمعنى الرادفة، فيدعى كل واحد منهما باسم الآخر، كما في حديث وفد عبد القيس^(٢) وأنه أمرهم بالإيمان وحده وقال: "مثل تدرون ما الإيمان؟" قالوا: الله ورسوله أعلم . قال: "شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وسوم رمضان وأن تؤدوا خمساً من المنم" الحديث . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "الإيمان يضع وسبعون باباً فأدناها إياطة الأذن وأرغمها قول لا إله إلا الله" أخرجه الترمذي . وزاد مسلم "والحياء شعبة من الإيمان" . ويكون أيضاً بمعنى التداخل، وهو أن يُطلق أحدهما ويراد به مسماه في الأصل ومسمى الآخر، كما في هذه الآية إذ قد دخل فيها التصديق والأعمال؛ ومنه قوله عليه السلام: "الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان" . أخرجه ابن ماجه، وقد تقدم . والحقيقة هو الأول وضماً وشرطاً، وما عدها من باب التوسع . والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ﴾ الآية . أخبر تعالى عن اختلاف أهل الكتاب أنه كان كل علم منهم بالحقائق، وأنه كان بنياً وطلباً فنادياً؛ قاله ابن عمر وغيره . وفي الكلام تقديم وتأخير، والمعنى: وما اختلف الذين أوتوا الكتاب بنياً بينهم إلا من بعد ما جاءهم العلم؛ قاله الأخفش . قال محمد بن جعفر بن الزبير: المراد بهذه الآية النصارى، وهو توبيخ لنصارى نجران . وقال الربيع بن أنس: المراد بها اليهود . ولفظ أوتوا الكتاب يعنى اليهود والنصارى؛ أى «وما اختلف الذين أوتوا الكتاب» يعنى في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم «إلا من بعد ما جاءهم العلم» يعنى بيان صفته ونبوته في كتبهم . وقيل: أى وما اختلف الذين أوتوا الكتاب في أمر موسى وفرقوا فيه القول إلا من بعد ما جاءهم العلم بأن الله إله واحد وأن عيسى عبده الله ورسوله . و«بنياً» نصب على المقدول من أجله، أو على الحال من «الذين» . والله تعالى أعلم .

(١) راجع هذا الحديث في صحيح البخاري ومسلم في كتاب الإيمان الجزء الأول .

(٢) هو عبد القيس بن اصف بن دهم، أبو قبيلة، كانوا يزلون البحرين وكان تدومهم هامة الفتن وعمل رأسهم عبد الله بن عوف الأتي . (راجع كتاب الطبقات الكبير ج ١ قسم ثان ص ٤٤ ملحق أوروبا، وشرح القسطلاني ج ١ ص ١٩٢ طبع بدمشق) .

قوله تعالى : فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اسْتَمَدُوا رِئَاسًا تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿١٥٠﴾

قوله تعالى : ﴿إِذَا حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾ أى جادوك بالأناب إلى المذرة والمغالطات ، فاستند أمرك إلى ما كُلفت من الإيمان والتبليغ وعلى الله نصرتك . وتوله «وَبِجْهِي» بمعنى ذاتي ؛ ومنه الحديث «تَبَيَّنَ وَجْهِي لِأَنِّي خَلَقْتُهُ وَصُورُهُ» . وقيل : الوجه هنا بمعنى القصد ؛ كما تقول : خرج فلان في وجه كذا . وقد تقدم هذا المعنى في البقرة مسترفي ؛ والأول أولى . وعبر بالوجه عن سائر الذات إذ هو أشرف أعضائها الشخص واجتماعها للراس . وقال :

أَسْلَمْتُ وَجْهِي لِمَنْ أَسْلَمْتُ * لَهُ الْمُنُّ تَحْمِلُ عَذَابًا زُلَّالًا

وقد قال حذاق المتكلمين في قوله تعالى «وَبِجْهِي وَجْهَ رَبِّكَ» : إنها عبارة عن الذات ، وقيل : العمل الذي يقصده به وجهه . وقوله : «وَمَنِ اتَّبَعَنِ» «مَنْ» في شل رفع عطفا على التاء في قوله «أَسْلَمْتُ» أى وَمَنِ اتَّبَعَنِ أَسْلَمَ أَيضًا . وجاز العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد للفصل بينهما . وأثبت نافع وأبو عمرو ويعقوب ياء «اتَّبَعَنِ» على الأصل ، وحذف الآخرون اتباعا للمصحف إذ وقعت فيه بغير ياء . وقال الشاعر :

ليس تخفى يساري قدر يوم * ولقد تخفى شيمتي إعساري

قوله تعالى : ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اسْتَمَدُوا رِئَاسًا تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ بمعنى اليهود والنصارى والأُمِّيِّينَ الَّذِينَ لَا كِتَابَ لَهُمْ وَهُوَ مُشْرِكُو الْعَرَبِ : «أَأَسْلَمْتُمْ» استفهام معناه التفرروني عن ضننه الأشر ، أى أسلموا ؛ كذا قال الطبري وغيره . وقال الزجاج : «أَأَسْلَمْتُمْ» تهديد . وهذا حسن ، لأن المعنى أأسلمتم أم لا . وجاءت العبارة في قوله «فَقَدِ اسْتَمَدُوا» بالمسحى مبالغة في الإخبار بوقوع الهدى لهم

وتَحْصِلُهُ . و « الْبَلَاغُ » مصدر بَلَغَ بِخَفِيفِ عَيْنِ الْقَعْلِ ، أَيْ إِنَّمَا عَلَيْكَ أَنْ تَبْلُغَ . وَقِيلَ :
إِنَّهُ مِمَّا تُسَخَّرُ بِالْجِهَادِ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ : « وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ تَارِيخِ زَوَالِهَا ؛ وَأَمَّا عَلَى
ظَاهِرِ زَوَالِ هَذِهِ الْآيَاتِ فِي وَفْدِ تَجْرَانِ فَإِنَّمَا الْمَعْنَى فَإِنَّمَا عَلَيْكَ أَنْ تَبْلُغَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ بِمَا
فِيهِ مِنْ قِتَالٍ وَغَيْرِهِ » .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ
حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ
أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَأْوَاهُمْ
مِنْ نَّارٍ** **﴿٢٢﴾**
فيه ستُّ مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (**إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ**) قال أبو العباس
المبرد : كان ناس من بني إسرائيل جاءهم النبيون يدعونهم إلى الله عز وجل فقتلوه ؛ فقام أناس
من بعدهم من المؤمنين فأمرهم بالإسلام فقتلوه ؛ ففهم نزلت الآية . وكذلك قال معقل بن
أبي مسكين : كانت الأنبياء صلوات الله عليهم تجيء إلى بني إسرائيل فيغير كتاب فيقتلونهم ؛ فيقوم
قوم من أتبعهم فيأمرهم بالقسط ، أي بالعدل ، فيقتلونهم ؛ وقد روى عن ابن مسعود قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم : « **بُئْسَ الْقَوْمُ قَوْمٌ يَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ
بُئْسَ الْقَوْمُ قَوْمٌ لَا يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ بُئْسَ الْقَوْمُ قَوْمٌ يَمْشِي الْمُؤْمِنُ بَيْنَهُمْ
بِالْقِيَّةِ** » . وروى أبو عبيدة بن الجراح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « **قَتَلْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ
ثَلَاثَةَ وَأَرْبَعِينَ نَبِيًّا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ قَتَامَ مِائَةِ رَجُلٍ وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا مِنْ عِبَادِ بَنِي
إِسْرَائِيلَ فَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ فَقَتَلُوا جَمِيعًا مِنْ آخِرِ النَّهَارِ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَهُمْ الَّذِينَ
ذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ** » . ذكره المهدوي وغيره . وروى شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة
عن عبد الله قال : كانت بنو إسرائيل تقتل في اليوم سبعين نبيًّا ثم تقوم سُوْقٌ بَقَلَهُمْ مِنْ آخِرِ

النهار . فإن قال قائل : الَّذِينَ وُعِظُوا بهذا لم يَقْتُلُوا نَبِيًّا . فالجواب عن هذا أنهم رَضُوا فعل من قَتَلَ فكَانُوا بِمَنْزِلَةِ ؛ وأيضاً فإنهم قَاتَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ وَهُمْوَا بِقَتْلِهِمْ ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ » .

الثانية - دَلَّتْ هذه الآية على أن الأَمْرَ بالمعروف والنهي عن المنكر كان واجباً في الأَمْرِ المتقدم ، وهو فائدة الرسالة وخلافة النبوة . قال الحسن قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَمَرَ بالمعروف ونهى عن المنكر فهو خليفةُ الله في أرضه وخليفةُ رسوله وخليفةُ كتابه » . وعن دُرَّة بنت أبي لَهَبٍ قالت : جاء رجل إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو على المنبر فقال : مَنْ خَيْرُ النَّاسِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قال : « أَمْرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَقَامَهُمُ اللَّهَ وَأَوْصَلَهُمْ » . وفي الترمذي : « وَالْمُتَّقُونَ وَالْمُتَّقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ » ثم قال : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » . بفعل تعالى الأَمْرَ بالمعروف والنهي عن المنكر فرقاً بين المؤمنين والمؤمنات ؛ فدلَّ على أن أخصَّ أوصاف المؤمنين الأَمْرَ بالمعروف والنهي عن المنكر ، ورأسها الدعوة إلى الإسلام والقتال عليه . ثم إن الأَمْرَ بالمعروف لا يليق بكل أحد ، وإنما يقوم به السلطان إذا كانت إقامة الحدود إليه والتعزير إلى رأيه والحبس والإطلاق له والنفي والتغريب ؛ فتنصب في كل بلدة رجلاً صالحاً قوياً عالماً أميناً يأمره بذلك ، ويمضي الحدود على وجهها من غير زيادة . قال الله تعالى : « الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ » .

الثالثة - وليس من شرط الناهي أن يكون عدلاً عند أهل السنة ، خلافاً للبدعة حيث تقول : لا يغيره إلا عدلٌ . وهذا ساقط ؛ فإن العدالة محصورة في القليل من الخلق ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام في جميع الناس . فان تشبهوا بقوله تعالى : « أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْهَوْنَ أَنْفُسَكُمْ » وقوله : « كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ » ونحوه ، قيل لهم : إنما وقع اللفظ هنا على ارتكاب ما نهى عنه لا على النهي عن المنكر . ولا شك في أن

النهي عنه من يأتيه أقبح من لا يأتيه، ولذلك بدور في جهنم كما يدور الحمار بالرحى ، كما بيناه في البقرة عند قوله تعالى « أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْإِيمَةِ » .

الرابعة - أجمع المسلمون في ذكر ابن عبد البر أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه ، وأنه إذا لم يلحقه تغييره إلا الأوم الذي لا يتعدى إلى الأذى فإن ذلك لا ينبغي أن يمنعه من تغييره ؛ فإن لم يقدر فبلسانه ، فإن لم يقدر فبقلمه ليس عليه أكثر من ذلك . وإذا أنكر قلبه فقد أذى ما عليه إذا لم يستطع سوى ذلك . قال : والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في تأكيد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة جداً ولكنها مقيدة بالاستطاعة . قال الحسن : إِنْما يُكَلِّمُ مُؤْمِنٌ رَجُلًا أَوْ جَاهِلٌ يَلْمُ ، فَأَمَّا مَنْ وَضَعَ سَيْفَهُ أَوْ سَوْطَهُ فَقَالَ : اتَّقِنِي اتَّقِنِي فَأَلَاكَ وَلَهُ . وقال ابن مسعود : يَحْسَبُ الْمَرْءُ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا لَا يَسْتَطِيعُ تَغْيِيرَهُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ قَلْبِهِ أَنَّهُ لَهُ كَارِهِ . وروى ابن أبي عمير عن الأعمش عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُدْلِلَ نَفْسَهُ » . قالوا : يا رسول الله وما إذلاله نفسه ؟ قال : « يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبَلَاءِ لِمَا لَا يَقُومُ لَهُ » .

قلت : وخرجه ابن ماجه عن علي بن زيد بن جعدان عن الحسن بن جندب عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلاهما قد تكلم فيه . وروى عن بعض الصحابة أنه قال : إن الرجل إذا رأى منكراً لا يستطيع التكبر عليه فليقل ثلاث مرات « اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا مُنْكَرٌ » فإذا قال ذلك فقد فعل ما عليه ، وزعم ابن العربي أن من رجا زواله وخاف على نفسه من تغييره الضرب أو القتل جاز له عند أكثر العلماء الاقتحام عند هذا الفر ، وإن لم يرج زواله فاي فائدة عنده . قال : والذي عندي أن التية إذا خلصت فليقتحم كيف ما كان ولا يبال . قلت : هذا خلاف ما ذكره أبو عمر من الإجماع . وهذه الآية تدل على جواز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع خوف القتل . وقال تعالى : « وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ » . وهذا إشارة إلى الإذابة .

الخامسة - روى الأئمة عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ " . قال العلماء : الأمر بالمعروف باليد على الأمراء ، وباللسان على العلماء ، وبالقلب على الضعفاء . يعني عوام الناس . فالمنكر إذا أمكنت إزالته باللسان للتأني فليفعله ، وإن لم يمكنه إلا بالعقوبة أو القتل فليفعله ، فإن زال بدون القتل لم يحز القتل . وهذا تلقى من قول الله تعالى : « قَاتِلُوا آلَ ابْنِ مَرْيَمَ حَتَّى تَبْغَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ » . وعليه جنى العلماء أنه إذا دفع الصائل على النفس أو على المال عن نفسه أو عن ماله أو نفس غيره فله ذلك ولا شيء عليه . ولو رأى زيد عمرا وقد قصد مال بكر فيجب عليه أن يدفعه عنه إذا لم يكن صاحب المال قادرا عليه ولا راضيا به ؛ حتى لقد قال العلماء : لو فرضنا ... وقيل : كل بلدة يكون فيها أربعة فاعلمها معصومون من البلاء : إمام عادل لا يظلم ، وعالم على سبيل الهدى ، ومشايخ يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويحرسون على طلب العلم والقرآن ، ونساؤهم مستورات لا يتبرجن تبرج الجاهلية الأولى .

السادسة - روى أنس بن مالك قال قيل : يا رسول الله ، متى يُترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ قال : " إِذَا ظَهَرَ فِيكُمْ مَا ظَهَرَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ " . قلنا : يا رسول الله وما ظهر في الأمم قبلنا ؟ قال : " الْمُلْكُ فِي صِغَارِكُمْ وَالْفَاحِشَةُ فِي كِبَارِكُمْ وَالْعِلْمُ فِي رَدَائِكُمْ " . قال زيد : تفسير معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم " والعلم في رَدَائِكُمْ " إذا كان السلم في الفساق . خرجه ابن ماجه . وسيأتي لهذا الباب مزيد بيان في « المسائمة » وغيرها إن شاء الله تعالى . وتقدم معنى « فَبَشِّرْهُمْ » « وَحِطَّتْ » في البقرة فلا معنى للإعادة .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَمُحَرِّضُونَ ﴿٢٢﴾

(١) بياض في أكثر الأصول . وفي نسخة : « لو فرضنا نودا » . ولم نوق للصاب فيه .

(٢) راجع ج ١ ص ٢٣٨ طبة ثانية أو ثالثة . وج ٣ ص ٤٨ طبة أول أو ثانية .

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قال ابن عباس : هذه الآية نزلت بسبب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت المدراس على جماعة من يهود فدعاهم إلى الله . فقال له نعيم بن عمرو والحارث بن زيد : على أي دين أنت يا محمد ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إني على ملة إبراهيم » . فقالا : فإن إبراهيم كان يهودياً . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « فتهلوا إلى التوراة فهي بيننا وبينكم » . فأيّاً عليه فزلت الآية . وذكر النقاش أنها نزلت لأن جماعة من اليهود أنكروا نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : « هلموا إلى التوراة ففيها صفتي » فأبوا . وقرأ الجمهور « لِيَحْكُمَ » وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع « لِيُحْكَمَ » بضم الياء . والقراءة الأولى أحسن ، لقوله تعالى : « هَذَا كِتَابًا يَتَّبِعُ عَلَيْكُمْ يَاحَقُّ » .

الثانية — في هذه الآية دليل على وجوب ارتفاع المدعو إلى الحاكم لأنه دُعي إلى كتاب الله ، فإن لم يفعل كان مخالفاً يتعين عليه الزجر بالأدب على قدر المخالف والمخالف . وهذا الحكم جارٍ عندنا بالأندلس وبلاد المغرب وليس بالديار المصرية . وهذا الحكم الذي ذكرناه مبين في الترتيل في سورة « النور » في قوله تعالى : « وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ » — إلى قوله — بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ^(١) . وأسند الزهري عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ دُعِيَ خَصْمُهُ إِلَى حَاكِمٍ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ فَلَمْ يُجِبْ فَهُوَ ظَالِمٌ وَلَا حَقُّ لَهُ » . قال ابن العربي : وهذا حديث باطل . أما قوله « فهو ظالم » فكلام صحيح . وأما قوله « فلا حق له » فلا يصح ، ويحتمل أن يريد أنه على غير الحق . قال ابن خزيمة^(٢) المتألف : واجب على كل من دُعي إلى مجلس الحاكم أن يجيب ما لم يعلم أن الحاكم فاسق أو يعلم عداوة بين المدعي والمدعى عليه .

الثالثة — وفيها دليل على أن شرائع من قبلنا شريعة لنا إلا ما علينا نسخه ، وأنه يجب علينا الحكم بشرائع الأنبياء قبلنا ، على ما يأتي بيانه . وإبما لا نقرأ التوراة ولا نعمل (١) الآيات ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ . (٢) انتهى عبارة ابن خزيمة في تفسيره الجرائد حيان عند قوله : « ما لم يعلم أن الحاكم فاسق » فتاورد في الأصول بهذه الكلمة ميراث .

بما فيها لأن من هي في يده غير أمين عليها وقد غيرها وبدلها ولو علمنا أن شيئا منها لم يتغير ولم يتبدل جازلنا قراءته . ونحو ذلك روى عن عمر حيث قال لكعب : إن كنت تعلم أنها السوراء التي أنزلها الله على موسى بن عمران فأقرأها . وكان عليه السلام عالما بما لم يغير منها فلذلك دعاهم إليها وإلى الحكم بها . وسيأتي بيان هذا في « المائدة » والأخبار الواردة في ذلك إن شاء الله تعالى . وقد قيل : إن هذه الآية نزلت في ذلك . والله أعلم .

قوله تعالى : **ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ نُمَسِّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ**^ط
وَعَرَّهْمُ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾

إشارة إلى التولي والإعراض . وأعتار منهم في قولهم : « نحن أبناء الله وأجباؤه » إلى غير ذلك من أقوالهم . وقد مضى الكلام في معنى قولهم : « لن نمسنا النار » في البقرة^(١) .

قوله تعالى : **فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ**
نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٥﴾

خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وأنته على جهة التوقيف والتعجب ، أى فكيف يكون حالم أو كيف يضمنون إذا حشروا يوم القيامة وأضحلت عنهم تلك الزخارف التي آذعوها في الدنيا ، وجوزوا بما اكتسبوه من كفرهم وأجبرائهم وقبح أعمالهم . واللام في قوله « ليوم » بمعنى « في » ، قاله الكسائي . وقال البصريون : المعنى لحساب يوم . الطبري : لما يحدث في يوم .

قوله تعالى : **قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنَزِعُ**
الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُدْخِلُ مَنْ تَشَاءُ فِي دَارِ الْخَيْرِ إِنَّكَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾

قال علي رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لما أراد الله تعالى أن يزل فاتحة الكتاب آية الكرسي وشهد الله وقل اللهم مالك الملك إلى قوله بغير حساب تعلق بالعرش وليس بينهن وبين الله حجاب وقلن يا رب تهبط بنا دار الذنوب وإلى من يمصيك فقال الله تعالى وعزني وجلالي لا يقرأ كن عبد عقيب كل صلاة مكتوبة إلا أسكته حظيرة القدس على ما كان منه وإلا نظرت إليه بعيني المكنونة في كل يوم سبعين نظرة وإلا قضيت له في كل يوم سبعين حاجة أدناها المغفرة وإلا أعدته من كل عدو ونصرته عليه ولا يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت " . وقال معاذ بن جبل : احتبست عن النبي صلى الله عليه وسلم يوما فلم أصل معه الجمعة فقال : " يا معاذ ما منعك من صلاة الجمعة ؟ " قلت : يا رسول الله ، كان ليوحنا بن باريا اليهودي على أوقية من ثير وكان على بابي يرصدني فاشفقت أن يجبسنى دونك . قال : " أتعب يا معاذ أن يقضى الله دينك ؟ " قلت نعم . قال : " قل كل يوم قل اللهم مالك الملك إلى قوله بغير حساب رحمتي الدنيا والآخرة ورحيمهما تعطى منهما من تشاء وتمنع منهما من تشاء أفيض عني ديني فلو كان عليك ملء الأرض ذبحا لأذاه الله عنك " . ترجمه أبو نعيم الحافظ . أيضا عن عطاء الخراساني أن معاذ بن جبل قال : علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم آيات من القرآن أو كلمات ما في الأرض مسلم يدعو بهن وهو مكروب أو غارم أو ذوقين إلا قضى الله عنه وفزع همه ، احتبست عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فذكره . غريب من حديث عطاء أرسله عن معاذ . وقال ابن عباس وأنس بن مالك : لما أفتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة وواعد أئمة ملك فارس والروم قال المنافقون واليهود : هيات هيات ! من أين لمحمد ملك فارس والروم ! هم أعز وأمنع من ذلك ، ألم يكف محمدا مكة والمدينة حتى طمع في ملك فارس والروم ؛ فأزل الله تعالى هذه الآية . وقيل : تزلت دامة لباطل نصارى أهل نجران في قولهم : إن عيسى هو الله ؛ وذلك أن هذه الأوصاف تبين لكل صحيح الفطرة أن عيسى ليس في شيء منها . قال ابن إسحاق : أعلم الله عز وجل في هذه الآية بتأديهم وكفرهم . وأن عيسى صلى الله عليه وسلم وإن كان الله تعالى

أعطاه آياتٍ تدل على نبوته من إحياء الموتى وغير ذلك فإن الله عز وجل هو المفرد بهذه الأشياء ؛ من قوله : « تَوَتَّى الْمَلِكُ مِنْ تَشَاءُ وَتَتَرَعَّ الْمَلَكُ مِنْ تَشَاءُ وَتَمَزُّ مِنْ تَشَاءُ وَتَذَلُّ مِنْ تَشَاءُ » . وقوله : « تَوَلَّجَ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ وَتَوَلَّجَ النَّهَارُ فِي اللَّيْلِ وَتَخَرَّجَ الْحَيُّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتَخَرَّجَ الْمَيِّتُ مِنَ الْحَيِّ - وَتَرَزَّقَ مِنْ تَشَاءُ بَغِيرِ حِسَابٍ » فلو كان عيسى إلهاً كان هذا إليه ؛ فكان في ذلك اعتبارٌ وآيةٌ بيّنة .

قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ ﴾ اختلف النحويون في تركيب لفظة « اللهم » بعد إجماعهم أنها مضمومة الماء مشددة الميم المقنوعة ، وأنها منادى ؛ وقد جاءت مخففة الميم في قول الأعشى :

كَدَعُوهُ مِنْ أَبِي رَبَاجٍ * يَسْمَعُهَا لِأَهْمِ الْكُبَّارِ

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : إن أصل اللهم يا الله ، فلما استعملت الكلمة دون حرف النداء الذي هو « يا » جعلوا بدل هذه الميم المشددة بفاءً وبمحرفين وهما الميمان عوضاً من حرفين وهما الياء والألف ، والضمة في الماء هي ضمة الأسم المنادى المفرد . وذهب الفراء والكوفيون إلى أن الأصل في اللهم يا الله أَمَّا بَغِيرُ ؛ فحذف وخطت الكلمتين ، وأن الضمة التي في الماء هي الضمة التي كانت في أَمَّا لما حذفت الهمزة انتقلت الحركة . قال النحاس : هذا عند البصريين من الخطأ العظيم ، والقول في هذا ما قاله الخليل وسيبويه . قال الزجاج : محال أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء المفرد ، وأن يجعل في أسم الله ضمة أتم ، هذا إلحاد في أسم الله تعالى . قال ابن عطية : وهذا غلو من الزجاج ، وزعم أنه ما سُمِعَ قط يا الله أتم ، ولا تقول العرب يا اللهم . وقال الكوفيون : إنه قد يدخل حرف النداء على « اللهم » وأنشدوا على ذلك قول الرازي :

* غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا اللَّهُمَّا *

آخر :

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ كَلِمًا * سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتَ يَا اللَّهُمَّا^(١)
أُرَدُّ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا * فإِنَّا مِنْ خِيَرِهِ أَنْ نَعْدِمَا

(١) ورد هذا البيت في لسان العرب (مادة اله) وليس فيه الشطر الأخير .

آخر :

إِنِّي إِذْ مَا حَدَّثْتُ أُمَّ * أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

قالوا : فلو كان الميم عوضا من حرف النداء لما اجتمعنا . قال الزجاج : وهذا شاذ ولا يعرف قائله ، ولا يترك له ما كان في كتاب الله وفي جميع ديوان العرب ؛ وقد ورد مثله في قوله ^(١) :

هَذَا نَفَاتِي فِي مَنْ قَمَوْنِي * عَلَى النَّائِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

قال الكوفيون : وإنما تراد الميم مخففة في قيم وأبهم ، وأما ميم مشددة فلا تراد . وقال بعض النحويين : ما قاله الكوفيون خطأ ؛ لأنه لو كان كما قالوا كان يجب أن يقال : « اللهم » ويقتصر عليه لأنه معه دعاء . وأيضاً فقد تقول : أنت اللهم الرزاق ، فلو كان كما آذعوا لكنت قد فصلت بجلتين بين الابداء والخبر . قال النضر بن شميل : من قال اللهم فقد دعا الله تعالى بجميع أسمائه كلها . وقال الحسن : اللهم تجمع الدعاء .

قوله تعالى : (مَا لِكَ الْمَلِكِ) قال قتادة : بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الله عز وجل أن يعطى أمته ملك فارس فأرسل الله هذه الآية . وقال مقاتل : سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل الله له ملك فارس والروم في أمته ؛ فعلمه الله تعالى بأن يدعو بهذا الدعاء . وقد تقدم معناه . « وَمَالِكٌ » منصوب عند سيبويه على أنه نداء ثان ؛ ومثله قوله تعالى : « قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » ولا يجوز عنده أن يوصف اللهم ؛ لأنه قد صمّت إليه الميم . وخالفه محمد بن يزيد وإبراهيم بن السري ^(٢) الزجاج فقالا : « مَالِكٌ » في الإعراب صفة لأسم الله تعالى ، وكذلك « فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » ، قال أبو علي ؛ وهو مذهب

(١) القائل هو الفرزدق . وصف شاعرين من قومه زرع في الشرا ليلهما . وأراد بالنائج العاوي من جهاء ، ورجل الحما . كالمراحة لطلعه المهاجى كالكلب النائج ؛ والزجاج المراجعة . (عن شرح الشواهد للشنفرى) .

(٢) في الأصول : « ... وإبراهيم بن السري والزجاج فقالوا » . ولا معنى لذكر الراو ؛ لأن الزجاج هو إبراهيم ابن السري بن سهل إبراهيم الزجاج .

أبى العباس المبرد؛ وما قاله سيويه أصوب وأمين؛ وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حد «اللهم» لأنه اسم مفرد ضم إليه صوت، والأصوات لا توصف؛ نحو غاق وما أشبهه. وكان حكم الاسم المفرد ألا يوصف وإن كانوا قد وصفوه في مواضع. فلما ضم هنا ما لا يوصف إلى ما كان قياسه ألا يوصف صار بمنزلة صوت ضم إلى صوت؛ نحو حبل فلم يوصف. و(الملك) هنا النبوة؛ عن مجاهد. وقيل: الغلبة. وقيل: المال والعبيد. الزجاج: المعنى مالك العباد وما ملكو. وقيل: المعنى مالك الدنيا والآخرة. ومعنى (تؤتي الملك) أى الإيمان والإسلام. «مَنْ تَشَاءُ» أى من تشاء أن تؤتيه إياه، وكذلك ما بعده، لا بد فيه من تقدير الحذف، أى وتترع الملك ممن تشاء أن تترعه منه، ثم حذف هذا، وأنشد سيويه.

ألا هل لهذا الدهر من متعلل^(١) على الناس مهما شاء بالناس يفعل
قال الزجاج: مهما شاء أن يفعل بالناس يفعل. وقوله: (تُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ) يقال: عزز إذا علا وقهر وغلب؛ ومنه «وعززي في الخطاب». (وَيَذِلُّ مَنْ تَشَاءُ) ذل يذل ذلاً. قال طرفة:

بطي عن الجلي سريح إلى الخنا ذليل باجماع الرجال ملهيد^(٢)
(يَبْدِكَ الْخَيْرُ) أى بيدك الخير والشر خذف؛ كما قال: «سَرَّايِلَ تَهَيَّكُمُ الْخَرَّ». وقيل: خُص الخير لأنه موضع دعاء ورغبة في فضله. قال النقاش: بيدك الخير، أى النصر والنعمة. وقال أهل الإشارات: كان أبو جهل يملك المال الكثير، ووقع في الرِّس يوم بدر، والتقراء صُتِبَ ويَلان وخَبَّاب لم يكن لهم مال، وكان ملكهم الإيمان «قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء» تقيم الرسولَ يَتِمُّ أبى طالب على رأس الرِّس حتى ينادى أبدأناً قد انقلبت

(١) البيت لا سود بن يعفر البهلي. يقول إن هذا الدهر يذهب بهمة الإنسان وشبابه، ويتلطف فيه ذلك تطل المتجنى على غيره. (عن شرح الشواهد). (٢) الجلي: الأمر العظيم الذى يدعى له ذور الرأى. والخنا: الفساد والنحش في الحق. والذليل: المقهور، وهو هذا العزيز. وأجماع: جمع جمع، وهو ظهر الكف إذا جمعت أصابع وضمتها. والمهيد: المضروب، وهو المدفع. (عن شرح المعلقات). (٣) الرِّس: البئر المطوية بالنجارة.

إلى القلب: يا عتبة، يا عتبة، يا عتبة، تميز من نشاء وتذل من نشاء. أى صهيب، أى يلال، لا تعتقدوا
أنا منعاكم من الدنيا يفيضكم . بيدك الخير ما منعكم من عجز . إنك على كل شئ قدير، إنعام
الحق عام يتولى من نشاء .

قوله تعالى : **تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ
الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ نَشَاءُ بِغَيْرِ
حِسَابٍ** (٧٧)

قال ابن عباس ومجاهد والحسن وقتادة والسدي في معنى قوله « **تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ** »
الآية، أى تدخل ما قصص من أحدهما في الآخر، حتى يصير النهار خمس عشرة ساعة وهو
أطول ما يكون، والليل تسع ساعات وهو أقصر ما يكون، وكذا تُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ؛ وهو
قول الكلبي، وروى عن ابن مسعود . وتحتل الفاظ الآية أن يدخل فيها تعاقب الليل
والنهار كأن زوال أحدهما ولوج في الآخر. واختلف المفسرون في معنى قوله تعالى : **(وَتُخْرِجُ
الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ)** فقال الحسن : معناه تخرج المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن، وروى
نحوه عن سلمان الفارسي . وروى معمر عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على
نساءه فإذا بامرأة حسنة الهيئة قال : « من هذه ؟ » قلن : إحدى خالاتك . قال : « ومن
هي ؟ » قلن : هي خالدة بنت الأسود بن عبد يغوث . فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« سبحان الذي يخرج الحي من الميت » . وكانت امرأة سالحة وكان أبوها كافرا . فالمراد على
هذا القول موت قلب الكافر وحياة قلب المؤمن؛ فالموت والحياة مستاران . وذهب كثير من
العلماء إلى أن الحياة والموت في الآية حقيقتان؛ فقال عكرمة : هي إنجراج الدجاجة وهي حية
من البيضه وهي ميتة، وإنجراج البيضه وهي ميتة من الدجاجة وهي حية . وقال ابن مسعود :
هي النطفة تخرج من الرجل وهي ميتة وهو حي، ويخرج الرجل منها حيا وهي ميتة . وقال عكرمة
والسدي : هي الحبة تخرج من السنبل والسنبل تخرج من الحبة، والنواة من النخلة والنخلة

تخرج من النواة؛ والحياة في النخلة والسنبلة تشبيه . ثم قال : (وَرَزَقُ مِنْ شَاءَ وَبِزِ حَسَابٍ)
أى بغير تضيق ولا تقير ؛ كما تقول : فلان يعطى بغير حساب ؛ كأنه لا يحسب ما يعطى .

قوله تعالى : لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ
وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا
وَيَحْذَرُكَ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾

فيه مسائلان :

الأولى — قال ابن عباس : نهى الله المؤمنين أن يلاطفوا الكفار فيتخذوهم أولياء ؛
وذلك « لَا يَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ » وهناك يأتي بيان معنا المعنى . ومعنى (فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ)
في شيء () أى فليس من حزب الله ولا من أوليائه في شيء ؛ مثل « وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ » . ومعنى
مبويه « هُوَ مَنِّي فَرِيضِينَ » أى من أصحابي ومعى . ثم أستثنى وهى :

الثانية — فقال : (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا) قال معاذ بن جبل ومجاهد : كانت التقية
في حجة الإسلام قبل قوة المسلمين ؛ فاما اليوم فقد أعز الله الإسلام أن يتقوا من عدوهم .
قال ابن عباس : هو أن يتكلم بلسانه وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولا يقتل ولا يأتى مأثما . وقال
الحسن : التقية جائزة للإنسان إلى يوم القيامة ، ولا تقية في القتل . وقرأ جابر بن زيد ومجاهد
والصحاك : « إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تَقِيَةً » وقيل : إن المؤمن إذا كان قائما بين الكفار فله أن
يداريهم باللسان إذا كان خائفا على نفسه وقلبه مطمئن بالإيمان . والتقية لا تحل إلا مع خوفه
القتل أو القطع أو الإيذاء العظيم . ومن أكرهه على الكفر فالصحيح له أن يتصلب ولا يجيب
إلى التلطف بكلمة الكفر ؛ بل يجوز له ذلك على ما يأتى بيانه في « النحل » . إن شاء الله تعالى .
وأما حمزة والكسائي « تقاة » ، ونعم الباقون ؛ وأصل « تقاة » وقية على وزن قملة ؛ مثل

(١) آية ١٢٨ من هذه السورة .

(٢) عند قوله تعالى : « مَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَظَلَمَ طُغْيَانُ الْإِيمَانِ ... » آية ١٠٦ .

تُؤَدَّةٌ وَهُمْ، قَلْبُ الْوَائِي وَالْيَا أَلْفَا . وَرَوَى الضَّحَّاكُ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ بَذْرِيًّا تَتَمَّى وَكَانَ لَهُ حِلْفٌ مِنَ الْيَهُودِ ؛ فَلَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ قَالَ عِبَادَةُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنْ مَعِيَ خِصْمَانِ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ ، وَقَدْ رَأَيْتَ أَنَّ يَخْرُجُوا مَعِيَ فَاسْتَظْهَرْ بِهِمْ عَلَى الْمَدَوِّ . فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : « لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » الْآيَةَ . وَقَبْلَ : إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي عُمَارِ بْنِ إِسْرَحِينَ نَكَلَمَ بَعْضُ مَا أَرَادَ مِنْهُ الْمَشْرُوكُونَ ، عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي « النُّحْلِ » .

قوله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ قَالَ الزَّجَّاجُ : أَيُّ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ إِيَّاهُ . ثُمَّ اسْتَفْنَوْا عَنْ ذَلِكَ بِذَا وَصَارَ الْمُسْتَعْمَلُ ؛ قَالَ تَعَالَى : « تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ » فَعِنْدَهُ تَعْلَمُ مَا عِنْدِي وَمَا فِي حَقِيقَتِي وَلَا أَعْلَمُ مَا عِنْدَكَ وَلَا مَا فِي حَقِيقَتِكَ . وَقَالَ غَيْرُهُ : الْمَعْنَى وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ عِقَابَهُ ؛ مِثْلُ « وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ » . وَقَالَ : « تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي » أَيُّ مُغَيَّبٍ ؛ فَجَعَلْتُ النَّفْسَ فِي مَوْضِعِ الْإِحْتِمَارِ لِأَنَّهُ فِيهَا يَكُونُ . ﴿ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ أَيُّ وَإِلَى اللَّهِ جِزَاءُ الْمَصِيرِ . وَفِيهِ إِقْرَارٌ بِالْبَعْتِ .

قوله تعالى : قُلْ إِنْ تَخُوفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُوهُ يُعَلِّمُهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦٩﴾

فَهُوَ الْعَالِمُ بِخَفَايَا الصُّدُورِ وَمَا اسْتَمَلَتْ عَلَيْهِ ، وَمَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا اجْتَوَتْ عَلَيْهِ . عَلَامُ الْغُيُوبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ وَلَا يَنْبِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ ، سُبْحَانَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ .

قوله تعالى : يَوْمَ يُحْذِرُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُخْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴿٢٧٠﴾

يوم منصوب متصل بقوله : « وَيَحَذِّرُكُمْ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ تَجِدُ » . وقيل : هو متصل بقوله : « وإلى الله المصير . يوم تجد » . وقيل : هو متصل بقوله : « والله على كل شيء قدير . يوم تجد » ويجوز أن يكون منقطعا على إضمار اذكر ، ومثله قوله : « إن الله عزيز ذو انتقام . يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ » . و « مُحَضَّرًا » حال من الضمير المحذوف من صلة « ما » تقديره تجد كل نفس ما عملته من خير محضرا . هذا على أن يكون « تجد » من وُجِدَانِ الضَّالَّة . و « ما » من قوله « وما عملت من سوء » عطف على « ما » الأولى . و « تَوَدُّ » في موضع الحال من « ما » الثانية . وإن جعلت « تجد » بمعنى تعلم كان « مُحَضَّرًا » المفعول الثاني ، وكذلك تكون « تود » في موضع المفعول الثاني ؛ تقديره يوم تجد كل نفس جزءا ما عملت محضرا . ويجوز أن تكون « ما » الثانية رفعا بالابتداء ، و « تود » في موضع رفع على أنه خبر الابتداء ، ولا يصح أن تكون « ما » بمعنى الجزء ؛ لأن « تود » مرفوع ، ولو كان ماضيا لجاز أن يكون جزءا ، وكان يكون معنى الكلام : وما عملت من سوء وذت لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا ؛ أي كما بين المشرق والمغرب . ولا يكون المستقبل إذا جعلت « ما » للشرط إلا مجزوما ؛ إلا أن تحمله على تقدير حذف الفاء على تقدير : وما عملت من سوء فهي تود . أبو علي : هو قياس قول الفراء عندي ؛ لأنه قال في قوله تعالى : « وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ » : إنه على حذف الفاء . والآمد : الغاية ، وجمعه آماد . ويقال : استولى على الأمد ، أي غلب سابقا . قال النابغة :

إِلَّا لِمِثْلِكَ أَوْ مَنْ أَنْتَ سَاقِبُهُ • سَبَقَ الْجَوَادِ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْأَمِدِ

والآمد : الغضب . يقال : أمد أمدًا ، إذا غضب .

قوله تعالى : قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣١﴾

الحُب : المحبة ، وكذلك الحُب بالكسر . والحُب أيضا الحبيب ؛ مثل الخلدن والخدين ؛ يقال أحبه فهو حُب ، وحبه يحبه (بالكسر) فهو محبوب . قال الجوهري : وهذا شاذ ؛ لأنه

لَا يَأْتِيَنَّ الْمُضَاعَفُ فِعْلًا (بالكسر) . قال أبو الفتح : والأصل فِيهِ جَبَّ كَقُظِرْفَ ، فَاسْكَنْتِ الْبَاءَ وَأَدْعَمْتُ فِي الثَّانِيَةِ . قَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ سَنِيْدُ : فِي حَبٍّ لَفْتَانِ : حَبٌّ وَاحِبٌ ، وَأَصْلُ « حَبٍّ » فِي هَذَا الْبَاءِ جَبَّ كَقُظِرْفَ ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : حَبِّتْ ، وَكَثُرَ مَا وَرَدَ فَعِيلٌ مِنْ فَعَّلٍ . قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : وَالِدَلَالَةِ عَلَى أَحَبِّ قَوْلُهُ تَعَالَى : « يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّوهُ » بَضْمُ الْبَاءِ . وَ« أَتَيْعُونِي يُحِبُّكُمْ اللَّهُ » وَ« حَبٌّ » يَرُدُّ عَلَى فَعْلٍ لِقَوْلِهِمْ حَبِيبٌ . وَعَلَى فَعْلٍ كَقَوْلِهِمْ مَحْبُوبٌ : وَلَمْ يَرِدْ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ حَبِّ الْمُتَعَدِّ ، فَلَا يُقَالُ : أَنَا حَابٌّ . وَلَمْ يَرِدْ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَفْعَلَ إِلَّا قَلِيلًا ؛ كَقَوْلِهِ :

• مَنِيَّ بِمَثَلَةِ الْحَبِّ الْمَكْرَمِ •

وَحَتَّى أَبُو زَيْدٍ حَبَّبَتْهُ أَحَبَّهُ . وَأَنشَدَ :

فَرَأَيْتُهُ أَوَّلًا تَسْرُدُ مَا حَدِيثُهُ • وَلَا كَانَ أَذَقَ مِنْ مُوَيَّةَ . وَهَاشِمٌ

وَأَنشَدَ :

لَتَمَرُّكَ إِنِّي وَطَلَابَ مِضِرٍ • لَكَلْمُ زَادَ مَا حَبَّ بُنْدًا

وَحَتَّى الْأَصْمَعِيُّ فَتَنَعَ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مَعَ الْبَاءِ وَحَدَا . وَالْحُبُّ الْخَالِيسَةُ ، فَارْسَى مُعَرَّبٌ . وَالْجَمْعُ حَبَابٌ وَحَبِيَّةٌ ؛ حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ . وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي وَقْدِ تَجَرَّانَ إِذْ زَعَمُوا أَنَّ مَا أَدْعَاوُهُ لَيْسَ حَبٌّ فَعَزَّ وَجَلَّ ؛ قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْرِ . وَقَالَ الْحَسَنُ وَأَبْنُ جُرَيْجٍ : نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلْبِ قَالُوا : نَحْنُ الَّذِينَ يُحِبُّ رَبَّنَا . وَرَوَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ إِنَّا لَنُحِبُّ رَبَّنَا ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي » . قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : الْحُبَّةُ عِنْدَ الْعَرَبِ إِِرَادَةُ الشَّيْءِ عَلَى قَصْدِهِ . وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : حُبَّةُ الْعَبْدِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ طَاعَتُهُ لَهَا وَاتِّبَاعُهُ أَمْرَهَا ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي » . وَحُبَّةُ اللَّهِ لِلْعِبَادِ إِصَامُهُ عَلَيْهِمُ بِالْغُفْرَانِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ » أَيْ لَا يَغْفِرُ لَهُمْ . وَقَالَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : عَلَامَةُ حَبِّ اللَّهِ حُبُّ الْقُرْآنِ . وَعَلَامَةُ حَبِّ

القرآن حب النبي صلى الله عليه وسلم . وعلامة حب النبي صلى الله عليه وسلم حب السنة .
 وعلامة حب الله وحب القرآن وحب النبي وحب السنة حب الآخرة . وعلامة حب الآخرة
 أن يحب نفسه . وعلامة حب نفسه أن ينفذ الدنيا . وعلامة بنفذ الدنيا ألا يأخذ منها
 إلا الزاد والبقلة . وروى أبو الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى :
 « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » قال : « على البر والتقوى والتواضع وذلك
 النفس » ترجمه أبو عبد الله الترمذي . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من
 أراد أن يحبه الله فعليه بصدق الحديث وأداء الأمانة والآيذى جاره » . وفي صحيح مسلم
 عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله إذا أحب عبدا دعا جبريل
 فقال إني أحب فلانا فأحببه قال فيحبه جبريل ثم ينادى في السماء فيقول إن الله يحب فلانا
 فأحبه فيحبه أهل السماء قال ثم يوضع له القبول في الأرض . وإذا أبغض عبدا دعا جبريل
 فيقول إني أبغض فلانا فأبغضه قال فيبغضه جبريل ثم ينادى في أهل السماء إن الله يبغض
 فلانا فأبغضوه قال فيبغضونه ثم توضع له البغضاء في الأرض » . وسألت لهذا مزيد بيان في آخر
 سورة « مريم » إن شاء الله تعالى . وقرأ أبو رجاء العطاردي « فاتبعوني » بفتح الباء ،
 « و يغفر لكم » عطف على يحبكم . وروى محبوب عن أبي عمرو بن العلاء أنه أدغم الراء من
 « يغفر » في اللام من « لكم » . قال النحاس : لا يُحيز الخليل وسيبويه إدغام الراء في اللام ،
 وأبو عمرو أجل من أن يغلط في مثل هذا ، ولعله كان يُخفي الحركة كما يفعل في أشياء كثيرة .
 قوله تعالى : قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

الْكَافِرِينَ ﴿٣٧﴾

قوله تعالى : (قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ) يأتي بيانه في « النساء » .

(فَإِنْ تَوَلَّوْا) شرط ، إلا أنه ماض لا يُعرب . والتقدير فإن تولَّوْا على كفرهم وأعرضوا عن
 طاعة الله ورسوله (فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ) أى لا يرضى فعلهم ولا يغفر لهم كما تقدم .

(١) عند قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ... » آة ٥٩ .

وقال : « فَإِنَّ اللَّهَ » ولم يقل « فإنه » لأن العرب إذا عظمت الشيء أعادت ذكره ؛ وأنشد
سيبويه :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا * نَقَصَ الْمَوْتُ ذَا النَّفْسِ وَالْفَقِيرَ^(١)

قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ
عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٢﴾

قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا) أصطفى أختار ، وقد تقدم في البقرة . وتقدم
فيها اشتقاق آدم وكنيته . والتقدير إن الله أصطفى دينهم وهو دين الإسلام ؛ لحذف المضاف .
وقال الزجاج : اختارهم للنبوة على عالمي زمانهم . « ونوحا » قبل إنه مشتق من نوح ينوح ،
وهو أسم عجيب إلا أنه انصرف لأنه على ثلاثة أحرف ، وهو شيخ المرسلين ، وأول رسول بعثه
الله إلى أهل الأرض بعد آدم عليه السلام بتحرير البنات والأخوات والعلمات والحالات وسائر
القرابات . ومن قال إن إدريس كان قبله من المؤرخين فقد وهم على ما يأتي بيانه في « الأعراف »^(٢)
إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : (وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ) تقدم في البقرة معنى الآل وعلى ما يطلق
مستوفى . وفي البخاري عن ابن عباس قال : آل إبراهيم وآل عمران المؤمنون من آل إبراهيم
وآل عمران وآل ياسين وآل محمد ؛ يقول الله تعالى : « إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ
وَمَهْدَى النَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ » وقيل : آل إبراهيم إسماعيل وإسحاق ويعقوب
والأنبياء ، وأن محمدا صلى الله عليه وسلم من آل إبراهيم . وقيل : آل إبراهيم نفسه ، وكذا
آل عمران ؛ ومنه قوله تعالى : « وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ » . وفي الحديث :
« لقد أعطى من مارا من مزمار آل داود » ؛ وقال الشاعر :

(١) البيت لسواد بن عدي . وقيل : لأمية بن أبي الصلت . (عن شرح التواهد) .

(٢) راجع ج ٢ ص ١٣٢ طبة ثانية . (٣) راجع ج ١ ص ٢٧٩ طبة ثانية أو ثالثة .

(٤) عند قوله تعالى : « ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه ... » آية ٥٩ .

(٥) راجع ج ١ ص ٣٨١ طبة ثانية أو ثالثة .

وَلَا تَبْكُ مَيِّتًا بَعْدَ مَيِّتٍ أَحَبَّ • عَلَى وَعَبَّاسُ وَأَلْ أَبِي بَكْرٍ

وقال آخر :

يُضَلِّقُ مِنْ تَذَكُّرِ آلٍ لَيْلَى • كَمَا يَلْقَى السَّلَامُ مِنَ الْعِدَادِ^(١)

أراد من تذكُّر لَيْلِ نَفْسَهَا . وقيل : آل عمران آل إبراهيم ، كما قال : « ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ » . وقيل : المراد عيسى ، لأن أمه آمنة عمران . وقيل : نفسه كما ذكرنا . قال مقاتل : هو عمران أبو موسى وهارون ، وهو عمران بن نصر بن فاهات بن لاوى بن يعقوب . وقال الكلبي : وهو عمران أبو مريم ، وهو من ولد سليمان عليه السلام . وحكى السهيلي : عمران ابن ماثان ، وامرأته حنة (بالنون) . وخص هؤلاء بالذكر من بين الأنبياء لأن الأنبياء والرسل بقضهم وقضيضهم من نسلهم . ولم ينصرف عمران لأن في آخره ألفا ونونا زائدين ، ومعنى قوله : (على العالمين) أى على عالمي زمانهم ، في قول أهل التفسير . وقال الترمذى الحكيم أبو عبد الله محمد بن علي : جميع الخلق كلهم . وقيل « على العالمين » : على جميع الخلق كلهم إلى يوم الصور ، وذلك أن هؤلاء رسل وأنبياء فهم صفوة الخلق ، فأما محمد صلى الله عليه وسلم فقد جازت مرتبته الأصطفاء لأنه حبيب ورحمة . قال الله تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ » . فالرسل خلقوا للرحمة ، ومحمد صلى الله عليه وسلم خلق بنفسه رحمة ، فلذلك صار أماناً للخلق . لما بعثه الله آمن الخلق العذاب إلى نفضة الصور . وسائر الأنبياء لم يخلو هذا الحال ، ولذلك قال عليه السلام : « أنا رحمة مهداة » يخبر أنه بنفسه رحمة للخلق من الله . وقوله « مهداة » أى هدية من الله للخلق . ويقال : اختار آدم بخسة أشياء : أولها أنه خلقه بيده في أحسن صورة بقدرته . والثاني أنه علمه الأسماء كلها . والثالث أمر الملائكة بأن يسجدوا له . والرابع أسكنه الجنة . والخامس جعله أبا البشر . واختار نوحا بخسة

(١) في الأصول : « ولا تنس » والتصويب من تفسير ابن عطية . والبيت لأراك ابن عبد الله التقي في رثاء النبي صلى الله عليه وسلم . أى أحبة علي وعباس وأبو بكر ، ويريد جميع المؤمنين (راجع تفسير ابن عطية) .

(٢) العداد : احتياج وبيع الدخ ، وذلك إذا تمت له سنة من يوم له حاج به الألم . وقيل : عداد الحج أن فقد له سبعة أيام فإن مضت وجبوا له البرء ، وإلا لم تضرب له هوى في عداده .

أشياء : أؤثنا أنه جعله أبا البشر؛ لأن الناس كلهم غير قوا وصار ذريته هم الباقون . والثاني أنه أطال عمره؛ ويقال : جُوبَى لمن طال عمره وحسن عمله . والثالث أنه استجاب دعاءه على الكافرين والمؤمنين . والرابع أنه حمله على السفينة . والخامس أنه كان أول من نسخ الشرائع ؛ وكان قبل ذلك لم يحرم تزويج الخالات والعمات . واختار إبراهيم بخمسة أشياء : أولها أنه جعله أبا الأنبياء؛ لأنه رُوي أنه خرج من صلبه ألف نبي من زمانه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم . والثاني أنه اتخذ خليلًا . والثالث أنه أنجاه من النار . والرابع أنه جعله إمامًا للناس . والخامس أنه ابتلاه بالكلمات فوفقه حتى آمنهم . ثم قال : « وآل عمران » فإن كان عمران أبا موسى وهارون فإنما اختارهما على العالمين حيث بعث على قومه المَنّ والسَّلوَى وذلك لم يكن لأحد من الأنبياء في العالم . وإن كان أبا مريم فإنه أصطفى له مريم بولادة عيسى بغير أب ولم يكن ذلك لأحد في العالم . والله أعلم .

قوله تعالى : ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٦﴾

تقدم في البقرة معنى الذرية وأشتقاقها . وهي نصب على الحال ؛ قاله الأخفش . أي في حال كون بعضهم من بعض ، أي ذرية بعضها من ولد بعض . الكوفيون : على القطع . الزجاج : بدل ، أي أصطفى ذرية بعضها من بعض ، ومعنى بعضها من بعض ، يعني في التناصر . في الدين ؛ كما قال : « الْمُتَأَفُّقُونَ وَالْمُتَأَفِّقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ » يعني في الضلالة ؛ قاله الحسن وقتادة . وقيل : في الاجتهاد والأصطفاء والنبوة . وقيل : المراد به التناسل ، وهذا أضعفها .

قوله تعالى : إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّيْ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٣٧﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿٣٨﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾ قال أبو عبيد : « إذ » زائدة . وقال محمد بن يزيد : التقدير أذكر إذ . وقال الزجاج : المعنى وأصطفى آل عمران إذ قالت امرأة عمران . وهى حنّة (بالحاء المهملة والتون) بنت فاقود بن قبل أُمّ مريم جدّة عيسى عليه السلام ، وليس باسم عربى ولا يعرف فى العربية حنّة أُمّ امرأة . وفى العربية أبو حنّة البذرى ، ويقال فيه : أبو حنّة (بالباء الواحدة) وهو اصم ، وأسمه عامر . ودير حنّة بالشام .^(١) ودير آخر أيضا يقال له كذلك ، قال أبو تُوّاس .

بَادِرَ حَنَّةٍ مِنْ ذَاتِ الْأَكْبَرِاجِ • مَنْ يَضْحُجْ عَنْكَ فَأَنْتَى لَسْتُ بِالصَّاحِبِ

وحنة فى العرب كثير ، منهم أبو حنة الأنصارى . وأبو السّائل بن بَعَكْ المذکور فى حديث سبيعة حنة . ولا يعرف حنة بالهاء المعجمة [وَنُون] إلا بنت يحيى بن أكنم القاضى ، وهى أم محمد بن نصر . ولا يعرف حنة (بالميم) إلا أبو حنة ، وهو خال ذى الرمة الشاعر . كل هذا من كتاب ابن مأكولا .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾ تقدم معنى النذر ، وأنه لا يلزم العبد إلا بأن يلزم نفسه . يقال : إنها لما حلت قالت : لئن نجاتى الله ووضعت

- (١) هو «دير حنة» بالحيرة من بناء نوح (راجع مسالك الأبصار ج ١ ص ٣١٢ طبعة دار الكتب المصرية) .
- (٢) الأكبراج (بالهمزة الفتح وياء ساكنة وراء وألف وحاء) : مواضع تخرج إليها النصارى فى أعيادهم (عن الفاروس) . وفى مسالك الأبصار : « أنها قباب صفاريكنا رهبان يقال للواحد منها الكرح » .
- (٣) هى سبيعة بنت الحارث الأسلمية ، كانت زوجة لعمد بن غولة فأتى عنها بمكة فقال لها أبو السائل حنة : إن أجلك أربعة أشهر وعشر ، وقد كانت وضعت بعد وفاة زوجها ليال ، قيل خمس وعشرون ليلة ، وقيل أقل من ذلك . فلما قال لها أبو السائل ذلك أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال لها : « قد حلت فانكسى من شئت » . وروى عنها فقها أهل المدينة وقها أهل الكوفة من التابعين حديثها هذا . وذكر ابن سعد أن أبا السائل بن بَعَك قد كان يفسد خطبا . وذكر ابن البرق أنه تزوجها وأولادها ابنه سائل . (راجع كتاب الاحتساب بلهذه التهذيب وطبقات ابن سعد) .
- (٤) زيادة عن كتاب المشته للذهبي . (٥) الذى فى المشته : « نوبة محمد » .
- (٦) راجع ج ٣ ص ٣٣٠ طبعة دار فائقة .

ما في بطنى لجلته مُحَرَّرًا . ومعنى « لك » أى لعبادتك . « محررا » نصب على الحال . وقيل :
 نعت لمفعول محذوف ، أى إني نذرت لك ما في بطنى غلاما محررا . والأوّل أولى من جهة
 التفسير وسياق الكلام والإعراب . أما الإعراب فإن إقامة النعت مقام المنعوت لا يحوز
 في مواضع ويجوز على المجاز فى أخرى . وأما التفسير فقبل إن سبب قول امرأة عمران هذا
 أنها كانت كبيرة لا تلد ، وكانوا أهل بيت من الله بمكان ، وأنها كانت تحت شجرة قبضت بطائر
 يزق فَرَحًا فصحرت نفسها لذلك ، ودعت ربها أن يهب لها ولدا ، ونذرت إن ولدت أن
 تجعل ولدها محررا ، أى عتيقا خالصا لله تعالى ، خادما للكنيسة حبيسا عليها ، مُقَرَّعا لعبادة الله
 تعالى . وكان ذلك جائزا في شريعتهم ، وكان على أولادهم أن يطيعوه . فلما وضعت مريم
 قالت : « رب إني وضعتها أنثى » يعنى أن الأنثى لا تصلح لخدمة الكنيسة . قيل : لما يصيبها
 من الحيض والأذى . وقيل : لا تصلح لمخالطة الرجال . وكانت ترجو أن يكون ذكرا
 فلذلك حررت .

الثالثة - قال ابن العربي : « لا خلاف أن امرأة عمران لا يتطرق إلى حملها نذر
 لكونها حرة ، فلو كانت أمراة أمة فلا خلاف أن المرء لا يصح له نذر في ولده كيفما تصرف
 حاله ؛ فإنه إن كان الناذر عبدا فلم يقرر له قول في ذلك ؛ وإن كان حرا فلا يصح أن يكون
 مملوكا له ، وكذلك المرأة مثله ؛ فأى وجه للنذر فيه . وإنما معناه - والله أعلم - أن المرء إنما
 يريد ولده للأنس به والاستئناس والتسلى ، فطلبت هذه المرأة الولد أنثى به وسكونا إليه ؛
 فلما منّ الله تعالى عليها به نذرت أن حظها من الأنس به متروك فيه ، وهو على خدمة الله تعالى
 موقوف . وهذا نذر الأحرار من الأبرار . وأرادت به محررا من جهتي ، محررا من رِق الدنيا
 واشغالها ؛ وقد قال رجل من الصوفية لأثمه : يا أئمة : ذرينى لله أتعبده وأتعلم العلم .
 فقالت نعم . فسار حتى تبصر ثم عاد إليها فذكر الباب ، فقالت من ؟ فقال لها : أبنتك فلان .
 قالت : قد تركاك لله ولا نمود فيك .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ مُحَرَّرًا ﴾ مأخوذ من الحرّة التي هى ضد العبوديّة ؛ من هذا
 تحرير الكتاب ، وهو تخليصه من الاضطراب والفساد . وروى خُصيف عن عكرمة ومجاهد :

أن المحذور الخالص لله عز وجل لا يشوبه شيء من أمر الدنيا . وهذا معروف في اللغة أن يقال لكل ما خلص : حرّ، ومحذور بمعناه ؛ قال ذو الرمة :

والقرط في حُرّة الذّوّرى مُعلّقُهُ ١١
تباعد الحبلُ منه فهو يضطرب

وطين حرّ لا رمل فيه . وبانت فلانة بليّة حرّة إذا لم يصل إليها زوجها أوّل ليلة ؛ فإن تمكّن منها فهي بليّة شيّء .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا وَضَعَهَا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ قال ابن عباس : إنما قالت هذا لأنه لم يكن يُقبل في النذر إلا الذكور ؛ فقيل الله مريم . « وأنثى » حال ، وإن شئت بدل . فقيل : إنها ربّتها حتى ترعرعت وحينئذ أرسلتها ؛ رواه أشهب عن مالك . وقيل : لعتها في حرقتها وأرسلت بها إلى المسجد ، فوقت بنذرها وثبّأت منها . ولعل الحجاب لم يكن عندهم كما كان في صدر الإسلام ؛ ففي البخاريّ ومسلم أن امرأة سوداء كانت تقمّ المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتت . الحديث .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾ هو على قراءة من قرأ « وضعت » بضم الناء من جملة كلامها ؛ فالكلام متصل . وهى قراءة أبى بكر وأبن عاصم ، وفيها معنى التسليم لله والخضوع والتّزّيه له . ولم نقله على طريق الإخبار لأن علم الله في كل شيء قد تقرّر في نفس المؤمن ، وإنما قاله على طريق التعظيم والتّزّيه لله . وعلى قراءة الجمهور هو من كلام الله عز وجل قُدّم ، وتقديره أن يكون مؤخّرا بعد « وإني أعيدّها بك وذرتّها من الشيطان الرجيم » والله أعلم بما وضعت ؛ قاله المهدويّ . وقال مكيّ : هو إعلام من الله تعالى لنا على طريق التّثبيت فقال : والله أعلم بما وضعت أمّ مريم قاله أو لم نقله . ويقوّى ذلك أنه لو كان من كلام أمّ مريم لكان وجه الكلام : وأنت أعلم بما وضعت ؛ لأنها ناذته في أوّل الكلام في قولها : ربّ إني وضعتّها أنثى . وروى عن ابن عباس « بما وضعت » بكسر الناء ، أى قيل لها هذا .

(١) الذّفران : ما بين يمين المني ويساره . وتباعد الحبل منه ، أى تباعد حبل المني من القرط لأنها طرية المني ليست بروتقا . ومعلقه ، أى مكان تعليقه .

السابعة - قوله تعالى : (وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْأُنثَى) استدلل به بعض الشافعية على أن المطاوعة في نهار رمضان لزوجها على الوطء لا تساويه في وجوب الكفارة عليها . ابن العربي : وهذه منه غفلة ، فإن هذا خبر عن شرع من قبلنا وهم لا يقولون به . وهذه الصالحة إنما قصدت بكلامها ما تشهد له به بيته حالها ومقطع كلامها ، فإنها نذرت خدمة المسجد في ولدها ، فلما رأته أنثى لا تصلح وأنها عورة اعتذرت إلى ربها من وجودها لها على خلاف ما قصده فيها . ولم ينصرف « مريم » لأنه مؤنث معرفة ، وهو أيضا أعجمي ، قاله النحاس . والله تعالى أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : (وَإِنِّي سَمِّيَتْهَا مَرْيَمَ) يعني خادم الرب بلنتهم . (وَإِنِّي أَعِيذُهَا بِكَ) يعني مريم . (وَذَرَيْتَهَا) يعني عيسى . وهذا يدل على أن الذرية قد تقع على الولد خاصة . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من مولود يولد إلا نحسه الشيطان فيستهل صارخا من نخسة [الشيطان] إلا أبْنُ مَرْيَمَ وأُمُّه " ثم قال أبو هريرة : إقرءوا إن شئتم وإني أَعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ . قال علماؤنا : فأناد هذا الحديث أن الله تعالى استجاب دعاء أُمِّ مَرْيَمَ ، فإن الشيطان يخس جميع ولد آدم حتى الأنبياء والأولياء إلا مَرْيَمَ وَأَبْنَهَا . قال قتادة : كل مولود يطن الشيطان في جنبه حين يولد غير عيسى وأُمِّه فجعل بينهما حجابا فأصاب الطعنة الحجاب ولم ينفذ لها منه شيء . قال علماؤنا : وإن لم يكن كذلك بطلت الخصوصية بهما . ولا يلزم من هذا أن نخس الشيطان يلزم منه إضلال المسوس وإغواؤه فإن ذلك ظن فاسد ، فكيف تعرض الشيطان للأنبياء والأولياء بأنواع الإفساد والإغواء ومع ذلك عصمهم الله عما يرومه الشيطان ، كما قال : « إِنَّ عِبَادِي لَيُبَسِّطَنَّ لَكَ عِلْمِي سُلْطَانًا » . هذا مع أن كل واحد من بني آدم قد وكل به قريته من الشياطين ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قَرَّبْتُ وَأَبْنَاهُ وَإِنْ عَصَا مِنْ نَخْسِهِ فَلَمْ يُعْصَا مِنْ مَلَازِمَتِهِ لَهَا وَمَقَارَنَتِهِ " . والله أعلم .

0285901



Bibliotheca Alexandrina
مكتبة الإسكندرية
Alexandria, Egypt